فتح الخالق المالك

في حل ألفاظ كتاب ألفية ابن مالك

تأليف

الإمام العلامة شمس الدين محمد بن أحمد الخطيب الشربيني

(ت ٩٧٧هـ)

دراسة وتحقيق

سيد بن شلتوت الشافعي

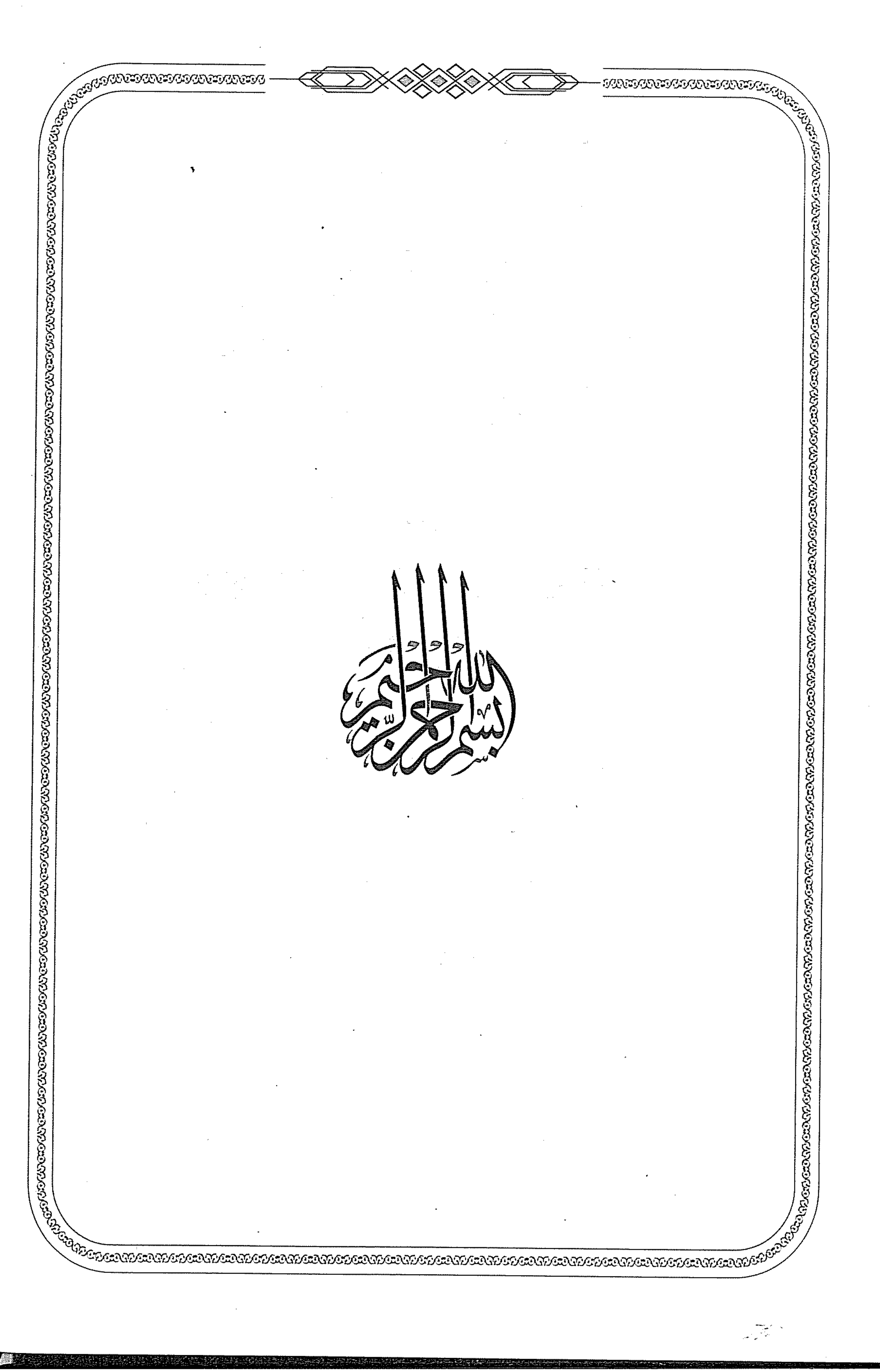
أمين الفتوى بلجنة الفتوى - دار الإفتاء المصرية

الجزء الثاني

دار الضياء

للنشر والتوزيع

الكويت


بسم الله الرحمن الرحيم

(الفاعل)[1]

أي: هذا باب الفاعل، وفيه المفعول به، والفاعل لغة: من أوجد الفعل[2]، واصطلاحًا: اسمٌ صريحٌ ظاهرٌ أو مضمرٌ بارزٌ أو مستترٌ، أو ما في تأويل الاسم[3]، أسند إليه فعلٌ[4] تامٌّ متصرفٌ أو جامدٌ أو ما في تأويل الفعل[5] مُقَدَّمٌ ـ أي: الفعل وما في تأويله ـ على المسند إليه فارغ أصليُّ المحل في التقدم باقٍ على صوغه الأصلي، أو ما يقوم مقامه، فالاسمُ الصريحُ الظاهرُ نحو: تبارك الله، والمضمر البارز، نحو: تباركتَ يا الله، والمستتر نحو: أقوم وقم، والمؤول بالاسم نحو قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا﴾ [العنكبوت: ٥١] أي: إنزالنا، وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ﴾ [الحديد: ١٦] أي:

(١) لما كان الكلام ينعقد من مبتدأ وخبر، وينشأ عن ذلك نواسخ، ومن فعل وفاعل، وينشأ عنه نائب فاعل، وفرغ من القسم الأول شرع في الثاني. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٢٠٥).

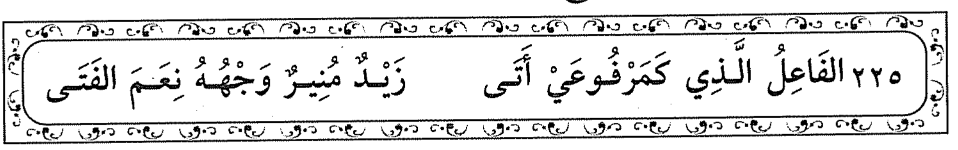
(٢) أي: باعتبار الكسب، نحو: ضرب زيد عمرًا، أو قام به نحو: مات عمرو، وعلم زيد. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٢٠٥).

(٣) أي: مؤول بالاسم بسابك وهو أن المفتوحة وأن الناصبة للفعل وما دون لو وكي فلا يؤول الفاعل من غير سابك عند البصريين، وخالف الكوفيون فأجازوا أن يقدر فاعل مؤول بالاسم من غير سابك من هذه الحروف الثلاثة، كما جاز في المبتدأ نحو: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦]. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٤٣)، حاشية ابن الألوسي على شرح قطر الندى (٢/٢٩١).

(٤) قوله: (أسند إليه) أي: على وجه الإثبات أو النفي أو التعليق أو الإنشاء، فدخل الفاعل في لم يضرب زيد، وإن ضرب زيد، وهل قام زيد؟. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٤٢).

(٥) المراد به ما يشبهه في العمل والدلالة على المعنى المصدري والظرف وعديله المعتمدان.

خشوع قلوبهم، و«المسند إليه»[١] يعم الفاعل والنائب عنه والمبتدأ والمنسوخ الابتداء، و«أصلي المحل» قيدٌ مخرجٌ لنحو: قائمٌ زيدٌ، فإن «زيدًا» فاعل؛ لأن المسند وهو قائمٌ مقدمٌ في اللفظ، وأصله التأخير؛ لأنه خبرٌ، و«زيدٌ» مبتدأٌ[٢]، [و«قيد» التمام يخرج اسم كان[٣]، و«التقديم» يخرج المبتدأ[٤]، و«الفارغ» يخرج، نحو: يقومان الزيدان][٥]، و«بقاء الصوغ[٦] الأصلي» يخرج النائب عن الفاعل[٧]، وذكر «ما يقوم مقامه» يدخل فاعل اسم الفاعل والمصدر واسم الفعل والظرف وشبهه و«أو» فيه للتنويع لا للترديد[٨].



٢٢٥ الفَاعِلُ الَّذِي كَمَرْفُوعَيْ أَتَى   زَيْـدٌ مُنِيـرٌ وَجْهُـهُ نِعْـمَ الفَتَـى

(١) قوله: (المسند إليه) مخرج لما لم يسند إليه كالمفعول والمسند إليه غير الفعل، نحو: زيد أخوك، والمراد بالإسناد في هذا المقام مطلق الربط والتعليق، لا ضم كلمة إلى أخرى على وجه يفيد، فيشمل ذلك نحو: إن قام زيد، وفاعل الصفات في بعض الأحوال، وفاعل المصدر في بعض الأحوال. انظر: شرح الألفية للمرادي (١/٢٦٠)، حاشية الألوسي على شرح قطر الندى (٢/٢٩٢)، حاشية يس على التصريح (١/٢٦٨).

(٢) هذا مذهب جمهور البصريين. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٢٦٩).

(٣) فلا يسمى مرفوعها فاعلًا حقيقة، وقد سماه سيبويه فاعلًا، والخبر مفعولًا، على سبيل التوسع. انظر: شرح الألفية للمرادي (١/٢٦٠).

(٤) أي: من «زيد قام».

(٥) ما بين القوسين في «ق»:. بعد قوله السابق: والمنسوخ الابتداء، وبعدها وأصلي المحل.

(٦) على هامش «س»: كذا بخطه بالصاد.

(٧) هذا مخرج لنحو: ضُرِبَ ويُضرَب مما كان على طريقة: فُعِلَ ويُفْعَل، فإن مرفوعهما نائب عن الفاعل وليس بفاعلٍ، وقد اضطر الزمخشري إلى تسميته مفعولًا بعد أن جعله فاعلًا. انظر: شرح المرادي على الألفية (١/٢٦٠).

(٨) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٦٤)، التصريح على التوضيح للأزهري (١/٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩).



وذكر المصنف للنوعين مثالين فقال: (**الفاعل الذي كمرفوعي أتى زيد، منير وجهه نعم الفتى**) ومثل بهذا الثالث إعلامًا بأنه لا فرق في الفعل بين المتصرف والجامد[1] كما مر، والمؤول بالفعل يشمل اسم الفاعل نحو قوله تعالى ﴿مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ﴾ [فاطر: ٢٨]، فـ«مختلف» في تأويل «يختلف»[2]، و«ألوانه» فاعل، وصحَّ إعماله؛ لاعتماده على موصوفٍ محذوفٍ، والتقدير: صنفٌ مختلفٌ ألوانه[3][4]، و«مقدم» رافع لتوهم دخول، نحو: «زيدٌ» من «زيد قائم» في حد الفاعل خلافًا للكوفيين، بل زيد مبتدأ، وقائم متحمل لضميره والجملة خبره[5].

تَنْبِيهٌ

حصر الفاعل في مرفوعي ما ذكر إما جرى على الغالب[6]؛ لإتيانه مجرورًا بـ«من» إذا كان نكرة بعد نفي أو شبهه كـ«ما جاءني من أحد»، وبالباء[7]، نحو قوله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٧٩]، أو إرادة للأعم من مرفوع اللفظ والمحل[8].

---

(١) كنعم المذكورة في البيت.

(٢) في «ق»: مختلف.

(٣) ألوانه ليست في «ق».

(٤) أي: ومن الناس والدواب والأنعام صنف مختلف ألوانه.

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٢٦٩).

(٦) **قال الصبان:** ذهب بعضهم إلى أن المجرور بالمصدر وبالحرف الزائد أو شبهه لا يسمى فاعلًا اصطلاحًا. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٤٤).

(٧) مثل من والباء الزائدتين اللام الزائدة نحو: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٦]. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٤٤)، الدرر السنية لشيخ الإسلام زكريا (١/٤٣٠).

(٨) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٦٤).

الإعراب

«الفاعل» مبتدأ، و«الذي» خبر لمبتدأ محذوف، وهو وخبره خبر الفاعل، وصلة الذي محذوفة مع متعلقها؛ لإرشاد المثال إليها، و«كمرفوعي» خبر لمبتدأ محذوف على تقدير حذف المضاف إليه، و«أتى» فعل ماض، و«زيد» فاعل «أتى»، و«منيرًا» حال من زيدٍ، و«وجهه» فاعل منيرًا؛ لأنه اسم فاعلٍ اعتمد على ذي حال، ومعناه الحال أو الاستقبال، والجملة مقولة لقول محذوف، والتقدير: والفاعل هو الذي أسند إليه عامل مقدم عليه بالأصالة، وذلك كمرفوعي أتى، ومنيرًا من قولك أتى[1] زيد منيرًا وجهه، و«نعم الفتى» فعل وفاعل، جملة مستأنفة إن كان مرفوعي مثنى كما عليه جمهور الشارحين، وإن كان جمعًا فيكون من جملة المقول، ويضم إلى أتى ومنيرًا نعم كما هو ظاهر حل التوضيح[2].

[أحكام الفاعل]

٢٢٦ وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعَلٌ، فَإِنْ ظَهَرْ فَهْوَ، وَإِلَّا فَضَمِيرٌ اسْتَتَرْ

(**وبعد فعل فاعلٌ**)[3]؛ لأن مرتبة الفاعل أن يكون بعد فعل؛ لكونه كالجزء منه، فلا يتقدم عليه، (**فإن ظهر**) في اللفظ بأن ينطق[4] به ظاهرًا كان أو مضمرًا، نحو: قام زيد، والزيدان قاما (**فهو**) ذاك[5]، (**وإلا**) يظهر في اللفظ، (**فضمير استتر**) راجع إما لمذكورٍ متقدمٍ على المسند، كـ«زيدٌ قام»، وهند قامت، ففي

(١) في «ق»: إن.
(٢) انظر: أوضح المسالك لابن هشام (٢/٨٣)، تمرين الطلاب للأزهري (٤٢).
(٣) أي: بعد كل فعل فاعل فالنكرة للعموم كما في: ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّآ أَحْضَرَتْ﴾ [التكوير: ١٤].
(٤) في «ق»: تنطق.
(٥) أي: فذاك واضح.

«قام» ضميرٌ مستترٌ مرفوعٌ على الفاعلية راجعٌ إلى زيدٍ في الأول، وإلى هند في الثاني، أو راجع إلى ما دل عليه الفعل المسند المستتر في الضمير كالحديث: (**لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن**)[1] ففي «يشرب» ضميرٌ مستترٌ مرفوعٌ على الفاعلية راجعٌ إلى الشارب الدال عليه «يشرب» بالالتزام أي: ولا يشرب هو، أي «الشارب»[2]؛ لأن يشرب يستلزم شاربًا[3]، وحسَّن ذلك تقدم نظيره، وهو (**لا يزني الزاني**)، وليس براجعٍ إلى الزاني؛ لفساد المعنى، أو راجع لما دل عليه الكلام، أو دل عليه الحالُ المشاهدةُ، فالأول كقوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ﴾ [القيامة: ٢٦]، ففي ﴿بَلَغَتِ﴾ ضمير مستترٌ مرفوعٌ على الفاعلية راجعٌ إلى الروح الدال عليها سياق الكلام[4] أي: إذا بلغت هي، أي: الروح، والتراقي أعالي الصدر[5].

والثاني: نحو قول الشاعر[6]:

---

(١) أخرجه البخاري (٥/٢١٢٠) ح (٥٢٥٦)، ومسلم (١/٧٧) ح (٥٧).

(٢) قد يقال: إن الزاني في قوله: (لا يزني الزاني) نعت للمؤمن محذوفًا، فالضمير في (يشرب) يرجع إليه مجردًا عن صفة الزنا، أي: لا يشرب هو أي: المؤمن. انظر: حاشية يس على التصريح (١/٢٧٢).

(٣) في «س»: شارب، والمثبت من ق.

(٤) أي: بقرينة السياق إذ ذكر التراق والراقي والفراق قرينة على أن فاعل بلغت ضمير الروح. انظر: حاشية يس على التصريح (١/٢٧٢).

(٥) انظر: التصريح على التوضيح (١/٢٧٣).

(٦) البيت من الطويل وهو لسوار بن المضرب بتشديد الراء مفتوحة السعدي أحد بني سعد بن تميم، وكان قد هرب من الحجاج حين فرض البعث مع المهلب لقتال الخوارج.

الشاهد فيه قوله: (فإن كان لا يرضيك) فإن الكسائي ذهب إلى أنه اسم كان على تقدير كونها ناقصة، أو فاعلها على تقدير كونها تامة، وتمسك بهذا البيت وما يشبهه، فأجاز أن يحذف الفاعل وما هو بمنزلة الفاعل كاسم الأفعال الناسخة. =

فَـإِنْ كَـانَ لَا يُرْضِـيكَ حَتَّـى تَرُدَّنِـي   إِلَــى قَطَــرِيٍّ[1] لَا إِخَالُـكَ رَاضِـيًا

ففي «كان» ضمير مستتر مرفوع بـ«كان» مدلول عليه بالحال المشاهدة، أي: إذا كان هو، أي: ما يشهده مني[2].

فإن قيل: ليس قوله: (وبعد فعل فاعل) على إطلاقه، فإن بعض الأفعال لا يرفع فاعلًا، فليس بعده فاعلٌ، وذلك الفعل الزائد نحو: كان، خلافًا لمن قال: فيها ضمير المصدر، والمستعمل استعمال الحرف، نحو «قَلَّما» المراد بها النفي في الأشهر[3]، والمؤكد في نحو: قام قام زيدٌ في أحد الأوجه، والمبني للمفعول، نحو: ضُرِبَ زيدٌ.

أجيب بأن المراد بقوله: **(وبعد فعل فاعل)** أن الفاعل يكون بعد الفعل لا قبله، وليس المراد أن كل فعل بعده فاعلٌ حتى يلزم عليه ما ذكر[4].

= انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٢/ ٩٠، ٩١)، والكامل للمبرد (٤٤٥)، وخزانة الأدب (١٠/ ٤٧٩)، والمقاصد النحوية (٢/ ٤٥١)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ٩٠)، والخصائص (٢/ ٤٣٣)، وشرح الأشموني (١/ ١٦٩)، وشرح المفصل (١/ ٨٠)، والمحتسب (٢/ ١٩٢)، وشرح التسهيل (٢/ ١٢٣، ٣/ ٢٦٤)، والتصريح على التوضيح للأزهري (١/ ٣٩٨).

(١) قوله: (قطري) بفتح القاف والطاء رجل خارجي. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/ ٤٥).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/ ٢٧٢).

(٣) **قال الصبان**: وعندي أن «ما» مصدرية وما بعدها في تأويل مصدر فاعل، وهو في المغني عن بعضهم، وذكر فيه أي: المغني أن الفعل المكفوف بما لا يليه إلا جملة فعلية صرح بفعلها، وأن إيلاؤها فعلًا مقدرًا يفسره المذكور في قول الشاعر:

صَـدَدْتِ فَأَطْوَلْـتِ الصُّـدُودَ وَقَلَّمَـا   وِصَـالٌ عَلَـى طَـولِ الصُّـدُودِ يَـدُومُ

ضرورة، وقيل: هو من تقديم الفاعل علي فعله للضرورة. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/ ٤٥).

(٤) بتمامه في المرادي على الألفية (١/ ٢٦١).

فإن قيل: لابد في الشرط والجزاء من مغايرة ولم يفد الجزاء في البيت إلا ما أفاده الشرط[1]؛ لأن التقدير: فإن ظهر الفاعل فهو الفاعل.

أجيب بأن الضمير في قوله: (ظهر) الفاعل في المعنى وخبر «هو» الفاعل في الاصطلاح فتغايرًا، أو المعنى: فإن ظهر بعد الفعل ما هو له في المعنى فهو الفاعل في الاصطلاح[2].

فإن قيل: قوله: **(وإلا فضمير استتر)** ليس بجيد؛ لأن الفاعل قد يكون ضميرًا بارزًا نحو: فعلتُ.

أجيب بأن الضمير البارز يشمله[3] قوله: **(فإن ظهر)** فإن المراد بالظاهر هنا الملفوظ به، لا مقابل الضمير[4].

فإن قيل: مقتضى قوله: **(وإلا فضمير استتر)** أن الفاعل إما ظاهر وإما مضمر مستتر[5].

[مسائل حذف الفاعل]

وبقيت حالة أخرى، وهو أن يكون محذوفًا، فقد يطرد حذف الفاعل في أربع مواضع: في باب النيابة عن الفاعل، نحو: قُضِيَ الأمر، وفي الاستثناء المفرغ، نحو ما قام إلا هند[6]، وفي «أفعِل» بكسر العين في التعجب إذا دل

---

(١) مثل هذا الشرط قوله ﷺ: (فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله)، تقديره الجواب: فثواب هجرته.... إلخ.

(٢) بتمامه في المرادي على الألفية (١/٢٦٣).

(٣) في «ق»: شمله.

(٤) بتمامه في المرادي على الألفية (١/٢٦٢).

(٥) بتمامه في المرادي على الألفية (١/٢٦٢).

(٦) فالتقدير: ما قام أحد إلا هند.

عليه متقدم مثله، نحو قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: ٣٨][(١)]، وفي المصدر نحو: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ۝١٤ يَتِيمًا﴾ [البلد: ١٤، ١٥][(٢)(٣)]، وقد يجاب بأن ذلك جرى على الغالب[(٤)].

وزاد بعضهم صورة أخرى وهي فاعل فعل الجماعة المؤكد بالنون، فإن الضمير فيه محذوف[(٥)]، وتبقى ضمةٌ دالةٌ عليه، وليس مستترًا بأل[(٦)] كما سيأتي في باب نوني التوكيد[(٧)].

[تجريد الفاعل من علامة التثنية والجمع]

٢٢٧ وَجَـرِّدِ الفِعْـلَ إِذَا مَـا أُسْـنِدَا   لِاثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ كـ:فَـازَ الشُّـهَدَا

---

(١) فإنه قد حذف فاعل أبصر لدلالة فاعل أسمع عليه، وسهل ذلك في هذا الموضع كون فاعل أفعل في هذا الموضع على صورة الفضلة؛ فإنه مجرور بالباء الزائدة دائمًا فلما جاء على صورة الفضلة أخذ حكمها، وهو جواز الحذف. انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٢/٨٩).

(٢) **قال الصبان**: بناء على ما ذكروه من عدم تحمله الضمير لجموده، وذهب السيوطي إلى أنه في مثل ذلك يتحمل؛ لأن الجامد إذا أول بمشتق تحمل فإطعام في معنى: أن يطعم وهذا تأويل بمشتق. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٤٤) بتصرف يسير جدا.

(٣) فإن فاعل إطعام محذوف، وتقديره: أو إطعامك في يوم... إلخ، وقد ذكر مفعول المصدر في الكلام وهو قوله: ﴿يَتِيمًا﴾ [البلد: ١٥]. انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٢/٨٩).

(٤) **قال المرادي**: ولا يرد هنا المصدر؛ لأنه إنما تكلم على فاعل الفعل على أن في المصدر خلافًا. انظر: شرح المرادي للألفية (١/٢٦٢) بتصرف يسير.

(٥) **قال الصبان**: نحو: ﴿وَلَا يَصُدُّنَّكَ﴾ [القصص: ٨٧]، وكون الفاعل فيه محذوفًا لعلة، فهو كالثابت لا يمنع كونه محذوفًا، بل يقرره فلا معنى لاعتراض البعض بذلك. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٤٤).

(٦) في «س»: قال، والمثبت من ق.

(٧) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٦٤).



(وجرد الفعل)(١) من علامة التثنية والجمع (إذا ما أسند لاثنين)(٢) ظاهرين (أو جمع) ظاهر (كفاز الشهدا) وقام أخواك، وجاء(٣) الهندات، وهذه اللغة المشهورة(٤)، وبها جاء التنزيل قال الله تعالى: ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾ [المائدة: ٢٣]، ﴿وَقَالَ ٱلظَّـٰلِمُونَ﴾ [الفرقان: ٨]، ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾ [يوسف: ٣٠](٥).

[لغة أكلوني البراغيث]

٢٢٨ وَقَدْ يُقَالُ: سَعِدَا وَسَعِدُوا   وَالفِعْلُ لِلظَّاهِرِ بَعْدُ مُسْنَدُ

(وقد) لا يجرد، بل تلحقه حروف دالةٌ على التأنيث [والجمع كالياء الدالة على التثنية والجمع، وكالتاء الدالة على التأنيث](٦)، و(يقال: سعدا وسعدوا والفعل) الذي لحقته هذه العلامة (للظاهر بعد مسند)، كما دل جميع العرب بالتاء في قامت على التأنيث بجامع الفرعية عن الغير، والمثنى والجمع فرع الإفراد، كما أن المؤنث فرع المذكر.

---

(١) ومثل الفعل الوصف.

(٢) أي: لدال اثنين أو جمع أي: لدال جمع ولو بطريق العطف فيهما على الصحيح، نحو: ما قاما زيد وعمرو، وقاموا زيد وعمرو وبكر، ومنع أبو حيان أن يقال على هذه اللغة: جاءوني من جاءك؛ لأنها لم تسمع في ذلك، وضعفه في المغني بأنه إذا كان سبب لحاق الواو بيان جمعية الفاعل كان لحاقها هنا أولى لخفاء الجمعية، قال: وقد جوز الزمخشري في: ﴿لَّا يَمْلِكُونَ ٱلشَّفَـٰعَةَ إِلَّا مَنِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَـٰنِ عَهْدًا﴾ [مريم: ٨٧] كون «مَن» فاعلًا، والواو علامة. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٤٧).

(٣) في «ق»: جاءت.

(٤) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٦٤).

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٢٧٥).

(٦) ما بين القوسين ليس في «ق».



قال سيبويه: فاعلم[1] أن من العرب من يقول: ضربوني قومُك، فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في قالت فلانة، فكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة، كما جعلوا للمؤنث علامة، ثم قال: وهذه لغة قليلة[2]، ومن هذه اللغة قوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (**يتعاقبون**[3] **فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار**)[4][5]، وقول بعضهم: «أكلوني[6] البراغيث»، والنحويون يسمون هذه اللغة لغة: أكلوني البراغيث، ويدل لها أيضًا قولُ عروة بن الورد يمدح الغني ويذم الفقير[7]:

---

(١) في «س»: واعلم.

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٢٧٦).

(٣) أي: تأتي طائفة عقب طائفة. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٤٨).

(٤) **قال الشيخ يس**: هو ظاهر على رواية الحديث كذلك، لكن رواه البخاري وغيره: (إن لله ملائكة يتعاقبون)... إلخ فعليه الواو ضمير. حاشية يس على الفاكهي على القطر (٢/٦٠)، الدرر السنية لشيخ الإسلام زكريا (١/٤٣٠).

(٥) أخرجه البخاري (٥٥٤)، ومسلم (١٤٦٤).

(٦) **قال الصبان**: عبر بـ«أكلوني» مع أن حقها أكلتني أو أكلنني؛ لأن الواو للعقلاء سواء كانت ضميرًا أو علامة جمع تشبيهًا لها بهم من حيث فعلها فعلهم من الجور والتعدي المعبر عنه بالأكل مجازًا. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٤٨).

(٧) البيتان لعروة بن الورد العبسي المشهور بعروة الصعاليك وهو في ديوانه (٩١)، وهما من الوافر.

الشاهد فيه قوله: (كانا له نسب وخِير) حيث ألحق علامة التثنية وهي الألف بالفعل الذي هو «كان» مع أن الفعل مسند إلى اثنين؛ وذلك يدل على أن من يلحق بالفعل علامة الجمع لا يفرق بين أن يكون الفاعل مثنى كالزيدين والعمرين، وأن يكون في المعنى مثنى بأن يكون اسمين مفردين عطف أحدهما على الآخر.

انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٢/١٠٧، ١٠٨)، والمقاصد النحوية (٢/٤٦٢)، والتصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٠٦)، والبخلاء للجاحظ (٣٣٩)، وعيون الأخبار (١/٣٤٨)، والإيضاح في علوم البلاغة (١/١٨٩).

ذَرِينِـــي[1] لِلغِنَـــى أَسْـــعَى فَـــإِنِّي رَأَيْـــتُ النَّـــاسَ شَـــرُّهُمُ الفَقِيـــرُ
وَأَحْقَـــرُهُمْ وَأَهْـــوَنُهُمْ عَلَيْـــهِ[2] وَإِنْ كَانَـــا لَـــهُ نَسَـــبٌ وَخِيـــرُ

فألحق علامة التثنية وهي الألف في «كانا» مع المتعاطفين، وهما: نسب وخير بكسر الخاء المعجمة أي: الكرم والغني، وإن كان للفقير نسب وكرم فهو أحقر الناس وأهونهم[3] لأجل فقره، وقول عبد الله بن قيس[4]:

تَـــوَلَّى[5] قِتَـــالَ المَـــارِقِينَ بِنَفْسِـــهِ وَقَـــدْ أَسْـــلَمَاهُ مُبْعَـــدٌ وَحَمِـــيمُ

فألحق علامة التثنية وهي الألف في «أسلماه»[6] مع المتعاطفين وهما:

---

(١) (ذريني) اتركيني ودعيني، وقد أهملوا ماض هذا الفعل واستعملوا مضارعه وأمره، وهنا استعمل الأمر. انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (١٠٧/٢).

(٢) الضمائر في قوله: (أحقرهم وأهونهم عليهم) عائدة على الناس في البيت السابق فكأنه قال: شر الناس الفقير، وأحقر الناس وأهون الناس على الناس الفقير. انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (١٠٧/٢).

(٣) في «ق»: هونهم.

(٤) البيت من الطويل وهو لعبد الله بن قيس الرقيات في ديوانه (١٩٦) ـ، يرثي مصعب بن الزبير رضي الله عنهما وكان عبيد الله بن قيس هذا من شيعة الزبيريين، وخرج مصعب على عبد الله بن مروان.
الشاهد فيه قوله: (وقد أسلماه مبعد وحميم) حيث وصل بالفعل ألف التثنية مع أن الفاعل اسم ظاهر، وكان القياس على جمهور العرب أن يقول: أسلمه مبعد وحميم.
انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (١٠٧/٢)، وتخليص الشواهد (٤٧٣)، والدرر (٢٨٢/٢)، وشرح التصريح (٢٧٧/١)، وشرح شواهد المغني (٧٨٤/٢، ٧٩٠)، والمقاصد النحوية (٤٦١/٢)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (١٠٦/٢)، والجنى الداني (١٧٥)، وجواهر الأدب (١٠٩)، وشرح ابن عقيل (٢٣٩)، ومغني اللبيب (٣٦٧/٢، ٣٧١)، وهمع الهوامع (١٦٠/١).

(٥) (تولى) أي: مصعب بن الزبير.

(٦) (أسلماه) أي: خذلاه وأسلماه إلى عدوه. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٤٧/٢).

مبعد(1) وحميم(2)، والمارقين: الخوارج.

تَنْبِيهٌ

فهم من قوله: **(قد يقال)** قلة هذه اللغة(3)، وفهم من قوله: **(والفعل للظاهر بعد مسند)** أن هذه الأحرف علامات لا ضمائر.

الإعراب

قوله: «وبعد» خبر مقدم، و«فعل» مضاف إليه، و«فاعل» مبتدأ مؤخر وسوغ ذلك تقدم الخبر لكن شرطه أن يكون الظرف مختصًّا، بأن(4) يضاف(5) لمعرفة أو عامًّا، فلا يجوز: «عند رجل مال»، فيحتاج إلى تقدير مضاف بين الظرف ومجروره ليصح المعنى والصناعة، والتقدير: وبعد كل فعل فاعل، أو إلى دعوى حذف حرف التعريف للضرورة، «فإن» حرف شرط، و«ظهر» - بمعنى برز - فعل الشرط، ومتعلقه محذوف(6)، و«إلا» حرف شرط مقرون بلا

---

(1) (المبعد) يحتمل أن يكون اسم مفعول من الإبعاد، والمراد به الأجنبي من النسب، ويحتمل أن يكون اسم فاعل من أبعد بمعنى تباعد مرادًا به غير الصاحب، وهذا الاحتمال هو الظاهر. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٤٧)

(2) الحميم القريب، أو الصاحب الذي يهتم بصاحبه. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٤٧).

(3) قيل: مما جاء على هذه اللغة قوله ﷺ: (أومخرجي هم)، والمناسب أن يكون هم مبتدأ مؤخرًا، ومخرجي خبرًا مقدمًا، فيكون على هذه اللغة الفصحى التي هي لغته ﷺ. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٤٧).

(4) في «س»: فأن.

(5) قوله: «يضاف» ليس في «ق».

(6) ترك الشارح كلمة من المتن هنا لم يتعرض لإعرابها وهي: «فهو» الفاء رابطة للجواب وهو مبتدأ حذف خبره والجملة جواب الشرط. انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٤٢).

النافية أدغمت النون في اللام للتقارب، وفعل الشرط محذوف جوازًا، «فضمير» خبر لمبتدأ محذوف، والجملة جواب الشرط، وحذفُ المبتدأ في الجواب أكثر من عكسه السابق، وجمله: «استتر» نعت ضمير، والتقدير: وبعد الفعل فإن ظهر فهو ذاك، وإن لا[1] يظهر فهو - أي: الفاعل - ضمير مستتر، «وجرد» فعل أمر وفاعل، و«الفعل» مفعول جرد، ومتعلقه محذوف، و«إذا» ظرف مستقبل مضمن معنى الشرط منصوب بجوابه على الأصح، و«ما» زائدة، و«أُسندا» مبني للمفعول، ونائب الفاعل مستتر فيه يعود إلى الفعل، والجملة في موضع جر بإضافة «إذا» إليها، والألف للإطلاق، و«لاثنين» متعلق بـ«أسندا»، «أو جمع» معطوف على اثنين، وجواب «إذا» محذوف لدلالة ما قبله عليه، والتقدير: وجرد الفعل من علامة التثنية والجمع إذا أسند لاثنين أو جمع فجرده من العلامة، و«كفاز» الكاف جارة لقول محذوفٍ، وهي مقوله، و«فاز» فعل ماض[2]، و«الشهدا»[3] فاعله، والجملة مقوله للقول المحذوف، والقول ومقوله خبر لمبتدأ محذوفٍ، والتقدير: وذلك كقولك فاز الشهداء، «وقد» حرف تقليل هنا، و«يقال» فعل مضارع مبني للمفعول، و«سعدا» في موضع رفع على النيابة عن الفاعل على الإسناد إلى اللفظ، «وسعدوا» معطوف على سعدا، «والفعل» الواو للابتداء، وتسمى واوا الحال أيضًا، وهي عند سيبويه بمعنى إذ، والفعل مبتدأ، و«للظاهر بعد» متعلقان بمسند، وبعد مبني على الضم لقطعها عن الإضافة مع نية معنى المضاف إليه، و«مسند» اسم مفعول مرفوع على أنه خبر المبتدأ، [وجملة المبتدأ][4] وخبره في موضع نصب على الحال من نائب فاعل يُقال، وفاعل

---

(١) في «ق»: وإلا.

(٢) في النسخة «س» فعل الماض، و«ق» الفعل الماضي، والصواب ما أثبتناه.

(٣) بالقصر للضرورة. انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٤٣)

(٤) ما بين القوسين ساقط من «س»، ثابت من «ق».

«سعدا وسعدوا» محذوف مدلول عليه بقوله: مسند للظاهر، وتقدير البيت: وقد يقال: سعدا الزيدان، وسعدوا الزيدون، والحال أن فعل مسند للظاهر بعده[1].

[رفع الفاعل بعد فعل أضمرا]

٢٢٩ وَيَرْفَعُ الفَاعِلَ فِعْلٌ أُضْمِرَا   كَمِثْلِ زَيْدٌ فِي جَوَابِ مَنْ قَرَا؟

(ويرفع الفاعل فعل أضمرا) تارة جوازًا أن أجيب به استفهام ظاهر[2] **(كمثل زيد في جواب من قرا)**؟ أي: قرأ زيد، وهذا المثال يحتمل أن يكون زيد فيه مبتدأ محذوف الخبر أي: زيد القارئ وهو الأظهر؛ لأن الأولى مطابقة الجواب للسؤال، وللأحسن أن يقال:

كَمِثْلِ زَيْدٌ فِي جَوَابِ   هَلْ قَرَأَ أَحَدٌ؟[3]

وأجيب به نفي كقولك: بلى زيدٌ جوابًا لمن قال: ما قام أحد، فزيد فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول النفي والجملة فعلية، أي: بلى قام زيد ليطابق الجواب مدخول النفي[4] في الفعلية، ولو جعل مبتدأ حذف خبره لم يطابق، ومنه قوله[5]:

---

(١) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٤٢، ٤٣).

(٢) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٦٥).

(٣) انظر: شرح المرادي على الألفية (١/٢٦٤)، الدرر السنية لشيخ الإسلام زكريا (١/٤٣٣).

(٤) في «س» و، والمثبت من ق.

(٥) هذا بيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٢/٩٢)، وتخليص الشواهد (٤٧٨)، وشرح الأشموني (١/١٧٢)، والمقاصد النحوية (٢/٤٥٣)، وشرح التسهيل (٢/١٢٠)، والتصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٩٩)، وجامع الدروس العربية (٢/٢٣٧).
=



تَجَلَّدْتُ حَتَّى قِيلَ لَمْ يَعْرُ قَلْبَهُ ... مِنَ الوَجْدِ شَيءٌ قُلْتُ بَلْ أَعْظَمُ الوَجْدِ

فـ«أعظم الوجد» فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول النفي، والتقدير: بل عراه أعظم الوجد(١).

أو استفهام مقدر(٢) يدل على تقديره لفظ الفعل المبني للمفعول كـ قراءة الشامي وأبي بكر: ﴿يُسَبَّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ(٣) رِجَالٌ﴾ [النور: ٣٦، ٣٧] فيسبح مضارع مبني للمفعول، و«له» نائب الفاعل، و«رجال» فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام المقدر، فكأنه لما قيل: يسبح له فيها بالغدو والآصال، قيل: من يسبحه، فقيل: يسبحه رجال ثم حذف الفعل؛ لإشعار «يسبح» المبني للمفعول به، ولا يصح إسناد «رجال» إلى الفعل المذكور المبني للمفعول؛ لفساد المعنى؛ لأن الرجال ليسوا «مسبَّحين» بفتح الباء، بل «مسبِّحين» بكسرها، فالوقف دونهم(٤).

وتارة وجوبًا إذا فسر الفعل الرافع للفاعل ما(٥) بعده من فعل، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦] فـ«أحدٌ» فاعل فعل

= **الشاهد فيه** قوله: (بل أعظم الوجد) حيث ارتفع أعظم الوجد على أنه فاعل بفعل محذوف يدل عليه سابق الكلام، وهذا الفعل المحذوف يجاب به على كلام منفي سابق وهو قول القائلين: ولم يعر قلبه من الوجد شيء. انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٩٢/٢).

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢٧٣/١).
(٢) أي: غير ملفوظ به بداله. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٤٨/٢).
(٣) الآصال جمع أصل بضمتين جمع أصيل وهو المساء، ويجمع على أصائل. انظر: الصبان على الأشموني (٤٩/٢).
(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢٧٣/١).
(٥) قوله: «ما» فاعل فسر.



محذوف يفسره: «استجارك»، والتقدير: «وإن استجارك أحد» فالحذف واجب؛ لأن استجارك المذكور كالعوض في[1] استجارك المحذوف، ولا يجمع بين العوض والمعوض[2].

[لحوق تاء التأنيث للفعل]

٢٣٠ وَتَاءُ تَأْنِيْثٍ تَلِي المَاضِي إِذَا ... كَانَ لِأُنْثَى كـ:أَبَتْ هِنْدُ الأَذَى

٢٣١ وَإِنَّمَا تَلْزَمُ فِعْلُ مُضْمَرِ ... مُتَّصِلٍ، أَوْ مُفْهِمٍ ذَاتَ حِرِ

(وتاء تأنيث) ساكنة **(تلي)** الفعل **(الماضي)** جامدًا كان أو متصرفًا تامًا كان أو ناقصًا[3] دالة على تأنيث فاعله **(إذا كان لأنثى)**، خرج بذلك المضارع، فلا تلحقه؛ لاستغنائه بتاء المضارعة، والأمر فلا تلحقه؛ لاستغنائه بالياء[4] **(كأبت هند الأذي)**[5]، وهي في ذلك على قسمين: لازمة وجائزة، وقد أشار إلى الأولى بقوله: **(وإنما تلزم)** هذه التاء **(فعل مضمر)** أي: فعلًا مسندًا إليه سواء أكان مضمر مؤنث حقيقي أو مجازي **(متصل)** به، نحو: هند قامت، والشمس طلعت، بخلاف المنفصل، نحو: هند ما قام إلا هي، وشذ حذفها في المنفصل في

---

(١) في «س»: من، والمثبت من «ق».

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٢٧٤، ٢٧٥).

(٣) انظر: التصريح على التوضيح (١/٢٧٧).

(٤) انظر: البهجة المرضية (٦٥).

(٥) قوله: (كـ أبت هند الأذى) الكاف جارة لقول طرح وبقي مقوله، و«أبت» فعل ماض والتاء علامة التأنيث، و«هند» فاعل أبت، و«الأذى» مفعوله، والجملة مقولة للقول المحذوف، والقول ومحكيه خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: وذلك كقولك: أبت هند الأذى. انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٤٣).



الشعر كما سيأتي، (أو) فعلًا مسندًا إلى ظاهر (مفهم[1] ذات حِرٍ)[2] أي: صاحب[3] فرج، ويعبر عن ذلك [بالمؤنث][4] الحقيقي، نحو قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ رَبِّ﴾ [آل عمران: ٣٥] قامت هند، وأما الجائزة فهي ما أسند إلى ظاهر مجازي التأنيث، نحو: طلعت الشمس فلا تلزمه التاء[5][6].

[إباحة الفصل بغير إلا ترك التاء]

٢٣٢ وَقَدْ يُبِيحُ الفَصْلُ تَرْكَ التَّاءِ فِي نَحْوِ: أَتَى القَاضِيَ بِنْتُ الوَاقِفِ

(وقد يبيح الفصل) بين الفعل والفاعل بغير «إلا» (ترك التاء) في فعل مسند إلى ظاهر مؤنث حقيقي[7]، (نحو: أتى القاضيَ بنت الواقف)، وقول العرب: حضر القاضي اليوم امرأة، فـ«القاضي» مفعول «أتى»، و«بنت» فاعل أتى، والواقف مضاف إليه[8]، و«امرأة» فاعل حضر، وتركت التاء في «أتى وحضر» للفصل بالمفعول[9]، وإنما لم يجب التأنيث مع الفصل؛ لأن الفعل بَعُدَ

(١) قوله: (مفهم) بكسر الهاء اسم فاعل من أفهم معطوف على مضمر وفاعله مستتر فيه، والمنعوت محذوف. انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٤٣).

(٢) في س: حري، وفي ق: حر، فقوله: (حر) وهو بكسر الحاء المهملة، وأصله: حرح حذفت لامه. انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٤٣).

(٣) في «ق»: ذات.

(٤) في النسخ س ق: [بالفرج] وما أثبتناه هو الصواب.

(٥) فتقول في هذا المثال: طلع الشمس.

(٦) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٦٧).

(٧) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٦٦).

(٨) وجملة: أتى إلى آخرها محكية بالقول المحذوف المجرور بإضافة «نحو» إليه، والتقدير: في نحو قولك أتى... إلخ. انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٤٣).

(٩) في «ق»: بين المفعول.

عن الفاعل[1] المؤنث، وضعفت العناية به، وصار الفصل كالعوض من تاء التأنيث[2].

تَنْبِيهٌ

فهم من قوله: (وقد[3] يبيح) أن حذفها قليلٌ بالنسبة إلى إثباتها[4].

[الفصل بين الفعل والفاعل بـ إلا]

٢٣٣ وَالحَذْفُ مَعَ فَصْلٍ بِإِلَّا فُضِّلَا ... كَمَا زَكَا إِلَّا فَتَاةُ ابْنِ العَلَا

(والحذف) للتاء من فعلٍ مسندٍ إلى ظاهرٍ مؤنثٍ حقيقيٍّ **(مع فصل)** بين الفعل والفاعل **(بـ«إلا» فضلا)** على الإثبات **(كما زكا إلا فتاة ابن العلا)**؛ إذ الفعل مسند في المعنيَ إلى مذكرٍ، تقديره: ما زكى أحدٌ إلا فتاة ابن العلا، ولذا قال الأخفش: إن التأنيث خاصٌّ بالشعر، وأوجب التذكير في الكلام، وأنشد على التأنيث في الشعر[5]:

---

(١) لو اقتصر على هذا لكان حسنًا؛ لأن الفصل لو كان كالعوض لما جاز الجمع بينهما واللازم باطل فالملزوم كذلك، كما قال الشارح نفسه في عدم جواز الجمع بين المفسر والمفسر في قوله: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦]؛ لأن استجارك المذكور كالعوض، ولا يجمع بين العوض والمعوض. انظر: حاشية يس على التصريح (١/٢٧٩).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٢٧٩).

(٣) **قال الأزهري:** قد حرف تقليل هنا. انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٤٣).

(٤) **قال في التصريح:** والتأنيث أكثر من التذكير؛ لقوة جانبه. (١/٢٧٩).

(٥) هذا البيت من الرجز، **قال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد:** لم أقف له على نسبة إلى قائل معين، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق تتصل به، **وقال العيني:** قائله راجز لم أقف له على اسم.

الشاهد فيه قوله: (ما برئت إلا بنات العم) حيث وصل تاء التأنيث بالفعل الذي هو بريء لكون فاعله مؤنثًا حقيقي التأنيث وهو قوله: (بنات العم) ولم يعبأ بالفصل بين الفعل وفاعله بـ«إلا». =



مَـــا بَرِئَـــتْ مِـــنْ رِيبَـــةٍ وَذَمٍّ   فِـــي حَرْبِنَـــا إِلَّا بَنَـــاتُ العَـــمِّ

فـ«بنات العم» فاعل برئت، وأنثه مع وجود الفصل بإلا ولكن الصحيح جوازه في النثر على قلة كما هو ظاهر كلام المصنف[1]، وقرأ مالك بن دينار والحسن ﴿فَأَصْبَحُوا لَا تُرَى إِلَّا مَسَٰكِنُهُمْ﴾ [الأحقاف: ٢٥] بضم التاء من ﴿تُرَى﴾، ورفع ﴿مساكنُهم﴾ على النيابة عن الفاعل، وهي قراءة شاذة[2].

[الحذف بلا فصل]

٢٣٤ وَالحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بِلَا فَصْلٍ... ....

(والحذف) للتاء من فعل مسند إلى ظاهر مؤنث حقيقي **(قد يأتي بلا فصل)**، حكي سيبويه عن بعض العرب: قال فلانة[3].

قال ابن هشام: وهو رديء لا ينقاس فيقتصر فيه على السماع[4]، وظاهر قول المصنف: **(والحذف قد يأتي)** أنه قد ينقاس على قلة[5][6].

= انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٢/١١٥)، وشرح الشواهد للعيني (٢/٥٢)، والدرر (٢/٥٤٣)، وشرح الأشموني (١/١٧٤)، وشرح شذور الذهب (١٧٦)، والمقاصد النحوية (٢/٤٧١)، وهمع الهوامع (٢/١٧١).

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٢٧٩).

(٢) انظر: المحتسب لابن جني (٢/٢٦٥، ٢٦٦)، التصريح على التوضيح للأزهري (١/٢٨٠)، شرح المرادي على الألفية (١/٢٦٦).

(٣) الكتاب لسيبويه (١/٢٣٥) البهجة المرضية للسيوطي (٦٦)، التصريح على التوضيح للأزهري (١/٢٧٩)، شرح المرادي للألفية (١/٢٦٦).

(٤) انظر: أوضح المسالك لابن هشام (٢/١١٢).

(٥) فيه نظر، فلا دلالة في كلامه على القياس، بل على القلة. انظر: حاشية يس على التصريح (١/٢٧٩).

(٦) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٢٧٩).



[حذف التاء مع ضمير المؤنث المجازي]

٢٣٤ .... وَمَعْ ضَمِيرِ ذِي المَجَازِ فِي شَعْرٍ وَقَعْ

(و) الحذف (مع) أي: مع الإسناد إلى (ضمير) المؤنث (ذي المجاز)، وهو الذي ليس له فرجٌ (في شعرٍ وقع)، كقول عامر الطائي يصف سحابة وأرضًا نافعتين[١]:

فَـــلَا مُزْنَـــةٌ وَدَقَـــتْ وَدْقَهَـــا وَلَا أَرْضَ أَبْقَـــلَ إِبْقَالَهَـــا

وكان القياس أبقلت[٢]؛ لأن الفاعل ضميرٌ متصلٌ، ولكنه حذفها للضرورة، وقول الأعشي في قصيدة يمدح بها رهط قيس[٣]:

(١) هذا عجز بيت من المتقارب وهو لعامر بن جوين الطائي وهو في تخليص الشواهد (٤٨٣)، وخزانة الأدب (١/٤٥، ٤٩، ٥٠)، والدرر (٢/٥٤٠)، وشرح شواهد الإيضاح (٣٣٩، ٤٦٠)، وشرح شواهد المغني (٢/٩٤٣)، والكتاب (٢/٤٦)، ولسان العرب (١١١/٧ «أرض»، ٦٠/١١ «بقل»)، والمقاصد النحوية (٢/٤٦٤)، وتاج العروس «ودق» «بقل»، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (١/٣٥٢)، وأوضح المسالك (٢/١٠٨)، وشرح ابن الناظم (١٦٣)، وشرح أبيات سيبويه (١/٥٧)، وشرح ابن عقيل (١/٤٨٠)، ومغني اللبيب (٢/٦٥٦)، وشرح المفصل (٥/٩٤)، وهمع الهوامع (٢/١٧١).
الشاهد فيه: قوله: (ولا أرض أبقل) حيث حذف تاء التأنيث من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث، وهذا الفعل هو «أبقل» وهو مسند إلى ضمير مستتر يعود لسحابة وهي مؤنث.
انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٢/١٠٩)، شرح الشواهد للعيني (٢/٥٣).

(٢) وقد روي بالتاء المكسورة لالتقاء الساكنين، ووصل همزة القطع من «إبقالها»، وهو تخلص من ضرورة للوقوع في ضرورة أخرى. انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٢/١٠٩).

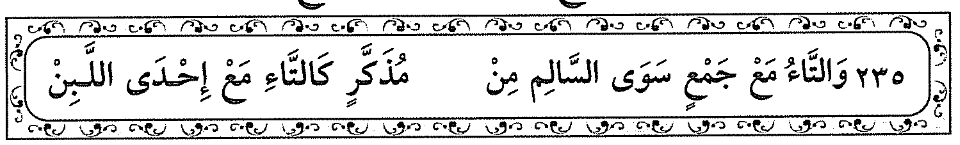
(٣) البيت من المتقارب وهو للأعشى ميمون بن قيس ديوانه (٢٢١)، وهو من قصيدة يمدح بها رهط قيس بن معد يكرب الكندي، ويزيد بن عبد الدار الحارثي. =



فَإِمَّـــا تَرَيْنِـــي وَلِـــي لِمَّـــةٌ فَـــإِنَّ الحَـــوَادِثَ أَوْدَى بِهَـــا

وكان القياس «أودت»؛ لأن الفاعل ضميرٌ متصلٌ، ولكنه حذف التاء ضرورة[1][2] كما في البيت الأول، لكن حملَ البيتَ الأولَ ابنُ فلاح في الكافي على أنه عائد إلى محذوفٍ أي: ولا مكان أرض أبقل، والضمير في «إبقالها» للأرض[3]، و«اللمة» ـ بكسر اللام وتشديد الميم ـ شعر الرأس[4].

[التاء مع فعل مسند إلى جمع]



٢٣٥ وَالتَّاءُ مَعْ جَمْعٍ سِوَى السَّالِمِ مِنْ مُذَكَّرٍ كَالتَّاءِ مَعْ إِحْدَى اللَّبِنْ

= وهو في خزانة الأدب (٤٣١/١١، ٤٣٢، ٤٣٣)، وشرح أبيات سيبويه (٤٧٧/١)، وشرح شواهد الإيضاح (٣٤٦)، وشرح المفصل (٩٥/٥، ٤١/٩)، والكتاب (٤٦/٢)، ولسان العرب (١٣٢/٢) «حدث»، (٣٨٥/١٥) «ودي» والمقاصد النحوية (٤٦٦/٢)، وبلا نسبة في الإنصاف (٧٦٤/٢)، وأوضح المسالك (١١٠/٢)، ورصف المباني (١٠٣، ٣١٦)، وشرح ابن الناظم (٥٤٠)، وشرح الأشموني (١٧٥/١)، وشرح المفصل (٦/٩)، وأمالي ابن الشجري (٣٤٥/٢).

الشاهد فيه قوله: (الحوادث أودى بها) حيث لم يلحق تاء التأنيث بالفعل الذي هو قوله: (أودى) مع كونه مسنداً إلى ضمير مستتر عائد إلى اسم مؤنث، وهو «الحوادث» الذي هو جمع حادثة. انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (١١٠/٢، ١١١)، شرح الشواهد للعيني (٥٣/١).

(١) في ق: للضرورة.

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢٧٨/١).

(٣) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٦٦).

(٤) **قال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد:** لِمة بكسر اللام وتشديد الميم ما ألم وأحاط بالمنكبين من شعر الرأس، فإذا زاد عن ذلك فهو الجُمة بضم الجيم وتشديد الميم. انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك إلى تحقيق أوضح المسالك (١١٠/٢).



(والتاء مع) فعل مسند إلى (جمع سوى السالم من مذكر) وهو جمع التكسير وجمع المؤنث السالم (كالتاء مع) مسندٍ إلى ظاهرٍ مؤنثٍ غير حقيقيٍّ، نحو: (إحدى اللبن) أي: اللبنة، فيجوز إثباتها، نحو: قالت الرجال، وقامت الهندات على تأويلهم بالجماعة، وحذفها، نحو: قام[1] الرجال، وقام الهندات على تأويلهم بالجمع، هذا مقتضى إطلاق المصنف في جمع المؤنث، وإليه ذهب أبو علي[2]، ولكن في التسهيل تخصيصه بما كان مفرده مذكرًا، كالطلحات، أو مغيرًا كالبنات[3]. أما غيره كالهندات فحكمه حكم واحده[4]، فلا يجوز قام الهندات إلا في لغة «قال فلانة»[5].

قال في شرح الكافية: ومثل جمع التكسير ما دل على جمع، ولا واحد له من لفظه كنسوة، تقول: قال نسوة، وقالت نسوة[6][7].

تَنْبِيهٌ

من مجازي التأنيث اسم الجنس[8]، كشجر، واسم الجمع المعرَّب، كقوم

---

(١) في «س»: قال، والمثبت من «ق».

(٢) واستدل عليه بقوله: ﴿جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ﴾ [الممتحنة: ١٢]، وأجيب بأن حذفها في الآية للفصل. انظر: شرح الألفية للمرادي (١/٢٦٨)

(٣) أي: التغيير فيه فأن الجمع لم يسلم فيه المفرد كما كان، فقد تغيرت صيغته وحذفت منه التاء. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٢٨٠).

(٤) التسهيل (٧٥).

(٥) **قال المرادي**: وهذا هو الصحيح، وإليه ذهب في التسهيل. شرح الألفية للمرادي (١/٢٦٨)، التسهيل (٧٥).

(٦) شرح الكافية الشافية لابن مالك (٢/٥٩٨).

(٧) بتمامه في البهجة المرضية للسيوطي (٦٦).

(٨) أي: الجمعي بدليل قوله: (لأنهن في معنى الجماعة). انظر: حاشية يس على التصريح للأزهري (١/٢٨٠).

ونسوة، والجمع المكسر كأعراب وهنود؛ لأنهن في معنى الجماعة، والجماعة مؤنث مجازيٌّ فلذلك جاز التأنيث في الفعل مع اسم الجمع قال تعالى: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ﴾ [الحج: ٤٢] ومع الجمع المؤنث[١] قال تعالى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ﴾ [الحجرات: ١٤]، ومع اسم الجنس، نحو: أورقت الشجر[٢]، وجاز التذكير في الفعل مع اسم الجنس، نحو: أورق الشجر، ومع اسم الجمع المذكر، نحو قوله تعالى ﴿وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ﴾ [الأنعام: ٦٦]، ومع اسم الجمع المؤنث، نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾ [يوسف: ٣٠]، ومع اسم الجمع المكسر، نحو: قال الرجال، ومع جمع التكسير المؤنث، نحو: الهنود، وقيد «اسم الجمع بالمعرَّب» احترازًا من اسم الجمع المبني، نحو: الذين؛ فإنه لا يقال فيه: «قالت الذين آمنوا» بالتأنيث، وإنما لم يجب التأنيث مع المؤنث المجازي؛ لأمرين:

أحدهما: أن التأنيث غير حقيقي، فتضعف العناية به.

والثاني: أن هذا المؤنث غير معنى المذكر، فيحمل عليه كما يحمل المذكر على المؤنث في: جاءتني كتاب زيد، أي: صحيفته[٣].

أما جمع المذكر السالم فلا يجوز فيه اعتبار التأنيث؛ لأن سلامة نظمه توجب التذكير فأوجبه في الفعل، ففي التنزيل: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون: ١] والبنون جرى مجرى التكسير لتغير نظم واحده كبنات[٤].

[حذف التاء في فعل مسند إلى جنس المؤنث الحقيقي]

٢٣٦ وَالحَذْفُ فِي نِعْمَ الفَتَاةُ اسْتَحْسَنُوا ... لأَنَّ قَصْدَ الجِنْسِ فِيهِ بَيِّنُ

(١) في «ق»: المكسر.

(٢) في «س»: الشخص، والمثبت من «ق».

(٣) بتمامه في التصريح على التوضيح للأزهري (١/٢٨٠).

(٤) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٦٦)، التصريح على التوضيح للأزهري (١/٢٨٠).

(والحذف) للتاء (في) فعلٍ مسندٍ إلى جنس المؤنث الحقيقي، نحو: (نعم الفتاة)[1][2]، وبئس المرأة[3] (استحسنوا)[4]، وإنما جاز ذلك في الكلام الفصيح؛ (لأن قصد الجنس فيه) على سبيل المبالغة في المدح أو الذم (بين)[5]، والجنس فيه معنى الجماعة، والجماعة مؤنثٌ مجازيٌّ فيجوز فيه التذكير؛ لأن لفظه مذكر والتأنيث على مقتضى الظاهر، فتقول: نعمت الفتاة، وبئست المرأة[6].



الإعراب

قوله: «والحذف» مبتدأ، و«مع» في موضع الحال من مرفوع فُضِّلَا لا متعلق بالحذف «وفضل» مضاف إليه، و«بإلا» متعلق بـ«فصل»، و«فضلا» مبني للمفعول، ونائب الفاعل مستتر فيه، والجملة خبر المبتدأ، والتقدير: والحذف فضل حال كونه مع فصل بـ«إلا»، و«كما» مجرور الكاف قول محذوف، وما نافية، و«زكا» فعل ماض، و«إلا» حرف إيجاب، و«فتاة» فاعل زكا، و«ابن» مضاف إليه، و«العلا»[7] مجرور بإضافة ابن إليه، و«الحذف» مبتدأ، وجملة:

---

(١) «أل» في الفتاة جنسية خلافًا لمن قال بأنها عهدية. انظر: شرح الأشموني على الألفية (١/٥٥).

(٢) ومثله نعم فتاة هند. انظر: الصبان على الأشموني (٢/٥٥).

(٣) الأول في المدح، والثاني في الذم.

(٤) **قال ابن عقيل**: معنى قوله: (استحسنوا) أن الحذف في هذا ونحوه حسن، ولكن الإثبات أحسن منه. انظر: شرح ابن عقيل على الألفية (١/٩٦)، الدرر السنية لشيخ الإسلام زكريا (١/٤٣٤)، شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (١/٢١٤).

(٥) **قال ابن حمدون**: إنما قصدوا الجنس؛ لأن العرب إذا استحسنوا شيئًا عَظَّموا جنسه، نحو: لله دره فارسًا، وإذا استقبحوا شيئًا قبحوا جنسه. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٢١٤).

(٦) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٢٧٩).

(٧) قوله: (العلا) بالقصر للضرورة.

«قد يأتي» ومتعلقه خبره، و«بلا فصل» متعلق بـ«يأتي»، و«مع» متعلق بـ«وقع»، و«ضمير» مضاف إليه، و«ذي» بمعنى صاحب مجرور بإضافة ضمير إليه على تقدير حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، و«المجاز» مضاف إليه، و«في الشعر» متعلق بـ«وقع»، وجملة وقع وفاعله معطوف على خبر الحذف، و«التاء» مبتدأ، و«مع جمع» في موضع الحال منه، و«سوى السالم» نعت لجمع، و«من مذكر» متعلق بالسالم، و«كالتاء» خبر المبتدأ، و«مع إحدى» في موضع الحال من التاء، و«اللبن» ـ بكسر الموحدة ـ جمع لبنة مضاف إليه، و«الحذف» مفعول مقدم بـ«استحسنوا»، و«في نعم» متعلق به، و«الفتاة» فاعل نعم، واستحسنوا فعل وفاعله ضمير يرجع إلى العرب، و«لأن» اللام للتعليل متعلقة بـ«استحسنوا»، و«أنَّ» بفتح الهمزة وتشديد النون حرف مصدري لتوكيد الجماعة، و«قصد» اسم أن، و«الجنس» مضاف إليه، و«فيه» متعلق بـ«بين»، و«بين» خبر أن، وتقدير البيت: واستحسن العرب الحذف في نحو: نعم الفتاة؛ لظهور قصد الجنس فيه[1].

[اتصال الفاعل بالفعل]

٢٣٧ وَالأَصْلُ فِي الفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلَا   وَالأَصْلُ فِي المَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلَا

(والأصل في الفاعل أن يتصلا) بفعله؛ لأنه منزل منزلة جزئه[2] (والأصل

(١) انظر: تمرين الطلاب (٤٣).

(٢) الدليل على أنه كالجزء منه أن علامة الرفع في الأفعال الخمسة وهي النون تتأخر عن الفاعل ويتوسط هو، وأنهم سكنوا آخر الفعل في نحو: ضربنا؛ لأجل أن لا يتوالى أربع متحركات، ولما لم يكن المفعول كالجزء من فعله بقي معه على فتحه، ولم يسكن «ضربنا زيدًا»، وأيضًا كل فعل لابُدَّ له من فاعل، بخلاف المفعول، فقد لا يحتاج إليه الفعل لكونه لازمًا، وذكر الشطر الثاني مع أنه مفهوم الأول زيادةً في الرد على الأخفش القائل بأن=



في المفعول أن ينفصلا) عن فعله؛ لأنه فضلة، نحو: ضرب زيدٌ عمرًا.

٢٣٨ وَقَـدْ يُجَـاءُ بِخَـلَافِ الأَصْـلِ	وَقَدْ يَجِي المَفْعُولُ قَبْلَ الفِعْـلِ
٢٣٩ وَأَخِّرِ المَفْعُولَ إِنْ لَبْسٌ حُذِرْ	....

(وقد يجاء بخلاف الأصل) فيقدم المفعول على الفاعل فيتصل المفعول بالفعل، ثم يجيء الفاعل بعدها، نحو: ضرب عمرًا زيدٌ، (وقد يجيء[١] المفعول قبل الفعل)، نحو: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ﴾ [الأعراف: ٣٠][٢]، كل ذلك جائزٌ[٣]، فهذه ست مسائل داخلة تحت عبارة المصنف، أشار إلى الأول[٤] منها بقوله: (وأخر المفعول) وقدم الفاعل وجوبًا (إن لبس) بينهما (حُذِرَ)، ويجب تأخير المفعول في ثلاث مسائل، كأن لم يظهر الإعراب[٥]،

= الأصل في كل منهما الاتصال، وفي كلام الناظم ما لا يخفى من البراعة؛ إذ قابل الاتصال بالانفصال، والفاعل بالمفعول. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٢١٤).

(١) «قد» للتحقيق باعتبار تقديم المفعول على الفعل إذ هو كثير في نفسه، أما بالنسبة إلى تأخير المفعول عن الفعل فهي للتقليل. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٢١٤)، تمرين الطلاب للأزهري (٤٤).

(٢) بتمامه في البهجة المرضية للسيوطي (٦٧).

(٣) ما بين القوسين وضعناه حتى يستقيم السياق؛ إذ لولا الزيادة لما تأتى قوله: (ست صور)؛ على إسقاط الزيادة تكون الصور ثلاث فقط لا ست، وهي تقدم الفعل ثم الفاعل ثم المفعول، الثانية: تقدم المفعول وتأخر الفاعل مع تقدم الفعل عليهما، الثالثة: تقدم المفعول على الفعل والفاعل، كل هذا من قبيل الجائز، فبوضعنا واجب تكون ست مسائل، وعبارته بعد تدل عليه حيث قال: (وقدم الفاعل وجوبًا).

(٤) الأول هو وجوب تقديم الفاعل على الفعل.

(٥) بأن كان الإعراب محليًا أو تقديريًا وتحت كل منهما أقسام كثيرة. انظر: الصبان على الأشموني (٢/٥٦)

ولا قرينة تميز الفاعل من المفعول، كـ«ضرب موسى عيسى»، فـ«موسى» فاعل، و«عيسى» مفعول.

[امتناع تقديم المفعول على الفاعل]

ويمتنع هنا تقديم المفعول على الفاعل خشية التباس أحدهما بالآخر، وصور ذلك ستة عشر صورة: قامت من ضرب أربعة في مثلها، وذلك بأن يكونا مقصورين، أو إشارتين، أو موصولين، أو مضافين لياء المتكلم، وكلها داخلة تحت قول المصنف: **(وأخر المفعول إن ليس حذر)** فيتعين في هذه الصور أن يكون الأول منها فاعلًا؛ إذ رتبته التقديم، والثاني مفعولًا، هذا ما قاله أبو بكر بن السراج، وتبعه المتأخرون، كالمصنف والجزولي وابن عصفور، وخالفهم في ذلك ابن الحاج فقال: لا يوجد في كتاب سيبويه شيءٌ من هذه الأغراض الواهية، محتجًا بأن العرب تجيز تصغير عمرو وعمر على عمير مع وجود اللبس، وبأن الإجمال[(١)] من مقاصد العقلاء، فإن لهم غرضًا في الإجمال، كما أن لهم غرضًا في البيان، وبأنه يجوز أن يقال: زيد وعمرو ضرب أحدهما الآخر[(٢)]، وبأن تأخير البيان لوقت الحاجة جائز عقلًا باتفاق عند الأصوليين، ولغة عند النحويين، فلا يمتنع أن يتكلم بالمجمل ويتأخر البيان إلى وقت الحاجة، كـ«مختار ومنقاد» فإنها مجملان؛ لترددهما بين الفاعل والمفعول بقلب عينهما المكسورة أو المفتوحة ألفًا، وجائز شرعًا على الأصح خلافًا للمعتزلة وكثير من أصحاب أبي

---

(١) **قال الصبان:** مبني على أن لا فرق بين اللبس والإجمال، والحق الفرق، وأن الأول تبادر فهم غير المراد، والثاني احتمال اللفظ للمراد وغيره من غير تبادر لأحدهما، وأن الأول مضر دون الثاني، وتصغير عمرو وعمر على عمير، وضرب أحدهما الآخر من الثاني. حاشية الصبان على الأشموني (٢/٥٦).

(٢) إذ لا يبعد أن يقصد قاصد ضرب أحدهما من غير تعيين فيأتي باللفظ المحتمل.

حنيفة[1]، وبأن الزجاج نقل في معانيه أنه لا خلاف بين النحويين في أنه يجوز في نحو قوله تعالى: ﴿فَمَا زَالَت تِّلْكَ دَعْوَىٰهُمْ﴾ [الأنبياء: ١٥] كون «تلك» اسم زال، و«دعواهم» الخبر[2]، وبالعكس[3].

قال المرادي: ولا يلزم من إجازة الزجاج الوجهين في الآية جواز مثل ذلك في ضرب موسى عيسى؛ لأن التباس الفاعل بالمفعول ليس كالتباس اسم[4] زال بخبرها[5]، وذلك واضح[6].

قال الشيخ خالد: وكذا يقال في الباقي[7][8].

فلو زال الإلباس بقرينة لفظية، نحو: أضنت سعدى الحمى[9]، أو معنوية، كـ«أكلت الكمثرى الحُبْلَى»[10]، جاز التقديم بلا خلافٍ[11].

---

(١) هذا في المجمل لا في الملتبس. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٥٦/٢).

(٢) أي: فلم يبالوا بالتباس الاسم بالخبر، فكذلك في التباس الفاعل بالمفعول. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٥٦/٢).

(٣) التصريح على التوضيح للأزهري (٢٨٢/١).

(٤) قوله: «اسم» ليس في «ق».

(٥) المبتدأ والخبر لشيء واحد، بخلاف الفاعل والمفعول فإن التباس أحدهما بالآخر يؤدي إلى التباس الحكم، لاسيما إذا كان كالقتل. انظر: تحقيق: فخر الدين قباوة على شرح المرادي على الألفية (٢٧٠/١)، حاشية يس على التصريح على التوضيح (٢٨٢/١).

(٦) شرح المرادي على الألفية (٢٧٠/١).

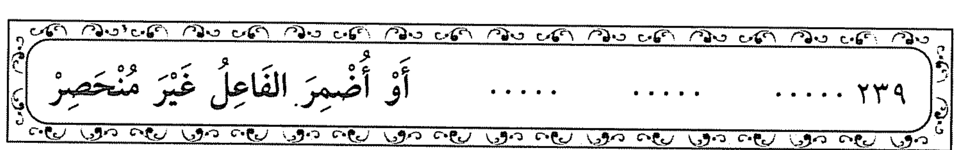
(٧) التصريح على التوضيح (٢٨٠/١).

(٨) **قال الشيخ يس:** فيه نظر؛ لأن الباقي لا التباس فيه، إنما فيه إجمال، أو مفروض في الإجمال تدبر. حاشية يس على التصريح (٢٨٢/١).

(٩) فالتاء بينت أن الفاعل مؤنث.

(١٠) إذ من المعلوم أن التي أكلت الكمثرى هي المرأة الحبلى.

(١١) انظر: التصريح على التوضيح (٢٨٠/١) البهجة المرضية للسيوطي (٦٧).



ثم أشار إلى الثانية[١] بقوله: (أو أضمر الفاعل) أي: جيء به ضميرًا[٢] (غير منحصر)[٣]، نحو: ضربت زيدًا، فإن كان منحصرًا وجب تأخيره، نحو: ما ضرب زيدًا إلا أنت، وكذا إذا كان المفعول ضميرًا، نحو: ضربني زيد[٤].

الثالثة: أن يحصر بـ«إلا»، أو بـ«إنما»، نحو: ما ضرب زيدٌ إلا عمرًا، أو إنما ضرب زيدٌ عمرًا[٥].

[أحوال تقديم المفعول على الفاعل]

٢٤٠ وَمَا بِإِلَّا أَوْ بِإِنَّمَا انْحَصَرْ ... أَخِّرْ، وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصْدٌ ظَهَرْ

ويجب تقديم المفعول على الفاعل لثلاثة أسباب:

الأول: أن يحصر بـ«إلا» و«إنما»، نحو: ما ضرب زيدًا إلا عمروٌ، وإنما ضرب زيدًا عمرو.

---

(١) أي: الصورة الثانية من صور وجوب تقديم الفاعل وتأخير المفعول.

(٢) أي: ضميرًا متصلًا؛ إذ لو أخر لزم أن لا يكون متصلًا والفرض أنه متصل. انظر: الصبان على الأشموني (٥٦/٢).

(٣) قوله: (منحصر) على صيغة اسم الفاعل أي: منحصرًا فيه غيره، كما يدل عليه قوله: (انحصر). انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٥٦/٢).

(٤) بتمامه في البهجة المرضية للسيوطي (٦٧).

(٥) لأن الفاعل لو أخر لانقلب وذلك لأن معنى قولنا: (إنما ضرب زيد عمرًا) انحصار ضرب زيد في عمرو مع جواز أن يكون عمرو مضروب لشخص آخر، فإذا أخر وقيل: (إنما ضرب عمرًا زيد) جاز أن يكون زيد ضاربًا لشخص آخر، ولم يجز أن يكون عمرو مضروبًا لشخص آخر. انظر: التصريح على التوضيح (٢٨٢/١).

الثاني: أن يكون ضميرًا متصلًا وفاعله ظاهر، نحو: أكرمك زيدٌ.

الثالث: أن يعود عليه ضمير متصل بالفاعل، نحو: ضرب زيدًا غلامه عند الأكثرين، وقد نبه المصنف على وجوب تأخير ما حصر فاعلًا كان أو مفعولًا بقوله: (**وما بإلا أو بإنما انحصر أخر**) فأما المحصور بـ«إنما» فلا خلاف في وجوب تأخيره، وأما المحصور بـ«إلا» فنقل أنه يجب تأخيره، خلافًا للكسائي؛ فإنه أجاز تقديمه فاعلًا كان أو مفعولًا، ووافقه ابن الأنباري على جواز تقديم المفعول بخلاف الفاعل.

والحاصل ثلاث مذاهب: الجواز مطلقًا وهو مذهب الكسائي، والمنع مطلقًا وهو مذهب الجمهور، والتفصيل وهو مذهب ابن الأنباري[1]، فقول المصنف: (**وقد يَسْبِق**) أي: المحصور سواء كان فاعلًا أو مفعولًا (**إن قصد ظهر**) بأن كان محصورًا بـ«إلا» هو ما ذهب إليه الكسائي، واستشهد بقول الشاعر[2]:

.... فَمَا زَادَ إِلَّا ضِعْفَ مَا بِي كَلَامُهَا

---

(١) بتمامه في المرادي على الألفية (١/٢٧١).

(٢) البيت من الطويل وهو للمجنون في ديوانه (١٩٤)، والدرر (١/٢٥٩)، وشرح ابن الناظم (١٦٥)، والمقاصد النحوية (٢/٤٨١)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/١٢٢)، وتخليص الشواهد (٤٨٦)، والدرر (١/٤٩٦)، وشرح الأشموني (١/١٧٧)، وشرح ابن عقيل (١/٤٩١)، وشرح التسهيل (٢/١٣٤)، وشرح الكافية الشافية (٢/٥٩١)، وهمع الهوامع (١/١٦١، ٢٣٠).

الشاهد فيه قوله: (فما زاد إلا ضعف ما بي كلامها) حيث قدم المفعول وهو ضعف على الفاعل وهو كلامها مع كون المفعول منحصرًا بإلا، وهذا جائز عند الكسائي، وأكثر البصريين يتأولون ذلك البيت ونحوه بأن في «زاد» ضميرًا مستترًا يعود على تكلم ساعة وهو فاعله، وقوله: (كلامها) فاعل بفعل محذوف، والتقدير: فما زاد هو إلا ضعف ما بي زاده كلامها، وهو تأويل متكلف مستبعد لا مقتضي له. انظر عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٢/١٢٢، ١٢٣)



وقوله[1]:

مَا عَابَ إِلَّا لَئِيمٌ فَعْلَ ذِي كَرَمِ ....

وقوله[2]:

فَلَمْ يَدْرِ إِلَّا اللهُ مَا هَيَّجَتْ لَنَا عَشِيَّةَ آنَاءِ الدِّيَارِ وِشَامُهَا

فقدم الفاعل وهو محصور على المفعول، والوِشام ـ بكسر الواو ـ جمع وشم[3]، وهو فاعل هيجت.

ووافقه ابن الأنباري في تقديمه إذا لم يكن فاعلًا كما مر، والجمهور على

---

(١) البيت من البسيط، ولم ينسبه العيني في شواهده، وقال: اللئيم البخيل المهين النفس، وإلا بمعنى غير في الموضعين.
والشاهد فيه: إن الكسائي احتج به على أن الفاعل المحصور بـ«إلا» لا يجب تأخيره، والجمهور على تأخيره عن المفعول كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾ [فاطر: ٢٨]. شرح الشواهد للعيني (٢/٥٧). هو بلا نسبة في أوضح المسالك (٢/١٢٩)، وتخليص الشواهد (٤٨٧)، وتذكرة النحاة (٣٣٥)، والدرر (١/٣٦١)، وشرح الأشموني (١/١٧٧)، والمقاصد النحوية (٢/٤٩٠)، وهمع الهوامع (١/١٦١)، والتصريح على التوضيح للأزهري (١/٤١٧).

(٢) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه (٩٩٩)، والدرر (١/٣٦٠)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/١٣١)، وتخليص الشواهد (٤٨٧)، وشرح الأشموني (١/١٧٧)، وشرح ابن عقيل (١/٤٨٩)، والمقاصد النحوية (٢/٤٩٣)، والمقرب (١/٥٥)، وهمع الهوامع (١/١٦١).
الشاهد فيه قوله: (فلم يدر إلا الله ما ـ... إلخ) حيث قدم الفاعل المحصور بـ«إلا» على المفعول، وقد ذهب الكسائي إلى تجويز ذلك استشهادًا بذلك البيت، والجمهور على أنه ممنوع، وعندهم أن «ما» اسم موصول مفعول به لفعل محذوف، والتقدير: فلم يدر إلا الله، درى ما هيجت لنا. انظر: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل (١/١٠١، ١٠٢) شرح الشواهد للعيني (٢/٥٧).

(٣) «الوشيم»: الكلام الشر والعداوة. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٥٧).

المنع مطلقًا. أما المحصور بـ«إنما» فلا يظهر قصد الحصر فيه إلا بالتأخير[(١)].

الإعراب

قوله: «والأصل» مبتدأ، و«في الفاعل» متعلق به، و«أن» بفتح الهمزة حرف مصدري، و«يتصلا» منصوب بأن وهي ومنصوبها في تأويل مصدر مرفوع على أنه خبر المبتدأ، والتقدير: والأصل في الفاعل اتصاله، والألف للإطلاق، وإعراب: «والأصل في المفعول أن ينفصلا» على وزان ما قبله، وهو من جملة الأبيات التي استوى فيها إعراب الصدر والعجز حرفًا بحرفٍ، و«قد» للتقليل بالنسبة إلى تقديم الفاعل على المفعول لا مطلقًا، و«يجاء» مضارع مبني للمفعول، و«بخلاف» في موضع رفع على النيابة عن الفاعل بـ«يجاء»، و«الأصل» مضاف إليه، «وقد» للتقليل المطلق، و«يجيء» بترك المد للضرورة «المفعول»[(٢)] فاعله، و«قبل»[(٣)] في موضع الحال من المفعول، و«الفعل» مضاف إليه و«أخر» فعل أمر، و«المفعول» مفعوله، و«إن» حرف شرط، و«لبس» مرفوع بالنيابة[(٤)] عن الفاعل بفعل محذوف يفسره حذر، و«حذر» مبني للمفعول، [وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه، «أو» حرف عطف، و«أضمر» مبني للمفعول][(٥)]، و«الفاعل» نائب الفاعل، والجملة معطوفة على التي قبلها، و«غير» منصوب على الحال من الفاعل، و«منحصر»[(٦)] مضاف إليه، وتقدير البيت: وأخر المفعول إن حذر لبس، أو أضمر الفاعل حال كونه غير منحصر، و«ما» موصول

---

(١) بتمامه في البهجة المرضية للسيوطي (٦٧).

(٢) في س، ق: «الفعل» والصواب ما أثبتناه.

(٣) في س، ق: «على» والصواب ما أثبتناه.

(٤) في «ق»: على النيابة.

(٥) ما بين القوسين ليس في «س»، وهو مثبت من ق.

(٦) في «س»: مضمر والمثبت من «ق».

اسمي في موضع نصب على المفعولية بـ«أخر»، و«إلا أو بإنما» متعلق[1] بـ«انحصر»، وجملة «انحصر» صلة ما، والعائد إليها الضمير المستتر في «انحصر» المرفوع على الفاعلية، و«أخر»[2] فعل أمر، ومتعلقه محذوف، والتقدير: وأخر الذي انحصر بـ«إلا» أو بـ«إنما» عن غيره، و«قد» حرف تقليل، و«يسبق» فعل مضارع، وفاعله مستتر فيه عائد على اسم الفاعل المستفاد من الحصر المقرون بـ«إلا»، و«إن» حرف شرط، و«قصد» فاعل بفعل محذوف يفسره «ظهر» وجواب الشرط محذوف، و«ظهر» فعل ماض، وفاعله مستتر فيه يعود إلى القصد، والتقدير: وقد يسبق المنحصر بإلا إن ظهر قصده[3].

[تقديم المفعول على الفاعل]

٢٤١ وَشَاعَ، نَحْوُ: خَافَ رَبَّهُ عُمَرْ ....

(وشاع) أي: كثر وظهر جوازًا[4] تقديم المفعول على الفاعل إذا اتصل به ضمير يعود على الفاعل، ولم يبال بعود الضمير على متأخر؛ لأنه متقدم في الرتبة[5]، وذلك (نحو) قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ ٱلنُّذُرُ﴾ [القمر: ٤١]، و«النذر»[6] فاعل: (جَآءَ)، و(ءَالَ فِرْعَوْنَ) مفعول به متوسط بين الفعل والفاعل، ونحو: (خاف ربه عمر) بن الخطاب رضي الله تعالى عنه، فـ«عمر» فاعل، و«ربه» مفعول.

(١) في «س»: متعلقًا، والمثبت من «ق».
(٢) بكسر الخاء المشددة.
(٣) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٤٤).
(٤) في «ق»: جواز.
(٥) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٦٨).
(٦) في «ق»: فالنذر.



قال جرير يمدح عمر بن عبد العزيز رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[1]:

جَاءَ الخِلَافَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدَرًا   كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرِ

فـ«موسى» فاعل، و«ربه» مفعول متوسط بين الفعل وفاعله.[2]

[وجوب توسط المفعول بين الفعل والفاعل]

٢٤١ .... وَشَذَّ، نَحْوُ: زَانَ نُورُهُ الشَّجَرْ

وأما وجوب توسط المفعول بين الفعل وفاعله ففي مسألتين[3]:

أحديهما: أن يتصل بالفاعل ضمير المفعول، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾ [البقرة: ١٢٤] فـ«إبراهيم» مفعول مقدم، و«ربه» فاعل مؤخر وجوبًا،

---

(١) البيت من البسيط، وهو من كلام جرير بن عطية، من قصيدة يمدح فيها أمير المؤمنين الخليفة العادل عمر بن العزيز، وهو في ديوانه (٤١٦)، والأزهية (١١٤)، وخزانة الأدب (٦٩/١١)، والدرر (١١٨/٦)، وشرح التصريح (٢٨٣/١)، وشرح شواهد المغني (١٩٦/١)، ومغني اللبيب (٦٢/١، ٧٠)، والمقاصد النحوية (٤٨٥/٢، ١٤٥/٤)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (١٢٤/٢)، والجنى الداني (٢٣٠)، وشرح ابن عقيل (٤٩٩)، وشرح عمدة الحافظ (٦٢٧)، وهمع الهوامع (١٣٤/٢).

الشاهد فيه قوله: (أتى ربه موسى) حيث قدم المفعول على الفاعل، وأعاد الضمير المتصل بالمفعول المتقدم وهو قوله: (ربه) على الفاعل المتأخر الذي هو موسى، ومثل هذا مما شاع في لسان العرب، ولم يتأثر به قوم دون قوم، ولهذا لم يختلف في جوازه النحاة، وهذا الضمير وإن عاد على متأخر في اللفظ عائد على متقدم في الرتبة؛ لأن مرتبة الفاعل من الفعل سابقة على مرتبة المفعول منه، فافهم هذا والله ينفعك. عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (١٢٤/٢، ١٢٥) وانظر: حاشية الصبان على الأشموني (٥٩/٢).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢٨٣/١).

(٣) **قال يس:** القياس أن تكون ثلاثة، ثالثها: أن يكون المفعول ضميرًا متصلًا، والفاعل ظاهرًا، نحو: ضربك زيد. انظر: حاشية يس على التصريح (٢٨٣/١).



ونحو قوله تعالى ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ ٱلظَّٰلِمِينَ مَعْذِرَتُهُمْ﴾ [غافر: ٥٢] فـ«معذرتهم» فاعل مؤخر، و(ٱلظَّٰلِمِينَ) مفعول مقدم وجوبًا، وإنما وجب تقديم المفعول فيهما كيلا يعود ضميره على مفعول، وهو متأخر لفظًا ورتبة، ولأجل ذلك قال المصنف: **(وشذ نحو: زان نوره الشجر)** بتقديم الفاعل على المفعول، وأكثر النحويين لا يجيزه لا في نثر ولا شعر، وأجازه فيهما الأخفش، وابن جني من البصريين، وأبو عبد الله الطُّوال بضم الطاء وتخفيف الواو من الكوفيين، والمصنف في تسهيله(١)، والصحيح جوازه في الشعر فقط للضرورة(٢)، نحو قول الشاعر(٣):

جَـزَى رَبُّـهُ عَنِّـي عَـدِيَّ بـنَ حَـاتِمٍ ... جَزَاءَ الكِلَابِ العَاوِيَـاتِ وَقَـدْ فَعَـلْ

فـ«ربه» فاعل، وهو متصل بضمير عائد إلى عَدِّي وهو مفعول به، ورتبته التأخير(٤).

والمسألة الثانية ـ من مسألتي وجوب توسط المفعول بين الفعل وفاعله ـ:

---

(١) شرح التسهيل (١/١٦٦) و(٢/١٣٥).

(٢) **قال الأزهري**: وهو الإنصاف؛ لأن ذلك إنما ورد في الشعر فلا يقاس عليه. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٢٨٣)، شرح الأشموني على الألفية (٢/٥٩).

(٣) هذا البيت من الطويل، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه (١٩١)، والخصائص (١/٢٩٤)، وله أو لأبي الدؤلي في خزانة الأدب (١/٢٧٧، ٢٧٨، ٢٨١، ٢٨٧)، والدرر (١/١١٤)، وللنابغة أو لأبي الأسود أو لعبد الله بن همارق في المقاصد النحوية (٢/٤٨٧)، ولأبي الأسود الدؤلي في ملحق ديوانه (٤٠١)، وتخليص الشواهد (٤٩٠)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/١٢٥)، وشرح الأشموني (٢/٥٩)، وشرح شذور الذهب (١٣٧)، وشرح ابن عقيل (١/٤٩٦)، ولسان العرب (١٥/١٠٨)، «عوي» وهمع الهوامع (١/٦٦).
الشاهد فيه قوله: (جزى ربه.... عدي) حيث أخر المفعول، وهو عدي، وقدم الفاعل، وهو ربه مع اتصال الفاعل بضمير يعود على المفعول. انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٢/١٢٥، ١٢٦)، شرح الشواهد للعيني (٢/٥٩).

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٢٨٣).

أن يحصر الفاعل[1] بـ«إنما» باتفاق، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾ [فاطر: ٢٨] فـ«العلماء» فاعل محصور فيه الخشية، فوجب تأخيره فلزم توسط المفعول، والمعنى: ما يخشى الله من عباده إلا العلماء، وكذا الحصر بـ«إلا» عند غير الكسائي، فيجب تأخير الفاعل المحصور بـ«إلا» كما مر، كقول القائل[2]:

مَا عَابَ إِلَّا لَئِيمٌ فِعْلَ ذِي كَرَمٍ ....

والأصل ما عاب فعل ذي كرم إلا لئيم[3].

الإعراب

قوله: «وشاع» فعل ماض، و«نحو» فاعله، وهو مضاف لقول محذوف، و«خاف» فعل ماض، و«ربه» مفعول مقدم، و«عمر» فاعل مؤخر، «وشذ نحو» فعل وفاعل، «نحو»[4] مضاف لمحذوف كما مر، و«زان نوره الشجر» فعل وفاعل ومفعول، والجملة مقولة لمدخول[5] المحذوف، وكذلك القول فيما قبلها، والتقدير: وشاع نحو قولك: خاف ربه عمر، وشذ نحو قولك: زان نوره الشجر[6].

** ** **

(١) أن يكون محصورًا فيه. انظر: حاشية يس على التصريح للأزهري (١/٢٨٤).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) بتمامه في التصريح على التوضيح للأزهري (١/٢٨٤).

(٤) في: س: وهو، والمثبت من «ق».

(٥) أي: لمدخول نحو.... إلخ.

(٦) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٤٤).



(النائب عن الفاعل)

أي: هذا باب النائب عن الفاعل إذا حذف.

قال أبو حيان: لم أر مثل هذه الترجمة لغير ابن مالك، والمعروف باب المفعول الذي لم يسم فاعله، انتهى[١]، بل والتعبير بذلك أحسن من التعبير بمفعول لم يسم فاعله؛ لشموله للمفعول وغيره، ولصدق الثاني على المنصوب في قولك: أعطى زيد درهمًا وليس مرادًا.[٢]

تَنْبِيهٌ [أغراض حذف الفاعل]

الفاعل قد يحذف للجهل به، كـ«سُرِقَ المتاعُ» إذا لم يعلم السارق من هو، أو لغرض لفظي، كالإيجاز[٣]، نحو قوله تعالى: ﴿بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِۦ﴾ [النحل: ١٢٦]، وكإصلاح السجع[٤] كقوله: «من طابت سريرته حُمِدَتْ سيرته»، فإنه لو قيل: حمد الناس سيرته لاختلت السجعة[٥][٦]، وكتصحيح النظم[٧]، كما وقع للأعشى في قوله في قينة[٨][٩]:

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٢٨٦).

(٢) بتمامه في البهجة المرضية للسيوطي (٦٩).

(٣) أي: قصد المتكلم الإيجاز في العبارة.

(٤) في «س»: الشجع وهو تصحيف، والمثبت من «ق».

(٥) في «س»: الشجعة، وهو تصحيف، والمثبت من ق.

(٦) أي: لاختلاف إعراب الفاصلتين، وهم يحافظون على إعراب الفواصل مثل محافظتهم على إعراب القوافي.

(٧) أي: المحافظة على وزن الشعر في الكلام المنظوم.

(٨) في «س»: «فتية» وهو تصحيف، والمثبت من «ق».

(٩) هذا البيت من البسيط، وهو من البيت الخامس عشر من لامية الأعشى ميمون بن قيس،=



عُلِّقْتُهَـــا عَرَضًـــا وَعُلِّقَـــتْ رَجُـــلًا غَيْـرِي وَعُلِّـقَ أُخْـرَى ذَلِـكَ الرَّجُـلُ

فبني «علق» في المواطن للثلاثة للمفعول، وحذف الفاعل؛ للعلم به، وهو الله تعالى لتصحيح النظم؛ إذ لو قال: علقني الله، وعلقها الله رجلًا غيري، وعلق الله أخرى ذلك الرجل؛ لاختل النظم، والتعليق هنا المحبة.

قال في الصحاح: وقولهم: علقتها عرضًا إذا هوى امرأة أي: اعترضت[1] لي فعلقتها من غير قصد انتهى. واسم هذه القينة[2] هريرة كما صرح بها في قوله[3]:

وَدِّعْ هُرَيْـــرَةَ إِنَّ الرَّكْـــبَ مُرْتَحِـــلُ وَهَـلْ تُطِيـقُ وَدَاعًـا أَيُّهَـا الرَّجُـلُ

= وهي أحد القصائد العشر التي شرحها الخطيب، وتعد في المعلقات عند من يزيدها على السبع.

الشاهد فيه ثلاثة أفعال مبنية للمجهول: أحدها في قوله: (علقتها)، وثانيها في قوله: (وعلقت رجلاً)، وثالثها: في قوله (وعلق رجلاً)، وقد بنى الشاعر هذه الأفعال الثلاثة للمجهول بعد أن حذف الفاعل للعلم به، وهو الله تعالى، وذلك لقصد تصحيح النظم، ألا ترى أنه لو قال: علقني الله إياها، وعلقها الله رجلا غيري، وعلق الله أخرى ذلك الرجل لما استقام له النظم. انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (١٣٧/٢)، والأشباه والنظائر (١٥٢/٥)، ولسان العرب (١٨٥/٧) «عرض»، (٢٦٢/١٠)، «علق»، وتاج العروس «علق» والمقاصد النحوية (٥٠٤/٢)، والتصريح على التوضيح (٤٢١/١)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (١٣٦/٢).

(١) في «س»: أعرضت، والمثبت من «ق».

(٢) في «س»: الفتية، والمثبت من «ق».

(٣) البيت من البسيط، وهو للأعشى في ديوانه (١٠٥)، ولسان العرب (١١٢/١٢) «جهنم» ومقاييس اللغة (١٢٦/٤)، وتاج العروس (٢٩٦/٢٢) «ودع»، والتصريح على التوضيح للأزهري (٤٢٢/١)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٣٢٨/١)، والحيوان (١٨٥/٥)، والكامل في الأدب (١٩٧/٢)، والعقد الفريد (٢٨/٧)، وخزانة الأدب (٤٨٤/٦).



وهي قد عشقت رجلًا غيره، وذلك الرجل الذي عشقته هريرة عشق امرأة غيرها، أو لغرض معنوي، كأن لا يتعلق بذكره غرض، ـ أي: قصد كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا حُيِّيتُم﴾ [النساء: ٨٦]، وقوله تعالى: ﴿إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُواْ﴾ [المجادلة: ١١]؛ إذ ليس الغرض من ذلك إسناد الفعل إلى فاعل مخصوص[١]، بل إلى أيِّ فاعلٍ كان[٢].

[إنابة المفعول عن الفاعل]

٢٤٢ يَنُوْبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلِ ... فِيمَا لَهُ كَنِيلِ خَيْرِ نَائِلِ

وإذا حذف الفاعل (**ينوب**) عنه (**مفعول به**) إن كان موجودًا (**عن فاعل فيما له**) من رفع وعمدية ووجوب تأخير عن فعله[٣] واستحقاقه للاتصال به وصيرورته كالجزء منه وعدم حذفه وتأنيث الفعل لتأنيثه إن كان مؤنثًا، وغير ذلك[٤] (**كنيل خير نائل**)[٥]، فـ«نيل» بكسر النون خبر لمبتدأ محذوف، والكاف جارة لقول محذوف وبقي مقوله، ودخلت الكاف على مقول القول، ونيل فعل ماض مبني للمفعول، وخير[٦] مرفوع بالنيابة عن الفاعل بـ«نيل»[٧]

---

(١) في «ق»: مخصوص، وفي س: عرض.

(٢) بتمامه في التصريح على التوضيح للأزهري (١/٢٨٦).

(٣) صرح بالوجوب هنا فقط للخلاف فيه دون الأولين. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٦١).

(٤) بتمامه في التصريح على التوضيح للأزهري (١/٢٨٦، ٢٨٧).

(٥) قوله (نائل) اسم مصدر بمعنى النوال أي: العطاء. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٦١).

(٦) في «س»: خبر، والمثبت من «ق».

(٧) الأصل: نال زيد خير نائل.

و«نائل» مضاف إليه، وتقدير البيت: ينوب مفعول به عن فاعل في الذي استقر له من الأحكام، وذلك كقولك: نيل خير نائل[1]، ونحو قوله تعالى: ﴿وَغِيضَ ٱلْمَآءُ﴾ [هود: ٤٤]، وقوله تعالى: ﴿وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ﴾ [البقرة: ٢١٠]، والأصل: وغاض الله الماء، وقضى الله الأمر، فحذف الفاعل للعلم به وأنيب المفعول به مَنَابَه، فصار مرفوعًا بعد أن كان منصوبًا، وعمده بعد أن كان فضلة، وواجب التأخير عن الفعل بعد أن كان جائز التقديم عليه[2].

[تغير صيغة المبني للمفعول]

٢٤٣ فَأَوَّلَ الفِعْلِ اضْمُمَنْ وَالمُتَّصِلْ ... بِالْآخِرِ اكْسِرْ فِي مُضِيٍّ كـ«وُصِلْ»

٢٤٤ وَاجْعَلْهُ مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحَا ... كـ«يَنْتَحِي» المَقُولُ فِيهِ يُنْتَحَى

٢٤٥ وَالثَّانِيَ التَّالِيَ تَا المُطَاوَعَهْ ... كَالأَوَّلِ اجْعَلْهُ بِلَا مُنَازَعَهْ

(فأول الفعل) الذي حذف فاعله (اضممن) سواء أكان ماضيًا أو مضارعًا (والمتصل بالآخر اكسر[3] في مضى) فقط (كـ«وصل») ودحرج (واجعله) أي: المتصل بالآخر (من) فعل (مضارع منفتحًا[4])، ....

---

(١) بتمامه في تمرين الطلاب للأزهري (٤٥).

(٢) بتمامه في التصريح على التوضيح للأزهري (١/٢٨٧).

(٣) أي: ولو تقديرًا، كرد، وطلبُ كسره ظاهرٌ إذا لم يكن مكسورًا في الأصل، فإن كان مكسورًا في الأصل فإما أن يقال: يقدر أن الكسر الأصلي ذهب وأتى كسر بدله، أو يقال: المراد اكسر إذا لم يكن مكسورًا في الأصل، وكذا يقال في قوله: (واجعله من مضارع منفتحًا)، والكسر هو الكثير في لسان العرب، ومنهم من يسكنه، ومنهم من يفتحه في المعتل اللام ويقلب الياء ألفًا، فيقول: رؤي زيد رأى بفتح الهمزة وقلب الياء ألفا، فتحصل في الماضي المعتل اللام ثلاث لغات. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٦٢).

(٤) أي: ولو تقديرًا.



كينتحي[1] المقول فيه) إذا بني لما لم يسم فاعله (يُنْتَحى) وكيُضْرَب ويُدَحْرَج ويُسْتَخْرَج، (و) الحرف (الثاني التالي) أي: الواقع بعد (تاء المطاوعة[2] كالأول اجعله) فضمه (بلا منازعة) في ذلك أي: بلا خلاف في نحو: تعلم العلم، وتدحرج في الدار؛ لأنه لو لم يضم لالتبس بالمضارع المبني للفاعل، وكذا تضم التاء في التالي ما أشبه تاء المطاوعة[3]، نحو تُكُبِر وتُبُخْتِر.

٢٤٦ وَثَالِـثَ الَّـذِي بِهَمْـزِ الوَصْـلِ   كَالأَوَّلِ اجْعَلَنَّهُ كَـ«اسْتُحْلِي»

(وثالث) الماضي (الذي) ابتدأ (بهمز الوصل، كالأول اجعلنه) فضمه (كاسْتُحْلِي)؛ لئلا يلتبس بالأمر في بعض الأحوال[4][5].

الإعراب

قوله: «فأول» مفعول مقدم بـ«اضمم»، و«الفعل» مضاف إليه، وهو صاحب حال محذوفة، و«اضممن» فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة، «والمتصل» مفعول مقدم بـ«اكسر»، وهو نعتٌ لمحذوف، و«الآخر» متعلق بالمتصل، و«اكسر» فعل أمر، و«في مضى» متعلق بـ«اكسر» على تقدير مضاف، و«كوصل»

---

(١) قوله: (كينتحي) من الانتحاء وهو الاعتماد، وقيل: الاعتراض، و«المقول» بالجر نعت له أو بالضم على الاستئناف. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٦٢/٢)، الدرر السنية للشيخ الإسلام زكريا (٤٤١/١).

(٢) المطاوعة: حصول الأثر من الأول للثاني، نحو: علمته فتعلم، وكسرته فتكسر. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٦٢/٢).

(٣) أي: كل فعل أوله تاء مزيدة معتادة، وإن كانت لغير مطاوعة. انظر: شرح الألفية للمرادي (٢٧٥/١).

(٤) أي: كحال وصل الهمزة بما قبلها عند الوقف على الكلمة. انظر: الدرر السنية لشيخ الإسلام زكريا (٤٤١/١).

(٥) بتمامه في البهجة المرضية (٦٩).



خبر لمبتدأ محذوف على حذف القول، ووصل فعل ماض مبني للمفعول، وتقدير البيت: فاضممن أول الفعل مطلقًا، واكسر الحرف المتصل بالآخر في فعل مضى، وذلك كقولك: وصل، «واجعله» فعل أمر وفاعل و[1]مفعول أول، والهاء عائدة على المتصل بالآخر، و«من مضارع» في موضع الحال من الهاء فتتعلق بمحذوف، **وقال المكودي**: متعلق بـ«اجعله»، و«منفتحًا» مفعول ثان لاجعله[2]، والتقدير: واجعل المتصل بالآخر حال كونه من مضارع منفتحًا، و«كينتحي» ـ بكسر الحاء ـ خبر لمبتدأ محذوف تقديره: وذلك كينتحي، [و] [3]«المقول» بالجر. قال المرادي[4]: نعت لينتحي[5]، و«فيه» متعلق بالقول، و«ينتحي» محكي بالقول، و«الثاني»[6] مفعول أول بفعل محذوف يفسره اجعله على أرجح الوجهين في الاشتغال[7]، و«التالي» نعت للثاني، وأل موصول اسمي، والعائد إليها[8] ضمير مستتر فيه مرفوع على الفاعلية، و«بتا»[9] بالقصر للضرورة مفعول[10] التالي[11]، و«المطاوعة»[12] مضاف إليه، و«كالأول» في موضع المفعول الثاني لـ«اجعل»، و«اجعله» فعل أمر وفاعل، والهاء مفعوله الأول،

(١) قوله: «و» مثبتة من ق، وليست في «س».

(٢) انظر: شرح المكودي على الألفية بحاشية ابن حمدون (١/٢١٩).

(٣) ما بين القوسين مثبت لحاجة السياق.

(٤) في «س»: المكودي وهو تصحيف، والمثبت من «ق».

(٥) شرح المرادي على الألفية (١/٢٧٥).

(٦) في «س»: بالثاني، والمثبت من «ق».

(٧) في «س»: الاستغال وهو تصحيف، والمثبت من «ق».

(٨) في «س»: إلينا، والمثبت من «ق».

(٩) قوله: «بتا» غير مقروءة في س، والمثبت من «ق».

(١٠) في ق: بغير «و».

(١١) في «س»: التاني، والمثبت من «ق».

(١٢) في «س»: المضارعة، والمثبت من «ق».

و«بلا منازعة» متعلق باجعله، وتقدير البيت: واجعل الحرف الثاني الذي يلي تاء المطاوعة[1]، كالحرف الأول في الضم بلا منازعة، فحذف موصوف الموصوفين ومتعلق الفعل، و«ثالث» مفعول بفعل محذوف يفسره اجعلنه، و«الذي» مضاف إليه على تقدير حذف الموصوف بالموصول، و«بهمز» في موضع صلة الذي، و«الوصل» مضاف إليه، و«كالأول» في موضع المفعول الثاني لـ«اجعلنه» مقدم عليه، و«اجعلنه» فعل أمر مؤكد بالنون الثقيلة، والهاء المتصلة به مفعوله الأول، و«كـ استحلى» خبر لمبتدأ محذوف، ومجرور الكاف قول محذوف، و«استحلى» مبني للمفعول، وتقدير البيت: واجعل ثالث الفعل الذي ابتدئ بهمزة الوصل مثل الأول[2].

[الفعل المبني للمفعول الثلاثي المعل العين][3]

٢٤٧ وَاكْسِرْ أو اشْمِمْ فَا ثُلَاثِيٍّ أُعِلّْ عَيْنًا ....

(واكسر) فا ثلاثي معل[4] العين[5]؛ لأن الأصل أن تضم أوله وتكسر ما

(١) في «س» المضارعة، والمثبت «ق».

(٢) بتمامه في تمرين الطلاب للأزهري (٤٥).

(٣) يعني أن في الفعل الثلاثي المعل العين ثلاث لغات: الأولى: إخلاص الكسر، والثانية: الإشمام، والثالثة: إخلاص الضمة، قال الخضري: الكسر أعلاها، والضم أردؤها. انظر: حاشية الخضري على اب عقيل (١/٢٤٨)

(٤) المعتل ما كان أحد أصوله حرف علة، دخل قلب أم لا، والمعل هو الذي أحد أصوله حرف علة بشرط أن يدخله قلب وإعلال، فكل معل معتل، ولا عكس. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٢٢٠).

(٥) الأولى التعبير بالمعل بلا تاء ليساوي عبارة المصنف المفيدة اشتراط تغيير العين، بخلاف المعتل بلا تغيير كعور وصيد واعتور، فإذا بني للمفعول سلك به مسلك الصحيح. انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل (١/٢٤٨).



قبل آخره، فتقول في قال وباع: قُوِلَ وبُيِعَ، فاستثقلت الكسرة علىٰ الواو والياء، فنقلت[1] إلى الفاء فسكنتا[2] فقلبت الواو ياء لسكونها بعد كسرة، وسلمت الياء لسكونها بعد حركة تجانسها[3]، ففي[4] ذوات الياء عملان، ومن ذوات الواو ثلاثة، وهذه اللغة العليا[5].

(أو اشمم فا ثلاثي أعلَّ عينا).

قال الشاطبي: وفي كيفية الإشمام ثلاث مذاهب:

أحدها: ضم الشفتين مع النطق بالفاء[6]، فتكون حركتُها بين حركتي: الضم والكسر[7]، هذا هو المعروف المشهور المقروء به[8].

والثاني: ضم الشفتين مع إخلاص كسرة الفاء.

والثالث: ضم الشفتين قبيل النطق بها[9]؛ لأن أول الكلمة مقابلٌ لآخرها،

(١) قصدا للتخفيف.

(٢) أي: الواو والياء.

(٣) فصار اللفظ: قيل، وبيع.

(٤) في «س»: وفي، والمثبت من ق.

(٥) بتمامه في البهجة المرضية للسيوطي (٦٩)، شرح الألفية للمرادي (١/٢٧٦).

(٦) لو أبدله بما قبل العين كـ«أشمل»، وكذا يقال فيما بعده. انظر: حاشية يس على التصريح (١/٢٩٤).

(٧) بأن يؤتى بجزء من الضمة قليل وجزء من الكسرة كثير لاحق فالبينية على وجه الإفراز لا الشيوع. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٦٢)، شرح الألفية للمرادي (١/٢٧٦، ٢٧٧).

(٨) أي: في نحو: قيل وغيض في قراءة الكسائي. انظر: الصبان على الأشموني (٢/٦٣)، وحاشية الخضري على ابن عقيل (١/٢٤٩).

(٩) أي: الفاء.



فكما أن الإشمام في الأواخر بعد الفراغ من إسكان الحرف، فكذلك يكون الإشمام في أولها قبل النطق بكسر الحرف، انتهى[1].

وقال المرادي: الأقرب ما حرره بعض المتأخرين فقال: كيفية النطق به إن تلفظ على فاء الكلمة بحركة تامة مركبة من حركتين: إفرازًا لا شيوعًا، جزء الضم مقدم ـ وهو الأقل ـ يليه جزء الكسرة، وهو الأكثر، ومن ثَمَّ تمحض الياء[2]، انتهى[3].

٢٤٧ ....وَضَمٌّ جَا كـ«بُوعَ» فَاحْتُمِلْ

٢٤٨ وَإِنْ بِشَكْلٍ خِيْفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ وَمَا لـ«بَاعَ» قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَبّْ

و(ضم) للفا (جا)ء [عن بعض العرب مع حذف حركة العين فسلمت الواو وقلبت][4] الياء واوًا[5] (كـ«بوع») في قول رؤبة[6]:

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٢٩٤).

(٢) **قال الدنوشري**: قول المرادي هذا قريب من القول الأول من الثلاثة المارة، إلا أن هذا زيادة تحرير كما ذكره، وذكر الأشموني أن الحركة المنطوق بها حركة تامة متوجه من حركتين بين ضمة وكسرة على سبيل الشيوع عكس ما قال المرادي، وحكى ما قال المرادي أيضًا، وقال: إن ذلك يسمى رومًا. انظر: حاشية على التصريح (١/٢٩٤)، حاشية الصبان على الأشموني (١/٦٢).

(٣) شرح الألفية للمرادي (١/٢٧٦).

(٤) ما بين القوسين سقط من «ق».

(٥) بتمامه في البهجة المرضية (٦٩).

(٦) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه (١٧١)، والدرر (٤/٢٦، ٦/٢٦٠)، وشرح التصريح (١/٢٩٥)، وشرح شواهد المغني (٣/٨١٩)، والمقاصد النحوية (٢/٥٢٤)، وبلا نسبة في أسرار العربية (٩٢)، وتخليص الشواهد (٤٩٥)، وشرح ابن عقيل (٢٥٦)، ومغني اللبيب (٢/٦٣٢)، وهمع الهوامع (١/٢٤٨، ٢/١٦٥). =



لَيْــتَ وَهَــلْ يَنْفَــعُ شَــيْئًا لَيْــتُ   لَيْــتَ شَــبَابًا بُــوعَ فَاشْــتَرَيتُ

فـ«بوع» مبني للمفعول وهو خبر «ليت» الأولى، و«شبابًا» اسمها، و«ليت» الأخيرة تأكيد للأولى، فلا اسم لها ولا خبر، و«ليت» الوسطى فاعل «ينفع»، و«شيئًا» مفعول مطلق، أي: نفعًا قاله الموضح[1] لا مفعول به، خلافا للعيني.[2]

وقال الآخر[3]:

حُوكَــتْ عَلَــى نِيــرَيْنِ إِذَا تُحَــاكُ   تَخْتَــبِطُ الشَّــوْكَ وَلَا تُشَــاكُ

فـ«حوكت» من الحياكة، وهي النسج، مبني للمفعول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يرجع إلى الحياكة، و«نيرين» تثنية نير علم الثوب ولحمته أيضًا وهذه

= الشاهد فيه قوله: (بوع) فإنه فعل ثلاثي معتل العين، فلما بناه للمجهول أخلص ضم فائه، وإخلاص ضم الفاء لغة جماعة من العرب منهم المؤلف، ومنهم بعض بني تميم، ومنهم ضبة، وحكيت عن هذيل. انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٢/١٥٥، ١٥٦).

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/١٥٧).

(٢) شرح الشواهد للعيني (٢/٦٣).

(٣) الرجز بلا نسبة في أوضح المسالك (٢/١٥٦)، وتخليص الشواهد (٤٩٥)، والدرر (٢/٥٣٥)، وشرح ابن الناظم (١٦٨)، وشرح الأشموني (١/١٨١)، وشرح ابن عقيل (١/٥٠٢)، وشرح التسهيل (٢/١٣١)، وشرح الكافية الشافية (٢/٦٠٥)، والمقاصد النحوية (٢/٥٣٦)، والمنصف (١/٢٥٠)، وهمع الهوامع (٢/١٦٥)، وتاج العروس (١٩/٢٣٧) «خبط»، والتصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٣٨).

الشاهد فيه: قوله: (حوكت) وهذه اللفظة تروى بوجهين: أولهما: حيكت حيث إنه فعل ثلاثي معتل العين فلما بناه للمجهول أخلص كسر فائه، فيكون شاهدًا على إخلاص كسر الفاء في مثل هذا الفعل، ثانيهما: «حوكت» بالواو ساكنة، وعلى هذا يكون شاهدًا على إخلاص ضم الفاء. انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٢/١٥٧)، شرح الشواهد للعيني (٢/٦٣).



اللغة قليلة موجودة في كلام هذيل[1].

وقوله: **(فاحتمل)** أي: فأجيز، وخرج بقوله: «أعل» ما كان معتلًا ولم يعل نحو: عور في المكان، فحكمه حكم الصحيح، ثم هذه اللغات الثلاث إنما يجوز مع[2] أمن اللبس، كما أشار إلى ذلك بقوله **(وإن بشكل)** من أشكال الفاء المتقدمة **(خيف لبس)** يحصل بين فعل الفاعل وفعل المفعول **(يجتنب)** ذلك الشكل كخاف[3]، فإنه إذا أسند إلى تاء الضمير يقال: خفت ـ بكسر الخاء، فإذا بني للمفعول فإن كسرت حصل اللبس فيجب ضمه، فيقال: خفت، ونحو: طلت[4] أي: غلبت في المطاولة[5]، يجتنب فيه الضم؛ لئلا تلتبس بـ«طلت» المسند إلى الفاعل من الطول ضد القصر[6].

(وما) ثبت **(لباع)** إذا بني للمفعول من كسر الفاء وإشمامها وضمها **(قد يرى لنحو: حب)** فمن الثلاثي المضاعف المدغم، كـ«رد» إذا بني للمفعول، نحو: «حِب ورِد»، قرأ علقمة ﴿هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رِدَّتْ إِلَيْنَا﴾ [يوسف: ٦٥] بكسر الراء[7] لكن الأفصح في المضاعف الضم، وأوجبه الجمهور، والصحيح الجواز[8].

فإن قيل: هل يعرض في المدغم من الالتباس ما عرض في نحو: قيل؟

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٢٩٥).
(٢) في «ق»: من.
(٣) قوله: «كخاف» ليس في «س»، مثبت من «ق».
(٤) في «ق»: ظلت.
(٥) في «س» المصارعة ، المطاوعة ، وما أثبتناه هو الصواب.
(٦) بتمامه في البهجة المرضية للسيوطي (٦٩، ٧٠).
(٧) انظر: البحر المحيط لأبي حيان (٦/٢٩٦).
(٨) انظر: شرح الألفية للمرادي (١/٢٧٨)، شرح الأشموني على الألفية (٢/٦٥).

أجيب بأنه لا يعرض له؛ لأن المضاعف إذا بني للفاعل فتحت فاؤه، إلا فيما كان على فَعُلَ إذا نقلت ضمة عينه إلى الفاء، نحو: «حب» فيعرض اللبس بإخلاص الضم. فقياس من راعى إزالة اللبس أن يقول: حِبَّ بالكسر أو بالإشمام[1].

٢٤٩ وَمَا لَفَا بَاعَ لِمَا العَيْنُ تَلِي ... فِي اخْتَارَ وَانْقَادَ وَشِبْهٍ يَنْجَلِي

(وما) ثبت **(لفاء باع)** إذا بني للمفعول من جواز الثلاثة ثبت **(لما العين تلى في)**[2] كل ثلاثي معتل العين وهو على افتعل أو[3] انفعل[4]، نحو: **(اختار وانقاد وشبه)** لذين **(ينجلي)** أي: يجوز في الحرف الذي يلي العين ما يجوز في فاء «باع» من الأوجه الثلاثة المذكورة من الكسر والضم والإشمام، فتقول: اختير واختور[5]، وبالإشمام.

تَنْبِيهٌ

فهم من تمثيله بـ«**اختار وانقاد**» أن ما صحت عينه من هذين الوزنين لا يجري فيه ما ذكر، بل يجري مجرى الصحيح[6].

(١) بتمامه في المرادي على الألفية (١/٢٧٨).

(٢) أي: للحرف الذي تليه العين.

(٣) قوله: «أو» سقطت من «ق».

(٤) ولو مضاعفين كـ«اشتد وانهل» فإن اللغات الثلاث تجري في ذلك أيضًا وإن أوهم كلام المصنف خلافه حيث اقتصر على التمثيل بالمعتل. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٦٤).

(٥) وتحرك الهمزة فيهما بحركة الضم أو الكسر أو الإشمام.

(٦) انظر: بتمامه في المكودي على الألفية بحاشية ابن حمدون (١/٢٢٢، ٢٢٣)، شرح الألفية للمرادي (١/٢٧٩).



 الإعراب

قوله: «واكسر» فعل أمر، و«أو» حرف[1] عطف وتخيير، و«اشمم» ـ بنقل حركة الهمزة إلى ما قبلها ـ فعل أمر معطوف على اكسر، و«فا» بالقصر للضرورة مفعول اشمم، وهو مطلوب أيضًا من جهة المعنى لـ«اكسر» على سبيل التنازع، و«ثلاثي» مضاف إليه، و«أعل» فعل ماض مبني للمفعول، ونائب الفاعل مستتر فيه يعود إلى ثلاثي، و«عينًا» تمييز محول عن نائب الفاعل، والأصل: أعلت عينه، وجملة: «أعل عينًا» نعت لثلاثي، وثلاثي نعت لفعل محذوف، و«ضم» مبتدأ وسوغ الابتداء به كونه في معرض التفصيل، وجملة «جا» بالقصر للضرورة خبره، و«كبوع» في موضع الحال من فاعل جاء، «فاحتمل» معطوف على جاء، وهو مبني للمفعول، و«إن» حرف شرط، و«بشكل» متعلق بـ«خيف»، والباء للسببية، و«خيف» مبني للمفعول في محل جزم على أنه فعل الشرط، و«لبس» مرفوع على النيابة من فاعل خيف، و«يجتنب» مبني للمفعول مجزوم على أنه جواب الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى شكل، و[2]الشكل ـ بفتح الشين ـ التحريك، و«ما» موصول اسمي في محل رفع على أنه مبتدأ، و«لباع» متعلق به[3] صلة ما على تقدير مضاف، و«قد» حرف تقليل هنا، و«يرى» مضارع مبني للمجهول، وفيه ضمير مستتر مرفوع على النيابة عن الفاعل يعود إلى ما، وهو المفعول الأول، و«لنحو» في موضع [المفعول الثاني][4] ليرى على تقدير مضاف أيضًا، و«حب» مضاف، وجملة: «قد يرى» ومعموله في موضع رفع خبر المبتدأ الذي هو ما، وتقدير البيت: وإن خيف لبس بسبب

(١) في «ق»: حرفًا

(٢) قوله: «شكل و» ليست في «ق».

(٣) قوله: به سقط من «س»، مثبت من «ق».

(٤) ما بين القوسين سقط من «س»، مثبت من «ق».



شكل يجتنب ذلك، والذي ثبت لفاء باع من اللغات الثلاث قد يري لفاء نحو: حب، و«ما» مبتدأ وهو موصول اسمين و«لفاء» بالقصر للضرورة متعلق بصلة ما، و«باع» مضاف إليه، و«لما» في موضع خبر المبتدأ، وما المجرورة اسم موصول نعت لمحذوف، و«العين» مبتدأ، وجملة: «تلي» خبره، وجملة «العين تلي» صلة ما المجرورة باللام، والعائد محذوف، و«في اختار» متعلق بـ«تلى»، «وانقاد وشبه» معطوف على اختار، وشبه مضاف لمحذوف، وجملة: «ينجلي» نعت لشبه، وتقدير: البيت ما استقر من الأوجه الثلاثة لفاء باع ثابت للحرف الذي تليه العين في اختار وانقاد وشبههما[1].

ولما فرغ من بيان الكيفيَّة شرع في ذكر بقية الأشياء التي تنوب عن الفاعل فقال:

[قابلية الظرف للنيابة]

٢٥٠ وَقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مِنْ مَصْدَرِ أَوْ حَرْفِ جَرٍّ بِنِيَابَةٍ حَرِي

(وقابل) للنيابة (من ظرف)، وقابليته[2] بشروط:

الأول: أن يكون متصرفًا[3]، فلا يجوز: «جُلِسَ عندك»[4].

---

(١) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٤٥، ٤٦).

(٢) أي: صلاحيته... إلخ.

(٣) المراد بالظرف الذي لا يتصرف: هو ما لزم النصب على الظرفية وهو ما لا يخرج عنها أصلًا، كقط وعوض وإذا وسحر، ومثله ما لزم الظرفية أو شبهها وهو الجر بمن وعند وثَمَّ بالفتح، فكل ذلك لا تجوز إنابته لعدم التصرف؛ إذ لم يستعمل مرفوعًا أصلًا، ولا منصوبًا أو مجرورًا بغير ما ذكر، فلا يقال: ما جيء قط، ولا يجاء إذا جاء زيد، على إنابتهما انظر: الخضري على ابن عقيل (١/٢٥١).

(٤) لا تخرج «عند» عما استقر لها من لزوم النصب. انظر: شرح ابن عقيل بحاشية الخضري (١/٢٥١).

الثاني: أن يكون مختصًا، فلا يجوز: سِيْرَ وقتٌ، ولا جُلِسَ مكانٌ[1]، أو غير مختص لكن قُيِّدَ الفعل بمعمول آخر[2].

الثالث: أن يكون ملفوظًا به خلافًا لابن السراج في إجازته نيابة الظرف المنوي[3].

[شروط نيابة المصدر]

(أو من مصدر)[4] بشروط:

الأول: أن يكون متصرفًا، فلا يجوز نيابة نحو: «سبحان»[5] ونحوه[6].

الثاني: أن يكون لغير مجرد التأكيد، فلا يجوز: ضُرِبَ ضربٌ؛ لعدم الفائدة.

الثالث: أن يكون ملفوظًا به، أو مدلولًا عليه بغير العامل، نحو: «بلي سير»[7] لمن قال: ما سير سير شديد، فلو دل عليه العامل[8] ....

---

(١) **قال يس**: فيمتنع نيابة زمان ومكان إذا لم يخصصا بوصف أو غيره؛ لعدم الفائدة. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (٢/٧٦).

(٢) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٧١).

(٣) انظر: شرح الألفية للمرادي (١/٢٧٩).

(٤) ومثله اسم المصدر، وخرج به وصفه فلا يقال: في سير سير حثيث، بل يجب نصبه، وأجازه الكوفيون. انظر: حاشية يس على الفاكهي على قطر الندي (٢/٧٧).

(٥) قوله: «سبحان ولبى» لا يفارق النصب، فلا ينوب عن الفاعل، ولا يتصرف به تصرف الأسماء الأخرى.

(٦) فيمتنع «سبحان» بالضم على أن يكون نائب فعله المقدر على أن الأصح «يسبح سبحان» لعدم تصرفه، ومنه معاذ الله، وحنانيك. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (٢/٧٧).

(٧) النائب عن الفاعل هنا ضمير يعود على سير شديد، أي: سير السير الشديد المذكور. انظر: الارتشاف (٢/١٨٨، ١٨٩).

(٨) العامل لا يدل إلا على المؤكد، والمؤكد لا يكون نائبًا. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٦٥)، الهمع (١/١٦٣).



لم ينب[1].

[نيابة الجار والمجرور]

(أو حرف جر) مع مجروره[2] (بنيابة حري) بشرطين:

الأول: أن لا يلزم الحرف الجار له وجهًا واحدًا في الاستعمال، [فإن لزم الحرف الجار له وجهًا واحدًا في الاستعمال][3]، كـ«مذ ورب والكاف»، وما خص بقسم واستثناء، فلا ينوب شيء من ذلك، كما لا ينوب الظرف غير المتصرف.

والثاني: أن لا يكون للتعليل، كاللام والباء ومن إذا دلت على التعليل. ذكر ذلك بعض النحويين[4].

فإن قيل: قوله: (أو حرف جر) يقتضي أن النائب هو حرف الجر، فيكون في محل رفع، كما نقل عن الفراء.

أجيب بأن مذهب الكوفيين والبصريين أن النائب إنما هو المجرور، لا الحرف، ولا المجموع[5]، بل قال الجلال السيوطي: إن الذي قاله المصنف من أنهما معًا النائب لم يقله أحد[6].

تَنْبِيهٌ [ما لا ينوب من المنصوبات عن الفاعل]

فهم من تخصيص النيابة بما ذُكِرَ أنه لا يجوز نيابة التمييز، ولا المفعول

---

(١) انظر: شرح المرادي على الألفية (١/٢٧٩).

(٢) قوله: (مع مجروره) بعد قوله الآتي (بنيابة حري) في س، وفي ق كما في الأصل المحقق.

(٣) ما بين القوسين سقط من «ق».

(٤) شرح الألفية للمرادي (١/٢٨٠).

(٥) انظر: شرح الألفية للمرادي (١/٢٨٠).

(٦) البهجة المرضية (٧٠).



له، ولا المفعول معه[1]، وصرح بالأول في التسهيل[2]، وبالثاني في الارتشاف[3]، وبالثالث [في اللب][4][5].

٢٥١ وَلَا يَنُوبُ بَعْضُ هَذِي إِنْ وُجِدْ فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ وَقَدْ يَرِدْ

(ولا ينوب بعض هذي) الثلاثة المتقدمة[6] **(إن وجد في اللفظ مفعول به)**[7] كما لا يكون فاعلًا إذا وجد اسم محض[8] هذا مذهب سيبويه[9].

(و) ذهب الكوفيون إلى أنه **(قد يرد)**[10] نيابة غير المفعول مع وجوده،

---

(١) قال شيخ الإسلام في الدرر السنية: خاتمة: لا يجوز نيابة الحال والتمييز؛ لأنهما لا يقبلان التعريف، وما يقوم مقام الفاعل يقبل، ولا المستثنى؛ لأنه لو أنيب «إلا» بين العامل والنائب، وهو ممتنع، ولا خبر كان وأخواتها؛ لأنها مسند إلى اسمها، فلو أنيب لبقي المسند بغير مسند إليه، وهو ممتنع خلافًا للفراء، ولا المفعول له، ولا المفعول معه؛ لأن الغرض الذي سيق له الأول من التعليل، والثاني من المعية، كل منهما يفوت بالنيابة. انظر: (١/٤٤٦).

(٢) التسهيل لابن مالك (٧٧).

(٣) الارتشاف (٢/١٨٨).

(٤) في النسخ الخطية [بقوله]، والصواب ما أثبتناه في النص المحقق، وقد أثبتناه من البهجة المرضية لأنه أصل العبارة هنا.

(٥) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٧٠).

(٦) أي: الظرف والمصدر وحرف الجر.

(٧) ولو منصوبًا بإسقاط الجار فيمتنع إنابة غيره مع وجوده، فلو اجتمع منصوب بنفس الفعل، ومنصوب بإسقاط الجار، نحو: اخترت زيد الرجال امتنع إنابة الثاني عند الجمهور وجوزها الفراء، ووافقه في التسهيل. انظر: الصبان على الأشموني (٢/٦٧).

(٨) في س: بعض، والمثبت من «ق».

(٩) انظر: البهجة المرضية (٢٨)، شرح الأشموني على الألفية (٢/٦٧).

(١٠) أي: ورد ضرورة أو شذوذًا. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٦٧).

سواء تأخر النائب عن المفعول به، أم تقدم عليه، فالأول كقراءة أبي جعفر: ﴿لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الجاثية: ١٤][(١)]، [فبنى ﴿يجزي﴾ للمفعول، وأناب][(٢)] المجرور[(٣)] مقام الفاعل، وهو (بِمَا كَانُوا) مع حضور المفعول به، وهو: (قَوْمًا)[(٤)] مقدمًا على النائب[(٥)]، [والثاني كـ«ضُرِبَ في الدار زيدًا»، وأجازه الأخفش بشرط تقدم النائب على المفعول به][(٦)]، كالمثال الثاني، وكقوله[(٧)]:

إِنَّمَا يُرْضِي المُنِيبُ رَبَّهُ ... مَا دَامَ مَعْنِيًّا بِذِكْرٍ قَلْبَهُ

فـ«معنيًا» اسم مفعول، ونائب فاعله المجرور بالباء، وهو «ذكر» مع وجود المفعول به مؤخرًا وهو قلبه[(٨)].

---

(١) انظر: النشر في القراءات العشر (٣٧٢/٢).

(٢) ما بين القوسين سقط من «س»، مثبت من «ق».

(٣) أي: المجرور بالباء.

(٤) في «س»: قوم، وفي «ق»: قومًا.

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢٩١/١).

(٦) ما بين القوسين سقط من «س».

(٧) هذا البيت من الرجز المشطور، هو بلا نسبة في أوضح المسالك (١٤٩/٢)، وشرح ابن الناظم (١٧٠)، وشرح التسهيل (١٢٨/٢)، وشرح الأشموني (١٨٤/١)، وشرح قطر الندى (١٨٩)، وشرح الكافية الشافية (٦١٠/٢)، والمقاصد النحوية (٥١٩/٢).
الشاهد فيه: قوله: (معنيا بذكر ربه) حيث أناب الجار والمجرور وهو قوله (بذكر) عن الفاعل، مع وجود المفعول به وهو قلبه، والدليل على أنه أناب الجار والمجرور عن الفاعل ولم ينب المفعول به إتيانه بالمفعول به منصوبًا، ولو أنه أنابه عن الفاعل لرفعه، وآية أنه منصوب مجيئه حرف روي في أبيات منصوبة الروي. عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (١٥٠/٢)، وانظر: شرح الشواهد للعيني (٦٨/٢).

(٨) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢٩١/١).

وقول رؤبة[1]:

لَـــمْ يُعْـــنَ بِالعَلْيَـــاءِ إِلَّا سَـــيِّدًا ....

فـ«يعن» مضارع مبني للمفعول من عني بكذا، و«بالعليا» نائب الفاعل، و«سيدًا» مفعول به مؤخر، واختاره المصنف في التسهيل[2]، وظاهر قوله هنا: **(وقد يرد)** يشمل مذهب الكوفيين والأخفش.

وأجاب جمهور البصريين عن البيتين بأنهما ضرورة، وعن القراءة بأنها شاذة[3].

قال الموضح في شرح القطر: ويحتمل أن يكون النائب عن الفاعل في الآية ضميرًا مستترًا في الفعل عائدًا على الغفران المفهوم من قوله: ﴿يَغْفِرُوا﴾ [الجاثية: ١٤] أي: ليجزي الغفران قومًا، وإنما أقيم المفعول به، غاية ما فيه أنه المفعول الثاني، وذلك جائز، انتهى[4].

---

(١) هذا بيت من الرجز المشطور، وهو لرؤبة في ملحق ديوانه (١٧٣)، والدرر (١/٣٦٣)، والمقاصد النحوية (٢/٥٢١)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/١٥٠)، وتخليص الشواهد (٤٩٧)، وشرح ابن الناظم (١٧٠)، وشرح الأشموني (١/١٨٤)، وشرح ابن عقيل (١/٥١٠)، وشرح التسهيل (٢/١٢٨)، وشرح الكافية الشافية (٢/٦٠٩)، وهمع الهوامع (١/١٦٢).
الشاهد فيه قوله: (لم يعن بالعلياء إلا سيدًا)، حيث أناب الجار والمجرور، وهو قوله: (العلياء) عن الفاعل، مع وجود المفعول به في الكلام وهو قوله: (سيدا).
والدليل على أن الشاعر أناب الجار والمجرور ولم ينب المفعول: أنه جاء بالمفعول به منصوبًا، ولو أنه أنابه لرفعه، فكان يقول: لم يعن بالعلياء إلا سيد، والقوافي كلها منصوبة، فاضطراره هو الذي دعاه إلى ذلك. عدة السالك إلى أوضح المسالك (٢/١٥٠، ١٥١)، وانظر: شرح الشواهد للعيني (٢/٦٨).

(٢) شرح التسهيل لابن مالك (٢/١٢٨).

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٢٩١).

(٤) شرح قطر الندى بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (٢٠٨).



تَنْبِيهٌ

إذا لم يوجد المفعول به قال الجزولي: تساوت البقية، واختار ابن عصفور إنابة المصدر، وأبو حيان ظرف المكان، وابن معط المجرور(١).

الإعراب

قوله: «وقابل» مبتدأ، وسوغ الابتداء به تعلق «من» ظرف(٢)، و(٣)«من مصدر» معطوف عليه، و«أو حرف» معطوف على مصدر، ومصدر مضاف إليه، و(٤)«بنيابة» متعلق بـ«حري»، و«حري» صفةٌ مشبهةٌ بمعنى حقيق، مرفوع بالخبرية عن(٥) قابل، «ولا» حرف نفي، و«ينوب» منفي بلا، و«بعض» فاعل ينوب، و«هذي» مضاف إليه، و«إن» حرف شرط، و«وجد» فعل الشرط، و«في اللفظ» متعلق به، و«مفعول» نائب الفاعل بوجد(٦)، و«به» متعلق بمفعول، و«قد» حرف تقليل، و«يرد» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر يعود إلى المصدر المفهوم من الفعل السابق(٧).

[إنابة المفعول الثاني من «كسا»]

٢٥٢ وَبِاتِّفَاقٍ قَدْ يَنُوبُ الثَّانِ مِنْ ... بَابِ كَسَا فِيمَا الْتِبَاسُهُ أُمِنْ

---

(١) انظر: شرح المرادي على الألفية (٢٨١/١).

(٢) في «س»: به، وهو غير ثابت في «ق».

(٣) في «س»: أو، والمثبت من ق.

(٤) قوله: و، سقطت من «ق».

(٥) في «س»: نحو، والمثبت من «ق».

(٦) في «س»: مرجعه، والمثبت من «ق».

(٧) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٤٦).



(وباتفاق) من جمهور النحاة (قد ينوب) عن الفاعل المفعول (الثاني من باب كسا[1] فيما التباسه أمن)، نحو: كُسِيَ زيدًا جبةٌ، بخلاف ما إذا لم يؤمن الالتباس[2]، فيجب أن ينوب الأول، نحو: أُعْطِيَ عمروٌ بشرًا، وحكي عن بعضهم منع إقامة الثاني مطلقًا[3]، وكأن المصنف لم يعتد بهذا الخلاف[4]، وقد صرح بنفيه في شرح التسهيل والكافية[5]، وحيث جاز إقامة الثاني فالأول[6] أولى؛ لكونه فاعلًا في المعنى[7].

٢٥٣ فِي بَابِ ظَنَّ وَأَرَى المَنْعُ اشْتَهَرْ   وَلَا أَرَى مَنْعًا إِذَا القَصْدُ ظَهَرْ

(في باب ظن[8] وأرى) المتعدية لثلاثة، (المنع) من إقامة الثاني ووجوب إقامة الأول (اشتهر) عن كثير من النحاة؛ لأنه مبتدأ وهو أشبه بالفاعل، فإن

---

(١) هو ما كان ثاني مفعوليه غير خبر في الأصل، ولا أحدهما منصوبًا بنزع الخافض كـ«اخترت الرجال زيدًا». انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل (١/٢٥٣).

(٢) قال الخضري: ولا يدفعه تأخير النائب؛ لأن كون الأصل تأخير الثاني عارضه كون الأصل إنابة الفاعل معنى، فلا يدل على كون المتأخر هو المأخوذ، بخلاف ضرب موسى عيسى، فإن تأخير المفعول دافع للبس؛ لعدم المعارض فيه، وكذا لا يدفعه تأنيث الفعل لتأنيثه؛ لأن غاية ما يفيده كون المؤنث هو النائب، أما كونه آخذًا أو مأخوذًا فشيء آخر. حاشية الخضري على ابن عقيل (١/٢٥٣).

(٣) أي: سواء كان الأول معرفة أو نكرة طردًا للباب. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٦٩).

(٤) لعله لم يصح عنده حكاية الخلاف، أو المراد اتفاق جمهور البصريين. انظر: الخضري على ابن عقيل (١/٢٥٣).

(٥) شرح الكافية (٦١٠)، شرح التسهيل لابن مالك (٢/١٢٩).

(٦) في «ق»: الأولى.

(٧) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٧١).

(٨) أي: المتعدية إلى مفعولين، الثاني منهما خبر في الأصل.



مرتبته قبل الثاني؛ لأن مرتبة المبتدأ قبل الخبر، ومرتبة المرفوع قبل المنصوب، ففعل[1] ذلك للمناسبة، وخالف ابن عصفور وجماعة، ومنهم المصنف فقال: **(ولا أرى منعًا)** من نيابته **(إذا القصد ظهر)**[2]، ولم يكن جملة[3] ولا ظرفًا كما في التسهيل[4]، كقولك في: «جعل الله ليلة القدر خيرًا من ألف شهر»، جُعل خير[5] من ألف شهر ليلة القدر، أما الثالث من باب «أرى» ففي الارتشاف[6]: ادعى ابن هشام الحضراوي وابن أبي الربيع وابن المصنف[7] الاتفاق على منع إقامته[8]، وليس كذلك ففي المخترع[9] جوازه عن بعضهم[10].

[إقامة نائب واحد عن الفاعل]

٢٥٤ وَمَا سِوَى النَّائِبِ مِمَّا عُلِّقَا بِالرَّافِعِ، النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقَا

(١) في «س»: بفعل، والمثبت من «ق».

(٢) أي: بشرط ظهور القصد، فإذا شرطية لا تعليلية. انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل (٢٥٤/١).

(٣) **قال الخضري**: تنبيه شرط إنابة الثاني مع عدم اللبس أن لا يكون جملة، وإلا امتنع اتفاقًا كما يمتنع في غير الثاني، إلا إذا حكيت بالقول؛ لأنها حينئذٍ كالمفرد لقصد لفظها، نحو: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا﴾ فإن كان الثاني ظرفًا مع وجود الأول ففيه الخلاف المار في الظرف، وعلى الجواز فالنائب متعلقه؛ لأنه المفعول الثاني في الحقيقة لا المجرور نفسه خلافًا لابن قاسم؛ لأنه معمول للمتعلق لا للفعل، بخلاف مرَّ بزيد. انظر: الخضري على ابن عقيل (٢٥٤/١).

(٤) انظر: شرح التسهيل لابن مالك (١٢٩/٢).

(٥) قوله: خير، غير ثابت في «ق».

(٦) انظر: الارتشاف لأبي حيان (١٨٨/٢).

(٧) انظر: شرح ابن الناظم على الألفية (٢٣٦).

(٨) أي: الثالث من مفعول «أرى».

(٩) المخترع في القوافي للزجاج ذكره صاحب كشف الظنون (١٦٢٥/٢).

(١٠) بتمامه في البهجة المرضية للسيوطي (٧١).



وكما لا يكون للفعل إلا فاعل واحد، كذلك لا ينوب عن الفاعل إلا بشيء[1] واحد، كما أشار إلى ذلك بقوله: **(وما سوى النائب مما علقا[2] بالرافع)** أي: رافع النائب وهو الفعل واسم المفعول والمصدر على ظاهر قول سيبويه[3] **(النصب لهم محققًا)** لفظًا إن كان غير جار ومجرور، كضُرِبَ زيدٌ يومَ الخميس أمامك ضربًا شديدًا، فرفع زيد على النيابة عن الفاعل، ونصب الظرفين والمصدر، ومن أجل أنه يجب نصب ما عدا النائب نُصِبَ المفعول الذي لم ينب عن الفاعل، سواء أكان الأول أم الثاني، نحو: أُعْطِيَ زيدٌ دينارًا، وأُعْطِيَ دينارٌ زيدًا، ويسمى المفعول المنصوب من المفعولين خبر ما لم يسم فاعله[4]، أو محلًا إن كان غير النائب جارًّا ومجرورًا، نحو: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِى ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾ [الحاقة: ١٣] فرفع (نَفْخَةٌ) على النيابة عن الفاعل، ونصب محل الجار والمجرور، وهو (فِى ٱلصُّورِ)، وعلة ذلك النصب الواجب لفظًا[5]، أو محلًا لما عدا النائب أن الفاعل لا يكون إلا واحدًا، فكذلك نائبه كما مر، وهل نصبه بالرافع للنائب فيكون متجددًا، أو برافع الفاعل المحذوف فيكون مستصحبًا؟، فيه مذهبان أصحهما: الأول، ويعزي لسيبويه[6].

---

(١) في «ق»: شيء.

(٢) **قال ابن حمدون**: تأخير هذه المسألة إلى هنا أولى من تقديم الموضح لها؛ لأن مراده من هذه المسألة أن غير النائب يجب نصبه لفظًا أو محلًا فليست من الوسائل ولا من المقاصد. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٢٢٦).

(٣) بتمامه في البهجة المرضية (٧١).

(٤) كونه يسمى خبر ما لم يسمى فاعله، هل محله إذا كان المنصوب من المفعولين خبرًا في الأصل في نحو: علم زيد قائمًا أو هو أعم فليتأمل، والظاهر أنه أعم وتكون هذه التسمية اصطلاحية، ولا مشاحة في الاصطلاح. انظر: حاشية يس على التصريح (١/٢٩١).

(٥) قوله: (لفظًا) يقابل محلًا فيدخل فيه التقديري، كـ«أعلمت موسى قائمًا»، لكنه ينتقض بالمبنيات، نحو: أعلمت هذا قائمًا. انظر: حاشية التصريح على التوضيح (١/٢٩١).

(٦) بتمامه في التصريح على التوضيح للأزهري (١/٢٩١).



الإعراب

قوله: «وباتفاق» متعلق بـ«ينوب»، و«قد» حرف تقليل، و«ينوب» فعل مضارع، و«الثان» بحذف الياء، فاعل ينوب، و«من باب»[1] في موضع الحال من الثان، و«كسا» مضاف إليه، و«فيما» متعلق[2] بـ«ينوب»، و«ما» اسم موصول، و«التباسه» مبتدأ، وجملة «أمن» بالبناء للمفعول خبر المبتدأ، والمبتدأ وخبره صلة ما، والعائد إلى الموصول الهاء المتصلة بالمبتدأ، و«في باب» متعلق بـ«اشتهر»، و«ظن» مضاف إليه، «وأرى» معطوف عليه، و«المنع» مبتدأ، وجملة «اشتهر» خبره، «ولا أرى» فعل مضارع، وفاعله مستتر فيه، و«منعًا» مفعول أرى، ولا ثاني له؛ لأنه من قولهم: رأى الشافعي حل كذا من الرأي بمعنى المذهب، و«إذا» ظرف للمستقبل متضمن معنى الشرط مختص بالجمل الفعلية على الأصح، فعلى هذا «القصد» فاعل بفعل محذوف يفسره ظهر، و«ظهر» فعل ماض، وهو وفاعله لا محل له؛ لأنه مفسر، «وما» موصول اسمي مبتدأ، و«سوى النائب مما» متعلقان بصله ما، وما المجرورة موصول أيضًا جارية على محذوف، وجملة «عُلِّقَا» صلة ما المجرورة «وبالرفع» متعلق به، و«النصب» مبتدأ، و«له» خبره، و«محققًّا» حال من الضمير في الجار والمجرور الواقع[3] خبرًا عن النصب، وجملة النصب خبر ما الواقعة مبتدأ أول البيت، والرابط بينهما الضمير المجرور باللام[4].

* * *

(١) قوله: (باب)، غير ثابت في «س»، وهو مثبت من «ق».

(٢) في «س»: يتعلق، والمثبت من «ق».

(٣) في «س»: الرافع، والمثبت من «ق».

(٤) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٤٦).



(باب اشتغال العامل عن المعمول)[1]

٢٥٥ إِنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلًا شُغِلْ عَنْهُ بِنَصْبِ لَفْظِهِ أَوِ المَحَلّ

وحده: أن يتقدم اسمٌ ويتأخر عنه فعلٌ متصرفٌ، أو اسمٌ يشبهه ناصبٌ لضميره، أو ملابس ضميره بواسطة أو غيرها، ويكون ذلك العامل بحيث[2] لو فرغ[3] من ذلك المعمول وسلط على الاسم المتقدم لنصبه[4]، وأشار المصنف إلى ذلك بقوله: **(إن مضمر اسم[5] سابق)**، و[6] قوله: **(فعلًا)**[7] مفعولًا بقوله: **(شغل)** أي: ذلك المضمر[8] **(عنه)** أي: عن الاسم السابق **(بنصب لفظه)** أي:

---

(١) لما فرغ من المرفوعات نصًّا شرع في الكلام على المنصوبات، وبدأ منها بالاشتغال وذكره عقب النائب لاشتراك البابين في الحذف مع وجود نائب المحذوف في كل، وأحسن من هذا لو ذكر الاشتغال بعد التعدي واللزوم، قالوا: أركانه أربعة: الشاغل وهو الضمير، والمشغول وهو الفعل، والمشغول به وهو العمل، والمشغول عنه وهو الاسم السابق. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٢٢٦).

(٢) في «ق»: حيث.

(٣) في «س»: نزع، والمثبت من «ق».

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٢٩٦).

(٥) المتبادر من الاسم الاسمُ الواحد؛ لأنه نكرة في سياق الإثبات ففيه تنبيه على أن شرط المشغول عنه أن يكون اسمًا واحدًا، فلا يجوز أن يقال: زيدًا درهمًا أعطيته إياه؛ لأنه لم يسمع، وأجازه الأخفش إذ أجاز أن يعمل المقدر في أكثر من واحد كما في المثال. انظر: الصبان على الأشموني (٢/٧٢)، حاشية الخضري على ابن عقيل (٢/٢٥٥).

(٦) في «س»: في، والمثبت من «ق».

(٧) مثل الفعل اسم الفاعل مثل: أزيدًا أنا ضاربه، ويدخل فيه أمثلة المبالغة، نحو: العسل أنا شرابه، واسم المفعول المتعدي إلى اثنين، نحو: زيد الدرهم معطاه، لا صفة مشبهة ولا حرفًا؛ لأن هذه لا تعمل فيما قبلها فلا تفسر عاملًا. انظر: شرح المكودي على الألفية مع حاشية ابن حمدون (١/٢٢٧).

(٨) المراد بشغل المضمر الفعل ما هو أعم من شغله بنفسه أو بملابسه. انظر: حاشية الصبان=



لفظ ذلك المضمر، وقوله[1]: (أو المحل) معطوف على لفظه، و«أل» فيه[2] خلف عن الضمير المضاف إليه، وتقدير البيت: إن شغل مضمرُ اسمٍ سابقٍ فعلًا عن الاسم السابق بنصب لفظ المضمر[3]، أو نصب محله[4]، والمراد بنصب لفظ الضمير أن يصل إليه الفعل بنفسه، وبنصب محل الضمير أن يتعدى الفعل إليه بحرف الجر[5].

قال[6] **الشاطبي**: ونصب اللفظ هنا معناه أن يطلبه ضميرُ نصب، ولا يريد به أن يظهر فيه النصب لفظًا؛ لأن ذلك متعذرٌ[7] في المضمرات، وإنما يريد أنه لو كان عوضه ظاهرًا لظهر فيه النصب، و[نصب المحل][8] أن يكون الضمير مجرورًا بحرف، انتهى[9].

وقال المكودي: والذي حمل المصنف كلامه عليه في شرح الكافية أن يكون الضمير في «عنه» و«لفظه» يعود إلى الاسم السابق، والباء في «بنصب»

= على الأشموني (٢/٧٢).

(١) قوله: وقوله ليست في س، وهي مثبتة من «ق».

(٢) أي: في قوله: «أو المحل».

(٣) نحو: زيدًا ضربته، فإن الفعل لو لم يشتغل بالضمير لنصب زيدًا. انظر: شرح الألفية المرادي (١/٢٨٥).

(٤) نحو: زيدًا مررت به، فإن الفعل لو لم يشتغل بالضمير لنصب محل «زيد» تقول: بزيد مررت، فيكون محل المجرور نصبًا. انظر: شرح المرادي على الألفية (١/٢٨٥).

(٥) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٤٧).

(٦) في «س»: قاله، والمثبت من «ق».

(٧) في «س»: يتعذر، والمثبت من «ق».

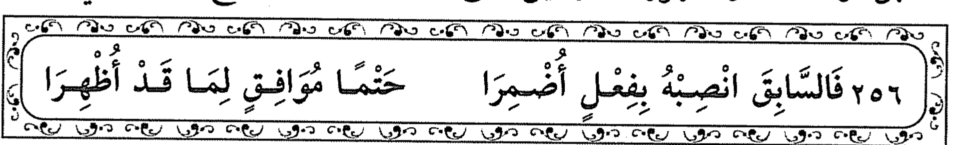
(٨) ما بين القوسين سقط من ق.

(٩) انظر: المقاصد الشافية للشاطبي (٣/٢٦٣).



بمعنى «من»، وهو بدل اشتمال من الضمير في «عنه» انتهى[١].

والتقدير على هذا: إن شغل مضمر اسم سابق فعلًا عن نصب الاسم السابق أو محله، وجمهور الشارحين على الأول[٢]، والتوضيح على الثاني[٣].



٢٥٦ فَالسَّابِقَ انْصِبْهُ بِفِعْلٍ أُضْمِرَا حَتْمًا مُوَافِقٍ لِمَا قَدْ أُظْهِرَا

(فالسابق) ارفعه على الابتداء، أو **(انصبه)**، واختلف في ناصبه، فالجمهور وتبعهم المصنف على أنه منصوبٌ **(بفعل أضمرا**[٤] **حتمًا موافق لما قد أُظْهِرَا)** لفظًا[٥] ومعنى[٦]، وقيل بالفعل المذكور بعده[٧]، ثم اختلف فقيل: إنه عاملٌ في الضمير وفي الاسم معًا[٨]، وقيل في الظاهر، ....

(١) انظر: المكودي بحاشية ابن حمدون (١/٢٢٧، ٢٢٨).

(٢) وفيه تجوز من وجهين: الأول أن الضمير لا ينصب لفظه، وإنما ينصب محله؛ لأنه مبني، والثاني: أن هذا تكرار مع قوله بعد: (وفصل مشغول... إلخ)، وأجيب عن الأول بأن معنى نصب لفظه لو كان محله اسمًا ظاهرًا لنصب لفظه، وعن الثاني بأن الكلام هنا على العامل من حيث اشتغاله عن العمل في اسم سابق وما يأتي في اتصال الضمير وانفصاله. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٢٢٨)

(٣) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٤٧)، التصريح على التوضيح للأزهري (١/٢٩٦).

(٤) أي: أضمر وجوبًا، لأن المذكور كالعوض عنه فلا يجمع بينهما، وأما قوله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يوسف: ٤] الآية، فليس اشتغالًا بل «رأيت» الثاني تأكيد، و«ساجدين» مفعول ثان لـ«رأيت» الأول، وأما مفعول الثاني محذوف، أي: ساجدين لي، وقوله: ﴿وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ﴾ [يوسف: ٤] مفعول لمحذوف يفسره «رأيتهم» والجمع للتعظيم. انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل (١/٢٥٦).

(٥) مثال ما وافق لفظًا قولك: زيدًا ضربته، فالتقدير: ضربت زيدًا ضربته.

(٦) ومثال ما وافق معنى دون اللفظ قولك: زيدًا مررت به، فالتقدير: جاوزت زيدًا مررت به.

(٧) وهو مذهب كوفي. انظر: شرح ابن عقيل على الألفية (٢/١٣١)

(٨) فإذا قلت: زيدًا ضربته، كان «ضربت» ناصبًا لـزيد وللهاء، ورد هذا المذهب بأنه لا يعمل=

والضمير ملغي[١].

[أقسام الفعل الواقع بعده فعل]

واعلم أن هذا الاسم الواقع بعده فعلٌ ناصبٌ لضميره على خمسة أقسام: لازم النصب، ولازم الرفع، وراجح النصب على الرفع، ومستو فيه الأمران[٢]، وراجح الرفع على النصب، هكذا ذكره النحويون، وتبعهم المصنف[٣]، والأولى: إسقاط حالة وجوب الرفع، كما أسقطها الموضح[٤]؛ لأنها ليست من باب الاشتغال[٥] كما سيأتي.

[وجوب النصب]

٢٥٧ وَالنَّصْبُ حَتْمٌ، إِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا ... يَخْتَصُّ بِالفِعْلِ، كَـ: إِنْ وَحَيْثُمَا

= عامل واحد في ضمير اسم ومظهره، وبأنه يلزم كون المتعدي لواحد متعديًا لاثنين وهو خرم للقاعدة. انظر: شرح ابن عقيل على الألفية مع حاشية الخضري (١/٢٥٦).

(١) ورد بأن الأسماء لا تلغى بعد اتصالها بالعوامل، وبأن الضمير قد لا يتعدى إليه الفعل إلا بالحرف، فكيف يلغى مع وجود الحرف المعدى، وأيضًا لا يمكن الإلغاء في السببي؛ لأنه مطلوب الفعل في الحقيقة كـ«زيدًا ضربت غلام رجل يحبه». انظر: شرح ابن عقيل على الألفية مع حاشية الخضري (١/٢٥٦).

(٢) أي: النصب والرفع سيان، لا يترجح أحدهما على الآخر.

(٣) البهجة المرضية للسيوطي (٧٢).

(٤) انظر: أوضح المسالك لابن هشام (٢/١٦١).

(٥) لأن من شرط الاشتغال أن يكون الاسم المتقدم بحيث لو أننا فرغنا العامل المتأخر من ضميره المشغول به لانتصب ذلك الاسم المتقدم بذلك الفعل المتأخر، فقولنا: زيدًا ضربته، لو حذفنا الضمير لقلنا: زيدًا ضربت، وكان زيدًا مفعولًا مقدمًا لضربت، والاسم الذي يجب رفعه، نحو: فإذا زيدٌ يضربه عمرو مثلًا، لو حذفنا الضمير لم ينتصب الاسم المتقدم بالفعل المتأخر، ولا بفعل آخر يفسره المذكور؛ فلا يصدق عليه حد الاشتغال. انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٢/١٦١).



وقد شرع في بيان ذلك فقال مشيرًا إلى الأول بقوله: (**والنصبُ**) للاسم السابق (**حتم**[1] **إن تلا**[2] **السابق**) بالرفع، أي: وقع بَعد (**ما**[3] **يختص بالفعل كإن**) بكسر الهمزة وسكون النون (**وحيثما**)، نحو: إن زيدًا لقيته فأكرمه، وحيثما عمرًا تلقه[4] فأهنه[5].

ويجب النصب أيضًا إذا وقع[6] الاسم المتقدم بعد ما يختص بالفعل، كأدوات التحضيض بحاءٍ مهملةٍ وضادين معجمتين، نحو: هلا زيدًا أكرمته؟، وأدوات الاستفهام غير الهمزة[7]، نحو: هل زيدًا رأيته؟، فيجب نصبُ زيدٍ بفعلٍ محذوفٍ يفسره المذكورُ، وهو رأيتَ، ولا يجوز رفعه؛ لأن «هل» إذا جاء بعدها اسمٌ وفعلٌ لم يجز تقديم الاسمُ على الفعل، فلا يجوز هل زيدًا رأيت؟

---

(١) وإنما وجب النصب لأن النصب يستدعي تقديم فعل ناصب، فتكون الأداة المختصة داخلة على جملة فعلية، والمراد بوجوب النصب عدم جواز الرفع بالابتداء، فلا ينافي جواز الرفع للاسم الواقع بعده أداة تختص بالفعل بفعل محذوف، نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦]. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٢٢٩).

(٢) أي: تبع.

(٣) «ما» بمعنى شيء.

(٤) وجه الجزم في (تلقه) مع أنه ليس بيانًا ولا بدلًا ولا فعل شرط أنه مفسر للمجزوم فأعطي حكمه. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (٢/٨٦).

(٥) البهجة المرضية للسيوطي (٧٢).

(٦) في «س»: رفع، والمثبت من «ق».

(٧) فجميعها إلا الهمزة يختص بالفعل إذا رأته في حيزها، وأما الهمزة فتدخل على الاسم وإن كان الفعل في حيزها لكن الغالب دخولها على الفعل، وإنما لم تختص كأخواتها لأنها أم الباب، وهم يتوسعون في الأمهات، ولكونها أم الباب اختصت بجواز الحذف والدخول على النافي وواو العطف وفائه وثم والشرط وإن. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٧٣، ٧٤).



إلا في الشعر، هذا مذهب سيبويه، وخالف الكسائي في ذلك[(١)].

وما قيل: من أن «هل» مشتركة بين الأسماء والأفعال مقيدٌ عند غير الكسائي بما إذا لم يكن في حيزها فعلٌ، نحو: هل زيدٌ[(٢)] أخوك؟، فإنها إذا لم يكن في حيزها فعلٌ تسلت عنه، بخلاف ما إذا كان فعل[(٣)] في حيزها فلا تدخل إلا عليه، ولم ترض بافتراق الاسم بينهما قاله التفتازاني وغيره[(٤)].

و«متى عمرًا لقيته؟»، وسيأتي الكلام على الهمزة.

فإن قيل: تسوية المصنف بين «إن» و«حيثما» مردودةٌ؛ لأن الاشتغال بعد «حيثما» لا يقع إلا في الشعر، وأما بعد «إن» فإنه إن كان الفعل المشتغل ماضيًا لفظًا أو معنى يقع الاشتغال بعدها في الكلام والشعر، وإن كان مضارعًا مجزومًا بها، فالاشتغال بعدها مختص بالشعر.

وأجيب بأن الغرض من التسوية بينهما[(٥)] إنما هو في وجوب النصب حيث وقع الاشتغال بعدهما[(٦)]، وأما التسوية بينهما في جميع الوجوه فليست بلازمةٍ[(٧)].

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٢٩٧).

(٢) في «س»: زيدًا، والمثبت من «ق».

(٣) قوله: (فعل)، ليست في «ق».

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٢٩٨).

(٥) أي: بين أن وحيثما.

(٦) في «س»: بعدها، والمثبت من «ق».

(٧) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٢٩٨)، حاشية الصبان على الأشموني (٢/٧٥)، حاشية الخضري على ابن عقيل (١/٢٥٧)، حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٢٢٨).



[وجوب الرفع]

٢٥٨ وَإِنْ تَـلَا السَّـابِقُ مَـا بِالابْتِـدَا ... يِخْـتَـصُّ فَـالرَّفْعُ التَزِمْـهُ أبـدًا

ثم أشار إلى الثاني وهو واجب الرفع في مسألتين، أشار إلى الأولى بقوله: (وإن تلا السابق) أي: وقع بعدها (ما بالابتداء يختص) كـ«إذا» الفجائية (فالرفعُ) للاسم على الابتداء (التزمه أبدًا)، نحو: خرجت فإذا زيدٌ[1] لقيته؛ لأن «إذا» لا يليها إلا مبتدأ، نحو: ﴿فَإِذَا هِيَ بَيْضَآءُ﴾ [الأعراف: ١٠٨]، أو خبر، نحو: ﴿إِذَا لَهُم مَّكْرٌ فِىٓ ءَايَاتِنَا﴾ [يونس: ٢١] ولم يجز النصب حينئذٍ بفعل مضمر؛ لامتناع وقوع الفعل[2] بعدها لما ذكر.

٢٥٩ كَذَا إِذَا الفِعْلُ تَلَا مَـا لَـمْ يَـرِدْ ... مَا قَبْلَ مَعْمُولًا لِمَا بَعْـدُ وُجِـدْ

ثم أشار إلى الثانية بقوله: (كذا) يجب الرفع (إذا الفعل تلا) أي: وقع بعد (ما) له صدر الكلام وهو الذي (لم يرد ما قبل) أي: قبله (معمولًا لما بعد وجد)، كالاستفهام و«ما» النافية[3] وأدوات الشرط، نحو: زيدٌ هل رأيته؟ وخالدٌ ما صحبته، وعبد الله إن أكرمته أكرمه[4].

---

(١) برفع زيد، ولا يجوز نصبه.

(٢) سواء الفعل ظاهر أو مقدر.

(٣) أي: والتحضيض والعرض ولام الابتداء وكم الخبرية والحروف الناسخة والموصول والموصوف وحرف الاستثناء، فكل ذلك لا يعمل ما بعده فيما قبله، فلا نصب في «زيد هلا ضربته»، و«ألّا تضربه»، أو «لأنا ضاربه»، أو «كم» أو «أنى تضربه»، أو «رجل ضربته»، أو «ما زيد إلا يضربه عمرو»، بخلاف حرف التنفيس، كـ«زيدًا سأضربه»، فيجوز نصبه على الراجح. انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل (١/٢٥٨).

(٤) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٧٣).



تَنْبِيهٌ

ذكر المصنف لهذا القسم إفادة لتتميم القسمة، وإن كان ليس من الباب؛ لعدم صدق ضابطه عليه؛ لأن العامل لا يصلح للعمل في الاسم السابق، ولهذا أسقطه من التوضيح، ونعم ما فعل(١).

الإعراب

قوله: «فالسابق» مفعول بفعل محذوف يفسره «انصبه» على أرجح الوجهين من باب الاشتغال، و«انصبه» فعل أمر وفاعل ومفعول، و«بفعل» متعلق بـ«انصبه»، وجملة «أُضْمِرَا» نعت لفعل، و«حتمًا» مفعول مطلق على تقدير حذف الموصوف، و«موافق» نعت [ثان لفعل، و«لما» متعلق بـ«موافق»، و«ما» موصول اسمي نعت](٢) لمحذوف، وجملة «قد أظهرا» صلة «ما»، وتقدير البيت: فانصب السابق بفعل قد أضمرا(٣) إضمارًا حتمًا أو متحتمًا موافق للفعل الذي قد أظهر، و«النصب حتم» مبتدأ وخبر، و«إن» حرف شرط، و«تلا» فعل الشرط في محل جزم بإن، و«السابق» فاعل تلا، ومنعوته محذوف، و«ما» موصول اسمي، وجملة «يختص» صلة، و«بالفعل» متعلق بـ«يختصّ»، و«كإن» خبر لمبتدأ محذوف، و«حيثما» معطوف على «إن»، والتقدير: والنصب حتم إن تلا الاسم السابق شيئًا يختص بالفعل، وذلك كـ«إن وحيثما»، وإعراب الباقي ظاهر(٤).

---

(١) قال ابن حمدون: ليس هذا من أقسام الاشتغال، بل بيانًا لمفهوم قول الناظم سابقا: (شغل عنه) كأنه قال: (فإن لم يكن الضمير شاغلًا) لعدم صحة تسلط العامل على الاسم السابق، فلا يجوز الاشتغال، بل يتعين رفع الاسم السابق على الابتداء، وبه يجاب عن اعتراض الموضح. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٢٢٩).

(٢) ما بين القوسين سقط من «س»، والمثبت من «ق».

(٣) في «س»: قد أظهرا، والمثبت من «ق».

(٤) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٤٧).



[رجحان النصب على الرفع]

٢٦٠ وَاخْتِيْرَ نَصْبٌ قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبْ ....

ثم أشار إلى **الثالث** بقوله: **(واختير نصب)** للاسم السابق إذا وقع **(قبل فعل ذي طلب)**، كالأمر[(١)] والنهي والدعاء[(٢)]، نحو: زيدًا اضربه، وعمرًا لا تهنه، وخالدًا اللهم اغفر له، وبشرًا اللهم لا تعذبه[(٣)]، واحترز بقوله: **(فعل)** من اسم الفعل، نحو: زيد داركه فيجب الرفع[(٤)].

تَنْبِيْهٌ

إنما وجب الرفع في نحو: زيدٌ أحسن به؛ لأن الضمير المجرور بالباء في محل رفع على الفاعلية[(٥)] عند سيبويه[(٦)]، وإنما اتفق السبعة ....

---

(١) أي: ولو باللام، نحو: زيدًا لتضربه؛ لأنها كلا الناهية لا يلزما الصدر، فلا يمتنع عمل ما بعدهما فيما قبلهما، وإنما امتنع تقديم الفعل عليهما لضعفهما مع تأخرهما عن العمل كما في لم ولما ولن. انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل على الألفية (٢٥٩/١)

(٢) أي: بخير أو شر، سواء كان الدعاء بصيغة الطلب، أو الخبر. انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل (٢٥٩/١)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢٩٨/١).

(٣) **قال الأزهري**: وإنما ترجح النصب فيهن على الرفع لأن الطلب إنما يكون بالفعل فكان حمل الكلام عليه أولى، ولأن في الرفع الإخبار بالطلب، وحق الخبر أن يكون محتملًا للصدق والكذب. انظر: التصريح للأزهري (٢٩٨/١)

(٤) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٧٣).

(٥) أي: وإنما ينصب الاسم السابق إذا لم يكن ضميره في محل رفع. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٧٧/٢).

(٦) **قال الأزهري**: وزيدت الباء لإصلاح اللفظ فليس من الاشتغال في شيء، وكذا إن قلنا: إن الضمير في محل نصب؛ لأن فعل التعجب جامد لا يعمل فيما قبله، وما يعمل لا يفسر عاملًا. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢٩٨/١).

على الرفع[1] في نحو: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور: ٢]؛ لأن الفاء مانعة من حمله على الاشتغال، والتقدير عند سيبويه: مما يتلى عليكم حكم الزانية والزاني، فحذف المضاف الذي هو حكم، وأقيم المضاف إليه مقامه وهو الزانية والزاني، وحذف الخبر وهو الجار والمجرور، ثم بعد تمام الجملة استؤنف[2] الحكم وهو: (فَٱجْلِدُواْ) فصارت جملة الطلب مستأنفة، فلا يلزم الإخبار بالجملة الطلبية، وهي: (فَٱجْلِدُواْ) عن المبتدأ، وهو (ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي)[3].

قال ابن الحاجب: ويجب الرفع إذا كان فعل الأمر مرادًا به العدم[4]، نحو: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ﴾ [المائدة: ٣٨][5].

٢٦٠ .... وَبَعْدَ مَا إِيلَاؤُهُ الفِعْلَ غَلَبْ

ثم أشار إلى **الرابع** بقوله: (و) اختير نصبٌ أيضًا إذا وقع **(بعد ما إيلاؤه الفعل غلب)** ولذلك أمثلة منها: همزة الاستفهام، نحو قوله تعالى: ﴿أَبَشَرًا مِّنَّا وَٰحِدًا نَّتَّبِعُهُۥ﴾ [القمر: ٢٤] فيرجح نصب (أَبَشَرًا) بفعلٍ محذوفٍ يفسره المذكور؛ لأن الغالب في الهمزة أن تدخل على الأفعال.

وإنما لم يجب دخولها على الأفعال، كباقي أخواتها؛ لأنها أم الباب،

(١) دفع للاعتراض بلزوم إجماع السبعة على الوجه المرجوح. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٧٧).

(٢) فيه إشارة إلى أن الفاء استئنافية لا عاطفة؛ لئلا يلزم عطف الإنشاء على الخبر. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٧٧).

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٢٩٩).

(٤) في ق: العموم.

(٥) انظر: شرح كافية ابن الحاجب (٣/٩٨٧).



وهم يتوسعون في أمهات الأبواب ما لا يتوسعون في غيرها[١].

فإن فصلت من الاسم المشتغل عنه[٢] فالمختار الرفع، نحو: أأنت زيد تضربه؛ لأن الاستفهام حينئذٍ داخل على الاسم لا على الفعل إلا في[٣]، نحو: «أكلَّ يومٍ زيدًا تضربه» فيرجح النصب؛ لأن الفصل بالظرف، وهو كل بنصبه كلا فصلٍ[٤].

ومنها: النفي بـ«ما ولا وإنْ» النافيات[٥]، نحو: ما زيدًا رأيته، أو لا زيدًا رأيته، أو إنْ زيدًا رأيته[٦]، فيرجح[٧] النصب؛ لأنهم شبهوا حرف النفي بأحرف الاستفهام في أن الكلام معها غير موجب.

منها: حيث مجردة من ما، نحو: حيث زيدًا تلقاه فأكرمه[٨]؛ لأنها تشبه

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٠٠).

(٢) أي: هذا إن اتصلت بالاسم المشتغل عنه، فإن فصلت... إلخ. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٧٨).

(٣) أي: مما فصل فيه بظرف وجار ومجرور. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٧٨).

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٠٠)، الأشموني على الألفية (٢/٧٨).

(٥) قيد بالثلاثة؛ لأن لم ولما ولن لا يليها الاسم إلا ضرورة، ويجب نصبه عند ذلك؛ لاختصاصها بالفعل. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٧٨)، حاشية الخضري على ابن عقيل (١/٢٥٩).

(٦) فإن قلت: لا الداخلة على الفعل الماضي يجب تكرارها في غير الدعاء كما صرح به في المغني وغيره، وهنا لم تتكرر مع دخولها على الماضي، والجواب أن ذلك مقتطع من كلام، والتقدير: لا زيدًا رأيته ولا أكرمته مثلًا. انظر: حاشية يس على التصريح على التوضيح (١/٣٠١)، حاشية الصبان على الأشموني (٢/٧٨).

(٧) في «ق»: فيترجح.

(٨) حيث هنا غير جازمة، ولذلك ثبتت ألف تلقاه، والفاء: زائدة لما يشبه الشرط. انظر: شرح الكافية الشافية (٦٢٠).



أدوات الشرط، فلا يليها في الغالب إلا فعل[1].

٢٦١ وَبَعْدَ عَاطِفٍ بِـلَا فَصْـلٍ عَلَى ... مَعْمُـولِ فِعْــلٍ مُسْـتَقِرٍّ أَوَّلَا

(و) اختير نصبه أيضًا إذا وقع (بعد) حرف (عاطف)[2] له (بلا فصل على معمول فعل) متصرف (مستقر أولًا)، نحو: ضربت زيدًا، وعمرًا أكرمته[3].

قال في شرح الكافية: لما فيه من عطف جملة فعلية على مثلها، وتشاكل الجملتين المعطوفتين أولى من تخالفهما[4]، انتهى.[5]

وحينئذٍ فالعطف ليس على المعمول كما ذكره هنا، ولو قال: «تلا» بدل «على» لتخلص منه[6].

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٠١).

(٢) قال الخضري: أي: أو شبهه، كـ«ضربت القوم حتى زيدًا ضربته»، وما رأيت زيدًا لكن عمرًا ضربته، فيترجح النصب؛ لأن حتى ولكن وإن كانا حرفي ابتداء لدخولهما على الجملة لكنهما أشبها العاطفين في كون ما بعد حتى بعضًا مما قبلها، وفي كون لكن بعد النفي كما هو شأنهما عند العطف، فإن خليا من ذلك كـ«أكرمت زيدًا حتى عمرو أكرمته» وقام بكر لكن عمر ضربته ترجح الرفع لعدم شبههما بالعاطف، ولا وجه لتعيينه كما قيل إذ غايته أنهما مثل زيد ضربته. حاشية الخضري على ابن عقيل (١/٢٦٠).

(٣) فيجوز رفع عمرو ونصبهن والمختار النصب لما سيذكره نقلًا عن الناظم.

(٤) وتخالف الجملتين المتعاطفتين قليل جدًا، بل نقل في المغني قبحه عن الرازي، ومحل قلة التخالف حيث لم يوجد مقتضٍ، فلا يرد قوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡكُمۡ أَدَعَوۡتُمُوهُمۡ أَمۡ أَنتُمۡ صَٰمِتُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٣] فإن المقتضي للتخالف أن دعاء الأصنام متجدد منهم فلا يناسبه الفعلية، وعبر في الثاني بالاسمية لتفيد أن هذا الدعاء مساو للصمت الدائم في عدم الإفادة، فكأنهم لم يدعوا أصلًا، ولو عبر بالجملة الفعلية لفات هذا المعنى فتدبر. انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل (١/٢٦٠)، حاشية الصبان على الأشموني (٢/٧٩).

(٥) شرح الكافية الشافية لابن مالك (٦٢٠).

(٦) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٧٣).

وخرج بقوله: (بلا فصل) ما إذا فصل بين العاطف والاسم فالمختار الرفع[1]، نحو: قام زيد، وأما عمروٌ فأكرمته[2]، ومتصرف[3][4] أفعال التعجب والمدح والذم فإنه لا تأثير للعطف عليها، كما قال المصنف في نكته على مقدمة ابن الحاجب[5].

[جواز الرفع والنصب على السواء]

٢٦٢ وإِنْ تَلَا المَعْطُوفُ فِعْلًا مُخْبَرَا   بِـهِ عَـنْ اسْـمٍ فَـاعْطِفَنْ مُخَيَّـرَا

ثم أشار إلى الرابع بقوله: **(وإن تلا)** الاسم **(المعطوف[6] فعلًا)**[7] متصرفًا **(مخبرًا به عن اسم)** أول مبتدأ، نحو: هند أكرمتها، وزيدًا ضربته عندها **(فاعطف مخيَّرًا)** بين الرفع على المبتدأ والخبر، والنصب عطفًا على جملة:

---

(١) محل ترجح الرفع مع الفصل ما لم يقتض النصب مقتضٍ آخر غير العطف كالطلب، وإلا ترجح النصب لتعدد مقتضيه. انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل على الألفية (١/٢٦٠).

(٢) إنما اختير رفعه لأن ما بعد أما مستأنف ومنقطع عما قبله، ومثلها إذا الفجائية، كـ«رأيت عبد الله فإذا زيد يضربه عمرو»، لكن الرفع في هذه الحالة واجب، ولا أثر للفصل بغيرهما كـ«قام زيد»، وفي الدار عمرًا ضربته. انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل (١/٢٦٠)، حاشية الصبان على الأشموني (٢/٧٩).

(٣) في «س»: بتصرف، والمثبت من «ق».

(٤) أي: وخرج بقوله: (متصرف الأفعال.... إلخ).

(٥) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٧٣).

(٦) أي: غير المفصول بأما، أما المفصول بها، نحو: زيد قام، وأما عمرو فأكرمته فالمختار رفعه ما لم يرجح النصب مرجح كوقوع الاسم قبل الطلب. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٨٠)، حاشية الخضري على ابن عقيل (١/٢٦٠).

(٧) وشبه الفعل في هذا كالفعل، كأنا ضربت القوم حتى عمرًا ضربته، وشبه الفعل كأنا ضارب زيدًا وعمرًا يكرمه. انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل (١/٢٦٠).



أكرمتها، وتسمى الجملة الأولى من هذا المثال ذات وجهين[1]؛ لأنها اسمية بالنظر إلى أولها، فعلية بالنظر إلى آخرها[2]، وهذا المثال أصح كما قال الأبدي في شرح الجزولية من تمثيلهم بـ«زيدٌ قام وعمروٌ كلمته»؛ لبطلان العطف فيه لعدم ضمير في المعطوف يربطها بمبتدأ المعطوف عليها إذ المعطوف بالواو يشرك المعطوف عليه في معناه فيلزم أن يكون في هذا المثال خبرًا عنه، ولا يصح إلا بالرابط وقد فقد، انتهى. ولعله يغتفر في التوابع ما لا يغتفر في غيرها[3].

تَنْبِيهٌ

قد علم من ذلك أنه لا ترجيح للرفع على النصب، ولا عكسه؛ لأن في كل منهما مشاكلة[4][5].

فإن قيل: ينبغي ترجيح النصب؛ لترتبه على أقرب المشاكلتين[6].

أجيب بأن بعضهم رجحه[7] لذلك، ولا ينهض؛ لأن الرفع يترجح بعدم

---

(١) أي: غير تعجبية لجريان فعل التعجب مجرى الأسماء لجموده، ولذلك صغروه. انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل (١/٢٦٠).

(٢) **قال الصبان:** هذا خلاف المعنى المشهور لذات الوجهين، وهو ما كانت صغرى باعتبار، وكبرى باعتبار، نحو: أبوه غلامه منطلق في قولنا: زيد أبوه غلامه منطلق. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٨٠).

(٣) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٧٣).

(٤) ولأن سلامة الرفع من الحذف والتقدير عارضها ترتب النصب على أقرب المشاكلتين. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٨١).

(٥) أي: مشاكلة للجملة الاسمية الكبرى أو الفعلية الصغرى، والعطف على الخبر أقرب؛ لأنه له محل من الإعراب، قلت: بل عطف الكبرى على الكبرى هو الصواب. انظر: تحقيق الدكتور: فخر الدين قباوة على المرادي (١/٢٩١).

(٦) يعني أن الجملة الفعلية «قام» أقرب من الجملة الاسمية: زيد قام، فمشاكلتها أولى.

(٧) أي: النصب.



الإضمار، فلكل منهما مرجح فتساويا[١].

فإن قيل: ينبغي أن يقول: «بلا فصل» كما قال في البيت السابق احترازًا من نحو: زيد قام، وأما عمرو فأكرمته، فالرفع فيه راجحٌ، ولا أثر للعطف.

أجيب بأنه استغنى بتقديم الاحتراز عنه[٢].

[رجحان الرفع على النصب]

٢٦٣ وَالرَّفْعُ فِي غَيْرِ الَّذِي مَرَّ رَجَحْ ....

ثم أشار إلى الخامس بقوله: (والرفع في غير الذي مر رجح)؛ لعدم موجب النصب ومرجحه، وموجب الرفع، ومسوِّي الأمرين، وعدم التقدير أولى منه[٣]، نحو: زيدٌ ضربته، ومنع بعضهم النصب[٤]، وورد بقوله تعالى: ﴿جَنَّاتِ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾ [الرعد: ٢٣][٥].

---

(١) انظر: شرح المرادي للألفية (١/٢٩١).

(٢) انظر: شرح المرادي للألفية (١/٢٩٢).

(٣) أي: الرفع لا يحتاج إلى تقدير، والنصب يحتاج إلى تقدير فعل فسره المذكور.

(٤) **قال ابن عقيل**: وزعم بعضهم أنه لا يجوز النصب لما فيه من كلفة الإضمار، وليس بشيء فقد نقله سيبويه وغيره من أئمة العربية، وهو كثير وأنشد أبو السعادات ابن الشجري في أماليه على النصب:

فَارِسًا مَا غَادَرُوهُ مُلْحِمًا   غَيْرَ زُمَّيلٍ وَلَا نِكْسٍ وَكِلِ

ومنه قوله: تعالى ﴿جَنَّاتِ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾ الرعد: ٢٣ اهـ بكسر تاء (جَنَّاتِ). انظر: شرح ابن عقيل بحاشية الخضري (١/٢٦١).

(٥) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٧٤). **قال الخضري**: بكسر تاء جنات وهي شاذة. حاشية الخضري على ابن عقيل (١/٢٦١)



[اتباع ما أبيح وترك ما لم يبح]

٢٦٣ .... فَمَا أُبِيحَ افْعَلْ وَدَعْ مَا لَمْ يُبَحْ

(فما أبيح) لكل (افعل ودع) أي: اترك (ما لم يبح) لك[١]، وتقديمه واجب النصب، ثم مختاره، ثم جائزه على[٢] السواء، ثم مرجوحه أحسن[٣] - كم قال - من صنيع[٤] ابن الحاجب؛ لأن الباب لبيان المنصوب منه، انتهى. وكان ينبغي أن يؤخر واجب الرفع عنها لما ذكر[٥].

تَنْبِيهٌ

قوله: (فما أبيح... إلخ) يكاد أن يكون ذلك من جوامع الكلم، رزقنا الله العمل بمقتضى ذلك.

الإعراب

قوله: «واختير» فعل ماض مبني للمفعول، و«نصب» نائب الفاعل، و«قبل» متعلق بـ«اختير»، و«فعل» مضاف إليه، و«ذي» نعت لفعل، و«طلب» مضاف إليه، و«بعد» معطوف على قبل، و«ما» نكره موصوفة بالجملة بعدها في موضع جر بإضافة «بعد» إليها، و«إيلاؤه» مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى المفعول الثاني، و«الفعل» مفعول أول، و«غلب» في موضع الحال لـ«إيلاؤه»، وفاعل

(١) فائدة هذا دفع توهم أن ما خالف المختار من الوجوه السابقة لا يقاس عليه، بل يقتصر فيه على السماع. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٨٢).

(٢) في «ق»: ثم.

(٣) قوله: (أحسن) خبر لقوله: (تقديم).

(٤) قوله: (من صنيع) متعلق بقوله: بـ(أحسن).

(٥) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٧٤).



المصدر محذوف، والتقدير: وبعد شيء غلب أن يؤلوه الفعل، و«بعد» معطوف على بعد في البيت قبله، و«عاطف» مضاف إليه، و«بلا فصل» في موضع النعت «لعاطف» فيتعلق بمحذوف، و«على» معمول متعلق بـ«عاطف»، و«فعل» مضاف إليه على تقدير حذف المعطوف بالواو، والتقدير: على معمول فعل وعامله، و«مستقر» نعت لفعل، و«أوَّلا» ظرف متعلق بمستقر، و«إن» حرف شرط، و«تلا» فعل الشرط في محل جزم بـ«إن»، و«المعطوف» فاعل «تلا»، و«فعلًا» مفعوله، و«مخبَرًا» بفتح الباء نعت لـ«فعل»، و«به عن اسم» متعلقان بـ«مخبر» على جعل أحدهما نائب الفاعل، «فاعطفن» الفاء لرابطة الجواب، و«اعطفن» أمر مؤكد بالنون الخفيفة، وفاعله مستتر فيه، والجملة جواب الشرط، و«مخيرًا» بفتح الياء التحتية حال من فاعل «اعطفن»، وإعراب الباقي ظاهرٌ[1].

[فصل ضمير المشغول به بحرف جر أو إضافة]

٢٦٤ وَفَصْلُ مَشْغُولٍ بِحَرْفِ جَرِّ ... أَوْ بِإِضَافَةٍ كَوَصْلٍ يَجْرِي

(وفصل) ضمير (مشغول) به عن الفعل (بحرف جر أو بإضافة) أي: بمضاف (كوصل) فيما مضى (يجري)، فيجب النصب في نحو: إن زيدًا مررت به، أو رأيت أخاه أكرمك، والرفع في نحو: خرجت فإذا زيدٌ مرَّ به عمروٌ، أو رؤي أخواه، ويختار النصب في نحو: زيدًا امرر به، أو انظر أخاه، والرفع في نحو: زيد مررت به، أو رأيت أخاه، ويجوز الأمران على السواء في نحو: هند أكرمتها، وزيدًا[2] مررت به، أو رأيت أخاه في دارها، نعم تقدر[3] الفعل من

(١) انظر: تمرين الطلاب (٤٧، ٤٨).

(٢) في «ق»: زيدٌ.

(٣) في «ق»: يقدر.



معنى الظاهر لا لفظه[1].

الإعراب

قوله: «وفصل» مبتدأ، و«مشغول» مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله بعد حذف الموصوف وإقامة صفته مقامه، و«بحرف» متعلق بـ«فصل»، و«جر» مضاف إليه، و«أو بإضافة» بمعنى مضاف من إطلاق المصدر على المفعول معطوف على «بحرف»، و«كوصل»[2] متعلق بـ«يجري»، وجملة «يجري» خبر «فصل»، وتقدير البيت: وفصلهم عاملًا مشغولًا بحرف جر، وبمضاف يجري كوصل[3].

[جريان الوصف مجرى الفعل في الاشتغال]

٢٦٥ وَسَوِّ فِي ذَا البَابِ وَصْفًا ذَا عَمَلْ ... بِالفِعْلِ إِنْ لَمْ يَكُ مَانِعٌ حَصَلْ

(وسوِّ في ذا الباب وصفًا[4] **ذا عمل بالفعل)** فيما تقدم **(إن لم يك مانع حصل)**، نحو: أزيدًا[5] أنت ضاربه الآن أو غدًا[6]، بخلاف الوصف غير

(١) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٧٥).

(٢) في «س»: كفصل، المثبت من «ق».

(٣) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٤٨).

(٤) المراد بالوصف المذكور اسم الفاعل واسم المفعول دون الصفة المشبهة وأفعل التفضيل؛ لأنها لا تعمل فيما قبلها، فلا تفسر عاملًا. انظر: شرح المكودي على الألفية (١/٢٣٢).

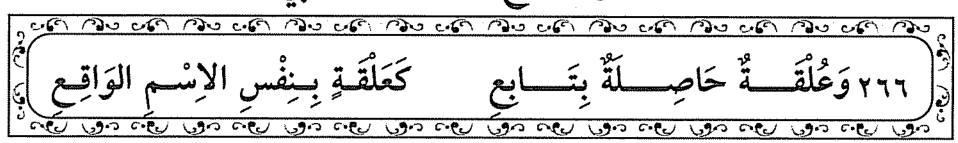
(٥) بنصب زيدًا بفعل مضمر يفسره جملة: أنا ضاربه، أو باسم الفاعل مضمر خبر عن أنا مقدم عليه، أو مبتدأ، و«أنا» فاعله إن اعتمد على نحو: استفهام كما في مثال الشارح، والوصف المذكور على هذين خبر مبتدأ محذوف، وهو مفسر للمحذوف، وقائم مقامه بلا تقدير كما قاله ابن قاسم العبادي. انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل (١/٢٦٢)، حاشية الصبان على الأشموني (٢/٨٣).

(٦) أي: بمعنى الحال أو الاستقبال، بخلاف ما إذا كان بمعنى الماضي كما أشار إلى ذلك الشارح.



العامل، كالذي بمعنى الماضي، أو العامل غير الوصف، كاسم الفعل[1]، أو الحاصل فيه مانع لصلة[2] الألف واللام[3].

[الملابس بالتابع كالملابس بالسببيِّ]



٢٦٦ وَعُلْقَــةٌ حَاصِــلَةٌ بِتَــابِعِ كَعَلْقَةٍ بِنَفْسِ الاِسْمِ الوَاقِعِ

(وعلقة حاصلة بتابعٍ) للاسم الشاغل للفعل (كعلقة) حاصلة (بنفس[4] الاسم الواقع) الشاغل للفعل، فقولك[5]: أزيدًا ضربت عمرًا، وأخاه، كقولك: أزيدًا ضربت أخاه[6]، وشرط في التسهيل أن يكون التابع عطفًا بالواو[7][8]، كما مثلنا، أو نعتًا[9] كـ«أزيدًا رأيت رجلًا يحبه، وزاد في الارتشاف أن يكون عطف

---

(١) كزيد دراكه، فلا يجوز نصب زيد؛ لأن أسماء الأفعال لا تعمل فيما قبلها، فلا تفسر عاملًا فيه. انظر: شرح ابن عقيل على الألفية بحاشية الخضري (١/٢٦٢).

(٢) في «س»: لصلة، والمثبت من «ق».

(٣) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٧٤).

(٤) الباء في قوله: (بتابع، وبنفس الاسم) للسببية؛ لأن كلًّا من التابع والاسم سبب باعتبار عمل العامل فيه، أو متبوعه في حصول الارتباط بين العامل والاسم السابق. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٨٥).

(٥) في «ق»: كقولك.

(٦) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٧٤).

(٧) **قال الصبان:** بشرط أن لا يعاد معه العامل، وإلا لم يحصل به الربط لخروجه عن تبعية الشاغل لكونه من جملة أخرى. حاشية الصبان على الأشموني (٢/٨٥).

(٨) التسهيل لابن مالك (٢/٥٤).

(٩) أي: نعتًا لذلك المتبوع، وأما البدل فيمتنع مجيئه هنا؛ لأن البدل في نية تكرار العامل، أي: عامل البدل فعل مقدر فهو مع البدل جملة أخرى في الحقيقة، وإن كانوا يسمون الكلام المشتمل على المبدل منه والبدل جملة واحدة اعتبارًا بظاهر اللفظ، وأما التوكيد فيمتنع مجيئه هنا كذلك؛ لأن الضمير المتصل عائد على المؤكد أبدًا، فلا يكون رابطًا للعامل=



بيانٍ كـ«أزيدًا ضربت عمرًا أخاه»[1].

تتمة

ليس من باب الاشتغال قوله تعالى: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾ [القمر: ٥٢][2]؛ لأن تقدير تسليط الفعل على ما قبله إنما يكون على حسب المعنى المراد، وليس المعنى المراد أنهم فعلوا كل شيء في الزبر[3]، حتى يصح تسليطه على ما قبله، وإنما المعنى: وكلُّ شيءٍ مفعول لهم ثابت في الزبر، وهو مخالف لذلك المعنى فرفع[4] «كلُّ» واجبٌ على الابتداء لا راجحٌ، وجملة: فعلوه صفةٌ لشيءٍ، و«في الزبر» خبر «كل»[5]، وليس منه أيضًا قولك: أزيدٌ ذُهِبَ به[6]،

= السابق، والتوكيد بالمرادف لا يكون فيه ضمير أصلًا. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٨٥/٢).

(١) الارتشاف لأبي حيان (٤٣٢/٣).

(٢) أي: الكتب.

(٣) **قال الجامي**: لأنه يصير التقدير: فعلوا كل شيء فعلوه في الزبر، فقوله: (في الزبر) إن كان متعلقًا بـ«فعلوا» فسد المعنى؛ لأن صحائف أعمالهم ليست محلًا لأفعالهم؛ لأنهم لم يوقعوا فيها فعلًا، بل الكرام الكاتبون أوقعوا فيها كتابة أفعالهم، وإن كانت صفة لشيء مع أنه خلاف ظاهر الآية فات المعنى المقصود؛ إذ المقصود أن كل شيء مفعول لهم كائن في الزبر مكتوب فيها موافق لقوله: ﴿وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُّسْتَطَرٌ﴾ [القمر: ٥٣] لا أن كل كائن في صحائف أعمالهم مفعول لهم. انتهى. انظر: حاشية يس على الفاكهي (٨٨/١)، حاشية ابن الألوسي على شرح القطر (٣٢٥/٢).

(٤) في «س»: برفع، والمثبت من «ق».

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣٠٢/١).

(٦) هذا ما ذهب إليه سيبويه وأجاز السيرافي والمبرد وابن السراج نصب زيد، فيكون من باب الاشتغال في المنصوب على أن يكون المجرور في موضع نصب، والنائب عن الفاعل ضمير المصدر المنوي الذي تضمنه الفعل، ورده ابن مالك بأن الفعل لا يتضمن إلا مصدرًا=



مبنيٌّ للمفعول؛ لأنه يطلب كونها نائبًا عن الفاعل، ونائب الفاعل لا يصح تقدمه على عامله، وهذا نص في أن واجب الرفع ليس من باب الاشتغال.

(باب تعدي[1] الفعل ولزومه)[2][3]

وفيه رتبت المفاعيل، والفعل ثلاثة أنواع:

أحدها: مالا يوصف بتعدٍّ ولا لزومٍ، وهو كان وأخواتها في حال نقصها[4]، فإن منصوبها خبرٌ لها على قول البصريين، وحال أو شبيه به على قول الكوفيين[5].

والثاني: اللازم.

والثالث: المتعدي.

= غير مختص، والإسناد إليه منطوقًا به غير مفيد، فكيف إذا كان غير منطوق به. انظر: حاشية ابن الألوسي على شرح قطر الندي (٣٢٥/٢)، حاشية يس على الفاكهي (٨٩/٢).

(١) التعدي لغة: التجاوز، يقال: فلان عدى طوره، أي: جاوزه واصطلاحًا: أن يجاوز الفاعل إلى المفعول به. انظر: الدرر السنية للشيخ الإسلام زكريا (٤٥٥/١).

(٢) المتعين أن يكون لزومه بالرفع عطفًا على تعدي باعتبار أن متن الألفية ليس فيه ذكر الباب وعلى إثبات الباب في عبارة الشارح فلا يتأتى هذا التعين، وتجويز بعضهم جره بالعطف على تعدي باعتبار أنه حذف المضاف الذي هو باب وبقي المضاف إليه بعيدٌ. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢٣٤/١).

(٣) وجه جعل باب التعدي واللزوم بعد الاشتغال أن العامل المشغول تارة يكون متعديًا وهو المستفاد من قوله: (إن مضمر اسم سابق... إلخ)، مع مواضع آخر في الباب قبل، وتارة يكون لازمًا وهو المستفاد من قوله: (وفصل مشغول بحرف جر... إلخ)، ذكر باب التعدي واللزوم عقب الاشتغال. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢٣٤/١).

(٤) أما في حال تمامها فهي من قسم اللازم تارة والمتعدي تارة أخرى. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٨٧/٢).

(٥) انظر: التصريح على التوضيح (٣٠٨/١)، الدرر السنية لشيخ الإسلام زكريا (٤٥٥/١)، همع الهوامع للسيوطي (٧/٣).



[علامة الفعل المعدي]

٢٦٧ عَلَامَةُ الفِعْلِ المُعَدَّى أَنْ تَصِلْ ... هَا غَيْرَ مَصْدَرٍ بِهِ نَحْوُ: عَمِلْ

وله علامتان ذكر المصنف واحدةً منهما بقوله: **(علامة الفعل المعدي)**[١] أي: المجاوز إلى المفعول به **(أن تصل**[٢] **ها)** تعود على **(غير مصدر)** لذلك الفعل **(به، نحو: عمل)**، فإنك تقول: الخير عملته[٣]، فتصل به هاءً تعود على غير مصدرٍ، واحترز بها عن هاء المصدر[٤]، فإنها تصل بالمعدي[٥]، نحو: ضربته زيدًا أي: الضرب، وباللازم نحو: قمته أي: القيام[٦].

العلامة الثانية: [أن يصح أن][٧] ....

---

(١) بدأ بالمتعدي لشرفه وقصر الكلام عليه، وإن كان الأصل تقديم اللازم؛ لأن المتعدي يحتاج، واللازم لا يحتاج، وما لا يحتاج أصل لما يحتاج. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٢٣٤).

(٢) أي: تصل ولو بحسب الوضع، فلا يرد على عكس التعريف الأفعال اللازمة للبناء للمفعول؛ لأنها صالحة لذلك بحسب الأصل فهي متعدية، واستعمالها لازمة للمفعول عارض بعد الوضع، والمراد أن تصل من غير توسع بحذف الجار كما هو المتبادر، فلا يرد على طرد التعريف الليلة قمتها، والنهار صمته، والدار دخلتها. انظر: الصبان على الأشموني (٢/٨٧).

(٣) هذا المثال صواب؛ لأن الخير وإن كان مصدرًا لكنه لغير الفعل المذكور وهو عمل؛ إذ مصدره عمل، وحينئذٍ لا يحتاج إلى الاعتذار عنه بأن الخير المراد به المال فيكون غير مصدر، وإن كان المصدر يطلق على المال، قال تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلْخَيْرِ﴾ أي: المال ﴿لَشَدِيدٌ﴾ [العاديات: ٨].

(٤) خرج بها هاء السكت فإنها تتصل بالقسمين. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٨٧).

(٥) في ق: بالمتعدي.

(٦) البهجة المرضية للسيوطي (٧٥).

(٧) ما بين القوسين سقط من ق.



ينبني منه[١] اسم مفعول تام، بإن يستغنيَ عن حرف جرٍّ، كما قال في شرح الكافية[٢]، وزاد في التسهيل: «باطراد»[٣]، كـ«مَقَتُّ فهو ممقوتٌ»[٤].

قال في شرح الكافية: فلو صيغ منه[٥] اسم مفعول مفتقر إلى حرف جر سمي لازمًا، كـ«غضبت على عمرو»، فهو مغضوبٌ عليه[٦].

٢٦٨ فَانْصِبْ بِهِ مَفْعُولَهُ إِنْ لَـمْ يَنُـبْ ... عَنْ فَاعِلٍ، نَحْوُ: تَدَبَّرْتُ الكُتُبْ

(فانصب به مفعوله)[٧] الذي تجاوز إليه **(إن لم ينب عن فاعل**[٨]**، نحو: تدبرت الكتب)**، ومعلوم أنه إن ناب عن فاعلٍ رفع[٩].

تَنْبِيهٌ

فهم من قوله: «فانصب»[١٠] أن الناصبَ للمفعول به هو الفعل[١١]، وهو

(١) أي: من مصدره ليوافق مذهب البصريين. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٨٧).

(٢) شرح الكافية الشافية (٢/٦٢٩).

(٣) قوله: (باطراد) لإخراج نحو: تمرون الديار؛ فإنه يصح أن يصاغ منه اسم المفعول، فيقال: الدار ممروة لكن لا باطراد. انظر: الصبان على الأشموني (٢/٨٧)، التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٠٩).

(٤) التسهيل لابن مالك (٢/١٤٨).

(٥) أي: من مصدره ليوافق مذهب البصريين.

(٦) شرح الكافية (٢/٦٢٩).

(٧) أي: المفعول به؛ لأنه المراد عند الإطلاق، أما بقية المفاعيل فينصبها اللازم أيضًا.

(٨) أي: ولم يضمن معنى فعل لازم وإلا كان لازمًا، أو في حكم اللازم. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٨٧).

(٩) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٧٥)، شرح المرادي للألفية (١/٢٩٦).

(١٠) في س: وانصب، والمثبت من «ق».

(١١) وحجته أن أصل العمل الفعل، وقيل: الناصب الفاعل، وقيل: الفعل والفاعل، وقيل:=



الصحيح[1].

[الفعل اللازم]

٢٦٩ وَلَازِمٌ غَيْرَ المُعَدَّى ... ...

ثم شرع في الفعل اللازم فقال: (و) فعل (لازم غير) الفعل (المعدي)، وهو الذي لا يتصل به ضمير غير مصدر، ويقال له أيضًا: قاصر وغير متعد ومتعد بحرف جر[2].

تَنْبِيهٌ

علم من قوله: «ولازم غير المعدي» أنه لا ثالث لهما.

فإن قيل: ثَمَّ قسمٌ ثالثٌ صالحٌ للتعدي واللزوم، كما ذكر في التسهيل[3].

أجيب بأنه غير خارج عن القسمين[4].

[علامات اللازم]

٢٦٩ .... وَحُتِمْ لُزُوْمُ أَفْعَالِ السَّجَايَا كَنَهِمْ

واللازم له علامات، **أولها**: أن يدل على سجية، كما قال: (وحتم لزوم

= معنى المفعولية. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢٣٥/١)، التصريح على التوضيح للأزهري (٣٠٩/١)، همع الهوامع للسيوطي (٧/٣، ٨).

(١) انظر: شرح المرادي (٢٩٦/١)، شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢٣٥/١).

(٢) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٧٥).

(٣) انظر: التسهيل لابن مالك (٨٣).

(٤) انظر: شرح الألفية للمرادي (٢٩٦/١).



أفعال السجايا)، جمع سجية وهي ـ بالسين المهملة ـ الطبيعة والسليقة، وهي ما ليس حركة جسم من وصفٍ ملازمٍ للذات[١] غير منفك عنها، (كنهم)[٢] إذا كثر أكله[٣]، وظرف، وكرم، وشرف، وخرج بقولنا: في نهم إذا صار أكولًا مَا لو كان بمعنى شَبعَ؛ فإنه يكون من قسم الأعراض، كما يأتي بعد ذلك، خلافًا لما جرى عليه الشيخ خالد[٤] في شرح التوضيح[٥].

٢٧٠ كَذَا افْعَلَلَّ وَالْمُضَاهِي اقْعَنْسَسَا ... وَمَا اقْتَضَى نَظَافَةً أَوْ دَنَسَا

ثانيهما: ما أشار إليه بقوله: **(كذا)** حتم لزوم ما كان على وزن **(افعللَّ)** بتخفيف اللام الأولى وتشديد الثانية، كـ«اقشعرَّ واطمأنَّ»[٦].

ثالثها: ما أشار إليه بقوله: **(و)** كذا افعنلل بسكون الفاء وفتح العين وسكون النون وفتح اللام الأولى، نحو: **(المضاهي[٧] اقعنسسا)** واحرنجم[٨]، يقال: اقعنسس الجمل إذا امتنع[٩] أن ينقاد.

---

(١) لعل المراد باللزوم الغالب، فكون الإنسان كثير الأكل مثلًا قد يزول بالمرض والجبن قد ينفك عن صاحبه. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢٣٦/١).

(٢) قوله: (نهم) بكسر الهاء.

(٣) أي: إذا كان كثرة الأكل سجية له. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٨٨/٢).

(٤) **قال ابن حمدون:** قول التصريح: وأما نهم إذا صار أكولًا، فليس لازمًا سبق قلم. انظر: حاشيته على المكودي (٢٣٦/١).

(٥) التصريح على التوضيح للأزهري (٣١٠/١).

(٦) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٧٥).

(٧) قوله: (المضاهِي) بكسر الهاء ـ: المشابه. انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل (٢٦٤/١).

(٨) قوله: (كـ«احرنجم») أي: ازدحم، يقال: حرجمت الإبل فاحرنجمت، أي: ردت بعضها إلى بعض، فارتدت مزدحمة. انظر: الدرر السنية لشيخ الإسلام زكريا (٤٥٦/١).

(٩) في «س»: عَيِيَ، والمثبت من «ق».

رابعها: ما ألحق بافعللَّ وافعنلل كـ«اكوهدَّ»[1]، وكـ«احرنبأ».

خامسها: ما أشار إليه بقوله: **(وما اقتضى نظافة)**، كـ«نظُف»[2]، وطهُر، ووضُوء بضم العين فيهن، ويجوز في طهر ضم العين وفتحها.

سادسها: ما أشار إليه بقوله: **(أو دنسا)**، نحو: دنس ونجس وقذر[3] بالذال المعجمة ووسخ.

٢٧١ أَوْ عَرَضًا أَوْ طَاوَعَ المُعَدَّي لِوَاحِدٍ كَمَدَّهُ فَامْتَدَّا

سابعها: ما أشار إليه بقوله: **(أو)** اقتضى **(عرضًا)**، وهو ما ليس حركة جسم[4] من وصف غير ثابت دائمًا[5]، كـ: مرض وبرئ وفرح [ونهم][6][7] إذا شبع، كما مر التنبيه عليه.

ثامنها: ما أشار إليه بقوله: **(أو طاوع)** فعله فاعل الفعل **(المعدي لواحد كمده فامتدا)** ودحرجه فتدحرج، والمطاوعة قبول المفعول فعل الفاعل[8]، فإن

---

(١) تقول: اكوهد الفرخ إذا ارتعد. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣١١/١).

(٢) قوله: (نظُف) بضم العين لا غير. انظر: الخضري على ابن عقيل (٢٦٥/١).

(٣) قوله: (دنُس ونجُس وقذر) بضم العين وكسرها فيهن. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢٣٧/١) التصريح على التوضيح للأزهري (٣١٠/١).

(٤) أما ما هو من حركة الجسم فمنه لازم كمشي ومتعدٍ كمد. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٨٩/٢).

(٥) وبهذا القيد فارقت هذه الأفعال أفعال السجايا. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٨٩/٢).

(٦) ما بين القوسين سقط من «س»، مثبت من «ق».

(٧) كلها بكسر العين. انظر: الصبان على الأشموني (٨٩/١).

(٨) ففاعل الفعل اللازم قبل الأثر من فاعل الفعل المتعدي. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣١٠/١).

طاوع المعدي لاثنين كان متعديًا لواحد، نحو: كسوت زيدًا جبة فاكتساها[١].



الإعراب

قوله: «ولازم» خبر مقدم، و«غير المعدي» مبتدأ مؤخر ومضاف إليه، «وحتم» فعل ماض مبني للمفعول، و«لزوم» نائب الفاعل بـ«حتم»، و«أفعال» مضافٌ إليه، و«السجايا» مضاف إليه، و«كنهم» بكسر الهاء خبر مبتدأ محذوف، [تقديره: وذلك كنهم، و«كذا» خبر مقدم][٢] و«افعلل» مبتدأ مؤخر، و«المضاهي» معطوف على «افعلل» وهو اسم فاعل من ضاها إذا شاكل وشابه وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى «أل»[٣] الموصول، و«اقعنسسا» مفعوله، و«ما» موصول اسمي معطوف على المضاهي، وجملة «اقتضى نظافة» من الفعل والفاعل والمفعول صلة «ما»، والعائد إليها فاعل «اقتضى» المستتر فيه، و«أو دنسًا أو عرَضًا» ـ بفتح الراء ـ معطوفان على نظافة، و«أوطاوع» معطوف على «اقتضى»، و«المعدي» مفعول «طاوع»، و«لواحد» متعلق بالمعدي، و«كمده» الكاف جارة لقول محذوف، [«ومده» فعل وفاعل ومفعول، والجملة منصوبة بالقول المحذوف][٤]، وموضع القول المجرور رفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف، و«فامتدا» فعل وفاعل[٥].

٢٧٢ وَعَــدِّ لَازِمًــا بِحَــرْفِ جَــرِّ ....

(وعد) فعلًا (لازمًا)[٦] إلى المفعول به (بحرف جر)، ويختلف الجار

(١) ففاعل: «اكتسى» قبل الاكتساء من فاعل كسى.

(٢) ما بين القوسين ليس في «ق».

(٣) قوله: أل سقط من «ق».

(٤) ما بين القوسين سقط من «ق».

(٥) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٤٩).

(٦) المراد باللازم ولو بالنسبة إلى ما يتعدى إليه بحرف الجر فيدخل المتعدي إلى المفعول=



باختلاف المعنى كـ«عجبت منه ومررت به، وغضبت عليه»، وقد يحذف الجار ويبقى الجر بحاله شذوذًا[1] لأن حرف الجر لا يعمل محذوفًا، كقول الفرزدق[2]:

إِذَا قِيلَ: أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ ... أَشَارَتْ كُلَيْبٍ بِالأَكُفِّ الأَصَابِعُ

فحذف حرف الجر من «كليب» وأبقى عمله، والأصل إلى كليب[3].

ويعدي أيضًا بالهمزة، نحو: أذهبت زيدًا، ....

= الثاني بحرف الجر. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٨٩/١)، الخضري على ابن عقيل (٢٦٥/١).

(١) **قال الصبان:** ويطرد في رب نحو: (وليل كموج البحر). حاشية الصبان على الأشموني (٩٠/٢)، شرح المرادي على الألفية (٢٩٨/١، ٢٩٩).

(٢) هذا بيت من الطويل وهو من كلمة للفرزدق بن غالب يهجو فيها جرير بن عطية بن الخطفي، وهو في ديوانه (٤٢٠/١).

الشاهد فيه قوله: (كليب) بالجر حيث حذف حرف الجر، وهو إلى المقدر وأبقى عمله، وأصل الكلام: أشارت الأصابع مع الأكف إلى كليب.

انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (١٧٨/٢، ١٧٩)، وشرح الشواهد للعيني (٩٠/٢)، وتخليص الشواهد (٥٠٤)، وخزانة الأدب (١١٣/٩، ١١٥)، والدرر (٩٢/٢)، وشرح شواهد الغني (١٢/١)، والمقاصد النحوية (٥٤٢/٢)، وبلا نسبة في الارتشاف (٤٧٢/٢، ٥٣/٣)، وأوضح المسالك (١٧٨/٢)، وخزانة الأدب (٤١/١٠)، والدرر (٢٥٩/٢)، وشرح ابن الناظم (١٨٠)، وشرح الأشموني (١٩٦/١)، وشرح ابن عقيل (٣٩/٢)، وشرح التسهيل (١٥١/٢، ٢٤٤، ١٩٣/٣)، وشرح الكافية الشافية (٦٣٥/٢)، ومغني اللبيب (٦١/١، ٦٣٤/٢)، وهمع الهوامع (٣٦/٢، ٨١).

(٣) هو كليب بن يربوع بن خطفة أبو قبيلة جرير، والأصابع فاعل أشارت، وبالأكف حال منها، والباء بمعنى «مع» أي: أشارت بالأصابع في حال كونها مصاحبة للأكف، فالإشارة وقعت بالمجموع، وقيل: هذا مقلوب، والأصل: أشارت الأكف بالأصابع. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣١٢/١).



وبالتضعيف[١]، نحو: فرَّحته[٢].

٢٧٢ .... وَإِنْ حُذِف فَالنَّصْبُ لِلْمُنْجَرِّ
٢٧٣ نَقْلًا ....

(وإن حذف) حرف جر **(فالنصب)** ثابت **(للمنجر)** إن كان في موضع نصب، وهو ثلاثة أقسام:

أحدها: ليس قياسًا، بل **(نقلًا)** عن العرب يقتصر فيه على السماع في الكلام المنثور، نحو: نصحته وشكرته وكلته ووزنته[٣].

والثاني: سماعي خاص بالشعر[٤]، كقوله[٥]:

---

(١) **قال شيخ الإسلام زكريا:** وزاد بعضهم ألف المفاعلة، نحو: جالست زيدًا، وسين الاستفعال، نحو: استخرجت المال. انظر: الدرر السنية (١/٤٥٧).

(٢) انظر: البهجة الوردية للسيوطي (٧٥)، الدرر السنية لشيخ الإسلام زكريا (١/٤٥٧).

(٣) **قال المصرح:** والأكثر ذكر اللام الجارة، نحو: ﴿وَنَصَحْتُ لَكُمْ﴾ [الأعراف: ٧٩]، ﴿أَنِ اشْكُرْ لِي﴾ [لقمان: ١٤] وكلت له، و«وزنت له». قال التفتازاني: اللام زائدة؛ لأن معنى نصحت زيدًا ونصحته مستويان اهـ، وفي التنزيل ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ﴾ [المطففين: ٣] بغير ذكر اللام. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣١٢).

(٤) فلا يجوز لنا استعماله نثرًا ولو في منصوبه المسموع. انظر: الصبان على الأشموني (٢/٩٠).

(٥) هذا البيت من البسيط، من كلام المتلمس، وهو جرير بن عبد المسيح ديوانه (٩٥)، وتخليص الشواهد (٥٠٧)، والجنى الداني (٤٧٣)، وخزانة الأدب (٦/٣٥١)، وشرح التصريح (١/٣١٢)، وشرح شواهد المغني (١/٢٩٤)، والكتاب (١/٣٨)، والمقاصد النحوية (٢/٥٤٨)، والجمل في النحو (١٢٣)، وبلا نسبة في مغني اللبيب (١/٩٩)، وشرح الأشموني (١/٤٤١).

الشاهد فيه قوله: (آليت حب العراق) حيث حذف حرف الجر الذي يتعدي به الفعل الذي هو (آلى) ثم لم يبق الاسم الذي كان مجرورًا بهذا الحرف على ما كان قبل حذف الجار.=

آلَيْـــــتُ ....

ـ أي: حلفت ـ

...... حَـبَّ العِـرَاقِ الـدَّهْرَ آطْعَمُـهُ   والحَبُّ تَأْكُلُهُ[1] فِـي القَرْيَـةِ السُّـوسُ

أي: على حب العراق[2].

وقال آخر[3]:

تَمُـرُّونَ الـدِّيَارَ ....

أي: على الديار.

وهذين القسمين داخلين في قول المصنف «نقلًا» كما تقرر[4].

= انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٢/١٨٠، ١٨١)، شرح الشواهد للعيني (٢/٩٠)، خزانة الأدب (٦/٣٥١).

(١) في «ق»: يأكله.

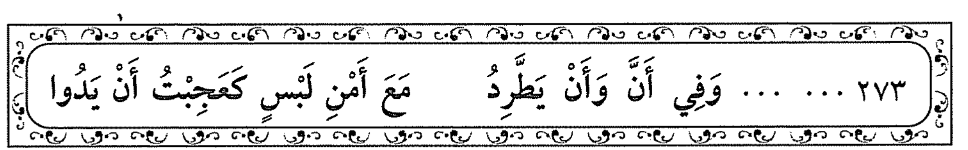
(٢) الحب اسم جنس جمعي يتناول الحنطة والشعير وغيرهما.

(٣) البيت لجرير بن عطية بن الخطفي في ديوانه (٢٧٨)، والاقتضاب (٣٧٠)، وتخليص الشواهد (٥٠٣)، وخزانة الأدب (٩/١١٨، ١١٩، ١٢١)، والدرر (٢/٢٦٢)، وشرح شواهد المغني (١/٣١١)، ولسان العرب (٥/١٦٥)، «مرر» والمقاصد النحوية (٢/٥٦٠)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٦/١٤٥، ٨/٢٥٢)، وخزانة الأدب (٧/١٥٨)، ورصف المباني (٢٤٧)، وشرح ابن عقيل (١/٢٧٨)، وشرح المفصل (٨/٨، ٩/١٠٣)، ومغني اللبيب (١/١٠٠)، والمقرب (١/١١٥)، وهمع الهوامع (٢/٨٣).

الشاهد فيه قوله: (تمرون الديار) حيث حذف الجار، وأوصل الفعل اللازم إلى الاسم الذي كان مجرورًا فنصبه، وأصل الكلام: تمرون بالديار، ويسمى ذلك الحذف والإيصال، وهذا قاصر على السماع، ولا يجوز ارتكابه في سعة الكلام إلا إذا كان مصدرًا مؤولًا من أن المؤكدة مع اسمها وخبرها، أو من أن المصدرية مع منصوبها. انظر: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل (٢/١٥٠).

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣١٣).





٢٧٣ ... ... وَفِي أَنَّ وَأَنْ يَطَّرِدُ مَعَ أَمْنِ لَبْسٍ كَعَجِبْتُ أَنْ يَدُوا

ثم أشار إلى الثالث بقوله: (و) حذف حرف الجر (في أن وأنَّ)[١] المصدريتين بفتح الهمزة فيهما، وتشديد النون في الأولى، وسكونها في الثانية (يطرد) فيقاس عليه (مع أمن لبس كـ«عجبت أن يدوا») أي: يعطوا الدية[٢]، وعجبت أنك قائم أي: من أن يدوا، ومن أنك قائم، ومحل أن وأنَّ حينئذٍ نصب عند سيبويه والفراء، وجر عند الخليل والكسائي.

قال المصنف: ويؤيد قول الخليل ما أنشده الأخفش[٣]:

---

(١) أي: معهما، وظاهره اختصاص اطراد الحذف بما ذكر، وليس كذلك؛ إذ منه نحو: دخلت المسجد، ونحو: اعتكفت يوم الجمعة، ونحو: جئتك إكرامًا ﴿فَلْيَنظُرْ أَيُّهَآ أَزْكَىٰ طَعَامًا﴾ [الكهف: ١٩]، وليت شعري هل قام زيد؟ مما علق فيه العامل على الجملة، والتقدير: فلينظر في جواب أيها أزكى... إلخ، وليت شعري بجواب هل؟... إلخ حاصل، وقيل: إن الحذف في الأخير واجب، ومنه أيضًا نحو: جئت كي تكرمني على جعل كي مصدرية مقدرًا قبلها لام التعليل لا تعليلية مقدرًا بعدها أن، وذهب بعضهم إلى أن الفعل المتعدي إلى اثنين أحدهما بنفسه، والآخر بالجار أنه يجوز حذف الجار إن تعين الجار وتعين موضوعه لطول الفصل، فيجوز عندهم: بريت القلم السكين، وقبضت الدراهم زيدًا. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٩١/٢).

(٢) (يدوا) مضارع ودى كوعد، وأصل المضارع قبل الإسناد يودي كـ«يوعد»، فأسند إلى واو الجماعة فصار يوديون، فحذفت الواو الأولى فاء الكلمة عملًا بقول الناظم: (فا أمر مضارع من كوعد احذف) فصار يديون استثقلت الضمة على الياء فنقلت إلى الدال بعد سلب حركتها، فالتقى ساكنان: الياء والواو، حذفت الياء لرفعهما، ثم دخل الناصب فحذف النون. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢٣٨/١).

(٣) قاله الفرزدق في ديوانه (٨٤/١) وهو من قصيدة من الطويل يمدح بها المطلب بن عبد الله المخزومي، والمعنى: ما زرت ليلى لتكون لي حبيبة، ولا لأجل طلب دين لي عليها، ولكن لأجل ضرورة تنزل بالشخص. =



وَمَـا زُرْتُ لَيْلَـى أَنْ تَكُـونَ حَبِيبَـةً ... إِلَـيَّ وَلَا دَيْـنٍ بِهَـا أَنَـا طَالِبُـهُ

بجر[1] المعطوف على «أن» فعلم أنها في محل جر[2].

فإن لم يؤمن اللبس لم يطرد الحذف، نحو: رغبت في أن يقوم؛ إذ يحتمل أن يكون المحذوف بعن[3]، [ويشكل][4] على هذا قوله تعالى: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ [النساء: ١٢٧] فحذف الحرف الجار مع أن اللبس موجودٌ بدليل أن المفسرين اختلفوا في المراد فبعضهم قدر «في أن»، وبعضهم قدر «عن أن» واستدل كل على ما ذهب إليه.

وأجيب عنه بأجوبة:

الأول: أنه لا يلزم من عدم الاطراد ـ أي: القياس ـ عدم الورود[5].

= **الشاهد في قوله:** (أن تكون حبيبة) حيث حذف حرف الجر منه؛ إذ أصله لأن تكون، وفيه خلاف فادعى الخليل أن محله الجر، بدليل عطف قوله: (ولا دين بالجر عليه) أي: ولا لأجل دين، ومذهب سيبويه أنه بالنصب، وتكون بمعنى كانت، والباء في «بها» بمعنى «من» تتعلق بطالبه، و«أنا» مبتدأ، و«طالبه» خبره، والجملة صفة لـ«دين»، وقيل: الباء بمعنى على كما في: ﴿وَمِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ﴾ [آل عمران: ٧٥]. انظر: شرح الشواهد للعيني (٢/٩٢)، وتخليص الشواهد (٥١١)، والدرر (٥/١٨٣)، وسمط اللآلي (٥٧٢)، وشرح أبيات سيبويه (٢/١٠٣)، وشرح شواهد المغني (٨٨٥)، والكتاب (٣/٢٩)، ولسان العرب (١/٣٣٦) «حنطب»، والمقاصد النحوية (٢/٥٥٦)، وبلا نسبة في مغني اللبيب (٥٢٦)، وهمع الهوامع (٢/٨١)، شرح الأشموني (١/٤٤٣).

(١) في «س»: فجر، والمثبت من «ق».

(٢) **قال الخضري:** وهذا هو الأقيس لضعف الجار عن العمل محذوفًا، ولذا وجب النصب في غيرهما فكذا معهما، غايته أنهما لما طالَا بالصلة قاس معهما الحذف تخفيفًا، وذلك لا يقتضي بقاء الجر. انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل (١/٢٦٧).

(٣) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٧٥، ٧٦).

(٤) ما بين القوسين ساقط من س، مثبت من ق.

(٥) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٧٦).



الثاني: أن يكون حذف الحرف اعتمادًا على القرينة الرافعة للبس.

الثالث: أن يكون حذف لقصد الإبهام[1]؛ ليرتدع بذلك من يرغب فيهن لجمالهن ومالهن ومن يرغب عنهن؛ لدمامتهن[2] وفقرهن، وقد أجاز بعض المفسرين التقديرين[3].

وفي الكشاف يحتمل في أن تنكحوهن لجمالهن، وعن أن تنكحوهن لدمامتهن[4]، وتبعه البيضاوي[5]، وإنما اختلف العلماء في المقدر من الحرفين في الآية لاختلافهم في سبب نزولها، والخلاف في الحقيقة في القرينة[6].

الإعراب

قوله: «وعد» بكسر الدال فعل أمر، و«لازمًا» مفعول «عد» على حذف المنعوت و«بحرف» متعلق بـ«عد»، و«جر» مضاف إليه، و«إن» حرف شرط، و«حذف» فعل ماض مبني للمفعول في محل جزم على أنه فعل الشرط، وسكونه عارض للإدغام ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى حرف الجر، «فالنصب» الفاء لربط الجواب، و«النصب» مبتدأ، و«للمنجر» خبره، والجملة جواب الشرط، و«نقلًا» مفعول مطلق لـ«حذف»، «وفي أن» متعلق بـ«يطرد»،

---

(١) أي: لأجل قصد المتكلم الإبهام على السامع، والبلغاء تقصد الإبهام إذا ناسب المقام. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٩١/٢).

(٢) قوله: (دمامتهن) بالدال المهملة، أي: قبحهن، ومنه: ما وراء الخلق الذميم إلا الخلق الدميم. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٩١/٢).

(٣) أي: تقدير في وعن. انظر: التصريح على التوضيح (٣١٣/١)، شرح المرادي على الألفية (٢٩٩/١، ٣٠٠).

(٤) الكشاف للزمخشري (٥٧٠/١).

(٥) تفسير البيضاوي (١٠٠/١).

(٦) انظر: التصريح على التوضيح (٣١٣/١).



و«أن» معطوف على «أن» و«يطرد» فعل مضارع وفاعله مستتر فيه يعود إلى حذف الجار، «مع» متعلق بـ«يطرد» و«أمن» مضاف إليه، وهو أيضًا مضاف بالنسبة إلى ما بعده، و«لبس» مضاف إليه لا غير، و«كعجبت» الكاف جارة لقول محذوف في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف، و«عجبت» فعل ماض وفاعل، و«أن» حرف مصدري، وقبلها مِن مقدرة، و«يدوا» مضارع ودي إذا أدى الدية منصوب بـ«أن»، وعلامة نصبه حذف النون[1].

[فصل: رتب المفاعيل]

٢٧٤ وَالأَصْلُ سَبْقُ فَاعِلٍ مَعْنًى كَمَنْ ‌ ‌ ‌ ‌ مِنْ أَلْبِسَنْ مَنْ زَارُكُمْ نَسْجَ اليَمَنْ

فصل في رتب المفاعيل، وما يتعلق بذلك **(والأصل سبق)** مفعول هو **(فاعل معنى)** مفعولًا ليس كذلك، فإذا كان الفعل متعديًا إلى اثنين من غير باب ظن فلابد أن يكون أحدهما فاعلًا في المعنى، وأصله أن يتقدم على ما ليس فاعلًا في المعنى **(كمن)** من قولك: **(ألبسن[2] من زاركم نَسْجَ اليمن)**، وكقولك: أعطيت زيدًا درهمًا، فـ«من زاركم»[3] مفعول أول لـ«ألبسن»، و«نسج اليمن» مفعول ثان، والأول هو الفاعل في المعنى؛ لأنه هو الذي لبس نسج اليمن، و«زيد» في المثال الثاني هو الفاعل في المعنى؛ لأنه هو الذي أخذ الدرهم.

(١) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٤٩).

(٢) قوله: (ألبسن) إما بضم السين مسند لجماعة الذكور بدليل: زاركم، أو بفتحها مسندًا للمفرد، ولا ينافيه «زاركم» لجواز خطاب واحد من الجمع المزورين، أو أنه للتعظيم، ومنه نسج اليمن، أي: منسوجه انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل (١/٢٦٧)، حاشية الصبان على الأشموني (٢/٩٢).

(٣) في س: زارنا.



تنبيه

نسج مصدر بمعنى اسم المفعول أي: منسوج[1].

[أقسام المفعول الأول]

٢٧٥ وَيَلْـزَمُ الأَصْـلُ لِمُوْجَـبٍ عَـرَا   وَتَرْكُ ذاكَ الأَصْلِ حَتْمًا قَدْ يُرَى

ثم المفعول الأول في ذلك على ثلاثة أقسام: قسم يجب فيه[2] تقديم ما هو فاعل في المعنى، وقسم يجب فيه تأخيره، وقسم يجوز فيه الوجهان، وقد أشار إلى القسم الأول بقوله: **(ويلزم)** هذا **(الأصل لموجب عرا)**[3] أي: وجد كأن خيف لبس الأول بالثاني، نحو أعطيت زيدًا عمرًا، أو كان الثاني محصورًا[4]، نحو: ما أعطيت إلا زيدًا درهمًا، أو ظاهرًا والأول مضمر[5]: أعطيتك درهمًا.

ثم أشار إلى القسم الثاني بقوله: **(وترى ذاك الأصل حتمًا قد يرى)**[6]، كأن كان الأول محصورًا، نحو: ما أعطيت الدرهم إلا زيدًا، أو ظاهرًا والثاني مضمرًا[7]، نحو: الدرهم أعطيته درهمًا زيدًا، أو فيه ضمير يعود إلى الثاني كما

---

(١) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (١/٢٣٩).

(٢) قوله: «فيه» سقط من «ق».

(٣) قوله: (عرا) أي: نزل ووجد، ومضارعه يعرو كـ«غزا يغزو»، وأما عرى يعري، كتعب يتعب فبمعنى خلا، ولا يصح هذا. انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل (١/٢٦٨).

(٤) أي: أن يكون المفعول الثاني محصورًا فيه.

(٥) لأنه لو أخر لانفصل، والقاعدة أنه مهما تأتى اتصاله لا يعدل إلى انفصاله. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٢٤٠).

(٦) أي: أنه يجب تأخير ما هو فاعل في المعنى، على خلاف الأصل، وذلك لأسباب سيذكرها الشارح.

(٧) أي: الثاني ضمير متصل، والأول ظاهر.



تقدم، كـ«ظننت زيداً غلامه»، وكـ«أعطيت المال مالكه»[١].

٢٧٦ وَحَذْفَ فَضْلَةٍ أَجِزْ إِنْ لَمْ يَضِرْ ... كَحَذْفِ مَا سِيْقَ جَوَابًا وَحُصِرَ

ثم أشار إلى القسم الثالث[٢] بقوله: (وحذف) مفعول (فضلة) بأن لم يكن أحد مفعولي ظن، لغرض (أجز)، وذلك الغرض[٣]. إما لفظيٌّ لتناسب الفواصل، والمراد بها رؤوس الآي، وذلك في نحو قوله تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ [الضحى: ٣] والأصل: وما قلاك، فحذف المفعول لتناسب ﴿سَجَىٰ﴾ [الضحى: ٢]، و﴿ٱلْأُولَىٰ﴾ [الضحى: ٤]، ونحو قوله تعالى: ﴿إِلَّا تَذْكِرَةً لِّمَن يَخْشَىٰ﴾ [طه: ٣]، والأصل يخشاه أي: القرآن، ويحتمل أن لا حذف، ومفعول (يَخْشَىٰ) هو قوله: ﴿تَنزِيلًا﴾ [طه: ٤]، والمعنى لمن يخشى تنزيل الله[٤].

قال في الكشاف: وهو معنى حسن[٥]، وإعراب البيت بيِّنٌ[٦].

وكالإيجاز والاختصار[٧]، وذلك في نحو قوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟﴾ [البقرة: ٢٤] والأصل: فإن لم تفعلوه ولن تفعلوه، أي: الإتيان بسورة من مثله، وإما لغرضٍ معنويٍّ، كاحتقاره، نحو: ﴿كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ﴾ [المجادلة: ٢١]

(١) **قال المرادي**: وما خلا عن الموجب والمانع جاز بقاؤه على الأصل، وجاز خروجه عن الأصل، كما ذكر في الفاعل. انظر: شرح الألفية للمرادي (١/٣٠٢).

(٢) في «س»: الثاني، والمثبت من «ق».

(٣) أي: لحكمة، فلا يشكل في جانب الله تعالى. انظر: الصبان على الأشموني (٢/٩٣)، حاشية يس على التصريح (١/٣١٤).

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣١٤).

(٥) الكشاف للزمخشري (٣/٤٩).

(٦) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٤٩).

(٧) **قال الصبان**: وكتصحيح النظم، وهو كثير. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٩٤).

أي: الكافرين، فحذف المفعول لاحتقاره، أو لاستهجانه، أي: لاستقباح التصريح بذكره[١]، كقول عائشة رضي الله تعالى عنها: ما رأى مني، ولا رأيت منه[٢]، يعني رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فحذف المفعول لاستقباح ذكره، أي: العورة[٣].

وهذا **(إن لم يَضر)**[٤] بفتح أوله، وتخفيف الراء[٥]، فإن ضار أي: ضر[٦] **(كحذف[٧] ما سيق جوابًا)**[٨] لسائل، كـ«ضربت زيدًا» جوابًا لمن قال: مَن ضربت؟ لأن المطلوب تعيينه لا[٩] يجوز حذفه[١٠].

(أو) ما **(حصر)** بأن كان محصورًا فيه، نحو: ما ضربت إلا زيدًا، فلا يجوز حذفه؛ لأن الحذف ينافي الحصر، فلو حذف[١١] الأول[١٢] لم يحصل

---

(١) أي: وكالعلم به أو الجهل به أو تعظيمه أو الخوف منه، وبالجملة المفعول يحذف لما يحذف له الفاعل من الأغراض اللفظية والمعنوية. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٩٤).

(٢) رواية الحديث في الكامل في ضعفاء الرجال (٢/٤٧٩)، «ما رأيت عورة رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قط»، وهذه الرواية لا شاهد فيها.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣١٤).

(٤) أي: إن لم يضر حذف الفضلة جاز حذفه.

(٥) فـ«يضر» كـ«يعد» مضارع ضار يضير ضيرًا بمعنى ضر، قال تعالى: ﴿لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْـًٔا﴾ [آل عمران: ١٢٠] أي: لا يضركم. انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل (١/٢٦٨).

(٦) أي: إن ضر حذف الفضلة لم يجز حذفها، ومثله بالمجاب به والمحصور.

(٧) قوله: (كحذف ما سيق.... إلخ) مثال للمنفي وهو الحذف المضر.

(٨) قوله: (كحذف ما سيق) أي: مفعول سيق مع الفعل والفاعل لكن لما كان محط الجواب المفعول اقتصر عليه أي: وكحذف المفعول في الاشتغال نحو: زيدًا ضربته، وفي التنازع، نحو: ضربني وضربته زيد، وكحذف مفعول أكرمته في نحو: جاء الذي أكرمته في داره؛ لأن الحذف يوهم أن العائد الضمير في داره. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٩٤).

(٩) في س وق: فلا، والمثبت في النص المحقق من مصدر العبارة.

(١٠) انظر: التصريح على التوضيح (١/٤٧٢).

(١١) في «ق»: في.

(١٢) الأول أي: من قوله: (ضربت زيدًا) في جواب (من ضربت)؟.



جوابٌ، ولو حذف[1] الثاني لزم نفي الضرب مطلقًا، والمقصود نفيه[2] مقيدًا[3].

الإعراب

قوله: «ويلزم الأصل» فعل وفاعل، و«لموجب» بكسر الجيم متعلق بـ«يلزم» وجملة «عرا» نعت «لموجب»، و«ترك» مبتدأ، و«ذاك» مضاف إليه، والأصل عطف بيان لذا أو نعت له، و«حتمًا» حال من مرفوع «يرى» إن كانت بصرية، ومفعول ثانٍ لها[4] إن كانت علمية، و«قد» حرف تقليل هنا، و«يرى» مبني للمفعول، ونائب الفاعل مستتر فيه يعود إلى «ترك»، والجملة خبر المبتدأ، و«حذف» مفعول مقدم بـ«أجز»، و«فضلة» مضاف إليه، و«أجز» فعل أمر من أجاز يجيز، و«إن» حرف شرط، و«لم» حرف جزم، [«يضر» بكسر الضاد مضارع ضار يضير بمعنى ضر مجزوم بـ«لم»][5]، وجواب الشرط محذوف ضرورة لكون الشرط مضارعًا، و«كحذف» خبر لمبتدأ محذوف، و«ما» موصول اسمي مضاف إليه، و«سيق» فعل ماض مبنيٌّ للمفعول متعد إلى اثنين، الأول منهما مستتر فيه قائم مقام الفاعل، و«جوابًا» مفعوله الثاني، وجملة: «سيق» ومعموله صلة «ما»، والعائد إليها الضمير المستتر في الفعل، «أو حصر» بالبناء للمفعول معطوف على سيق، وتقدير البيت: وأجز حذف فضلة إن لم يضر، وذلك الحذف الضار كحذف ما سيق جوابًا أو حصر[6].

---

(١) في «ق»: في.
(٢) أي: نفي الضرب المتعلق بزيد لا نفي الضرب من حيث هو هو.
(٣) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٧٦).
(٤) قوله: «لها» ليست في «ق».
(٥) ما بين القوسين مثبت من تمرين الطلاب للأزهري (٤٧).
(٦) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٤٩، ٥٠).



[حذف ناصب المفعول]

٢٧٧ وَيُحْـذَفُ النَّاصِـبُهَا إِنْ عُلِمَـا ... وَقَـدْ يَكُـوْنُ حَذْفُـهُ مُلْتَزَمَـا

قد يحذف ناصب المفعول المعبر عنه بقوله: و(يحذف) الفعل (الناصبها) أي: الناصب الفضلة جوازًا (إن علما)، كأن كان ثم قرينة [حالية](١)، كقولك لمن سدد ـ بالمهملة ـ سهما: القِرْطاسَ، ولمن تأهب للحج: مكةَ، فـ«القرطاسَ» منصوبٌ بإضمار [تصيب دل عليه المشاهدة، ومكة منصوب بإضمار](٢) «تصيب»(٣)، و(٤) دل عليه قرينة الحال، أو مقاليَّة، كقولك لمن قال: مَن أضرب؟: شرَّ الناس(٥)، فـ«شرَّ الناس» منصوبٌ بإضمار «أضرب»، ودل عليه قرينة المقال(٦).

(وقد يكون حذفه ملتزمًا) كما مرَّ في باب الاشتغال، كـ«زيدًا أضربته»(٧)(٨)؛ لأنه لا يجمع بين المفسر والمفسر، أو كان نداء: يا عبد الله؛ لأن «يا» عوضًا عن الناصب، ولا يجمع بين العوض والمعوض(٩)، أو مثلًا

(١) في «ق»: دالة عليه.
(٢) ما بين القوسين سقط من «ق».
(٣) في ق: تريد.
(٤) «و» مثبتة من «ق»، وليست في «س».
(٥) فالتقدير: ضربت زيدًا.
(٦) أي: لدلالة ما قبله عليه. وانظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣١٥)، البهجة المرضية للسيوطي (٧٧).
(٧) في «س»: ضربته، والمثبت من «ق».
(٨) التقدير: أضربت زيدًا أضربته، فحذف أضربت وجوبًا، والله تعالى أعلم.
(٩) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣١٥).



كـ«الكلابَ على البقر»[1] أي: أرسل، أو جاريًا مجرى المثل في كثرة الاستعمال[2]، وهو كل كلام اشتهر، فبسبب شهرته جرى مجرى المثل فأعطى حكمه في أنه لا يغير، نحو قوله تعالى: ﴿انتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ﴾ [النساء: ١٧١][3] فـ«خيرًا» مفعول بفعل محذوف وجوبًا أي: وائتوا خيرًا، ولا يجوز ذكره لما تقدم، أو كان تحذيرًا[4] بـ«إياك» وأخواتها من الضمائر المنفصلة التي للخطاب، نحو: إياك والأسد، فـ«إياك» منصوب المحل بفعل محذوف وجوبًا، ويقدر متأخرًا عن «إياك» أي: إياك باعد، و«الأسد» منصوب بفعل محذوف وجوبًا، ويقدر مقدمًا على الأسد أي: واحذر الأسد، وفي التحذير بغير إياك وأخواتها [بشرط][5] عطف أو تكرار، فالعطف نحو: «رأسك والسيف» فـ«رأسك والسيف» منصوبَان بفعلين محذوفين وجوبًا أي: باعد رأسك واحذر السيف، والتكرار نحو: الأسد والأسد، بتقدير: احذر، وفي الإغراء[6] بشرط العطف أو التكرار، فالعطف نحو: المروءة والنجدة، والتكرار نحو: السلاح والسلاح، بتقدير: ألزم في المثالين، وإنما وجب حذف الفعل فيهما؛ لأن كلًّا من العطف

---

(١) أي: بقر الوحش، والمراد: خلِّ الناس جميعًا خيرهم وشرهم واسلك طريق السلامة، وقيل: إذا أمكنتك الفرصة فاغتنمها. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٩٤).

(٢) قال يس: الفرق بين الجاري مجرى المثل وبين المثل أن المثل كلام شبه ما استعمل فيه بما وضع له، وما جرى مجراه كلام مستعمل فيما وضع له شائع الاستعمال، أي: كثير الدور على الألسنة. انظر: حاشية يس على التصريح (١/٣١٥)، الصبان على الأشموني (١/٩٤).

(٣) أي: انتهوا عن التثليث وائتوا خيرًا لكم.

(٤) وهو تنبيه المخاطب على أمر مذموم ليجتنبه. انظر: الكواكب الدرية للأهدل (٢/٥).

(٥) في س، ق: يشترط، وما أثبتناه هو الصواب.

(٦) الإغراء هو التنبيه للمخاطب على أمر محمود ليفعله. انظر: الكواكب الدرية للأهدل (٢/٥).



والتكرار قائمٌ مقامَ الفاعل[1]، فالتزم حذفه لذلك[2].

(التنازع)[3]

٢٧٨ إِنْ عَامِلَانِ اقْتَضَيَا فِي اسْمٍ عَمَلْ قَبْلُ ....

أي: هذا باب (التنازع في العمل)، ويسمى أيضًا باب الإعمال ـ بكسر الهمزة ـ عند الكوفيين، وحقيقته:[4] أن يتقدم عاملان[5] فأكثر. إما فعلان مذكوران متصرفان، أو اسمان يشبهانهما[6] في التصرف، ويتأخر عن العاملين معمولٌ فأكثر، كما أشار إلى ذلك بقوله: (إن عاملان) فعلان، أو اسمان، أو فعل واسم (اقتضيا)[7] أي: طلبا (في اسم[8] عمل) نصبًا، أو رفعًا، أو طلب

(١) في س: العامل، والمثبت من «ق».
(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣١٥).
(٣) لما كان العاملان الطالبان للاسم المتنازع فيه تارة يكونان متعديين، نحو: ضربت وضربني زيد، وتارة يكونان لازمين، نحو: قام وقعد زيد، ناسب أن يذكر التنازع عقب التعدي واللزوم. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٢٤٢).
(٤) قوله: (حقيقته)، أي: حقيقته الاصطلاحية
(٥) أي: عاملان مذكوران، فلا تنازع بين محذوفين، نحو: زيدًا في جواب: مَن ضربت وأكرمت.
(٦) كاسم الفاعل واسم المفعول واسم الفعل، ولا مدخل للحرف في هذا الباب. انظر: شرح الألفية للمراد (١/٣٠٣).
(٧) أي: وجوبًا على ما ذهب إليه جماعة من أنه يشترط في التنازع وجوب توجه العاملين فلا تنازع في نحو: ﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا عَلَى ٱللَّهِ شَطَطًا﴾ [الجن: ٤] لاحتمال عمل كان في ضمير الشأن، فلا تكون متوجهة إلى «سفيهنا»، ولم يشترط ذلك آخرون فجوزوا التنازع. انظر: الصبان على الأشموني (٢/٩٧).
(٨) أي: في اسم ظاهر أو ضمير منفصل مرفوع أو منصوب أو متصل مجرور، نحو: زيد إنما قام وقعد هو، ونحو: ما ضربت وأكرمت إلا إياك، ونحو: وثقت وتقويت بك على خلاف=

أحدهما رفعًا والأخر نصبًا، وكانا (قبل) أي: قبل المتنازع فيه فلا يتقدم على العاملين ولا على أحدهما.

مثال الفعلين: ﴿ءَاتُونِىٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرًا﴾ [الكهف: ٩٦][1]، ومثال الاسمين[2]:

عُهِدْتَ مُغِيثًا مُغْنِيًا مَنْ أَجَرْتُهُ ... فَلَمْ أَتَّخِذْ إِلَّا فِنَاءَكَ مَوْئِلَا

ومثال المختلفين: ﴿هَآؤُمُ[3] ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ﴾ [الحاقة: ١٩]، فـ«هاؤم» اسم فعل

= في الأخيرين، وفي اسم متعلق بعمل قدم عليه مع أنه مصدر للضرورة. انظر: الصبان على الأشموني (٢/٩٨)

(١) «فقطرًا» يطلبه «آتوني» على أنه معموله الثاني، ويطلبه الثاني على أنه مفعول به، فأعملنا الثاني لقربه وأهملنا الأول، وأعملناه في ضميره وحذفناه؛ لأنه فضلة. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٢٤٣)

(٢) **قال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد: هذا البيت من الطويل**، ولم أعثر لهذا البيت على نسبة لقائل معين، ولا وقفت له على سوابق أو لواحق تتصل به.
الشاهد فيه قوله: (مغيثا مغنيا من أجرته) فقد تقدم في هذه العبارة عاملان أولهما: قوله (مغيثا)، وثانيهما: قوله (مغنيا) وتأخر عنهما معمول واحد وهو وقوله: (من أجرته) وهذان العاملان المتقدمان اسمان يشبهان الفعل؛ لأن كل واحد منهما اسم فاعل، وكل واحد منهما صالح للعمل في ذلك المعمول المتأخر، وفي كل منهما ضمير مستتر هو فاعله، وكل منهما يطلب قوله: (من أجرته) مفعولًا وقد أعمل الثاني لقربه، وأعمل الأول في ضميره ثم حذف هذا الضمير. انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٢/١٨٩، ١٩٠)، والتصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٧٦)، وشرح الأشموني (١/٤٥٢)، وشرح الكافية الشافية (٢/٦٤٢)، وتوضيح المقاصد للمرادي (٢/٦٢٩)، وأوضح المسالك (٢/١٦٨)، وتخليص الشواهد (٥١٣)، والمقاصد النحوية (٣/٢)، وجامع الدروس العربية (٢٦).

(٣) والحق أنه بالهمز لغة لا مبدلة من شيء، والشاهد في تنازع (هَآؤُمُ) مع (ٱقۡرَءُواْ) فأعلمنا الثاني لقربه، وقيل: (هَآؤُمُ) بمعنى تعالوا فيكون لازمًا، ولا تنازع فيه. انظر: حاشية ابن حمدون (١/٢٤٣).



بمعنى خذ، والميم حرف يدل على الجمع، وأصلها: «هاكم» أبدل من الكاف الواو، ثم أبدل الواو همزة، وروي الشافعي في مسنده: أن النبي ﷺ ناداه رجلٌ أي: من أي جماعة، فقال [ﷺ][1]: هاؤم - أي: تعالوا - فقال الرجل: يحب القوم ولما يلحق بهم، فقال: **(المرء مع من أحب)**[2].

ومثال عمل أكثر من عاملين في أكثر من معمول: قوله ﷺ: **(تسبحون وتكبرون وتحمدون دبر كل صلاة ثلاثًا وثلاثين)**[3] «فتنازع» تسبحون وتكبرون وتحمدون في ظرف وهو دبر، وفي نائب مصدر وهو «ثلاثًا»[4].

[إعمال عامل واحد فقط]

٢٧٨ .... **فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا العَمَلْ**

ولا تعمل العوامل كلها في المتنازع فيه، بل إنما تعمل في عامل واحد كما قال: **(فللواحد منهما)** باتفاق البصريين والكوفيين[5] **(العمل)**، وإنما

(١) ما بين القوسين غير ثابت في «ق».

(٢) أخرجه الترمذي في سننه (٣٨٧٨).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه (٥٩٥).

(٤) يستفاد من تمثيل الشارح أن المتنازع فيه قد يكون ظرفًا، وقد يكون مفعولًا مطلقًا، وذلك لأن (دبر كل صلاة) ظرف، و(ثلاثًا وثلاثين) مفعول مطلق مبين للعدد، وظاهر إطلاق الشارح أن التنازع يكون في جميع المعمولات، ويستفاد أيضًا أنه إذا تنازع أكثر من عاملين أعلمت الأخير منها كما في الحديث فقد أعمل (تحمدون) في لفظ معمولين، وأعمل العامل الأول والعامل الثاني في ضميريهما، وحذف الضميرين لكونهما فضلتين. انظر: عدة السالك إلى أوضح المسالك (١٩١/٢).

(٥) أي: باتفاق ممن لا يجوز عمل العاملين معًا، فلا يرد أن الفراء يقول بعملهما معًا إذا اتفقا في طلب المرفوع. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٩٨/٢).

الخلاف بينهما في المختار، هل الأول أو الثاني؟

مثال ذلك على إعمال الأول: قام وقعدا أخواك، رأيت وأكرمتُهما أبويك، ضربني وضربتهما الزيدان، ضربت وضربوني الزيدين، ومثاله على إعمال الثاني: قاما وقعد أخواك، رأيت وأكرمت أبويك، وضرباني وضربت الزيدين، ضربت وضربني الزيدون.

تَنْبِيهٌ

هذا في غير فعل التعجب. أما هو فيتعين فيه إعمال الثاني كما اشترطه المصنف في شرح التسهيل[1] في جواز التنازع فيه خلافًا لمن منعه كـ«ما أحسن وأعقل زيدًا».

٢٧٩ وَالثَّانِ أَوْلَى عَنْدَ أَهْلِ البَصْـرَهْ   وَاخْتَارَ عَكْسًا غَيْرُهُم ذَا أُسْرَهْ

(و) إعمال (الثان أولى) من إعمال الأول (عند أهل البصرة)؛ لقربه[2] (واختار عكسًا) وهو إعمال الأول؛ لسبقه[3] (غيرهم) أي: أهل الكوفة[4]، حال

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك (٣/٣٣).

(٢) رأى البصريون أن إعمال الثاني أولى من الأول لثلاث حجج: **الأولى**: أنه أقرب إلى المعمول، وهي العلة التي ذكرها الشارح. **الثانية**: أنه يلزم على إعمال الأول منهما الفصل بين العامل وهو المتقدم ومعموله وهو الاسم الظاهر بأجنبي من العامل، وهو ذلك العامل الثاني، ومع أن الفصل بين العامل والمعمول مغتفر في هذا الباب للضرورة التي ألجأت إليه، فهو خلاف الأصل الأقل. **الثالثة**: أنه يلزم على إعمال الأول في لفظ المعمول أن تعطف على الجملة الأولى وهي جملة العامل الأول مع معموله قبل تمامها، والعطف قبل تمام المعطوف عليه خلاف الأصل. انظر: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل (٢/١٦٠).

(٣) ثم كل مما يليه أولى من لاحقه للعلة المذكورة، وهناك قول ثالث: هما سواء، ومحل الخلاف ما لم يوجد مرجح لأحدهما، ففي ضربت بل أكرمت عمرًا يجب إعمال الثاني، وبالعكس في نحو: ضربت لا أكرمت زيدًا. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/١٠١).

(٤) رأي الكوفيون إعمال أن إعمال الأول أولى لعلتين: **الأولى**: أنه أسبق ذكرًا، وهي العلة=



كونه (ذا أسرة)[1] أي: صاحب جماعة قوية.

٢٨٠ وَأَعْمِلِ المُهْمَلَ فِي ضَمِيرِ مَا تَنَازَعَاهُ وَالْتَزِمْ مَا الْتُزِمَا

(وأعمل المهمل) من العمل في الاسم الظاهر (في ضمير ما تنازعاه) وجوبًا إن كان ما يضمر مما يلزم ذكره كالفاعل (والتزم ما التزما) من مطابقة الضمير للظاهر[2] في الأفراد والتذكير وفروعهما[3].

تَنْبِيهٌ

قد علم مما مر أن المعمولَ المتأخرَ عن العاملين مطلوبٌ لكل منهما من جهة المعنى[4]، والطلب إما على جهة التوافق في الفاعلية، أو المفعولية،

= التي ذكرها الشارح. **والثانية:** أنه يترتب على إعمال الثاني في لفظ المذكور أن تضمر ضميرًا في العامل الأول منهما، فيكون في الكلام إضمار قبل الذكر، وهو غير جائز عندهم، وخلاف الأصل عند البصريين. انظر: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل (٢/١٦٠).

(١) قوله: (ذا أسره) ضبطه الشيخ خالد بفتح الهمزة، وفسره الغزي بالجماعة القوية، لكن في القاموس: «الأسره» بالضم الدرع الحصينة، ومن الرجل الرهط الأدنون. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/١٠٢)، ورهط الرجل أقاربه، يقال: فيما فوق العشرة إلى الأربعين، فإطلاق الأسرة على الجماعة الغير أقارب لا توافقه اللغة. انظر: ابن حمدون على المكودي (١/٢٤٥).

(٢) **قال الصبان** قوله: (من مطابقة الضمير للظاهر) في التسهيل أن هذه المطابقة أغلبية لإجازة سيبويه ضربني وضربت قومَك بالنصب، أي: ضربني من ذُكِرَ، وسيذكره الشارح لكن صرح الدماميني نقلًا عن سيبويه بقبحه، فيكون المراد الالتزام في الفصيح، ومحل المطابقة ما لم يستوفيه المذكر والمؤنث، وإلا أضمر مفردًا مذكرًا لا غير، نحو: أجريح وقتيل هند، أو الزيدان، أو الزيدون. انظر: حاشية الصبان على الصبان (٢/١٠٢)، التسهيل (٨٦).

(٣) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٧٧).

(٤) **قال شيخ الإسلام زكريا:** وأنه لابُدَّ أن يكون المعمول مطلوبًا لكل منهما، ليصدق التنازع،=



أو[1] مع التخالف فيهما، والعاملان: إما فعلان، أو اسمان، أو مختلفان، وأمثلتها اثنا عشر مثالًا، من ضرب ثلاثةٍ في أربعة، مثال الفعلين في طلب المرفوع: قام وقعد زيدٌ[2].

٢٨١ كـ«يُحْسِنَانِ وَيُسِيءُ ابْنَاكَا» ....

ومثل المصنف لذلك بمثالين الأول: (كـ«يحسنان ويسيء ابناكا»)، فـ«ابناك» تنازع فيه «يحسنُ ويسيءُ» فأعمله فيه، وأضمر في يحسن الفاعل، ولم يبال بالإضمار قبل الذكر[3]؛ للحاجة إليه، كما في نحو: ربه رجلًا زيد[4]، ومنع جواز[5] مثلَ هذا الكوفيون، فجوز الكسائي: يحسن ويسيء ابناك، بناء

= فلا تنازع بين اثنين أكد أحدهما بالآخر؛ لأن الطالب للمعمول إنما هو الأول، والثاني لم يؤت به للإسناد، بل لمجرد التقوية فلا عمل له. ولهذا قال الشاعر:

فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاةُ بِبَغْلَتِي ... أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُوْنَ احْبِسِ احْبِسِ

ولو كان فيه تنازع لقال: أتاك أتوك، أو أتوك أتاك. بلوغ الأرب بشرح شذور الذهب (١٠٩٣/٣)، التصريح على التوضيح للأزهري (٣١٨/١).

الشاهد في: (أتاك أتاك اللاحقون) فإنهما عاملان في اللفظ ولكن الثاني منهما لا يقتضي إلا التوكيد، إذ لو كان عاملًا لقيل: (أتوك أتاك)، أو (أتاك أتوك)، والنون سقطت بالإضافة إلى كاف الخطاب ومفعول احبس محذوف، تقديره: احبس نفسك، والثاني تأكيد له. انظر: شرح الشواهد للعيني (٩٨/٢).

(١) في «ق»: و.

(٢) انظر: التصريح للأزهري (٣١٥/١).

(٣) وهو عود الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣٢٠/١).

(٤) فـ«رجلًا» تمييز للضمير المجرور، ورتبة التمييز التأخير فقد عاد الضمير على التمييز وهو متأخر لفظًا ورتبة. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣٢٠/١).

(٥) أي: من حيث اشتماله على إضمار ضمير الرفع في الأول قبل الذكر، لا من حيث اشتماله=

على مذهبه من جواز حذف الفاعل[١]، وجوزه الفراء بناء على مذهبه من توجه[٢] العاملين معًا إلى الاسم الظاهر[٣]، وجوز الفراء أيضًا أن يؤتى بضمير الفاعل مؤخرًا، نحو: يحسن ويسيء ابناك هما[٤].

٢٨١ .... **قَـدْ بَغَـى وَاعْتَـدَيَا عَبْـدَاكَا**

(و) المثال الثاني قوله: و**(قد بغى واعتديا[٥] عبداكا)** فـ«عبداك» تنازع فيه «بغى واعتدى» فأعمل فيه الأول، وأضمر في الثاني، ولا محذور لرجوع الضمير إلى متقدم في الرتبة، فإن أعملت الأول واحتاج الثاني إلى منصوب وجب أيضًا إضماره، نحو: ضربني وضربته زيد[٦]، ومثالهما في طلب المنصوب كـ«ضربت وأكرمت زيدًا»، ومثالهما في طلب أحدهما المرفوع والآخر المنصوب: قام وضربتُ زيدًا، ومثالهما في طلب العكس: ضربت وقام زيدٌ، ومثال الاسمين في

= على إعمال الثاني. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/١٠٢).

(١) **قال الصبان:** في شرح الإيضاح ما حكي عن الكسائي من أنه يحذف الفاعل في نحو: ضربني وضربت الزيدين باطل، بل مستتر في الفعل مفرد في الأحوال كلها قاله يس. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/١٠٢).

(٢) في «س»: تبعة، وهو تصحيف، والمثبت من «ق».

(٣) **قال الصبان:** أورد عليه أن العوامل كالمؤثرات، فلا يجوز اجتماع عاملين على معمول واحد، إلا أن يريد أن العمل لمجموعهما كما في زيد وعمرو قائمان، وفيه نظر بأن كلًا من اللفظين يستقل برفع زيد، وكل من الاسمين لا يستقل برفع هذا الخبر فليتأمل. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/١٠٣).

(٤) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٧٧)، شرح الألفية للمرادي (١/٣٠٨).

(٥) «اعتديا» هو المهمل ولذلك عمل في ضميره، وهو الألف من «اعتديا». انظر: شرح المكودي على الألفية بحاشية ابن حمدون (١/٢٤٥).

(٦) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٧٧).



طلب المرفوع: أقائم وقاعد الزيدان، ومثالهما في طلب المنصوب: زيدٌ ضاربٌ، وقاتلٌ عمرًا، ومثال اختلافهما في الصورتين: زيدٌ قائمٌ وضاربٌ أبويه، وعكسه: زيدٌ ضاربٌ، وقائمٌ أبواه، ومثال الاسم والفعل في طلب المرفوع: أقائم وقعد زيدٌ، ومثالهما في طلب المنصوب: زيدٌ ضاربٌ ويكرم عمرًا، ومثال اختلافهما مع تقدم طالب المرفوع: أقائم ويضرب عمرًا، وعكسه: ضربت وأقائم زيدٌ[1]، وقدمنا أول الباب ثلاثة أمثلة من الأنواع الثلاثة في المنصوب.

تَنْبِيهٌ

قد علم مما تقرر في حقيقة [التنازع من][2] [أن] المتنازعين لابد أن يكونا فعلين، أو اسمين، أو مختلفي الاسمية والفعلية أن التنازع لا يقع بين حرفين، ولا بين حرف وغيره؛ لأن الحروف لا دلالة لها على الحدث حتى تطلب المعمولات، وعلم من تقييد العاملين بالتصرف أنه لا يقع التنازع بين عاملين جامدين[3]؛ لأن التنازع يقع فيه[4] الفصل[5] بين العامل ومعموله، والجامد لا يفصل بينه وبين معموله[6].

الإعراب

قوله: «إن» حرف شرط، و«عاملان» فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده،

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣١٥).

(٢) ما بين القوسين مثبت من «ق» غير ثابت في «س».

(٣) سواء كانا فعلين أو اسمين أو مختلفين، **قال الصبان:** قال الروداني: ينبغي تقييده بما إذا تقدم الجامد؛ لأنه حينئذٍ يلزم الفصل بين الجامد ومعموله. أما لو تأخر فلا مانع؛ إذ لا فصل سواء أعملت الأول أو الثاني، نحو: أعجبني ولست مثل زيد. انظر: انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/١٠٠).

(٤) في «س» منه، والمثبت من «ق».

(٥) في «س»: بالفصل، والمثبت من «ق».

(٦) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣١٧).

و«اقتضيا» فعل وفاعل، و«في اسم» متعلق بعمل قدم عليه للضرورة، و«عمل» مفعول «اقتضيا» وقف عليه بحذف الألف على لغة ربيعة، و«قبل» في موضع الحال من عاملان، و«فللواحد»(١) خبر مقدم، و«منهما» في موضع الحال من الواحد، و«العمل» مبتدأ مؤخر، والجملة جواب الشرط، ولذلك اقترنت بالفاء، وتقدير البيت: إن(٢) اقتضى عاملان عملًا في اسم حال كون العاملين كائنين قبل الاسم، فالعمل للواحد حال كونه منهما، و«الثان» ـ بحذف الياء ـ مبتدأ على تقدير مضاف، و«أولى» خبره، والتقدير: وإعمال الثاني أولى، و«عند» متعلق بـ«أولى»، و«أهل» مضاف إليه، و«البصرة» مجرور بإضافة «أهل» إليه، و«اختار» فعل ماض، و«عكسًا» مفعول «اختار»، و«غيرهم»(٣) فاعل «اختار»، و«ذا» بمعنى صاحب منصوب على الحال من «غيرهم»، و«أَسره» بفتح الهمزة مضاف إليه، وأسرة الرجل رهطه وعشيرته التي يشتد بها ويقوي، وأصل الأسر الشدة، وبقية المتن ظاهر الإعراب(٤).

٢٨٢ وَلَا تَجِيءْ مَعْ أَوَّلٍ قَدْ أُهْمِلَا ... بِمُضْمَرٍ لِغَيْرِ رَفْعٍ أُوْهِلَا

٢٨٣ بَلْ حَذْفَهُ الْزِمْ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرْ ... .

(ولا تجيء مع أول قد أهملا) من العمل (بمضمر لغير رفع)، وقوله: (أُوهِلَا) بالبناء للمفعول نعت لمضمر، وتقدير البيت: ولا تجيء مع عامل أولٍ قد أُهْمِل بمضمر موهل لغير رفع بأن جعل أهلًا للنصب والجر، يقال:

(١) في «س»: للواحد، والمثبت من «ق».
(٢) قوله: «إن» غير ثابتة في «ق».
(٣) في «س» غيره، والمثبت من «ق».
(٤) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٥٠).



أهلك[1] الله تعالى للخبر، أي: جعلك له أهلًا[2]، (بل حذفه) أي: مضمر غير الرفع (الزم إن يكن) فضلة بأن لم يوقع حذفه في لبس، وكان (غير خبر)، وغير مفعولٍ أولٍ لظنَّ، نحو: ضربت وضربني زيد، وندر المجيء في قوله[3]:

إِذَا كُنْتَ تُرْضِيهِ وَيُرْضِيكَ صَاحِبٌ ....

٢٨٣ .... وَأَخِّرْنَهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الخَبَرْ

وأضمرنه (وأخرنه) وجوبًا[4] (إن يكن) ذلك المضمر عمدة[5] بأن كان (هو الخبر) لـ«كان»، أو ظن، أو المفعول الأول لظن[6]، أو أوقع[7] في لبسٍ،

(١) «أهلك» بتشديد الهاء. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/١٠٤).

(٢) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٥٠).

(٣) قال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد: هذا صدر بيت من الطويل، ولم أقف له على نسبة إلى قائل معين.

الشاهد فيه: قوله: (ترضيه ويرضيك صاحب) حيث أعمل الثاني وهو «يرضيك» في لفظ المعمول وهو «صاحب» مع إعمال العامل الأول في ضميره مذكورًا، وذلك قوله: (ترضيه) مع أنه يطلبه مفعولًا، وذكر الضمير في هذه الحال لا يكون إلا في ضرورة الشعر عند الجمهور؛ لأن فيه عود الضمير إلى متأخر من غير ضرورة تحوج إليه؛ لأنه ليس عمدة لابُدَّ منه في الكلام حتى تتحمل له الإضمار قبل الذكر. انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٢/٢٠٤)، وشرح الكافية الشافية (٢/٦٤٩)، وتوضيح المقاصد للمرادي (٢/٦٤٠)، وشرح شذور الذهب (٥٤٣)، ومغني اللبيب (٤٣٧)، وشرح ابن عقيل (٢/١٦٣)، وشرح الأشموني (١/٤٦٠)، والتصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٧٨)، وجامع الدروس العربية (٢٥).

(٤) أي: اذكره مؤخرًا وجوبًا.

(٥) ولذلك لا يحذف.

(٦) في «س» كظنّ، والمثبت من «ق».

(٧) أي: أوقع حذفه... إلخ.



كـ: كنت وكان زيد صديقًا إياه[1]، فـ«كنت وكان» تنازعًا صديقًا على الخبرية لهما، فأعملنا الثاني في ضميره مؤخرًا، وظنَّنِي[2] وظننت زيدًا عالمًا إياه، فـ«ظنَّنِي» يطلب زيدًا عالمًا فاعلًا ومفعولًا ثانيًا، وظننت يطلبهما مفعولين، فأعملنا الثاني ونصبنا زيدًا عالمًا وبقي الأول يحتاج إلى فاعل ومفعول ثان، فأضمرنا الفاعل مقدمًا مستترًا، وأضمرنا المفعول الثاني مؤخرًا، وقلنا: إياه[3]، وظننت منطلقة، وظنَّتني منطلقًا هند إياها، واستعنت واستعان على زيد به[4]، فالأول[5] يطلب زيدًا مجرورًا بالباء، والثاني[6] يطلبه فاعلًا؛ لأنه استوفى معموله المجرور بـ«على»، فأعملنا الثاني، وأضمرنا ضمير زيد مجرورًا بالباء مؤخرًا، وقلنا به، وذهب بعضهم في الخبر والمفعول الأول إلى جواز تقديمه كالفاعل، وآخر إلى جواز حذفه؛ لأن عليه دليلًا، وابن الحاجب إلى الإتيان به اسمًا ظاهرًا، والأحسن أنه إن وجدت قرينة حذف، وإلا أتى به اسمًا ظاهرًا[7].

٢٨٤ وَأَظْهِـرْ إِنْ يَكُـنْ ضَـمِيْرٌ خبـرًا	لِغَيْـرَ مَـا يُطَـابِقُ المُفَسَّـرَا
٢٨٥ نَحْـوُ: أَظُـنُّ وَيَظُنَّـانِي أَخَـا	زَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ فِي الرَّخَا

(و) لا تضمر، بل (أظهر) معمول الفعل المهمل (إن يكن ضمير) لو أضمر (خبرًا) في الأصل (لغير ما يطابق المفسِّرا)[8] بكسر السين، وهو المتنازع

---

(١) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٧٨).

(٢) في «ق» وظني.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٢١).

(٤) انظر: البهجة المرضية (٧٨).

(٥) الأول: استعنتُ.

(٦) الثاني: استعان.

(٧) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٧٨).

(٨) أي: أن الضمير إذا كان خبرًا عن شيء مخالف لمفسره في الأفراد والتذكير وفروعهما وجب=

فيه بأن كان مثنى، والضمير خبرًا عن مفرد (**نحو: أظن ويظناني أخًا زيدًا وعمرًا أخوين في الرَّخَا**) فـ«أخوين»[1] تنازع فيه «أظن»؛ لأنه يطلبه مفعولًا ثانيًا؛ إذ مفعوله الأول زيدًا، و«يظناني» يطلبه مفعولًا ثانيًا، فأعمل فيه الأول وهو أظن، وبقي «يظنان» يحتاج إلى مفعول، فلو أتيت به ضميرًا مفردًا، فقلت: أظن ويظناني إيَّاه زيدًا وعمرًا أخوين لكان مطابقًا للياء غير مطابق لما يعود عليه وهو أخوين، ولو أتيت به ضميرًا مثنى فقلت: أظن ويظناني إيَّاهما زيدًا وعمرًا أخوين لطابقه، ولم يطابق الياء الذي هو خبر عنه ويتعين الإظهار.

تَنْبِيهٌ

المسألة حينئذٍ ليست من باب التنازع؛ لأن كلًّا من العاملين عَمِلَ في ظاهره[2].

** ** **

= إظهاره؛ لأنه إذا أضمر موافقًا للمخبر عنه خالف المفسر، وإذا أضمر موافقًا للمفسر خالف المخبر عنه، كما سيوضح ذلك الشارح عند تناوله للأمثلة.

(١) «فأخوين» سقط من «ق».

(٢) انظر: البهجة المرضية (٧٨).



[المفعول المطلق]

(فصل) المفاعيل خمسةٌ:

أحدها: المفعول به[1]، وقد سبق حكمه.

الثاني: **(المفعول المطلق)**[2] وهو ـ كما يؤخذ مما سيأتي ـ المصدرُ[3] الفضلةُ[4] المؤكدُ لعامله[5]، فيفيد ما أفاده العامل من الحدث من غير زيادة على ذلك، نحو: ضربت ضربًا، أو المبين لنوعه[6] فيفيد زيادة على التوكيد، نحو: ضربت ضرب الأمير، أو المبين لعدده[7] فيفيد عدد مرات العامل زيادة على

---

(١) أي: تقدم في باب تعدي الفعل ولزومه.

(٢) قوله: (المفعول المطلق) أي: عن التقييد، فلفظ المطلق إشارة إلى عدم التقييد، لا للتقييد بالإطلاق. انظر: حاشية العطار على الأزهرية (١٠٨).

(٣) أي: الصريح فلا يجوز أن يقع «أن والفعل» في موضع المصدر، فلا يجوز ضربته أن أضربه؛ لأن «أن» تخلص الفعل للاستقبال، والتأكيد إنما يكون بالمصذر المبهم. انظر: السجاعي على القطر (٨٨).

(٤) الفضلة أي: ليس جزءًا من الكلام بأن يكون مسندًا ولا مسندًا إليه. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (٢/١١٦).

(٥) أي: المؤكد للحدث الذي اشتمل عليه عامله، ومعنى كونه مؤكدًا له أنه يفيد ما أفاده العامل من الدلالة على الحدث فهو بمنزلة تكرير الفعل، فرجع إلى التوكيد اللفظي، قال الرضي: التأكيد في الحقيقة للمصدر المنفهم من الفعل لكنهم سموه تأكيدًا للفعل توسعًا. انظر: شرح الأزهرية للعطار (١٠٩).

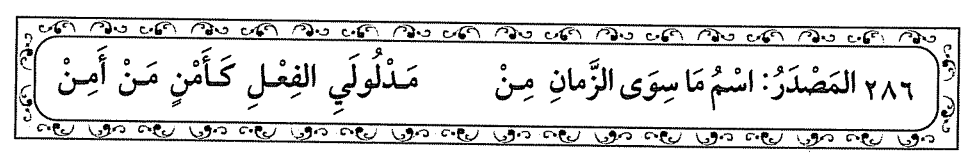
(٦) أي: لنوع الحدث الذي اشتمل عليه عامله زيادة على التوكيد الذي اشتمل عليه الأول. شرح العطار على الأزهرية (١٠٩).

(٧) أي: لعدد الحدث الذي اشتمل عليه عامله زيادة على التأكيد فعلم أن التأكيد قدر مشترك بين الثلاثة. شرح الأزهرية للعطار (١٠٩).



التوكيد، نحو: ضربت ضربتين، وسمي مطلقًا؛ لأنه يقع عليه اسم المفعول من غير تقييد بجارٍّ حرف[1] أو اسم[2]، ولهذه العلة قدمه على المفعول به الزمخشريُّ[3] وابنُ الحاجب[4]، وهذه التسميةُ للبصريين، وأما غيرُهم فلا يسمى مفعولًا إلا المفعول به خاصة[5]، ويقول في غيره: مشبه بالمفعول، قاله الموضح في الحواشي.

[ما يدل عليه المفعول المطلق]



٢٨٦ المَصْدَرُ: اسْمُ مَا سِوَى الزَّمانِ مِنْ   مَدْلُولَي الفِعْلِ كَأَمْنٍ مَنْ أَمِنْ

واعلم أن المفعول يدل على شيئين: الحدث والزمان، وأما (**المصدر**) فهو (**اسم**) يدل على (**ما سوى الزمان من مدلولي الفعل**) وهو اسم الحدث[6] الجاري على الفعل، وليس علمًا ولا مبدوءًا بميم زائدةٍ لغير المفاعلة، كما قاله الموضح في باب إعمال المصدر[7]، وذلك (**كَأَمْنٍ مِن أَمِنْ**)، وخرج بـ«جريانه

---

(١) فالمقيد بالحرف الجار المفعول به والمفعول فيه والمفعول له.

(٢) فالمقيد بالاسم المفعول معه.

(٣) المفصل (٥٥).

(٤) شرح الكافية (٣٨٨/٢).

(٥) سمي المصدر مفعولًا مطلقًا؛ لأنه المفعول حقيقة، وإطلاقهم على المفعول به أنه مفعول بغير تقييد عرف اصطلاحي، وإلا فزيدًا من «ضربت زيدًا» ليس بمفعول لك حقيقة، بل المفعول لك الضرب، وأما زيد فمفعول به الضرب لكن متى أطلقوا مفعولًا علم أنه المفعول به، فإذا أرادوا المفعول حقيقة قيدوه بالإطلاق، أو اسم يخصه وهو المصدر. انظر: حاشية العطار على الأزهرية (١٠٩).

(٦) المراد بالحدث المعنى القائم بالغير. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١١١/٢).

(٧) انظر: أوضح المسالك لابن هشام (١٢٢/٢).



على الفعل»[1] نحوُ: غسلًا ووضوءًا وعطاء من قولك: «اغتسل غسلًا»، و«توضأ وضوءًا»، و«أعطى عطاء»، فإن هذه الثلاثة أسماءُ مصادر؛ لعدم جريانها على أفعالها؛ لأن «اغتسل» قياس مصدره الجاري عليه الاغتسال، و«توضأ» قياس مصدره الجاري عليه التوضؤ، و«عطاء» قياس مصدره الجاري عليه الإعطاء، وخرج بقولنا: **«وليس علمًا»** نحوُ: حماد علمًا للمحمدة، وبقولنا: **«ليس مبدءًا بميم زائدة لغير المفاعلة»**، نحوُ: مقتل بمعنى القتل، فإنهما من أسماء المصادر، والفرق بين المصدر واسمه أن المصدر يدل على الحدث بنفسه، واسم المصدر يدل على الحدث بواسطة المصدر، فمدلول المصدر معنى، ومدلول اسم المصدر لفظ المصدر[2]، وسمي المصدر مصدرًا؛ لأن فعله صدر عنه أي: أخذ منه كمصدر الإبل للمكان الذي ترده، ثم تصدر عنه[3].

[عامل المصدر المنصوب على المفعولية]

٢٨٧ **بِمِثْلِهِ أَوْ فِعْلٍ اوْ وَصْفٍ نُصِبْ** ....

والمصدر المنصوب على المفعولية المطلقة عامله إما مصدر كما أشار إلى ذلك بقوله: **(بمثله)** أي: بمصدر مثله لفظًا ومعنى، نحو قوله: تعالى: ﴿فَإِنَّ

---

(١) المراد بجريانه على الفعل أن يقع بعد اشتقاق الفعل منه تأكيدًا له أو بيانًا لنوعه أو عدده، مثل: جلست جلوسًا وجلسة، ويحتمل أن يكون المراد بالجريان على الفعل اشتماله على جميع حروفه. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١٩٢/٢).

(٢) **قال الشيخ محيي الدين عبد الحميد:** اسم المصدر: اسم يدل على المعنى الذي يدل عليه المصدر وهو الحدث، ولكن حروفه تنقص عن حروف مصدر الفعل المستعمل معه، ومن أمثلته قولهم: كلمته كلامًا وسلمت عليه سلامًا وقبلته قبلة. انظر: عدة السالك (٢٠٧/٢، ٢٠٨).

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣٢٥/١).

جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمْ جَزَآءً مَّوْفُورًا﴾ [الإسراء: ٦٣][1]، فـ«جزاء» مفعول مطلق، وعامله «جزاءكم»، وهو مصدر مثله، أو معنى لا لفظًا[2]، نحو: أعجبني إيمانُك تصديقًا[3]، أو ما اشتق لفظه منه من فعل كما أشار إلى ذلك بقوله: **(أو فعل)** غير تعجب ولا ناقص ولا ملغى عن العمل، نحو قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]، وخرج عنه فعل التعجب، فلا يقال: ما أحسن زيدًا حُسنًا، والأفعال الناقصة، فلا يقال: كان زيد قائمًا كونًا، والأفعال الملغاة، فلا يقال: زيدٌ قائمًا ظننت ظنًّا، أو من وصف اسم فاعل أو مفعول أو للمبالغة، كما أشار إلى ذلك بقوله: **(او وصف نصب)** دون اسم التفضيل والصفة المشبهة، فاسم الفاعل نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفًّا﴾ [الصافات: ١]، واسم المفعول نحو: «الخبز مأكول أكلًا»، وأمثلته المبالغة، نحو: «زيد ضَرَّابٌ ضربًا»[4].

[أصلية المصدر للفعل والوصف]

٢٨٧ .... كَوْنُـهُ أَصْـلًا لِهَـذَيْنِ انْتُخِـبْ

(وكونه) أي: المصدر **(أصلًا لهذين)** أي: الفعل والوصف هو مذهب

---

(١) **قال الصبان:** بحث في التمثيل بالآية بأن الجزاء بمعنى المجزي به بدليل حمله على جهنم فليس العامل مصدرًا في الحقيقة، ولك أن تقول: لا يتعين ذلك، بل يصح إبقاء الجزاء على مصدريته بتقدير مضاف أي: محل جزائكم أو بلا تقدير قصدًا للمبالغة. حاشية الصبان على الأشموني (١٢٢/٢).

(٢) قوله: (معنى لا لفظًا) أي: على الأصح عند المصنف؛ لأن ما ذهب إليه الجمهور من أن العامل في المماثل معنى فقط عامل مقدر من لفظ المصدر لا يطرد في نحو: حلفت يمينا. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١١١/٣).

(٣) فإن الإيمان والتصديق متحدان في المعنى مختلفان في المادة.

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٤٩٢/١).

أكثر البصريين، وهو الذي (انتخب) أي: اختير؛ لأن كل فرع يتضمن الأصل وزيادة، والفعل والوصف بالنسبة إلى المصدر كذلك[1] دونه، وذهب بعض البصريين إلى أن المصدر أصل للفعل[2]، والفعل أصل للوصف[3]، فيكون فرع الفرع، وزعم الكوفيون إلى أن الفعل[4] أصل للمصدر والوصف، وزعم ابن طلحة أن الفعل والمصدر أصلان، وليس أحدهما مشتقًّا من الآخر[5].



الإعراب

قوله: «**المصدر**» مبتدأ، و«**اسم**» خبره، و«**ما**» موصول اسمي في[6] محل جر بإضافة «اسم» إليها، والمنعوت بها محذوف، و«**سوى**» في موضع صلة «ما»، و«**الزمان**» مضاف إليه، و«من **مدلولي**»[7] بالتثنية متعلق بما تعلق به سوى، والفعل مضاف إليه، و«**كأمن**» بسكون الميم خبر لمبتدأ محذوف، و«من

---

(١) إذ الفعل يدل على الحدث والزمان، والوصف على الحدث والمتصف به، ولا دلالة لهما على الزمان المعين. انظر: التصريح على التوضيح (٣٢٥/١).

(٢) معنى كون المصدر أصل المشتقات أن يكون هو المشتق منه، والاشتقاق رد لفظ إلى آخر لمناسبة بينهما في المعنى والحروف. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١١٢/٢).

(٣) انظر البهجة المرضية للسيوطي (٧٩).

(٤) أي: المراد بالفعل الفعلُ المضارع على الأصح بناء على الأصح من أسبقيته زمانًا؛ لأن الماضيَ كان قبل وجوده مستقبلًا، وحين وجوده حالًا، وبعد وجوده ماضيًا، ومقابل الأصح: أن المراد بالفعل الفعلُ الماضي؛ لسبق زمانه على زمان المضارع بمضيه، وأما الأمر فمقتطع عندهم من المضارع، ويظهر على قول الكوفيين أن غير الأصل من المضارع والماضي مشتق من الأصل منهما. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١١٢/٢).

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٥٠٨/١)، الأشموني على الألفية (١١٢/٢)، الارتشاف لأبي حيان (٢٠٢/٢)، همع الهوامع للسيوطي (١٨٦/١).

(٦) في «س»: و، والمثبت من «ق».

(٧) في «س» مدلي، والمثبت من «ق».



أمن» ـ بكسر الميم فيهما ـ متعلق بمحذوف نعت لـ«أمن»، وتقدير البيت: المصدر اسم الحدث الذي استقر سوى الزمان من مدلولي الفعل، وذلك كأمن المفهوم من أمن، وإعراب الباقي ظاهر(١).

[أقسام المفعول المطلق]

٢٨٨ تَوْكِيْـدًا اوْ نَوْعًـا يُبِـيْنُ أَوْ عَـدَدْ	كـ:سِرْتُ سَيْرَتَيْنِ سَيْرَ ذِي رَشَـدْ

(توكيدًا) يبن المصدر(٢) [إذا ذكر مع](٣) عامله(٤) كـ«اركع ركوعًا(٥)»، (أو نوعًا يبين)(٦) إذا وصف أو أضيف إليه، (أو عدد)، مثال العدد (كسرت سيرتين) ومثله: عشرين ضربة(٧)، ومثال النوع: سرت (سير ذي رشد)، ومثله الموصوف، كقولك: سرت سيرًا شديدًا، أو مصاحب «أل»(٨)، كقولك: سرت السير الذي يعلم(٩)(١٠)، وسمي الأول توكيدًا؛ ....

(١) تمرين الطلاب للأزهري (٤٨).

(٢) يفيد التوكيد فقط، بخلاف النوعين الآتيين فيفيدان التوكيد مع إفادة النوع في النوعي، والعدد في العددي، فقد علم أن التوكيد قدر مشترك في جميع الأنواع.

(٣) ما بين القوسين مثبت من «ق»، وليس في «س».

(٤) في «س»: أو عامله، والمثبت من «ق».

(٥) فائدته دفع توهم السهو والمجاز، وهو من قبيل التوكيد اللفظي. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (٢/١١٦).

(٦) أي: يبين نوع العامل بأن دل على هيئة صدور الفعل.

(٧) الأولى أن يبدل عشرين بضربتين؛ لأن عشرين مما ناب عنه لا غير. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٢٥٠).

(٨) أي: أل العهدية.

(٩) في «س» تعلم، والمثبت من «ق».

(١٠) قوله: (الذي تعلم) الأولى أن يزيد أي، بأن يقول أي الذي تعلم، فيكون الذي تعلم تفسيرًا=



لأنه لم يفد غير[1] ما أفاده الفعل الناصب له[2].

[ما ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعولية]

٢٨٩ وَقَـدْ يَنُـوبُ عَنْـهُ مَـا عَلَيْـهِ دَلّ ... كَـ: جِدَّ كَلَّ الجِدِّ وَافْرَحِ الجَـذَلْ

(وقد ينوب عنه)[3] أي: عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق (ما عليه[4] دل) ككل مضاف إليه (كجِد[5] كل الجِد)[6]، ومثله قوله تعالى: ﴿فَلَا تَمِيلُوا۟ كُلَّ ٱلْمَيْلِ﴾ [النساء: ١٢٩] فـ«كل» مفعول مطلق نائب عن مصدر

= في السير، وأما إذا أبقيناه على حذف أي فيقتضي أن الذي صفة لما قبله، ويكون النوع حينئذٍ مستفادًا من الصفة لا من أل. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٢٥٠).

(١) قوله: (لأنه لم يفد غير... إلخ) يقتضي أن التوكيد للفعل نفسه، وليس كذلك كما قال بعض، بل هو توكيد لمصدر فعله، فإذا قلت: ضربت، فمعناه أحدثت ضربًا، فإذا ذكر ضربًا بعده صار بمنزلة قولك: أحدثت ضربًا ضربًا، فهو توكيد للمصدر الذي تضمنه الفعل لا للحدث والزمان معًا، والتوكيد لفظي كما قيل، ثم الذي يقتضيه النظم أن النوعي والعددي ليس فيهما توكيد، وليس كذلك، بل الحق أن التوكيد موجود للجميع، لكن إن وجد معنى زائد عليه سمى بما أفاده الزائد، وإلا سمي باسم التوكيد. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٢٥٠).

(٢) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٥٠).

(٣) قوله: (وقد تنوب عنه... إلخ) الذي ينوب عنه خمسة عشر أمرًا ذكر الموضح منها أحد عشر، وبقي أربعة. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٢٥٠).

(٤) قوله: (عليه) أي: على المصدر.

(٥) قوله: (كجد) أمر من جد يجد بكسر الجيم وضمها أي: اجتهد، ويعلم بهذا أن الأمر أيضًا بكسر الجيم وضمها. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/١١٢).

(٦) فـ«كل» منصوب على أنه مفعول مطلق، وليس من لفظ جد لكنه دل عليه بالإضافة إلى المصدر الذي هو من لفظ الفعل.

محذوف، والأصل: فلا تميلوا ميلًا كل الميل[1]، و«بعض» كما في الكافية[2]، كضربته بعضَ الضرب، فـ«بعض» مفعولٌ مطلق نائب عن مصدرٍ محذوفٍ، والأصل: ضربته ضربًا بعض الضرب.

وكذا مرادفه، نحو: **(افرح الجذَلَ)**[3] بالعجمة[4]، أي: الفرح، وكذا ما يدل على المصدر من صفة له كـ«سرت أحسن السير»، والأصل: سرت السيرَ أحسنَ السير، فحذف الموصوف[5] لدلالة إضافة صفته إلى مثله عليه، ونابت[6] منابه، وانتصبت انتصابه، و«اشتمل الصماء»، والأصل: الشملةَ الصماءَ، فحذف الموصوف، ونابت صفته منابه[7]، أو «من» ضمير المصدر، نحو: عبدَ الله ـ بالنصب ـ أظنه جالسًا، فـ«عبد الله» مفعول أول لـ«أظن»، و«جالسًا» مفعوله الثاني، والهاء في أظنه ضمير المصدر نائبة عنه في الانتصاب على المفعولية المطلقة[8]، أو من إشارة إلى المصدر سواء أكان اسم الإشارة متبوعًا[9] بالمصدر أم لا، فالأول: كضربته ذلك الضرب بالنصب، والثاني: كضربته ذلك، فـ«ذلك» في المثالين مفعول مطلق نائب عن المصدر[10]، «أو من مرادف له معنى»،

---

(١) انظر: نور السجية للخطيب (٢٢٠).

(٢) شرح الكافية الشافية (٢/٦٥٧).

(٣) قوله: (الجذل) بفتحتين مصدر جذِل بالكسر.

(٤) فـ: (الجذل) منصوب على أنه مفعول مطلق، وليس من لفظ افرح، فالجذل هو الفرح كما ذكر الشارح رضي الله تعالى عنه.

(٥) وهو السير في المثال.

(٦) في «ق»: نابت، وفي س ونابت.

(٧) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٥٠٩).

(٨) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٥١٠).

(٩) في «س»: ممنوعًا، والمثبت من «ق».

(١٠) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٩٥).



نحو: شنئته[١] بغضًا، فـ«بغضًا» مفعول مطلق نائب عن «شنأ»، فإن «الشنأ» مصدر شنِئ[٢] بكسر النون مرادف للبغض، «أو من مشاركة للمصدر المحذوف في مادته وحروفه»، وهو ثلاثة أقسام: اسم مصدر غير علم كما مر من نحو: «اغتسل غسلًا، وتوضأ وضوءًا، وأعطى عطاءً»[٣]، وفي شرح التسهيل أن المصدر العلم لا يستعمل مؤكدًا ولا مبينًا.[٤]

واسم عين ومصدر لفعل آخر، فاسم العين نحو قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا﴾ [نوح: ١٧]، فـ«نباتًا» نائب عن اسم عين، وهو ما ينبت من زرع أو غيره، ومنه زكاة النبات[٥]، والمصدر لفعل آخر، نحو قوله تعالى: ﴿وَتَبَتَّلۡ إِلَيۡهِ تَبۡتِيلٗا﴾ [المزمل: ٨] فـ«نباتًا» نائب عن «إنباتا»، و«تبتيلًا» نائب عن «تَبَتُّلًا»، والأصل في مصدر «أنبت»، و«تَبَتَّل» إنباتًا، و«تبتلًا»؛ لأن قياس مصدر: [أنبت الإنبات لا النبات؛ لأنه مصدر نبت، وقياس مصدر][٦] «تبتل» التبتل لا «تبتيلًا»؛ لأن التبتيل مصدر «بتَّل» بالتشديد[٧].

أو من لفظ دالٍّ على نوعٍ من المصدر، كـ: قعد القرفصاء بالمد والقصر، ورجع القهقرى بالقصر فقط، فإن «القرفصاء» نوع من القعود، و«القهقرى» نوع من الرجوع، والأصل: قعد القعدة القرفصاء، ورجع الرجوع القهقرى، فحذف

(١) في «س» شنئت، والمثبت من «ق».

(٢) في القاموس: شنأه كمنعه وسمعه شنأ ويثلث، وشنأة ومشنأة ومنشؤة وشنآنًا أبغضه. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/١١٤، ١١٥).

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٩٥).

(٤) انظر: شرح التسهيل (٢/١٨٠).

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٩٥).

(٦) ما بين القوسين سقط من «ق».

(٧) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٩٥، ٤٩٦).

المصدر، وأنيب عنه لفظٌ دالٌ على نوع منه.

فإن قيل: القرفصاء والقهقرى مصدران[1]، فكيف يقال: نابتا عن المصدر؟.

أجيب بأنهما نابتا عن المصدر الأصلي المحتمل للقليل و[2] الكثير.

قال الشيخ خالد: وفي هذا الجواب نظر؛ لأنه يقتضي أن انتصاب النوعي فرع عن انتصاب المؤكد، ولا قائل به قاله الموضح في الحواشي[3].

أو من لفظٍ دالٍ على عدد المصدر، كضربته[4] عشرَ ضربات، فـ«عشرَ» ناب عن المصدر، والأصل: ضربته ضربًا عشر ضربات، فحذف المصدر، وأنيب عنه عدده، ومثله قوله تعالى: ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤]، والأصل: فاجلدوهم جلدًا ثمانين، فحذف المصدر وأنيب عنه ثمانين، و«جلدة» تمييز[5].

أو من لفظٍ دالٍّ على آلة المصدر، كضربته سوطًا أو عصًا، والأصل: ضربته ضربًا بسوطٍ أو عصا، ثم توسع في الكلام، فحذف المصدر وأقيمت الآلة مقامه[6].

تَنْبِيهٌ

حاصل ما ذكر أن النائب عن المصدر نوعان: نائب عن مؤكد ونائب عن

---

(١) صحح الروداني أنهما إنما يكونان مصدرين إذا جريا على فعلهما نحو: قهقر قهقرى وقرفص قرفصى. أما بعد رجع وقعد فهما اسمان لنوع مخصوص من الرجوع، ونوع مخصوص من القعود. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/١١٣).

(٢) في «س» في، والمثبت من «ق».

(٣) التصريح على التوضيح (١/٤٩٦).

(٤) في «ق»: كضربت.

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٩٦).

(٦) انظر: التصريح على التوضيح (١/٤٩٦).



مبين، فالنائب عن المؤكد المرادف والمشارك له في المادة بأقسامه الثلاثة، والنائب عن المبين ما بقى، وهو الوصف والضمير والإشارة والنوع والعدد والآلة، وكل وبعض، وذلك يدخل في قول المصنف: (وقد ينوب عنه ما عليه دل)(١).

[وجوب توحيد المصدر المؤكد لعامله]

٢٩٠ وَمَــا لِتَوْكِيــدٍ فَوَحِّــدْ أبــدًا ....

(وما لتوكيد فوحد أبدًا)، فلا يثنى ولا يجمع باتفاق، فلا يقال: ضربت ضربتين بالتثنية، ولا ضربت ضروبًا بالجمع؛ لأنه اسم جنس مبهم يحتمل القليل والكثير كماء وعسل ودقيق؛ لأنه بمنزلة تكرير الفعل(٢)، والفعل لا يثنى ولا يجمع باتفاق، فكذلك ما كان بمنزلته(٣).

[تثنية وجمع المصدر العددي]

٢٩٠ .... وَثَــنِّ وَاجْمَــعْ غَيْــرَهُ وَأَفْــرِدَا

(وثن واجمع غيره)(٤)، وهو المصدر العددي المختوم بتاء الوحدة

(١) المصدر السابق نفسه.

(٢) قوله: (لأنه بمنزلة تكرير الفعل) كان الأولى أن يقول: لأن المقصود به الجنس من حيث هو كما أن المؤكد وهو المصدر الذي تضمنه الفعل كذلك، وهو يصدق بالقليل والكثير لما تقدم أنه مؤكد لمصدر عامله الذي تضمنه لا للعامل بتمامه، فلا يكون بمنزلة تكرير الفعل. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/١١٥).

(٣) انظر: التصريح على التوضيح (١/٤٩٧).

(٤) قوله: (غيره) تنازعه العاملان قبله وأعمل الثاني، وحذف مفعول أفرد لدلالة ما قبله.=



(وأفْرِدَا)[١] كضربته، فيثنى ويجمع باتفاق، فيقال: ضربتُ ضربتين، وضربات؛ لأنه فرد لجنس كتمرة وكلمة[٢].

[تثنية وجمع المصدر النوعي]

واختلف في المصدر النوعي فالمشهور في تثنيته وجمعه الجوازُ قياسًا، فيقال: «ضربت ضربتين ضربًا عنيفًا وضربًا رفيقًا»، و«ضربت ضروبًا مختلفة»، وظاهر مذهب سيوبيه المنع، وأنه لا يقال منه إلا ما سمع[٣]، واختاره[٤] الشلوبين[٥]، واحتج بمجيئه في الفصيح، كقوله تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠﴾ [الأحزاب: ١٠]، والألف مزيدة تشبيهًا للفواصل بالقوافي[٦].

[حكم حذف عامل المصدر المؤكد]

٢٩١ وَحَـذْفُ عَامِـلِ المُؤَكِّـدِ امْتَنَـعْ ....

ثم إن عامل المصدر على ثلاثة أقسام: ممتنع الحذف، وجائزه، وواجبه، وقد أشار إلى الأول بقوله: **(وحذف عامل)** المصدر **(المؤكد امتنع)**.

= انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/١١).

(١) قوله: (وأُفْرِدا) دفع ما يتوهم من ظاهر الأمر في قوله: (وثن... إلخ)، ولا يغني عنه مفهوم (فوحد أبدًا) لصدقه بكون السلب كليًا، أي: لا يوجد غيره دائمًا، ويؤيد هذا الاحتمال ظاهرُ الأمر المذكور، فلا اعتراض بأن جواز الإفراد ظاهر؛ لأنه الأصل. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/١١٥).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح (١/٤٩٧).

(٣) انظر: الكتاب لسيبويه (١/٣٥).

(٤) أي: المنع.

(٥) انظر: الارتشاف (٢/٢٠٥)، همع الهوامع (١/١٨٦).

(٦) انظر: التصريح على التوضيح (١/٤٩٩).



قال في شرح الكافية: لأنه يقصد به تقوية[(١)] عامله وتقرير معناه، وحذفه مناف لذلك[(٢)(٣)]، ورده ابنه في شرحه بأنه قد[(٤)] حذف جوازًا إذا كان خبر اسم عين في غير تكرير، ولا حصر في نحو: أنت سيرًا، ووجوبًا مع التكرير، أو الحصر في نحو: أنت سيرًا سيرًا، وما أنت إلا سيرًا، وفي غير ذلك، نحو: سقيًا ورعبًا وحمدًا وشكرًا لا كفرًا، فمنع[(٥)] مثل هذا. إما لسهوٍ عن وروده، وإما للبناء على أن المسوغ لحذف العامل فيه نية[(٦)] التخصيص، وهو دعوى على خلاف الأصل، ولا يقتضيها[(٧)] فحوى الكلام، انتهى[(٨)].

قال ابن عقيل: وما قاله ابن الناظم ليس بصحيح، فإن جميع ما أتى به من الأمثلة ليس من المصدر المؤكد في شيء، وإنما هي من المصادر النائبة عن أفعالها، انتهى[(٩)].

وقال الموضح في بعض حواشيه على الخلاصة: والحق أن المصدر النائب عن فعله من قسم المصدر المؤكد، وهو في معنى الاستثناء من قوله: **(وحذف**

---

(١) التقوية: التشديد والتثبيت في النفس، وذكر الشيء مرتين أوقع في النفس من ذكره مرة واحدة. انظر: الدرر السنية (١/٤٧٨).

(٢) قوله: (وحذفه مناف لذلك)؛ إذ الحذف مبني على الاختصار، والتأكيد مبني على الطول فتنافيا، وإذا يقولون جاءه يعاونه في قبر أبيه فهرب بالفأس إذ المصدر أتى يقوي العامل فيهرب ويتركه. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٢٥٢).

(٣) شرح الكافية (٢/٦٥٧).

(٤) قوله: «قد»، سقط من «س» مثبت من «ق».

(٥) في «س» بمنع، والمثبت من «ق».

(٦) في «س»: تنبيه، والمثبت من «ق».

(٧) في «س»: ينقضها.

(٨) شرح ابن الناظم على الألفية (١٠٤).

(٩) شرح ابن عقيل على الألفية (١/١٧٦).



عامل المؤكد امتنع)[1].

[حكم حذف عامل المصدر غير المؤكد]

٢٩١ .... وَفِـي سِـوَاهُ لِـدَلِيْلٍ مُتَّسِـعْ

ثم أشار إلى الثاني بقوله: (وفي) حذف عامل (سواه) أي: سوى عامل المؤكد (لدليل) [أي:][2] عليه (متسع)[3]، فيبقى على نصبه، والدليل إما مقاليٌّ أو حاليٌّ، فالأول ما مرجعه إلى القول، كأن يقال: ما جلست[4]، فيقال: بلى جلوسًا طويلًا، أو بلى جلستين، فـ«جلوسًا» مصدر نوعي لوصفه بالطويل، وحذف عامله جوازًا؛ لدليل مقالي، وهو قول القائل: ما جلست، والتقدير: بلى جلست جلوسًا طويلًا، و«جلستين» مصدر عددي حذف عامله لذلك، والتقدير: بل جلست جلستين، والدليل الحالي مرجعه إلى الحال من مشاهدة أو غيرها، كقولك لمن قدم من سفر: قدومًا مباركًا، ولمن تكرر منه إصابة الغرض إصابتين، فـ«قدومًا» مصدر نوعي، وإصابتين مصدر عددي حذف عاملهما جوازًا لدليل حالي، وهو الحال المشاهدة، والتقدير: قدمت قدومًا مباركًا، وأصبت إصابتين[5].

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٩٨).

(٢) ما بين القوسين مثبت من «ق»، وليس في «س».

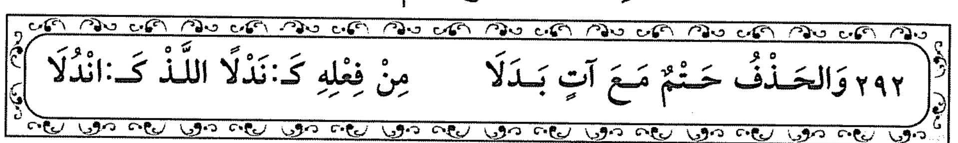
(٣) قوله: (متسع) أي: اتساع مبتدأ خبره الجار والمجرور قبله هذا هو المناسب لحل الشارح، ويحتمل أن المعنى: والحذف في سواه متسع، فيكون بمعنى متسع فيه، وإنما جاز حذف عامله. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/١١٦).

(٤) قوله: (ما جلست) ما نافية لا استفهامية بدليل الجواب، وبلى لإثبات المنفي قبلها. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/١١٦).

(٥) انظر: التصريح على التوضيح (١/٤٩٧).



[إقامة المصدر مقام فعله]



وقد يقام المصدر المؤكد مقام فعله المستعمل أو المهمل فيمتنع ذكر الفعل مع المصدر؛ لقيامه مقامه(١)، وهذا هو **القسم الثالث** فذكر أنه يجب حذف عامل المصدر في ستة مواضع، أشار إلى **الأول** منها بقوله: **(والحذف)**(٢) للعامل (حتم(٣) مع) مصدر **(آت بدلًا من فعله)**(٤) وهو نوعان: مالا فعل له من لفظه أصلًا، نحو: ويل زيدٍ، وويحه(٥).

.... **وَبَلْـهَ الأَكُـفِّ**(٦) ... ...

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٩٩).

(٢) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (١/٢٥٣).

(٣) قوله: (حتم) أي: واجب.

(٤) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٢٤٩).

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٥٠٠).

(٦) البيت من الكامل، وهو لكعب بن مالك في ديوانه (٢٤٥)، خزانة الأدب (٦/٢١١، ٢١٤، ٢١٧)، الدرر (١/٥٠٨)، شرح شواهد المغني (٣٥٣)، لسان العرب (٣/٤٧٨) «بله»، تاج العروس «بله»، بلا نسبة في أوضح المسالك (٢/٢١٧)، تذكرة النحاة (٥٠٠)، الجنى الداني (٤٢٥)، خزانة الأدب (٦/٦/٢٣٢)، شرح ابن الناظم (١٠٥)، شرح الأشموني (١/٢٥١)، شرح المفصل (٤/٨٤)، مغني اللبيب (١١٥)، همع الهوامع (١/٢٣٦)، التصريح على التوضيح للأزهري (١/٥٠٠).

وجه الاستشهاد: مجيء (الأكف) في روايتين؛ **إحداهما**: منصوبة، **والثانية**: مكسورة. فعلى رواية النصب: تخرج على أن «بله» اسم فعل أمر، فاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا؛ تقديره: أنت. والأكف: مفعول به، وانتصابه كانتصاب الكتاب في قولك: «دونك الكتاب»، وانتصاب الاسم بعد اسم الفعل. =



بالإضافة إلى المفعول، فيقدر له عامل من معناه على حد: قعدت جلوسًا، بناء على قول المازني: إن «جلوسًا» منصوب بـ«قعدت»، فيقدر في نحو: ويل زيدٍ وويحه: أحزن الله زيدًا، ويله، وأحزن الله زيدًا ويحه؛ لأن الويل والويح بمعنى الحزن قاله أبو البقاء[1]، ويقدر فيه: بله الأكف اترك؛ لأن بله الشيء بمعنى تركه، و«الأكف» جمع كف.

وماله فعل مستعمل من لفظه، وهو نوعان:

نوع واقع في الطلب، وهو الوارد دعاء بخير[2] أو ضده، فالأول: كـ«سقيًا ورعيًا»، والثاني: كـ«كيًّا، وجَدْعًا»، والأصل: سقاك الله سقيًا، ورعاك الله رعيًا، وكواه الله كيًّا، وجَدَعه جَدْعًا، والجدع: قطع طرف الأنف أو الشفة أو الأذن أو غير ذلك، أو الوارد أمرًا أو نهيًا[3]، فالأول (كـ«ندلًا اللذ») في قول الشاعر[4]:

= وعلى رواية الجر: فتخرج على أن «بله» مصدر ليس له فعل من لفظه، و«الأكف» مجرور بإضافة هذا المصدر إليه، نحو قوله تعالى: ﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾ [محمد: ٤] غير أن «ضرب» له فعل من لفظه، و«بله» ليس له فعل من لفظه.

(١) انظر: التصريح على التوضيح (٥٠٠/١).

(٢) في «ق»: لخير.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٥٠٠/١).

(٤) البيت من الطويل، وهو للأعشى همدان من كلمة يهجو بها لصوصًا.
الشاهد فيه: (فندلًا) حيث ناب مناب فعله وهو مصدر، وعامله محذوف وجوبًا. انظر: منحة الجليل بتحقيق ابن عقيل (١٧٩/١)، وهو بلا نسبة في الإنصاف (٢٩٣)، وأوضح المسالك (٢١٨/٢)، جمهرة اللغة (٦٨٢)، الخصائص لابن جني (١٢٠/١)، سر صناعة الإعراب (٥٠٧)، شرح ابن الناظم (١٩٤)، شرح الأشموني (٢٠٤/١)، الكتاب (١١٥/١)، التصريح على التوضيح للأزهري (٥٠١/١)، لسان العرب (٦٥٣/١١).
الشاهد فيه قوله: (فندلًا) حيث ناب مناب فعله، وهو مصدر، وعامله محذوف وجوبًا، على ما تبين لك في الإعراب.



عَلَى حِينَ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِم فَنَدْلًا زُرَيْقُ المَالَ نَدْلَ الثَّعَالِبِ

فهو (كـ«انْدُلًا») أي: اندل يا زريق المال ندل الثعالب، أي: اخطفه بسرعة كاختطاف الثعالب، و«زريق» بزاي ثم راء مصغر علمُ رجلٍ، و«المال» مفعول به[1]، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾ [محمد: ٤] أي: فاضربوا ضرب الرقاب[2]، **والثاني**: نحو: قيامًا لا قعودًا، أي: قم قيامًا، لا تقعد قعودًا[3]، أو الوارد[4] مقرونًا باستفهام توبيخي، وهو ثلاثة أقسام: توبيخ متكلم لنفسه، كقول عامر بن الطفيل يخاطب نفسه[5]: «**أغدة كغدة البعير وموتًا في بيت امرأة سلولية**».

وتوبيخ لمخاطب، نحو: «أتوانيًا وقد جدَّ قُرناؤُك».

أي: «أتتوانا[6] توانيًا».

وتوبيخ لغائب[7] في حكم حاضر، كقولك لشيخ غائب وقد بلغك أنه يلعب: «**أَلَعِبًا وَقَدْ عَلَاكَ الشَّيْبُ**»، أي: أتلعب لعبًا[8].

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٥٠١).

(٢) انظر: شرح الأشموني بحاشية الصبان (٢/١١٧)، التصريح على التوضيح للأزهري (١/٥٠١).

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٥٠٠).

(٤) في «س»: العاري، والمثبت من «ق».

(٥) من الأمثال في مجمع الأمثال (٢/٥٧)، وفصل المقال (٣٧٤)، المستقصى (١/٢٥٨)، جمهرة الأمثال (١/١٠٢)، التصريح على التوضيح للأزهري (١/٥٠٢).

(٦) في «س ق» تتوانا، وما أثبته هو الصواب.

(٧) في «س»: غائب، وما المثبت من «ق».

(٨) التصريح على التوضيح (١/٥٠١).



الإعراب

قوله «وحذف» مبتدأ، و«عامل» مضاف إليه، وهو مضاف أيضًا بالنسبة إلى ما بعده، و«المؤكِّد» ـ بكسر الكاف ـ مضاف إليه على تقدير حذف الموصوف، وإقامة صفته مقامه، وجملة «امتنع» خبر المبتدأ، و«في سواه» خبر مقدم على تقدير مضافين، والضمير المضاف إليه يعود إلى المؤكد على حذف مضاف، و«لدليل» متعلق بـ«حذف» المقدر لا بـ«متسع»؛ لأن المصدر لا يتقدم معموله عليه، فاسمه أولى، و«متسع» اسم مصدر ميمي على زنة المفعول مبتدأ مؤخر، وتقدير البيت: وحذف عامل المصدر المؤكد ممتنع، وفي حذف عامل سوى المؤكد لدليل اتساع[1]، والباقي إعرابه ظاهر.

٢٩٣ وَمَـا لِتَفْصِـيْلٍ كـ(إِمَّا مَنًّـا) عَامِلُـهُ يُحْـذَفُ حَيْـثُ عَنَّـا

ثم أشار إلى الموضع الثاني بقوله: (وما لتفصيل)[2] لعاقبة ما قبله من طلبٍ[3] أو خبرٍ، فالأول: (كـ إمّا منًّا) ﴿بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾ [محمد: ٤][4] (عامله يحذف) حتمًا قياسًا (حيث عنا) أي: عرض[5]، والآية الكريمة: ﴿فَشُدُّوا۟ ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾ [محمد: ٤] فـ«منًّا وفداءً» ذُكِرَا تفصيلًا لعاقبة الأمر لشد الوثاق، والتقدير: فإما أن تمنوا منًّا، وإما أن تفدوا فداء[6]، والثاني كقوله[7]:

(١) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٤٧).
(٢) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (١/٢٥٤).
(٣) في «س»: نائب، والمثبت من «ق».
(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٥٠٣).
(٥) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٢٥٠).
(٦) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٥٠٣).
(٧) البيت من البسيط، لم أجد له نسبة في همع الهوامع (١/٤١٨)، شرح التسهيل (٢/١١٨)،=



لَأَجْهَـــدَنَّ فَـــإِمَّا دَرْءَ وَاقِعَـــةٍ تُخْشَـى وَإِمَّـا بُلُـوغَ السُّـؤْلِ وَالأَمَـلِ

فـ«درء وبلوغ» ذُكِرَا تفصيلًا لعاقبة الجهد، أي: إما أدرأ، وإما أبلغ[1].

٢٩٤ كَـذَا مُكَـرَّرٌ وَذُو حَصْـرٍ وَرَدْ نَائِبَ فِعْلٍ لِاسْمِ عَيْنٍ اسْتَنَدْ

ثم أشار إلى الموضع الثالث بقوله: (كذا مكرَّرٌ)[2]، ورد نائب فعل مسند إلى اسم عين[3]، نحو: أنت سيرًا سيرًا، والتقدير: أنت تسير سيرًا، فحذف «تسير» وجوبًا؛ لقيام التكرير مقامه[4]، ومثل المكرر المحصور كما قال: (وذو حصر) بـ«إلا» أو بـ«إنما» (ورد نائب فعل لاسم عين استند)، نحو: ما أنت إلا سيرًا، وإنما أنت سير البريد[5]، فحذف «تسير» لما في الحصر من التأكيد القائم مقام التكرير، وكذا المعطوف عليه، نحو: أنت أكلًا وشربًا، والتقدير: أنت تأكل أكلًا، وتشرب شربًا؛ لأن العطف كالتكرار، والمستفهم عنه، نحو: أأنت سيرًا، والتقدير: أأنت تسير سيرًا، نصَّ عليه سيبويه[6].

٢٩٥ وَمِنْـهُ مَـا يَدْعُونَـهُ مُؤَكِّـدَا لِنَفْسِـهِ أَوْ غَيْـرِهِ فَالمُبْتَـدَا

٢٩٦ نَحْـوُ: لَـهُ عَلَـيَّ أَلْـفٌ عُرْفَـا ....

= التصريح على التوضيح للأزهري (١/٥٠٣)، والدرر (١/٤١٨).

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٥٠٤).

(٢) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (١/٢٥٤).

(٣) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٢٥٠).

(٤) انظر: التصريح على التوضيح (١/٥٠٤).

(٥) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٢٥١).

(٦) الكتاب (١/٣٩٩)، وانظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٥٠٤).



ثم أشار إلى الموضع الرابع والخامس بقوله: (ومنه)[1] أي: من المصدر الذي حذف عامله حتمًا (ما يدعونه) أي: يسمونه (مؤكِّدًا) إما لنفسه (أو غيره، فالمبتدأ) به أي: فالأول وهو المؤكِّد لنفسه ما وقع بعد جملة لا محتمل لها غيره، (نحو: له عليَّ ألف[2] عرفًا) أي: اعترافًا[3]، فجملة: «له عليّ ألف» نص في الاعتراف؛ لأنها لا تحتمل غيره، وسمي مؤكِّد لنفسه؛ لأنه بمنزلة إعادة ما قبله، فكأنه الذي قبله نفسه[4].

٢٩٦ .... وَالثَّانِ كَـ:ابْنِي أَنْتَ حَقًّا صِرفَا

(والثان) وهو المؤكد لغيره ما وقع بعد جملة لها محتمل غيره[5]، ويقع منكرًا ومعرفًا، فالأول: (كابني أنت حقًّا صِرفَا)، فجملة: «ابني أنت» تحتمل الحقيقة والمجاز، ولكنها صارت نصًّا بالمصدر؛ لأن قولك: حقًّا يرفع المجاز، ويثبت الحقيقة، وسمي مؤكِّدًا لغيره؛ لأنه يجعل ما قبله نصًّا بعد أن كان محتملًا فهو مؤثر، والمؤكد به متأثر، والمؤثر غير المتأثر[6].

والمعرف قسمان: ما هو جائز التعريف، وما هو واجبه، فالأول: هذا زيد الحق لا الباطل، فجملة: «هذا زيد» يحتمل الصدق والكذب، فإذا قلت: الحقُّ فقد حققت أحد الاحتمالين، ورفعت الاحتمال الآخر، وكأنك قلت: أحق ذلك الحق، أو حقًّا، بأن كان المخاطب يعتقد خلاف ما ذكرت، وأردت قصر القلب

(١) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (١/٢٥٥).
(٢) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٢٥٢).
(٣) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (١/٢٥٥).
(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٥٠٥).
(٥) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٢٥٢).
(٦) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٥٠٥).



قلت: لا الباطل بالنصب عطفًا على الحق.

والثاني: لا أفعل كذا ألبتة، فجملة: لا أفعل كذا تحتمل استمرار النفي وانقطاعه، فإذا قلت: ألبتة حققت استمرار النفي ورفعت انقطاعه، وألبت القطع، يقال: «لا أفعله ألبتة» لكل أمر لا رجعة فيه، قاله في الصحاح[(١)]، و«أل» في ألبتة لازمة، قاله الموضح في الحواشي، وفي حاشية عبد القادر المكي على التوضيح يقال: لا أفعله بتة وألبتة، وفي اللباب[(٢)] لم يسمع في ألبتة إلا قطع الهمزة. قال الشيخ خالد: والقياس وصلها[(٣)].

الإعراب

قوله «وما لتفصيل» «ما» موصول اسمي في محل رفع على الابتداء، و«لتفضيل» في موضع الصلة، لـ«ما»، و«كإما» نعت لتفصيل، و«منا» مفعول مطلق، وقسيمه محذوف، وعامله مبتدأ ثان، وجملة: «يحذف» بالبناء للمفعول خبره، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في موضع رفع خبر المبتدأ الأول الذي هو «ما»، والعائد إلى المبتدأ الأول الهاء من عامله، و«حيث» متعلق بـ«يحذف»، وجملة «عنا» في موضع جر بإضافة حيث إليها، وتقدير البيت: والمصدر الذي سيق لتفصيل، كإما مَنًّا وإمَّا فداءً عامله «يحذف» حيث عرض المصدر المذكور، «كذا» خبر مقدم، و«مكرر» مبتدأ مؤخر حذف موصوفه، و«ذو» معطوف على مكرر، و«حصر» مضاف إليه، وجملة: «ورد» نعت للمبتدأ، وما عطف عليه، و«نائب» حال من فاعل ورد المستتر فيه، و«فعل» مضاف إليه، و«لاسم» متعلق بـ«استند»، و«عين» مضاف إليه، وجملة «استند لاسم عين» نعت لفعل لا للمصدرين

---

(١) الصحاح للجوهري (١/٢٤٣).

(٢) اللباب في علم الإعراب للإسفرائيني (٧٨).

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٥٠٦).



حقيقة، وتقدير البيت: ومصدر مكرر وذو حصر وردًا نائبي فعل مستند «لاسم عين» كذلك في وجوب حذف عاملهما[1].

٢٩٧ كَذَاكَ ذُو التَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلَهْ　　كَـ: لِي بُكًا بُكَاءَ ذَاتِ عُضْلَهْ

ثم أشار إلى الموضع السادس بقوله: **(كذاك ذو التشبيه)**[2] الواقع **(بعد جملة)** مشتملة على اسم بمعناه وعلى صاحبه **(كـ: لي بُكًا بُكَاءَ ذاتِ عُضْلَهْ)** أي: داهية[3]، فمن الملتزم إضمار ناصب المصدر المشبه به بخمسة شروط[4]:

الأول: أن يكون بعد جملة.

الثاني: أن تكون حاوية معناه.

الثالث: أن تكون حاوية فاعله.

الرابع: أن يكون ما اشتملت عليه الجملة غير صالح للعمل.

الخامس: أن يكون المصدر مشعرًا بالحدوث[5]، مثال ذلك قولهم: له صوت صوت حمار، فهذا قد استوفى الشروط؛ لأن قوله: «له صوت» جملة قد اشتملت على معنى المصدر، وهو صوت، وعلى فاعله وهو الهاء في «له»، ولا صلاحية في المصدر الذي اشتملت عليه للعمل[6]؛ لأن شرط إعمال المصدر

(١) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٥٠).

(٢) انظر: شرح المكودي بحاشية المكودي (٢/٢٥٦).

(٣) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٢٥٢).

(٤) قيل: (صوابه ستة)؛ لأن من جملتها أن يكون تشبيهيًّا، والحق أنه لا يشترط لأن كونه تشبيهيًّا هو موضوع المسألة فلا ينبغي أن يعد شرطًا. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٢٥٦).

(٥) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (١/٢٥٦).

(٦) أي: للعمل في المصدر الثاني.

غير الواقع بدلًا من فعله أن يقدر بالفعل[1] وحرف مصدري[2]، وقوله: «صوت حمار» يشعر بالحدوث[3]، فالناصب له فعل واجب الإضمار، ومثله بقوله: (لي بُكَا بكاءَ ذاتِ عُضلة)، فلو كان بعد مفرد[4] لم يجز النصب، نحو: له صوت صوت حمار، ولو لم تشتمل على معنى المصدر[5] لم يصح[6]، ولو لم تشتمل على فاعله[7] ضعف النصب، نحو: في الدار صوت حمار ثكلى، ولم يمتنع لأنك إذا قلت: (فيها صوت) علم أن فيها مصوِّتًا، ولو كان ما اشتملت عليه صالحًا للعمل[8]، نحو: هو مصوت صوت حمار، فإنه ينتصب بمصوت لا بمحذوف، ولو لم يكن المصدر مشعرًا بالحدوث[9] لم ينصب[10]، نحو: له ذكاء ذكاء الحكماء؛ لأن صوتًا ونحوه إنما انتصب لكون ما قبله بمنزلة فعل

---

(١) أن يحل محله فعل.

(٢) أن صوت لا يقدر بـ أن والفعل؛ لأنه ليس المقصود الإخبار بأن المذكور له صوت في الماضي أو الحاضر أو المستقبل، أي: إباحة التصويت، بل إن حاله كذلك، قلت: وهذا يرد في المثال المشهور كاملًا: مررت به فإذا له صوت صوت حمار، فهو يدل على المرور به وهو في هذه الحال، أما المثال دون مررت به فإذا له، فمعنى الإباحة صالح فيه، وليس المراد بالصوت فيه ما يسمع.

(٣) أي: مر حال حدوث التصويت.

(٤) هذا محترز الشرط الأول وهو كونه بعد جملة.

(٥) هذا محترز الشرط الثاني وهو أن يكون حاوية معناه.

(٦) احتمال أن لا يصح التركيب والإضمار وجوبًا، نحو: فيها رجل صوت حمار، ويا غلام صوت حمار، فهما لا يجوزان إلا إذا دلت القرائن على التقدير.

(٧) هذا محترز الشرط الثالث أن تكون مشتملة على فاعله.

(٨) هذا محترز الشرط الرابع وهو أن يكون ما اشتملت عليه الجملة غير صالح للعمل.

(٩) هذا محترز الشرط الخامس وهو أن يكون المصدر مشعرًا بالحدوث.

(١٠) المشعر بالحدوث والتجدد ما دل على العلاج، بخلاف ما دل على غير علاج، نحو: له حسن حسن الشمس. انظر: الإتحاف (٢/٤٨).

مسند إلى فاعله، فقولك: (له صوت) بمنزلة يصوت، وليس قولك: (له ذكاء) بمنزلة هو يفعل، وإنما أخبرت بأنه ذو ذكاء، فينزل ذلك بمنزلة قوله: (له يد يد أسد)[1].

تتمة

كالمصدر في حذف عامله ما وقع موقعه، نحو: اعتصمت عائذًا بك، قاله في شرح الكافية[2].

الإعراب

قوله: «كذاك» خبر مقدم، و«ذو» بمعنى صاحب مبتدأ مؤخر، والمنعوت بها محذوف، والتشبيه مضاف إليه، و«بعد» في موضع الحال من فاعل الظرف، و«جملة» مضاف إليه، و«كـ: لي» الكاف جارة لقول محذوف، ولي خبر مقدم، و«بكاء» مبتدأ مؤخر، وقصره للضرورة؛ لأن البكاء بالمد ما كان معه صوت، وهو المقصود هنا، و«البكا» بالقصر ما لم يكن معه صوت، وإنما هو بمنزلة الحرف، حكى ذلك النحاس في كافيته عن الخليل، و«بكاء» بالمد مفعول مطلق مبين للنوع، و«ذات» مضاف إليه، و«عضله» مجرور بإضافة ذات إليه، وهي التي تُمْنَع من النكاح[3].

** ** **

(١) انظر: شرح المرادي على الألفية (١/٣٢٠)، والتصريح على التوضيح (١/٥٠٦).
(٢) شرح الكافية الشافية (٢/٦٥٨)، البهجة المرضية للسيوطي (٢٥٣).
(٣) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٥١).



(المفعول له)[1]

الثالث من المفاعيل: (المفعول له)، ويسمى المفعول لأجله، ومن أجله، وهو ـ كما قال ابن الحاجب ـ: ما فعل لأجله فعل مذكور[2][3].

[الشرط الأول: كونه مصدرا]

٢٩٨ يُنْصَبُ مَفْعُولًا لَهُ الْمَصْدَرُ .. ..

(ينصب) حال كونه **(مفعولًا له)** بشروط خمسة[4] أشار إلى **الأول** بقوله: **(المصدر)**[5]؛ لأن النصب يشعر بالعلية، والذوات لا تكون عللًا للأفعال غالبًا، فـ«لا يجوز جئتُكَ السمنَ والعسلَ» بالنصب؛ لأنه[6] ....

(١) وإنما ذكر المفعول له عقب المفعول المطلق لاشتراكهما في المصدرية، ولأن الزجاج وشيخه الزجاجي والكوفيين ذهبوا إلى أنه مفعول مطلق ثم اختلفوا؛ فقال الزجاج: ناصب فعل مقدر، والتقدير: جئتك أكرمك، وقال الكوفيون: ناصبه الفعل المقدم عليه؛ لأنه ملاقيه في المعنى، وإن خالفه في الاشتقاق، مثل: قعدت جلوسًا. انظر: عبادة على الشذور (٢/٤٠، ٤١)، الصبان على الأشموني (٢/١٢٢).

(٢) بأن كان غرضًا باعثًا على الفعل كالتأديب في ضربت ابني تأديبًا؛ فإنه غرض باعث على الضرب وعلة غائية له أيضًا باعتبار حصوله عقبه، وإنما قدمه على المفعول فيه؛ لأنه أدخل منه في المفعولية وأقرب إلى المفعول المطلق لكونه مصدرًا. انظر: حاشية العطار على الأزهرية (١١٠).

(٣) شرح الكافية لابن الحاجب (٢/٤٩١).

(٤) **قال الصبان:** الشروط ستة، سادسها: كونه من غير لفظ الفعل. حاشية الصبان على الأشموني (٢/١٢٣)

(٥) المراد المصدر أو اسمه. انظر: الكوكب الدرية (٢/٢٢)

(٦) أي: السمن... إلخ.



اسم عين لا مصدر(١).

[الشرط الثاني: ظهور التعليل]

٢٩٨ .... إِنْ أَبَانَ تَعْلِيْلًا ....

وقوله: **(إن أبان تعليلًا)**(٢) هو **الشرط الثاني**، فلو لم يظهر تعليلًا لم يكن مفعولًا له، كقولك: جلست قعودًا.

فإن قيل: جعل العلة شرطًا مشكل؛ لأنها محل الشرط، ومحل الشروط لا يجعل شرطًا.

أجيب بأن هذه شروط لنصبه، لا لتحقيق ماهيته(٣).

٢٩٨ .... كَ: جُدْ شُكْرًا وَدِنْ

ثم مثل بقوله: **(كجد شكرا**(٤) **ودن)** فإن «شكرًا» مصدر، وقد أبان التعليل(٥)؛ لأن معناه جُد لأجل الشكر(٦).

و«دِن» بكسر الدال. **قال الشاطبي**: يحتمل أن يكون تكميلًا للمثال، وهو

(١) انظر: التصريح على التوضيح (١/٣٣٤).

(٢) معنى أبان تعليلًا، أي: أظهر علة الشيء، أي: الباعث على الفعل سواء كان غرضًا، نحو: جئتك جبرًا لخاطرك، أو لا كـ«قعدت عن الحرب جبنًا». انظر: حاشية المحقق الصبان على الأشموني (٢/١٢٢).

(٣) الأولى أن يجاب بمنع أن العلية محل الشروط. انظر: حاشية يس على التصريح (١/٣٣٥).

(٤) أي: لأجل أن تكون شاكرًا.

(٥) أي: أفهم كونه علة للحدث.

(٦) أي: لأجل أن تكون شاكرًا. انظر: الصبان على الأشموني (٢/١٢٢)



أمر من: (دان يدين الشيء) إذا اتخذه دِينًا وعادة، أي: اجعل ذلك عادة لك، فلا تزال تجود على الناس شكرًا لما أعطيت، ويحتمل أن يكون مثالًا آخر حذف منه المفعول؛ لدلالة الأول عليه[1]، كأنه قال: ودِن شكرًا، ويكون أمرًا من: (دان له يدين) إذا ذل وخضع، كأنه يقول: اخضع لمن أعطاك شكرًا، أومن: أدنته[2] إذا جازيته، أي: جازِ من أعطاك شكرًا له[3].

[الشرط الثالث: اتحاد الوقت بالعامل]

٢٩٩ وَهْـوَ بِمَـا يَعْمَـلُ فِيْـهِ مُتَّحِـدْ وَقْتًا ....

ثم أشار إلى **الشرط الثالث** بقوله: (**وهو بما**[4] **يعمل فيه**) وهو الفعل (**متحد وقتًا**) بأن يكون وقت الفعل المعلَّل بفتح اللام الأولى، والمصدر المعلِّل بكسرها واحدًا، وذلك صادق بأن يقع الحدث في بعض زمن المصدر، كـ«جئتك رغبة»، وقعدت عن الحرب جُبنًا، أو يكون أول زمان الحدث زمان المصدر، نحو: جئتك خوفًا من فرارك، أو بالعكس، نحو: جئتك إصلاحًا لك، وإن لم يتَّحِدَا وقتًا امتنع النصب، فلا يجوز «تأهبت اليوم السفر غدًا»؛ لأن زمن التأهب غير زمن السفر[5].

(١) **قال المحقق الصبان**: وفيه نظر ظاهر، ولو جعل الشارح شكرًا آخر لكان الحذف لدليل، ثم كلام الشارح يقتضي أن المفعول له يجوز حذفه، وهو ظاهر إذا دل عليه دليل. انظر: حاشية المحقق الصبان على الأشموني (٢/١٢٢).

(٢) في «س» أدينه، والمثبت من «ق».

(٣) المقاصد الشافية للشاطبي (٤/٢٧٥).

(٤) الباء بمعنى «مع» متعلقة بمتحد.

(٥) التصريح على التوضيح (١/٣٣٥).



[الشرط الرابع: اتحاد الفاعل]

٢٩٩ .... وَفَاعِلًا ....

وأشار إلى **الشرط الرابع** بقوله: **(وفاعلًا)** بأن يكون فاعل الفعل وفاعل المصدر واحد كقوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ [البقرة: ١٩] فالحذر[١] مصدر ذكر علة لجعل الأصابع[٢] في الأذان، وفاعل الجعل والحذر واحد، وهم الكفار[٣]، فإن اختلف الفاعلان امتنع النصب، فلا يجوز جئتك محبتك، أي:[٤] لأن فاعل المجيء المتكلم[٥]، وفاعل المحبة المخاطب[٦].

[الشرط الخامس: كونه قلبيا]

والشرط الخامس: كونه قلبيًّا، أي: من أفعال النفس الباطنة، كالرغبة[٧]؛ لأن العلة هي الحاملة على إيجاد الفعل، والحامل على الشيء مقدم عليه[٨]،

(١) الحذر هو شدة الخوف، وكذا الحذار، وبه قرأ قتادة والضحاك وابن أبي ليلى. انظر: شرح قطر الندى للألوسي (١/٣٦٨).

(٢) أي: أنامل أصابعهم ففيه مجاز مرسل من استعمال اسم الكلية والجزئية على الراجح. انظر: حاشية الشيخ عبادة على شرح شذور الذهب (٢/٦١).

(٣) ينبغي أن يراد من الكفار المنافقين؛ لأن البحث في الآيات عن حالهم بعد بيان حال الكافرين.

(٤) في «ق» إياي.

(٥) قوله: المتكلم ليس في «ق».

(٦) انظر: التصريح على التوضيح (١/٣٣٥).

(٧) قوله: (الرغبة) بفتح الراء وسكون الغين المعجمة وفتح الباء الموحدة، والرغبة: الإجلال والرهبة والتعظيم.

(٨) يعني أن أفعال الجوارح لا تجتمع مع الفعل المعلل به في الزمان.

وأفعال الجوارح ليست كذلك[١]، فلا يجوز «جئتكَ قراءة للعلم» من أفعال اللسان، ولا «قتلًا للكافر» من أفعال اليد، مثال ما استوفى هذه الشروط قولك: قمتُ إجلالًا لك.

تَنْبِيهٌ

اختلف في ناصب المفعول له فقال جمهور البصريين: منصوب بالفعل على تقدير لام العلة، وخالفهم الزجاج والكوفيون فزعموا أنه مفعول مطلق، ثم قال الزجاج: ناصبه فعل مقدر من لفظه.

وقال الكوفيون: ناصبه الفعل المتقدم عليه[٢] وإن خالفه في الاشتقاق، مثل: قعدت جلوسًا[٣].

الإعراب

قوله و«هو» مبتدأ، و«بما» متعلق «بمتحد»، و«الباء» بمعنى مع، و«**ما**» موصول اسمي، وجملة «يعمل» صلتها، و«فيه» متعلق بـ«يعمل»، و«متحد» خبر المبتدأ، و«وقتًا وفاعلًا» تمييزان منقولان من الفاعل، والتقدير: متحد زمانهما وفاعلهما، وجملة المبتدأ والخبر ومتعلقه في موضع نصب على الحال من فاعل أبان، أو من المصدر[٤].

* * *

(١) عزاه السيوطي في الهمع لبعض المتأخرين (١٣٢/٣).

(٢) لأنه ملاق له في المعنى.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣٣٧/١)، همع الهوامع للسيوطي (١٣٣/٣)، ارتشاف الضرب لأبي حيان (٢٢١/٢، ٢٢٢).

(٤) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٥٣).

[حكم فقد الشرط السابقة]

٢٩٩ .... وَإِنْ شَرْطٌ فُقِدْ

٣٠٠ فَاجْرُرْهُ بِاللَّامِ ....

(وإن شَرْطٌ) مما ذُكِرَ[1] (فُقِدْ) جُرَّ بحرف التعليل، وهو أربعة: «اللام والباء وفي ومن»[2]، واقتصر المصنف على اللام؛ لأنها الأصل فقال: (فاجرره باللام).

[انتفاء المصدرية]

ففاقد الشرط الأول، وهو المصدر في قوله تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ﴾ [الرحمن: ١٠]، فالأنام[3] علة للوضع، وليس[4] مصدرًا، فلذلك جُرَّ باللام.

[انتفاء العلية]

وفاقد الشرط الثاني: وهو كونه علة، نحو: قتلته صبرًا، فيمتنع جره؛ لأن الجر بحرف التعليل يفيد العلية، والغرض عدمها[5].

(١) أي: من الشروط الخمسة التي وضعنا لكل واحد منها عنوانًا مستقلًا.

(٢) **قال الصبان**: زاد الشاطبي الكاف، نحو: ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾ البقرة: ١٩٨]، وفي شرح اللمحة لابن هشام أن حروف السبب سبعة، وحتى نحو: أسلم حتى تدخل الجنة، وكي، نحو: جئتك كي تكرمني، وأن الكاف وحتى وكي لا تدخل على المفعول له؛ لأنها لا تكون للتعليل إلا مع الفعل المقرون بالحرف المصدري اهـ، وينبغي زيادة «على» نحو: ﴿وَلِتُكَبِّرُواْ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/١٢٢)، حاشية ياسين على الفاكهي (٢/١٢٤)، حاشية الخضري على ابن عقيل (١/٢٨٨).

(٣) الأنام: المخلوقات. انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل (١/٢٨٨).

(٤) في «س»: ليسوا.

(٥) فلذلك أسقط حرف التعليل. انظر: التصريح على التوضيح (١/٣٣٦).



[انتفاء الاتحاد في الوقت]

وفاقد الشرط الثالث: وهو الاتحاد في الوقت، نحو قول امرئ القيس[1]:

.... وَقَدْ نَضَتْ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا[2] ....

فـ«النوم» وإن كان علةً لخلع الثياب لكن وقت الخلع سابقٌ على وقت[3] النوم[4]، فلما اختلفا في الوقت[5] جُرَّ باللام، و«نضت» بتخفيف الضاد المعجمة من النضو[6]، وهو الخلع[7].

---

(١) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس بن حجر الكندي. ديوانه (١٤)، والارتشاف (٢/٢٢٣، ٣٦٩)، والدرر (١/٤٢١)، وشرح شذور الذهب (٢٢٨)، وشرح التسهيل (٢/١٩٦، ٣٧٤)، وشرح عمدة الحافظ (٤٥٣)، ولسان العرب (١٥/٣٢٩) «نضا» وتاج العروس «فضل»، «نضا»، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/٢٢٦)، والدرر (١/٥١٨)، ورصف المباني (٢٢٣)، وشرح الأشموني (١/٢٠٦)، وشرح قطر الندى (٢٢٧)، والمقرب (١/١٦١)، وهمع الهوامع (١/١٩٤، ٢٤٧)..

الشاهد فيه قوله: (لنوم) فإن النوم علة لخلع الثياب، وفاعل الخلع والنوم واحد لكن زمانهما غير واحد؛ لأن خلع ثيابها قبل النوم فلذلك وجب جره باللام الدالة على التعليل، ولم يجز فيه أن يكون منصوبًا؛ لأن شرط نصبه اتحاده مع عامله في الزمن، وهو منتف هنا. انظر: سبل الهدى بتحقيق قطر الندي (٢٤٨)، شرح الشواهد للأشموني (٢/١٢٤).

(٢) المعنى جئت إليها في حالة قد ألقت ثيابها عن جسدها لأجل النوم، ولم يبق عليها إلا لبس بكسر اللام المتفضل، وهو الثوب الواحد الذي يتوشح به. انظر: شرح الشواهد للأشموني (٢/١٢٤).

(٣) في س، ق: وقع، والمثبت هو الصواب.

(٤) في «س»: اليوم، والمثبت من «ق».

(٥) في «س»: وقت، والمثبت من ق.

(٦) **قال الجوهري:** بعد أن ذكر البيت ويجوز عندي التشديد للتكثير. انظر: حاشية الألوسي على شرح قطر الندى (٢/٣٧٢)، منتهى الأرب بتحقيق قطر الندى (٢١٨).

(٧) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٣٦).



[انتفاء اتحاد الفاعل]

وفاقد الشرط الرابع: وهو الاتحاد في الفاعل، نحو قول أبي الصخر[1]:

وَإِنِّـي لَتَعْرُونِـي[2] لِـذِكْرَاكَ هِـزَّةٌ ....

فـ«الذكرى» علة عرو الهزة، وفاعلهما مختلفٌ، ففاعل العرو الهزة، وفاعل الذكرى هو المتكلم؛ لأن المعنى لذكري إياك، فلذلك جُرَّ باللام، والهزة ـ بالكسر ـ النشاط والارتياح[3].

[انتفاء الفعل القلبي]

وفاقد الشرط الخامس: وهو القلبية، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُم مِّنْ إِمْلَٰقٍ﴾ [الأنعام: ١٥١] فإملاق ـ وهو الفقر ـ علةٌ للقتل، وهو ليس

---

(١) البيت من الطويل، قاله أبو صخر الهذلي في الأغاني (١٦٩/٥، ١٧٠)، والإنصاف (٢٥٣/١)؛ وخزانة الأدب (٢٥٤/٣، ٢٥٥، ٢٥٧، ٢٦٠)، والدرر (٧٩/٣)، وشرح أشعار الهذليين (٩٥٧/٢)، وشرح التصريح (٣٣٦/١)، ولسان العرب (١٥٥/٢) «رمث»، والمقاصد النحوية (٦٧/٢)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢٩/٧)، وأمالي ابن الحاجب (٦٤٦/٢، ٦٤٨)، وأوضح المسالك (٢٢٧/٢)، وشرح ابن عقيل (٣٦١)، وشرح قطر الندى (٢٢٨)، وشرح المفصل (٦٧/٢)، والمقرب (١٦٢/١)، وهمع الهوامع (١٩٤/١)..

الشاهد فيه قوله: (لذكراك) فإن اللام حرف جر دال على التعليل، والتذكر علة لعرو الهزة، ووقت التذكر هو وقت عرو الهزة، لكن لما كان العامل الذي هو تعروني له فاعل غير فاعل التذكر وجب جر العلة بحرف التعليل، ولم يجز النصب على أنه مفعول لأجله؛ لأن من شرط نصبه على ذلك أن يكون فاعله وفاعل عامله واحد. انظر: سبل الهدى بتحقيق قطر الندى (٢٤٨، ٢٤٩)، شرح الشواهد للعيني (١٢٤/٢).

(٢) تعروني: من عراه الشيء إذا غشيه، واللام للتأكيد. انظر: شرح الشواهد للعيني (١٢٤/٢).

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣٣٧/١).



قلبيًّا فلذلك خص بـ«من» التعليلية، بخلاف قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَٰقٍ﴾ [الإسراء: ٣١] فالخشية مصدرٌ قلبيٌّ[1] فلذلك جاء منصوبًا[2].

[جواز جر المستوفي للشروط]

٣٠٠ .... وَلَيْسَ يَمْتَنِعْ مَعَ الشُّرُوْطِ كَـ: لِزُهْدٍ ذَا قَنِعْ

٣٠١ وَقَلَّ أَنْ يَصْحَبَهَا الْمُجَرَّدُ ....

ويجوز جر المستوفي للشروط كما قال: (وليس يمتنع) الجر (مع) وجود (الشروط) المذكورة[3] (كلزهد[4] ذا قنع)[5]، ثم جواز ذلك على أقسامٍ، ذكرها بقوله: (وقل أن يصحبها) أي: اللام (المجرد) من أل والإضافة، وكثر نصبه[6]،

---

(١) أي: فالخشية مصدر ذكر علة للقتل المفهوم من قوله: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ﴾ مشارك له في الوقت والفاعل، ومعنى الآية: ولا تقتلوا أولادكم مخافة الفاقة. قال البيضاوي: وقتلهم أولادهم هو وأدهم بناتهم مخافة الفقر فنهاهم عنه وضمن لهم أرزاقهم فقال: ﴿نَّحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ﴾ [الإسراء: ٣١]، وقال غيره: الوأد دفن البنات في حالة الحياة، كانت العرب تفعل ذلك مخافة الفقر والعيلة والسبي والعار. انظر: الكواكب الدرية للأهدل (٢/٢٢).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٣٦).

(٣) فالشروط المذكورة لا توجب النصب بل تسوغه فيجوز جره مع وجود الشروط كقولك: قمت لإجلالك، وهذا قنع لزهد. شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (١/٢٥٨).

(٤) الزهد أن يكون الإنسان بما عند الله أوثق بما في يده. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٢٥٨).

(٥) «قنِع» بكسر النون بمعنى رضي وهو المتعين في النظم، وأما قنَع بفتح النون فمعناه طمع، ولذا يقولون: (العبد حر ما قنِع) أي: رضي، (والحر عبد ما قنَع) أي: طمع. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٢٥٨).

(٦) فقولك: (ضربته تأديبًا) أرجح من قولك: للتأديب. انظر: شرح المرادي على الألفية (١/٣٣٢).



وأوجبه[1] الجزوليُّ[2].

قال الشلوبين ـ شيخ المصنف ـ: ولا سلف له في ذلك[3].

٣٠١ .... وَالعَكْسُ فِي مَصْحُوبِ أَلْ وَأَنْشَدُوا

(والعكس) وهو كثرة صحبتها ثابتٌ (في مصحوب أل)، وقل نصبه[4] (وأنشدوا) عليه قول بعضهم[5]:

٣٠٢ لَا أَقْعُدُ الجُبْنَ عَنِ الهَيْجَاءِ ....

(لَا أَقْعُدُ[6] الجُبْنَ)[7]. أي: الخوف أي: لأجله.

(عَنِ الهَيْجَاءِ) بالمد، ويجوز قصره، أي: الحرب.

٣٠٢ .... وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الأَعْدَاءِ

---

(١) أي: النصب.

(٢) انظر: المقدمة الجزولية (١١٤)، شرحها (١٠٨١، ١٠٨٢)، الارتشاف (٢/٢٢٣)، شرح التسهيل (٢/١٩٩).

(٣) انظر: همع الهوامع للسيوطي (٣/١٣٤).

(٤) فقولك: ضربته للتأديب أرجح من قولك ضربته التأديب. انظر: شرح المرادي على الألفية (١/٣٣٢).

(٥) **قال العيني**: هذا رجز لم أدر راجزه، والشاهد فيه: (الجبن) حيث جاء بالألف واللام، وهو مفعول له، وهو قليل، والأكثر الخلو منه. انظر: شرح الشواهد للعيني (٢/١٢٥)، منحة الجليل بتحقيق ابن عقيل (٢/١٨٧).

(٦) أراد بقوله: (لا أقعد) أي: لا أنكل ولا أتوانى عن اقتحام المعارك، وتقول: (قعد فلان عن الحرب) إذا تأخر عنها ولم يباشرها.

(٧) «الجبن» بضم الجيم، هو الهيبة والفزع، وضعف القلب والخوف من العاقبة.

(ولو توالت[1] زمر الأعداء) جمع زمرة، وهي الجماعة من الناس.

وفهم من كلامه[2][3] استواء الأمرين في المضاف، وصرح به في التسهيل[4].

الإعراب

قوله: «وليس» فعل ماض، وفاعلها مستتر يعود إلى الجر [بالحرف المدلول عليه بالفعل السابق، وجملة «يمتنع» في موضع نصب خبر ليس، وفاعل][5] «يمتنع» ضمير يعود إلى الجر، و«مع» متعلق بـ«يمتنع»، و«الشروط» مضاف إليه على حذف مضاف، والتقدير: مع استكمال الشروط، و«كلزهد» الكاف جارة لقول محذوف، والجار والمجرور بعدها متعلق بـ«قنع»، و«ذا» اسم إشارة في محل رفع على الابتداء، وجملة «قنِع» بكسر النون بمعنى رضي لا بفتحها بمعنى سأل خبره، و«قلَّ» فعل ماض، و«أن»[6] حرف مصدري، وجملة «يصحبها» صلة «أن»، و«أن» وصلتها في موضع مصدر مرفوع على الفاعلية بـ«قلَّ»، والهاء من «يصحبها» مفعول عائد إلى «أل»، و«المجرد» فاعل «يصحبها»، و«العكس» مبتدأ، و«في مصحوب» خبره، و«أل» مضاف إليه، وإعراب الباقي ظاهر[7].

(١) أي: تتابعت وتكاثرت وأتى تلو بعض وتبعه.

(٢) **قال الصبان:** وجهه أنه لم يذكر فيه قلة ولا كثرة كما فعل في قسيميه، فدل على استواء الأمرين فيه. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/١٢٥).

(٣) **عبارة المرادي:** وسكت عن المضاف، فلم يعزه إلى راجح النصب، ولا إلى الجر، فعلم أنه يستوي فيه الأمران نحو: جئتك ابتغاء الخير، ولابتغاء الخير. شرح المرادي على الألفية (١/٣٢٣).

(٤) شرح التسهيل لابن مالك (٢/١٩٩).

(٥) ما بين القوسين سقط من «س»، مثبت من «ق».

(٦) «أن» بفتح الهمزة.

(٧) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٥٤).

[المفعول فيه][1]

الرابع من المفاعيل:

(المفعول فيه وهو المسمى) عند البصريين (ظرفًا)[2] دون الكوفيين؛ لأن الظرف في اللغة الوعاء، وهو متناهي الأقطار كالجراب[3] والعدل، والذي يسمونه ظرفًا من المكان ليس كذلك[4]، وسماه الفراء محلًّا، والكسائي وأصحابه يسمون الظروف صفات، ولا مشاحة في الاصطلاح[5]، واستفيد من هذه الترجمة أن لهذا النوع من المفاعيل اسمين: مفعول فيه وظرف.

(تضمين الظرف في)

٣٠٣ الظَّرْفُ: وَقْتٌ أَوْ مَكَانٌ ضُمِّنَا ... «فِي» بِاطِّرَادٍ كـ: هُنَا امْكُثْ أَزْمُنَا

و(الظرف: وقت أو مكان ضُمِّنَا في بإطراد كـ: هنا امكث أزمنا)[6]

(١) قدمه على المفعول معه؛ لأن احتياج الفعل إلى الزمان والمكان فوق الاحتياج إلى المصاحب، وأيضًا يصل الفعل إلى المفعول معه بواسطة حرف ملفوظ به دونه، وآخره عن المفعول له لما سبق من أن شرط المفعول له المصدرية، والمصدر هو الحدث، وقد تقرر أنه لابد للحدث من زمان ومكان يقع فيهما فناسب أن يذكر ظرف الزمان والمكان. انظر: حاشية الألوسي على شرح قطر الندى (١/٣٢٥)، حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٢٦٠).

(٢) أي: ظرف زمان وظرف مكان لوقوع الفعل فيه، أي: لابد له من زمان ومكان يقع فيه.

(٣) في «س»: الجواب، والمثبت من «ق».

(٤) أي: ليس متناهي الأقطار.

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٣٧).

(٦) قوله: (أزمنا) بضم الميم جمع زمن كجبل وأجبل، وجمعه مع أن الزمن المفرد يطلق على القليل والكثير؛ لأنه قد يراد به قطعة خاصة من الوقت.



فـ«وقت أو مكان»[1] جنس، و«ضمن في» مخرج لوقتٍ أو مكانٍ لم يضمن معناها[2]، نحو: يومُنا يومٌ مباركٌ، ونحن [يومنا مبارك، ونحن][3] في مكان حسن[4]، وباطراد[5] مخرج لما نصب بـ«دخل» من المكان المختص، نحو: دخلت الدارَ[6]، فهو منصوبٌ نصب المفعول به[7] بعد إسقاط

---

(١) أي: اسم وقت أو اسم مكان قُدِّر ذلك؛ لأن المفعول فيه من صفات الألفاظ، والمراد لفظ يدل على أحدهما ولو بالتأويل، فيدخل ما عرضت دلالته على أحدهما أو جرى مجراه، فالأول نحو: سرت عشرين يومًا ثلاثين فرسخًا، والثاني نحو: أحقًّا إنك ذاهب، ودخل في التعريف ما استعمل تارة زمانًا وتارة مكانًا، نحو: أي وكل فإنهما بحسب ما يضافان إليه؛ لأن المعنى أن الظرف لا يخرج عنهما لا أنه إما للزمان دائمًا أو للمكان دائمًا. انظر: حاشية المحقق الصبان على الأشموني (٢/١٢٥).

(٢) أي: معنى «في» مقدر بها؛ إذ لا يعتبر صحة التصريح بها في الظروف التي لا تنصرف لعلة، كعند، على أنه عند التصريح بها يخرج مجرورها عن الظرفية ظاهرًا؛ لأنه لا يصدق عليه ظاهرًا أنه زمان أو مكان ضمن معنى في. انظر: الدرر السنية لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري (١/٤٨٧).

(٣) ما بين القوسين سقط من «ق».

(٤) **عبارة ابن عقيل**: واحترز بقوله: (ضمن معنى في) مما لم يتضمن من أسماء الزمان أو المكان معنى «في» كما إذا جعل اسم الزمان أو المكان مبتدأ أو خبرًا، نحو: يوم الجمعة يوم مبارك، ويوم عرفة يوم مبارك، والدار لزيد؛ فإنه لا يسمى ظرفًا والحالة هذه، وكذلك ما وقع منهما مجرورًا، نحو: سرت في يوم الجمعة، وجلست في الدار، على أن في هذا ونحوه خلافًا في تسميته ظرفًا، وكذلك ما نصب منهما مفعولًا به، نحو: بنيت الدار، وشهدت يوم الجمل. انظر: (٢/١٩١).

(٥) أي: بأن يتعدى إليه سائر الأفعال مع بقاء تضمنه لذلك الحرف. انظر: الخضري على ابن عقيل (١/٢٩٠).

(٦) مما سمع انتصابه بالواقع فيه، وهو اسم مكان مختص فإنه لا ينتصب إلا بما سمع معه، وهو دخلت فلا يقال: نمت البيت مثلًا. انظر: حاشية الشيخ الخضري على ابن عقيل (١/٢٩٠).

(٧) أي: وقيل: على التشبيه بالمفعول به، أي: لإجراء القاصر مجرى المتعدي، وهذا غير القول الذي حكاه الشارح.

الخافض[1] توسعًا لا نصب الظرف؛ إذ لو كان ظرفًا لم يختص بـ«دخل»؛ لأن الظرف لا يختص بعامل دون عامل[2].



تَنْبِيهٌ

في نصب المختص من المكان بعد «دخل» ثلاثة مذاهب:

الأول: أنه منصوب نصب المفعول به بعد إسقاطه الخافض توسعًا كما مر[3].

الثاني: أنه منصوب على الظرفية تشبيهًا له بالمبهم، ونسبه الشلوبين إلى سيبويه[4].

الثالث: أنه مفعول به، و«دخل» تارة يتعدى بنفسه[5]، وتارة بحرف الجر[6]، وهو مذهب الأخفش[7].

وقوله: «**كهنا**» مثال لظرف المكان، و«**أزمنا**» جمع زمان مثال لظرف الزمان.

---

(١) فالأصل: دخلت في الدار، فحذف الخافض وانتصب على المفعول به كما يحذف الجار وينتصب على المجرور، كقوله: (تمرون الديار)، الأصل: تمرون بالديار. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٢٦٠، ٢٦١).

(٢) انظر: شرح المرادي للألفية (١/٣٢٤).

(٣) أي: فهو مفعول به مجازًا كما في تمرون الديار. انظر: الصبان على الأشموني (٢/١٢٦).

(٤) انظر: الكتاب لسيبويه (١/١٥)، شرح للمرادي للألفية (١/٣٢٥)، الأشموني على الألفية (٢/١٢٦).

(٥) أي: من غير توسع بإسقاط حرف الجار.

(٦) وكثرة الأمرين تدل على أصالتهما. انظر: الصبان على الأشموني (٢/١٢٦)

(٧) انظر: شرح المرادي للألفية (١/٣٢٥)، الدرر السنية (١/٤٨٩)، شرح الألفية على الألفية (٢/١٢٦).



(نصب الظرف بالواقع بعده)

٣٠٤ فَانْصِبْهُ بِالوَاقِعِ فِيهِ مُظْهَرَا   كَانَ، وَإِلَّا فَانْوِهِ مُقَدَّرَا

(فانصبه بالواقع فيه) وهو المصدر، ومثله الفعل والوصف إن **(مظهرًا كان)**، نحو: جلستُ أمامَ المسجد، وسرتُ يومَ الخميس، **(وإلا**[١] **فانوه مقدرًا)**[٢] جوازًا لدليلٍ مقاليٍّ، كقولك: فرسخين، أو يومَ الجمعة، جوابًا لمن قال: «كم سرتَ، أو متى صمتَ»، أي: سرتُ فرسخين، وصمتُ يومَ الجمعة.

والفرق بين كم ومتى [في][٣] الاستفهام أن «كم» يطلب بها [تعيين المعدود][٤] مطلقًا زمانًا كان أو مكانًا أو نحوهما، و«متى» يطلب بها تعيين الزمان خاصة[٥].

أو وجوبًا[٦]، وذلك في مسائل وهي: أن تقع صفة، كمررت بطائرٍ فوق غصنٍ، فـ«فوق» صفة لطائرٍ، أو صلة كـ«رأيت الذي عندك»، فـ«عندك» [صلة الذي، أو حالًا كـ«رأيتُ الهلالَ بين السحاب»، فـ«بين» حال من الهلال، أو خبرًا[٧]، كـ«زيد عندك»، ....

(١) أي: وأن لم يكن ظاهرًا بل كان محذوفًا فأنو... إلخ.

(٢) قوله: مقدرًا حال مؤكدة.

(٣) في «س، ق»: [و] بدلا من [في]، وما أثبتناه في الأصل هو الصواب الموافق لما في التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٤٠).

(٤) في «س، ق»: [معنى المصدر] بدلاً من [تعيين المعدود]، وما أثبتناه في الأصل هو الصواب الموافق لما في التصريح على التوضيح (٢/٣٤٠).

(٥) فكم أعم من متى وقوعًا. انظر: الصبان على الأشموني (٢/١٢٨).

(٦) أي: مقدرًا وجوبًا.

(٧) **قال يس**: إنما يجب الحذف في هذه المواضع الأربعة إن قدر الفعل المحذوف كونه عامًّا كما علم من باب المبتدأ والخبر. حاشية يس على الفاكهي (٢/١٢٩).



فـ«عندك»][1] خبر زيد، والناصب في الجميع محذوفٌ وجوبًا، تقديره: استقر أو مستقر إلا في الصلة، فيتعين استقر[2]، وهذه الأمثلة الأربعة ظروف مكان[3].

تَنْبِيهٌ

استثنى[4] من الظروف ما قطع عن الإضافة وبني على الضم، فإنه لا يقع صفة، ولا صلة، ولا حالًا ولا خبرًا، لا يقال: مررت برجلٍ أمام، ولا جاء الذي أمام، ولا رأيت الهلال أمام، ولا زيد أمام؛ لئلا يجتمع عليها ثلاثة أشياء: القطع والبناء ووقوعها موقع شيء آخر[5].

وأما ظرف الزمان فمثاله: أن يشتغل عنه العامل بنصبه لمحل ضميره، كيوم الخميس صمت فيه، فـ«يوم الخميس» منصوب بفعل محذوف وجوبًا[6] يفسره «صمت» المذكور، والتقدير: صمت يوم الخميس صمت فيه، ولم يقل: صمته؛ لأن ضمير الظرف لا ينصب على الظرفية، بل يجب جره بـ«في» كما مر.

أو مسموعًا بالحذف لا غير، كقولهم في[7] المثل لمن ذكر أمرًا قد تقادم عهده: حينئذٍ الآن، فـ«حين»[8] منصوب لفظًا بفعل محذوف، وأضيفت «إذ»

---

(١) ما بين القوسين ليس في «س» مثبت من «ق».

(٢) لأن الصلة لا تكون إلا جملة، فالفعل مع فاعله جملة، واسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة. انظر: شرح ابن عقيل على الألفية (٢/١٩٣).

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٤٠).

(٤) في «ق» يستثنى.

(٥) محل المنع إذا لم يعلم المضاف إليه؛ لعدم الفائدة فيه حينئذٍ. انظر: حاشية يس على التصريح للأزهري (١/٣٤٠)، حاشية المحقق الصبان على الأشموني (٢/١٢٨).

(٦) ولا يجوز إظهار هذا العامل؛ لأن المتأخر عوض عنه، ولا يجمع بين العوض والمعوض في الكلام. انظر: منحة الجليل بتحقيق ابن عقيل (٢/١٩٣).

(٧) في «س» و، والمثبت من «ق».

(٨) أي: من قوله: حينئذٍ.



إضافة بيان، أو إضافة أعم إلى أخص، والآن منصوب محلًا، وفتحته فتحة بناء؛ لأنه مبنيٌّ لتضمنه معنى[1] «أل»، وأل الموجودة فيه زائدة؛ لأنه علم على الزمان الحاضر، وناصبه فعل محذوف أي: كان ذلك حينئذٍ، واسمع الآن، فهما جملتان، أصلهما أن يقول المتكلم لمن يقول كذا وكذا: حينئذٍ الآن، أي: كان ما يقول[2] واقعًا حين إذ كان[3] كذا، واسمع الآن ما أقول لك، فحينئذٍ منقطع من جملة، [و«الآن» مقتطع من جملة][4] أخرى[5].

[صلاحية اسم الزمان للانتصاب على الظرفية]

٣٠٥ وَكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ ... .

(وكلُّ وقتٍ قابلٌ ذاك) النصب أي: أسماء الزمان كلُّها صالحةٌ للانتصاب على الظرفية سواء في ذلك مبهمها[6]، كحين ومدة، ومختصها[7]، كيوم الخميس، ومعدودها، كيومين وأسبوع.

---

(١) في «س» معنى، والمثبت من «ق».

(٢) في «س»: تقول، والمثبت من «ق».

(٣) في س: أكان، وفي ق: كان.

(٤) ما بين القوسين مثبت لحاجة السياق إليه، كما يعلم من الرجوع إلى مصدر العبارة.

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٤٠).

(٦) المبهم: ما دل على زمان غير معين كحين ومدة. انظر: شرح الألفية للمرادي (١/٣٢٥)، شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (١/٢٦٢)، شرح الأشموني على الألفية (٢/١٢٨).

(٧) المراد بالمختص ما دل على مقدر معلومًا كان وهو المعرف بالعلمية كصمت رمضان، واعتكفت يوم الجمعة، أو بأل كسرت اليوم، وأقمت العام، أو بالإضافة، كجئت زمن الشتاء ويوم قدوم زيد، أو غير معلوم وهو النكرة، نحو: سرت يومًا، أو يومين، أو أسبوعًا، أو وقتًا طويلًا. انظر: الأشموني على الألفية (٢/١٢٨).

فإن قيل: من أين يفهم أن مراده بكل وقت المَبهمُ والمختصُّ؟

أجيب بأن ذلك يعلم من قوله بعد: (وما يقبله المكان إلا مبهمًا) فعلم أن هذا أعم[1].

[قبول أسماء المكان للظرفية المبهمة]

٣٠٥ .... وَمَا يَقْبَلُـــهُ المَكَـــانُ إِلَّا مُبْهَمَـــا

٣٠٦ نَحْوُ الجِهَاتِ وَالمَقَادِيرِ..... ....

(وما يقبله المكان إلا) إن كان **(مبهمًا)**[2] وهو ما افتقر إلى غيره في بيان صور مسماه، **(نحو: الجهات)** الست[3]، فإنها مفتقرة في بيان صورة مسماها إلى غيرها، وهو ذكر المضاف إليها، والجهات الست، نحو: أمام ووراء ويمين وشمال[4] وفوق وتحت[5]، تقول: جلست أمامك ووراءك[6] ويمينك

---

(١) انظر: المكودي شرح الألفية (١/٢٦٣).

(٢) فإن كانت أسماء المكان مختصة لم تقبل الظرفية، نحو: الدار والمسجد. انظر: شرح الألفية للمرادي (١/٣٢٦).

(٣) أي: أسمائها، وإنما كانت مبهمة لعدم لزومها مسمى بخصوصه؛ لأنها أمور اعتبارية، أي: باعتبار الكائن في المكان، فقد يكون خلفك أمامًا لغيرك، وقد تتحول فينعكس الأمر، ولأنه ليس لها أمد معلوم فخلفك مثلًا اسم لما وراء ظهرك إلى آخر الدنيا. انظر: حاشية المحقق الصبان على الأشموني (٢/١٢٩).

(٤) «الشمال» بكسر الشين خلاف اليمين، وأما بالفتح فقيل: هو مقابل الجنوب. انظر: حاشية الألوسي على شرح القطر (١/٣٨٠).

(٥) الأولى قراءتها بضم أعجازها بلا تنوين كقبل وبعد مبنية على الضم، ومحلها النصب على الظرفية. انظر: الكواكب الدرية للأهدل (٢/١٩).

(٦) الوراء مقابل الأمام، وقيل: هو من الأضداد. انظر: شرح الألوسي على شرح قطر الندى (١/٣٨٠).

وشمالك[1] وفوقك وتحتك، وسميت الجهات الست باعتبار الكائن في المكان، فإن له ست جهات، وشبهها في الشياع[2] كناحية وجانب ومكان، [تقول: جلست ناحية عمرو، وجانب زيد، ومكان بكر][3].

(والمقادير) كالميل والفرسخ والبريد[4]، تقول: سرت ميلًا، وفرسخًا، وبريدًا[5].

الإعراب

قوله: «**وكل**» مبتدأ، و«وقت» مضاف إليه، ونعته محذوف، و«قابل» بالباء الموحدة خبر المبتدأ، و«ذاك» اسم إشارة في محل نصب على أنه مفعول «قابل»، ونعت اسم الإشارة محذوف كما حذف نعت وقت، و«ما» نافية، «يقبله» فعل مضارع ومفعول، والضمير للنصب المفهوم من الفعل، و«المكان» فاعل «يقبله» على تقدير مضاف، و«إلا» حرف استثناء مفيدة للحصر، و«مبهمًا» حال من المكان، وتقدير البيت: وكل وقت مظهر لا مضمر قابل ذاك النصب، وما يقبل المكان إلا حالة إبهامه، وإعراب الباقي ظاهرٌ[6].

* * *

(١) مثل يمين وشمال ذات اليمين ذات الشمال.

(٢) أي: في الإبهام.

(٣) ما بين القوسين سقط من س، ومثبت من «ق».

(٤) الفرسخ ثلاثة أميال، والبريد أربعة فراسخ، والغَلوة بفتح الغين المعجمة مائة باع، والميل قدر مد البصر وهو عشرة غلوات، فهو ألف، وفسر جماعة الغلوة بمقدار السهم. انظر: الصبان على الأشموني (٢/١٢٩).

(٥) انظر: التصريح على التوضيح (١/٣٤١).

(٦) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٥٥).



[أنواع المبهم]

٣٠٦ .... وَمَـا صِيْغَ مِنَ الفِعْلِ كَمَرْمَى مِنْ رَمَى

واعلم أن المصنف ذكر للمبهم[١] ثلاثة أنواع: **الأول**: الجهات، **والثاني**: المقادير، وقد تقدما، **والثالث**: ما أشار إليه بقوله: **(وما صيغ من الفعل)** وهو ما اشتق منه اسم الحدث الذي اشتق منه العامل[٢]، واتحدت مادته ومادة عامله **(كمرمي من مرمى)** أي: من ذاته، وذهب مذهب زيد، ولا فرق في ذلك بين الصحيح والمعتل، ولا بين المفرد كما مر، والجمع، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَٰعِدَ لِلسَّمْعِ﴾ [الجن: ٩]، فـ«مرمى ومذهبَ ومقاعدَ» منصوبة على الظرفية، [ومادتها][٣] ومادة عاملها متحدةٌ، فإن عامل مذهب ذهب، وعامل مرمي رمي، وعامل مقاعد قعد.

فلو اختلفت مادته ومادة عامله، نحو: رميت مذهب زيد، وذهبت[٤] مرمي عمرو لم يجز في القياس أن يجعل ظرفًا[٥]، وأما قولهم: هو مني مقعدَ القابلة[٦]، ومزجر الكلب[٧]، ....

(١) أي: للمبهم من المكان.

(٢) وإنما يكون بصيغة اسم المفعول إلا في الثلاثي «فعلى مَفعل» بفتح ميمه وعينه ما لم تعتل فاؤه وحدها، أو تكسر عين مضارعه فتكسر عينه، كموضع ومجلس وشذَّ ما خالف ذلك وهو قياسي. انظر: الكواكب الدرية للأهدل (٢/٢٠).

(٣) ما بين القوسين سقط من «س»، مثبت من «ق».

(٤) في «ق» ذهب.

(٥) فيجب في هذه الحالة جره بـ«في».

(٦) أي: من النفساء.

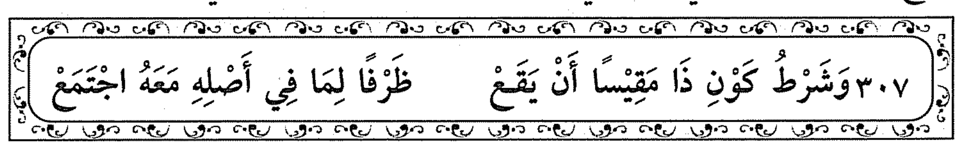
(٧) أي: من الزاجر.

ومناط الثريَّا[١] فشاذٌّ نصبُه[٢]؛ لمخالفة مادته لمادة عامله؛ إذ[٣] التقدير هو مني مستقر [في][٤] مقعد القابلة، وفي مزجر الكلب، وفي مناط الثريَّا، فعامله الاستقرار المتعلق به، ولو أعمل في المقعد قعد، وفي المزجر زجر، وفي المناط ناط لم يكن شاذًّا؛ لاتحاد المادة[٥].



تنبيه

ظاهر قوله: «كمرمي» من رمى أن «مرمي» صيغ من لفظ رَمَى، وليس بمرادٍ، ولا يصح أن يحمل الفعل هنا على الفعل اللغوي، وهو المصدر لقوله: من رمي هذا ما قاله المرادي[٦] والمكودي[٧]، والأولى ما قاله الشيخ خالد في إعرابه بقوله: «كمرمي» خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير وذلك كمرمي، و«من رمي» متعلق بحال محذوفةٍ على تقدير مضاف بين مِن ومجرورها على عادته، والتقدير: والذي صيغ من الفعل الحقيقي، كمرمي حال كونه مشتقًا من مصدر رمي[٨].



٣٠٧وَشَرْطُ كَوْنِ ذَا مَقِيسًا أَنْ يَقَعْ ظَرْفًا لِمَا فِي أَصْلِهِ مَعَهُ اجْتَمَعْ

(وشرط كون ذا) أي: ما اشتق من اسم الحدث **(مقيسًا أن يقع ظرفًا لما)**

(١) أي: من المتناول.

(٢) فهذا يحفظ ولا يقاس عليه.

(٣) في «س»: و، والمثبت من «ق».

(٤) ما بين القوسين ليس في «س، ق»، أثبته لحاجة السياق.

(٥) ويصير المعنى هو مستقر مني قعد مقعد القابلة، وزجر مزجر الكلب، وناط مناط الثريا. انظر: التصريح التوضيح (١/٣٤٢).

(٦) انظر: شرح الألفية للمرادي (١/٣٢٦).

(٧) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (١/٢٦٤).

(٨) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٥٥).



أي: لفعلٍ (في أصله) أي: حروفه الأصلية (معه اجتمع)، كـ«جلست مجلس زيد»[1]، و«رميت مرماه»[2]، فإن لم يقع كذلك كان شاذًا نصبه يسمع، كقولهم: هو مني مقعد القابلة، ومزجر الكلب، ومناط الثريَّا، وشذوذه لمخالفة مادة عامله، والتقدير: هو مني مستقر في مقعد القابلة، وفي مزجر الكلب، وفي مناط الثريا، فعامله الاستقرار المتعلق به، ومادة الاستقرار مخالفة لمادة مقعد ومزجر ومناط، والمعنى هو مني في القرب مقعد القابلة من النفساء، وفي البعد مناط الثريَّا من الدبران، وفي التوسط مزجر الكلب من الزاجر، ولو أعمل في المقعد قعد، وفي المزجر زجر، وفي المناط ناط لم يكن شاذًا؛ لاتحاد المادة، ويصير المعنى هو مني مستقر قعد مقعد القابلة، وزجر مزجر الكلب، وناط مناط الثريَّا[3].

[أقسام ظرف الزمان والمكان]

٣٠٨ وَمَا يُرَى ظَرْفًا وَغَيْرَ ظَرْفِ	فَذَاكَ ذُو تَصَرُّفٍ فِي العُرْفِ
٣٠٩ وَغَيْرُ ذِي التَّصْرِيفِ الَّذِي لَزِمْ	ظَرْفِيَةً ....

(وما يرى) من الظرف الزماني والمكاني (ظرفًا وغير ظرف) كأن يستعمل مبتدأ أو خبرًا أو فاعلًا أو مفعولًا به أو مضافًا إليه، كـ«اليوم» من الزمان فإنه يستعمل مبتدًا وخبرًا، تقول: اليومُ يومٌ مباركٌ برفعهما، وفاعلًا، تقول: أعجبني اليومُ، ومفعولًا به، تقول: أحببت يومَ قدومك، ومضاف إليه، تقول سرت نصفَ اليوم (فذاك ذو تصرف في العرف)[4] وكاليمين والشمال من المكان،

---

(١) وذلك كمجامعة جلست بمجلس في الاشتقاق من الجلوس؛ فأصلهما واحد، وهو الجلوس.

(٢) وذلك كمجامعة رمى بمرمى في الاشتقاق من الرمي، فأصلهما واحد، وهو الرمي.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٤٢).

(٤) أي: العرف النحوي.



(وغير ذي التصرف الذي لزم ظرفية) وهو نوعان: ما لا يفارقها أصلًا، كقط[1] في استغراق الماضي، وعوض[2] في استغراق المستقبل، ولا يستعملان إلا بعد نفي، تقول: ما فعلته قط، ولا أفعله عوض، والمعنى: ما فعلته في الزمان الماضي، ولا أفعله في الزمان المستقبل[3].

٣٠٩ .... أَوْ شِبْهِهَا مِنَ الكَلِمْ

وأشار إلى **النوع الثاني** بقوله: **(أو شبهها)** وهو: ما لا يخرج عن الظرفية إلا بدخول الجار عليه[4]، نحو: قبل وبعد من أسماء الزمان، ولدن وعند[5] من أسماء المكان، وقوله: **(من الكلم)** بيان للذي.

❊ ❊ ❊

---

(١) الأفصح في «قط» فتح القاف وتشديد الطاء مضمومة واشتقاقها من قططته، أي: قطعته، ومعنى ما فعلته فيما انقطع ومضى من عمري وبنيت لتضمنها معنى من وإلى إذ المعنى من يوم خلقت إلى الآن، وعلى حركة لئلا يلتقي ساكنان، وكانت ضمة تشبيهًا بالغايات، وقد يكسر على أصل التقاء الساكنين وقد تتبع قافه طاءه، وقد تخفف مع ضمها أو إسكانها. انظر: حاشية المحقق الصبان على الأشموني (١٣٢/٢).

(٢) «عوض» معرب إن أضيف، نحو: لا أفعله عوضِ العائضين، مبني إن لم يضف على الضم أو الكسر أو الفتح وسمي الزمان عوضًا؛ لأنه كلّما مضى منه جزء جاء عوضه آخر. انظر: حاشية المحقق الصبان على الأشموني (١٣٢/٢).

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣٤٢/١).

(٤) والجر هنا لا يكون إلا بـ«من» فقط لكثرة زيادتها في الظروف فلم يعتد بدخولها على ما لا ينصرف، وجرُّ متى بإلى وحتى وأين بـ«إلى» مع عدم تصرفها شاذٌّ قياسًا. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١٣٢/٢)، حاشية الخضري على ابن عقيل (٢٩٥/١).

(٥) «عند» مثلث العين، والكسر أكثر، وهي اسم لمكان شيء حاضر أو قريب، فالأول: ﴿فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ﴾ [النمل: ٤٠]، والثاني: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ۝١٣ عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ﴾ [النجم: ١٣، ١٤]. انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل (٢٩٥/١).



[ما ينوب عن الظرف]

٣١٠ وَقَدْ يَنُوبُ عَنْ مَكَانٍ مَصْدَرُ ... وَذَاكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ

(وقد ينوب عن) ظرف (مكان مصدرٌ) كان مضافًا إليه الظرف محذوف وأقيم هو[1] مقامه، نحو: جلست قرب زيد[2] (وذلك في ظرف الزمان يكثر) انتظرته صلاةَ العصر[3] وأمهلته نحر جزورين[4]، وقد يجعل المصدر ظرفًا دون تقدير[5]، ومنه: (زكاةُ الجنين زكاةَ أمه)[6][7]، وقد يقام اسم العين مضاف إليه الزمان مقامه، نحو: لا أكلمك هبيرة بنت قيس أي: مدة غيبته.

الإعراب

قوله: «وشرط» مبتدأ، و«كون» مضاف إليه، و«ذا» اسم إشارة مضاف إليه، و«مقيسًا» خبر كون، ونعت اسم الإشارة محذوف، و«أن» حرف مصدري، و«يقع» صلتها، وهي وصلتها في تأويل مصدر مرفوع على أنه خبر «شرط»، و«ظرفا» حال من فاعل، و«لما» متعلق بظرف، و«ما» موصول اسمي نعت لمحذوف، وفي أصله معه متعلقان بـ«اجتمع»، وجملة اجتمع صلة «ما»، وتقدير

(١) في «ق» هو وأقيم.
(٢) أي: مكان قرب زيد.
(٣) أي: وقت صلاة العصر.
(٤) أي: زمن نحر جزورين.
(٥) أي: دون تقدير مضاف، نحو: أحقًّا إنك ذاهب، أي: أفي حق. انظر: همع الهوامع للسيوطي (١٧٠/٣).
(٦) أي: في زكاة أمه، وبذلك يوافق رواية الرفع. تحرير الخصاصة لابن الوردي (٣٠٣/١).
(٧) أخرجه أبو داود (٢٨٣٠)، والترمذي (١٥٥٠)، وابن ماجه في سننه (٣٣٢٠)، وأحمد في مسنده (١١٥١٨).

البيت: وشرط كون هذا المصوغ مقيسًا وقوعه ظرفًا للعامل الذي اجتمعَ معه في أصله، و«ما» موصول اسمي في محل رفع على الابتداء، أو يرى مبنى للمفعول، و«ظرفًا» حال من نائب الفاعل، و«غير» معطوف على «ظرفًا»، و«ظرف» مضاف إليه، فـ«ذاك» مبتدأ حذفت صفته، و«ذو» خبره، و«تصرف» مضاف إليه، و«في العرف» متعلق بـ«تصرف»، و«غير» مبتدأ، و«ذي» مضاف إليه، و«التصرف» مجرور بإضافة ذي إليه، و«الذي» خبر المبتدأ، و«لزم» فعل ماض، و«ظرفية» مفعوله، وإعراب الباقي ظاهر[1].

**   **   **

(١) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٥٥).



الخامس من المفاعيل (المفعول معه)[1]

وأخر عنها[2] لاختلافهم فيه هل هو قياسيٌّ[3] دون غيره[4]؟ ولوصول العامل إليه بواسطة حرف[5] دون غيره[6].

٣١١ يُنْصَبُ تَالِي الـوَاوِ مفعـولًا مَعَـهْ	فِي نَحْوِ سَيْرِي وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَه

(ينصب) اسم (تالي الواو) التي بمعنى «مع» التالية لجملةٍ ذاتِ فعلٍ أو اسمٍ فيه معناه وحروفه، حال كونه (مفعولًا معه) فهو اسم فضلة تالٍ لواوٍ بمعنى «مع»[7] تالية لجملة ذات فعل، أو ذات اسم فيه معنى الفعل وحروفه، فذات الفعل (في نحو: سيري والطريقَ مسرعه)[8]، وذات الاسم الذي فيه معني الفعل

---

(١) قوله: (معه) نائب الفاعل أسند إليه المفعول كما أسند إلى المجرور في المفعول به والمفعول فيه والمفعول له، والضمير المجرور عائد على أل، وقيل: نائب الفاعل هو الضمير المجرور العائد إلى المصدر المفهوم من مفعول كما قيل في قوله تعالى: ﴿وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ﴾ [سبأ: ٥٤]؛ لأن «مع» لازم النصب على الظرفية، كبين فلا يصح نيابته عن الفاعل. انظر: الكواكب الدرية للأهدل (٢/٢٣).

(٢) أي: عن المفاعيل.

(٣) وغيره من المفاعيل قياسيٌّ اتفاقًا.

(٤) والصحيح أنه قياسي. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٢٦٦)، عباده على شرح الشذور (٢/٧٠).

(٥) وهو الواو.

(٦) انظر: بلوغ الأرب شرح شذور الذهب لزكريا (٢/٧٩٨)، شرح شذور الذهب لابن هشام (٢٢٥).

(٧) أي: مفيدة للمعية.

(٨) قوله: (سيري والطريق) يفيد أنه لا يشترط في نصب الاسم على أنه مفعول معه جوازُ=



وحروفه، نحو: أنا سائر والنيلَ، فيصدق على الطريق، أو النيل أنه اسم لدخول «أل» عليه، وأنه فضلة؛ لأنه منصوب، وأنه تال لـ«واو»[1]، تلك الواو بمعنى «مع»[2]، والواو تالية لجملة ذاتِ فعل، وهو سيري في المثال الأول، وذات اسم فيه معنى الفعل وحروفه وهو «سائر» في المثال الثاني، فإنه فيه معنى الفعل، وهو أسير، وفيه حروفه[3] وهو السين والياء والراء، وسمي الطريق أو النيل مفعولًا معه؛ لأنه فعل معه فعلٌ، وهو السير الصادر من الفاعل[4]، فخرج بقولنا: اسم نحو: «لا تأكل السمك وتشربَ اللبن»، بنصب «تشرب»[5]، ونحو: سرت والشمسُ طالعةٌ[6] برفعهما، فإن الواو وإن كانت بمعنى «مع» فيهما إلا أنها

= عطفه من حيث المعنى على مصاحبه، وهو كذلك خلافًا لابن جني. انظر: حاشية المحقق الصبان على الأشموني (٢/١٣٤).

(١) فيه إشارة إلى عدم جواز الفصل بين الواو والمفعول معه ولو بالظرف وإن جاز الفصل به بين الواو العاطفة ومعطوفها لتنزل الواو هنا والمفعول معه منزلة الجار والمجرور، ويجب ذكر هذه الواو؛ إذ لم يثبت في العربية حذف المفعول معه. انظر: حاشية المحقق الصبان على الأشموني (٢/١٣٤).

(٢) أي: التي للتنصيص على مصاحبة ما بعدها لمعمول العامل السابق، أي: مقارنته له في الزمان سواء اشتركا في الحكم، كـ«جئت وزيدًا»، أولا كـ«استوى الماء والخشبة»، وبذلك فارقت واو العطف فإنها تقتضي المشاركة في الحكم ولا تقتضي المقارنة في الزمان وإن وجدت في نحو: كل رجل وضيعته. انظر: الصبان على الأشموني (٢/١٣٤).

(٣) أي: الفعل.

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٤٢، ٣٤٣).

(٥) وقيل: مفعول معه حقيقة، وصححه حفيد ابن هشام، وعلى هذا فالمراد بالاسم أعم من أن يكون صريحًا أو مؤولًا من أن والفعل، ولا تكون في مثله حينئذٍ عاطفة، وهو خلاف الراجح. انظر: الكواكب الدرية (٢/٢٤)، حاشية المحقق الصبان على الأشموني (٢/١٣٥)، حاشية الخضري على ابن عقيل (١/٢٩٦).

(٦) «الشمس» مبتدأ، و«طالعة» خبره، والجملة حالية، وهذه الواو يقال لها اعتراضية، وتشهر عند المعربين بواو الحال.

داخلة في المثال الأول في اللفظ على فعل وهو تشرب، وداخلة في الثاني[1] على جملة فليسا مفعولًا معه، وبقولنا: فضلة نحو: اشترك زيدٌ وعمروٌ؛ فإنه عمدة[2]، وبقول المصنف: (تالي[3] بواو) نحوُ: جئت مع زيد، فإنه تالٍ لنفس مع لا الواو التي بمعناها، وبقوله بمعنى «مع» نحو: رأيت زيدًا وعمرًا قبله أو بعده، فإن التقييد بالقبلية أو البعدية تنافي المعية، وبقولنا: «تالٍ لجملةٍ» نحو: كل رجل وضيعتُه بالرفع عطفًا على «كل»، فلا يجوز فيه النصب على المفعول معه[4]، وبقولنا: «ذات فعل أو اسم فيه معنى الفعل وحروفه» نحو: هذا بك وأباك بالموحدة فلا يتكلم به[5]؛ لأنك لم تذكر فعلًا ولا اسمًا فيه معنى الفعل وحروفه، وقد علم بما ذكرناه ما في كلام المصنف من الإجحاف.

[ناصب المفعول معه]

٣١٢ بِمَا مِنَ الفِعْلِ وَشِبْهِهِ سَبَقْ ... ذَا النَّصْبُ لَا بِالوَاوِ فِي القَوْلِ الأَحَقّ

ثم شرع في الناصب للمفعول معه بقوله: **(بما من الفعل وشبهه سبق ذا النصب)** وبهذا قال جمهور البصريين وطائفة من الكوفيين، ثم اختلفوا فقال

(١) الجملة الثانية: (والشمس طالعة).

(٢) وإن كان الاشتراك فعل اثنين، إلا أنه ليس واحد منهما فضلة؛ لأنهما فاعلان فلا يصح الاكتفاء بأحدهما عن الآخر، فلا يقال: اشترك زيد.

(٣) في «ق»: تالٍ.

(٤) **قال الصبان:** أي: قدر الخبر مثنى كأن قيل: كل رجل وضيعته مقترنان، أما إذا قدر مفردًا معطوفًا على ضميره ما بعد الواو كأن قيل: كل رجل موجود وضيعته لم يخرج؛ لصحة كون ما بعد الواو حينئذٍ مفعولًا معه. انظر: حاشية المحقق الصبان على الأشموني (١٣٥/٢).

(٥) أي: لفساده لتعين أن يقال: هذا لك ولأبيك على رأي الجمهور، ويجوز وأبيك على مذهب المصنف. انظر: الصبان على الأشموني (٢٣٥/٢)



سيبويه[1] والفارسي وجماعة: إنه كالمفعول به في المعنى، فمعنى: سرتُ والنيلَ سرت بالنيل، وزعم الأخفش وجماعة من الكوفيين أنه نُصِبَ على الظرفية[2]، والواو مهيئةٌ للظرفية، ونظروه بمسألة النصب بـ«إلا» فانتصب الاسم بعد الواو، كما انتصب بعد «إلا» **(لا بالواو)**[3] أي: لا الناصب له الواو **(في القول الأحقّ)** بالترجيح كما مر، وقال الجرجاني بالواو[4]، ورُدَّ [بأن الواو][5] ولو كانت عاملة لاتصل بها[6] إذا كان ضميرًا[7] كما في سائر الحروف الناصبة، ولا الناصب لها الخلاف[8] خلافًا لأكثر الكوفيين، فإنهم ذهبوا إلى أن الناصب للمفعول معه

---

(١) انظر: الكتاب لسيبويه (١/١٥٠).

(٢) **قال الصبان**: وذلك أن الواو لما أقيمت مقام «مع» المنصوب على الظرفية والواو في الأصل حرف لا يحتمل النصب أعطي ما بعده إعرابه عاريةً، كما أعطي ما بعد «إلا» التي بمعنى غير إعراب غير، ولو كان كما قاله هؤلاء لجاز النصب في كل رجل وضيعته مطردًا، وليس كذلك. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/١٣٦).

(٣) قوله: (لا الواو... إلخ) بقي عليه التعرض لرد مذهب الأخفش؛ فإنه زعم أن أصل قمت وزيدًا قمت مع زيد، فحذفت «مع» ووضعت الواو موضعها، فانتقل نصب «مع» إلى ما بعد الواو، وأبطل النحويون ذلك بأن قالوا: «مع» ظرف وما بعد الواو ليس بظرف، وهذا الإبطال باطل بنحو: جئتك قدوم الحاج وعكسه: «ألم تغتمض عيناك ليلة أرمدَا»، وقال الزجاج: في أما العبيد تقريره: أما تملك العبيد. انظر: حاشية يس على التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٤٤).

(٤) انظر: التسهيل (٩٩)، شرح العمدة (٤٠٢)، الارتشاف لأبي حيان (٢/٢٨٦)، الجنى الداني (١٥٥).

(٥) ما بين القوسين في س، وفي ق بالواو.

(٦) أي: لصح اتصال الضمير؛ إذ اللازم على تقدير أن الناصب الواو الصحةُ لا الوجوبُ، ألا ترى أن «إن واللام» مثلًا يدخلان على الظاهر والضمير. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/١٣٥).

(٧) كأن يقال: جلست وك كما يتصل بغيرها من الحروف العاملة، نحو: إنك ولك، وذلك ممتنع باتفاق. انظر: الأشموني على الألفية (٢/١٣٥).

(٨) أي: مخالفة المفعول معه للاسم قبله في إسناد الحكم السابق إليه، وإن ورد بصورة=



معنويٌ[١]، وهو مخالفة ما بعد الواو لما قبلها، كما ذهبوا إليه في نصب الظرف، ورد[٢] بأن الخلاف لو كان يقتضي النصب لجاز: ما قام زيد بل عمرًا، بنصب عمرو، وذلك لا يجوز، ولا الناصب له فعل محذوف بعد الواو، والتقدير في: سرت والنيل، سرت ولابست النيل، فيكون حينئذٍ مفعولًا به خلافًا للزجاج، ورده السيرافي بما يطول ذكره[٣].

تَنْبِيهٌ [تقدم المفعول معه على عامله وتوسطه]

فهم من قوله: «سبق» أن المفعول معه لا يتقدم على عامله، لا يقال: والنيلَ سرتُ، ولا يتوسط نحو: سارَ والنيلَ زيدٌ؛ لأن الواو عندهم أصلها أن تكون عاطفة، فكما لا يجوز تقديم المعطوف ولا توسطه بين العامل والمعطوف عليه فكذا هذا، والأولى متفق عليها[٤][٥]، والثانية طرقها خلاف لأبي الفتح، ذهب في الخصائص[٦][٧] إلى جواز التوسط مستدلًا بنحو قول الشاعر[٨]:

= المعطوف المشارك. انظر: حاشية يس على التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٤٤).

(١) كحرف التشبيه، واسم الإشارة، والظرف، والجار والمجرور. انظر: همع الهوامع للسيوطي (٣/٢٣٨).

(٢) ورد أيضًا بأن الخلاف معنى من المعاني ولم يثبت النصب بالمعاني المجردة من الألفاظ. انظر: همع الهوامع للسيوطي (٣/٢٣٩).

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٤٣، ٣٤٤).

(٤) **قال المرادي:** وهذا باتفاق. شرح الألفية للمرادي (١/٣٣٠)، همع الهوامع للسيوطي (٣/٢٣٩)، شرح الأشموني على الألفية (٢/١٣٧).

(٥) **قال الصبان:** وفيه أن الرضي جوز تقديمه على العامل مع تأخره عن المصاحب، نحو: إياك والنيل سرت. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/١٣٧).

(٦) في س، وق: الخصال، وما أثبت هو الصواب.

(٧) الخصائص لابن جني (٢/٣٨٣).

(٨) البيت من الطويل، قاله يزيد بن الحكم الثقفي، وهو في الدرر السنية لشيخ الإسلام=



جَمَعْـــتَ وَفُحْشًـــا غِيبَـــةً وَنَمِيمَـــةً خِصَـالًا ثَلَاثَـةً لَسْـتَ عَنْهَـا بِمَرْعَـوِي

وهذا مخرج على أن «فحشًا» معطوف على غيبة وقدم عليه للضرورة[1]، كقوله[2]:

أَلَا يَـــا نَخْلَـــةً مِـــنْ ذَاتِ عِـــرْقٍ عَلَيْـــكِ وَرَحْمَـــةُ اللهِ السَّـــلَامُ

٣١٣ وَبَعْدَ مَا اسْتِفْهَامٍ اوْ كَيْفَ نَصَبْ بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَعْضُ العَرَبْ

(و) إن قيل: قد روي النصب (بعد ما استفهام أو «كيف»)، نحو: ما أنت وزيدًا؟ أو كيف أنت وقصعةً من ثريدٍ[3]؟ فبطل ما قدر من أنه لابد أن يسبقه فعلٌ أو شبهُهُ.

أجيب بأن أكثرهم[4] يرفعه، ولا إشكال فيه[5].

= زكريا الأنصاري (٤٩٧/١)، شرح الشواهد للعيني (١٣٧/٢)، خزانة الأدب (١٣٠/٣) الخصائص (٣٨٣/٢)، وأمالي ابن الشّجريّ (٢٧١/١، ٢٧٥)، وشرح عمدة الحافظ (٦٣٧/٢)، وشرح الكافية الشّافية (٦٩٦/٢)، وابن النّاظم (٢٨٠)، والمقاصد النّحويّة (٨٦/٣، ٢٦٢)، والتّصريح (٣٤٤/١، ١٣٧/٢)، وهمع الهوامع (٢٤٠/٣)، والأشموني (١٣٧/٢)، والخزانة (١٣٠/٣)، والتصريح على التوضيح (٥٣٢/١).

الشاهد فيه قوله: (فحشًا) حيث نصبه ابن جني على أنه مفعول معه مع تقدمه على مصحوبه، أي: جمعت مع فحش غيبة ونميمة.

(١) **قال شيخ الإسلام زكريا:** وهي ضرورة قبيحة. انظر: الدرر السنية (٤٩٧/١).

(٢) البيت من الوافر، وهو للأحوص في ديوانه (١٩٠)، خزانة الأدب (١٩٢/٢)

الشاهد فيه قوله: (وعليك ورحمة الله السلام) فقدم المعطوف بالواو على المعطوف عليه، وقال ابن جني: إن «رحمة الله» معطوف على الضمير في عليك.

(٣) انظر: الكتاب لسيبويه (٧٩٩/٢).

(٤) أي: أكثر العرب. انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل (٢٩٧/١).

(٥) **قال المرادي في المثالين السابقين:** برفع ما بعد الواو على أنها العاطفة، وبعضهم على أنها=



وقد (نَصَبَ) هذا (بفعل كون[1] مضمر[2] بعض العرب)، فتقديره: ما تكون وزيدًا، فكيف تكون وقصعةً من ثريدٍ[3] فبطل ما تقرر[4].

[أحوال الاسم بعد واو المعية]

واعلم أن للاسم الواقع بعد الواو خمسَ حالاتٍ، شرع المصنف في بيان [أولها][5] بقوله:

[الحالة الأولى]

٣١٤ وَالعَطْفُ إِنْ يُمْكِنْ بِلَا ضَعْفٍ أَحَقّْ ....

(والعطف أن يمكن بلا ضعف)[6] فيه (أحق)[7] من النصب على المفعولية

= التي للمعية وما قبلها مرفوع بفعل مضمر هو الناصب لما بعدها، تقديره: كيف تكون؟، وما تكون؟ والصحيح أن «كان» المقدرة ناقصة، و«كيف» خبر مقدم، وكذلك «ما». انظر: الألفية للمرادي (١/٣٣٠).

(١) أي: بفعل مشتق من لفظ الكون، لكن إذا صلح الكلام لتقدير فعل غير الكون كتصنع وتلابس جاز تقديره. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/١٣٧).

(٢) الحق أنه مضمر جوازًا. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/١٣٧)، حاشية الخضري على ابن عقيل (١/٢٩٧).

(٣) فـ«زيدًا، وقصعةً» منصوبان بـ«تكون» المضمرة.

(٤) ما بين القوسين ثابت في «ق»، غير ثابت في «س».

(٥) ما بين القوسين غير ثابت في «ق».

(٦) أي: من جهة اللفظ أو المعنى.

(٧) أي: أرجح لعد الخلاف في جوازه، بخلاف النصب، إذ القائل بأن النصب سماعي لا يجيزه ولصيرورة العمدة في النصب فضلة، ولأن الأصل في الواو العطف، ومحل جواز الأمرين إذا قصد المتكلم مطلق النسبة، فإن قصد التنصيص على المعية تعين النصب، وإن قصد التنصيص عليها وبقاء احتمال تعين الرفع. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/١٣٨).



نحو: كنت أنا وزيدٌ[1] كالأخوين[2].

[الحالة الثانية]

٣١٤ .... والنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقْ

ثم شرع في ثانيها بقوله: (والنصب) على المفعولية (مختار) عند المصنف (لدى ضعف) عطف (النسق)، نحو: جئت وزيدًا[3]، وأوجبه السيرافي على قاعدته: أن كلَّ ثانٍ كان مؤثرًا لأول، أي: سببًا له لا يجوز فيه إلا النصب؛ إذ قولك: جئت وزيدًا معناه كنت السبب في مجيئة[4].

[الحالة الثالثة]

٣١٥ وَالنَّصْبُ إِنْ لَمْ يَجُزِ العَطْفُ يَجِبْ ....

---

(١) أي: فرفع «زيد» عطفًا على المضمر المتصل أولى من نصبه مفعولًا معه؛ لأن العطف ممكن للفصل أي: بين الضمير المتصل والمعطوف عليه والتشريك أي: في الحكم أولى من غيره. انظر: الخضري مع ابن عقيل (١/٢٩٨).

(٢) قال الخضري: مقتضاه جواز النصب في هذا المثال، وهو مبني على قول الأخفش: إن ما بعد المفعول معه يطابقهما معًا قياسًا على العطف وهو ضعيف، والصحيح المؤيد بالقياس والسماع كونه بحسب ما قبل الواو، فالعطف في المثال متعين، ولذا مثل في القطر بـ«كنت أنا وزيدًا كالأخ». انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل (١/٢٩٨)، الدرر السنية للشيخ الإسلام زكريا (١/٥٠١).

(٣) لأن العطف على الضمير المرفوع المتصل بغير توكيد أو فعل ضعيف. انظر: شرح الألفية للمرادي (١/٣٣١)، شرح الأشموني على الألفية (٢/١٣٩)، المكودي بحاشية ابن حمدون (١/٢٦٨).

(٤) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٨٥).



ثم شرع في ثالثها بقوله: (والنصب) على المَفعولية (إن) أمكَن و(لم يجز العطف) لمانعٍ[1] (يجب)[2]، نحو: مالك وزيدًا، أوْ مات زيدٌ وطلوعَ الشمس؛ لامتناع العطف في المثال الأول من جهة الصناعة[3]؛ لأنه لا يجوز العطف على الضمير المجرور وهو الكاف في «مالك» إلا بعد إعادة الجار، نحو: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ [المؤمنون: ٢٢] قاله في شرح الكافية[4]، وسيأتي في باب العطف اختياره جوازه[5]، وهو الراجح.

فإن قيل: كان ينبغي أن يمتنع مالك وزيدًا، كما امتنع هذا لك وإياك على الصحيح؛ لعدم تقدم فعل أو اسم فيه معنى الفعل وحروفه.

أجيب بأن مالك وزيدًا لما اشتمل على ما يشبه طلبه للفعل وهو «ما» الاستفهامية لإنكاره قدروا عاملًا بعدها لشدة طلبها للفعل، والتقدير: ما كان لك وزيدًا، وهو أحد الوجهين في التسهيل[6]، ولامتناع العطف في المثال الثاني من جهة المعنى؛ لأن العطف يقتضي التشريك في المعنى وطلوع الشمس لا يقوم به الموت[7].

---

(١) أي: لمانع معنوي أو لفظي.

(٢) قوله: (يجب) جواب الشرط، والشرط وجوابه خبر المبتدأ، وهذا أولى من جعل جواب الشرط محذوفًا، ويجب خبر المبتدأ؛ لأن حذف الجواب مع كون الشرط مضارعًا ضرورة كذا قال غير واحد، وفيه أن محل كونه ضرورة إذا لم يكن الشرط مضارعًا مجزومًا بلم، وإلا جاز حذف الجواب لكونه ماضيًا في المعنى. انظر: حاشية المحقق الصبان على الأشموني (١٣٩/٢).

(٣) فالمانع في هذين المثالين لفظي.

(٤) شرح الكافية للرضي (١٢٥٤/٢).

(٥) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٨٥).

(٦) التسهيل لابن مالك (٩٩).

(٧) التصريح على التوضيح للأزهري (٣٤٤/١).



[الحالة الرابعة]

٣١٥ .... أَوِ اعْتَقِدْ إِضْمَارَ عَامِلٍ تُصِبْ

ثم شرع في رابعها[1] بقوله: (أو اعتقد) إذا لم يكن النصب على المفعولية ولا العطف (إضمار عامل) ناصب له (تصب)، نحو[2]:

عَلَفْتُهَا تِبْنًا وَمَاءً بَارِدًا ... حَتَّى شَتَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا

وقوله[3]:

---

(١) في «ق»: رابعتها.

(٢) قال العيني: رجز لم يعلم قائله، والضمير في علفتها يرجع إلى الدابة المعهودة.
الشاهد في: (وماء) حيث عطفه على تبنًا فلا يصح أن يقال: الواو بمعنى «مع» لانعدام معنى المصاحبة، فيتعين أن ينصب بفعل مضمر يدل عليه سياق الكلام، وهو سقيتها. شرح الشواهد للعيني (١٤٠/٢)، منحة الجليل شرح ابن عقيل (٢٠٧/٢)، وانظر في لسان العرب (٢٨٧/٢)، «زجج»، (٣٦٧/٣)، «قلد» (٢٥٥/٩) «علف»، والأشباه والنظائر (١٠٨/٢، ٢٣٣/٧)، وأمالي المرتضى (٢٥٩/٢)، والإنصاف (٦١٢/٢)، وأوضح المسالك (٢٤٥/٢)، والخصائص (٤٣١/٢)، والدرر (٤١٣/٢)، وشرح الأشموني (٢٢٦/١)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (١١٤٧)، وشرح شذور الذهب (٢٤٠)، وشرح شواهد المغني (٥٨/١، ٩٢٩/٢)، وشرح ابن عقيل (٣٠٨/١)، ومغني اللبيب (٦٣٢/٢)، والمقاصد النحوية (١٠١/٣)، وهمع الهوامع (١٣٠/٢)، وتاج العروس (١٨٢/٢٤) «علف».

(٣) البيت من الوافر، وهو للراعي النميري في ديوانه (٢٦٩)، والدرر (٤٨٣/١)، وشرح شواهد المغني (٧٧٥/٢)، ولسان العرب (٢٧٨/٢) «زجج» والمقاصد النحوية (٩١/٣)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢١٢/٣، ٢٣٣/٧)، والإنصاف (٦١٠/٢)، وأوضح المسالك (٤٣٢/٢)، وتذكرة النحاة (٦١٧)، وحاشية يس (٤٣٢/١)، والخصائص (٤٣٢/٢)، والدرر (٤١٣/٢)، وشرح ابن الناظم (٢٠٦)، وشرح الأشموني (٢٢٦/١)، وشرح عمدة الحافظ (٦٣٥)، وكتاب الصناعتين (١٨٢)، ولسان العرب (٤٢٢/١)،=



إِذَا مَـا الغَانِيَـاتُ بَـرَزْنَ يَوْمًـا وَزَجَّجْـنَ الحَوَاجِـبَ وَالعُيُونَـا

أما امتناع العطف فيهما فلانتفاء المشاركة؛ لأن الماء لا يشارك التبن في العلف، والعيون لا تشارك الحواجب في التزجيج؛ لأن تزجيج الحواجب ترقيقها وتطويلها يقال: رجل أزج وامرأة زجاء إذا كان حاجبهما رقيقين طويلين، وأما امتناع المفعول معه فيهما فلانتفاء المعية في البيت الأول؛ لأن الماء لا يصاحب التبن في العلف، وانتفاء فائدة الإعلام بمصاحبة العيون للحواجب في البيت الثاني؛ إذ من المعلوم أن العيون مصاحبة للحواجب فلا فائدة في الإعلام بذلك، فيجب في ذلك إضمار فعل ناصب للاسم الواقع بعد الواو وهو «ما» في البيت الأول، و«العيون» في البيت الثاني على أنه مفعول به، والفعل المحذوف معطوف على الفعل المذكور، أي: علفتها تبنًا وسقيتها ماء باردًا، أو زججن الحواجب وكحلن العيون، هذا ما جرى عليه المصنف وهو قول الفراء والفارسي، وذهب الجرمي[1] والمازني[2] والمبرد[3] وأبو عبيدة[4] ....

= «رغب»، ومغني اللبيب (٣٥٧/١)، وهمع الهوامع (٢٢٢/١، ١٣٠/٢).

الشاهد فيه قوله: (والعيونا) حيث نصب بفعل مضمر، أي: وكحلن العيونَا، ولا يجوز بالعطف لعدم المشاركة، ولا باعتبار المعية؛ لعدم الفائدة بالإعلام بمصاحبة العيون للحواجب. انظر: شرح الشواهد للعيني (١٤٠/٢)، عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٢٤٨/٢، ٢٤٩).

(١) بفتح الجيم نسبة إلى بني جرم، ويلقب بالنباح لكثرة مناظرته في النحو وصياحه، قاله ابن درستويه. انظر: التصريح على التوضيح (٣٤٦/١).

(٢) المازني: بكسر الزاي نسبة إلى بني مازن.

(٣) قوله: (المبرَد) بفتح الراء، وسبب تسميته بذلك أن المازني سأله عن مسائل فأجاب عنها وأحسن فقال: أنت المبرد، أي: المثبت للحق، قال المبرد: فغير الكوفيون اسمي فجعلوه بفتح الراء. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣٤٦/١).

(٤) قوله: (أبو عُبيدة) بضم العين.

والأصمعي[١] واليزيدي[٢] إلى أنه لا حذف، وأن ما بعد الواو في البيتين معطوف على ما قبله، وذلك في تأويل العامل المذكور قبلهما بعامل يصح انصبابه عليهما انصبابة واحدة، فيؤول «زججن» بـ«حسَّن»[٣]، ويؤول علفتها بـ«أنلتها»[٤].

[الحالة الخامسة]

وخامستها: وجوب العطف، كما في نحو: كلُّ رجلٍ وضيعتُه، بالرفع عطف على كلُّ، ونحو: اشترك زيدٌ وعمرو، ونحو: جاء زيد وعمر وقبله أو بعده، لما تقدم من عدم تقدم جملة في الأول، ومن عدم الفضلة في الثاني؛ لأن الفعل لا يستغنى عنه؛ لأن الاشتراك لا يتأتى إلا بين اثنين، ومن عدم المصاحبة في الثالث[٥].



الإعراب

قوله: «والعطف» مبتدأ، و«إن» حرف شرط، و«يمكن» فعل الشرط وجوابه محذوف للضرورة لكون الشرط غير ماض، و«بلا ضعف» متعلق بـ«يمكن»، و«أحق» خبر المبتدأ، و«النصب مختار» مبتدأ وخبر، «لدى» ـ بالدال المهملة ـ بمعنى عند متعلق بالنصب، و«ضعف» مضاف إليه، و«النسق» مجرور بضعف على تقدير مضاف بينهما، والتقدير: والنصب عند ضعف عطف النسق مختارٌ،

---

(١) قوله: (الأصمَعي) بفتح الميم نسبة إلى جده أصمع.

(٢) قوله: (اليَزِيدي) بفتح الياء المثناة تحت وكسر الزاي.

(٣) قوله: (بحسَّن) بتشديد السين؛ لأن التحسين يصح تسليطه على العيون والحواجب، فيقال: حسَّن العيون والحواجب. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٤٦).

(٤) لأن الإنالة يصح تسليطها على التبن والماء، فيقال: أنلتها تبنًا وماء فهو من التضمين. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٤٦).

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٤٤).



و«النصب» مبتدأ، و«إن» حرف شرط، و«لم» حرف نفي وجزم، «يجز» فعل الشرط مجزوم بـ«لم»، و«العطف» فاعل يجز، و«يجب» جواب الشرط، والشرط وجوابه خبر المبتدأ، و«اعتقد» معطوف على «يجب»، و«أو» للتخيير، وجاز عطف اعتقد ـ وهو طلب ـ على يجب وهو خبر؛ لأن يجب في معنى أوجب؛ لأن المصنف منع عطف الإنشاء على الإخبار في شرح التسهيل[1] تبعًا للبيانيين ولكن أجازه الصفار وجماعة[2]، وهذا خاتمة المفاعيل.

*** *** ***

(١) شرح التسهيل لابن مالك (٣/٣٧٣).

(٢) تمرين الطلاب للأزهري (٥٦).



[الاستثناء]

وعقبه[(١)] المصنف بما هو مفعول في المعنى[(٢)] فقال: **(الاستثناء)**[(٣)] والمستثنى وهو المخرج تحقيقًا أو تقديرًا من مذكور أو متروك بـ«إلا» أو إحدى أخواتها بشرط الفائدة، قاله في التسهيل[(٤)].

فـ«المخرِج» جنسٌ يشمل[(٥)] المخرج بالبدل، نحو: أكلت الرغيفَ ثُلُثَه، وبالصفة، نحو: أعتق رقبة مؤمنة، وبالشرط، نحو: اقتل الذميَّ إن حارب، وبالغاية، نحو: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيۡلِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، وبالاستثناء، نحو: ﴿فَشَرِبُوا۟ مِنۡهُ إِلَّا قَلِيلٗا مِّنۡهُمۡ﴾ [البقرة: ٢٤٩] ودخل بـ«تحقيقًا أو تقديرًا» قسمي المتصل[(٦)] والمنقطع[(٧)]، وبـ«مذكور أو متروك» ....

---

(١) قوله: (عقبه) يعني آخر المفاعيل وهو المفعول معه.

(٢) مناسبة ذكر الاستثناء عقب المفعول معه أمران: أحدهما: اشتراكهما في كون كل منهما وقع بعد أداة لفظية وهي الواو في الأول وأدوات الاستثناء في الثاني، ثانيهما: أن الجوهري جعله من جملة المفاعيل وسماه مفعولًا دونه. انظر: ابن حمدون على المكودي (٢٧١/١).

(٣) قوله: (الاستثناء) استفعال فالسين والتاء زائدتان من ثنيت عزمي عنه إذا رجعت، ومعناه أنك ثنيت الحكم عن الوصول لما بعد الأداة أي: رجعت.

(٤) انظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢٦٤/٢).

(٥) في «س»: ليشمل، والمثبت من «ق».

(٦) فالمتصل راجعٌ للتحقيقي فإنه بعض المخرج منه، نحو: ما قام إخوانك إلا زيدا. انظر: همع الهوامع للسيوطي (٢٤٨/٣).

(٧) المنقطع راجعٌ للتقديري نحو: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنۡ عِلۡمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾ [النساء: ١٥٧]، فإن الظن وإن لم يدخل في العلم تحقيقًا؛ لأنه ليس بعضه فهو في تقدير الداخل فيه؛ إذ هو مستحضر بذكره، لقيامه في كثير من المواضع، فهو حين استثني مخرج مما قبله تقديرًا. انظر: همع الهوامع للسيوطي (٢٤٩/٣).



قسمي التام والمفرغ[1]، وبـ«إلا» أو إحدى أخواتها «جميعُ أدواتِ الاستثناء»، وخرج «بشرط الفائدة»[2]، نحو: جاءني ناس إلا زيد، أو جاءني القوم إلا رجلًا فإنه لا يفيد[3].

قال الشاطبي: ومعنى إخراجِه أن ذكره بعد «إلا» مبينٌ أنه لم يُرد دخوله فيما تقدم، فبين ذلك للسامع بتلك القرينة لا أنه كان مرادًا للمتكلم ثم أخرجه[4]، هذا حقيقة الإخراج عند أئمة اللسان سيبويه وغيره، وهو الذي لا يصح غيره[5]، انتهى. وبه يتضح الحال ويزول الإشكال[6][7].

[ناصب المستثنى بـ«إلا»]

٣١٦ مَا اسْتَثْنَتِ «الَّا» مَعَ تَمَامٍ يَنْتَصِبْ ....

(ما استثنت الَّا مع تمام) وإيجاب **(ينتصب)** واختلف في ناصب المستثنى

---

(١) مثل: ما ضربت إلا زيدًا.

(٢) لبيان أن النكرة لا يستثنى منها في الموجب ما لم تفد. انظر: همع الهوامع للسيوطي (٣/٢٤٩).

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٤٦).

(٤) ويلزم على قول الشاطبي أن يكون الاستثناء من النفي إثباتًا ولا من الإثبات نفيًا، ووجه اللزوم أن بيانه أنه لم يرد دخول المستثنى في المستثنى منه لا بعنوان حكم المستثنى مغاير لحكم المستثنى منه لجواز أن يكون غير معلوم الحكم. انظر: حاشية الشيخ يس على الفاكهي (٢/١٤٩).

(٥) المقاصد الشافية للشاطبي (٤/٢٦٣).

(٦) أراد بالإشكال ما أورده ابن الحاجب في الاستثناء المتصل، وهو أن فيه تناقضًا من حيث إن قولك: لزيد عليَّ عشرة إلا ثلاثة إثباتًا للثلاثة في ضمن العشرة ونفيه صريحًا. انظر: حاشية نعمان خير الدين بن الألوسي على شرح قطر الندى (٢/٤٥).

(٧) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٤٦).

بـ«إلا» على ثمانية أقوال:

أحدها: أن نفس «إلا»[1] وإليه ذهب المصنف، وزعم أنه مذهب سيبويه والمبرد[2].

والثاني: تمام الكلام، كما انتصب «درهمًا» بـ«عشرين».

والثالث: الفعل المتقدم بواسطة «إلا»، وذهب إليه السيرافي والفارسي وابن الباذش[3].

والرابع: الفعل المتقدم بغير واسطة «إلا» وإليه ذهب ابن خروف[4].

والخامس: فعل محذوف من معنى «إلا»، تقديره: استثنى زيدًا، وإليه ذهب الزجاج.

والسادس: المخالفة، وحُكِيَ عن الكسائي[5].

والسابع: أَنَّ بفتح الهمزة وتشديد النون محذوفة هي وخبرها، والتقدير:

---

(١) واستدل بأنها مختصة بدخول الاسم، وليست كجزء منه فعملت فيه كـ«إن» ولا التبرئة. انظر: همع الهوامع للسيوطي (٣/٢٥٢).

(٢) انظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢/٢١٢).

(٣) **قال السيوطي:** قياسًا على المفعول معه، فإن ناصبه الفعل بواسطة الواو، ونسبه ابن عصفور لسيبويه، واختاره ابن الضائع، وفرقوا بينه وبين «غير» بأن ما بعد «إلا» مشبه بالظرف المختص الذي لا يصل فيه الفعل إلا بواسطة حرف الجر، و«غير» لإبهامها كالظرف المبهم يصل إليه الفعل بنفسه، وقدح فيه بأنه قد لا يكون قبل «إلا» فعل، نحو: القوم إخوانك إلا زيدًا انظر: همع الهوامع للسيوطي (٣/٢٥٢).

(٤) **قال السيوطي:** لانتصاب غير به بلا واسطة، إذا وقعت موقع «إلا». انظر: همع الهوامع (٣/٢٥٢).

(٥) **قال السيوطي:** إنه انتصب لمخالفة الأول؛ لأن المستثنى موجب له القيام بعد نفيه عن الأول أو عكسه، وعليه الكسائي فيما نقله ابن عصفور. انظر: همع الهوامع (٣/٢٥٣).

إلا أن زيدًا لم يقم، حكاه السيرافي عن [الكسائي].

والثامن: أن إلا مركبة من «أنَّ» و«لا»، ثم خففت «أنَّ» وأدغمت في اللام حكاه السيرافي عن][1] الفراء، و[زاد][2] ابن عصفور: فإذا انتصب ما بعدها فعلي تغليب حكم «أنَّ»، وإذا لم ينتصب فعلى تغليب حكم «لا»؛ لأنها عاطفة[3].

مثال النصب بعد التمام والإيجاب[4] قوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ۝٣٠ إِلَّآ إِبْلِيسَ﴾ [الحجر: ٣٠، ٣١][5]، وقوله تعالى: ﴿فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾ [البقرة: ٢٤٩]، فما قبل «إلا» كلام تام؛ لأن المستثنى منه مذكور وهو الواو[6]، وموجب[7] لأنه لم يتقدم عليه نفي ولا شبهه، وما بعد «إلا» وهو (إِبْلِيسَ) و(قَلِيلًا) واجبُ النصب على الاستثناء[8]، وأما قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ

---

(١) ما بين القوسين ساقط من النسخة «س، ق»، والمثبت في الأصل هو الموافق لما في التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٤٩).

(٢) ما بين القوسين ليس في «س، ق»، وقد أثبت لحاجة السياق إليه.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٤٩)، همع الهوامع للسيوطي (٣/٢٥٣).

(٤) أي: الإثبات.

(٥) والتمثيل بالآية الكريمة يصح أن يكون للمنقطع على من يذهب إلى أن إبليس من الجن، وهو مذهب جماعة من العلماء، ويصح أن يكون للمتصل على من يذهب إلى أن إبليس من الملائكة، وهو مذهب جمهور العلماء من الصحابة والتابعين. انظر: حاشية ابن الألوسي على شرح قطر الندى (٢/٤٧، ٤٨).

(٦) أي: الواو في قوله تعالى: (فَشَرِبُوا۟).

(٧) قوله: «موجب» بفتح الجيم أي: مثبت.

(٨) أي: في لغة الجمهور فلا ينافي جواز رفعه في لغة حكاها أبو حيان، وخرج عليها بعضهم حديث: (**من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فعليه الجمعة إلا امرأة أو مسافر أو عبد أو مريض**) رواه الدارقطني وغيره، وظاهر كلام ابن مالك أن ذلك جائز في لغة الجمهور=



﴿فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، بالرفع فـ«إلا» فيه ليست للاستثناء، وإنما هي بمعنى غير، فهي صفة لآلهة، ولكن نُقِلَ الإعراب هنا إلى ما بعدها لكونها على صورة الحرف(١).

٣١٦ .... وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفْيٍ انْتُخِبْ
٣١٧ إِتْبَاعَ مَا اتَّصَلَ ....

وإن وقع (بعد نفي أو) ما هو (كنفي) وهو النهي والاستفهام (انتخب) بفتح التاء كما قاله السيوطي(٢)، وبالبناء للمفعول كما قاله الشيخ خالد(٣) (إتباع ما اتصل) للمستثنى منه في إعرابه على أنه بدل منه بدل بعض من كل.

مثال النفي قوله تعالى: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [النساء: ٦٦]، بالرفع في قراءة السبعة غير ابن عامر(٤)، فـ«قليل» بدل من الواو في «فعلوه» بدل بعض من كل

= فإنه قال: قال أبو الحسن بن عصفور فإن كان الكلام الذي قبل «إلا» موجبًا جاز في الاسم الواقع بعد «إلا» وجهان أفصحهما النصب على الاستثناء، والآخر أن تجعله مع «إلا» تابعًا للاسم الذي قبله فتقول: قام القوم إلا زيدًا بنصبه ورفعه، ويحمل عليه قراءة من قرأ ﴿فَشَرِبُواْ مِنۡهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنۡهُمۡ﴾ [البقرة: ٢٤٩] بالرفع، وفي صحيح البخاري: «فلما تفرقوا حرموا كلهم إلا أبو قتادة»، وقوله ﷺ: (الدنيا ملعونة ملعون ما فيها إلا ذكر الله وما ولاه أو عالم أو متعلم) وقوله ﷺ: (كل أمتي معافى إلا المجاهرون)، والأصح أن المرفوع مبتدأ حذف خبره لدلالة ما قبله عليه، والجملة في ذلك كله استثناء منقطع محله النصب، ومجيء المستثنى جملة هو ما عليه ابن هشام. انظر: حاشية نعمان خير الدين ابن الألوسي على شرح القطر (٢/٤٧)، الكواكب الدرية (٢/٣٩).

(١) التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٤٩).
(٢) الذي في البهجة المرضية بضم التاء (٨٦).
(٣) تمرين الطلاب للأزهري (٥٦).
(٤) النشر القراءات العشر لابن الجزري (٢/٢٥٠).

عند البصريين، وهو في نية تكرير العامل، والتقدير: ما فعلوه إلا فعله قليلٌ منهم[1].

ومثال النهي نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾ [هود: ٨١] بالرفع في قراءة أبي عمرو وابن كثير[2] (فامرأتك) بدلٌ من (أحد) بدل بعض من كل، ولم يصرح معه بضمير؛ لأن قوة تعلق المستثنى بالمستثنى منه تغني عن الضمير غالبًا[3].

ومثال الاستفهام قوله تعالى: ﴿قَالَ وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ﴾ [الحجر: ٥٦] بالرفع في قراءة الجميع، و(ٱلضَّآلُّونَ) بدل من الضمير المستتر في (يَقْنَطُ) بدل بعض من كل، ولم يؤت معه بضمير لما تقدم[4]، والنصب عربيٌّ جيدٌ[5][6]، وقد قرئ به في السبع في: ﴿قليلًا﴾ من قوله تعالى: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [النساء: ٦٦]، وفي (امرأتك) من قوله تعالى: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾ [هود: ٨١][7].

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٥٠).

(٢) انظر: النشر في القراءات العشر لابن الجزري (٢/٢٩٠).

(٣) ولم يشترطوا الضمير في بدل البعض من حيث هو ضمير، وإنما اشترطوه من حيث هو رابط، فإذا وجد الربط بدونه حصل الغرض من غير وجود على اشتراط وجود، وهنا الربط متحقق بدونه وذلك لأن إلا وما بعدها من تمام الكلام الأول، وإلا لأخرج الثاني من الأول فعلم أنه بعضه فحصل الربط بذلك ولم يحتج إلى الضمير. انظر: حاشية يس على التصريح (١/٣٥٠).

(٤) أي: بأن قوة تعلق المستثنى بالمستثنى منه تغني عن الضمير.

(٥) أي: ليس برديء، بل هو فصيح وإن كان الإتباع أجود منه. انظر: الكواكب الدرية للأهدل (٢/٤١).

(٦) **قال يس:** لكنه خلاف المنتخب الراجح والذي قرئ به من: (امرأتك) الأكثر فيلزم مجيء قراءته على الوجه المرجوح، ولا ينبغي ذلك. حاشية يس على التصريح (١/٣٥٠).

(٧) كلامه مبني على أن الاستثناء من (أحد)، وفر الزمخشري من تخريج قراءة الأكثر على=



ولا يتأتى الإتباع في الموجب، وإذا تعذر البدَل على اللفظ لمانع أبدل على الموضع، نحو: «لا إله إلا الله»[(١)]، ونحو: «ما فيها من أحدٍ إلا زيدٌ»، برفعهما، وليس زيدٌ بشيءٍ إلا شيئًا لا يعبأ به، بالنصب.

قال المصنف في شرح التسهيل: رفعت البدل يعني الجلالة من اسم لا لأنه في موضع رفع بالابتداء، ولم تحمل على اللفظ لتنصبه؛ لأن «لا» الجنسية لا تعمل في معرفةٍ، ولا في موجبٍ[(٢)].

وتبعه على ذلك أبو حيان والمرادي وغيرهما[(٣)]، وهو مشكل فإن اعتبار محل اسم لا على أنه مبتدأ قبل دخول «لا» قد زال بدخول الناسخ كما قاله الموضح في باب أن[(٤)] واعتبار محل «لا» مع اسمها على أنهما في محل مبتدأ عند سيبويه لا يتوجه عليه تقدير دخول «لا» على الجلالة[(٥)].

والمختار عند أبي حيان أن الجلالة بدل من الضمير المستتر في الخبر المحذوف العائد على اسم «لا»، و«زيد» في المثال الثاني مرفوعٌ على البدلية

= اللغة المرجوحة، وإن جوزه بعضهم فجعل النصب على الاستثناء من ﴿أهلك﴾، والرفع على الاستثناء من ﴿أحد﴾. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/١٤٦).

(١) فلفظ الجلالة في المثال بدل من اسم «لا»؛ لأنه في موضع رفع بالابتداء.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك (٢/٢٢٤)، التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٥١).

(٣) انظر: شرح التسهيل للمرادي (٥٣٠)، وشرح التسهيل لأبي حيان (٥/٤٣٥)، والتصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٥١).

(٤) انظر: أوضح المسالك لابن هشام (٢/٣٤٥).

(٥) وحينئذٍ يفوت النفي والإثبات، وبيان عدم توجه نفي دخول «لا» على الجلالة أن الجلالة على هذا التقدير بدل من «لا» مع اسمها، لا من الاسم فقط، فالداخل على الجلالة إنما هو الابتداء الذي هو العامل في محل لا مع اسمها؛ لأن البدل على نية تكرار العامل. انظر: حاشية يس على التصريح للأزهري (١/٣٥١).



من محل «أحدٍ» ؛ لأنه في موضع رفع بالابتداء، وشيئًا في المثال الثالث منصوبٌ على البدلية من محل شيء؛ لأنه في موضع نصب على الخبرية لـ«ليس»، ولم يجز خفضهما حملًا على اللفظ؛ لأنهما موجبان بدخول إلا عليها[1].

فإن قلت: «لا إله إلا الله واحدٌ» فالرفع أيضًا في «لا إله [إلا الله][2] واحد» على البدل من المحل، ولا يجوز النصب حملًا على اللفظ وإن كان البدل نكرةً موصوفةً؛ لأنها موجبةٌ؛ لوقوعه بعد «إلا»، و«لا» الجنسية لا تعمل في موجب، ولا يترجح النصب على الإتباع؛ لتأخر صفة المستثنى منه عن المستثنى، نحو: ما فيها رجلٌ إلا أخوك صالحٌ[3].

[نصب الاستثناء المنقطع]

٣١٧ ..... وَانْصِبْ مَا انْقَطَعْ وَعَنْ تَمِيمٍ فِيْهِ إِبدالٌ وَقَعْ

(وانصب ما انقطع) وهو ما لا يكون المستثنى بعض المستثنى منه، بشرط أن يكون ما قبل إلا دالًا على ما يستثنى، فيجوز: قام القوم إلا حمارًا[4]، ويمتنع قام القوم إلا ثعبانًا[5]، ثم إن لم يمكن تسليط العامل على المستثنى وجب النصب في المستثنى اتفاقًا بين الحجازيين والتميميين، نحو: ما زاد هذا المال إلا ما نقص، فـ«ما» مصدرية، و«نقص» صلتها، وموضعهما نصب على الاستثناء[6]، ولا يجوز رفعه على الإبدال من الفاعل؛ لأنه ....

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣٥١/١).

(٢) ما بين القوسين مثبت من «ق»، غير ثابت في «س».

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣٥١/١).

(٤) بالنصب على الاستثناء.

(٥) لعدم دلالة القوم على الثعبان.

(٦) أي: المصدر المنسبك من ذلك منصوب.

[لا][1] يصح تسليط العامل عليه؛ إذ لا يقال: زاد النقص[2]، ومثله في القياس: ما نفع زيدٌ إلا ما ضر؛ إذ لا يقال: نفع الضر، وإن أمكن تسليط العامل على المستثنى، نحو: ما قام القوم إلا حمارًا؛ إذ يصلح أن يقال: قام حمار، فالحجازيون يوجبون النصب[3]؛ لأنه لا يصلح فيه الإبدال حقيقة من جهة أن المستثنى ليس من جنس المستثنى منه، والنصب عليه قراءة السبعة ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾ [النساء: ١٥٧] بنصب اتباع، **(وعن)** بني **(تميم فيه إبدال وقع)**: قال شاعرهم[4]:

---

(١) ما بين القوسين مثبت من س، سقط من ق.

(٢) فالتقدير الذي يستقيم به الكلام أن يقال: ما زاد هذا المال لكن نقص.

(٣) أي: على الاستثناء وهو اللغة العليا وبها جاء التنزيل. انظر: الكواكب الدرية للأهدل (٤١/٢).

(٤) الرجز لجران العود في ديوانه (٩٧)، وخزانة الأدب (١٥/١٠، ١٨)، والدرر (٤٨٧/١)، وشرح أبيات سيبويه (١٤٠/٢)، وشرح المفصل (١١٧/٢، ٢٧/٣، ٢١/٧)، والمقاصد النحوية (١٠٧/٣)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٩١/٢)، والإنصاف (٢٨١/١)، وأوضح المسالك (٢٦١/٢)، والجنى الداني (١٦٤)، وجواهر الأدب (١٦٥)، وخزانة الأدب (١٢١/٤، ١٢٣، ١٢٤، ٣٦٣/٧، ٢٥٨/٩، ٣١٤)، ورصف المباني (٤١٧)، وشرح ابن الناظم (٢١٧)، وشرح الأشموني (٢٢٩/١)، وشرح التسهيل (٢٨٦/٢)، وشرح شذور الذهب (٢٦٥)، وشرح الكافية الشافية (٥١٤/١)، وشرح المفصل (٨٠/٢)، والكتاب (٢٦٣/١، ٣٢٢/٢)، ولسان العرب (١٩٨/٦)، «كنس»، (٤٣٣/١٥) «ألا»، ومجالس ثعلب (٤٥٢)، وهمع الهوامع (٢٢٥/١)، وتهذيب اللغة (٤٢٦/١٥)، وتاج العروس (٤٥٥/١٦)، «كنس»، «ألا»، و«الواو».

الشاهد فيه قوله: (إلا اليعافير) فإن ظاهره أنه استثناء منقطع تقدم المستثنى منه، فكان ينبغي انتصابه على المشهور من لغات العرب، وهي لغة الحجاز إلا أنه ورد مرفوعًا، وقد وجهه سيبويه رحمه الله تعالى ليوافق المشهور بوجهين:

الأول: أنه جعله كالاستثناء المفرغ، وجعل ذكر المستثنى منه مساويًا في هذه الحال لعدم ذكره من جهة أن المعنى على ذلك، فكأنه قال: ليس بها إلا اليعافير.

الوجه الثاني: أنه توسع في معنى المستثنى حتى جعله نوعًا من المستثنى منه، وكأن من قال: ليس فيها أحد إلا حمار قد جعل الحمار إنسان هذه الدار، فحمله على المحمل الذي يحمل عليه الاستثناء المتصل. انظر: عدو السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٢٦١/٢، ٢٦٢).

وَبَلْــدَةٍ لَــيْسَ بِهَــا أَنِــيسُ ... إِلَّا اليَعَــافِيرُ، وَإِلَّا العَــيْسُ

فأبدلوا «اليعافير» و«العيس» من «أنيس»، و«إلا» الثانية مؤكدة للأولى، و«اليعافير» جمع يعفور، وهو ولد البقرة الوحشية، و«العيس» ـ بكسر العين ـ الإبل البيض يخالط بياضها شيء من الشقرة(1).

وحمل على الاتباع الزمخشري قوله تعالى: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥] فـ«من» في محل رفع على الفاعلية بـ(لَّا يَعْلَمُ)، و(ٱلْغَيْبَ) مفعول به، و(ٱللَّهُ) مرفوع على البدلية مِن مَن على لغة تميم، وهو استثناء منقطع؛ لعدم اندراجه في مدلول لفظ «مَن» لأنه تعالى لا يحويه مكان(2).

[تقدم المستثنى على المستثنى منه]

٣١٨ وَغَيْرُ نَصْبِ سَابَقٍ فِي النَّفْيِ قَدْ ... يَأْتِي ....

(وغير نصب سابق) على المستثنى منه، أي: اتباعه (في النفي قد يأتي)، كقولك: ما قام إلا زيدًا أحدٌ.

قال سيبويه: سَمِعَ يونس بعضَ العرب الموثوقَ بهم يقول: «مالي إلا أبوك ناصر» بالرفع(3)(4).

---

(1) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٥٣).

(2) واعترض بأنه تخريج لقراءة السبعة على لغة مرجوحة. انظر: الصبان على الأشموني (٢/١٤٧)، حاشية يس على التصريح على التوضيح (١/٣٥٤).

(3) انظر: الكتاب لسيبويه (١/٣٧٢)، وفي النقل تصرف، مصدره شرح ابن الناظم (٢٩٨)، وشرح الكافية الشافية (٧٠٤) شرح المرادي شرح الألفية (١/٣٣٦)، ابن عقيل على الألفية (٢/٢١٧).

(4) فيجعلون: ناصر بدلًا، أي: بدل كل من كل؛ لأن العامل فُرِّغَ لما بعد إلا، والمؤخر عام=

وقال حسان رضي الله تعالى عنه[(١)]:

لَأَنَّهُمْ يَرْجُونَ مِنْهُ شَفَاعَةً إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا النَّبِيُّونَ شَافِعُ

بالرفع[(٢)]، ووجهه[(٣)] [أن العامل][(٤)]، وهو الابتداء في المثال[(٥)]، ويكن التامة في البيت فُرِّغَ لما بعد «إلا» وهو «أبوك» في المثال، و«النبيون» في البيت، وأن المؤخر وهو «ناصرٌ» في المثال، و«شافع» في البيت عام؛ لوقوعه في سياق النفي، أريد به خاص، فصح إبداله من المستثنى لكنه بدل كل من كل، لا بدل بعض[(٦)].

تَنْبِيهٌ

فهم من قوله «قد يأتي» أن ذلك قليل[(٧)].

= أريد به خاص فصح إبداله من المستثنى. انظر: الدرر السنية (١/٥١٤)، الصبان على الأشموني (٢/١٤٩).

(١) البيت لحسان بن ثابت شاعر النبي ﷺ من قصيدة من الطويل ديوانه (٢٤١). والدرر (١/٤٨٨)، وشرح ابن الناظم (٢١٨)، وشرح التسهيل (٢/٢٩٠)، والمقاصد النحوية (٣/١١٤)، والتصريح على التوضيح (١/٥٤٩)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/٢٦٨)، وشرح الأشموني (١/٢٩٩)، وشرح ابن عقيل (١/٦٠٢)، وشرح الكافية الشافية (٢/٤٠٥)، وهمع الهوامع (١/٢٢٥).

الشاهد فيه قوله: (إلا النبيون) حيث رفع المستثنى مع تقدمه على المستثنى منه والكلام منفي، والرفع في مثل ذلك غير مختار، وإنما المختار نصبه، هذا هو الظاهر. انظر: منحة الجليل على شرح ابن عقيل (٢/٢١٧)، شرح الشواهد للعيني (٢/١٤٨).

(٢) أي: بالرفع لقوله (إلا النبيون).

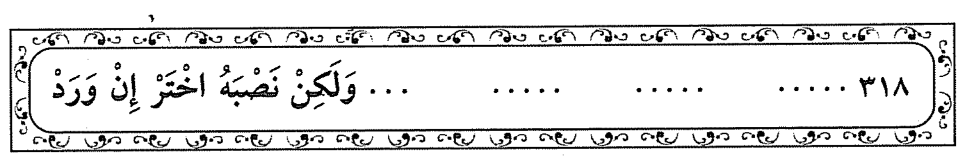
(٣) أي: وجه الرفع.

(٤) ما بين القوسين أثبتناه من التصريح للأزهري لحاجة السياق إليه. انظر: (١/٣٥٥)

(٥) فـ«قام» فرغ لما بعد إلا، أعني زيدًا فهو فاعل فيه، كما لو عدمت إلا، وقيل: ما قام زيد. انظر: شرح الألفية للمرادي (١/٣٢٧).

(٦) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٥٥).

(٧) انظر: شرح المرادي للألفية (١/٣٣٦).



(ولكن نصبه اختر إن ورد)[١]، كقول كميت يمدح بني هاشم[٢]:

وَمَــــالِي إِلَّا آلَ أَحْمَــــدَ شِــــيْعَةٌ ... وَمَالِي إِلَّا مَشْعَبَ الحَقِّ مَشْعَبُ[٣]

والأصل: «ومالي شيعةٌ إلا آل أحمد، ومالي مشعب إلا مشعب الحق»[٤]، فلما قدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه، وأراد بأحمد النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ[٥].

الإعراب

قوله: «ما استثنت» «ما» موصول اسمي في موضع رفع على الابتداء،

---

(١) لأنه الفصيح الشائع. انظر: الأشموني على الألفية (٢/١٤٩).

(٢) البيت للكميت من قصيدة من الطويل، وهي هاشمية، يمدح فيها آل النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.
في شرح هاشميات الكميت (٥٠)، والإنصاف (٢٧٥)، وتخليص الشواهد (٨٢)، وخزانة الأدب (٤/٣١٤، ٣١٩، ٩/١٣٨)، والدرر (٣/١٦١)، وشرح أبيات سيبويه (٢/١٣٥)، وشرح التصريح (١/٣٥٥)، وشرح قطر الندى (٢٤٦)، ولسان العرب (١/٥٠٢) «شعب»؛ واللمع في العربية (١٥٢)، والمقاصد النحوية (٣/١١١) وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/٢٦٦)، وشرح ابن عقيل (٣٠٨)؛ ومجالس ثعلب (٦٢)، والمقتضب (٤/٣٩٨).
الشاهد فيه قوله: (إلا آل أحمد) وقوله: (إلا مذهب الحق) حيث نصب المستثنى بـ«إلا» في الموضعين؛ لأنه متقدم على المستثنى منه، والكلام منفي وهذا هو المختار. انظر: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل (٢/٢١٦)، شرح الشواهد للعيني (٢/١٤٩).

(٣) المراد بمشعب الحق الطريق الذي يعتقد أنه طريق الحق. انظر: منتهى الأرب بتحقيق شذور الذهب (٢٤٩)، منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل (٢/٢١٧).

(٤) روي هذا الشاهد على هذا النحو: (ومالي إلا مذهب الحق مذهب). انظر: منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب (٢٤٩)، الأشموني على الألفية (٢/١٤٩)، شرح ابن عقيل على الألفية (٢/٢١٦).

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٥٥).

وهي نعت لمحذوف، و«إلا» فاعل «استثنت»، والجملة صلة ما، والعائد محذوف، وأسند الاستثناء لـ«إلا» لكونها أداته، أو لأن «استثنت» بمعنى أخرجت، و«مع» متعلق بـ«استثنت» و«تمام» مضاف إليه، وجملة «ينتصب» في موضع رفع خبر المبتدأ، ومتعلقه محذوف، والتقدير: الاسم الذي استثنته إلا مع تمام ينتصب بها، و«بعد» متعلق بـ«انتخب»، و«نفي» مضاف إليه، و«أو» حرف عطف، و«كنفي» الكاف اسم بمعنى مثل معطوف على نفي، و«انتخب»[1] مضارع مبني للمفعول كما مر في أحد الضبطين، و«إتباع» مرفوع على أنه نائب الفاعل بـ«انتخب»، و«ما» موصول اسمي في محل جر بإضافة إتباع إليه، والمنعوت بها محذوف، وجملة «اتصل» صلة ما ومتعلقه محذوف، و«انصب» معطوف على «انتخب» لكونه في معنى الطلب، و«ما» موصول اسمي في محل نصب على المفعولية بـ«انصب»، والمنعوت بها محذوف أيضًا، وجملة: «انقطع» صلة ما، ومتعلقه محذوف، «وعن تميم» متعلق بـ«وقع» على تقدير مضاف، و«فيه» خبر مقدم، و«إبدال» مبتدأ مؤخر، وجملة: «وقع» في موضع النعت لإبدال، والتقدير: وانتخب إتباع المستثنى الذي اتصل بالمستثنى منه بعد نفي، أو مثل نفي، وانصب المستثنى الذي انقطع عن المستثنى منه، وفيه إبدال واقع عن تميم، وإعراب الباقي ظاهر[2].

[الاستثناء المفرغ وحكمه]

٣١٩ وَإِنْ يُفَــرَّغْ سَــابِقٌ إِلَّا لِمَــا	بَعْـدُ يَكُـنْ كَمَـا لَـوِ الَّا عُـدِمَا

ولما فرغ من بيان التام شرع في المفرغ[3] فقال: **(وإن يفرغ سابق «إلا»**

(١) في «س»: انتصب، والمثبت من «ق».

(٢) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٥٦، ٥٧).

(٣) أي: فرغ فيه العامل للعمل فيما بعد «إلا» إذ الاستثناء نفسه ليس مفرغا فليحفظ.=



لما بعدُ) للعمل فيه (يكن) ما بعد[1] (كما لو الا عُدِمَا) أي: فحكمه حكم ما لا توجد «إلا» معه، نحو: ما قام إلا زيد، فـ«قام» مفرغ لما بعد «إلا»، وهو زيد فهو فاعل به، كما لو عدمت «إلا»، وقيل: ما قام زيد.

وقوله: «سابق» أولى من قوله في التسهيل: العامل[2]؛ لأن السابق قد يكون عاملًا كما مثلنا به، وقد يكون غير عام، نحو: ما في الدار إلا زيد.

فإن قيل: على ماذا يعود الضمير في يكن.

أجيب: بأنه يحتمل أن يعود على السابق أي: يكن السابق في طلبه لما بعد إلا كما لو عدم إلا، وأن يعود على «ما» في[3] قوله: «ما بعد» كما قدرته أي: يكن ما بعد إلا في تسليط ما قبل إلا عليه كما لو عدم إلا.

تنبيهان

الأول: لا يكون التفريغ إلا بعد نفي[4] أو شبهه[5]، كـ لا تَزُرْ إِلَّا فَتَى، لا تتبع إلا الهدي، وهل زكى إلا الورع[6]؟

= انظر: حاشية ابن الألوسي على شرح قطر الندى (٢/٥٦).

(١) في «ق»: للعمل فيه.

(٢) انظر: التسهيل لابن مالك (١٠١).

(٣) في «س»: من، والمثبت من «ق».

(٤) نحو: ﴿وَمَآ أَمْرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٌ﴾.

(٥) وهو النهي: ﴿أَن لَّا يَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ [الأعراف: ١٦٩]، والاستفهام الإنكاري، نحو: ﴿فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ [الأحقاف: ٣٥] ولا يأتي التفريغ في الإيجاب؛ لأنه يؤدي إلى الاستبعاد، لا تقول: رأيت إلا زيدًا؛ لأنه يلزم منه أنك رأيت جميع الناس إلا زيدًا، وذلك محال عادة نظرًا للظاهر. انظر: حاشية يس على الفاكهي على شرح قطر الندى (٢/١٥٥).

(٦) انظر: البهجة المرضية (٨٧).



الثاني: يصح التفريغ بجميع المعمولات[(١)] إلا المصدر المؤكد[(٢)]، وأما قوله تعالى: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾ [الجاثية: ٣٢] فمتأول[(٣)(٤)(٥)].

[مجيء إلا لتوكيد وغيره]

٣٢٠ وَأَلْغِ «إِلَّا» ذَاتَ تَوْكِيدٍ كَـ: لَا تَمْرُرْ بِهِمْ إِلَّا الفَتَى إِلَّا العَلَا

ولما كانت «إلا» تكون لتأكيدٍ[(٦)] ولغير تأكيدٍ[(٧)] نبه على ذلك بقوله: (وألغ «إلا» ذات توكيد) وهي التي صحَّ طرحُها والاستغناءُ عنها بأن تلاها اسمٌ مماثلٌ لما قبلها، أو تلت عاطفًا، فاجعلها كالمعدومة[(٨)]، فالأول: (كـ: لا تمرر بهم إلا الفتى إلا العلا)، فـ«الفتى» مستثنى من الضمير المجرور بالباء، وهو الهاء والميم، فالأرجح في الفتى كونه تابعًا له في جره، وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف، ويجوز على المرجوح كون الفتى منصوبًا بـ«إلا» على الاستثناء، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف، و«العلاء» بالمد بدل من الفتى بدل كل من كل [لأنهما

(١) أي: المعمولات بالأصالة. أما التوابع فلا تفريغ لها إلا البدل، وأجازه الزمخشري وأبو البقاء والرضي في الصفات أيضًا. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/١٥٠).

(٢) أي: لأن فيه تناقضًا بالنفي أولًا وبالإثبات ثانيًا، ومثله الحال المؤكدة، وكان عليه أن يستثني المفعول معه، فلا يقال: ما سرت إلا والنيل. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/١٥٠).

(٣) في «ق»: فمتأول.

(٤) أي: متأول بمصدر نوعيٍّ أي: إلا ظنًّا ضعيفًا فاختلف المثبت والمنفي فلا تناقض. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/١٥٠).

(٥) انظر: شرح الألفية للمرادي (١/٣٣٧)، الأشموني على الألفية (٢/١٥٠).

(٦) في «ق»: لتوكيد.

(٧) في «ق» توكيد.

(٨) انظر: شرح الألفية للمرادي (١/٣٣٧)، البهجة المرضية للسيوطي (٨٧)، شرح الأشموني على الألفية (٢/١٥٠).

لمسمى واحد][1]، وإلا الثانية زائدة مؤكدة لـ«إلا» الأولى.

والثاني: نحو: ما جاءني إلا زيدٌ، وإلا عمروٌ فما بعد إلا الثانية وهو عمرو معطوف بالواو على ما قبلها، وهو زيد عطف نسق، وإلا الثانية زائدة للتوكيد، والأصل: ما جاءني إلا زيد وعمرو، وقد اجتمع العطف والبدل في قول القائل[2]:

مَالَكَ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا عَمَلُهْ　　إِلَّا رَسِيمُهُ وَإِلَّا رَمَلُهْ

فـ«رسيمه» بفتح الراء والسين[3] المهملتين بدل من عمله بدل بعض من كل، ورمله بفتح الراء والميم معطوف على «رسِيْمه»، و«إلا» المقترن بكل منهما زائدة مؤكدة، والرسيم والرمل ضربان من السير، والرسيم في السعي الركض، والرمل في الطواف الإسراع[4].

---

(١) في «س ق»: إلا المستثنى الواحد، وما أثبتناه في الأصل هو الصواب الموافق لما في التصريح للأزهري (١/٣٥٦).

(٢) البيت من الرجز، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٢/٢٧٢)، والدرر (١/٤٩٢)، ورصف المباني (٨٩)، وشرح الأشموني (١/٢٣٢)، وشرح ابن عقيل (١/٦٠٦)، وشرح التسهيل (٢/٢٩٦)، وشرح الكافية الشافية (٢/٧١٢)، والكتاب (٢/٣٤١)، والمقاصد النحوية (٣/١١٧)، وهمع الهوامع (١/٢٢٧)، والتصريح على التوضيح للأزهري (١/٥٥٢)، وتوضيح المقاصد للمرادي (٢/٦٧٢).

الشاهد فيه قوله: (إلا عمله إلا رسيمه إلا رمله) فقد كرر «إلا» في هذا الكلام مرتين، المرة الأولى في قوله: (إلا رسيمه)، و«الرسيم» بدل من العمل، والمرة الثانية في قوله: (وإلا رمله) والواو المتقدمة على «إلا» عاطفة، والرمل المتأخر عن «إلا» معطوف على الاسم المرفوع قبلها، و«إلا» في الموضعين زائدة للتأكيد، فقد اجتمع في الكلام النوعان اللذان تزاد فيهما إلا، وهما العطف والبدل. انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٢/٢٧٢، ٢٧٣).

(٣) السين مكسورة على ما في التصريح للأزهري (١/٣٥٦).

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٥٦).



الإعراب

قوله: «وإن يفرغ» «إن» حرف شرط، و«يفرغ» بالبناء للمفعول فعل الشرط و«سابق» نائب الفاعل بـ«يفرغ» والموصوف محذوف، و«إلا» مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله، و«لما» بكسر اللام وتخفيف الميم متعلق بـ«يفرغ» وما المجرورة باللام اسم موصول جارية على منعوت محذوف، «بعد» في موضع صلة ما، وهو مبني على الضم لقطعه عن الإضافة ونية معنى المضاف إليه، و«يكن» بالجزم جواب الشرط، واسم يكن مستقر فيها، و«كما» الكاف جارة لمصدر مؤول من لو المصدرية وصلتها وما زائدة، و«لو» حرف مصدري، و«إلا» مرفوع بفعل محذوف يفسره عدم، و«عدمَا» فعل ماض، وتقدير البيت: وإن يفرغ [عامل سابق][1] إلا للمعمول الذي بعدها يكن السابق لـ«إلا» أو الواقع بعدها، أو الحكم أو الكلام كما لو عدمت إلا، أي: كعدمها، والباقي إعرابه ظاهر[2].

[حكم تكرر إلا]

٣٢١ وإِنْ تُكَـرَّرَ لَا لِتَوْكِيـدٍ فَمَـعْ ... تَفْرِيـغِ التَّـأْثِيْرَ بِالعَامِـلِ دَعْ

٣٢٢ فِي وَاحِدٍ مِمَّا بِـ: إِلَّا اسْتُثْنِي ... وَلَيْسَ عَنْ نَصْبٍ سَوَاهُ مُغْنِي

(وإن تكرر) «إلا» (لا لتوكيد)[3]، بل لقصد استثناءٍ بعد استثناءٍ، وحينئذٍ لا يخلو ذلك من أن يكون مع تفريغِ ما قبل «إلا» من العوامل، أو مع تمامه،

(١) ما بين القوسين مثبت من «ق»، وفي «س» ما قبل سبق.

(٢) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٥٧).

(٣) قوله: (لا لتوكيد) عطف على محذوف، أي: لتأسيس لا لتوكيد. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١٥١/٢).



فهاتان حالتان، أشار إلى الأولى بقوله: (فمع تفريغ) من المستثنى منه بأن حذف (التأثير بالعامل) الواقع قبل إلا (دع في واحد مما بـ«إلا» استثنى) متقدمًا كان، أو لا (وليس عن نصيب سواه مغني)، فالمراد بالعامل «إلا»، وبـ«التأثير» النصب على الاستثناء، فكأنه قال: دع النصب على الاستثناء بـ«إلا» في واحدٍ من المستثنى والمستثنيات، وليس عن نصبٍ سواه مغني، أي: سوى ذلك الواحد، والحاصل أن «إلا» إذا تكررت لغير توكيدٍ[1]، وما قبلها من العوامل مفرغًا شُغِلَ بواحدٍ، ونصب ما عداه على الاستثناء، نحو: ما قام إلا زيدٌ إلا عمرًا إلا خالدًا.

تَنْبِيهٌ

قد فهم من عبارته فوائد:

الأولى: أن الناصب للمستثنى هو «إلا» لقوله: «بالعامل»[2]، ونسبه في التسهيل إلى سيبويه والمبرد[3]، وزاد في شرحه [الجرجاني][4]، والخلاف في ذلك شهير.

الثانية: أن الاسم الذي يشتغل به العامل المفرغ لا يلزم كونه الأول، بل يجوز أن يكون المتوسط والآخر؛ لقوله: (في واحد) إلا أن شغله

---

(١) أي: بأن كان لتأسيس.

(٢) قيل: المراد من العامل ما قبل «إلا» فالاستدلال هنا مدفوع؛ لأن فيه الاحتمال، وإنما يستأنس به بعد اعتماد ما جاء في التسهيل وغيره، أو يجعلان عمادًا لهذا الاستدلال بالعامل دع. انظر: الاتحاف (٢/٧٥، ٧٦).

(٣) التسهيل (١٠١).

(٤) ما بين القوسين ليس في «س ق» أثبتناه من المرادي التي هي أصل عبارة الشارح، وبها يستقيم السياق مع الرجوع إلى التسهيل وشرحه. انظر: شرح الألفية للمرادي (١/٣٣٩)، شرح التسهيل (٢/٢٧١).

بالأول أولى[١].

الثالثة: أن نصب ما سواه واجب لقوله: (وليس عن نصب سواه مغني) فهو أنص من قوله في التسهيل: (ونصب ما سواه)[٢][٣].

٣٢٣ وَدُونَ تَفْرِيغٍ مَعَ التَّقَدُّمِ ... نَصْبَ الجَمِيعِ احْكُمْ بِهِ وِالْتَزِمِ

ثم أشار إلى **الحالة الثانية** بقوله: (ودون تفريغ مع التقدم) لجميع المستثنيات على المستثنى منه (**نصبَ الجميع**[٤] احكم به والتزِم)، ولا تدع العامل يؤثر في شيءٍ منها، نحو: ما قام إلا زيدًا إلا عمرًا إلا خالدًا القومُ، فـ«القوم» فاعل قام، وهو المستثنى منه، وتقدم عليه جميع المستثنيات، ولا يجوز في شيءٍ منها الإتباع؛ لما مر من أن التابع لا يتقدم على المتبوع[٥].

٣٢٤ وَانْصِبْ لِتَأْخِيرٍ وَجِئْ بِوَاحِدِ ... مِنْهَا كَمَا لَوْ كَانَ دُوْنَ زَائِدِ

---

(١) لقربه من العامل. انظر: التصريح على التوضيح (١/٣٥٧)، حاشية الصبان على الأشموني (٢/١٥٢).

(٢) التسهيل (١/٣٣٩).

(٣) انظر: شرح الألفية للمرادي (١/٣٣٩).

(٤) أي: يجب نصب الجميع وعلى الوجوب أنه لو رفع جميعها لكان من باب تعدد الفاعل، ولو رفع واحدًا ونصب ما عداه وجعل المستثنى منه في مثاله بدلًا على حد: «ما لي إلا أخوك ناصر»، وكان الواحد المرفوع غير موال للقوم المذكور آخرًا ألزم أمران: **الأول**: الفصل بين التابع وهو القوم في مثالنا والمتبوع وهو الأول، أو الثاني في مثاله بالثالث، **الأمر الثاني**: هذه اللغة إنما وردت فيما مر دون ما هنا، فيلزم عليه استعمال اللغة الضعيفة في غير ما وردت فيه، وإن كان المرفوع مواليًا للقوم مثلًا لزم الأمر الثاني فقط. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٢٧٦).

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٥٧).

(وانصب لتأخير) جميع المستثنيات عن المستثنى منه كلها غير ما يذكر في قوله: (وجيء بواحد منها) معربًا[1] (كما لو كان) وحده (دون زائد) أي: أن العامل إذا لم يكن مفرغًا وتأخر ما استثنى عن المستثنى منه نُصِبَ الجميعُ وجوبًا إلا واحدًا منها، فله معها ما له منفردًا، نحو: ما قام إلا زيدًا، إلا عمرًا، إلا بكرًا، ولك في واحدٍ منها الرفع[2] راجحًا[3]، والنصب مرجوحًا، ويتعين في الباقي من المستثنيات النصب، ولا يتعين الأول؛ لجواز الوجهين، بل يترجح[4]، ثم مثل ذلك بقوله:

٣٢٥ كَـ: لَمْ يَفُوا إِلَّا امْرُؤٌ إِلَّا عَلِي ....

(كـ: لم يفوا[5] إلا امرؤ إلا علي) فيجوز رفع «امرؤ» على البدل، ونصبه علي الاستثناء، كما لو انفرد، ويُنصَب «علي» لكنه وقف على لغة ربيعة، فحذف تنوين المنصوب، والأصل إلا عليًّا[6]، وتقول: قاموا إلا زيدًا إلا عمرًا إلا خالدًا، بنصب الجميع، إذ لو لم يكن إلا الأول لوجب نصبه.

---

(١) أي: يعرب بما يقتضيه الحال.

(٢) الرفع هنا على البدلية.

(٣) **قال الخضري**: وهو المختار، أي: في المتصل. أما المنقطع فيجب نصب الجميع على الفصحى، نحو: ما قام إلا حمار إلا فرسًا، ويجوز الإبدال في واحد منها على لغة تميم. حاشية الخضري على ابن عقيل (٣٠٧/١)، وانظر: الأشموني بحاشية الصبان (١٥٢/٢).

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣٥٧/١).

(٥) قوله: (لم يفوا) الواو واو الجماعة فاعل، وهو المستثنى منه، والأصل «يوفيون» حذفت النون للجازم والواو لوقوعها بين عدوتيها الياء والكسرة فصار «يفيوا» نقلت ضمة الفاء بعد سلب حركتها، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١٥٢/٢، ١٥٣).

(٦) انظر: شرح المرادي على الألفية (٣٤٠/١)، شرح الأشموني على الألفية (١٥٢/٢).



٣٢٥ .... وَحُكْمُهَا فِي القَصْدِ حُكْمُ الأَوَّلِ

(وحكمها) أي: ما بعد المستثنى الأول من المستثنيات إذا لم يمكن استثناء بعضها من بعض (في القصد حكم) المستثنى (الأول)، فإن كان خارجًا[(١)] بأن كان الاستثناء من موجب فما بعده كذلك[(٢)]، فإن أمكن استثناء بعضها من بعض[(٣)]، نحو: عندي أربعون إلا عشرين إلا عشرة إلا خمسة إلا اثنين، كل واحد مما قبله[(٤)]، وأسقط الأوتار، وضمَّ إلى الباقي بعدَ الإسقاطِ الأشفاعَ[(٥)]، فالمجتمع هو الباقي[(٦)] بعد الاستثناء قاله في شرح الكافية[(٧)]، ولكن في معرفة المتحصل طريقان:

أحدهما: أن يسقط المستثنى الأول، وتجبر الباقي بالمستثنى الثاني[(٨)]، وتسقط المستثنى الثالث، وتجبر الباقي بالرابع، وهكذا حتى تنتهي إلى الأخير[(٩)].

---

(١) أي: خارجًا من الحكم.

(٢) أي: خارج عن الحكم نحو: قام القوم إلا زيدًا إلا عمروًا إلا بكرًا، فزيد هو المستثنى الأول وهو خارج عن الحكم؛ لأن القيام منفي عنه؛ لأن الاستثناء من الإثبات نفي، وعمرو وبكر خارجان كذلك.

(٣) كالأعداد.

(٤) هذا هو مذهب البصريين والكسائي وهو الصحيح. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣٥٨/١).

(٥) قوله: (الأشفاعَ) مفعول «ضم».

(٦) فتسقط في مثال الشارح عشرين وخمسة، وتدخل عشرة واثنين يبقى سبعة وعشرون.

(٧) شرح الكافية لابن مالك (٧١١، ٧١٣).

(٨) أي: تزيده عليه.

(٩) فالمستثنى الأول في مثال الشارح عشرون، فأسقطها من أربعين، يبقى لك عشرون فاجبرها بالمستثنى الثاني، وهو عشرة يصير ثلاثون فاسقط منها الثالث وهو خمسة يبقى خمسة=

والطريق الثاني: أن تحط المستثنى الأخير مما يليه، ثم باقيه مما يليه، وهكذا حتى تنتهي إلى الأول[1][2].

الإعراب

قوله: «وإن تكرر»، «إن» حرف شرط، و«تكرر» فعل الشرط مبني للمفعول، ونائب الفاعل مستتر يعود إلى «إلا»، و«لا» عاطفة، و«لتوكيد» معطوف على محذوف، «فمع» الفاء رابطة لجواب الشرط، متعلق بـ«دع»، [و«العامل» نعت لمحذوف، و«دع»][3] فعل أمر [جواب الشرط، و«في واحد» متعلق بـ«دع»][4]، و«مما» نعت لواحد، وما موصول اسمي، و«بإلا» متعلق بـ«استثنى»، و«استثنى» بالبناء للمجهول صلة ما، والعائد إليها الضمير المستتر في استثنى المرفوع على النيابة عن الفاعل، «وليس» فعل ماض، و«عن نصب» متعلق بـ«مغنى»، و«سواه» مضاف إليه، و«مغني» اسم ليس، وخبرها محذوف، وتقدير البيتين: وإن تكرر إلا لغير توكيد لا لتأكيد[5] فدع مع التفريغ التأثير بالفعل لعامل[6] في واحد من الذي استثنى بإلا وليس مغن عن نصب سواه موجودًا، أو ليس ذلك مغنيًا عن نصب سواه، وإعراب الباقي ظاهر[7].

= وعشرون، تجبرها بالمستثنى الرابع وهو اثنان يصبح سبعة وعشرون.

(١) فما تحصل فهو الباقي ففي المثال الذي ذكره الشارح، تحط اثنين من خمسة، يبقى ثلاثة، تحطهم من عشرة يبقى لك سبعة، تحطهم من عشرين يبقى لك ثلاثة عشر، تحطهم من أربعين يبقى لك سبعة وعشرين.

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٥٩).

(٣) ما بين القوسين مثبت من «ق»، وليس في «س».

(٤) ما بين القوسين مثبت من «ق»، وليس في «س».

(٥) في «ق»: التوكيد.

(٦) في «س» بعامل، والمثبت «ق».

(٧) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٥٧، ٥٨).



[أدوات الاستثناء]

٣٢٦ وَاسْتَثْنِ مَجْرُورًا بِـ«غَيْرٍ مُعْرَبَا ... بِمَا لِمُسْتَثْنًى بِـ: إِلَّا نُسِبَا]

ولما فرغ من حكم المستثنى بـ«إلا» شرع يذكر سائر أدوات الاستثناء، وبدأ منها بـ«غير» ثم اعلم أن أصل «غير» أن يوصف بها لما فيها من معنى اسم الفاعل[1]، ألا ترى أن قولك: زيدٌ غيرُ عمرو، معناه: مغايرٌ لعمرو، والموصوف بها إما نكرةٌ محضةٌ، نحو: ﴿صَٰلِحًا غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ﴾ [فاطر: ٣٧] فـ«غير» وصف صالح، ولا أثر لإضافتها إلى الموصول؛ لأنها لا تتعرف بالإضافة[2]، أو يوصف بها معرفةٌ لفظًا، كالنكرة معنى، نحو قوله تعالى ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧] على القول بأن ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ﴾ [الفاتحة: ٧] صفةٌ لـ(لذين أنعمت عليهم)، فإن موصوفها (الذين) و(هم) جنس مبهم[3] لا قوم بأعيانهم، وقد تخرج «غير» عن الصفة، وتضمن معنى «إلا» فيستثنى بها اسمٌ مجرورٌ بإضافتها إليه، كما أشار إلى ذلك بقوله: (واستثن مجرورًا بغير)؛ لإضافته له حال كونه (معربًا بما لمستثنى بـ«إلا» نسبا) من وجوب نصب واختياره وإتباع على ما تقدم، كما يخرج «إلا» عن الاستثناء، وتتضمن معنى «غير» فيوصف بها جمعٌ منكرٌ قبلها، نحو قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] أي: غير الله، فلما حملت «إلا» على «غير» انتقل إعراب «غير» إلى الاسم الذي بعد «إلا»، كما انتقل إعراب الاسم بعد «إلا» إلى «غير» من الاستثناء، فيعرب الاسم بعد «إلا» بما يستحقه، وتعرب «غير» نفسها بما يستحقه المستثنى

---

(١) أي: بمعنى مغاير.

(٢) أي: لأنها متوغلة في الإبهام. انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٢/٢٧٦).

(٣) في «س» منهم، والمثبت من «ق».



بـ«إلا» في ذلك الكلام، فيجب نصبها في أربع مسائل:

الأولى: إذا كان الكلام تامًّا موجبًا، كما في نحو: قاموا غيرَ زيد[1][2].

والثانية: إذا كان الاستثناء منقطعًا ولم يمكن تسليط العامل على المستثنى، كما في نحو: ما نفع هذا المال غير الضرر[3]، عند الجميع في المسألتين[4].

والثالثة: إذا كان الاستثناء منقطعًا وأمكن تسليط العامل على المستثنى، كما في نحو: ما فيها أحد غير حمار، عند الحجازيين.

والرابعة: إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه عند الأكثرين في نحو: ما فيها غيرُ زيدٍ أحدٌ.

ويترجح نصبها في مسألتين، عند قوم من الكوفيين والبغداديين في نحو هذا المثال المتقدم[5]، وهو: ما فيها غيرَ زيد أحدٌ[6]، والثانية عند تميم في

(١) فهذا كلام تام؛ لأنه قد تقدم فيه ذكر المستثنى منه، وهو موجب؛ لأنه ليس فيه نفي ولا شبه نفي.

(٢) أي: على اللغة المشهورة، أما على لغة جواز الإتباع مع الإيجاب والتمام كما تقدم فينبغي أن يجوز رفع غير، قاله ابن قاسم العبادي. انظر: حاشية المحقق الصبان على الأشموني (١٥٥/٢).

(٣) أي: يجب نصبه؛ لأن الضرر مستثنى من المال منقطع؛ إذ هو من غير جنس المال، ولا يصح تسليط العامل، وهو نفع عليه، فلا يقال: نفع الضرر، فلا يمكن إتباعه بدلًا؛ إذ البدل على نية تكرار العامل فالضرر لو استثني بـ«إلا» وجب نصبه اتفاقًا فغير كذلك. انظر: حاشية يس على التصريح للأزهري (٣٦١/١).

(٤) أي: فهاتان المسألتان مما أجمع عليهما أهل الحجاز وبنو تميم.

(٥) وقد رأى أكثر النحاة أن النصب واجب. انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٢٧٨/٢).

(٦) ووجوب النصب في هذه المسألة عند الأكثرين.

الاستثناء المنقطع الذي يمكن فيه تسليط العامل على المستثنى، نحو: ما فيها أحدٌ غيرَ حمار[1]، ويضعف نصبها[2] في مسألة واحدة، وهي ما إذا كان الكلام تامًا غير موجب، نحو: ما قاموا غيرَ زيدٍ[3]، ويمتنع نصبها في مسألةٍ واحدةٍ، وهي ما إذا كان العامل مفرغًا، نحو: ما قام غير زيد[4].

تنبيه [ما تفارق فيه «إلا» «غير»]

تفارق «غير» «إلا» في خمس مسائل:

أحديها: لا تقع بعدها[5] الجملة دون غير[6].

الثانية: أنه يجوز أن يقال: عندي درهمٌ غيرُ جيدٍ على الصفة، ويمتنع: عندي درهمٌ إلا جيد[7].

الثالثة: أنه يجوز أن يقال: قام غير زيد، ولا يجوز: قام إلا زيد[8].

---

(١) وترجح النصب في هذه المسألة هو لغة تميم، فأما الحجازيون فيجب النصب في لغتهم.

(٢) أي: «غير».

(٣) فهذا كلام تام لذكر المستثنى منه، وهو منفي، والاستثناء متصل؛ لأن المستثنى من جنس المستثنى منه، فالراجح في الإتباع، والنصب على الاستثناء ضعيف.

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٦٠، ٣٦١).

(٥) أي: إلا.

(٦) لأنها مختصة بالإضافة إلى المفرد. انظر: حاشية يس على التصريح للأزهري (١/٣٦١).

(٧) أي: أن غيرًا يوصف بها حيث لا يتصور الاستثناء، بخلاف «إلا»، وذلك لأن الاستثناء بـ«غير» على سبيل تضمنها معنى «إلا»، وإنما أصلها الوصف، وأورد على هذا قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] فإن «إلا» صفة، ولا يتصور الاستثناء، ويجاب بأنه متصور صناعة، والمانع في الآية شرعي. انظر: حاشية يس على التصريح للأزهري (١/٣٦٢).

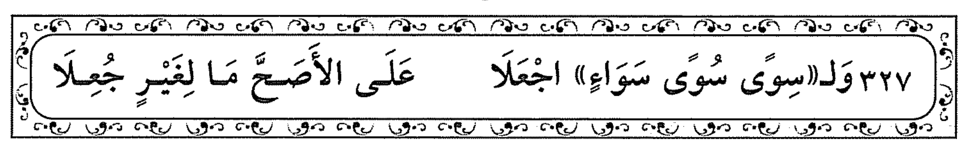
(٨) أي: إن «إلا» إذا كانت مع ما بعدها صفة لم يجز حذف الموصوف وإقامتها مقامة، بخلاف «غير» لأصالتها في الوصفية. انظر: حاشية يس على التصريح للأزهري (١/٣٦٢).



الرابعة: أنه يجوز أن يقال: ما قام القوم [غيرَ زيد][1] وعمروٍ بجر عمرو على لفظ زيد، ورفعه حملًا على المعنى؛ لأن المعنى: ما قام إلا زيدٌ وعمروٌ، ومع «إلا» لا يجوز إلا مراعاة اللفظ.

الخامسة: أنه يجوز: ما جئتك إلا ابتغاءَ معروفك، بالنصب، ولا يجوز مع إلا بالجر، نحو: ما جئتك لغير ابتغاءِ معروفك[2].

[الثانية من الأدوات]



٣٢٧ وَلـ«سِوًى سُوًى سَوَاءٍ» اجْعَلَا ... عَلَى الأَصَحِّ مَا لِغَيْرٍ جُعِلَا

ثم شرع في الثانية من الأدوات بقوله: (ولِسِوى) بكسر السين مقصورًا وممدودًا، و(سُوى) بضمها مقصورًا (سواء) بفتحها ممدودًا (اجعلا على) القول (الأصح ما لغير جُعِلَا) من استثناء وإعراب مما نسب لمستثنى بـ«إلا»، ومقابل الأصح: قول سيبويه أنها لا تستعمل إلا ظرفًا، ولا تخرج عنه إلا [في الضرورةِ][3][4]، ورده المصنف[5] بورودها مجرورة بـ«من» في قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (دعوت ربي أن لا يسلط على أمتي عدوًا من سوى أنفسهم)[6]، وفاعلًا في

---

(١) ما بين القوسين سقط من «س» مثبت من «ق».

(٢) أي: إذا فرغت العامل لما بعد «إلا» على أنه مفعولًا له صح نصبه بخلاف «غير» لابد من جره باللام؛ لأن من شرط المفعول له أن يكون مصدرًا، وغير ليس مصدرًا. انظر: حاشية يس على التصريح للأزهري (٣٦٢/١).

(٣) ما بين القوسين في «ق» لضرورة.

(٤) انظر: الكتاب لسيبويه (٣٧٧/١).

(٥) انظر: شرح التسهيل (٢٥٥/٢، ٢٥٦، ٢٥٧).

(٦) رواه ابن ماجه بمعناه في باب الفتن (١٣٠٤/٢)، والطبراني في المعجم الأوسط (٢٠٠/٨).

قوله[1]:

وَلَــمْ يَبْــقَ سِــوَى العِــدْوَا ... نُ دِنَّــاهُمْ كَمَــا دَانُــوا

فجعلها فاعلًا في الشعر، و«العِدوان» ـ بكسر العين المهملة ـ الظلمُ الصريحُ، و«دِناهُم» بكسر الدال جازيناهم، و«دانوا» جازوا، ومنه «كما تدين تدان».

ومبتدأ في قولك[2]:

.... فَسِــوَاكَ بَائِعُهَــا وَأَنْــتَ المُشْــتَرِي

(١) قال العيني: قاله الفند الرماني، واسمه شهل بن شيبان، وليس في العرب شهل بالشين المعجمة غيره، وهو من قصيدة من الهزج قالها، في حرب البسوس.
الشاهد فيه: فإن «سوى» رفع هنا فاعلًا فدل على أنه لا يلزم الظرفية، ولكن قالوا: إنه لا يخرج عن النصب إلى الظرفية، إلا في الشعر كما في هذا الموضع. شرح الشواهد للعيني (٢/١٥٩)، وانظر: خزانة الأدب (٣/٤٣١)، وشرح التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٦٢)، والدرر السنية للشيخ الإسلام زكريا (١/٥١٩) وفي أمالي القالي (١/٢٦٠) وحماسة البحتري (٦)، وخزانة الأدب (٣/٤٣١)، والدرر (٣/٩٢)، وسمط اللآلي (٩٤٠)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (٣٥)، وشرح شواهد المغني (٢/٩٤٥)، والمقاصد النحوية (٣/١٢٢)، وبلا نسبة في شرح ابن عقيل (٣١٦)، وهمع الهوامع (١/٢٠٢).

(٢) قال العيني: قاله ابن المولى محمد بن عبد الله بن مسلم، خاطب به يزيد بن حاتم بن قبيصة بن المطلب، وهو من قصيدة من الكامل.
الشاهد فيه قوله: (فسواك) حيث وقع مبتدأ، وخرج عن الظرفية. انظر: شرح الشواهد للعيني (٢/١٥٩)، الدرر السنية لشيخ الإسلام زكريا (١/٥٢٠) وفي الدرر (١/٤٣٢)، والحماسة البصرية (١/١٨٤)، والحماسة المغربية (٣١٩)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (١٧٦١)، ومعجم الشعراء (٣٤٢)، والمقاصد النحوية (٣/١٢٥)، وبلا نسبة في الأغاني (١٠/١٤٥)، وشرح ابن الناظم (٢٢٣)، وشرح ابن عقيل (١/٦١٣)، وشرح التسهيل (٢/٣١٥)، وشرح الكافية الشافية (٢/٧١٨)، وهمع الهوامع (١/٢٠٢).



واسمًا لليس في قوله[1]:

أَأَتْــرُكُ لَيْلَــى لَــيْسَ بَيْنِــي وَبَينَهَــا ... سِــوَى لَيْلَــةٍ إِنِّــي إِذًا لَصَبُــورُ

وقال الرماني: أنها تستعمل ظرف غالبًا، وكغير قليلًا. قال الموضح: وإلى هذا المذهب أذهب لأنه أخلص[2].

الإعراب

قوله «واستثنى مجرورًا» فعل أمر وفاعل ومفعول، و«بغير» متعلق بـ«استثنى»، و«معربًا» حال من غير، و«ما» متعلق بـ«معربًا»، و«ما» موصولة، و«لمستثنى» متعلق بـ«نسب»، و«بإلا» متعلق بـ«مستثنى، وجملة «نسبا» صلة ما، ونسب مبني للمفعول، والألف فيه للإطلاق، و«ما» موصولةٌ جاريةٌ على محذوفٍ، والتقدير: واستثن بغير مجرورًا في حال كون غير معربًا بالإعراب الذي نسب للمستثنى[3] بـ«إلا»، وإعراب الباقي ظاهر[4].

[الثالثة من الأدوات]

٣٢٨ وَاسْتَثْنِ نَاصِبًا بِلَيْسَ....... ....

(١) البيت من الطويل وهو لمجنون ليلى في ديوانه (١٠٨)، وجواهر الأدب (٢٨٢)، والدرر (٣/٩٣)، ومصارع العشاق (٢/١٠٠)، ولأبي دهبل الجمحي في ديوانه (٢٩)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (٣١٩)، وللمجنون أو لأبي دهبل في أمالي المرتضى (١/١١٨)، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي (٢/١١٣)، وبلا نسبة في همع الهوامع (١/٢٠٢)، وجمهرة اللغة (١٣٣٥).
الشاهد فيه قوله: (سوى ليلة) حيث خرجت سوى عن انتصابها على الظرفية ووقعت اسمًا لـ«ليس».

(٢) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (٢/٢٨٢).

(٣) في «س» لمستثنى، والمثبت من «ق».

(٤) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٥٨).



ثم شرع في الثالثة من الأدوات بقوله: (واستثنِ ناصبًا) للمستثنى (بليس) على أنه خبرها، فلا يكون واجب النصب، واسمها مستتر[1] كقوله ﷺ: (ما أنهر الدم وذكر اسم الله تعالى عليه فكلوا ليس السنَّ والظفرَ)[2] بنصبهما؛ لأنهما مستثنيان من فاعل «أنهر» المستتر فيه، وما بينهما اعتراض، والإنهار: الإسالة، شبه خروج الدم بجري الماء في النهر[3].

[الرابعة والخامسة والسادسة من الأدوات]

٣٢٨ .... وَبِـ: عَـدَا وَبِيَكُـوْنُ بَعْـدَ لَا .... وَخَـلَا

ثم شرع في الأداة في الرابعة والخامسة والسادسة بقوله: (وخلا) أي: واستثن بـ«خلا» (و) استثن بـ(عدا)، واستثن (بيكون بعد لا)، نحو: قام القوم خلا زيدًا، وعدا عمرًا، وقاموا لا يكون زيدًا، واسمها كـ«ليس»[4].

٣٢٩ وَاجْرُرْ بِسَابِقَيْ يَكُـوْنُ إِنْ تُـرِدْ ....

(واجرر بسابقي يكون) وهما خلا وعدا (إن ترد) وهو قليل[5]، ولقلته لم

---

(١) أي: وجوبًا؛ لأنه لو أظهر لكان فاصلًا لها عن منصوبها، فتفوت الدلالة على الاستثناء. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٢٨٠).

(٢) أخرجه البخاري (٢٥٢٩)، ومسلم (٥٢٠٤).

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٦٢).

(٤) والاستثناء بما ذكر لا يكون إلا مع التمام والاتصال، وخلا في الأصل لازم، وقد يضمن معنى جاوز فيتعدى بنفسه، كما في خلا الاستثنائية، والتزام ذلك فيها ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بـ«إلا» ولذلك التزموا إضمار فاعله، وأما عدا في الأصل فيتعدى بنفسه، وبعن، ومعناه جاوز، وترك كما في القاموس. انظر: حاشية المحقق الصبان على الأشموني (٢/١٦٢).

(٥) قال ابن عقيل: حكاه الأخفش. شرح ابن عقيل على الألفية (١/٣١١).

يحفظه سيبويه في عدا[1]، ومن شواهده قوله[2]:

خَـلَا اللهِ لَا أَرْجُـو سِـوَاكَ وَإِنَّمَـا ... [أَعُدُّ][3] عِيَـالِي شُعْبَةٌ مِنْ عِيَالِكَـا

بجر الجلالة.

وقوله[4]:

أَبَحْنَـا حَـيَّهُمْ أَسْـرًا وَقَـتْلًا[5] ... عَـدَا الشَّـمْطَاءِ وَالطِّفْـلِ الصَّـغِيرِ

---

(١) انظر: الكتاب للسيبويه (٣٧٧/١)، شرح الألفية للمرادي (٣٤٨/١)، التصريح على التوضيح للأزهري (٣٦٣/١)، شرح ابن عقيل على الألفية (٣١١/١).

(٢) البيت من الطويل وهو للأعشى في خزانة الأدب (٣١٤/٣)، ولم أقع عليه في ديوانه، وبلا نسبة في جواهر الأدب (٣٨٢)، وحاشية يس على التصريح (٣٥٥/١)، والدرر (٤٩٠/١، ٥٠٠)، وشرح التسهيل (٢٩١/٢، ٣١٠)، وشرح الأشموني (٢٣٧/١)، وشرح ابن عقيل (٣٢١/١)، ولسان العرب (٢٤٢/١٤)، «خلا» والمقاصد النحوية (١٣٧/٣)، وهمع الهوامع (٢٢٦/١، ٢٣٢)، وشرح الأشموني (٥٠٨/١)، والتصريح على التوضيح للأزهري (٥٦٣/١).

الشاهد فيه قوله: (خلا الله) حيث جر خلا لفظة الجلالة. انظر: عدة السالك بتحقيق أوضح المسالك (٢٨٦/٢)، شرح الشواهد للعيني (١٦٣/٢).

(٣) ما بين القوسين سقط من س، وق، وأثبته لأنه الرواية في معظم المصادر التي اطلعت عليها.

(٤) البيت من الوافر، هو بلا نسبة في أوضح لمسالك (٢٨٥/٢)، والدرر (٥٠٠/١)، وشرح ابن عقيل (٦١٩/١)، وشرح ابن الناظم (٢٢٦)، وشرح التسهيل (٣١٠/٢)، والمقاصد النحوية (١٣٢/٣)، وهمع الهوامع (٢٣٢/١)، وعمدة الحافظ «حشي»، والتصريح على التوضيح للأزهري (٥٦٣/١)، والأشموني (١٦٣/٢)، والدرر (١٧٨/٣)، واللمحة شرح الملحة (٤٧٢/١).

الشاهد فيه قوله: (عدا الشمطاء) حيث جر الاسم الواقع بعد «عدا» على أنه حرف جر. انظر: عدة السالك بتحقيق أوضح المسالك (٢٨٥/٢)، شرح الشواهد للعيني (١٦٣/٢).

(٥) في «ق»: أسرًا وقتلاً.



والقوافي مجرورة، والشمطاء مجرورة بـ«عدا»، وهي أنثى الأشمط[1]، وهو الذي يخالط سواد شعره بياض، و«حيهم»[2] بالياء المثناة تحت مفعول «أبحنا» من الإباحة، و«قتلًا» تمييز محول عن المفعول[3].

[وقوع خلا وعدا بعد ما المصدرية]

٣٢٩. .... وَبَعْدَ مَا انْصِبْ .....

(و) إن وقعَا (بعد ما انْصِب) بهما حتمًا[4]؛ لأنهما فعلان إذ ما الداخلة عليهما مصدرية، وهي لا تدخل إلا على الجمل الفعلية، كقوله[5]:

---

(١) المراد بها العجوز. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/١٦٣).

(٢) قوله: (أبحنا حيهم) يحتمل أن حيَّهم نصب بنزع الخافض، أي: في حيهم، ويحتمل أن حيهم مفعول به، وقتلًا تمييز محول عنه. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/١٦٣)

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٦٣).

(٤) الحتم حاصل على مذهب من لا يجيز الجر بهما؛ لأنه هو الراجح. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/١٦٤).

(٥) هذا الشاهد من كلام لبيد بن ربيعة العامري، وهذا الذي ذكره الشارح بيت من الطويل وعجزه:

.... وَكُلّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلُ

الشاهد فيه قوله: (ما خلا الله) حيث ورد فيه استعمال خلا مسبوقة بـ«ما» المصدرية، وانتصب الاسم الكريم بعدها، وأنت إن قدرت «ما» مصدرية لم يكن لك بد من جعل «خلا» فعلًا ينتصب به ما بعده؛ لأن حرف المصدر لا يدخل على الحروف، فإن ذهبت إلى اعتبار «ما» زائدة جاز لك اعتبار «خلا» حرف جر من قبل أن «ما» الزائدة لا تختص بنوع من الكلمات دون آخر. انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٢/٢٨٩، ٢٩٠)، وأسرار العربيّة (٢١)، وشرح المفصّل (٢/٧٨)، وشرح الكافية الشّافية (٢/٧٢٢)، وابن الناظم (٢٢)، وأوضح المسالك (٢/٧٤)، والتّصريح (١/٢٩)، والهمع (١/٤، ٣/٢٦١)، والخزانة (٢/٢٥٥)، والدّيوان (١٣٢).



أَلَا كُلُّ شَيءٍ مَا خَلَا اللهَ بَاطِلُ ....

وقوله[1]:

تُمَلُّ النَّدَامَي مَا عَدَانِي، ....

٣٢٩ .... وَانْجِرَارٌ قَدْ يَرِدْ

٣٣٠ وَحَيْثُ جَرًّا فَهُمَا حَرْفَانِ ....

(وانجرار) بهما حينئذٍ[2] (قد يرد) حكاه الأخفش والجرمي والربعي على أن «ما» زائدة (وحيث جرَّا) أي: خلا وعدا (فهما حرفان) موضعهما جارين نصب، ثم اختلف فقيل: هو نصب عن تمام الكلام[3][4]، فيكون الناصب

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١/١٠٧)، والجنى الداني (٥٦٦)، وجواهر الأدب (٣٨٢)، والدرر (٣/١٧٩)، وشرح التصريح (١/١١٠، ٣٦٤)، والمقاصد النحوية (١/٣٦٣)، وهمع الهوامع (١/٢٣٣)، وشرح شذور الذهب (٣٣٩)، وشرح الأشموني (١/٥٢٤).

الشاهد فيه قوله: (ما عداني) حيث استعمل «عدا» مسبوقة بما المصدرية، فوجب أن تتمحض للفعلية؛ لما ذكرناه في البيت السابق وقد أوردت كلامه بتمامه في الشاهد السابق ومما يؤكد لك ذلك أن الشاعر نفسه عاملها معاملة الأفعال، ولم يعاملها معاملة الحروف، أنه ألحق بها نون الوقاية حين أراد أن يصل بها ياء المتكلم، وقد علمت أن نون الوقاية تلزم مع الأفعال دون الحروف. انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٢/٢٩٠، ٢٩١).

(٢) أي: حين إذا وقعا بعد ما.

(٣) أي: بتمامه، فـ«عن» بمعنى الباء.

(٤) أي: أنها لا تتعلق بما قبلها كما أن ما بعد إلا منصوب، ولا تعلق له بالعامل، والصدور عن تمام الكلام يوجب النصب عند الكوفيين، فالعامل معنوي، وهو تمام الكلام، وكذا سائر الفضلات. انظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب (١/٣٠٥).



لموضعهما[١] هو الجملة المتقدمة[٢] عليهما التي انتصبَا عَن تمامها[٣].

وقيل: لأنهما متعلقان بالفعل أو شبهه المذكور قبلهما على قاعدة أحرف الجر، فيكونان في موضع المفعول به ـ كـ«مررت بزيد» إلا أن تعديتهما على جهة السلب قاله الجرجاني[٤]، قال الموضح في المغني: والصواب عندي الأول[٥].

٣٣٠ .... كَمَـا هُمَـا إِنْ نَصِـبَا فِعْـلَانِ

(كما هما إن نصبا فعلان) ماضيان جامدان؛ لوقوعهما موضع «إلا»؛ لأن الفعل إذا وقع موقع الحرف يصير جامدًا، كما أن الاسم إذا وقع موقع الحرف يصير مبنيًّا، وفاعلهما ضمير مستتر فيهما[٦] كما مر[٧].

[السابعة من الأدوات]

٣٣١ وَكَخَلَا حَاشَا وَلَا تَصْحَبُ مَا ....

ثم شرع في الأداة السابعة بقوله: (وكخلا) في نصب المستثنى بها وجره

(١) أي: خلا وعدا.

(٢) فالجملة قبلها هي الناصبة لهما محلًّا على الاستثناء كما أن نصب تمييز النسبة كذلك. انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل (١/٣١١).

(٣) أي: بتمامها، فـ«عن» هنا بمعنى الباء كما مر ذكره.

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٦٣، ٣٦٤).

(٥) انظر: المغني بحاشية الدسوقي (١/٣٠٥).

(٦) عائد على البعض المفهوم من الكلام ولا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث. انظر: شرح المرادي على الألفية (١/٣٥٠).

(٧) انظر: التصريح شرح التوضيح للأزهري (١/٣٦٤).



وغير ذلك مما سبق (حاشا) عند المبرد والمازني والمصنف[1]؛ وعند سيبويه أنها لا تكون إلا حرف جر[2]، ورُدَّ بقوله[3]:

حَاشَا قُرَيْشًا فَإِنَّ اللهَ فَضَّلَهُمْ ... عَلَى البَرِيَّةِ بِالإِسْلَامِ وَالدِّينِ

(و) لكنها (لا تصحَبُ ما)[4] وأما الحديث: (أسامة أحبُّ الناس إليّ ما حاشا فاطمة)[5] فليست «حاشا» هذه الأداة[6]، بل فعل ماض[7]، بمعنى

---

(١) انظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢/٣٠٨).

(٢) انظر: الكتاب لسيبويه (١/٣٧٧).

(٣) هذا البيت من البسيط وهومن كلام الفرزدق همام بن غالب، في ديوانه (١/٢١٥)، والدرر (٣/١٧٥)، وبلا نسبة في المقاصد النحوية (٣/١٣٧)، وهمع الهوامع (١/٢٣٢)، وشرح الأشموني (١/٥٢٦)، وشرح ابن عقيل (٢/٢٣٩).

الشاهد فيه قوله: (حاشا قريشًا) فإنه استعمل «حاشا» فعلًا، ونصب به ما بعده. انظر: منحة الجليل لتحقيق ابن عقيل (١/٢٣٩)، شرح الشواهد للعيني (٢/١٦٥).

(٤) فلا تقول: قام القوم ما حاشا زيدًا، وهذا الذي ذكره هو الكثير.

(٥) الراجح أن قوله: (ما حاشا فاطمة) عبارة مدرجة من كلام الراوي. انظر: بلوغ الأماني (٢٢/١٩٩، ٢٠٠)، الجامع الصغير (١/٦٣)، التصريح على التوضيح (١/٣٦٥)، رياض الصالحين (١/١٨١)، حاشية الخضري على ابن عقيل (١/٣١٣)، الدرر السنية لشيخ الإسلام زكريا (١/٥٢٢).

(٦) أي: ليست الاستثنائية.

(٧) أي: هي فعل متصرف متعد، تكتب ألفه ياء لكونها رابعة، ومضارعه الذي ورد في قول النابغة الذبياني:

وَلَا أَرَى فَاعِلًا فِي النَّاسِ يُشْبِهُهُ ... وَمَا أُحَاشِي مِنَ الأَقْوَامِ مِنْ أَحَدِ

والفرق بين حاشا الاستثنائية وهذا الفعل من ستة أوجه:

الأول: أن الاستثنائية تكون حرفًا وتكون فعلًا، وهذه لا تكون إلا فعلًا.

الثاني: أن الاستثنائية إن كانت فعلًا غير متصرفة، وهذه متصرفة.

الثالث: أن فاعل الاستثنائية مستتر وجوبًا، وهذه كغيرها من الأفعال الماضية، ماضيها فاعله مستتر جوازًا.

=



استثنى، وما الداخلة عليه نافية لا مصدرية، وهو من كلام الراوي[1]، ويؤيده أن في معجم الطبراني: (ما حاشا فاطمة ولا غيرها)[2][3]، وأما قول الأخطل[4]:

رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشًا ... فَإِنَّا[5] نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فِعَالَا

فنادر[6].

ولا يجوز دخول «إلا» على «حاشا» خلافًا للكسائي في إجازته ذلك إذا جرت، نحو: قام القوم إلا حاشا زيد، ومنعه [إذا نصبت][7]، وحكاه أيضًا أبو

= **الرابع**: أن ألف الاستثنائية تكتب ألفًا، وهذه تكتب ألفها ياء.

الخامس: أن الاستثنائية يتعين فيها أن تكون من كلام صاحب الأول السابق عليها، وهذه ليست كذلك، بل لو تكلم بها صاحب الكلام الأول لقال: ما أحاشي، أو قال: ما حاشيت، كما قال النابغة الذبياني «وما أحاشي».

السادس: أن «ما» التي تسبق الاستثنائية مصدرية أو زائدة، وأما هذه فهي نافية. انظر: منحة الجليل إلى تحقيق شرح ابن عقيل (٢/٢٤٠)

(١) أي: من كلام الصحابي. انظر: الدرر السنية لشيخ الإسلام زكريا (١/٥٢٢).

(٢) أخرجه أحمد في مسنده (٥٧٠٧)، والنسائي في سننه الكبرى (٨١٣٠).

(٣) والمعنى أنه لم يستثن فاطمة ولا غيرها، وتقول منه: حاشيته، أي: استثنيته. انظر: الدرر السنية لشيخ الإسلام زكريا (١/٥٢٢).

(٤) هذا البيت من الوافر وهو للأخطل في خزانة الأدب (٣/٣٨٧)، والدرر (٣/١٨٠)، وشرح التصريح (١/٣٦٥)، وشرح شواهد المغني (١/٣٦٨)، والمقاصد النحوية (٣/١٣٦)، وبلا نسبة في الجنى الداني (٥٦٥)، ومغني اللبيب (١/١٢١)، وهمع الهوامع (١/٢٣٣)، وشرح الأشموني (١/٥٢٧).

الشاهد فيه قوله: (ما حاشا) حيث دخلت ما المصدرية على حاشا وذلك قليل، والأكثر أن تتجرد منها. انظر: منحة الجليل إلى تحقيق شرح ابن عقيل (٢/٢٤١)، شرح الشواهد للعيني (٢/١٦٧).

(٥) في «ق»: وإنا.

(٦) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٦٥).

(٧) ما بين القوسين ليس في «س»، وهو مثبت من «ق».



الحسن عن العرب[1]، ومنعه البصريون مطلقًا[2]، وحملوا[3] ما ورد من ذلك على الشذوذ، قاله المرادي في شرح التسهيل[4].

٣٣١ .... وَقِيلَ: حَاشَ وَحَشَا فَاحْفَظْهُمَا

(وقيل) في حاشا في لغة: (حاش، و) في لغة أخرى (حشا فاحفظهما) ظاهره: أن هاتين اللغتين في «حاشا» التي يستثنى بها، وقد سمع الاستثناء بـ«حشى» في قوله[5]:

حَشَى رَهْطِ النَّبِي، فَإِنَّ مِنْهُمْ بُحُورًا، لَا تُكَدِّرُها الدِّلَاءُ

ولم يسمع بـ«حاش»، وكلامه في التسهيل ظاهر في أنها في «حاشا» التي للتنزيه[6]، وهي التي تليها[7] المجرور باللام، نحو: (حاشا لله) وقد قرئ باللغات الثلاث، وأقلها: «حشى»، وهذه التي يليها المجرور باللام ليست حرفًا[8].

(١) قال السيوطي: والحكاية شاذة لا يقاس عليها. انظر: همع الهوامع للسيوطي (٣/٢٨٨).

(٢) أي: سواء نصبت أو جررت؛ لأنه جمع بين أداتين لمعنى واحد. انظر: همع الهوامع للسيوطي (٣/٢٨٨).

(٣) في «ق» على وهى، غير ثابتة في «س».

(٤) شرح التسهيل للمرادي (٥٤٦)، والتصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٦٥).

(٥) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في لسان العرب (١٨/٩٨)، وتهذيب اللغة (٥/٩٢)، الجنى الداني للمرادي (٥٦٧)، وتوضيح المقاصد للمرادي (٢/٦٩٠).
الشاهد فيه قوله: (حشا رهط)؛ فقد استثنى بـ«حشا» وهو مسموع

(٦) انظر: التسهيل لابن مالك (١٠٥، ١٠٦).

(٧) في «ق»: يليها.

(٨) انظر: شرح الألفية للمرادي (١/٣٥٣).



قال في التسهيل: بلا خلاف[1]، بل هي إما فعلٌ وهو مذهب المبْرد، وإما اسم منتصب انتصاب المصدر الواقع بدلًا من اللفظ بالفعل، ويدل على ذلك قراءة ابن مسعود ﴿حَشَى اللهِ﴾ [يوسف: ٣١] بالإضافة[2]، مثل: سبحان الله[3].

الإعراب

«واستثن ناصبًا» «استثن» فعل أمر، و«ناصبًا» حال من [فاعل][4] استثن، ومتعلقه محذوف، و«بليس» متعلق بـ«استثن»، و«بـخلا» معطوف على «ليس»، وبـ«عَدَا» بالعين المهملة، «وبيكون» معطوفان على بـ«ليس»، و«بعد» مضاف إليه في موضع الحال من «يكون» و«لا» مضاف إليه، ونعته محذوف، وتقدير البيت: واستثن [بليس][5] وخلا وعدا وبيكون[6] مستقرة بعد لا النافية حال كونك ناصبًا للمستثنى، وإعراب الباقي ظاهر[7].

** ** **

(١) شرح التسهيل لابن مالك (٢/٣٠٨، ٣٠٩).

(٢) انظر: البحر المحيط لأبي حيان (١/٢٦٩).

(٣) انظر: شرح المرادي للألفية (١/٣٥٣).

(٤) في «س ق»: [ناصب] وما أثبتناه هو الصواب الموافق لما في تمرين الطلاب، وهو الذي تقتضيه القواعد النحوية.

(٥) ما بين القوسين ليس في «ق».

(٦) في «س» يكون، والمثبت من «ق».

(٧) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٥٨).



[باب الحال]

هذا باب (الحال)[1]، وألفها منقلبة عن واو لقولهم في جمعها: أحوال وفي تصغيرها حويلة، واشتقاقها من التحول وهو التنقل، ويجوز فيهما التذكير والتأنيث لفظًا ومعنى[2]، وقد استعمل المصنف في هذا الباب اللغتين[3].

٣٣٢ الحَالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبُ   مُفْهِمُ فِي حَالِ، كَـ: فَرْدًا أَذْهَبُ

[تعريف الحال]

(الحال) وقوله: (وصف) جنسٌ شاملٌ للخبر والنعت، وخرج به نحو: القهقري في «رجعت القهقري»[4] فإنه وإن كان مبينًا لهيئة الفاعل إلا أنه مصدر لا وصف[5]، والمراد بالوصف ما كان صريحًا أو مؤولًا به ليدخل[6] الجملة

(١) يطلق الحال على الوقت الذي أنت فيه، وعلى ما عليه الشخص من خير أو شر. حاشية الصبان على الأشموني (٢/١٦٩).

(٢) يقال: حال حسن، وحال حسنة.

(٣) **قال الخطيب**: والتأنيث أفصح. انظر: نور السجية (٢٢٨).

(٤) «القهقري» اسم للرجوع إلى خلف لا وصف، وقد مشى في الإخراج به على مذهب من يجوز الخروج بالجنس إذا كان بينه وبين الفصل عموم وخصوص من وجه، وقد يقال: معنى الإخراج بالجنس الدلالة به على عدم إرادة نحو: القهقري مثلا. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/١٦٩).

(٥) إذ المراد من الوصف ما صيغ من المصدر ليدل على متصفة، وذلك اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأمثلة المبالغة وأفعل التفضيل. انظر: شرح الأشموني على الألفية (٢/١٦٩).

(٦) في «ق» لتدخل.

وشبهها من الظرف، والجار والمجرور إذا وقعتْ حالًا، فإنها في تأويل الوصف[1].

وقوله: (فضلة) أي: ليست أحد جزئي الكلام ـ فصلٌ مخرجٌ للخبر، نحو: زيد ضاحك، فإن ضاحك وإن كان مبينًا للهيئة فهو عمدة لا فضلة، والمراد بالفضلة هنا: ما يأتي بعد تمام الجملة لا ما يستغنى الكلام عنه؛ ليدخل نحو: ﴿كُسَالَىٰ﴾ من قوله تعالى: ﴿قَامُواْ كُسَالَىٰ﴾ [النساء: ١٤٢]، فإن ﴿كُسَالَىٰ﴾ حال، ولا يستغني الكلام عنه[2].

وقوله: (منتصب[3] مفهم في حال) كذا[4] أي: [«مبين لحال صاحبه]»[5]

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٦٦).

(٢) المصدر السابق نفسه.

(٣) قوله: (منتصب) أي: أصالة، وقد يجر لفظه بالباء، ومن بعد النفي لكن ليس كذلك مقيسًا على الأصح، نحو:

فَمَا رَجَعَتْ بِخَائِبَةٍ رِكَابٌ ... حَكِيمُ بْنِ المُسَيَّبِ مُنْتَهَاهَا

ونحو قراءة زيد بن ثابت: ﴿مَا كَانَ يَنۢبَغِي لَنَآ أَن نَّتَّخِذَ مِن دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَآءَ﴾ [الفرقان: ١٨]، بضم النون وفتح الخاء، «فمن أولياء» حال بزيادة من، كذا في ابن عقيل على التسهيل وكذا في الدماميني عليه، ثم قال: قال ابن هشام ويظهر لي فساده في المعنى؛ لأنك إذا قلت: ما كان لك أن تتخذ زيدًا في حالة كونه خاذلًا، فأنت مثبت لخذلانه ناهٍ عن اتخاذه، وعلى هذا فيلزم أن الملائكة أثبتوا لأنفسهم الولاية فتأمله. ا. هـ. وفي تفسير البيضاوي، وقرئ (تتخذ) بالبناء للمفعول من «اتخذ» الذي له مفعولان، كقوله تعالى: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبۡرَٰهِيمَ خَلِيلٗا﴾ [النساء: ١٢٥]، ومفعوله الثاني من أولياء، و«من» للتبعيض. ا. هـ. وإنما قال الذي له مفعولان؛ لأنه قد يتعدى لواحد نحو: ﴿أَمِ ٱتَّخَذُوٓاْ ءَالِهَةٗ مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ﴾ [الأنبياء: ٢١]، ولم يجعل من زائدة في المفعول الثاني؛ لأنها لا تزاد فيه. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/١٦٩).

(٤) فهو على نية الإضافة، فيقرأ بلا تنوين.

(٥) ما بين القوسين في «ق»: مبين لصاحبه.

أي: الهيئة التي هو عليها فصلٌ مخرجٌ للتمييز فِي نحو[1]: «لله دَره فارسًا»[2]، وللنعت في نحو: جاءني رجل راكبٌ، فإن «فارسًا وراكبًا»، وإن حصل بهما بيان الهيئة، فليسا مذكورين لذلك؛ لأن ذكر التمييز لبيان جنس المتعجب منه، وهو الفروسية، وذكر النعت لتخصيص المنعوت، وهو رجل بالنعت، وإنما وقع بيان الهيئة بهما ضمنًا لا قصدًا، وربَّ شيءٍ يُقْصَدَ لمعنى خاص، وإن لزم منه معنى آخر، فإن في هذا الحد نظرٌ؛ لأن المقصود من الحد تصورُ ماهية المحدود، وهي لا تتصور إلا بجميع أجزاء الحد، وقد جعل النصب جزء من الحد مع أنه حكم من أحكام المحدود، والحكم فرع التصور؛ إذ لا حكم على الشيء إلا بعد تصوره، والتصور لماهية المحدود[3] موقوف على جميع أجزاء الحد، ومن جملتها النصب، وهو حكم فجاء الدور وهو توقف الشيء على ما يتوقف عليه. إما بمرتبة، كتوقف (أ) على (ب)، و(ب) على (أ)، أو بمراتب، كتوقف (أ) على (ب)، و(ب) على (ج)، و(ج) على (أ)، والدور مبطل للحد.

أجيب باختلاف الجهة، فإن الحكم ليس موقوفًا على التصور بكنهِ الحقيقةِ المتوقفةِ على الحد حتى يلزم البطلان، وإنما هو متوقف على التصور بوجهٍ ما، وذلك لا يتوقف على الحد، فلا يلزم البطلان.

قيل: وفي هذا الجواب نظر؛ لأن الغرض من الحد معرفة المحدود بكنهِ حقيقتِهِ للحكم عليه، والتصور بوجهٍ ما لا يكفي في ذلك[4].

ثم مثل المصنف لذلك بعد استيفاء التعريف بقوله: (كـ: فردًا أذهب)[5]

---

(١) أي من كل تمييز وقع وصفًا مشتقًّا.

(٢) لأنه لا يفهم في حال؛ لكونه على تقدير «من». انظر: شرح المكودي على الألفية (٨٦)

(٣) في «ق» الحد.

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٦٧).

(٥) وأفهم كلامه جواز تقديم الحال على عاملها.



أي: في حال تفردي.

قال الجلال السيوطي: ولا يرد على هذا الحد نحو: مررت برجلٍ راكبٍ؛ لأنه مفهم في حال ركوبه؛ [لأن][1] إفهامه ضمنًا، والغرض من تعريف الحال معرفة ما يقع عليه بعد معرفة استعمال العرب له منصوبًا لا معرفته ليحكم[2] له بالنصب، فلا يلزم الدور على إدخال الحكم بالنصب في تعريفه[3] قاله والدي رحمه الله أخذًا من كلام صاحب المتوسط في نظير المسألة[4].



الإعراب

قوله: «**الحالُ وصفٌ**» مبتدأ وخبر[5]، وقوله: «**فضلة منتصب مفهم**»[6] نعوت للخبر، وليست من باب تعدد الخبر؛ لأنها فصولٌ، فهي نعوت لوصف، و«**في حال**» متعلق بـ«**مفهم**» و«**كفردًا**» الكاف جارة لقولٍ محذوفٍ في موضع رفع خبر لمبتدأ محذوف، و«**فردًا**» حال من فاعل «**أذهب**»[7] مقدمة على عاملها، و«**أذهب**» فعل مضارع، وفاعله مستتر فيه، والجملة محكية بالقول المحذوف، والتقدير: «وذلك كقولك: أذهب فردًا»[8].

* * *

---

(١) في «س ق»: لا إفهامه، والصواب ما أثبتناه فهي عبارة السيوطي.

(٢) في «س» للحكم.

(٣) في «س ق» قال قاله، والصواب ما أثبتناه.

(٤) شرح السيوطي على الألفية (٩٠).

(٥) في س تكرير: مبتدأ وخبر، مبتدأ وخبر.

(٦) في «س»: يفهم، والمثبت من «ق».

(٧) في «س»: أفعل، والمثبت من «ق».

(٨) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٥٣).



[أوصاف الحال]

٣٣٣ وَكَوْنُــهُ مُنْــتَقِلًا مُشْــتَقًّا ... يَغْلِـبُ لَكِـنْ لَـيْسَ مُسْـتَحِقًّا

(وكونه[١] متنقلًا مشتقًّا) أي: وصفًا غير ثابت هو الذي (يغلب) وجوده في كلامهم[٢] (لكن ليس) ذلك (مستحِقًّا) فيأتي لازمًا بأن كان مؤكدًا، نحو: ﴿وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣٣]، أو دل عامله على تجدد صاحبه، نحو: خلق الله الزرافة[٣] يديها أطول من رجليها[٤]، فـ«يديها» بدل من الزرافة، بدل بعض من كل، و«أطول» حالًا ملازمة «من يديها»، و«من رجليها» متعلق بأطول؛ لأنه اسم تفضيل، وعامل الحال «خلق» وهو يدل على تجدد المخلوق[٥]، أو غير ذلك مما هو مقصور على السماع، نحو قوله تعالى: ﴿قَآيِمًا بِٱلْقِسْطِ﴾ [آل عمران: ١٨]، إذا أعرب ﴿قَآيِمًا﴾ حالًا من فاعل: ﴿شَهِدَ﴾ وهو ﴿ٱللَّهُ﴾ تعالى[٦].

[ما يكثر فيه الجمود م الحال]

٣٣٤ وَيَكْثُرُ الجُمُودُ فِي سِعْرٍ وَفِي ... مُبْـدِي تَـأَوُّلٍ، بِـلَا تَكَلُّـفِ

٣٣٥ كَـ: بِعْهُ مُـدًّا بِكَـذَا يَـدًا بِيَـدْ ... وَكَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا أَيْ: كَـ: أَسَـدْ

(و) يأتي جامدًا لكن (يكثر الجمود في سعر) بالسين المهملة (وفي مبدي

---

(١) أي: الحال.

(٢) الأكثر في الحال أن تكون منتقلة مشتقة.

(٣) شرح السيوطي على الألفية (٩٠).

(٤) الزرافة بفتح الزاي أفصح من ضمها. انظر: الصبان على الأشموني (٢/١٧٠).

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٦٨).

(٦) شرح السيوطي على الألفية (٩٠).

تأول) بالمشتق (بلا تكلف) بأن يدل على مفاعلة، أو تشبيه، أو ترتيب، فالسعر (كبعه مدًّا بكذا) أي: مسعرًا، والدال على المفاعلة، نحو: (يدًا بيدٍ) أي: مقبوضًا، (و) الدال على التشبيه، نحو: (كر زيدٌ أسدًا أيْ أسد) في الشجاعة، والدال على الترتيب، نحو: تعلم الحساب بابًا بابًا، وادخلوا رجلًا رجلًا، [رجلين رجلين][(1)]، ورجالًا رجالًا[(2)]، وضابطه: أن يدخل التفصيل بعد ذكر المجموع بجزئه مكررًا، قاله الرضي، أي: مرتين[(3)]، ويقل إذا كان غير مؤولٍ بالمشتق بأن كان موصوفًا، نحو قوله تعالى: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مريم: ١٧][(4)]، فـ«بَشَرًا» حال من فاعل «تَمَثَّلَ»، وهو الملك، والاعتماد فيها على الصفة وهو «سويًّا»[(5)]، أو دالًا على عدد، نحو قوله تعالى: ﴿فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢][(6)]، فـ«أَرْبَعِينَ» حال من «مِيقَٰتُ» و«لَيْلَةً» تمييز[(7)]، أو تفضيل[(8)]، نحو: «هذا بسرًا أطيب منه رُطَبًا» بضم الراء وفتح الطاء، فـ«بُسْرًا»[(9)] حال من فاعل «أطيب» المستتر فيه، و«رطبًا» حال من الضمير المجرور بـ«من»، والمعنى «هذا في حال كونه بسرًا أطيبُ من نفسه في حال كونه رطبًا»، أو كان نوعًا لصاحبه، نحو: هذا مالك ذهبًا، فـ«ذهبًا» حال من مالك، وهو نوع منه، فإن الذهب نوعٌ من المال، أو فرعًا له، نحو: هذا حديدك خاتمًا، فـ«خاتمًا» حال من «حديدك»، وهو فرع له، فإن الخاتم فرع الحديد، ومثل ذلك قوله

---

(١) ما بين القوسين سقط من «ق».
(٢) انظر: البهجة المرضية شرح الألفية (٩٠).
(٣) التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٧٠).
(٤) البهجة المرضية شرح الألفية (٩٠).
(٥) الصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٧١).
(٦) انظر: البهجة المرضية (٩١).
(٧) انظر: التصريح على التوضيح (١/٣٧١).
(٨) بالضاد.
(٩) بضم الموحدة وسكون المهملة.

تعالى: ﴿وَتَنْحِتُونَ مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا﴾ [الشعراء: ١٤٩]، فـ«بُيُوتًا» حال من «الْجِبَالِ»، والبيوت فرع للجبال، أو أصلًا له، نحو: هذا خاتمك حديدًا، فـ«حديدًا» حال من خاتمك، وهو أصل له، فإن الحديد أصل للخاتم، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿ءَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾ [الإسراء: ٦١]، فـ«طينا» حال إما من الضمير المحذوف العائد على الموصول [بناء على جواز حذف صاحب الحال، أو من الموصول](١) المجرور باللام، وعلى التقديرين فالطين أصل للمخلوق(٢).

الإعراب

قوله: «وكونه» مبتدأ، وهو مصدر كان الناقصة، والمضاف إليه اسمه، و«**منتقلًا**» خبره، و«**مشتقًّا**» خبر بعد خبر، وجملة «**يغلب**» خبر المبتدأ، و«**لكن**» حرف ابتداء واستدراك، و«**ليس**» فعل ماض، واسمها مستتر فيها يعود إلى «**كونه منتقلًا مشتقًّا**»، و«**مستحقًّا**» بفتح الحاء خبر «**ليس**»، والتقدير: ليس كونه منتقلًا مشتقًّا مستحِقًّا، و«**يكثر الجمود**» فعل وفاعل، «**في سعر**» بالسين المهملة، «**وفي مبدي**» متعلقان بـ«**يكثر، وتأول**» مضاف إليه، و«**بلا تكلف**» متعلق بـ«**تأول**»(٣)، وإعراب الباقي ظاهر.

[تعريف الحال لفظًا وتنكيره معنى]

٣٣٦ وَالحَالُ إِنْ عُرِّفَ لفظًا، فَاعْتَقِدْ   تَنْكِيْرَهُ مَعْنًى، كَ:وَحْدَكَ اجْتَهِدْ

(**والحال**) شرطه أن يكون نكرة؛ لأن المقصود به بيان الهيئة، وذلك حاصل بلفظ التنكير، فلا حاجة لتعريفه صونًا للفظ عن الزيادة(٤)، والخروج

(١) ما بين القوسين سقط من «ق».

(٢) انظر: التصريح على التوضيح (١/٣٧١، ٣٧٢).

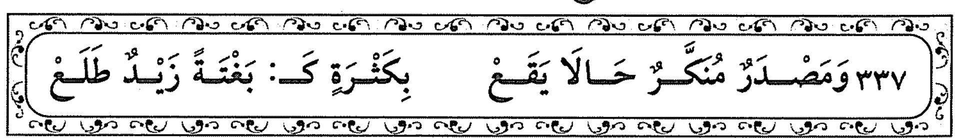
(٣) تمرين الطلاب للأزهري (٥٤).

(٤) هذا مذهب الجمهور. انظر: شرح المرادي على الألفية (١/٣٥٨).

عن الأصل لغير غرض[1] خلافًا للبغداديين ويونسَ مطلقًا، والكوفيين فيما تضمن معنى الشرط[2].

و(إن) تأتي الحال قد (عرف لفظًا فاعتقد تنكيره معنى، كوحدك اجتهد) أي: متوحدًا، أو منفردًا، «قالوا: رجع عَوْدَهُ على بدئه»[3] فـ«عَوْدَهُ» بفتح العين حال من فاعل رجع المستتر فيه، وهو معرفة بالإضافة إلى الضمير، فيؤول بنكرة من لفظه، أو من معناه أي: عائدًا أو راجعًا، وعلى بدئه بيان، والمعنى رجع آخره على أوله قاله الجرمي، وقال أبو البقاء: معناه رجع عائدًا في الحال[4]، وقال الشاطبي: معناه راجعًا على طريقه[5]، وجاءت الخيل بَدَادًا[6] أي: مبددة[7].

[وقوع المصدر المنكر حال]



٣٣٧ وَمَصْـدَرٌ مُنَكَّـرٌ حَـالًا يَقَـعْ بِكَثْـرَةٍ كَـ: بَغْتَـةً زَيْـدٌ طَلَـعْ

(ومصدر منكر حالًا يقع) سماعًا مطلقًا عند سيبويه[8] (بكثرة، كـ: بغتةً

---

(١) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (١/٢٨٥).

(٢) عبارة المرادي: تنبيه: ما تقدم من اشتراط تنكير الحال هو مذهب الجمهور، وأجاز يونس والبغداديون أن يأتي معرفة، وقاسوا على نحو: «ادخلوا الأولَ فالأولَ»، وأجاز الكوفيون أن يأتي على صورة المعرفة، إذا كان فيها معنى الشرط وهي مع ذلك نكرة، وأجازوا: «عبدُ اللهِ المحسنَ أفضل منه المسيءَ». انظر: شرح المرادي على الألفية (١/٣٥٨)

(٣) مجمع الأمثال (١/١٦٢).

(٤) التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٧٣).

(٥) المقاصد الشافية للشاطبي (٣/٤٢٥)، وانظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٥٧٩).

(٦) قوله: (بداد) بوزن حذاد بفتح آخره وكسره، وقيل: هو علم جنس للتبدد بمعنى التفرق فهو ووحدك مصدران معرفان مؤولان بالوصف.

(٧) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٢٨١)

(٨) الكتاب لسيبويه (٢/١٩٣).



زيدٌ طلع)[1] فـ«بغتة» حال من فاعل «طلع»، أي: مباغتًا، وقياسًا عند المبرد على ما كان نوعًا من الفعل[2] كـ«جئت ركضًا» فيقس عليه «جئت سرعة»، ورحلة[3]، وعند المصنف[4] وابنه[5] بعد أمَّا[6]، نحو: أمَّا علمًا فعالم، والأصل في هذا أن رجلًا وصف عنده شخصٌ بعلمٍ وغيره، فقال للواصف: أما علمًا فعالم، أي: مهما يذكر شخص في حال علم فالمذكور عالم، كأنه منكر ما وصف به من غير العلم[7]، وبعد خبر شبه به[8] مبتدؤه، كـ«زيد زهير شعرًا»، فـ«زهير» بالتصغير خبر شبه به مبتدؤه، وهو زيد، والتقدير:[9] زيد مثل زهير في الشعر، وإنما حذف[10] مثل ليزول لفظ التشبيه فيكون[11] [الكلام][12] أبلغ، و«شعرًا» حال في تقدير الصفة، أي: شاعرًا، أو قرن الخبر بأل[13] الدالة على الكمال، نحو: أنت الرجل علمًا، فـ«علمًا» حال، والعامل فيها ما في الرجل من معنى الفعل؛ إذ معناه الكامل[14].

(١) البهجة المرضية للسيوطي (٢٨٢).
(٢) لأنه يدل على الهيئة بنفسه. انظر: التصريح على التوضيح (٢/٦١٤).
(٣) لأن السرعة والرحلة نوع من المجيء.
(٤) انظر: التسهيل لابن مالك (٢/٣٢٧).
(٥) شرح الألفية لابن الناظم (١٢٧).
(٦) قوله: (أما) بفتح الهمزة والميم المشددة. انظر: التصريح على التوضيح (٢/٦١٤).
(٧) انظر: التصريح على التوضيح (٢/٦١٤).
(٨) وقاسه أيضًا بعد خبر..... إلخ.
(٩) في «ق»: وهو، وهي غير ثابتة في «س».
(١٠) في «س ق»: حرف، والمثبت هو الصواب.
(١١) في «ق»: فيكون، وفي س فتكون.
(١٢) في «س ق»: الكاف، والمثبت هو الصواب.
(١٣) أي: وينقاس بعد قرن الخبر... إلخ.
(١٤) التصريح على التوضيح (٢/٦١٦).



الإعراب

قوله: «والحال» مبتدأ، و«إن» حرف شرط، و«عرف» بتشديد الراء والبناء للمفعول فعل الشرط، و«لفظًا» تمييز محول عن نائب الفاعل، و«فاعتقد» جواب الشرط، والفاء فيه واجبة لكونه فعل أمر، وبـ«كثرة» مفعول «اعتقد»، و«معنى» تمييز أيضًا محول عن مضاف إليه، وجملة الشرط وجوابه في موضع رفع خبر الأول، والأصل: والحال إن عُرِّفَ لفظًا فاعتقد تنكير معناه(١)، وإعراب الباقي ظاهر.

[حكم صاحب الحال تعريفًا وتنكيرًا]

٣٣٨ وَلَمْ يُنَكَّرْ غَالِبًا ذُو الحَـالِ إِنْ ... لَمْ يَتَأَخَّرْ أَوْ يُخَصَّصَ أَوْ يَبِنْ

٣٣٩ مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ، أَوْ مُضَاهِيْهِ، كَـ:لَا ... يَبْغِ امْرُؤٌ عَلَى امْرُؤٍ مُسْتَسْهِلَا

(وَلَمْ يُنَكَّرْ غَالِبًا ذُوْ الحَالِ)؛ لأنه محكوم عليه بالحال، وحق المحكوم عليه أن يكون معرفة؛ لأن الحكم على المجهول لا يفيد غالبًا(٢)، هذا (إن لم يتأخر(٣)، أو) لم (يخصص، أو) لم (يبن) أي: يظهر واقعًا (من بعد نفي أو) من بعد (مضاهية) وهي النهي والاستفهام(٤)، وإن تأخر جاز تنكيره(٥)، نحو:

(١) تمرين الطلاب (٥٤).

(٢) ولم يشبه بالفاعل فينكر مع أنه محكوم عليه؛ لأن شبهَ الحالِ بالمبتدأ أقوى؛ لتأخر المحكوم به في كل من المبتدأ والحال، بخلاف الفاعل. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/١٧٤).

(٣) أي: إن لم يتأخر صاحب الحال عن الحال، فإن تأخر جاز كونه نكرة كما سيأتي الكلام عليه.

(٤) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٢٨٢).

(٥) قياسًا على المبتدأ إذا تأخر بناء على أن تأخيره للتسويغ. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/١٧٤).



في الدار جالسًا رجلٌ، وقولِ كثيرِ عزة[1]:

لَمَيَّـــــةَ مُوحِشًـــــا طَلَـــــلُ ....

فـ«موحشًا» حال من «طلل»[2]، وسوغ مجيء الحال من النكرة تقدم الحال على صاحبها[3]، وكذا إن تخصص إما بوصفٍ، كقراءة إبراهيم بن أبي عبلة ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقًا﴾ [البقرة: ٨٩]، فـ«مُصَدِّقًا» حال من ﴿كِتَٰبٌ﴾ لتخصيصه بالوصف[4]، ....

(١) البيت من الوافر، وهو لكثير عزة ملحق في ديوانه (٥٣٦)، خزانة الأدب (٣/٢١١)، شرح التسهيل (٢/٣٥٥)، شرح شواهد المغني (١/٢٤٩)، الكتاب (٢/١٢٣)، لسان العرب (٦/٣٨٦)، التصريح على التوضيح للأزهري (١/٥٨٤)، وهو بلا نسبة في أسرار العربية (١٤٧)، أوضح المسالك (٢/٣١٠)، خزانة الأدب (٦/٤٣)، الخصائص (٢/٤٩٢)، شرح الأشموني (١/٣٤٧٣)، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (١٦٦٤، ١٨٢٥).، شرح شذور الذهب (٢٤، ٢٥٣)، شرح قطر الندي (٢٣٦).

الشاهد فيه قوله: (موحشًا) فإنه حالٌ من طلل وهو نكرة، والذي سوَّغَ مجيء الحال منه كونُه مؤخرًا.

(٢) فيه أن صاحب الحال المبتدأ، وهو مذهب سيبويه دون الجمهور، فالأولى أن يجعل صاحب الحال الضمير في الخبر، وحينئذٍ لا شاهد فيه، وعلى مجيء الحال من المبتدأ يكون عامل الحال غير عامل صاحبها؛ إذ لا يصح أن يكون عاملها الابتداء؛ لضعفه وعدم صلاحيته؛ لأن تكون قيدًا له، وقيل: العامل في الحال على هذا انتساب الخبر إلى المبتدأ؛ لأنه معنى فعلي قابل للتقييد. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/١٧٤، ١٧٥).

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٥٨٤).

(٤) الاستشهاد بالآية مبني على تقدير الجار والمجرور متعلقًا بمحذوف صفة لـ«كتاب»، فإن قدرت الجار والمجرور متعلقًا بـ«جاء» كان مصدقًا حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور؛ لإن فيه ضميرًا حينئذٍ، ويجوز أيضًا على تقدير كون الجار والمجرور نعتًا لكتاب أن يكون «مصدقا»، حالاً من الضمير المستكن في الجار والمجرور، وعلى ذلك لا يكون في الآية شاهد للمسألة، وهذه القراءة التي استشهد بها المؤلف بها شاذة. انظر: عدة السالك شرح أوضح المسالك (٢/٣١٢).

وقول الشاعر[١]:

نَجَّيْتَ يَا رَبِّ نُوحًا وَاسْتَجَبْتَ لَهُ ... فِي فُلُكٍ مَاخِرٍ فِي اليَمِّ مَشْحُونَا

فـ«مشحونًا»[٢] حال من «فلك» لوصفه بـ«ماخر»، ويحتمل أن يكون حالًا من الضمير المستتر في ماخر[٣]، وهو بالخاء المعجمة الذي يشق الماء شقًّا، وليس من المختص بالوصف قوله تعالى: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ۝٤ أَمْرًا﴾ [الدخان: ٤، ٥]، خلافًا للمصنف[٤] وابنه[٥] فإنهما أعربا «أمرًا» حال من أمر المجرور بالإضافة مختصًّا بالوصف بـ«حَكِيمٍ» مع قولهما: إنه لا يأتي الحال من المضاف إليه إلا بشرط أن يكون المضاف بعض المضاف إليه، أو كبعضه أو عاملًا في الحال[٦]، ....

(١) البيت من البسيط، **قال الشيخ محيي الدين عبد الحميد**: لم أقف لهذا البيت على نسبة قائل معين.
الشاهد فيه: قوله: (مشحونًا) فإنه حال من النكرة التي هي «فلك»، والذي سوغ مجيء الحال من النكرة هنا أن هذه النكرة وصفت قبل مجيء الحال منها. انظر: عدة السالك شرح أوضح المسالك (٢/٣١٣)، وانظر: شرح ابن الناظم (٢٣٣)، شرح الأشموني (١/٢٤٧)، شرح ابن عقيل (١/٦٣٦)، شرح التسهيل (٢/٣٣١)، المقاصد النحوية (٣/١٤٩)، التصريح على التوضيح للأزهري (١/٥٨٤).

(٢) قوله: (المشحون) - بالشين المعجمة والحاء المهملة - المملوء. انظر: التصريح على التوضيح (٢/٦٢٠).

(٣) وماخر اسم فاعل متحمل ضمير مستتر.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك (٢/٣٣١).

(٥) شرح ابن الناظم على الألفية (١٢٧).

(٦) أي: فهذا وجه قول الشارح: وليس منه، ولأن أمرًا جامدٌ، والحال يأتي من الوصف لكن قد يمنع هذا بأن الاسم إذا وصف صار كالمشتق، والاسم هنا وُصِفَ بقوله: «من عندنا». انظر: حواشي يس على التصريح (٢/٦٢٢).

وذلك مفقود هنا[1][2]، أو مخصوصًا بالإضافة، نحو قوله تعالى: ﴿فِيٓ أَرۡبَعَةِ أَيَّامٖ سَوَآءٗ لِّلسَّآئِلِينَ﴾ [فصلت: ١٠]، فـ«سواء» حال من أربعة؛ لاختصاصها بالإضافة إلى ﴿أَيَّامٖ﴾، أو مخصوصًا بمعمول غير مضاف إليه، نحو: عجبت من ضربٍ[3] أخوك شديدًا، فـ«شديدًا» حال من «ضربٍ»؛ لاختصاصه بالعمل في الفاعل، وهو أخوك، أو مسبوقًا بنفي، نحوُ قولِهِ تعالى: ﴿وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٞ مَّعۡلُومٞ﴾ [الحجر: ٤]، فجملة: ﴿وَلَهَا كِتَابٞ مَّعۡلُومٞ﴾ حال من قرية[4]؛ لكونها مسبوقة بالنفي، أو بعد نهي **(كلا يبغ امرؤ على امرئ مستسهلًا)**[5]، أو استفهام كقول الشاعر:

يَا صَاحِ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بَاقِيًا فَتَرَى ... لِنَفْسِكَ العُذْرَ فِي إِبْعَادِهَا الأَمَلَا[6]

---

(١) هذا الكلام ممنوع؛ لأنه كبعضه في صحة حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه لصحة: ﴿فِيهَا يُفۡرَقُ كُلُّ أَمۡرٍ﴾؛ لأن النكرة في الإثبات قد تعم، ولأن كل بمعنى الأمر بحسب ما تضاف إليه. حاشية يس على التصريح (٢/٦٢٢).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح (٢/٦٢١).

(٣) قوله: (ضرب) بالتنوين.

(٤) هذا على المشهور، وفيه مسوغ آخر وهو اقتران الجملة بالواو، ومقابل المشهور قول الزمخشري أن الجملة صفة، والواو لتأكيد الصفة بالموصوف؛ لأنها في أصلها للجمع المناسب للإلصاق وإن لم تكن الآن عاطفة. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/١٧٥).

(٥) فـ«مستسهلًا» حال من امرؤ الأول لكونه مسبوقًا بنهي.

(٦) نسب ابن مالك هذا الشاهد لرجل من طيء، ولم يسمه.

الشاهد فيه قوله: (باقيًا) فإنه حال من قوله: (عيش) وهو نكرة، والذي سوغ مجيء الحال من النكرة وقوع هذه النكرة بعد الاستفهام الذي هو شبيه النفي. انظر: عدة السالك شرح أوضح المسالك (٢/٣١٧) الدرر اللوامع (١/٥١١)، وشرح عمدة الحافظ (٤٢٣)، والمقاصد النحوية (٣/١٥٣)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/٣١٦)، وشرح ابن الناظم (٢٣٤)، وشرح الأشموني (١/٢٤٧)، وشرح ابن عقيل (١/٦٣٨)، وشرح التسهيل (٢/٣٣٢)، وهمع الهوامع (١/٢٤٠).

فـ«باقيًا» حال من «عيش»؛ لكونه مسبوقًا بالاستفهام بـ«هل» و«صاح» ترخيم صاحب على غير قياس[1]، و«حُمَّ» بضم الحاء المهملة[2] بمعنى قدر، والإبعاد ـ بكسر الهمزة ـ مصدر أبعد، والأمل مفعوله[3].

تَنْبِيهٌ

قد يقع صاحب الحال نكرة بلا مسوغ، كقولهم: عليه مائة بيضًا[4] فـ«بيضًا»[5] بلفظ الجمع حال من مائة، وليس تمييزًا؛ لأن تمييز المائة لا يكون جمعًا منصوبًا ولا مجرورًا، وهو من أمثلة سيبويه[6]، والدليل على أنه [حال أنه] لو رُفِعَ لكان صفةً للمائة، والمائةُ مبهةُ الوصف، وفي الحديث (**صلى رسول الله ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ قاعدًا، وصلى وراءه رجالٌ قيامًا**)[7]، فـ«قيامًا» حال من «رجالٌ»، وهو نكرة بلا مسوغ.

فإن قيل: التخصيص بالحكم كاف، **أجيب** بأنه لو كان كذلك لما احتيج إلى مسوغ أصلًا[8].

---

(١) أصله: (صاحبي) فرخم بحذف آخره وهو الباء واكتفي بالكسرة للدلالة على ياء المتكلم. انظر: عمدة السالك شرح أوضح المسالك (٢/٣١٧).

(٢) و«حم» فعل ماض مبني للمجهول.

(٣) التصريح على التوضيح (٢/٦٢٤).

(٤) قوله: (بيضا) جمع أبيض.

(٥) إن فيه مسوغًا للحال، وهو المسوغ للابتداء بالنكرة، وذلك الإخبار عنها بظرف مختص مقدم. انظر: حاشية يس على التصريح على التوضيح (٢/٦٢٦).

(٦) انظر: الكتاب لسيبويه (٢/١١٢)

(٧) أخرجه الإمام مالك في الموطأ (١/١٣٧) ح (٣١٠).

(٨) **قال يس**: السؤال غير محرر؛ لأن التخصيص بالحكم إنما يكفي فيما تقدم لزومًا كتقدم الحكم على الفاعل، والحكم المتقدم على الحال لا يلزم تقدم؛ لأنه قد يكون مفعولًا،=

وإذا ثبت مجيء الحال من النكرة بلا مسوغ هل يقاس عليه أو لا؟ ذهب سيبويه إلى الجواز، والخليل ويونس إلى المنع[1].

الإعراب

قوله: «ولم ينكر»، «لم» حرف جزم، و«ينكر» مجزوم بلم، و«غالبًا» حال من «ذو الحال»، و«ذو الحال» نائب الفاعل بـ«ينكر»، و«إن» حرف شرط، و«لم» حرف نفي وجزم، و«يتأخر» مجزوم بلم، وهو فعل الشرط، وجوابه محذوف ضرورة لكون الشرط مضارعًا، و«أو يخصص أو يبن» مجزومان بالعطف على «يتأخر»، و«من بعد» متعلق بـ«يبن» و«نفي» مضاف إليه، [و«أو» حرف عطف، و«مضاهيه» معطوف على «نفي» والضمير المضاف إليه][2] يعود إلى «نفي»، و«كلا» مجرور الكاف محذوف، و«لا» حرف نهي و«يبغ» مجزوم بلا الناهية، و«امرؤ» فاعل «يبغ» و«على امرؤ» متعلق بـ«يبغ»، و«مستسهلًا» بكسر الهاء حال من امرؤ الأول[3].

[أحوال الحال مع صاحبها]

٣٤٠ وَسَبْقَ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ أَبَــوْا، وَلَا أَمْنَعُــهُ فَقَــدْ وَرَدْ

ثم اعلم أن للحال المؤسسة مع صاحبها[4] ثلاث حالاتٍ:

= وأما الجواب فلجواز أن يكون هذا المسوغ ضعيفًا لا يكتفى به إلا عند الحاجة إليه، على أنه لا مانع من تعدد المسوغ. انظر حاشية يس على التصريح على التوضيح (٢/٦٢٦).

(١) انظر: التصريح على التوضيح (٢/٦٢٦).

(٢) ما بين القوسين سقط من «ق».

(٣) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٥٣).

(٤) المراد بصاحب الحال ما كان الحال وصفًا له في المعنى.

الأولى: أن تتأخر عنه وجوبًا، وذلك بأن تكون محصورة، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا نُرۡسِلُ ٱلۡمُرۡسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾[1] [الأنعام: ٤٨]، أو لكون[2] صاحبها مجرورًا. إما بحرفٍ كما أشار إلى ذلك بقوله: **(وسبق حال ما بحرف جُرَّ قد أبوا)** أي: لم يجوزه أكثر النحويين، نحو: مررت بهندٍ قائمةً[3]، فلا يجوز عندهم مررت قائمةً بهند[4].

قال المصنف: (و) هذا الذي منعوه[5] **(لا أمنعه)** وفاقًا للفارسي وابن كيسان و[ابن] برهان **(فقد ورد)** في الفصيح، كقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ﴾ [سبأ: ٢٨]، فـ«كافة» حال من المجرور باللام، وقول الشاعر[6]:

---

(١) قوله: (مبشرين ومنذرين) حالان من المرسلين، ولا يجوز تقديمها على المرسلين لكونها محصورة، والمحصور يجب تأخيره. انظر: التصريح على التوضيح (٢/٦٢٧).

(٢) في «س» يكون.

(٣) فـ«قائمة» حال من هند.

(٤) **قال الأشموني**: وعللوه بأن تعلق العامل بالحال ثانٍ لتعلقه بصاحبه، فحقه إذا تعدى صاحبه بواسطة أن يتعدى إليه بتلك الواسطة، لكن منع من ذلك أن الفعل لا يتعدى بحرف الجر إلى شيئين، فجعلوا عوضًا من الاشتراك في الواسطة التزامَ التأخير.

قال الصبان قوله: (بأن تعلق العامل بالحال) أي: في المعنى والعمل ثانٍ، أي: تابع لتعلقه بصاحبه في ذلك، قوله: (لا يتعدى بحرف الجر إلى شيئين) أي: مع التصريح بالواسطة، أو المراد لا يتعدى بدون اتباع اصطلاحي، فلا يرد مررت برجل كريم، قوله: (التزام التأخير) أي: ليكون الحال في حيز الجار. انظر: الصبان مع الأشموني (٢/١٧٦).

(٥) في «ق»: منعتوه.

(٦) هذا البيت من الطويل، **قال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد**: لم أجد نسب هذا الشاهد إلى قائل معين.

الشاهد فيه قوله: (طرًّا) فإنه حال، معناه جميعًا، وصاحب هذا الحال الكاف التي هي ضمير المخاطب في قوله: (عنكم) وهذه الكاف مجرورة المحل بـ«عن»، وقد تقدم الحال على صاحبه. انظر: عدة السالك (٢/٣٢٣)، شرح ابن الناظم (٢٣٦)، شرح الأشموني (١/٢٤٨)، شرح التسهيل (٢/٣٣٨)، شرح عمدة الحافظ (٤٢٦)، المقاصد النحوية=

تَسَلَّيْتُ طُـرًّا عَـنْكُمُ بَعْـدَ بَيـنِكُم ... بِـذِكْرَاكُمُ حَتَّـى كَـأَنَّكُمُ عِنْـدِي

فـ«طرًا» بمعنى جميعًا حال من الكاف والميم، وقد تقدم على صاحبه المجرور بـ«عن»، وقال آخر[1]:

.... فَمَطْلَبُهَـا كَهْـلًا عَلَيْـهِ شَـدِيدُ

وأول ذلك المانعون.

قال ابن هشام: والحق أن هذا البيت ونحوه ضرورة[2]، أو «طرًّا» حال من «عندكم» محذوفة [مدلولا][3] عليها لـ«عنكم»[4] المذكورة، وإن «كافة» في الآية حال من الكاف في: ﴿أَرْسَلْنَاكَ﴾، وأن التاء للمبالغة لا للتأنيث قاله الزجاج[5] أي: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً[6] لِّلنَّاسِ﴾ [سبأ: ٢٨] وبأن «كَهْلًا» حال من الفاعل المحذوف من المصدر، أي: فمطلبه إيَّاها كهلًا عليه شديد[7].

= (٣/١٦٠)، التصريح على التوضيح للأزهري (١/٥٩٠).

(١) البيت من الطويل، للمخبل السعدي في ملحق ديوانه (٣٢٤)، وله أو لرجل من بني قريع في خزانة الأدب (٣/٢١٩، ٢٢١)، ولرجل من بني قريع في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (١١٤٨)، وبلا نسبة في الأشموني على الألفية (٢/١٧٨)، والبهجة المرضية للسيوطي (٢٨٤)، وشرح الكافية الشافية (٢/٧٤٦)، وأوضح المسالك (٢/١٨)، والبيان والتبيين (١/٢٢٨).

الشاهد فيه قوله: (كهلًا) حيث وردت حالًا من الضمير المجرور في «عليه»، وقد تقدمت على صاحبها، وهذا جائز.

(٢) انظر: أوضح المسالك لابن هشام (٢/٣٢٤).

(٣) في س وق: صلة لولا، وما أثبته في النص المحقق هو الصواب، وهو موافق لمصدر العبارة.

(٤) في س، وق: لعنكم وفي مصدر العبارة بعنكم.

(٥) معاني القرآن وإعرابه. وانظر: التصريح على التوضيح (٢/٦٣٠).

(٦) في «س ق»: كافا، والمثبت هو الصواب.

(٧) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٢٨٤).

ورده ابن مالك[1] بأن إلحاق التاء للمبالغة مقصوَر على السماع، ولا يتأتى غالبًا إلا في أبنية المبالغة، كعلامة، و«كافة» بخلاف ذلك، فإن حمل على «راوية» فهو حمل على شاذ، نقله الموضح عنه في الحواشي ولم يتعقبه[2].

وإما مجرور «بإضافة»[3] بمعنى مضاف من إطلاق اسم المصدر على اسم المفعول: كـ«أعجبني وجْهُهَا مُسْفِرةً»[4]، وهذا شارب السويق ملتوتا[5]، فلا يجوز تقديم الحال على صاحبها واقعة بعد المضاف؛ لئلا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف إليه، ولا قبله؛ لأن نسبة المضاف إليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول، فكما لا يتقدم ما يتعلق بالصلة على الموصول كذلك لا يتقدم ما يتعلق بالمضاف إليه على المضاف[6].

وخرج بسبقها المجرور المرفوعُ[7] والمنصوبُ[8] فإنه جائز خلافًا للكوفيين[9]، وأما سبقها المحصور فواجب، كـ«ما جاء راكبًا إلا زيد»، وسبقها

(١) شرح التسهيل (٢/٣٣٧).

(٢) التصريح على التوضيح (٢/٦٣٠).

(٣) إذا كانت الإضافة محضة فقد أجمعوا على لزوم تأخير الحال، وإن كانت غير محضة جاز التقديم. انظر: عدة السالك (٢/٣٢٤).

(٤) قوله: (مسفرة) حال من الضمير المضاف إليه وجهُ.

(٥) قوله: (ملتوتًا) حال من السويق المضاف إليه شارب.

(٦) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٥٩١)

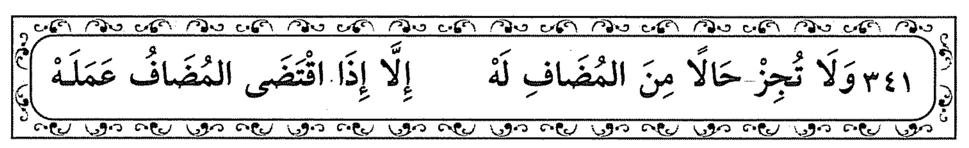
(٧) نحو: جاء ضاحكًا زيدٌ.

(٨) نحو: ضربت منطلقة هندًا.

(٩) **عبارة المرادي**: صاحب الحال مرفوع ومنصوب ومجرور، «فتقديمها» على المرفوع والمنصوب جائز عند البصريين ما لم «يمنعه مانع» كالحصر، ومنع الكوفيون تقديمها على المرفوع الظاهر، فقيل: عنهم مطلقًا، وقيل: إن تقدمت على رافعه، ومنعوا تقديمها على المنصوب الظاهر أيضًا، فقيل: مطلقًا، وقيل: إن لم تكن فعلًا. شرح المرادي على الألفية (١/٣٦٤)، البهجة المرضية للسيوطي (٢٨٤).

وهي محصورة ممتنع[(١)].

والأصل فيها أنه يجوز أن تتأخر عنه وأن تتقدم عليه فاعلًا كان أو مفعولًا، كـ«جاء زيد ضاحكًا»، وضربت اللصَّ مكتوفًا، فلك في «ضاحكًا»، و«مكتوفًا» تقديمها على المرفوع في الأول وهو زيد، وعلى المفعول في الثاني، وهو اللصُّ، فتقول: جاء ضاحكًا زيد، وضربت مكتوفًا اللص[(٢)].



٣٤١ وَلَا تُجِزْ حَالًا مِنَ المُضَافِ لَهْ ... إِلَّا إِذَا اقْتَضَى المُضَافُ عَمَلَهْ

(ولا تجز حالًا من المضاف له) خلافًا للفارسي[(٣)] **(إلا إذا اقتضى المضاف عمله)** أي: أن صاحب الحال لا يكون مضافًا إليه إلا من ثلاث مواضع:

الأول: أن يقتضي المضاف العمل في الحال، ومعناه: أن يكون جاريًا مجرى الفعل في كونه مصدرًا أو اسم فاعل، كقوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٤][(٤)] فـ(جَمِيعًا) حال من الكاف والميم المضاف إليه ﴿مَرْجِعُ﴾، و﴿مَرْجِعُ﴾ مصدر ميمي[(٥)] عامل في الحال النصب، ومثله قولك: أعجبني انطلاقُك منفردًا، فـ«منفردًا» حال من الكاف المضاف إليه انطلاق، وانطلاق مصدر غير ميمي عامل في الحال النصب[(٦)].

---

(١) انظر: البهجة السيوطي (٢٨٥)، التصريح على التوضيح للأزهري (١/٥٩٠).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٥٩٠).

(٣) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٢٨٥).

(٤) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (١/٢٩٠)

(٥) ليس كذلك، بل هو اسم مصدر لرجع؛ لأن المبدوء بميم زائدة إن كان للمفاعلة كمقاتلة ومخاصمة فهو مصدر في الحقيقة، وإن كان لغير المفاعلة كمرجع فهو اسم مصدر. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٢٩٠).

(٦) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٥٩٢).



٣٤٢ أَوْ كَانَ جُزْءَ مَا لَهُ أُضِيفَا ....

ثم أشار إلى الموضع الثاني بقوله: (أو كان جزء ماله أضيفا) أي: أن يكون المضاف جزءاً من المضاف إليه، كقوله تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا﴾ [الحجر: ٤٧][(١)]، فـ ﴿إخوانًا﴾ حال من المضاف إليه، وهو الهاء والميم، و﴿الصُّدُوْر﴾ بعضه[(٢)]، وقوله تعالى: ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ [الحجرات: ١٢]، فـ ﴿ميتًا﴾ حال من: ﴿الأَخِ﴾ المضاف إليه ﴿اللحم﴾، واللحم بعض الأخ[(٣)].

٣٤٢ .... أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ فَلَا تَحِيفَا

ثم أشار إلى الموضع الثالث بقوله: (أو مثل جزئه) أي: بأن يكون المضاف مثل جزء المضاف إليه في صحة الاستغناء به عن الأول، كقوله[(٤)] تعالى: ﴿فَاتَّبِعُوا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ [آل عمران: ٩٥][(٥)]، فـ«حنيفا» حال من إبراهيم المضاف إليه «الملة»، و«الملة» كبعضه في صحة حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه، كما يصح ذلك في البعض الحقيقي، ألا ترى أنه لو قيل: «ونزعنا ما [فيهم][(٦)] من غل»، «ويأكل أخاه»، و«اتبع إبراهيم» لكان صحيحًا[(٧)].

---

(١) المصدر السابق نفسه.

(٢) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (١/٢٩٠).

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٥٩١، ٥٩٢).

(٤) في «ق»: في صحة الاستغناء عنه به فمن الأول قوله.

(٥) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (١/٢٩٠).

(٦) في «س ق»: «في صدورهم»، والمثبت في الأصل هو الصواب.

(٧) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (١/٥٩٢).



وإنما اشترطوا أحد هذه الشروط الثلاثة لئلا تنخرم قاعدتهم، وهي أن العامل في الحال هو العامل في صاحبها، وصاحبها إذا كان مضافًا إليه يكون معمولًا للمضاف، والمضاف لا يعمل في الحال إلا إذا لم يشبه الفعل، فإذا كان المضاف مصدرًا أو صفة فالقاعدة موفاة؛ لأن الحال وصاحبها معمولان لشيءٍ واحدٍ، وإذا كان المضاف جزء من المضاف إليه، أو كجزئه فلشدة اتصال الجزء بكله، أو مما نزل منزلته صار المضاف كأنه صاحب الحال، فيكون العامل فيه هو العامل في الحال، بخلاف ما لم يكن كذلك، فإنه لا سبيل إلى جعله صاحب [حال][1]؛ إذ لو قلت: ضربتُ غلامَ هندٍ جالسة، أو نحو ذلك لم يجز، قال المصنف: بلا خلاف[2].

تَنْبِيهٌ

قوله: (فلا تحيفا)[3] «تتميم للبيت»[4]، لصحة الاستغناء عنه[5].

تَنْبِيهٌ

قال أبو حيان: والصورتان الأخيرتان لم يَسْبِقِ المصنفَ إلى ذكرهما

---

(١) ما بين القوسين ثابت من «ق»، غير ثابت في «س».

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٥٩٠).

(٣) أي: فلا تمل.

(٤) قد يقال إنه غير تتميم، بل للرد على من منع ما عدا المسألة الأولى، وقال: لا شاهد في إخوانًا في الآية لاحتمال أنه منصوب على المدح، ولا في «حنيفًا» لاحتمال أن يكون حنيفًا حالًا من ملة؛ لأن المراد بالملة الدين، وما احتمل واحتمل سقط به الاستدلال، ومثل هذه القاعد لا تثبت بمثال أو مثالين، فيكون الناظم علم أنه لابد من الرد عليه فقال: (لا تحيفا)، وأصله: (لا تحيفن) بنون التوكيد الخفيفة أبدلت في الوقف ألفًا، والحيف: الميل. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٢٩٠).

(٥) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (١/٢٩٠).

أحدٌ[1]، وليس كما قال، قال السيوطي: قد نقلهما المصنف في فتاويه عن الأخفش وتبعه عليهما جماعة[2].

الإعراب

قوله: «وسبَق» مفعول مقدم بـ أبو، «حال» مضاف إليه من إضافة المصدر إلى الفاعل، و«ما» اسم موصول في محل نصب على أنه مفعول «سبق» وهي نعت لمحذوف، و«بحرف» متعلق بـ«جر»، و«جُرَّ» بضم الجيم فعل ماض مبني للمفعول، ونائب الفاعل مستتر فيه، والجملة صلة «ما»، والعائد إليها الضمير في «جُرَّ»، و«قد» حرف تحقيق، و«أبوا» فعل وفاعل، والضمير للأكثر من النحاة، و«لا» [حرف][3] نفي كحرف الاستقبال، و«امنعه» فعل مضارع مسند إلى المتكلم، والهاء مفعول، وهي عائدة على «سبقَ حالٍ»، «فقد» الفاء للسببية، و«قد» حرف تحقيق، و«ورد» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى «سبق»، وتقدير البيت: قد أبى الأكثرون أن يسبق الحال صاحبَها الذي جُرَّ بحرفٍ، ولا أمنع أنا السبق بسبب أنه قد ورد[4]، وإعراب الباقي ظاهر.

[أحوال العامل في الحال]

٣٤٣ وَالحَالُ إِنْ يُنْصَبْ بِفِعْلٍ صُرِّفا ....

ثم اعلم أن العامل في الحال له ثلاثُ حالات[5] أشار إلى الحال الأولى

(١) انظر: الارتشاف لأبي حيان (٢/٣٤٨).

(٢) البهجة المرضية للسيوطي (٢٨٥).

(٣) ما بين القوسين مثبت من «ق».

(٤) تمرين الطلاب (٥٤).

(٥) وجوب التقديم على العامل، وجوب تأخير الحال عن العامل، جواز الأمرين معًا.

بقوله: (والحال إن ينصب بفعل صُرِّفَا)[١] فجائز تقديمه، وتصرفه يكون بتنقله في الأزمنة الثلاثة أي: يكون ماضيًا ومستقبلًا وحالًا، قاله أبو البقاء، فالماضي كـ: جاء زيد راكبًا، والمستقبل، كـ: قم مسرعًا، والحال كـ: يقوم زيد مسرعًا الآن[٢].

٣٤٣ . . . . أَوْ صَـفَةٍ أَشْـبَهَتِ المُصَـرَّفَا

٣٤٤ فَجَـائِزٌ تَقْدِيْمُـهُ كَـ: مُسْـرِعًا ذَا رَاحِلٌ وَمُخْلِصًـا زَيْـدٌ دَعَـا

وأشار إلى الحال الثانية بقوله: (أو صفة[٣] أشبهت المُصَرَّفَا) في تضمن معنى الفعل وحروفه وقبول علاماته الفرعية[٤]، وهي علامة التأنيث والتثنية والجمع[٥] (فجائز تقديمه)[٦] ثم أتى بمثالين: الأول من الصفة المشبهة بالمتصرف، وهو قوله: ثم (كمُسْرِعًا ذا رَاحِل)، فـ«ذا» مبتدأ، والعامل في الحال «راحل» هو صفة أشبهت المتصرف؛ لأنه اسم فاعل، والآخر[٧] من الفعل وهو قوله: (ومُخْلِصًا زيدٌ دعا)، فـ«زيد» مبتدأ، و«دعا» فعل ماض متصرف، وفيه

(١) قوله: (بفعل صرفا) أي: لم يقع صلة لحرف مصدري، ولا تاليًا للام الابتداء أو القسم، وإلا امتنع التقديم. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/١٧٩).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح (١/٣٨١).

(٣) قوله: (صفة) أي: لم يقع صلة لـ«أل» أي: أو مصدر نائب عن فعله؛ فإنه يجوز تقديم حاله عليه. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/١٧٩).

(٤) أي: العلامات الدالة على الفرعية، والمراد بقبولها قبولها قبولًا مطلقًا، فلا يرد أفعل التفضيل؛ فإنه إنما يقبلها إذا عُرِّف بـ«أل» أو أضيف. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/١٨٠).

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٥٩٤).

(٦) قوله: (فجائز) تقديمه أي: وإن كانت الحال جملة مصدرة بالواو خلافًا لمن منع. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/١٨٠).

(٧) في «س» آخر، والمثبت من «ق».

ضمير يعود على «زيد»، و«مخلِصًا» حال من ذلك الضمير، والعامل في الحال «دعا»، وهو فعل متصرف، وفهم منه أنه إذا كان العامل [فعلًا][1] غير متصرف أو صفة غير مشبهة بالمتصرف لم يجز التقديم، فلا يجوز في نحو: ما أحسن هندًا متجردةً أن تقول: متجردةً ما أحسن هندًا، ولا «ما متجردة أحسن»، أو كذلك لا يجوز في نحو: هندًا أجمل من زيد متجردةً، هندًا متجردةً أجمل من زيد.

وفهم من المثالين أن لكل واحد منهما صورتين:

إحداهما: ما ذكر، وهو أن يكون الحال متقدمًا على ما أسند إليه العامل.

والأخرى: أن يكون الحال متقدمًا على العامل فقط، فمثالها في المثال الأول: وذا مسرعًا راحل، وفي المثال الثاني: زيد مخلصًا دعَا، وإنما قصد الصورتين الأولتين للتنبيه على جواز تقديمه على ما أسند إليه العامل، فيكون جواز تقديمه على العامل فقط أولى[2].

الإعراب

قوله «**والحال**» مبتدأ، و«**إن**» حرف شرط، و«ينصب» بالبناء للمفعول فعل الشرط مجزوم بـ«**إن**»، و«**بفعل**» متعلق بـ«**ينصب**»، و«**صُرِّفًا**» بتشديد الراء والبناء للمفعول في موضع النعت لفعل، و«**أو**» حرف عطف و«صفة» بالجر معطوف على «**فعل**»، وجملة «**أشبهت**» في موضع النعت لـ«**صفة**»، والتاء في «**أشبهت**» علامة التأنيث، والفاعل ضمير مستتر في الفعل عائدٌ على صفةٍ، و«المصرَّفا» مفعول «**أشبهت**»، وهو نعت لفعل محذوف، والتقدير: أشبهت الفعل المصرف، والألف فيه للإطلاق[3]، وإعراب الباقي ظاهر.

---

(١) ما بين القوسين سقط من «ق».

(٢) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (١/٢٩١)

(٣) تمرين الطلاب للأزهري (٥٥).



ضابط

جميع العوامل اللفظية تعمل في الحال إلا كان وأخواتها وعسى على الأصح[١].

[الحالة الثالثة]

٣٤٥ وَعَامِلٌ ضُمِّنَ مَعْنَى الفِعْلِ لَا	حُرُوفَهُ مُؤَخَّرًا لَنْ يَعْمَلَا
٣٤٦ كَتِلْكَ لَيْتَ وَكَأَنَّ........	....

ثم أشار إلى الحالة [الثالث][٢] بقوله: (**وعامل ضمن معنى الفعل لا، حروفه مؤخرًا لن يعملا**) أي: أن العامل في الحال إذا ضمن معنى الفعل دون حروفه لا يتقدم عليه الحال؛ لضعفه، ثم مثل لذلك بثلاث كلمات فقال: (**كـ: تلك ليت وكأن**) فـ«**تلك**» اسم إشارة، وفيها معنى الفعل [وهو أشير، وليس فيها حروف الفعل الذي يفهم منه، و«**ليت**» حرف وفيها معنى الفعل][٣] وهو أتمنى، و«**كأن**» حرف تشبيه وفيها معنى الفعل وهو أشبه، وفهم من دخول الكاف على «**تلك**» أن ذلك مطردٌ في أسماء الإشارة كلها، فمثال اسم الإشارة: «تلك هندٌ منطلقة»، وذلك عمروٌ ضاحكًا، ومثال التمني: ليت عمروًا مقيمًا عندنا، ومثال التشبيه: كأنك طالعًا البدر، فالعامل في الأول «تلك»[٤]؛ لتضمنها

(١) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٢٨٥).

(٢) في «س ق»: [الرابع] والصواب ما أثبتناه.

(٣) ما بين القوسين مثبت من «ق»، غير ثابت في «س».

(٤) فيكون العامل في الحال وصاحبها واحد، وهو تلك، عملت في صاحبها من جهة كونها مبتدأ، أو عملت في الحال لما فيها من رائحة الفعل، فهي عاملة في شيئين مختلفين، وكذلك يقال في ليت وكأن وغيرهما، فسؤال الأزهري غير وارد من أصله. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢٩٢/١).



معنى «أشير»، وفي [الثاني][1] «ليت»؛ لتضمنها معنى «أتمنى»، وفي الثالث «كأن» لتضمنها معنى «أشبه»، وفهم أيضًا من الكاف أن ذلك غيرُ محصورٍ فيما ذكر، ومما ضمن معنى الفعل دون حروفه الترجي، وحرفُ التنبيه[2]، و«أمَّا» في الشرط[3]، والاستفهامُ المقصودُ به التعظيم[4][5].

٣٤٦ .... وَنَــدَرْ نَحْوُ: سَعِيْدٌ مُسْتَقِرًّا فِي هَجَرْ

(وندر)[6] عندنا توسط الحال بين صاحبه وعامله إذا كان ظرفًا أو مجرورًا مخبرًا به، وإن أجازه الأخفش بكثرة[7]، (نحو: سعيدٌ مستقرًا في هجر)، فهذا أيضًا من العوامل التي تضمنت معنى الفعل دون حروفه، وهو الظرف وحرف الجر مسبوقين باسم ما الحال له، كما في نحو: زيدٌ عندك قاعدًا، وسعيدٌ في هجرٍ مستقرًّا، فالعامل في الحال في هذين المثالين ونحوهما الظرفُ والمجرورُ لنيابتهما مناب «استقر»، أو مستقر، والحال في هذا المثال الذي ذكر مؤكدة؛ لأن التقدير: سعيد استقر في هجر مستقرًّا.

---

(١) ما بين القوسين ساقط من «س وق» أثبتناه لحاجة السياق إليه.

(٢) نحو: ها أنت زيد راكبًا، فـ«راكبًا» حال من زيد أو أنت على رأي سيبويه، فالعامل في راكبًا حرف التنبيه لتضمنه معنى أنبه، ونحو: هذا زيد قائمًا، فالعامل في «قائمًا» حرف التنبيه، وقيل: اسم الإشارة لتضمنه معنى أشير، وقيل: كلاهما؛ لتنزلهما منزلة كلمة واحدة. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/١٨٠).

(٣) أما علمًا فعالمٌ.

(٤) نحو: (يا جارتا ما أنت جاره) اهـ عجز بيت للأعشى. انظر: شرح الأشموني على الألفية (٢/١٨١).

(٥) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (١/٢٩٢).

(٦) أي: شذ. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٨١).

(٧) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٢٨٥، ٢٨٦).



وإنما فصل هذه المسألة من تلك وما ذكر بعدها وإن كانت مثلها في تضمن معنى الفعل دون حروفه؛ لأنه قد سمع فيه تقديم الحال على عاملها، ولذلك أتى بالحال في المثال الذي ذكر وهو مستقر مقدمًا على عامله، وهو في هجر[1]، ومثله قوله تعالى في قراءة الحسن البصري[2]: ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَاتٍ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٧] بنصب ﴿مَطْوِيَاتٍ﴾[3]، والأصل والله أعلم: «والسماوات بيمينه مطويات»، وصاحب الحال الضمير المنتقل إلى الجار والمجرور[4][5]، ومنع بعضهم هذه الصورة كما منع تقديمها عليها بإجماع[6].

٣٤٧ وَنَحْوُ: زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ ... عَمْرٍو مُعَانًا مُسْتَجَازٌ لَنْ يَهِنْ

(و)[7] تقديم الحال على عامله إذا كان أفعل مفضلاً به [كونه][8] في حال [على][9] كون في حال، (نحو: زيد مفردًا أنفع من عمرو مُعانًا)[10]، وهذا

(١) انظر: شرح المكودي على الألفية (٨٩، ٩٠).

(٢) وهي قراءة شاذة. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١٨١/٢).

(٣) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢٩٣/١).

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٦٠٠/١).

(٥) والجار والمجرور خبر المبتدأ الذي هو (السموات) والعامل في الضمير المستتر هو الجار والمجرور، وقد تقدم الحال على العامل فيه الذي هو الجار والمجرور في أفصح الكلام، فدل ذلك على الجواز. انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٣٣٣/٢).

(٦) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٢٨٦).

(٧) ما بين القوسين مثبت من «ق»، وليس في «س».

(٨) في «س»: كون، والمثبت من «ق».

(٩) ما بين القوسين مثبت من «ق»، وليس ثابتًا في «س».

(١٠) كان القياس وجوب تأخير الحالين على أفعل، لكنهم اغتفروا تقدم الحال الفاضلة؛ فرقًا بين المفضل والمفضل عليه، إذ لو أخرا لحصل اللبس.

بسرًا[1] أطيب منه رطبًا (مستجاز لن يهن) أي: يضعف[2]؛ لأن «أفعل» التفضيل لما كان له مزية على الجامد بتضمن حروف الفعل، رجح عليه، فاغتفر[3] توسطه بين حالين، فـ«مفردًا» حال من الضمير المستكن في «أنفع»، و«معانا» حال من عمرو، والعامل فيهما أنفع على المختار، وهو مذهب سيبويه[4] والمازني وطائفة[5][6].



الإعراب

قوله: «وندر» فعل ماض، و«نحو» فاعل مضاف لقول محذوف، و«سعيد» مبتدأ، و«مستقرًا» حال من الضمير المستتر في الجار والمجرور بعده، و«في هجر» في موضع خبر المبتدأ، ويجوز في «هجر» الصرف وعدمه باعتبار المكان والبقعة.

قال الزجاج في جمله: والصرف أجود[7].

---

(١) في «س»: بسر، وفي «ق»: بسرٌ.

(٢) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٢٨٦).

(٣) في «ق»: واغتفر.

(٤) الكتاب لسيبويه (١/١٩٩).

(٥) وزعم السيرافي أن المنصوبين في ذلك ونحوه، خبران لكان مضمرة مع إذا في المعنى، وإذا في الاستقبال.

والتقدير: (زيد إذا كان قائمًا أحسن منه إذا كان قاعدًا)، وزيد إذا كان مفردًا أنفع من عمرو إذا كان معانا: ففيه تكلف إضمار ستة أشياء: إذا وكان واسمها أولًا، وثانيًا يلزم عليه إعمال أفعل النصب في إذا مع تقدمها عليه، فيقع في مثل ما فر منه. ا. هـ. ابن عقيل والخضري (١/٢١٩)، وقد ارتضيتُ مذهب سيبويه؛ لأن السيرافي رجع عن رأيه وقال: هما حالان «والذي في التصريح وشرح الجامع عن السيرافي أنها تامة والمنصوبان حالان من فاعلها، ونسب في شرح الجامع نقصانها لبعض المغاربة» ا.هـ. الخضري (١/٢١٨).

(٦) انظر: شرح المرادي على الألفية (١/٣٧٠).

(٧) انظر: الجمل للزجاج (٢١٨).

و«نحو» مبتدأ مضاف لقول محذوف، وما بَعده مفعول لذلك المحذوف، و«زيد» مبتدأ، و«مفردًا» حال من الضمير في «أنفع»، و«أنفع» خبر زيد، و«من عمرو» متعلق بـ«أنفع»، و«مُعَانًا» حال من «عمرو»، و«مستجاز» خبر «نحو»، و«لن يهِن» بكسر الهاء خبر بعد خبر، وهو من «وهن يهِن وهنًا» إذا ضعف، وأصله: «يوهن» حذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة[1].

[تعدد الحال]

٣٤٨ وَالحَـالُ قَـدْ يَجِـيءُ ذَا تَعَـدُدِ ... لِمُفْـرَدٍ فَـاعْلَم وَغَيْـرَ مُفْـرَدِ

واعلم أن الحال تشبه الخبر في المعنى، والنعت في التقييد، فجاز أن تتعدد كما أشار إلى ذلك بقوله: **(والحال قد يجيء ذا تَعَدُد[2] لمفرد فاعلم وغير مفرد)** فالأول[3] كقول الشاعر[4]:

---

(١) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٥٦).

(٢) **قال الصبان:** أي جوازًا ووجوبًا، فالثاني بعد إما نحو: ﴿إِنَّا هَدَيْنَهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٣]، وجاء زيد لا خائفًا ولا آسفًا، وقد جاء إفرادها بعد لا ضرورة كما في قوله:

قَهَـرْتُ العِـدَا لَا مُسْـتَعِينًا بِعُصْـبَةٍ ... وَلَكِـنْ بِـأَنْوَاعِ الخَـدَائِعِ وَالمَكْـرِ

والأول فيما عدا ذلك. انظر: الصبان على الأشموني (١٨٣/٢).

(٣) تجيء الحال لمفرد، وقد تكون بغير عطف كـ«جاء زيد راكبًا ضاحكًا»، وبعطف كقوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَىٰ مُصَدِّقًا﴾ [آل عمران: ٣٩]، وهو خلاف ما نقله الشارح عند ابن هشام. انظر: الصبان على الأشموني (١٨٣/٢، ١٨٤).

(٤) البيت من الطويل، وهو للمجنون في ديوانه (٢٣٣)، وبلا نسبة في شرح التصريح (٣٨٥/١)، وشرح شواهد المغني (٨٥٩/٢)، ولسان العرب (٢٦٨/١١) «رجل»، ومغني اللبيب (٤٦١/٢)، وشرح الأشموني (٢٥٤/١).

الشاهد فيه قوله: (رجلان حافيًا) حيث تعدد الحال لواحد وهذا الواحد هو ياء المتكلم=



عَلَيَّ[1] إِذَا مَا جِئْتُ لَيْلَى بِخُفْيَةٍ ... زِيَارَةُ بَيْتِ اللهِ رَجْلَانِ حَافِيَا

فـ«رجلان حافيًا» حالان من[2] فاعل الزيارة المحذوفة[3]، والتقدير: عليَّ زيارتي بيت الله الحرام حال كوني رجلان حافيًا، أي: ماشيًا غير منتعل[4]، وليس من تعدد الحال المفرد، نحو قوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَىٰ مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا﴾ [آل عمران: ٣٩]، لأن من شرط التعدد عدمُ الاقتران بالعاطف[5] عند الموضح[6].

والثاني: إن اتحد لفظه ومعناه و[7]ثُنِّيَ أو جُمِعَ[8]، فالتثنيةُ، نحو ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ دَآئِبَيْنِ﴾ [إبراهيم: ٣٣]، فـ«دائبين» حالٌ مؤسسةٌ بمعنى: دائمين، والأصل: «دائبةً ودائبًا»، فلما اتفقا لفظًا ومعنى ثُنيَا، ولا يضر اختلافُهُما في التذكير والتأنيث، وأصل الدؤوب: مرور الشمس في العمل على عادةٍ جاريةٍ

= المجرورة محلًا بعلى، والحالان: أحدهما قوله: (رجلان)، وثانيهما: قوله حافيًا. انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٢/٣٣٥، ٣٣٦).

(١) قوله: «علي» ليس في «ق».

(٢) قوله: «من» سقط من «ق».

(٣) وهذا هو الأنسب، وقيل: حال من ياء المتكلم المجرورة بـ«عليَّ». انظر: الصبان على الأشموني (٢/١٨٤).

(٤) انظر: التصريح على التوضيح (١/٣٨٥).

(٥) يعني لم تكن الآية من التعدد للحال؛ لأن الحالين الثاني والثالث قد عُطِفَا بالواو على الأول، ومن شرط اعتبار التعدد أن لا يكون بطريق العطف.

(٦) انظر: أوضح المسالك لابن هشام (١/٣٣٦).

(٧) قوله: «و» ليست في «س»، مثبتة من «ق».

(٨) **قال الصبان**: وهل الجمع في ذلك واجب أو لا؟ استظهر العلوي الوجوب ثم نقل عن الرضي أنه قال: لا أمنع من التفريق كلقيت راكبًا زيد ركبًا، أو لقيت زيدا راكبًا ركبًا. حاشية الصبان على الأشموني (٢/١٨٤)، ونظر: شرح يس على الألفية (١/٣٦٦).

فيه، والجمعُ[1] نحو قوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومُ مُسَخَّرَٰتٌۢ بِأَمْرِهِۦٓ﴾ [النحل: ١٢]، فـ«مُسَخَّرَٰتٌۢ» حالٌ مؤكدةٌ لعاملها لفظًا ومعنى صرح بذلك المصنف في شرح العمدة وولده في شرح هذا الكتاب[2]، والأصل: مسخرًا ومسخرًا ومسخرة[3]، فلما اتحدت لفظًا ومعنى جمعت.

وإن اختلف لفظه ومعناه فُرِّقَ بغير عطفٍ، كلقيته مصعدًا منحدرًا[4]، ويقدر الحال الأول من الحالين [للثاني من الاسمين وبالعكس فيقدر الثاني من الحالين][5] للأول من الاسمين؛ ليتصل أحد الحالين بصاحبه[6]، ولا يعدل عنه إلا لقرينة.

فإن قيل: فما بالُ علماء البيان جوزوا في اللف والنشر جعل الأول من أوصاف النشر راجعًا إلى الأول من الأمور الملفوفة، والثاني للثاني، وهو أحسن عندهم من عدم الترتيب[7].

أجيب بأنه إنما يجوز النشر عند الوثوق بفهم المعنى[8]، وأن السامع يرد

---

(١) قوله: (والجمع) معطوف على قوله: (فالتثنية).

(٢) شرح ابن الناظم على الألفية (١٢٧).

(٣) هكذا في «س ق» والذي في التوضيح: والأصل: مسخرا ومسخرا ومسخرة ومسخرة ومسخرا ومسخرة (١/٣٨٦).

(٤) فـ«مصعدًا» حال من الهاء و«منحدرًا» حال من التاء.

(٥) ما بين القوسين ساقط من «س وق» أثبتناه من التصريح على التوضيح لحاجة السياق إليه. (١/٣٨٦).

(٦) وهذا مذهب الجمهور، وذهب قوم إلى عكسه، واختاره السيوطي مراعاة للترتيب، وقياسًا على ما هو الأحسن عند أهل المعاني من اللف والنشر المرتب؛ لانسياق الذهن إلى الترتيب. انظر: الصبان على الأشموني (٢/١٨٤).

(٧) انظر: التصريح على التوضيح (١/٣٨٦).

(٨) **قال الشيخ يس على التصريح**: (قلت: إنما يجوز... إلخ) أنت خبير بأن هذا لا يصلح=



كل واحد من الأمور المتعددة إليه، وإذا اتصل أحد الحالين بصاحبه كان أعون على ذلك، فـ«مصعدًا» حال من الهاء، و«منحدرًا» حال من التاء على غير الترتيب، قال الشاعر[1]:

عَهِدْتُ سُعَادَ ذَاتَ هَوًى مُعَنًّى ... فَزِدْتُ وَعَادَ سَلْوَانًا هَوَاهَا

فـ«ذات هوى» حال من «سعاد»، و«معنى» حال من التاء في «عهدت»، وقرينة التذكير والتأنيث أرشدت إلى ذلك، والمعنى: إني كنت أنا وسعادُ متحابين، فأما أنا فصرت إلى ازدياد المحبة، وأما هي فعاد هواها سلوانًا[2].

= جوابًا للسؤال؛ لأنه لم يبين سر اختلاف الاصطلاحين، ولعل في الكلام سقطًا قبل قوله: (وإذا اتصل) ويوضح ذلك قول الدماميني في شرح التسهيل بعد أن نقل عن قوم أن الأول للأول والثاني للثاني قياسًا على أحسن وجهي اللف والنشر، وحجة الأكثرين أن فصلًا واحد أسهل من فصلين، وأن النشر إنما يكون عند الثقة بفهم المعنى، وبحثنا هذا حيث لا قرينة، فلابد لنا في الحمل من مرجح وهو ما ذكرناه، فقد بان بهذا التقرير أن محل الخلاف فيما يحمل عليه عند التردد، وأما إذا ظهر المعنى فلك أن تقدم وتؤخر كيف شئت اهـ وقوله: (بحثنا هذا... إلخ) مخالف لقوله: (وقد يأتي... إلخ) صريح في أن الأول أعم من أن يكون ثم لبس أو لا، ويدل على هذا جعله «عهدت سعاد» شاهدًا للمسألة. انظر: حاشية يس على التصريح على التوضيح (١/٣٨٦).

(١) البيت من الوافر بلا نسبة في أوضح المسالك (٢/٣٣٧)، وشرح ابن الناظم (٢٤٢)، وشرح التسهيل (٢/٣٥٠)، وشرح شواهد المغني (١/٩٠١)، ومغني اللبيب (٢/٥٦٥)، والمقاصد النحوية (٣/١٨٠)، والتصريح على التوضيح (١/٦٠٢).

الشاهد فيه قوله: (ذات هوى معنى) فإنهما حالان، ولكل منهما صاحب غير صاحب الحال الأخرى، فأما قوله: (ذات هوى) فصاحبه قوله: (سعاد)، وأما قوله: (معنى) فصاحبه تاء المتكلم في قوله: (عهدت) قد جاء بالحالين على عكس ترتيب صاحبيهما كما ترى. انظر: عدة السالك تحقيق أوضح المسالك (٢/٣٣٨).

(٢) عاد من أخوات كان الناقصة، والسلوان نسيان الشيء وتركه. انظر: حاشية يس على التصريح على التوضيح (١/٣٨٦).

وقد تأتي الحال المتعددة للترتيب فيقدر الأول للأول، والثاني للثاني إن أمن اللبس، كقول امرئ القيس[1]:

خَرَجْتُ بِهَا أَمْشِي تَجُرُّ وَرَاءَنَا عَلَى أَثَرَيْنَا ذَيْلَ مِرْطٍ مُرَحَّلِ

فجملة «أمشي» حال من التاء في «خرجت»، وجملة «تجر» حال من الهاء المجرورة بالتاء، والمعنى: أخرجتها من خدرها حال كوني ماشيًا، وحال كونها جارة على أثر قدمي وقدمها ذيلَ مرطها لتخفي الأثر عن القافة قصدًا للستر، و«المرط» بكسر الميم وسكون الراء كساء من خز أو صوف، و«المرحل» بالحاء المهملة ما فيه علم[2].

[الحال المؤكدة]

٣٤٩ وَعَامِلُ الحَالِ بِهَا قَدْ أُكِّدَا فِي نَحْوِ: لَا تَعْثَ فِي الأَرْضِ مُفْسِدَا

---

(١) البيت من الطويل من كلام امرئ القيس بن حجر الكندي من معلقته المشهورة وهو في ديوانه (١٤)، وخزانة الأدب (١١/٤٢٧)، والدرر (١/٥١٣)، والارتشاف (٢/٣٥٩)، وشرح التسهيل (٢/٣٥٠)، وشرح شواهد الشافية (٢٨٦)، وشرح شواهد المغني (٢/٦٥٢، ٩٠١)، وشرح عمدة الحافظ (٤٦٢)، ولسان العرب (٥/٢٤٦) «نير»، وتاج العروس «رجل» «رحل»، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/٣٣٩)، ورصف المباني (٣٣٠)، وشرح شافية ابن الحاجب (٢/٣٣٨)، ومغني اللبيب (٢/٥٦٤)، وهمع الهوامع (١/٢٤٤).
الشاهد فيه قوله: (أمشي تجر) فإنهما جملتان كل منهما في محل نصب حال، فأما قوله: (أمشي) فصاحبتها تاء المتكلم في قوله: (خرجت)، قوله: (تجر) فصاحبها هاء الغائبة في قوله: (بها)، وقد جاء بالحالين على نفس ترتيب صاحبيهما معتمدًا في ذلك على قيام القرينة، وذلك من قبل أن قوله: (أمشي) مذكر، وقوله: (تجر) مؤنث، وقد علم أن الحال يلزم أن يطابق صاحبه؛ فالسامع لا يغفل عن إعادة المذكر للمذكر، والمؤنث للمؤنث. انظر: عدة السالك (٢/٣٤٠).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح (١/٣٨٧).

ثم اعلم أن الحال على قسمين: مبينةٍ وهي التي لا يُستفاد معناها بدون ذكرها كـ: جاء زيد راكبًا، فلا يستفاد معنى الركوب إلا بذكر راكبًا، وقد تقدمت، ومؤكدة وهي التي يستفاد معناها بدون ذكرها[1]، وقد شرع فيها بقوله: **(وعامل الحال بها قد أكدا)** وهي ثلاثة أقسام لأنها إما مؤكدة لعاملها لفظًا ومعنى، نحو: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ [النساء: ٧٩]، فـ«رَسُولًا» حال من الكاف وهي مؤكدة لعاملها، وهو ﴿أَرْسَلْنَا﴾ لفظًا ومعنى لتوافقهما في اللفظ والمعنى، أو مؤكدة لعاملها معنى فقط واللفظ يختلف، نحو قوله تعالى: ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾ [النمل: ١٩]، فـ«ضاحكًا» حال من فاعل ﴿تبسَّمَ﴾ وهي مؤكدة لعاملها معنى فقط؛ لأن «التبسم» نوع من الضحك، ولفظهما مختلفٌ[2]، و**(في نحو: لا تعث[3] في الارض[4] مفسدًا)** فـ«مفسدًا» حال من الفاعل «تَعَثَ» المستتر، فالعامل فيه «تَعَثَ»، وهو موافق له في معناه دون لفظه، وإما مؤكدة لصاحبها، نحو قوله تعالى: ﴿لَآمَنَ مَن فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٩٩]، فـ«جميعا» حال من فاعل «آمن» وهو «مَن» الموصولة مؤكدة؛ لأن «جَمِيعًا» يدل على الإحاطة، فهي مؤكدة للعموم الذي في «مَن» الموصولة، وهذا القسم من استدراكات الموضح[5].

قال في المغني وغيره: وأهمل النحويون ذكر المؤكدة لصاحبها[6].

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح (١/٦٠٥).

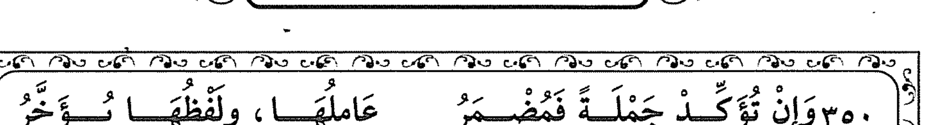
(٢) انظر: التصريح على التوضيح (١/٣٨٧).

(٣) يقال: (عثا يعثو أو عثي يعثى)، وعلى الثاني جاءت الآية، وأما مثال الناظم فيحتمل الضبطين. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/١٨٥).

(٤) قوله: (في الارض) بحذف الياء لفظًا ونقل فتحة الهمزة إلى اللام. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/١٨٥).

(٥) انظر: التصريح على التوضيح (١/٣٨٧).

(٦) مغني اللبيب لابن هشام (٦٠٦).



وإما مؤكدة لمضمون جملة(١) كما أشار إلى ذلك بقوله: (وأن تؤكد) أي: الحال (جملة) معقودة من اسمين معرفتين جامدتين(٢)، والتوكيد بهما إما لبيان يقين، كهو زيدٌ معلومًا، أو فخرٍ كأنا فلان بطلًا، أو تعظيمٍ كهو فلان جليلًا مهابًا، أو تحقيرٍ كهو فلان مأخوذًا مقهورًا، أو تصاغرٍ كأنا عبدك فقيرًا إليك، أو وعيدٍ كأنا فلانٌ متمكنًا منك، أو لمعنى غير ذلك (فمضمر عاملها) بعد الجملة، وتقديره: أحقه أو أعرفه إن كان المخبر عنه غير أنا، فإن كان «أنا»، فالتقدير: أُحِقُّ(٣)، أو أَعْرِفُ، وكون عاملها مقدرًا هو الصحيح، وهو مذهب سيبويه خلافًا للزجاج في جعله عاملها هو الخبر(٤).

فإن قيل: إضمار عاملها واجب أو جائز.

أجيب بأنه واجب، ويؤخذ ذلك من جزمه بالإضمار(٥).

---

(١) معنى كونها مؤكدة لمضمون جملة أنها تؤكد معنى المصدر المأخوذ من مسندها مضافًا إلى المسند إليه فيها إن كان المسند مشتقًّا، كقيام زيد في زيد قائم، والكون المضاف إلى المسند إليه مخبرًا عنه إن كان المسند جامدًا. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/١٨٥).

(٢) أي: جمودًا محضًا ليخرج الجامد الذي في حكم المشتق كما في أنا الأسد مقدمًا، وزيد أبوك عطوفًا. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/١٨٥).

(٣) أحق بفتح الهمزة وضمها من حققت الأمر، أو أحققته بمعنى تحققته وأثبته، ومحل تقدير ما ذكر إن لم يكن المبتدأ أنا، وإلا قدر حقني أمرًا وأحق مبنيًّا للمفعول. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/١٨٥).

(٤) الجمل للزجاج (٢٤٢).

(٥) انظر: شرح الألفية للمرادي (١/٣٧٤).



(ولفظها يؤخر) أي: لا يجوز تقديمها على الجملة، ولا على أحد جزئيها لشبهها بالتوكيد[1].

فإن قيل: قد تقدم أن الحال نوعان: مبينة ومؤكدة، وقد ذكر النحويون أنواعًا أُخر وهي المستصحبة، نحو: هذا زيدٌ راكبًا، والمحكية، نحو: رأيت زيدًا أمس ضاحكًا، والمقدرة، نحو: مررت برجل معه صقر صائدًا به[2] غدًا، والموطئة، نحو: ﴿لِّسَانًا عَرَبِيًّا﴾ [الأحقاف: ١٢].

أجيب بأن ذلك لا يخرج عن النوعين السابقين[3].

[مجيء الحال ظرفًا وجارًّا ومجرورًا]

ويقع اسمًا مفردًا عن الجملة وشبهها كما مر، نحو: جئت راكبًا، وتجيء ظرفًا، كرأيت الهلال بين السحاب، فـ«بين» ظرف مكان في موضع الحال من الهلال، وتقع جارًّا ومجرورًا، نحو: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ﴾ [القصص: ٧٩]، فـ﴿فِى زِينَتِهِۦ﴾ جارّ ومجرور في موضع الحال من فاعل «خَرَجَ» المستتر العائد إلى ﴿قَٰرُونَ﴾، وإذا وقع الظرف أو عديله حالًا[4] فإنهما يتعلقان بـ«مستقر» إن قُدِّرَا في موضع المفرد، أو استقر إن قُدِّرَا في موضع الجملة، وعليه الأكثرون، وشرط الظرف والمجرور: أن يكونا تامين كما مر، فلو كانا ناقصين لم يجز أن يكونا حالين، فلا يقال: هذا زيدٌ اليوم، ولا فيك، قاله أبو حيان[5].

---

(١) وحق المؤكد أن يتأخر عن المؤكد. انظر: التصريح على التوضيح (١/٣٨٨).

(٢) قوله: «به» غير ثابت في «ق».

(٣) انظر: شرح الألفية للمرادي (١/٣٧٣).

(٤) هكذا في: «س» بالمفرد، والظاهر حالين. انظر: حاشية يس على التصريح على التوضيح (١/٣٨٨).

(٥) انظر: ارتشاف الضرب (٢/٣٥٧)، التصريح على التوضيح (١/٣٨٨).



[وقوع الحال جملة]

٣٥١ وَمَوْضِعَ الحَالِ تَجِيءُ جُمْلَهْ   كَـ: جَاءَ زَيْدٌ وَهْوَ نَاوٍ رَحْلَهْ

ولما كان أصل الحال الإفراد نبه على أنها قد تكون جملة بقوله: **(وموضع الحال يجيء جملة)** اسمية أو فعلية، ولوقوع الجملة في موضع الحال ثلاثة شروط:

الشرط[١] **الأول**: كونها خبرية[٢]، وهي المحتملة للتصديق والتكذيب **(كجاء زيد وهو ناوٍ رحلَه)** وهذا الشرط مجمع عليه؛ لأن الحال بمثابة النعت، وهو لا يكون بجملة إنشائية.

فإن قيل: قد مر أن الحال لها شبه بالخبر والنعت، والخبر يكون بالإنشائية[٣]، فلم غلبتم شبه النعت على شبه الخبر.

أجيب بأن الحال وإن كان كخبر المبتدأ في المعنى إلا أنها قيد، والقيود تكون ثابتة باقية مع ما قُيِّدَ بها، والإنشاء لا خارج له، بل يظهر مع اللفظ، ويزول بزواله، ولا يصلح للقيد، ولهذا لم يقع الإنشاء شرطًا ولا نعتًا[٤].

---

(١) قوله: (الشرط) مثبت من ق وليس في «س».

(٢) شرط كونها خبرية تغليبًا بالنعت في كونه قيدًا مخصصًا على شبهه بالخبر في كونه محكومًا به؛ لأن الغرض من الإتيان بها تقييد عاملها بحيث يتخصص وقوع مضمونه بوقت وقوع مضمونها، والإنشائية إما طلبيه أو إيقاعية كبعت واشتريت، فالطلبية لا يتيقن حصول مضمونها، فكيف يتخصص بوقته حصول مضمون العامل، والإيقاعية غير منظور فيها إلى وقت يحصل فيه مضمونها، والمقصود بها إنما هو مجرد الإيقاع وهو مناف لقصد وقت الوقوع. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/١٨٦).

(٣) أي: من غير إضمار قول.

(٤) انظر: التصريح على التوضيح (١/٣٨٩).

والشرط الثاني: أن تكون الجملة غيرَ مصدرة بدليل استقبال[1]؛ لأن الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال، وذلك ينافي الاستقبال، وغُلِّطَ من أعرب كالحوفي: ﴿سَيَهۡدِينِ﴾ من قوله تعالى ﴿إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي سَيَهۡدِينِ﴾ [الصافات: ٩٩]، حالًا، وبيان غلطه من جهة الصناعة ظاهر، وأما جهة المعنى فإنه يصير معنى الآية: «سأذهب مهديًّا»، فصرف التنفيس إلى الذهاب، وهو في الآية للهداية.

وأجيب بأن مهديًّا وقع بعد الذهاب الذي فيه تنفيس، فيلزم أن يكون فيه أيضًا تنفيس كالقيد، قاله الدماميني[2].

الشرط الثالث: أن تكون الجملة مرتبطة إما بالواو والضمير معًا لتقوية الربط، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ خَرَجُواْ مِن دِيَٰرِهِمۡ وَهُمۡ أُلُوفٌ حَذَرَ ٱلۡمَوۡتِ﴾ [البقرة: ٢٤٣]، فجملة: ﴿هُمۡ أُلُوفٌ﴾ حال من الواو في: ﴿خَرَجُواْ﴾، وهي مرتبطة بالواو والضمير، وهو: ﴿هُمۡ﴾، أو بالضمير فقط، نحو قوله تعالى: ﴿ٱهۡبِطُواْ بَعۡضُكُمۡ لِبَعۡضٍ عَدُوٌّ﴾ [البقرة: ٣٦]، فـ ﴿بَعۡضُكُمۡ﴾ مبتدأ، و﴿عَدُوٌّ﴾ خبره، و﴿لِبَعۡضٍ﴾ متعلق بـ ﴿عَدُوٌّ﴾، والجملة حال من الواو في: ﴿ٱهۡبِطُواْ﴾ أي: متعادين يُضِلُ بعضكم بعضًا، وهي مرتبطة بالضمير فقط وهو الكاف والميم، والخطاب لآدم وحواء، وجمع ضميرهما؛ لأنهما أصلَا البشر، وكأنهما جميع الجنس.

وقيل: الضمير لهما ولإبليس والحية، وصحح الأول الزمخشري[3].

---

(١) أي: بعلامة استقبال كالسين ولن؛ لأنها لو صدرت بعلم استقبال لفهم استقبالها بالنظر لعاملها فتفوت المقارنة، وللتنافي بين الحال والاستقبال بحسب اللفظ، وإن لم يكن هناك تنافي بحسب المعنى؛ لأن المنافي للاستقبال الحال الزمانية لا النحوية المراده هنا. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١٨٧/٢).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح (٣٩٠/١).

(٣) تفسير الزمخشري (١٢٨/١).

أو مرتبطة بالواو فقط، نحو قوله تعالى حكاية عن إخوة يوسف: ﴿لَئِنْ أَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾ [يوسف: ١٤]، فجملة ﴿وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾ حال من «الذئب» مرتبطة بالواو فقط، ولا دخل لـ ﴿نحن﴾ في الربط[(١)].

[المواضع التي فيها الواو]

٣٥٢ وَذَاتُ بَـدْءٍ بِمُضَـارِعٍ ثَبَـتْ حَوَتْ ضَمِيْرًا وَمِنَ الوَاوِ خَلَتْ

وتمتنع الواو في صور شرع المصنف في ذكر واحدة منها بقوله: (و) جملة الحال سواء أكانت مؤكدة أم لا إذا جيء بها (ذات بِدء بمضارع) خال من قد (ثبت حوت ضميرًا ومن الواو خلت) أي: أن الجملة الحالية إذا صدرت بمضارع مثبت وجب حينئذٍ اشتمالها على ضمير صاحب الحال وخلوها من الواو، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر: ٦]، فجملة: ﴿تَسْتَكْثِرُ﴾ حال من فاعل ﴿تَمْنُن﴾ المستتر فيه، ولم تقترن بالواو؛ لأنه يشبه اسم الفاعل في الوزن[(٢)] والمعنى، والواو لا تدخل اسم الفاعل فكذلك ما أشبهه، ونحو: جاء زيد يضحك، ولا يجوز «ويضحك»؛ لأن المضارع مشابه للاسم، فلا تدخل عليه الواو كما لا تدخل على الاسم[(٣)].

تَنْبِيهٌ

يشترط في خلوه من الواو مع الإتيان شرطًا آخر وهو: أن يعري من «قد» كما ذكره في التسهيل[(٤)]، فإن قرن بها لزمت الواو، نحو: ﴿لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَد

(١) انظر: التصريح على التوضيح (١/٣٩١).
(٢) في «س»: الزنة، والمثبت من «ق».
(٣) انظر: التصريح على التوضيح (١/٣٩٢).
(٤) شرح التسهيل لابن مالك (٢/٣٥٩).

تَعۡلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيۡكُمۡ﴾ [الصف: ٥]، فجملة ﴿تَعۡلَمُونَ﴾ حال من الواو في ﴿تُؤۡذُونَنِي﴾، وهي حال مقررة للإنكار، فإن «قد» لتحقيق العلم، والعلم بنبوَّتِه يوجب تعظيمه، ويمنع من إيذائه[١].

ويلزم[٢] الواو أيضًا إذا فقد الضمير، نحو: جاء زيد وما طلعت الشمس.

الصورة الثانية التي يمتنع الواو فيها: الحال المؤكدة لمضمون جملة قبلها، نحو: هو الحق لا شك فيه، و﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢]، فكل من جملتي: لا شك فيه و﴿لَا رَيۡبَۛ فِيهِ﴾ حال مؤكدة لمضمون الجملة قبلها، وكما لا تدخل الواو في التوكيد في نحو: جاء زيد نفسه، لا تدخل هنا؛ لأن المؤكَّد نفس المؤكِّد في المعنى، فلو دخلت الواو لكان في صورة عطف الشيء على نفسه[٣].

الصورة الثالثة: الماضي التالي «إلا» الإيجابية[٤]، نحو: ﴿وَمَا يَأۡتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسۡتَهۡزِءُونَ﴾ [الحجر: ١١]، فجملة ﴿كَانُواْ بِهِۦ يَسۡتَهۡزِءُونَ﴾ حال من الهاء والميم في: ﴿يَأۡتِيهِم﴾، ولا يقترن بالواو عند المصنف[٥].

الصورة الرابعة: المتلو بـ«أو»، نحو: لأضربنه ذهب أو مكث، فجملة «ذهب» حال من الهاء، وهي متلوةٌ بـ«أو» فلا تقترن بالواو ولأنها في تقدير شرط أي: إن ذهب وإن مكث، وفعل الشرط لا يقترن بالواو، فكذلك[٦] ما كان

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح (١/٣٩٠).

(٢) في «ق» تلزم.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح (١/٣٩٢).

(٤) لأن ما بعد «إلا» مفرد حكمًا. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/١٨٨).

(٥) انظر: التسهيل لابن مالك (٢/٣٧٨).

(٦) في «ق» وكذلك.



في تقديره[1].

الصورة الخامسة: المضارع المنفي بـ«لا»، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِٱللَّهِ﴾ [المائدة: ٨٤]، فجملة: ﴿نُؤْمِنُ بِٱللَّهِ﴾ حال من الضمير المجرور باللام، ولم تقترن بالواو؛ لأن المضارع المنفي بـ«لا» بمنزلة اسم الفاعل المضاف إلى [غيرِ] فأجري مجراه في الاستغناء عن الواو، ألا ترى أن معناه ما لنا غير مؤمنين، فكما لا يقال: ما لنا وغير مؤمنين، لا يقال ما لنا ونؤمن[2].

الصورة السادسة: المضارع المنفي بـ«ما» كقوله[3]:

عَهِدْتُكَ مَا تَصْبُو وَفِيكَ شَبِيبَةٌ ... فَمَا لَكَ بَعْدَ الشَّيْبِ صَبًّا مُتَيَّمَا

فجملة: «تصبو» حال من الكاف في «عهدتك»، ولم تقترن بالواو لما مر في «لا»، و«صبا» حال، والمعنى كنت حال الصبا غير لاهٍ، وصرت في حال الشيخوخة لاهيًا، وكانا مقتضى الحال عكس ذلك[4].

الصورة السابعة: الواو الواقعة بعد عاطف حالًا على حال[5]، نحو قوله

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح (٣٩٢/١).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣٩٢/١)، شرح الكافية لابن مالك (٣٢٥/١).

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٣٥٤/٢)، والدرر (٥١٦/١)، وشرح الأشموني (٢٥٧/١)، وشرح التسهيل (٣٦٠/٢)، وهمع الهوامع (٢٤٦/١)، والتصريح على التوضيح (٦١٢/١).

الشاهد فيه قوله: (ما تصبوا) فإنه جملة من فعل وفاعل مستتر فيه وجوبًا في محل نصب حال من كاف المخاطب في قوله: (عهدتك) وهذه جملة فعلية فعلها مضارع منفي بـ«ما» كما هو ظاهر، ولم تقترن بالواو، واكتفى فيها بالربط بالضمير، وهو الفاعل المستتر. انظر: عدة السالك (٣٥٥/٢).

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣٩٢/١).

(٥) شرح المرادي على الألفية (٣٧٦/١).

تعالى: ﴿فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾ [الأعراف: ٤]، فجملة: ﴿هُمْ قَآئِلُونَ﴾ من القيلولة حال معطوفة على ﴿بَيَٰتًا﴾، وهو مصدر في موضع الحال، والمعنى جاءها عذابنا حال كونهم بائتين أو قائلين نصف النهار، ولا يقال: أو وهم قائلون كراهة اجتماع حرفي عطف[١].

[إضمار مبتدأ بعد المضارع المقرون بالواو]

٣٥٣ وَذَاتَ وَاوٍ بَعْدَهَا انْوِ مُبْتَدَا ... لَهُ الْمُضَارِعَ اجْعَلَنَّ مُسْنَدَا

(و) إن أتى جملة من كلام العرب مبدوءة بما ذكر وهي (ذات واو) فلا تجره على ظاهره، بل[٢] (بعدها) أي: بعد الواو (انو مبتدأ له المضارع) المذكور (اجعلن مسندًا)، فليست[٣] الجملة حينئذ فعلية، بل يُنْوَى بعد الواو مبتدأٌ، ويجعل الفعل المضارع خبرًا عن ذلك المبتدأ، فتصير الجملة اسمية، ومما ورد من ذلك قول العرب: «قمت وأَصُكُّ عَيْنَهُ» أي: وأَنا أَصُكُّ، ومعنى أَصُكُّ أضرب، قال الله تعالى: ﴿فَصَكَّتْ وَجْهَهَا﴾ [الذاريات: ٢٩] أي: ضربته، وقول الشاعر[٤]:

---

(١) التصريح على التوضيح للأزهري (٣٩١/١).

(٢) قوله: «بل» في «س ق» مكتوبة بلون المتن وهي ليست منه.

(٣) في «ق»: وليست.

(٤) البيت من الكامل وهو لعبد الله بن همام السلولي في إصلاح المنطق (٢٣١، ٢٤٩)، وخزانة الأدب (٣٦/٩)، والدرر (١٥/٤)، والشعر والشعراء (٦٥٥/٢)، ولسان العرب (١٨٨/١٣) «رهن»؛ ومعاهد التنصيص (٢٨٥/١) والمقاصد النحوية (١٩٠/٣)، وبلا نسبة في الجني الداني (١٦٤)، ورصف المباني (٤٢٠)، والمقرب (١٥٥/١)، وهمع الهوامع (٢٤٦/١).

الشاهد فيه: قوله: (أرهنهم) حيث إن ظاهره ينبئ عن أن المضارع المثبت تقع جملته =



[فَلَمَّـــا خَشِـــيتُ أَظَـــافِيرَهُمْ نَجَـــوْتُ[1] وَأَرْهَـــنُهُمْ مَالِكَـــا]

أي: وأنا أرهنهم مالكًا.

[الحال جملة اسمية وفعلية]

٣٥٤ وَجُمْلَةُ الحَالِ سِوَى مَا قُدِّمَا ....

(وجملة الحال سوى ما قدما) الذي قدم هو الجملة الفعلية المصدرة بالمضارع المثبت، وسواها يشمل الجملة الاسمية مثبتة أو منفية، والفعلية المصدرة بمضارع منفي بلم أو بماض مثبت أو منفي بشرط أن تكون غير مؤكدة.

٣٥٤ .... بِـــوَاوٍ اوْ بِمُضْـــمَرٍ أَوْ بِهِمَـــا

قوله: (بواو بمضمر أو بهما) ظاهرُه جواز الأوجه الثلاثة في ذلك كله، وليس على إطلاقه، فلا بد من بيانه[2]، وقد مرت الإشارة إلى بعض ذلك، فتتعين الواو في نحو الجملة الاسمية إذا كانت مثبتة، نحو: جاء زيد وعمروٌ قائمٌ، أو منفية، نحو: جاء زيد ولم تطلع الشمس، وفي الفعلية المصدرة بمضارع منفي بـ«لم» أو بماض مثبت، أو منفي بشرط أن تكون غير مؤكدة، ويتعين الضمير في نحو قوله تعالى: ﴿فَٱنقَلَبُواْ بِنِعۡمَةٖ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضۡلٖ لَّمۡ يَمۡسَسۡهُمۡ سُوٓءٞ﴾ [آل عمران: ١٧٤]، وقوله تعالى: ﴿ٱهۡبِطُواْ بَعۡضُكُمۡ لِبَعۡضٍ عَدُوّٞ﴾ [البقرة: ٣٦]،

= حالًا، وتسبق بالواو، وذلك الظاهر غير صحيح؛ ولهذا قدرت جملة المضارع خبرًا لمبتدأ محذوف. انظر: منحة الجليل بتحقيق ابن عقيل (١/٢٧٩، ٢٨٠).

(١) أراد تخلصت منه. انظر: منحة الجليل بتحقيق ابن عقيل (١/٢٨٠).

(٢) شرح المرادي على الألفية (١/٣٧٦).

وقوله تعالى ﴿جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠]، وتتعين الواو والضمير في نحو قوله تعالى: ﴿خَرَجُوا۟ مِن دِيَـٰرِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ [البقرة: ٢٤٣]، وقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَٰجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ﴾ [النور: ٦]، وقوله تعالى: ﴿وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَـٰمَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٧٥].

[حذف عامل الحال جوازًا ووجوبًا]

٣٥٥ وَالحَالُ قَدْ يُحْذَفُ مَا فِيْهَا عَمِلْ ....

(والحال قد يحذف ما فيها عمل) إن كان فعلًا جوازًا لدليل حالي، كقولك لقاصد سفر: راشدًا، أو قولك للقادم من حج: مأجورًا، ولدليل مقالي كأن يقع في جواب الاستفهام، كقولك: «راكبًا» لمن قال: لك كيف جئت، أو جواب نفي، كقوله تعالى: ﴿بَلَىٰ قَـٰدِرِينَ﴾ [القيامة: ٤]، أو جواب شرط، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا﴾ [البقرة: ٢٣٩]، فهذه أحوال منصوبة بعامل محذوف جوازًا لـ«راشدًا» منصوب بإضمار: «تسافر»، و«مأجورًا» بإضمار: «رجعت»، و«قَـٰدِرِينَ» بإضمار: «نجمعها» و«رجالًا» بإضمار: «صلوا»، ولو صرح بذلك جاز[(١)].

٣٥٥ .... وَبَعْضُ مَا يُحْذَفُ ذِكْرُهُ خُظِلْ

(وبعض ما يحذف) مما يعمل في الحال وجب فيه ذلك، و(ذكره خُظِلَ) أي: منع منه، وذلك في أربع صور:

---

(١) أي: ولو قلت: تسافر راشدًا، ورجعت مأجورًا، ونجمعها قادرين، وصلوا رجالًا لجاز، ولكن القراءة سنة متبعة. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٩٣).



الأولى: السادَّة مسد الخبر، نحو: ضربي زيداً قائمًا، والأصل: حاصل إذا كان قائمًا، ولا يجوز ذكره؛ لما فيه من الجمع بين العوض والمعوض.

والثانية: الحال المؤكدة لمضمون جملة قبلها، نحو: زيد أبوك عطوفًا، والأصل: أحقه، ولا يجوز ذكره لتنزيل الجملة قبله منزلة البدل من اللفظ.

والثالثة: هي التي يتبين بها ازدياد في المقدار أو نقص فيه بتدريج فيهما، فالأول كتصدق بدينار فصاعدًا، والثاني نحو: اشتراه بدينار فسافلًا، فـ«صاعدًا وسافلًا» حالان، والفاء الداخلة عليهما عطفت عاملًا قد حذف وبقي معموله من عطف الإخبار على الإنشاء، الأصل: فـ تصدقت بدينار، فذهب التصدق به صاعدًا، واشتراه بدينار فأنحط المشترى به سافلًا.

قال أبو البقاء: ولا يجوز هنا من حروف العطف إلا الفاء.

والرابعة: وما ذكر بدلًا من اللفظ بالفعل لتوبيخ: «أقائمًا وقد وقف الناس»، ولمن لا يثبت على حال: «أتميميًّا مرة»، «وقيسيًّا أخرى»، فـ«**فقائما**» حال منصوبة بفعل محذوف وجوبًا، أي: [أتوجد، و«تميميا وقيسيا» حالان منصوبان بفعل محذوف وجوبًا أي:][1] أتتحول؟، وتحذف سماعًا في غير ذلك نحو: هنيئًا لك، فـ«هنيئًا» حالٌ محتملةٌ للتأسيس والتأكيد منصوبة بفعلٍ محذوف، أي: ثبت لك الخير هنيئًا على التأسيس، أو هنأه ذلك هنيئًا على التأكيد.

تتمة

الأصل في الحال أن تكون جائزة الحذف، وقد يعرض لها ما يمنع منه

(١) ما بين القوسين ليس في «س وق» أثبتناه من التصريح لحاجة السياق إليه. انظر: التصريح على التوضيح (١/٣٩٣).



ككونها جوابًا، نحو: «راكبًا»، لمن قال: «كيف جئتَ»؟ أو مقصودًا حصرها، نحو: لم أعده إلا حرصًا، أو نائبة عن خبر، نحو: «ضربي زيدًا قائمًا»، أو منهيًّا عنها، نحو: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾ [النساء: ٤٣].

باب (التمييز)

وهو في الأصل مصدر ميز إذا خلص شيئًا من شيء، وفرق بين متشابهين، وقولهم في الاسم: المميَّز تمييز ـ مجازٌ[(١)] من إطلاق المصدر على اسم الفاعل، كالطلع والنجم، بمعنى الطالع والناجم، قاله أبو البقاء[(٢)].

٣٥٦ اسْمٌ بِمَعْنَى مِنْ مُبِيْنٍ نكِرهْ ....

والتميز والمميز والتبيين والمبين والتفسير والمفسر بمعنى[(٣)]، وهو في الاصطلاح (اسم[(٤)] بمعنى «من»[(٥)] مبين) لإبهام اسمٍ[(٦)] أو نسبة[(٧)] (نكرة) فخرج بالقيد الأول وهو «بمعنى من» الحال، نحو: جاء زيد راكبًا، فإنه بمعنى: «في حال كذا» لا بمعنى «مِن»، وبالثاني وهو «مبين لإبهام اسم أو نسبة» اسمُ «لا» التبرئة، نحو: لا رجل، وثاني مفعولي «استغفر»، نحو[(٨)]:

(١) قوله: (مجاز) خبر قوله: (قولهم).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح (٢/٦٨١).

(٣) انظر: شرح الأشموني على الألفية (٢/١٩٤).

(٤) أي: اسم صريح.

(٥) قوله: (بمعنى من) أي: من استعمالها الشائع كالبيان والابتداء والتبعيض، والمراد بمعنى «من» أنه يفيد معناها، لا أنها مقدرة في نظم الكلام؛ إذ قد لا يصلح لتقديرها. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/١٩٤).

(٦) أي: لإبهام اسم قبله مجمل.

(٧) أي: إبهام نسبة في جملة أو شبهها.

(٨) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في أدب الكاتب (٥٢٤)، والأشباه والنظائر (٤/١٦)،=



أَسْـتَغْفِرُ اللهَ ذَنْبًـا لَسْـتُ مُحْصِـيهِ   رَبَّ العِبَـادِ إِلَيـهِ الوَجْـهُ وَالعَمَـلُ

فإن «رجلًا وذنبًا» وإن كانا على معنى «من» بدليل صحة اقترانهما[1] بها، نحو: لا من رجلٍ، واستغفر الله من ذنبٍ، لكن «من» ليست[2] فيها للبيان، فلا يكونان مبينين، بل هي في «لا رجل» للاستغراق للجنس، ولذلك بني اسم «لا» معها، وفي نحو: استغفر الله ذنبًا للابتداء كأنه لما أراد الاستغفار ابتدأ منه بالجانب المتناهي وهو الأول[3]، وترك الجانب الأعلى الذي لا يتناهى لكونه غير محدود فكأنه قال: استغفر الله مبتدأ من أول الذنوب إلى ما لا يتناهى[4].

تَنْبِيهٌ

قد يأتي التمييز غير مبين فيعدُّ مؤكدًا، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِـدَّةَ

= والأصول (١٧٨/١)، وأوضح المسالك (٢٨٣/٢)، وتخليص الشواهد (٤٠٥)، وخزانة الأدب (١١/٣، ١٢٤/٩)، والدرر (٢٦٠/٢)، وشرح ابن الناظم (٢٥٠)، وشرح أبيات سيبويه (٤٢٠/١)، وشرح التسهيل (٣٧٩/٢)، وشرح شذور الذهب (٣٧١)، وشرح المرادي (١٧٤/٢)، وشرح المفصل (٦٣/٧، ٥١/٨)، والصاحبي في فقه اللغة (١٨١)، والكتاب (٣٧/١)، ولسان العرب (٢٦/٥) «غفر»، والمقاصد النحوية (٢٢٦/٣)، والمتقضب (٣٢١/٢)، وهمع الهوامع (٨٢/٢).

الشاهد فيه قوله: (أستغفر الله ذنبًا) فإن جماعة من النحاة ذكروا أن قوله: (ذنبًا) منصوب على نزع الخافض الذي هو «من»، ومع أن انتصابه على معنى من فإنه ليس تمييزًا؛ لكونه غير مبين لإبهام اسم مجمل الحقيقة قد ذُكِرَ قبله، ولا هو مبين لنسبة في جملة مذكورة من قبله؛ فخرج بذلك على أن يكون تمييزًا. انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٣٦٣/٢).

(١) أي: رجلًا وذنبًا.

(٢) في «ق»: ليست من.

(٣) كأنه قال: أستغفر الله من أول الذنوب إلى ما لا يتناهي.

(٤) والأظهر: أن تجعل (من) في هذا المثال للتعليل فتدبر. انظر: الصبان على الأشموني (١٩٤/٢).



ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثۡنَا عَشَرَ شَهۡرًا﴾ [التوبة: ٣٦][١].

وقد يأتي بلفظ المعرفة، نحو[٢]:

.... طِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو

وهذا عند البصريين محمول على زيادة «أل»[٣] وخالف في ذلك الكوفيون فأجازوا تعريف التمييز[٤].

[نصب التمييز بما قد فسره]

٣٥٦..... .... يُنْصَبُ تَمْيِيزًا بِمَا قَدْ فَسَّرَهْ

(١) **قال الصبان:** أما شهرًا من قوله: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثۡنَا عَشَرَ شَهۡرًا﴾ [التوبة: ٣٦] فهو وإن كان مؤكدًا لما استفيد من قوله: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ﴾، مبين لعامله ﴿ٱثۡنَا عَشَرَ﴾. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/١٩٥).

(٢) البيت لرشيد اليشكري، وهو من الطويل، في الدرر (١/٢٤٩)؛ وشرح اختيارات المفضل (١٣٢٥)؛ وشرح التصريح (١/١٥١، ٣٩٤)؛ والمقاصد النحوية (١/٥٠٢، ٣/٢٢٥)؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد (١٦٨)؛ والجنى الداني (١٩٨)؛ وجواهر الأدب (٣١٩)؛ وشرح ابن عقيل (٩٦)؛ وشرح عمدة الحافظ (١٥٣، ٤٧٩)؛ وهمع الهوامع (١/٨٠، ٢٥٢).

الشاهد فيه قوله: (طبت النفس) حيث أدخل الألف واللام على التمييز الذي يجب له التنكير ضرورة، وذلك التخريج جارٍ على مذهب البصريين، وقد ذكر الشارح أن الكوفيين لا يوجبون تنكير التمييز، بل يجوز عندهم أن يكون معرفة وأن يكون نكرة، وعلى ذلك لا تكون أل زائدة، بل تكون معرفة. انظر: منحة الجليل لشرح ابن عقيل (١/١٨٢).

(٣) من العلماء من قال: (النفس) مفعول (صددت)، وتمييز (طبت) محذوف، والتقدير على هذا: صددت النفس، وطبت نفسًا يا قيس عن عمرو، وعلى هذا لا يكون في البيت شاهد، ولكن في هذا التقدير من التكلف ما لا يخفى. منحة الجليل بشرح ابن عقيل (١/١٨٣).

(٤) فالألف واللام عندهم غير زائدة. انظر: شرح ابن عقيل على الألفية (١/١٨٣).

ثم ذكر حكمه وقال: (**ينصب تمييزًا بما قد فسّره**)[1] فالناصب لمبين الاسم هو ذلك الاسم المبهم، واختلف في صحة إعماله[2] مع أنه جامدٌ، فقيل: شبهه باسم الفاعل؛ لأنه طالب له في المعنى، كعشرين درهمًا، فإنه شبيه بضاربين زيدًا، ورطل زيتًا، فإنه شبيه بضارب عمرًا في الاسمية والطلب المعنوي ووجود ما به التمام وهو التنوين والنون[3].

والناصب لمبين النسبة ـ عند سيبويه والمبرد والمازني ومتابعيهم ـ المسند من فعل أو شبهه[4]، فالفعل، كطاب زيد نفسًا، فنفسًا منصوب بطاب، وشبه الفعل، نحو: هو[5] طيب أبوة، فـ«أبوةً» منصوب بـ«طيبٌ»، وهو صفةٌ مشبهةٌ[6].

تَنْبِيهٌ

قد علم مما تقرر من التفصيل بطلان عموم قول المصنف: (**ينصب تمييزًا بما قد فسره**) فإنه يقتضي أن التمييز ينصب بما قد فسره سواء كان مفسرًا لإبهام اسم أو نسبة، وليس بمراد لكن أجاب عنه المراديُّ بأن التمييز لما رفع إبهام نسبة الفعل إلى فاعله أو مفعوله، فكأنه رفع الإبهام عنه، فاندرج بهذا الاعتبار تحت قوله بما قد فسره[7].

---

(١) قوله: (قد فسره) صلة أو صفة جرت على غير ما هي له، ولم يبرز الضمير؛ لأمن اللبس بناء على مذهب الكوفيين وهو الصحيح. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/١٩٤).

(٢) وهو المفسَّر.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٦٨٥).

(٤) أي: من مصدر واسم فعل.

(٥) قوله: «هو» مثبت من «ق»، والمثبت من «س».

(٦) انظر: التصريح على التوضيح (٢/٦٨٥).

(٧) انظر: شرح المرادي على الألفية (١/٣٨٢).



والاسم المبهم الذي يفسره التمييز أربعة أشياء:

الأول: المفرد وهو قسمان: صريح وكناية، فالصريح: كـ ﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يوسف: ٤][(١)].

والكناية ككم الاستفهامية، نحو: كم عبدًا ملكت[(٢)].

٣٥٧ كَـ: شِبْرٍ ارْضًا، وَقَفِيْزٍ بُرًّا ... وَمَنَوَيْنِ عَسَلًا وَتَمْرًا

والنوع الثاني: المقدار وهو ما يعرف به مقدار الشيء، وينقسم إلى ثلاثة أقسام لأنه إما مساحة[(٣)]: (كشبرٍ ارضا) وإما كيل نحو: (قفيز[(٤)] برًا و) إما وزن نحو: (منوين[(٥)]: عسلًا وتمرًا).

والنوع الثالث: ما يشبه المقدار في الوزن والكيل والمساحة فالأول، نحو: مثقال ذرة خيرًا، فمثقال الذرة شبيه بما يوزن به، وليس اسمًا لشيء يوزن به.

والثاني: نحو: نِحْي سمنًا، فالنِحْي بكسر النون وإسكان الحاء المهملة اسم لوعاء السمن، وهو ما يشبه الكيل، وليس بكيل حقيقة، ويكون كبيرًا، أو صغيرًا.

والثالث: نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا﴾ [الكهف: ١٠٩]، فـ«مثل» شبيه بالمساحة، وليس مساحة حقيقة، وإنما هو دال على المماثلة من غير ضبط بحدٍّ.

---

(١) عبارة ابن هشام: فالصريح الأحد عشر فما فوقها إلى المائة. انظر: شذور الذهب لابن هشام (٢٤١).

(٢) فـ«كم»: مفعول مقدم، و«عبدًا» تمييزٌ واجبُ النصب والإفراد.

(٣) «المساحة» بكسر الميم وفتحها. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٣٠١/١).

(٤) القفيز: ثمانية وأربعون صاعًا، عند أهل العراق. ابن حمدون على المكودي (٣٠٢/١).

(٥) مَنوان: تثنية مَنا كعَصا، ويقال فيه: منّ وهو رطلان.

والنوع الرابع: ما كان فرعًا للتمييز، نحو: هذا خاتمٌ حديد، فإن الخاتم فرع الحديد من جهة أنه[1] مصنوع منه[2]، ومثله: بابٌ ساجًا، فإن الباب فرع الساج، والساج نوع من الخشب، وجبة خزًا، فإن الجبة نوع الخز، والخز نوع من الحرير[3].

الإعراب

قوله: «اسم» خبر مبتدأ مضمر تقديره «هو اسم» أي: المميز اسم، و«بمعنى» في موضع الصفة لاسم، و«من» مضاف إليه، و«مبين» نعت لاسم، و«نكرة» نعت بعد نعت، و«ينصب» جملة مستأنفة، و«تمييزًا» حال، و«بما» متعلق بـ«ينصب»، و«ما» موصولة واقعة على العامل، وهو المفسرة، وقد فسره في موضع الصلة لما، والضمير العائد على الموصول الهاء من فسره، وفي فسره ضمير مستتر عائد على التمييز، و«كشبر» في موضع الحال من ما الموصولة، و«أرضًا» تمييز، و«قفيز» معطوف على شبر، و«برًا» تمييز، و«منوين» معطوف على الأول، و«عسلًا» تمييز، و«تمرًا» معطوف عليه[4].

٣٥٨ وَبَعْدَ ذِي وَنَحْوِهَا اجْرُرْهُ إِذَا   أَضَفْتَهَا كَـ: مُدِّ حِنْطَةٍ غِذَا

(وبعد ذي) الثلاثة المذكورة في البيت (ونحوها) كالذي ذكرته بعد (اجرره إذا أضفتها) بعامل المضاف إليه (كمد حِنطة غِذًا) ولا تحقر ظلامة، ولو

(١) أي: الخاتم.

(٢) أي: من الحديد.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٦٨٩)، شذور الذهب لابن هشام (٢٤٢).

(٤) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٦٢).



شبر أرض، ويجوز أيضًا جره بـ«من» كما سيذكره، ورفعه على البدل[1].

[وجوب نصب التمييز بعد المضاف المبهم]

٣٥٩ وَالنَّصْبُ بَعْدَ مَا أُضِيْفَ وَجَبَا إِنْ كَانَ مِثْلَ: مِلءُ الأَرْضِ ذَهَبَا

(والنصب) للتمييز الواقع **(بعد ما)** أي: مبهم **(أضيف)** إلى غيره **(وجبَا إن كان)** المميز لا يغني عن المضاف إليه **(مثل: ملء[2] الارض[3] ذهبًا)**[4] فجواز جر التمييز مشروط بخلو المميز من إضافته إلى غير التمييز، فإن أضيف إلى غيره وجب النصب، نحو: ﴿مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا﴾ [آل عمران: ٩١] [فـ][5]ـالتمييز المضاف له حالتان: **الأولى**: أن لا يصح إغناؤه عن المضاف إليه، فهذا يجب نصبه[6] كالمثال المذكور؛ إذ لو قيل فيه: ملء ذهبٍ لم يستقم المعنى[7].

والحال الثانية: أن يصح اغتناؤه عنه[8] فيجوز جره بالإضافة؛ لأن حذف المضاف غير ممتنع، نحو: زيد أشجع الناس رجلًا، فلك في هذا أن تقول: هو أشجع رجل[9].

---

(١) انظر: البهجة المرضية (٢٩٤).

(٢) (مل) ء بالرفع على الحكاية. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/١٩٧).

(٣) «الارض» بنقل حركة الهمزة إلى اللام. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/١٩٧).

(٤) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٢٩٤، ٢٩٥).

(٥) في «س» بالتمييز، والمثبت من «ق».

(٦) أي: النصب لا غير.

(٧) لجهل الممتلِء.

(٨) قوله: (أن يصح إغناءه... إلخ) الذي يغني عن المضاف إليه هو التمييز؛ لأنه الذي يقع في محله لا المضاف. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/١٩٧).

(٩) انظر: شرح الأشموني بحاشية الصبان (٢/١٩٧).



فإن قيل: كيف جعل النصب بعد المضاف المذكور واجبًا، وقد ذكر بعد جواز جره بـ«من».

أجيب بأن شرط ذلك خلوه من «من» وذلك مفهوم من قوله: **(إن كان مثل ملء الأرض ذهبًا)** أي: كان كالمثال المذكور في امتناع اغتنائه عن المضاف إليه وفي تجرده من «من».

فإن قيل: لم يذكر هنا حكم تمييز العدد.

أجيب بأن له بابًا يذكره فيه[1].

٣٦٠ وَالفَاعِلَ المَعْنَى انْصِبَنْ بِأَفْعَلَا	مُفَضِّلًا كَـ: أَنْتَ أَعَلَى مَنْزِلَا

(و) التمييز **(الفاعل المعنى انصبن بأفْعَلا)** الكائن **(مُفَضِّلًا كأنت أعلى منزلًا)**[2] وعلامة كونه فاعلًا في المعنى أن تجعل مكان اسم التفضيل فعلًا من لفظه ومعناه، ويرفع التمييز به مع صحة المعنى، فتقول في هذا المثال[3]: علا منزلك، بخلاف ما إذا لم يكن فاعلًا معنى، وهو ما كان اسم التفضيل بعضه، نحو: مال زيد أكثر مال بالخفض، وعلامة ذلك أن يحسن وضع «بعض» موضع اسم التفضيل، ويضاف إلى جمع قائم مقام النكرة، فتقول في هذا المثال الثاني: مال زيد بعض الأموال، ولا يستقيم في هذا المثال أن يكون «مال» فاعلًا لفساد المعنى، فلا يقال: مال زيد كثر ماله؛ لأنه يؤدي إلى أن المال له مال، وإنما وجب نصبه في الأولى وجره في الثانية؛ لأن اسم التفضيل في الثانية مضاف

---

(١) انظر: شرح الألفية للمرادي (١/٣٨٣).

(٢) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٢٩٥).

(٣) وهو أنت أعلى منزلًا.

إلى ما هو بعضه دون الأولى، وإنما جاز «هو أكرم الناس رجلًا» بالنصب مع تخلف شرطه، وهو أن رجلًا لا يصح أن يكون فاعلًا في المعنى؛ إذ لا يقال: هو كرم رجل، فتخبر عن «هو» بقولك: كرم رجل، وإذا بطل شرط النصب فكان حقه الجر.

وإنما نصب لتعذر إضافة «أفعل» مرتين؛ لأنه أضيف أولًا إلى الناس، ولو أضيف ثانيًا إلى رجل لزم إضافته مرتين، وذلك ممتنع؛ لأن المضاف إلى شيء يمتنع إضافته إلى غيره[١].

الإعراب

قوله: و«الفاعل» مفعول مقدم بـ«انصبن» وهو جار على موصوف مقدر، و«المعنى». **قال المكودي**: منصوب على إسقاط الخافض أي: في المعنى، فلا يصح أن يكون الفاعل مضافًا إلى المعنى، انتهى[٢].

وظاهر **شرح الشاطبي**: أن المعنى مضاف إليه من إضافة الصفة إلى فاعلها، و«أل» فيه عوض عن الضمير المضاف إليه حيث قال: وأصل الكلام وانصب التمييز الفاعل معناه بأفعل حال كونك مفضلًا به، ثم قال: وإنما نسبت الفاعلية إلى المعنى مجازًا، ومراده الفاعل في المعنى، انتهى[٣].

قال الشيخ خالد: ولا يخلوا من تكلف على أن اسم الفاعل لا يضاف لمرفوعه إلا أن يجعل الفاعل صفة مشبهة، و«انصبن» فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة، وبـ«أفعلا» متعلق بـ«انصبن»، و«أفعل» اسم تفضيل غير منصرف للعلمية والوزن، والألف فيه للإطلاق، و«مفضِلًا» بكسر الضاد المعجمة حال

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٦٩٥).
(٢) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (١/٣٠٣) المقاصد الشافية للشاطبي (٥/٣٢١).
(٣) تمرين الطلاب (٦٣).

من فاعل «انصبن»، و«كأنت» الكاف جارة لقول محذوف، و«أنت» مبتدأ، و«أعلا» خبره، و«منزلًا» تمييزه[1].

[وقوع التمييز بعد التعجب]

٣٦١ وَبَعْدَ كُلِّ مَا اقْتَضَى تَعَجُّبَا مَيِّزْ، كَأَكْرِمْ بِأَبِي بَكْرٍ أَبَا

(وبعد كل ما اقتضى تعجبا) سواء أكان بالصيغتين المسوغتين للتعجب، وهي: «ما أفعله»، و«أفعل به» (ميز) ناصبًا (كأكرم بأبي بكر) الصديق رضي الله تعالى عنه (أبًا) وما أكرمه أبًا، أم من غيرهما من الصيغ الدالة على التعجب، نحو: لله دره[2] فارسًا، وحسبك بزيد رجلًا، وكفى بالله عالمًا.

.... وَيَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَه[3]

٣٦٢ وَاجْرُرْ بِـ: مِنْ إن شِئْتَ.... ....

---

(١) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٣٦).

(٢) يقال: در اللبن يدر، ويدر درًّا ودرورًا كثر، ويسمى اللبن نفسه درًا، والأقرب أن المراد هنا اللبن الذي ارتضعه من ثدي أمه، وأضيف إلى الله تعالى تشريفًا يعني أن اللبن الذي تغذى به مما يليق أن يضاف وينسب إلي الله تعالى لشرفه وعظمه حيث كان غذاء لهذا الرجل الكامل في الفروسية، والمقصود التعجب كأنه قيل: ما أفرس هذا الرجل. انظر: الصبان على الأشموني على الألفية (٢/١٩٨).

(٣) هذا عجز بيت للأعشى ميمون بن قيس وصدره قوله:

بَانَتْ لِتُحْزِنَنَا عِفَارَه وَيَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَه

الشاهد فيه قوله: (جاره) حيث وقع تمييزًا بعدما اقتضى التعجب، وهو «ما أنت».

فإن قلت: هو تمييز نسبة أم ذات. **قلت:** لا خلاف بين أحد من العلماء في أنه من قبيل تمييز النسبة. انظر: منحة الجليل بتحقيق ابن عقيل (١٢).



ولما كان كل منصوب على التمييز فيه معنى «مِنْ» وبعضه يصلح لمباشرتها وبعضها لا يصلح بين ذلك بقوله: (واجرر بـ«مِن») التبعيضية (إن شئت) كرطل من زيت، واختلف في معنى «من» التي يصرح بها مع التنوين فقيل للتبعيض كما قدرته، ولذلك لم تدخل في: طاب نفسًا؛ لأن نفسًا ليست أعم من المبهم الذي انطوت عليه الجملة.

وقال الشلوبين: زائدة عند سيبويه لمعنى التبعيض[(1)][(2)].

قال في الارتشاف: ويدل على صحته أنه عطف على موضعها نصبًا[(3)][(4)]، وبحث الموضح في الحواشي أنها لبيان الجنس؛ لأن المشهور من مذاهب النحويين ما عدا الأخفش أن «من» لا تزاد إلا في غير الإيجاب[(5)].

[مسائل امتناع جر التمييز بمن]

٣٦٢ .... غَيْرَ ذِي العَدَدْ .... وَالفَاعِلِ المَعْنَى كَـ:طِبْ نَفْسًا تُفَدْ

---

(١) كما زيدت في ما جاءني من رجل.

(٢) انظر: شرح الألفية للمرادي (١/٣٨٦)، الكتاب للسيبويه (٢/٣٠٧) (١/٢٩٩).

(٣) قال الحطيئة في ديوانه (١١).

طَافَـتْ أَمَامَـةُ بِالرُّكْبَـانِ آوِنَـةً ... يَـا حُسْـنُهُ مِـنْ قَـوَامٍ مَـا مُنْتَقَبَـا

الشاهد فيه قوله: (من قوامٍ) تمييز جر بمن في الكلام الموجب، ولهذا عطف على موضعها بالنصب. انظر: التصريح على التوضيح (١/٣٩٨)، والارتشاف (٢/٣٨٤)، وأمالي ابن الشجري (١/٢٧٦)، وخزانة الأدب (٣/٢٧٠، ٢٨٩)، والدرر (١/٥٣٠)، والمقاصد النحوية (٣/٢٤٢)، وبلا نسبة في الخصائص (٢/٤٣٢)، وشرح الأشموني (١/٢٦٥)، وهمع الهوامع (١/٢٥١).

(٤) الارتشاف لأبي حيان (٢/٣٨٤).

(٥) انظر: انظر: التصريح على التوضيح (١/٣٩٨).



ويمتنع جر التمييز بـ«مِن» في ثلاث مسائل؛ أشار إلى الأولى منها بقوله: (غير ذي العدد)[1] فلا يقال في عندي عشرون درهمًا: عشرون من درهم، كما سيأتي.

(و) الثانية: التمييز (الفاعل) في (المعنى) إن كان محولًا عن الفاعل صناعة[2]، فلا يقال في طاب زيد نفسًا: طاب زيد من نفس، ثم أتى بمثال من الفاعل في المعنى فقال: (كطب نفسًا تُفَدْ) فـ«نفسًا» تمييز، وهو فاعل في المعنى؛ لأن التقدير: لتطب نفسك.

والثالثة: التمييز المحول عن المفعول، كـ«فرشت الأرض شجرًا»، ومن المحول عن المفعول ما أحسن زيدًا أدبًا، فإنه محول عن المفعول، وأصله ما أحسن أدب زيد، بخلاف ما أحسنه رجلًا، فإنه ليس محولًا عن المفعول، إذ لا يصح ما أحسن رجلًا زيد، مع أن المراد بالرجل نفس زيد[3].

الإعراب

قوله: «وبعد» متعلق بـ«ميز»، و«كل» مضاف إليه، و«ما» نكره موصوفة بالجملة بعدها، ومحلها الجر بإضافة «كل» إليها، و«اقتضى» فعل، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى «ما»، و«تعجبًا» مفعول بـ«اقتضى» على حذف مضاف، و«ميز» فعل أمر من ميز يميز، ومتعلقه محذوف، والتقدير: ميز بالنصب بعد كل شيء اقتضى معنى تعجب، و«كأكرم» الكاف جارة لمحذوف، و«أكرم»

---

(١) أي: عدد غير صريح، فلا يرد أن تمييز «كم» الاستفهامية يجوز جره بـ«من» مع أنه تمييز عدد.

(٢) دخل فيه نحو: زيد أطيب نفسًا؛ لأن التمييز محول عن فاعل أفعل التفضيل صناعة، والأصل: زيد أطيب نفسه.

(٣) انظر التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٩٨).



فعل تعجب على صورة الأمر، ومعناه الخبر، و«بأبي» الباء زائدة، و«أبيْ» فاعل «أكرم» على الصحيح، و«بكر» مضاف إليه، و«أبًا» تمييز، و«اجرر» فعل أمر، وبـ«من» متعلق بـ«اجرر»، و«إن» حرف شرط، و«شئت» فعل الشرط، وجوابه محذوف؛ لدلالة ما قبله عليه، و«غير» مفعول «اجرر»، و«ذي» مضاف إليه، والمنعوت بها محذوف، والعدد مضاف إليه، والفاعل مجرور بالعطف على ذي على تقدير موصوف أيضًا، والمعنى منصوب على إسقاط «في»، والتقدير: واجرر بمن غير التمييز صاحب العدد، وغير التمييز الفاعل في المعنى إن شئت فاجرره، و«طب» مجرور الكاف قول محذوف في موضع رفع خبر لمبتدأ محذوف، و«طب» فعل أمر وفاعل، و«نفسًا» تمييز، و«تفد» مجزوم في جواب الأمر.

قال الشاطبي: ومعناه تعطي الفائدة من: «أفاد يفيد»[1].

[تقديم عامل التمييز]

٣٦٣ وَعَامِلَ التَّمْيِيزِ قَدِّمْ مُطْلَقَا   وَالفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزْرًا سُبِقَا

(وعامل التمييز قدم مطلقًا) عليه أي: سواء أكان اسمًا جامدًا، كرطلٍ زيتًا، أو فعلًا جامدًا، نحو: ما أحسنه رجلًا؛ لأن الجامد لا يتصرف في نفسه، فلا يتصرف في معموله بتقديمه عليه، أو متصرفًا **(والفعل ذو التصريف نزرًا سُبقَا)** ـ بضم أوله ـ بالتمييز كقوله رجل من طئ[2]:

---

(١) انظر: المقاصد الشافية للشاطبي (٥/٣٢٩)، تمرين الطلاب للأزهري (٦٣).

(٢) البيت من المتقارب، قال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد: نسبوا هذا البيت لرجل من طيء، ولم يسموه.

الشاهد فيه قوله: (أنفسًا) فإنه تمييز، وقد قدمه على العامل فيه، وهو قوله: (تطيب)؛ لأنه فعل متصرف، وهذا نادر عند سيبويه، وهو موضوع قياس عند الكسائي والمبرد. عدة=



أَنَفْسًا تَطِيبُ بَنَيْلِ الْمُنَى وَدَاعِي الْمَنُونِ يُنَادِي جِهَارًا

فـ«نفسًا» تمييز متقدم على عامله، وهو تطبيب؛ لأنه فعل متصرف، وقاس على ذلك المازني والمبرد والكسائي.

وقال المصنف في شرح العمدة: وبقولهم أقول قياسًا على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف، ولم يجز سيبويه والجمهور ذلك؛ لأن الغالب في التمييز المنصوب بفعل متصرف أن يكون فاعلًا في الأصل، وقد حول الإسناد عنه إلى غيره بقصد المبالغة فلا يُغَيَّر عما كان يستحقه من وجوب التأخير لما فيه من الإخلال بالأصل، ولأن التمييز كالنعت في الأيضاح، والنعت لا يتقدم على عامله، فكذلك ما أشبهه[1].

والبيت ونحوه ـ قال في المغني: ـ ضرورةٌ[2]، ويحتمل أن يكون «نفسًا» منصوبة بفعل محذوف دل عليه المذكور، والتقدير: أتطيب نفسًا تطيب[3].

*** *** ***

= السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٢/٣٧٣)، وانظر: شرح الشواهد للعيني (٢/٢٠١)، وشرح التصريح (١/٤٠٠)، وشرح عمدةالحافظ (٤٧٧)، وبلا نسبة في شرح شواهد المغني (٢/٨٦٢)، مغني اللبيب (٢/٤٦٣)، والمقاصد النحوية (٣/٢٤١).

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٠٠).

(٢) مغني اللبيب (٦٠٣).

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٠٠).



(حروف الجر)[1]

أي: هذا باب حروف الجر، ويسميها الكوفيون حروف الإضافة؛ لأنها تضيف الفعل إلى الاسم[2] من ظرفية أو غيرها.

٣٦٤ وَهَاكَ حُرُوفَ الجَرِّ...... ....

وقوله: (هاك حروف الجر) الهاء بالقصر هنا، وقد تمدُّ اسم فعل أمر بمعنى: خذ، والكاف حرفُ خطابٍ يتصرف تصرف الكاف الاسمية بحسب حال المخاطب من إفراد وتثنية وجمع في التذكير والتأنيث، ونظيرها في ذلك الكافُ اللاحقةُ لاسم الإشارة، والكاف من أرأيتك وأخواته على مذهب البصريين، و«حروف» مفعول «هاك»، والجر مضاف إليه[3].

٣٦٤ .... وَهْيَ مِنْ إِلَى حَتَّى خَلَا حَاشَا عَدَا فِي عَنْ عَلَى

٣٦٥ مُذْ مُنْذُ رُبَّ اللَّامُ كَـيْ ....

(١) لما كان الحال على معنى في والتمييز على معنى «من» ناسب أن يذكر حروف الجر بعدهما، وسميت حروف الجر باعتبار عملها، كما يقال حروف النصب وحروف الجزم.

(٢) أي: لأنها تضيف معني الفعل إلى الاسم، أي: توصله إليه وتربطه به، ويقال لها: حروف الصفات؛ لإحداثها في الاسم صفات من تبعيض أو ظرفية أو غيرهما، فإذا قلت: جلست في الدار، دلت في على أن الدار وعاء للجلوس. انظر: همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي (١٥٣/٤).

(٣) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٦١).

(هي) عشرون حرفًا[1] (من)[2]، و(إلى)، و(حتى)، و(خلا)، و(حاشا)، و(عدا)، و(في)، و(عن)، و(على)، و(مذ)، و(منذ)، و(رب)، و(اللام)، و(كي) وقلَّ من ذكرها، ولا تجر معربًا ولا اسمًا صريحًا، وإنما تجر ثلاثة لا رابع لها:

أحدها: ما الاستفهامية يقولون إذا سألوا عن علة الشيء: كيمه، والأصل: كي ما فحذفت ألف ما وجوبًا وجيء بهاء السكت وقفًا[3]، والأكثر عندهم أن يقولوا: «لمه»[4]، والمعنى لأي شيء كان كذا.

الثانية: ما المصدرية وصلتها فإنها في تأويل الاسم، كقوله[5]:

---

(١) **قال المكودي**: وكلها متساوية في نصب الاسم. شرح الألفية للمكودي (٣٠٦/١)

(٢) **قال الأشموني**: بدأ بمن لأنها أقوى حروف الجر ولذلك دخلت على ما لم يدخل عليه غيرها، نحو: من عندك، ولأن من معانيها: الابتداء فناسب الابتداء بها،. انظر: الأشموني مع حاشية الصبان (٢٠٥/٢).

(٣) والدليل على الحذف الفتحة الدالة على الألف المحذوفة. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٦/٣).

(٤) أي: باللام.

(٥) البيت من الطويل وهو للنابغة الجعدي في ملحق ديوانه (٢٤٦)، وله أو للنابغة الذبياني في شرح شواهد المغني (٥٠٧/١)، والمقاصد النحوية (٢٤٥/٤)، ولقيس بن الخطيم في ملحق ديوانه (٢٣٥)، المعجم المفصل (٥٠٤/١)، وكتاب الصناعتين (٣١٥)، والمقاصد النحوية (٣٧٩/٤)، وبلا نسبة في الارتشاف (٣٩٤/٢)، وأوضح المسالك (١٠/٣)، وتذكرة النحاة (٦٠٩)، والجنى الداني (٢٦٢)، والحيوان (٧٦/٣)، وخزانة الأدب (١٠٥/٧)، وشرح ابن الناظم (٢٥٦)، وشرح الأشموني (٢٨٣/٢)، وشرح التسهيل (١٤٩/٣، ١٦/٤)، وشرح عمدة الحافظ (٢٦٦)، وشرح الكافية الشافية (٧٨٢/٢، ١٥٣٢/٣)، ومغني اللبيب (١٨٢/١)، وهمع الهوامع (٥/١، ٣١).

الشاهد فيه قوله: (كيما) حيث دخلت «كي» على «ما» المصدرية. وتقدير «ما» مصدرية هنا هو تخريج الأخفش، وهي عنده غير كافة لـ«كي» عن العمل في نصب المضارع، والفعل=

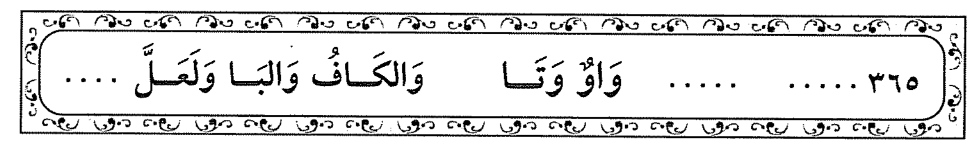
.... يُـرَادُ الفَتَـى كَيْمَـا يَضُـرُّ وَيَنْفَـعُ



أي: إنما يراد الفتى للضرر والنفع[1].

الثالث: «أن» المصدرية وصلتها، نحو: «جئت كي تكرمني» إذا قدرت «أن» بعدها[2] بدليل ظهورها في الضرورة، كقوله[3]:

.... كَيْمَـا أَنْ تَغُـرَّ وَتَخْـدَعَا[4]



٣٦٥ .... وَاوٌ وَتَـا وَالكَـافُ وَالبَـا وَلَعَـلَّ ....

= مؤول بمصدر على القولين: بواسطة «ما» على الأول، و«كي» على الثاني.

(١) أي: لضر من يستحق الضر ونفع من يستحق النفع.

(٢) والأصل: كي أن تكرمني، فحذفت «أن» استغناء عنها بنيتها.

(٣) البيت من الطويل، وهو لجميل بثينة في ديوانه (١٠٨)، وخزانة الأدب (٨/٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٨)، والدرر (٤/٦٧)، وشرح التصريح (٢/٣، ٢٣١)، وشرح المفصل (٩/١٤، ١٦)، وله لحسان بن ثابت في شرح شواهد المغني (١/٥٠٨)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣/١١)، وخزانة الأدب (١٢٥)، وجواهر الأدب (١٢٥)، والجنى الداني (٢٦٢)، ورصف المباني (٢١٧)، وشرح التصريح (٢/٣٠)، وشرح عمدة الحافظ (٢٦٧)، ومغني اللبيب (١/١٨٣)، وهمع الهوامع (٢/٥).

الشاهد فيه ظهور «أن» المصدرية بعد «كي»، وذلك دليل على أمرين: الأول أن «كي» دالة على التعليل، وليست حرفًا مصدريًا، والثاني أن «كي» التعليلية تقدر بعدها «أن» إذا لم تكن موجودة.

الشاهد فيه قوله: (أن تغر) حيث ظهرت أن المصدرية بعد كي، وذلك دليل على أمرين: الأول: أن كي دالة على التعليل، وليست حرفًا، والثاني: أن كي التعليلية تقدر بعدها أن إذا لم تكن موجودة.

(٤) الغرور: الخداع، والعطف بينهما تفسيري، وهو إرادة المكروه بالإنسان من حيث لا يدري. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣/٧)، حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٣٠٧).



و(واو وتا والكاف والبا ولعل) وقل من ذكر هذه أيضًا، ولا يجر بها إلا عقيل، وعُقَيْل بالتصغير[1]، قال شاعرهم[2]:

لَعَلَّ اللهِ فَضَّلَكُمْ عَلَيْنَا ... بِشَيءٍ إِنَّ أُمَّكُمْ شَرِيمُ[3]

أي: مفضاة[4]، ولهم في لامها الأولى الإثبات كما مر، والحذف، كقوله[5]:

عَلَّ صُرُوفِ الدَّهْرِ أَوْ دُوْلَاتِهَا[6] ....

(١) انظر: التصريح على التوضيح (٣/٤).

(٢) البيت من الوافر وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٣/٧)، والجنى الداني (٥٨٤)، وجواهر الأدب (٤٠٣)، وخزانة الأدب (١٠/٤٢٢)، ورصف المباني (٣٧٥)، والمعجم المفصل (٢/٨٨٥)، والتصريح على التوضيح للأزهري (١/٦٣١)، وشرح الأشموني (٢/٢٨٤)، وشرح ابن عقيل (٢/٥)، وشرح ابن الناظم (٢٥٦)، وشرح قطر الندى (٢٤٩)، وشرح الكافية الشافية (٢/٧٨٣)، والمقاصد النحوية (٣/٢٤٧)، والمقرب (١/١٩٣).

الشاهد فيه قوله: (لعل الله) حيث جاءت لعل: حرف جر على لغة عقيل.

(٣) الشريم بفتح الشين.

(٤) أي: اختلط مسلكاها، و«لعل» هنا للإشفاق، وهي وإن كانت حرف جر، فلا تتعلق بشيء؛ لأنها شبيهة بالزائدة.

الشاهد في كون لعل جرت الاسم الظاهر بعدها، ومجرورها محله نصب على أنها عاملة عمل «أن» أو رفع بالابتداء. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٣٠٧).

(٥) أنشد الفراء هذا الرجز غير معزو لقائل. انظر: التصريح على التوضيح (٣/٦)، والخصائص (١/٣١٦)، والإنصاف (١٠/٢٢٠)، وشرح التسهيل (٢/١٦٨)، المغني (١/١٣٥)، واللسان (٥/٤١٣، ١٣/٥٠٠، ١٦، ٢٤)، والمقاصد النحوية (٤/٣٩٦، ٤/٥١٧)، شرح شافية ابن الحاجب للرضي (٤/١٢٩)، ومغني اللبيب (٢٠٦).

الشاهد فيه قوله: (عَلَّ) حيث حذف اللام من قوله: عَلَّ.

(٦) أنشده الفراء بجر «صروف».



ولهم في لامها الثانية الفتح والكسر فهذه أربع لغات[1].

٣٦٥ .... وَمَتَى

(ومتى) وقلَّ من ذكرها أيضًا، ولا يَجُرُّ بها إلا هذيل[2]، بمعنى ومن كلامهم أخرجها متى كمه، أي: من كمه، وقال شاعرهم[4]:

شَرِبْنَ بِمَاءِ البَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ

أي: مَرَّ سريع مع صوت[5]، وزاد في الكافية: لولا إذا وليها ضميرٌ[6]،

(١) انظر: التصريح على التوضيح (٦/٣).

(٢) قوله هُذَيل بالتصغير. انظر: التصريح على التلويح للأزهري (٣/٣).

(٣) أي: من الابتدائية. انظر: التصريح على التوضيح (٣/٣).

(٤) البيت من الطويل وهو لأبي ذؤيب الهذلي. انظر: التصريح على التوضيح (٣/٣)، والأزهية (٢٠١)، الأشباه والنظائر (٢٧٨/٤)، جواهر الأدب (٩٩)،، المعجم المفصل (١٥٤/١) وخزانة الأدب (٩٧/٧ ٩٩)، والخصائص (٨٥/٢)، والدرر (١٧٩/٤)، وسر صناعة الإعراب (١٣٥، ٤٢٤)، وشرح أشعار الهذليين (١٢٩/١)، وشرح شواهد المغني (٢١٨)، ولسان العرب (٤٨٧/١) «شرب»، (١٦٢/٥) «مخر» (٤٧٤/١٥) «متى» والمحتسب (١١٤/٢)، والمقاصد النحوية (٢٤٩/٣)، وبلا نسبة في أدب الكاتب (٥١٥)، والأزهية (٢٨٤)، وأوضح المسالك (٦/٣)، والجني الداني (٤٣، ٥٠٥)، وجواهر الأدب (٤٧، ٣٧٨)، ورصف المباني (١٥١)، وشرح ابن عقيل (٣٥٢)، وشرح عمدة الحافظ (٢٦٨)، والصحابي في فقه اللغة (١٧٥)، ومغني اللبيب (١٠٥)، وهمع الهوامع (٣٤/٢).

الشاهد فيه قوله: (متى لجج) حيث استعمل «متى» جارة.

(٥) النئيج بفتح النون وكسر الهمزة وسكون الياء آخره جيم مَرَّ مع صوت سريع. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣/٣).

(٦) أي: ضمير متصل غير مرفوع، نحو: لولاي، لولاك، ولولاه، فإنها جارة للضمير عند الجمهور، ولا تتعلق بشيء، وموضع المجرور رفع بالابتداء والخبر محذوف. انظر: حاشية=

وهو مشهورٌ عن سيبويه.[1]



تَنْبِيهٌ

عد بعضهم من حروف الجر ها التنبيه[2] وهمزة الاستفهام وهمزة القطع إذا جعلت[3] عوضًا من حرف الجر في القسم.

قال في التسهيل: وليس الجرُّ في التعويض[4] بالعوض[5]، خلافًا للأخفش ومن وافقه[6][7].

وذهب الزجاج والرمانيُّ إلى أن أيمن[8] في القسم حرف جر، وشذًّا في ذلك[9].

= الشيخ يس على التصريح على التوضيح (٦/٣)، حاشية الصبان على الأشموني (٢٠٦/٢).

(١) الشَّريم بفتح الشين. انظر: التصريح على التوضيح (٦/٣).

(٢) **قال الصبان:** أي: صورة لا معنى؛ إذ هي حرف قسم، وكذا يقال في قوله: (وهمزة الاستفهام). انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢٠٥/٢).

(٣) أي: الثلاثة.

(٤) أي: في تعويض ها التنبيه وهمزة الاستفهام عن باء القسم، يقال: ها ألله بقطع الهمزة ووصلها مدًّا وقصرًا، فاللغات أربع. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢٠٥/٢).

(٥) بل بالمعوض عنه وهو الباء المحذوفة؛ لأنها أصل حروف القسم. انظر: الصبان على الأشموني (٢٠٥/٢).

(٦) حيث ذهبوا إلى أن الجر بالعوض، **قال السيوطي:** وهو قويٌّ؛ لأنه شبيه بتعويض الواو من الباء، والتاء من الواو، ولا خلاف في الجر بهما، فكذا ينبغي في ها والهمزة. انظر: همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي (٢٣٥/٤).

(٧) انظر: التسهيل لابن مالك (١٥٢).

(٨) أيمن بفتح الهمزة وضم الميم، هذا هو الأفصح. انظر: الصبان على الأشموني (٣٠٥/٢)، وذكر السيوطي فيها عشرون لغة ثم قال: والسبب فيها كثرة الاستعمال. انظر: همع الهوامع (٢٣٨/٤).

(٩) لأنها اسم بمعنى البركة. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢٠٦/٢)، الهمع للسيوطي (٢٣٨/٤).

وعد بعضهم منها الميم مثلثة في القسم، نحوُ: م والله[1]، وجعلها في التسهيل بقية أَيْمُن، قال: وليست بدلًا من الواو[2]، ولا أصلها مُنْ[3]، خلافًا لمن زعم ذلك[4].

وذكر الفراء أن «لات» قد تجر الزمان، وقرئ: ﴿وَلَاتَ حِينِ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣]، بالجر[5]، وزعم الأخفش أن «بله» حرف جر بمعنى من، والصحيح: أنها اسم[6]، وذهب سيبويه إلى أن لولا حرف جر إذا وليها ضمير متصل، نحو: لولاك ولولاي، ومذهب الأخفش والكوفيين أن الضمير بعدها مرفوع الموضع استعير ضمير الجر للرفع[7].

[أنواع حروف الجر]

٣٦٦ بِالظَّاهِرِ اخْصُصْ مُنْذُ، مُذْ، وَحَتَّى ... وَالكَافَ وَالوَاوَ وَرُبَّ وَالتَّا

(بالظاهر اخصص منذ مذ وحتى، والكاف، والواو، ورب، والتا)؛ لأن حروف الجر نوعان: نوع يجر الظاهر فقط، ونوع يجر الظاهر والمضمر،

---

(١) وعلى هذا القول هو مبني على إحدى الحركات؛ لأنه حرف جر. انظر: الصبان على الأشموني (٢/٢٠٦).

(٢) ووجهه أنها لو كانت بدلًا لوجب فتحها كما في التاء. انظر: الصبان على الأشموني (٢/٢٠٦).

(٣) انظر: التسهيل لابن مالك (١٥٢).

(٤) التي هي حرف قسم مختص برب مضافًا إلى الياء، نحو: «من ربي» بضم الميم وكسرها مع سكون النون فيهما. انظر: الصبان على الأشموني (٢/٢٠٦).

(٥) انظر: تفسير البيضاوي مع حاشية الشيخ زاده (٤/٤٣، ٤٤).

(٦) أي: اسم مصدر، أو اسم فعل، أو بمعنى كيف. انظر: الصبان على الأشموني (٢/٢٠٦).

(٧) انظر: الأشموني على الألفية بحاشية الصبان (٢/٢٠٦).



فالأول[1] هو الأحرف المذكورة في هذا البيت، ولعّل وكي ومتى، والثاني[2] ما عدا ذلك.

٣٦٧ وَاخْصُصْ بِمُذْ وَمُنْذُ وَقْتًا ... .

(واخصص بمذ ومنذ وقتا)[3] أي: غير مستقبل[4]، نحو: ما رأيته مذ يومنا، أو منذ يوم الجمعة.

٣٦٧ .... وَبِرُبَّ مُنَكَّرًا ....

(و) اخصص (برب[5] منكرًا) لفظًا ومعنى، أو معنى فقط كما قاله في شرح الكافية[6]، نحو: رب رجل وأخيه، وقد تدخل في الكلام النثر على ضمير غيبةٍ ملازمٍ للإفراد والتذكير، والتفسير بتمييز بعده[7] مطابق للمعنى من إفرادٍ وتذكيرٍ وفروعهما، كقوله: ربه رجلًا، وربه رجلين، وربه رجالًا، وربه امرأة،

(١) أي: ما يجر الظاهر فقط.

(٢) ما يجر الظاهر والمضمر.

(٣) أي: اسم زمان.

(٤) شرطوا في مجرورهما مع كونه زمنًا أن يكون معينًا لا مبهمًا ماضيًا وحاضرًا، ويشترط في عاملهما أن يكون فعلًا ماضيًا منفيًا، أو متطاولًا، نحو: سرت يوم الخميس، ولا يجوز قتله منذ يوم الخميس. انظر: الأشموني مع حاشية الصبان على الألفية (٢/٢٠٧).

(٥) رُب بضم الراء. انظر: التصريح على التوضيح (٣/١٠).

(٦) انظر: شرح الكافية الشافية (٢/٧٩٢).

(٧) يؤخذ من هذا الكلام وجوب ذكره، وهو كذلك بخلاف مميز: نعم وبئس، ولعل الفرق قوة العامل في باب نعم وبئس، فاحتمل معه ترك التمييز، بخلافه في ربه رجلًا؛ فإنه ضعيف وإشعار المخصوص بنوع التمييز في باب نعم وبئس، وعدم إشعار شيء به في رب. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٢٠٨).



وربه امرأتين، وربه نساءن كل ذلك بإفراد الضمير استغناء بمطابقة التمييز للمعنى المراد، قال الشاعر:(١)

رُبَّــهُ فِتْيَــةً دَعَــوتُ إِلَــى مَــا ... يُــورِثُ الحَمْــدَ دَائِبًــا فَأَجَــابُوا

فأتى بالضمير مفردًا مفسرًا بتمييز مجموع مطابق للمعنى وهو فتيه.

٣٦٧ .... وَالتَّــاءُ لِـــ: الله وَرُبّْ

(والتاء) جارة (لـ: اللهِ)، نحو: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾ [الأنبياء: ٥٧]، (ورب)(٢) مضافًا للكعبة، أو لياء المتكلم، نحو: وترب الكعبة، وتربي لأفعلن، ونَدُرَ: تا الرحمن وتحياتك حكاه سيبويه(٣).

٣٦٨ وَمَا رَوَوْا مِنْ نَحْوِ رُبَّهُ فَتى ... نَـزْرٌ كَـذَا كَهَا، وَنَحْوُهُ أَتَـى

(وما رووا من) إدخال رُبَّ على الضمير، (نحو: رُبَّه فتًى نزر) من

---

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في التصريح (٣/١٠)، وأوضح المسالك (٣/١٩)، والدرر (٤/١٢٨)، وشرح الأشموني (٢/٢٠٨)، وشرح شذور الذهب (١٧٢)، وشرح شواهد المغني (٨٧٤)، ومغني اللبيب (٤٩١)، والمقاصد النحوية (٣/٢٥٩)، وهمع الهوامع (٢/٢٧).

الشاهد فيه قوله: (ربه فتية) حيث جاء الضمير مفردًا والمميز جمعًا، فإن «فتية» جمع فتى، والمشهور: أن الضمير يفرد دائمًا، والمميز بحسب القصد، وعند الكوفية هذا الضمير يرجع إلى مذكور تقديرًا فيثنى ويجمع ويؤنث على حسب مميزه، وكلمة ما موصولة، ودائبًا بالباء الموحدة أي: دائمًا صفة لمصدر محذوف أي: إيراثًا دائبًا. انظر: شرح الشواهد للعيني (٢/٢٠٨).

(٢) قوله: «رَب» بفتح الراء.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح (٣/١١).

وجهين: إدخالها على غير الظاهر وعلى معرفة، (كذا) نَزُرَ إدخالُ الكاف على الضمير، كقوله: وإن يك إنسانًا، (كها) الإنس يفعل[1]، (ونحوه أتى)[2]، كقوله[3]:

.... كَـــهُوْ وَلَا كَهُــنَّ إِلَّا حَـــاظِلَا[4]

وكذا إدخال حتى عليه، نحو[5]:

.... حَتَّـاكَ يَـا ابْـنَ أَبِـي زِيَـادٍ

الإعراب

قوله: «وهي» مبتدأ، «ومِن» بكسر الميم، وما عطف عليها خبره، وقوله «بالظاهر» متعلق بـ«اخصص»، و«اخصص» فعل أمرٍ، و«منذ» مفعوله، وقوله:

---

(١) في «س»: تفعل، والمثبت من «ق».

(٢) في «س»: ما أتى، والمثبت من «ق».

(٣) الرجز لرؤبة في ديوانه (١٢٨)، وخزانة الأدب (١٠/١٩٥)، والدرر (٥/٢٦٨)، (٤/١٥٢)، وشرح أبيات سيبويه (٢/١٦٣)، شرح شواهد العيني (٢/٢٠٩)، شرح ابن عقيل (٣/١٤).

الشاهد فيه قوله: (كه، وكهن) حيث جر الضمير في الموضعين بالكاف للضرورة الشعرية.

(٤) «الحاظل» بالحاء المهملة والظاء المشالة وهو المانع من التزويج كالعاضل، ومعنى البيت: إذ مطلعه «فلا ترى بعلًا ولا حائلًا»: لا ترى بعلًا مثل الحمار الوحشي ولا زوجات مثل الأتن الوحشيات إلا مانعًا. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣/١٠).

(٥) البيت من الوافر وهو في العيني بلا نسبة (٢/٢١٠)، والجنى الداني (٥٤٤)، وتوضيح المقاصد للمرادي (٢/٧٤٨)، شرح ابن عقيل (٣/١١)، وجواهر الأدب (٤٠٨)، وخزانة الأدب (٩/٤٧٤، ٤٧٥)، والدرر (٤/١١١)، ورصف المباني (١٨٥)، والمقاصد النحوية (٣/٥٦٥)، والمقرب (١/١٩٤)، وهمع الهوامع (٢/٢٣).

الشاهد فيه قوله: (حتاك) حيث جر الضمير، والأصل أن تجر المظهر، وهو شاذٌّ. وانظر: خزانة الأدب (٤/١٤٠).



«منكرًا» معطوف على «وقتًا» من العطف على معمولَين لعامل واحد، ومثل[1] ذلك جائز اتفاقًا.

قال في المغني: أجمعوا علي جواز العطف على معمولي عامل واحد، نحو: إن زيدًا ذاهب وعمرًا جالس.

و«التاء» مبتدأ، وبعد خبره، و«رَب» بفتح الراء معطوف على «الله»، و«ما» موصول اسمي في محل رفع على الابتداء، وجملة «رووا» من الفعل والفاعل صلة «ما»، و«من نحو» متعلقٌ بـ«رووا»، والضمير يرجع إلى النحاة، و«رُبه» بضم الراء جار ومجرور، واختار في المغني أن «رب» لا تتعلق بشيء؛ لأنها ليست معدية، وفاقًا للرماني وابن طاهر[2].

وقال الجمهور: إنها حرف جر معد[3]، ورده في المغني[4]، وتختص من بين حروف الجر بأن لها صدر الكلام.

و«فتى» تمييز للضمير المجرور بها، و«نزر» بمعنى قليل خبر المبتدأ الذي هو «ما»، وهذا بناء على أن الضمير العائد إلى النكرة معرفة مطلقًا، وفصل قوم فقالوا: إن عاد إلى جائز التنكير، نحو: جاءني رجل فأكرمته فهو معرفةٌ، وإن عاد إلى واجب التنكير كما هنا فهو نكرةٌ، والمشهور الأول، وتقدير البيت: والذي رواه النحاة عن العرب من نحو قولهم: ربه فتى قليل، و«كذا» خبر مقدم، و«كها» مبتدأ مؤخر، و«نحوه» مبتدأ، وجملة «أتى» خبره[5].

---

(١) في «س»: وقيل، والمثبت من «ق».

(٢) مغني اللبيب بحاشية الدسوقي (١/٣١٥).

(٣) تمرين الطلاب للأزهري (٦٣).

(٤) انظر: مغني اللبيب (١/٣١٥).

(٥) تمرين الطلاب للأزهري (٦٢، ٦٣).



فصل في معاني حروف الجر

والصحيح عند البصريين أن حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس، كما لا تنوب[1] أحرف الجزم وأحرف النصب، وما أوهم ذلك فهو عندهم إما مؤول[2] تأويلًا يقبله اللفظ، وإما على تضمين الفعل معنى فعل معدي بذلك الحرف، وإما على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى، وهذا الأخير هو محمل[3] الباب كله عند الكوفيين، وبعض المتأخرين، ولا يجعلون ذلك شاذًا، ومذهبهم أقل تعسفًا، قاله في المغني[4].

[معاني من]

وبدأ من الحرف بمعاني «من»، ولها سبعة معان:

[التبعيض]

٣٦٩ بَعِّضْ ....

أحدها: التبعيض كما أشار إلى ذلك بقوله: (بعض) بـ«من» عند الفارسي والجمهور وصححه ابن عصفور، وعلامته: جواز الاستغناء عنه ببعض، نحو قوله تعالى: ﴿لَن تَنَالُواْ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾، أي: بعض ما تحبون، ولهذا قرئ: ﴿بَعْضَ تُحِبُّونَ﴾، قرأ ذلك ابن مسعود[5].

(١) في «ق» ينوب.

(٢) في «ق»: مردود، والصواب ما في «س».

(٣) في «س» محتمل، والمثبت من «ق».

(٤) المغني لابن هشام (١٥٠)، التصريح على التوضيح للأزهري (٣/٢، ١٨).

(٥) انظر: تفسير البحر المحيط (٣/٢٦١)، مغني اللبيب بحاشية الدسوقي (١/٦٨٦)



[بيان الجنس]

٣٦٩ ... وَبَيِّنْ ....

ثم أشار إلى المعنى **الثاني** بقوله: (**وبين**) بمن أي: الجنس عند جماعة من المتقدمين والمتأخرين، وعلامتها: صحة وقوع موصول[1] موضعها إذا بينت معرفة[2]، نحو قوله تعالى ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ [الحج: ٣٠] أي: الذي هو الأوثان، فإن بينت نكرة[3] فهي ومجرورها في موضع جملة، نحو قوله تعالى: ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ﴾ [الكهف: ٣١]، فـ«من ذهب» بيان لـ«أساور»، أي: هي ذهب، و«من» الأولى للابتداء[4] عند الجمهور، أو زائدة[5] على رأي الأخفش، ويدل له قوله تعالى: ﴿وَحُلُّوا أَسَاوِرَ﴾ [الإنسان: ٢١][6].

[الابتداء]

٣٦٩ ..... وَابْتَدِي فِي الْأَمْكِنَهْ بِـ«مِنْ» ....

ثم أشار إلى المعنى **الثالث** بقوله: (**وابتديء في الأمكنه**[7]) ....

---

(١) أي: مع ضمير يعود إلى ما قبلها.

(٢) أي: بأن كان ما قبلها معرفة.

(٣) وعلامتها: أن يخلفها الضمير فقط. انظر: الصبان على الأشموني (٢/٢١١).

(٤) والمعنى يحلون فيها تحلية ناشئة من أساور حال كونها ذهبًا. انظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب (١/٦٨٧).

(٥) فالمعنى: يحلون فيها أساور حال كونها ذهبًا، وفيه أن «حلى» يتعدى بالباء، فلعله ضمن «حلى» معنى ألبس، أو أن «من» بمعنى الباء. انظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب (١/٦٨٧).

(٦) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣/٢١).

(٧) **قال المحقق الصبان:** الأولى أن يراد بها ما عدا الأزمنة، فيشمل ما ليس زمانًا ولا مكانًا،=



بمن)[1] بالاتفاق من البصريين والكوفيين بدليل انتهاء الغاية بعدها، نحو قوله تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١].

٣٦٩ .... وَقَدْ تَأْتِي لِبَدْءِ الأَزْمِنَهْ

(وقد تأتي لبدء[2] الأزمنة) وفاقًا للكوفيين والأخفش والمبرد وخلافًا لأكثر البصريين في منعهم ذلك، ويدل للأول قوله تعالى: ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾ [التوبة: ١٠٨][3]، والحديث وهو قول أنس رضي الله تعالى عنه: (فَمُطِرْنَا من يوم[4] الجمعة إلى الجمعة)، رواه البخاري[5]، وقول بعض العرب: من الآن إلى الغد، وقول الشاعر[6]:

= نحو: ﴿إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَٰنَ﴾ [النمل: ٣٠]. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٢١١).

(١) المراد بابتداء الغاية المسافة، لا معنى الغاية الحقيقية الذي هو آخر الشيء، فهو من تسمية الكل باسم الجزء، وعلامتها: أن يحسن في مقابلتها «إلى» أو ما يفيد فائدتها، نحو: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم؛ لأن معنى أعوذ بالله ألتجئ إليه، فالباء هنا أفادت معنى الانتهاء. انظر: الصبان على الأشموني (٢/٢١١).

(٢) على هامش «س»: بخطه «لبعض».

(٣) **قال المحقق الصبان:** إن أريد بالتأسيس البناء فالابتداء ظاهر، أو مجرد وضع الأساس فـ«من» بمعنى في، ومن كثيرًا تقع في الظروف بمعنى من، نحو: جئت من قبل زيد ومن بعده، ﴿وَمِنۢ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ﴾ [فصلت: ٥]. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٢١١). بتصرف يسير.

(٤) قوله: «يوم» غير مثبت في «س».

(٥) أخرجه البخاري (١٠٢٤، ١٠٢٧).

(٦) البيت من الطويل، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه (٤٥) وخزانة الأدب (٣/٣٣١)، وشرح شواهد المغني (٣٤٩، ٧٣١)، ولسان العرب (١/٢٦١)، «جرب»، (١٢/١٤٩)، «حلم» ومغني اللبيب (٣١٩)، والمقاصد النحوية (٣/٢٧٠)، وبلا نسبة في أوضح المسالك=



تُخُيِّـرْنَ مِـنْ أَزْمَـانِ[1] يَـوْمِ حَلِيمَـةٍ ... إِلَى الْيَوْمِ قَدْ جُرِّبْنَ كَلَّ التَّجَارِبِ[2]

فإن قيل: للمانع أن يحمل هذه الأدلة على حذف مضاف، والتقدير في الآية من تأسيس أول يوم، وفي الحديث: (من صلاة الجمعة)[3]، وفي ا لبيت: من استمرار أزمان، وكذا ما أشبهها.

أجيب بأن الأصل عدم الحذف[4].

وقد يكون ابتداء الغاية في غير المكان والزمان، نحو: (من محمد رسول الله إلى هرقل عظيم الروم)[5].

[زائدة]

٣٧٠وَزِيْـدَ فِـي نَفْـيٍ وَشِـبْهِهِ فَجُـرّْ ... نَكِـرَةً كَمَـا لِبَـاغٍ مِـنْ مَفَـرّْ

= (٢٢/٣)، وشرح ابن الناظم (٢٥٩)، وشرح الأشموني (٢٨٧/٢)، وشرح ابن عقيل (١٦/٢).

الشاهد فيه قوله: (من أزمان) حيث وردت من لابتداء الغاية في الزمان، كما أن أكثر مجيئها لابتداء الغاية في المكان وهو حجة على من ينكر ذلك، و«يوم حَلِيمة» من أشهر أيام العرب وهو اليوم الذي سافر فيه المنذر بن المنذر بالعرب إلى الحارث الأعرج للغساني، وهو بفتح الحاء المهملة وكسر اللام. انظر: شرح الشواهد للعيني (٢١/٢).

(١) أي: تخييرا مبتدأ من أزمان... إلخ.

(٢) قوله: (تخيرن) مبني للمجهول، أي: اصطفين، وضميره يرجع إلى السيوف المذكورة قبل هذا البيت وهو قوله:

وَلَا عَيْـبَ فِـيْهِمْ غَيْـرَ أَنَّ سُـيُوفَهُمْ ... بِهِـنَّ فُلُـولٌ مِـنْ قِـرَاعِ الْكَتَائِـبِ

انظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب (٦٨٦/١).

(٣) أخرجه البخاري (٩٤٦).

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢٢/٣).

(٥) أخرجه البخاري (٤٥٩٥).

ثم أشار إلى المعنى الرابع بقوله: (وزيد) أي: تكون[1] «من» زائدة بثلاثة شروط أشار، إلى الأول بقوله: (في نفي) بأي أداة كانت (أو شبهه) وهو النهي[2] والاستفهام[3].

ثم أشار إلى [الشرط][4] الثاني أن يكون مجرورها نكرة بقوله: (فجر نكرة)، ثم مثل للنفي بقوله: (كما لباغ من مفرٍّ)[5]، ومثال النهي: لا يقم من أحد، ومثال الاستفهام قوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ [فاطر: ٣].

والشرط الثالث: أن يكون مجرورها المنكر إما فاعلًا، نحو قوله تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ﴾ [الأنبياء: ٢] فـ«ذكر» فاعل «يأتيهم»، أو مفعولًا به[6]، نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ تُحِسُّ مِنْهُم مِّنْ أَحَدٍ﴾ [مريم: ٩٨]، فـ«أحد» مفعول «تحس»[7]، ....

---

(١) في «س»: يكون، والمثبت من «ق».

(٢) فلا تزاد في الإثبات، ويستثنى منه تمييز كم الخبرية إذا فصل بينه وبين كم فعل متعد، نحو: ﴿كَمْ تَرَكُوا۟ مِن جَنَّٰتٍ﴾ [الدخان: ٢٥]. انظر: حاشية المحقق الصبان على الأشموني (٢/٢١٢).

(٣) أي: بـ«هل» وكذا الهمزة على الأوجه فلا تزاد مع غيرهما؛ لعدم السماع، ولأن غيرهما لا يطلب به التصديق بل التصور، بخلافهما فإن هل لطلب التصديق فقط، والهمزة له وللتصور. انظر: حاشية المحقق الصبان على الأشموني (٢/٢١٢).

(٤) في «س ق» الشروط، والصواب ما أثبتناه.

(٥) روي «مفر» بالفاء يعني أن من بغى لا مفر له دنيا وأخرى، وروي «مقر» بالقاف، أي: لا منزل له يستقر به دنيا وأخرى. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/ ٣١٠)

(٦) مفعولًا به حقيقة، فخرج ثاني مفعولي ظن، وثالث مفاعيل أعلم؛ لأنهما خبران في الأصل لا مفعولًا حقيقة، والمفعول حقيقة ما يتضمنه ثانيهما مضافًا إلى أولهما إذا المظنون في ظننت زيدًا قائمًا قيام زيد. انظر: الصبان على الأشموني (٢/٢١٢).

(٧) في «س»: يحس، المثبت من «ق».



أو مبتدأ[1]، نحو قوله تعالى: ﴿مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾ [فاطر: ٣] فـ«خالق» مبتدأ[2]، وغير الله نعته على المحل، والخبر محذوف تقديره لكم، وليس ﴿يَرْزُقُكُمْ﴾ [فاطر: ٣] الخبر؛ لأن «هل» لا تدخل على مبتدأ مخبر عنه بفعل على الأصح[3].

وأجاز بعضهم زيادتها[4] بشرط تنكير مجرورها فقط، نحو: قد كان من مطر، وأجازها الأخفش والكسائي وهشام بلا شرط، ووافقهم المصنف في التسهيل، وعلله في شرحه بثبوت السماع بذلك نثرًا ونظمًا[5].

[فائدة في زيادة من]

والزائدة تكون[6] للتنصيص على العموم، [أو لتوكيد التنصيص عليه، فالأول الداخلة على نكرة لا تختص بالنفي، نحو: ما جاءني من رجل، فهي للتنصيص على العموم][7] ألا ترى أنه لو قدر حذف «من» يحتمل نفي الواحد، ونفي الجنس على سبيل العموم، ولهذا يصح أن يقال: بل رجلان، وبعد دخولها تصير نصًّا في نفي الجنس على سبيل العموم، فيمتنع أن يقال: بل رجلان، والثاني الداخلة على النكرة مختصة بالنهي وشبهه، نحو: ما جاءني من أحدٍ، فهي لتأكيد التنصيص على العموم؛ لأن النكرة الملازمة للنفي تدل على العموم نصًّا، فزيادة «من» إنما أفادت مجرد التأكيد؛ لأن «ما جاء أحد»،

---

(١) أي: مبتدأ ولو في الأصل فدخل فيه أول مفعولي ظن وثاني مفاعيل أعلم. انظر: الصبان على الأشموني (٢/٢١٢).

(٢) أي: مرفوع بالضمة المقدرة منع منها اشتغال المحل بحركة الحرف الزائد.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣/٢٥).

(٤) أي: مِن.

(٥) انظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣/١٠، ١١)، التصريح على التوضيح للأزهري (٣/٢٥).

(٦) في «س»: يكون، والمثبت من «ق».

(٧) ما بين القوسين مثبت من «ق»، وليس في «س».



و«ما جاء من أحد» سيَّان في إفهام العموم دون احتمال.

فإن قيل: إذا كانت «من» تفيد التنصيص فكيف تكون زائدة.

أجيب بأن المراد من زيادتها كونها تأتي في موضع يطلبه العامل بدونها، فتصير مقحمة بين طالب ومطلوب، وإن كان سقوطها مخلًّا بالمعنى المراد كما قالوا في «لا» إنها زائدة في قولهم: جئت بلا زادٍ، مع أن سقوطها يخل بالمعنى[1].

والمعنى الخامس[2]: من معاني من معنى البدل كما سيأتي في كلامه.

[الظرفية]

والمعنى السادس: من معاني «من» الظرفيةُ عند الكوفيين مكانيةً أو زمانيةً، فالأول[3]: نحو قوله تعالى: ﴿مَاذَا خَلَقُوا۟ مِنَ ٱلْأَرْضِ﴾ [فاطر: ٤٠] أي: في الأرض.

قال الشيخ خالد: والظاهر أنها لبيان الجنس[4] مثلها في: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ﴾ [البقرة: ١٠٦] قاله في المغني[5].

والثاني: نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ﴾ [الجمعة: ٩] أي: في يوم الجمعة.

---

(١) التصريح على التوضيح للأزهري (٣/٢٢، ٢٣).

(٢) في «س»: أنها، والمثبت من «ق».

(٣) في «س»: والأول، والمثبت من «ق».

(٤) فالمعنى أروني أي: أخبروني أي شيء خلقوه الذي هو الأرض، أي: أخبروني هل خلقوا الأرض أم لهم مشاركة مع الله تعالى في خلق السموات والأرض؟. انظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب (١/٦٩١).

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣/٢٨)، مغني اللبيب بحاشية الدسوقي (١/٦٩١).



[التعليل]

والمعنى السابع: من معاني «من» التعليل عند جماعة، نحو قوله تعالى: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمۡ أُغۡرِقُواْ﴾ [نوح: ٢٥] أي: أغرقوا لأجل خطاياهم، فقدمت العلة على المعلول؛ للاختصاص، هذا ما اقتصر عليه في التوضيح.(١)

[المجاوزة]

وزاد في **المغني ثامنًا**: وهو المجاوزة(٢)، نحو قوله تعالى: ﴿فَوَيۡلٞ لِّلۡقَٰسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكۡرِ ٱللَّهِۚ﴾ [الزمر: ٢٢](٣) [أي](٤): عن ذكر الله(٥).

[الانتهاء]

وتاسعًا: وهو الانتهاء، كقولك: قربت منه، فإنه مساوٍ لقولك: قربت إليه، قاله ابن مالك(٦).

[الاستعلاء]

وعاشرًا: وهو الاستعلاء عند الأخفش والكوفيين، نحو: ﴿وَنَصَرۡنَٰهُ مِنَ ٱلۡقَوۡمِ﴾ [الأنبياء: ٧٧] أي: عليهم(٧)، وخرجها المانعون على التضمين، أي:

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣/٢٨).

(٢) **قال المحقق الصبان**: ومن التي للمجاوزة هي الداخلة على ثاني المتضادين، نحو قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ ٱلۡمُفۡسِدَ مِنَ ٱلۡمُصۡلِحِۚ﴾ [البقرة: ٢٢٠]، ﴿حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلۡخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِۗ﴾ [البقرة: ١٧٩]. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/٢١٣).

(٣) انظر: مغني اللبيب بحاشية الدسوقي (١/٦٩١).

(٤) ما بين القوسين ليس في «س ق»، وإنما أثبته لحاجة السياق إليه.

(٥) انظر: مغني اللبيب بحاشية الدسوقي (١/٦٩٠).

(٦) شرح ابن مالك على التسهيل (٩).

(٧) لأن نصر يتعدى بـ«على» لا بمن. انظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب (١/٦٩٢).

منعناه[١] بالنصر من القوم[٢].

[الفصل]

وحادي عشر: وهو الفصل بالصاد المهملة، وهي الدالة على ثاني المتضادين، ونحوهما، نحو قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ ٱلۡمُفۡسِدَ مِنَ ٱلۡمُصۡلِحِۚ﴾ [البقرة: ٢٢٠]، ﴿حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلۡخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِۗ﴾ [البقرة: ١٧٩][٣].

[موافقة الباء]

وثاني عشر: موافقة الباء[٤] عند البصريين، نحو قوله تعالى: ﴿يَنظُرُونَ مِن طَرۡفٍ خَفِيّٖۗ﴾ [الشورى: ٤٥] أي: بطرف[٥]، نقله الأخفش عن يونس[٦].

[موافقة عند]

وثالث عشر: موافقة عند، نحو قوله تعالى: ﴿لَن تُغۡنِيَ عَنۡهُمۡ أَمۡوَٰلُهُمۡ وَلَآ أَوۡلَٰدُهُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيۡـٔٗاۖ﴾ [آل عمران: ١٠][٧]، قاله أبو عبيدة[٨].

---

(١) لأن منع يتعدى بـ«من».

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣/٢٩).

(٣) المصدر السابق نفسه.

(٤) أي: باء الاستعانة. انظر:: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٢١٣).

(٥) **قال الدسوقي**: والحق أنه إن لوحظ أن آلة النظر الطرف كانت من للتعدية فتكون مرادفة الباء، وإن لوحظ أن الطرف وقع ابتداء النظر منه كانت للابتداء لا بمعنى الباء، فهما معنيان موكولان إلى إرادة المستعمل. حاشية الدسوقي على مغني اللبيب (١/٦٩١).

(٦) التصريح على التوضيح للأزهري (٣/٢٩).

(٧) أي: لا تنفعهم أموالهم ولا أولادهم عند الله شيئًا من النفع. انظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب (١/٦٩١).

(٨) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣/٢٩).



الإعراب

قوله: «بعِّض» بكسر العين المشددة فعل أمر، «وبين[1] وابتدي[2]» معطوفان عليه، و«في الأمكنة» متعلقٌ بـ«ـابتدئ»، وبـ«من»[3] متعلق بـ«ـاتبدي» أيضًا، وهو مطلوب من جهة المعنى أيضًا لبعض، و«بين» على جهة التنازع فأعمل الأخير؛ لقربه، وحذف من الأولين ضميره؛ لأنه فضلة، والأصل: بعض بها، وبين بها، وابتدي بمن، و«قد» حرف تقليل، و«تأتي» فعل مضارع، وفاعله يعود إلى «من»، و«البدء» متعلق بـ«ـتأتي» و«الأزمنة» مضافٌ إليه، و«زيد» بكسر الزاي ماضي مبني للمفعول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى «من»، و«في» نفي متعلقٌ بـ«ـزيد، وشبهه» معطوف على «نفي»، و«فجر» الفاء عاطفة، و«جُرَّ» فعلٌ ماض، وفاعله ضميرٌ مستترٌ فيه يعود إلى «من»، و«نكرةً» مفعول «جر»، وكـ«ـما» الكاف جارة لقولٍ محذوفٍ وما نافيه، و«الباغ» خبرٌ مقدمٌ، و«من» زائدةٌ، و«مفر» مجرور بها، وهو في موضع رفع مبتدأ مؤخر، وجملة المبتدأ والخبر في موضع نصب بالقول المحذوف، والقول ومحكيه خبرٌ لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كقولك ما لباغٍ مفرٍ[4].

[إفادة حتى واللام وإلى لانتهاء الغاية]

٣٧١ لِلانْتِهَـاءِ حَتَّـى، وَلَامُ، وَإِلَـى ....

(للانتها حتى ولام وإلى) فهذه الأحرف الثلاثة مستويةٌ في الدلالة[5] على

---

(١) قوله: (بينِّ) بكسر الياء مع التشديد.

(٢) ابتدي فعل أمر.

(٣) قوله: «من» بكسر الميم.

(٤) تمرين الطلاب للأزهري (٦٤).

(٥) أي: مستوية في أصل الدلالة.



الانتهاء[1] إلا أن دلالة «إلى» على الانتهاء أكثر[2]، ثم حتى، ثم اللام.

مثال «حتى» في الزمان: قوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥][3][4]، ومثالها في المكان: أكلت السمكة حتى رأسها[5].

ومثال «اللام»: قوله تعالى: ﴿كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الرعد: ٢] أي: إلى أجل.

ومثال إلى «في» المكان: نحو قوله تعالى: ﴿لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١].

ومثالها «في» الزمان: قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧][6].

تَنْبِيهٌ

إنما يجر بـ«حتى» في الغالب آخر[7]، نحو: حتى رأسها، أو متصل

---

(١) أي: انتهاء الغاية.

(٢) لاستعمال إلى فيما لا تستعمل فيه حتى، تقول: سرت البارحة إلى نصفها، ولا يجوز حتى نصفها؛ لأن مجرور حتى يلزم أن يكون آخرًا أو متصلًا بالآخر، نحو: أكلت السمكة حتى رأسها، و﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥]. انظر: الأشموني على الألفية (٢/٢١٣)، شرح الألفية للمرادي (١/٣٩٧).

(٣) أي: وقت طلوع الفجر.

(٤) فمطلع الفجر ليس جزء أخيرًا من الليل، وإنما هو ملاق لآخر جزء منه. انظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب (١/٢٨٢).

(٥) قوله: (رأسها) بالجر، فالرأس هو جزؤها الأخير بحسب الخلقة ابتداء من ذنبها. انظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب (١/٢٨٢).

(٦) على هامش «س»: في الأصل ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥] وبهامش نسخة الشارح: ثم أتموا... إلخ.

(٧) أي: أن يكون ظاهرًا لا ضميرًا إلا ما شذ، قيل: لأنها إذا دخلت على الضمير قلبت ألفها=

بآخر، نحو: ﴿حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ﴾ [القدر: ٥]، وإذا ثبت أنها لا تجر إلا آخرًا أو متصلًا بآخر فلا يقال: سرتُ البارحة[١] حتى نصفها، لأن النصف ليس آخرًا، ولا متصلًا بالآخر، قالته المغاربة.

قال في المغني: وتوهم ابن مالك أن ذلك لم يقل به إلا الزمخشريُّ وحده فاعترض عليه بقوله[٢]:

عَيَّنَتْ لَيْلَةً فَمَا زِلَتُ حَتَّى نَصْفِهَا رَاجِيًا فَعُدْتُ يَؤُوسًا

وهذا[٣] ليس محل الاشتراط[٤] إذ لم يقل[٥]: [فما زلت][٦] في تلك

= ياء لأن القاعدة أن الحروف الجارة إذا كان آخرها ألفًا ودخلت على ضمير قلبت الألف ياء كما في «إلى» تقول: إليك وإليه، و«على» تقول: عليك وعليه، و«لدى» تقول: لديك ولديه، وهي أي: حتى فرع عن «إلى» فيلزم مساواة الفرع لأصله، ومساواة الفرع لأصله باطل بلا ضرورة. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٢١٣) حاشية الدسوقي على مغني اللبيب (١/٢٨٢).

(١) البارحة أقرب ليلة مضت. انظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب (١/٢٨٣).

(٢) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الجنى الداني (٥٤٤)، والارتشاف (٢/٤٦٨)، والدرر (٢/٣٨)، وشرح شواهد المغني (١/٣٧٠)، ومغني اللبيب (١/١٢٣)، والمقاصد النحوية (٣/٢٦٧)، وهمع الهوامع (٢/٢٣)، وشرح التسهيل (٣/١٦٨)، وشرح المرادي (٢/٢٠٥) وحاشية الدسوقي على مغني اللبيب (١/٢٨٣)، شرح شواهد المغني للسيوطي (١/٣٧٠)، والتصريح على التوضيح (١/٦٥٦).

الشاهد فيه قوله: (حتى نصفها)، فإن ابن مالك استدل به على أنه لا يشترط في مجرور حتى كونه آخر جزء، ولا ملاقي آخر جزء.

(٣) قوله: (هذا) جواب عن اعتراض ابن مالك، وقوله: (هذا) أي: البيت ليس محل... إلخ أي: ليس فيه قبل حتى محل الاشتراط.

(٤) أي: وهو سبقها بذي أجزاء، وهنا لم يصرح بذي أجزاء قبل حتى وإن كان المعنى عليه. انظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب (١/٢٨٣)

(٥) أي: الشاعر.

(٦) ما بين القوسين: وأزلت.



الليلة حتى نصفها، وإن كان المعنى عليه، ولكنه لمْ يصرح به، انتهى[1].

وناقشه **الدماميني** بأنها في حكم الملفوظ بها ولا أثر لخصوصية النطق بها في ذلك.[2]

[دلالة من والباء على البدلية]

٣٧١	وَمَــنْ وَبَــاءٌ يُفْهِمَــانِ بَــدَلَا

(ومن وباء يفهمان بدلا)[3] فـ«من والباء» مستويان في الدلالة على البدل[4].

مثال من قوله تعالى: ﴿أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْآخِرَةِ﴾ [التوبة: ٣٨] أي: بدل الآخرة، وأنكر قوم مجيء «من» للبدل، وقالوا: التقدير: أرضيتم بالحياة الدنيا بدلًا من الآخرة، فالمفيد[5] للبدلية متعلقها المحذوف، وأما هي فللابتداء، نقله في المغني وأقره[6].

ومثال الباء قوله ﷺ في عائشة رضي الله تعالى عنها: **(ما يسرني بها حمر النعم)**[7] أي: بدلها.

---

(١) انظر: مغني اللبيب بحاشية الدسوقي (١/٢٨٣).

(٢) اعترض بأنه إذا كان المعنى عليه فهو ملحوظ، وفي حكم الملفوظ به، ولا أثر لخصوص النطق به، فصح اعتراض ابن مالك، وأيضًا على جوابه يقتضي التفصيل بين المصرح به وغيره مع أنه لم يفصل به أولًا. انظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب (١/٢٨٣).

(٣) **قال ابن حمدون**: وكان ينبغي للناظم أن يقدم هذا العجز على الصدر ليكون معاني من متصلة. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٣١١).

(٤) وعلامتها: أن يصح حلول البدلية مكانها.

(٥) في «س» القيد، والمثبت من «ق».

(٦) مغني اللبيب بحاشية الدسوقي (١/٦٩٠).

(٧) أخرجه أحمد في مسنده (١٠٨٩).



الإعراب

قوله: «للانتهاء» خبر مقدم، و«حتى» مبتدأٌ مؤخرٌ، و«لام وإلى» معطوفان على «حتى»، و«من» بكسر الميم مبتدأٌ، أو «باء» بالمد معطوفٌ على «من»، وجملة «يفهمان بدلًا» من الفعل والفاعل والمفعول خبر المبتدأ، وما عطف عليه[1].

[معاني اللام]

٣٧٢ وَاللَّامُ لِلْمِلْكِ ....

(واللام للملك)، وقد تقدم أنها تكون للانتهاء، وذكر لها هنا خمسة معان، فجملة ذلك ستة، وذكر الموضح لها اثني عشر معنى:

الأول[2]: الملك[3]، نحو قوله تعالى: ﴿لِّلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٨٤].

٣٧٢ ..... وَشِبْهِهِ ....

وأشار إلى **الثاني** بقوله: (وشبهه) أي: الملك، ويعبر عنه بالاختصاص والاستحقاق، **فالأول**: نحو: السرج للدابة[4]، **والثاني**: نحو: العمارة للدار؛ لأن الدابة والدار لا يتصور منهما الملك، والفرق بينهما أن التي للاستحقاق هي

(١) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٦٤).

(٢) في «س»: والأول.

(٣) لام الملك هي الواقعة بين ذاتين تصلح أن تكون الواقعة منهما بعد اللام مالكة للأخرى كما في «المال لزيد» وكما في الآية. انظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب (٤٧٧/١).

(٤) اللام في هذا المثال للاستحقاق كما نبه على ذلك ابن حمدون على المكودي (٣١١/١).



الواقعة بين معنى وذات، والتي للاختصاص بخلاف ذلك[(١)].

٣٧٢ ... . وَفِي تَعْدِيَةٍ أَيضًا ....

وأشار إلى **الثالث** بقوله: **(وفي تعديه أيضًا)**[(٢)] أي: إلى المفعول به، ومثل له المصنف في شرح الكافية بقوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا﴾ [مريم: ٥] وتبعه ابنه[(٣)].

قال الموضح في المغني: والأولى[(٤)] عندي أن يمثل للتعدية بنحو: ما أَضْرَب زيدًا لعمرو[(٥)]؛ لأن «ضرب» متعدٍّ في الأصل، ولكن لما بنى منه فعل التعجب[(٦)] نقل إلى فَعُل بضم العين، فصار قاصرًا، فعدى بالهمزة إلى زيد، وباللام إلى عمرو[(٧)]، وهذا مذهب البصريين، وذهب[(٨)] الكوفيين إلى أن الفعل

---

(١) **قال الدسوقي**: وهي الداخلة بين ذاتين لا يصح أن يكون الداخلة عليها اللام منهما مالكة للأخرى سواء صح ملكها لغيرها أم لا. حاشية الدسوقي على مغني اللبيب (١/٤٧٧).

(٢) مراده التعدية الخاصة، وهي المعاقبة لهمزة التعدية في تصيير الفاعل مفعولًا، وليس المراد بالتعدية العامة التي هي إيصال معنى الفعل القاصر إلى الاسم على معنى ذلك الحرف؛ لأن التعدية بهذا المعنى عامة في جميع الحروف. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٣١١، ٣١٢).

(٣) انظر: شرح الكافية (٨٠٢)، شرح ابن الناظم على الألفية (١٤٣).

(٤) سيأتي في كلام الشارح وجه الأولوية.

(٥) انظر: مغني اللبيب بحاشية الدسوقي (١/٤٩٠).

(٦) وهو لا يكون إلا من اللازم.

(٧) أي: الذي هو المفعول في الأصل؛ لأن الأصل: ضرب زيد عمروًا ضربًا شديدًا، فإذا أريد التعجب يؤتى بـ«أفعل» التعجب، والهمزة تصير الفعل اللازم متعديًا لمفعولٍ كان في الأصل فاعلًا، ثم يؤتى باللام جارة للمفعول الأصلي. انظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب (١/٤٩٠).

(٨) في «ق»: مذهب.



باق على تعديه ولم ينقل، وأن اللام ليست للتعدية، وإنما هي مقوية للعامل لما ضعف في استعماله في التعجب، ووجه الأولوية[1] أن المصنف مثل بالآية في شرح التسهيل لشبه التمليك[2]، فصار المثال محتملًا.

قال **الشيخ خالد**: وقد علمت أن ما مثل به الموضح ليس متفقًا عليه، فكيف يكون أولى! ولم أقف لهذا المعنى على مثال سالم من الطعن، فالأولى[3] إسقاطه كما أسقطه في التسهيل وشرحه[4].

٣٧٢ .... وَتَعْلِيـلٌ قُفِـي

وأشار إلى **الرابع** بقوله: **(وتعليل[5] قفي)**، كقول ابن صخر الهذلي[6]:

وَإِنِّــي لَتَعْرُونِــي لِــذِكْرَاكِ هِــزَّةٌ ... كَمَـا انْـتَفَضَ العُصْـفُورُ بَلَّلَـه القَطْـرُ

أي: لأجل ذكري إياك.

٣٧٣ وَزِيْدَ ....

وأشار إلى **الخامس** بقوله: **(وزيد)** للتوكيد، نحو[7]:

---

(١) ففي «س»: الأولية، والمثبت من «ق»، على هامش «س»: الأولية، والصواب الأولوية.

(٢) انظر: شرح التسهيل لابن مالك (١٦/٣).

(٣) في «ق»: والأولى.

(٤) التصريح على التوضيح للأزهري (٣٢/٣).

(٥) وهي الداخلة على علة الشيء.

(٦) سبق تخريجه.

(٧) البيت من الوافر وهو لمسلم بن معبد الوالبي في خزانة الأدب (٣٠٨/٢، ٣١٢، ١٥٧/٥، ٥٢٨/٩، ٥٣٤، ١٩١/١٠، ٢٦٧/١١، ٢٨٧، ٣٣٠)، والدرر (٣٦/٢، ٦٢، ٣٩٥، ٥٣١)، وشرح شواهد المغني (٧٧٣)، وبلا نسبة في الإنصاف (٥٧١)، وأوضح المسالك=



.... ولا لِلِمَّا بِهِم أبدًا ....

وتأتي لتقوية العامل[1]، لضعفه[2] بالتأخير، نحو: ﴿إِن كُنتُمۡ لِلرُّءۡيَا تَعۡبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣][3]، أو لكونه فرعًا[4]، كقوله تعالى: ﴿فَعَّالٞ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٦][5]، وقد تزاد لغير ذلك، كقوله: ﴿رَدِفَ لَكُم﴾ [النمل: ٧٢][6].

ومنع المصنف زيادتها مع عامل يتعدى لمفعولين[7] قاله في شرح الكافية[8]، ورد بقوله[9]: ....

= (٣٤٣/٣)، والجنى الداني (٨٠، ٣٤٥)، والخصائص (٢٨٢/٢)، وشرح ابن الناظم (٣٦٤)، وشرح الأشموني (٤١٠/٢)، وشرح التسهيل (٣٠٤/٣)، وشرح الكافية الشافية (١١٨٨/٣)، ومغني اللبيب (١٨١)، والمقاصد النحوية (١٠٢/٤)، وهمع الهوامع (١٢٥/٢، ١٥٨)، والتصريح على التوضيح (١٢٥/٢).

الشاهد فيه قوله: (للما بي) حيث أكد الشاعر اللام الجار، وهي حرف غير جوابي، توكيدًا لفظيًّا، فأعادها بنفس لفظها الأول من غير أن يفصل بين المؤكد والتوكيد. والتوكيد على هذا الشكل شاذٌّ.

(١) في «س» العام، وهو تصحيف، والمثبت من «ق».

(٢) في «ق»: «لضعفه». بغير واو، وفي س: ولضعفه.

(٣) أي: تعبرون الرؤيا.

(٤) أي: فرعًا في العمل بأن كان اسم فاعل أو اسم مفعول أو صيغة مبالغة. انظر: حاشية الدسوقي على المغني (٤٩٣/١).

(٥) فعال صيغة مبالغة وإنما عملت لأنها ملحقة باسم الفاعل؛ لأنها محولة عنه، والأصل فاعل محول عن فعال وهو فرع عن فعل أو يفعل. انظر: الدسوقي على المغني (٤٩٣/١).

(٦) الظاهر أن ردف ضمن معنى اقترب فعدي باللام فلا تكون زائدة. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٣١٢/١)، شرح المرادي على الألفية (٣٩٩/١).

(٧) أي: لا تزاد مع المفعولين ولا مع واحد منهما. انظر: الدسوقي على المغني (٤٩٥/١).

(٨) شرح الكافية (٨١٢).

(٩) البيت من الطويل وهو لليلى الأخلية الشاهد فيه: «يعطي للعصاة مناها» حيث دخلت اللام=



.... [ولا][1] الله يُعْطِـي لِلْعُصَـاةِ مُنَاهَـا

تَنْبِيهٌ

قال الموضح: وليست اللام المقوية زائدة محضةً ـ أي: لما تخيل في العامل من الضعف الذي نزل منزلة اللازم، ـ ولا متعدية محضة ـ أي: لاطراد صحة إسقاطها، ـ بل هي بينهما، أي: فلها منزلة بين المنزلتين[2].

قال الشيخ خالد: وهو مشكل؛ فإن الزيادة المحضة لا تتعلق بشيء، وغير الزيادة تتعلق بالعامل الذي عند [قوته][3] الموضح، فتكون متعلقة غير متعلقة في آن واحد وهو ممتنع[4]؛ لأدائه إلى الجمع بين متنافيين[5].

والسابع: التي من معاني اللام انتهاء الغاية، نحو قوله تعالى: ﴿كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الرعد: ٢] أي: إلى أجل مسمى.

والثامن: القسم، ويختص بالجلالة؛ لأنها خلف عن التاء المثناة[6]،

= على أحد مفعولي يعطي، وهذا شاذ كما نبه عليه ابن هشام أو اللام فيه للشبه الملك. انظر: ديوان لليلى (١٢٢)، التصريح على التوضيح للأزهري (٣/٣٣) انظر: معني اللبيب (١/٤٩٦).

(١) ما بين القوسين ليس في: «س وق» أثبتناه لحاجة السياق إليه.

(٢) انظر: مغني اللبيب (١/٤٩٦).

(٣) ما بين القوسين سقط من «ق».

(٤) الجواب عن هذا الإشكال بأنا لا نسلم أنها متعلقة غير متعلقة في آن واحد، بل يجوز أن تتعلق نظرًا إلى كونها مقوية، ويجوز أن لا تتعلق نظرًا إلى كونها زائدة، فلم يجتمع الأمران من جهة واحدة وبمثل هذا يجاب عن قولهم: معدية وغير معدية، أي: يجوز أن تكون معدية نظرًا إلى كونها مقوية، ويجوز أن تكون غير معدية نظرًا إلى كونها زائدة. انظر: حاشية ياسين على التصريح (٣/٣٥).

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٤).

(٦) والتاء أكثر ما تستعمل مع لفظ الجلالة، نحو: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم﴾ [الأنبياء: ٥٧]. انظر: عدة السالك في تحقيق أوضح المسالك (٣/٣٢).



نحو: لله لا يؤخر الأجل، أي: تالله.

المعنى التاسع: التعجب، نحو: لله دَرُّك، أي: ما أكثر درك[1]، بالدال المهملة[2].

المعنى العاشر: الصيرورة[3] عند الأخفش، وتسمى أيضًا لام العاقبة، ولام المآل، نحو[4]:

لِــدُوا لِلْمَــوتِ وَابْنُــوا لِلْخَــرَابِ فَكُلُّكُــمْ يَصِــيرُ إِلَــى ذَهَــابِ

فإن الموت ليس علة للولد، و«الخراب» ليس علة للبناء، ولكن صار عاقبتهما ومآلهما إلى ذلك، ومن منع الصيرورة في اللام ردها إلى التعليل

(١) الدر هو اللبن.

(٢) **قال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد**: فإن قلت: فقد قال النحاة إن قول العرب «لله درك» يدل على التعجب، والظاهر من ذلك أن الجملة كلها هي الدالة على التعجب، فكيف زعمتم هنا أن اللام وحدها تدل على التعجب.؟

فالجواب عن هذا أن نذكر لك أن ما قالوه في باب التعجب هو الصواب، وأما قولهم هنا: إن اللام تدل على التعجب فهو من باب نسبة ما للكل إلى ما للجزء؛ فهو مجاز علاقته الكلية والجزئية. انظر عدة السالك في تحقيق أوضح المسالك (٣٢/٣).

(٣) وهي ما يكون مدخولها مترتبًا على الفعل قبلها عكس لام العلة؛ فإنها ما كان مدخولها مترتبًا عليه ما قبلها، وليس مدخول الأولى علة غائية، ومدخول الثانية علة باعثة. انظر: حاشية الدسوقي على المغني (٤٨٨/١).

(٤) البيت من الوافر وهو لأبي العتاهية، ديوان أبي العتاهية (٣٣) وخزانة الأدب (٥٢٩/٩، ٥٣١)، وأوضح المسالك (٣٣/٣)، والتصريح على التوضيح (٣٤/٣)، وبلا نسبة في الجنى الداني (٩٨)، وشرح شذور الذهب للجوهري (٥٥١/٢)، وهمع الهوامع (٤٥٩/٢)، وجمرة أشعار العرب (٣١)، والحيوان (٢٣/٣).

الشاهد فيه قوله: (للموت)، وقوله: (للخراب)؛ فإن اللام ليست دالة على التعليل؛ إذ لا يعقل أن أحدًا يفهم أن علة البناء والسبب الحامل عليه هو الخراب، وأن علة الولادة هي الموت، وإنما هذان أمران يصير المآل إليهما من غير أن يكون أحدهما باعثًا وحافزًا.



بحذف السبب، وإقامة المسبب مقامه[1].

المعنى الحادي عشر: «البعدية» بالباء الموحدة فتكون مرادفة لبعد، كقوله تعالى: ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ﴾ [الإسراء: ٧٨]، أي: بعده[2]، وجعلها الموضح في: «باب[3] المفعول له» لام التعليل[4].

المعنى الثاني عشر: الاستعلاء حقيقة، نحو قوله تعالى: ﴿يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ﴾ [الإسراء: ١٠٧]، جمع ذقن[5] أي: عليها، ومجازًا، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾ [الإسراء: ٧]، أي: عليها[6] قاله في المغني[7].

فائدة

تأتي اللام «للنسب»، نحو: لزيد عم هو لعمرو خال، و«للتبليغ»[8]،

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣/٣٦).

(٢) **قال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد**: والسر في جعلهم اللام في هذه الآية الكريمة بمعنى بعد أن وقت الصلاة إنما يعلم دخوله بالدلوك، فلا تقام الصلاة إلا بعد الدلوك، وهو ميل الشمس عن الاستواء. انظر عدة السالك (٣/٣٤).

(٣) في النسخ الخطية لام، والصواب ما أثبتناه من التصريح على التوضيح (٣/٣٦).

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣/٣٦).

(٥) بالتحريك مجتمع اللحيين من أسفلهما، والمراد يسقطون عليها، وإنما ذكر الذقن لأنها أقرب ما يكون إلى الأرض من الوجه إلى الأرض عند الهوي السجود. انظر: الصبان على الأشموني (٢/٢١٧).

(٦) أي: فإساءتكم عليها، ولا ينكر أن استعلاء الإساءة على النفس مجاز. انظر: حاشية الدسوقي على المغني (١/٤٨٥، ٤٨٦)

(٧) مغني اللبيب بحاشية الدسوقي (١/٤٨٧).

(٨) وهي الجارة لاسم السامع لقولٍ أو ما في معناه نحو: قلت له، أي: قلت لزيدٍ كذا، فمن المعلوم أنك لا تقول لزيد هذا الكلام أولًا إلا إذا كان سامعًا لذلك القول. انظر: مغني اللبيب مع حاشية الدسوقي (١/٤٨٦).

نحو: سقيًا لك، قاله سيبويه[1].

وللظرفية[2]، نحو قوله تعالى: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ [الأنبياء: ٤٧] أي: فيه.

وبمعنى «عند» كقراءة الجَحْدَرِيِّ: ﴿بَلْ كَذَّبُوا۟ بِٱلْحَقِّ لِمَا جَآءَهُمْ﴾ [ق: ٥] بكسر اللام، وتخفيف الميم، أي: عند مجيئه إياهم، قاله أبو الفتح[3].

وبمعنى «من»، نحو[4]:

.... وَنَحْنُ لَكُمْ يَوْمَ القِيَامَةِ أَفْضَلُ

أي: نحن [أفضل][5] منكم يوم القيامة.

وبمعنى «عن»[6] ....

(١) الكتاب لسيبويه (١/٢٤٦).

(٢) هي الموافقة لـ«في».

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣/٣٦).

(٤) البيت من الطويل، وهو لجرير في ديوانه (٤٥٧) وخزانة الأدب (٤/١٤٢)، وشرح شواهد المغني للسيوطي (١/٣٧٧)، والجنى الداني (١٠٢)، وجواهر الأدب (٧٥)، والدرر (٢/٧٧)، وشرح شواهد المغني (١/٣٧٧)، ولسان العرب (٢/٢٤)، «حتت» ومغني اللبيب (١/٢١٣)، وبلا نسبة في جواهر الأدب (٧٥)، وشرح الاشموني (٢/٢٩١)، والتصريح على التوضيح للأزهري (١/٦٤٥).
الشاهد فيه قوله: (لكم) حيث استعمل اللام فيه بمعنى «من».

(٥) ما بين القوسين ليس في «س وق»، أثبتناه لحاجة السياق إليه.

(٦) وهي الجارة لاسم الغائب حقيقة أو حكمًا كما لو كان في المجلس ولو كان بعيدًا من المتكلم وكنت تخاطب غيره فإن قوله: ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟﴾ [مريم: ٧٣]، ليس خطابًا للذين آمنوا، وإلا كانت اللام للتبليغ وكان يقال: ما سبقتمونا بالخطاب فلما قال: ما سبقونا علم أن اللام داخلة على الغائب، أي: أن الكفار يقول بعضهم لبعض إخبارًا عن شأن الذين آمنوا لو كان خيرًا... إلخ أي: لو كان خيرًا ما سبقونا إليه بل كنا نسبقكم إليه. انظر: مغني اللبيب (١/٤٨٧).



إذا استعملت[1] مع القول، نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ [مريم: ٧٣] [أي: عن الذين آمنوا][2] قاله ابن الحاجب[3].

وللتمليك[4][5]، وشبهه[6]، نحو قوله تعالى: ﴿جَعَلَ لَكُم مِّنۡ أَنفُسِكُمۡ أَزۡوَٰجٗا﴾ [النحل: ٧٢]، قاله المصنف في التسهيل[7]، وتبعه الموضح في المغني[8].

الإعراب

قوله: و«اللام» مبتدأ، و«للملك» خبره، و«شبهه» معطوف على الملك، «وفي تعديه» متعلقٌ بـ«قفى»، و«قفى» فعل ماض مبني للمفعول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى اللام، «وزيد» مبني للمفعول، ونائب الفاعل مستتر فيه يعود إلى اللام أيضًا[9].

[معاني الباء]

٢٧٣ ..... وَالظَّرْفِيَّةُ اسْتَبِنْ بِبَا وَفِي ....

(١) في «ق» اتصلت.

(٢) ما بين القوسين ليس في «س».

(٣) شرح الكافية لابن الحاجب (٩٤٧/٣).

(٤) وهي الداخلة على المملك بعدما يفيد تمليكًا كالهبة والمنحة والصدقة. انظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب (٤٧٨/١).

(٥) نحو: وهبت لزيد دينار. انظر: مغني اللبيب (٤٧٨/١).

(٦) وهي التي يكون مدخولها شبيهًا بِمَن ملك شيئًا مع كونه لم يملك حقيقة؛ لأن الأزواج لا يملك. انظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب (٤٧٨/١).

(٧) شرح التسهيل للمرادي (٧٠٣).

(٨) مغني اللبيب بحاشية الدسوقي (٤٧٨/١).

(٩) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٦٤)..



ثم شرع في معاني الباء، **ولها اثنا عشر معنىً**، ذكر المصنف بعضها بقوله: **(والظرفية استبن[1][2] ببا)**، والظرفية هي التي يحسن في مكانها في، ثم الظرفية مكانية وزمانية، فالمكانية نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِيِّ﴾ [القصص: ٤٤] أي: فيه، والزمانية، نحو قوله تعالى: ﴿نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾ [القمر: ٣٤] أي: فيه.

(و) يشارك الباء في الظرفية **(في)**، نحو: زيد في المسجد، و«في» هي الأصل[3]، وبها[4] تعتبر باء الظرفية.

٣٧٣ .... وَقَــدْ يُبَيِّنَــانِ السَّــبَبَا

(وقد يُبيِّنَان السببَا)، وفهم من قوله: (وقد) أن دلالتهما[5] على السببية ـ وهي الداخلة على سبب الفعل ـ قليلٌ[6]، نحو قوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾ [المائدة: ١٣] أي: لعناهم بسبب نقضهم ميثاقهم، كما أن باء الاستعانة هي الداخلة على آلة الفعل، فلا يندرج أحدهما في الآخر خلافًا للمصنف فإنه في بعض كتبه أدرج باء الاستعانة في باء السببية، وعُدَّ من مفرداته[7]، ومثال دلالة في على السببية قوله تعالى: ﴿لَمَسَّكُمْ فِي مَآ أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٤]،

---

(١) قوله: (استبن)، في «س»: استعن، هو تصحيف، والمثبت من «ق».

(٢) أي: اطلب بيانها والدلالة عليها بما ذكر.

(٣) أي: الأصل في الظرفية.

(٤) أي: بفي.

(٥) أي: الباء وفي.

(٦) **قال الصبان:** قد للتحقيق بالنسبة للباء، وللتقليل بالنسبة إلى في، فهي من المشترك المستعمل في معنييه، أو هي للتحقيق فقط، فلا اعتراض بأن بيان السبب بالباء كثير لا قليل. انظر: الصبان على الأشموني (٢/٢١٨).

(٧) انظر: شرح الألفية للمرادي (١/٤٠٠)، التصريح على التوضيح (٣/٤١).



أي: لمسكم عذابٌ عظيمٌ بسبب ما أفضتم، أي: خضتم فيه.

٣٧٤ بِالبَا اسْتَعِنْ ....

وأشار إلى **المعنى الثالث** للباء بقوله: **(بالبا استعن)**، والاستعانة[١] هي الداخلة على آلة الفعل[٢] حقيقة، نحو: كتبت بالقلم[٣]، ونجرت بالقدوم، أو مجازًا، نحو: «بسم الله الرحمن الرحيم»، لأن الفعل لا يتأتى على هذا الوجه الأكمل إلا بها، حكاه في المغني[٤]، وهو أحد قولي الزمخشري في البسملة[٥]، والقول الثاني أنها للمصاحبة، وهو الأظهر عنده[٦][٧].

٣٧٤ .... وَعَـــدِّ...... ....

وأشار إلى **المعنى الرابع** للباء بقوله: **(وعد)**، وتسمى باء النقل، وهي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولًا[٨]، وأكثر ما تُعَدِّى الفعلَ القاصرَ، نحو قوله تعالى: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [البقرة: ١٧] أي: أذهبه، وقرئ «أذهب الله

(١) وتسمى باء الآلة والظاهر: أن الاستعانة الإعانة لا طلبها، فالسين للتوكيد لا للطلب. انظر: التصريح على التوضيح (٣٨/٣).

(٢) أي: الواسطة بين الفاعل ومفعوله. انظر: الصبان على الأشموني (٢٢٠/٢).

(٣) لأن القلم هو الواسطة في حصول الكتابة حقيقة.

(٤) المغني (٢٣٢/١).

(٥) الكشاف للزمخشري (١/١).

(٦) لأن اسم الله تعالى ليس آلة وإنما المقصود به التبرك في طلب حصول العمل. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٣١٣/١).

(٧) التصريح على التوضيح (٣٦/٣).

(٨) **قال الصبان:** لكن مفعوليته مع الباء بواسطة ومع الهمزة بغير واسطة. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢٢٠/٢).



نورهم»[1]، وبهذه الآية رُدَّ على المبرد والسهيلي حيث زعما أن بين التعديتين فرقًا، وأنك إذا قلت: ذهبت بزيد كنت مصاحبًا له في الذهاب قاله في المغني[2]، ولا يجمع بينهما وبين الهمزة.

٣٧٤ ....، عَوِّضْ ....

وأشار إلى **المعنى الخامس** بقوله: **(عوض)**، وتسمى باء المقابلة، وهي الداخلة على الأعواض والأثمان حسًّا، كـ«بعتك هذا الثوب بهذا العبد» فـ مدخول الباء هو الثمن، أو معنى، نحو: كافأت إحسانه بضعف، فمدخول الباء هو العوض.

قال في المغني: ومنه[3]: ﴿ٱدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾ [النحل: ٣٢]، وإنما لم نقدرها[4] باء السببية كما قال المعتزلة، وكما قال الجميع من أهل السنة في نحو: **(لن يدخل أحدكم الجنة بعمله)**[5]؛ لأن المعطي بعوض قد يعطي مجانًا[6]، وأما المسبب فلا يوجد بدون السبب[7]، ....

(١) نسبها في البحر المحيط إلى اليماني (١/١٣٠).

(٢) انظر: المغني لابن هشام (١/٢٣١)، التصريح على التوضيح (٣/٣٧).

(٣) أي: ومن مجيئها للمقابل.

(٤) أي: في هذا المثال.

(٥) أخرجه البخاري (٦٥٤١)، وأحمد في مسنده (٢٦٩٨٤).

(٦) أي: بلا عوض، ولا شك أن دخول الجنة قد يعطيه المولى لمن كان عاصيًا لم يعمل. انظر: الدسوقي على مغني اللبيب (١/٢٣٥).

(٧) فلو كان العمل سببًا لدخول الجنة لاقتضى أن المؤمن العاصي الذي لم يعمل لم يدخل الجنة وهو ممنوع. انظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب (١/٢٣٥).



وبهذا تبين[1] أنه لا تعارض بين الحديث والآية؛ لاختلاف محملي الباءين[2] جمعًا بين الأدلة، انتهى[3].

٣٧٤ .... أَلْصِقِ ....

وأشار إلى **المعنى السادس** بقوله: **(وألصق)**، والإلصاق[4] هو أصل معانيها.

قال سيبويه: وإنما هي للإلصاق والاختلاط، ثم قال: وما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله[5].

قال في المغني: ثم الإلصاق[6] حقيقي، نحو: أمسكت بزيد، أي: قبضت على شيء من جسمه، أو على ما يلبسه من ثوبٍ أو نحوهِ[7]، ولو قلت:

---

(١) أي: بجعل الباء في الآية للمقابلة وفي الحديث للسببية. انظر: الدسوقي على مغني اللبيب (٢٣٥/١).

(٢) أي: لأنها في الآية محمولة على العوض، وفي الحديث على السببية، ولو جعلت للسببية فيهما لحصل تعارض بينهما.

(٣) انظر: المغني لابن هشام (٢٣٥/١)، التصريح على التوضيح (٣٧/٣).

(٤) الإلصاق: هو اتصال شيء بشيء سواء كانا معنيين، أو كانا معنى وذاتًا، فيشمل بزيد، فإن زيدًا ذات. انظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب (٢٢٩/١).

(٥) الكتاب لسيبويه (٣٠٤/٢).

(٦) هذا تفسير للإلصاق الخاص وهو وصول شيء لشيء، وحاصله: أن معنى العامل إذا وصل المجرور حقيقة، فالإلصاق حقيقي بأن ماسه، وإن كان مماسًّا لما يقرب منه فمجازي. انظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب (٢٢٩/١).

(٧) **قال الشيخ الدسوقي:** لا يخفى أن الإلصاق بزيد حيث يقبض على شيء من جسمه حقيقي، وأما في الثاني حيث تمسك بما هو لابسه من ثوب ونحوه فالإلصاق فيه مجازي لا حقيقي؛ إذ القبض على ثوبه ليس قبضًا عليه نفسه حتى يكون الإلصاق حقيقيًّا، وإنما هو إلصاق=



أمسكته احتمل ذلك[1]، وأن يكون[2] منعته من التصرف، ومجازي[3]، نحو: مررت بزيد، أي: ألصقت مروري بمكان يقرب من زيد انتهى[4]، فجعل الإلصاق بما يقرب منه كالإلصاق به، ثم[5] الحقيقي نوعان: ما لا يصل الفعل إلا بحرفه كسطوت بزيد، وما يصل الفعل بدونه، نحو: أمسكت بزيد، فإن الباء أفادت أن إمساكك بزيد كان بمباشرة منك، بخلاف أمسكت زيدًا فإنما يفيد منعه التصرف بوجهٍ ما[6].

٣٧٤ .... وَمِثْلَ مَعْ، وَمِنْ، وَعَنْ بِهَا انْطِقِ

وأشار إلى المعنى السابع والثامن والتاسع بقوله: **(ومثل مع ومن)** التبعيضية **(وعن بها انطق)** فذكر لها ثلاث معاني:

الأول: معنى «مع»[7]، نحو قوله تعالى: ﴿قَدْ جَآءَكُمُ ٱلرَّسُولُ بِٱلْحَقِّ﴾ [النساء: ١٧٠] أي: مع الحق[8].

= بما يجاوره ويقرب منه، فهو أيضًا إلصاق مجازًا لما بينهما من المجاورة. اهـ، ونوزع بأن أهل اللغة لا يدققون هذا التدقيق. انظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب (١/٢٢٩).

(١) أي: ذلك المعنى، أي: قبضت على شيء من جسمه.

(٢) في «ق» تكون.

(٣) قوله: (مجازي) كأنه بمعنى خلاف الأصل، أو مجاز بالحذف، أي: بمقارب زيد، أو أنه عقلي في النسبة الإيقاعية. انظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب (١/٢٢٩).

(٤) المغني لابن هشام (/٢٣٥).

(٥) في ق: «ثم ثم» وهي مكررة.

(٦) . انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣/٣٩).

(٧) وعلامتها: أن يحسن في موضعها مع، وأن يغني عنها وعن مصحوبها الحال. انظر: حاشية الدسوقي (١/٢٣٣).

(٨) أي: أو حقًا. انظر: همع الهوامع للسيوطي (٣/١٥٨).

والثاني: بمعنى «من» التبعيضية أثبته الأصمعي والفارسي، قيل: والكوفيون، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾ [الإنسان: ٦]، أي: منها، ﴿وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ﴾ [المائدة: ٦][1]، وعليه بنى الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مذهبه في مسح بعض الرأس في الوضوء لما[2] قام عنده من الأدلة[3].

والثالث: معنى «عن» المجاوزة، وهي التي يحسن في مكانها «عن»، قيل: وتختص بالسؤال، نحو قوله تعالى: ﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٩] أي: عنه[4] بدليل: ﴿يَسْـَٔلُونَ عَنْ أَنۢبَآئِكُمْ﴾ [الأحزاب: ٢٠].

وقيل: لا يختص بالسؤال بدليل: ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلْغَمَٰمِ﴾ [الفرقان: ٢٥] أي: عنه[5]، وزعم البصريون أنها لا تكون بمعنى «عن» أصلًا، ويأول ما ورد في ذلك[6].

والمعنى العاشر: الاستعلاء، وهي التي تجعل في موضوعها «على»، نحو

---

(١) أي: بعض رؤوسكم، فالواجب يتأدى بمسح جزء من الرأس ولو قل. انظر: حاشية الدسوقي على المغني (١/٢٣٨).

(٢) في «ق»: بما.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣/٣٩)، مغني اللبيب بحاشية الدسوقي (١/٢٣٧).

(٤) أي: أن السؤال جاوز المسؤول عنه ووصل إلى المسؤول، وهذه مجاوزة معنوية، فتلاحظ المجاوزة عن المسؤول عنه إلى المسؤول. انظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب (١/٢٣٦).

(٥) أي: عن الغمام، أي: ينزل من الغمام من السماء بعد أن تشق، والمراد من الغمام الغيم، وقيل هو غيم أبيض رقيق كانت تنزل فيه الملائكة على أنبياء إسرائيل، فتنزل به الملائكة في الآخرة. انظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب (١/٢٣٦).

(٦) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣/٣٩)، مغني اللبيب بحاشية الدسوقي (١/٢٣٥)، حاشية الصبان على الأشموني (٢/٢٢١).

قوله تعالى: ﴿وَمِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ﴾ [آل عمران: ٧٥] أي: على قنطار، قاله الأخفش، ويدل له: ﴿هَلْ ءَامَنُكُمْ عَلَيْهِ[1] إِلَّا كَمَآ أَمِنتُكُمْ عَلَىٰٓ أَخِيهِ﴾ [يوسف: ٦٤][2]، ونحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَرُّوا۟ بِهِمْ[3] يَتَغَامَزُونَ﴾ [المطففين: ٣٠] أي: مروا عليهم بدليل: ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم[4] مُّصْبِحِينَ﴾[5] [الصافات: ١٣٠].

والحادي عشر: التوكيد، وهي الزائدة، وتزاد مع الفاعل، نحو قوله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الفتح: ٢٨][6]، أو مع المفعول[7]، نحو قوله تعالى: ﴿ تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]، ومع المبتدأ، نحو: بحسبك درهم[8]، ومع خبر ليس، نحو: ليس زيد بقائم[9].

تنبيه

تأتي الباء «للقسم» وهو أصل حروفه، وتستعمل في القسم للاستعطاف [وهو المؤكد بجملة طلبية، نحو: بالله هل قام زيد؟ أي: أسألك بالله مستحلفًا،

---

(١) فهذا يدل على أن آمن يتعدى بـ«على»، فحينئذٍ تكون الباء بمعنى على. انظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب (١/٢٣٧).

(٢) فقد عدي الفعل. المذكور بـ«على» في موضعين.

(٣) الإلصاق هنا مجازيٌّ.

(٤) «على» هنا للاستعلاء المجازي.

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣/٤٠).

(٦) وزيادتها مع فاعل كفى غالبة وليست واجبة. انظر: مغني اللبيب بحاشية الدسوقي (١/٢٤٠).

(٧) وزيادتها معه غير مقيسة مع كثرتها. انظر: حاشية الدسوقي على المغني (١/٢٤٥).

(٨) قوله: «بحسبك» مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، و«درهم» خبره، و«حسب» هذا مبتدأ باتفاق إن كان الواقع بعده نكرة، وإن كان معرفة ففيه خلاف. انظر: حاشية الدسوقي على المغني (١/٢٤٦).

(٩) ودخول الباء الزائدة مقيس والأصل ليس زيد قائمًا.

وغير الاستعطاف][1]، وهو المؤكد لجملة خبرية، نحو: بالله لتفعلن.

و«للغاية»[2]، نحو: أحسن بي، أي: إليّ، وقيل: ضمن معنى أحسن لطف[3]. و«للتعدية» بأبي أنت وأمي، أي: فداك أبي وأمي[4].

الإعراب

قوله: «والظرفية» بالنصب مفعول مقدم بـ«استبن»، و«استبن» فعل أمرٍ، و«ببا» متعلقٌ بـ«استبن»، و«في» معطوف على «با»[5]، «وقد» حرف تعليل، و«يُبَيِّنَان» فعل، وفاعله ضمير تثنية يعود إلى الباء، و«في» و«السببا» مفعول بـ«يبينان»، والألف في «السببا» للإطلاق، وبـ«الباء» متعلق بـ«استعن»، و«استعن» فعل أمرٍ، «وعد عوض ألصق» معطوفات على «استعن»، «ومثل» بالنصب على الحال من الهاء في «بها»، و«مع» مضاف إليه، و«من وعن» معطوفات على «مع»، و«بها» متعلقٌ بـ«انطق»، و«انطق» فعل أمرٍ، والتقدير: وانطق بالباء حال كونها مماثلة مع ومن وعن في المعني[6].

[معاني على]

٣٧٥ عَلَى لِلِاسْتِعْلَاءِ ....

(١) ما بين القوسين ليس في «س وق»، أثبتناه من التصريح على التوضيح (٤٠/٣) لحاجة السياق إليه.

(٢) أي: انتهاء الغاية فهي بمعنى إلى.

(٣) وحينئذٍ فالباء للإلصاق؛ فاللطف ملتصق وقائم بالمتكلم. انظر: مغني اللبيب بحاشية الدسوقي (٢٣٩/١).

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٤٠/٣).

(٥) في «س» با، والمثبت من «ق».

(٦) تمرين الطلاب للأزهري (٦٤).

ثم شرع في معنى (على) ولها أربعة معان:

الأول: (للاستعلاء)[(١)] على مجرورها[(٢)] حِسًّا، وهو الغالب، كقوله تعالى: ﴿وَعَلَيْهَا[(٣)] وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ [المؤمنون: ٢٢]، أو على ما يقرب منه[(٤)]، نحو قوله تعالى: ﴿أَوْ أَجِدُ عَلَى ٱلنَّارِ هُدًى﴾ [طه: ١٠][(٥)]، ونحو: تكبر زيد على عمرو.

٣٧٥ ..، وَمَعْنَى «فِـي وعَـنْ».... ....

(و) الثاني (معنى: في)، نحو قوله تعالى: ﴿وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ [مِّنْ أَهْلِهَا﴾ [القصص: ١٥] أي: في حين غفلة][(٦)].

(و) الثالث: معنى (عن)، كقول قحيف العامري[(٧)]:

---

(١) الاستعلاء وهو كون شيء فوق شيء، وهو تارة يكون حسيًّا، وتارة يكون معنويًّا، وهو في كل حقيقة. انظر: مغني اللبيب بحاشية الدسوقي (١/٣٣٣).

(٢) وهو استعلاء حقيقي.

(٣) أي: الأنعام.

(٤) أي: وهو المجازي لا على المجرور نفسه.

(٥) أي: على المكان الذي هو قريب من النار هدى، أي: هاديًا، أو ذا هدى أي: شخصًا يهديني إلى الطريق، وحاصله: أن سيدنا موسى قال لزوجته: امكثي هنا إلى أن أذهب لهذه النار لعلي أجد شخصًا قربها يدلني على الطريق الموصلة إلى مصر، فالهادي ليس مستعليًا على النار، بل على مكان قريب منها. انظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب (١/٣٣٣).

(٦) ما بين القوسين سقط من «س» مثبت من «ق».

(٧) البيت من الوافر، قاله قحيف العامري يمدح فيه حكيم بن المسيب القشيري - في شرح الشواهد للعيني (٢/٢٢٢)، التصريح على التوضيح للأزهري (٣/٤٤)، خزانة الأدب (١٠/١٣٢)، المعجم المفصل (٢/١٠٥١)، عدة السالك لمحمد محيي الدين عبد الحميد (٣/٤١).

الشاهد فيه قوله: (في على) فإن على فيه بمعنى عن، ويحتمل فيه أن يكون رضي ضُمِّنَ معنى عطف.



إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ ... لَعَمْرُ اللهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا[1]

أي: إذا رضيت عني[2]، و«بنوا قُشَيْرٍ» ـ بضم القاف وفتح الشين المعجمة ـ اسم قبيلة.

والمعنى الرابع: المصاحبة كما عند الكوفيين، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ﴾ [الرعد: ٦]، أي: مع ظلمهم.

وتأتي بمعنى «**اللام**»، نحو قوله تعالى: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥] أي: لهدايته إياكم.

وبمعنى: «**عند**»، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ عَلَيَّ ذَنبٌ﴾ [الشعراء: ١٤] أي: عندي.

ومرادفة «من»، نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾ [المطففين: ٢]، أي: منهم. وموافقة «**الباء**»، نحو: ﴿حَقِيقٌ[3] عَلَىٰ أَن لَّا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ [الأعراف: ١٠٥] أي: بأن لا أقول، وبذلك[4] قرأ أُبَيٌّ[5].

[معاني عن]

٣٧٥ .... بِـ:عَنْ تَجَاوُزًا عَنَى مَنْ قَدْ فَطِنْ

(١) وخبر لعمر الله محذوف، أي: يميني، وأعجبني رضاها جواب إذا، والضمير في رضاها يرجع إلى بني قشير. شرح الشواهد للعيني (٢/٢٢٢).

(٢) وقيل: ضمن رضي معنى عطف. انظر: الصبان على الأشموني (١/٢٢٢).

(٣) قوله: «حقيق» أي: أنا جدير وحقيق بقول الحق. انظر: الدسوقي على مغني اللبيب (١/٣٣٤).

(٤) دليل على أن على بمعنى الباء؛ لأن مادة حقيق تتعدى بالباء. انظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب (١/٣٣٤).

(٥) التصريح على التوضيح للأزهري (٣/٤٧).



ثم شرع في معنى عن، ولها أربعة معان أشار، إلى الأول منها بقوله: (بـ: عن تجاوزًا[1] عنى من قد فطن) ولم يذكر البصريون سواه[2]، نحو: سرت عن البلد[3]، ورميت عن القوس[4]، والمثال الأول متفق عليه، والثاني مختلف فيه.

قال المصنف: هي[5] فيه للاستعانة بمعنى الباء؛ لأنهم يقولون: رميت بالقوس[6]، وعن القوس حكاهما[7] الفراء[8]، وفيه رد على الحريري في إنكاره أن يقال ذلك إلا إذا كانت[9] القوس هي المرمية[10]، وحكى أيضًا رميت على القوس، قاله في المغني[11].

٣٧٦ وَقَدْ تَجِيءُ مَوْضِعَ بَعْدٍ، وَعَلَى ....

(١) المجاوزة: وهي بعد شيء عن المجرور بها بسبب اتحاد مصدر الفعل المتعدي بها، فمعنى سافرت عن البلد بعدت عن البلد بسبب السفر. انظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب (١/٣٤٠).

(٢) أي: لأن عادتهم لا يذكرون للحرف إلا معنى واحدًا وما عداه يرتكبون فيه التضمين، أو التجوز. انظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب (١/٣٤٠).

(٣) جاوز سيري البلد وانتقل منها إلى غيرها وهذه المجاوزة مجازية.

(٤) أي: جاوز السهم القوس والمجاوزة هنا حقيقية.

(٥) أي: عن.

(٦) أي: رميت السهم مستعينًا بالقوس، فقد صرحوا بالباء مع أن المرمي هو السهم. انظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب (١/٣٤٤).

(٧) أي: حكى المثالين الفراءُ، أي: متواردين على معنى واحد فلا يتم الرد على الحريري إلا بهذه المعونة. انظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب (١/٣٤٤).

(٨) انظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢/١٦٠).

(٩) في «ق»: كان.

(١٠) وحاصل الرد أن يقال: إنه سمع الباء مع كون المرمي هو السهم والقوس آلة. انظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب (١/٣٤٤).

(١١) انظر: مغني اللبيب (١/٣٤٤)، التصريح على التوضيح للأزهري (٣/٤٨).



(و) المعنى الثاني: أنها (قد تجيء موضع «بَعد»)، نحو قوله تعالى: ﴿لَتَرۡكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٖ﴾ [الانشقاق: ١٩] حالًا بعد حال[١].

(و) المعنى الثالث: للاستعلاء فتكون عن بمعنى (على)، كقوله تعالى: ﴿وَمَن يَبۡخَلۡ فَإِنَّمَا يَبۡخَلُ عَن نَّفۡسِهِۦۚ﴾ [محمد: ٣٨] أي: عليها[٢]، وكقول الشاعر[٣]:

لَاهِ[٤] ابنُ عَمِّكَ لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبٍ ... عَنِّـي وَلَا أَنْـتَ دَيَّـانِي فَتَخْزُونِّـي

أي: عليّ؛ لأن المعروف أن يقال: أفضلت عليه، قاله في المغني[٥].

٣٧٦ .... كَمَا عَلَى مَوْضِعَ عَن قَدْ جُعِلَا

وقوله: (كما علي موضع عن قد جُعِلَا) تتميم للبيت، فإنه قد سبق في

---

(١) أي: من البعث والسؤال والموت، وقيل: من النطفة إلى ما بعدها، وقيل: غير ذلك. انظر: الصبان على الأشموني (٢/٢٢٣).

(٢) قال الدسوقي: ويحتمل التضمين أي: فإنما يبعد الخير عن نفسه بالبخل، والبخل في الشرع منع الواجب وعند العرب منع السائل مما يفضل عنده. حاشية الدسوقي على المغني (١/٣٤١).

(٣) البيت من البسيط، وقائله ذو الأصبع العدواني، واسمه الحرثان بن محرث. شرح الشواهد للعيني (٢/٢٢٣)، والتصريح التوضيح للأزهري (٣/٤٨)، والمعجم المفصل (٣/١٠٣٦)، وإصلاح المنطق (٢٦٣)، حروف المعاني والصفات (٧٩)، والخصائص لابن جني (٢/٢٩٠)، والأغاني (٣/١٠٤)، المفضليات (٢٦٦)، الحماسة الشجرية (١/٢٦٩)، الاقتضاب (٢٨٧)، أمالي القالي (١/٩٣).

الشاهد فيه قوله: (عني) فإن عن هنا بمعنى على، والسر في ذلك أن أفضل بمعنى زاد في الفضل إنما يتعدى بعلي.

(٤) أي: «لله در ابن عمك» فحذفت لام الجر، واللام الأولى من اسم الجلالة. انظر: الصبان على الأشموني (٢/٢٢٣).

(٥) المغني لابن هشام (١/٣٤٠).



البيت الذي قبله أن[1] «على» تجيء[2] بمعنى «عن» إلا أن فيه إشارة للحمل والمعادلة[3]، و«لاه» أصله لله فحذفت اللامان الجارة والأخرى شذوذًا[4].

و«الحسب»: الدين وما يعده الإنسان من مفاخر آبائه، و«الديان»: الملك، وتخزوني: تسوسني، والمعنى: لله در ابن عمك لا أفضلت في حسب عليّ، ولا أنت مالكي فتسوسني[5].

والمعنى **الرابع: التعليل**، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِيٓ ءَالِهَتِنَا عَن قَوْلِكَ﴾ [هود: ٥٣] أي: لأجلك، قاله في المغني[6].

تنبيه

تكون «عن» مرادفة «من»، نحو قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ﴾ [الشورى: ٢٥] أي: منهم.

ومرادفه الباء، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ﴾ [النجم: ٣] أي: به[7].

وللاستعانة[8]، نحو: رميت على القوس، أي: به كما مر.

والبدل، نحو قوله تعالى: ﴿لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا﴾ [البقرة: ٤٨]، أي:

---

(١) في «ق»: أي.
(٢) في «ق»: إلخ.
(٣) انظر: المكودي (١/٣١٥).
(٤) انظر: حاشية الدسوقي على المغني (١/٣٤١).
(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣/٤٩، ٥٢).
(٦) انظر: المغني لابن هشام (١/٣٤٢)، التصريح على التوضيح (٣/٥٢).
(٧) أي: ما يتلفظ به هذا هو المراد. انظر: حاشية الدسوقي على المغني (١/٣٤٣).
(٨) وهي الداخلة على آلة الفعل. انظر: حاشية الدسوقي على المغني (١/٣٤٤).

بدل نفس، وفي الحديث: (صومي عن أمك) أي: بدلَ أمك[1].



الإعراب

قوله: «على» مبتدأ، و«للاستعلا»[2] خبره، و«معنى» معطوف عليه، مضاف إليه، و«عن» معطوف على في، و«بـ» عن متعلق بـ«معني»، و«تجاوزًا» مفعول مقدم بـ«يعني»، و«عني» بمعنى قصد فعل ماض، و«مَن» بفتح الميم اسم موصول في محل رفع على أنه فاعل عني، وجملة «قد فطن» صلة «مَن» متعلق فطن محذوف، والتقدير: عني من قد فطن من النحاة عن العرب بعن تجاوزًا[3]، والباقي ظاهر.

[معاني الكاف]

ثم شرع في معاني الكاف، ولها[4] أربعة معان أشار إلى:

[التشبيه]

٣٧٧ شَبِّهْ بِكَافٍ ....

الأول منها بقوله: (شبه بكاف) والتشبيه[5] هو أصلها، وأكثر معانيها، نحو قوله تعالى: ﴿فَكَانَتْ وَرْدَةً كَالدِّهَانِ﴾ [الرحمن: ٣٧].

(١) أخرجه مسلم (٢٧٥٣).

(٢) وهو بالقصر ضرورة.

(٣) انظر: تمرين الطلاب (٦٣، ٦٤).

(٤) قوله: «لها» مثبت من «ق»، وليس في «س».

(٥) قال الدسوقي: وهو إلحاق ناقص بكامل في معنى، نحو: زيد كالأسد فألحق زيد بالحيوان المفترس في الجراءة والشجاعة. انظر: حاشية الدسوقي على المغني (١/٤٠٧).



[التعليل]

٣٧٧ ....، وَبِهَا التَّعْلِيْلُ قَدْ يُغْنِي ....

والثاني: التعليل كما قال: (وبها التعليل قد يغني)، نحو قوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨]، فالكاف تعليلية، و«ما» مصدرية، أي: لهدايته إيَّاكم، وهذا ما أثبته قومٌ(١)، ونفاه الأكثرون(٢)، وأجابوا(٣) بأن هذا من وضع الخاص(٤) موضع العام(٥)؛ إذ الذكر والهداية مشتركان في أمر وهو الإحسان، فهذا(٦) في الأصل بمنزلة ﴿وَأَحْسِن كَمَآ أَحْسَنَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ﴾ [القصص: ٧٧]، والكاف للتشبيه، ثم عدل عن ذلك للإعلام بخصوصية المطلوب(٧).

[التوكيد]

٣٧٧ .... وَزَائِـدًا لِتَوْكِيْـدٍ وَرَدْ

والمعنى الثالث: التوكيد كما قال: (وزائدًا لتوكيدٍ وَرَدْ)، نحو قوله تعالى:

---

(١) أي: مطلقًا سواء كانت الكاف مجردة من ما أو مقرونة بما الزائدة أو المصدرية. انظر: حاشية الدسوقي على المغني (١/٤٠٧).

(٢) انظر: المغني بحاشية الدسوقي (/٤٠٧).

(٣) هذا الجواب من طرف الأكثر القائلين إنها لا تأتي للتعليل، وحاصله منع كون الكاف في هذه الآية للتعليل، وإنما هي للتشبيه.

(٤) الخاص هو الذكر والهداية.

(٥) العام هو الإحسان.

(٦) فأصل الآية: «أحسنوا كما أحسن إليكم» فعدل عن الإحسان العام للإعلام بخصوص المطلوب من الذكر والهداية. انظر: حاشية الدسوقي على المغني (١/٤٠٨).

(٧) انظر: التصريح على التوضيح (٣/٥٣).



﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ﴾ [الشورى: ١١]، أي: ليس شيء مثله[١]، كذا قدره الأكثرون؛ إذ لو لم يقدروه كذلك صار المعنى: ليس شيءٌ مثل مثله، فيلزم المحال[٢]، وهو إثبات المثل، وإنما زيدت الكاف لتوكيد نفي المثل؛ لأن زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة ثانيًا[٣] قاله ابن جني[٤].

وقيل: الكاف هنا غير زائدة، ثم اختلفوا فقيل: الزائد مثل كما زيدت في ﴿فَإِنۡ ءَامَنُواْ بِمِثۡلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ﴾ [البقرة: ١٣٧]، فالواو[٥] إنما زيدت هنا لتفصل الكاف من الضمير[٦].

قال في المغني: والقول بزيادة الحرف أولى من القول بزيادة الاسم، بل زيادة الاسم لم تثبت[٧].

وقيل: الكاف ومثل لا زيادة فيهما، ثم اختلف فقيل: مثل بمعنى الذات،

(١) فليس فعل ماض، وشيء اسمها، وكـ«مثل» خبرها منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. انظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب (٤١٤/١).

(٢) لأن النفي بحسب المتبادر ينصب على الحكم ويفيد ثبوت متعلقه، فالمتبادر من قولنا: ليس مثل ابن زيد أحد، أن لزيد ابنًا، وإن كان يحتمل أن يكون نفي مثل المثل عنه متحققًا في عدم المثل، ولذلك قال السعد على العضد: لا ضرر في إفادة الآية ذلك، لأنها تفيده بالظاهر، ونفي المثل عنه تعالى قطعي، وكم من ظاهر عارضه القطعي فأول. انظر: حاشية الدسوقي على المغني (٤١٥/١).

(٣) أي: فالحرف الزائدة مفيد لتوكيد الجملة، كانت تلك الجملة منفية أو مثبتة. انظر: حاشية الدسوقي على المغني (٤١٤/١).

(٤) انظر: المغني لابن هشام (٤١٤/١).

(٥) في «ق»: والواو.

(٦) لأنها لا تجره.

(٧) مغني اللبيب (٤١٥/١).



والمعنى: ليس كذاته شيء، وقيل: بمعنى الصفة؛ لأن المثل والمثيل بمعنى، كالشبه والشبيه، والمعنى ليس كصفته شيء.

وقيل: الكاف اسم مؤكد بمثل، كما عكس ذلك من قال[1]:

.... فَصُيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولِ

[الاستعلاء]

والمعنى الرابع: الكاف للاستعلاء ذكره الأخفش والكوفيون، قيل لبعضهم وهو رؤبة: كيف أصبحت قال: «كخير» أي: على خير.

وقيل: المعنى بخير[2]، ولم تثبت الكاف بمعنى الباء.

وقيل: هي للتشبيه على حذف مضاف، أي: كصاحب خير[3]، وجعل الأخفش من الاستعلاء قوله: «كن كما أنت عليّ» أي: على ما أنت عليه، فالكاف بمعنى على، و«ما» موصولة، و«أنت» مبتدأ حذف خبره، هذا أحد الأعاريب[4]، **والثاني**: أن «ما» موصولة، و«أنت» خبر محذوف مبتدؤه، أي: كالذي هو أنت، **والثالث**: أن «ما» زائدة ملغاة، والكاف جارة، وأنت ضمير

(١) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه (١٨١)، وخزانة الأدب (١٠/١٦٨، ١٧٥، ١٨٤، ١٨٩)، وشرح التصريح (١/٢٥٢)، وشرح شواهد المغني (١/٥٠٣)، والمقاصد النحوية (٢/٤٠٢)، ولحميد الأرقط في الدرر (٢/٢٥٠)، والكتاب (١/٤٠٨)، وبلا نسبة في الجنى الداني (٩٠)، وخزانة الأدب (٧/٧٣)، ورصف المباني (٢٠١)، وسر صناعة الإعراب (٢٩٦)، ولسان العرب (٩/٢٤٧) «عصف»، ومغني اللبيب (١/١٨٠)، والمقتضب (٤/١٤١، ٣٥٠)، وهمع الهوامع (١/١٥٠).

(٢) أي: فالكاف بمعنى الباء. انظر: حاشية الدسوقي على المغني (١/٤٠٩).

(٣) أي: مماثلًا لصاحب خير. انظر: حاشية الدسوقي على المغني (/٤٠٩).

(٤) وهي خمسة أوجه. انظر: حاشية الدسوقي على المغني (١/٤٠٩).

مرفوع أنيب عن المجرور، والمعنى كن فيما يستقبل مماثلًا لنفسك فيما مضى[١].

تَنْبِيهٌ

زاد في المغني في معاني الكاف المبادرة، وذلك إذا اتصلت بـ«ما» في نحو: سلم كما تدخل[٢]، وصلِّ كما يدخل الوقت[٣]، ذكره ابن الخباز في النهاية وهو غريب[٤].

[استعمال الكاف اسمًا]

٣٧٨ وَاسْتُعْمِلَ اسْمًا ....

(واستعمل) الكاف **(اسمًا)**[٥]، فقيل في الضرورة[٦]، وهو مذهب سيبويه[٧]، وهو الأصح كما قاله في التوضيح[٨] كقوله[٩]:

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣/٥٣).

(٢) أي: سلم بمجرد الدخول، أي: سلم مبادرًا به عند الدخول.

(٣) أي: بمجرد دخوله، أي: صلِّ مبادرًا بالصلاة أول الوقت.

(٤) انظر: المغني بشرح الدسوقي (١/٤١٤).

(٥) **قال الصبان:** فيكون فاعلًا ومفعولًا وغيرهما، وزعمها ابن مضاء اسمًا دائمًا. حاشية الصبان على الأشموني (٢/٢٢٥).

(٦) أي: في الشعر.

(٧) الكتاب لسيبويه (١/٢٠٣).

(٨) انظر: المغني بشرح الدسوقي (٣/٦٢).

(٩) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس. انظر: ديوان (١٧٦)، المكودي على الألفية (٨٣)،، والخزانة (٤/٢٦٢)، توضيح المقاصد للمرادي (٢/٧٦٣)، وحروف المعاني (٧٧)، وأدب الكاتب (٥٠٥).
=

وَرُحْنَا بِكَابْنِ المَاءِ يُجْنَبُ وَسْطَنَا   تُصَوَّبُ فِيهِ العَيْنُ طَوْرًا وَتَرْتَقِي

وقيل: في الاختيار[1] وهو مذهب الأخفش، وإليه ذهب المصنف، ولذلك أطلق في قوله: (واستعمل اسمًا)، فشمل كونه مبتدأ، نحو[2]:

أبـدًا، كَـالفِرَاءِ فَـوْقَ ذُرَاهَـا   ....

وفاعلًا، نحو[3]:

... وَلَـنْ يَنْهَـي[4] ذَوِي شَـطَطٍ   كَـالطَّعْنِ   ....

ومجرورًا باسم نحو[5]:

= معاني البيت: و«بكابن الماء»: طائر، ويجنب: يقاد، وتصوب: تتصوب، أي: تنحدر، يريد أن العين تنظر إلى أعلى هذا الفرس وأسفله، من إعجابها به، وكون الكاف اسمًا يعني أن ما بعدها مجرور بالإضافة.

(١) نظرًا لكثرة السماع، وعلى هذا يجوز في زيد كالأسد أن تكون الكاف في موضع رفع، والأسد مخفوضًا بالإضافة، وعلى ذلك كثير من المعربين. انظر: همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي (٣/٩٩).

(٢) البيت من الخفيف وهو بلا نسبة في العيني (٣/٢٩٢)، وشرح الكافية الشافية (٢/٨١٣)، والجنى الداني في حروف المعاني (٨٣).
والشاهد فيه قوله: (كالفراء) فالكاف في محل رفع مبتدأ، و«الفراء» مضاف إليه.

(٣) البيت من البسيط، وهو للأعشي في ديوانه (١٥٠)، وشرح المفصل (٨/٤٣)، والخزانة (٤/١٣٢)، وسر صناعة الإعراب (٢/٢٩٢)، وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/٣٢٧)، والأصول في النحو (١/٤٢٩)، والمقتضب (٤/٤١٨)، والإنصاف (١/٢٩٩)، وأسرار العربيّة (٢٦٤)، وابن النّاظم (٣٦٩)، واللّسان (مقق) (١٠/٣٤٦)، وابن عقيل (٢/٢٧)، والأشمونيّ (٢/٢٢٥)، والخزانة (١/٨٩)، والدّيوان (١٠٦)..
الشاهد فيه قوله: (كالطعن) فالكاف فاعل مرفوع المحل، و«الطعن» مضاف إليه.

(٤) في س: «ولدوا من».

(٥) سبق تخريجه

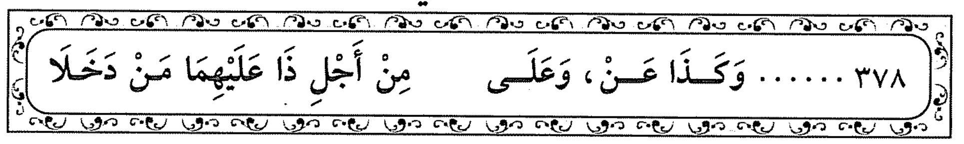


.... فَصُـــيِّرُوا مِثْـــلَ كَعَصْـــفٍ مَـــأْكُولِ

وبحرف، نحو[1]:

بَكَا لِلْقُوَّةِ الشَّغْوَاءِ جُلْتُ ... ...

[استعمال عن وعلي اسمين]



٣٧٨ ...... وَكَـــذَا عَـــنْ، وَعَلَـــى مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا مَنْ دَخَلَا

(وكذا عن وعلى) يستعملان اسمين[2] (من أجل ذا) الاستعمال (عليهما من دخلا)[3]؛ لأن حرف الجر لا يدخل على الحرف، تكون «عن» بمعنى جانب، و«على» بمعنى فوق، فالأول كقول قطري الخارجي[4]:

---

(١) هو من الطويل. وهو بلا نسبة في الجنى الداني (٨٢)، والدرر (١٥٨/٤)، والمقاصد النحوية (٢٩٥/٣)، وهمع الهوامع (٣١/٢).

الشاهد فيه قوله: (بكا للقوة) حيث جاءت الكاف فيه اسمًا؛ لأنه مجرور بالحرف، والمعنى بمثل القوة الشغواء جلت، وهو بفتح اللام وسكون القاف العقاب، والشغواء بالمعجمتين سميت بذلك لاعوجاج منقارها. انظر: شرح الشواهد للعيني (٢٢٥/٢).

(٢) وهما حينئذٍ مبنيان لمشابهة الحرف في اللفظ والمعنى، وقيل: إنهما معربان. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢٢٦/٢).

(٣) استشهاد على استعمالهما اسمين لا تقييد ولذا خص من؛ لأنها المسموع دخولها عليهما كثيرًا، وسمع جر عن بـ«علي» نادرًا، فعلم أن اسميتها لا تتقيد بدخول من، نعم تتعين اسميتها بدخولها، وكذا بدخول غيرها من حروف الجر، فإذا قلت: زيد على السطح، وسرت عن البلد احتملا الإسمية والحرفية وعند دخول من تتعين اسميتها. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢٢٧/٢).

(٤) البيت من الكامل، وهو لقطري بن الفجاءة في ديوانه (١٧١٩، وخزانة الأدب (١٥٨/١٠، ١٦٠)، والدرر ٢ (٢٦٩/، ٤/١٨٥)، وشرح التصريح (١٠/٢)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (١٣٦)، وشواهد المغني (٤٣٨/١)، والمقاصد النحوية (١٥٠/٣، ٣٠٥)،=



وَلَقَـــدْ أَرَانِـــي لِلرِمَـــاحِ رَدِيئَـــةً مِـــنْ عَـــنْ يَمِينِـــي مَـــرَّةً وَأَمَـــامِي

فـ«عن» هنا اسم بمعنى جانب لما مر.

والثاني كقول مزاحم بن الحارث يصف القطا[1]:

غَـدَتْ مَـنْ عَلَيـهِ بَعْـدَمَا تَـمَّ ظِمْؤُهَـا تَصِـلُّ..... ....

= وبلا نسبة في أسرار العربية (٢٥٥)، والأشباه والنظائر (١٣/٣)، وأوضح المسالك (٥٧/٣)، وجواهر الأدب (٣٢٢)، وشرح ابن عقيل (٣٦٨)، وشرح المفصل (٤٠/٨)، ومغني اللبيب (١٤٩/١)، وهمع الهوامع (١٥٦/١، ٣٦/٢).

فائدة في إعراب البيت: و«الواو» للعطف، و«اللام» للتأكيد، و«قد» للتحقيق، وفاعل «أراني» مستتر يرجع إلى يوم الوغا فيما قبله، و«اللام» للتعليل، و«دريئة» مفعول ثان لأرى، بفتح الدال وكسر الراء المهملتين بعدها همزة، وهي الحلقة التي يتعلم عليها الطعن والرمي.

الشاهد فيه قوله: (من عن يميني) فإن «عن» هنا اسم بمعنى جانب بدليل دخول حرف الجر عليها، وتارةً ينصب على الظرفية. انظر: شرح الشواهد للعيني (٢٢٦/٢).

(١) البيت من الطويل، وقائله مزاحم بن الحارث العقيلي، والصحيح أنه إسلامي، واسم غدت مستتر فيه يعود إلى القطا.

الشاهد فيه قوله: (من عليه) فإن «على» هنا اسم فلذلك دخل عليه «من»، ومعناه من فوقه، أي: فوق الفرخ، و«ما» مصدرية، أي: بعد تمام ظمئها وهو مدة صبرها على الماء وهو ما بين الشرب إلى الشرب. انظر: شرح شواهد العيني (٢٢٦/٢). وأدب الكاتب (٥٠٤)، والأزهية (١٩٤)، وخزانة الأدب (١٤٧/١٠، ١٥٠)، والدرر (١٨٧/٤) وشرح التصريح (١٩/٢)، وشرح شواهد الإيضاح (٢٣٠،)، وشرح شواهد المغني (٤٢٥/١)، وشرح المفصل (٣٨/٨)، ولسان العرب (٣٨٣/١١) «صلل»، (٨٨/١٥) «علا»؛ والمقاصد النحوية (٣٠١/٣)، ونوادر أبي زيد (١٦٣)، وبلا نسبة في أسرار العربية (١٠٣)، والأشباه والنظائر (١٢/٣)، وجمهرة اللغة (١٣١٤)، والجني الداني (٤٧٠)، وجواهر الأدب (٣٧٥)، وخزانة الأدب (٥٣٥/٦)، ورصف المباني (٣٧١)، وشرح ابن عقيل (٣٦٧)، والكتاب (٢٣١/٤)، ومجالس ثعلب (٣٠٤)، ومغني اللبيب (١٤٦/١، ٥٣٢/٢)، والمقتضب (٥٣/٣)، والمقرب (١٩٦/١)، وهمع الهوامع (٣٦/٢).



ـ أي تصوت[(١)] ـ

.... وَعَنْ قَيْضٍ بِزِيْزَاءَ مَجْهَلِ[(٢)]

فـ«على» هنا اسم بمعنى فوق؛ لدخول «مِن» عليها، وزعم الفراء، ومن وافقه من الكوفيين أن «عن» و«على» إذا دخل عليها «مِن» باقيان على حرفيتهما، وزعموا أن «مِن» تدخل على حروف الجر كلها سوى «مذ واللام والباء»[(٣)].

تَنْبِيهٌ

قد تكون «على» فعلًا ماضيًا، تقول: على يعلو، وعلى يعلى، قاله ابن خالوية في الطارقية[(٤)].

الإعراب

قوله: «شِبه» بكسر الباء المشددة فعل أمر، و«بكاف» متعلق به، و«بها» متعلق بـ«يعني»، و«التعليل» مبتدأ، وجملة «قد يعني» بالبناء للمفعول خبره، و«زائدًا» حال من الضمير في «ورد»، و«لتوكيد» متعلق بـ«زائدًا»، واللام للتعليل، و«ورد» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر يعود إلى الكاف، وتقدير البيت: شبه بكاف، والتعليل عن[(٥)] يعني بها، وورد الكاف زائدًا لتوكيد، فقدم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ ضرورة، وأنث ضمير الكاف تارة وذكره أخرى إشعارًا

---

(١) أي: تصوت أحشاؤها من العطش.

(٢) «قيض» بفتح القاف وسكون الياء آخر الحروف، وفي آخره ضاد معجمة، وأراد به الفرح، و«زيزاء» وهي الغليظة من الأرض، و«مجهل» اسم مصدر ميمي للمبالغة أو اسم مكان. انظر: شرح شواهد العيني (٢/٢٢٦).

(٣) انظر: شرح المرادي للألفية (١/٤٠٧).

(٤) الطارقية اسم كتاب أعرب فيه ابن خالويه سورة الفاتحة ومن سورة: والسماء والطارق إلى آخر القرآن. انظر: حاشية ياسين عل التصريح على التوضيح للأزهري (٣/٦٤، ٦٥).

(٥) على هامش «س»: ولعله قد.



بجواز الأمرين في الحرف، و«استعمل» فعل ماضٍ مبني للمفعول، ونائب الفاعل مستتر فيه يعود إلى الكاف، و«اسمًا» حال من الضمير المستتر في «استعمل»، و«كذا» خبر مقدم، و«عن» مبتدأ مؤخر، و«على» معطوف على «عن»، و«من أجل ذا عليهما» متعلقان بـ«دخل»، و«من» مبتدأ، وجملة «دخلا» خبره، والألف فيه الإطلاق[1].

[استعمال مذ منذ اسمين]

٣٧٩ وَمُذْ، وَمُنْذُ اسْمَانِ حَيْثُ رَفَعَا ....

(ومذ ومنذ اسمان)[2] في موضعين:

الأول: أن يدخلا على اسم مرفوع كما أشار إليه بقوله: **(حيث رَفَعَا)** سواء أكان ذلك الاسم نكرة أم معرفة معدودًا أم لا، نحو: ما رأيته مذ يومان، فـ«يومان» منكر معدود، أو منذ يوم الجمعة، فـ«يوم الجمعة» معرف غير معدود، وهما إذا رُفِعَ ما بعدها مبتدآن[3]، وما بعدهما خبر عنهما واجب التأخير، إجراء للرفع مجرى الجر[4]، وهذا مذهب البصريين وطائفة من الكوفيين، ومعناهما: الأمد[5]

(١) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٦٥).

(٢) وكسر ميمهما لغة. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٢٢٦).

(٣) ويشترط أن يكون الابتداء بهما سائغين؛ لأنهما معرفتان لفظًا ومغنى، أو معنى فقط على الخلاف. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٢٢٧).

(٤) أي: أورد على ابتدائيتهما أنه هلا جاز: يومان مذ كما يومان أمد ذلك، وأجيب بأنهما أجروهما رافعين مجراهما في أنهما لا يدخلان إلا على اسم الزمان. انظر: الصبان على الأشموني (٢/٢٢٧).

(٥) أي: فإذا قيل: ما رأيته مذ يومنا، أو منذ ثلاثة، فالمعنى: أمد انقطاع الرؤية يومنا، ثلاثة أيام، وانقطاع الرؤية مأخوذ من النفي. انظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب (١/٧٥).



إن كان الزمان حاضرًا أو معدودًا[1]، وأول المدة[2] إن كان ماضيًا، قاله في المغني[3].

وقيل: بالعكس فيكونان ظرفين خبرين مقدمين، وما بعدهما مبتدأ، وهذا مذهب الأخفش وأبي القاسم الزجاجي، ومعناهما بين وبين مضافين[4]، فمعنى: ما لقيته مذ يومان، بيني وبين لقائه يومان، قاله في المغني[5]، ولا يخفى ما فيه من التعسف[6].

وقيل: ظرفان، وما بعدهما فاعل بـ«كان» تامة محذوفة، والتقدير: مذ كان يومان، أو يوم الجمعة، وهو مذهب جمهور الكوفيين واختاره المصنف والسهيلي[7].

وقيل: ظرفان، وما بعدهما خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: من الزمان الذي هو يومان، وهذا قول بعض الكوفيين[8].

---

(١) نحو: مذ ثلاثة أيام.

(٢) فإذا قلت: ما رأيته مذ يوم الجمعة، وكان قد مضى، فالمعنى: أول مدة عدم الرؤية يوم الجمعة. انظر: مغني اللبيب بحاشية الدسوقي (١/٧١٦).

(٣) مغني اللبيب لابن هشام (١/٧١٦).

(٤) قوله: (مضافين) حالا.

(٥) مغني اللبيب لابن هشام (١/٧١٦).

(٦) أي: لجعلهما بمعنى كلمتين مضافتين، ولم يكن في المعنى تعرض لمعنى النفي، على أنك إذا قلت: ما رأيته منذ يوم الخميس، يكون المعنى بيني وبين لقائه يوم الخميس، ولا شك أن هذا فاسد إذا لم يكن الكلام صادرًا يوم الجمعة التالي ليوم الخميس. انظر: حاشية الدسوقي على المغني (١/٧١٦).

(٧) انظر: مغني اللبيب (١/٧١٦)، الأشموني على الألفية (٢/٢٢٧).

(٨) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣/٦٧).



٣٧٩ .... أَوْ أُولِيَا الفِعْلَ كَـ:جِئْتُ مُذْ دَعَا

والموضع الثاني: أن يدخلا[(١)] على الجملة الفعلية، كما أشار إلى ذلك بقوله: (أو أُوْلِيَا الفعل، كـ: جئت مذ دعا)، وكقول الفرزدق يرثي يزيد بن المهلب[(٢)]:

مَـا زَالَ مُـذْ عَقَـدَتْ يَـدَاهُ إِزَارَهُ   فَسَـمَا فَـأَدْرَكَ خَمْسَـةَ الأَشْـبَارِ[(٣)]

فأدخل مذ على الجملة الفعلية وهي عقدت، وخبر زال يدني في البيت بعده[(٤)]، و«سما» ارتفع، وأدرك: لحق، والمراد بخمسة الأشبار ارتفاع قامته، أو موضع قبره، قاله الدماميني.

والجملة الاسمية، كقول ميمون الأعمش[(٥)]:

---

(١) أي: مذ ومنذ.

(٢) البيت من الكامل قاله الفرزدق يمدح به يزيد ابن المهلب. وهو في ديوانه (٣٠٥/١)، والأشباه والنظائر (١٢٣٩/٥)، والجنى الداني (٥٠٤)، وجواهر الأدب (٣١٧)، وخزانة الأدب (٢١٢/١)، والدرر (١٤٠/٣)، وشرح التصريح (٢١/٢)، وشرح شواهد الإيضاح (٣١٠)، وشرح شواهد المغني (٧٥٥/٢)، وشرح المفصل (١٢١/٢، ٣٣/٦)، والمقاصد النحوية (٣٢١/٣)، والمقتضب (١٧٦/٢)، وبلا نسبة في إصلاح المنطق (٣٠٣)، والدرر (٢٠٣/٦)، ولسان العرب (٦٧/٦) «خمس»؛ ومغني اللبيب (٣٣٦/١)، وهمع الهوامع (٢١٦/١، ١٥٠/٢).

والشاهد فيه قوله: (مذ عقدت) حيث أضيف مذ إلى الجملة الفعلية. انظر: شرح الشواهد للعيني (٢٢٨/٢).

(٣) في «ق»: أشبار.

(٤) البيت الذي بعده:

يُـدْنِي كتائِـبَ مـن كتائـبَ تَلْتَقِـي   فـي ظِـلِّ مُعْتَـرِكِ العجـاجِ مُثـارِ

انظر: شرح الشواهد للعيني (٢٢٨/٢).

(٥) البيت من الطويل للأعشى ميمون، وهو في ديوانه (١٨٥)، وتذكرة النحاة (٥٨٩، ٦٣٢)،=

وَمَا زِلْتُ أَبْغِي المَالَ مُذْ أَنَا يَافِعُ ... وَلِيدًا وَكَهْلًا حِينَ شِبْتُ وَأَمْرَدَا

فأدخل «مذ» على الجملة الاسمية، و«اليافع» بالياء التحتية الغلام الذي راهق العشرين سنة، والوليد: الصبي، والكهل: ما بعد الثلاثين، والأمرد: الذي ليس على وجهه شيء من الشعر، ولم يجاوز حد الإنبات، فإن جاوزه ولم ينبت فهو الثط بالمثلثة والمهملة المشددة، قاله الزركشي، وهما حين دخَلَا على الجملتين ظرفان باتفاق، قاله الموضح(١)، وهما مضافان فقيل: إلى الجملة(٢)، وقيل: إلى زمن مضاف إلى الجملة(٣)، وقيل: مبتدآن(٤)، فيجب تقدير زمن مضاف إلى الجملة(٥) يكون هو الخبر، قاله في المغني(٦)، وهو مصرِّح بخلاف في المسألة، فلا يحسبن دعوى الاتفاق السابقة منه(٧).

= والدرر (٤٦٨/١)، وشرح شواهد المغني (٥٧٧/٢، ٧٥٧)، والمقاصد النحوية (٦٠/٣)، والتصريح على التوضيح (٦٦٠/١)، وهمع الهوامع (٢٢٤/٢)، وأوضح المسالك (٥٤/٣)، ومغني اللبيب (٤٤٢).

والشاهد فيه قوله: (مذ أنا يافع) حيث أضاف مذ إلى الجملة الاسمية. انظر: شرح الشواهد للعيني (٢٢٨/٢).

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٧٠/٣).

(٢) أي: وحينئذٍ فيكونان قد خرجًا عن الاختصاص بالدخول على الزمان، ومعناهما حينئذٍ من زمان. انظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب (٧١٧/١).

(٣) أي: فالأصل من زمن عقدت. انظر: حاشية الدسوقي على المغني (٧١٧/١).

(٤) هذا القول مقابل للمشهور وليس معطوفًا على قيل الذي قبله. انظر: الصبان على الأشموني (٢٢٨/٢).

(٥) أي: فالأصل في البيت: أول ذلك زمن أنا يافع، فـ«منذ» بمعنى أول، وقدر زمن حرصا على اختصاصها بالزمان، وتقول في البيت الذي قبله: وأول ذلك زمن عقدت إلى. انظر: حاشية الدسوقي على المغني (٧١٧/١).

(٦) مغني اللبيب لابن هشام (٤٤٢).

(٧) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٧٠/٣، ٧١).



تنبيه

لو قال المصنف:

«أو أُوْلِيَا الجملةَ»

لأجاد، لتندرج الاسمية.

قال المرادي: والعذر له في الاقتصار على الفعل أنه الكثير.

فإن قيل: شرط المرفوع بعدهما والمجرور بهما أن يكونا اسم زمان ولم ينبه عليه.

أجيب بأنه نص عليه أول الباب[(١)].

٣٨٠ وَإِنْ يَجُرَّا فِي مُضِيٍّ فَكَمِنْ — هُمَا، وَفِي الحُضُوْرِ مَعْنَى فِي اسْتَبِنْ

ثم أشار إلى معناهما بقوله: **(وإن يَجُرَّا فِي مُضِيٍّ فَكَمِن)** الابتدائية **(هما، وفي الحضور)** إذا جَرَّا **(معنى في)** أي: الظرفية **(استبِن)**[(٢)] فبين في هذا البيت معنى مذ ومنذ إذا كانا حرفين، فمعناهما معنى «مِن» إذا كان المجرور بهما ماضيًا، نحو: ما رأيته مذ يوم الجمعة، أي: من يوم الجمعة[(٣)]، ومعنى «في» إذا كان إذا كان المجرور بهما حاضرًا[(٤)]، نحو: ما رأيته مذ يومنا أي: في يومنا[(٥)].

---

(١) شرح الألفية للمرادي (٢/٤١٠).

(٢) أي: أطلب معنى «في» وهو الظرفية، والدلالة عليه بهما. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٢٢٨).

(٣) فالمعنى: ما رأيته من ابتداء هذه المدة إلى انتهائها. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٢٨).

(٤) أي: الزمان والحضور في كل شيء بحسبه، فإذا قلت: مذ عامنا كان ذلك حاضرًا؛ لأن المراد العام الذي نحن فيه. انظر: مغني اللبيب (١/٧١٤).

(٥) شرح الألفية للمرادي (٢/٤١٠).



تنبيه

زاد في التسهيل: أنهما يكونان بمعنى «من» و«إلى» فيَدُلَّان على الابتداء والانتهاء[1]، وضابط ذلك: أنهما إن دخلا على ماضٍ معرفةٍ فهما بمعنى «من»، أو على حاضر معرفة فهما بمعنى في، أو على نكرة فهما بمعنى من وإلى[2] معًا، فيما رأيته مذ أربعة أيام[3].

الإعراب

قوله: «ومذ» مبتدأ، و«منذ» معطوف عليه، و«اسمان» خبر المبتدأ وما عطف عليه، و«حيث» ظرف مكان، وجملة: «رفعا» من الفعل والفاعل في موضع خفض بإضافة حيث إليها، وجملة: «أو أوليا» بالبناء للمفعول معطوف على جملة: «رفعا»، والألف في أوليا في محل رفع على النيابة عن الفاعل، وهو مفعول أول، والفعل مفعوله الثاني، و«كجئت» الكاف جارة لقول محذوف، و«جئت» فعل، و«مذ» ظرف متعلق بـ«جئت»، و«دعا» فعل وفاعل، وإعراب الباقي ظاهر[4].

[زيادة ما بعد من وعن والباء ورب والكاف]

٣٨١ وَبَعْدَ مِنْ وَعَنْ وَبَاءٍ زِيْدَ مَا ... فَلَمْ يَعُقْ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عُلِمَا

(وبعد من وعن وباء زيد ما) مثال زيادتها بعد من ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ أُغْرِقُوا۟﴾ [نوح: ٢٥][5]، ....

(١) التسهيل لابن مالك (٩٤).

(٢) في «س»: وأل، والمثبت من «ق».

(٣) شرح الألفية للمرادي (٢/٤١٠، ٤١١).

(٤) تمرين الطلاب للأزهري (٦٥).

(٥) ﴿خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ﴾ مجرورة بكسرة مقدرة بدليل ظهورها في القراءة الثانية: ﴿خَطِيئَتِهِمْ﴾.

وقرئ ﴿خَطِيئَتِهِمْ﴾[1]، وهو أظهر في الاستشهاد؛ لظهور الإعراب فيه، وبه مثل في المغني[2].

ومثال زيادتها بعد «عن» قوله: ﴿قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ﴾ [المؤمنون: ٤٠]، وبعد «الباء» ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، (فلم يعُق عن عمل قد عُلِمَا)[3]، وهو الجر كما في الآيات المذكورة[4].

قال في شرح الكافية: وقد تحدث مع الباء تعليلاً، وهي لغة هُذَيل[5].

[استعمال ما كافة]

٣٨٢ وَزِيدَ بَعْدَ رُبَّ، وَالكَافِ فَكَفّْ ....

(وزيد) «ما» **(بعد رب والكاف فكف)** عن العمل، فيدخلان حينئذٍ على الجملة.

قال سيبويه: جعلوها مع ما بمنزلة كلمة واحدة[6]، وكقول نهشل يرثي أخاه[7]:

---

(١) انظر الإتحاف (٤٢٥)، والنشر (٣٩١/٢)، وقرأ أبو رجاء: «خطياتهم»، انظر الكشاف (١٦٥/٤). ....

(٢) انظر: مغني اللبيب لابن هشام (٤١١)، التصريح على التوضيح للأزهري (٧٢/٣).

(٣) أي: فلم تمنع عملها كما في المثال.

(٤) أي: فلا تكف ما هذه الحروف عن العمل.

(٥) شرح الكافية الشافية (٨١٦، ٨١٧).

(٦) انظر: الكتاب لسيبويه (١١٥/٢).

(٧) البيت من الطويل وهو لنهشل بن حري في الدرر (١٠٤/٢)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (٨٧٢)، وشرح شواهد المغني (٥٠٢، ٧٢٠)، والمقاصد النحوية (٣٣٤/٣)، وبلا نسبة أوضح المسالك (٦٨/٣)، وشرح ابن الناظم (٢٦٨)، وهمع الهوامع (٣٨/٢)،=



أَخٌ مَاجِـدٌ لَـمْ يَخْزُنِـي يَـوْمَ مَشْـهَدٍ ... كَمَا سَيْفُ عَمْرٍو لَـمْ تَخُنْهُ مَضَـارِبُهْ

فـ«سيف» مبتدأ، و«لم تخنه» خبره، والكاف مكفوفة بما الزائدة، و«يوم مشهد» يوم صفين لما قتل أخوه مالك بها مع علي رضي الله تعالى عنه[(1)].

وقول جذيمة الأبرش[(2)]:

رُبَّمَـــا أَوْفَيْـــتُ فِـــي عَلَـــمٍ ... تَـــرْفَعَنْ ثَـــوْبِي شَـــمَالَاتُ

فكف «رب» عن الجر، وأدخلها على الجملة الفعلية، وهي «أوفيت» أي: نزلت، وعلم جبل، و«شمالات» بفتح الشين جمع شمال ريح يهب من ناحية القطب فاعل ترفعن[(3)].

= والتصريح على التوضيح (٦٦٦/١)، والمعجم المفصل (٦١/١)، وشرح الكافية الشافية (٨١٨/٣).

الشاهد فيه قوله: (كما سيف) حيث كفت «ما» حرف الجر وهو الكاف عن العمل، فـ«سيف» مبتدأ، وجملة «لم تخنه مضاربه» خبر.

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٧٤/٣).

(٢) البيت من المديد وهو لجزيمة الأبرش، في الأزهية (٩٤؛ ٢٦٥)، والأغاني (٢٥٧/١٥)، وخزانة الأدب (٤٠٤/١١)، والدرر (٢٠٤/٤)؛ وشرح أبيات سيبويه (٢٨١/٢)، وشرح التصريح (٢٢/٢)؛، وشرح شواهد الإيضاح (٢١٩)، وشرح شواهد المغني (٣٩٣)، والكتاب (٥١٨/٣)، ولسان العرب (٣٢/٣) «شيخ»، (٣٦٦/١١) «شمل»؛ والمقاصد النحوية (٣٤٤/٣، ٣٢٨/٤)، ونوادر أبي زيد (٢١٠)، وبلا نسبة في جواهر الأدب (٢٩٣؛ ٣٦٦، ٣٦٨)، والدرر (١٦٢/٥)؛ ورصف المباني (٣٣٥)، وشرح التصريح (٢٠٦/٢)، وشرح المفصل (٤٠/٩)، وكتاب اللامات (١١١)، ومغني اللبيب (١٣٥؛ ١٣٧، ٣٠٩)، والمقتضب (١٥/٣)، والقرب (٧٤/٢)، وهمع الهوامع (٣٨/٢، ٧٨).

الشاهد فيه قوله: (ربما أوفيت) حيث كفت ما رب عن العمل ودخلت على الجملة الفعلية.

انظر: خزانة الأدب (٤٠٤/١١)، الأصفهاني للأصفهاني (٢٥٧/١٥)، الأزهية (٩٤، ٢٦٥).

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٧٤/٣).

والغالب على «رب» المكفوفة أن تدخل علىٰ فعل ماض[1] كهذا البيت[2]؛ لأن التنكير والتقليل إنما [يكونا][3] فيما عرف حده، والمستقبل[4] مجهول.

وقد يدخل[5] على مضارع منزل منزلة الماضي؛ لتحقق وقوعه، نحو قوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر: ٢]؛ لأن المستقبل معلوم عند الله كالماضي.

ونزر دخولها على الجملة الاسمية، كقول أبي دؤاد[6]:

رُبَّمَا الجَامِلُ المُؤَبَّلُ فِيْهِم ... وَعَنَاجِيْجُ بَيْنَهُنَّ المِهَارُ[7]

فأدخل «رب» المكفوفة بما على الجملة الاسمية، فإن «الجامل» مبتدأ، و«المؤبل» نعته، و«فيهم» خبره، و«الجامل» ـ بالجيم ـ القطيع من الإبل مع راعيها، و«المؤبل» ـ بالباء الموحدة المشددة ـ المعد للقنية، والعناجيج[8]:

---

(١) أي: حقيقة لا تنزيلًا؛ لأن دخولها على الماضي تنزيلًا من جملة المقابل للغالب.

(٢) أي: حيث دخلت رب المكفوفة بما على الجملة الفعلية التي فعلها ماض.

(٣) في س وق: يكونا.

(٤) أي: والفعل المضارع مستقبل، وهو مجهول.

(٥) في «ق»: تدخل.

(٦) البيت من الخفيف وهو لأبي داؤد الإيادي في ديوانه (٣١٦)، والأزهية (٩٤، ٢٦٦)، وخزانة الأدب (٩/٥٨٦، ٥٨٨)، والدرر (٤/١٢٤)، وشرح شواهد المغني (١/٤٠٥؛ وشرح المفصل ٨/٢٩، ٣٠؛ ومغني اللبيب (١/١٣٧)؛ والمقاصد النحوية (٣/٣٢٨)؛ وبلا نسبة في الجني الداني (٤٤٨، ٤٥٥)؛ وجواهر الأدب (٣٦٨)؛ والدرر (٤/٢٠٥)؛ وشرح التصريح (٢/٢٢)؛ وشرح ابن عقيل (٣٧٠)؛ وهمع الهوامع (٢/٢٦).
الشاهد فيه قوله: «ربما الجامل فيهم» حيث دخلت ما الزائدة على «رب» فكفتها عن العمل فيما بعدها.

(٧) «المهار» بكسر الميم جمع مهر بضمها، وهي ولد الفرس، والأنثى مهرة. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣/٧٥).

(٨) «العناجيج» بعيم مهملة فنون فألف فجيمين بينهما مثناة تحتية، واحدها عنجوج كعصفور=



جياد الخيل[1].

٣٨٢ .... وَقَـدْ يَلِيهِمَا وَجَـرٌّ لَـمْ يُكَـفّ

(وقد يليهما) ما (وجر لم يُكفّ)، كقول عدي[2]:

رُبَّمَـا ضَـرْبَةٍ بِسَـيْفٍ صَـقِيلٍ ....

فجر بـ«رب ضربةٍ» مع اقترانها بما.

وقول عمرو بن البراقة[3]:

وَنَنْصُـرُ مَوْلَانَـا وَنَعْلَـمُ أَنَّـهُ كَمَـا النَّـاسِ مَجْـرُومٌ عَلَيْـهِ وَجَـارِمُ

= وهي الخيل الطويلة الأعناق. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣/٧٥).

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣/٧٥).

(٢) البيت من الخفيف وهو لعدي بن الرغلاء الغساني في الأصمعيّات (١٥٢)، والأزهيّة (٨٢، ٩٤)، وأمالي ابن الشّجريّ (٢/٥٦٦)، ورصف المباني (٢٧١)، والجنى الدّاني (٤٥٦)، والمغني (١٨٣)، وأوضح المسالك (٢/١٥٥)، والهمع (٤/٢٣٠)، والأشمونيّ (٢/٢٣١)، والخزانة (٩/٥٨٢) واللمحة في شرح الملحة (١/٢٦٠)،، وتوضيح المقاصد (٢/٧٧٣)، والتصريح على التوضيح للأزهري (١/٦٦٦).

الشاهد فيه قوله: (ربما ضربة) حيث دخلت ما على رب ولم تكفها عن العمل وهو قليل. انظر: شرح الشواهد للعيني (٢/٢٣١).

(٣) البيت من الطويل وهو لعمرو بن براقة النهمي بكسر النون في أمالي القالي (٢/١٢٢؛)، والدرر (٤/٢١٠)، وسمط الآلي (٧٤٩)، وشرح التصريح (٢/٢١)، وشرح شواهد المغني (١/٢٠٢، ٥٠٠، ٢/٧٢٥، ٧٧٨)، والمؤتلف والمختلف (٦٧)، والمقاصد النحوية (٣/٣٣٢)، وبلا نسبة في الجني الداني (١٦٦، ٤٨٢) وجواهر الأدب (١٣٣)، وخزانة الأدب (١٠/٢٠٧)، والدرر (٦/٨١)، وشرح ابن عقيل (٣٧١)، ومغني اللبيب (١/٦٥)، وهمع الهوامع (٢/٣٨، ١٣٠).

الشاهد فيه قوله: (كما الناس) حيث دخلت ما على الكاف ولم تكف عملها فلهذا جرت الناس. انظر شرح الشواهد للعيني (٢/٢٣١).



فجر «الناس» بالكاف المقرونة بما الزائدة، و«المجروم» بالجيم من الجرم، ويروي مظلوم عليه وظالمه[1]، وفهم من قوله: «وقد يليهما» أن عملها قليلٌ، وقد صرح به في الكافية[2].

[حذف رب وإبقاء عملها]

٣٨٣ وَحُذِفَتْ رُبَّ فَجَرَّتْ بَعْدَ بَلْ وَالفَا ....

(وحذفت رب[3] فَجَرَّتْ) مضمرة (بعد بل) قليلًا؛ لبعدها من الواو، كقول رؤبة[4]:

بَــلْ مَهْمَــهٍ قَطَعْــتُ بَعْــدَ مَهْمِــهٍ[5] ....

فجر «مهمه» بـ«رب» المحذوفة بعد بل، والمهمة: المفازة البعيدة الأطراف[6].

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٧٣/٣).

(٢) شرح الكافية الشافية (٨١٦).

(٣) أي: حذفت في اللفظ.

(٤) الرجز لرؤبة في ديوانه (١٦٦)، ولسان العرب (٧٠/١١) «بلل» (٥١٩/١٣) «عمه»، وخزانة الأدب (٥٤٩/٧)، وشرح شواهد الإيضاح (٣٩٨)، وتهذيب اللغة (١٥٠/١)، وديوان الأدب (٢٥٤/٢)، وتاج العروس «عمه»، وشرح شواهد الشافية (٢٠٢)، والتصريح على التوضيح (٦٧٠/١)، وله أو للعجاج في المقاصد النحوية (٣٤٥/٣)، وبلا نسبة في لسان العرب (٨٨/١٤)، «بلا»، وأوضح المسالك (٧٧/٣)، وتاج العروس «بلل».

الشاهد فيه قوله: (مهمه) حيث جر بـ«رب» المحذوفة المقدرة بعد «بل»؛ وحكم حذف «رب» مع بقاء عملها بعد «بل» الجواز مع القلة.

(٥) قطعت أي: سرت فيها من أولها إلى آخرها، يقصد أنه شجاع غير هياب لما قد يعترضه من المهالك.

(٦) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٧٨/٣).



(و) جرت بعد (**الفا**) كثيرًا كما قال في التوضيح[1]، وقال **السيوطي**: وهو قليل[2]، كقول امرئ القيس الكندي[3]:

فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ ... فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُحْوِلِ

فجر «مثل» برب المحذوفة بعد الفاء، ومعنى «طرقت» أتيتها ليلًا، وألهيتها: شغلتها، و«التمائم» التعاويذ، واحده تميمة، وهي العوذة التي تعلق على الصبي وقاية من العين «والمحول» الذي تم له حول أي: سنة[4].

٣٨٣ .... وَبَعْدَ الوَاوِ شَاعَ ذَا العَمَلْ

(و) جرها (**بعد الواو شاع ذا العمل**) أي: كثر؛ لأن العرب تبدل من رب الواو وتبدل من الواو ألفًا؛ لاشتراكهما في العطف، كقول امرئ القيس[5]:

---

(١) التصريح على التوضيح للأزهري (٣/٧٨).

(٢) البهجة المرضية للسيوطي (١٠١).

(٣) البيت من الطويل لأمرؤ القيس الكندي. في ديوانه (١٢)، والأزهية (٢٤٤)، وخزانة الأدب (١/٣٣٤)، والدرر (٢/٩٣)، وشرح أبيات سيبويه (١/٤٥٠)، وشرح شذور الذهب (٣٢٢)، وشرح شواهد المغني (٤٠٢، ٤٦٣)، والكتاب (٢/١٦٣)، واللسان (٨/١٢٦) «رضع»، (١١/٥١١)، «غيل» والمقاصد النحوية (٣/٣٣٦)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣/٧٣)، ورصف المباني (٣٨٧)، وشرح الأشموني (٢/٢٩٩)، وشرح ابن عقيل (٢/٣٦)، وشرح ابن الناظم (٢٦٩)، وشرح التسهيل (٣/١٨٨)، وشرح الكافية الشافية (٢/٨٢١)، ومغني اللبيب (١/١٣٦، ١٦١)، وهمع الهوامع (٢/٣٦).

الشاهد فيه قوله: (فمثلك): حيث حذف حرف الجر «رب» وبقي عمله، وهذا على رواية الجر، وعلى رواية نصب «فمثلك» لا شاهد فيه، وحذف «رب» بعد الفاء قليل، بل نادر، ومنه هذا البيت الشاهد.

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣/٧٧).

(٥) البيت من الطويل قاله أمرؤ القيس في ديوانه (١٢)، وخزانة الأدب (٢/٣٢٦)،=

وَلَيْـلٍ كَمَـوْجِ البَحْـرِ أَرْخَـى سُـدُولَهُ ... عَلَـيَّ بِـأَنْوَاعِ الهُمُـومِ لِيَبْتَلِـي

فجر «ليل» برب المحذوفة بعد الواو، وشبه ظلام الليل في هوله وصعوبته ونكارة أمره بموج البحر، واستعار له سدولًا وهي الستور[(١)].

الإعراب

قوله: «وبعد من» متعلق بـ«زيد»، و«مِن» بكسر الميم مضاف إليه، و«عن وباء» معطوفان على «من» و«زيد» فعل ماضي مبني للمفعول، و«ما» نائب الفاعل بـ زيد، و«فلم يبق» جازم ومجزوم، وفاعل يبق ضمير يعود إلى «ما» الزائدة، و«عن عمل» متعلق بـ«يبق»، وجملة: «قد عُلِمَا» بالبناء للمفعول في موضع النعت بعمل[(٢)]، والألف للإطلاق[(٣)]، وباقي الإعراب ظاهر.

[الجر بغير رب محذوفا]

٣٨٤ وَقَـدْ يُجَـرُّ بِسَـوَى رُبَّ لَـدَى ... حَـذْفٍ وَبَعْضُـهُ يُـرَى مُطَّـرِدَا

(وقد يجر بسوى رب لدى حذف) له أي: بحذف حرف الجر، ويبقى عمله فيما سوى رب، وهو ضربان: سماعي، وهو المشار إليه بقوله: (وقد

= (٣٧١/٣)، وشرح الكافية الشافية (٨٢١/٢)، وشرح شواهد المغني (٥٧٤/٢، ٧٨٢)، والتصريح على التوضيح (٦٦٩/١)، وشرح عمدة الحافظ (٢٧٢)، والمقاصد النحوية (٣٣٨/٣)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٧٥/٣) وشرح الأشموني (١١٠/٢).

الشاهد فيه قوله: (وليل) حيث حذف رب بعد الواو أي: رب ليل. انظر: شرح الشواهد للعيني (٢٣٣/٣).

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٧٧/٣).

(٢) في «ق»: لعمل.

(٣) انظر: تمرين الطلاب (٦٤).



يجر) كقول رؤبة[1]: «خيرٍ بالجر ـ والحمد لله» جوابًا لمن قال له: «كيف أصبحت؟»، والأصل: بخير، أو على خير، فحذف الجار وأبقى عمله[2].

وقياسي وهو المشار إليه بقوله **(وبعضه يرى مطردًا)**، كقولك: بكم درهمٍ اشتريت ثوبك، فـ«درهم» مجرور بـ«من» مقدرة عند الجمهور، أي: بكم من درهم، وخلافًا للزجاج في تقدير الجر بالإضافة[3]، وكقولهم: إن في الدار زيدًا والحجرةِ عمرًا، فالحجرة مجرورة بحرف جر محذوف أي: وفي الحجرة عمرًا خلافًا للأخفش؛ إذ قدر العطف على عامل عاملين مختلفين[4]، وذلك ممتنعٌ عند سيبويه ومتابعيه؛ لضعف العاطف عن أن يقوم مقام عاملين مختلفين، وكقولهم: مررت برجلٍ صالحٍ[5] إلا صالحٍ فطالحٍ[6] حكاه يونس بجر صالحٍ وطالحٍ بحرف جر محذوف، وتقديره: إن لا أمر أنا بصالح فقد مررت بطالح هذا تقدير المصنف، وقدره سيبويه: إن لا أكن مررت بصالح فبطالح.

قيل: وتقدير سيبويه هو الصواب[7].

(١) هو بضم الراء وسكون الهمزة ابن العجاج وهو من فصحاء العرب. انظر: الصبان على الأشموني (٧٩/٣).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٧٨/٣).

(٣) و لا يصح أن يكون درهم مضافًا إلى كم؛ لأنها لعمل الجر؛ لأنها قائمة مقام عدد مركب، والعدد المركب لا يعمل، فكذلك ما قام مقامه، وأما كم الخبرية فتمييزها يكون مجرورًا بالإضافة إليها. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٣٢٣/١).

(٤) فجعل معطوفة على الدار، و«عمرًا» معطوفًا على زيد، والدار وزيد معمولان لعاملين مختلفين، فإن العامل في الدار حرف الجر والعامل في زيد إن. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٧٩/٣).

(٥) أي: في اعتقادي.

(٦) الشاهد في قوله: (فطالح).

(٧) انظر: الكتاب لسيبويه (١٣٢/١، ١٣٣).



قال البطليوسي في شرح كتاب سيبويه[1]: إذا قلت: «إن لا أمر»؛ نقضت المعنى فإنك قد قلت: مررت بصالح، ثم تقول: لا[2] أمر بصالح فيما يستقبل، وإنما المرور واقع، فلابد من إضمار الكون فتقول: إن لا[3] أكن فيما يستقبل موصوفًا بكوني مررت بصالح فأنا قد مررت بطالح، نقله المرادي في شرح التسهيل عنه في باب كان وأقره[4].

**   **   **

(١) التذييل والتكميل (٤/٢٢٧).

(٢) في «س» إلا، والمثبت من «ق».

(٣) في «س» إلا، والمثبت من «ق».

(٤) شرح التسهيل للمرادي (٣٠٨)، وانظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣/٧٩).



[باب] (الإضافة)

أي: هذا باب الإضافة، وهي لغة: مطلق الإسناد[1].

قال امرؤ القيس[2]:

فَلَمَّا دَخَلْنَا أَضَفْنَا ظُهُورَنَا ... إِلَى كُلِّ حَارِيٍّ جَدِيْدٍ مُشَطَّبِ

يريد لما دخلنا هذا البيت أسندنا ظهورنا إلى كل رحلٍ منسوبٍ إلى الحيرة، مخطط فيه طرائق[3].

واصطلاحًا: إسناد اسم إلى غيره[4] على تنزيل[5] الثاني من الأول منزلة تنوينه[6]، أو ما يقوم مقام........................

---

(١) انظر: القاموس المحيط (١/٨٣٠)، لسان العرب (٩/٢١٠).

(٢) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه (٥٣)، خزانة الأدب (٧/٤١٨)، جمهرة اللغة (٩٠٩)، لسان العرب (٩/٢١٠) «ضيف»، وبلا نسبة في لسان العرب (٤/٢٢٥) «حير»، التصريح على التوضيح للأزهري (١/٦٩٣)، شرح شذور الذهب لابن هشام (٣٠٥)، المعجم المفصل (١/١١٩).

الشاهد فيه قوله: (أضفنا) فإن معناه أسندنا، فيكون معنى الإضافة التي هي مصدر أضاف الاسناد، وذلك ظاهر. انظر: منتهى الإرب بتحقيق شذور الذهب (٣٠٦).

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣/٨١).

(٤) **قال ياسين:** ثم إن قوله: (إسناد اسم إلى غيره) جنس شامل للمحدود مما ضم فيه كلمة إلى أخرى على وجه جعل إحداهما حديثًا عن الأخرى، أو وصفًا لها، أو غير ذلك. حاشية ياسين على الفاكهي على قطر الندى (٢/١٧٩).

(٥) وجه التنزيل إجراء الإعراب على الجزء الأول من جزئ الإضافة كما جرى على الحرف الذي قبل التنوين وجعل الجزء الثاني ملازمًا لحالة واحدة كما أن التنوين كذلك. انظر: حاشية ياسين على الفاكهي على القطر (٢/١٨٠).

(٦) **قوله:** (تنوينه) أي: الأول، وهو النون التي تلي الإعراب، وتلك نون المثنى وما ألحق به=

تنوينه[١]، قاله الموضح في شرح الشذور[٢].

[حذف النون لدى الإضافة]

٣٨٥ نُـونًا تَلِي الإِعْرَابَ أَوْ تَنْوِينَـا مِمَّا تُضِيْفُ احْذِفْ كَـطُورِ سِينَا

(نونًا[٣] **تلي الإعراب)** أي: حرفه **(أو تنوينًا)** أي[٤]: ملفوظًا به أو مقدرًا[٥] **(مما تضيف احذف)**، كقولك في ثوب ودراهم: «ثوبُ زيدٍ ودراهمُه»، فتَحْذِف من «ثوبٍ» تنوينَه الملفوظَ به[٦] ومن «دراهمَ» تنوينَه المقدرَ؛ لأن غير المنصرف تنوينَه مقدر منع من ظهوره مشابهة الفعل، والذي يدل على أن فيه تنوينًا مقدرًا نصبُ التمييز في نحو: هو أحسن وجهًا؛ إذ لا ينصب نحو هذا إلا عن تمام الاسم بالتنوين، وإنما حذف التنوين والنون للإضافة؛ لأنها تؤذن بالاتصال، والتنوين وخلفه وهو النون يؤذنان بالانفصال[٧].

= ونون الجمع وما ألحق به فصل مخرج لما عدا المحدود. انظر: حاشية ياسين على الفاكهي على القطر (١٨٠/٢).

(١) أي: يقوم مقامه في الدلالة على تمامه وانفصاله عما بعده فيصير الثاني من تتمة الأول. انظر: ابن حمدون على المكودي على الألفية (٣٢٢/١).

(٢) انظر: شرح شذور الذهب لابن هشام (٣٠٤).

(٣) أي: سواء نطق بها أو لم ينطق بها كما في لبيك وذوَى مال وذوِي مال. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢٣٧/٢).

(٤) قوله: (أي) ليس في «س»، وهو مثبت من «ق».

(٥) وذلك في الممنوع من الصرف، والمانع من ظهوره مشابهة الفعل. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢٣٧/٢).

(٦) قوله: (به) مثبت من «س»، غير ثابت في «ق».

(٧) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٨١/٣).

ومثل للتنوين الملفوظ به بقوله: (كطور سينا)[1]، ومثال المقدر: كدراهمك، ومثال النون التي تلي علامة الإعراب وهي أربعة:

الأول والثاني: نون التثنية وشبهها، **فالأول** نحو قوله تعالى: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ﴾ [المسد: ١]، فـ«يدا» تثنية يدٍ، والأصل: «يدان» فحذفت نون التثنية للإضافة؛ لأنها تلي علامة الإعراب، وهي الألف. **والثاني** نحو: «هذان اثنا زيد» فـ«اثنا» شبيهة بالتثنية في الإعراب بالحرف.

والثالث والرابع: نون جمع المذكر السالم وشبهه، **فالأول** نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [الحج: ٣٥] جمع مقيمٍ جمع مذكر سالم، والأصل: و«المقيمين» فحذفت نون الجمع للإضافة، والثاني نحو: عشرو عمرو، فـ«عشرو» شبيه بجمع المذكر السالم في إعرابه بالحروف.

وإنَّما حذفت نون التثنية والجمع وشبههما؛ لأنها أشبهت التنوين في كونها تلي علامة الإعراب كما أن التنوين تلي علامة الإعراب، ولهذا لا تحذف النونُ التي تليها علامة الإعراب، نحو: بساتينُ زيدٍ، وشياطينُ الإنسِ؛ لأنها لا تشبه التنوين فيما ذكر؛ لأن النون في هذين المثالين تليها علامة الإعراب وهي الحركة[2].

[جر المضاف بالمضاف إليه]

٣٨٦ وَالثَّانِي اجْرُرْ وَانْوِ مِنْ...... ....

(١) قوله: (طور سيناء) اسم جبل بالشام ويقال له: طور سنين، وقد جاء في القرآن بالوجهين وأصله قبل الإضافة طور، وهو اسم جبل أيضًا. انظر: شرح المكودي على الألفية (٣٢٣/).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٨٢/٣).

(والثاني) وهو المضاف إليه (اجرر) وجوبًا بالمضاف[1] وفاقًا لسيبويه[2]، وهو الأصح؛ لاتصال الضمير المضاف إليه به، والضمير لا يتصل إلا بعامله[3]، لا بمعنى اللام خلافًا للزجاج[4]، ولا بالإضافة خلافًا للسهيلي وأبي حيان في النكت الحسان، ولا بحرف مقدر ناب عنه المضاف خلافًا لابن الباذش[5][6].

[الإضافة على معنى مِن]

(وانو «من»)[7] بشرط أن يكون المضاف بعض المضاف إليه، وأن يكون المضاف إليه صالحًا للإخبار به عن المضاف، كـ«ـخاتم فضة»، ألا ترى أن الخاتم الذي هو المضاف بعض جنس الفضة المضاف إليها، وأنه يصح الإخبار بالمضاف إليه عن المضاف؛ فإنه يقال: هذا الخاتم فضة، فتخبر بالفضة عن الخاتم؛ لأن الإخبار عن الموصوف إخبار عن صفته.

[الإضافة على معنى في]

٣٨٦ .... أَوْ فِـــي إِذَا لَمْ يَصْـلُحْ إِلَّا ذَاكَ ... ...

(١) في س، وق: إليه، وهي زيادة مضرة حذفناها في الأصل لأجل ذلك.
(٢) أي: والجمهور. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٢٣٧)، الكتاب لسيبويه (/٢٠٩).
(٣) نحو: درهمك وكتابي وديناره.
(٤) هذا الكلام يقتضي أن العامل عند الزجاج معنى اللام لا الحرف المقدر.
(٥) ويرده أنا لا نجد لهذا الحرف الذي سنقدره متعلقًا يتعلق به. انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح السالك (٣/٨٤).
(٦) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣/٨٢).
(٧) أي: «مِن» البيانية أي: التي لبيان جنس المضاف إليه، وبيانها مشوب بتبعيض، ويصح في الإضافة التي على معنى «من» إتباع المضاف إليه للمضاف بدلًا، أو عطف بيان، ونصبه على الحال، أو التمييز، والإتباع أقل الأوجه، وفي التي على معنى في نصب المضاف إليه على الظرفية. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٢٣٨).

(و)[1] انو (في إذا لم يصلح إلَّا ذاك) بشرط أن يكون المضاف إليه ظرفًا للمضاف، سواء أكان زمانًا أم مكانًا، فالزمان نحو قوله تعالى: ﴿مَكْرُ ٱلَّيْلِ﴾ [سبأ: ٣٣] ﴿تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ [البقرة: ٢٢٦]، والمكان، نحو قوله تعالى: ﴿يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجْنِ﴾ [يوسف: ٣٩]، وقولك: شهيد الدار، فـ«الليل» ظرف للمكر، و«السجن» ظرف للصاحبين، والتقدير: مكر في الليل، ويا صاحبان في السجن.

[الإضافة على معنى اللام]

٣٨٦	وَالـلامَ خُـذَا
٣٨٧ لِمَـا سِــوَى ذَيْنِـكَ........	....

(واللام خذا) ناويًا لها[2] (لما سوى ذينك) أي: النوعين المتقدمين، فهي على معنى «اللام» بأكثرية؛ لأنها أصل[3]، ولذلك اقتصر عليها الزجاج[4]، وعلى معنى «من» [بكثرة، وعلى معنى «في»][5] بقلة، ولهذا لم يذكره إلا

(١) هكذا في س وق: (و)، والذي في المتن المطبوع (أو).

(٢) أي: اجعل معنى اللام ملحوظا فيما سوى ذينك، وليس المراد أن اللام مقدرة في نظم الكلام؛ إذ قد لا يصلح لتقديرها، نحو: كل رجل فإن معنى اللام ملحوظ فيه؛ لأنه بمعنى أفراد الرجل ولا يصلح نظم؛ لأن تقدر فيه اللام، ولا يلزم التصريح باللام بل يكفي إفادة مدلولها فقولك: (يوم الأحد وعلم الفقه وشجر الأراك) بمعنى اللام الاختصاصية ولا يصح إظهارها فيه. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٢٣٨).

(٣) ولذلك يحكم به مع صحة تقدير غيرها، نحو: يد زيد، ولذلك خصت بالإقحام، في نحو: «يا بؤس للحرب». انظر: شرح المرادي على الألفية (١/٤١٩).

(٤) علل ذلك بأن كلًّا من الظرف والبعض يصح فيه اعتبار معنى اللام الاختصاصية. انظر: الصبان على الأشموني (٢/٢٣٨).

(٥) ما بين القوسين غير مثبت في «ق»، وهو مثبت من «س».



المصنف[1] تبعًا لطائفة يسيرة قليلة[2].

تنبيه

قد علم من ذلك أن كل إضافة امتنع أن تكون بمعنى «من»، أو «في» فهي بمعنى «اللام» تحقيقًا حيث يمكن النطق بها، كغلام[3] زيد، أو تقديرًا حيث لا يمكن النطق بها، نحو: ذي مال، وعند زيد، ومع عمرو وامتحان هذا[4] بأن تأتي[5] مكان المضاف بما يرادفه أو يقاربه، نحو: صاحب أو مكان[6].

وذهب **الجمهور** إلى أن الإضافة قسمان: بمعنى «اللام»، وبمعنى «من»، ولا ثالث لهما، وما أوهم معنى «في» فهو على معنى اللام مجاز[7] قاله الشارح[8].

وذهب **أبو الحسن ابن الضائع** إلى أن الإضافة لا تكون إلا بمعنى «اللام» على كل حالٍ[9]، وكان يقدر في ثوبِ خزٍ ونحوه، ويقول: الثوب مستحق للخز

---

(١) **قال ابن مالك:** وقد أغفلها أكثر النحويين وهي ثابتة في الكلام الفصيح شرح التسهيل لابن مالك (٣/٢٢١). انظر: شرح الكافية (٢/٩٠٣)، همع الهوامع للسيوطي (٤/٢٦٧)، التصريح على التوضيح للأزهري (٣/٨٥).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣/٨٥).

(٣) على هامش «س»: سقطت الغين من كغلام من خطه.

(٤) أي: وضابط هذا.

(٥) في «س»: يأتي، و«ق»: تأتي.

(٦) في «س» زيادة: ومصاحب، وليست في «ق».

(٧) **قال المحقق الصبان:** لا حاجة إليه؛ لأن معنى اللام الاختصاصية ظاهر في الظرف. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٢٣٩).

(٨) انظر: شرح ابن الناظم على الألفية (١٤٧)، التصريح على التوضيح للأزهري (٣/٦٧) جمع الجوامع للسيوطي (٤/٢٦٧).

(٩) أي: سواء كان المضاف ظرفًا أو بعضًا أو غيرهما. انظر: حاشية المحقق الصبان على الأشموني (٢/٢٣٨).



بما هو أصله[١]، وذهب أبو حيان إلى أن الإضافة ليست على تقدير حرف[٢] مما ذكروه ولا علي نيته[٣].

الإعراب

قوله: «نونًا» مفعول مقدم بـ«احذف»، و«تلي» فعل مضارع، وفاعله ضميره مستتر يعود إلى «نونا»، و«الإعراب» مفعول «يلي» على تقدر مضاف، والجملة نعت لـ«نونا» و«أو» حرف عطف، و«تنوينًا» معطوف على «نونًا»، و«مما» متعلق بـ«ـاحذف»، و«ما» موصول اسمي جارية على موصوف مقدر، وجملة «تضف» صلة «ما»، والعائد محذوف، و«احذف» فعل أمر، و«كطور» خبر لمبتدأ محذوف، و«سينا» مضاف إليه، وهو اسم جبل بالشام، ويقال له أيضًا طور سينين، وتقدير البيت: احذف نونًا تلي حرف الإعراب أو تنوينًا من الاسم الذي تضيفه أي: تريد إضافته، وذلك كطور سيناء[٤]، وإعراب الباقي ظاهر.

[تخصيص المضاف بالمضاف إليه]

٣٨٧ .... وَاخْصُصْ أَوَّلَا ....

(واخصص أولًا)[٥] أي: المضاف بالذي تلا وهو المضاف إليه إن كان

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٨٧/٣).

(٢) وهي تفيد عنده الاختصاص، وجهاته متعددة بيَّن كلَّ جهةٍ منها الاستعمالُ، فإذا قلت: غلام زيد، ودار عمرو، فالإضافة للملك، أو سرج الدابة فللاستحقاق أو شيخ أخيك فلمطلق الاختصاص. انظر: جمع الجوامع للسيوطي (٢٦٨/٤).

(٣) انظر: الارتشاف لأبي حيان (٥٠٢/٢/٢)، التصريح على التوضيح للأزهري (٨٧/٣).

(٤) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٦٦).

(٥) **قال المحقق الصبان**: أي: احكم بخصوصه، أي: قلة اشتراكه فليس المراد بالتخصيص=



المضاف إليه نكرة، كغلام امرأة، فـ«غلام» قَبل الإضافة نكرة خالية عن التخصيص[1]، فلما أضيف إلى النكرة تخصص بها، والمراد بالتخصيص مالا يبلغ درجة التعريف، فإن «غلام امرأة» أخصُّ من غلام، ولكنَّه لم يتميز بعينه كما يتميز غلام زيد به. قاله في المغني[2].

٣٨٧ .... أَوْ أَعْطِهِ التَّعْرِيفَ بِالَّذِي تَلَا

(أو[3] أعطه التعريف بالذي تلا) أي: إذا كان المضاف إليه معرفة، كـ«غلام زيد» فـ«غلام» قبل الإضافة نكرةٌ فلما أضيف إلى المعرفة اكتسب التعريف منها، هذا إذا كانت الإضافة معنوية.

[الإضافة اللفظية]

٣٨٨ وَإِنْ يُشَابِهِ الْمُضَافُ يَفْعَلُ وَصْفًا فَعَنْ تَنْوِينِهِ لَا يَعْزَلُ

فإن كانت لفظية فقد نبه عليها بقوله: (وأن يشابه المضافُ يفعل)[4] أي: المضارع في كونه مرادًا به الحال أو الاستقبال[5] ....

= هنا ما يشمل التعريف حتى يرد على المصنف أنه جعل قسم الشيء قسيمًا له. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٢٣٩).

(١) لاحتمال أن يكون غلام رجل أو غلام امرأة.

(٢) انظر: مغني اللبيب (١/٦٢٣).

(٣) **قال الصبان:** أو للتقسيم لا للتخيير. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٢٣٩).

(٤) كنى بـ«يفعل» عن مطلق الفعل المضارع، وخرج من كلامه المصدر واسمه وأفعل التفضيل. انظر: حاشية المحقق الصبان على الأشموني (٢/٢٣٩).

(٥) لا بمعنى الماضي أو مطلق الزمن فإن إضافته محضة. انظر: حاشية المحقق الصبان على الأشموني (٢/٢٣٩).

حال[1] كونه (وصفًا)[2]، كاسمي الفاعل[3] والمفعولَ والصفة المشبهة (فعن تنكيره[4] لا يعزل) سواء أضيف إلى معرفةٍ أو نكرة، ولذلك وصف به النكرة في نحو قوله تعالى: ﴿هَدْيًا بَـٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥]، فـ(هَدْيًا) نكرةٌ منصوبةٌ على الحال، و(بَـٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ) نعتها، ولا توصف النكرة بالمعرفة، ووقوعه حالًا في نحو قوله تعالى: ﴿ثَانِىَ عِطْفِهِۦ﴾ [الحج: ٩]، فـ«ثان» حال من الضمير المستتر في: (يُجَـٰدِلُ) من قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَـٰدِلُ فِى ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الحج: ٨]، والحال واجب التنكير، والأصل عدم التأويل[5].

فإن قيل: هل تقدر[6] اللام في الإضافة اللفظية؟ **أجيب** بلا[7]، إذ هي ليست على معنى حرف مما سبق خلافًا لبعض المتأخرين في زعمه أن إضافة اسم الفاعل واسم المفعول المضاف إلى المنصوب على معنى اللام، واستدل بأن وصولها إلى المفعول باللام شائعٌ في فصيح الكلام[8]، وردَّ بأنه لا يطرد في الصفة المشبهة[9].

---

(١) وهي حال لازمة؛ لأن المضاف لا يشابه يفعل إلا إذا كان وصفًا. انظر: حاشية المحقق الصبان على الأشموني (٢/٢٣٩)

(٢) أي: وصفًا ولو باعتبار التأويل، كضرب زيد بمعنى مضروبه. انظر: حاشية المحقق الصبان على الأشموني (٢/٢٣٩)

(٣) مراده به ما يشمل صيغة المبالغة. انظر: حاشية المحقق الصبان على الأشموني (٢/٢٤٠).

(٤) أشار بإضافة تنكير إلى ضمير المضاف إلى أن تنكيره حال الإضافة هو الذي كان قبلها فأفاد أن أضافته لا تفيده تخصيصًا كما لا تفيده تعريفًا. انظر: حاشية المحقق الصبان على الأشموني (٢/٢٤٠).

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣/٩٤).

(٦) في «س»: يقدر، و«ق»: تقدر.

(٧) أي: لا تقدر الإضافة اللفظية بشيء.

(٨) انظر: ارتشاف الضرب (٢/٥٠٤).

(٩) انظر: شرح الألفية للمرادي (١/٤٢١).



٣٨٩ كَـرَّبَ رَاجِينَـا ....

ثم مثل لاسم الفاعل بقوله: (كرُّبَ راجينَا) الآن، أو غدًا، فـ«راجينا» اسم فاعل مجرور بـ«رب»، والضمير البارز المتصل به مضاف إليه من إضافة الوصف إلى مفعوله، وفاعله مستترٌ فيه.

٣٨٩ .... عَظِيمَ الأَمَلِ مُـرَوَّعِ القَلْـبِ قَلِيـلِ الحِيَـلِ

ثم مثل للصفة المشبهة باسم الفاعل بقوله: (عظيم الأمل) الآن، ثم مثل لاسم المفعول بقوله: (مروَّع القلب) ـ بفتح الواو المشددة.

وقوله: (قليل الحيل) مثال للصفة المشبهة، فلو ذكره عقب عظيم الأمل ليكون ذلك مثالين لها كان أَوْلَى.

٣٩٠ وَذِي الإِضَـافَةُ اسْـمُهَا لَفْظِيَّـهْ وَتِلْـكَ مَحْضَـةٌ وَمَعْنَوِيَّـهْ

ثم صرح باسم الإضافة الثانية بقوله: (وذي الإضافة) وهي إضافة الوصف إلى معموله (اسمها لفظية)؛ لأنها أفادت تخفيف اللفظ[1] بحذف التنوين والنون، ثم أشار إلى اسم الإضافة الأولى بقوله: (وتلك) أي: الإضافة التي تفيد التعريف أو التخصيص اسمها (محضة) أي: خالصة من تقدير الانفصال[2]، (و) اسمها (معنوية) أيضًا؛ لأنها أفادت أمرًا معنويًّا، وهو تعريف المضاف أو تخصيصه.

---

(١) ففائدتها راجعة للفظ فقط كما بينه الشارح.

(٢) إذ ليس قولنا: غلام زيد مثلك في تقدير: غلام لزيد مثل لك. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٩٣/٣).



تنبيه

أهمل المصنف هنا نوعًا يفيد تخصيص المضاف دون تعريفه[1]، وذلك قسمان: قسم يقبل التعريف ولكن يجب تأويله بنكرة، وقسم لا يقبله أصلًا، **فالأول**: ضابطه: أن يقع موقع ما لا يكون معرفة، نحو: رب رجلٍ وأخيه، وكم ناقةٍ وفصيلها!، وجاء وحده، فهذه المضافات إلى معرفة[2] يجب تأويلُها بنكرة؛ لأن ربَّ وكم[3] لا يجرَّان[4] المعارفَ، والحال لا تكون معرفة، فالإضافة في هذه ونحوها تفيد التخصيص دون التعريف[5].

والقسم الثاني: ضابطه أن يكون المضاف متوغلًا، أي: شديد الدخول في الإبهام، يقال: وغل في الشيء إذا دخل فيه دخولًا بيِّنًا، كـ«غير ومثل» إذا أريد بهما مطلقُ المماثلة والمغايرة، لا كمالهما من كل وجه[6].

قال أبو البقاء: إذا أريد بـ«غير» المغايرة من كل وجه تعرفت بالإضافة، كقولك: (هذه الحركة غير السكون)، وإن أريد بها غير ذلك لم تتعرف؛ لأن

---

(١) **قال المحقق الصبان** نقلًا عن العلامة ابن قاسم العبادي: قد يقال لا إهمال؛ لإمكان دخولهما في قوله: (واخصص أولًا) فإنه لم يضبط هذا النوع المفيد للتخصيص فيمكن تفسيره بما يشمل ذلك. انظر: حاشية المحقق الصبان على الأشموني (٢/٢٤٤).

(٢) في «س»: المعرفة، وفي «ق»: معرفة.

(٣) قوله: (لأن) علة لمحذوف أي: وإنما كان المعطوف في هذه الأمثلة واقعًا موقع نكرة لا تقبل التعريف؛ لأن... إلخ، وجعل بعضهم المعطوف في الأولين معرفة، وقال: إنه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل. انظر: حاشية المحقق الصبان على الأشموني (٢/٢٤٤).

(٤) في «س»: تجران، وفي «ق»: يجران.

(٥) انظر: المرادي على الألفية (١/٤٢٤)، شرح الأشموني على الألفية بحاشية الصبان (٢/٢٤٤)، التصريح على التوضيح للأزهري (٣/٨٩).

(٦) انظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣/٢٢٦، ٢٣٧).



المغايرة بين الشيئين لا تخص وجهًا بعينه، انتهى[1].

فجعل[2] المقتضى للتعريف وقوعها بين متضادين، وبه قال السيرافي، وجعل المانع في التعريف شدة الإبهام، وبه قال ابن السراج[3]، وارتضاه الشلوبين[4]، وبيان الإبهام فيها: أنك إذا قلت: (غير زيد) فكلُّ شيءٍ إلا زيدًا غيرُه، وكل ما صدق وصفه بالمغايرة صدق وصفة بالمماثلة إذا كان الجنس واحدًا واشتركا في وصف من الأوصاف، ولا تكاد جهات المماثلة تنحصر[5].

وذهب سيبويه[6] والمبرد[7] إلى أن سبب تنكيرها أن إضافتها للتخفيف لمشابهتهما اسم الفاعل بمعنى الحال ألا ترى أن «غيرك» و«مثلك» بمنزلة «مغايرك» و«مماثلك»، واختاره أبو حيان في النكت الحسان[8].

[وصل أل بالمضاف]

٣٩١ وَوَصْلُ أَلْ بِذَا المُضَافِ مُغْتَفَرْ ... إِنْ وَصَلَتْ بِالثَّانِ: كَالجَعْدِ الشَّعَرْ

(ووصل أل بذا المضاف)[9] إضافة لفظية (مغتفر)، وذلك في خمس مسائل:

---

(١) التبيان في إعراب القرآن (١/١٠).

(٢) أي: جعل أبو البقاء... إلخ.

(٣) الأصول (٢/٥)، التصريح على التوضيح للأزهري (١/٦٧٨).

(٤) انظر: التسهيل (٣/٢٢٧)، التصريح على التوضيح (١/٦٧٨).

(٥) واحد يماثله في طوله، وآخر في صنعته، وآخر في حسنه وهكذا، ونوقض هذا بأن كثرة المماثلين والمغايرين لا توجب التنكير، كما أن كثرة غلمان زيد لا توجب كون زيدٍ نكرة. انظر: جمع الجوامع شرح همع الهوامع للسيوطي (٤/٢٧٠).

(٦) الكتاب لسيبويه (٢/١١٠، ١١١).

(٧) المقتضب للمبرد (٤/٢٨٩).

(٨) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٦٧٨).

(٩) **قال المحقق الصبان:** خرج المضاف إضافة محضة، فلا تدخل عليه أل؛ لأن المضاف إليه=



الأولى: أن يكون المضاف إليه مقرونًا بأل كما قال: (إن وصلت) أل (بالثانـ)ـي[1]، وهو المضاف إليه (كالجعد الشعر)، فـ«الجعد» صفة مشبهة من «جعد شعره جعودة»[2]، و«الشَّعَر» بفتح العين مضاف إليه، وقول الفرزدق[3]:

.... وَهُـنَّ الشَّـافِيَاتُ الحَـوَائِمِ[4]

بجر «الحوائم» بإضافة الشافيات[5].

= فيها إلى معرفة تعرف بالإضافة فلا تدخل عليه أل؛ لئلا يلزم اجتماع معرفتين على معرف واحد والمضاف فيها إلى نكرة تخصص بالإضافة ولو أدخلت عليه أل لزم إضافة المعرفة إلى نكرة وهي ممنوعة. انظر: حاشية المحقق الصبان على الأشموني (٢/٢٤٥).

(١) في «س»: الثان، وفي «ق»: الثان.

(٢) الجعد من الشعر خلاف السبط أو القصير، يقال: جعد شعره ككرم جعودة وجعادة، والتخفيف في إضافة الجعد إلى الشعر بحذف الضمير فقط أو الجار والمجرور؛ إذ الأصل: الجعد شعره أو شعر له، ولا تخفف بالتنوين إذ لا تنوين مع وجود أل، وإنما لم يجز اقتران المضاف بأل في نحو قولك: الضارب زيد، فيما عدا ما استثني؛ لأن المضاف إليه بدل من التنوين، والتنوين لا يجتمع مع أل، فكذلك لا تجتمع أل مع ما هو بدل من التنوين وهو المضاف إليه. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٣٢٧).

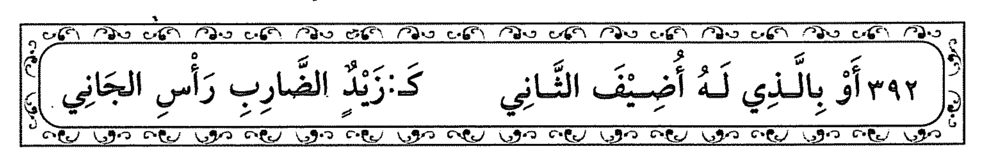
(٣) البيت من الطويل، قاله الفرزدق في قتل قتيبة بن مسلم ومدح سليمان بن عبد الملك.

الشاهد فيه قوله: (الشافيات الحوائم) حيث دخلت الألف واللام على الشافيات التي هي مضاف إلى الحوائم؛ لأن الإضافة لفظية كما في الجعد الشعر. انظر: شرح العيني للشواهد (٢/٢٤٥)، التصريح على التوضيح للأزهري (١/٨٤)، خزانة الأدب (٧/٣٧٣)، وبلا نسبة أوضح المسالك (٣/٩٢)، شرح الأشموني (٢/٣٨٠).

(٤) قوله: (هن) أي: السيوف (الشافيات الحوائم) أي: العطاش ولعل المراد بالعطش التشوف للقتل وإنما كانت السيوف شافيات؛ لأنها آلة السفك، وأصل الحوائم العطاش التي تحوم الماء ثم سمي كل عطشان حائم. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٢٤٥)، عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٣/٩٣).

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٦٨٣).





٣٩٢ أَوْ بِالَّـذِي لَـهُ أُضِـيْفَ الثَّـانِي ... كَـ:زَيْدٌ الضَّارِبِ رَأْسِ الجَانِي

وأشار إلى الثانية وهي أن يكون المضاف إليه مضافا لما فيه أل بقوله: (أو) وصلت (بالذي له أضيف الثاني)[1]، كزيد الضارب رأس الجاني) فالضارب صفة مقرونة بأل مضافة إلى رأس، و«رأس» مضاف إلى الجاني المقرون بأل، ونحو قوله[2]:

لَقَـدْ ظَفِـرَ الـزُّوَّارُ أَقْفِيَـةَ العِـدى ....

فـ«الزوا» جمع زائر صفة مقرونة بأل مضافة إلى «أقفية» جمع «قفا»[3]، و«أقفية» مضاف إلى «العدى»[4] المقرونة بـ«أل»[5].

والمسألة الثالثة: أن يكون المضاف إليه مضافًا إلى ضمير ما فيه «أل»، كقوله[6]:

---

(١) **قال المحقق الصبان:** لقيام وجودها فيه مقام وجودها في الثاني لكون المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، ولذلك لا يجوز أن يكون بين الوصف وما فيه أل أكثر من مضاف واحد، فلا يجوز الضارب رأس عبد الجاني. حاشية الصبان على الأشموني (٢/٢٤٥).

(٢) البيت من الطويل، قال الشيخ محيي الدين عبد الحميد: ولم أقف له على قائل معين.
والشاهد فيه قوله: (الزوار أقفية العدى) حيث أضاف الاسم المقترن بأل، والذي جوز هذه الإضافة كون المضاف وصفًا وكون المضاف إليه مضافًا إلى مقترن بأل. انظر: عدة السالك في تحقيق أوضح المسالك (٣/٩٥) وشرح الشواهد للعيني (٢/٢٤٥)، والتصريح على التوضيح للأزهري (١/٦٨٤)، والمقاصد النحوية (٣/٣٩١).

(٣) القفا: مؤخر العنق.

(٤) العدى جمع عدو.

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٦٨٤).

(٦) البيت من الكامل، قال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد: وهذا الشاهد من الشواهد التي لم يتيسر الوقوف على نسبتها إلى قائل معين. =



الــوُدُّ أَنْــتِ المُسْــتَحِقَّةُ صَــفْوَهُ مِنِّــي وَإِنْ لَــمْ أَرْجُ مِنْــكِ نَــوَالا

٣٩٣ وَكَوْنُهَا فِي الوَصْفِ كَافٍ إِنْ وَقَعْ مُثَنًّــى ....

والمسألة الرابعة: أن يكون الوصفُ المضافُ مثنى كما أشار إلى ذلك بقوله: (وكونها) أي: أل (في الوصف) فقط (كاف إن وقع مثنى)[1] كقوله:[2]

إِنْ يغْنِيَـا عَنِّــي المُسْــتَوْطِنَا عَــدَنِ فَــإِنَّنِي لَسْــتُ يَوْمًــا عَنْهُمَــا بِغَنِــي

فـ«المستوطنا» صفة مثناة مضافة إلى عدن، ولذلك حذفت النون منهما[3][4].

= والشاهد فيه: قوله: (المستحقة صفوه) حيث أضاف الاسم المقترن بأل وهو قوله: (المستحقة)؛ لكونه وصفًا مع كون المضاف إليه مضافًا إلى ضمير يعود إلى ما فيه أل وهو الود. انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٩٦/٣)، وشرح الشواهد للعيني (٢٤٦/٢)، والمقاصد النحوية (٣٩٢/٣)، وشرح التسهيل (٨٦/٣)، والتصريح على التوضيح للأزهري (٦٨٤/١)، وهمع الهوامع (٤٨/٢).

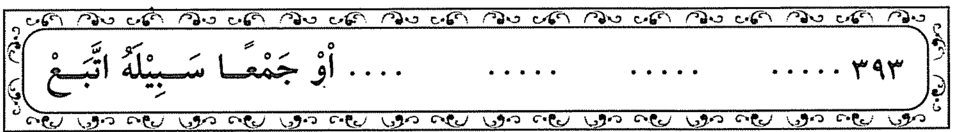
(١) قال المحقق الصبان: لأنه لما طال ناسبه التخفيف فلم يشترط وصل أل بالمضاف إليه. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢٤٦/٢).

(٢) البيت من البسيط، قال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد: هذا الشاهد من الشواهد التي لم نقف لها على نسبتها إلى قائل معين.
والشاهد فيه قوله: (المستوطنا عدن) حيث أضاف الاسم المقترن بأل إلى اسم ليس مقترنًا بها وهو عدن، وساغ ذلك لكون المضاف وصفًا دالًّا على مثني. انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٩٦/٣)، وشرح الشواهد للعيني (٢٤٦/٢)، والتصريح على التوضيح للأزهري (٦٨٤/١)، والدرر (١٣٩/٢)، والمقاصد النحوية (١٣٩/٢)، وهمع الهوامع للسيوطي (٤٨/٢).

(٣) في «س»: منها، وفي «ق»: منهما.

(٤) ويغنيا مضارع غني بكسر النون في الماضي وفتحها في المضارع، والألف فيه علامة التثنية على لغة أكلوني البراغيث، و«المستوطنا» فاعله، وهي جملة شرطية وجوابها:=





٣٩٣ .... أَوْ جَمْعًا سَبِيْلَهُ اتَّبَعْ

والمسألة الخامسة: أن يكون الوصف المضاف جمعًا اتبع سبيل المثنى وطريقه، وهو جمع المذكر السالم؛ فإنه يسلم فيه بناء الواحد من تغيير الحركات، ويختم بنون زائدة بعد علامة الإعراب، تحذف للإضافة كما أن المثنى كذلك، كما أشار إلى ذلك بقوله: (او) وقع (جمعًا سبيله) أي: سبيل المثنى (اتَّبع) فإن كان جمع سلامة كقوله[1]:

لَيْسَ الأَخِلَّاءُ بِالمُصْغِي مِسَامِعِهِم إِلَى الوُشَاةِ وَلَوْ كَانُوْا ذَوِي رَحِمِ

فـ«ـالمصغي» صفة مجموعة جمع المذكر السالم[2] مضافة إلى مسامعهم[3]، ولذلك حذفت النون منها، و«الأخلاء» الأصدقاء، و«الوشاة» جمع واش وهو النمام بين الأخلاء، و«الرحم» القرابة[4].

= «فإنني لست» والمعنى: إن يستغن عني المستوطنا عدن فإنني لست غنيا عنهما يومًا من الأيام. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣/١٠٠).

(١) البيت من البسط قال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد: ولم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين.

والشاهد فيه قوله: (المصغي مسامعهم) حيث أضاف الاسم المقترن بأل إلى اسم ليس مقترنًا بها، وهو مسامعهم؛ لكون المضاف جمع مذكر سالم. انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٣/٩٧، ٩٨)، والتصريح على التوضيح للأزهري (٢/٦٨٥)، والدرر (٣/١٣٩)، وشرح التسهيل لابن مالك (٣/٨٧)، وهمع الهوامع للسيوطي (٣/٣٩٤)، والمقاصد النحوية (٣/٣٩٤).

(٢) المصغي اسم فاعل من أصغى فلان إلى حديث فلان إذا أمال أذنه إليه وأنصت له ولم ينحرف عنه.

(٣) المسامع جمع مسمع، وأصله مكان السمع، وأراد به الآذن.

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣/١٠٠).

وجوز الفراء إضافة الوصف المحلي بأل إلى المعارف كلها، سواء أكان تعريفًا بالعلمية، أم بالإشارة، أم بغيرهما، كالضارب زيد، والضارب هذا، والضارب الذي، والضاربك[1]، والضارب غلامك؛ إجراءً لسائر المعارف مجرى المعرف بأل، وقد استعمله الإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه في خطبة رسالته فقال: الحمد لله الجاعلِنَا من خير أمة أخرجت للناس[2]. بخلاف المضاف[3] [إلى][4] المنكر، نحو: الضارب رجل؛ لامتناع إضافة المعرفة إلى النكرة[5].

وقال المبرد والرماني: في الضاربك وضاربك مما الوصف فيه مقرونًا بـ«أل» أو مجردًا منها موضع الضمير خفضٌ[6]؛ لأن الضمير نائب عن الظاهر، وإذا حذف التنوين من الوصف كان الظاهر مخفوضًا بالوصف فكذلك نائبه[7].

وقال الأخفش وهشام: موضع الضمير نصب؛ لأن موجب النصب المفعولية، وهي محققةٌ، وموجب الخفض الإضافة وهي غيرُ محققةٍ، ولا دليلَ عليها إلا حذف التنوين، ولحذفه سبب آخر غير الإضافة، وهو صون الضمير المتصل عن وقوعه منفصلًا.

---

(١) فالفراء لا يوجب كون الضمير في محل جر إذا أضيف الوصف المحلي بأل، نحو: الضاربك بل يجوز كونه في محل نصب على المفعولية. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٢٤٦).

(٢) الرسالة للإمام الشافعي (٩٥).

(٣) في «س» «الضارب» وفي ق: المضاف. والمثبت في الأصل هو الصواب، والله تعالى أعلى وأعلم.

(٤) ما بين القوسين أثبتناه لأجل حاجة السياق إليه.

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣/١٠١).

(٦) **قال الصبان:** فيكونان موافقين للفراء في الضمير دون الظاهر لكنهما موجبان والفراء مجيز. انظر: الصبان على الأشموني (٢/٢٤٦).

(٧) انظر: التصريح على التوضيح (٣/١٠١).

وقال سيبويه[1]: الضمير كالاسم الظاهر فهو منصوب في الضاربك؛ لأن الوصف المقرون بأل لا يضاف عنده إلا لما فيه أل، أو إلى مضاف إلى أل، والضمير ليس واحدًا منهما، مخفوضٌ في ضاربك؛ لأن حذف التنوين دليل الإضافة، ولا مانع منها إلا اقتران الوصف بأل، وهو مجرد عنها[2].

ويجوز في الضارباك والضاربوك الخفض والنصب؛ لأنه يحتمل أن يكون حذف النون للإضافة، فيكون في محل خفض، وأن تكون للتخفيف وتقصير الصلة، فيكون في محل نصب[3].

الإعراب

قوله: «ووصل» مبتدأ، و«أل» مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله بعد حذف فاعله، و«بذى» متعلق بوصل، و«المضاف» عطف بيان لاسم الإشارة أو نعت له، و«مغتقر» خبر المبتدأ، و«إن» حرف شرط، و«وصلت» بالبناء للمفعول فعل الشرط، والتاء حرف تأنيث، ونائب الفاعل ضمير يرجع إلى المستتر في الفعل، وجواب الشرط محذوف جوازًا[4]، وإعراب الباقي ظاهر.

[اكتساب المضاف إليه التأنيث من المضاف]

٣٩٤ وَرُبَّمَا أَكْسَبَ ثَانٍ أَوَّلَا تَأْنِيثًا انْ كَانَ لِحَذْفٍ مُوهَلَا

(وربما اكسب ثان) وهو المضاف إليه (أوَّلًا) وهو المضاف (تأنثيًا) إذا

(١) انظر: الكتاب (١/١٩٣).
(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣/١٠١، ١٠٣).
(٣) انظر: الأشموني على الألفية (٢/٢٤٧)، التصريح على التوضيح للأزهري (٣/١٠٣).
(٤) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٦٦، ٦٧).

كان مؤنثًا، أو تذكيرًا إذا كان مذكرًا، وحذفه[1]، كقوله تعالى: ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾ [النحل: ٨١]، أي: والبرد، وذلك بشرط صحة الاستغناء بالثاني عن الأول، وهو المنبه عليه بقوله: **(إن كان)** أي: الأول **(لحذف موهلًا)** أي: أهلًا، أي: إذا كان المضاف صالحًا للحذف والاستغناء عنه بالثاني[2]، فمن الأول قولهم: قُطِعَتْ بعضُ أصابِعِه، فـ«بعض» نائب فاعل «قُطِعَتْ»، وأنث الفعل المسند إليه؛ لكونه أكتسب التأنيث من المضاف إليه، وهي الأصابع؛ لصحة الاستغناء عنه[3] بالمضاف إليه، فيقال: قطعت أصابعه تعبيرًا عن الجزء بالكل مجازًا.

وقراءة الحسن البصري[4]: ﴿تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ ٱلسَّيَّارَةِ﴾ [يوسف: ١٠] بتأنيث ﴿تلتقطه﴾، وقول الأغلب العجلي وهو من المعمرين[5]:

---

(١) أي: حذف التذكير للاكتفاء وخص التأنيث بالذكر؛ لأنه الأغلب، ويكتسب المضاف من المضاف إليه غيرهما كالأمور المتقدمة من التعريف والتخصيص والتخفيف ورفع القبح وكالظرفية، نحو: كل حين، وكالمصدرية في نحو: كل الميل، ووجوب التصدير في نحو: غلام من عندك. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٢٤٧).

(٢) انظر: شرح المكودي على الألفية (١/٣٢٨).

(٣) أي: عن المضاف.

(٤) انظر: المختصر في شواذ القرآن لابن خالويه (٦٧).

(٥) هذا البيت من الرجز المشطور قائله الأغلب العجلي ورد في بيت له يتحسر فيها على ذهاب منته وضعف قوته بسبب الكبر والشيخوخة، وله أو للعجاج في شرح شواهد المغني (٢/٨٨١)، وللعجاج في الكتاب (١/٥٣)، ولم أقع عليه في ديوانه، والمخصص (١٧/٧٨)، والتصريح على التوضيح للأزهري (١/٦٨٨)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/١٠٦)، وأوضح المسالك (٣/١٠٣)، والخصائص (٢/٤١٨)، وشرح الأشموني (٢/٣١٠)، والصاحبي في فقه اللغة (٢٥٢)، مغني اللبيب (٢/٥١٢)، والمقتضب (٤/١٩٩، ٢٠٠).

الشاهد فيه قوله: (أسرعت) فإنه خبر عن المذكر وهو طول الليالي، والقياس أسرع ولكن=

طُـوْلُ اللَّيَـالِيْ أَسْـرَعَتْ فِـي نَقْضِـي ... نَقَضْـنَ كُلِّـي وَنَقَضْـنَ بَعْضِـي[1]

فأنث[2] «أسرعت» مع أنه خبر عن مذكر وهو طول إلا أنه اكتسب التأنيث من «الليالي»، و«نقضي» و«نقضن» في الموضعين بقاف وضاد معجمة[3].

ومن **الثاني** وهو أن يكتسب المضاف المؤنث من المضاف إليه المذكر تذكيرًا نحوُ قوله[4]:

رُؤْيَـةُ الفِكْـرِ مَـا يَـؤُوْلُ لَـهُ الْأَمْـ ... ـرُ مُعِـيْنٌ عَلَـى اجْتِنَـابِ التَّـوَانِي[5]

فـ«معين» خبر عن رؤية، وذكَّرَهُ وهو خبر عن مؤنث لاكتساب المبتدأ التذكير من المضاف إليه، وهو الفكر، ولصحة الاستغناء بالثاني عن الأول؛ لأنه يجوز أن تقول: (الفكر معين)، ويحتمله[6]: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ

= المبتدأ اكتسب التأنيث من المضاف إليه فلذلك أنث الخبر. انظر: شرح الشواهد للعيني (٢/٢٤٨).

(١) ويروى: (أَخَذْنَ بَعْضِي وَتَرَكْنَ بَعْضِي)، ويروي: (طَوَينَ طُوْلِي وَطَوَينَ عَرْضِي).

(٢) في «س»: وأنث، وفي «ق»: فأنث، وهو المثبت في الأصل.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣/١٠٤).

(٤) البيت من الخفيف ولم يعلم قائله.

الشاهد فيه قوله: (معين) فإنه خبر عن المؤنث وهو رؤية والقياس معينة، ولكن المبتدأ اكتسب التذكير من المضاف إليه فلذلك ذكر الخبر.

انظر: شرح الشواهد للعيني على الأشموني (٢/٢٤٨)، حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٣٢٩)، البهجة المرضية للسيوطي (٧٤)، همع الهوامع للسيوطي (٢/٤٩)، الدرر السنية لشيخ الإسلام زكريا (٢/٦٠٥)، شرح التسهيل (٣/٢٣٨)، توضيح المقاصد (١/٣٨٥)، الدرر (٢/١٤٥)، المساعد لابن عقيل (٢/٣٣٩)، المقاصد النحوية (١/٣٨٥) المقاصد الشافية للشاطبي (٤/٥٠).

(٥) والمعنى أن تفكر الإنسان في عاقبة الأمر معين على اجتناب التأخير للطاعة بل يقدمها. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٣٢٩).

(٦) أي: اكتساب المضاف من المضاف إليه التذكير، وعبر بالاحتمال لما في إطلاق المذكر=

﴿ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦]، ويبعده: ﴿لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [الشورى: ١٧]، فذكر «قريب» حيث لا إضافة.

وذكر الفراء[١] أنهم التزموا تذكير «قريب» إذا لم يرد قرب النسب قصدًا للفرق[٢][٣]. هذا نقله في المغني.[٤]

ونُقِلَ عن الفراء[٥]: إذا كان [القريب][٦] في النسب كان التأنيث واجبًا بلا خلافٍ، تقول: (هذه قريبة فلان)، ولا تقول: (هذه قريب فلان)، وإذا كان القرب في المسافة جاز التذكير والتأنيث.

وقيل: التذكير في الآية على المعنى؛ لأن الرحمة بمعنى الغفران والعفو، واختاره الزجاج[٧].

وقيل: بمعنى المطر قاله الأخفش[٨][٩]، وإياك أن تظن أن التذكير

= على الله تعالى من سوء أدب. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٢٤٩).

(١) انظر: معاني القرآن (١/٣٨٠).

(٢) قوله: (قصدًا للفرق) أي: بين المراد بها قرب النسب، والمراد بها غيره. انظر: حاشية الدسوقي على المغني (٢/١٠٦٥).

(٣) أي: أنهم يقولون: فلانة قريب من كذا، ويفرقون بذلك بين قريب من قرب النسب وقريب من قرب المسافة، وهذا القول باطل؛ لأنه مبني على أنه يقال في القرب النسبي فلان قريبي، وقد نص الناس على أن ذلك خطأ، وأن الصواب أن يقال: فلان ذو قرابتي. انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي (٣/١٩١).

(٤) المغني بحاشية الدسوقي (٢/١٠٦٥).

(٥) عبارة التصريح: ونقل غيره عن الفراء. انظر: (١/٦٨٩).

(٦) قوله: (قريب) هكذا في س، وق، والذي في التصريح: القرب. (١/٦٨٩)

(٧) معاني القرآن وإعرابه (٢/٣٤٤).

(٨) معاني القرآن للأخفش (٢/٥١٩).

(٩) قال السيوطي: وهذا القول يؤيده عندي من قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ =

لكون لتأنيث مجازيًا؛ لأن ذلك وهم لوجوب التأنيث في نحو: (الشمس طالعة)[1]، وإنما يفترق[2] حكم المجازي والحقيقي في الظاهرين[3] لا في [الضميرين][4][5]. قاله في المغني [ردًّا على][6] الجوهري[7].

وخرج بقوله: (إن كان الحذف موهلًا)[8] ما ليس أهلًا له بأن يختل الكلام[9]

= ﴿بُشْرًا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦ﴾ [الأعراف: ٥٧]، وهذه الرحمة هي المطر، فهذا تأنيث معنوي. انظر: الأشباه والنظائر (٣/١٩٢)، وذكر جملة اعتراضات على هذا الوجه فليراجع.

(١) أي كما يجب في نحو: هند قائمة. انظر: حاشية الدسوقي على المغني (٢/١٠٦٥).

(٢) قوله: (وإنما يفترق... إلخ) أي: فمجازي التأنيث الظاهر يجوز فيه التذكير والتأنيث، وحقيقي التأنيث يجب فيه التأنيث. حاشية الدسوقي على مغني اللبيب (٢/١٠٦٥).

(٣) قوله: (الظاهرين) فمجازي التأنيث الظاهر كما هنا في الشمس. انظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب (٢/١٠٦٥).

(٤) ما بين القوسين هكذا في س، وق، والذي في المغني بحاشية الدسوقي (٢/١٠٦٥) والتصريح (١/٦٨٩): المضمرين.

(٥) قوله: (لا الضمرين) أي: لا في الضمير العائد إلى مجازي التأنيث، فإن ذلك الضمير يجب تأنيثه كما أن العائد على حقيقي التأنيث كذلك، فالحاصل أن مجازي التأنيث إن كان ظاهرًا جاز فيه التذكير والتأنيث، فتقول: طلع الشمس وطلعت الشمس، وأما حقيقي التأنيث فيجب التأنيث معه نحو: قامت هند، وإن كان ضميرًا عائدًا عليه وجب فيه التأنيث بحيث يؤنث الفعل، أو الوصف المسند له ذلك الضمير، نحو: الشمس طلعت أو طالعة كما أن العائد على حقيقي التأنيث كذلك نحو: هند قامت. انظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب (٢/١٠٦٥، ١٠٦٦).

(٦) ما بين القوسين في ق: (قال).

(٧) انظر: المغني بحاشية الدسوقي (٢/١٠٦٦)، التصريح على التوضيح للأزهري (٣/١٠٧، ١٠٨).

(٨) قوله: (موهلًا) بمعنى مؤهلًا، أي: جعل أهلًا للحذف، يقال: أهلك الله للخير، جعلك أهلًا. انظر: المقاصد الشافية للشاطبي (٤/٤٦).

(٩) أي: من غير أن يخل ذلك بالمعنى المراد بل يكون المضاف إليه مؤديًا معنى المضاف وإن كان ذلك مجازًا. انظر: المقاصد الشافية للشاطبي (٤/٤٦).



لو حُذِفَ، فلا يكسبه ما ذكر، كـ: قام غلامُ هندٍ، فلا يجوز «قامت غلامُ هند» بتأنيث الفعل، ولا قام امرأة زيد بتذكيره؛ لعدم صلاحية المضاف فيهما؛ للاستغناء عنه بالمضاف إليه، فلا يقال: (قامت هند) إذا كان القائم غلامَهَا، ولا (قام زيدٌ) إذا كان القائم امرأة[(١)].

[امتناع الإضافة عند اتحاد المعنى]

٣٩٥ وَلَا يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّحَدْ مَعْنًى ....

(ولا يضاف اسم لما به اتحد معنى)[(٢)] فلا يضاف اسمُ لمرادفه، كـ(ليثُ أسدٍ)، ولا موصوفُ إلى صفته، كـ(رجلِ فاضلٍ)؛ لأن الغرض من الإضافة التعريف أو التخصيص، والشيء لا يتعرف بنفسه، ولا يتخصص بها[(٣)].

٣٩٥ .... وَأَوِّلْ مُوْهِمًـا إِذَا وَرَدْ

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٦٨٩).

(٢) أي: بحسب المراد فلا يرد ابن الابن، وأبو الأب فإنه صحيح، وأراد بالاتحاد ما يشمل الترادف كما في الليث والأسد، والتساوي كما في الإنسان والناطق سواء كان التساوي بحسب الوضع كالمثال، أو بحسب المراد كما في الصفة الموصوف، والترادف الاتحاد ماصدقًا ومفهومًا، والتساوي: الاتحاد في الماصدق فقط، ودخل فيما اتحد معنى ما اتحد لفظًا ومعنى فلا يقال: جاء زيدُ زيدٍ بالإضافة بل بالاتباع على التوكيد، وخرج منه ما غاير معنى وإن اتحد لفظًا فتجوز الإضافة، نحو: عين العين. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٢٤٩).

(٣) **قال ابن حمدون:** هذه العلة علل بها في التصريح، وهي قاصرة على الإضافة المعنوية، والصواب الإتيان بعلة جامعة للإضافة اللفظية والمعنوية، وعلل ذلك بأن الإضافة تقتضي التغاير من جهة أن المضاف تقييد للمضاف إليه، والشيء لا يتقيد بنفسه. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٣٣٠)، التصريح على التوضيح للأزهري (٣/١١٠).



(وأول موهمًا) ذلك (إذا ورد) من كلام العرب، فمِنْ ورودِ إضافة الاسم لمرادفه قولهم: (قال سعيدُ كرزٍ)، فـ«سعيد وكرز» مترادفان؛ لكونهما لمسمى واحد، وأضيف أحدهما للآخر، وتأويله أن يراد بالمضاف المسمى وبالمضاف إليه الاسم[١]، أي: اللفظ الدال على المسمى أي: قال مسمى هذا الاسم[٢].

ومن ورود إضافة الموصوف إلى صفته قولهم: (حبة الحمقاء) بالمد، وإنما وصفوها بالحمق؛ لأنها تنبت في مجاري السيول، فيمر السيل بها فيقطعها فتطؤها الأقدام. قاله الرضى[٣].

وقولهم: (صلاة الأولى)، وقولهم: (مسجد الجامع)، وتأويله: أن يقدر موصوف أضيف إليه المضاف المذكور، فيقدر في الأول اسم عين، وفي الثاني اسم زمان، وفي الثالث اسم مكان أي: حبة البقلة الحمقاء[٤]، وصلاة الساعة الأولى[٥]، ومسجد المكان الجامع[٦].

ومن ورود إضافة الصفة إلى موصوفها قولُهم: (جَرْد[٧] قَطِيفة)[٨]،

(١) قال شيخ الإسلام زكريا: محله أي: تأويل إضافة المسمى إلى الاسم إذا نسبت إلى غير الألفاظ، أما إذا نسبت إليه ما ينسب إليها فيجب تأويل الثاني بالأول كقولك: كتبت سعيد كرز، فإنه يتعين أن يقول: كتبت اسم هذا المسمى. انظر: الدرر السنية (٢/٦٠٦).

(٢) قال ابن حمدون: وخص الأول بالمسمى؛ لأنه في موضع ينادى ويسند إليه فلا يليق ذلك إلا بالمسمى، وقصد بالثاني الاسم الذي هو مجرد اللفظ ليقع تغاير ما. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٣٣٠).

(٣) وقد يكون من إضافة العام إلى الخاص فلا يحتاج إلى التأويل.

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣/١١٠).

(٥) أي: من الزوال، والمراد أول ساعة أديت فيها الصلاة المفروضة.

(٦) ويصح أن يكون التقدير: ومسجد الوقت الجامع.

(٧) «جرد» بفتح الجيم، وسكون الراء، و«جرد» بمعنى مجرودة.

(٨) «قطيفة» بفتح القاف وكسر الطاء.

وقولهم: (سَحْق[1] عمامة)[2]، وتقديره[3]: أن تقدر[4] موصوفًا أيضًا، وتقدر إضافة الصفة إلى جنسها[5]، ويجر جنسها بمن أي: شيءٌ جَرْدٌ من جنس القطيفة، وشيءٌ سَحْقٌ من جنس العمامة، فـ«شيءٌ» موصوف، و«جَرْد» أو «سَحْق» صفةٌ، والصفة فيهما مضاف إلى جنسها معنى، وصرح بمن معها لبيان معنى الإضافة.[6]



الإعراب

قوله: «وربما» رب هنا حرف تقليل، و«ما» كافة، و«أكسب» فعل ماض متعد لاثنين، و«ثان» فاعله، و«أولًا» مفعوله الأول، و«تأنيثًا» مفعوله الثاني على حد قوله:

«فأكسبني مالًا وأكسبته حمدًا»

أنشده ابن الأعرابي.[7]

و«إن» حرف شرط، و«كان» فعل الشرط، وجوابه محذوف؛ لدلالة ما تقدم عليه، واسم كان مستتر فيها[8] يعود إلى المضاف، و«لحذف» متعلق بـ«مؤهلًا»، و«مؤهلًا» بفتح الهاء خبر كان، واسم مفعول من «أوهل» بمعنى أهله لكذا إذا

---

(١) «سَحْق» بفتح السين وسكون الحاء المهملتين، وسَحْق بمعنى بالية.

(٢) قوله: (عمامة) بكسر العين.

(٣) في «س»: وتأويله، وفي «ق»: تقديره.

(٤) في «س»: يقدر، وفي «ق»: تقدر.

(٥) أي: إلى جنس موصوفها، أي: فالإضافة حينئذٍ من إضافة الشيء إلى جنسه كـ«خاتم فضة».

(٦) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣/١١١).

(٧) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٦٧).

(٨) في «س»: فيهما، وفي «ق»: فيها.



جعله أهلًا، والمعنى إذا كان المضاف أهلًا للحذف[1]، والباقي إعرابه ظاهر.

[ما يصلح للإضافة]

واعلم أن الغالب على الأسماء أن تكونَ صالحة للإضافة والإفراد عنها[2]، كـ«غلام وثوب»[3]، فتارة يضافان إلى الظاهر والمضمر، فتقول: غلامُ زيدٍ وثوبُه، وتارة لا يضافان، فتقول: غلامٌ وثوبٌ.

[ما تمتنع إضافته]

ومنها: ما يمتنع إضافته لملازمته التعريف[4]، كالمضمرات والإشارات، وأما «ذلك» وأخواته فالكاف حرف خطاب[5] لا اسم مضاف إليه، وغير «أي» من الموصولات، ومن أسماء الشرط، ومن أسماء الاستفهام، وإنما لم تصف هذه المذكورات لشبهها بالحرف، والحرف لا يضاف[6]، وإنما أضيفت «أي» في الجميع لضعف الشبه بما عارضه من شدة افتقارها إلى مفرد تضاف إليه[7].

---

(١) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٦٧).

(٢) أي: عن الإضافة.

(٣) أشار بالأول إلى ما فيه معنى المشتق، وبالثاني إلى ما يدل على الذات لا باعتبار وصف زائد. انظر: حاشية الشيخ ياسين على التصريح على التوضيح (٣/١١٤).

(٤) أي: وضعًا فلا يرد أن الضمير قد يراد به غير معين والموصول قد يراد به الجنس، وكذا اسم الإشارة. انظر: حاشية ياسين على التصريح على التوضيح (٣/١١٤، ١١٥).

(٥) يقدر «فيه» عائد على المبتدأ، تقديره: فيه أي: في ذلك.

(٦) أي: ولأنه لا يعرض له ما يحوج إلى إضافته. انظر: حاشية المحقق الصبان على الأشموني (٢/٢٥٠).

(٧) أي: فإن «أي» ملازمة للإضافة لفظًا وتقديرًا لضعف شبهها بالحرف بما عارضه من شدة افتقارها إلى ما تضاف إليه؛ لتوغلها في الإبهام. انظر: حاشية المحقق الصبان على الأشموني (٢/٢٥٠).



[واجب الإضافة]

٣٩٦ وَبَعْضُ الاَسْمَاءِ يُضَافُ أَبَدَا ....

ومنها: ما هو واجب الإضافة إلى المفرد، كما أشار إلى ذلك بقوله: **(وبعض الأسماء يضاف)** أي: إلى المفرد **(أبدًا)** وهو نوعان: **الأول**: ما يضاف إلى المفرد لفظًا ومعنى، نحو: قُصارى وحُمادى[1] ولدى وسوى وعند وذي وفروعه[2] وأَوْلَى.

٣٩٦ .... وَبَعْضُ ذَا قَدْ يَأْتِ لَفْظًا مُفْرَدَا

والنوع الثاني: ما يلزم الإضافة إلى المفرد معنى كما أشار إليه بقوله: **(وبعض ذا)** أي: الذي ذكر أنه يلزم الإضافة **(قد)** يلزمها معنى فقط، و**(يأت لفظًا مفردًا)** عنها، نحو: «كل» إذا لم يقع نعتًا ولا توكيدًا[3]، أو بعض وأي، قال الله تعالى: ﴿وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ﴾ [يس: ٤٠][4]، وقال: ﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣]

---

(١) قوله: (حمادى وقصارى) بضم أولهما وقصرهما بمعنى: الغاية يقال: قصاراك أن تفعل كذا، أي: غايتك، وآخر أمرك. انظر: همع الهوامع شرح جوامع للسيوطي (٤/٢٨٠).

(٢) أي: ذوا، وذوو، وذات، وذاتا، وذوات. انظر: همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي (٤/٢٨٣).

(٣) وحيث لم يكن نعتًا ولا توكيدًا فالإضافة متعينة لفظًا، نحو: جاء القوم كلهم، وزيد كل الرجل. انظر: حاشية المحقق الصبان على الأشموني (٢/٢٥٠).

(٤) أي: كلهم فالتنوين عوض عن المضاف إليه والضمير للشموس والأقمار فإن اختلاف الأحوال يوجب تعددًا ما في الذات، أو للكواكب فإن ذكرهما مشعر بها، فليس الليل والنهار من مدلول الضمير كما يفيده كلام البعض؛ لأنهما لا يوصفان بالسباحة في الفلك=



واختلف هل هما في هذه الحالة معرفتان أو نكرتان؟ فذهب سيبويه[1] والجمهور إلى أنهما معرفتان بنية الإضافة[2]، ولذلك يأتي الحال منهما، [كقولهم: مررت بكل قائمًا، وبعض جالسًا وأصل صاحب الحال التعريف.

وذهب **الفارسي** إلى أنهما][3] نكرتان، وألزم من قال بتعريفهما أن يقول: (إن نصفا وسدسًا وثلثًا ونحوها معارف) بأنها في المعنى مضافات، وهن نكرات بإجماع.

وَرَدَّ بأن العرب تحذف المضاف إليه وتريده، وقد لا تريده.[4].

ومثل: كل وبعض «أي»[5]: ودل [على][6] مجيء الحال بعد «كل» و«بعض» على إرادته: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ﴾ فـ «أيًّا» اسم شرط مفعول مقدم، و«ما» صلته.

ومنها: ما يلزم الإضافة للظاهر مرة، وللمضمر أخرى، نحو: «كلا»

= كما لا يخفى، وجمعت جمع العاقل تشبيهًا لها به لفعلها فعله من الجري والسباحة، وأفرد «في فلك» مراعاة لكل، وجمع في «يسبحون» مراعاة للمضاف إليه المحذوف، فلا يقال: الآية تقتضي اتحاد فلك الشمس والقمر على الاحتمال الأول، وفلك الكواكب على الثاني. انظر: حاشية المحقق الصبان على الأشموني (٢/٢٥٠).

(١) الكتاب للسيبويه (١/٢٧٣).

(٢) **قال السيوطي**: لأنهما لا يكونان أبدًا إلا مضافين فلما نويت تعرف من جهة المعنى. انظر: همع الهوامع شرح جمع الجوامع (٤/٢٨٦).

(٣) ما بين القوسين ثابت في ق، غير ثابت في «س».

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣/١١٦).

(٥) أي شرطية أو موصولة أو استفهامية، أما الواقعة نعتًا أو حالًا فمتعينة الإضافة لفظًا. انظر: حاشية المحقق الصبان على الأشموني (٢/٢٥٠).

(٦) ما بين القوسين أرى أنه زيادة من النساخ فبإسقاطه يفهم المعنى لا سيما أنه غير ثابت في مصدر العبارة وهو التصريح على التوضيح للأزهري (١/٦٩٢).

و«كلتا»[1]، تقول: (كلا الرجلين)، و(كلتا المرأتين) و(كلاهما) و(كلتاهما)، و(عند زيد وسواك).

ومنها: ما يختص بالظاهر دون الضمير، كـ «أولى» بمعنى أصحاب، و«أولات» بمعنى صاحبات، و«ذي» بمعنى صاحب، و«ذات» بمعنى [صاحب، و«ذات» بمعنى][2] صاحبة، قال تعالى: ﴿نَحْنُ أُوْلُواْ قُوَّةٍ﴾ [النمل: ٣٣] أي: أصحاب قوة، ﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ﴾ [الطلاق: ٤] أي: صاحبات الأحمال، ﴿وَذَا ٱلنُّونِ﴾ [الأنبياء: ٨٧] أي: صاحب الحوت، ﴿ذَاتَ بَهْجَةٍ﴾ [النمل: ٦٠] أي: صاحبة بهجة[3].

[امتناع وقوع الاسم الظاهر بعد المضاف في صور]

٣٩٧ وَبَعْضُ مَا يُضَافُ حَتْمًا امْتَنَعْ	إِيلَاؤُهُ اسْمًا ظَاهِرًا حَيْثُ وَقَعْ
٣٩٨ كَـ: وَحْدَ	....

ومنها: ما يختص بالمضمر كما أشار إلى ذلك بقوله: **(وبعض ما يضاف حتمًا امتنع إيلاؤه اسمًا ظاهرًا)** فلا يليه إلا ضمير **(حيث وقع)** وهو نوعان:

أحدهما: ما يضاف لكل مضمر متكلم أو مخاطب أو غائب مفردًا كان أو مثنى أو مجموعًا مذكرًا أو مؤنثًا، وقد أشار إلى ذلك بقوله: **(كـ«وحد)** وهو مفرد ملازم للإفراد والتذكير على المشهور، فمن إضافته إلى ضمير الغائب قوله

(١) فإنهما يضافان للظاهر والمضمر لكن لا يضافان لكل مضمر بل للفظ هما وكما ونا خاصة. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٢٥١).

(٢) ما بين القوسين مثبت من «س»، غير ثابت في «ق» وما في ق موافق لأصل العبارة.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٦٩٣).



تعالى: ﴿إِذَا دُعِىَ ٱللَّهُ﴾ [غافر: ١٢]، ومن إضافته إلى ضمير المخاطب قولُ عبد الله بن عبد الأعلى القرشي[١]:

وَكُنْـتَ إِذْ[٢] كُنْـتَ وَحْـدَكَا ... لَـمْ يَـكُ شَـيءٌ يَـا إِلَهِـي قَبْلَكَـا

ومن إضافته إلى ضمير المتكلم قول الربيع بن منيع الفزاري[٣]:

أَصْـبَحْتُ لَا أَحْمِـلُ السِّـلَاحَ وَلَا ... أَمْلِـكُ رَأْسَ البَعِيْـرِ إِنْ نَفَـرَا

وَالـذِّئْبُ أَخْشَـاهُ إِنْ مَـرَرْتُ بِـهِ ... وَحْـدِي وَأَخْشَـى الرِّيَـاحَ وَالمَطَـرَا

قال ذلك لكبر سنه، وقد عاش ثلاثمائة سنة وأربعين سنة على ما قيل[٤].

٣٩٨ ..... لَبَّىْ وَدَوَالَيْ وَسَعْدَى ....

(١) الرجز لعبد الله بن عبد الأعلى القرشي في الدرر (٥/٢٣)، شرح أبيات سيبويه (٢/٢٩)، شرح شواهد المغني (٢/٦٨١)، شرح المفصل (٢/١١)، المقاصد النحوية (٣/٣٩٧)، المعجم المفصل (٣/١٢٢)، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٣/١١٢)، سر صناعة الإعراب (٢/٥١٤) مغني اللبيب (١/١٧٩) المقتضب (٤/٢٤٧)، المنصف (٢/٢٣٢)، همع الهوامع (٢/٥٠٢)، شرح الكافية الشافية (١/٤٠٩)، (٣/١٧٧٣)، التصريح على التوضيح للأزهري (١/٦٩٤).

الشاهد فيه قوله: (وحدكا) حيث أضاف لفظ وحد إلى ضمير المخاطب.

(٢) في «ق» وس: (إذا ما) وليس في الرواية الثابتة في المراجع الرواية للشاهد.

(٣) البيت من المنسرح، وهو للربيع ابن ضبع في آمالي المرتضى (١/٢٥٥)، حماسة البحتري (٢٠١)، خزانة الأدب (٧/٣٨٤)، الكتاب (١/٨٩)، لسان العرب (١٣/٢٥٩)، المعجم المفصل (١/٣٢١)، الارتشاف لأبي حيان (٢/٣٤٠)، خزانة الأدب (٧/٣٨٤)، الدرر (٢/١٦٤)، المقاصد النحوية (٣/٣٩٧)، المحتسب (٢/٩٩)، التصريح على التوضيح للأزهري (١/٦٩٤).

الشاهد فيه قوله: (وحدي) حيث أضاف لفظ «وحد» إلى ضمير المتكلم.

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣/١٢٠).

والنوع الثاني: ما يختص بضمير المخاطب، وهو مصادر مثناة لفظًا ومعناها التكرار؛ لأنهم لما قصدوا بها التكثير جعلوا التثنية علمًا على ذلك؛ لأنها أول تضعيف العدد وتكثيره وقد أشار إلى ذلك بقوله: **(لبى)**، نحو: لبيك[١] بفتح اللام وتشديد الباء الموحدة بمعنى إقامة على إجابتك بعد إقامة، و«حنانيك» بفتح المهملة والنون بمعنى تحننا عليك بعد تحنن[٢]، قال طرفة ابن العبد[٣]:

.... **حَنَانَيْكَ بَعْضُ[٤] الشَّرِ أَهْوَنُ مِنْ بَعْضِ**

أنشده سيبويه.

(ودوالي)، نحو: دواليك[٥] بمعنى تدولًا بعد تداول، وهذا أولى من قول ابن المصنف إدالة بعد إدالة[٦]؛ لأن الإدالة الغلبة[٧]، يقال: اللهم أدلني على

---

(١) أصله: «ألب لك إلبابين»، أي: أقيم لطاعتك إلبابًا كثيرًا؛ لأن التثنية للتكرير، ويجوز أن يكون من لب بمعنى ألب فلا يكون محذوفًا الزوائد. انظر حاشية الصبان على الأشموني (٢/٢٥١).

(٢) لو قال: (حنانًا عليك بعد حنان) لكان أنسب بلفظ حنانيك. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٢٥١).

(٣) البيت من الطويل، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه (٦٦)، والدرر (١/٤١٢)، الكتاب (١/٣٤٧)، لسان العرب (١٣/١٣٠)، همع الهوامع (١/١٩٠)، التصريح على التوضيح للأزهري (١/٩٦٤)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة (١٢٧٣)، شرح المفصل (١/١١٨)، المقتضب (٣/٢٢٤).

الشاهد فيه: (حنانيك) حيث أضاف لفظ حناني إلى ضمير المخاطب.

(٤) في «س»: بعض، وفي «ق»: بعد.

(٥) «دوالي» بفتح الدال المهملة. انظر: التصريح على التوضيح (٣/١٢٣).

(٦) انظر: الدرر السنية للشيخ الإسلام زكريا على شرح ابن الناظم (٢/٦٠٧).

(٧) انظر: الصحاح للجوهري (١/٤٢٧).

فلان، وانصرني عليه[1]، وهذاذيك بذالين معجمتين بمعنى إسراعًا لك بعد إسراع.

و(سعديْ)، نحو: «سعديك» بمعنى: إسعادًا بعد إسعاد[2]، ولا تستعمل «سعديك» إلا بعد «لبيك»؛ لأن «لبيك» هي الأصل في الإجابة، وسعديك كالتوكيد لها[3].

٣٨٩ .... وَشَذَّ إِيلَاءُ يَدَيْ لِلَبَّى

(وشذ إيلاء يَدَيْ لِلَبَّى) في قول الأعرابي من بني أزد[4]:

دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مِسْوَرًا   فَلَبَّي فَلَبَّي يَدَيْ مِسْوَرِ

---

(١) ووجه الأولوية عدم ظهور مناسبة معاني الإدالة كالغلبة هنا بخلاف التداول بمعنى التناوب والمداولة بمعنى المناوبة وفي الكلام حذف مضاف أي: تداولًا لطاعتك. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٢٥١).

(٢) **قال ابن حمدون:** سعدى هو اسم مصدر لقولك: (أسعد أو ساعد) بمعنى أعان وهو مفعول مطلق وعامله يقدر من لفظه. انظر حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٣٣٣).

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣/١٢١).

(٤) **قال العيني:** قاله رجل من بني أسد من مسدس المتقارب: أي: طلبت مسورًا لما أصابني من النائبة فلبى أي: قال: لبيك، تقديره فلباني فحذف المفعول.

الشاهد فيه قوله: (فلبى يدي مسور) حيث جاء لبى مضافًا إلى ظاهر وهو نادر شاذ؛ لأنه من الأسماء التي تلزم الإضافة إلى المضمر نحو: دواليك وحنانيك وهذاذيك، فمعناه إجابة مني بعد إجابة له إذ سألني في أمر نابه جزاء لصنعه، وخص يديه بالذكر؛ لأنهما اللتان أعطتاه المال. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٢٥١)، التصريح على التوضيح للأزهري (١/٦٩٧)، المقاصد النحوية (٣/٣٨١)، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب (٢/٩٢)، سر صناعة الإعراب (٢/٧٤٧)، شرح ابن عقيل (٢/٥٢)، الكتاب (١/٣٥٢)، المقاصد الشافية (٤/٦٣)، الدرر السنية لشيخ الإسلام زكريا (٢/٦٠٧).



انتهى[1]. و«مسور» علم منصوب على المفعولية بـ«دعوت»[2].

وشذا إضافته إلى ضمير الغائب في نحو قول الشاعر:[3]

إِنَّكَ لَوْ دَعَوْتَنِي وَدُونِي زَوْرَاءُ ذَاتُ مَنْزَعٍ بَيُّونِ

لَقُلْتُ لَبَّيْهِ لِمَنْ يَدْعُونِي ....

وكان مقتضى الظاهر أن يقول: لبيك، ولكنه التفت من الخطاب إلى الغيبة، مثل قوله تعالى: ﴿إِذَا كُنتُمْ فِي ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم﴾[4] [يونس: ٢٢][5].

و«الزوراء»[6] الأرض البعيدة، و«ذات منزع» صفتها، و«المنزع» من قولهم: حوض نَزِع[7] أي: ممتلئ، و«بَيُّون» ـ بفتح الباء الموحدة وضم الياء

---

(١) وعليه فلا شاهد في البيت، وانظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٦٩٧/١).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٦٩٧/١).

(٣) قال العيني: رجز لم يعلم قائله.

والشاهد فيه قوله: (لبيه) حيث أضاف إلى ضمير الغائب وهو شاذ، ودوني زوراء جملة حالية وهي الأرض البعيدة، و«ذات مترع» صفتها، من قولهم: (حوض ترع) بالتاء المثناة من فوق وتحريك الراء ممتلئ، وقيل: منزع بالنون والزاي المعجمة من قولهم بئر نزوع ونزيع، إذا كانت قريبة القعر والأول أصح، وبيون بفتح الباء الموحدة وضم الياء آخر الحروف، أي: واسعة بعيدة الأطراف. شرح الشواهد للعيني (٢٥٣/٢)، وانظر: خزانة الأدب (٩٣/٢)، سر صناعة الإعراب (٧٤٦/٢)، شرح الأشموني (٣١٣/٢)، شرح شواهد المغني (٩١٠/٢)، شرح ابن عقيل (٥٣/٢)، مغني اللبيب (٥٧٨/٢)، المقاصد النحوية (٣٨٣/٣)، همع الهوامع (١٩٠/١)، تهذيب اللغة (٥٠١/١٥)، شرح المرادي (٢٦١/٢)، التصريح على التوضيح (٦٩٧/١).

(٤) في خط المصنف: بها، وعلى الهامش: بها، والتلاوة بهم.

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٦٩٧/١).

(٦) قوله: (الزوراء) بالزاي ثم الراء جملة حالية من ياء المتكلم. انظر: التصريح على التوضيح (٦٩٧/١).

(٧) قوله: (ترع) بفتح التاء المثناة.



المثنى[1] تحت ـ أي: واسعة بعيدة الأطراف.

[واجب الإضافة إلى الجمل]

٣٩٩ وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً إِلَى الجُمَلْ حَيْثُ، وَإِذْ ....

ومنها: ما هو واجب إضافته إلى الجمل، كما نبه على ذلك بقوله: **(وألزموا إضافة إلى الجمل)** اسمية كانت أو فعلية **(حيث)**[2] من أسماء المكان **(وإذ)** من أسماء الزمان، فأما حيث فنحو: جلست حيث جلس زيدٌ بإضافة حيث إلى الجملة الفعلية، وحيث زيد جالس بإضافة حيث إلى الجملة الاسمية[3]، وإضافتها إلى الجملة الفعلية أكثر[4].

تنبيه

شرط الاسمية: أن لا يكون الخبر فيها فعلًا، كما نصَّ عليه سيبويه[5]، وربَّما أضيفت حيث إلى المفرد، كـ«عند»، نحو[6]:

(١) الهامش: المشي، كذا بخطه.

(٢) حيث فيها لغات الضم والفتح والكسر للثاء. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٢٥٣)، ابن حمدون على المكودي (١/٣٣٤).

(٣) فإذا وقعت بعدها جملة مبتدأة بـ«إن» وجب كسر «إن» فلو فتحت جعلت أن وما بعدها في تأويل مصدر وحينئذٍ تكون من قبيل إضافة حيث إلى المفرد. انظر: حاشية الدسوقي على المغني (١/٣٠٢).

(٤) **قال الصبان**: ولهذا ترجح النصب في نحو: جلست حيث زيدًا أراه. حاشية الصبان على الأشموني (٢/٢٥٤) وانظر: التصريح على التوضيح (٣/١٣١).

(٥) الكتاب لسيبويه (١/١٠٧)، التصريح على التوضيح للأزهري (٣/١٣٠).

(٦) الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب (٧/٣)، الدرر (١/٤٥٦)، شرح المفصل (٤/٩٠)، المغني (١٧٨)، شرح ابن عقيل (٢/٥٤)، شرح شواهد المغني (١/٣٩٠)، توضيح=



.... حَيْـثُ سُـهَيْلٍ طَالِعًـا ....

ولا يقاس عليه خلافًا للكسائيِّ(١).

وأما «إذا» فنحو قوله تعالى: ﴿وَٱذۡكُرُوٓاْ إِذۡ أَنتُمۡ قَلِيلٌ﴾ [الأنفال: ٢٦] بإضافة «إذ» إلى الجملة الاسمية وقوله تعالى: ﴿وَٱذۡكُرُوٓاْ إِذۡ كُنتُمۡ قَلِيلٗا﴾ [الأعراف: ٨٦] بإضافة إذ إلى الجملة الفعلية، و«إذ» في هذين المثالين مفعول به لـ«اذكر».

وزعم الجمهور أنها ظرف لمفعول محذوف أي: واذكروا نعمة الله عليكم إذ انتم قليل، وإذ كنتم قليلًا(٢).

تَنْبِيهٌ

شروط الاسمية: أن لا يكون خبر المبتدأ فعلًا ماضيًا، كما نصَّ عليه سيبويه(٣).

وشرط الفعلية: أن يكون فعلها ماضيًا لفظًا كما مر، أو معنى لا لفظًا، نحو

= المقاصد (١/٣٩٠)، المقاصد الشافية (٤/٦٧)، همع الهوامع للسيوطي (٢/٢١٠)، الدرر السنية لشيخ الإسلام زكريا (٢/٦٠٨)، الأشموني (٢/٢٥٤).

الشاهد فيه قوله: (حيث سهيل) حيث أضيف إلى مفرد وهو شاذ؛ لأن «حيث» يضاف إلى الجملة فعلى هذا يكون معربًا؛ لأن الموجب لبنائه إضافته إلى الجمل. إما منصوب على الظرفية أو على المفعولية، وقيل: هو مبني دائمًا، وقيل: مضاف إلى الجملة تقديرًا؛ لأن سهيلًا مرفوع بالابتداء، وخبره محذوف أي: مستقر، وظاهر في حال طلوعه. انظر: العيني (٢/٢٥٤).

(١) انظر: التصريح على التوضيح (٣/١٣١)، شرح الألفية للمرادي (١/٤٣٣)، المغني بحاشية الدسوقي (١/٣٠٢).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح (٣/١٣٠).

(٣) الكتاب لسيبويه (١/١٠٧)، التصريح على التوضيح للأزهري (٣/١٣٠).



قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ﴾ [البقرة: ١٢٧].

وقد اجتمع إضافتها إلى الاسمية والفعلية بقسميها في قوله تعالى: ﴿ثَانِيَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَـٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ﴾ [التوبة: ٤٠].

٣٩٩	وَإِنْ يُنَـوَّنْ يُحْتَمَـلْ
٤٠٠ إِفْـرَادُ إِذْ	....

وقد يحذف ما أضيفت «إذ» إليه من الجملة بأسرها[(١)]؛ للعلم به فيُجاء بالتنوين عوضًا عن المضاف إليه[(٢)] كما أشار إلى ذلك بقوله: (وإن ينون إذ) ويكسر ذالها؛ لالتقاء الساكنين[(٣)] (يحتمل) أي: يجوِّز[(٤)] (إفراد إذ)[(٥)]، كقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [الروم: ٤] أي: يوم إذ غلبت الروم يفرح المؤمنون، فحذف جملة غلبت الروم[(٦)] وعوض منها التنوين وكسرت الذال لالتقاء الساكنين[(٧)]، وإذ باقية على بابها على الأصح[(٨)].

الإعراب

قوله: «وبعض الأسماء» وبعض مبتدأ، و«الأسماء» مضاف إليه،

---

(١) ولا تشارك حيث إذ في هذا الحكم.

(٢) انظر: التصريح على التوضيح (٣/١٣٠).

(٣) خلافًا للأخفش إذ جعل كسرها للجر، ورد بأوجه منها: أنهم قالوا: (يومئذًا) بالفتح. شرح الألفية للمرادي (١/٤٣٣).

(٤) في هامش «س»: ضَبطَه بتشديد الواو.

(٥) أي: إفرادها لفظًا، وأكثر ما يكون ذلك مع إضافة اسم الزمان إليها،، نحو: يومئذٍ وحينئذٍ. انظر: شرح الأشموني على الألفية (٢/٢٥٥).

(٦) أي: الجملة المكونة من الفعل والفاعل والمفعول المحذوف للعلم به.

(٧) إذ الأصل في التقاء الساكنين الكسر.

(٨) انظر: التصريح على التوضيح (٣/١٣٠).

و«يُضاف» بالبناء للمفعول خبر المبتدأ، و«أبدًا» منصوبٌ على الظرفية بـ«يضاف»، و«بعض» مبتدأ، و«ذا» مضاف إليه، وجملة «قد يأت» بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة خبر المبتدأ، و«لفظا» منصوب على إسقاط الخافض، ويجوز نصبه على التمييز، ومفردًا حال من الضمير المستتر في «يأت»، و«بعض» مبتدأ، و«ما» موصول اسمي مضاف إليه، وجملة يضاف بالبناء للمفعول صلة «ما»، و«حتمًا» مفعول مطلق، و«امتنع» فعل ماض، و«إيلاؤه» فاعله وهو مصدر أولي المتعدي لاثنين، والهاء المتصلة به مفعوله الأول، و«اسمًا» مفعوله الثاني، وفاعله محذوف، و«ظاهرًا» نعت اسمًا، و«حيث» متعلق بـ«امتنع»، وجملة «وقع» مضاف إليه، وجملة «امتنع» وما بعده في موضع رفع خبر «بعض»[1]، وإعراب الباقي ظاهر.

[ما يجري مجرى إذ في الإضافة]

٤٠٠ ..... وَمَـا كَـإِذْ مَعْنًـى كَـإِذْ أَضِفْ جَوَازًا، نَحْوُ: حِينَ جَا نُبِـذْ

واعلم أن من أسماء الزمان ما يجري مجرى «إذ» في الإضافة إلى الجمل، وإلى ذلك أشار بقوله: (وما كإذ معنى) أي: في المعنى، وهو كل اسم زمانٍ مبهمٍ غير محدودٍ مرادٍ به المضى (كإذ) أي: تجري مجراها في إضافته إلى الجملة الاسمية والفعلية لا لزومًا كما يفهم من قوله: (أضف جوازًا، نحو: حين جا نبذ) ووقت ويوم[2]، تقول: قمت يوم قام زيد، وحين زيدٌ قائمٌ، وفهم منه أنه إذا كان غير مبهم لم يضف إلى الجمل، نحو: نهار، وكذا إذا كان محدودًا،

---

(١) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٦٧، ٦٨).

(٢) قال المحقق الصبان: يوم إذا أر يد به مطلق الزمن لا المقدار المخصوص وإلا كان من المحدود أفاده ابن قاسم. انظر: حاشية المحقق الصبان على الأشموني (٢/٢٥٥).



نحو: شهرًا[١]، وكان مرادًا به الاستقبال فلا يجري مجرى «إذ» إلا إذا استوى الشبه في الأوجه المذكورة، هذا مقتضى مذهب سيبويه[٢]، ولذلك يؤول قوله تعالى ﴿يَوْمَ هُم بَـٰرِزُونَ﴾ [غافر: ١٦][٣]، وقول سواد بن قارب[٤]:

وَكُنْ لِي شَفِيعًا يَومَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ ... سِوَاكَ بِمُغْنٍ عَنْ سَوَادِ بنِ قَارِبِ

على تنزيله منزلة الماضي لتحقق وقوعه[٥].

قال المصنف: والصحيح جواز ذلك على قلة يعني في «إذ وما» حمل عليها[٦].

٤٠١ وَابْنِ أَوَ اعْرِبْ مَا كَإِذْ قَدْ أُجْرِيَا ....

(وابن) على الفتح[٧] **(أو اعرب)** على الأصل في الأسماء **(ما كإذ)** أو إذا

---

(١) وكأمس وغد وأسبوع وشهر وحول وسنة وعام وكيومين.

(٢) الكتاب لسيبويه (٤٦١/١)، شرح الألفية للمرادي (٤٣٤/١).

(٣) على تنزيله منزلة الماضي.

(٤) البيت من الطويل، لسواد بن قارب الأزدي الصحابي رضي الله تعالى عنه في الجنى الداني (٥٤)، الدرر (٢٥٧/١، ٤٧٥)، شرح ابن الناظم (١٠٥)، شرح التسهيل (٣٧٦/١)، عمدة الحافظ (٢١٥)، المقاصد النحوية (١١٤/٢، ٤١٧/٣) التصريح على التوضيح (٢٧٣/١)، وبلا نسبة في الارتشاف (٥٥٢/٢)، الأشباه والنظائر (١٥٢/٣)، أوضح المسالك (٢٩٤/١)، شرح الأشموني (١٢٣/١)، شرح شواهد المغني (٨٣٥)، شرح ابن عقيل (٣١٠/١)، مغني اللبيب (٤١٩)، همع الهوامع (١٢٧/١، ١٢٨).

الشاهد فيه قوله: (يوم) فإنه بمنزلة إذ في كونه اسم زمان مبهم لما يأتي، فلذلك نزل منزلته فيما أضيف إليه، فهذا ونحوه مما نزل فيه المستقبل لتحقق وقوعه بمنزلة ما قد وقع ومضى.

انظر: شرح شواهد العيني (٢٥٦/٢).

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١٤٠/٣).

(٦) انظر: شرح التسهيل (٢٥٨/٣).

(٧) اختير الفتح للتخفيف. انظر: ابن حمدون على المكودي (٣٣٦/١).

(قد أجريا) أما البناء فبالحمل على «إذ» و«إذا»؛ لأنهما مبنيان لشبه الحرف في الافتقار المتأصل إلى جملة[1]، وأما الإعراب فعلى الأصل كما مر[2].

٤٠١ .... وَاخْتَرْ بِنَا مَتْلُوِّ فِعْلٍ بُنِيَا

[(و)][3] لكن **(اختر بنا متلوِّ)** أي: واقع قبل **(فعل بنيا)**، واختلف في علته **فقال البصريون**: للتناسب، وقال المصنف: بل لشبه الظرف حينئذٍ بحرف الشرط في جعل الجملة التي تليه مفتقرة إليه وإلى غيره[4].

والبناء على قسمين: أصلي إذا كان الفعل ماضيًا، أو عارض إذا كان مضارعًا مقرونًا بأحد النونين[5]، **فالأول** كقول النابغة الذبياني[6]:

---

(١) **قال الصبان**: اعترض بأن شرط القياس وجود علة الحكم في الفرع، وعلة بناء إذ مشابهتها الحرف في الافتقار وهي غير موجودة في الفرع، وقد يقال: إنما اشترط ذلك في القياس الموجب للحكم لا المجوز له فتأمل. انظر: حاشية المحقق الصبان على الأشموني (٢/٢٥٦).

(٢) وهو القياس كما قال المرادي. انظر: شرح الألفية للمرادي (١/٤٣٥).

(٣) ما بين القوسين غير ثابت في «س»، مثبت من «ق».

(٤) فإن قمت من قولك: حين قمتَ قمتُ، وإن قمتَ قمتُ كان كلامًا تامًّا قبل دخول حين وإن عليه، وبدخولهما عليه حدث له افتقار إليهما وإلى ما بعدهما فشبه حين وأمثاله بـ«إن» وجعل ذلك سببًا للبناء المشار إليه على وجه لا يخالف القاعدة العامة وهي ترتيب بناء الأسماء على مناسبة الحرف بوجهٍ. انظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣/١٣٨).

(٥) في «س»: النوعين، وفي «ق»: النونين.

(٦) البيت من الطويل وهو للنابغة الذبياني في ديوانه (٣٢)، والأضداد (١٥١)، جمهرة اللغة (١٣١٥)، خزانة الأدب (٢/٤٥٦، ٦/٥٥٠، ٥٥٣)، الدرر (١/٤٧٢)، سر صناعة الإعراب (٢/٥٠٦)، شرح أبيات سيبويه (٢/٥٣)، شرح شواهد المغني (٢/٨١٦)، الكتاب (٢/٣٣٠)، لسان العرب (٨/٣٩٠) «وزع» (٩/٧٠) «خشف»، المقاصد النحوية=



عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ المَشِيبَ عَلَى الصِبَا ....

يروي «على حينِ» بالخفض على الإعراب، و«على حينَ» بالفتح على البناء، وهو الأرجح لكونه مضافا إلى مبنيٍّ أصالة، و«هو عاتبت».

والثاني نحو قول الشاعر(١):

= (٣/٤٠٦، ٤/٣٥٧)، التصريح على التوضيح للأزهري (١/٧٠٥)، وبلا نسبة في الارتشاف (٢/٥٢٠، ٥٢٢)، الأشباه والنظائر (٢/١١١)، الإنصاف (١/٢٩٢)، أوضح المسالك (٣/١٣٣)، ورصف المباني (٣٤٩)، شرح ابن الناظم (٢٨١، ٤٦٧)، شرح الأشموني (٢/٣١٥، ٣/٥٧٨)، شرح شذور الذهب (٧٨)، شرح ابن عقيل (٢/٥٩)، شرح التسهيل (٣/٢٥٥)، شرح الكافية الشافية (٣/١٤٨٠)، شرح المفصل (٣/١٦٠، ٤/٥٩١) مغني اللبيب (٥٧١)، المقرب (١/٢٩٠/٢/٥١٦)، همع الهوامع (١/٢١٨)، وأمالي ابن الشجري (١/٤٦١، ٢/١٣٢).

الشاهد فيه قوله: (حين) حيث بني على الفتح لإضافته إلى فعل بناءه لازم، ويجوز كسره للإعراب وعلى الأول ظرف كـ«في» كما في ﴿وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا﴾ [القصص: ١٥] أي: في وقت غفلة، والمعنى في وقت عاتبت، وعلى الثاني للتعليل أي: لأجل الصبا، كما في ﴿وَلِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥]. انظر: شرح الشواهد للعيني (٢/٢٥٦).

(١) هو من الطويل، بلا نسبة في العيني (٢/٢٥٦)، التصريح على التوضيح (٣/١٤٣)، خزانة الأدب (٣/٣٠٧)، خزانة الأدب (٣/٣٠٧)، الدرر (١/٤٧٣)، شرح الأشموني (٢/٣١٥)، شرح التسهيل (٣/٢٥٥)، شرح شواهد المغني (٢/٨٣٣)، مغني اللبيب (٢/٥١٨)، المقاصد النحوية (٣/٤١٠)، همع الهوامع (١/٢١٨).

الشاهد فيه: (على حين) حيث جاء مبنيًّا لإضافته إلى الجملة، وفي هذا البيت حجة على من ذهب إلى أن المضارع المتصل به نون الإناث باق على إعرابه، يقال: استصبيت فلانًا إذا عددته صبيًّا يعني جعلته في عداد الصبيان. انظر: شرح شواهد العيني (٢/٢٥٧).



لاجْتَـذِبَنْ[1] مـنهُنَّ قَلْبِـي تَحَلُّمَـا[2] عَلَـى حِـينَ يَسْتَصْـبِيْنَ كـلَّ حَلِـيمِ

يروي بخفض «حين» على الإعراب، وفتحه على البناء لكونه مضافًا إلى مبني، وهو «يستصبين»[3] فإنه مضارع مبني على السكون؛ لاتصاله بنون الإناث.

٤٠٢ وَقَبْـلَ فِعْـلٍ مُعْـرَبٍ أَوْ مُبْتَـدَا أَعْرِبْ، وَمَنْ بَنَى فَلَـنْ يُفَنَّدَا

(و) الواقع (قبل فعل) مضارع (معرب، أو) قبل (مبتدأ أعرب)، مثال الفعل المعرب: ﴿قَالَ ٱللَّهُ هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡ﴾ [المائدة: ١١٩][4].

والمبتدأ[5]:

أَلَـمْ تَعْلَمِـي يَـا عَمْـرَكِ اللهُ[6] أَنَّنِـي كَـرِيمٌ عَلَـى حِـينَ الكِـرامُ قَلِيـلُ

---

(١) لأجتذبن مؤكد بنون التوكيد الخفيفة. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٣٣٦).

(٢) قوله: (تحلما) بضم اللام المشددة تكلف الحِلْم بكسر الحاء. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٣٣٦).

(٣) **قال الصبان:** والأنسب أنه من استصباه، أي: طلب أن يصبوا إليه أي: يميل. انظر: حاشية المحقق الصبان على الأشموني (٢/٢٥٦).

(٤) **قال ابن حمدون:** أما الرفع فظاهر متفق عليه. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٣٣٦).

(٥) البيت من الطويل، قاله موبال بن جهم المذحجي.

الشاهد فيه قوله: (على حين) حيث أعرب؛ لأنه وقع مبتدأ، وهو الكرام، قليل خبره. انظر: شرح الشواهد للعيني (٢/٢٥٦) شرح الألفية (٢/٢٥٦)، شرح المكودي على الألفية (١/٣٣٦)، ابن هشام في مغني اللبيب (٢/١١٥)، شرح المرادي (٢/٨٨)، السيوطي في الهمع (١/٢٨٨).

(٦) **قال الصبان:** قوله: (يا عمر الله) «يا» لتنبيه أو النداء والمنادى محذوف، و«عمر» منصوب على المصدر بمعنى التعمير، ويرفع بالابتداء إذا دخلت عليه فيكون بمعنى الحياة،=

فالإعراب[1] قبل هذين جائزٌ باتفاق، وأما البناء فمنعه جمهور البصريين، وأجازه[2] الكوفيون، ومال الفارسي إلى تجويزه، واختاره المصنف ـ ولذلك قال: (ومن بنى فلن يفندا) أي: يغلط.

واعترض على من منع البناء بقراءة نافع ﴿يَوْمَ يَنفَعُ﴾ بالفتح على البناء[3]؛ لأن الإشارة إلى اليوم كما في قراءة الرفع، فلا يكون ظرفًا[4]، والتوفيق بين القراءتين أليق[5].

وأجاب جمهور البصريين بأن الفتحة فيه إعراب، مثلها في: صمت يوم الخميس، والتزموا لأجل ذلك أن تكون الإشارة ليست لليوم[6]، وإلا لزم كون الشيء ظرفًا لنفسه، واعترض عليهم أيضًا بقول الشاعر[7]:

= و«الله» منصوب بنزع الخافض، والأصل: عمرتك يا الله أي: ذكرتك به تذكيرًا يعمر قلبك وحكي رفعه على الفاعلية للمصدر. انظر: المحقق الصبان على الأشموني (٢/٢٥٦).

(١) في «س»: والإعراب، وفي «ق»: فالإعراب.

(٢) في «س»: اختاره، وفي «ق»: أجازه.

(٣) انظر: النشر في القراءات العشر (٢/٢٥٦).

(٤) فلو جعلت الفتحة فتحة إعراب لامتنع أن يكون المشار إليه اليوم؛ لاستلزام ذلك اتحاد الظرف والمظروف، وكان يجب أن يكون التقدير مباينًا للتقدير في القراءة الأخرى مع أن الوقت واحد والمعنى واحد إلا أن المراد حكاية المقول في ذلك اليوم، فلابد من كونها مما يقتضي اتحاد المعنى دون تعدده. انظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣/١٣٦).

(٥) بخلاف من أعربه بالنصب كالزمخشري على أنه ظرف لـ«قال»، أو ظرف مخبر عنه عن هذا فلا يكون توفيقًا بين القراءتين. انظر: الدرر السنية للشيخ الإسلام زكريا (٢/٦١٣)، تفسير الزمحشرى (١/١٩٧).

(٦) وإنما الإشارة لجري المقالة التي بين الله تعالى وعيسى وهي قوله: ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴾ [المائدة: ١١٦] الآية، والله تعالى أعلم. انظر: ابن حمدون على المكودي (١/٣٣٦).

(٧) البيت من الوافر بغير نسبة في شرح شواهد العيني (٢/٢٥٧)، التصريح على التوضيح=

تَـذَكَّرَ مَـا تَـذَكَّرَ مِـنْ سُـلَيْمَى ... عَلَـى حَـينَ التَّوَاصُـلِ غَيْـرُ دَانِ

يروي بفتح حين على البناء[1].

الإعراب

قوله: «وما كإذ»، «ما» موصول اسمي في موضع نصب على المفعولية بـ«أضف»، وهي جارية على موصوف مقدر، و«كإذ» في موضع صلة «ما»، و«معنى» منصوب بإسقاط الخافض، والمضاف إليه محذوف، و«كإذ» متعلق بـ«أضف»، وهو على حذف مضاف أي: كإضافة «إذ»، و«أضف» أمر، و«جوازًا» مفعول مطلق، والتقدير: أضف الزمان المبهم الذي كإذ في معنى المضي إضافة مثل إضافة إذ إلى الجمل جوازًا، وإعراب الباقي ظاهر[2].

[لما الوجودية وما تختص به]

٤٠٣ وَأَلْزَمُـوا إِذَا إِضَـافَةً إِلَـى ... جُمَلِ الأَفْعَالِ، كَهُنْ إِذَا اعْتَلَى

ومنها ما يختص بالجمل الفعلية وهو «لما» الوجودية عند من قال باسميتها كابن السراج وجماعة، وقالوا: إنها اسم وهي ظرف بمعنى حين[3].

= للأزهري (١/٧٠٦)، الارتشاف (٢/٥١٢)، الدرر (١/٤٧٥)، شرح التسهيل (٣/٢٥٦)، شرح الأشموني (٢/٢٥٧)، شرح شذور الذهب (٨٠)، المقاصد النحوية (٣/٤١١)، همع الهوامع (١/٢١٨).

الشاهد فيه: (على حين) حيث يجوز فيه الإعراب والبناء، ولكن البناء على الفتح أرجح من الإعراب ولم تجز البصرية غيره. انظر: شرح شواهد العيني (٢/٢٥٦).

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٧٠٦).

(٢) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٦٨).

(٣) ولذلك تسمى الحينية. انظر: المغني بحاشية الدسوقي (١/٦١١).



وقال المصنف: بمعنى «إذ»، واستحسنهُ في المغني؛ لأنها مختصة بالماضي[1]، نحو: لما جاءني أكرمته، والصحيح عند سيبويه: أنها حرف وجودٍ لوجودٍ[2].

واستدل له الموضح في شرح القطر بقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ﴾ [سبأ: ١٤]، وجه الدليل منه أنها لو كانت ظرفًا لاحتاجت إلى عاملٍ يعمل في محلها النصب، ولا عامل لها هنا، وإذا لم يكن لها عاملٌ تعين أن لا موضع لها من الإعراب، وذلك يقتضي الحرفية[3].

و«إذا» عند غير الأخفش والكوفيين فإنها تختص بالجمل الفعلية[4] كما أشار إليه بقوله: **(وألزموا)** أي: العرب **([إذا][5] إضافة إلى جمل الأفعال)** فقط، **(كهن إذا اعتلى)** أي: تواضع إذا تعاظم وتكبر، ونحو قوله تعالى: ﴿إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق: ١]، وأما قوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١]، مما استند إليه الأخفش والكوفيون من جواز دخول إذا على الجمل الاسمية فمثل قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦] في التأويل، فالسماء فاعلٌ بفعلٍ محذوفٍ يفسره المذكور، والأصل إذا انشقت كما

---

(١) انظر: المغني بحاشية الدسوقي (٦١١/١).

(٢) أي: حرف يقتضي وجود جوابه لأجل وجود شرطه فاللام في «لوجود» للتعليل. انظر: حاشية الدسوقي (٦١١/١).

(٣) **عبارة الدسوقي**: وما لا يعمل ما قبلها إلا أن يراعي التوسع في الظروف، ولا يصح أن يكون عاملها قضينا؛ لأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف، وأيضًا أجمعوا على جواز زيادة إن بعدها، ولو كانت ظرفًا مضافًا لزم الفصل بين المتضايفين إلا إن يقال: عهد جنس ذلك. حاشية الدسوقي على المغني (٦١١/١).

(٤) فلا تقول: أجيئك إذا زيدٌ قائمٌ.

(٥) ما بين القوسين مثبت من «ق»، غير ثابت في «س».



أن «أحد» فاعل بفعل محذوف يفسره: (ٱسۡتَجَارَكَ)، والأصل: «إنْ استجارك أحدٌ»، لا أن السماء مبتدأ، والفعل الذي بعدها خبره، وأما قول الفرزدق[1]:

إِذَا بَـــاهِلِيٌّ تَحْتَـــهُ حَنْظَلِيَّـــةٌ ... لَـــه وَلَـــدٌ مِنْهَـــا فَـــذَاكَ المُـــدَّرَع

مما[2] ليس بعد المرفوع فعل يصلح للتفسير، فعلى إضمار «كان»، وباهليٌّ مرفوعٌ بها، والجملة بعده خبرُها، والتقدير: إذا كان باهليٌّ تحته حنظلةٌ.

والباهليُّ منسوبٌ إلى باهلة قبيلة من قيس عَيْلَان بالعين المهملة، والحنظلية منسوبة إلى حنظلة، وهي أكرم قبيلة من تميم، ومدرع الذي يكسي الدرع بالدال المهملة[3].

وقال الدماميني: والظاهر أنه بالذال المعجمة، وهو الذي أمه أشرف من أبيه، والقول بإضمار كان معهود كما أضمرت هي، وضمير الشأن في قول قيس[4]:

---

(١) البيت من الطويل للفرزدق. انظر: ديوان الفرزدق (٤١٦/١)، شرح شواهد المغني (٢٧٠)، الدرر السنية لشيخ الإسلام زكريا (٦١٣/٢) التصريح على التوضيح (٤٠/٢)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (١٩٤/٢)، شرح الأشموني (١٥١/٢)، الجنى الداني (٣٦٨)، المقاصد الشافية (٩٤/٤).

الشاهد فيه: (إذا باهلي تحته حنظلية) حيث جاء بعد إذا جملة اسمية، وذلك شاذ على مذهب سيبويه والجمهور.

(٢) في «س»: مما، وفي «ق»: ما.

(٣) قال شيخ الإسلام زكريا: قوله: الباهلي نسبة إلى باهلة، وهي أرذل قبيلة، من قيس عَيْلَان، والحنظلية نسبة إلى حنظلة، وهي أكرم قبيلة من تميم، والمذرع بمعجمة، وبفتح الراء: مَن أمه أشرف، ويقال: إنما سمي البغل مذرعًا للرقمتين في ذراعه؛ لأنهما أتياه من ناحية الحمار. انظر: الدرر السنية (٦١٣/٢).

(٤) البيت من الطويل، وهو للمجنون في ديوانه (١٥٤)، ولإبراهيم الصولي في ديوانه (١٨٥)، ولابن الدمينة في ملحق ديوانه (٢٠٦)، وللمجنون أو لابن الدمينة أو للصمة بن عبد الله القشيري في شرح شواهد المغني (٢٢١/١)، والمقاصد النحوية (٤١٦/٣)، ولأحد هؤلاء=



وَنُبِّئْتُ لَيْلَى أَرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ إِلَيَّ فَهَلَّا نَفْسُ[1] لَيْلَى شَفِيعُهَا

فـ«نفس ليلى» خبر مقدم، و«شفيعها»[2] مبتدأ مؤخر على حدِّ[3]:

.... وَلَكِنْ مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا

والخبر هنا واجب التقديم؛ لئلا يعود ضمير من المبتدأ على الخبر المؤخر

= أو لإبراهيم الصولي في خزانة الأدب (٣/٦٠)، وللمجنون أو للصمة القشيري في الدرر (٢/٢٠٤)، وللمجنون أو لغيره في المقاصد النحوية (٤/٤٥٧)، وبلا نسبة في الأغاني (١١٤/٣١٤)، وأوضح المسالك (٣/١٢٩)، وتخليص الشواهد (٣٢٠)، وجواهر الأدب (٣٩٤)، والجنى الداني (٥٠٩، ٦١٣)، وخزانة الأدب (٨/٣١٥، ١٠/٢٢٩، ١١/٢٤٥، ٣١٣)، ورصف المباني (٤٠٨)، والزهرة (١٩٣)، وشرح ابن الناظم (٥٠٥)، وشرح الأشموني (٢/٣١٦، ٢٦٣)، وشرح التسهيل (٤/١١٤)، وشرح الكافية الشافية (٣/١٦٥٤)، ومغني اللبيب (١/٧٤)، وهمع الهوامع (٢/٦٧).

الشاهد فيه قوله: (فهلا نفس ليلى شفيعها) حيث أضمر كان وضميرها ضمير الشأن، والتقدير: «فهلا كان نفس ليلى شفيعها» فاسم كان ضمير الشأن محذوف.

(١) في «س»: نفس، وفي «ق»: لنفس.

(٢) في ق: للخبر، وليس في «س».

(٣) البيت من الطويل، وهو للمجنون في ديوانه (٧١)، وديوان المعاني (١/١٤٤)، ولنصيب بن رباح في ديوانه (٦٨)، وتخليص الشواهد (٢٠١)، وسمط اللآلي (٤٠١)، وشرح التسهيل (١/٣٠٢)، والمقاصد النحوية (١/٥٣٧)، وبلا نسبة في الارتشاف (٢/٤٤)، وأوضح المسالك (١/٢١٥)، وشرح ابن الناظم (٨٤)، وشرح الأشموني (١/١٠١)، وشرح ابن عقيل (١/٢٤١)، وشرح عمدة الحافظ (١٧٣).

الشاهد فيه: قوله: (ملء عين حبيبها) فإنه قدم الخبر وهو قوله: (ملء عين) على المبتدأ وهو قوله (حبيبها) لاتصال المبتدأ بضمير يعود على ملابس الخبر، وهو المضاف إليه، فلو قدمت المبتدأ مع أنك تعلم أن رتبة الخبر التأخير لعاد الضمير الذي اتصل بالمبتدأ على متأخر لفظًا ورتبة، وذلك لا يجوز، لكنك بتقديمك الخبر قد رجعت الضمير على متقدم لفظًا وإن كانت رتبته التأخير، وهذا جائز، ولا إشكال فيه. انظر: منحة الجليل على ابن عقيل (١/٢٤٢).



لفظًا ورتبة[1].

الإعراب

قوله: «وألزموا» فعل وفاعله، و«إذا» مفعول أول، و«إضافة» مفعول ثان، و«إلى الجمل» متعلق بإضافة، و«الأفعال» مضاف إليه، «كهن»، والكاف جارة لقولٍ محذوفٍ في موضع رفع خبر لمبتدأٍ محذوفٍ، وهو بضم الهاء أمر من هان يهون ضد صعب، و«إذا» ظرف للمستقبل، وجملة «اعتلى» في موضع خفض بإضافة «إذا» إليها. **قال الشاطبي**: ومعنى «هُن إذا اعتلى» اخفض له من نفسك وأعطه من جانبك اللين، وفي المثل: (إذا عز أخوك فهن)[2]، يقال بضم الهاء وكسرها انتهى[3].

[من الأسماء الملازمة للإضافة كلتا وكلا]

٤٠٤ لِمُفْهِـمِ اثْنَـيْنِ مُعَـرَّفٍ بِـلَا تَفَـرُّقٍ أُضِـيفَ كِلْتَـا وَكِـلَا

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣/١٣٥، ١٣٦).

(٢) **قال ابن درستويه**: «والعامة تقول: (إذا عز أخوك فأهنه)، وهو خطأ، وهو ضد المعنى. وقائل هذا المثل هذيل بن هبيرة التغلبي، وله قصة. ينظر: الأمثال للمفضل (١٣٧)، ولأبي عبيد (١٥٥)، والفاخر (٦٤)، وجمهرة الأمثال (١/٣٥)، والمستقصى (١/١٢٥)، والبيان والتبين (١/١٦٢)، والكامل (٣/١٤٣٨)، واللسان (٥/٢٤٦، ١٣/٢٤٦) (عزز، هين). وأخذ أبو إسحاق الزجاج على ثعلب في المخاطبة التي جرت بينهما (٣/ب) قوله: (هُن) بضم الهاء، والوجه عنده بكسر الهاء، لأنه من (هان يهين) إذا لان، ولأن «هُن» بضم الهاء من (هان يهون)، من الهوان، والعرب لا تأمر بذلك، ولا معنى لهذا الكلام يصح لو قالته العرب. ورد عليه الجواليقي، وابن خالويه. الرد على الزجاج (٤)، والأشباه والنظائر (٤/١٣٠). وينظر: معجم الأدباء (١/٥٨)، والمزهر (١/٢٠٦)، إسفار الفصيح (٢/٨١٠).

(٣) شرح الشاطبي على الألفية (٤/١٠٤)، تمرين الطلاب للأزهري (٦٩).

ومن الأسماء الملازمة للإضافة لفظًا ومعنى كلتا وكلا كما قال: (لمفهم اثنين) لفظًا ومعنى، [أو معنى][1] فقط (معرف بلا تفرق) بعطف (أضيف كلتا وكلا) وفهم من قوله: «لمفهم اثنين» أنهما لا يضافان لمفرد[2].

وشمل مفهم اثنين المثنى، نحو: كلا الرجلين، وضميره، نحو: كلاهما، وما دل عليه، نحو: كلانا، واسم الإشارة، نحو: كلا ذينك.

وفهم من قوله: (معرف) أنهما لا يضافان إلى نكرةٍ[3] فلا يقال: كلا رجلين، ولا كلتا امرأتين[4]، ومن قوله[5]: «بلا تفرق» أنه لا يقال: «كلا زيد وعمرو»[6]، وقد جاء في ضرورة الشعر كقوله[7]:

---

(١) ما بين القوسين ثابت من «س»، غير مثبت في «ق».

(٢) لا يضاف «كلا وكلتا» إلا حيث استكملا ثلاثة شروط، هذا الذي ذكره الشارح أولها.

(٣) في هذا الكلام التصريح بالشرط الثاني لإضافة كلتا وكلا.

(٤) **قال المرادي**: وحكى الكوفيون إضافتهما إلى النكرة إذا كانت محدودة، نحو: كلا رجلين عندك قائمان. شرح المرادي على الألفية (١/٤٣٨)، شرح الأشموني على الألفية (٢/٢٦٠).

(٥) أي: وفهم من قوله... إلخ.

(٦) في هذا الكلام تصريح بالشرط الثالث وهو أن يكون المضاف والمضاف إليه «كلا وكلتا» كلمة واحدة فلا يضاف لكلمتين متفرقتين.

(٧) هو من البسيط بلا نسبة في العيني (٢/٢٦٠)، والتصريح للأزهري (٣/١٤٧)، أوضح المسالك (٣/١٤٠)، والدرر (٢/١٤٩)، وشرح ابن الناظم (٢٨٣)، وشرح الأشموني (٢/٣١٧)، وشرح شواهد المغني (٢/٥٥٢)، وشرح ابن عقيل (٢/٦٣)، ومغني اللبيب (٢٠٣)، والمقاصد النحوية (٣/٤١٩)، وهمع الهوامع (٢/٥٠)، الدرر السنية لشيخ الإسلام زكريا (٢/٦١٥).

الشاهد فيه أن كلا أضيف إلى كلمتين، ولا يجوز ذلك فلا يقال: كلا زيد وعمرو قاما، وهذا ضرورة نادرة، و«كلا» أخي مبتدأ، و«خليلي» عطف عليه، و«واجدي» خبره، وأفرد باعتبار لفظ كلا فالياء مفعول أول لواجدي وعضُدا مفعول ثان، و«النائبات» المصائب،=



كِلَا أَخِـي وَخَلِيْلِـي وَاجِـدِي عَضُـدًا فِـي النَّائِبَـاتِ وَإِلْمَـامِ الْمُلِمَّـاتِ

[من الأسماء الملازمة للإضافة أي]

٤٠٥ وَلَا تُضِـفْ لِمُفْـرَدٍ مُعَـرَّفِ أَيًّا ....

ومن الأسماء الملازمة للإضافة معنى دون لفظ «أي»[١]، كما أشار إلى ذلك بقوله: (ولا تضف لمفرد معرف أيا)، بل أضفها إلى مثنى أو مجموع مطلقًا، نكرة كان أو معرفة، نحو: أَيّ رجال؟، وأَيّ رجلين؟، وأَيّ الرجال؟، وأَي الرجلين؟، وفهم منه أنها تضاف إلى المفرد النكرة، نحو: أي رجل؟.

٤٠٥ .... وَإِنْ كَرَّرْتَهَا فَأَضِـفِ

ويمتنع أن تضاف إلى المفرد المعرف إلا في صورتين، أشار إلى **الأولى** منهما بقوله: (وإن كررتها فأضف) إلى المفرد المعرف، نحو: أي زيد، وأي عمرو عندك؟، بمعنى أي الرجلين؟، قيل: ولا تأتي إلا في الشعر كقوله[٢]:

= الإلمام الإتيان والنزول، والملمات جمع ملمة، وهي النازلة من نوازل الدهر. انظر: شرح الشواهد للعيني (٢/٢٦٠).

(١) بفتح الهمزة وتشديد الياء.

(٢) هو من الطويل، بلا نسبة في العيني (٢/٢٦١)، المقاصد النحوية (٣/٤٢٣)، شرح الشافية الكافية (٢/٩٥٨)، شرح الأشموني (٢/١٥٧)، شرح ابن عقيل (٢/٦٢)، الدرر السنية لشيخ الإسلام زكريا (٢/٦١٦).

الشاهد في: (أي وأيكم) حيث أضاف أي في الموضعين إلى مفرد معرفة، وهو ضمير المتكلم والمخاطب، ولا يجوز ذلك إلا إذا تكرر في شعر كما هنا، «ألا» للاستفتاح،=

= وجملة «تسألون الناس» فعل وفاعل ومفعول، و«أيي» مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة فيما قبل ياء

أَلَا تَسْـأَلُونَ النَّـاسَ أَيِّـي وَأَيُّكُـمْ غَـدَاةَ ٱلتَقَيْنَـا كَـانَ خَيْـرًا وأَكْرَمَـا

٤٠٦ أَوْ تَنْـوِ الأَجْزَا ....

ثم أشار إلى الصورة الثانية بقوله: (أو تنو الأجزاء) أي: أجزاء ذلك الاسم، كقولك: أي زيد ضربت أي: أي أجزائه ضربت.

قال المكودي: والتحقيق أنها في هذه الصورة مضافة إلى الجمع؛ لأن التقدير أي أجزاءه ضربت؟ ولذلك لا يكون الجواب يده، أو رأسه[1].



الإعراب

قوله: «لمفهم اثنين» لمفهم متعلق بـ«أضيف»، [و«اثنين» مضاف إليه، و«معرَّف» بفتح الراء المشددة نعت «لمفهم»، و«بلا تفرق» متعلق بـ«أضيف»][2]، و«لا» زائدة بين الجار والمجرور[3]، و«أضيف» فعل ماض مبني للمفعول، و«كلتا» نائب الفاعل به، و«كلا» معطوف على «كلتا»، و«لا» حرف نهي، و«تضف» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، و«لمفرد» متعلق بـ«أضف»، و«معرف» نعت لمفرد، و«أيا» مفعول بـ«تضف».

قال المكودي: و«إن كررتها» شرط، و«فأضف» جوابه، وحذف مفعول

المتكلم، و«أيكم» معطوف عليه، وغداة منصوب على الظرفية، مضاف إلى جملة التقينا المركبة من الفعل والفاعل، وجملة كان خيرًا خبر عن أبي وأيكم، وأكرما معطوف على خيرًا الواقع خبرًا لكان، والشاهد في إضافة أي إلى المفرد المكرر المعرفة في الموضعين. انظر: ابن حمدون على المكودي (١/٣٣٩).

(١) انظر: المكودي بحاشية ابن حمدون (١/٣٣٩).

(٢) ما بين القوسين غير مثبت في «س»، مثبت من «ق».

(٣) انظر: المكودي بحاشية ابن حمدون (١/٣٤٠).

«فأضف»، والمجرور المتعلق به لدلالة ما تقدم عليه، والتقدير: فأضفها للمعرفة، «أو تنو» معطوف على «كررتها» فهو شرط، والتقدير: وإن كررتها ونويت الأجزاء فأضفها للمعرفة[1].

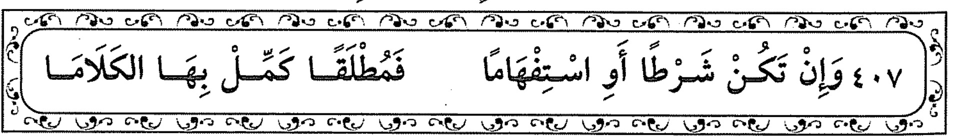
[أقسام أَيّ]

٤٠٦ ... ... وَاخْصُصْ بِالمَعْرِفَهْ مَوْصُولَةَ أَيًّا ....

واعلم أن أيًّا بالنظر إلى إضافتها إلى المعرفة والنكرة على ثلاثة أقسام، أشار إلى القسم الأول بقوله: (**واخصص بالمعرفة**) مع اشتراط ما سبق (**موصولة أيًّا**)، نحو: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾؛ لأن معناها معنى الذي، وهو معرفة فلا تضفها إلى نكرة، نحو: أضرب أي رجل هو أفضل، خلافًا لابن عصفور في إجازته ذلك[2].

٤٠٦ .... وَبِالعَكْسِ الصِّفَه

ثم أشار إلى القسم الثاني بقوله: (**وبالعكس**) أي: (**الصفة**) والحال فلا يضافان إلا إلى نكرة، كـ: مررت بفارسٍ أيِّ فارسٍ[3]، وبزيد أيَّ فارس[4].


٤٠٧ وَإِنْ تَكُنْ شَرْطًا أَوِ اسْتِفْهَامًا فَمُطْلَقًا كَمِّلْ بِهَا الكَلَامَا

(١) تمرين الطلاب للأزهري (٦٩)، شرح المكودي على الألفية بحاشية ابن حمدون (١/٣٤٠).

(٢) انظر: الأشموني على الألفية (٢/٢٦١)، التصريح على التوضيح للأزهري (٣/١٥١)، شرح الألفية للمرادي (١/٤٤٠).

(٣) بخفض أيِّ نعتًا لفارس.

(٤) بنصب أيَّ على الحالية من زيد.

ثم أشار إلى **القسم الثالث** بقوله: (وإن تكن) أيّ[1] **(شرطًا أو استفهامًا فمطلقًا)** أي: سواء أضيفت إلى معرفة أم إلى نكرة **(كمل بها الكلاما)**؛ لأن معنى الاستفهام والشرط يؤدي بالمعرفة والنكرة، ولهما أربعة أمثلة، مثال الاستفهامية المضافة إلى معرفة، نحو قوله تعالى: ﴿أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا﴾ [النمل: ٣٨].

ومثال الشرطية المضافة إلى معرفة نحو قوله تعالى: ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ﴾ [القصص: ٢٨].

ومثال الاستفهامية المضافة إلى نكرة: نحو قوله تعالى: ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍۭ﴾ [الجاثية: ٦].

ومثال الشرطية المضافة إلى نكرة قولك: أَيُّ رجلٍ جاءك فأكرمه.

والحاصل أن أقسام «أي» خمسة، وهي ضربان: ما لا يجوز قطعه عن الإضافة في اللفظ، وهو اثنان المنعوت بها، والواقعة حالًا، وما يجوز وهو ثلاثة: الموصولة والاستفهامية والشرطية، **فالأولى** نحو: أضرب أيًّا أفضل.

والثانية نحو: قلت ثم أي.

والثالثة نحو قوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟﴾ [الأسراء: ١١٠][2].

الإعراب

قوله: «واخصص» فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة، و«بالمعرفة» متعلق به، و«موصولة» حال من «أيًا»، و«أيًا» مفعول اخصص، و«بالعكس» خبر مقدم، والصفة مبتدأ مؤخر، و«إن تكن»، «إن» شرط، و«تكن» فعل الشرط، واسمها ضمير مستتر

(١) في «س»: أيًا، وفي «ق»: أي.
(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣/١٥٢، ١٥٤).

فيها يعود إلى «أي»، و«شرطًا» خبرها، و«أو» حرف عطف وتقسيم هنا، و«اُستفهامًا» معطوف على «شرطًا»، فـ«مطلقًا» حال من التكميل المفهوم من قوله: «كمل» على حد قولهم: ضربته شديدًا، و«كمل» فعل أمر وفاعل، والجملة جواب الشرط، و«بها» متعلق بـ«كمل» و«الكلاما» مفعول «كمل»، والألف فيه للإطلاق[1].

[من الأسماء الملازمة للإضافة «لدن»]

٤٠٨ وَأَلْزَمُـوا إِضَـافَةً لَـدُنْ فَجَـرّْ ....

ومن الأسماء الملازمة للإضافة «لدن» كما أشار إليه بقوله: **(وألزموا إضافة لدن فجر)**[2] وهي بمعنى «عند» فتكون اسمًا لمكان الحضور وزمانه[3]، كما أن «عند»[4] كذلك إلا أن «لدن» تختص عن عند بستة:

الأول: أنها ملازمة لمبدأ الغايات[5] الزمانية والمكانية، وعند غير ملازمة لذلك[6]، ولأجل أن لدن وعند يكونان لمبدأ الغايات وإن اختلفا في اللزوم وعدمه يتداولان على شيء واحد في نحو: جئت من عنده ومن لدنه، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿ءَاتَيْنَٰهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَعَلَّمْنَٰهُ[7] مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾ [الكهف: ٦٥]،

---

(١) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٦٩).

(٢) أي: جر لفظًا أو محلًّا لتندرج الجملة.

(٣) وهي للمكان كثيرًا، وللزمان قليلًا، ومنه: إنما الصبر عند الصدمة الأولى.

(٤) عند بكسر العين وفتحها وجرها. انظر: الصبان على الأشموني (٢/٢٦٤).

(٥) أي: لأول المسافات، فمسماها نفس المسافة أو المكان، وبهذا فارقت من فإنها لابتداء الغاية، لابتداء الزمان أو المكان، ومن ثم كان حرفًا ولدن اسمًا، أفاده ابن قاسم. انظر: الصبان على الأشموني (٢/٢٦٤).

(٦) أي: لمبدأ الغايات.

(٧) أي: الخضر. انظر: الصبان على الأشموني (٢/٢٦٤).

بخلاف نحو: جلست عنده، فلا يجوز فيه: «جلَست لدنه»؛ لعدمْ معنى الابتداء هنا[1]؛ لأن حرف الابتداء وهو «مِن» لم يوجد هنا.

والأمر الثاني: أن الغالب استعمالها مجرورة بـ«مِن»[2]، ونصبها قليلٌ، وجر عند بـ«من» دون جر «لدن» في[3] الكثرة.

والأمر [الثالث][4]: أنها مبنية على السكون؛ لشبهها بالحرف في لزوم استعمالٍ واحدٍ، وهو الظرفية وعدم التصرف إلا في لغة قيس؛ فإنها معربة عندهم تشبهًا بعند.

والأمر الرابع: جواز إضافتها إلى الجمل كقول القطامي[5]:

صَـــرِيعُ غَـــوَانٍ رَاقَهُـــنَّ وَرُقْنَـــهُ لَدُنْ شَبَّ حَتَّى شَابَ سُودُ الذَّوَائِبِ

فأضاف «لدن» إلي جملة شب، والصريع المصروع، وهو المطروح على الأرض، غلبهن وغوان جمع غانية، وهي الجارية التي غنيت، أي: استغنت بحسنها عن الحلي[6].

---

(١) بل المراد جلست في مكان قريب منه. انظر: حاشية المحقق الصبان على الأشموني (٢/٢٦٤).

(٢) ومن غير الغالب: لدن شب، ولدن أنت يافع.

(٣) ما بين القوسين في «س»: و، وفي «ق»: في.

(٤) ما بين القوسين في «س»: الثاني، وفي «ق»: الثالث.

(٥) البيت من الطويل، لقطامي في ديوانه (٤٤)، خزانة الأدب (٧/٧٦) التصريح على التوضيح للأزهري (٣/١٥٦)، أمالي ابن الشجري (١/٢٢٣)، والارتشاف (٢/٢٦٦)، وخزانة الأدب (٧/٦٧)، والدرر (١/٤٦٦)، سمط اللآلي (١٣٢)، وشرح شواهد المغني (٤٥٥)، ومعاهد التنصيص (١/١٨١)، والمقاصد النحوية (٣/٤٢٧)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٤/٤٧)، أوضح المسالك (٣/١٤٥)، وتخليص الشواهد (٢٦٣)، وشرح الأشموني (٢/٣١٨)، وشرح التسهيل (٢/٢٣٧)، ومغني اللبيب (١٥٧) وهمع الهوامع (١/٢١٥).
الشاهد فيه قوله: (لدن) حيث إضافه إلى جملة «شب» وفاعله المستتر فيه جوازًا.

(٦) انظر: التصريح على التوضيح (١/٧١١، ٧١٢).



٤٠٨ .... وَنَصْبُ غُدْوَةٍ بِهَا عَنْهُمْ نَدَرْ

والأمر الخامس: جواز إفرادها عن الإضافة[(١)] قبل غدوة[(٢)]، كما أشار إلى ذلك بقوله: **(ونصب غدوة بها)** على التشبيه بالمفعول به في نحو: ضاربٌ زيدًا، [فإن][(٣)] نونها تثبت تارة[(٤)]، وتحذف أخرى[(٥)]، كما في اسم الفاعل فعملت عمله، أو على التمييز **(عنهم نَدَر)**؛ لأن «لدن» في آخرها نون ساكنة و[قبلها][(٦)] دال تفتح وتضم وتكسر، وقد تحذف نونها فشابهت حركات الدال حركات الإعراب من جهة تبدلها[(٧)]، وشابهت النون التنوين من جهة جواز حذفها، فصارت[(٨)] لدن غدوة في اللفظ كـ«راقود خلا» فتنصب غدوةً على التمييز بـ«لدن» كنصب خلا بـ«راقودًا»، أو على إضمار كان واسمها وإبقاء خبرها، والأصل: لدن كان الوقت غدوة، والذي دل على الوقت كلمة لدن قاله المصنف، وقال: إن هذا أحسن؛ لأن فيه إبقاء لدن على ما ثبت لها من الإضافة، ويؤيده[(٩)]:

«من لَدُ شَوْلًا»[(١٠)]

---

(١) أي: قطعها لفظًا ومعنى.

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١٥٣/٣، ١٥٤، ١٥٦).

(٣) ما بين القوسين في س: أخاه، وفي ق فإن، وعلى هامش س: كذا بخطه ولعله لأن... إلخ.

(٤) أي: إذا نصب زيدًا.

(٥) أي: فيما إذا أضيف إلى زيدٍ.

(٦) ما بين القوسين في «س»: قبلها وفي «ق»: قبل.

(٧) فصار لدن غدوة بمنزلة رطل زيتًا.

(٨) ما بين القوسين في «س»: وصارت، وفي «ق»: فصارت.

(٩) رجز وتمامه: (من لد شولا فإلى إتلائها). وقد ورد في سيبويه (٢٦٤/١)، الخزانة (٨٤/٢)، العيني (٥١/٢)، وابن الشجري (٢٢٢/١) ارتشاف الضرب (٢٦٦/٢).

(١٠) أي: من لدن أن كانت شولا، «شولا»، قيل هو مصدر بمعنى اسم الفاعل؛ من شالت الناقة=



النصب على هذا ليس بلدن، وإنما هو بـ«كان» المحذوفة فلا يصح عطفه على ما قبله بدون تقدير، وحكى الكوفيون رفع غدوةٌ بعد لدن على إضمار «كان» تامة أي: لدن كانت غدوةٌ[1].

وقال ابن جني: لشبهه بالفاعل فرفع[2].

تَنْبِيهٌ

يعطف على غدوة المنصوبة[3] بالجر؛ لأنه محلها[4].

وجوز الأخفش النصب[5]. قال المصنف: وهو بعيد عن القياس[6][7].

= بذنبها؛ رفعته عند اللقاح. وقيل: هو اسم جمع لشائلة، على غير قياس؛ والشائلة: الناقة التي خف لبنها، وارتفع ضرعها. ومضى عليها من ولادتها سبعة أشهر أو ثمانية.

إتلائها: مصدر أتلت الناقة؛ إذا تلاها ولدها؛ أي: تبعها «من» جارة. «لد» ظرف زمان مبني على الضم في محل جر، والجار والمجرور متعلق بمحذوف، أي: علمت مثلًا. «شولًا» خبر لكان المحذوفة مع اسمها.

المعنى: عملت كذا وكذا، من وقت أن كانت النياق شوائل، إلى أن تبعها أولادها.

(١) وقيل: خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير لدن وقت هو غدوة، وعلى هذا فلدن مضافة إلى مفرد منوي، وهذا هو الظاهر.

(٢) أي: في نحو: قائمٌ زيدٌ، ومن هنا يؤخذ أن التشبيه كما يكون في المفعول يكون في الفاعل. انظر: حاشية الشيخ ياسين على التصريح (٣/١٦١).

(٣) مثل: لدن غدوة وعشية.

(٤) **قال الصبان**: المقتضي للجر كون المعطوف عليه واقعًا في مكان اسم مجرور غالبًا لا كونه في محل جر حتى لا يأتي اعتراض أبي حيان على من أجاز الجر بأن غدوة عند نصبه ليس في محل جر حتى يراعي المحل. انظر: المحقق الصبان على الأشموني (٢/٢٦٧).

(٥) فالأخفش يجوز النصب والجر. انظر: ارتشاف الضرب (٢/٢٦٧).

(٦) لأن القياس جر ما يلي لدن كغيرها من الظروف، ونصب غدوة بعدها سمع على خلاف القياس، فالقياس على غدوة بعيد عن القياس. انظر: حاشية المحقق الصبان على الأشموني (٢/٢٦٧).

(٧) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣/١٦٠).



الإعراب

قوله: «وألزموا» فعل وفاعل، والضمير للعرب، و«إضافة» مفعول ثان لـ«ألزموا» و«لدن» مفعوله الأول مؤخر من تقديم، فـ«جر» الفاء عاطفة، و«جر» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى «لدن»، ومفعوله محذوف، و«نصب» متبدأ، و«غدوة» مضاف إليه، و«بها» متعلق بنصب، و«عنهم» متعلق بـ«ندر»، وجملة «ندر» ـ بالدال المهملة ـ خبر المبتدأ، وتقدير البيت: [ألزم][1] العرب لدن إضافة فجر المضاف إليه ونصب غدوة بلدن ندر [عنهم][2][3].

[من الأسماء الملازمة للإضافة مع]

٤٠٩ وَمَعَ مَعْ فِيهَا قَلِيلُ ....

ومن الأسماء اللازمة للإضافة «مع»، والغالب استعمالها مضافة فتكون ظرفًا، كما نبه على ذلك بقوله: (ومع) وهي حينئذٍ اسمُ مكان الاجتماع[4]، ولهذا[5] يخبر بها عن الذوات، نحو: زيد معك، ولزمان الاجتماع، نحو: جئتك مع العصر، معرب[6] إلا في لغة ربيعة ....

(١) ما بين القوسين في «س»: ألزموا، وليست في «ق»، وما أثبته في الأصل هو الصواب، والله تعالى أعلم.

(٢) ما بين القوسين في «س»: فبهم، وفي «ق»: عنهم، والمثبت في الأصل هو الصواب.

(٣) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٦٩).

(٤) تقول جلست مع زيد؛ أي في مكان الاجتماع بزيد أي: في مكان اجتمعت مع زيد فيه. انظر: حاشية الدسوقي على المغني (٧١٢/١).

(٥) أي: لكونها بمعنى موضع الاجتماع.

(٦) أي: في أكثر اللغات. انظر: شرح الألفية للمرادي (٤٤٢/١).



وغَنْم[(١)(٢)]، فيقولون: (معْ) بتسكين العين (فيها) بناء، وهو (قليل) ومنه[(٣)]:

فَرِيْشِـي مِـنْكُمُ، وَهَـوَايَ مَعْكُـمْ وَإِنْ كَانَـتْ زِيَـارَتُكُمْ لِمَامَـا

الرواية بتسكين عين «معكم» ولم يثبت سيبويه ذلك لغة، بل حكم عليه بالضرورة[(٤)] وخالفه المتأخرون محتجين بأن ذلك ورد في الكلام فنقل عن الكسائي أن ربيعة تقول: ذهبت معْ أخيك، وجئت معْ أبيك بالسكون، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ، والريش اللباس الفاخر أو المال ونحوه، و«لماما» بكسر اللام وتخفيف الميم وقتًا بعد وقت[(٥)].

٤٠٩ .... وَنُقِلْ فَـتْحٌ وَكَسْـرٌ لِسُكُونٍ يَتَّصِـلْ

(١) غنم بفتح الغين وسكون النون أبو حي من تغلب بن وائل، وعلى لغتها يجوز كسرها قبل سكون بعدها، نحو: جئت مع الرجل، ويسكنوها قبل حركة، نحو: معْك. انظر: حاشية الدسوقي على المغني (٧١١/١).

(٢) انظر: المحكم (٥٥/١)، شرح الألفية للمرادي (٤٤٢/١).

(٣) البيت من الوافر، وهو للراعي النميري في الكتاب (٢٨٧/٢)، وملحق ديوانه (٣٣١)، ولجرير في ديوانه (٢٢٥)، وشرح أبيات سيبويه (٢٩١/٢)، وأساس البلاغة «ريش»، والمقاصد النحوية (٤٣٢/٣)، وبلا نسبة في الارتشاف (٢٦٧/٢)، وأمالي ابن الشجري (٢٤٥/١)، وأوضح المسالك (١٤٩/٣)، وشرح ابن الناظم (٢٨٥)، وشرح الأشموني (٣٢٠/٢)، وشرح ابن عقيل (٧٠/٢)، وشرح التسهيل (٢٤١/٢)، وشرح الكافية الشافية (٩٥١/٢)، وشرح المفصل (١٢٨/٢، ١٣٨/٥)، التصريح على التوضيح للأزهري (٧١٥/١).

والشاهد في: (معكم) حيث بني الظرف مع على السكون على لغة ربيع وغنم، وهو خبر «هواى».

(٤) . انظر: الكتاب لسيبويه (٤٥/٢).

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٧١٥/١).

(ونقل) إذا لقي «مع» الساكنة العين آخر (فتح وكسر) لعينها (لسكون يتصل) بها وجه الفتح: الخفة، ووجه الكسر: الأصل في التقاء الساكنين.

وقد تفرد[1] عن الإضافة فتنون، وتصير بمعنى جميعًا، فتنصب على الحال من الاثنين، نحو: جاءَا معًا[2]، وقول الشاعر[3]:

بَكَـتْ عَيْنِـيَ اليُسْـرَى فَلَمَّـا زَجَرْتُهَـا ... عَـنِ الجَهْـلِ بَعْـدَ الحِلْـمِ أَسْبَلَتَا مَعَـا

وقال الآخر[4]:

---

(١) ما بين القوسين في «س»: يفرد، وفي «ق»: تفرد.

(٢) أي: حال كوننا مجتمعين في المجيء.

(٣) البيت من الطويل نسب إلى الصمة بن عبد الله القشيري في ديوان الحماسة (٢/٨٨)، وفي مسالك الأبصار (٩/١٦٣).
وقوله: «بكت» جواب لما في البيت قبله وهو:
وَلَمَّا رَأَيْتُ البِشْرَ أَعْرَضَ دُونَنَا زَجَرْتُهَا ... وَحَالَـتْ بَنَـاتُ الشَّـوْقِ يَحْـنُنَ نَزَّعَـا
وقد ذكر القالي من القصيدة عشرة أبيات (١/١٩٠). وقد نُسِبَ هذا البيت إلى المجنون وهو في ديوان (١٩٩) من قصيدة، وممن نسبه إليه صاحب الأغاني (٢/٦٧، ٦/٥)، وزهر الآداب (١٨١، ٢٠٤)، وتزيين الأسواق (٦٣)، وسمط اللآلي (٣٥٠)، ومضارع العشاق (٣٦٣)، الأمالي (١/١٩٠)، ومعجم البلدان (١/٦٣٣)، الحماسة البصرية (١٦٥)، وعيون الأخبار ٤/١٤١)، اللسان (١٠/٢٥٩)، الكافية الشافية (٢/٩٥٠).

(٤) البيت من الطويل، وهو لمتمم بن نويره في ديوانه (١٢٢)، وتاج العروس «فرق»، وأدب الكاتب (٥١٩)، والأزهية (٢٨٩)، والأغاني (١٥/٢٣٨)، وجمهرة اللغة (١٣١٦)، وخزانة الأدب (٨/٢٧٢)، والدرر (٢/٧٧)، وشرح اختيارات المفضل (١١٧٧)، وشرح شواهد المغني (٢/٥٦٥)، والشعر والشعراء (١/٣٤٥)، وبلا نسبة في الجنى الداني (١٠٢)، ورصف المباني (٢٢٣)، وشرح الأشموني (٢/٢١٩)، ولسان العرب (١٢/٥٦٤) «لوم»، ومغني اللبيب (١/٢١٢)، وهمع الهوامع (٢/٣٢)، وتاج العروس «لوم».
الشاهد فيه قوله: (معًا) حيث جاءت مجردة من الإضافة بمعنى معًا، فهي منصوبة على الحال.



فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَأَنِّي وَمَالِكًا لِطُولِ اشْتِيَاقٍ لَم نَبِتْ لَيْلَةً مَعَا

أو من جماعة الذكور كقول الخنساء[1]:

وَأَفْنَى رِجَالِي فَبَادُوا مَعًا فَأَصْبَحَ قَلْبِي بِهِم مُسْتَفَزَّا

بفتح الفاء وبالزاي اسم مفعول من استفزه الخوف أزعجه[2]، ومن جماعة الإناث كقول متمم[3]:

.... إِذَا حَنَّتِ الأُولَى سَجَعْنَ لَهَا مَعَا

أي: إذا [صوت][4] الجماعة الأولى [هدرن][5] جميعًا لأجل تصويتها.

[من الأسماء اللازمة للإضافة غير]

ومنها: «غير» وهو اسم دال على مخالفة ما قبله لحقيقة ما بعده، وإذا وقع «غير» بعد ليس وعُلِمَ المضاف إليه جاز ذكره، كـ: قبضت عشرةً ليس غيرها برفع

(١) البيت من المتقارب وهو للخنساء في ديونها (٢٧٤) وشرح شواهد المغني (١/٢٥٢، ٢/٧٤٨)، ومغني اللبيب (١/٣٣٤)، وبلا نسبة في شرح الأشموني (٢/٣٢٠)، التصريح على التوضيح للأزهري (١/٧١٦)، مغني اللبيب (١/٤٤٠).
الشاهد فيه قوله: (معًا) حيث جاءت مجردة من الإضافة بمعنى معا، فهي منصوبة على الحال.

(٢) انظر: التصريح على التوضيح (١/٧١٦).

(٣) البيت من الطويل، وهو لمتمم بن نويرة في ديوانه (١١٧)، وشرح شواهد المغني (٢/٥٦٧، ٧٤٧)، والشعر والشعراء (١/٣٤٥)، التصريح على التوضيح للأزهري (١/٧١٦)، وبلا نسبة في جواهر الأدب (٧٤، ٧٥)، وشرح الأشموني (٢/٣٢٠)، والمحتسب (١/١٥١)، ومغني اللبيب (١/٣٣٤).
الشاهد فيه قوله: (سجعن لها معًا) حيث استعملت «معًا» للجماعة، والأكثر استعمالها للاثنين.

(٤) ما بين القوسين في «ق»: صوت، وفي «س»: صوتت.

(٥) ما بين القوسين في «س»: هدان، وفي «ق»، هدرن، والمثبت في الأصل هو الصواب.

«غير» على أنها اسم ليس، وخبرها محذوف، والتقدير: ليس غيرُها مقبوضًا، وبنصبها على أنها خبر ليس، واسمها محذوف، والتقدير: ليس المقبوض غيرَها.

٤١٠ وَاضْمُمْ بِنَاءً غَيْرًا انِ عَدِمْتَ مَا ... لَـهُ أُضِـيفَ نَاوِيًـا مَـا عُـدِمَا

وجاز حذفه لفظًا، فيضم بغير تنوين[١]، ثم اختلف في ضمه فقال المبرد وأكثر المتأخرين: ضمة بناء[٢]، وجرى على ذلك المصنف فقال: **(واضمم [بناء][٣] غيرًا ان عدمت ما له أضيف)**[٤] حالة كونك **(ناويًا)** معنى **(ما عُدِما)**؛ لأنها كقبل وبعد في [الإبهام][٥][٦]، والقطع عن الإضافة ونية المضاف إليه، ونسب لسيبويه، فهي اسم لـ: ليس أو خبر لها، والجزء الآخر محذوف.

وقال الأخفش: ضمة «غير» ضمة إعراب[٧]، وحذف التنوين للإضافة تقديرًا؛ لأن المضاف إليه ثابتٌ في التقدير عنده؛ لأنها اسم كـ«كل» و«بعض» في جواز القطع عن الإضافة لفظًا[٨]، لا ظرف للزمان، كقبل وبعد، ولا

---

(١) أي: لنية معنى المضاف إليه على البناء والتخفيف على الإعراب.

(٢) انظر: مغني اللبيب بحاشية الدسوقي (١/٣٦٤)، التصريح على التوضيح للأزهري (٣/١٦٧).

(٣) ما بين القوسين مثبت في «س» بخط المتن، وهو الأحمر، وفي «ق»: بخط الشرح، والصواب إثباتها في المتن كما جرينا على ذلك.

(٤) أي: الاسم الذي أضيف له لفظ غير، فالصلة جرت على غير ما هو له لأمن اللبس. انظر: حاشية المحقق الصبان على الأشموني (٢/٤٠١).

(٥) ما بين القوسين في «س»: الاتباع، وفي «ق»: الإبهام.

(٦) فمعنى «غير» غير مختص إذ مغايرة المخاطب في نحو: رأيت رجلًا غيرك لا تختص بذات دون أخرى كما أن معاني الغايات كقبل وبعد وفوق وتحت غير محددة. انظر: حاشية المحقق الصبان على الأشموني (٢/٤٠١).

(٧) مراده به ما عدا الظرف بدليل قوله فيما بعد: (لا ظرف).

(٨) وإن كان النظر غير منون والمنظر منونًا. انظر: حاشية المحقق الصبان على الأشموني (٢/٤٠٢).



للمكان، كـ«فوق وتحت»، وعلى هذا فهي اسم لليس، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، لا خبر؛ لأن خبر ليس لا يرفع[1].

الإعراب

قوله: و«مع» معَ بفتح العين معطوف على «لدن»، وبالسكون مبتدأ، و«فيها» متعلق بـ«قليل»، و«قليل» خبر المبتدأ، والتقدير: ألزموا لدن ومع إضافة ومع «أي» بالسكون قليل في معَ أي: بالفتح، و«نقل» بالنون[2]، و«فتح» نائب الفاعل، و«لكسر» معطوفٌ عليه، و«لسكون» متعلق بـ«كسر»، وجملة: «يتصل» نعت لسكون، «واضمم» فعل أمر، و«بناء» مصدر في موضع الحال أي: بانيًا، و«غير» مفعول بـ«اضمم»، و«إن عدمت»[3] شرط، و«ما» مفعول بـ«عدمت»، وله متعلق بـ«أضيف»، و«أضيف» صلة ما، و«ناويًا» حال من الفاعل في «اضمم»، و«ما» مفعول بـ«ناويًا»، و«عُدِمَا» صلتها[4].

[من الأسماء الملازمة للإضافة «قبل»]

٤١١ قَبْلُ كَغَيْرٍ ....

ومنها: (قبل كغير) في جميع ما تقدم فيجب إعرابها نصبًا على الظرفية، أو خفضًا بمن فقط في ثلاث صور:

الأولى: أن يصرح بالمضاف إليه كـ: جئت قبل الظهر، ومن قبله، ولا يختص بالزمان، فقد يكون للمكان، كقولك: داري قبل دارك.

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣/١٦٧).
(٢) وبالقاف فعل ماض مبني للمفعول.
(٣) عدمت بفتح التاء.
(٤) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٦٩، ٧٠).

الصورة الثانية: أن يحذف المضاف إليه وينوي ثبوت لفظه، فيبقى الإعراب وترك التنوين على حالها، كما لو ذكر المضاف إليه كقولك[1]:

وَمِنْ قَبْلِ نَادَي كُلُّ مَوْلَى قَرَابَةٍ   فَمَا عَطَفَتْ مَوْلًى عَلَيْهِ العَوَاطِفُ[2]

بخفض «قبل» [بالتنوين][3] على نية لفظ المضاف إليه أي: ومن قبل ذلك، فحذف ذلك من اللفظ وقدره ثانيًا، وقرئ في الشواذ: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ﴾ [الروم: ٤] بالخفض من غير تنوين أي: من قبل الغلب ومن بعده، وهي قراءةُ الجحدري والعقيلي[4].

الصورة الثالثة: أن يحذف المضاف إليه ولا ينوي شيءٌ لا لفظُه ولا معناه، فيبقى الإعراب المذكور بحاله من النصب على الظرفية والخفض بمن، ولكن

(١) البيت من الطويل، قال الشيخ محيي الدين عبد الحميد: هذا البيت من الشواهد التي لم نجد لها نسبة إلى قائل معين، مع كثرة استشهاد العلماء به اهـ. حاشية الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد على شرح قطر الندى (٢٦)، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١٥٤/٣)، والدرر (٤٨٨/١)، وشرح ابن الناظم (٢٨٥، ٢٨٨)، وشرح الأشموني (٣٢٢/٢)، وشرح التسهيل (٢٤٨/٣)، وشرح الكافية الشافية (٩٦٣/٢)، والمقاصد النحوية (٤٣٤/٣)، وهمع الهوامع (٢١٠/١)، التصريح على التوضيح (٦٦٤/١، ٧١٨).
الشاهد فيه: قوله: (من قبل) فإن الرواية بجر «قبلِ» بدون تنوين، وذلك لأنه حذف المضاف إليه ونوى لفظه، وأصل الكلام: ومن قبل ذلك حدث كيت وكيت، واسم الإشارة هو المضاف إليه الذي حذفه من الكلام مع أنه يقصده، ويشار به إليه إلى ما كان يتكلم به قبل هذا البيت. انظر: حاشية الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد على شرح القطر (٢٦، ٢٧).

(٢) قوله: (كل مولى) أي: ابن عم، وقرابة مفعول «نادى» على قراءته بالنصب، أو مضاف إليه، والمفعول محذوف، تقديره: أقاربه على قراءته بالجر. انظر: حاشية المحقق الصبان على الأشموني (٢٦٩/٢).

(٣) ما بين القوسين مثبت من س، غير ثابت من ق.

(٤) انظر: البحر المحيط (١٦٢/٧)، معاني القرآن للفراء (٣٢٠/٢).



يرجع التنوين الذي كان حذف للإضافة؛ لزوال ما يعارضه من الإضافة في اللفظ والتقدير، كقراءة بعضهم ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ﴾ [الروم: ٤] بالجر والتنوين(١)، وقول عبد الله بن يعرب(٢):

فَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا　　أَكَادُ أُغَصُّ(٣) بِالمَاءِ الفُرَاتِ

فنصب «قبلا» على الظرفية، والرواية المشهور بالماء الحميم(٤)، والذي رواه الثعالبي الأول.

---

(١) نظر هذه القراءة في أوضح المسالك (٣/١٥٦)، وشرح ابن الناظم (٢٨٥)، ومعاني القرآن للفراء (٢/٣٢٠)، ومغني اللبيب (١/١٣٦)، وشرح ابن عقيل (٢/٧٢)، التصريح على التوضيح (١/٧١٩).

(٢) البيت من الوافر وهو ليزيد بن الصعق خزانة الأدب (١/٤٢٦، ٤٢٩)، ولعبد الله بن يعرب في الدرر (١/٤٤٧)، والمقاصد النحوية (٣/٤٣٥)، وبلا نسبة في أوضح المسلك (٣/١٥٦)، وتذكرة النحاة (٥٢٧)، وخزانة الأدب (٦/٥٠٥، ٥١٠)، وشرح ابن الناظم (٢٨٦)، وشرح الأشموني (٢/٣٢٢)، وشرح ابن عقيل (٢/٧٣)، وشرح التسهيل (٣/٢٤٧)، والارتشاف (٢/٥١٤)، وشرح المرادي (٢/٥٧٨)، وشرح المفصل (٤/٨٨)، ولسان العرب (١٢/١٥٤)، «حمم»، وهمع الهوامع (١/٢١٠).

والشاهد فيه قوله: (قبلًا) فإن الرواية في هذه الكلمة بالنصب مع التنوين، وذلك لأن الشاعر قطع هذه الكلمة عن الإضافة في اللفظ ولم ينو المضاف إليه لا لفظه ولا معناه، ولو أنه نوى المضاف إليه لما نونه، وذلك لأن المنوي كالثابت، وإذا وجد المضاف إليه في الكلام امتنع تنوين المضاف، فكذا يمتنع تنوين المضاف مع نية المضاف إليه. انظر: تحقيق الشيخ محمد عبد الحميد على شرح قطر الندى (٢٨).

(٣) قوله: (أغص) بفتح الهمزة والغين المعجمة من باب فرح، وجاء في لغة من باب قتل، ويتعدى بالهمزة فيقال: أغصصته، فعلي الثاني تضم الغين، وعلى الثالث تضم الهمزة. انظر: حاشية المحقق الصبان على الأشموني (٢/٢٦٩).

(٤) قوله: (الحميم): البارد، من الأضداد. انظر: حاشية المحقق الصبان على الأشموني (٢/٢٦٩).



قال الموضح: وهو الأنسب؛ لأنه العذب، والحَميم الحار، ومنه اشتقاق الحمام، وقيل: الحميم البارد فهو من الأضداد(1).

[من الأسماء الملازمة للإضافة «بعد»]

٤١١ .... بَعْـــدُ ....

ومثل قبل (بعد) فتعرب وتبنى على التفصيل المتقدم كالآية السابقة.

وهما نكرتان في هذا الوجه الأخير؛ لعدم الإضافة لفظًا وتقديرًا، ولذلك نُوِّنَا، كما ينون سائر النكرات تنوين التمكين.

وقال بعضهم: هما معرفتان بنية الإضافة، وتنوينهما تنوين عوض.

قال المصنف في شرح الكافية: وهذا القول عندي حسن(2).

ومعرفتان في الوجهين قبله بالإضافة لفظًا في الأول وتقديرًا في الثاني.

فإن نوى معنى المضاف إليه دون لفظه بنيا؛ لافتقارهما إلى المضاف إليه معنى، كافتقار الحروف لغيرها(3)، وبنيا على حركة فرارًا من التقاء الساكنين،

---

(١) التصريح على التوضيح للأزهري (٣/١٧١).

(٢) شرح الكافية لابن مالك (٩٦٦)، وانظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣/١٧١، ١٧٢).

(٣) بيان ذلك أن غير شائعٌ في كل غير، وقبل وبعد شائعان في كل قبل وبعد، وكل واحد منهما مفتقر إلى ما يبين المعنى المقصود بها، فأشبهت الحرف حينئذٍ في مطلق الافتقار هذا مآله، والحق في تعليل البناء شبه قبل وبعد بحرف الجواب كـ«نعم، وبلى» في كون الجواب يستغنى به عن ذكر الشيء بعده، فكذلك هما إذا قطعا عن الإضافة مع ما فيهما من شبه الحرف في الجمود والافتقار وإنما لم يبنيا دائمًا للزومهما الإضافة المبعدة عن شبه الحرف، وإنما خص البناء بهذه الصورة؛ لأن الإضافة في الصورة الأولى لفظًا فهي مانعة=

وعلى الضم لتخالف حركة البناء حركتي الإعراب، نحو: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤] في قراءة السبعة بالضم بغير تنوين، وهما في هذه الحالة معرفتان بالإضافة إلى معرفة منونة، والأصل ـ والله أعلم ـ: لله الأمر من قبل الغلب ومن بعده[١].

[من الأسماء الملازمة للإضافة حسب وأول والجهات الست]

٤١١ ... ... حَسْبُ، أَوَّلُ وَدُونُ وَالجِهَاتُ أيضًا، ....

وكذا مثل قبل (حسب)، نحو: قبضت عشرة فحسب[٢] أي: فحسبي ذلك[٣]، وكذا (أول) مقابل آخر، (ودون والجهات) الست (أيضًا)، كيمين وشمال ووراء وأمام وفوق وتحت، فهي على التفصيل المتقدم في «قبل وبعد» من أنها إذا أضيفت لفظًا أعربت نصبًا على الظرفية، أو خفضًا بمن، وإن لم تضف لا لفظًا ولا تقديرًا أعربت الإعراب المذكور ونونت، وإذا حذف المضاف إليه، فإن نوى لفظه أعربت الإعراب المذكور ولم تنون، وإن نوى معناه بنيت على الضم، تقول: جاء القوم، وأخوك خلفُ، أو أمامُ بالضم فيهما، تريد

= من البناء، وفي الثانية تقديرًا، وتقدير المضاف إليه كذكره، وحذف المضاف إليه في الثالثة وعدم نيته لفظًا وتقديرًا يجعل الافتقار كالعدم فلم يبق الافتقار مؤثرًا إلا في الصورة الرابعة. انظر: ابن حمدون على المكودي (١/٣٤٦).

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣/١٧٤).

(٢) قوله: (حسْب) بسكون السين.

(٣) الفاء زائدة لتزيين اللفظ، وفي قول الشارح فحسبي ذلك إشارة إلى أن حسب مبتدأ محذوف الخبر، أو بالعكس وهو أولى؛ لأن «حسب» بمعنى اسم الفاعل أي: كافي فلا يتعرف بالإضافة فالأولى جعله خبرًا عن المعرفة وإنما جوزنا كونه مبتدأ لتخصيصه بالإضافة. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٢٦٨)

خلفهم وأمامهم، ولكنك حذفت المضاف إليه ونويّت معناه، فبنيتهما على الضم، قال رجل من بني تميم[(١)]:

لَعَـنَ الإِلَـهُ تَعِلَّـةَ بْـنَ مُسَـافِرٍ لَعْنًـا يُشَـنُّ عَلَيْـهِ مِـنْ قُـدَّامُ

بالضم، والأصل: من قدامه، فحذف المضاف إليه ونوى معناه فبناه على الضم، وتَعِلَة[(٢)] علم لرجل، ويشن[(٣)]: يصيب[(٤)].

وقال آخر[(٥)]:

---

(١) قال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد: البيت من الكامل، نسبوا هذا الشاهد لبعض من بني تميم، ولم يعينوه.

الشاهد فيه قوله: (من قدام) فإن الرواية فيه بضم «قدام»؛ لأنه حذف المضاف إليه ولم ينو معناه. عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٣/١٦٠)، وانظر: أمالي ابن الشّجريّ (٧٦/٢)، وتذكرة النُّحاة (٢٧٩)، والمقاصد النّحويّة (٤٣٧/٣)، والتّصريح (٧٢١/١)، والهمع (١٩٦/٣)، والأشمونيّ (٢٨٦/٢)، والدّرر (١١٤/٣).

(٢) قوله: (تعلة) بفتح التاء المثناة فوق وكسر العين المهملة وتشديد اللام.

(٣) قوله: (يُشَنُّ) بضم الياء المثناة تحت وفتح الشين المعجمة. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٧٢١/١).

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١٧٤/٣).

(٥) البيت من الطويل، وهو من كلام معن بن أوس في ديوانه (٣٩)، وخزانة الأدب (٢٤٤/٨، ٢٤٥، ٢٨٩، ٢٩٤)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (١١٢٦)، ولسان العرب (١٢٧/٥)، «كبر»، (٧٢٢/١١) «وجل» والمقاصد النحوية (٤٩٣/٣)، وتاج العروس «وجل»، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (١٤٠/٨)، وأوضح المسالك (١٦١/٣)، وجمهرة اللغة (٤٩٣)، وخزانة الأدب (٥٠٥/٦)، وشرح الأشموني (٣٢٢/٢)، وشرح شذور الذهب (١٠٣)، وشرح قطر الندى (٢٣)، وشرح المفصل (٨٧/٤، ٩٨/٦)، واللسان (٢٦١/٩) «عنف»، (٤٣٨/١٣) «هون» والمقتضب (٢٤٦/٣)، والمنصف (٣٥/٣)، وتاج العروس (٩٠/٢٤) «عنف» «هون».

الشاهد فيه قوله: (أولُ) فإن الرواية بضم هذه الكلمة، وقد خرجه العلماء على أن القائل حذف المضاف إليه ونوى معناه.



.... عَلَى أَيِّنَا تَعْدُو المَنِيَّةُ أَوَّلُ

بالضم، والأصل أول الوقتين المقدرتين لهما أي: على أيِّ الرجلين[1]، والمنية الموت، وحكى أبو علي الفارسي: (ابدأ بذا من أولُ) بالضم على نية المضاف إليه، والأصل من أول الأمر، وبالخفض على نية لفظه، وبالنصب على نية تركهما، ومنعه من الصرف للوزن والوصف؛ لأنه اسم تفضيل بمعنى الأسبق[2].

وحكى الكسائي: (أفوقَ تنام أم أسفلَها) بالنصب أي: فوق هذا ـ وقال الشاعر[3]:

.... لِقَاؤُكَ إِلَّا مِنْ وَرَاءُ وَرَاءُ

بالضم.

(١) عبارة الأزهري على التصريح: والأصل أول الوقتين، لأن لكل منهما وقتًا يموت فيه يقدر أحدهما سابقًا، ولا يعرف عَدْوُ المنية في أول الوقتين المقدرين لهما على أي الرجلين. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١٧٧/٣).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١٧٧/٣).

(٣) البيت من الطويل، قال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد: نسبه أبو العباس المبرد في الكامل (٣٨/١)، إلي عتبة بن مالك العقيلي، وحكي عن الفراء. منتهى الإرب بتحقيق شذور الذهب (١٠٢) وبلا نسبة في خزانة الأدب (٥٠٤/٦)، والدرر (٤٤٨/١)، وشرح شذور الذهب (١٠٣)، وشرح المفصل (٨٧/٤)، ولسان العرب (٩٢/٣)، «بعد»، وهمع الهوامع (٢١٠/١)، التصريح على التوضيح للأزهري (٧٢١/١).
الشاهد فيه قوله: (من وراء) فإن وراء ظرف مبهم، وهو في البيت مروي بالضم مع تقدم حرف الجر عليه، فدل ذلك على أنه مبني على الضم؛ إذ لو كان معربًا لجيء به مجرورًا بالكسرة الظاهرة، كما يقتضيه حرف الجر إذا دخل على اسم معرب منصرف والذي سبب بناء هذا اللفظ حذف لفظ المضاف إليه ونية معناه. انظر: منتهى الإرب بتحقيق شذور الذهب (١٠٢).



[من الأسماء الملازمة للإضافة عَلٍ]

٤١١ .... وَعَلُ

(و) منها (عل) فإنها توافق «فوق» في إفادة معناها وهو العلو، وفي بنائها على الضم إذ كانت معرفة فيما إذا أريد بها علو معنى، كقولك: أخذت الشيء الفلاني من أسفل الدار، والشيء الفلاني من عل أي: من فوق الدار، وكقول الفرزدق يهجو جريرًا[1]:

وَلَقَدْ سَدَدْتُ عَلَيْكَ كُلَّ ثَنِيَّةٍ   وَأَتَيْتَ نَحْوَ بَنِي كُلَيْبٍ مِنْ عَلُ

أي: من فوقهم، والثنية[2] طريق العقبة، وتوافق فوق أيضًا في إعرابها إذا كانت نكرة فيما إذا أريد بها علوٌّ مجهول، كقول امرؤ القيس الكندي يصف فرسًا[3]:

---

(١) البيت من الطويل، من كلام للفرزدق يهجو فيه جرير، وهو في ديوانه (١٦١/٢)، وتذكرة النحاة (٨٥)، والدرر (٤٤٩/١)، وبلا نسبة في شرح شذور الذهب (١٠٧)، وشرح المفصل (٨٩/٤)، وهمع الهوامع (٢١٠/١)، التصريح على التوضيح للأزهري (٧٢٥/١).
الشاهد فيه قوله: (من علُ) حيث بنى على الضم لكونه معرفة، وقد حذف المضاف إليه وهو ينوي معناه، والتقدير: من علهم أي: من فوقهم. انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (١٦٤/٣).

(٢) قوله: (الثنية) بفتح الثاء المثلثة وكسر النون وتشديد الياء المفتوحة، هي العقبة، أو الجبل، أو الطريق إليهما، والجمع: ثنايا، بني كليب: رهط جرير. «لقد» اللام موطئة للقسم، وقد للتحقيق، «كل» مفعول سددت.

(٣) البيت من الطويل، من كلام امريء القيس بن حجر الكندي في ديوانه (١٩) ولسان العرب (٨٤/١٥) «علا»، وجمهرة اللغة (١٢٦)، وتاج العروس (٣١٨/١٣)، «فرر»، «علا»، وكتاب العين (١٧٤/٧)، وإصلاح المنطق (٢٥)، وخزانة الأدب (٣٩٧/٢، ٢٤٢/٣، ٢٤٣)، والدرر (٤٥٠/١)، وشرح أبيات سيبويه (٣٣٩/٢)، وشرح شواهد المغني=



.... كَجُلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ مِنْ عَلِ

بكسر اللام أي: من شيء عال.

تَنْبِيهٌ

تخالف على فوق في أمرين:

أحدهما: أن «على» لا تستعمل إلا مجرورة بمن دائمًا.

والثاني: أنها لا تستعمل مضافة، بخلاف فوق فيهما، وهذا ما جرى عليه ابن الربيع.

قال ابن هشام: وهو الحق، وظاهر ذكر المصنف لها في عداد هذه الألفاظ أنها تجوز إضافتُها، وقد صرح الجوهري بذلك في الصحاح فقال: يقال أتيتُ

= (٤٥١/١)، والشعر والشعراء (١١٦/١)، والكتاب (٢٢٨/٤)، والمقاصد النحوية (٤٤٩/٣)، وبلا نسبة في لسان العرب (٢٧٤/٧) «حطط»، وتهذيب اللغة (٢٥/١٤)، والمخصص (٢٠٢/١٣)، وتاج العروس (١٩٨/١٩) «حطط»، وأوضح المسالك (١٦٥/٣)، ورصف المباني (٣٢٨)، وشرح الأشموني (٣٢٣/٢)، وشرح شذور الذهب (١٠٧)، ومغني اللبيب (١٥٤/١)، والمقرب (٢١٥/١)، وهمع الهوامع (٢١٠/١)، التصريح على التوضيح للأزهري (٧٢٥/١).

الشاهد فيه قوله: (من عل) حيث قطع عن الإضافة، فلم ينوي لفظ المضاف ولا معناه، ولهذا أعربه ونونه، وهو هنا مجرور لفظًا بمن، والدليل على أنه لم ينو لفظ المضاف ولا معناه، أنه لم يرد أن الصخر ينحط من أعلى شيء خاص، بل أراد أن السيل يحط الصخرة من أعلى شيء أي شيء كان؛ أن الغرض الدلالة على السرعة، والصخرة إذا انحط من أعلى إلى أسفل كان سريع الحدور بحيث يصل إلى مستقر في طرفة عين، من غير فرق بين أن يكون الأعلى الذي ينحط منه أعلى جبل أو أعلى منزل، أو تل، أو أعلى شيء آخر، ولهذا تجد المؤلف قال: أي من شيء عالٍ، وبهذا التقرير تعلم أن «عل» نكرة، وأن التنوين إنما حذف للوقف. انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (١٦٧/٣).



من علِ الدار ـ بكسر اللام ـ أي: من عال[1][2].

قال ابن هشام في شرح الشذوذ: وهو سهو[3].

٤١٢ وَأَعْرَبُـوا نَصْـبًا إِذَا مَـا نُكِّـرَا ... قَبْلًا وَمَا مِـنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِـرَا

ومقتضى قول المصنف: **(وأعربوا نصبًا إذا ما نكرا قبلًا وما من بعده)** أي: وقبله **(قد ذُكِرَا)** إن «عل» يجوز انتصابها على الظرفية، أو غيرها، كالحالية.

قال ابن هشام: وما أظن شيئًا من جواز إضافتها ومن جواز نصبها على الظرفية أو غيرها موجودًا في كلامهم، انتهى[4].

الإعراب

قوله: «قبل» مبتدأ، و«كغير» خبره، و«بعد حسب أول ودون والجهات» معطوفات على «قبل» بإسقاط العاطف من الثلاثة الأول، و«أيضًا» مفعول مطلق، و«عل» بضم اللام معطوف على ما قبله، و«أعربوا» فعل وفاعل، والضمير للعرب، و«نصبًا» مصدر في موضع الحال أي: ناصبين، و«إذا» ظرف متضمن معنى الشرط، و«ما» زائدة، و«نكرا» فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ للمفعول، ونائب الفاعل ضميرٌ مستترٌ فيه يعود إلى «قبلا»، والإضمار قبل الذكر جائزٌ في الشعر، وجملة «نكرا» مجرورةٌ بإضافة «إذا» إليها، والجواب محذوف، و«قبلا» مفعول أعربوا.

---

(١) انظر: الصحاح للجوهري (٦/٢٤٢٥).

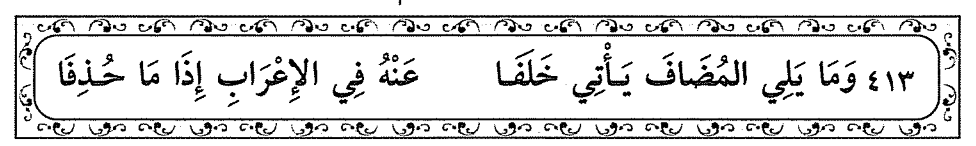
(٢) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (٣/١٦٧).

(٣) شرح شذور الذهب لابن هشام (١٠٥).

(٤) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية (٣/١٦٧).

قال المكودي: ولا يجوز فيه الضم، و«ما» موصولة معطوفةٌ على «قبلًا»، ومن بعده متعلقٌ بذكر، و«قد ذكرا» صلة «ما»، وتقدير البيت: وأعربوا قبلًا إذا نكر، والذي قد ذكر من بعده نصبا[1].

[إقامة المضاف إليه مقام المضاف]



٤١٣ وَمَا يَلِي المُضَافَ يَأْتِي خَلَفَا عَنْهُ فِي الإِعْرَابِ إِذَا مَا حُذِفَا

(وما يلي المضاف) أي: أو المضاف إليه (يأتي خلفًا عنه) أي: عن المضاف (في الإعراب) أي: والتذكير والتأنيث وغيرهما (إذا ما حذفا)، نحو: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢]، أي: أمر ربك، ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ [الواقعة: ٨٢]، أي: بدل شكر رزقكم، ﴿وَأُشْرِبُوا۟ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ﴾ [البقرة: ٩٣]، أي: حب العجل[2].

.... وَالمِسْكُ مِنْ أَرْدَانِها[3] نَافِحَهْ[4]

أي: رائحته، (إن هذين حرامٌ على ذكور أمتي)[5] أي: استعمالهما، ﴿وَتِلْكَ ٱلْقُرَىٰٓ أَهْلَكْنَٰهُمْ﴾ [الكهف: ٥٩] أي: أهلها[6].

---

(١) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (١/٣٤٧)، تمرين الطلاب للأزهري (٧٠).

(٢) هذا أولى من تقدير بعضهم حب عبادة العجل؛ لأن المقصود تقليل المقدر ما أمكن. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٣٤٧).

(٣) قوله: (الأردان) جمع ردن بالضم.

(٤) قوله: (نافحة) بالحاء المهملة أي: فائحة.

البيت من السريع وهو بلا نسبة في الدرر (٥/٣٩)؛ وهمع الهوامع (٢/٥١)، شرح الأشموني (٢/١٧٢).

(٥) أبو داود في اللباس (١٠)، والترمذي في اللباس (١)، والنسائي في الزينة (٤٠)، وابن ماجه في اللباس (١٩).

(٦) كان الأحسن أن يقول: أهل تلك القرى؛ لأن المضاف إليه تلك لا القرى لكن لما كانت=



٤١٤ وَرُبَّمَا جَرُّوا الَّذِي أَبْقَوا كَمَا   قَدْ كَانَ قَبْلُ حَذْفُ مَا تَقَدَّمَا

٤١٥ وَلَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفْ   مُمَاثِلًا لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفْ

(وربَّما جَرُّوا)[١] المضاف إليه (الَّذي أَبْقَوا كما قد كان قبل) حذف (مما تقدما)، وهو المضاف (لكن) لا مطلقًا، بل (بشرط [أن][٢] يكون ما حذف مماثلًا)[٣] في اللفظ والمعنى (لما عليه قد عطف)، أو مقابلًا له، فالأول نحو قول الشاعر[٤]:

= تلك الإشارة إلى القرى تسمح في التعبير. انظر: حاشية المحقق الصبان على الأشموني (٢٧٢/٢).

(١) أي: استداموا جر.

(٢) ما بين القوسين في ق بخط المتن الأحمر، وفي س بخط الشرح، والصواب ما في ق.

(٣) أي: ليكون المعطوف عليه دليلًا على المحذوف. انظر: حاشية المحقق الصبان على الأشموني (٢٧٣/٢).

(٤) البيت من المتقارب، وهذا الشاهد من كلام أبي داود الإيادي واسمه حارثة بن الحجاج في ديوانه (٣٥٣)، والأصمعيات (١٩١)، وأمالي ابن الحاجب (١٣٤/١، ٢٩٧) وخزانة الأدب (٥٩٢/٩. ٤٨١/١٠)، والدرر (٣٩/٥)، وشرح التصريح (٥٦/٢)؛ وشرح شواهد الإيضاح (٢٩٩) وشرح شواهد المغني (٧٠٠/٢) وشرح عمدة الحافظ (٥٠٠)، وشرح المفصل (٢٦/٣)، والكتاب (٦٦/١)، والمقاصد النحوية (٤٤٥/٣) ولعدي بن زيد في ملحق ديوانه (١٩٩)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٤٩/٨)، والإنصاف (٤٧٣/٢) وأوضح المسالك (١٦٩/٣)، وخزانة الأدب (٤١٧/٤، ١٨٠/٧)، ورصف المباني (٣٤٨)، وشرح ابن عقيل (٣٩٩)، وشرح المفصل (٧٩/٣، ١٤٢، ٥٢/٨، ١٠٥/٩)، والمحتسب (٢٨١/١)، ومغني اللبيب (٢٩٠/١) والمقرب (٢٣٧/١)، وهمع الهوامع (٥٢/٢).

الشاهد فيه قوله: (ونار) فإن الواو عاطفة، و«نار»: إما مجرور بتقدير مضاف يكون معطوفًا على كل في قوله: (كل امريء) وهذا هو الأقرب. انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (١٦٩/٣).

أَكُــلَّ امْــرِئٍ تَحْسَــبِينَ امْــرَأً   وَنَــارٍ تَوَقَّــدُ بِاللَّيْــلِ نَــارًا

فأبقى «نار» على جره مع أنه مضاف إليه، «كل» محذوفةٌ [و][1] معطوفة على كل المذكورة، أي: [و][2] كل نار، والثاني: كقراءة ابن جماز بالجيم والزاي: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ الأَخِرَةِ﴾ [الأنفال: ٦٧][3] بجر الآخرة على حذف مضاف أي: عمل الآخرة[4]، وقدره ابن أبي الربيع بباء في الآخرة[5].

٤١٦ وَيُحْـذَفُ الثَّـانِي فَيَبْقَـى الأَوَّلُ   كَحَالِــهِ إِذَا بِــهِ يَتَّصِــلُ

٤١٧ بِشَــرْطِ عَطْـفٍ وَإِضَـافَةٍ إِلَــى   مِثْـلِ الَّـذِي لَـهُ أُضِـيفَ الأَوَّلَا

(ويحذف الثاني) وهو المضاف إليه[6] (فيبقى الأول) بغير تنوين[7] (كحاله إذا به يتصل) لكن (بشرط عطف) على هذا المضاف (وإضافة) لهذا المعطوف (إلى مثل الذي أضيف[8] الأوّلا)، كقولهم: خذ ربع ونصف ما حصل، والأصل خذ ربع ما حصل، ونصف ما حصل، فحذفوا ما حصل الأول المضاف إليه ربع لدلالة ما حصل الثاني المضاف إليه نصف، وأبقوا المضاف إليه وهو ربع على حاله، ولم ينون؛ لأن المضاف إليه منوي لفظه، وعطف عليه

---

(١) ما بين القوسين غير ثابت في س، وهو ثابت في ق.

(٢) ما بين القوسين غير ثابت في س، مثبت من ق.

(٣) انظر: تفسير البحر المحيط (٥/٢٣٠)، والتصريح على التوضيح للأزهري (١/٧٣٠).

(٤) هي مخالفة للقياس من وجه آخر وهو أن المضاف ليس معطوفًا بل المعطوف جملة فيها المفرد. انظر: التصريح على التوضيح (٣/١٩١).

(٥) انظر: شرح الأشموني للألفية (٢/٢٧٣).

(٦) أي: وينوى ثبوت لفظه.

(٧) ولا ترد إليه النون إن كان مثنى أو مجموعًا.

(٨) في نسخ المتن المطبوعة: أضفت.

نصف، وهو اسم مضاف عامل فيما حصل الجر بالإضافة إليه، وما حصل المذكور مثل ما حصل المحذوف لفظًا ومعنى[1].

تَنْبِيهٌ

قد يأتي ذلك من غير عطف كقول الشاعر[2]:

وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلُّ مَوْلًى قَرَابَةً ....

كذا رواه الثقات بالكسر بغير تنوين، وحكى من قولهم: أفوق تنام أم أسفل، **قال المصنف**: استعمال هذا الحذف في الأسماء الناقصة قليل، وفي الأسماء التامة للدلالة كثيرٌ، فمن ذلك قراءة ابن محيص: ﴿فَلَا خَوْفُ عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة: ٣٩] بالرفع من غير تنوين على الإهمال أي: فلا خوف شيء عليهم، وأما قراءة يعقوب: ﴿فَلَا خَوْفَ﴾ بالفتح بغير تنوين فعلى الإعمال[3].

الإعراب

قوله: «ما يلي المضاف»، «ما» موصول اسمي في محل رفع بالابتداء، والمنعوت به محذوف، وجملة: «يلي المضاف» من الفعل والفاعل والمفعول صلة «ما»، وجملة: «يأتي» خبر المبتدأ، و«خلفًا» منصوب على الحال من الضمير في «يأتي» العائد على «ما»، و«عنه» متعلق بـ«خلفا»، وفي الإعراب متعلق بـ«يأتي»، وإذا متعلق بـ«خلفا»، أو بـ«يأتي»، و«ما» زائدة، وجملة «حذفا» بالبناء للمفعول في موضع خفض بإضافة «إذا» إليها، وألف «حذفا» للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى المضاف، وتقدير البيت: والمضاف إليه

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح (٣/١٩٣).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) انظر: شرح التسهيل (٣/٢٤٨).

الذي يلي المضاف يأتي خلفًا عنه في الإعراب إذا حذف المضاف، وإعراب الباقي ظاهر[(١)].

[الفصل بين المتضايفين]

٤١٨ فَصْلَ مُضَافٍ شِبْهِ فِعْلٍ مَا نَصَبْ   مَفْعُـولًا او ظَرْفًـا أَجِـزْ ....

واعلم أن كثيرًا من النحويين زعم أن لا يفصل بين المتضايفين إلا في الشعر خاصة؛ لأن المضاف إليه منزلٌ من المضاف منزلةَ جزئه؛ لأنه واقع موقع تنوينه، فكما لا يفصل بين أجزاء الاسم لا يفصل بينه وبين ما نزل منزلة الجزء منه، هذا مذهب البصريين[(٢)]، والذي رجحه الكوفيون، وجرى عليه المصنف وهو الراجح بقوله: **(فصل مضاف شبه فعل ما نصب مفعولًا او ظرفًا أجز)** أي: عند الكوفيين[(٣)]، [و][(٤)] منعه أكثر البصريين إلا في الشعر خاصة؛ لأن المضاف إليه منزل منزلة جزئه، ورجح المصنف مذهب الكوفيين من أنه يجوز في السَّعة ـ بفتح السين ـ وهي النثر بشيئين: **الأول**: ما نصبه المضاف المشابه للفعل من مفعول به أو ظرف أو مصدر[(٥)]، فمن الفصل بالمفعول به قراءة ابن عامر: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧]، برفع ﴿قتلُ﴾[(٦)] على النيابة عن الفاعل بـ ﴿زُيِّنَ﴾

(١) تمرين الطلاب للأزهري (٧٠).

(٢) ولما تبع الزمخشري مذهبه رد قراءة ابن عامر ولا عبرة برده مع ثبوتها. انظر: حاشية المحقق الصبان على الأشموني (٢/٢٧٦).

(٣) شرح التسهيل لابن مالك (٣/٢٧٣، ٢٧٨).

(٤) ما بين القوسين ليس في ق، وهو مثبت من س.

(٥) على هامش س: كذا بخطه. اهـ يقصد بخط الخطيب الشربيني رحمه الله تعالى.

(٦) إبراز المعاني (٤٦١).

المبني للمفعول، ونصب أولادهم، وجر شركائهم، فـ ﴿قَتْلُ﴾ مصدرٌ مضاف، و﴿شُرَكَائِهِم﴾ مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله، و﴿أَوْلَادَهُم﴾ مفعول ففصل بينه وبين المضاف إليه، ومن الفصل بالظرف قول الشاعر[1]:

.... كَنَاحِتِ يَوْمًا صَخْرَةٍ بِعَسِيلِ

فـ«ناحتٍ» اسم فاعل مضاف [وصخرة مضاف][2] إليه من إضافة الوصف إلى موصوفه، ويومًا ظرف ناحت بمعنى أنه متعلق به، وفصل به بين المضاف والمضاف إليه، و«العسيل»[3] بالسين والعين المهملتين مِكنَسة[4] العطار التي يجمع بها العطر[5].

وقول بعضهم[6]: (تَرْكُ - يَوْمًا - نَفْسِك وَهَوَاهَا سَعْيٌ لَهَا فِي رِدَاهَا)

فـ«ترك» مصدر مضاف، و«نفسك» مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى فاعله ومفعوله محذوف، و«يومًا» ظرف للمصدر بمعنى أنه متعلق به، وفصل بين

---

(١) البيت من الطويل بلا نسبة في العيني (٢/٢٧٧)، وشرح المرادي على الألفية (١/٤٤٩)، وأوضح المسالك (٣/١٨٤)، وتاج العروس «عسل»، والدرر (٢/١٦٠)، وشرح الأشموني (٢/٣٢٨)، وشرح التسهيل (٣/٢٧٣)، وشرح عمدة الحافظ (٣٢٨)، ولسان العرب (١١/٤٤٧)، «عسل»، والمقاصد النحوية (٣/٤٨١)، وهمع الهوامع (٢/٥٢)، والتصريح على التوضيح (١/٧٣٤).
الشاهد فيه قوله: (كناحت يومًا صخرة) حيث فصل بين المضاف وهو ناحت والمضاف إليه وهو صخرة بقوله: (يومًا).

(٢) ما بين القوسين سقط من ق، مثبت في س.

(٣) قوله: (عَسِيْل) على وزن أمير.

(٤) قوله: (مِكنَسة) بكسر الميم وفتح النون.

(٥) ولا شك أن مِكْنَسة العطار إذا مر بها على الصخرة فلا تؤثر فيها، وذلك كناية عن كون سعيه لا فائدة فيه مع حصول التعب.

(٦) هذه نصيحة نثرية.

المضاف والمضاف إليه، و«هواها» مفعول معه، والتقدير: ترك نفسك شأنها يومًا مع هواها سعى في رداها.

ومن الفصل بالمجرور قوله ﷺ: **(هل أنتم تاركوا لي صاحبي)**[1] فـ«تاركوا» جمع تارك اسم فاعل، «ترك» مضاف إلى مفعوله، وهو صاحبي بدليل حذف النون[2]، و«لي» جار ومجرور ظرف «تاركوا»، وفصل به بين المضاف والمضاف إليه، والأصل: هل أنتم تاركوا صاحبي لي.

ومن الفصل بالمفعول مع اسم الفاعل قراءة بعض السلف: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِهِ﴾ [إبراهيم: ٤٧][3].



الإعراب

قوله: «فصل» مفعول مقدم بـ«أجز»، و«مضاف» مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله، و«شبه» نعت مضاف، و«فعل» مضاف إليه، و«ما» موصولةٌ واقعةٌ على [الفاصل][4]، و«نصب» صلتها، والضمير العائد إلى الموصول محذوفٌ، تقديره: نصبه، وهي فاعل بفصل، و«مفعولًا أو ظرفًا» حالان من ما، أو من الضمير المحذوف، وتقدير البيت: أجز أن يفصل المضاف منصوبه في حال كونه مفعولًا أو ظرفًا، و«أجز» فعل أمر[5].

---

(١) البخاري (١٣٣٩)، صحيح مسلم (١٣٧٣).

(٢) وهي تحذف في السعة للإضافة ولو كانت الإضافة مقصودة لقيل: (هل أنتم تاركون لي صاحبي)، ومن العلماء من خرج الحديث على أن نون الجمع قد حذفت للتخفيف وعليه يكون صاحبي مفعولًا به لقوله: (تاركوا). انظر: عدة السالك للشيخ محمد محيي الدين الحميد (١٨٤/٣).

(٣) بنصب الوعد وجر الرسل.

(٤) ما بين القوسين في ق، وفي س: الفصل.

(٥) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٧٠).



[الفصل بين المتضايفين باليمين]

٤١٨	وَلَمْ يُعَبْ
٤١٩ فَصْلُ يَمِينٍ وَاضْطِرَارًا وُجِدَا	بِأَجْنَبِي ....

(ولم يعب فصل يمين)، كقولهم: هذا غلام ـ والله ـ زيدٍ بجر «زيد» بإضافة الغلام إليه، و[الفصل][1] بينهما بالقسم، حكاه الكسائيُّ[2]، وحكى ابن الأنباري: هذا غلامُ ـ إن شاء الله ـ ابنِ أخيك بجر «ابن» بإضافة الغلام إليه، والفصل بينهما بالشرط وهو إن شاء الله (واضطرارًا وجدا بأجنبي) من المضاف، كقول ابن حبة النمري[3]:

كَمَا خُطَّ الكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ

فأضاف «كف» إلى يهودي، وفصل بينهما بالظرف وهو أجنبي من المضاف؛

---

(١) في «ق»: الفصل، وفي «س»: فصل.

(٢) انظر: شرح المرادي على الألفية (٤٤٩/١)، شرح الأشموني على الألفية (٢٧٧/٢).

(٣) الشاهد بيت من الوافر، وهو من كلام أبي حبة النميري واسم أبي حبة الهيثم بن الربيع بن زراة، في ديوانه (١٦٣)، والإنصاف (٤٣٢/٢)، وخزانة الأدب (٢١٩/٤)، والدرر (١٦١/٢)، والكتاب (١٧٩/١)، ولسان العرب (٣٩٠/١٢) «عجم» والمقاصد النحوية (٤٧٠/٣)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (١٨٩/٣)، والخصائص (٤٠٥/٢)، وشرح ابن الناظم (٢٩١)، وشرح الأشموني (٣٢٨/٢)، وشرح ابن عقيل (٨٣/٢)، وشرح التسهيل (٣٦٨/١، ٢٧٣/٣)، وشرح المفصل (١٠٣/١)، وشرح الكافية الشافية (٩٧٩/٢، وهمع الهوامع (٥٢/٢،) والوساطة (٤٦٤).

الشاهد فيه: قوله: (بكف يومًا يهودي) حيث فصل بين المضاف وهو كف والمضاف إليه وهو قوله: (يهودي) بأجنبي من المضاف وهو قوله: (يومًا) فإنه ظرف لقوله: (وخط)، وأصل نظام الكلام كما خط الكتاب يومًا بكف يهودي. انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (١٩٠/٣).

لأنه ليس معمولًا له، و«خط» مبني للمفعول، وبـ«كف» متعلق به، و«يقارب [و][1] يزيل» نعتان ليهودي.

419 .... أَوْ بِنَعْتٍ ... ...

(أو بنعت) المضاف، كقول معاوية بن أبي سفيان لما اتفق ثلاثةٌ من الخوارج أن يقتل كلٌّ واحدٍ منهم واحدًا من عليٍّ ابن أبي طالب، وعمرو بن العاص، ومعاوية بن أبي سفيان رضي الله تعالى عنهم، فقتل عليٌّ، وسلم عمرو ومعاوية[2]:

نَجَـوْتَ وَقَـدْ بَـلَّ المُـرَادِيُّ سَـيْفَهُ مِن ابْـنِ أَبِـي شَيْخِ الأَبَـاطِحِ طَالِـبِ

ففصل بين المتضايقين وهما أبي وطالب بنعت المضاف، وهو شيخ الأباطح.

---

(١) ما بين القوسين في «س»: أو، وفي «ق»: و.

(٢) نسبوا هذا الشاهد إلى معاوية بن أبي سفيان رضي الله تعالى عنه، بعد أن نجا من ضربة من أراد أن يقتله وقد قتل علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، وكان ابن ملجم لعنه الله قتل علي ابن أبي طالب كرم الله وجهه، في مؤامرة اتفق عليها هو واثنان من الخوارج على أن يقوم كل واحد منهم بقتل واحد من الثلاثة: علي، ومعاوية، وعمرو بن العاص، فكان من القدر الغالب أن ينفذ قتل أمير المؤمنين علي ابن أبي طالب، وأن ينجو معاوية من الطعنة، وأن ينقطع عمرو ليلة التنفيذ عن الخروج وينيب عنه من يصلي بالناس فيقتل الخارجي نائبه.

الشاهد فيه: قوله: (أبي شيخ الأباطح طالب) حيث فصل بين المضاف وهو قوله: (أبي)، والمضاف إليه وهو قوله: (طالب) بنعت المضاف وهو شيخ الأباطح، وأصل الكلام من ابن أبي طالب شيخ الأباطح. انظر: عدة السالك إلي تحقيق أوضح المسالك (٣/١٩٣، ١٩٤) الدرر (٢/١٦٢)، وشرح ابن الناظم (٢٩٢)، والمقاصد النحوية (٣/٤٧٨)، وبلا نسبة في شرح الأشموني (١/٢٥٨)، وشرح ابن عقيل (٢/٨٤)، وشرح التسهيل (٣/٢٧٥)، وشرح الكافية الشافية (٢/٩٩٠)، وهمع الهوامع (٢/٥٢)، التصريح على التوضيح للأزهري (١/٧٣٧).

تَنْبِيهٌ

يجوز[1] في جعل «شيخ الأباطح» نعتًا للمضاف وهو «أبي» دون المضاف إليه، وإنما هو نعت للمضاف والمضاف إليه معًا، و«المراديُّ» هو عبد الرحمن الشهير بابن مُلجَم ـ بضم الميم وفتح الجيم ـ على صيغة اسم المفعول، وهو قاتل عليٍّ رضي الله تعالى عنه، والأباطح جمعُ بطحاء، والمراد بها مكة؛ لأن أبا طالب كان شيخ مكة، ومن أعيان أهلها وأشرافها[2].

٤١٩ .... أَوْ نِـدَا

(أو ندا)، كقوله[3]:

كَـأَنَّ بِـرْذَوْنَ أَبَـا (عَاصِـمٍ)[4] زَيْـدٍ حِمَـارٌ دُقَّ بِاللِّجَـامِ

(١) في «س»: تجوز، وفي «ق»: يجوز.

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣/٢٠٥).

(٣) **قال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد**: هذا بيت من الرجز، أو بيتان من مشطوره، لم أقف له على نسبة إلى قائل معين، ولا عثرت له على سابق أو لواحق تتصل به.

الشاهد فيه قوله: (برزون أبا عصام زيد) حيث فصل بين المضاف وهو قوله: برزون: والمضاف إليه، وهو «زيد» بالنداء وهو قوله (أبا عصام) وذلك كله على أن أبا عصام كنية رجل منادى وهو غير زيد. انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٣/١٩٥، ١٩٦)، الخصائص (٢/٤٠٤)، والدرر (٢/١٦٣)، وشرح ابن الناظم (٢٩٣)، وشرح الأشموني (٢/٣٢٩)، وشرح ابن عقيل (٢/٨٦)، وشرح التسهيل (٣/٢٧٥)، وشرح عمدة الحافظ (٤٩٥)، وشرح الكافية الشافية (٢/٩٩٣)، والمقاصد النحوية (٣/٤٨٠)، وهمع الهوامع (٢/٥٣)، التصريح على التوضيح للأزهري (١/٧٣٨)، المقاصد الشافية (٤/١٨٩)، الدرر السنية (٢/٦٣٣)..

(٤) في هامش س: المتداول أبا عصام وهو المناسب لقوله: دق باللجام، لكن في خط الشرح رحمه الله تعالى عاصم بألف بعد العين فليحرر الرواية، حررت الرواية فوجدت (أبا عصام) ولم يرو واحد من المعتبرين (عاصم).



فأضاف «بزدون» إلى زيد، وفصل بينهما بالمنادي الساقط حرفه، وهما خبر كأن أي: كأن برذون زيد حمار يا أبا عاصم(١).

تتمة

من الفواصل «إما». قال في الكافية(٢):

«والفصل بها مغتفر»

كقوله(٣):

هُمَـا خُطَّتَـا إِمَّـا إِسَـارٍ وَمِنَّـةٍ ... وَإِمَّـا دَمٍ، وَالمَـوْتُ بِـالحُرِّ أَجْـدَرُ

الإعراب

قوله: «ولم يعب»، «لم» حرف جزم، و«يعب» مضارعٌ مبنيٌّ للمفعول

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣/٢٠٥).

(٢) انظر: الشافية الكافية (٩٨٩، ٩٩٤).

(٣) البيت من الطويل وهو لتأبط شرًّا في ديوانه. (٨٩)، وجواهر الأدب (١٥٤)، وخزانة الأدب (٧/٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠٣)، والدرر (١/٥٨، ٢/١٦٢)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (٧٩)، وشرح شواهد المغني (٢/٩٧٥)، ولسان العرب (٧/٢٨٩) «خطط» والمقاصد النحوية (٣/٤٨٦)، وبلا نسبة في الخصائص (٢/٤٠٥)، ورصف المباني (٣٤٢)، وشرح الأشموني (٢/٤٦٨)، وشرح الكافية الشافية (٢/٩٤٤)، ومغني اللبيب (٢/٦٤٣)، والممتع في التصريف (٢/٥٢٦)، وهمع الهوامع (١/٤٩، ٢/٥٢).

الشاهد: في فصل إما بين المضاف وهو «خطتا» والمضاف إليه وهو «إسار»، وأصله خطتان حذفت النون للإضافة وهو بالضم القصة والحال، والإسار بالكسر الأسر، والتقدير: خطتا، والمعنى: ليس لي إلا واحدة من خصلتين على زعمكم إما أسر والتزام منكم العفو إن رأيتم العفو، وإما قتل وهو بالجر مما يكسبه الذل وهاتان الخصلتان هما اللتان أشار إليهما بقوله: (هما)، وقد ثلثهما بقوله: بخطة أخرى فيما بعد، وهذا كله تهكم واستهزاء. انظر: شرح الشواهد للعيني (٢/٢٧٧).



مجزومٌ بلم، و«فصل» نائب الفاعل بـ«يعب»، و«يمينَ» مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى فاعله، وحذف مفعولُه ومتعلقه، والتقدير: ولم يُعب أن يفصل اليمين المضاف من المضاف إليه، و«اضطرارًا» مفعولٌ لأجله مقدمٌ على عامله، من تقديم العلة على المعلول، و«وجدا» معلل به، وهو فعلٌ ماضٍ مبنيٌ للمفعول، وفيه ضميرٌ مستترٌ مرفوعُ المحل على النيابة عن الفعل، ومرجعه الفصل، و«بأجنبي» متعلقٌ بوجد، و«أو» حرف عطف وتقسيم، و«بنعت» معطوف على بـ«أجنبي، وأو ندا» معطوف على نعت، والتقدير: ووجد الفصل بأجنبي أو بنعت أو بنداء اضطرارًا[1].

(فصل: المضاف إلى ياء المتكلم)[2]

اختلف فيه[3] هل هو معرب أو لا؟ الصحيح: أنه معرب[4] خلافًا لابن الخشاب والجرجاني في قولهما: إنه مبنيٌّ؛ لإضافته إلى غير متمكن؛ لإعراب المضاف إلى الكاف والهاء والمثنى المضاف إلى الياء، وخلافًا لبعضهم في قوله: إنه ليس بمبنيٍّ[5] لعدم السبب، ولا معرب لعدم تغير حركته[6][7].

---

(١) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٧٠، ٧١).

(٢) قوله: (المضاف إلى ياء المتكلم) ترجم للمضاف إلى ياء المتكلم ولم يترجم للياء مع أنه ذكرها في قوله: (فذو جميعها اليا) تبرعًا منه، والزيادة لا يعترض بها، والذي يضر إنما هو النقصان بأن يترجم للشيء ولا يذكره. انظر: حاشية ابن حمدونِ على المكودي (١/٣٥٣).

(٣) قوله: (فيه) أي: المضاف إلى ياء المتكلم.

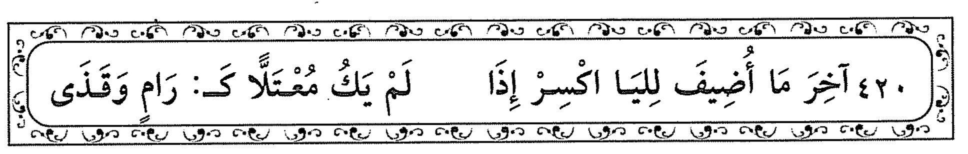
(٤) أي: معرب بحركة مقدرة فيما قبل ياء المتكلم منع منها اشتغال المحل بحركة المناسبة في حالة الرفع والنصب والجر.

(٥) عبر بعضهم بكونه خصيًّا لا معرب ولا مبني. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٣٥٣).

(٦) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٠٩).

(٧) وإليه ذهب ابن جني. انظر: الدرر السنية لزكريا (٢/٦٣٥)، شرح ابن الناظم (١٥٩).





(آخر ما أضيف للياء[١] **اكسر)**[٢] أي: المضاف، لمناسبة الياء سواء أكان صحيحًا، كـ«غلامي وعبدي»، أو شبيهًا بالصحيح، كـ: دلوي وظبيي، ويجوز فتحُ الياء وإسكانُها[٣].

واختلف أيهما أصل فقيل: الفتح، وقيل: الإسكان، ويجمع بينهما بأن الإسكان هو الأصل الأول؛ لأنه أصل كل مبني، والياء مبنية، والفتح أصل ثان؛ لأنه أصل ما يبنى عليه، وهو على حرف واحد، وعلى القولين الإسكان[٤] أكثر[٥].

ويستثنى من وجوب كسر آخر المضاف وجواز فتح الياء وإسكانها المعتلُ الآخر والمثنى وجمع المذكر السالم، وقد أشار إلى **الأول** بقوله: **(إذا لم يك**[٦] **معتلًّا)**[٧] أي: ما لم يكن المضاف إلي الياء معتل الآخر، وشمل المقصور والمنقوص، ولذلك أتى بمثالين فقال: **(كـ: رام وقذى)** فـ«رام» مثال للمنقوص، و«قذى» مثال للمقصور، و«القذى» ما يقع في العين[٨].

---

(١) قوله: (للياء) أي: الدالة على المتكلم، واللام في لليا بمعنى إلى، وإنما وجب الكسر مناسبة للياء.

(٢) قوله: (اكسر) أي: وجوبًا.

(٣) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٣٣٥).

(٤) في «س»: الإسكان، في «ق»: بالإسكان.

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٧٥٥).

(٦) في «س»: يكن وفي «ق» يك.

(٧) قوله: (إذا لم يك معتلًا) أي: بالمعنى الاصطلاحي وهو ما آخره حرف علة قبلها حركة مجانسة له، فخرج نحو: دلو وظبي. انظر: حاشية الصبان للأشموني (٢/٢٨١).

(٨) انظر: حاشية المكودي بحاشية ابن حمدون١٢/٣٥٣).



٤٢١ أَوْ يَكُ كَابْنَيْنِ وَزَيْـدِينِ فَـذِي جَمِيعُهَا اليَا بَعْدُ فَتْحُهَا احْتُـذِي

ثم نبه على الثاني والثالث بقوله: (أو يك كابنين وزيدين)[١] أي: أو يك مثنى، كابنين، أو جمعًا على حده، كزيدين، وفهم من كلامه أن هذه الأشياء التي ذكرها لا يكون ما قبل الياء فيها مكسورًا[٢]، وأما حكم الياء في نفسها فقد نبه عليه بقوله: (فذي جميعها اليا بعد فتحها احتذى) «ذي» إشارة إلى الأربعة المذكور أي: أن هذه الأشياء المذكورة تكون الياء بعدها مفتوحة، وفهم من قوله: (احتذى) وجوب فتحها[٣]، وفهم من تخصيصه الياء في هذه المواضع أن الياء في غيرها لا يجب فتحها، بل يجوز فتحها وسكونها[٤]، نحو: غلاميَ وغلاميْ[٥].

٤٢٢ وَتُدْغَمُ اليَا فِيهِ وَالـوَاوُ، وَإِنْ مَا قَبْلَ وَاوٍ ضُمَّ فَاكْسِرْهُ يَهِنْ

ثم بين حكم ما قبل الياء بقوله: (وتدغم[٦] اليا) أي: في آخر المضاف (فيه) أي في الياء[٧] المضاف إليه، نحو: جاء قاضي، ورأيت قاضيَّ وغلاميَّ

---

(١) قوله: (أو يك كابنين) هذا مدخول للنفي الذي هو لم، واستغنى عن التصريح بالمثنى والجمع بالمثالين.

(٢) قوله: (لا يكون ما قبل الياء فيها إلا مكسورًا) بل يبقى على سكونه كما كان قبل الإضافة.

(٣) قوله: (وجوب فتحها) أي: هذا إذا فسرت احتذى بالتزم كما في المعرب ووافقته اللغة، وإلا فالمشهور عندهم أن معنى احتذى اتبع فلا يدل على الوجوب دلالة قطعية. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٣٥٤).

(٤) وقد اجتمع الفتح والسكون في قوله تعالى: ﴿فَقُل لَّن تَخْرُجُواْ مَعِىَ أَبَدًا وَلَن تُقَٰتِلُواْ مَعِىَ عَدُوًّا﴾ [التوبة: ٨٣].

(٥) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (١/٣٥٤).

(٦) قوله: (تدغم) مضارع مبني للمفعول.

(٧) في «س»: الياء، وفي «ق» الباء.



وزيديَّ، ومررت بقاضيِّ وغلاميِّ وزيديِّ[1]، (وَالواو) تدغم فيه أيضًا بعد قلبها ياء وإدغامها في الياء، نحو[2]:

أَوْدَى بَنِــــيَّ ....

(وإن ما قبل واو ضم[3] فاكسره يهن)[4] وإن فتح فأبقه، نحو: هؤلاء مصطفى[5] في جمع مصطفى[6][7].

٤٢٣ وَأَلِفًا سَلِّمْ، وَفِي المَقْصُورِ عَنْ ۞ هُــذَيلٍ انْقِلَابُهَــا يَــاءً حَسَــنْ

---

(١) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٣٣٦).

(٢) البيت من الكامل وهو لأبي الهذلي في خزانة الأدب (١/٤٢٠)، شرح شواهد المغني (١/٢٦٢)، لسان العرب (١/٦١٣)، المقاصد النحوية (٣/٤٩٨)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣/١٩٧)، شرح الأشموني (٢/٣٣١)، شرح التسهيل (١/٢٣)، التصريح على التوضيح للأزهري (١/٧٥٦).

الشاهد فيه: (بنيَّ) وجه الاستشهاد: قلب واو الجمع ياء عند إضافته إلى ياء المتكلم وإدغامهما. وحكم هذا الإدغام جائز.

(٣) قوله: (ضم) فعل ماضي مبني للمفعول.

(٤) قوله: (يهُن) بضم الهاء، ويهن من هان يهون هونًا إذا خفف وسهل، ولا يصح كسر الهاء على أنه من وهن يهن إذا ضعف لفوات المراد. انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٧١).

(٥) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١١٠)، بتصرف يسير.

(٦) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (١/٣٥٤).

(٧) قوله: (هؤلاء مصطفى... إلخ) بفتح الفاء أصله مصطفوون بواوين الأولى مضمومة من الصفو نحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا فصار مصطفاون، فالتقى ساكنان حذف الألف للالتقاء الساكنين فصار مصطفون، ثم أضيف إلى الياء، فحذفت النون للإضافة، فاجتمعت الواو والياء، وسبق أحدهما بالسكون، فوجب قلب الواو ياء، وأدغمت في الياء لقوله: (إن يسكن السابق... إلخ) وتبقى الفتحة على حالها. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٣٥٤).

(وألفًا سلم)[1] أي: اتركها على حالها، وشمل المقصور، نحو: فتاي وعصاي، والمثنى في حال الرفع، نحو: هذا غلاماي هذه لغة جمهور العرب، وهذيل يبدلون ألف المقصور ياء، ويدغمونها في ياء المتكلم وهو المنبه عليه بقوله: (وفي المقصور عن هذيل[2] انقلابها ياء حسن)، وفهم من تخصيص المقصور أن ألف التثنية لا تبدل عنهم، وفهم منه أيضًا أن الياء المبدلة عن الألف تدغم في ياء المتكلم؛ لاجتماع مثلين: والأول منهما ساكن، فتقول: هذا فتى، ومن ذلك قول الشاعر[3]:

سَبَقُوا هَوَيَّ وَاعْنَقُوا لِهَوَاهُم ... وَتَفَرَّقُوا وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ[4]

الشاهد في قوله: (هوى) حيث قلب فيه ألف المصدر ياء، وأدغمت الياء

---

(١) قوله: (سلم) أمر من سلَّم بتشديد اللام.

(٢) هذيل: بالتصغير؛ حي من مضر، وهو هذيل بن مدركة بن إلياس بن مضر أخو خزيمة بن مدركة؛ أمهما هند بنت وبرة أخت كلب بن وبرة.

(٣) البيت من الكامل وهو لأبي ذؤيب الهذلي من قصيدة يرثي بها بنيه الخمسة الذين ماتوا في طاعون واحد، في شرح أشعار الهذليين (١/٧)، أنباء الرواة (١/٥٢)، الدرر (٢/١٦٥)، شرح المفصل (٣/٣٣)، صناعة الإعراب (٢/٧٠٠)، شرح شواهد المغني (١/٢٦٢)، شرح قطر الندى (١٩١)، كتاب اللامات (٩٨)، لسان العرب (١٥/٣٧٢) «هوا»، المحتسب (١/٧٦)، المقاصد النحوية (٣/٤٩٣)، همع الهوامع (٢/٥٣)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٧٥٨)، الدرر السنية (٢/٦٣٦)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣/١٩٩)، شرح ابن الناظم (٢٩٥)، شرح الأشموني (٢/٣٣١)، شرح ابن عقيل (٢/٩٠)، شرح التسهيل (٣/٢٨٣)، شرح الكافية الشافية (٢/١٠٠٤).

الشاهد فيه قوله: (هوي) وأصله «هواي»، فقلب الألف ياء على لغة هذيل، وأدغمها بالياء الثانية، وهي ياء المتكلم، وفي البيت شاهد آخر للنحاة هو قوله: (تخرموا) فهو فعل ماضٍ مبدوء بتاء زائدة، فلما بناه للمجهول، وضم أوله أتبع ثانيه لأوله، فضم التاء والخاء معًا، وهذا حكم كل فعل مبدوء بتاء زائدة عندما يبنى للمجهول.

(٤) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٥٥).



في الياء؛ إذ أصله هواي.

تتمة

المستعمل في إضافة «أب وأخ وحم وهن» إلى الياء أبي وأخي وحمي وهني، وأجاز المبرد «أبي» برد اللام، وفي فم في، وقل فمي، وأجاز الفراء في ذي ذيّ، وصححوا أنها لا تضاف إلى مضمر أصالة(١).

ولا يختص قلب الألف ياءً بياء المتكلم، بل هو عامٌّ في كل مضمر، نحو: «عليه» و«لديه»، و«علينا»، و«لدينا»، وكذا الحكم في إلى(٢).

الإعراب

قوله: أخر مفعول مقدم بـ: اكسر، و«ما» موصول اسمي مضاف إليه، وجملة: «أضيف»(٣) صلة ما، و«لليا» متعلق بالصلة، ولام الجر بمعنى إلى، ولام التعريف للعهد المتقدم في الترجمة، و«اكسر» فعل أمر، و«إذا» ظرف متضمن معنى الشرط، و«لم يك» جازم ومجزوم واسم «يك» مستتر فيها يعود إلى ما، و«معتلًا» خبرها، والجملة في موضع خفض بإضافة إذا إليها، والجواب محذوف للضرورة، و«كرام» خبر لمبتدأ محذوف، و«قذى» بالذال المعجمة معطوف على رام، «أو يك» معطوف على يك من قوله: إذا لم يك، واسمها مستتر فيها، و«كابنين» بفتح النون خبرها، و«زيدين» بكسر الدال معطوف على ابنين، «فذي» اسم إشارة مبتدأ أول، و«جميعها» توكيد له، و«الياء» مبتدأ ثان، و«بعد» ظرف مبني على الضم، و«فتحها» مبتدأ ثالث، و«احتذى» بالبناء

(١) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١١٠).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٧٥٨/١).

(٣) قوله: (أضيف) بالبناء للمفعول وفي بعض نسخ المتن: «يُضاف» بالبناء أيضًا.



للمفعول خبر المبتدأ الثالث، والضمير المستتر فيه المرفوع على النيابة عن الفاعل عائد على فتحها، والثالث وخبره خبر الثاني الذي هو الياء، والعائد إليها الهاء من فتحها، والثاني وخبره خبر الأول، والعائد إليها محذوف مجرور بإضافة بعد إليه، والتقدير: فهذه الأربعة جميعًا الياء بعدها فتحها احتذي، وإعراب الباقي ظاهر[1].

** ** **

(١) تمرين الطلاب للأزهري (٧١).

(إعمال المصدر)[1]

أي: هذا باب إعمال المصدر، وفيه إعمال اسمه، ومدلولهما مختلف، فمدلول المصدر الحدث، ومدلول اسم المصدر لفظ المصدر الدال على الحدث، فدلالة اسم المصدر على الحدث إنما هي بواسطة دلالته على المصدر وسيأتي.

٤٢٤ بِفِعْلِهِ المَصْدرَ أَلْحِقَ فِي العَمَلِ ... مُضَـافًا او مُجَـرَّدًا أَوْ مَـعَ أَلْ

(**بفعله المصدر ألحق في العمل**) فيعمل عمل الفعل في اللزوم[2] والتعدي بنفسه[3] وبالحرف[4]، سواء أكان المصدر (**مضافًا**)، وهو أكثر من عمله غير مضاف، وهو متفق عليه، ومضاف إلى الفاعل تارة، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾ [البقرة: ٢٥١]، وإلى المفعول أخرى، نحو[5]:

---

(١) **قال ابن حمدون**: لما فرغ من الكلام على ما يعمل أصالة من اسم أو فعل أو حرف، شرع يتكلم على ما يعمل بحسب النيابة، والمناسب أن يقدم أبنية المصادر، وأبنية اسم الفاعل على إعمالهما؛ لأن معرفة الذات مقدمة على معرفة الحكم، وأجيب بأنه لما كان الكلام في الإضافة وهما يكونان مضافين غالبًا ناسب أن يقدم العمل على البنية والذات، وأطلق الناظم المصدر على ما يعم اسمه، فلا يقال: إنه ترجِم للمصدر، وذكر داخل الترجمة المصدر واسمه. حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٣٥٧).

(٢) نحو: عجبت من قيام زيد.

(٣) فالمتعدي إلى مفعول واحد، نحو: عجبت من ضرب زيد عمرًا، والمتعدي إلى مفعولين نحو: عجبت من إعطاء زيد عمرًا درهمًا، والمتعدي إلى ثلاثة مفاعيل، نحو: عجبت من إعلامِ زيد عمرًا بكرًا شاخصًا.

(٤) نحو: أعجبني مرورك بزيد.

(٥) **قال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد**: لم أجد أحدًا نسب هذا البيت إلى قائل معين.=



أَلَا إِنَّ[1] ظَلْمَ نَفْسِهِ المَرْءُ بَيِّنٌ إِذَا لَمْ يَصُنْهَا عَنْ هَوَى يَغْلِبُ العَقْلَا

(أو مجردًا) منونًا[2]، وهو أقيس[3] من عمله مضافًا؛ لأنه يشبه الفعل بالتنكير، نحو قوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ۝١٤ يَتِيمًا﴾ [البلد: ١٤، ١٥] فـ«إِطعام» مصدر، وفاعله محذوف (يَتِيمًا) مفعوله، والتقدير: أو إطعامه يتيمًا، والمسغبة المجاعة[4]، (أو مع أل) وهو أندر؛ لبعده عن مشابهة الفعل بدخول أل عليه كقوله[5]:

= **الشاهد فيه**: ظلمَ نفسِه المرءُ حيث أضاف المصدر وهو قوله: (ظلم) إلى مفعوله الذي هو (نفسه) ثم أتى بفاعله بعد ذلك، وهو قوله: (المرء)، ولا يجوز أن يكون نفسه فاعل والمرء مفعوله، لأمرين: أولًا: ورود الرواية برفع المرء، فيلزم أن يكون فاعلًا، ثانيًا: على جعل نفسه الفاعل يعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة وذلك لا يجوز. سبيل الهدى بتحقيق قطر الندى (٢٩١)، وانظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٥).

(١) في هامش «س»: خفي في خطه ما بعد نحو.

(٢) أي: مجردًا من أل والإضافة.

(٣) قوله: (أقيس... إلخ) أي: أوفق بالقياس على الفعل في العمل؛ لأنه لتنكيره أشبه بالفعل من المضاف والمحلى الموجود فيهما ما أبعد شبههما بالفعل وهو بالإضافة وأل اللتان هما من خصائص الأسماء. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٢٨٤).

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣/٢١٦).

(٥) **قال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد**: هذا الشاهد من أبيات سيبويه (١/٩٩) التي لم يعرفوا لها قائلًا معينًا، وهو من المتقارب.

الشاهد فيه قوله: (النكاية أعداءه) حيث أعمل المصدر المقترن بأل، وهو قوله النكاية فنصب المفعول وهو قوله: (أعداءه). عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٣/٢٠٩)، وانظر: شرح شواهد العيني (٢/٢٨٤)، الكتاب (١/١٩٢)، والإيضاح للفارسي (١٨٦)، وشرح أبيات سيبويه السيرافي (١/٣٩٤)، والمنصف (٣/٧١)، وشرح المفصل (٦/٥٩)، والمقرب (١/١٣١)، وشرح الكافية الشافية (٢/١٠١٣)، وتوضيح المقاصد (٣/٥)، والمساعد (٢/٢٣٥)، وشفاء العليل (٢/٦٤٩)، والعيني(٣/٥٠٠)، والتصريح (٢/٦٣)، والخزانة (٨/١٢٧).

ضَـــعِيفُ النِّكَايَـــةِ أَعْـــدَاءَهُ   يُخَـالُ الفِـرارَ يُرَاخِـي الأَجَـلَ

فـ«النكاية» مصدر مقرون بـ«أل»، وفاعله محذوف، و«أعداءه» مفعوله، والمعنى ضعيف نكاية أعدائه.

[شروط إعمال المصدر]

٤٢٥ إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ أَنْ أَوْ مَا يَحُلُّ   مَحَلَّـهُ ....

ثم إنه لا يعمل مطلقًا، بل (إن كان فعل مع أن)[1] المصدرية والزمان ماض أو مستقبل يحل محله مثال الأول، نحو: عجبت من ضربك زيدًا أمس، ومثال الثاني نحو: يعجبني ضربك زيدًا غدًا، فالمصدر في هذين المثالين يحل محله «أن» وفعل ماض في الأول أي: أن ضربته أمس، و«أن» وفعل مضارع في الثاني، أي: أن تضربه غدًا، (و) أما مع (ما) المصدرية (يحل محله) والزمان حال فقط، نحو: يعجبني ضربك زيدًا الآن، أي: ما تضربه الآن[2].

[عدم عمل المصدر المؤكد]

ولا يجوز في نحو: ضربت ضربًا زيدًا من المصدر المؤكد لعامله[3] كون

(١) شمل قوله: (أن) الناصبة والمخففة، مثاله: علمت ضربك زيدًا، فـ«زيدًا» معمول لضربك المصدر وهو ينحل إلى أن المخففة والفعل، والتقدير: علمت أن قد ضربت زيدًا، فإن المخففة من الثقيلة بدليل وقوعها بعد العلم، وفيه ضمير مستتر هو اسمها أي: الأمر والشأن، وجملة قد ضربت خبرها، وفصل بين أن والخبر بقد لقول الناظم سابقًا: (فالأحسن الفصل بقد... إلخ). انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٣٥٨).

(٢) انظر: التصريح للأزهري (٣/٢١٣).

(٣) وكذلك المصدر المبين للعدد، وأما المبين للنوع فيعمل؛ لأن المضاف مبين للنوع، فيجوز: ضربت زيدًا ضرب عمرو بكرًا. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٢٨٥)

زيدًا منصوبًا بالمصدر؛ لانتفاء هذا الشرط؛ لأنه لا يحل محله فعل مع أن، أو ما، وإنما هو منصوب بـ: ضربت اتفاقًا؛ لأن المصدر المؤكد لا يعمل.(١)

[إعمال المصدر النائب عن فعله]

وأما المصدر النائب عن فعله، نحو: ضربًا زيدًا، ففيه خلاف، فذهب المصنف في التسهيل إلى جواز إعماله(٢)، وصحح ابن هشام في شرح القطر المنع، وعلله بأن المصدر هنا إنما يحل محل الفعل وحده بدون أن وما، انتهى(٣). فـ«زيد» في المثال منصوبٌ بالمصدر عند المصنف، وبالفعل المحذوف النائب عنه المصدر عند ابن هشام.



تنبيه [بقية شروط إعمال المصدر]

بقي من شروط إعمال المصدر: أن لا يكون مصغرًا، فلا يجوز: أعجبني ضُرَيْبُكَ زيدًا(٤)، ولا مضمرًا(٥)، فلا يجوز: ضربي زيدًا حسن، وهو عمرًا قبيح، خلافًا للكوفيين(٦)، ....

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣/٢١٣).

(٢) انظر: شرح التسهيل للمرادي (٦٩٤).

(٣) شرح قطر الندى لابن هشام (٢٨٤).

(٤) **قال الصبان:** لخروجه بالتصغير عن الصيغة التي هي أصل الفعل، وقيل: يعمل مصغرًا ويوافقه: رويدًا زيدًا. حاشية الصبان على الأشموني (٢/٢٨٦).

(٥) **قال الصبان:** لضعفه بالإضمار بزوال حروف الفعل. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٢٨٦)

(٦) أجاز ابن جني في الخصائص والرماني إعماله في المجرور، ونقل عن الفارسي، وقياسه في الظرف. انظر: شرح المرادي على الألفية (١/٤٥٩)، شرح الألفية للأشموني (١/٢٨٦).
مثال المجرور: نومك في الليل مفيد، وهو في النهار مذموم، ومثال الظرف: أعجبني مرورك عند زيد وهو عند عمرو. وانظر: المنصف لابن جني (١/١٣١)، والتمام (١٦٣)، وإعراب الجمل (٢٨٤، ٣١١).



ولا محدودًا[1]، فلا يجوز: أعجبني ضربتك زيدًا، ولا موصوفًا قبل العمل[2]، فلا يجوز أعجبني ضربك الشديد زيدا[3]، ولا مفصولًا من معموله بأجنبي، فلا يقال: إن ﴿يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ﴾ [الطارق: ٩] معمول ﴿رَجْعِهِۦ﴾ [الطارق: ٨]؛ لأنه قد فصل بينهما[4] بالخبر، ولا مؤخرًا عن معموله، فلا يجوز: أعجبني زيدًا ضربك[5]، ولا محذوفًا، فلا يقال: إن باء البسملة متعلقةٌ بمصدرٍ محذوفٍ، تقديره: ابتدائي[6]، وأجازه قوم؛ لأنه يوسع في الظرف أو الجار والمجرور ما لا يتوسع في غيره[7].

الإعراب

قوله: «بفعله» متعلق بـ«ألحق، و«المصدر» مفعول مقدم بـ«ألحق»، و«ألحق» فعل أمر، و«في العمل» متعلق به، و«مضافًا أو مجردًا[8] أو مع أل» أحوال من المصدر، و«إن» حرف شرط، و«كان» فعل الشرط، وجوابه محذوف، و«قيل» اسم كان، و«مع» في موضع النعت لـ: فعل، و«أن» بفتح الهمزة مضاف

---

(١) فلو حد بتاء الوحدة لم يعمل؛ لأن صيغته حينئذٍ ليست الصيغة التي هي أصل الفعل فلو كانت التاء في أصل المصدز كرحمة ورغبة ورهبة عمل؛ لعدم وجود الوحدة حينئذٍ فلا يكون محدودًا. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٢٨٦).

(٢) أي: قبل تمام العمل أي: بذكر سائر متعلقاته.

(٣) **قال الصبان:** لأن النعت من خصائص الأسماء المبعدةِ عن الفعل، وإنما يؤثر بعد تمام العمل لضعفه بتأخره عن استقرار العمل. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٢٨٦).

(٤) أي: بين رجعه ويوم.

(٥) **قال ابن هشام:** أجاز السهيليُّ تقديم الجار والمجرور، واستدل بقوله تعالى: ﴿لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا﴾ [الكهف: ١٠٨]. شرح قطر الندى لابن هشام (٢٩٠)

(٦) فحذف المبتدأ والخبر وأبقى معمول المبتدأ. انظر: شرح قطر الندى لابن هشام (٢٨٩).

(٧) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣/٢١٣، ٢١٦).

(٨) في س: مجرورًا، وفي ق: مجردًا.



إليه، و«أو» حرف عطف وتقسيم، و«ما» معطوف على أن، ونعتهما محذوف، وجملة «يحل» في موضع نصب خبر كان، ومحله مفعول فيه[1].

[عمل اسم المصدر]

٤٢٥ .... وَلاسْمِ مَصْدَرٍ عَمَلْ

ثم شرع في اسم المصدر بقوله: (ولاسم مصدر) وهو الاسم الدال على الحدث غير الجاري على الفعل[2] إن كان غير علم ولا ميمي (عمل) عند الكوفيين والبغداديين؛ لأنه الآن دال على الحدث[3]، وعليه قول الشاعر[4]:

أَكُفْـرًا بَعْـدَ رَدِّ المَـوْتِ عَنِّـي وَبَعْـدَ عَطَائِـكَ المِائَـةَ الرِّتَاعَـا[5]

---

(١) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٧٢).

(٢) أي: المشتمل على حروفه لفظًا أو تقديرًا فاسم المصدر خال من بعض حروف فعله كعطاء؛ لأنه خال من همزة أعطى. بلوغ الأرب بشرح شذور الذهب (١٠٣٧/٢).

(٣) انظر: البهجة المرضية (١١٠).

(٤) **قال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد:** هذا الشاهد من كلام القطامي، واسمه عمير بن شييم بزنة التصغير فيهما من كلمة يمدح فيها زفر بن الحارث الكلابي.

الشاهد فيه قوله: (عطائك المائة) حيث أعمل اسم المصدر، وقوله: (عطاء) إعمال المصدر؛ فأضافه إلى فاعله وهو كاف المخاطب ثم نصب به المفعول وهو قوله: (المائة). عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٢١٢/٣، ٢١٣)، وانظر: شرح الشواهد للعيني (٢٨٨/٢)، الأصول في النحو (١٤٠/١)، والأمالي الشجرية (١٤٢/٢)، وشرح المفصل (٢٠/١)، والارتشاف (١٧٩/٣)، وشرح الشذور (٤١٢)، والعيني (٥٠٥/٣)، والتصريح (٦٤/٢) والأشموني (٢٨٨/٢)، والخزانة (١٣٦/٨)، والدرر اللوامع (٢٦٢/٥).

(٥) قوله: (الرِّتاعا) بكسر الراء جمع راتعة وهي الإبل التي ترتعي نعت مائة، والخطاب لزفر بن الحارث الكلابي، وكان من خبره أن القطامي أسر فخلصه زفر ورد عليه ماله، وأعطاه مائه بعير من غنائم القوم الذين أسروه. انظر: التصريح على التوضيح (٢٢٠/٣).

فـ«عطائك» اسم مصدر مضاف إلى فاعله، و«المائة» مفعوله الثاني، وحذف الأول أي: عطائك أياي المائةَ على حد قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يُعْطُواْ ٱلْجِزْيَةَ﴾ [التوبة: ٢٩] أي: يعطوكم الجزية[١]، ولم يعمل عند البصريين؛ لأن أصل وضعه لغير المصدر، و[٢] الغسل موضوعٌ لما يغسل به، والوضوء لما يتوضأ به، ثم استعمل في الحدث[٣]، فإن كان اسم المصدر علمًا[٤] لم يعمل اتفاقًا؛ لتعريفه بالعلمية، والأعلام لا تعمل، وإن كان ميميًا[٥] فكالمصدر في العمل اتفاقًا[٦]؛ لأنه مصدر حقيقة[٧]، كقوله الحارث[٨]:

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح (٣/٢٢٠).

(٢) المناسب التعبير بالفاء لا الواو.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح (٣/٢١٩).

(٤) نحو: يسار علم لليسر، وفجار علم للفجور، وبرة علم للبر. انظر: شرح الأشموني مع حاشية الصبان (٢/٢٨٧).

(٥) أي: ميم مزيدة لغير مفاعلة كالمضرب.

(٦) **قال الصبان**: وإن كان ظاهر إطلاق المتن عمله إلا أن يقال: كلام الناظم مقيد بما قيد به المصدر من كونه يصلح في موضعه أن وما والفعل واسم المصدر العلم ليس كذلك. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٢٨٧).

(٧) انظر: التصريح على التوضيح (٣/٢١٧).

(٨) قال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد: نسب جماعة منهم ابن هشام في المغني تبعًا للحريري في درة الغواص هذا الشاهد إلى العرجي، ونسبه آخرون إلى الحارث بن خالد المخزومي، هذا هو الصواب وما ذكره المؤلف بيت من الكامل.

الشاهد فيه: قوله: (مصابكم رجلًا) حيث أعمل الاسم الدال على المصدر عمل المصدر لكونه ميمًا، وهو قوله: (مُصاب) بضم مصدر ميمي للفعل أصاب، وقد أضافه إلى فاعله وهو كاف الخطاب، ثم نصب به مفعوله، وهو قوله: (رجلًا) وكأنه قد قال: إن إصابتكم رجلًا، وخبر إن هو قوله: (ظلم) في آخر البيت. عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٣/٢١٠، ٢١١)، وانظر: شرح شواهد للعيني (٢/٢٨٨)، معجم الأدباء (٧/١١١)، والبيت في مجالس ثعلب (١/٢٤٤)، والأصول (١/١٣٩)، والتبصرة للصيمري (١/٢٤٥)،=

أَظَلُـــومٌ إِنَّ مُصَـــابَكُم رَجُـــلًا   أَهْـــدِى السَّـــلَام تَحِيَّـــةً ظُلْـــمُ

فـ«مصاب» مصدر ميمي[١]، مضاف إلى فاعله، و«رجلًا» مفعوله، وجملة: «أهدي السلام» نعت رجلًا، و«تحية» مفعول مطلق على حد: قعدن[٢] جلوسًا، و«ظلم» خبر إن، و«أظلوم» منادى بالهمزة[٣].

تَنْبِيهٌ [الفرق بين المصدر واسمه]

الفرق بين المصدر واسمه أن الاسم الدال على مجرد الحدث من غير تعرض لزمان إن كان علمًا موضوعًا على معنى، كفجار وحماد علمين للفجْرة بسكون الجيم، والمَحمِدة بفتح الميم الأولى وكسر الثانية[٤]، أو كان مبدوءًا بميم زائدة لغير المفاعلة[٥]، كـ«مَضْرَب ومَقْتَل» بفتح أولهما وثالثهما، أو كان متجاوزًا فعله الثلاثة، وهو بزنة اسم حدث الثلاثي، كغُسل ووُضوء بضم أولهما في قولك: اغتسل غُسلًا، وتوضأ وُضؤًا، فإن الغُسل بزنة القُرب والوُضوء بزنة الدُّخول في قولك: قرب قربًا، ودخل دخولًا فهو[٦] اسم مصدر، وإلا يكن

= والأمالي الشجرية (١/١٠٧)، وشرح عمدة الحافظ (٧٣١)، والمغني (٦٩٧)، والعيني (٣/٥٠٢)، والتصريح (٢/٦٤)، والأشموني (٢/٢٨٨)، والدرر اللوامع (٥/٢٥٨).

(١) بمعنى إصابتكم.

(٢) في «س»: قعدت، وفي ق: قعدن.

(٣) التصريح على التوضيح للأزهري (٣/٢١٩).

(٤) **قال الصبان**: بمعنى الحمد وسيأتي آخر أبنية المصادر أن في الميم الثانية الفتح وأنه القياس. حاشية الصبان على الأشموني (٢/٢٨٨).

(٥) قوله: (لغير مفاعلة) أخرج نحو: مضاربة من قولك: (ضارب مضاربة) فإنهما مصدران. انظر: الأشموني على الألفية (٢/٢٨٨).

(٦) قوله: (فهو) جواب الشرط وهو إن كان، والشرط وجوابه خبر لاسم إن السابق في قوله: (إن الاسم).



كذلك فمصدر[1].

[أحوال المصدر المضاف]

٤٢٦ وَبَعْدَ جَرِّهِ الَّذِي أُضِيفَ لَهْ ... كَمِّلْ بِنَصْبٍ أَوْ بِرَفْعٍ عَمَلَهْ

(وبعد جره)[2] أي: المصدر معمولَهُ (الذي أضيف له كمل بنصب) عمله إن أضيف إلى فاعله، وهو الأكثر؛ لشدة اتصاله به، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾ [البقرة: ٢٥١]، فـ«دفع» مصدر مضاف إلى فاعله، وهو الله، و«الناس» مفعوله، والمعنى: ولولا أن دفع الله الناس بعضهم ببعض لغلب المفسدون ولتعطلت المصالح[3]، (أو) كمل (برفع عمله) إن أضيف إلى مفعول[4]، وهو قليلٌ إن ذكر فاعله، كقول الشاعر[5]:

أَفْنَى تِلَادِي[6] وَمَا جَمَّعْتُ مِنْ نَشَبِ ... قَرْعُ القَوَاقِيزِ أَفْوَاهُ الأَبَارِيقِ

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣/٢١٢).

(٢) قوله: (وبعد جره... إلخ) فيه إفادة أن جر المضاف إليه بالمضاف لا بالإضافة ولا الحرف المقدر. انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل (٢/٣٧).

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣/٢٢٠).

(٤) في «س» معموله، وفي «ق» مفعوله.

(٥) **قال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد:** هذا الشاهد من كلام الأقيشر الأسدي، واسمه المغيرة بن عبد الله، وما ذكره المؤلف بيت من البسيط.
الشاهد فيه: قوله: (القواقيز أفواه) حيث أضاف المصدر وهو قوله: (قرع) إلى مفعوله: وهو قوله: (القواقيز) ثم أتى بفاعله وهو وقوله: (أفواه بعد). عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٣/٢١٣)، وانظر: شرح الشواهد للعيني (٢/٢٨٩)، المقتضب (١/٢١) والإنصاف (١/٢٣٣) والمقرب (١/١٣٠) ومغني اللبيب (٦٩٤)، وشرح شذور الذهب (٣٨٣)، والتصريح (٢/٦٤) وهمع الهوامع (٢/٩٤) والأشموني (٢/٢٨٩) وخزانة الأدب (٤/٤٩).

(٦) قوله: (التِلاد) بكسر الفوقية المبدلة من الواو، و«التليد» كـ«أمير»: المال القديم.=

فـ«قرع» بالقاف والعين المهملة مرفوع على الفاعلية بـ«أفنى»، وهو مصدر مضاف إلى مفعوله، وهو القواقيز[(١)] بقافين وزاي معجمة أقداح[(٢)] يشرب بها الخمر[(٣)].

وقيل: يختص إضافة المصدر إلى مفعوله بالشعر كهذا البيت، ورد بقوله ﷺ: **(وحج البيت من استطاع إليه سبيلًا)**[(٤)]، فـ«حجُّ» مصدرٌ يحل محل أن والفعل، وهو مضاف إلى مفعوله، وهو «البيت»، و«من» الموصولة فاعله، أي: وأن يحج البيتَ المستطيعُ، وقد يجيب المانع بأن الحديث يحتمل أن يكون مرويًا بالمعنى[(٥)]، فلا دليل فيه[(٦)].

وأما إضافة المصدر إلى الفاعل ثم لا يذكر المفعول في اللفظ، أو إلى المفعول ثم لا يذكر الفاعل في اللفظ فكثيرٌ فيهما، مثال الأول قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَآءِ﴾ [إبراهيم: ٤٠]، ومثال الثاني قوله تعالى: ﴿لَّا يَسْـَٔمُ ٱلْإِنسَـٰنُ

= انظر: الصبان على الأشموني (٢/٢٨٩).

(١) واحدها قاقوزة.

(٢) في «س» أفراع، وفي «ق» أقداح.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣/٢٢١).

(٤) البيهقي في شعب الإيمان (٣/١٢٥)، الطبراني في معجمه الكبير (٣/٢٩٧)، مصنف عبد الرزاق (٣/١٢٥).

(٥) **قال يس**: وهو ميل لكلام أبي حيان حيث اعترض على ابن مالك في الاستدلال بالأحاديث الشريفة على الأحكام النحوية باحتمال الرواية بالمعنى، وقد رد عليه بأن الأصل في الرواية اللفظ، وإذا قصدوا الرواية بالمعنى أشار الراوي إلى ذلكم بقوله: قال ما معناه كما لا يخفى على العارف بمصطلح الحديث، وفتح هذا الباب يتطرق إلى عدم الاستدلال بالأحاديث على الأحكام الشرعية وهذا مخالف للإجماع. حاشية يس على الفاكهي على القطر (٢/١٩٤، ١٩٥).

(٦) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣/٢٢١).

مِن دُعَآءِ ٱلۡخَيۡرِ﴾ [فصلت: ٤٩]، فـ«دعاء» مصدر مضاف إلى الفاعل، [وهو ياء المتكلم، ودعاء الخير مصدر مضاف إلى][1] المفعول وهو الخير، فحذف من الأول المفعول، ومن الثاني الفاعل، ولو ذكر لقيل: دعائي إياك، ومن دعائه الخير، وهو أحد المواطن الأربعة التي يطرد فيها حذف الفاعل[2].

تَنْبِيهٌ

قد يضاف المصدر إلى الظرف توسعًا فيعمل فيما بعده الرفع والنصب[3]: كـ«حبِّ يوم عاقل لهوا صبا»[4].

وقوله: (كمل) أي: إن أردت؛ لأن ذلك غير لازم كما تبين[5].

[تابع المضاف إليه المصدر]

٤٢٧ وَجُرَّ مَا يَتْبَعُ مَا جُرَّ، وَمَنْ ... رَاعَى فِي الِاتْبَاعِ المَحَلَّ فَحَسَنْ

(١) ما بين القوسين سقط من «ق».

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣/٢٢١).

(٣) فيكون حينئذٍ كالمنون في أنه يرفع وينصب وبهذا يتم للمضاف خمسة أحوال وهذا كله في مصدر الفعل المتعدي لواحد فإن كان مصدر فعل غير متعد جاز فيه وجهان: إضافته إلى فاعله، وإضافته إلى ظرف متسع فيه كأعجبني قيام زيد اليوم، أو متعد لاثنين؛ أو ثلاثة جاز فيه وجوه كثيرة لا تخفى على المتأمل. انظر: حاشية يس على الفاكهي (٢/١٩٥).

(٤) الشافية الكافية (٢/١٠١٨). وانظر: البهجة المرضية للسيوطي (١١١)، شرح الألفية للمرادي (١/٤٦٣).

(٥) **قال الصبان**: فالأمر للإباحة لا للوجوب، ولا يرد عليه وجوب التكميل بالمنصوب في باب ظن إذا لم يدل عليه دليل لظهور استثنائه بقرينة قول المصنف في باب ظن:

وَلَا تُجِزْ هُنَا بِلَا دَلِيلِ ... سُقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولِ

فاندفع ما أطالوا به هنا، و«أو» مانعة خلو فتجوز الجمع فتدخل صورة إضافة المصدر للظرف وتكميله بالرفع والنصب معًا. حاشية الصبان على الأشموني (٢/٢٨٨، ٢٨٩).



(وجر ما يتبع ما جر)[1] مراعاة للفظ، نحو: عجبت من ضرب زيد الظريفِ، (ومن راعى في الاتباع المحل)، فرفع تابع الفاعل ونصب تابع المفعول المجرورين لفظًا (فحسن)[2] مثال الأول قول لبيد العامري يصف أتانا وحمارًا وحشيين[3]:

حَتَّى تَهَجَّرَ فِي الرَّوَاحِ وَهَاجَهَا طَلَبَ المُعَقِّبِ حَقَّهُ المَظْلُومُ[4]

فـ«طلب» بالنصب مصدر مفعول مطلق نوعي مضاف إلى فاعله، وهو المعقب بكسر القاف، وهو الغريم الطالب؛ لأنه يأتي عقب غريمه، و«حقه» مفعول المصدر، و«المظلوم» بالرفع نعت المعقب على محله أي: كما يطلب

---

(١) أي: جر تابع المجرور الذي أضيف إليه المصدر، ومحل جر التابع ما لم يمنع منه مانع كما في أعجبني إكرامك وزيد، فإن جَرَّ التابع يؤدي إلى العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض وهو ممنوع، ولا يخفى أنه إنما يظهر على مذهب غير الناظم من جواز العطف بلا إعادة الخافض. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٢٩٠).

(٢) قوله: (فحسن) أي: فهو يعني ما ذكر من مراعاة المحل حسن أو فرأيه حسن أو نحو ذلك. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٢٩٠).

(٣) **قال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد**: هذا الشاهد من كلام لبيد بن ربيعة العامري، يصف حمار وحشيًّا وأتنه، وهو بيت من الكامل.

الشاهد فيه قوله: (المظلوم) وهو نعت لقوله: (المعقب) الذي هو مجرور لفظًا بإضافة المصدر الذي هو قوله: (طلب) إليه، لكنه لما كان فاعلًا لهذا المصدر كان مرفوعًا في المعنى، والمحل فأتبعه إياه نظرًا إلى محله. عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٣/٢١٤، ٢١٥)، وانظر: التصريح: (١/٢٧٨، ٢/٦٥)، وابن عقيل (٢٥٤/٣/١٠٤)، والأشموني: (٦٩١/٢/٣٣٧)، والعيني (٣/٣١٥)، وأمالي ابن الشجري (١/٢٢٨، ٢/٣٢)، والإنصاف (٢٣٢، ٣٣١)، وشرح المفصل) ٢/٢٤، ٤٦، ٦/٦٦)، والخزانة (١/٣٣٤، ٤٤١)، والهمع (٢/١٤٥)، والدرر (٢/٢٠٢)، وديوان لبيد (١٢٨).

(٤) حتى غائية، وتهجر سار في الهاجرة، والرواح ما بين الزوال والليل، وهاجها آثارها في طلب الماء. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٢٩٠).



المعقب المظلوم حقه[1]، ومثال الثاني قول زياد العَنزي[2]:

قَـدْ كُنْـتُ دَايَنْـتُ بِهَـا حَسَّـانَا[3] مَخَافَـةَ الإِفْـلَاسِ وَاللَّيَّانَـا

«مخافة» مفعول لأجله، وهو مصدر مضاف إلى مفعوله، والفاعل محذوف أي: مخافتي الإفلاس، و«الليانا» بكسر اللام وفتحها، وهو الأكثر المطل بالدين، معطوف بالنصب على محل الإفلاس[4].

تَنْبِيهٌ

ظاهر كلام المصنف جواز الاتباع[5] على المحل في جميع التوابع، وهو مذهب الكوفيين وبعض البصريين، وذهب سيبويه والجمهور إلى منع الاتباع

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣/٢٢٢).

(٢) البيت من الرجز، وهو لرؤبة في ملحق ديوانه (١٨٧)، والكتاب (١/١٩١، ١٩٢)، ولزيادة العنبري في شرح التصريح (٢/٦٥) وشرح المفصل (٦/٦٥) وله، أو لرؤبة في الدرر (٦/١٩٠) وشرح شواهد الإيضاح (١٣١)، وشرح شواهد المغني (٢/٨٦٩)، والمقاصد النحوية (٣/٥٢٠)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣/٢١٥)، وخزانة الأدب (٥/١٠٢)، وشرح ابن عقيل (٤١٨)، وشرح المفصل (٦/٦٩)، ومغني اللبيب (٢/٤٧٦) وهمع الهوامع (٢/١٤٥).

الشاهد فيه: قوله: (الليانا) فإنه منصوب، وهو معطوف على الإفلاس الذي هو مجرور اللفظ بإضافة المصدر الذي هو قوله: (مخافة) إليه، لكنه لما كان مفعولًا به لذلك المصدر كان في المعنى والمحل منصوبًا، فلما أراد العطف عليه لاحظ ذلك المحل فنصب المعطوف مراعاة. عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٣/٢١٦)، وانظر: شرح الشواهد للعيني (٢/٢٩١).

(٣) قوله: (داينت) من المداينة، يقال: داينت فلانًا عاملته فأعطيته دينًا، وأخذت بدين، والضمير في «بها» يرجع إلى القنية، وحسان اسم رجل مفعول داينت، ومخافة الإفلاس نصب على التعليل. انظر: شرح الشواهد للعيني (٢/٢٩١).

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣/٢٢٢).

(٥) أي: اتباع مجرور المصدر ومثله اسم الفاعل.

على المحل[1]، وما جاء في ذلك مؤول.

قال المرادي: والظاهر الجواز؛ لكثرة الشواهد على ذلك، والتأويل[2] بخلاف[3] الظاهر[4].

تتمة

يجوز في تابع المفعول المجرور إذا حذف الفاعل مع ما ذكر الرفعُ على تقدير المصدر بحرف مصدري موصول بفعل لم يسم فاعله[5].



الإعراب

قوله «وبعد جره» [بعد][6] متعلق بـ: كمل، وجره مضاف إليه، وهو مصدر مضاف إلى فاعله، و«الذي» مفعوله، وجملة: «أضيف» بالبناء للمفعول صلة الذي، ونائب الفاعل ضمير مستتر في الفعل عائد على المصدر، و«له» متعلق بـ: أضيف، والضمير في «له» عائد إلى الموصول، وبه يحصل الربط، و«كمل» فعل أمر، و«بنصب» متعلق بـ: كمل، و«أو» حرف عطف، و«برفع» معطوف على نصب، و«عمله» مفعول كمل، و«جر» فعل أمر، وفاعله مستتر فيه، و«ما» اسم موصول في محل نصب على المفعولية بـ: جر، وجملة يتبع صلة ما، و«ما»

---

(١) لأن شرطه أن يكون مجوزه لا يتغير عند التصريح به، وهنا لو صرح برفع الفاعل ونصب المفعول تغير العامل بزيادة التنوين. انظر: حاشية يس على التصريح (٣/٢٢٣).

(٢) **قال الصبان**: أي: بجعل المرفوع فاعلًا لمحذوف، والمنصوب مفعولًا لمحذوف خلاف الظاهر؛ لأن الأصل عدم الحذف. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٢٩١).

(٣) في «س» خلاف، وفي «ق»: بخلاف.

(٤) شرح المرادي على الألفية (١/٤٦٤)، وانظر: شرح الأشموني (٢/٢٩١).

(٥) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١١٣).

(٦) ما بين القوسين سقط من «ق».

موصول اسمي في محل نصب على المفعولية بـ: يتبع[1]، و«جر» فعل ماض مبني للمفعول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى ما الثانية، والجملة صلتها، و«من» بفتح الميم اسم شرط في محل رفع على الابتداء، و«راعي» فعل ماض في محل جزم على أنه فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى من، و«في الاتباع» متعلق براعي، و«المحل» مفعول راعي، وجملة راعي وفاعله مفعول في محل رفع على أنها خبر عن المبتدأ على الأصح، «فحسن» خبر لمبتدأ محذوف تقديره: فهو حسن، والجملة جواب الشرط[2].

** ** **

(١) في «س» بتبع، وفي «ق»: بيتبع.

(٢) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٧٢).



(إعمال اسم الفاعل)[1]

أي: هذا باب إعمال اسم الفاعل عمل فعله[2] في التعدي واللزوم، وهو ما دل على الحدث والحدوث[3] وفاعله، والدال على الحدث بمنزلة الجنس يشمل جميع الأوصاف والأفعال، فخرج بذكر «الحدوث» اسم التفضيل، نحو: أفضل، والصفة المشبهة، نحو: حسن؛ فإنهما لا يدلان على الحدوث، وإنما يدلان على الثبوت، وخرج بذكر «فاعله» اسم المفعول نحو: مضروب، والفعل نحو: قام؛ فإن اسم المفعول إنما يدل على المفعول لا على الفاعل، والفعل إنما يدل[4] على الحدث والزمان بالوضع، لا على الفاعل وإن دل عليه بالالتزام، وفي الباب إعمال اسم المفعول[5].

(١) هذا الباب سقط من ق، وهو ثابت في «س».

(٢) إلا أن اسم الفاعل تجوز إضافته إلى معموله، ولا يجوز ذلك في الفعل، وأن الفعل لا تدخل اللام على معموله المؤخر، وهذا يجوز فيه ذلك، نحو: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلۡعَبِيدِ ﴾ [فصلت: ٤٦]، وأن اسم الفاعل إن كان خبرًا عن مثنى لا يعمل في متقدم، تقول: هذا ضارب زيدًا وتاركه، ولا يجوز هذان زيدًا ضارب وتاركه،؛ لأن الفعل لا يصلح هنا، وعلى هذا لا يجوز مررت برجلين ضارب عمرًا وتاركه، وجاءني رجلان ضارب عمرًا وتاركه. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (٢/١٩٧).

(٣) الحدوث أي: الوجود بعد إن لم يكن فهو موضوع لذات حصل لها هذا الحدث مع إفادة حصوله لها بعد أن لم يكن، فالضارب معناه شيء ثبت له الضرب بعد أن لم يكن، وكثيرًا يستعمل اسم الفاعل من غير إفادة التجدد والحدوث كما في: الله عالم، وامرأة حائض وغير ذلك. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (٢/١٩٦).

(٤) عُلل خروج الفعل بأنه إنما يدل على نسبة الحدث إلى فاعل ما. انظر: حاشية يس على التصريح (٣/٢٢٤).

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣/٢٢٤).



٤٢٨ كَفِعْلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ فِي العَمَلِ ....

(كفعله اسم فاعل في العمل) فيرفع الفاعل إن كان فعله لازمًا نحو: أقائم زيدٌ، وينصب المفعول إن كان فعله متعديًا لواحدٍ، نحو: أضاربٌ زيدٌ عمرًا، وينصب مفعولين إن كان فعله متعديًا لاثنين، نحو: أمعط زيدٌ عمرًا درهمًا، وينصب ثلاثة مفاعيل إن كان فعله متعديًا لثلاثة، نحو: أمعلم زيد عمرًا بكرًا منطلقًا.

[شروط عمل اسم الفاعل]

٤٢٨ .... إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعْـــزَلِ

٤٢٩ وَوَلِيَ اسْتِفْهَامًا، اوْ حَرْفَ نِدَا أَوْ نَفْيًا اوْ جَا صِفَةً أَوْ مُسْنَدَا

لكن لا يعمل العمل المذكور إلا بأربعة شروط: [شرطيان][1] عدميان لم يذكرهما المصنف:

أحدهما: أن لا يوصف[2].

والثاني: أن لا يصغر خلافًا للكسائي فيهما[3].

---

(١) هكذا في «س».

(٢) لأن الوصف يزيل شبهه بالفعل. انظر: شرح المرادي على التسهيل (٦٦٧).

(٣) قال المرادي: وذهب الكسائي وباقي الكوفيين وتابعهم أبو جعفر النحاس إلى جواز إعماله مصغرًا؛ لأنه ليس من أصول الكوفيين شبه له في الصورة بل في المعنى، واستدل الكسائي بقول العربي: أظنني مرتجلًا فسويرًا فرسخًا، ولا حجة فيه؛ لأن فرس ظرف وروائح الأفعال قد يعمل في الظرف، وقال أبو جعفر النحاس: ليس تصغيره بأعظم من تكسيره بل أمري أن=



[وشرطيان][1] وجوديان ذكرهما المصنف أشارَ إلى الأول منهما بقوله: **(إن كان عن مضيه بمعزل)** بأن كان بمعنى الحال أو الاستقبال؛ لأنه أشبه فعله[2] في الحركات والسكنات وعدد الحروف، نحو: أضارب زيدًا غدًا، أو الآن فلو كان بمعنى المضي لم يعمل؛ لأنه لم يشبه فعله فيما ذكر[3] خلافًا للكسائي، في إجازة عمله بمعنى الماضي، وتبعه على ذلك هشام وجماعة، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِۚ﴾ [الكهف: ١٨]، وجه الدلالة منه أن باسط بمعنى المضي، وعمل في (ذِرَاعَيْهِ) النصب.

وقال المانعون: لا حجة له[4] ولهم[5] في: ﴿بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾ [الكهف: ١٨]؛ لأنه على إرادة حكاية الحال الماضية[6][7]، والمعنى: يبسط ذراعيه فيصح وقوع

= يعمل ولو مصغرا؛ لأن التصغير قد يوجد في ضرب من الأفعال، والتكسير قد لا يوجد فيها، وأجيب بأن التكسير إنما وقع بعد استقرار العمل فلم يؤثر،، والصحيح: أنه لا يعمل؛ لأنه لم يحفظ في كلامهم ثم قال: ونقل عن الكسائي الجواز أي: إعمال اسم الفاعل الموصوف لأن ضعفه يحصل بعد ذكرها لا قبلها. أي: الصفة. انظر: شرح التسهيل للمرادي (٦٦٧).

(١) هكذا في «س».

(٢) أي: لأنه إنما عمل حملًا له على المضارع وهو بمعنى الحال أو الاستقبال. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٢٩٣).

(٣) أي: في الحلول والاستقبال الذين هما مدلولا المضارع.

(٤) أي: للكسائي.

(٥) أي: لهشام وجماعة.

(٦) أي: بأن يفرض ما وقع واقعًا الآن فيعبر عنه بالمضارع، قيل: إنما يفعل ذلك في الماضي المستغرب كأنك تحضره للمخاطب وتصوره له فيتعجب منه، وقيل: معنى حكاية الحال أن تقدر نفسك كأنك موجود في ذلك الزمان فتحكي الآن ما كنت تتلفظ به إذ ذاك كما في قولهم: (دعنا من تمرتان) ورد بأن المقصود بحكاية الحال حكاية المعاني الكائنة حينئذٍ لا الألفاظ. انظر: شرح الفاكهي للقطر مع حاشية يس (٢/١٩٩) حاشية الصبان على الأشموني (٢/٢٩٣).

(٧) كون الآية من حكاية الحال باعتبار المخاطبين لا الخالق جل وعلا؛ فإن الدنيا عنده=



المضارع موقعه بدليل أن الواو في ﴿وَكَلْبُهُم﴾، واو الحال إذ يحسن أن يقال: جاء زيد وأبوه يضحك، ولا يحسن: وأبوه ضاحك ولذا قال تعالى: ﴿ونقلبهم﴾ بالمضارع الدال على الحال، ولم يقل: وقلبناهم بالماضي[1].

تَنْبِيهٌ

محل الخلاف[2] في رفعه الظاهر ونصبه المفعول به. أما رفع الوصف الماضي الضمير المستتر فجائز اتفاقًا[3].

ثم أشار إلى **الشرط الثاني** بقوله: **(وولي استفهامًا)**[4]، نحو: أضارب أنت عمرًا **(أو حرف[5] ندا)**ء نحو: يا طالعًا جبلًا، وهو من قسم النعت المحذوف منعوته، ولهذا لم يذكره في الكافية[6]؛ لأن التقدير: يا رجلًا طالعًا جبلًا، وليس حرفُ النداء [مما][7] يقرب من الفعل؛ لأنه خاص بالاسم؛ لأنه من علاماته فكيف يكون مقربًا من الفعل[8]، ولذا قال ابن هشام: ما قاله ابن مالك

= كاللحظة الواحدة، وقيل: لا حاجة إلى الحكاية؛ لأن أهل الكهف مستمرون إلى الآن فيجوز أن يلاحظ في باسط جانب الحال فيعمل وفي كلامهم ما يؤيده. انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل (٢/٣٩).

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣/٢٢٧).

(٢) أي: الذي بين الجمهور والكسائي.

(٣) **قال الأشموني**: وأما المضمر فحكى ابن عصفور الاتفاق على أنه يرفعه، وحكى غيره عن ابن طاهر وابن خروف المنع وهو بعيد. انظر: شرح الأشموني على الألفية (٢/٢٩٤).

(٤) أي: ملفوظًا به. انظر: شرح الأشموني على الألفية (٢/٢٩٣)

(٥) أي: ولي حرف النداء.

(٦) انظر: الكافية الشافية لابن مالك (١٠٢٧، ١٠٣٠).

(٧) في «س»: ما، وما أثبته مما يحتاج إلى السياق.

(٨) وأجيب بأن المصنف لم يدع أنه مسوغ، بل أن الوصف إذا ولي حرف النداء عمل، وهذا لا ينافي كون المسوغ الاعتماد على الموصوف المحذوف، وإنما صرح بذلك حينئذٍ مع=



في ذلك سهو[1].

(أو نفيًا)[2]، نحو: ما ضارب أنت زيدًا، (أو جا صفة) لموصوف، نحو: مررت برجلٍ ضاربٍ عمرًا، وفي ضمن ذلك الحال؛ لأنها صفة في المعنى[3]، نحو: جاء زيد راكبًا فرسًا.

وقوله: (أو مسندًا)، شامل للخبر وما أصله الخبر، نحو: زيد ضارب عمرًا، وظننت زيدًا ضاربًا عمرًا؛ لأن اسم الفاعل في هذه المثل مسند[4].

الإعراب

قوله: «كفعله» خبر مقدم، و«اسم» مبتدأ مؤخر، و«فاعل» مضاف إليه، و«في العمل» في موضع الحال من الضمير المنتقل إلى الظرف، و«إن» حرف شرط، و«كان» فعل الشرط، واسمها مستتر فيها يعود إلى اسم الفاعل، و«عن مضيه» متعلق بمعزل، والضمير في مضيه يعود إلى اسم الفاعل، وجواب الشرط محذوف، والباء في «بمعزل» ظرفيه بمعنى في، والمجرور خبر كان، و«ولي» معطوف على كان «واستفهامًا» مفعول ولي، «أو نداء أو نفيًا» معطوفان على استفهامًا، «أو جا»ء معطوف على ولي، و«صفة» حال من فاعل جاء، و«أو مسندًا» معطوف على صفة[5].

= دخوله في قوله بعد: (وقد يكون نعت محذوف... إلخ)، لدفع توهم أن اسم الفاعل لا يعمل إذا ولي حرف النداء لبعده عن الفعل. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٢٩٣).

(١) أوضح المسالك لابن هشام (٣/٢١٩).

(٢) أي: أداة نفي ولو تأويلًا نحو: إنما قائم الزيدان، أي ما قام إلا الزيدان. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٢٩٣).

(٣) فليس المراد بالصفة النعت، بل الأعم. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٢٩٣).

(٤) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (١/٣٦٣).

(٥) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٧٢).



[الاعتماد على المقدر كالاعتماد على الملفوظ]

٤٣٠ وَقَدْ يَكُونُ نَعْتَ مَحْذُوفٍ عُرِفْ ... فَيَسْتَحِقُّ العَمَلَ الذِي وُصِفْ

(وقد يكون نعت[١] محذوف عرف[٢] فيستحق العمل الذي وصف) أي: الاعتماد على المقدر من الاستفهام والنفي والمخبر عنه والموصوف وذي الحال كالاعتماد على الملفوظ به من ذلك، نحو: مهينٌ زيدٌ عمرًا أم مكرمُه، فمهين رفع زيدًا، ونصب عمرًا اعتمادًا على الاستفهام المقدر، أي: أمهين، ونحو: ﴿مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا﴾[٣] [فاطر: ٢٧]، وقول الأعشى ميمون[٤]:

كَنَاطِحٍ صَخْرَةً يَوْمًا لِيُوهِيَهَا[٥] ... فَلَمْ يُضِرْهَا وَأَوْهَى قَرْنَهُ الوَعِلُ

---

(١) المراد بالنعت مطلق الوصف فيشمل الحال. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٢٩٥).

(٢) أي: عرف بقرينة لفظية أو حالية. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٢٩٥، ٢٩٦).

(٣) أي: صنف مختلف ألوانه.

(٤) **قال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد**: هذا الشاهد من كلام الأعشى ميمون وهو من البسيط.

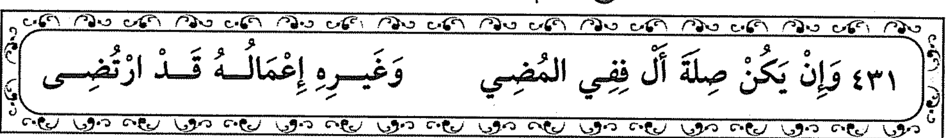
الشاهد فيه قوله: (ناطح صخرة) حيث أعمل اسم الفاعل، وهو قوله: (ناطح) إعمال فعله، فنصب به المفعول به، وهو صخرة مع أنه غير معتمد في الظاهر على شيء، لكنه لما كان في المعنى معتمدًا؛ لكون ناطح صفة لموصوف محذوف، والأصل: كوعل ناطح راعى ذلك المعنى، واعتبره معتمدًا فأعمله. عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٣/٢١٨، ٢١٩)، التصريح: (٢/٦٦)، والأشموني: (٢/٣٤١)، وابن عقيل (١٠٩/٣/٢٥٧)، والشذور: (٥١١/٢٠٥)، والعيني: (٣/٥٢٩)، وديوان الأعشى: (٤٦)، وشرح الكافية الشافية (٢/١٠٣٠)، وشرح شذور الذهب (٣٩٠)، وشرح ابن الناظم (٣٠٢)، الدرر السنية (٢/٦٤٨).

(٥) قوله: (ليوهيها) بالياء التحتية بعد الهاء يقال: أوهى الشيء يوهيه أي: أضعفه ويروى بالنون بدل الياء بمعناه، والوعل ككتف وذهب. انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل (٢/٤٠).



فناطح نصب صخرة اعتمادًا على الوصف المقدر، أي: كوعل ناطح، والوَعل ـ بفتح الواو ـ: تيس الجبل[1].

[وقوع اسم الفاعل صلة لـ: أل]



٤٣١ وَإِنْ يَكُنْ صِلَةَ أَلْ فَفِي المُضِي   وَغَيْرِهِ إِعْمَالُهُ قَدْ ارْتُضِي

(وإن يكن) أي: اسم الفاعل **(صلة أل ففي المضي وغيره إعماله قد ارتضي)** عند الجمهور، أي: سواء كان ماضيًا أم لا، معتمدًا أم لا، تقول: جاء الضارب أمس، أو الآن، أو غدًا، وذلك لأن «أل» موصولة، وضارب حال محل «ضرب» إن أريد المضي، أو يضرب إن أريد غيره[2]، والفعل يعمل في جميع الحالات، فكذا ما حل محله، وذهب الرماني إلى أنه لا يعمل حينئذٍ في الحال[3]، وبعضهم إلى أنه لا يعمل مطلقًا[4]، وإن نصب ما بعده [فـ][5] بإضمار فعل[6].

الإعراب

قوله: «وقد يكون» حرف تقليل، ويكون مضارع كان الناقصة، واسمها مستتر فيها يعود إلى اسم الفاعل، «ونعت» خبرها، و«محذوف» مضاف إليه، وجملة: «عرف» بالبناء للمفعول نعت لمحذوف، «فيستحق» معطوف على

---

(١) وهو المعز. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٣٦٣).

(٢) أي: الحلول والاستقبال.

(٣) أي: ولا الاستقبال، إنما يعمل في المضي فقط. انظر: شرح ابن عقيل على الألفية (٢/٤١)، شرح المرادي على الألفية (١/٤٦٩)، شرح الأشموني على الألفية (٢/٢٩٧).

(٤) أي: وأل فيه معرفة لا موصولة. انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل (٢/٥١).

(٥) ما بين القوسين ليس في س، ولكن أثبته لحاجة السياق إليه.

(٦) انظر: شرح المرادي على الألفية (١/٤٦٩).



يكون، و«العمل» مفعول يستحق، و«الذي» نعت للعمل، وجملة «وصف» بالبناء للمفعول صلة الذي، «وإن» حرف شرط، و«يكن» فعل الشرط، واسمها مستتر فيها، وصلة خبرها، و«أل» مضاف إليه، «ففي» المضي متعلق بـ: ارتضى، و«غيره» بالجر معطوف على «المضي»، و«إعماله» مبتدأ، ومضاف إليه، وجملة: «قد ارتضى» بالبناء للمفعول خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ والخبر جواب الشرط[1].

[صيغ المبالغة]

٤٣٢ فَعَّالٌ اوْ مِفْعَالٌ اوْ فَعُولُ ... فِي كَثْرَةٍ عَنْ فَاعِلٍ بَدِيلُ

٤٣٣ فَيَسْتَحِقُّ مَالَهُ مِنْ عَمَلِ ... وَفِي فَعِيلٍ قَلَّ ذَا وَفَعِلِ

ثم شرع في صيغة فاعل للمبالغة في الفعل والتكثير[2] بقوله: **(فعال)** بفتح الفاء وتشديد العين كـ«ضرَّاب» **(أو مفعال)** بكسر الميم، كمِضراب **(أو فعول)** بفتح الفاء كضروب، فهذه الثلاثة دالة على المبالغة **(في كثرة عن فاعل بديل، فيستحق ما له من عمل)**[3] بالشروط المذكورة، قال الشاعر[4]:

---

(١) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٧٢).

(٢) أي: في التنصيص على كثرة المعنى كمًّا أو كيفًا، وعطف التكثير على المبالغة تفسيري بين به المراد بالمبالغة هنا وأنها ليست للمبالغة البيانية. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٢٩٦).

(٣) يفيد أن جميع الأمثلة الخمسة تعمل قياسًا وهوة الأصح. انظر: الصبان على الأشموني (٢/٢٩٦).

(٤) **قال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد:** هذا الشاهد من كلام القلاخ بضم القاف وآخره خاء معجمة بن حزن بن جناب وما ذكر صدر بيت من الطويل. =



أَخَـا الحَـرْبِ لَبَّاسًـا إِلَيْهَـا جِلَالَهَـا ....

ونحو: أما العسلَ فأنا شرابٌ[1]، وحكى سيبويه: وإنه لمنحارٌ بوائكها[2][3]، وقال أبو طالب[4]:

= **الشاهد فيه** قوله: (لباسًا جلالها) حيث أعمل صيغة المبالغة، وهي لباسًا إعمال الفعل واسم الفاعل، فنصب به المفعول به، وهو قوله: (جلالها)؛ لاعتماده على موصوف مذكور وهو قوله: (أخا الحرب). عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٢٢١/٣)، وانظر: خزانة الأدب (١٥٧/٨)، والدرر (٣١٨/٢)، وشرح أبيات سيبويه (٣٦٣/١)، وشرح المفصل (٧٩/٦، ٨٠)، والكتاب (١١١/١)، ولسان العرب (٨٣/١١) «ثعل»، والمقاصد النحوية (٥٣٥/٣)، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (٣١٩/١)، وأوضح المسالك (٢٢٠/٣)، وشرح ابن الناظم (٣٠٣)، وشرح الأشموني (٣٤٢/١)، وشرح التسهيل (٧٩/٣)، وشرح شذور الذهب (٣٩٢)، وشرح ابن عقيل (١١٢/٢)، وشرح الكافية الشافية (١٠٣٢/٢)، والمقتضب (١١٣/٢)، وهمع الهوامع (٩٦/٢).

(١) قوله: (أما العسلَ فأنا شراب) فيه رد على منع الكوفيين تقديم المنصوب عليها، وكون ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها إنما هو مع غير أما. انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل (٤١/٢).

(٢) قوله: (بوائكها) جمع بائكة، وهي الناقة السمينة. انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل (٤١/٢).

(٣) انظر: الكتاب لسيبويه (٥٧/١).

(٤) **قال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد:** هذا الشاهد من كلام أبي طالب بن عبد المطلب عم النبي ﷺ، من كلمة رثى فيها أبا أمية بن المغيرة المخزومي، هو زوج أخته عاتكة بنت عبد المطلب، والذي ذكره بيت من الطويل. انظر: ديوان أبي طالب (٣٧).

الشاهد فيه قوله: (ضروب سوق سمانها) حيث أعمل صيغة المبالغة، وهي قوله: (ضروب) إعمال الفعل واسم الفاعل، فنصب بها المفعول به، وهو قوله: (سوق سمانها) واسم المبالغة هنا معتمد على مخبر عنه محذوف؛ فإنه خبر مبتدأ محذوف تقديره: هو ضروب، أو نحوه. عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٢٢١/٣، ٢٢٢)، وانظر: شرح الشواهد للعيني (٢٩٦/٢)، الكتاب لسيبويه (١١١/١)، والمقتضب (١١٤/٢)،=



ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيْفِ سُوقَ سِنَامِهَا إِذَا عَـدِمُوا زَادًا فَإِنَّـكَ عَـاقِرُ

(وفي فعيل) بفتح الفاء وكسر العين وبعدها ياء، كـ«ضريب» الدال على المبالغة أيضًا (قل ذا) العمل(١) حتى خالف فيه جماعة من البصريين(٢)، (و) في (فعل) بفتح الفاء وكسر العين من غير ياء، كـ«ضَرِبَ» كذلك قل أيضًا، نحو: إن الله [سميع](٣) دعاء من دعاه، وقال زيد الخيل، سمي بذلك؛ لأنه كان له خمسة أفراس مشهورة فأضيف إليها، وسماه النبي ﷺ زيد الخير(٤)(٥):

= والأصول لابن السراج (١/١٢٤)، والجمل للزجاجي (٩٢)، والأمالي الشجرية (٢/١٠٦)، وشرح المفصل (٦/٧٠) وتوضيح المقاصد (٣/٢١)، والتصريح (٢/٦٨)، وهمع الهوامع (٢/٩٧)، والأشموني (٢/٢٩٧)، وخزانة الأدب (٤/٢٤٢).

(١) أي: الإبدال عن فاعل لكثرة مع بقاء العمل، فكلامه في فعيل وفعل المحولين، لا في نحو: خبير وبصير، ونحو: فرح وأشر مما وضع أول الأمر على فعيل وفعل ولم يكن محولًا عن شيء، فإنه من الصفة المشبهة. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٢٩٧).

(٢) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١١٣).

(٣) على هامش س: كذا بخطه بالياء بعد الميم.

(٤) الخير بالراء.

(٥) **قال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد:** هذا الشاهد من كلام زيد الخيل، وهو الذي سماه النبي ﷺ زيد الخير، وما ذكر بيت من الوافر. انظر: ديوان زيد الخيل (١٧٦).
الشاهد فيه قوله: (مزقون عرضي) حيث أعمل جمع صيغ المبالغة وهو قوله: مزقون فإنه جمع مزق بفتح فكسر، ومزقون هذا من مبالغة اسم الفاعل، وقد أعمل هذا الجمع إعمال مفرده، وبالتالي إعمال الفعل واسم الفاعل، فنصب به المفعول، وقوله: عرضي واسم المبالغة هنا معتمد على مخبر عنه وهو اسم إن. عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٣/٢٢٤، ٢٢٥). وهو منسوب لزيد الخيل في: خزانة الأدب (٨/١٦٩)، والدرر (٢/٣١٩)، وشرح ابن الناظم (٣٠٥)، وشرح شذور الذهب (٣٩٤)، وشرح عمدة الحافظ (٦٨٠)، وشرح المفصل (٦/٧٣)، والمقاصد النحوية (٣/٥٤٥)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣/٢٢٤)، وشرح الأشموني (٢/٣٤٢)، وشرح ابن عقيل (٢/١١٥)، وشرح قطر الندى (٢٧٥)، والمقرب (١/١٢٨)، التصريح على التوضيح (٢/١).



أَتَانِي أَنَّهُمْ مَزِقُونَ عِرْضِي جِحَاشُ ....

.... الكِرمِلَينِ[1] ....

ـ اسم ماء في جبل طيء ـ

.... لَهَا فَدِيدُ[2]

أي: صياح، أي: إن هؤلاء القوم عندي بمنزلة جحوش هذا الموضع الذي يصوت عنده[3].

تَنْبِيهٌ [أقوال النحاة في إعمال أمثلة المبالغة]

إعمال أمثلة المبالغة قول سيبويه وأصحابه[4]، وحجتهم في ذلك السماع[5]، والحمل على أصلها وهو اسم الفاعل؛ لأنها محولة عنه لقصد المبالغة، ولم يجوز الكوفيون إعمال شيء منها؛ لمخالفتها[6] لأوزان المضارع، ولمعناه، وحملوا المنصوب بعدها على تقدير فعل، ومنعوا تقديمه عليها، ويرد عليهم قول العرب: (أما العسلَ فأنا شرَّابٌ)[7]، ولم يجز بعض البصريين إعمال فعيل وفعل، وأجاز الجرمي إعمال فَعِل دون فعيل؛ لأنه[8] على وزن الفعل،

---

(١) قوله: (الكرملين) بكسر الكاف وفتح اللام. انظر: التصريح على التوضيح (٣/٢٣٦).

(٢) قوله: (الفديد) بالفاء.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣/٢٣٦).

(٤) انظر: الكتاب لسيبويه (١/٥٨).

(٥) أي: السماع في النظم النثر.

(٦) أي: أمثلة المبالغة.

(٧) ضمير المتكلم مبتدأ، وشراب خبره، وفيه ضمير مستتر يعود على المتكلم فاعل به، والعسل بالنصب مفعول مقدم بـ«شراب». انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٣٦٥).

(٨) أي: فَعِل.



كعلم وفهم وفطن[1].

[حكم اسم الفاعل وأمثلة المبالغة المثناة والمجموعة]

٤٣٤ وَمَـا سِـوَى المُفْـرَدِ مِثْلَـهُ جُعِـلْ ... فِي الحُكْمِ وَالشُّرُوطِ حَيْثُمَا عَمِـلْ

(وما سوى المفرد)[2] من اسم الفاعل وأمثلة المبالغة من تثنية اسم الفاعل وجمعه تصحيحًا وتكسيرًا، تذكيرًا وتأنيثًا، وتثنية أمثلة المبالغة وجمعها **(مثله** أي: كمفردهن **(جُعِلَ في الحكم والشروط حيثما عمل)**، قال تعالى: ﴿وَالذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ﴾ [الأحزاب: ٣٥] فـ«الذاكرين» جمع ذاكر، وفاعله مستتر فيه، والجلالة منصوبة به، ولا يحتاج إلى شرط لاقترانه بأل، وقال تعالى: ﴿هَلْ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ﴾ [الزمر: ٣٨] فـ«كاشفات» جمع كاشفة، فاعلُها مستترٌ فيها، و«ضره» مفعولها، وهي معتمدة على المخبر عنه، وهو ﴿هن﴾، وقال: ﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ﴾ [القمر: ٧]، فـ«خشع» جمع خاشع جمع تكسير في قراءة أبي عمرو وحمزة والكسائي[3]، و(أَبْصَٰرُهُمْ) فاعل به لاعتماده على صاحب[4] حال، وقال طرفة بن العبد[5]:

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣/٢٣٦).

(٢) هذا جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل له: هل اسم الفاعل وأمثلة المبالغة لا يعملان إلا إذا كانا مفردين؛ لقوة شبهها بالفعل، وأما إن كانا مثنيين أو جمعًا فلا يعملان؛ لبعدهما من الفعل؛ لأن التثنية والجمع من خصائص الأسماء، أو يعملان مطلقًا؟ فأجاب بأنهما يعملان مطلقًا. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٣٦٦).

(٣) انظر: النشر في القراءات العشر (٢/٣٨٠).

(٤) انظر: التصريح على التوضيح (٣/٢٣٨).

(٥) **قال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد:** هذا الشاهد من كلام طرفة بن العبد البكري، وما أنشد بيت من الرمل انظر: ديوانه (٥٥)، عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك=



ثُـمَّ زَادُوا أَنَّهُـمُ فِـي قَـوْمِهِم غُفُـرٌ ذَنْـبَهُمُ غَيْـرَ فُخُـرْ

«غفر» بضم العين والفاء، جمع غفور من أمثلة المبالغة، وفاعله مستتر فيه، وذنوبهم مفعوله، واعتماده على اسم «أن» المفتوحة على تقدير الباء، و«فخر» بالخاء المعجمة جمع فخور من الافتخار(١)، ومعناه أنهم زادوا على غيرهم بأنهم لا يفخرون بشرفهم، ولا يعجبون بنفوسهم، ولكنهم يتواضعون للناس(٢).

[حكم الاسم الفضلة الذي يتلو الوصف العامل]

٤٣٥ وَانْصِبْ بِذِي الإِعْمَالِ تِلْوًا وَاخْفِضِ وَهْوَ لِنَصْبِ مَا سِوَاهُ مَقْتَضِي

(وانصب بذي الإعمال تلوا) له (واخفض)(٣) ....

= (٢٢٨/٣)، وخزانة الأدب (١٨٨/٨)، والدرر ٣٢١/٢، وشرح ابن الناظم (٣٠٥)، وشرح أبيات سيبويه (٦٨/١)، وشرح التسهيل (٨٠/٣)، وشرح عمدة الحافظ (٦٨٢)، وشرح الكافية الشافية (١٠٤١/٢)، وشرح المفصل (٧٤/٦، ٧٥)، والكتاب (١١٣/١)، والمقاصد النحوية (٥٤٨/٣)، ونوادر أبي زيد (١٠)، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (٣٥٧)، وأوضح المسالك (٢٢٧/٣)، وشرح الأشموني (٣٤٣/٢)، وشرح ابن عقيل (١١٧/٢)، وهمع الهوامع (٩٧/٢).

الشاهد فيه قوله: (غفر ذنبهم) حيث أعمل جمع صيغة المبالغة وهو قوله: (غفر) فإنه جمع غفور، غفور مبالغة غافر، وقد أعمل هذا الجمع إعمال مفرده، وبالتالي إعمال اسم الفعل واسم الفاعل، فنصب به المفعول وهو قوله: (ذنوبهم)، وصيغة المبالغة هنا معتمدة على مخبر عنه مذكور وهو اسم إن. عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٢٢٨/٣).

(١) ويروى (فجر) بالجيم، جمع «فجور» من الفجور، وهو الكثير الفسق، ويقع على القليل والكثير يقال: فجر الرجل: إذا كذب. ومعناه: أنهم لا يفسقون ولا يكذبون. قاله ابن السيد في شرح أبيات الجمل. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١٨/٢).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح (١٨/٢).

(٣) أي: واخفض بذي الإعمال تلوا، فحذف من الثاني لدلالة الأول عليه. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣٠٠/٢).



بإضافته[١] إليه[٢]؛ للتخفيف، مفردًا كان الوصف أو جمعًا، وقد قرئ في السبع: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ﴾ [الطلاق: ٣]، ﴿هَلْ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ﴾ [الزمر: ٣٨]، بالنصب والخفض، والنصب على المفعولية، والخفض بالإضافة، فالآية الأولى قرأها حفص بالخفض، والباقون بالنصب[٣]، والثانية قرأها غير أبي عمرو بالخفض، وأبو عمرو وحده بالنصب[٤]، **(وهو لنصب ما سواه)**[٥] من المفاعيل **(مقتضي)** فيجب نصبه؛ لتعذر الإضافة بالفصل بالتالي، نحو: «خليفة» من قوله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾[٦] [البقرة: ٣٠]، وخرج «بذي الإعمال» ما بمعنى الماضي، فلا يجوز إلا جر تاليه[٧]، ونصب ما عداه بفعل مقدر[٨].

الإعراب

قوله: «فعال» مبتدأ وسوغ ذلك كونه علما على مثال خاص، و«أو مفعال أو فعول» معطوفان على فعال، و«في كثرة عن فاعل» متعلقان بـ«بديل و: بديل» خبر المبتدأ، وما عطف عليه، وأفرد الخبر إما على حد قوله تعالى: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [التحريم: ٤] وإما مراعاة للعطف بأو، «فيستحق» فعل مضارع،

(١) أي: بسببها ليجري على الصحيح. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣٠٠)

(٢) **قال المرادي:** فهم من تقديمه النصب أنه أولى، وهو ظاهر كلام سيبويه، وقال الكسائي: هما سواء، قيل: والذي يظهر أن الإضافة أولى. شرح المرادي على الألفية (١/٤٧٢، ٤٧٣)، وانظر: شرح الأشموني على الألفية بحاشية الصبان (٢/٣٠١).

(٣) النشر في القراءات العشر (٢/٣٨٨).

(٤) النشر في القراءات العشر (٢/٣٦٣).

(٥) أي: ما سوى التلو.

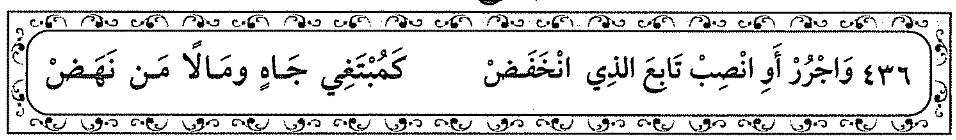
(٦) انظر: التصريح على التوضيح (٣/٢٤٠).

(٧) أي: فإنه يضاف وجوبًا، كإضافة الجوامد. انظر: شرح المرادي على الألفية (١/٤٧٢).

(٨) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١١٣).

وفاعله مستتر يعود أحد المتعاطفات بأو، و«ما» اسم موصول في محل نصب على المفعولية بـ: يستحق، و«له» في موضع صلة ما، و«من عمل» متعلق بالاستقرار المتعلق به الصلة، وإعراب الباقي ظاهر[1].

[حكم تابع المخفوض]



٤٣٦ وَاجْرُرْ أَوِ انْصِبْ تَابِعَ الذِي انْخَفَضْ   كَمُبْتَغِي جَاهٍ ومَالًا مَن نَهَضْ

(واجرر أو انصب تابع) المفعول (الذي انخفض) بإضافة اسم الفاعل إليه[2]. أما الأول فبالحمل على اللفظ، فتقول: هذا ضاربُ زيدٍ وعمروٍ بالخفض عطفًا على لفظ زيد، وأما الثاني فبالحمل على الموضع عند الكوفيين وطائفة من البصريين خلافًا لسيبويه وجمهور البصريين[3].

تنبيه

شمل قوله: (تابع) جميع التوابع[4][5].

واختلف في الناصب له، فقيل: اسم الفاعل المضاف، وقيل: بفعلٍ مضمرٍ عند سيبويه[6]، وكلامُ المصنف محتملٌ للمذهبين؛ إذ لم ينص على ناصبه[7]،

(١) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٧٣).

(٢) أي: في غير نحو: الضارب الرجل وزيدًا، فيتعين في نحو هذا نصب التابع لعدم صحة إضافة الوصف المحلي بأل. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٣٠١).

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣/٢٤٢)، البهجة المرضية للسيوطي (١١٦).

(٤) إن كان شاملًا باعتبار ظاهره هنا لذلك، فالصواب تخصيصه بعطف النسق كما يستفاد من المثال، وغيره من التوابع يتعين فيه الجر. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٣٦٨)

(٥) أي: الخمسة.

(٦) الكتاب لسيبويه (١/٤٧٤).

(٧) ومثله في الأزهري، وفيه نظر؛ لأنه سماه تابعًا، وإذا قدرنا له عاملًا لا يصدق عليه أنه=



لكنه صرح في شرح الكافية بأنه محمول على الوضع، وأن ناصبه اسم الفاعل المذكور[1]، ثم مثل بقوله: (كمبتغي جاهٍ ومالًا من نهض) فمن في هذا المثال مبتدأ وهو موصول، وصلته: «نهض» و«مبتغي» خبر مقدم، وهو مضاف إلى «جاه»، و«مالًا» معطوف على الموضع[2].

الإعراب

قوله: «واجرر أو انصب» فعلا أمر تنازعا، «تابع» فعمل فيه انصب لقربه، وعمل اجرر في ضميره ثم حذف؛ لأنه فضلة، و«الذي» مضاف إليه، وجملة: «انخفض» صلة الذي، و«كمبتغي» الكاف جارة لقول محذوف في موضع رفع خبر لمبتدأ محذوف، [ومبتغي اسم فاعل مرفوع بضمة مقدرة على أنه خبر مقدم، وفاعله][3] مستتر فيه، و«جاه» مضاف إليه من إضافة الوصف إلى مفعوله، فمحله النصب، «ومالًا» منصوب بإضمار وصف منون، أو فعل، أو هو معطوف على محل جاه، ومَن بفتح الميم اسم موصول محله رفع على أنه مبتدأ مؤخر، وجملة: نهض صلة من، والتقدير: وذلك كقولك الذي نهض مبتغي جاه ومالًا[4].

[اسم المفعول]

٤٣٧ وَكُـلُّ مَـا قُـرِّرَ، لِاسْـمِ فَاعِـلِ ... يُعْطَى اسْمَ مَفْعُولٍ، بِلَا تَفَاضُلِ

= تابع حينئذٍ، وإنما يتعين أن يكون مخفوضًا على اللفظ أو منصوبًا على المحل، وقد يقال: إنه سماه تابعًا باعتبار أنه وقع بعد المضاف إليه، وحينئذٍ فيصح كلام هذا الشارح. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٣٦٨).

(١) شرح الكافية لابن مالك (٢/١٠٥٦).

(٢) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (١/٣٦٨).

(٣) ما بين القوسين ساقط من س، أثبتناه من تمرين الطلاب للأزهري.

(٤) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٧٣).



ثم شرع في الكلام على اسم المفعول[١] بقوله: **(وكلما قرر لاسم فاعل)** من عمل بالشروط السابقة من أنه إن كان مقرونًا بأل عمل مطلقًا[٢] لما تقدم من أنه واقع موقع الفعل؛ لكونه صلة «أل»، والفعل يعمل مطلقًا، وإن كان مجردًا من «أل» عمل بشرط الاعتماد على الاستفهام[٣]، أو النفي، أو المخبر عنه، أو الموصوف، أو ذي الحال، وبشرط كونه للحال أو الاستقبال[٤]، لا للماضي كما مر في اسم الفاعل حرفًا لحرف فحينئذٍ **(يعطي اسم مفعول بلا تفاضل)**[٥].

[الإعراب]

قوله: «وكل» مبتدأ، «وما» نكرة ناقصة، أو معرفة، «كذلك» مضاف إليه، «قرر» بالبناء للمفعول صلة لما، و«لاسم» متعلق بـ«قرر، و«فاعل» مضاف إليه، و«يعطى» بالبناء للمفعول مضارع أعطى المتعدي لاثنين، ومفعوله الأول ضمير

---

(١) اسم المفعول: ما دل على حدث ومفعوله، فما دل على حدث كأنه جنس، وقولهم: ومفعوله مخرج لما عد اسم المفعول من كل ما لا يدل على حدث أصلًا، أو دل عليه وعلى فاعله، ولا يدخل في الحد الفعل المبني للمفعول؛ لأن الكلام في الأسماء قاله غير واحد، وقال بعض: يزاد في الحد: وحدوث. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٣٦٨).

(٢) تقول: جاء المضروب أبوهما الآن، أو غدا، أو أمس.

(٣) تقول: أمضروب الزيدان الآن أو غدًا.

(٤) اقتصر على هذين الشرطين؛ لأنهما اللذان ذكرهما المصنف في اسم الفاعل، وإلا فيشترط أيضًا أن لا يصغر ولا يوصف كاسم الفاعل. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٣٠٢).

(٥) **قال ابن حمدون**: هذا كالمتناقض مع قوله بعد: (وقد يضاف ذا... إلخ)، لأن اسم المفعول مختص بالإضافة إلى المرفوع معنى، وأجيب بأن المراد أن اسم الفاعل هو الذي لا يفاضل اسم المفعول، وأما اسم المفعول فيفاضل اسم الفاعل، وقال غير واحد: الحق أن التناقض ليس بصحيح؛ لأن كلا منهما مضاف للفاعل معنى، لكن إضافة المفعول مستحسنة، وإضافة الفاعل قبيحة. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٣٦٨، ٣٦٩).



مستتر فيه مرفوع على النيابة عن الفاعل يعود إلى كل، و«اسم» مفعوله الثاني، و«مفعول» مضاف إليه، و«بلا تفاضل» متعلق بـ«يعطي، وجملة يعطي وما بعدها في موضع رفع خبر لكل، والعائد من جملة الخبر إلى المبتدأ الضمير المستتر في يعطي(١).

[عمل اسم المفعول عمل فعل مصوغ للمفعول]

٤٣٨ فَهْوَ كَفِعْلٍ صِيغَ لِلمَفْعُولِ فِي مَعْنَاهُ كَالمُعْطَي كَفَافًا يَكْتَفِي

(فهو(٢) كفعل صيغ للمفعول في معناه)(٣)(٤) أي: أن اسم المفعول يعمل عمل فعل مصوغ للمفعول موافق له في المعنى، نحو: مضروب؛ فإنه يعمل عمل ضُرِبَ، فيرفع نائب الفاعل، تقول: زيدٌ مضروبٌ أبوه، كما تقول: ضُرِبَ أبوه(٥)، فإن كان متعدياً إلى اثنين أو ثلاثة رَفَعَ واحداً، ونصب ما سواه(٦)، وقد

---

(١) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٧٣).

(٢) لا يظهر كون الفاء تفريعية على الكلية السابقة؛ لأنها لا تفيد كون اسم المفعول كالفعل المسوغ للمفعول، بل ربما تفيد خلافه إلا أن يقال: المفرع مطلق العمل، وفيه ما فيه، والأولى أنها فصيحة عن شرط مقدر. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٣٠٢).

(٣) **قال الصبان:** ليس المراد المعنى المطابقي؛ لاختلافهما فيه؛ فإن المعنى المطابقي لاسم المفعول حدث واقع على ذات، وتلك الذات، والفعل المصوغ للمفعول حدث واقع على ذات، وزمن ذلك الحدث، بل المراد المعنى التضمني وهو الحدث الواقع على الذات. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٣٠٢).

(٤) هذا دفع لما يتوهم من التشبيه المقتضي أن اسم المفعول مثل اسم الفاعل في النيابة عن الفعل المبني للفاعل. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٣٦٩).

(٥) الحق أن يقول: يضرب بدل ضرب لما علمت أنه لا يعمل إلا إذا كان للحال أو للاستقبال انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٣٦٩).

(٦) انظر: شرح المرادي على الألفية (١/٤٧٥).



مثل للمتعدي إلى اثنين بقوله: **(كالمعطي كفافا**[1]- **يكتفي)** فـ«المعطى اسم مفعول من «أعطى» يتعدى لاثنين، فأل في «المعطي» موصول اسمي مبتدأ انتقل إعرابه إلى ما بعده لكونه على صورة الحرف، و«في المعطي» ضمير مستتر مرفوع على النيابة عن الفاعل يعود إلى «أل» وهو المفعول الأول، و«كفافًا» المفعول الثاني، وجملة: «يكتفي» في موضع رفع خبر المبتدأ، والتقدير: وكذلك كقولك: الذي يعطي كفافًا يكتفي[2].

قال الشاطبي: والكفاف ما يكفي الإنسان من غير إسراف[3].

[انفراد اسم المفعول عن الفاعل]

٤٣٩ وَقَدْ يُضَافُ ذَا إِلَى اسْمٍ مُرْتَفِعْ   مَعْنًى كَمَحْمُودِ المَقَاصِدِ الوَرِع

ثم نبه على أن اسم المفعول ينفرد عن اسم الفاعل بقوله: **(وقد يضاف ذا)** أي: اسم المفعول **(إلى اسم مرتفع معنى)**[4]، وذلك بعد تحويل الإسناد عنه إلى ضميرٍ راجعٍ للموصوف باسم المفعول، ونصب الاسم المرفوع به على التشبيه بالمفعول؛ إذ لا يصح إضافة الوصف لمرفوعه؛ لأنه عينه في المعنى، فيلزم إضافة الشيء إلى نفسه[5]، ولا يصح حذفه؛ لعدم الاستغناء عنه، فلم يبق

---

(١) قوله: (كفافًا) بفتح الكاف زوجة وخادم ودار وما يقوم به لنفقته. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٣٦٩).

(٢) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٧٤).

(٣) المقاصد الشافية للشاطبي (٤/٢٤١).

(٤) أي: من جهة المعنى لكونه نائب فاعل قبل الإضافة. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٣٠٢).

(٥) وهي غير صحيحة.

طريق إلى إضافته إلى مرفوعه، إلا بأن يحول الإسناد عنه إلى ضمير يعود إلى صاحب الوصف، ثم ينصب المرفوع المحول عنه الإسناد؛ لأنه بعد تحويل الإسناد عنه أشبه الفضلة لاستغناء الوصف عنه بضمير الموصوف، فينتصب انتصابها ثم يجر بالإضافة فرارًا من قبح إجراء وصف المتعدي لواحد مجرى المتعدي لاثنين[1]، كقولك: زيد مكسو العبد، وأصله مكسو عبده، ومثله قول المصنف: **(كمحمود المقاصد الورع)** إذ الأصل: الوَرِعُ محمودٌ مقاصدُه بالرفع، ثم يحول الإسناد عن المرفوع إلى الضمير المضاف إليه، وهو الهاء، فيستتر في محمود، ويعوض منه أل على رأي الكوفيين، فتنصبه، ويقول: الوَرِعُ محمود المقاصدَ بالنصب، ثم بعد أن ينصب المقاصد يجرها، وتقول: الورع محمود المقاصدِ بالجر بعد ثلاثة أعمال، وقد تبين أن هذه الأوجه أصلها الرفع، وهو دونها في المعنى، ويتفرع عنه النصب، ويتفرع عن النصب الجر[2].

الإعراب

قوله: «وقد» حرف تقليل، و«يضاف» فعل مضارع مبني للمفعول، و«ذا» إشارة إلى اسم المفعول في موضع رفع على النيابة عن الفاعل، و«إلى اسم» متعلق بـ: يضاف، و«مرتفع» نعت لاسم، ومتعلقه محذوف، و«معنى» منصوب على نزع الخافض، والتقدير: قد يضاف هذا أي: اسم المفعول إلى اسم مرتفع به في المعنى، وإعراب الباقي معلوم مما مر[3].

** ** **

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣/٢٤٨).

(٢) المصدر السابق نفسه.

(٣) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٧٤).



(أبنية المصادر)[1][2]

أي: هذا باب أبنية المصادر.

اعلم أن الفعل الماضي ثلاثيٌّ ومزيد، والثلاثيُّ أربعة أقسام[3]: متعدٍ ولازمٌ مكسور العين، ولازم مفتوح العين، ولازم مضموم العين.

[مصدر الفعل الثلاثي المتعدي]

٤٤٠. فَعْـلٌ قِيَـاسُ مَصْـدَرِ المُعَـدَّى مِـنْ ذِي ثَلَاثَـةٍ: كَـ: رَدَّ رَدَّا

وقد أشار إلى الأول بقوله: (فَعْل) بفتح الفاء وسكون العين (قياس[4] مصدر المعدى من) «فَعَل» (ذي الثلاثة) مفتوح العين كـ: ضَرَب ضرْبًا، أو

---

(١) هذا الباب سقط من ق.

(٢) الأولى أن يؤخر هذا الباب والذي بعده إلى آخر التصريف وهو الذي فعل في كافيته؛ لأن الكلام فيما يتعلق بالمفردات، فهما من قبيل علم التصريف لا علم النحو، وقد يقال ذكر عملهما ناسب ذكر ذاتهما، والأبنية جمع بناء، والبناء مصدر، والمراد بالأبنية الأوزان، كأنه قال: أوزان المصادر. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٣٧٠).

(٣) باعتبار الثلاثي المكسور العين أو المفتوحها الذي مصدره فعْل بسكون العين قسمًا واحدًا، وإلا فإن اعتبر كسر العين وفتحها وضمها من غير نظر إلى التعدي واللزوم كانت ثلاثة، وبالنظر إليها كانت خمسة؛ لأن مكسور العين ومفتوحها يكونان متعديين ولازمين، وفعل المضموم لا يكون إلا لازمًا. انظر: حاشية اب حمدون على المكودي (١/٣٧٠).

(٤) قال المرادي: تنبيه: اختلف في معنى القياس هنا، فقيل: إنما يقاس فعل على فعل فيما ذكر عند عدم سماع غيره، فإن سمع وقف عنده، وهو مذهب سيبويه والأخفش، وقيل: يجوز القياس مع ورود السماع بغيره وهو ظاهر قول الأخفش. شرح الألفية للمرادي (١/٤٧٨) الأشموني على الألفية (٢/٣٠٤).

مكسورها، كـ: «فهم» فَهْمًا، والمعتل الفاء، نحو: «وعد» وَعْدًا، والمعتل العين، نحو: «باع» بَيْعًا، و«قال» قَوْلًا[(١)]، المعتل اللام، نحو: «رمى» رمْيًا، و«غزا» غَزْوًا، والمضعف (كـ: ردا ردا)[(٢)].

[مصدر فَعِلَ اللازم المكسور العين]

٤٤١ وَفَعِـلَ الـلَّازِمُ بَابُـهُ فَعَـلْ كَـ: فَـرِحَ وَكَجَوًى كَـ: شَـلَلْ

ثم أشار إلى القسم الثاني بقوله: (وفعل اللازم) بكسر العين (بابه فعل) بفتح العين، ويستوى في ذلك الصحيح، (كفَرَحِ) مصدر «فَرِحَ»، (و) المعتل اللام، (كجَوًى) مصدر «جَوَى»[(٣)]، والمضاعف، (كشلل) مصدر «شُلَّتْ[(٤)] يدُه» أي: يبست، إلا إن دلت[(٥)] على حرفةٍ، أو ولايةٍ فقياسه الفِعالة بكسر الفاء، كوَلِيَ عليهم وِلايةً[(٦)]، وإلا إن دل على لون[(٧)] ....

---

(١) تمثيله هنا بـ قال قولًا غير صواب؛ لأن كلامنا في المتعدي والقول وما تصرف منه لازم؛ لأنه إنما تحكى به الجمل، أو ينصب به المفرد الذي في معنى الجملة كـ قلت خطبة. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٣٧٠/١).

(٢) انظر: المكودي بحاشية ابن حمدون (٣٧٠/١).

(٣) الجوى: الحرقة وشدة الوجد من عشق أو حزن تقول منه: جوى الرجل بالكسر فهو: جو مثل دو قاله الجوهري. الصحاح (٣٢٥/١)، وانظر: الدرر السنية لشيخ الإسلام زكريا (٦٥٨/٢).

(٤) وشل أصله: شَلِلَ.

(٥) أي: فَعِلَ القاصر.

(٦) وعدا «ولي» بـ«على» لتصحيح التمثيل. أما إذا تعدى بنفسه نحو: ولي أمرهم فلا؛ لأن الكلام في القاصر لا في المتعدي ولم يمثل للحرفة استغناء بتمثيل الولاية؛ لأن الولاية في معنى الحرف. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢٥١/٣).

(٧) قال الشيخ يس: ينبغي أن يزاد: وإلا إن دل على معنى ثابت فقياسه الفُعولة كاليبوسة. انظر: حاشية يس على التصريح (٢٥٢/٣).

فقياسه[١] «فُعْلة»، كالحُمرة والسُمرة[٢] والأُدمة[٣].

قال ابن الحاج: إن كان علاجًا ووصفه[٤] على فاعل فقياس مصدره: فُعُول، نحو: القُدوم والأُزوف والعُسول والصُعود، مصادر: قَدِمَ من السفر، وأَزِفَ الشيء، وعَسِلَ بالشيء أي: لزمه ولصق به، وصعد الجبال. قال: وهذا مقتضي قول سيبويه، وقد غفل عنه أكثرهم[٥].

الإعراب

قوله: «فعل» بفتح الفاء سكون العين مبتدأ، وهذا الوزن من قبيل الإعلام، و«قياس» خبر المبتدأ، و«مصدر» مضاف إليه، و«المعدي» نعت لمحذوف مجرور بإضافة مصدر إليه، و«من ذي» حال من الفعل المعدى، و«ثلاثة» مضاف إليه، و«كرد» خبر لمبتدأ محذوف و«ردا» مفعول مطلق مؤكدًا لعامله، و«فعِل» بكسر العين مبتدأ أول، و«اللازم» نعته، «بابه» مبتدأ ثان، و«فعل» بفتح العين خبر المبتدأ الثاني، وهو وخبره خبر الأول، والرابط بينهما الهاء من بابه، و«كفرح» خبر لمبتدأ محذوف، و«جوى وكشلل» معطوفان على كفرح[٦].

[مصدر فعل اللازم المفتوح العين]

٤٤٢ وَفَعَـلَ الـلَّازِمُ مِثْـلُ قَعَـدَا ... لَـهُ فُعُـولٌ بِـاطِّرَادٍ كَغَـدَا

---

(١) في س: «فقياس» وما أثبتناه هو الصواب.

(٢) السمرة: حمرة تضرب إلى السواد.

(٣) الأُدْمَة: السمرة. والأدْمَة في الإبل: البياض الشديد، ويقال هو الأبيض الأسود المقلتين. انظر: الصحاح «أدم»: (١٨٥٩/٥).

(٤) في س: فوصفه، وما أثبته هو الموافق لمصدر العبارة للمعنى.

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢٥١/٣).

(٦) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٧٤).



٤٤٣ مَا لَـمْ يَكُـنْ مُسْـتَوْجِبًا فِعَـالَا	أَوْ فَعَلَانًا ــ فَـادْرِ ــ أَوْ فُعَـالَا
٤٤٤ فَـأَوَّلٌ لِـذِي امْتِنَـاعٍ كَـأَبَى	وَالثَّـانِ لِلَّـذِي اقْتَضَـى تَقَلُّبَـا
٤٤٥ لِلدَّا فُعَالٌ أَوْ لِصَوْتٍ، وَشَمِلْ	سَيْرًا وَصَـوْتًا الفَعِيْـلُ كَصَـهَلْ

ثم أشار إلى **القسم الثالث** وهو فَعَلَ اللازم المفتوح العين بقوله: **(وفعَل اللازم)** بفتح العين **(مثل قعدا له فعول)** مصدر **(باطراد، كغدا)** غدوًا[1] **(ما لم يكن مستوجبا**[2] **فِعالا)** بكسر الفاء **(أو فَعَلانا)** بفتح الفاء والعين **(فادر أو فُعالا)** بضم الفاء، أو الفعيل، أو الفِعالة بكسر الفاء **(فأول)** وهو فعال بالكسر مصدر **(لذي امتناع كأبى)** إباء[3]، ونفر نفارًا، فر فرارًا، **(والثاني)** وهو فعلان مصدر **(للذي اقتضى تقلبًا)**[4] كلمع لمعانًا، وجال جولانًا، وغلت القدر غليانًا، وقوله: **(لِلدَّا**[5] **فعال)**[6] هذا هو الوزن الثالث، وهو فُعال وهو مصدر مطرد في فَعَلَ الدال على الداء والمرض، نحو: سَعَل سعالًا وزكم

---

(١) هذا مثال للمعتل وأما الصحيح فكقعد قعودًا وجلس جلوسًا.

(٢) أي: مستحقًّا لكن الكثير في معتل العين الفعل أو الفِعال أو الفِعالة بكسر الفاء في الأخيرين كصام صومًا وصيامًا، وقام قومًا وقيامًا، وقل الفعول، كغابت الشمس.

(٣) اعترض على التمثيل بـ«أبى» فإنه متعد، تقول: أبى فعل كذا، والحق أن أبى يستعمل بمعنى كره، تقول: أبيت الشيء بمعنى كرهته فهو متعد وليس مرادًا، ويستعمل أبى بمعنى امتنع فيكون لازمًا، وفي المصباح: أبى الرجل يأبى بمعنى امتنع، وقال الزمخشري في تفسيره: ﴿إِلَّآ إِبۡلِيسَ أَبَىٰ﴾ [البقرة: ٣٤] امتنع مما أمره ربه به، وهذا الأخير هو مراد الناظم، وبه يسقط اعتراض الأزهري وغيره. حاشية ابن حمدون على المكودي (٣٧٢/١).

(٤) أي: دل على التقلب وهو تحرك مخصوص لا مطلق تحرك، فلا انتقاض بنحو: قام قيامًا وقعد قعودًا، ومشى مشيًا. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣٠٥/٢).

(٥) قوله: (للدا) بالقصر للضرورة. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣٠٥/٢).

(٦) قوله: (فُعال) بضم الفاء.

زكامًا[1] (أو لصوت)، نحو: نعق نُعاقًا[2]، وصرخ صُراخًا، وقوله: (وشمل سيرًا وصوتًا)[3] هذا هو الوزن الرابع، وهو (الفعيل) ويكون مصدرًا مطردًا في «فَعَل» اللازم الدال على السير نحو: رَحَل رحيلًا، ورسَم رسيمًا[4]، والدال على الصوت (كصهل)[5] صهيلًا، وما دل على حرفة أو وِلاية فقياسه الفِعالة بكسر الفاء، فالحرفة كـ«تجر في المال تِجارة» بالتاء الفوقانية أوله، وليس منه «نجر الخشب بالقدوم نجارة بالنون، وخاط الثوب خياطة»؛ لأنهما متعديان، والكلام في القاصر، والولاية نحو: أمر عليهم إمارة[6]، «وسفر بينهم سفارة» إذا أصلح، «وعرف على القوم عرافة» إذا تكلم عليهم، وأبل إبالة إذا قام بمصالح الإبل[7].

[مصدر فعل اللازم المضموم العين]

٤٤٦ فُعُولَــةٌ، فَعَالَــةٌ لِفَعُــلَا كَـ: سَهُلَ الأَمْرُ، وَزَيْدٌ جَزُلَا

(١) تمثيله بهذا غير صواب؛ لأنه متعد في القاموس زكمه فهو مزكوم. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٣٧٢) حاشية الصبان على الأشموني (٢/٣٠٥).

(٢) قوله: (نعق نعاقًا) بضم النون ونعيقًا، وهو صياح الراعي بغنمه وزجره لها وصياح الغراب، والمضارع بفتح العين وكسرها: ﴿كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ﴾ [البقرة: ١٧١]. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٣٧٢).

(٣) أخذ من كلامه أن فعل الدال على الصوت له مصدران: فُعال بضم الفاء وفعيل، وليس المراد كل ما دل على الصوت يكون مصدره عليهما معًا بل منه ما سمع عليهما كـ«نعق نعاقًا ونعيقًا»، ومنه ما سمع فيه فعال فقط، كـ«يعر الشاة يعارًا»، ومنه ما سمع فيه فعيل فقط، نحو: صهل صهيلًا. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٣٧٢).

(٤) الرسيم ضرب من سير الإبل فوق الذميل، يقال منه: «رسم يرسِم بالكسر رسيمًا». انظر: لسان العرب لابن منظور (٢/٢٤٢).

(٥) يقال: (صهل الفرس) أي: صوت. انظر: الدرر السنية لشيخ الإسلام زكريا (٢/٦٥٩)

(٦) أي: حكم.

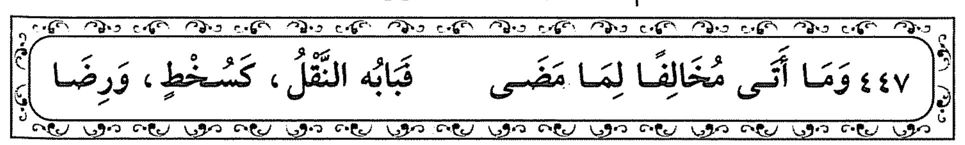
(٧) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣/٢٥٣).

ثم أشار إلى القسم الرابع وهو «فَعُلَ» المضموم العين، ولا يكون إلا لازمًا بقوله: **(فعولة)** بضم الفاء **(فَعَالة)** بفتحها مصدران **(لفَعُلا)** بفتح الفاء وضم العين **(كـ: سهل الأمر)** سهولة وصَعُبَ صُعُوبة، **(وزيدٌ جَزُلا)** جَزالة[1]، وفَصُح فَصَاحةً، ونَظُفَ نَظَافة، وضَخُم ضَخَامة.

الإعراب

قوله: و«فعل اللازم»، «فعل» بفتح العين مبتدأ، و«اللازم» نعته، و«مثل» بالنصب على الحال من الضمير المستتر في اللازم، و«قعدا» مضاف إليه، والألف للإطلاق، و«له» خبر مقدم، و«فعول» مبتدأ مؤخر، وجملة «له فعول» خبر المبتدأ الأول، والرابط بينهما الهاء من له، و«باطراد» حال من الضمير المنتقل إلى الجار والمجرور، و«كغدا» بالغين المعجمة، والدال المهملة بمعنى راح، خبر لمبتدأ محذوف، و«ما» ظرفية مصدرية، و«لم» حرف نفي وجزم، و«يكن» مجزوم بلم، واسمها مستتر فيها يعود إلى فعل اللازم، «ومستوجبًا» خبر يكن، وفاعله مستتر فيه، و«فعال» بكسر الفاء مفعوله، و«أو فَعَلانًا» بفتح الفاء والعين، و«فادر» فعل أمر، وفاعله جملة معترضة بين المتعاطفين، و«أو فُعَالًا» بضم الفاء معطوفًا على فعالًا، وإعراب الباقي ظاهر[2].

[حكم ما أتى مخالف للأوزان السابقة]



٤٤٧ وَمَا أَتَى مُخَالِفًا لِمَا مَضَى   فَبَابُه النَّقْلُ، كَسُخْطٍ، وَرِضَا

(وما أتى مخالفًا لما مضى) من المصادر القياسية **(فبابه النقل)** أي:

---

(١) يقال: جزل جزالة، وجزل: عظم. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٣٠٦).

(٢) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٧٤).

ينقل[1] ولا يقاس عليه (كسُخْط)[2] مصدر سخط، وقياسه سخَط بفتح الخاء (ورضا)[3] وهو مصدر، وقياسه[4]: رَضًا بفتح الراء[5].

تَنْبِيهٌ

فهم من قوله: «كسخط» في إتيانه بكاف التشبيه أنه قد جاء غير هذين المصدرين على غير قياس، وهو كذلك كقولهم في فعل المفتوح العين المتعدي: جحد جُحُودًا، وشكرًا شُكورًا، وشُكرانًا، والقياس جَحْدًا وشَكْرًا، وقالوا: جحد على القياس، وكقولهم في «فَعِلَ» المكسور العين القاصر: «رَغِبَ رَغَبُوتًا»[6] بزيادة الواو والتاء، والقياس رَغَبًا[7]، وكقولهم في فَعُل المضموم العين، نحو: حَسُن حُسْنًا، وقَبُح قُبْحًا، بضم أولهـ[ـما][8] وسكون ثانيهما، وقياسهما الفُعُولة والفَعَالة[9].

فهذه نبذ من المصادر، وهي كثيرة، ولا تكاد تنضبط، وذكر في التسهيل منها تسعة وتسعين مصدرًا[10]، وفيما ذكرنا كفاية لأولى الألباب[11].

---

(١) أي: طريقه النقل عن العرب.

(٢) (سُخط) بضم السين.

(٣) (رِضا) بكسر الراء.

(٤) إنما كان قياسهما ذلك لقوله سابقا: (وفَعِل اللازم فَعَل). انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٣٧٣).

(٥) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (١/٣٧٣).

(٦) انظر: لسان العرب لابن منظور (١/٤٢٢).

(٧) قوله: (رَغَبًا) بفتحتين.

(٨) في س: أول، وما أثبتناه هو الصواب.

(٩) انظر: التصريح على التوضيح (٢/٢٨).

(١٠) انظر: التسهيل لابن مالك (٣/٤٦٨ وما بعدها).

(١١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣/٢٥٤).

الإعراب

قوله: «وما أتى» ما اسم شرط في موضع رفع على الابتداء، و«أتى» فعل الشرط في محل جزم، وهو وفاعله في محل رفع خبر عن ما، و«مخالفا» حال من فاعل أتى، و«لما» متعلق بـ: مخالفا، وما موصول اسمي، وجملة «مضى» صلة ما، وجملة «فبابه النقل» من المبتدأ والخبر في محل جزم على أنها جواب الشرط، و«كسُخْط» بضم السين وسكون الخاء المعجمة خبر لمبتدأ محذوف، و«رِضًا» بكسر الراء معطوف على سخط(١).

[مصادر المزيد]

٤٤٨ وَغَيْـرَ ذِي ثَلَاثَـةٍ مَقِـيسُ   مَصْـدَرُهُ، كَقَـدَّسَ التَّقْـدِيسُ

ولما فرغ من مصادر الثلاثيّ شرع في بيان مصدر المزيد بقوله: **(وغير ذي ثلاثة)** من الأفعال له مصدر **(مقيس)** غير متوقف على السماع، وشمل غير ذي الثلاثة الرباعي الأصول، نحو: دحرج، والمزيد من الرباعي نحو: احرنجم، والمزيد من الثلاثي استخرج، وله أبنية كثيرة بدأ منها بفعل فقال: **(مصدره كقدس(٢) التقديس)** فقياس فعل صحيح اللام التفعيل(٣)، ومعتلها التفعلة(٤)، وأفعل الصحيح العين الإفعال(٥)، والمعتل كذلك لكن ينقل حركتها(٦) إلى الفاء

(١) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٧٤، ٧٥).

(٢) أي: فعَّل المشددة العين.

(٣) كالتسليم مصدر سلم، والتكليم مصدر كلم، والتطهير مصدر طهر.

(٤) كالتوصية بالصاد المهملة مصدر وصى، والتسمية مصدر سمى والتزكية مصدر زكى. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣/٢٥٦).

(٥) الإفعال بكسر الهمزة كالإكرام مصدر أكرم، والإحسان مصدر أحسن، الإيعاد مصدر أوعد، الإيلاء مصدر آلى من زوجته. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣/٢٥٦).

(٦) أي: العين.

فتقلب ألفًا، فتحذف، ويعوض عنها التاء، وتفعل التفعّل، واستفعل الاستفعال، فإن كان معتلًا فكأفعل[1].

[مصدر فعَّل معتل اللام، أفعل الصحيح العين، تفعل]

٤٤٩ وَزَكِّــهْ، تَزْكِيَــةً، وَأَجْمِــلَا إِجْمَــالَ مَــنْ تَجَمُّــلَا تَجَمَّــلَا

وشمل قوله: (**وزكه تزكية**[2] **وأجملا إجمال من تجملا**[3] **تجملا**) ثلاثة أفعال بمصادرها، وكلها من الثلاث المزيد، **الأول**: ما كان على فَعَّل معتل اللام لمصدر تفعلة، نحو: زك تزكية، وغطى تغطية.

الثاني: مصدر أفعل ـ الصحيح العين ـ إفعالًا، نحو: أجمل إجمالًا، وأكرم إكرامًا.

الثالث: مصدر تَفَعَّل تَفَعُّلًا ـ بضم العين ـ نحو: تجمل تجملًا[4].

---

(١) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١١٥).

(٢) قوله: (زكه تزكية) هذا تقييد لما قبله كأنه قال: محل كون تفعيل من دون تقييد مصدر المضعف إذا كان فعل صحيح العين، فإن كان معتل اللام فمصدره التفعيل أيضًا، لكنه بغير تغييره لتفعلة بأن تحذف ياء تفعيل ويعوض منها التاء، وبه تعلم أن ياء تزكية وتنمية مخففة اللام ووزنه في الأصل وزن الصحيح إذا علمت هذا فقول الشارح: هذا البيت اشتمل على ثلاثة أفعال إنما هو باعتبار الصورة، وإلا ففي الحقيقة أن زكى من باب قدس كما علمت، والتزكية إخراج مال الزكاة، والتطهير. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٣٧٥/١).

(٣) قوله: (تجمُلاً) بضم الميم مصدر مقدم على عامله الذي هو صلة من وذكره هنا مع دخوله تحت قوله الآتي: (وضم ما يربع) من ذكر الخاص قبل العام ولو أسقطه لكان أخصر. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣٠٧/٢).

(٤) انظر: المكودي بحاشية ابن حمدون (٣٧٥/١).



[أصل استعاذة وإقامة]

٤٥٠ وَاسْـتَعِذْ اسْـتِعَاذَةً ثُـمَّ أَقِـمْ   إِقَامَـةً، وَغَالِبًـا ذَا التَّـا لَـزِم

وشمل قوله: (واستعذ استعاذة ثم أقم إقامة) فعلين مع مصدريهما من الثلاثي المزيد: الأول استعذ، وهو فعل من «استعاذ»، وأصل: استعاذ استعوذ على وزن «استفعل» فقياس مصدره «استعواذا» فأعلت الواو بنقل حركتها، وقلبها ألفًا، فاجتمع ألفان فحذفت إحداهما، وهي الزائد عند الخليل وسيبويه، وبدل العين عند الأخفش والفراء فصار استعاذًا، ثم أتى بالتاء عوضًا من المحذوف(١).

الثاني: أقم أصله أقوم كأكرم فقياس مصدره «إقوام» ولما أعلت الواو بالنقل والقلب اجتمع ألفان، فحذفت إحداهما على الخلاف المتقدم، فصار «إقامًا»، ثم أتى بالتاء عوضا عن المحذوف(٢).

وقوله: (وغالبًا ذا التاء لزم) إشارة أن التاء قد تحذف، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [البقرة: ١٧٧]، وفي الحديث: (كاستنار البدر)(٣)، والأصل: وإقامة الصلاة، واستنارة البدر، فحذفت التاء؛ لسد المضاف إليه مسدها، وقد تحذف في غير الإضافة حكى الأخفش [أجاب](٤) إجابًا(٥).

---

(١) انظر: المرادي على الألفية (١/٤٨٢).

(٢) انظر: شرح المرادي للألفية (١/٤٨٣).

(٣) البخاري (٢٥٩٦).

(٤) ما بين القوسين سقط من س أثبتناه لحاجة السياق إليه.

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣/٢٥٧).



[ضابط في مصدر كل فعل افتتح بهمزة الوصل]

٤٥١ وَمَا يَلِي الآخِرَ مُدَّ وَافْتَحَا مَعْ كَسْرِ تِلْوِ الثَّانِ مِمَّا افْتُتِحَا

٤٥٢ بِهَمْزِ وَصْلٍ كَـ: اصْطَفَى.... ....

(وما يلي الآخر مد وافتحا مع كسر تلو الثان) وهو الثالث[1] (مما افتتحا بهمز وصل) ليصير مصدرًا (كاصطفى)[2] اصطفاء واقتدر اقتدارًا، وهما من باب الافتعال سلمت التاء في الثاني، وقلبت طاء في الأول، وانطلق انطلاقًا، وهو من باب الانفعال، واستخرج استخراجًا، وهو من باب الاستفعال[3].

تَنْبِيهٌ

لابد من تقييد ما أوله همزة وصل بأن لا يكون أصله: تَفَاعل، كـ«تَطَاير»، ولا تفعَّل كـ«تَطَّيَر» إذا أدغم التاء في الطاء، واجتلبت همزة وصل، فإن مصدر ذلك لا يكسر ثالثه، ولا يزاد ألف قبل آخره، بل يضم الحرف التالي الأخير، نظرًا إلى الأصل، نحو: اطَّاير يُطَّاير اطَّايُرًا، واطَّيَّر يَطَّيَّر اطَّيُّرًا، والأفعال الماضية التي أولها همزة وصل لا تكون إلا خماسيًّا أو سداسية[4].

الإعراب

قوله: «وغير ذي» «غير» مبتدأ، و«ذي» مضاف إليه، و«ثلاثة» مجرور

---

(١) يعني أن صوغ المصدر من كل فعل مبدوء بهمزة وصل يكون بكسر ثالثه وهو تلو الثاني وزيادة ألف قبل آخره.

(٢) قوله: (كاصطفى) أصله اصطفو؛ لأنه من الصفو فقلبت الواو ألفًا، وتقول: اصطفاو بالواو ثم تقلب الواو همزة لقوله: (الهمزة من واو ويا آخر إثر ألف) فصار اصطفاء. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٧٧).

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣٢).

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣/٢٥٧).

بإضافة ذي إليه، و«مقيس» اسم مفعول خبر المبتدأ، و«مصدره» مرفوع بالنيابة عن الفاعل لمقيس لا فاعل خلافا لمن وهم، و«كقدس» الكاف جارة لقول محذوف، و«قدس» ماضي مبني للمفعول، و«التقديس» نائب عن الفاعل، وصح إقامة المصدر مقام الفاعل باقترانه بأل الدالة على العهد، والتقديس التطهير، و«زكه» بكسر الكاف أمر من زكى، وفاعله مستتر فيه، و«الهاء» مفعوله، و«تزكية» مفعول مطلق، والتزكية: إخراج زكاة المال، والمدحة، والتطهير، وإعراب الباقي ظاهر(١).

[مصدر تفعلل]

٤٥٢ .... وَضُـمَّ مَـا يَرْبَـعُ فِـي أَمْثَـالِ قَـدْ تَلَمْلَمَـا

ثم أشار إلى مصدر تفعلل بقوله: (وضم ما يربع)(٢) أي: الرابع (في أمثال)(٣) [قد](٤) تلملما)(٥) تلملمًا(٦) كتدحرج تدحرجًا، ....

---

(١) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٧٥).

(٢) قوله: (يربع) بفتح الباء، وقد تكسر وتضم أي: يصير الثلاثة أربعة بنفسه فهو رابع. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٧٧).

(٣) قال المصنف: (أمثال) ولم يقل في مثال بالإفراد إشارة إلى أن هذا الحمل غير خاص بتفعلل بل هو عام في المبدوء فيشمل تفعل، نحو: تكلم تكلمًا، وتفاعل نحو: تفاعل نحو: تقاتل وتخاصم، وما كان ملحقًا بتفعلل نحو: تجلبب وتبيطر، ومحل وجوب ضمة اللفظ إن كان صحيح اللام، وإلا بأن كانت لام الكلمة ياء كُسِرَ الرابع كسرًا عارضًا كالتواني والتداني؛ لأن الواو متى تطرفت بعد ثلاثة أحرف وجب قبلها ياء لما يأتي في قوله: (والواو لا ما بعد فتح ياء انقلب)، وتعليل الأزهري غير صواب. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٧٧).

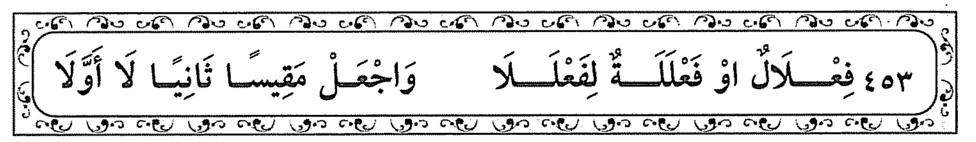
(٤) ما بين القوسين سقط من س.

(٥) أي: أن مصدر تفعلل يضم فيه رابع الفعل فيصير مصدرًا.

(٦) التلملم: الاجتماع، يقال: تلملم الركب أو الجيش إذا اجتمع بعضه إلى بعض. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٧٧).

وتنفس تنفسًا[١].

[مصدر فعلل]


٤٥٣ فِعْـــلَالٌ او فَعْلَلَـــةٌ لِفَعْلَـــلَا وَاجْعَــلْ مَقِيسًــا ثَانِيًــا لَا أَوَّلَا

(فِعلال) بكسر الفاء (او فَعللة) بفتحها مصدران (لفَعللا) بفتح الفاء، نحو: دحرج دِحْرَاجًا[٢] ودحرجة[٣].

وفهم منه أن مصدر الملحق بفعلل كمصدر فعلل، نحو: جلبب[٤] وحوقل، فتقول: جلبب[٥] جلبابًا وجلببة، وحوقل[٦] حيقالًا وحوقلة، إلا أن المقيس منهما فعللة دون [فعلال][٧][٨]، وقد نبه على ذلك بقوله: **(واجعل مقيسًا ثانيًا لا أولًا)**

---

(١) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (١/٣٧٧).

(٢) الذي في التصريح عن الصيمري أنه لم يسمع إلا دحرجة ولم يسمع فيه دحراجًا، والذي في القاموس أنهما سُمِعَا معًا. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٣٧٨).

(٣) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٣٥٢).

(٤) أي: لبس الجلباب، وهو ثوب أوسع من الخمار ودون الرداء. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٣٠٨).

(٥) جلبب من الرباعي المزيد الذي ضعفت فيه اللام ليكون ملحقًا بالرباعي الأصول كدحرج، وبه يسقط اعتراض البعض من أن الصواب أنه رباعي الأصول كدِحرج. انظر: حاشية ابن حمدون على الألفية (١/٣٧٨).

(٦) قوله: (حوقله) مما زيد فيه الواو إلحاقًا بالرباعي الأصول أيضًا، والحوقلة: مشية الضعيف قاله الزمخشري، والحوقلة أيضًا الفتور عن الجماع لكبر، ولا يقال حوقلة في لا حول ولا قوة إلا بالله، وإنما يقال: الحولقة بتقديم اللام على القاف قاله غير واحد. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٣٧٨).

(٧) في النسخة س: فعللا، والصواب ما أثبتناه.

(٨) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٧٨).

وجعلهما في التسهيل مقيسين معًا[(١)].

[مصدر فاعل]

٤٥٤ لِفَاعِلٍ الفِعَالُ وَالمُفَاعَلَهْ وَغَيْرُ مَا مَرَّ السَّمَاعُ عَادَلَهْ

(لفاعل) مصدران **(الفِعال)** بكسر الفاء **(والمفاعلة)**، نحو: قاتل قتالًا ومقاتلة، ويغلب ذا فيما فاءه ياء[(٢)]، نحو: ياسر مياسرة **(وغير ما مر السماع عادله)**[(٣)] كقولهم: كذَّب كذَّابًا بالتشديد فيهما، والقياس تكذيبًا، وقوله:[(٤)]

فَهْيَ تُنَزِّي دَلْوَهَا تَنْزِيًّا كما تُنَزِّي شَهْلَةٌ صَبِيًّا

---

(١) التسهيل لابن مالك (٢٠٦).

(٢) أي: في مصدر الفعل الذي فاءه ياء ولم يستثنه المصنف لندرة فاعل الذي فاءه ياء، بل مطلق الفعل الذي فاءه ياء قليل. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٣٠٩).

(٣) قوله: (عادله) يحتمل أنه فعل متصل بمفعوله من المعادلة وهي المقابلة، ويحتمل أن عاد فعل من العود، وله جار ومجرور، وعليه فإن أرجع الضمير المستتر للسماع والبارز لغير ما مر كان في العبارة قلب وإن عكس فلا. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٣٠٩).

(٤) **قال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد**: لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، وقد استشهد به كثير من النحاة ولم ينسبوه وهو في اللسان غير منسوب أيضًا، وهو من الرجز.

الشاهد فيه قوله: (تنزيًّا) حيث ورد مصدر الفعل الذي بوازن فعَّل بتضعيف العين من معتل اللام، على مثال التفعيل، كما يجيء من الصحيح اللام، وذلك شاذ، وإنما قياسه أن يجيء على تفعلة، فيقال التنزية كما يقال التزكية والتوصية والتسمية والترضية والتعدية. عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٣/٢٤٠) بتصرف يسير. وانظر: التصريح (٢/٧٦)، وابن عقيل (٣/١٢٨)، والأشموني (٢/٣٤٩)، والخصائص (٢/٣٢)، والمصنف (٢/١٩٥)، المخصص (٣/١٠٤، ١٤/١٨٩). وشرح المفصل (٦/٥٨)، والمقرب (١٠١)، والعيني (٣/٥٧١)، شرح شافية ابن الحاجب (١/١٦٥).



والقياس تنزية[1]، ولكنه حمله على ما هو بمعناه أي: تحرك دلوها تحريكًا، والشهلة ـ بفتح المعجمة: ـ العجوز، [شبه][2] يديها إذا أخذت الدلو لتخرجه من البئر بيدي امرأة ترقص صبيًّا[3].

وقوله: تحمل [تحمالاً][4] بكسر التاء والحاء وتشديد الميم، والقياس تحملًا، و«ترامى القوم رِمِّيًّا»[5] بكسر الراء والميم المشددة[6] والياء المشددة، والقياس تراميًا، و«حوقل» [حيقالًا][7]، والقياس حوقلة، وهي الفتور عن الجماع للكبر، وأشذ منه «حوقالًا» بالفتح؛ لأنه مخصوص بالمضاعف، واقشعر جلده «قشعريرة»[8] بضم القاف وفتح الشين[9].

الإعراب

قوله: «وضم ما يربع» «ضم» فعل أمر، و«ما» موصول اسمي في محل نصب على المفعول بـ: ضم، والمنصوب بها محذوف، وجملة يربع صلة ما، والتقدير: وضم الحرف الذي يربع أي: يصير الثلاثة أربعة من ربعت القوم أربعهم[10] إذا صيرتهم أربعة، وإعراب الباقي ظاهر[11].

---

(١) مثل زكى تزكية.
(٢) في س: تشبه، وما أثبته موافق لمصدر العبارة، فأصلها التصريح.
(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣/٢٦٠).
(٤) في النسخة س: تحملاً، والصواب ما أثبتناه.
(٥) في النسخة الخطية: ترميًا، والصواب ما أثبتناه.
(٦) مع كسر الميم. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٣٠٩).
(٧) في النسخة س: حقالًا، والصواب ما أثبتناه.
(٨) والقياس في مصدر فعلل: اقشعرارًا.
(٩) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣/٢٦١).
(١٠) في س: أرابعهم، وما أثبته هو الموافق لمصدر العبارة فأصلها تمرين الطلاب.
(١١) تمرين الطلاب للأزهري (٧٥).



[بناء اسم المرة والهيئة]

٤٥٥ وَفَعْلَــةٌ لِمَــرَّةٍ كَــ: جَلْسَــهْ ....

(وفعلة) بفتح الفاء (لمرة)[١] من الثلاثي المتصرف التام إن لم يكن بناء المصدر العام[٢] عليها (كجلسة)[٣]، تقول: جلس جلسة، ولبس لبسة، أما إذا كان بناء المصدر العام فَعْلَة بالتاء، فيدل على المرة من المصدر العام المبني على فَعْلَة بالوصف بالوحدة وشبهها كرحم رحمة واحدة أو فردة[٤].

[بناء الهيئة]

٤٥٥ .... وَفِعْلَــةٌ لِهَيْئَــةٍ كَــ: جِلْسَــهْ

(وفعلة) بكسر الفاء (لهيئة)[٥] منه كذلك (كجلسة)، فإن كان بناء العام عليها[٦] فالبوصف ونحوه، كـ: نشدت الضالة نشدة عظيمة، أو نشدة الملهوف[٧].

---

(١) لما ذكر المصادر من الثلاثي وغيره وكان المصدر بمنزلة اسم الجنس يحتمل الكثير والقليل، ويحتمل مطلق الهيئات كأنه قيل له: وإذا أردنا الدلالة منه على خصوص الوحدة أو هيئة مخصوصة كيف التوصل إلى ذلك؟ فقال: وفعلة... إلخ. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٣٧٩).

(٢) أي: المطلق الصادق على القليل والكثير.

(٣) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٣٥٢).

(٤) انظر: التصريح على التوضيح (٣/٢٦٢).

(٥) أي: لهيئة الحدث، والحدث وإن استلزم الهيئة لكن فرق بين الدلالة مطابقة والدلالة التزامًا. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٣١٠).

(٦) أي: على فِعْلة.

(٧) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣/٢٦٢).

٤٥٦ فِي غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ بِالتَّا المَرَّهْ   وَشَـذَّ فِيْـهِ، هَيْئَـةٌ، كَـالخِمْرَهْ

(في غير ذي الثلاثي بالتا)[١] يدل على (المرة) إن لم يكن بناء المصدر عليها، فتقول في نحو: أكرمه إكرامًا إذا أردت المرة إكرامة، وفي نحو: انطلق انطلاقًا وانطلاقة، فإن كان بناء المصدر عليها[٢] فالبوصف، كاستعانة واحدة، وأما الهيئة فلم يستعمل من المزيد إلا على وجه الشذوذ كما أشار بقوله: (وشذ فيه) أي: في غير الثلاثي (هيئة[٣]، كالخِمره)[٤] وهو من اختمرت المرأة إن لبست الخمار، ومثله العِمَّة من اعتم[٥]، والقمصة من تقمص[٦]، والنقبة من انتقب[٧].



الإعراب

قوله: و«فعلة» بفتح الفاء وسكون العين مبتدأ، و«المرة» خبره، و«كجلسة» بفتح الجيم خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: وذلك كجلسة، و«فعلة»

---

(١) سواء كان رباعيًا أو غيره.

(٢) أي: التاء.

(٣) أنما شذ لأنه يؤدي إلى هدم بنية الكلمة بحذف الحروف التي قصد إثباتها لوجودها في الفعل، وبيانه أن اختمر مصدره اختمار، فإذا أردت الهيئة، وقلت مثلًا: خمرة فقد أدى إلى حذف همزة الوصل والتاء وهما موجودتان في الفعل. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٣٧٩).

(٤) قوله: (الخِمرة) بكسر الخاء المعجمة.

(٥) قوله: (من اعتم) إذا لبس العمامة على رأسه. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٣٧٩).

(٦) قوله: (من تقمص) إذا لبس القميص.

(٧) قوله: (من انتقب) إذا لبس النقاب وهو المسمى في العرف باللثام. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٣٨٠).

بكسر الفاء مبتدأ، و«لهيئة» خبره، و«كجلسة» بكسر الجيم خبر لمبتدأ محذوف كما مر، وهو من جملة الأبيات التي ساوى صدرها عجزها في الإعراب، و«في غير» متعلق بالاستقرار العامل في الخبر، و«ذي» بمعنى صاحب مضاف إليه، والمنعوت بها محذوف، و«الثلاث» مجرورة بإضافة ذي إليه، وحذف الياء من الثلاث مراعاة لتأنيث الحرف، و«بالتأخير» مقدم، و«المرة» مبتدأ مؤخر، والتقدير: والمرة كائنة [بالتاء][1] حال كونها كائنة في غير الفعل صاحب الثلاث الأحرف، فقدم الحال على عاملها المضمن معنى الفعل دون حروفه، وهو نادر، وإعراب الباقي ظاهر[2].

** ** **

(١) في س: الفاعل وما أثبته هو الصواب الموافق لمصدر العبارة فأصلها تمرين الطلاب.

(٢) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٧٦).



[أسماء الفاعلين[1] والصفات المشبهة بها][2]

(أبنية) أي: هذا باب أبنية (أسماء الفاعلين والصفات المشبهة بها)، وفيه أبنية أسماء المفعولين.

٤٥٧ كَفَاعِلٍ صُغْ اسْمَ فَاعِلٍ إِذَا ... مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ يَكُوْنُ كَغَذَا

٤٥٨ وَهْوَ قَلِيلٌ فِي فَعُلْتُ وَفَعِلْ ... غَيْرَ مُعَدًّى بَلْ قِيَاسُهُ فَعِلَ

٤٥٩ وَأَفْعَلٌ فَعْلَانُ نَحْوُ: أَشِرِ ... وَنَحْوُ صَدْيَانَ وَنَحْوُ: الأَجْهَرِ

ثم اعلم أن الفعل على قسمين: ثلاثي وغير ثلاثي، فالثلاثي بالنظر إلى هذا الباب ثلاثة أنواع: مفتوح العين ومكسور العين متعد فهذا هو القسم الأول، ومكسور العين لازم وهو القسم الثاني، ومضموم العين لا يكون إلا لازمًا وهو القسم الثالث.

وقد أشار إلى ذلك بقوله: **(كفاعل صُغْ اسم فاعل إذا من ذى ثلاثة يكون كغَذَا)**[3] بالغين والذال المعجمتين بمعنى سال، فهو غاذٍ، يقال: غذا الماء[4] إذا

---

(١) قال ابن حمدون: إنما ساغ جمع فاعلين جمع مذكر سالمًا مع أن فاعل اسم للفظ وهو غير عاقل، ولا يجمع جمع مذكر سالمًا إلا ما كان لعاقل كما مر،؛ لأن اللفظ واقع على الشخص المتصف بمعناه، والشخص يكون عاقلًا وغير عاقل، فغلبنا العاقل لشرفه على غيره. حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٣٨٠).

(٢) هذا الباب سقط من ق، وهو مثبت من س.

(٣) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (١/٣٨٠، ٣٨١).

(٤) في س: المال، والمثبت من التصريح.

سال، وغذا العِرْقُ إذا سال دمًا، وغذا البول إذا انقطع، وغذا الشيْب إذا أسرع، ويستعمل متعديًا، يقال: غذا الطعامُ الصبيَّ، وغذوته أنا باللبن[١]، فيكون من قسم المتعدى[٢].



المراد باسم الفاعل[٣] الذى هو صفة دالة على فاعل جارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها، سواء أكان على وزن فاعل، كـ: ضارب أو على غيره كـ: مكرم ومدحرج[٤].

وشمل قوله: (من ذي ثلاثة) فعَل المفتوح العين المتعدى، نحو: ضرَب فهو ضارِب، واللازم نحو: ذهب فهو ذاهب، وفعِل المكسور العين المتعدى نحو: علِم فهو عالم، واللازم نحو: سلِم فهو سالم، وفعُل مضموم العين، ولا يكون إلا لازمًا، نحو: فَرُهَ[٥] فهو فاره[٦]، وليست كلها متساوية ولهذا قال: **(وهو قليل)** أي: مقصور على السماع **(في فَعُلْتُ)** بضم العين **(وفَعِل)** بكسرها[٧] حال كونه **(غير معدًّى)**، كـ: حَمُضَ فهو حامض، وأَمِن فهو آمن، **(بل قياسه)** أي: فَعِل بالكسر، أي: إتيان الوصف منه في الأعراض ـ جمع

---

(١) فهو من أسماء الأضداد. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٣٨١).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٣٩).

(٣) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (١/٣٨٠، ٣٨١).

(٤) قوله: (المراد باسم الفاعل... إلخ) أي: من حيث هو لا بقيد كونه للثلاثي بدليل آخر كلامه، وعبارته هنا توهم أن عندنا اسم الفاعل غير وصف، وليس كذلك. انظر: حاشية ابن حمون على المكودي (١/٣٨١).

(٥) قوله: (فره) بمعنى حَذِق.

(٦) قوله: (فاره) أي: حاذق.

(٧) قوله: (بكسرها) أي: العين.



عَرَض بفتح العين والراء[1] (فَعِلٌ)[2] وفي الخلقة والألوان (أَفْعَل) وفيما دل على الامتلاء وحرارة الباطن (فَعْلَان)[3][4] فمثال ما دل على الامتلاء [كـ][5] شبعان وريَّان، ومثال ما دل على الأعراض (نحو: أشر) ـ وهو الذى لا يحمد النعمة والعافية[6] ـ [وفرح][7]، (و) مثال ما دل على حرارة الباطن (نحو: صديان) بمعنى عطشان (و) مثال ما دل على الخلقة (نحو: الأجهر) وهو الذى يبصر في الشمس كالأحول والأعور، ومثال ما دل على اللون وهو سواد العين من غير اكتحال كأخضر وأسود[8].

الإعراب

قوله «كفاعل» متعلق بـ: صغ، و«صغ» فعل أمر، و«اسم» مفعوله، و«فاعل» مضاف إليه على معنى اللام، و«إذا» ظرف مضمن معنى الشرط خافض لشرطه منصوب بجوابه، و«من ذي ثلاثة» متعلق بـ: يكون، و«يكون» تامة بمعنى وجد، و«كغذا» خبر لمبتدإ محذوف، و«هو قليل» مبتدأ وخبر والضمير عائد إلى فاعل، و«في فعُلت» بضم العين متعلق بقليل، و«فعِل» بكسر العين معطوف عليه، و«غير» حال من فعل «معدى» مضاف إليه، و«بل» حرف انتقال هنا، و«قياسه» مبتدأ ومضاف إليه ضمير يعود إلى الوصف، و«فعِل» بكسر العين

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٤٠).
(٢) قوله: (فَعِلٌ) بفتح الفاء وكسر العين.
(٣) قوله: (فَعْلان) بفتح الفاء وسكون العين.
(٤) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٣٥٣).
(٥) هكذا في س: كـ.
(٦) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٤٠).
(٧) في س: كفرح.
(٨) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٤٠).



خبر قياسه، «وأفعل فعلان» معطوفان على فعل بإسقاط العاطف من الثاني، وإعراب الباقي ظاهر(١).

٤٦٠ وَفَعْـلٌ أَوْلَـى وَفَعِيْـلَ بِفَعُـلْ ... كَـ:الضَّخْمِ، وَالجَمِيلِ وَالفِعْلُ جَمُـلْ

٤٦١ وَأَفْعَـلٌ فِيـهِ قَلِيـلٌ وَفَعَـلْ ... وَبِسَوَى الفَاعِلِ قَدْ يَغْنَى فَعَلْ

(**وفعْل**) بسكون العين (**أولى**(٢)، **وفعيل بفعُل**) بضمها(٣) أي: هذان الوزنان أولى به(٤) من غيره (**كـ: الضَّخم**)، والفعل ضَخُمَ(٥) (**والجميل، والفعل جَمُل، وأفعل فيه قليل**) مقصور على السماع، كَأَخْضَب بالخاء والضاد المعجمتين، يُقال: خضب اللون إذا كان أحمر إلى الكدرة(٦).

(**و**) كذا (**فَعَل**) بفتح العين، كـ«بَطُل» فهو بَطَل، وحَسُنَ فهو حَسَن، وفَعَال بفتح [الفاء](٧) كجبن فهو جبان، وبضمها كشَجُع فهو شجاع، وفُعُل بضم الفاء والعين كجَنُبَ ـ بالجيم والنون ـ فهو جُنُب، وفِعْلٌ بكسر الفاء وسكون العين كـ«عَفُر» ـ بالعين والفاء ـ فهو عِفْرٌ(٨)، أي: شجاع ماكر، وفي القاموس:

---

(١) انظر: تمرين الطلاب (٧٢، ٧٣).

(٢) قال ابن حمدون: قدم الموضح فعيلًا على فعل؛ لأن فعلًا دون فعيل في القياس تنكيًا على الناظم المقتضي العكس. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٣٨٢).

(٣) قوله: (بضمها) أي: العين.

(٤) قوله: (به) أي: بـ«فَعُل».

(٥) قوله: (ضحم) بالضاد والخاء المعجمتين، من ضخم الشيء إذا غلُظ.

(٦) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٤٠).

(٧) ما بين القوسين أثبته لحاجة السياق.

(٨) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٣٥٤).



إنه الخبيث الماكر[(١)].

(وبسوى الفاعل قد يَغْنَى) بفتح الياء والنون[(٢)]، أو قد يستغنى **(فعل)** المفتوح العين، لمجيء اسم فاعله على غير فاعل، نحو: طاب فهو طيب، وشاخ فهو شيخ، وشاب فهو أشيب[(٣)]، وعفَّ فهو عفيف[(٤)]، ولم يأتوا فيها بفاعل.

فإن قيل: كيف يطلق على هذه الأوزان اسم فاعل، وإنما هي من الصفة المشبهة.

وأجيب بأن اسم الفاعل يطلق في اللغة كثيرًا، وفى الاصطلاح قليلًا على كل وصف مشارك للفعل في مادة حروف الاشتقاق وتحمل ضمير الفاعل، وفى مشهور الاصطلاح ما تقدم حده في بابه[(٥)].

٤٦٢ وَزِنَـةُ المُضَـارِعِ اسْـمُ فَاعِـلِ	مِنْ غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ كَالمُوَاصِلِ
٤٦٣ مَعْ كَسْرِ مَتْلُوِّ الأَخِيْرِ مُطْلَقَا	وَضَـمِّ مِـيْمٍ زَائِـدٍ قَـدْ سَـبَقَا

(وزنة) أي: وعلى زنة **(المضارع)** يأتي **(اسم فاعل من ذي الثلاث كالمواصل مع كسر متلو الأخير مطلقًا)** مفتوحًا كان المضارع أو مكسورًا **(وضم**

---

(١) القاموس مادة: عفر.

(٢) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٣٥٤).

(٣) قوله: (أشيب) ولا يقال: شائب كما في ألسنة الناس؛ لأنه لم يسمع، وليس منها مات فهو ميت؛ لأنه قرئ: ﴿إِنَّكَ مَائِتٌ﴾. فلم يستغن بسوى الفاعل. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٣٨٣).

(٤) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٣٥٤).

(٥) انظر: شرح المرادي على الألفية (٢/٨٧٠).



ميم زائد قد سبقا)[1] أول الكلمة[2]، بَيَّن بهذين البيتين كيفية بناء اسم الفاعل من كل فعل زائد على ثلاثة أحرف[3] مجردًا كان أو مزيدًا، وهو أنه إذا أردت اسم الفاعل من غير الثلاثي أتيت بوزن مضارعه، إلا انك تكسر ما قبل الآخر تشبيها باسم فاعل من الثلاثي، سواء أكان مكسورًا في المضارع كـ«منطلق ومستخرج»، أو مفتوحًا عن المضارع، كـ«متعلم ومتدحرج»، وتجعل عوض حرف المضارعة ميمًا زائدة مضمومة، كمدحرج ومكرم ومفرح ومتعلم ومتباعد ومنتظر ومجتمع ومقعنسس ومعشوشب ومتدحرج ومخرنجم.

تَنْبِيهٌ

فهم من قوله: (مطلقًا) أنه إذا كان مكسورًا في المضارع يكسر في اسم الفاعل، فتكون الكسرة غير الكسرة، نحو: منطلق في ينطلق، واختير في الميم زيادة لتعذر زيادة أحرف العلة؛ لأن الواو لا تزاد أولًا، والياء والألف يُوقِعان في التباس اسم الفاعل بالمضارع، ولكون مخرج الميم قريبًا من مخرج الواو لأنهما من الشفتين، وحركت بالضم دون الفتح والكسر؛ لأن الفتح يؤدى إلى التباسه باسم الموضع من الثلاثي، ولو في بعض الصور، نحو: مكرم، والكسر يؤدى إلى الالتباس باسم الآلة منه[4].

الإعراب

قوله: «وفعل» بسكون العين مبتدأ، و«أولى» خبره، و«فعيل» بفتح الفاء وكسر العين معطوف على فعل، و«بفعل» بضم العين متعلق بـ: أولى،

(١) قوله: (سبقا) بألف الإطلاق.

(٢) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٣٥٥).

(٣) شرح المرادي على الألفية (٢/٨٧١).

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٤٢).



و«كالضخم» خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: وذلك كالضخم، والضخم والضخام بمعنى الغليظ، و«الجميل» معطوف عليه، وهو الذى تم حسنه وكمل، و«الفِعل» بكسر الفاء مبتدأ، و«جمُل» بضم الميم خبره، وإعراب الباقي ظاهر(١).

[بناء اسم المفعول]

٤٦٤ وَإِنْ فَتَحْتَ مِنْهُ مَا كَانَ انْكَسَرْ	صَارَ اسْمَ مَفْعُولٍ كَمِثْلِ الْمُنْتَظَرْ
٤٦٥ وَفِي اسْمِ مَفْعُولِ الثُّلَاثِي اطَّرَدْ	زِنَةُ مَفْعُولٍ، كَآتٍ مِنْ قَصَدْ
٤٦٦ وَنَابَ نَقْلًا عَنْهُ ذُو فَعِيلِ	نَحْوُ: فَتَاةٍ أَوْ فَتًى كَحِيلِ

ثم شرع في اسم المفعول بقوله: **(وإن فتحت منه)** أي: من اسم الفاعل **(ما كان انكسر صار اسم مفعول كمثل المنتظر)** والمدحرج والمكرم... إلخ، فلا فرق بين اسم الفاعل والمفعول فيما زاد على ثلاثة إلا بكسر ما قبل الآخر وبفتحه **(وفى اسم مفعول الثلاثي اطرد زنة مفعول كآتٍ من قصد)** أي: المصوغ من قصد، فتقول: مقصود.

وإذا كان الثلاثي لازمًا قُيِّدَ مفعوله بالحرف الذى يتعدى به، نحو: ممرور به **(وناب نقلا)** أي: سماعًا لا قياسًا **(عنه)**(٢) أي: عن وزن مفعول ثلاثة أشياء:

أحدها: (ذو فعيل) ويستوى فيه الذكر والمؤنث، **(نحو: فتاة أو فتى كحيل)** بمعنى مكحول.

وثانيهما: فَعَل(٣) كـ: قَبَض بمعنى مقبوض(٤).

---

(١) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٧٣).

(٢) قوله: (عنه).

(٣) قوله: (فعل) بفتحتين.

(٤) في القاموس: القبض محركة المقبوض، مادة: قبض.



وثالثهما: فِعْل[1] كذِبْح بمعنى مذبوح، ذكرها في شرح الكافية[2].

ولا تعمل هذه الثلاثة عمل اسم المفعول، فلا يقال: (مررت برجل ذبيح كبشه)، ولا (صريع غلامه)، [وأجازه][3] ابن عصفور[4].

الإعراب

قوله: (وإن فتحت)، «إن» حرف شرط، و«فتحت» فعل الشرط، و«منه» متعلق متعلق بـ: فتحت، و«ما» موصول اسمى في محل نصب على المفعولية بـ: فتحت، والمنعوت بها محذوف، و«كان» فعل ماض ناقص، واسمها مستتر فيها يعود إلى «ما»، [وجملة: انكسر خبرها][5]، وجملة: «كان» ومعمولها صلة «ما»، و«صار» فعل ماض فى محل جزم على أنه جواب الشرط، واسم صار مستتر فيها يعود إلى ما عاد اليه ضمير «منه»، و«اسم» خبر صار، و«مفعول» مضاف إليه، والتقدير: وان فتحت من اسم الفاعل الحرف الذى كان انكسر صار اسم مفعول، واعراب الباقي ظاهر[6].

**   **   **

---

(١) قوله: (فِعْل) بكسر فسكون.

(٢) شرح الكافية الشافية (١٨٢٤/٤).

(٣) ما بين القوسين أثبته من البهجة المرضية للسيوطي (٣٥٥).

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٤٢/٢).

(٥) ما بين القوسين مثبت من تمرين الطلاب (٧٣).

(٦) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٧٣).



[الصفة المشبهة باسم الفاعل][(١)(٢)]

إعمال أي: هذا باب إعمال **(الصفة المشبهة باسم الفاعل)** المتعدي إلى واحد، ووجه الشبه بينهما(٣) أنها(٤) تؤنث وتثنى وتجمع، فتقول في حسن: حسنة، وحسنان وحسنتان، وحسنون وحسنات، كما تقول في ضاربٍ: ضارب ضاربة، وضاربان وضاربتان، وضاربون وضاربات، فلذلك عملت النصب كما يعمله اسم الفاعل، واقتصرت(٥) على واحد؛ لأنه(٦) أقل درجات التعدي، وكان أصلها(٧) أن لا تعمل النصب؛ لمباينتِها الفعل؛ لدلالتها على الثبوت، ولكونها مأخوذة من فعل قاصر، ولكنها لما أشبهت اسم الفاعل المتعدي لواحد عملت عمله(٨)، وهي ما(٩) صيغ ....

(١) أي: بين اسم الفاعل والصفة المشبهة.

(٢) **قال ابن حمدون:** لا يقال: هذه الترجمة مكررة مع ذكره الصفة المشبهة في الترجمة قبل هذه، لأنا نقول: الموضوع مختلف، ذكرت هنالك لبيان أوزانها، وهنا لبيان حقيقتها وما تصاغ منه وعملها. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٣٨٥).

(٣) أي: بين اسم الفاعل والصفة المشبهة.

(٤) الشبه هنا من جهة اللفظ.

(٥) أي: في العمل والتعدي.

(٦) أي: العمل والتعدي.

(٧) أي: الصفة المشبهة.

(٨) ولا يلزم من كونها شبيهة باسم الفاعل أنها مساوية له؛ لأن المشبه لا يقوى قوة المشبه به، ولذا كان المنصوب بعد اسم الفاعل منصوبًا على أنه مفعول به حقيقة وهي ناصبة له على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة أو على التمييز إن كان نكرة. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٣٨٤).

(٩) ما نكرة واقعة على صفة وهي جنس يشمل المحدود وغيره.



لغير تفضيل[1] من فعلٍ لازم لقصد نسبة الحدث إلى الموصوف[2] دون إفادة معنى الحدوث، وتتميز عن اسم الفاعل باستحسان جر فاعلها بإضافتها إليه[3]، وإلى ذلك أشار بقوله:

٤٦٧ صِفَةٌ اسْتُحْسِنَ جَرُّ فَاعِلِ ... مَعْنًى بِهَا، الْمُشَبِهَةُ اسْمَ الفَاعِلِ

(صفة استحسن جر فاعل معنى بها)[4] بعد تقدير تحويل إسنادها عنه[5] إلى ضمير موصوفها[6]، وهي الصفة **(المشبهة اسم الفاعل)**، نحو: الحسنُ الوجهِ؛ إذ أصله: الحسنُ وجهُهُ[7]، وذلك لا يصلح في اسم الفاعل[8]، سواء أكانت وصفًا لازمًا لا يمكن انفكاكه، كطويل الأنف وعريض الحواجب، أو يمكن انفكاكه[9].

وفهم من قوله: **(استحسن)** أن ذلك موجود في اسم الفاعل، إلا أنه غيرُ

---

(١) خرج بقوله: (المصوغة لغير تفضيل) اسم التفضيل.

(٢) خرج بذلك اسم الفاعل والمفعول والمثال؛ لأنها للحدوث.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣/٢٧٣)، شرح المكودي على الألفية (١/٣٨٥، ٣٨٦).

(٤) **قال الخضري**: المراد استحسان الجر بنوعها لا بشخصها؛ لئلا يرد صور امتناع الجر وضعفه الآتية. انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل (٢/٥٦).

(٥) أي: عن مرفوعها.

(٦) فيستتر الضمير في الصفة.

(٧) فوجهه مرفوع على الفاعلية بحسن.

(٨) فلا تقول: زيد ضاربُ الأبِ عمرًا، تريد: ضارب أبوه عمرًا؛ لأن اسم الفاعل المتعدي لواحد تمتنع إضافته لفاعله عند الجمهور، وإن قصد ثبوته لإلباسه بالإضافة للمفعول. انظر: شرح ابن عقيل مع حاشية الخضري عليه (٢/٥٦).

(٩) كالحسن الوجه، ونقي الثغر، وطاهر العرض؛ فإن الحسن ونقي الثغر والطهارة مما توجد وتفقد. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣/٢٧٣).

مستحسنٍ، نحو: كاتبُ الأبِ، وفيه خلاف، ومذهب المصنف جوزاه[1]، وفهم أيضًا أن الجر بها غير لازم، بل يجوز فيه النصب والرفع على ما يأتي[2].

وخرج بـ(استحسان الإضافة إلى الفاعل في المعنى) اسم الفاعل المتعدي، نحو: زيد ضارب أبوه، فإن إضافة الوصف وهو «ضارب» في هذا التركيب إلى الفاعل وهو أبوه ممتنعة، إذ لا يقال: ضارب أبيه؛ لئلا توهم الإضافة فيه الإضافة إلى المفعول، وأن الأصل: زيد ضارب أباه[3].

وخرج اسم الفاعل القاصر[4]، نحو: زيد كاتب أبوه؛ فإن إضافة الوصف وهو كاتب فيه إلى الفاعل وهو أبوه وإن كانت لا تمتنع على قلة؛ لعدم اللبس[5] بالإضافة إلى المفعول؛ لكون الكتابة لا تقع على الذوات لكنها على قلتها لا تحسن؛ لأن الصفة الدالة على الثبوت لا تضاف لمرفوعها حتى يقدر تحويل إسنادها عن مرفوعها إلى ضمير موصوفها فيستتر في الصفة[6].



الإعراب

قوله: «صفة» مبتدأ، و«استحسن» صفته، و«جر» مرفوع بـ: استحسن على أنه نائب عن الفاعل، و«فاعل» مضاف إليه، و«معنى» منصوب على إسقاط

(١) انظر: شرح المرادي للألفية (٤٩٣/١)، شرح ابن الناظم (٤٤٥)، الدرر السنية (٦٧١/٢).

(٢) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٣٨٦/١، ٣٨٧).

(٣) انظر: التصريح على التوضيح (٢٧٣/٣، ٢٧٥).

(٤) اسم الفاعل القاصر هو الذي لا يقع على الذوات كما أشار إليه الشارح بعد، فلا يرد أن كتب متعد، نحو: كتب الكتاب. انظر: حاشية يس على التصريح (٢٧٦/٣).

(٥) **قال يس**: قد يمنع؛ لأنه يحتمل أنه بمعنى مرتب الكتابة لأبيه كما يقال: كاتب السلطان. انظر: حاشية يس على التصريح (٢٧٦/٣).

(٦) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢٧٥/٣).



الخافض، و«بها» متعلق بـ: جر، و«المشبهة» خبر المبتدأ، و«اسْم» فاعل يجوز ضبطه بالفتح على أنه مفعول بالمشبهة، وبالكسر على أنه مضاف إليه[1].

[ما يخالف فيه اسم الفاعل الصفة المشبهة]

٤٦٨ وَصَوْغُهَا مِنْ لَازِمٍ لِحَاضِرِ   كَ: طَاهِرِ القَلْبِ، جَمِيلِ الظَّاهِرِ

ثم بين أنها تخالف اسم الفاعل بقوله: (وصوغها) لا يكون إلا (من لازم[2] لحاضر)[3]، وتخالفه[4] في أنها تكون مجاريةً للمضارع[5] بقوله: (كطاهر القلب)، وغير مجارية له، بل هو الغالب[6]، نحو: (جميل الظاهر) فـ«طاهر» مصوغ من طَهُر، وهو لازم، والمراد به الحال، وجميل من جمُل، وهو أيضًا لازم، ويراد به الحال، والمثال الأول جارٍ على الفعل المضارع في الحركات

---

(١) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٧٧).

(٢) أي: من مصدر فعل لازم كطاهر من طهر، وجميل من جمل، وحسن من حسن، وأما رحيم وعليم ونحوهما فمقصور على السماع، وأما اسم الفاعل فإنه يصاغ من لازم كقائم، ومتعد كضارب.

(٣) أي: أنها لا يكون إلا للمعنى الدائم دون المعنى المنقطع والمستقبل، بخلاف اسم الفاعل فإنه يكون للماضي وللمنقطع وللحال وللمستقبل كهذا ضارب أمس أو الآن أو غدًا. انظر: الأشموني مع حاشية الصبان (٣/٣، ٤).

(٤) أي: الصفة المشبهة.

(٥) أي: مجارية للمضارع في الحركات والسكنات وعدد الحروف.

(٦) **عبارة الأشموني**: وقد لا تكون أي: جارية على المضارع وهو الغالب في المبنية من الثلاثي، كحسن الوجه اهـ قال الصبان عليه: قوله: (المبنية من الثلاثي) خرج المبنية من غيره فإنها لازمة الجري على المضارع كما في التسهيل، قوله: (كحسن الوجه... إلخ) وقد لا تكون فهو تمثيل لغير الجارية على المضارع أو لقوله: (في المبنية من الثلاثي) فهو تمثيل لها. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/٤).



والسكنات، وعدد الحروف، فطاهر كـ: «يطهر»[1]، والمثال الثاني غير جار عليه[2]، فجميل غير جار على يجمل.

[ثبوت عمل اسم الفاعل للصفة المشبهة]

٤٦٩ وَعَمَـلُ اسْـمِ فَاعِـلِ المُعَـدَّى   لَهَا عَلَى الحَدِّ الـذِي قَدْ حُدَّا

(وعمل اسم فاعل المعدي)[3] ثابت (لها على الحد الذي قد حدا)[4] في اسم الفاعل وهو الاعتماد على ما ذكر، نحو: زيدٌ حسنٌ الوجه، لكن النصب هنا على التشبيه بالمفعول بخلافه ثمة، وبين أنها تخالفه في أمرين أيضًا، أشار إلى الأول منها بقوله:

[امتناع تقديم معمول الصفة المشبهة]

٤٧٠ وَسَبْقُ مَا تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنَبْ   وَكَوْنُـهُ ذَا سَـبَبِيَّةٍ وَجَـبْ

(وسبق ما تعمل فيه مجتنب)؛ لفرعيتها، فلا يجوز تقديمه[5] عليها، فتقول: زيد حسن الوجه، ولا يجوز: «زيد الوجهَ حسن»[6]، بخلاف اسم

(١) أي: أن طاهر جار على يطهر من حيث تقابل عدد الحروف والحركات والسكنات.

(٢) أي: غير جار على المضارع في الحركات ولا السكنات عند المقابلة.

(٣) أي: المعدى لواحد، والمراد العمل صورة، وإلا فمنصوبه مفعول به حقيقة، ومنصوبها شبيه به أو تمييز. انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل (٢/٥٧).

(٤) قوله: (على الحد) أي: كائنًا على الحد، فهو حال من ضمير عمل المنتقل إلى الظرف بعد حذف الاستقرار. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/٤).

(٥) أي: معمولها أي: الشبيه بالمفعول به؛ لأنه الذي يفترقان فيه. أما المرفوع والمجرور فلا يتقدمان مطلقًا؛ لأنه فاعل أو مضاف إليه. أما المنصوب على وجه آخر، فيقدم مطلقًا كزيد بك واثق وفرح. انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل (٢/٥٧).

(٦) أي: بنصب الوجه، وعلة المنع أنها فرع عن اسم الفاعل، والفرع لا يقوى قوة الأصل،=



الفاعل[1]، فإنه يجوز أن يقول: زيد الرجل ضارب.

[عمل الصفة المشبهة في السببي]

وأشار إلى الثاني بقوله: (وكونه ذا سببية وجب)، بخلاف معمول اسم الفاعل؛ فإنه يكون سببيًا[2]، نحو: زيدٌ ضاربٌ أباهُ، وأجنبيًّا[3]، نحو: زيدٌ ضاربٌ عمرًا.

تَنْبِيهٌ [أمور خالفت الصفة المشبهة فيها اسم الفاعل]

تخالفه أيضًا في أمور تختص بها، منها: أنه لا يراعى لمعمولها محل بالعطف وغيره[4].

ومنها: أنه لا تعمل محذوفة[5].

= ولأن أصله الرفع فهو فاعل معنى، والفاعل لا يتقدم. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٣٨٩).

(١) أي: فإنه يجوز تقديم مفعوله إلا إذا كان هو بأل أو مجرورًا بإضافة أو حرف أصلي، كهذا غلام قاتل زيدا، ومررت بضارب زيدًا، فيمتنع تقديم زيد لا في نحو: لست بضارب زيدًا؛ لزيادة الجار. انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل (٢/٥٧).

(٢) كان الأولى أن يفسر بأن يقول: هو الاسم الظاهر الملتبس بضمير يعود على الموصوف، والضمير إما ملفوظ به كقولك: زيد حسن وجهه، أو مقدر كقوله: زيد حسن الوجه، والضمير فيه مقدر كما علمت. انظر: حاشية ابن حمدون علي المكودي (١/٣٩٠)

(٣) أي: ويكون أجنبيًّا.

(٤) وأجاز الفراء أن يتبع المجرور على موضعه من الرفع كما جاز مررت بالرجل الحسن الوجه نفسه، وهذا قوي اليد والرجلُ برفع نفسه، والرجل مع جر المعمول، وقد صرح سيبويه بمنع ذلك، وأنه لم يسمع منهم في هذا الباب، وأما أن يعطف عل معمولها المجرور نصبًا فنصوا على أنه لا يجوز، لا يقال هذا حسن الوجه والبدن، بخلاف اسم الفاعل. انظر: همع الهوامع للسيوطي (٥/٩٩).

(٥) واسم الفاعل يعمل مضمرًا نحو: أنا زيدًا ضاربه، تقديره: أنا ضارب زيدًا ضاربه.

ومنها: أنها تؤنث بالألف[1].

ومنها: أنها تخالف فعلها فتنصب مع قصوره.

ومنها: دلالتها على الثبوت والاستمرار من غير تخلل كحسن الوجه، ومع التخلل، نحو: متقلب الخاطر.

ومنها: استحسان إضافتها إلى فاعلها معنى من غير ضعف ولا قلة في الكلام.

ومنها: استقبح حذف موصوفها وإضافتها إلى مضاف إلى ضمير موصوفها، نحو: مررت بحسنٍ وجهه[2].

ومنها: أنه لا يجوز أن يفصل بينها وبين معمولها بظرف أو عديله[3] عند الجمهور[4]، ويجوز في اسم الفاعل بالاتفاق.

ومنها: أنها لا تتعرف بالإضافة مطلقًا، بخلاف اسم الفاعل فإنه يتعرف

---

(١) أي: قد تؤنث بالألف، نحو: حمراء الوجه.

(٢) **قال السيوطي**: ومنعها سيبويه اختيارًا، وخص جوازها بالشعر. انظر: جمع الجوامع شرح همع الهوامع (٥/٩٨).

(٣) **قال السيوطي**: قال الخفاف في شرحه لم يفصلوا بين الصفة المشبهة ومعمولها، فيقولوا: كريم فيها حسب الآباء إلا في الضرورة كما قال:

«والطَّيِّبُونَ إِذَا مَا يُنْسَبُونَ أَبَا»

انظر: همع الهوامع شرح جمع الجوامع (٥/٩٢). البيت للحطيئة ديوانه (١٦)، وصدره:

«سيري أمام فإن الأكثرين حصى»

الشاهد فيه قوله: (الطيبون، أبًا) حيث فصل فيه الصفة المشبهة وهي الطيبون وبين معمولها وهو أبًا بقوله: (إذا ما ينسبون).

(٤) **قال أبو حيان**: ذكر صاحب البسيط: أنه يجوز الفصل بين هذه الصفة وبين معمولها، إذا كان مرفوعًا أو منصوبًا، كقوله تعالى: ﴿مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ﴾ [ص: ٥٠]. انظر: همع الهوامع شرح جمع الجوامع (٥/٩٢، ٩٣).

بالإضافة إذا كان بمعنى الماضي، أو أريد به الاستمرار.

ومنها: أن منصوبها المعرفة شبه بالمفعول به، ومنصوب اسم الفاعل اسم مفعول به.

ومنها: أن أل الداخلة عليها حرف تعريف، والداخلة عليه اسم موصول على الأصح فيهما(١).

الإعراب

قوله: «وصوغها» مبتدأ ومضاف إليه، «من لازم لحاضر» متعلقان بصوغها، والخبر محذوف لدلالة سياق الكلام عليه، وتقديره واجب، و«كطاهر» خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: وذلك كطاهر، و«القلب» مضاف إليه من إضافة الصفة إلى مرفوعها في المعنى، والأصل طاهر القلب بالرفع، فحول الإسناد إلى ضمير الموصوف، فانتصب الاسم بعدها على التشبيه بالمفعول به، ثم خُفِضَ بإضافة الصفة إليه، فالأصل الرفع، ويتفرع عنه النصب، ويتفرع عن النصب الخفض، هذا من جهة [اللفظ، وأما من جهة](٢) المعنى فالرفع وإن كان أصلًا فهو دون النصب والخفض؛ إذ الإسناد في الرفع بعض الجملة، وفي النصب والخفض إلى كلها، وإعراب الباقي ظاهر(٣).

[عمل الصفة المشبة]

٤٧١ فَارْفَعْ بِهَا وَانْصِبْ وَجُرَّ، مَعَ أَلْ   وَدُونَ أَلْ مَصْحُوبَ أَلْ وَمَا اتَّصَلْ

٤٧٢ بِهَا مُضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا.......   ....

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣/٢٨١).

(٢) ما بين القوسين ساقط من س، وقد أثبتناه من تمرين الطلاب للأزهري لحاجة الكلام إليه.

(٣) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٧٧، ٧٨).



(فارفع بها)[1] على الفاعلية[2] (وانصب) بها على التشبيه بالمفعولية في المعرفة، وعلى التمييز في النكرة، (وجر) بها على الإضافة حال كونه (مع أل[3] ودون أل)[4]، وقوله: (مصحوب أل) هو المتنازع فيه.

وقوله: (وما اتصل بها)[5] أي: بالصفة حال كونه (مضافًا) إلى ما فيه أل، وقوله: (أو مجردًا) عطف على مضاف، فحاصله: أن الصفة لها حالان: مقرونة بأل، ومجردة منها، ومعمولها له ثلاث حالات: اقتران بأل وإضافة وتجرد، فالمقرون بأل [نوع][6] واحد، نحو: الحسن الوجه، والمضاف ثمانية أنواع:

الأول: مضاف[7] إلى ضمير الموصوف، نحو: حسن وجهه[8].

الثاني: مضاف إلى مضاف إلى ضميره، نحو: حسن وجه أبيه.

---

(١) أي: بالصفة المشبهة.

(٢) قوله: (على الفاعلية.... إلخ) هذا مذهب الجمهور، وقيل: الفاعل بها ضمير مستتر يعود على الموصوف، والاسم الظاهر بعدها مرفوع على البدلية من ذلك الضمير. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٣٩٠).

(٣) أي: مع كون الصفة مصحوبة لأل.

(٤) أي: مجردة من أل.

(٥) معنى اتصال المعمول بها هنا أن لا يفصل بينها وبين المعمول بأل، وإلا إذا كان المعمول مقرونًا، فهو متصل بها أيضًا لكن فصل بأل. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٣٩٠).

(٦) في س: نحو، والصواب ما أثبتناه.

(٧) قوله: (الأول مضاف... إلخ) مضاف في كلامه في هذه الصورة، وفي الصور السبع بعد صفة لموصوف محذوف، تقديره: معمول للصفة مضاف إلى كذا. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٣٩٠).

(٨) الأولى أن يصرح بالموصوف هنا وفيما بعد بأن يقول: زيد حسن وجهه مثلًا وهكذا. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٣٩٠).

الثالث: مضاف إلى المعرف بأل، نحو حسنٌ وجه الأب.

الرابع: مضاف إلى مجرد نحو: وجه أب.

الخامس: مضاف إلى ضمير مضاف إلى ضمير الموصوف(1) ذكره في التسهيل(2)، قيل: ويحتاج إلى سماع، ومثله المكودي بقوله: نحو جميلة أنفه من قولك: مررت بامرأة حسن وجه جاريتها جميلة أنفه(3)(4).

السادس: مضاف إلى ضمير معمول صفة(5)، أخرى ذكره في شرح

(1) قوله: (الخامس مضاف إلى ضمير) يجب قراءة ضمير بحذف التنوين مضافًا إلى ما بعده، وما بعده صفة لاسم محذوف، التقدير: الخامس أن يكون المعمول مضافًا إلى ضمير اسم مضاف أي: إلى ضمير عائد على اسم مضاف ذلك الاسم إلى اسم آخر ظاهر، وذلك الظاهر مضاف إلى الضمير العائد على الموصوف. حاشية ابن حمدون على المكودي (391/1).

(2) شرح التسهيل لابن مالك (139).

(3) **قال ابن حمدون:** ثم أنفه يتعين فيه النصب أو الجر، ولا يجوز فيه الرفع؛ لأن الصفة ليست مسندة له، إنما هي مسندة لضمير الجارية بدليل تأنيث جميلة بالتاء وفي بعض نسخ المكودي: جميل بالتذكير، قال بعض: وهي الصواب؛ لأن الموصوف هو الوجه لا الجارية، ويكون أنفه بالرفع حينئذٍ فاعلًا، ويأتي في نصبه وجره ما ذكر في حسن وجهه. حاشية ابن حمدون على المكودي (391/1).

(4) شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (391/1).

(5) قوله: (إلى ضمير معمول... إلخ) يجب قراءة ضمير بحذف التنوين مضاف إلى معمول، ويكون التقدير السادس: أن يكون المعمول مضافًا إلى ضمير اسم، وذلك الاسم معمول لصفة أخرى، فالجميل صفة مشبهة، وخالها معمولها، وهو مضاف إلى ضمير عائد على الوجنة، والوجنة معمولة لصفة أخرى وهي حسن، وخالها بالرفع لا غير، ولو نصب أو جر لكان الإسناد محولًا، ولو حول لأنث الصفة، وهي هنا مذكرة، فدل على أنها مسندة للخال فهو مرفوع، والوجنة هي أعلى الخد، والخال نقطة سوداء تكون على الوجنة غالبًا، وهي كمال الجمال والحسن. =



التسهيل[1]، ومثل له المكودي بقوله: جميل خالها من نحو قولك: مررت برجل حسن الوجنة جميل خالها[2].

السابع: مضاف إلى موصول، نحو:[3]

.... الطَّيِّبِي كُلِّ مَا التَّاثَتْ بِهِ الأُزُرُ

الثامن: مضاف إلى موصوف بجملة، نحو: رأيت رجلًا حديد سنان[4]

= **فإن قلت**: هذه الصورة السادسة مكررة مع الخامسة؛ لأن الضمير في كل منهما عائد على معمول صفة أخرى، ففي المسألة الخامسة عائد على الوجه، وهو معمول حسن، وفي السادسة عائد على الوجنة وهي معمولة حسن.

قلت: لا تكرار؛ لأن الصفة الأولى في الخامسة مضاف إلى مضاف إلى ضمير الموصوف، ومعمول الصفة الأولى هنا غير مضاف أصلًا، فبهذا الاعتبار تغايرا. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٣٩١).

(١) شرح التسهيل لابن مالك (١٣٩).

(٢) شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (١/٣٩١).

(٣) قاله الفرزدق في ديوانه (١/١٨٣)، وهو من الطويل، صدره:

فَجُعْ بَهَا قِبَلَ الأَخْيَارِ مَنْزِلَةً ....

الفاء للعطف، وعجتها أي: الناقة من عجت البعير أعوجه عوجًا ومعاجا إذا عطفت رأسه بالزمام، وقبل الأخيار أي: نحوهم، ومنزلة تمييز.

الشاهد في: (الطيبي كل ما التاثت)، فإن الطيبي صفة مشبهة مضافة إلى كل الذي هو مضاف إلى موصوف، والالتياث الاختلاط والالتفاف، و«الأزر» جمع إزار، وهذا كناية عن توصيفهم بالعفة؛ لأنهم يكنون بالشيء عما يحويه، ويشتمل عليه. انظر: الارتشاف (٣/٢٤٥)، وشرح التسهيل (٣/٩١)، والمقاصد النحوية (٣/٦٢٥)، وبلا نسبة في شرح الأشموني (٢/٣٥٧)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٥٥).

(٤) قوله: (حديد سنان) بحذف تنوين حديد وإضافته لسنان، ويصح أن ينون حديد، فيرفع حينئذٍ سنان على أنه فاعل، وينصب على أن الفاعل ضمير رجل. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٣٩٢).

رمح يطعُن[1] به، والمجرد من الإضافة بأل ثلاثة أنواع: الموصوف نحو الموصول[2]:

أَسِيلَاتُ أَبْدَانٍ رِقَاقٌ خُصُورُهَا وَثِيرَاتُ مَا الْتَفَّتْ عَلَيهِ المَآزِرُ

الشاهد في قوله: «وثيرات»، فإنها صفة مشبهة أضيف إلى الموصول، وهي جمع «وَثِيرة» بفتح الواو وكسر المثلثة، وأراد بذلك لطيفات الأرداف والأعجاز.

والموصوف، نحو: جَمًّا نوال أعده من قوله[3]:

أَزُورُ امْرَأً جَمًّا نَوَالٌ أَعَدَّهُ لِمَنْ أَمَّهُ مُسْتَكْفِيًا أَزْمَةَ الدَّهْرِ

---

(١) قوله (يطعُن) بضم العين؛ لأنه يقال: طعَن بفتح العين، يطعُن بضمها إذا كان الطعن بالرمح، ويقال طعَن يطعَن بفتح العين إذا كان الطعن في النسب. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٣٩٢).

(٢) قال العيني: قاله عمرو بن أبي ربيعة، من الطويل، وأسيلات جمع أسيلة وهي الطويلة.
والشاهد في: (وثيرات ما التفت) صفة مشبهة أضيفت إلى الموصول، وهو جمع وثيرة بفتح الواو وكسر الثاء المثلثة، أراد وطيات الأراداف أو الأعجاز، وارتفاعه على أنه خبر بعد خبر، و«أسيلات» خبر مبتدأ محذوف أي: هن. شرح الشواهد للعيني (٣/٦)، التصريح على التوضيح (٢/٨٦)، المقاصد النحوية (٣/٦٢٩).

(٣) هو من الطويل بغير نسبة في العيني.
الشاهد: (في جمًّا نوال) حيث رفع «جما نوال» مع أنه غير ملتبس بضمير صاحب الصفة لفظًا وفي المعنى، والتقدير: جمًّا نواله أي: عظيمًا عطاؤه، و«أعده» من الأعداد جملة في محل الرفع لنوال كذا قالوا، والأصوب أن يكون صفة لـ«امرأ»، والضمير المنصوب يرجع إليه، قوله: (لمن أَمَّه) أي: قصده، و«مستكفيًا» مفعول ثان «أعده»، واللام في (لمن) يتعلق به، وأزمة الدهر منصوب بـ«مستكفيًا»: أي: شدته. شرح الشواهد للعيني (٣/٦)، توضيح المقاصد (٣/٥١)، وشفاء العليل (٢/٦٣٦)، وشرح المكودي (١٢٣)، والعيني (٣/٦٣١) والتصريح (٢/٨٦)، والأشموني (٣/٦).

الشاهد في «جمًّا نوال» مع أنه غير متلبس بضمير صاحب الصفة لفظًا، وفي المعنى: جَمًّا نواله أي: عظيمًا عطاءه، و«أعده» من الأعداد جملة في محل الرفع صفة لامرأة، وغيرهما، نحو: مررت برجل حسن وجه.

والصفة لها حالان كما مر، وعملها رفع ونصب وجر، ومعمولها له اثني عشره حالة كما تقدم، فهي من ضرب اثني عشر في ستة باثنين وسبعين، وقد ذكر المرادي هذه الأوجه كلها، وقال: إنها من ضرب أحد عشر في ستة، والمجموع ستة وستون مسألة[1]، والصواب ما قاله المكودي: أنها اثنتان وسبعون، ورسم لها جدولًا[2]، ولا يجمعها على ترتيب النظم، ولا بأس أني أذكره تتميمًا للفائدة:

الحسنُ الوجْهُ	الحسنُ الوجهَ	الحسنُ الوجهِ	حسنٌ الوجهُ	حسنٌ الوجهَ	حسنُ الوجهِ
الحسنُ وجهُهُ	الحسنُ وَجْهَهُ	الحسنُ وَجْهِهِ	حسنٌ وجهُهُ	حسنٌ وجهَهُ	حسنُ وجهِهِ
الحسنُ وجهُ أبيهِ	الحسنُ وجهَ أبيهِ	الحسنُ وجهِ أبيهِ	حسنٌ وجهُ أبيهِ	حسنٌ وجهَ أبيهِ	حسنُ وجهِ أبيهِ
الحسنُ وجهُ الأبِ	الحسنُ وجهَ الأبِ	الحسنُ وجهِ الأبِ	حسنٌ وجهُ الأبِ	حسنٌ وجهَ الأبِ	حسنُ وجهِ الأبِ
الحسنُ وجهُ أبٍ	الحسنُ وجهَ أبٍ	الحسنُ وجهِ أبٍ	حسنٌ وجهُ أبٍ	حسنٌ وجهَ أبٍ	حسنُ وجهِ أبٍ
الحسنُ أنفُهُ	الحسنُ أنفَهُ	الحسنُ أنفِهِ	حسنٌ أنفُهُ	حسنٌ أنفَهُ	حسنُ أنفِهِ

---

(١) انظر: شرح الألفية للمرادي (١/٥٠١). وما نقله عن المرادي هو في بعض نسخ المرادي كما نبه على ذلك محقق الكتاب، أما في بقية النسخ فهو موافق لما ذهب إليه الشارح متابعًا للمكودي.

(٢) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (١/٣٩٣).

الحسنُ خالُها	الحَسَنُ خالَها	الحسنُ خالِها	حسنٌ خالُها	حسنٌ خالَها	حسنُ خالِها
الحسنُ كلُّ ما تحت نِقابِه	الحسنُ كلَّ ما تحت نقابه	الحسنُ كلِّ ما تحت نِقابه	حسنٌ كلُّ ما تحت نقابه	حسنٌ كلَّ ما تحت نقابه	حسنُ كلِّ ما تحت نقابه
الحسنُ سنانُ رمحٍ يطعنُ به	الحسنُ سنانَ رمحٍ يطعنُ به	الحسنُ سنانِ رمحٍ يطعنُ به	حسنٌ سنانُ رمحٍ يطعن به	حسنٌ سنانَ رمحٍ يطعن به	حسنُ سنانِ رمحٍ يطعن به
الحسنُ ما تحت نقابه	الحسنُ ما تحت نِقابِه	الحسنُ ما تحت نِقابِه	حسنٌ ما تحت نقابه	حسنٌ ما تحت نقابه	حسنُ ما تحت نقابه
الحسنُ نوالٌ أعدَّه	الحسنُ نوالًا أعدَّه	الحسنُ نوالًا أعده	حسنٌ نوالٌ أعده	حسنٌ نوالًا أعده	حسنُ نوالٍ أعده
الحسنُ وجهٌ	الحسنُ وَجْهًا	الحسنُ وجهِ	حسنٌ وجهٌ	حسنٌ وجهًا	حسنُ وجهِ

فهذه اثنان وسبعون مسألة، كلها مفهومة من بيت واحد وثلث بيت ووتد مجموع[1]، وذلك قوله:

فَارْفَعْ بِهَا وَانْصِبْ وَجُرَّ، مَعَ أَلْ   وَدُونَ أَلْ مَصْحُوبَ أَلْ وَمَا اتَّصَلْ

---

(١) أشار إلى التنويه بقدر الناظم وجلالته في العلم وبلاغته وفصاحته، حيث جمع هذه الصور الكثيرة في هذا اللفظ المختصر، فلله دره ما أحسنه. ثم قال: قوله (ووتد مجموع... إلخ) مراده به ردًا من قوله: (مجردًا) وليس ذلك وتدًا بل هما سببان خفيان على صورة الوتد، إذ ردًا أول في مستفعلن الثالث دخله زحاف يسمى عند أهل العروض بالخبن بحذف السين من مستفعلن، فبقي متحركان وهما الراء والدال بعدهما ساكن وهو النون وذلك صورة الوتد المجموع الذي هو متحركان بعدهما ساكن، ولذلك سماها وتدًا مجموعًا أي: صورة، وفي الحقيقة سببان خفيان.. انظر: ابن حمدون على المكودي (١/٣٩٤).



بِهَــا مُضَــافًا أَوْ مُجَــرَّدًا.......... ....

فإذا قرأت «فارفع بها» فاجعل طرف سبابتك على البيت الأول من الجدول، ومر به طولا إلى البيت الأخير، وإذا قرأت: «وانصب» فانقل سبابتك إلى البيت الثاني منه، ومر به كذلك إلى البيت الأخير المقابل له، وإذا قرأت: «وجر» فانقله أيضًا إلى البيت الثالث، ومُرَّ به كذلك، وإذا قرأت البيت «مع أل» فاجعل طرف سبابتك أيضًا على البيت الأول، ومر به على اللذين يليانه بعده[١]، وإذا قرأت: «ودون أل» فانقل سبابتك إلى البيت الرابع، وهو أول الصفة المجردة من أل، ومر به إلى آخر السطر ثم أشر بظاهر أناملك إلى البيوت التي تحتها[٢] مشيرًا إلى الرفع والنصب والجر، فإذا قرأت: «مصحوب أل» فاجعله على معمول الصفة من البيت الأول، ومر به عرضًا إلى آخر السطر، فإذا قرأت: «وما اتصل بها مضافًا» فانقل أصبعك إلى الجدول الذي تحت الجدول

(١) قوله: (واللذين يليانه... إلخ) أي: عرضًا لا طولًا، وأشر بظاهر أناملك إلى الرفع والجر والنصب إلى آخر الجداول الثلاثة طولًا، فيكون جميع الصور التي فيها الصفة المشبهة مقرونة ستًّا وثلاثين، ولم ينص على ذلك هنا اكتفاء بما بعد. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٣٩٤).

(٢) قوله: (إلى آخر البيوت... إلخ) أي: إلى آخر الجداول الثلاثة طولًا فيكون جميع ما فيه الصفة غير مقرونة بأل ستًّا وثلاثين أيضًا، ومجموع هذا وما قبله اثنان وسبعون، فيكون قول الناظم: (فارفع) يشمل أربعًا وعشرين صورة، اثني عشر في الجدول الأول طولًا، واثني عشر في الجدول الرابع طولًا، ويكون قوله: (وانصب) يشمل أربعًا وعشرين اثنتي عشر في الجدول الثاني عرضًا إلى الآخر طولًا، وفي الجدول الخامس إلى آخر الجدول طولًا فتكون الصورة المذكورة في الجدول مأخوذة من ارفع وانصب وجر، وتؤخذ أيضًا من قول الناظم مع أل ودون أل إذ قوله: (مع أل) شامل لست وثلاثين صورة مذكورة في الجداول الثلاثة عرضًا إلى الآخر طولًا، وقوله: (ودون أل) شامل لست وثلاثين وهي المذكورة آخرًا، فرحم الله الناظم ما أبلغه وأفصحه. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٣٩٤).

الأول، وأشر إلى معمول الصفة في ثمانية أبيات طولًا، والست جداول عرضًا، وهي المحتوية على المعمول المضاف، وإذا قرأت: «أو مجردًا» فانقله إلى البيت الأول من الجداول الثلاثة الأخيرة، وأشر إلى معمولات الصفة في ذلك، وهي أنواع المجرد، فقد استوفيت بذلك جميع المسائل[1]، ويضم إليها صور ما إذا كان معمول الصفة ضميرًا، وهي ثلاث:

الأولى: أن يكون مجرورًا، وذلك إذا باشرته الصفة المجردة من أل، نحو قولك: مررت برجل حَسَنُ الوجهِ، جميلُهُ.

الثانية: أن تفصل الصفة من الضمير، وهي مجردة من أل، نحو: قريش نُجَبَاءُ الناس ذريةً وكِرَامُهُموها[2].

الثالثة: أن تفصل به، ولكن تكون الصفة بأل، نحو: زيدٌ الحسن الوجه الجميل، والضميرُ في هاتين الصورتين منصوبٌ، فهذه ثلاث مسائل، فإذا أضيفت إلى المسائل المذكورة صارت الصور خمسًا وسبعين، والصفة إما أن تكون لمفرد مذكر أو مثناه أو لمجموعه جمع سلامة أو جمع تكسير، والمفرد مؤنث، أو مثناه، أو لمجموعه جمع سلامة، أو تكسير، هذه ثمان صور مضروبة في خمسة وسبعين بستمائة، وإذا نوعت الصفة أيضًا إلى مرفوعة ومنصوبة ومجرورة، وضربها في ستمائة تصير ألفًا وثمانمائة، وإذا نوعت الصفة أيضًا من

---

(١) انظر: شرح المكودي على الألفية (١/٣٩٤، ٣٩٥).

(٢) فـ«قريش»: مبتدأ، ونجباء: خبره، وذرية: منصوب على التمييز، وكرام: معطوف على نجباء، وهو جمع كريم، صفة مشبهة وهو مضاف إلى هم من إضافة الصفة المشبهة إلى مرفوعها، والهاء في محل نصب معمولة لكرام، وفيها الشاهد، وهي عائدة على ذرية، وذرية: تمييز، ثم قيل: العائد على التمييز تمييز، والحق أن الضمير العائد على التمييز معرفة، وليس منصوبًا، بل هو منصوب على التشبيه بالمفعول به، ولا يلزم من عوده على التمييز أن يكون تمييزًا. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٣٩٥)



وجه آخر إلى مفرد مذكر ومثناه ومجموعه، وإلى مفرد مؤنث ومثناة ومجموعه كانت ثمانية أوجه مضروبة في ألف وثمانمائة، فالخارج أربعة عشر ألفًا وأربعمائة وجه، يستثنى من هذه الصور الضمير فإنه لا يكون مجموعًا جمع تكسير ولا جمع سلامة، وجملة صوره مائة وأربع وأربعون[1]، فالباقي أربعة عشر ألفا، ومائتان وستة وخمسون[2].

[الأوجه الجائزة والممتنعة]

ثم اعلم أن هذه الصورة الاثنين والسبعين المرسومة في الجدول تنقسم إلى جائز وممتنع، وقد أشار إلى الممتنع منها بقوله:

٤٧٤ .... لَا تَجْرُرْ بِهَا مَعَ أَلْ سُمًا مِنْ أَلْ خَلَا

---

(١) قال ابن حمدون: بيانها أن أحوال معمول الصفة ثمانية كما ذكر، وجميعها موجود في الظاهر، ولم يكن في الضمير إلا خمس صور من الثمانية: مفرد مذكر طلقه، مفرد مؤنث طلقها، مثنى مذكر طلقهما، جمع مذكر سالم طلقهم، جمع مؤنث سالم طلقهن، وبقيت من الثمانية ثلاث صور، وهي مثنى مؤنث، جمع مكسر للمذكر، جمع مكسر للمؤنث، فإذا ضربت هذه الثلاث صور الضمير المستثناة في ثمانية أحوال الصفة من كونها مفردًا مذكرًا، أو مثنى مذكرًا، أو مجموعة جمع سلامة أو تكسير لمذكر، ومثل الأربعة في المؤنث كان الخارج أربعًا وعشرين تضربها في أحوال نفس الصفة الثلاثة من كونها مرفوعة أو منصوبة أو مخفوضة باثنين وسبعين، تضربها في حالتي اقتران الصفة بأل وتجريدها تكن مائة وأربعة وأربعين، ثم قال: وبما تقرر تعلم أن قوله: (لا يكون جمع سلامة) غير صحيح، والصواب أن يجعلا بدل جمع سلامة أنه لا يكون لمؤنث ولو اعتبرنا ما قاله لكانت الصور المستثناة أربعًا لا ثلاثًا: جمع التكسير مذكر ومؤنث، جمع سالم لمذكر ولمؤنث، فتزيد صور الضمير على ما ذكر، بل تكون مائة واثنتين وتسعين، وإدراكهما بأدنى تأمل، ثم غالب صورها على غير اللغة الفصحى، وإطالة الكلام فيها بالزيادة على ما في الجدول لا تجدي نفعًا، فلا تشغل نفسك بها. حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٣٩٦)، بتصرف يسير.

(٢) انظر: شرح المكودي على الألفية (١/٥٠٥) طبعة آخر.

٤٧٣ وَمِـنْ إِضَـافَةٍ لِتَالِيهَـا ، ....

(ولا تجرر بها مع أل سُما[١] من أل خلا ، ومن إضافة لتاليها) أي: يمتنع إضافة الصفة المقرونة بـ«أل» إلى المجردة من «أل» ، ومن إضافته إلى ما ليست فيه «أل» ، فشمل اثنتي عشرة مسألة ، وهي مجموع السطر الثالث من الجدول إلا صورتين ، وهما الأولى والرابعة ، فالأول: الحسنُ الوجهُ ، والرابعة: الحسن وجهُ الأبِ ، فبقيت عشر مسائل كلها ممتنعة إلا أن الصورة السابقة وهي قولك: مررت برجل حسن الوجنة ، جميل خالها[٢] ، أجازه في التسهيل[٣] ، وظاهر كلام المصنف امتناعها ، وقد فهم من ذكر الصور الممتنعة أن ما عداها من الصور جائز لا من مسائل الإضافة ، ولا من غيرها[٤] ، ثم صرح بالمفهوم من صور الإضافة بقوله:

٤٧٥ .... وَمَـا لَمْ يَخْلُ فَهْوَ بِـالجَوَازِ وُسِـمَا

(وما لم يخل) مما ذكر (فهو بالجواز وُسِمَا) أي: وما لم يخل من

---

(١) قوله: (سما) بتثليث السين منصوب بفتحة مقدرة على أنه كفتى وظاهرة على أنه كيد. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٨/٣).

(٢) الصواب: الجميل؛ لأن الموضوع أن الصفة المشبهة مقرونة بأل، لكن الصواب أن يبدل رجل النكرة بالرجل المعرفة كما هو كذلك في التسهيل لكون الصفة مقرونة بأل، الشاهد في كون الصفة التي هي الجميل مقرونة بأل، ومعمولها مجرد مضاف إلى الضمير، والضمير مجرد لكن عائد على المقرون بأل وهو الوجنة. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٣٩٧/١).

(٣) شرح التسهيل لابن مالك (١٣٩، ١٤٠).

(٤) شرح المكودي على الألفية (٥٠٦/١).

الإضافة إلى ما فيه أل، أو إلى ما أضيف إلى المقرون بها، فهو موسوم بالجواز، وذلك صورتان كما مر: الحسن الوجه، الحسن وجه الأب، ثم إن هذه المسائل الجائزة تنقسم إلى حسن وقبيح وضعيف ونادر[1][2]، وبسطها في المطولات.

الإعراب



قوله: «فارفع بها» فارفع فعل أمر، وبها متعلق بـ: ارفع، و«انصب وجر» فعلا أمر معطوفان على ارفع، و«مع» في موضع الحال من الهاء في بها، و«أل» مضاف إليه، و«دون» معطوف على مع، و«أل» مضاف إليه، و«مصحوب» منصوب بجر؛ لقربه، وهو مطلوب أيضًا من جهة المعنى لارفع وانصب على سبيل التنازع، «أل» مضاف إليه، و«ما» اسم موصول معطوف على مصحوب، وجملة: «اتصل» صلة ما، و«بها» متعلق بـ: اتصل، و«مضافًا» حال من الضمير في اتصل، و«أو مجردًا» معطوف على اتصل، وأو بمعنى الواو، والتقدير: فارفع مصحوب أل، وما اتصل بها مضاف إليه ومجردًا، وإعراب الباقي ظاهر[3].

**   **   **

(١) قال ابن حمدون: الحسن ما فيه ضمير واحد، والقبيح ما عري عن الضمير، والضعيف ما تكرر فيه الضمير إلا ما صرح بمنعه، ثم قال: ولم أجد من تكلم على النادر، وكتب بعض الصواب إسقاطه، وقال: إن ونادر معطوف على ضعيف عطف تفسير ولا إشكال حينئذٍ. حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٣٩٧).

(٢) انظر: شرح المكودي على الألفية (١/٥٠٦، ٥٠٧).

(٣) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٧٨).

(التعجب)[1][2]

أي: هذا باب التعجب، وهو استعظام زيادة[3] في وصف الفاعل خفي سببها، وخرج[4] بها المتعجب منه عن نظائره، أو قل نظيره، فخرج بـ«وصف الفاعل» وصف المفعول، فلا يقال: ما أضرب زيدًا، تعجبًا من الضرب الواقع على زيدٍ، وبـ: «خفي سببُها» الأمورُ الظاهرةُ الأسباب، فلا يتعجب في شيء منها، كقولهم: إذا ظهر السبب بطل التعجب[5]، وبـ«قلة النظائر والخروج عنها» ما يكثر نظائره في الوجود، ولا يستعظم فلا يتعجب منه[6].

---

(١) هذا الباب سقط من ق.

(٢) مناسبة ذكر التعجب عقب الصفة المشبهة أن أفعل أحد صيغتي التعجب، قيل: إنه صفة مشبهة، والمنصوب بعده منصوب على التشبيه بالمفعول به، والتعجب هو سبب وضع النحو، وذلك أن ابنة أبي الأسود الدؤلي قالت: يا أبت ما أشدُّ الحرِّ فرفعت أشد وجرت، فظن أنها مستفهمة فقال لها: زمننا حر، فقالت: يا أبت إنما أردت التعجب، وكان من حقها أن تنطق بأشدَّ مفتوحًا منصوبًا على أنه مفعول به، فذهب إلى علي، وقال: اختلطت ألسنة العرب بغيرها إلى آخر ما مر. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٣٩٧).

(٣) أي: استعظام ما يقبل الزيادة والنقصان كالكرم الذي في زيد من قولك: ما أكرم زيدًا؛ فإن الكرم يقبل الزيادة والنقصان، فيخرج بزيادة ما لا يقبل الزيادة والنقصان من الأشياء الثابتة كالطول والقصر، وشذ: ما أطوله وما أقصره. انظر: حاشيَة ابن حمدون على المكودي (١/٣٩٨).

(٤) الواو للحال فقوله: (خرج) قيد في تمام التعريف.

(٥) فلا تستعظم الكتابة من حيث كاتبها؛ لأن سببها ظاهر، نعم تستعظم من حيث زيادة حسنها.

(٦) **قال ابن حمدون:** المأخوذ من قوله: (استعظام) أن التعجب إنما يتصور ممن يمكن منه الاستعظام، فلا يجوز أن يرد التعجب من الله تعالى، فإن ورد ما يوهمه وجب تأويله، نحو: ﴿فَمَآ أَصۡبَرَهُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ [البقرة: ١٧٥] أي: هؤلاء لصبرهم على النار فمن رآهم يتعجب من حالهم لا أن الله تعالى تعجب منه. حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٣٩٨).



[صيغ التعجب]

وللتعجب صيغ كثيرة واردة في الكتاب والسنة ولسان العرب، من الكتاب قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨][(١)]، ومن السنة قوله ﷺ: (سبحان الله إن المؤمن لا ينجس)[(٢)]، ومن كلام العرب قولهم: لله دره فارسًا[(٣)]، وقولهم[(٤)]:

وَاهًا[(٥)] لِلَيْلَى ثُمَّ وَاهًا وَاهَا ....

---

(١) أي: أتعجب من كفركم بالله، فاستعملت كيف في التعجب مجازًا عما وضعت له من الاستفهام عن الأحوال وكذا سبحان الله، ولله دره فارسًا فإنه مجاز عن الإخبار بالتنزه، ويكون دره منسوبًا لله تعالى. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/١٧).

(٢) البخاري (٢٨٥)، مسلم (٣٧١).

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣/٣٩١).

(٤) هذا بيتٌ من الرّجز، وبعده:

.... هِيَ الْمُنَى لَوْ أَنَّنَا نِلْنَاهَا

يُنسب إلى رؤبة بن العجّاج، كما يُنسب إلى أبي النّجم العجليّ، وروى أبو زيد الأنصاريّ في نوادره (٥٨، ١٦٤) أكثر الأبيات الّتي يروونها مع بيت الشّاهد، ونسبها لأبي الغول الطّهويّ بعض أهل اليمن.

(واهًا): كلمة يقولها المتعجِّب؛ فإذا تعجّبتَ من طيب شيء قلتَ: (واهًا له ما أطيبَه)؛ وكلمة (واهًا) هُنا اسم بمعنى أعجب.

انظر هذا البيتُ في: مجالس ثعلب (١/٢٢٨)، وشرح المفصّل (٤/٧٢)، وشرح الكافية الشّافية (٢/١٠٧٦)، وابن النّاظم (٤٥٥)، وأوضح المسالك (٣/١٨١)، والمقاصد النّحويّة (١/١٣٣)، (٣/٦٣٦)، والتّصريح (٢/١٩٧)، والأشمونيّ (٣/١٧)، والخزانة (٧/٤٥٥)، وملحق ديوان رؤبة (١٦٨).

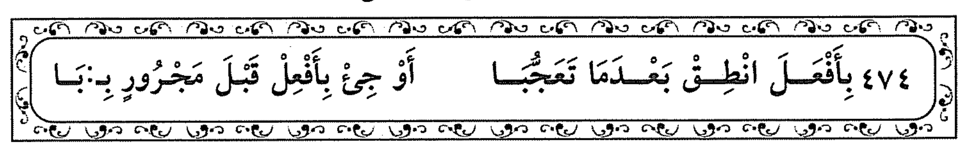
الشاهد فيه قوله: (واهًا) فإنها كلمة تعجب فإن الشخص إذا تعجب من شيء يقول: (واهًا له ما أطيبه)، واللام في (لِليلى) للتعجب مكسورة للفرق بينها وبين لام الاستغاثة. انظر: الدرر السنية (٢/٦٨١).

(٥) قوله: «واهًا» اسم فعل بمعنى أعجب. انظر: الصبان على الأشموني (٣/١٧).



والمبوب له منها(١) في النظم صيغتان؛ لاطّراد(٢) التعجب بهما، وهما: أفعل، وأفعل به، وقد أشار إلى الأولى بقوله:

[الصيغة الأولى: أفعل]



٤٧٤ بِأَفْعَلَ انْطِقْ بَعْدَمَا تَعَجُّبَا أَوْ جِئْ بِأَفْعِلْ قَبْلَ مَجْرُورٍ بِـ:بَا

(بأفعل انطق) حال كونه (بعد ما) النكرة إن أردت (تعجبًا) أي: انطق بوزن «أفعَل» بعد «ما»، فتقول: ما أحسن زيدًا.(٣)

والكلام فيها(٤) في شيئين في «ما»، وأفعل، فأما «ما» التعجبية فأجمعوا على اسميتها؛ لأن في «أحسن» ضميرًا يعود عليها اتفاقًا، والضمير لا يعود إلا على الأسماء، وأجمعوا أيضًا على أنها مبتدأ(٥)؛ لأنها مجردةٌ عن العوامل اللفظية للإسناد إليها، ثم بعد الاتفاق على أنها مبتدأ، اختلفوا في معناها فقال سيبويه وجمهور البصريين: هي نكرة تامة(٦) بمعنى شيء، وابتدأ بها؛ لتضمنها

---

(١) أي: من صيغ التعجب.

(٢) وجه الاطراد أنهما يدلان على التعجب بغير قرينة، وغيرهما لا يدل على التعجب إلا بالقرينة. انظر: الدرر السنية (٦٨٢/٢)، حاشية ابن حمدون على الألفية (٣٩٩/١).

(٣) وإعراب: ما أحسن زيدًا على هذا النحو: فـ«ما» مبتدأ، وهي نكرة تامة عند سيبويه، و«أحسن» فعل ماض، فاعله ضمير مستتر عائد على ما، و«زيدًا» مفعول أحسن، والجملة خبر عن ما، والتقدير: شيء أحسن زيدًا، أي: جعله حسنًا.

(٤) أي: في: «ما أفعل».

(٥) أي: واجب التقديم؛ لأنها في كلام جرى مجرى المثل فلزم طريقة واحدة. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١٧/٣).

(٦) قوله: «نكرة تامة» أي: غير موصوفة بالجملة بعدها، وذلك لأن التعجب إنما يكون فيما خفي سببه فيناسبه التنكير. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١٧/٣).

معنى التعجب[1] كما قالوا في قول الشاعر[2]:

عَجَبٌ لِتِلْكَ قَضِيَّةٌ وَإِقَامَتِي ... فِيكُمْ عَلَى تِلْكَ القَضِيَّةِ أَعْجَبُ

وما بعدها من الجملة الفعلية خبر، فموضعه رفع[3].

وأما «أَفْعَل» بفتح العين، كأحسَن، فقال البصريون والكسائي وهشام: فعل ماض؛ للزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية، نحو: ما أفقرني إلى رحمة الله[4]، وما أحسنني إن اتقيت الله، ففتحته التي في آخره بناء لا إعراب، كالفتحة في «ضرب» من قولك: زيد ضربَ عمرًا، وما بعده من الاسم المنصوب مفعول به[5]، فأعراب: ما أحسن زيدًا، مثل إعراب:.....................

(١) أي: المناسب لها قصد الإبهام لاقتضاء التعجب خفاء السبب، والإبهام يناسب الخفاء، والمراد بتضمنها التعجب أن لها دخلاً في إفادته، فلا ينافي أن الموضوع للتعجب الجملة بتمامها، وقيل: المسوغ تقدير التخصيص، والمعنى شيء عظيم. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/١٧).

(٢) هذا البيت من الطويل، وقد اختلف العلماء في نسبته إلى قائله، فمنهم من نسبه لزرافة الباهلي، ومنهم من نسبه إلى عمرو بن الغوث بن طيء، ومنهم من نسبه لهني بن أحمر الكناني، ومنهم من نسبه لرؤبة، ونسبه سيبويه لرجل من مذحج ولم يعينه، انظر: هذا البيت في الكتاب لسيبويه (١/٦١)، والأشموني في باب المبتدأ والخبر (١٤٦)، وسبيل الهدى بتحقيق قطر الندى (٣٤٨، ٣٤٩)، الدرر (٣/٧٢)، ولسان العرب (٦/٦١) «حيس»؛ ولهمام بن مرة في الحماسة الشجرية (١/٢٥٦)؛ وفي شرح المفصل (١/١١٤)؛ وبلا نسبة في سمط اللآلي (٢٨٨)، وشرح التصريح (٢/٨٧)، وهمع الهوامع (١/١٩١).

الشاهد فيه قوله: (عجب) حيث ابتدأ بها مع كونها نكرة لدلالتها على معنى التعجب؛ ولذلك كان مسوغًا للابتداء.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣/٢٩٣).

(٤) أي: ولا يقال: ما أفقري. انظر: شرح قطر الندى لابن هشام (٣٥٠).

(٥) **قال الصبان:** لهذا المفعول أحكام خالف فيها أصل المفاعيل، منها لا يحذف إلا لدليل، ولا يتقدم على عامله، ولا يحال بينهما إلا بالظرف على الصحيح، ولا يكون إلا معرفة=



زيد ضرب عمرًا[1].

[الصيغة الثانية: أفعل به]

ثم أشار إلى **الصيغة الثانية** بقوله: (أو جئ بأفعِل) بكسر العين (قبل) فاعل له (مجرور ببا)ء زائدة[2] لازمة، نحو: أَحْسِنْ بزيدٍ، وأجمعوا على فعليَّة «أفعل»؛ لأنه على صيغةٍ لا تكون إلا للفعل[3]، ثم بعد اتفاقهم قال جمهور البصريين: لفظه لفظ الأمر[4]، ومعناه الخبر[5]، فمدلوله[6] ومدلول: «أحسَنَ» في: ما أحسن زيدًا من حيث التعجب واحد، وهو في الأصل فعل ماض على صيغة «أفعل» بفتح العين، وهمزته للصيرورة، بمعنى صار ذا كذا، فأصل: «أحسن بزيد» «أحسن زيدٌ»، أي: صار ذا حسن، كـ«أغدَّ البعيرُ»، أي: صار ذا غُدَّةٍ[7]، وأبقلت الأرض أي: صارت ذات بقل، ثم غيرت الصيغة الماضوية إلى الصيغة الأمرية، فصار: «أَحْسِنْ زيدٌ» بالرفع، فقبح إسناد لفظ صيغة الأمر إلى

= أو نكرة مختصة. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/١٨).

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣/٢٩٤).

(٢) زيدت الباء في الفاعل ليصير على صورة المفعول به كـ«امرر بزيد».

(٣) وأما (أصبع) فنادر. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/١٨).

(٤) على هذا هو مبني على السكون أو حذف حرف العلة كالأمر نظرًا لصورته أو على فتحة مقدرة منع من ظهورها مجيئه على صورة الأمر نظرًا للمعنى. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/١٨).

(٥) أي: في الأصل، وإلا فالجملة بتمامها نقلت إلى إنشاء التعجب، أو مراده بالخبر ما قابل الطلب، فيشمل غير الطلب. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/١٨).

(٦) أي: أحسِن بكسر العين.

(٧) الغدة بضم الغين، وتشديد الدال المفتوحة طاعون يصيب الإبل فتنشأ عنه تأليل أي: خراج، وتقول: أغد البعير فهو مغد، وأغدّ القوم: أي: أصابت إبلهم الغدة.

الاسم الظاهر؛ لأن صيغة الأمر لا [ترفع][1] الاسم الظاهر، فزيدت الباء في الفاعل ليصير على صيغة المفعول به المجرور بالباء كـ«امرر بزيدٍ»، ولذلك القبح التزمت زيادتها، صونًا للفظ عن الاستقباح[2]، كقول سحيم[3] [عبد بني الحسحاس بمهملات][4] أربع[5]

عَمِيــرَةَ وَدِّعْ إِنْ تَجَهَّــزْتَ غَادِيًــا كَفَى الشَّيْبُ وَالإِسْلَامُ لِلمَرْءِ نَاهِيًا

فحذف الباء من فاعل كفى.

* * *

(١) في س: لا يرفع، والمثبت من تمرين الطلاب.

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣/٢٩٦، ٢٩٧).

(٣) قوله: (سحيم) تصغير «سحم» بمهملتين.

(٤) ما بين القوسين سقط من س، وقد أثبته من التصريح لحاجة السياق إليه.

(٥) هذا البيت من الطويل، وهو مطلع لقصيد سحيم بن وثيل الرياحي، وقوله: (عميرة) منصوب بـ«دع»، وهو اسم محبوبته التي كان يتشبب بها، و«غاديًا» من الغدو والذهاب.
الشاهد فيه قوله: (كفى الشيب)، فإن الشاعر قد أتى بفاعل كفى غير مجرور بالباء الزائدة، فدل البيت على أن الباء غير لازمة في فاعل كفى بحيث لا يجوز حذفها، وهذا وجه مفارقة هذه الباء للباء التي في فاعل أفعل في التعجب في نحو: قولك أجل بالمجتهد، فإن هذه الباء لا يجوز سقوطها من الكلام أصلا. انظر: سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى (٣٥١) شرح الشواهد للعيني (١٩)، الإنصاف (١/١٦٨)، وخزانة الأدب (١/٢٦٧، ٢/١٠٢، ١٠٣)، وسر صناعة الإعراب (١/١٤١)، وشرح شواهد المغني (١/٣٢٥)، والكتاب (٢/٢٦، ٤/٢٢٥)، ولسان العرب (١٥/٢٢٦) «كفى»، ومغني اللبيب (١/١٠٦)، والمقاصد النحوية (٣/٦٦٥)، وبلا نسبة في أسرار العربية (١٤٤)، وأوضح المسالك (٣/٢٥٣)، وشرح الأشموني (٢/٣٦٤)، وشرح عمدة الحافظ (٤٢٥)، وشرح المفصل (٢/١١٥، ٧/٨٤، ١٤٨، ٨/٢٤، ٩٣، ١٣٨)، ولسان العرب (١٥/٣٤٤)، «نهى»، وشرح التسهيل (٣/٢٤).



[حكم تلو أَفعل، وأفعِل به]

٤٧٥ وَتِلْـوَ أَفْعَـلَ انصِبَنَّـهُ كَمَـا أَوْفَى خَلِيلَيْنَا ....

ثم كمل ما أفعل بقوله: (وتلو أفعل) أي: الذي بعده (انصبنه) مفعول، فتقول: «ما أحسن زيدًا»، وبذلك كمل الكلام المستفاد منه إنشاء التعجب، وأما تلو «أفعِل» فاجرره كما مر، ثم مثل أفعل بقوله: (كـ: ما أوفى خليلينا)[1] وهو نظير: ما أحسن زيدًا.

الإعراب

قوله: «بأفعل» بفتح العين متعلق بـ: انطق، و«انطق» فعل أمر، و«بعد» متعلق بـ: انطق أيضًا، و«ما» اسم تعجب مضاف إليه، ونعتها محذوف، و«تعجبًا» منصوب بـ: انطق على نزع الخافض وهو كثير في هذا النظم، و«أو» حرف عطف وتخيير، «وجيء» فعل أمر معطوف على انطق، و«بأفعِل» بكسر العين متعلق بـ: «يجيء» على تقدير مضاف، و«قبل» متعلق بـ: «يجيء»، و«مجرور» مضاف إليه، و«ببا» بالقصر للضرورة، متعلق بمجرور، و«تلو» منصوب بفعل مقدر يفسره: انصبه على حد: زيد اضربه، فهو من باب الاشتغال، و«أفعل» بفتح العين مضاف إليه، وإعراب الباقي ظاهر[2].

---

(١) قوله: كـ«ما» ما تعجبية، و«أوفى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا، تقديره: هو يعود إلى «ما»، «خليلينا» مفعول به «لأوفى»، منصوب بالياء المفتوح ما قبلها تحقيقًا، المكسور ما بعدها تقديرًا؛ لأنه مثنى وهو مضاف و«نا» مضاف إليه، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ.

(٢) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٧٩).



تنبيه [شرط المتعجب منه]

لا يتعجب إلا من معرفةٍ، أو نكرةٍ مختصة، نحو: ما أحسن زيدًا، أو ما أسعد رجلًا اتقى الله؛ لأن التعجب منه خبر عنه في المعنى، فلا يقال: ما أسعد رجلًا من الناس؛ لأنه لا فائدة في ذلك[1][2].

ثم مثل لـ«أفعِل» بقوله:

٤٧٧ .... وَأَصدِقْ بِهِمَا

(وأصدق بهما)[3] فأصدق لفظه لفظ الأمر، ومعناه الخبر، الباء زائدة في الفاعل، والهمزة في أفعل للصيرورة، والتقدير: أحسن زيد أي: صار حسنًا[4].

[حذف ما منه التعجب]

٤٧٦ وَحَذْفُ مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتَ اسْتَبِحْ إِنْ كَانَ عِنْدَ الحَذْفِ مَعْنَاهُ يَضِحْ

ثم شرع في حذف ما منه التعجب بقوله: **(وحذف ما منه تعجبت)** وإبقاء صيغة التعجب **(استبيح إن كان عند الحذف معناه يضح)** بالضاد المعجمة، شمل ما التعجب منه بعد ما، وبعد أفعل[5]، فمثال حذفه بعد ما أفعل كقوله[6]:

---

(١) الفائدة هي التعجب من حال شخص مخصوص بخلاف نحو: ضربت رجلًا، فإن المقصود الإخبار بوقوع الضرب على شخص ما. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/٢٠).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢٩٩).

(٣) قوله: (وأصدق) فعل ماض، جاء على صورة الأمر، «بهما» الباء زائدة، والضمير فاعل أصدق.

(٤) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (١/٣٩٩).

(٥) فالمتعجب منه المنصوب بعد أفعل، والمجرور بالباء بعد أفعل، هذا إذا دل عليه دليل.

(٦) ينسب هذا الشاهد إلى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، يقوله من كلمة=



جَـزَى اللهُ عَنِّـي، وَالجَـزَاءُ بِفَضْـلِهِ ... رَبِيعَـةَ خَيْـرًا، مَـا أَعَـفَّ وَأَكْرَمَـا

أي: ما أعفها وأكرمها.

وأما حذفه بعد «أفعِل» فلابد أن يكون معطوفًا على أحدٍ مذكورٍ معه مثل ذلك المحذوف، نحو: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: ٣٨] أي: بهم[1]، وأما قول عروة[2]:

= يمدح فيها ربيعة على ما أبلت في يوم صفين وهو في ديوانه (٤٩١)، وهو من الطويل، قوله: (والجزاء بفضله) معترض بين الفاعل والمفعول.

الشاهد فيه: قوله: (ما أعف وأكرما) حيث حذف مفعول فعل التعجب؛ لأنه ضمير يدل عليه سياق الكلام، والتقدير: ما أعفها وأكرمها. انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٣/٢٥٩، ٢٦٠)، شرح الشواهد للعيني (٣/٢٠)، والدرر ٢/٢٩٦، وشرح ابن الناظم (٣٢٨)، والعقد الفريد (٥/٢٨٣)، والمقاصد النحوية (٣/٦٤٩)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣/٢٥٩)، وشرح الأشموني (٢/٣٦٤)، وهمع الهوامع (٢/٩١).

(١) **فإن قلت**: كيف صح حذف المتعجب منه بعد أفعل مع أنه فاعل؟ قلت: لما كان على صورة الفضلة لدخول حرف الجر ساغ فيه ذلك. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٤٠٠).

(٢) هذا البيت من الطويل، وهو لعروة بن الورد في ديوانه (١٥)، والأصمعيات (٤٦)، وشرح التصريح (٢/٩٠)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (٤٢٤)، وشرح عمدة الحافظ (٧٥٥)، والمقاصد النحوية (٣/٦٥٠)، وله أو لحاتم الطائي في الأغاني (٦/٣٠٣)، وخزانة الأدب (١٠/٩، ١٠/١٣)، ولحاتم الطائي في الدرر (٤/٢٠٧)، وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في الأغاني (٦/٢٩٦) وأوضح المسالك (٣/٢٦٠)، وشرح ابن عقيل (٤٤٨)، وهمع الهوامع (٢/٣٨)، عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٣/٢٦٢)، شرح الشواهد للعيني (٣/٢٠، ٢١).

الشاهد فيه قوله: (فأجدِر) حيث حذف المتعجب منه مع حرف الجر، من غير أن تكون صيغة التعجب المحذوف معمولها معطوفة على أخرى معمولها المشابه للمحذوف على حد قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: ٣٨].

فَــذَلِكَ إِنْ يَلْــقَ المَنِيَّــةَ يَلْقَهَــا حَمِيــدًا وَإِنْ يَسْــتَغْنِ يَوْمًــا فَأَجْــدِرِ

فحذف المتعجب منه، ولم يكن معطوفا على مثله، أي: فأجدر به حميدًا فشاذٌ أو قليلٌ[1][2].

الإعراب

قوله: «أصدق بهما»، «أصدق» بكسر الدال فعل بالإجماع، ثم قال البصريون: لفظه لفظ الأمر، ومعناه الخبر، و«بهما» الباء زائدة، والمجرور بها في محل رفع على الفاعلية بـ: «أصدق»، و«حذف» مفعول مقدم بـ: «استبح»، و«ما» موصول اسمي مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى مفعوله، وهي جارية على موصوف محذوف، و«منه» متعلق بـ«تعجب» على تقدير مضاف بين من ومجرورها، وجملة: «تعجبت» صلة ما، وعائدها ضمير «منه»، و«استبح» فعل أمر، و«إن» حرف شرط، وكان فعل الشرط في محل جزم، و«عند» متعلق بـ: «يضح»[3]، و«الحذف» مضاف [إليه][4]، ومعناه اسم كان، والمضاف إليه ضمير [يعود إلى ما][5]، وجملة «يضح» بالضاد المعجمة في موضع نصب خبر كان، وهو مضارع: وضح يضح بمعنى اتضح، ولا يبعد قراءته بالصاد المهملة، وجواب الشرط محذوف جوازًا؛ لدلالة ما قبله عليه، وكون الشرط ماضيًا، وتقدير البيت: استبح حذف الاسم الذي تعجبت من فعلهِ إن كان معناه واضحا

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣/٣٠٢).

(٢) **قال الصبان**: والأوجه عندي أنه ليس بشاذ، وأنه لا يشترط هذا الشرط، بل المدار على وجود دليل المحذوف. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/٢٠).

(٣) المثبت من تمرين الطلاب (٧٥)، وفي س: بـ«استبح».

(٤) ما بين القوسين مثبت من تمرين الطلاب (٧٥)، وفي س: إلى الحذف.

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣/٣٠٢).

عند الحذف فاستبح حذفه[1].

[تصرف فعل التعجب وعدمه]

٤٧٧ وَفِي كِلَا الفِعْلَيْنِ قِدْمًا لَزِمَا مَنْعُ تَصَرُّفٍ بِحُكْمٍ حُتِمَا

(وفي كلا الفعلين) أفعَل وأفعِل به (قِدما لزما منع تصرف[2] بحكم) عن جميع النحاة (حتما)[3]، ولا يستعمل منهما مضارع ولا غيره مما يضارع من الأفعال بلى يلزم ما أفعل لفظ الماضي، ويلزم «أفعل» لفظ الأمر[4]، فالأول وهو ما أفعله نظير تبارك وعسى وليس في الجمود، وفي ملازمة المضي، والثاني: وهو أفعل به نظير هب بمعنى اعتقد، ويعلم بمعنى اعلم في الجمود، وفي ملازمة صيغة الأمر، وعلة جمودها تضمنها معنى حرف التعجب الذي كان يستحق الوضع، ولم يوضع[5].

[شروط صياغة فعل التعجب]

٤٧٨ وَصُغْهُمَا مِنْ ذِي ثَلَاثٍ صُرِّفَا قَابِلِ فَضْلٍ، تَمَّ غَيْرِ، ذِي انْتِفَا

---

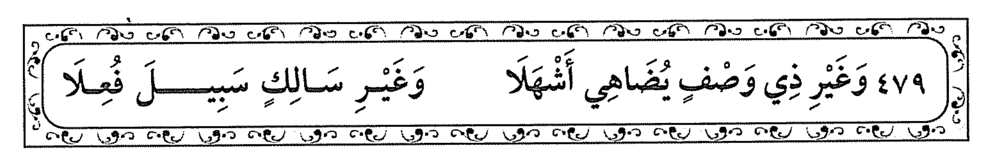
(١) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٧٩).

(٢) فيلزم طريقة واحدة.

(٣) **قال الصبان**: اعلم أن عدم تصرف الفعل إما بخروجه عن طريقة الأفعال من الدلالة على الحدث والزمان كنعم وبئس، أو بالاستغناء عن تصرفه بتصرف غيره وإن دل على ما ذكر، كيدع ويذر؛ فإنه استغني عن ماضيهما بماض تُرِكَ، وعدم تصرف فعل التعجب لكلا الأمرين. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢١/٣).

(٤) انظر: شرح المكودي على الألفية (٤٠٠/١).

(٥) انظر: التصريح على التوضيح (٣٠٢/٣)، الأشموني على الألفية (٢١/٣).



(وضغهما) أي: فعلي التعجب مما اجتمعت فيه ثمانية شرط:

الأول: أن يكون فعلاً، وفهم ذلك (من) قوله: (ذي) أحرف (ثلاث)؛ لأن ذي صفة لموصوف محذوف تقديره: من فعل ذي ثلاث، فلا يصاغان من الاسم، نحو: الجلف[1] وهو في الأصل الدن الفارغ، وفي القاموس: الجلف ـ بالكسر ـ الرجل الجافي[2].

الثاني: أن يكون ثلاثيًّا فلا يصاغ مما زاد على ثلاث، كـ«دحرج وانطلق واقتدر واستخرج واحمر واحرنجم»[3].

الثالث: أن يكون متصرفًا كما قال: (صرفا)، فلا يصاغ من فعل غير متصرف، كنعم وبئس[4].

الرابع: أشار إليه بقوله: (قابل فضل)، كعلم وحسن، فلا يصاغان من

---

(١) فلا يقال: ما أجلفه لبنائه من غير فعل، **قال الصبان**: لكن في القاموس «جلف كفرح جلفًا وجلافة» فأثبت له فعلًا وحينئذٍ يبنى من فعله: ما أجلفه. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/٢١).

(٢) القاموس المحيط (١/١٢٢٥)، وانظر: التصريح على التوضيح (٣/٣٠٥).

(٣) **قال ابن حمدون**: علة المنع أنه إن بني من رباعي الأصول كدحرج أدَّى إلى حذف بعض الحروف الأصلية، وإن بني من المزيد كاستعان وناصح أدى إلى حذف بعض الزوائد الدالة على معنى مقصود، نحو: ما أعونه من استعان فتفوت الدلالة على الطلب، وما أخصمه من خاصم فتفوت الدلالة على المفاعلة، اللهم إن كان المزيد أفعل ففيه خلاف. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٤٠١).

(٤) فلا يقال: ما أنعمه وأبيسه، وعلة المنع أنا لو بنينا فعي التعجب من الجامد لأدى ذلك إلى التصرف فيما لم تتصرف فيه العرب. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٤٠١).



فعلٍ لا يقبل الفضلية[1]، نحو: مات[2].

الخامس: أن يكون تامًّا كما أشار إليه بقوله: **(تم)** فلا يصاغان من كان وأخواتها.[3]

السادس: أن يكون غير لازم للنفي، كما شار إليه بقوله: **(غير)** فعلٍ **(ذي انتفاءٍ)** أي: منفيٍّ كعاج، يقال: ما عاج زيدٌ بالدواء أي: انتفع به، فلا يستعمل[4] في غير النفي[5].

السابع: أن لا يكون اسم فاعله على وزن أفعل كما أشار إلى ذلك بقوله: **(وغير)** فعل **(ذي وصف يضاهي أشهلا)** في كونه على أفعل[6]، نحو: أحمر،

---

(١) أي: التفاضل في الصفات التي تختلف بها أحوال الناس كالكرم والعلم والفضل. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٤٠١).

(٢) هذا إن أريد الموت الحقيقي ضد الحياة، فإن أريد موت القلب فإنه يتعجب منه، تقول: ما أموته بمعنى ما أموت قلبه، وإنما لم يصغ مما لا يقبل الزيادة؛ لأنه لا يمكن فيه التعجب؛ لأنه استعظام زيادة كما مر. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٤١٠).

(٣) فلا يقال: ما أكون زيدًا قائمًا؛ لأنه ناقص، فلا ينصب المفعول، وإنما ينصب الخبر، والتعجب ينصب المفعول.

(٤) أي: ما عاج، بل قالوا: إنه يستعمل في غير النفى نادرًا، سمع من كلامهم: ولا مشبا أروي به فأعيج. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٤٠٣).

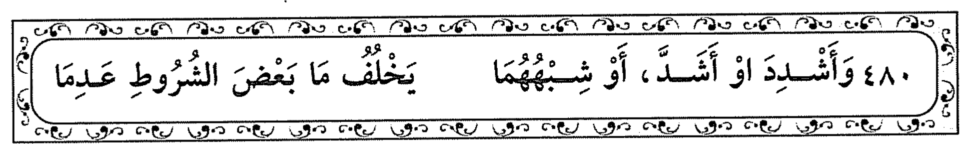
(٥) هذه العبارة تقتضي أنه إذا كان الفعل ملازمًا للنفي امتنع بناء فعلي التعجب منه، كعاج، وإن كان غير ملازم للنفي، نحو: ما ضرب لم يمتنع بناء فعَلي التعجب منه، والصواب: أن الفعل مهما كان منفيًّا لم يبن منه فعل التعجب هذا هو المأخوذ من المصنف، فصوابه أن يقول: السادس: أن يكون غير منفي ثم إن كعاج مثال للمفهوم، وعلة المنع في المنفي أن التعجب يقتضي الإثبات، والفعل المنفي يقتضي النفي وهما متنافيان. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٤٠٢).

(٦) وجه المنع بناء فعلي التعجب من هذا النوع امتناع صوغ أفعل التفضيل منه، وصيغتا التفضيل مساويان له في اللفظ والمعنى، ويجريان مجراه في أمور كثيرة. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٤٠٣).

بخلاف ذي الوصف المضاهيه، نحو: سَوِدَ وعَوِرَ[1][2].

الثامن: أن يكون مبنيًّا للفاعل، كما أشار إلى ذلك بقوله: (وغير) فعلٍ (سالكٍ سبيلَ فعلا) فلا يصاغان من مبنيٍّ للمفعول، نحو: ضُرِبَ زيد[3]، وشُتِمَ، وهذه الشروط كلها صفات للفعل المحذوف وهي كلها مفردة إلا قوله: (صرفا)، وتم، فإنهما جملتان فعليتان[4].

[التعجب ممن فقد الشروط السابقة]



٤٨٠ وَأَشْــدِدَ اوْ أَشَــدَّ، أَوْ شِــبْهُهُمَا ... يَخْلُفُ مَا بَعْضَ الشُّرُوطِ عَـدِمَا

ثم شرع فيما يتوصل إلى التعجب من الزائد على ثلاثة أو فقد شرطا مما تقدم بقوله: (وأشدد أو أشد[5] أو شبههما) كَأَكْثِرْ وأَكْثَر، وما أقوى، وما أضعف، وما أقل، وما أعظم، وما أحقر، وما أكثر، وما أصغر، وما أحسن، وما

(١) فلا تقول: ما أسوده ولا ما أعوره.

(٢) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٢١).

(٣) فلا يقال: ما أضرب زيدًا، وأنت تريد التعجب من الضرب الواقع عليه؛ لأنه يلتبس بالتعجب من فعل الفاعل، وأخذ بعضهم من هذه العلة التي هي اللبس أن الفعل المبني للمفعول إذا كان لا لبس فيه بأن كان لا يستعمل مبنيًّا للفاعل، نحو: عُنِي وزُهِي جاز بناء فعل التعجب منه فيقال: ما أعناه بحاجتك، وما أزهاه علينا، وفيه خلاف، وصرح في التسهيل بجوازه. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٢٠٤).

(٤) انظر: شرح المكودي على الألفية (١/٢٠٤).

(٥) اعترض هذا بأن أشدد أو أشد المذكورين في النظم ليسا مما توفرت فيها الشروط الثمانية؛ لأن فعلهما أشد خماسي فيكون فيه التوصل بالممنوع إلى الممنوع كما ورد به على الناظم، قلت: هذا مبني على أنه لم يسمع شد الثلاثي، وهو الذي عند غير واحد، والحق الذي صرح به الزبيدي وابن مالك في شرح العمد أن قد سمع شد الثلاثي، وأصله شدد وحينئذٍ فلا يرد السؤال من أصله انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٢٠٣).

أقبح، وما أشبه ذلك (يخلف) في التعجب (ما بعض الشروط عدما) بأن كان زائدًا على ثلاثة، أو وصفه على أفعل، نحو: ما أشد دحرجته وحمرته، وأشدد بكونه مستقبلاً، وكذا إن كان منفيًّا أو مبنيًّا للمفعول لكن مصدرهما مؤول نحو: ما أكثر أن لا تكون، وأعظِم بضربه، ومثل ابن المصنف للذي لا يقبل الفضل بـ: ما أفجع موته، وأفجع بموته[1].

وقال ابن هشام: وأما الجامد نحو: نعم وبئس، والذي لا يتفاوت معناه، نحو: مات وفني، فلا يتعجب منهما[2] ألبتة[3]، فلا يتوصل إلى التعجب منها بشيء. أما الجامد فإنه لا مصدر له فينتصب أو يجر، وأما الذي لا يتفاوت معناه فإنه وإن كان له مصدرًا فليس قابلًا للتفاضل إلا إن أريد وصفٌ زائدٌ عليه، فيقال في نحو: مات زيد، ما أفجع موته، وأفجع بموته[4][5]، وحينئذٍ لا تخالف في ذلك، وتجمع بذلك بين كلاميهما[6].

الإعراب

قوله: «وفي كلا الفعلين»، «ففي كلا» متعلق بـ: «لزم»، و«الفعلين»

---

(١) شرح الناظم على الألفية (١/٣٣١).

(٢) أي: من الجامد والذي لا يتفاوت.

(٣) انظر: أوضح المسالك لابن هشام (٣/٢٧٠).

(٤) **قال شيخ الإسلام**: لكن المعروف خلاف ما ذهب إليه ابن الناظم. الدرر السنية (٢/٦٩١) بتصرف يسير.

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣/٣١٣).

(٦) **قال الصبان**: بقي ما لا فعل له، والظاهر: أنه لا يتعجب منه أيضًا؛ لأنه لا مصدر له حتى يؤتى به بعد أشد منصوبًا أو مجرورًا، والمتجه عندي أنه يتعجب منه بزيادة يا المصدرية أو ما في معناها، فيقال: ما. أشد حماريته أو ما أشد كونه حمارًا. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/٢٣، ٢٤).

مضاف إليه، و«قدمًا» منصوب على الظرفية، والعامل فيه بـ: «لزم»، و«لزما» فعل ماض و«منع» فاعله، و«تصرف» مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله، و«بحكم» متعلق بـ: «لزم» أيضًا، وجملة: «حُتِمَا» بالبناء للمفعول نعت لحكم، وتقدير البيت: ولزم منع تصرف في كلا الفعلين قدما[1] بحكم محتوم، وإعراب الباقي ظاهر فلا نطول به[2].

[نصب مصدر الفعل العادم للشروط]

٤٨١ وَمَصْـدَرُ العَـادِمِ بَعْـدُ يَنْتَصِـبْ وَبعْدَ أَفْعِلْ جَرُّهُ بِالبَـا يَجِـبْ

(ومصدر) الفعل (العادم) للشروط (بعد) أي: بعد أشدد (ينتصب وبعد أفعل) أي: أشدد (جره بالبا يجب) أي: ينصب مصدر ما زاد على الثلاثة، وما وصفه على «أفعل فَعْلَى» بعد أشدد، ونحوه، أو بـ: أشدد ونحوه، كأضعف وأكثر، وجر مصدرهما بعد أشدد ونحوه بالباء لزوما، فتقول على **الأول**: ما أشد وأعظم دحرجته، والزائد على الثلاثة كما مر، أو حمرته أو عرجه مما الوصف فيه على «أفعل فعلى»، وتقول على **الثاني**: أَشْدِدَ أو أَعْظِم بدحرجته وعرجته، وكذا المنفي والمبني للمفعول يتوصل إلى التعجب منها بأشد ونحوه أو بـ: أشدد ونحوه، إلا أن مصدر الفعل المنفي، والفعل المبني للمفعول يكون مؤولًا بأن والفعل المبني للمفعول لا صريحًا، نحو: ما أكثر أن لاَ يقوم، وما أعظم ما ضُرِبَ بالبناء للمفعول، وأشدد بأن [لا][3] يقوم[4]، وبما ضُرِبَ، فتأتي

(١) في س: قديمًا، والمثبت من تمرين الطلاب (٧٥).
(٢) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٧٩، ٨٠).
(٣) ما بين القوسين أثبتناه لحاجة السياق إليه.
(٤) اعترضه ابن قاسم فقال: هلا جاز المصدر الصريح مضافًا إليه العدم أو الانتفاء، واعترضه=

بالمصدر المؤول دون المصدر الصريح. أما في المنفي فليتمكن من أن يستعمل معه المنفي، وأن يعمل فيه الفعل الذي يتعجب بسببه، وأما المبني للمفعول فليبقى لفظ المنفي، ولفظ الفعل المبني للمفعول؛ لئلا يلتبس مصدره بمصدر المبني للفاعل، فإن أمن اللبس جاز إيلاؤه المصدر الصريح، نحو: ما أسرع نفاس[1] هند، وأسرع بنفاسها[2]، وأما الفعل الناقص، فإن قلنا: له مصدر[3] وهو الصحيح فيأتي له بمصدر صريح، وإلا نقل له مصدر، فتأتي له بمصدر مؤول، تقول على الأول: ما أشدَّ كونه جميلًا، تقول على الثاني: ما أكثر ما كان محسنًا، وأشد وأكثر بكونه جميلًا، وبما كان محسنًا[4].

[ما يحكم عليه بالندور من التعجب]

٤٨٢ بِالنُّدُورِ احْكُمْ لِغَيْرِ مَا ذُكِرْ ... وَلَا تَقِسْ عَلَى الَّذِي مِنْهُ أُثِرْ

= زكريا فقال: لا يخفى أن المقصود التعجب من قيامه في الماضي فكيف يقال ذلك وأن للاستقبال، وأجاب ابن قاسم بأن الصيغة صارت للإنشاء وانسلخ عنها معنى الزمان، وفيه أن هذه الصيغة فعل التعجب، والاعتراض بغيرها، ويظهر أنه يصح التعجب من عدم قيامه في المستقبل ومن عدم قيامه في الماضي، وأنه يقال في الثاني: ما أكثر أن لم يقم؛ لأن أن مع ليست للاستقبال. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/٢٣).

(١) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٧٩، ٨٠).

(٢) يقال: نفست المرأة، أي: ولدت. قال الخطابي: فرقوا بين بناء الفعل من الحيض وبنائه من النفاس فقالوا: نَفِست المرأة بفتح النون وكسر الفاء: إذا حاضت، نُفِست بضم النون وكسر الفاء: إذا ولدت، وقال غيره: فيه لهذا المعنى الوجهان لكن ضم النون أفصح، وبالجملة إن أريد إعمال المشترك في معنييه فذاك وإلا فلابد من البيان ليؤمن اللبس. انظر: الدرر السنية لشيخ الإسلام زكريا (٢/٦٩٢).

(٣) أي: بناء على أن الفعل الناقص يدل على الحدث، وهذا هو الراجح كما ذكر الشارح.

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣/٣١٢، ٣١٣).



(وبالندور) أي: القلة (احكم لغير ما ذكر)، كقولهم: «ما أذرعها[1] من امرأةٍ ذراع» أي: خفيفة اليد في الغزل[2]، وما أفقرني إلى عفو الله، وما أغناني عن الناس إن قنعت؛ لأنهما من «افتقر واستغنى»، وما أخصره من «اختصر»[3]، و«ما أعساه وأعس به» من «عسى»[4]، وما أحقمه من حمق[5]، فاسمع ذلك (ولا تقس على الذي منه أثر) أي: روي عن العرب كل ما يشابه[6].

[تقديم معمول فعل التعجب عليه]

٤٨٣ وَفِعْلُ هَـذا البَـابِ لَـنْ يُقَـدَّمَا مَعْمُولُـه ....

ولعدم تصرف هذين الفعلين الدالين على التعجب امتنع أن يتقدم عليهما معمولهما[7]، كما أشار إلى ذلك بقوله: **(وفعل هذا الباب لن يقدما معموله)** عليه[8].

[الفصل بين العامل والمعمول في التعجب]

٤٨٥ .... وَوَصْـــــلُهُ بِهِ الْزَمَا

(١) قوله: (أذرعها) بالذال المعجمة العين.

(٢) بنوه من وقولهم: امرأة ذراع كسحاب وقد يكسر ـ، وادعى ابن القطاع أنه سمع ذرعت المرأة خفت يدها في الغزل وعلى هذا يكون الشذوذ من حيث البناء من المفعول. انظر: الأشموني مع حاشية الصبان عليه (٣/٣١)

(٣) فبنوا أفعل من فعل زائد على ثلاثة أحرف وهو مبني للمفعول.

(٤) وهو فعل غير متصرف.

(٥) فبنوا أفعل من فعل الوصف منه على أفعل.

(٦) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٢١).

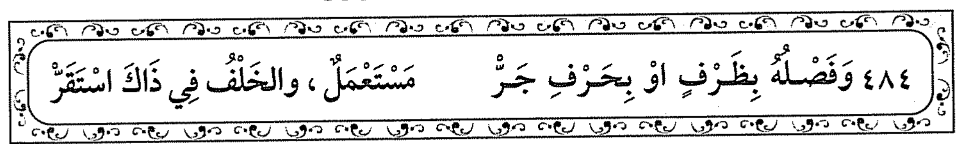
(٧) فلا تقول: زيدًا ما أحسن، ولا ما زيدًا أحسن، ولا بزيد أحسن.

(٨) أي: لعدم تصرفه. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/٢٤).

وامتنع أيضًا أن يفصل بينهما[1] وبين معمولهما بغير ظرفٍ ومجرورٍ، كما أشار إلى ذلك بقوله: (ووصله به ألزما)، فلا تقول: ما زيدًا أحسن بتقدم معمول أحسن[2]، ولا تقول: بزيد أحسن، بتقديم معمول «أحسن» عليه، ولا تقول: «أحسن ولولا بخله بزيد»، بالفصل بـ: «لولا» الامتناعية، ومصحوبها، وأجاز ذلك بن كيسان.

قال المرادي: ولا حجة له على ذلك[3].

[الفصل بالظرف والمجرور]



٤٨٤ وَفَصْلُهُ بِظَرْفٍ اوْ بِحَرْفِ جَرّْ مُسْتَعْمَلٌ، والخَلْفُ فِي ذَاكَ اسْتَقَرّْ

واختلفوا في الفصل بالجار والمجرور متعلقين بالفعل الدال على التعجب[4]، والصحيح: الجواز؛ للتوسع فيهما، كما أشار إلى ذلك بقوله: **(وفصله)** عن معموله **(بظرفٍ، او بحرف جر مستعمل)**[5] نظمًا ونثرًا، كقوله: ما أحسن بالرجل أن يصدق، وما أقبح به أن يكذب، وقول أوس بن حجر[6]:

---

(١) أي: فعلي التعجب.

(٢) ولا زيدا ما أحسن كما فهم بالأولى. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/٢٤).

(٣) شرح الألفية للمرادي (١/٥١٩).

(٤) **قال الصبان على الأشموني**: ومحل الخلاف ما إذا لم يكنَ في المعمول ضمير يعود على المجرور، وإلا تعين الفصل نقله السيوطي عن أبي حيان، وبهذا تعلم ما في غالب أمثلة الشارح لمحل الخلاف من المؤاخذة. انظر حاشية الصبان على الأشموني (٣/٢٤).

(٥) «أو» مانعة خلو فتجوز الجمع، فيجوز الفصل بمجموع الظرف والجار والمجرور، هذا ما يقتضيه القياس على ما سبق في غير موضع. انظر: حاشية الأشموني على الألفية (٣/٢٤).

(٦) هذا الشاهد من كلام أوس بن حَجَر بفتح الحاء والجيم جميعًا وهو من الطويل.
الشاهد فيه: أنه فصل بالظرف وهو قوله: (إذا حالت) بين فعل التعجب الذي هو قوله:=

أَقِـيمُ[١] بِـدَارِ الحَـزْمِ مَـادَامَ حَزْمُهَـا ... وَأَحْـرِ إِذَا حَالَـتْ بِـأَنْ أَتَحَـوَّلَا

ففصل بـ: «إذا» الظرفية بين أحر ومعموله، وهو أن وصلتها[٢].

[وقوله][٣]:

وَقَـالَ نَبِـيُّ المُسْـلِمِينَ تَقَـدَّمُوا ... وَأَحْبِـبْ إِلَيْنَـا أَنْ يَكُـونَ المُقَـدَّمَا[٤]

وقول عمر بن المعدى[٥]: «كرب ما أحسن في الهيجاء لقاها»

(والخلف في ذلك)[٦] هل يجوز أو لا يجوز؟ **(استقر)** وتقدم أن الصحيح:

= (أحر) وبين معموله الذي هو قوله: (بأن أتحولا). ديوان أوس (٨٣)، وانظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٣/٢٦٥)، الأشموني على الألفية (٣/٢٤) وتذكرة النحاة (٢٩٢)، وحماسة البحتري (١٢٠)، وشرح عمدة الحافظ (٧٤٨)، والمقاصد النحوية (٣/٦٥٩)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣/٢٦٣)، وشرح ابن الناظم (٣٣٢)، وشرح التسهيل (٣/٤١)، وشرح الشافية (٢/١٠٩٦).

(١) في س: (أقيموا): والمثبت موافق للرواية الشعرية.

(٢) في هامش س: قوله: وهو أن وصلتها كذا بخطه ولعله سقط منه وقوله.

(٣) ما بين القوسين أثبتناه لحاجة السياق إليه.

(٤) **قال ابن حمدون:** البيت من الطويل وقائله العباس بن مرداس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، والشاهد في: إلينا حيث فصل به بين «أحبب» فعل التعجب وبين معموله المحذوف منه الجار والمجرور وهو أن يكون. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٤٠٣)، شرح التّسهيل (٣/٣٥، ٤١)، وشرح الكافية الشّافية (٢/١٠٩٦)، وابن النّاظم (٤٦٥)، والارتشاف (٣/٣٤)، والجنى الدّاني (٤٩)، وتوضيح المقاصد (٣/٧٤)، والمساعد (٢/١٥٠)، والمقاصد النّحويّة (٣/٦٥٦)، والتّصريح (٢/٨٩)، والدّيوان (١٤٢)، الجنى الداني في حروف المعاني (١/٤٩)، شرح ابن عقيل (٢/١٥٧).

(٥) **قال صاحب الدرر:** ظاهره أن هذا شعر وليس كذلك، بل هو نثر من كلام عمرو بن معدي يكرب الزبيدي. (٢/١٢١).

(٦) أي: الفصل.



الجواز، وليس لسيبويه في ذلك نص[1].

الإعراب

قوله: «ومصدر العادم» مصدر مبتدأ، والعادم مضاف إليه، والمنعوت به محذوف كما حذف متعلقه، و«بعد» متعلق بـ: ينتصب، وبنى على الضم؛ لقطعه عن الإضافة، وجملة: «يتنصب» خبر المبتدأ، «وبعد» متعلق بـ: يجب، و«أفعل» بكسر العين مضاف إليه، و«جره» مبتدأ، ومضاف إليه، و«بالبا» بالقصر للضرورة متعلق بجره، وجملة «يجب» خبر المبتدأ، وقدم معمول الخبر الفعلي الذي لا يجوز تقديمه على المبتدأ للضرورة، أو لأنه ظرف فيتوسع فيه، وتقدير البيت: ومصدر الفعل العادم لبعض الشروط ينتصب بعد ما أفعل وجره بالباء بعد أفعل يجب، وإعراب الباقي ظاهر[2].

** ** **

(١) انظر: الكتاب لسيبويه (٣٧/١)، شرح الألفية للمرادي (٥١٩/١)، شرح الكافية الشافية (١٠٩٨).

(٢) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٨٠).



(نعم وبئس وما جرى مجراهما)[1][2]

(نعم) أي: هذا باب نعم (وبئس، وما جرى مجراهما)[3] في المدح والذم ـ؛ فإنهما[4] لإنشاء المدح والذم على سبيل المبالغة ـ من حبذا وساء وما أشبههما.

[حقيقة نعم وبئس]

وفي حقيقتهما طريقان، أشار إلى الطريقة الأولى بقوله:

٤٨٥ فِعْــلَانِ غَيْــرُ مُتَصَــرِّفَيْنِ نِعْــمَ وَبِــئْسَ رَافِعَــانِ اسْــمَيْنِ

(فعلان غير متصرفين نعم وبئس) عند جميع البصريين والكسائي، بدليل اتصال تاء التأنيث الساكنة بهما عند جميع العرب، وفي الحديث (من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت[5]، ومن اغتسل فالغسل أفضل)[6]، وتقول: بئست المرأة

(١) هذا الباب سقط من ق.

(٢) مناسبة ذكرهما عقب التعجب اشتراكهما مع فعلي التعجب في الجمود، وفي كون نعم تدل على المدح، فهو بمنزلة أفعل وأفعل به إذا دلا على المدح، وبئس تدل على الذم فهي بمنزلتهما إذا دلا على الذم. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٤٠٦).

(٣) قوله: (مجراهما) يحتمل أن يكون مصدرًا ميميًّا بمعنى جريهما، ويحتمل أن يكون اسم مكان بمعنى ما جرى في المكان الذي يجريان فيه من إفادة الذم والمدح. انظر: حاشية ابن حمدون (٢/٤٠٦).

(٤) أي: بئس ونعم.

(٥) أي: نعمت الرخصة التي هي الوضوء.

(٦) ابن ماجه في سننه (١٠٩١)، ومالك في موطأه (٦٣)، أحمد في مسنده (٢٠١٧٤).

حمالة الحطب[1].

وهما[2] اسمان[3] عند الكوفيين؛ لدخول حرف الجر عليهما[4] في قول بعض العرب[5] ـ وقد بشر ببنت ـ ما هي بنعم الولد، نصرها بكاء[6]، وبرُّها سرقةٌ[7]، وقول آخر وقد سار إلى محبوبته على حمار بطيء السير: نعم السير على بئس العَير[8].

---

(١) وتاء التأنيث علامة على الفعل الماضي.

(٢) أي: نعم وبئس.

(٣) أي: اسمان بمعنى الممدوح والمذموم، وبنيا على الفتح لتضمنهما معنى الإنشاء، وهو من معاني الحروف، ولا يرد أن المفيد له الجملة بتمامها؛ لأنها العمدة في إفادته، فهما مبتدآن، وما كان فاعلًا على القول الأول بدل على هذا، أو عطف بيان، والخبر مخصوص، ويحتمل العكس، والمعنى الممدوح الرجل زيد، ويبقى النظر في نحو: نعم رجلاً زيد، فيحتمل أن رجلًا تمييز للنسبة التي في ضمن نعم، لكونها بمعنى الممدوح أي: الممدوح من جهة الرجولية أو هو حال، ثم قياس ما ذكر جر الولد ونحوه فيما استدلوا به؛ لأنه تابع للمجرور أي: ما هي بالممدوح الولد، فإن كان مرويًّا بالرفع فلعله مقطوع عما قبله. انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل (٢/٦٦)، حاشية الصبان على الأشموني (٣/٢٦).

(٤) أي: بكثرة واطراد كما قال الرضي، بخلافه على نام في بنام صاحبه أي: لأنه فعل متفق عليه بخلاف نعم وبئس. حاشية يس على الفاكهي (١/٦٥).

(٥) هو رجل من عقيل.

(٦) أي: أنها إذا أرادت أن تنصر أباها مثلاً على أعدائها لا تقدر على الدفع عنه بنفسها بل تصرخ لتستغيث بالناس.

(٧) فأدخل الباء على نعم، قوله: (برها) بكسر الباء وبالراء المهملة والمعنى أنها لا تقدر على الكسب، فما تبر به والدها سرقة من زوجها، ويحتمل أنه بالزاي المعجمة أي: سلبها، والمعنى أنها لا تقدر على الغنيمة والجهاد. انظر: حاشية يس على التصريح (٣/٣١٥).

(٨) فأدخل على وهي حرف جر على بئس، ثم «العَير» بفتح العين المهملة وسكون التحتية هو الحمار، وجمعه أعيار، كبيت وأبيات والأنثى عيرة. انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل (٢/٩٦).

وأجيب بأن الأصل: ما هي بولدٍ مقولٍ فيه: نعم الولد، ونعم السير على عَيْرٍ مقولٍ فيه بئس العَير، فحذف الموصوف وصفته، وأقيم معمول الصفة مقامها، فحرف الجر في الحقيقة إنما دخل على اسم محذوف[(١)].

الطريقة الثانية: هي التي جوزها ابن عصفور في تصانيفه المتأخرة فقال: لم يختلف أحد من البصريين والكوفيين في أن «نعم وبئس» فعلان، وإنما الخلاف بين البصريين والكوفيين فيهما بعد إسنادهما إلى الفاعل فذهب البصريون إلى أن «نعم الرجل» جملة فعلية، وكذلك: بئس الرجل.

وذهب **الكسائي** إلى أن قولك: «نعم الرجل»، و«بئس الرجل» اسمان محكيان بمنزلة: «تأبط شرًّا»، فـ«نعم الرجل» عنده اسم للممدوح، و«بئس الرجل» اسم للمذموم، وهما في الأصل جملتان نقلتا عن أصلهما، وسُمِّيَ بهما.

وذهب **الفراء** إلى أن الأصل[(٢)] في نعم الرجل زيد، وبئس الرجل عمرو، رجل نعم الرجل زيد، ورجل بئس الرجل عمرو فحذف الموصوف الذي هو

---

(١) **قال الشيخ يس**: قد يقال حذف الموصوف بالجملة إنما يكون في الضرورة، أو حيث يكون الاسم بعضًا من متقدم جر بـ«من» أو «في»، نحو: منا ظعن، ومنا أقام، وما في قومها يفضلها أي: فريق ظعن، وفريق أقام، وواحد يفضلها، وكلا الأمرين منتف في المثالين، وإنما احتيج إلى تقدير القول؛ لأن الجملة إنشائية لا تقع نعتًا إلا بالتأويل بخلاف نحو: ما ليلى بنام صاحبه، فالتقدير: بليل نام صاحبه؛ لأن نام صاحبه جملة خبرية.
وحاصل الجواب: أن علامة الفعلية لا تقبل التأويل؛ لاطرادها بخلاف علامة الاسمية؛ لأن حرف الجر قد يدخل على ما ليس اسمًا اتفاقًا كما في بنام صاحبه. انظر: حاشية يس على الفاكهي (١/٦٥).

(٢) قوله: «وذهب الفراء إلى أن الأصل.. إلخ» حاصل الفرق بينه وبين مذهب الكسائي مع الاتفاق على الاسمية عند الكسائي بطريق الأصالة، وعند الفراء من قبيل أسماء الأجناس. انظر: حاشية يس على التصريح على التوضيح (٣/٣١٥، ٣١٦).

رجل، وأقيمت الصفة التي هي الجملة من نعم وبئس، وفاعلها مقامه فحكم لها يحكمه.

فـ«نعم الرجل»، وبئس الرجل عندهما رافعان لـ«زيد وعمرو» كما لو قلت: ممدوح زيد، ومذموم عمرو(١).

ويَرُدُّ قولَ الكسائيِّ والفراءِ أنهم لا يقولون: إن نعم الرجل قائم، ولا ظننت نعم الرجل قائمًا.

والطريق الأول هي المشهورة، وأصحهما أن نعم وبئس فعلان جامدان، كما يعلم من قول المصنف غير متصرفين، وإنما لم يتصرفا للزومهما إنشاء المدح والذم على سبيل المبالغة فنقلتا عما وضعتا له من الدلالة على المضى، وصارتا للإنشاء، فنعم منقولة من قولك: نعم الرجل إذا أصاب نعمة وبئس منقولة من قولك: بئس الرجل إذا أصاب بؤسا وهمًا(٢).

[أقسام الفاعل لنعم وبئس]

٤٨٦ مُقَـارِنَيْ أَلْ أَوْ مُضَـافَيْنِ لِمَـا ... قَارَنَهَا كَـ: نِعْمَ عُقْبَى الكُرَمَـا

٤٨٧ وَيَرْفَعَـانِ مُضْمَـرًا يُفَسِّـرُهْ ... مُمَيِّزٌ، كَـ: نِعْمَ قَوْمًا مَعْشَرُهْ

وهما (**رافعان اسمين**) فاعلين لهما (**مقارني أل**) الجنسية على أحد القولين(٣)،

(١) فزيد في المثال مرفوع بممدوح، وعمرو مرفوع بمذموم، والذي حملها على ذلك أنهما رأيا العرب قد حكمت لـ: نعم الرجل وبئس بحكم الأسماء، في بعض الأسماء في بعض المواضع، فحملاهما على ذلك سائر المواضع. انظر: شرح الألفية للمرادي (١/٥٢٢).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣/٣١٤، ٣١٥، ٣١٦).

(٣) هذه اللام جنسية حقيقة فمدحت الجنس كله من أجل زيد فالجنس كله ممدوح تبعًا لزيد،=



أو العهدية[1] على القول الآخر، نحو: ﴿فَنِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ﴾ [الحج: ٧٨]، (أو مضافين لما قارنها) أي: أل (كنعم عقبى الكرما) ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [النحل: ٣٠]، ﴿فَبِئْسَ[2] مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ﴾ [الزمر: ٧٢]، أو معرفتين بالإضافة إلى مضاف لما قارنها، كقول أبي طالب[3]:

= والمقصود بالمدح زيد فكأنه قيل: ممدوح جنسه لأجله، وقيل: مدح الجنس كله لزيد بطريق القصد حتى لا يتوهم كون ذلك المدح طارئًا على زيد وأن جنسه ناقص، بل استحقاقه له لاستحقاق جنسه له. انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل (٦٧/٢).

(١) العهد هنا هو الذهني؛ لأن مدخولها فرد مبهم، وذلك كقول القائل: ادخل السوق، واشتر اللحم، ثم بعد ذلك فسر الفرد المبهم بزيد تفخيمًا؛ لقصد المدح أو الذم، ومن الناس من ذهب إلى أن العهد هو العهد الخارجي، والمعهود هو الفرد المعين الذي هو المخصوص بالمدح أو الذم، فالرجل في نعم الرجل زيد، هو زيد، وكأنك قلت: نعم زيد هو، فوضعت الظاهر وهو المخصوص موضع المضمر، قصدًا إلى زيادة التقرير والتفخيم. انظر: منحة الجليل (١٦١/٣).

(٢) في س: [وبئس].

(٣) هذا الشاهد من كلام أبي طالب عم النبي ﷺ وهو من الطويل، من كلمة يمدح فيها الرسول ﷺ ويعاتب قريشًا على ما كان منها، وما ذكره الشارح صدر بيت وعجزه

.... زَهَيْرٌ حُسَامًا مُفْرَدُ مِنْ حَمَائِلِ

وهذا البيت في ذكر زهير بن أبي أمية وهو ابن أخت أبي طالب؛ لأن أمه عاتكة بنت عبد المطلب، وكان زهير أحد الذين نقضوا الصحيفة التي كتبتها قريش تقاطع آل النبي ﷺ في حديث مشهور.

الشاهد فيه قوله: (فنعم ابن أخت القوم) حيث أتى بفاعل نعم اسمًا مضافًا إلى اسم مضاف إلى مقترن بأل. انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٢٧٢/٣، ٢٧٣)، خزانة الأدب (٧٢/٢)، والدرر (٢٦٩/٢)، والمقاصد النحوية (٥/٤ ،) وبلا نسبة في الارتشاف (١٦/٣)، وأوضح المسالك (٢٧٢/٣)، وشرح ابن الناظم (٣٥)، وشرح الأشموني (٣٧١/٢)، وشرح التسهيل (٩/٣)، وشرح الكافية الشافية (١١٠٥/٢)، وهمع الهوامع (٨٥/٢).



فَـ: نِعْمَ ابنُ أُخْتِ القَوْمِ غَيْـرَ مُكَـذَّبٍ ....

(ويرفعان[١] مضمرًا) مستترًا[٢] (يفسره مميز)[٣] بعد (كنعم قومًا معشره) ﴿بِئْسَ لِلظَّـٰلِمِينَ بَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٠]، ففي «بئس» ضميرٌ مستترٌ فيها مرفوعٌ على الفاعلية، و«بدلًا» تمييزٌ مفسرٌ له[٤]، والتقدير: بئس هو أي: البدل[٥].

تَنْبِيهٌ

قد يستغنى عن التمييز؛ للعلم بجنس الضمير، كقوله عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «(من توضأ يوم الجمعة فبها، ونعمت)»[٦][٧].

تتمة

حكى الأخفش أن ناسًا من العرب يرفعون بنِعْم النكرة، مفردة أو مضافة[٨].

---

(١) أي: نعم وبئس.

(٢) وهو لازم للإفراد فلا يبرز في تثنية ولا جمع استغناء بجمع تمييزه، ويجب عوده لما بعده وهو التمييز فهو مما يعود على متأخر لفظًا ورتبة، ولا يتابع بتابع؛ لأن لفظه ومعناه لا يتضحان إلا بشيء منتظر بعد. انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل (٢/٦٧).

(٣) قال الصبان: يجوز وصف هذا المميز، نحو: نعم رجلًا صالحًا زيد، وكذا فصله خلافًا لابن أبي الربيع، نحو: ﴿بِئْسَ لِلظَّـٰلِمِينَ بَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٠]. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/٣١).

(٤) أي: للفاعل.

(٥) والمخصوص بالذم محذوف لعلمه مما قبله، وهو إبليس وذريته.

(٦) أي: فبالسنة أخذ ونعمت خصلة تلك الفعلة، وهي الوضوء يوم الجمعة. انظر: شرح الخضري على ابن عقيل (٢/٦٨).

(٧) سبق تخريجه.

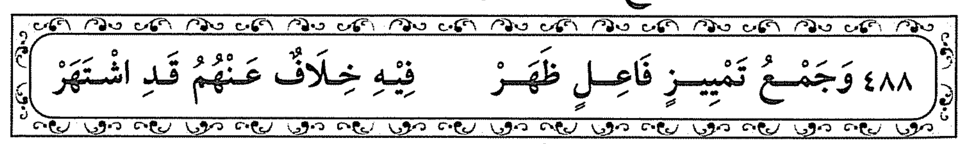
(٨) انظر: شرح الألفية للمرادي (١/٥٢٤)، البهجة المرضية للسيوطي (١٢٢).



الإعراب

قوله: «فعلان» خبر مقدم، و«غير» نعت له، و«متصرفين» مضاف إليه، و«نعم» مبتدأ مؤخر، و«بئس» معطوف عليه، و«رافعان» نعت لفعلين أيضًا، و«اسمين» مفعول برافعين، و«مقارني» بالتثنية نعت لاسمين، و«أل» مضاف إليه، و«أو» حرف عطف، وتخيير، و«مضافين» معطوف على مقارني، و«لما» متعلق بمضافين، و«ما» اسم موصول نعت لاسم محذوف، وجملة: «قارنها» من الفعل والفاعل والمفعول صلة ما، و«الها» في محل نصب على المفعولية، وهي راجعة إلى أل، و«كنعم» الكاف جارة لقول محذوف، ونعم فعل ماض لإنشاء المدح، و«عقبى»، فاعل نعم، و«الكرما» مضاف إليه، والجملة مقولة بذلك المحذوف، والعقبى العاقبة، وإعراب الباقي ظاهر[1].

[الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز]



٤٨٨ وَجَمْعُ تَمْيِيزٍ فَاعِلٍ ظَهَرْ ... فِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمُ قَدِ اشْتَهَرْ

(وجمع تمييز وفاعل ظهر)[2] كـ«نعم الرجل رجلاً»، مثلاً (فيه خلاف عنهم[3]، قد اشتهر)، فمنعه سيبويه والسيرافي مطلقًا[4]، سواء أفاد معنىً زائد على الفاعل أم لا، وحجتهما: أن التمييز لدفع الإبهام، ولا إبهام مع ظهور الفاعل، ونقضه[5] المصنف بأمرين: الإجماع على جواز «له من الدراهم عشرون

(١) تمرين الطلاب للأزهري (٨٠).

(٢) في س: كظهر، وما أثبتناه هو الصواب، الموافق لمتن الألفية.

(٣) أي: عن النحاة.

(٤) وتأولا ما ورد من ذلك.

(٥) أي: الاحتجاج السابق.



درهمًا»، وفي التنزيل: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِندَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [التوبة: ٣٦]، وقال أبو طالب[1]:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنْ[2] دِيْنَ مُحَمَّدٍ ... مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ البَرِيَّةِ دِيْنَا

والثاني أنه جاء في الباب، كقول جرير[3]:

---

(١) **قال العيني**: قاله أبو طالب عم النبي ﷺ من الكامل، واحتج به الشيعة على إسلام أبي طالب الواو للقسم، واللام للتأكيد، وقد للتحقيق، والباء زائدة.

الشاهد فيه قوله: (دينًا) فإنه تمييز مؤكد، وقد استشهد به على كون فحلًا في البيت السابق تمييزًا مؤكدًا. انظر: شرح الشواهد للعيني (٣/٣٤)، خزانة الأدب (٢/٧٦، ٩/٣٩٧)، وشرح شواهد المغني (٢/٦٨٧)، وشرح عمدة الحافظ (٧٨٨)، وشرح قطر الندى (٢٤٢)، ولسان العرب (٥/١٤٤) «كفر»، والمقاصد النحوية (٤/٨)، وبلا نسبة في شرح ابن الناظم (٣٣٦)، وشرح الأشموني (٢/٣٧٦)، وشرح التسهيل (٣/١٥)، وشرح الكافية الشافية (٢/١١٠٧)، وشرح المرادي (٣/٩٠).

(٢) الباء في بأن زائدة.

(٣) صدر بيت من البسيط وعجزه:

.... فَحْلًا وَأُمُّهُمُ زَلَّاءُ مِنْطِيقُ

قاله جرير في ديوانه (١٩٢) يهجو الأخطل، و«التغلبيون» مبتدأ جمع تغلبي: قوم من نصارى العرب بقرب الروم، والأخطل منهم، و«فحلهم» مخصوص بالذم مبتدأ والجملة خبره، والكل خبر للمبتدأ الأول.

الشاهد فيه قوله: (فحلًا) حيث جمع بينه وهو تمييز وبين الفاعل الظاهر للتأكيد، وقيل: حال مؤكدة، و«الزلاء» بفتح الزاي وتشديد اللام ممدودة، وهي اللاصقة العجز خفيفة الألية، و«منطيق» بكسر الميم صيغة مبالغة يستوي فيها المذكر والمؤنث وهو البليغ، ولكن المراد هنا المرأة التي تتأزر بحشية تعظم بها عجزتيها. شرح العيني (٣/٣٤)، وانظر: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل (٣/١٦٤)، الدرر (٢/٢٧٥)، وشرح عمدة الحافظ ص٧٨٧، ولسان العرب (١٠/٣٥٥) «نطق»، والمقاصد النحوية (٤/٧)، وتاج العروس «نطق»، وبلا نسبة في شرح ابن الناظم (٣٣٦)، وشرح الأشموني (٢/٣٨٦)، وشرح ابن عقيل (٢/١٦٤)، وشرح التسهيل (٣/١٤ ١٥)، وشرح الكافية الشافية (٢/١١٠٧)، وشرح المرادي (٣/٩٢)، وهمع الهوامع (٢/٨٦).



وَالتَّغْلَبِيُّونَ بِئْسَ[1] الفَحْلُ فَحْلُهُمُ ....

ورُدَّ ما قاله المصنف بأنه لا حجةَ له في ما أورده على سيبويه في الوجه الأول؛ لأنه من التمييز المؤكد، وليس الكلام فيه، وما جاء في الباب ليس من التمييز، بل من الحال المؤكدة، وقيل: إن أفاد التمييز معنى زائدًا على الفاعل[2] الظاهر جاز[3]، وإلا فلا[4]، وصححه ابن عصفور، فالأول[5] كقول الشاعر[6]:

.... فَنِعْمُ المَرءُ مِنْ رَجُلٍ تِهَامِي

فجمع بين الفاعل الظاهر وهو المرء والتمييز، وهو رجل المجرور بـ: «من»، وقد أفاد التمييز معنى زائدًا على الفاعل وهو كونه تهاميا نسبة إلى «تِهامة» بكسر التاء، وهي اسم لكل ما نزل عن نجد من بلاد الحجاز[7].

---

(١) في س: نعم، وهو خطأ مخالف للرواية.

(٢) أي: معنى لا يفيده الفاعل.

(٣) أي: جاز الجمع بين الفاعل والتمييز، كنعم الرجل فارسًا.

(٤) أي: فلا يجوز الجمع بين الفاعل والتمييز، نحو: نعم الرجل رجلًا زيد.

(٥) وهو ما أفاد معنى زائدًا.

(٦) **قال العيني**: قاله أبو بكر بن الأسود المعروف بابن شعوب وهي أمه وصدره:

تَخَيَّرَهُ فَلَمْ يَعْدِلْ سِوَاهُ ....

من الوافر.

الشاهد في من رجل فإن من فيه ليس للتمييز، وإنما هي للتبعيض فكأنه قال: ونعم المرء الذي هو بعض الحي التهامي أي: جزء منه، والأشياء المتوغلة في الإبهام لا تقع تمييزًا لنعم وبئس إلا أن تخصص بالوصف خلافًا لأبي موسى. شرح الشواهد للعيني (٣/٣٥)، وانظر: الدرر (٢/٢٧٦)، وشرح المفصل (٧/١٣٣)، والمقاصد النحوية (٣/٢٢٧، ٤/١٤)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣/٣٦٩)، وخزانة الأدب (٩/٣٩٥)، وشرح ابن الناظم (٢٥٣)، وشرح الأشموني (١/٢٦٥)، والمقرب (١/٦٩)، وهمع الهوامع (٢/٨٦).

(٧) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣/٣١٨، ٣٢١، ٣٢٢).



والثاني[1]: كقوله[2]:

نِعْمَ الفَتَاةُ فَتَاةً ....

[وقوع ما بعد نعم بئس]

٤٨٩ وَمَا مُمَيِّزٌ، وَقِيلَ: فَاعِلُ ... فِي نحو: نِعْمَ مَا يَقُولُ الفَاضِلُ

ثم أشار إلى الخلاف في كلمة «ما» إذا وقعت بعد «نعم، بئس» بقوله: (وما مميز) عند الزمخشري وكثير من المتأخرين فهي نكرة موصوفة[3].

(وقيل) أي: قال سيبويه وابن خروف: هي (فاعل)[4] فتكون[5] معرفة

(١) وهو الجمع بين الفاعل والتمييز.

(٢) صدر بيت من البسيط، وتمامه:

.... هِنْدٌ لَوْ بَذَلَتْ ... رَدَّ التَّحِيَّةِ نُطْقًا أَوْ بِإِيمَاءِ

والشاهد فيه أنه جمع بين التمييز وهو فتاة والفاعل الظاهر، وأجاز المبرد وأبو علي وشيخه أبو بكر بن السراج محتجين به وبأمثاله، وغيرهم حمله على الضرورة ولم يستحسنوه في النثر. وهو بلا نسبة في شرح الشواهد للعيني (٣/٣٤)، وأوضح المسالك (٣/٢٧٧)، والارتشاف (٣/٢٢)، وخزانة الأدب (٩/٣٩٨)، والدرر (٢/٣٧٥)، وشرح الأشموني (١/٢٦٧)، وشرح شواهد المغني (٨٦٢)، وشرح المرادي (٣/٩٣)، ومغني اللبيب (٤٦٤)، والمقاصد النحوية (٤/٣٢)، وهمع الهوامع (٢/٨٦)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٨٠).

(٣) وهي ناقصة، والفعل بعدها صفتها، والمخصوص بالمدح محذوف، وفاعل نعم ضمير مستتر، والعائد من الصفة إلى الموصوف محذوف، كالمخصوص بالمدح، والتقدير: نعم هو شيئًا من نعته وصفته بقوله: الفاضل الحق. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٤٠٨)، حاشية الخضري على ابن عقيل (٢/٦٩).

(٤) فتكون مستثناة من وجوب قرنه بأل. انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل (٢/٦٩).

(٥) في س: فيكون.



ناقصة تارة، وتامة أخرى (في نحو:) قولك: (نعم ما يقول الفاضل)، وقوله تعالى: ﴿إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١][1]، وقوله تعالى: ﴿بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ﴾ [البقرة: ٩٠]، ومال المصنف في شرح الكافية إلى ترجيح القول الثاني[2].

الإعراب

قوله: «وجمع تمييز»، «جمع» مبتدأ، و«تمييز» مضاف إليه، و«فاعل» معطوف على تمييز، وجملة «ظهر» نعت لفاعل، و«فيه» خبر مقدم، و«خلاف» مبتدأ ثان مؤخر، وعنهم متعلق بـ: اشتهر، والضمير للنحاة، وجملة: «قد اشتهر» في موضع رفع نعت لخلاف، وخلاف وخبره خبر الأول، والرابط للمبتدأ الأول وخبره الضمير المجرور بـ: في، وتقدير البيت: وجمع تمييز وفاعل ظهر فيه خلاف مشهور عن النحاة، و«ما» مبتدأ، و«مميزه» خبره، و«قيل»: فعل ماض مبني للمفعول، و«فاعل» خبر لمبتدأ محذوف أي: هي فاعل، والجملة محكية بالقول في محل رفع على النيابة عن الفاعل بـ: قيل.

فإن قيل: نائب الفاعل لا يكون جملة، كما أن الفاعل كذلك.

أجيب بأن ذلك في الإسناد المعنوي. أما اللفظي فلا، قال تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ﴾ [الجاثية: ٣٢]، بكسر «إن»، أي: وإذا قيل هذا اللفظ، وإعراب الباقي ظاهر[3].

---

(١) والأصل: فنعم الشيء إبداؤها؛ لأن الكلام في الإبداء لا في الصدقات ثم حذف المضاف، وأنيب عنه المضاف إليه فانفصل وارتفع. انظر: شرح التصريح على التوضيح للأزهري (٣/٣٦٢).

(٢) شرح الكافية الشافية (٢/١١١٨)، وانظر: البهجة المرضية شرح الألفية (١٢٣).

(٣) تمرين الطلاب للأزهري (٨١).

[ذكر المخصوص بالمدح]

٤٩٠ وَيُذْكَرُ المُخْصُوصُ بَعْدُ مُبْتَدَا أَوْ خَبَـرَ اسْـمٍ يَبْـدُو أَبَـدَا

(ويذكر المخصوص) بالمدح أو الذم (بعد)[(١)] أي: بعد نعم وبئس وفاعلها، نحو: نعم الرجل زيد، وبئس الرجل أبو لهب[(٢)]. إما (مبتدأ) خبره الجملة قبله، (أو خبر اسم) محذوف (ليس يبدو) أي: يظهر (أبدًا) أي: المخصوص في الاصطلاح هو الاسم المقصود بالمدح بعد «نعم»، وبالذم بعد «بئس».

[إعراب المخصوص بالمدح أو الذم]

وفي إعرابه ثلاثة أوجه:

الأول: أنه مبتدأ، والجملة قبله خبره، والرابط بين المبتدأ والخبر العموم الذي في الفاعل، وهذا قول متفق عليه.

الثاني: أنه مبتدأ والخبر محذوف[(٣)]، وهذا قول مرغوب عنه[(٤)]، وقد

---

(١) أي: وجوبًا على ظاهر كلامه هنا، وغالبًا على ما في التسهيل وهو الأرجح، ويجب أيضًا كونه بعد تمييز الضمير لا الظاهر. انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل (٢/٦٩).

(٢) شرط المخصوص بالمدح أو الذم أن يطابق الفاعل معنى ولو بالتأويل كـ ﴿بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ﴾ [الجمعة: ٥] أي: مثل الذين، وكونه معرفة أو قريبًا منها، وأخص من الفاعل لا مساويًا له ولا أعم ليحصل التفصيل بعد الإجمال، فيكون أوقع في النفس، ولذا وجب تأخيره. انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل (٢/٦٩، ٧٠).

(٣) تقديره: زيد الممدوح أو المذموم.

(٤) وجه كونه مرغوبًا عنه أن هذا الحذف للخبر هنا ملتزم ولم نجد خبرًا يجب حذفه إلا مع شيء يسد مسده، كحال وجواب قسم وغير ذلك مما تقدم في باب المبتدأ والخبر، وليس هنا ما يسد مسده. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٤٠٩)، حاشية الخضري على ابن عقيل (٢/٧٠)، حاشية الصبان على الأشموني (٣/٣٧).



أجازه قومٌ منهم ابن عصفور.

الثالث: أنه خبر مبتدأ مضمر(١)، وهذا أيضًا مختلف فيه، وقال به كثير، ونسب المصنف إجازته إلى سيبويه(٢)، والأقوال الثلاثة مفهومة من كلام المصنف(٣)؛ لأن قوله: «مبتدأ» يحتمل وجهين إذ لم يذكر الخبر.

وقوله: (ليس يبدو أبدًا) أي: إذا جعل المخصوص خبرًا كان حذف المبتدأ واجبًا، وفهم من قوله: (بعد أن) محل الخصوص أن يكون متأخرًا عن فاعل نعم وبئس(٤).

[تقديم المخصوص على نعم وبئس]

٤٩١ وَإِنْ يُقَدَّمْ مُشْعِرٌ بِهِ كَفَى ... كَالعِلْمُ نِعْمَ المُقْتَنَى وَالمُقْتَفَى

(وإن يقدم) المخصوص على «نعم وبئس» فيتعين كونه مبتدأ على القول بفعليتهما، والجملة بعده خبر، نحو: زيدٌ نعم الرجلُ، وعمروٌ بئس الرجل، وجوزوا على القول باسميتهما أن يكونا مبتدأين، والمخصوص الخبر، وبالعكس(٥).

* * *

(١) التقدير: الممدوح زيد أو المذموم زيد.

(٢) أي: في غير الكتاب. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٤٠٩).

(٣) الأقوال الثلاثة وإن كانت باعتبار ظاهره مفهومة من المصنف هنا، فالصواب تخصيصه بالأول والثالث؛ لأنه مصرح في غير هذا الكتاب برد الثاني فلا ينبغي حمل كلامه عليه. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٤٠٩).

(٤) تمرين الطلاب للأزهري (٨٠)، شرح المكودي على الألفية بحاشية ابن حمدون (١/٤٠٩).

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣/٣٢٥).



[تقدم ما يشعر بالممدوح أو المذموم]

وإن يتقدم في الكلام ما هو (مشعر به) أي: بالمخصوص بالمدح أو الذم (كفى)[1] أي: فيحذف المخصوص جوازًا للعلم به، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًاۚ نِّعْمَ ٱلْعَبْدُ﴾ [ص: ٤٤] أي: هو أي: أيوب، فحذف المخصوص بالمدح، وهو ضمير أيوب؛ لتقدم ذكر أيوب في قوله: ﴿وَٱذْكُرْ عَبْدَنَآ أَيُّوبَ﴾ [ص: ٤١].

قال ابن هشام: معترضًا على المصنف[2]: وليس من حذف المخصوص قولُ المصنف: (**كـ: العلم نعم المقتني**[3] **والمقتفى**)[4][5] وإنما ذلك من التقديم للمخصوص لا من حذفه انتهى[6]، هذا إذا رفعنا «العلم» على الابتداء. أما إذا جعلناه خبرا لمبتدأ محذوف تقديره: هذا العلم، على حد: ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَٰهَا﴾ [النور: ١] أي: هذه سورة، أو مفعولًا لفعل محذوف، تقديره: الزم العلمَ، ونحوه[7]، فيكون من الحذف[8]، لا من التقديم[9][10].

(١) أي: كفى عن ذكر المخصوص.

(٢) أي: معترضًا مثال المصنف.

(٣) المقتنى: المكتسب. انظر: شرح المكودي على الألفية (١/٤١٠).

(٤) المقتفى: المتبع. انظر: شرح المكودي على الألفية (١/٤١٠).

(٥) قوله: (كالعلم)، الكاف جارة لقول محذوف، العلم: مبتدأ، نعم: فعل ماض لإنشاء المدح، المقتنى فاعل لنعم، والمقتفى معطوف على المقتنى، وجملة نعم وفاعلها في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب مقول القول المحذوف المجرور بالكاف، وتقدير الكلام: كقولك العلم نعم المقتنى.

(٦) أوضح المسالك لابن هشام (٣/٢٨٠)، وانظر: شرح المرادي على الألفية (١/٥٣٨).

(٧) أو يكون خبرًا لمحذوف أي: الممدوح العلم أو عكسه، وجملة «نعم المقتنى» مستأنفة.

(٨) في النسخة س: كما مفعولًا بين الحذف ولا، وهي زيادة من الناسخ كما يعلم بمراجعة أصل العبارة. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣/٣٢٨).

(٩) لعدم صلاحيته للتأخر لكونه من جملة أخرى.

(١٠) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣/٣٢٨).



الإعراب

قوله: «ويذكر» فعل مضارع مبني للمفعول، و«المخصوص» نائب فاعل، ومتعلقه محذوف، و«بعد» متعلق بـ: يذكر، و«مبتدأ» حال من المخصوص، و«أو خبر» معطوف على مبتدأ، و«اسم» مضاف إليه، ونعته الأول محذوف، و«ليس» فعل ناقص، واسمه مستتر فيه يعود إلى اسم، وجملة يبدو خبر ليس، وجملة: «ليس يبدو» نعت ثان لاسم، و«أبدًا» ظرف لاستغراق المستقبل متعلق «يبدو»، وتقدير البيت: ويذكر المخصوص بالمدح أو الذم بعد استيفاء نعم أو بئس فاعلها الظاهر، أو الضمير حال كون المخصوص مبتدأ، أو خبر اسم مبتدأ لا يظهر أبدًا، وإعراب الباقي ظاهر[1].

[حمل ساء على بئس]

٤٩٢ وَاجْعَلْ كَبِئْسَ سَاءَ وَاجْعَلْ فَعُلَا	مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ، كَـ: نِعْمَ مُسْجَلَا

(واجعل كبئس) في جميع ما تقدم (ساء)[2]، نحو: ﴿سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ﴾ [الأعراف: ١٧٧]، وساء الرجل زيد، وساء غلام القوم زيد.

تَنْبِيهٌ

ظاهر كلام المصنف أنها[3] مثلها[4] في الاختلاف في فعليتهما[5].

---

(١) تمرين الطلاب للأزهري (٨١).

(٢) فهي إفادة الذم مع إفادة التعجب.

(٣) أي: ساء.

(٤) أي: بئس.

(٥) عبارة البهجة المرضية للسيوطي: ولك أن تقول: هل هي مثلها في الاختلاف في فعليتها؟ اهـ والظاهر أن الشارح أراد أن يجيب عن استفهام السيوطي. البهجة (١٢٧).

(واجعل فعُلا) بضم العين المصوغ (من ذي ثلاثة كنعم) وبئس (مسجلًا) أي: يجوز أن يبنى من كل فعل ثلاثي وزن فعُل بضم العين، ويقصد به ما يقصد بنعم من المدح، وبئس من الذم، ولا يتصرف، ويكون فاعله كفاعل نعم وبئس[١]، ويستوي في ذلك ما كان وضعه على وزن فعُل، نحو: ﴿كَبُرَتۡ كَلِمَةً﴾ [الكهف: ٥]، وما وضعه على وزن فَعُل وفَعِل، نحو: وقَضُو الرجلُ زيدٌ، وعَلُمَ الرجلُ عمروٌ، ويعنى بقوله: (كنعم) في الحكم لا في المعنى؛ لأن فعُل كما يقصد به المدح يقصد به الذم، نحو: جهُل الرجل زيد[٢].

[إعراب]

وقوله: «مسجلًا» منصوب على الحال من فعل، والسجل المبذول المباح الذي لا يمنع من أحد، فهو بمعني مطلقًا، فيكون التقدير: واجعلا فعلا في حال كونه على فعُل أو على فعَل أو على فعِل[٣]، ويجوز أن يكون حالا من نعم، فيكون التقدير: واجعل [فعُل][٤] كنعم مطلقًا أي: في جميع أحكامها[٥].

[حبذا]

٤٩٣ وَمِثْلُ نِعْمَ حَبَّذَا، الفَاعِلُ ذَا ... وَإِنْ تُرِدْ ذَمًّا فَقُلْ لَا حَبَّذَا

---

(١) فيكون ظاهرًا مصاحبًا لـ أل، أو مضافًا إلى مصاحبها، وضميرًا مفسرًا بتمييز على ما تقدم من التفصيل. انظر: شرح الألفية للمرادي (١/٥٣٩).

(٢) انظر: شرح المكودي على الألفية (١/٤١٠، ٤١١).

(٣) بتثليث العين كما في تمرين الطلاب للأزهري (٨٢).

(٤) ما بين القوسين أثبتناه لحاجة السياق إليه.

(٥) انظر: شرح المكودي على الألفية (١/٤١٠)، تمرين الطلاب للأزهري (٨٢)، شرح المرادي على الألفية (١/٥٣٩).



(ومثل نعم) في معناها وحكمها (حبذّا)(١)، كقوله(٢):

يـا حَبَّـذا جَبَـلُ الرَّيّـانِ مـن جَبَـلٍ ....

إلَّا أن في «حبذا» زيادةٌ على «نعم» وهي الحب [والتقريب](٣) من القلب، وهي مستفادة من لفظ حب.

والصحيح أن «حبَّ» فعل ماض(٤)، و(الفاعل) له (ذا)(٥)، وقيل: جملته اسم مبتدأ، خبره ما بعده؛ لأنه لما ركب مع «ذا» غلب جانب الاسمية(٦) فجعل الكل اسمًا(٧)، وقيل: المجموع فعل فاعله ما بعده(٨) تغليبًا لجانب

---

(١) قوله: و«مثل نعم حبذا» ذكر حب بعد قوله: (اجعل... إلخ) من ذكر الخاص بعد العام؛ لأن أصله «حبب» بضم الباء، نكتة التصريح بهذا الخاص اختصاص حب مع فاعلها بأمور. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٤١١).

(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

.... وحَبَّـذَا سَـاكِنُ الرَّيّـانِ، مَـنْ كَانَـا

وهو جرير في ديوانه (٤٩٣)، لسان العرب (١/٢٩١)، الحلل في شرح أبيات الجمل (١/٢٣)، الزوزني في شرح المعلقات السبع (١/١٧١)، وهو بلا نسبة في الجنى الداني للمرادي (١/٣٥٧)، أسرار العربية (١/١٠٠)، حاشية الصبان على الأشموني (٢/٢٩٧).
الشاهد فيه قوله: (حبذا) حيث عملت عمل نعم، ففاعلها ذا.

(٣) في النسخة س: «التعذيب»، وما أثبتناه هو الصواب.

(٤) أي: وجامد.

(٥) وهو كفاعل نعم لا يجوز اتباعه، فإذا وقع بعده اسم كـ«حبذا» فهو مخصوص لا تابع لاسم الإشارة. انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل (٢/٧١).

(٦) أي: لشرفه.

(٧) أي: بمنزلة قولك: المحبوب، وضعف بأن حبذا لو كان اسمًا وجب تكرار لا إن أهملت لا، نحو: حبذا زيد ولا عمرو، وعمل لا في معرفة إن أعملت إن عمل ليس. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/٤٠).

(٨) ضعيف بأنه يلزم عليه تغليب أضعف الجزأين، وبأن تركيب فعل من فعل واسم لا نظير له. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/٤٠).



الفعل لما قدم[1].

[إرادة الذم بـ: حبذا]

(وإن ترد ذمًا) أي: وإن ترد بـ: حبذا الذم أدخلت عليها لا (فقل: لا حبذا) زيدٌ، فتساوى بئس زيد؛ لأن نفي المدح ذم[2]، وقد جمع الشاعر بينهما[3] في قوله[4]:

[أَلَا حَبَّـذا][5] أَهْـلُ المَـلَا غَيْـرَ أَنَّـهُ إِذَا ذُكِـرَتْ مَـيٌّ فَـلَا حَبَّـذَا هِيَـا

وقال آخر[6]:

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣/٣٣٢).

(٢) المدح والذم ضدان لا واسطة بينهما، فنفي أحدهما يوجب ثبوت ضده. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٤١٢).

(٣) أي: بين حبذا، ولا حبذا.

(٤) البيت لكنزة بكاف مفتوحة فنون ساكنة أم شملة بن برد المنفري من أبيات تهجو فيها مية صاحبة ذي الرمة، كذا قال أبو تمام، وقيل: البيت لذي الرمة نفسه قاله التبرزي شارح الحماسة، وهو من قصيدة من الطويل.
الشاهد فيه: قوله: (حبذا أهل الملا، «ولا حبذا هيا») حيث استعمل حبذا في صدر البيت في المدح كاستعمال نعم، واستعمل لا حبذا في عجز البيت في الذم كاستعمال بئس.
انظر: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل (٣/١٧٠)، شرح الشواهد للعيني (٤٠)، شرح ديوان الحماسة للمرزوقيّ (٣/١٥٤٢)، وشرح الكافية الشّافية (٢/١١١٦)، وابن النّاظم (٤٧٤)، وشفاء العليل (٢/٥٩٥)، والمقاصد النّحويّة (٤/١٢)، والتّصريح (٢/٩٩)، والهمع (٥/٥١)، والأشمونيّ (٣/٤٠)، والدّرر (٥/٢٢٨)، وملحق ديوان ذي الرُّمّة (٣/١٩٢٠).

(٥) في النسخة س: (ولا حبذا)، والصواب إسقاط الواو كما فعلنا في الأصل.

(٦) **قال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد**: هذا البيت من المتقارب، وهو من الشواهد التي لم أقف لها على نسبة لقائل معين.
الشاهد فيه قوله: (حبذا عاذري)، وقوله: (لا حبذا العاذل الجاهل) حيث استعمل حبذا=

أَلَا حَبَّــذَا عَــاذِرِي فِــي الهَــوَى وَلَا حَبَّــذَا الجَاهِــلُ العَــاذِلُ



دخول «لا» في الذم على «حبذا» لا يخلوا من إشكالٍ؛ لأن «لا» لا تدخل على فعل ماضٍ جامدٍ[1]، ولا تعمل[2] في اسم إذا لم يكن جنسًا، ولا تكون غير مكررة إذا لم تعمل في الاسم الذي دخلت عليه إلا على قول أبي الحسن وأبي العباس وهو ضعيف[3].

[المخصوص بالدح والذم في حبذا ولا حبذا]

٤٩٤ وَأَوْلِ ذَا المَخْصُوصَ أَيًّا كَانَ لَا تَعْدِلْ بِـذَا فَهْوَ يُضَـاهِي المَـثَلَا

(وأول ذا) المتصلة بحب (المخصوص) بالمدح أو الذم (أيا كان) مفردًا، أو مثنى أو مجموعًا، مذكرًا، أو مؤنثًا، و(لا تعدل بذا) بأن تغيير صيغتها[4]، بل

= في العبارة الأولى للدلالة على المدح، واستعمل لا حبذا في العبارة الثانية للدلالة على الذم، وقد جمع بينهما في بيت واحد كما ترى. انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٣/٢٨٤)، والدرر (٢/٢٨٧)، وشرح التسهيل (٣/٢٦)، وشرح عمدة الحافظ (٨٠٢)، والمقاصد النحوية (٤/١٦)، وهمع الهوامع (٢/٨٩)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٨٨).

(١) **قال الصبان**: الجمود نشأ بعد دخول لا فهي لم تدخل إلا على فعل متصرف، وبأن النفي صار غير مقصود، بل المقصود بلا حبذا إثبات الذم وبالثاني يجاب عن الاعتراض بأن لا إذا دخلت على فعل متصرف غير دعائي وجب تكرارها، ويجاب أيضًا عنه بأنه لما نقل إلى الإنشاء أشبه الفعل الدعائي. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/٤٠، ٤١).

(٢) في س: فعل.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣/٣٣٢).

(٤) من إفراد وتذكير.



ائت بها[1] على حالتها، نحو: حبذا هندٌ، أو حبذا الزيدان في تثنية المذكر، والهندان في تثنية المؤنث، أو حبذا الزيدون في جمع المذكر، أو الهندات في جمع الإناث[2].

[إجراء حبذا ولا حبذا مجرى الأمثال]

(فهو) عند المصنف (يضاهي) أي: يشابه (المثلا) السائر[3] الذي لا يغير عن حالته في الاستعمال الأول، كما في قولهم: الصيف ضيعتِ[4] اللبن، يقال: لكلِّ أحدٍ، مذكرًا كان أو مؤنثًا، مفردًا أو مثنى أو مجموعًا، بكسر التاء[5] وإفرادها؛ لأنه في الأصل خطاب لامرأة كانت تحت رجل موسر فكرهته لكبر سنه فطلقها فتزوجها شاب فقير فبعثت إلى زوجها الأول تسترفده، فقال لها هذا[6]، و«الصيفَ» منصوب على الظرفية[7]، قاله الجوهري[8].

(١) أي: بـ«حبذا»، ولا حبذا.
(٢) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٢٤)، التصريح على التوضيح للأزهري (٣٣٨/٣).
(٣) والأمثال لا تغير فكذا ما شابهها.
(٤) قوله: (ضيعت) بكسر التاء يقال لمن طلب شيئا فاته وقته، ويقال بكسر التاء عند خطاب المذكر والمثنى والجمع.
(٥) أي: بكسر التاء من ضيعت.
(٦) هذا في الأصل خطابٌ لامرأةٍ اسمها: سدوس بنت زرارة، كانت متزوجة بعمرو بن عدس، وكان شيخًا كبيرًا موسرًا، فكرهته، وسألته الطلاق فطلقها، فتزوجت ولد عمها عمرو بن سعيد بن زرارة، وكان شابًّا فقيرًا، فلما أتى وقت الشتاء قلَّ اللبن، فأرسلت تطلبه من مفارقها، فقال: (الصيف... إلخ)، فلما رجع إليها الرسول وأخبرها الخبر ضربت على منكب زوجها الشاب وقالت: وهذا مذقه خير أي: لبنه المخلوط بالماء خير من ذلك الشيخ الغني. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٤١٢/١).
(٧) أي: ظرف لضيعت.
(٨) انظر: تاج العروس (٤٣٥/٢١).

و«المثَل» بفتح المثلثة، قولٌ مركبٌ مشهورٌ، شبه مضربه بمورده[1]، فهذا علةٌ لعدم تغيره، وعلله ابن كيسان[2] بأن المشار إليه مصدر مضاف إلى المخصوص، فحذف وأقيم هو[3] مقامه، فتقدير: «حبذا هند»، حبذا حسنها مثلًا[4].

وفهم من قوله: (وأَوْلِ... إلخ،) أن مخصوصها لا يتقدم عليها، وهو كذلك؛ لما ذكر[5].

وقال ابن بابشاذ: إنما امتنع تقديم المخصوص على حبذا؛ لئلا يتوهم[6] أن في «حبَّ» ضميرًا مرفوعًا على الفاعلية يعود على المخصوص، وأن ذا مفعول به[7].

قال المصنف: وتوهم هذا بعيد، فلا ينبغي أن يكون المنع من أجله، ثم علله بجريانه مجرى المثل كما مر[8].

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣/٣٣٤).

(٢) أي: علل عدم اختلاف ذا في جميع أحواله في الإفراد، ولا في التثنية، ولا الجمع، ولا في التذكير ولا التأنيث.

(٣) أي: ذا.

(٤) **قال الأشموني:** ورد بأنه دعوى بلا بينة اهـ **قال الصبان:** قوله: (ورد) أي: هذا التوجيه بأنه دعوى بلا بينة أي: دليل لعدم ظهور هذا المقدر في كلام العربِ، فالصحيح أنه لم يختلف لشبهه بالأمثال. شرح الأشموني على الألفية مع حاشية الصبان (٣/٤١).

(٥) **قال ابن حمدون:** وإنما وجب تأخيره؛ لأنه إذا تقدم يوهم أن في حب ضميرًا مستترًا يعود على الاسم السابق، وذا في محل نصب مفعول به. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٤١٢).

(٦) أي: في حالة تقدم المخصوص على حبَّ.

(٧) فيكون التركيب المحظور على هذا النحو: زيد حبذا.

(٨) انظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣/٢٧).



الإعراب

قوله: «واجعل» فعل أمر، وكـ«بئس» في موضع المفعول الثاني لـ«اجعل»، «ساء» مفعوله الأول، «واجعل» معطوف على «اجعل»، و«فعُلا» بضم العين مفعول أول لـ«اجعل» الثاني على تقدير مضاف، و«من ذي» في موضع الحال من فعلا، و«ذي» بمعنى صاحب، حذف المنعوت بها مع وصفه، و«ثلاثة» مضاف إليه، و«كنعم» في موضع المفعول الثاني لـ«اجعل»، والمعطوف على نعم محذوف على حد ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾ [النحل: ٨١]، وتقدم إعراب «مسجلًا»، وبعض إعراب الباقي(١).

[استعمال حب مجردا عن ذا]

٤٩٥ وَمَا سِوَى ذَا ارْفَعْ بِـ:حَبَّ أَوْ فَجُرّْ ... بِالبَا وَدُونَ ذَا انْضِمَامُ الحَا كَثُرْ

(وما سوى) لفظ («ذا» ارفع بحب) إذا وقع بعده على أنه فاعله، نحو: [حبَّ](٢) زيدٌ رجلًا (أو فجر بالبا)ء(٣) الزائدة(٤)، نحو قول الشاعر(٥):

(١) تمرين الطلاب للأزهري (٨١، ٨٢).

(٢) في س: حبذا، والصواب ما أثبتناه في الأصل.

(٣) بخلاف فاعل نعم فإن جره بالباء ممتنع، وفاعل فعُل فإن جره بالباء كثير. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/٤٢).

(٤) كـ«حب بزيد».

(٥) البيت للأخطل التغلبي من كلمة يمدح بها خالد بن عبد الله أسد أحد أجواد العرب، من قصيدة من الطويل في ديوانه (٢٦٣).

الشاهد فيه قوله: (وحب بها) بضم الحاء فإنه يروى بفتح الحاء من «حب» وضمها. انظر: منحة الجليل بتحقيق ابن عقيل (٣/٤٧٣)، شرح الشواهد للعيني (٣/٤٢)، إصلاح المنطق (٣٥)، والأصول (١/١١٦)، وسرّ صناعة الإعراب (١/١٤٣)، وأسرار العربيّة (١٠٨)، وشرح المفصّل (٧/١٢٩، ١٤١)، وشرح الكافية الشّافية (٢/١١١٨)، وابن النّاظم (٤٧٦)،=

فَقُلْـتُ اقْتُلُوهَـا عَـنْكُمْ بِمِزَاجِهَـا ... وَحَـبَّ بِهَـا مَقْتُولَـةً حِـيْنَ تُقْتَـلُ

(ودون ذا) أي: والحاء في بدون «ذا» فيها لغتان الضم وهو الأكثر، كما قال: **(انضمام الحاء كثر)**، والفتح وهو نادر، وجه الفتح البقاء [على][1] الأصل، ووجه الضم أن الأصل فيها «حَبُبَ» بضم الباء، فنقلت الضمة إلى الحاء، فتقول على: هذا حُبَّ زيدٌ، وحُبَّ بزيدٍ، وحَبَّ زيدٌ، وحَبَّ بزيدٍ[2]، أما إذا قلت: «حَبذا» ففتح الحاء واجبٌ، للتركيب إن جعلتها كالكلمة الواحدة، وإلا فجائز[3].



قوله: «وما سوى»، «ما» موصول اسمي مفعول مقدم، والمنعوت بها محذوف، و«سوى» صلة ما، و«ذا» مضاف إليه، و«ارفع» فعل أمر، و«بحب» متعلق به، و«أو» حرف عطف وتخيير، و«فجر» الفاء زائدة، و«جر» معطوف على «ارفع»، و«بالبا»[4] متعلق بجر، و«دون» متعلق بـ: كثر، و«ذا» مضاف إليه، و«انضمام» مبتدأ، و«الحا»[5] مضاف إليه، وجملة: «كثر» بضم الثاء خبر المبتدأ، وتقدير البيت: وارفع الفاعل الذي استقر سوى [ذا][6] بحب أو فجره بالباء، وانضمام الحاء كثر دون ذا[7].

= وابن عقيل (٢/١٦١)، والمقاصد النّحويّة (٤/ ٢٦)، والخزانة (٩/ ٤٢٧).

(١) في النسخة س: «مع» وما أثبتناه في الأصل هو الصواب.

(٢) انظر: شرح المكودي على الألفية (١/ ٤١٢).

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣/ ٣٣٤).

(٤) بالقصر للضرورة.

(٥) بالقصر للضرورة.

(٦) في س: (زيد) بدل (ذا)، وما أثبتناه هو الصواب الموافق لأصل العبارة.

(٧) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٨٢).



(أفعل التفضيل)[1][2]

أي: هذا باب أفعل التفضيل[3]، وهو الوصف المبنيُّ على أفعل لزيادة صاحبه على غيره في أصل الفعل، وأما خير وشر في التفضيل، فأصلهما: أخير، وأشرُّ، فحذفت الهمزة بدليل ثبوتها في قراءة أبي قلابة ﴿مَنِ الكَذَّابُ الأَشَرُّ﴾ [القمر: ٢٦]، بفتح الشين، وتشديد الراء[4]، وقول الشاعر[5]:

---

(١) هذا الباب سقط من ق.

(٢) **قال ابن حمدون**: مناسبة ذكره عقب نعم وبئس أن نعم وبئس للذم، وأفعل يكون للمدح، نحو: زيد أفضل من عمرو، ويكون لذم، نحو: زيد أجهل من عمرو، ولكن المدح في نعم والذم في بئس عامان من غير تعرض للغير، ومدح أو ذم اسم التفضيل خاص، وفيه التعرض للغير وهو المفضول. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٣/٢)

(٣) **قال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد**: هذه الترجمة صارت في اصطلاح النحاة اسمًا لكلّ ما دل على زيادة، سواء كانت الزيادة في فضل، كأفضل وأجمل، أم كانت في نقص، كأقبح وأسوأ، والمراد أن أصل الاسم على هذه الزنة فلا ينافي أنه قد يعرض لها التغيير كما في خير وشر. منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل (١٧٤/٣)، وانظر: حاشية الخضري على ابن عقيل (٧٣/٢).

(٤) انظر هذه القراءة ونسبتها في البحر المحيط (١٨٠/٨)، الكشاف (٣٩/٤)، المحتسب (٢٩٩١٢).

(٥) **قال الصبان**: هذا شطر بيت من الرجز بدليل قول الفارضي: نحو قول الشاعر: بلال، وبلال بمنع الصرف للضرورة. اهـ، وهو بلا نسبة في الأشموني (٤٣/٣)، والتصريح للأزهري (٣٣٧/٣)، وشرح عمدة الحافظ (٧٧٠)، وهمع الهوامع (١٦٦/٢).

الشاهد فيه قوله: «خير الناس» حيث جاء أفعل التفضيل على غير الوجه الذي يأتي عليه نظراؤُه، فالقياس هو «أفعل» إذ يجب أن يقال: «أخير» غير أنه لكثرة استعماله خفف بحذف همزته الأولى فصار «خير». فهو شاذ في القياس، فصيح في الاستعمال.

وقوله: «ابن الأخير» حيث جاء أفعل التفضيل على الوزن القياسي وهو «الأخير» غير أن شيوع استعماله بخلاف ذلك، فاعتبر استعماله القياسي شاذًا.



بَـلَالُ خَيـرُ النَّـاسِ وَابْـنُ الأَخْيَـرِ

واختلف في سبب حذف الهمزة؛ منهما، فقيل: لكثرة الاستعمال، وقال الأخفش: لأنهما [لما][1] لم يشتقا من فعل خولف لفظهما، فعلى هذا فيهما شذوذان: حذف الهمزة، وكونهما لا فعل لهما، أما قوله[2]:

.... حَـبُّ شَـيءٍ إِلَـى الإِنْسَـانِ مَـا مُنِعَـا

فضرورة[3].

[ما يصاغ منه أفعل التفضيل]

٤٩٦ صُغْ مِنْ مَصُوغٍ مِنْهُ لِلتَّعَجُّبِ أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ وَأْبَ اللَّذْ أُبِـي

(صغ من) فعل (مصوغ منه) صيغة (للتعجب أفعل التفضيل) أي: يصاغ أفعل التفضيل مما صيغ منه فعل التعجب، وهو كلُّ فعلٍ ثلاثيٍّ[4] متصرفٍ[5]

(١) ما بين القوسين ساقط من س أثبتناه من التصريح لحاجة السياق له. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣/٣٣٧)

(٢) البيت من البسيط، وصدره:

وَزَادَنِي كَلَفًا فِي الحُبِّ أَنْ مَنَعَتْ ....

وهو للأحوص في ديوانه (١٥٣)، والارتشاف (٣/٢٢٠)، والأغاني (٤/٣٠١)، وتذكرة النحاة (٤٨، ٦٠٤)، والحماسة الشجرية (١/٥٢١)، وشرح عمدة الحافظ (٧٧٠)، والعقد الفريد (٣/٣٠٦)، ولمجنون ليلى في ديوانه(١٥٨)، وبلا نسبة في الدرر (٢/٥٣٨)، وشرح الأشموني (٢/٣٨٣)، وشرح التسهيل (٣/٥٣)، وعيون الأخبار (٢/٥،) ولسان العرب (١/٢٩٢) «حبب»، ونوادر أبي زيد (٢٧)، وهمع الهوامع (٢/١٦٦).

الشاهد فيه قوله: (حب شيء) حيث حذف همزة أحب للضرورة.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح (٣/٣٣٧).

(٤) فلا يصاغ مما زاد على ثلاثة، كدحرج واستخرج.

(٥) فلا يصاغ من فعل غير متصرف، كنعم وبئس.

تامٍ[1] مثبت[2] قابلٍ للتفاضل[3] مبنيٍّ للفاعل[4] ليس الوصف منه علىٰ «أفعل فعلاء»[5] كما مر، فيقال من باب ضرب يضرب: هو أضرب، ومن باب علم يعلم: هو أعلم، ومن باب فضل يفضل: هو أفضل[6]، كما يقال في التعجب منها ما أضربه، وما أعلمه، وما أفضله، وأضرِب به، وأعلِم به، وأفضِل به[7].

[ما لا يصاغ منه أفعل التفضيل]

(وأب) أن تصوغ «أفعل» للتفضيل من **(اللذ أُبِى)** صوغ التعجب منه، فلا تصغه من غير فعلٍ، ولا من زائدٍ على ثلاثةٍ إلى آخر ما مرَّ، وشذَّ بناؤُه من اسم عينٍ، نحو: هو أحنك البعيرين، بنوه من الحنك، وهو اسم عين، والمعنى آكلهما، أي: أشدهما أكلًا، ومن وصفٍ لا فِعَلَ له، كـ«هو أقمن به» أي: أحق به، بنوه من قولهم: قمن أي: حقيقٌ، وهو ألصُّ من شِظاظ، بنوه من قولهم: لِصٌ بكسر اللام أي: سارق، و«شِظاظ» بكسر الشين، وبظاءين معجمات، اسم لص معروف من بني ضبَّة، ونقل ابن القطاع له فعلاً، فقال: يقال: «لصَّ» إذا أخذ المال خفية، فعلى هذا لا شذوذ، وشذ بناؤه مما زاد على ثلاثة؛ كهذا الكلام أخصر من غيره، بنوه من «[اخْتُصِرَ]»[8]، ففيه شذوذان كونه مبنيًّا للمفعول، وكونه زائدًا

---

(١) فلا يصاغ من فعل ناقص كـ«كان» وأخواتها.

(٢) فلا يصاغ من فعل منفي، نحو: ما عاج بالدواء، وما ضرب.

(٣) فلا يصاغ من فعل لا يقبل المفاضلة، كـ«مات وفني».

(٤) فلا يصاغ من فعل مبني للمفعول، نحو: ضرب، وجن.

(٥) فلا يصاغ من فعل يأتي الوصف منه على أفعل، نحو: «حمر، وعور».

(٦) عدد في الأمثلة إشارة إلى أنه لا فرق في المصوغ منه بين مفتوح العين ومكسورها ومجرورها. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/٤٣).

(٧) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣/٣٣٧).

(٨) في س: «أخصر»، والصواب ما أثبتناه وهو الموافق للتصريح (٣/٣٣٨)، وغيره من الشروح.



على الثلاثة كما مر في المتعجب منه، وفي بنائه من الفعل الماضي الذي على وزن أفعل[1]، وسُمِعَ شذوذًا: هو أعطاهم للدراهم، وأولاهم للمعروف، وهذا المكان أقفر من غيره[2]، وسُمِعَ بناؤه من فعل المفعول، كـ[3] «هو أزهى من [ديك]»[4][5]، بنوه من زُهِيَ إذا تكبر.

قال في الصحاح: لا تتكلم به العرب إلَّا مبنيًّا للمفعول، وإن كان بمعنى الفاعل[6].

وسُمِعَ[7] (هو أشغل من ذات النحيين)، بنوه من «شُغِلَ»[8] المبني

---

(١) **قال الصبان**: وفي بناء أفعل التفضيل من أفعل المذاهب الثلاثة المتقدمة في التعجب: الجواز مطلقًا، والمنع مطلقًا، والجواز إن كانت الهمزة لغير النقل، والمنع إن كانت للنقل. حاشية الصبان على الأشموني (٣/٤٤).

(٢) **قال الصبان**: المثالان الأولان شاذان على القول بالمنع مطلقًا وعلى القول بالتفصيل، قياسان على القول بالجواز مطلقًا، والمثال الثالث شاذ على القول بالمنع مطلقًا، قياسي على غيره، والقفر مكان لا نبات فيه ولا ماء. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/٤٤).

(٣) المثل في مجمع الأمثال (١/٣٢٧).

(٤) في س: ذلك، والصواب ما أثبتناه وهو الموافق للتصريح (٣/٣٣٨)، وغيره.

(٥) **قال شيخ الإسلام**: خص الديك بالذكر؛ لأنه ينظر إلى حسن ألوانه، ويعجب بنفسه. الدرر السنية (٢/٧٠٩).

(٦) الصحاح للجوهري، «زهي».

(٧) المثل في مجمع الأمثال (١/٣٧٦)، جمهرة الأمثال (١/٥٣٨)، والدرة الفاخرة (١/٢٣٦)، والمستقصى (١/١٩٦)، وفصل المقال (٥٠٣)، وشرح ابن الناظم (٣٤٢)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٩٤)

(٨) إنما كان مصوغًا من المبني للمفعول؛ لأن المراد أنها أكثر مشغولية لا أنها أكثر شغلا لغيرها، وإن كان يصاغ من المبني للفاعل إذا ناسب المقام، ومن مجيء فعله مبنيًّا للفاعل: ﴿شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا وَأَهْلُونَا فَٱسْتَغْفِرْ لَنَا﴾ [الفتح: ١١]. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/٤٤).



للمفعول، و«النحيين» تثنية «نِحي» ـ بكسر النون وسكون الحاء المهملة ـ زق السمن، و«ذات النحيين» امرأة من بني تيم الله بن ثعلبة كانت تبيع السمن في الجاهلية، فأتى خوَّات بن جبير الأنصاري[1] قبل إسلامه فساومها، فحلت نحيا منهما مملوءًا، فقال: امسكيه، حتى أنظر إلى غيره، ثم حل الآخر، وقال: امسكيه، فلما أشغل يديها حاولها حتى قضى بها[2] ما أراد، وهرب ثم أسلم فشهد بدرا، رضي الله تعالى عنه[3].

وسُمِعَ: (هو أعني بحاجتك)[4]، بنوه من عُنِيَ بالبناء للمفعول، وسُمِعَ فيه عَنِيَ كَرَضِيَ بالبناء للفاعل، وعلى هذا لا شذوذ فيه[5].

الإعراب

قوله: قوله: «صغ» فعل أمر «من مصوغ» متعلق به، والمنعوت به محذوف، و«منه» في موضع رفع على النيابة عن الفاعل لمصوغ، و«للتعجب» متعلق بمصوغ، و«أفعل» مفعول صغ، و«للتفضل» متعلق بـ: صغ، و«أب» فعل أمر مبني على حذف الألف من أبى يأبى كمنع يمنع، معطوف على صغ، و«اللذ» ـ بسكون الذال المعجمة ـ لغة في الذي، في محل نصب على المفعولية بـ: أب، وجملة: «أُبِيَ» بالبناء للمفعول صلة الذي، ونائب الفاعل ضمير مستتر في أبي يعود إلى اللذ، وتقدير البيت: صغ أفعل التفضيل من فِعل مصوغ منه للتعجب،

---

(١) قوله: (خوات) بفتح الخاء المعجمة وتشديد الواو.

(٢) وهي لا تقدر على الدفع عن نفسها لحفظها فم النحيين وشحها بضياع السمن فما قال عنها قالت: لا هناك الله. انظر: الدرر السنية (٢/٧١٠).

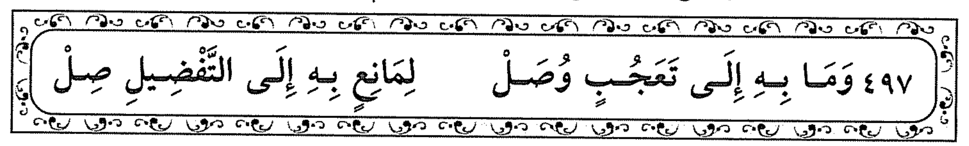
(٣) الإصابة في معرفة الصحابة (٣/٢٦٥).

(٤) شرح ابن الناظم (٣٤٢)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٩٤).

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣/٣٣٨).

وامنع الذي منع منه[1].

[ما يتوصل به لفعل التعجب العادم لبعض الشروط]



(وما به إلى تعجب وُصِل لمانعٍ) من أشد وما جرى مجراه **(به إلى التفضيل صل)**[2] لمانع، قد تقدم في باب التعجب أن الفعل إذا عدم بعضَ الشروط المسوغة لبناء فعل التعجب يتوصل إلى صوغ التعجب منه بأشد أو شبهه، وكذلك أيضًا يتوصل إلى صوغ أفعل التفضيل من الفعل العادم لبعض الشروط بما يتوصل به إلى صوغ فعل التعجب، إلا أنه نبه على تمام الكيفية في التعجب بقوله: «ومصدر العادم» إلى آخر البيت، ولم ينبه هنا على تمامها[3]، وتمامها: أن تأتي بمصدر الفعل الممتنع الصوغ منه بعده منصوبًا على التمييز، فيقال: هو أشد استخراجًا وحمرة، ويستثنى من ذلك فاقد الصوغ [للفاعل][4]، والفاقد الإثبات، فإن أشد يأتي هناك، ولا يأتي هنا، ويستفاد ذلك من قولنا: أن تأتي

---

(١) تمرين الطلاب للأزهري (٨٢).

(٢) أي: أنه يتوصل إلى التفضيل من الأفعال التي لم تستكمل الشروط بما يتوصل به في التعجب.

(٣) قوله: (ولم ينبه هنا على تمامها..) إلخ هذا مبني على أن ما في قول المصنف: (وما به... إلخ) واقعة على اللفظ الذي هو أشد وأكثر، والحق أن ما واقعة على الحكم أو الطريقة، والحكم والطريقة يشملان تمام العمل، لكن يكون فيه إيهام إذ المتقدم طريقان: طريقة أفعل، وأفعل به، ولم يدر مراده منهما، والحق أن ما واقعة على اللفظ الذي هو أشد فقط، وتمام الكيفية صرح بها في قوله في التمييز: والفاعل المعنى انصبن بـ«أفعلا». انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي على الألفية (٢/٤).

(٤) ما بين القوسين أثبتناه من التصريح (٣/٣٣٨)؛ لحاجة السياق إليه.

بمصدر الفعل الممتنع الصوغ منه بعده منصوبًا على التمييز ؛ لأن المؤول بالمصدر معرفة ، والتمييز واجب التنكير[1][2].

الإعراب

قوله: و«ما» موصول اسمي في محل رفع على الابتداء ، و«به إلى التعجب» متعلقان بـ: وصل ، وجملة: «وصل» بالبناء للمفعول صلة ما ، و«لمانع» و«به» ، و«إلى التفضيل» متعلقات بـ: صل على تقدير مضاف بين كل جار ومجروره ، [و«صل» فعل أمر وفاعل][3] ، والجملة في موضع رفع خبر المبتدأ ، وتقدير البيت: والذي وصل بمثله إلى معنى إلى تعجب لأجل مانع صل مثله إلى معنى التفضيل[4].

[أقسام أفعل التفضيل]

٤٩٨ وَأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ صِلْهُ أَبَدًا تَقْدِيرًا اوْ لَفْظًا بِمِنْ إِنْ جُرِّدَا

(وأفعل التفضيل صله أبدًا[5] تقديرًا أو لفظًا بمن) التي لابتداء الغاية (إن

(١) قال الصبان: والظاهر: أنه لا استثناء عند من يجوز تعريف التمييز من الكوفيين على أنه كما قال ابن قاسم يتأتى التوصل بنحو: أشد إلى التفضيل من المبني للمفعول الذي لا لبس فيه بالمبني للفاعل لصحة الإتيان بالمصدر الصريح حينئذٍ على أنه مصدر المبني للمفعول ، وإن كان بصورة مصدر المبني للفاعل ، ومن فاقد الإثبات إذا أضيف العدم أو الانتفاء للمصدر الصريح كما مر في التعجب. حاشية الصبان على الأشموني (٣/٤٤).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح (٣/٣٣٨ ، ٣٣٩).

(٣) ما بين القوسين ساقط من س أثبتناه من تمرين الطلاب للأزهري (٨٢).

(٤) تمرين الطلاب للأزهري (٨٢).

(٥) أي: إن أبقي على أصله من إفادة الزيادة على معين ، فإن عري عنها لم يجب وصله بمن لا لفظًا ولا تقديرًا. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/٤٥).



جردا) من أل والإضافة؛ فإنه على ثلاثة أقسام[1]: مجرد من أل والإضافة، ومعرف بأل والإضافة، فإذا كان مجردا فلابُدَّ من اقترانه بـ: من لفظًا، كقوله تعالى: ﴿وَلَلْآخِرَةُ خَيْرٌ لَكَ مِنَ الْأُولَى﴾ [الضحى: ٤][2]، أو تقديرًا فتحذف «من» مع مجرورها للعلم بها، كقوله تعالى: ﴿وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى﴾ [الأعلى: ١٧] أي: من الحياة الدنيا، وقد جاء الإثبات والحذف في ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ [الكهف: ٣٤] أي: منك.

[ما كثر حذف «من» معه]

وأكثر ما تحذف «من» مع المفضول إذا كان أفعل خبرًا في الحال أو في الأصل، فيشمل خبر المبتدأ، أو خبر كان، وإن وثاني مفعولي ظن، وثالث مفاعيل أعلم، نحو: زيدٌ أفضل، وكان زيدٌ أفضل، وإن زيدًا أفضل، وظننت زيدًا أفضل، وأعلمت عمرًا زيدًا أفضل، ويقل الحذف إذا كان «أفعل» حالًا، كقوله[3]:

---

(١) قوله: (أفعل التفضيل على ثلاثة) المناسب لكلام الناظم أن يقسم تقسيمًا آخر بأن يقول: معمول أفعل التفضيل تارة يجب اقترانه بمن، وتارة يجب تجرده منها، وإلى القسم الأول أشار بالمنطوق ويكون الثاني مأخوذًا من المفهوم، والعذر للشارح أنه لما جر معموله بمن وعدم جره موقوفًا على كون اسم التفضيل مجردًا أو معرفًا أو مضافًا قسمه للأقسام الثلاثة أولًا. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٤، ٥)

(٢) اللام للابتداء، والآخرة: مبتدأ، وخير: خبره، وهو اسم تفضيل، وأصله أخير لكن حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال، ومثله: شر أصله أشر.

(٣) **قال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد**: هذا الشاهد من الشواهد التي لم نجد أحدًا نسبها إلى قائلٍ معينٍ، وما ذكره هنا صدر بيت من الطويل، وعجزه:

.... فَظَلَّ فُؤَادِي فِي هَوَاكِ مُظَلَّلَا

الشاهد فيه: قوله: (دنوت كالبدر أجملا) حيث حذف من التي تجر المفضول عليه مع=

دَنَوْتِ وَقَدْ خِلْنَاكِ كَالْبَدْرِ أَجْمَلَا ....

«فأجملا» حال من تاء المخاطبة في «دنوت»، وكالبدر مفعول ثان لـ«خلناك» أي: دنوت أجمل من البدر، وقد خلناك مثله[1].

وفهم من قوله: (إن جرد) أن ما سوى المجرد وهو المعرف بأل والمضاف لا يقترن بـ: مِن[2][3].

[أقسام أفعل التفضيل باعتبار المطابقة وعدمها]

٤٩٩ وَإِنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفْ أَوْ جُرِّدَا أُلْزِمْ تَذْكِيرًا وَأَنْ يُوَحَّدَا

ثم إن أفعل التفضيل بالنظر إلى مطابقة الموصوف على ثلاثة أقسام: لزوم عدم المطابقة، ووجوب المطابقة، وجواز الوجهين.

[لزوم عدم المطابقة]

وقد أشار إلى الأول بقوله: (وإن لمنكور يضف) أفعل التفضيل (أو

= مجرورها، وأصل الكلام: دنوت وقد خلناك كالبدر أجمل منه، وأفعل التفضيل هنا حال من الفاعل في دنوت، وجملة خلناك كالبدر اعتراضية. عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٣/٢٩٠، ٢٩١)، وانظر: شرح ابن عقيل على الألفية (٣/١٧٧)، وشرح الأشموني على الألفية وشرح شواهد العيني (٣/٤٦)، والمقاصد النحوية: (٤/٥٠)، الارتشاف (٣/٢٢٩)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٩٧)، والخزانة: (١/٣٨٧).

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣/٣٤٢، ٣٤٤).

(٢) أي: من الداخلة على المفضل عليه، أما غيرها فلا يمتنع الجمع بينها وبين أل والإضافة كقوله:

فَهُمُ الأَقْرَبُونَ مِنْ كُلِّ خَيْرٍ وَهُمُ الأَبْعَدُونَ مِنْ كُلِّ ذَمِّ

(٣) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون على الألفية (٢/٥).



جردا) من أل والإضافة (ألزم تذكيرًا وإن يوحدا)[١] وإن كان صاحب الصفة على خلاف ذلك، نحو: زيدٌ أفضل من عمرو، والزيدان أفضل من عمرو، والهندان أفضل من عمرو، والزيدون أفضل من عمرو، والهندات أفضل من عمرو، ونحو قوله تعالى: ﴿لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا﴾ [يوسف: ٨]، ونحو قوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ﴾ إلى قوله: ﴿أَحَبَّ إِلَيْكُم﴾ [التوبة: ٢٤]، فأفرد في الآية الأولى مع [الاثنين][٢]، وفي الآية الثانية مع الجماعة، ولهذا ألحن أبا نواس في قوله يصف الخمرة[٣]:

كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَوَاقِعِهَا[٤] حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ

حيث أنث صغرى وكبرى، وكان حقه أن يقول: كان أصغر وأكبر بالتذكير، وأجيب عنه بأنه لم يقصد حقيقة المفاضلة، فهو كقول العروضيين: فاصلة صغرى، وفاصلة كبرى.

---

(١) لأن المجرد أشبه بأفعل في التعجب، وهو لا يتصل به علامة تثنية ولا جمع ولا تأنيث والمضاف للنكرة بمنزلة المجرد في التنكير. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/٤٧).

(٢) ما بين القوسين في س: الآيتين.

(٣) البيت من البسيط، من كلام أبي نواس بن هانئ في ديوانه (٣٤)، وانظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٣/٢٨٨)، التصريح على التوضيح (٣/٣٤١)، شرح الأشموني مع شرح الشواهد للعيني (٣/٤٨) وخزانة الأدب (٨/٢٧٧، ٣١٥، ٣١٨)، وشرح قطر الندى (٣١٦)، وشرح المفصل (٦/١٠٢)، وشرح التسهيل (٣/٦٢)، ومغني اللبيب (٢/٣٨٠).

الشاهد فيه قوله: (صغرى وكبرى) حيث جاء اسم التفضيل مؤنثًا وهو مجرد من أل والإضافة، وهذا ألحن.

(٤) **قال يس**: المحفوظ في البيت من فواقعها بالواو. ويروى قوله: (فقاقعها) بفتح الفاء والقاف بعد الألف مكسورة وفي آخره عين مهملة وهي النفاخات التي ترفع فوق الماء. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/٤٨)



[وجوب المطابقة]

٥٠٠ وَتِلْوَ أَلْ طِبْقٌ وَمَا لِمَعْرِفَهْ أُضِيفَ ذُو وَجْهَينِ عَنْ ذِي مَعْرِفَهْ

ثم أشار إلى القسم الثاني بقوله: (وتلو أل) أي: المعرف بها (طبق) أي: مطابق لموصوفه(١) في الإفراد والتذكير وفروعهما(٢)، فتقول: زيد الأفضل، وهند الفُضْلَى، والزيدان الأفضلان، والهنديان الفُضْلَيان، والزيدون الأفضلون، والهندات الفُضليات أو الفُضَل(٣)(٤).

[جواز الوجهين]

ثم أشار إلى القسم الثالث بقوله: (وما لمعرفة أضيف)(٥) فهو (ذو وجهين) مرويين(٦) (عن ذي معرفة) أحد الوجهين يجري مجرى المجرد(٧)، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ(٨) ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة: ٩٦]، والوجه الآخر يجري مجرى

(١) لأن قرنه بأل أضعف شبهه بأفعل التعجب. انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل (٢/٧٥).

(٢) ولا يجوز عدم مطابقته لما قبله؛ فلا تقول: الزيدون الأفضل، ولا الزيدان الأفضل، ولا هند الأفضل، ولا الهندان الأفضل، ولا الهندات الأفضل. انظر: شرح ابن عقيل على الألفية (١٧٩/٣).

(٣) قوله: «الفُضَل» بضم ففتح جمع تكسير لفُضْلى بضم فسكون، والفضليات جمع تصحيح لها. انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل (٢/٧٥).

(٤) انظر: البهجة المرضية شرح الألفية للسيوطي (١٢٥).

(٥) يعني أن أفعل التفضيل إذا أضيف إلى معرفة، وقصد به التفضيل... إلخ.

(٦) وهما المطابقة وعدم المطابقة.

(٧) وحينئذٍ فلا يطابق ما قبله فتقول: الزيدان أفضل القوم، والزيدون أفضل القوم، وهند أفضل النساء، والهندان أفضل النساء.

(٨) «أحرص» بفتح الصاد مفعول ثان لتجدن، و«هم» مفعول أول، ولو طابقه لكسرت الصاد،=

المعرف بأل[1]، نحو قوله تعالى: ﴿أَكَٰبِرَ مُجۡرِمِيهَا﴾ [الأنعام: ١٢٣][2][3]، وقد جمع الوجهين قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ[4]: (ألا أخبركم بأحبكم إليَّ وأقربكم مني مجالس يوم القيامة أحاسنكم أخلاقًا الموطِئون[5] أكنافًا[6] الذين يألفون ويؤلفون)، فأفرد «أحب وأقرب» وجمع «أحسن»[7].

الإعراب

قوله: و«أفعل التفضيل» أفعل منصوب بفعل مقدر يفسره صله على أرجح الوجهين في باب الاشتغال، و«التفضيل» مضاف إليه، و«صله» فعل أمر وفاعل ومفعوله، والجملة مفسرة لا محل لها، و«أبدًا» ظرف لاستغرق المستقبل متعلق بـ: صله، و«تقديرًا ولفظًا» مصدران في موضع الحال من المجرور بعدهما، وتقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف جائز عند المصنف، وعند المانع منصوبان على إسقاط في، و«بمن» بكسر الميم متعلق بـ: صله، و«إن» حرف

= فيكون جمع تصحيح حذفت نونه للإضافة وياءه للساكنين، وبقيت الكسرة قبلها. انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل (٢/٧٦).

(١) وحينئذٍ تجب مطابقته لما قبله، فتقول: الزيدان أفضلا القوم، والزيدون أفضلوا القوم، وأفاضل القوم، وهند فضلى النساء، والهندان فضليا النساء، والهندان فضل النساء، أو فضليات النساء.

(٢) الشاهد في الآية: إضافة أكابر لمجرميها مع مطابقته لموصوفهِ المقدر أي: قومًا أكابر... إلخ. انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل (١/٧٦).

(٣) البهجة المرضية شرح الألفية (١٢٥).

(٤) الحديث الترمذي (٢٠١٨) من حديث جابر مرفوعًا.

(٥) الموطِئون بكسر الطاء خبر لمحذوف جمع موطئ اسم فاعل من وطأ إذا مهد. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٦).

(٦) «أكنافًا» جمع كنف، والمراد به الجانب أي: الذين خفضوا جانبهم لعباد الله.

(٧) انظر: شرح المكودي على الألفية بحاشية ابن حمدون (٢/٧).

شرط، و«جُرِّدَا» بالبناء للمفعول، فعل الشرط ومتعلقه محذوف، ونائب الفاعل ضمير [مستتر][1] فيه يعود إلى أفعل التفضيل، والألف للإطلاق، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه، والتقدير: وصل أفعل التفضيل[2] أبدًا بمن ملفوظة أو مقدرة إن جرد من أل والإضافة، وإعراب الباقي ظاهر[3].

[حكم الوجهين]

٥٠١ هَذَا إِذَا نَوَيْتَ مَعْنَى مِنْ وَإِنْ ... لَمْ تَنْوِ فَهْوَ طِبْقُ مَا بِهِ قُرِنْ

ثم بين حكم الوجهين بقوله: (هذا) أي: هذا الحكم (إذا) قصدت بـ: أفعل المذكور التفضيل بأن (نويت معنى «من»[4] وإن) لم تقصده[5] بأن (لم

(١) ما بين القوسين ساقط من س، وق أثبتناه من الأزهري في تمرين الطلاب (٨٢).

(٢) على هامش س: في خطه فعل التفضيل.

(٣) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٨٢).

(٤) أي المعنى الحاصل معها؛ لأن التفضيل ليس نفس معناها، وإنما هو مستفاد من أفعل. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٤٨، ٤٩).

(٥) أي التفضيل أي: على المضاف إليه وحده بأن قصد تفضيل مطلق أي: عليه وعلى غيره، أو لم يقصد تفضيل أصلاً بأن أول باسم فاعل أو صفة مشبهة، فتجب المطابقة فيهما؛ لشبهه بالمعرف بأل في التعريف، وخلوه من لفظ «من» ومعناها، وفي هاتين الحالتين لا يلزم كونه بعض ما يضاف إليه، كما يلزم عند قصد التفضيل الخاصّ، بل قد يكون بعضه، كمحمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أفضل قريش، أي: أفضل الناس من بينهم، وقد لا يكون، كيوسف أحسن إخوته أي: أحسن الناس من بينهم، أو حسنهم، ولا يصح فيه التفضيل الخاص بأن يراد أحسن منهم؛ لأن إضافة الإخوة للضمير تمنع أن يراد بهم ما يشمل الوصف؛ لئلا يضاف إلى ضمير نفسه فلا يكون أحسن بعض ما يضاف إليه، فلو قيل: أحسن الإخوة أو أحسن أبناء يعقوب، أي: أحسن مهم لجاز فتأمل، والمراد بكونه بعضه أن موصوفه داخل في المضاف إليه بحسب مفهوم اللفظ قبل الإضافة، وإن كان خارجًا عنه بعدها بحسب الإرادة؛ لئلا يلزم تفضيل الشيء على نفسه. انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل (٢/٧٦، ٧٧).

تنو) معناها (فهو طبق ما به قرن)، فجواز المطابقة وعدمها مشروط بأن تكون الإضافة فيه بمعنى «من»، وذلك إذا كان أفعل مقصودًا به التفضيل، وأما إذا لم يقصد التفضيل فلابد من المطابقة لما هو له، كقولهم: الناقص والأشج أعدلا بني مروان[١]، فيحتمل «أعدلا» بأن يؤول بما لا تفضيل فيه أي: عادلاهم؛ لأنهما لم [يشاركهما][٢] أحدٌ من بني مروان في العدل، ويحتمل أن يراد به زيادة مطلقة، والناقص هو يزيد بن الوليد بن زيد بن عبد الملك بن مروان[٣] لقب بذلك لأنه نقص أرزاق الجند، و«الأشج» بالجيم هو عمر بن عبد العزيز[٤] رضي الله تعالى عنه لقب بذلك لأن بجبينه أثرَ شجةٍ من دابة ضربته[٥].

[دخول من المصاحبة لأفعل التفضيل على اسم الاستفهام]

٥٠٢ وَإِنْ تَكُنْ بِتِلْوِ مِنْ مُسْتَفْهِمَا فَلَهُمَا كُنْ أَبَدًا مُقَدِّمَا

ثم اعلم أن «من» المصاحبة لأفعل التفضيل تارة تدخل على اسم الاستفهام، وتارة تدخل على غيره، وقد أشار إلى الأول بقوله: (وإن تكن بتلو من[٦]

(١) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٧/٢).

(٢) في النسخة الخطية: «يشاركها» وما أثبتناه هو الصواب الموافق لأصل العبارة في التصريح.

(٣) قال ابن حمدون: وهو الذي عند أهل التاريخ. حاشية ابن حمدون على المكودي (٧/٢)

(٤) أضيفا إلى بني مروان ليعرف أنهما منهم لا للتفضيل عليهم إذ لا عادل فيهم سواهما. انظر: حاشية: الخضري على ابن عقيل (٧٧/٢).

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣٥٢/٣، ٣٥٣).

(٦) قال ابن حمدون: الأولى أن يذكر هذا البيت والذي بعده عقب قوله سابقا: (وأفعل التفضيل صله... إلخ) كما قدمه الموضح هناك تنكيًا على الناظم؛ لأنه من تتمة الكلام على ما يجب للمجرد، ويكونان في جواب سؤال مقدر كأنه قيل له: وهل يجوز تقديمها على أفعل التفضيل أم لا؟ قال: فيه تفصيل نبه عليه هنا. حاشية ابن حمدون على المكودي (٨/٢).



مستفهمًا فلهما)[1] أي: لمن وتلوها (كن أبدًا مقدما) على أفعل وجوبًا؛ لأن الاستفهام له صدر الكلام[2].

تَنْبِيهٌ

شمل ذلك صورتين: الأولى: أن يكون المجرور اسم استفهام[3]، والأخرى: أن يكون مضافًا إلى اسم استفهام[4].

٥٠٣ كَمِثْلِ مِمَنْ أَنْتَ خَيْرٌ؟...... ....

وقد مثل للأولى بقوله: (كمثل ممن أنت خير) أصله: أخير، ولا يكاد يستعمل، ومما جاء منه[5]:

«بلالُ خيرُ الناسِ وابنُ الأَخْيَرِ»

وكذا شر، ومما جاء على خلاف الأصل قراءة أبي قلابة: ﴿سَيَعْلَمُونَ غَدًا مَّنِ ٱلْكَذَّابُ الأَشَرُّ﴾ [القمر: ٢٦][6]، وقد مرت الإشارة إلى ذلك.

ومثال الصورة الثانية: مَن غلامِ مِن أنت أجمل[7].

* * *

(١) انظر: شرح المكودي على الألفية بحاشية ابن حمدون (٢/٨).

(٢) انظر: البهجة المرضية شرح الألفية (١٢٦) شرح المكودي على الألفية (٢/٨).

(٣) أي: أن يكون المجرور اسم استفهام.

(٤) انظر: شرح المكودي على الألفية (٢/٨).

(٥) سبق تخريجه.

(٦) انظر: البهجة المرضية شرح الألفية للسيوطي (١٢٦)، وسبق تخريج القراءة.

(٧) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٩).



[دخول من المصاحبة لأفعل التفضيل على غير استفهام]

٥٠٣ . . . . وَلَــدَي إِخْبَــارِ التَّقْــدِيمُ نَــزْرًا وَرَدَا

ثم أشار إلى الثاني بقوله: (ولدى إخبار) بتلو من (التقديم) لهما (نزرًا وردا)[١]، واستشهد المصنف على ذلك بأبيات منها قوله[٢]:

فَقَالَــتْ لَنَــا أَهْــلًا وَسَــهْلًا وَزَوَّدَتْ جَنَى النَّخْلِ إِذْ مَا زَوَّدَتْ مِنْـهُ أَطْيَـبُ

أي: أطيب منه، الشاهد في قوله: «منه أطيب» حيث قدم المجرور بـ: من على أفعل التفضيل.

قال المكودي: وليس في هذا البيت دليل لاحتمال أن يكون منه متعلقًا بـ: زودت[٣]، وبتلو متعلق بمستفهم، ولها متعلق بمقدم، والضمير في لها عائد

(١) يعني أن المجرور بمن المذكورة إذا كان خبرًا عن غير استفهام لزم تأخيره عن أفعل؛ لأنه لا يتصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله بالتقديم عليه من باب أولى، وقد يتقدم عليه بقلة.

(٢) **قال العيني:** قاله الفرزدق للفرزدق في ديوانه (٣٢)، وهو أبيات من الطويل، الفاء للعطف، وأهلاً وسهلاً منصوبان على تقدير: أتيت أهلا فاستأنس، وأتيت مكانًا سهلًا، والواو في زودت للحال، أو بمعنى بل، وهكذا روي أيضًا.

الشاهد فيه قوله: (منه أطيب) حيث قدم المجرور بـ«من» على أفعل التفضيل، والحال أنه غير استفهام، وهو قليل، ويروى «أو ما زودت هو أطيب» فلا شاهد فيه. شرح العيني للشواهد (٣/٥٢)، منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل (٣/١٨٢)، وخزانة الأدب (٨/٢٦٩)، والدرر (٥/٢٩٦) وشرح المفصل (٢/٦٠)، والمقاصد النحوية (٤/٤٣)، والأشباه والنظائر (٨/٢٩٤، ٢٩٥)، وتذكرة النحاة (٤٧)، وشرح عمدة الحافظ (٧٦٦)، وهمع الهوامع (٢/١٠٤).

(٣) ومتعلق أطيب محذوف أي: منه، قال **ابن حمدون:** قيل: في الاحتمال الذي قال المكودي: نظر من جهة اللفظ والمعنى، أما اللفظ ففيه ركاكة بأن تجعل منه المذكورة متعلقة=

على من، ومجرورها. إما من فقد لفظ بها قبل، وإما مجرورها، فمفهوم من قوله: (مستفهمًا)[(١)].

تتمة

لا يفصل بين أفعل ومن بأجنبي لما مر، وجاء الفصل في قوله[(٢)]:

لَأَكْلَـــةٌ مِـــنْ أَقِـــطٍ بِسَـــمْنِ ... أَلْـــيَنُ مَسًّـــا فِـــي حَشَـــايَا الـــبَطْنِ

مِـــنْ يَثْرِبِيَّـــاتٍ قِـــذَاذٍ خُشْـــنِ[(٣)]

= بـ: زودت، وتجعل أخرى مقدرة وهو تحكم لا دليل عليه، وأما من جهة المعنى فهو فاسد؛ لأن المقصود من الشعر الإخبار بأن الريق الذي زودته أطيب من العسل، وعلى ما قاله المكودي يكون المعنى: بل الريق الذي زودته من جنى النخل أطيب من الريق، ولا معنى له، قلت: الحق أن كلام المكودي صحيح، وذلك أن ضمير منه المذكورة عائد على ما، والمجرور بمن المحذوفة بعد أطيب عائد على جنى النخل، والمعنى حينئذٍ: بل الشيء زودته من الريق أطيب من جنى النخل، ويتحد معنى البيت على كون منه محذوفة أو مذكورة هذا هو الصواب، ولا يلتفت لما اعترض عليه بلا طائل، والحق ما ذكرته لك. حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٩).

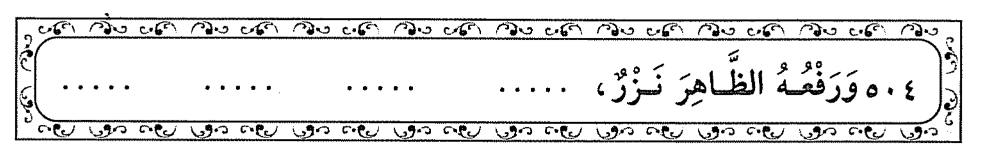
(١) شرح المكودي على الألفية بحاشية حمدون (٢/٩).

(٢) الرجز بلا نسبة في لسان العرب «خشن» (٣/١٠٤)، شرح المفصل (١/٨٢)، المقاصد النحوية (٤/٤٦)، شرح التسهيل (٣/٥٥)، الدرر السنية (٢/٧١٦).

(٣) اللام للتأكيد، والأكلة بضم الهمزة: اللقمة، الحشايا جمع حشية بتشديد الياء وهي الأمعاء، يثربيات صفة محذوف أي: من قذاذ يثربيات بفتح الراء نسبة إلى يثرب المدينة المشرفة بكسرها وقذاذ بكسر القاف وتخفيف المعجمة: بيان لها أو بدل منها وهو جمع «قذ» بضم القاف وتشديد المعجمة جمع أقذ بزنة أفعل وهو السهم الذي لا ريش عليه، وخشن بضم الخاء وإسكان الشين، جمع أخشن، بمعنى: خشن.

والشاهد في ألين، من يثربيات حيث فصل بينهما بشيئين وذكر الفصلين مثال، فقد يوجد ألين وأكثر، قيل: ليس على بابه، بل هو لين؛ إذ السهام لا لين فيها لخشونتها، ويرد بأن ذكر من يمنع من ذلك، مع أن التفضيل ليس بين الأكلة والسهام بل بين مسهما في دخولهما=





٥٠٤ وَرَفْعُهُ الظَّاهِرَ نَزْرٌ، ....

ثم اعلم أن أفعل التفضيل يرفع المضمر[١] في لغات جميع العرب كقولك: زيدٌ أفضلُ من عمروٍ، ففي «أفضل» التفضيل ضمير يعود على زيدٍ، وأما رفعه الظاهر[٢] ففيه لغتان، أشار إلى الأولى منها بقوله: (**ورفعه الظاهر نزر**)؛ لضعف شبهه باسم الفاعل[٣]، ومنه حكاية سيبويه: مررت برجل أفضلَ[٤] منه أبواه[٥]، و«أفضل منه أنت» بخفض «أفعل» بالفتحة[٦] على أنه صفةٌ لرجل، وبرفع الأب، أو أنت على الفاعلية بـ: «أفعل» على معنى: فاقه في الفضل أبوه أو أنت، وأكثر العرب يوجب رفع «أفضل» في ذلك على أنه خبر مقدم، و«أبوه وأنت» مبتدأ مؤخر، وفاعل أفعل ضمير مستتر فيه عائد على المبتدأ، أو الجملة من المبتدأ والخبر في موضع خفض نعت لرجل، ورابطها الضمير المجرور بمن[٧].

= الحشا، ولا ريب أن مس السهام في ذلك لين بالنسبة لغيرها مما له خشونة. انظر: الدرر السنية لشيخ الإسلام لزكريا الأنصاري (٢/٧١٦).

(١) أي: لأن العمل فيه ضعيف لا يظهر أثره لفظًا، فلا يحتاج إلى قوة العامل. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/٥٣).

(٢) المراد بالظاهر ما قابل المستتر، فيشمل الضمير المنفصل، وعبارة الشذور يعمل أفعل في تمييز وحال وظرف وفاعل مستتر مطلقًا لا مصدر ولا مفعول به مطلقًا، ولا في فاعل ملفوظ به إلا مسألة الكحل. انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل (٢/٧٨).

(٣) أي: مع عدم ما يجبر الضعف من صحة وقوع فعل بمعناه، فلا يرد أن الضعف موجود حتى في مسألة الكحل. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/٥٣).

(٤) فتجعل أفضل نعتًا لرجل مجرور بالفتحة، وأبواه فاعله، وأكثر العرب يرفعونه خبرًا مقدمًا على أبواه، والجملة نعت لرجل. انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل (٢/٧).

(٥) انظر: الكتاب لسيبويه (١/٢٣٢).

(٦) أي: الفتحة النائبة عن الكسرة للوصف ووزن الفعل.

(٧) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣/٣٥٤).



[صحة وقوع فعل موقع اسم التفضيل]

٥٠٤ .... وَمَتَى عَاقَبَ فِعْلًا فَكَثِيرًا ثَبَتَا

ثم أشار إلى اللغة الثاني بقوله: (ومتى عاقب) أفعل التفضيل (فعلا) بأن صلح إحلاله محله، وذلك إذا سبقه نفي(١)، وكان مرفوعه أجنبيًّا(٢) مفضلًا على نفسه باعتبار محلين (فكثيرًا) رفعه الظاهر (ثبتا)، نحو قول العرب: ما رأيت رجلًا أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيدٍ، فـ«أحسن» أفعل تفضيل(٣)، وهو صفةٌ لرجلٍ، وهو اسم جنس(٤) مسبوق بنفي، ومرفوعه الكحلُ، وهو أجنبيٌّ من الموصوف؛ لكونه لم يتصل بضميره، و«الكحلُ» مفضل على نفسه باعتبار محلين مختلفين(٥)، ....

(١) مثل النفي النهي كلا يكن أحد أحب إليه الخير منه إليك، والاستفهام الإنكاري كهل أحد أحمق به الحمد منه بمحسن؟ لا بـ«من» ولم يأت بهذين سماع لكن لا بأس باستعماله بعدهما. انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل (٢/٧٩).

(٢) قوله: «وكان فاعله أجنبيًّا... إلخ» المراد بالأجنبي هنا الأجنبي من الموصوف، مع أنه لا حاجة لذكره؛ لأن ما خرج به حينئذٍ من نحو: أبوه في: ما رأيت رجلاً أحسن منه أبوه يخرج بما بعده، ولهذا لم يذكره المرادي. انظر: الدرر السنية لشيخ الإسلام زكريا (٢/٧١٧)، شرح المرادي على الألفية (١/٥٥٥)، شرح المكودي على الألفية (٢/١٠).

(٣) أي: بالنصب.

(٤) هذا القيد اعتبره ابن مالك وابن الحاجب ليعتمد عليه ويقوى على رفع الظاهر، ولم يكتف بالنفي كما في اسم الفاعل؛ لضعفه عنه، ولذا لا ينصب المفعول به. انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل (٢/٧٩).

(٥) أي: كعين زيد والعين الأخرى فالمفضل والمفضل عليه شيء آخر لكن فضل باعتبار مكان على نفسه في مكان آخر، وهذا القيد يغني عما قبله؛ لأن غير الأجنبي لا يختلف بالاعتبار بل بالذات، وإنما اعتبر ذلك ليضعف أفعل بخروجه عن أصل التفضيل من اختلاف=



فباعتبار كونه[1] في عين زيد فاضل، وباعتبار كونه في عين غيره مفضول، والمعنى: أن الكحل في عين زيد أحسن من نفسه في عين غير زيد من الرجال.

ونظيره قول الأصوليين: الواحد بالشخص[2] يكون له جهتان، كالصلاة في الدار المغصوب[3].

والسبب في اطراد رفع «أفعل» التفضيل الاسمَ الظاهرَ في مثل هذا المثال تهيئته القرائن التي قارنته لمعاقبة الفعل على وجه لا يكون بدونها، فإنه يجوز أن يقال: ما رأيت رجلًا يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد، فتأتي بالفعل وهو يحسن مكان «أفعل» التفضيل، وهو «أحسن»، ولا يتعين المعنى كما قاله المصنف[4]، وإن ناقشه أبو حيان في ذلك[5]، والأصل: أن يقع هذا الاسم الظاهر المرفوع بـ«أفعل» التفضيل بين ضميرين أولهما: للموصوف [بـ][6] أفعل التفضيل، وهو الهاء في «عينه»، وثانيها: الظاهر وهو الهاء في «منه»، فيكون المفعول مذكورًا كما مثلنا.

وقد يحذف الضمير الأول العائد إلى الموصوف للعلم به، نحو: ما رأيته

= المفضلين بالذات فيقوى النفي على إخراجه أيضًا إلى معنى الفعل حتى يعمل عمله، بخلاف ما إذا جرى على أصله كما رأيت رجلاً أحسن منه أبوه، فلا يقوى النفي على ذلك؛ لقوة أفعل حينئذٍ. انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل (٢/٧٩).

(١) أي: الكحل.

(٢) هو ما يمنع نفس تصوره من حمله على كثرين، والواحد بالجنس خلافه كالصلاة. انظر: حاشية شيخ الإسلام زكريا على المحلي (١/٣٨٤).

(٣) انظر: المحلي بحاشية شيخ الإسلام زكريا (١/٣٨٤)، والمحصول للرازي (١/٣٦٢)، فواتح الرحموت (١/١٥١).

(٤) شرح التسهيل (٣/٦٨).

(٥) انظر: ارتشاف الضرب (٣/٢٢٩).

(٦) في س: فأفعل، والصواب ما أثبتناه، وهو الموافق لما في التصريح للأزهري (٣/٣٥٧).



رجلًا أحسنَ الكحلُ منه في عين زيد، والمقدر كالملفوظ.

وقد يحذف الضمير الثاني العائد إلى «الكحل»، فيكون المفضول مقدرًا، وتدخل مِن الجارة للمفضول. إما على الاسم الظاهر وهو «الكحل» في مثالنا، أو تدخل على محل «الكحل» وهو العين، أو تدخل على ذي المحل وهو زيد، تقول: ما رأيت رجلًا أحسنَ في عينه الكحلُ من كحلِ عينِ زيدٍ، بدخول «من» على الاسم الظاهر، وهو الكحل، أو ما رأيت رجلًا أحسنَ في عينه الكحلُ من عينِ زيدٍ بدخول «مِن» على ذي المحل، وهو زيد، فتحذف مضافًا إن أدخلت «مِن» على المحل وهو العين، ومضافين إن دخلت «مِن» على ذي المحل وهو زيد، وقد لا تأتي بعد الاسم الظاهر المرفوع بشيء أصلًا[1]، وذلك إذا تقدم المفضل على «أفعل» التفضيل فيستغنى عما بعد المرفوع، فتقول: ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحلُ، فتحذف ضمير الكحل، ومحله وصاحب محله اختصارًا، وربما أدخلوا «من» على غير المفضول لفظًا، وقالوا: ما أحد أحسن[2] به الجميلُ من زيدٍ، والأصل: ما أحسن به الجميلُ من حسنِ الجميل بزيدٍ، فـ«الجميلُ» الثاني هو المفضول، وهو الجميل الأول، ثم إنهم أضافوا الجميل إلى زيد؛ لئلا يشبه أباه في المعنى فصار التقديم من جميل زيد، ثم حذفوا المضاف وهو جميل، وأقاموا المضاف إليه وهو زيد مقامه فصار من زيد[3].

٥٠٥ ك: لَنْ تَرَى النَّاسَ مِن رَفِيقِ أَوْلَى بِهِ الفَضْلُ مِن الصِّدِيقِ

ومثله قول المصنف: (ك: لن ترى في الناس[4] من رفيق) أي: صاحب

(١) أي: اختيار. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/٥٤).

(٢) في س: أحسن أحسن.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣/٣٥٧، ٣٥٨).

(٤) إعرابه: لن: حرف نصب، وترى: فعل مضارع منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة منع=

(أولى[1] به الفضل[2] من) أبي بكر (الصديق)، فالفضل الثاني هو المفضول، وهو الفضل[3] الأول، ثم إنهم أضافوا الفضل إلى الصديق لملابسته إيَّاه في المعنى، فصار التقدير: من فضل الصديق، ثم حذفوا المضاف وهو فضل، وأقاموا المضاف إليه ـ وهو الصديق ـ مقامه فصار من الصديق.

وهذا المثال داخل تحت القاعدة فإن الاسم الظاهر، وهو الفضل أجنبي مسبوق بنفي بلن مكتنف بضميرين أولهما: ضمير الموصوف وهو الهاء من «به»، والثاني: ضمير الاسم الظاهر، وقد حذف، والأصل: أولى به الفضل منه بالصديق.

والحاصل: أن الضميرين تارة يكونان مذكورين، وتارة يكونان محذوفين، وتارة يذكر أحدهما، ويحذف الآخر، وإذا حذف ضمير المفضول لم يلزم حذف ضمير الموصوف، وبالعكس، ولما لم يمكنه أن يجعل الاسم الظاهر مبتدأ؛ لئلا يفصلوا به بين أفعل التفضيل و«من»، وذلك لا يجوز رفعوه[4] على الفاعلية، وشرطوا تقديم النفي عليه، وقاس عليه المصنف في شرح التسهيل النهي والاستفهام[5]، وتبعه ابن هشام في شرح القطر[6].

= من ظهورها التعذر، وفاعله ضمير المخاطب، وفي الناس: متعلق به، ورفيق: مفعول ترى مجرور بـ«من» لفظًا، وفي التقدير: منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة في آخره منع اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، وأولى: نعت رفيق إن كانت رأى بصرية، ومفعوله الثاني إن كانت قلبية، والفضل: بالرفع فاعل بأولى، وبه ومن متعلقان بأولى. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/١٠).

(١) أي: أقرب وأحق وأجدر.

(٢) أي: الإحسان.

(٣) في س: المفضل، والمثبت هو الصواب.

(٤) رفعوه جواب الشرط من قوله: «لما».

(٥) شرح التسهيل لابن مالك (٣/٦٨).

(٦) شرح قطر الندى لابن هشام (٢٣١).



قال الشيخ خالد في شرح التوضيح: ولم يرد به سماع[1] فالأولى الاقتصار على ما قاله العرب انتهى[2]، والإعراب ظاهر مما تقرر[3].

** ** **

---

(١) قال يس: قد استقر أن النهي والاستفهام الإنكاري يجريان مجرى النفي في أخوات كان الأربعة والاستثناء وتسويغ مجيء الحال من النكرة في الفصيح. انظر: حاشية يس على الفاكهي (٢/٢١٢).

(٢) التصريح على التوضيح (٣/٣٥٨).

(٣) **في س بعد قوله مما تقرر: وقد تم النصف الأول من فتح الخالق المالك في حل ألفية ابن مالك، تغمده الله بالرحمة والرضوان، ولله الحمد والمنة، على التوفيق لأهل الكتاب والسنة على يد الفقير عبد الرحمن الأشموني، وكتبه من خط مؤلفه في آخر هذا النصف بعد ما ذكر على يد مؤلفه محمد الشربيني الخطيب، وذلك يوم الجمعة ثامن شهر ذي الحجة من شهور سنة خمس وسبعين وتسعمائة وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.**





وبه نستعين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

(النعت)[1][2]

٥٠٦ يَتْبَعُ فِي الإِعْرَابِ الاَسْمَاءَ الأُوَلْ: نَعْتٌ تَوْكِيدٌ عَطْفٌ وَبَدَلْ

أي: هذا باب النعت ويرادفه الصفة والوصف[3]، ولما كان أحد التوابع بدأ بذكرها إجمالًا ثم فصل[4] فقال: (يتبع في الإعراب) لفظًا أو تقديرًا أو محلًا (الَاسماءَ[5] الأُول) خمسة أشياء: (نعت وتوكيد وعطف) أي: عطف بيان وعطف نسق (وبدل).

فإن قيل: يشكل عليه، نحو: قام قام زيد، ونعم نعم، ولا لا؛ فإنها[6] مشتملة على التوكيد ولا تبعية في شيء منها[7].

---

(١) هذا الباب قد سقط من ق.

(٢) قال ابن حمدون: مناسبة ذكر النعت عقب ما مر أن الغالب في الصفات الأربع السابقة: اسم الفاعل واسم المفعول، والصفة المشبهة، اسم التفضيل، أن تكون نعوتًا، وأن يكون النعت منها غالبًا. حاشية ابن حمدون على شرح المكودي (٢/١١).

(٣) النعت عبارة الكوفيين، والوصف والصفة عبارة البصريين، وهذه الثلاثة مترادفة على ما هو الحق. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/١١).

(٤) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٢٧).

(٥) قوله: (يتبع الأسماء) جرى على الغالب، وإلا فهو يتبع غير الأسماء أيضًا. انظر: الدرر السنية لشيخ الإسلام زكريا (٢/٧٢٠).

(٦) قوله: (فإنها) أي: المذكورات من قوله: (قام قام، ونعم ونعم، ولا لا).

(٧) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٠٧).

أجيب: بأنه لا دليل في كلامه على اختصاصها بالأسماء، وسيبين أن التوكيد اللفظي والبدل وعطف النسق يتبع غير الاسم[1][2].

ودليل الحصر[3] في الخمسة أن التابع إما أن يتبع بواسطة حرف أو لا، الأول عطف النسق، والثاني إما أن يكون على نية تكرار العامل، أو لا، الأول: البدل، والثاني: إما أن يكون بألفاظ محصورة، أو لا، الأول: التوكيد، والثاني إما أن يكون بالمشتق، أو لا، الأول: النعت، والثاني: عطف البيان، ولها أبواب تأتي فإذا اجتمعت يُبْدأ بالنعت ثم البيان ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم بالنسق، قاله في التسهيل[4].

تَنْبِيهٌ [عامل التابع]

اختُلِف في عامل التابع، فأما النعت والتوكيد والبيان فقال الجمهور: العامل فيها هو العامل في المتبوع، ونُسِبَ إلى سيبويه[5].

وقيل: العامل فيها تبعيتها لما جرت عليه وهو قول الخليل والأخفش[6].

---

(١) انظر: شرح المرادي على الألفية (١/٥٥٧).

(٢) واجاب اللقاني بأن الأسماء مفهوم لقب، وهو غير معتبر عند الجمهور، أو خص الأسماء بالذكر؛ لأنها الغالب. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/١٢).

(٣) **قال زكريا**: دليل الحصر فيها استقرائي، وقد يقال هو عقلي، بأن يقال: التابع إن توسط بينه وبين متبوعه حرف عطف فهو عطف النسق، وإلا فإن رفع المجاز فهو التوكيد، وإلا فإن كان نية تكرار العامل فهو البدل، وإلا فإن وضح متبوعه مع جموده فهو عطف البيان، وإلا فهو النعت. الدرر السنية (٢/٧٢١).

(٤) التسهيل لابن مالك (٣/١٠٧)، وانظر: التصريح على التوضيح (٢/١٠٧).

(٥) لم أجد ما نسب إلى سيبويه في الكتاب، وهو في الارتشاف (٢/٥٩٢)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٠٧)، الدرر السنية لزكريا (٢/٧١٢)، شرح الأشموني (٣/٥٨)، شرح المر ادي على الألفية (١/٥٥٨).

(٦) وهو أيضًا قول سيبويه والجرمي. انظر: همع الهوامع للسيوطي (٢/١١٥)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٠٧).

وأما البدل فقيل: عاملُه محذوف، وهو قول الجمهور، ويدل لهم ظهوره جارًّا جوازًا مع الظاهر ووجوبًا مع المصدر، نحو: بزيد به، وقال قوم منهم المبرد: عامله عامل متبوعه[1]، وهو ظاهر مذهب سيبويه[2]، واختاره المصنف[3] وابن خروف.

وقال ابن عصفور: عامله عامل متبوعه على أنه نائب عن الفاعل المحذوف لا أنه عامل بالأصالة، وأما النَّسق فقال الجمهور: عامله عامل متبوعه بواسطة الحرف، وقيل: الحرف، وقيل: محذوف[4]، وإليها أشار المصنف بقوله السابق: (**يتبع في الإعراب الأسماء الأول**»... إلخ).

٥٠٧ فَالنَّعْـتُ تَـابِعٌ مُـتَمٌّ مَـا سَـبَقْ بِوَسْمِهِ، أَوْ وَسَمِ مَا بِهِ اعْتَلَقْ

(**فالنعت**) عنده (**تابع**) أي: تال لا يتقدم أصلاً، وهو جنس (**متم**) أي: مكمل، وقوله: (**ما سبق**) فصل يخرج عطف النسق والبدل، وقوله: (**بوسمه**) أي: ما سبق، ويسمى نعتًا حقيقيًّا، (**أو وسم ما به اعتلق**) ويسمى سببيًّا، فصل ثان يخرج التوكيد والبيان[5]، فشمل قوله: (متم ما سبق... إلخ) المخصص للنكرة، كجاء رجلٌ تاجرٌ، في الحقيقي، أو تاجر أبوه في السببي.

والموضح للمعرفة، كـ«جاء زيدٌ التاجرُ»، في النعت الحقيقي، أو «التاجرُ أبوه» في النعت السببي.

---

(١) المقتضب للمبرد (٤/٢٩٥، ٢٩٩)، وانظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٠٨).

(٢) لم أجد ما نسب إلى سيبويه في الكتاب، وهو في شرح المرادي (١/٥٥٨)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٠٨).

(٣) شرح التسهيل لابن مالك (٣/٣٣٠).

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٠٧، ١٠٨).

(٥) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٢٧).



واختلف في معنى الإيضاح والتخصيص:

فقيل الإيضاح: رفع الاشتراك اللفظي الواقع في المعارف على سبيل الاتفاق، فهو يجري مجرى بيان المجمل.

والتخصيص: رفع الاشتراك المعنوي الواقع في النكرات على سبيل الوضع، فهو يجري مجرى تقييد المطلق بالصفة.

وقيل: الإيضاح رفع الاحتمال في المعارف، والتخصيص: تقليل الاشتراك في النكرات(١).

فإن قيل: هذا الحد ـ كما قال ابن هشام(٢) ـ ليس بجامع؛ لأنه غير شامل لأنواع النعت؛ فإن النعت قد لا يكون للإيضاح والتخصيص، بل قد يكون للمجرد المدح، كـ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]، أو لمجرد الذم نحو: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، أو للتعميم نحو: إن الله يرزق عبادَه الطائعين والعاصيين، أو للتفصيل، نحو: مررت برجلين عربي وأعجمي، أو للإبهام نحو: تصدق بصدقة قليلةٍ أو كثيرةٍ، أو للترحم نحو: اللهم أنا عبدُك المسكينُ، أو للتوكيد، نحو: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾ [الحاقة: ١٣].

أجيب: بأن الأصل في النعت أن يكون للإيضاح أو التخصيص، وكونه لغيرهما إنما هو بطريق العرض مجازًا عن استعمال الشيء في غير ما وضع له(٣).

٥٠٨ فَلْيَعْطَ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ مَا ... لِمَا تَلَا، كَـ: امْرُرْ بِقَوْمٍ كُرَمَا

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٠٨).

(٢) أوضح المسالك لابن هشام (٣/٣٠٢).

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٠٨، ١٠٩).

(فليعط)[1] أي: النعت سواء أكان حقيقيًّا أو سببيًّا (في التعريف والتنكير ما) ثبت (لما تلا) أي: لمتبوعه، ويجب حينئذٍ أن يكون المتبوع أعرف من النعت، أو مساويًا له (كـ: امرر بقوم كُرَمَا)، وبالرجل الفاضل[2].

الإعراب

قوله: «يتبع» فعل وفاعل، و«في الإعراب» متعلق به، و«الَاسماء»[3] مفعول مقدم على الفاعل بـ: يتبع، و«الأول» نعت الاسماء، والقياس أن يكون جمع أولي، أثنى الأول، كالأُخر جمع أُخرى، و«النعت» فاعل بـ: يتبع «وتوكيد وعطف وبدل» معطوفات على نعت «فالنعت تابع» مبتدأ وخبر، و«متم» نعت تابع، و«ما» موصول اسمي في محل نصب متم، [و][4] جملة: «سبق» صلة ما، و«بوسمه» متعلق بـ: متم، «أو بوسم»[5] [معطوف على وسمه و«ما» اسم موصول مضاف إليه، و«به»][6] متعلق بـ: اعتلق، وجملة «اعتلق» صلة ما، «فليعط» فعل مضارع مجزوم بلام الأمر[7]، و«في التعريف» متعلق به، و«التنكير» معطوف عليه، و«ما» موصول اسمي في محل نصب على أنه مفعول يعط الثاني، و«لما» في موضع الصلة لما الأولى، وما المجرورة باللام موصولة أيضًا، وجملة: «تلا» صلتها، و«كامرر» مجرور الكاف قول محذوف، و«امرر» فعل أمر وفاعل،

---

(١) في س: (فليعط) وعليه أعرب الأزهري للمتن، والمثبت في النسخ المطبوعة للمتن: (وليعط).

(٢) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٢٧).

(٣) قوله: «الأسماء» بنقل الحركة.

(٤) ما بين القوسين غير مثبت في (س).

(٥) الوسم هنا مصدر وسمته وسمًا أي: جعلت عليه علامة يعرف بها، وآلته التي يوسم بها، والمعني الذي يعطيه الاسم المشتق ونحوه، انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٨٤).

(٦) ما بين القوسين مثبت من تمرين الطلاب (٧٩).

(٧) أي: لام الأمر ساكنة لدخول الفاء عليه.

و«بقوم» متعلق بامرر، و«كُرَما» جمع كريم نعت لقوم، وتقدير البيت: فليعط النعت في حالتي التعريف والتنكير ما استقر للمنعوت الذي تلاه النعت، وذلك [كقولك][(١)]: امرر بقوم كرما[(٢)].

٥٠٩ وَهْوَ لَدى التَّوْحِيدِ وَالتَّذْكِيْرِ أَوْ سِوَاهُمَا كَالفِعْلِ، فَاقْفُ مَا قَفَوا

(وهو) أي: النعت **(لدى التوحيد والتذكير)** أي: عند ثبوتهما للمتبوع **(أو سواهما)** وهو ضمير التثنية والجمع والتأنيث **(كالفعل)**[(٣)] فإن رفع الوصفُ الحقيقيُّ أو المجازيُّ ضميرَ الموصوفَ المستترَ وافقه في التثنية والجمع، ونعني بالوصف الحقيقي أن يجري على ما هو له كـ«جاءتني امرأة كريمة، ورجلٌ كريمٌ، ورجلان كريمان، ورجال كِرام»، ففي الوصف في الجميع ضمير مستتر يعود على الموصوف باعتبار حاله في التذكير والتأنيث والتثنية والجمع، وكذا تقول في التعريف: جاءتني المرأة الكريمة... إلخ[(٤)].

ونعني بالوصف المجازي أن يجري على غير مَن هو له إذا حول الإسناد عن الظاهر إلى ضمير الموصوف، وجُرُّ الظاهر بالإضافة إن كان معرفة، ونُصِبَ على التمييز إن كان نكرة، نحو: جاءتني امرأةٌ كريمةُ الأبِ بالإضافة، أو كريمةٌ أبًا بالتمييز، وجاءني رجلان كريمَا الأبِ بالإضافة، أو كريمان أبًا بالتمييز، وجاءني رجال كِرام الأب بالإضافة، أو كِرام أبًا بالتمييز[(٥)]؛ لأن الوصف في ذلك كله رافع ضمير الموصوف المستتر أصالة، أو تحويلًا، وإن رفع الوصف

(١) ما بين القوسين في س: كقول.

(٢) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٨٤).

(٣) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٢٨).

(٤) وجاءني الرجلان الكريمان، والرجال الكرام.

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١١٠).

الاسم الظاهر أو رفع الضمير البارز أعطي الوصف حكم الفعل ولم يعتبر حال الموصوف في الإفراد وغيره[1]، تقول في الوصف إذا رفع الظاهر: مررت برجلٍ قائمةٍ أمُّه بتأنيث قائمة[2]، وبامرأةٍ قائمٍ أبوها بتذكير قائم[3] كما تقول في الفعل: قامت أمه في المثال الأول، وقام أبوها في المثال الثاني، وتقول: مررت برجلين قائمٍ أبوهما بإفراد «قائم»[4]، كما تقول في الفعل: قام أبواهما بإفراد الفعل، ومن قال من العرب كأزد شنوءة وطيء: قاما أبوهما بإلحاق علامة التثنية في الفعل[5] قال في الوصف[6]: قائمين أبواهما بتثنية الوصف.

وتقول: مررت برجالٍ قائمٍ أباؤهم بإفراد قائم[7] كما تقول في الفعل: قام آباؤهم بإفراد الفعل.

ومن قال من العرب المتقدم ذكرهم: قاموا آباؤهم بإلحاق علامة الجمع[8] على لغة أكلوني البراغيث قال في الوصف[9]: قائمين آباؤهم.

ثم قال سيبويه: جمع التكسير في الوصف أفصح من الإفراد كقيام آباؤهم[10].

---

(١) أي: والتذكير والتأنيث والتثنية والجمع.
(٢) لأنها مسندة إلى الأم، وإن كان الموصوف مذكرًا.
(٣) لأنه مسند إلى الأب، وإن كان الموصوف مؤنثًا.
(٤) وإن كان المنعوت مثني.
(٥) أي: في الفعل المسند إلى المثني الظاهر.
(٦) أي: في الوصف إذا أسنده إلى المثنى الظاهر.
(٧) أي: وإن كان الموصوف جمعًا.
(٨) أي: بإلحاق علامة الجمع في الفعل المسند إلى الظاهر.
(٩) أي: قال في الوصف إذا أسند إلى الجمع الظاهر.
(١٠) الكتاب (٢/٤٣)، وانظر: الارتشاف لأبي حيان (٣/٢٠٥)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١١٢).



وقالت طائفة: إفراد الوصف أفصح من تكسيره[1].

وفصل آخرون فقالوا: إن كان النعت تابعًا لجمع كـ«مررت برجال قيام آباؤهم»، فالتكسير أفصح، وإن كان لمفرد أو مثنى، كمررت برجلٍ قاعدٍ غلمانُه، وبرجلين قاعدُ غلمانُهُما، فالإفراد أفصح، واتفق الجميع على أن الإفراد أفصح من جمع السلامة.

وتقول في الوصف إذا رفع الضمير البارز: جاءني غلام امرأةٍ ضاربتُه هي وأمها، وأمة رجل ضاربها هو، كما تقول: ضربته هي، وضربها هو[2]، وهذا كله مستفاد من قول المصنف: **(وهو لدي التوحيد والتذكير أو سواهما كالفعل)**.

(فاقف ما وافقوا) أي: اتبع الذي اتبعوه.

الإعراب

قوله: و«هو» مبتدأ، والضمير للنعت، و«لدي» بالدال المهملة بمعنى عند متعلق بالاستقرار الذي تعلق به الخبر، و«التوحيد» مضاف إليه، و«التذكير أو سواهما» معطوفان على التوحيد، و«كالفعل» في موضع خبر المبتدأ، «فاقف» فعل أمر، وفاعله مستتر فيه، و«ما» اسم موصول منصوب المحل بـ: اقف، وجملة «قفوا» بفتح الفاء صلة ما، والعائد محذوف[3].

[النعت بالمشتقات]

٥١٠ وانْعَتْ بِمُشْتَقٍّ كَصَعْبٍ وَذَرِبْ ....

---

(١) انظر: الارتشاف لأبي حيان (٣/٢٠٥).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١١١، ١١٢).

(٣) تمرين الطلاب للأزهري (٨٤).

ثم شرع في الأشياء التي يُنعت بها، وهي أربعة، أشار إلى الأول منها بقوله: **(وانعت بمشتق)**[1] وهو: ما دل على حدث وصاحبه[2] ممن قام به الفعل، أو وقع عليه كأسماء [الفاعلين][3] كـ«ضارب»، وأسماء المفعولين، كـ«مضروب»، واسم التفضيل المبني من فعل الفاعل، نحو: أفضل، ومما هو بمعنى اسم المفعول، كقتيل بمعنى مقتول، أو صفة مشبهة[4]، **(كصَعْبٍ ودرب)**[5] بالدال المهملة هو الخبير بالأشياء المجرب لها[6].

[النعت بالجامد الشبيه بالمشتق]

٥١٠ .... وَشِبْهِهِ، كَـ: ذَا وَذِي وَالمُنْتَسِبْ

ثم شرع في الشيء الثاني مما ينعت به، وهو الجامد المشبه للمشتق في المعنى بقوله: **(وشبهه)** وهو ما يفيد من المعنى ما يفيده المشتق، كاسم الإشارة[7]، المشار إليه بقوله: **(كذا)** المشار بها **(وذي)** بمعنى صاحب وفروعهما، وأسماء النسب وهي المشار إليه بقوله: **(والمنتسب)**[8] فاسم الإشارة

---

(١) وإنما نعت بالمشتقات؛ لأن كلًّا منها مأخوذ من لفظ المصدر للدلالة على معنى منسوب إلى المنعوت، فخرج من ذلك ما اشتق لزمان أو مكان، نحو: مرمى لزمان الرمي، أو مكانه، أو آلة، نحو: مفتاح فإنه لا ينعت بها، فلا ترد نقضًا على قولهم المشتق. انظر: الكواكب الدرية للأهدل (٢/٩٤).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١١١، ١١٢).

(٣) في س: الفاعل، المثبت هو الصواب، ويشهد له قوله: (لمفعولين).

(٤) أي: وتضمن معنى فعل وحروفه.

(٥) فالمشتق وإن كان عامًّا في الأصل فمثاله بصعب ودرب يخصصه فكأنه قال: (وانعت بمشتق اشتقاقًا كاشتقاق صعب ودرب). انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/١٤).

(٦) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٢٨).

(٧) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١١٣).

(٨) قوله: (والمنتسب)، أي: اسم نسب المنتسب، والقرينة عليه عدم صحة المعنى بدون=

ينعت به المعارف، تقول: مررت بزيدٍ هذا، و«ذو» ينعت بها النكرات، تقول مررت برجل ذي مال، وأسماء النسب ينعب بها النكرات والمعارف، تقول: مررت برجل دمَشْقِي، وبالرجل الدمَشْقِي ـ بفتح الميم[1].

وإنما قلنا: إن هذه الثلاثة أفادت من المعنى ما يفيده المشتق؛ لأن لفظة «هذا» معناها الحاضر، ولفظة «ذي مال» معناها صاحب مال، ولفظة «دمَشقي» معناها منسوب إلى دمشق، فلما أفادت ما يفيده المشتق من المعنى صح النعت بها[2].

[النعت بالجمل]

٥١١ وَنَعَتُـــوا بِجُمْلَـــةٍ مُنَكَّـــرًا ....

ثم شرع في **الثالث** مما ينعت به، وهو الجمل كما أشار ذلك بقوله: **(ونعتوا بجملة)** اسمًا، وللنعت بها ثلاثة شروط، شرط في المنعوت، وهو أن يكون نكرة كما أشار إليه بقوله: **(منكرًا)** إما لفظًا ومعنًى، نحو قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمًا تُرۡجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨١] فجملة ﴿تُرۡجَعُونَ﴾ في موضع نصب نعتًا لـ﴿يَوۡمًا﴾، وهو نكرة لفظًا ومعنًى، والرابط بينهما الضمير المجرور بـ: في.

أو نكرة معنى فقط[3] وهو الاسم المعرف بأل الجنسية[4]، كقول رجل من

= ذلك، هذا إذا كان باقيًا على نسبه، فإن تنوسي، نحو: قمري فلا ينعت به. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١٥/٢).

(١) قال الأزهري: ويجوز الكسر. التصريح على التوضيح (١١٤/٢).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١٤٤/٢).

(٣) أي: لا لفظًا.

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١٥/٢).

بني سلول[1]:

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي ... فَأَعِفُّ ثُمَّ أَقُولُ لَا يَعْنِينِي

فـ«يسبني» في موضع جر نعت لـ«لئيم» وهو الدنيء الأصل، الشحيح النفس، وصح نعته بالجملة نظرًا إلى معناه؛ فإن المعرف بأل الجنسية لفظه معرفة، ومعناه نكرة كما قاله المصنف في شرح التسهيل[2].

٢١١ .... فَأُعْطِيتُ مَا أُعْطِيتُهُ خَبَرَا

(فأعطيت) تلك الجملة (ما أعطيته) حال كونها (خبرا) من الرابط، ومن متعلقها بمحذوف وجوبًا إن كانت جارًّا ومجرورًا وغير ذلك مما سبق ذكره[3].

وشرطان في الجملة أحدهما: أن تكون مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف إما ملفوظ به كما مر في قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا﴾ [البقرة: ٢٨١]

---

(١) البيت من الكامل، وهو لرجل من بني سلول في الدرر (١/١٠)، شرح شواهد المغني (١/٣١٠)، الكتاب (٣/٢٤)، المقاصد النحوية (٤/٥٨)، ولشمر بن عمرو الحنفي في الأصمعيات (١٢٦)، ولعميرة بن جابر الحنفي في حماسة البحتري (١٧١)، وبلا نسبة في الأزهية (٢٦٣)، الأشباه والنظائر (٣/٩٠)، أوضح المسالك (٣/٢٠٦)، خزانة الأدب (١/٣٥٧، ٣٥٨-٣/٢٠١- ٤/٢٠٧، ٢٠٨ -٥/٢٣، ٥٠٣ ٧/١٩٧، ٩/١١٩، ٣٨٣)، الخصائص (٢/٣٣٨ ٣/٣٣٠)، الدرر (٢/٤٦٢)، شرح ابن الناظم (٣٥١)، شرح شواهد المغني (٢/٨٤١)، مغني اللبيب (١/١٠٢ ٢/٤٢٩، ٦٤٥)، همع الهوامع (١/٩ - ٢/١٤٠)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١١٤)، الدرر السنية لشيخ الإسلام زكريا (٢/٧٢٣).

الشاهد في «اللئيم يسبني» حيث وقعت الجملة، وهي يسبني، نعتًا للمعرفة وهو قوله: اللئيم. انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٣/٣٠٧).

(٢) شرح التسهيل لابن مالك (٣/٣١١)، وانظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١١٥).

(٣) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٢٨).

الآية، أو مقدر، إما مرفوع كقوله[1]:

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنْ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَارًا عَلَيْكَ وَرُبَّ قَتْلٍ عَارُ

أي: هو عار[2]، أو منصوب كقوله[3]:

.... وَمَا شَيْءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاحِ

أي: حميته. أو مجرور بـ: في إذا كان المنعوت بالجملة اسم زمان، كقوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمًا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا﴾ [البقرة: ٤٨][4] أي: لا يجزئ فيه.

٥١٢ وَامْنَعْ هُنَا إِيْقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ ....

والشرط الثاني: أن تكون الجملة خبرية[5] كما يؤخذ ذلك من قوله: (وامنع هنا إيقاع) الجملة (ذات الطلب) وإن لم يمتنع إبقاؤها خبرًا[6]، فلا

(١) البيت من الكامل، وهو لثابت بن قطنة في ديوانه (٤٩)، الحماسة الشجرية (١/٣٣٠)، خزانة الأدب (٩/٥٦٥، ٥٧٦، ٥٧٧)، الدرر (٢/٤٣)، شرح شواهد المغني (١/٨٩، ٣٩٣)، الشعر والشعراء (٢/٦٣٥)، وبلا نسبة في التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١١٥)، الارتشاف (٢/٥٨٥)، الأزهية (٢٦٠)، أمالي ابن الشجري (٢/٣٠١)، تخليص الشواهد (١٦٠)، الجنى الداني (٤٣٩)، جواهر الأدب (٢٠٥، ٣٦٥)، خزانة الأدب (٩/٧٩)، شرح التسهيل (٣/١٧٥)، المقتضب (٣/٦٦)، المقرب (١/٢٢٠)، همع الهوامع (١/٩٧).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١١٥).

(٣) البيت من الوافر، وهو لجرير في ديوانه (١/٨٩)، الكتاب (١/٨٧، ١٣٠)، المقاصد النحوية (٣/٧٥)، وبلا نسبة في التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١١٥)، خزانة الأدب (٦/٤٢)، سر صناعة الإعراب (١/٤٠٢)، شرح التسهيل (٣/٣١٢)، مغني اللبيب (٢/٥٠٣، ٦١٢، ٦٣٣).

(٤) أي: لا تجزي فيه. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١١٥).

(٥) الخبرية أي: محتملة للصدق والكذب. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١١٦).

(٦) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٢٨).

يقال: مررت برجلٍ اضربه، ولا: مررت بعبدٍ بعكته، قاصد إنشاء البيع لا الإخبار بذلك؛ لأن الطلب والإنشاء لا خارجي لهما يعرفه المخاطب فيتخصص به المنعوت[١].

٥١٢ .... وَإِنْ أَتَتْ فَالقَوْلَ أَضْمِرْ تُصِبِ

(فإن[٢] أتت) من كلام العرب أي: أتى ما ظاهره ذلك[٣] فإنه يؤول على إضمار القول[٤] كما قال: (فالقول) نعتًا (اضمر تُصب)؛ لأن القول كثر إضمارُهُ في الكلام كقول العجاج على ما قيل؛ يذكر قومًا أضافوه وأطالوا عليه حتى دخل الليل، ثم جاؤوا بلبن مخلوط بالماء حتى صار لونه في العشية يشبه لون الذئب[٥]:

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١١٦).

(٢) في المتن المطبوع: «وإن».

(٣) أي: ظاهره يوهم وقوع الجملة الطلبية نعتًا.

(٤) انظر: التصريح على التوضيح (٢/١١٦).

(٥) البيت من الرجز، وهو للعجاج في ملحق ديوانه (٢/٣٠٤)، خزانة الأدب (٢/١٠٩)، الدرر (٢/٣٦٦)،، المقاصد النحوية (٤/٦١)، وبلا نسبة في الإنصاف (١/١١٥)، أوضح المسالك (٣/٣١٠)، خزانة الأدب (٥/٢٤، ٤٦٨، ٦/١٣٨)، شرح ابن الناظم (٣٥٣)، شرح الأشموني (٢/٤٤٩)، شرح ابن عقيل (٢/١٩٩)، شرح التسهيل لابن مالك (٣/٣١١)، شرح الكافية (٣/١١٥٩)، شرح المفصل (٣/٥٢، ٥٣)، لسان العرب (٤/٢٤٨)، خضر، (١/٣٤٠) مذقن المحتسب (٢/١٦٥)، مغني اللبيب (١/٢٤٦، ٢/٥٨٥)، همع الهوامع (٢/١١٧)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١١٦)، الدرر السنية لشيخ الإسلام زكريا (٢/٧٢٥).

الشاهد فيه قوله: (بمذق هل رأيت الذئب) فإن ظاهره يفيد وقوع الجملة الاستفهامية، وهي «هل رأيت الذئب؟» نعتًا للنكرة التي هي قوله: (مذق)، وهذا الظاهر غير مراد، بل جملة الاستفهام مفعول به، وقد حذف عامله، وهذا العامل المحذوف هو الذي يقع نعتًا،=

حَتَّـى إِذَا جَـنَّ الظَّـلَامُ وَاخْـتَلَطْ[1] جَاؤُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَـطْ؟

فظاهره أن جملة الاستفهام وهي: هل رأيت الذئب؟ نعت لـ«مذق» فوجب تأويلها على أن الصفة قولٌ محذوفٌ، وجملة الاستفهام معمول الصفة، أي: جاؤوا بلبن مخلوط بالماء مقول فيه عند رؤيته: هل رأيت الذئب قط؟[2]

[النعت بالمصدر]

٥١٣ وَنَعَتُـــوا بِمَصْـــدَرٍ كَثِيـــرَا ....

الرابع: مما ينعت به المصدر كما قال: (ونعتوا بمصدرٍ كثيرًا) بشروط:

أحدها: أن لا يؤنث ولا يثني ولا يجمع.

الثاني: أن يكون مصدر ثلاثي أو بزنة مصدر ثلاثي.

والثالث: أن لا يكون ميميًّا[3].

[ما يلتزم عند الوصف بالنعت]

٥١٣ .... فَـالتَزَمُوا الإِفْـرَادَ وَالتَّـذْكِيْرَا

(فالتزموا) لذلك (الإفراد والتذكيرَا) له، وإن كانِ النعوت بخلاف ذلك

= وأصل الكلام: جاءوا بمذق مقول فيه عند رؤيته: هل رأيت الذئب. انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٣/٣١٠).

(١) على هامش س: واختلطت بتاء التأنيث، والأولى إسقاطها بل هو المتداول في الكتب المشهورة، وهو الذي يتزن به البيت.

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١١٧).

(٣) المصدر السابق نفسه.



كامرأة رِضا[1] وعدلين رِضا[2].

فإن قيل: كيف صح أن يكون اسم المعنى نعتًا للذات؟

أجيب: إنما صح ذلك عند الكوفيين على التأويل بالمشتق، اسم فاعل أو اسم مفعول، أي: عادل اسم فاعل عَدَل، مَرْضِيٌّ: اسم مفعول رَضِيَ، وعند البصريين على تقدير مضاف، أي: وكذا، ولهذا التزموا إفراده وتذكيره، كما يلتزمان لو صرح بـ: ذو وفروعه، كما يقال: هذا رجل ذو عدل[3]، ولا ينعت بغير ما ذكر من الجوامد[4].

الإعراب

قوله: و«انعت بمشتق»، «انعت» فعل أمر، و«بمشتق» متعلق بـ: انعت، و«مشتق» نعت لوصف محذوف، والتقدير: وانعت بوصف مشتق، «كصَعْب» بسكون العين ضد سهل خبر لمبتدأ محذوف تقديره: وذلك كصعب، و«درب» قدمنا أنه بالدال المهملة، وقال المكودي: بالذال المعجمة، وهو الحاذق من كل شيء[5]، وهو «وشبهه» معطوفان على صعْب، و«كذا» خبر لمبتدأ محذوف، وتقديره: وذلك كذا وكذا، و«ذي» المصاحبة و«المنتسب» مجروران بالعطف على محل ذا المجرورة بالكاف، وإعراب الباقي ظاهر[6].

* * *

(١) قوله: (رضا) بكسر الراء.

(٢) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٢٩).

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١١٨/٢).

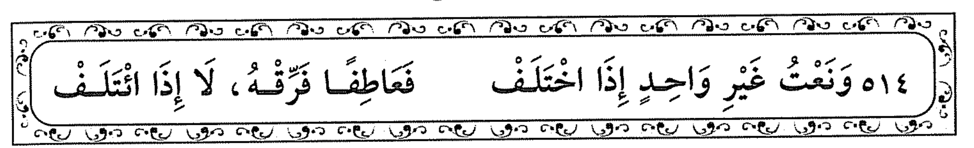
(٤) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٢٩).

(٥) شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (١٥/١).

(٦) انظر: شرح تمرين الطلاب (٨٤).



[تعدد النعوت]



ثم شرع في تعدد النعوت فقال: (ونعت غير واحد) وهو المثني والمجموع، ولا يكون إلا متعددًا[1] (إذا اختلف) معنى النعت ولفظه كـ«العاقل والكريم»، أو لفظه دون معناه كـ«الذاهب والمنطلق»، أو معناه دون لفظه، كـ«الضارب» من الضرب بالعصى ونحوها، والضارب من الضرب في الأرض أي: السير فيها[2] (فعاطفًا) لبعضه على بعض (فَرِّقْه)[3] وجوبًا بالواو وخاصة؛ لأنها الأصل في ذلك[4] نحو: مررت برجلين كريم وبخيل[5]، قال الشاعر[6]:

بَكَيْتُ وَمَا بُكَا رَجُلٍ حَزِينِ عَلَى رَبْعَينِ مَسْلُوبٍ وَبَالِ[7]

فـ«مسلوب وبالٍ» نعتان لـ«ربعين»، وعطف أحدهما على الآخر بالواو،

---

(١) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٢٩).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١١٩).

(٣) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٢٩).

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١١٩).

(٥) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/١٨).

(٦) البيت من الوافر، وهو لابن ميادة في ديوانه (٢١٤)، شرح أبيات سيبويه (١/٦٠٣)، شرح شواهد المغني (٢/٧٧٤)، ولرجل من باهلة في الكتاب (١/٤٣١)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٣/٢١١)، أوضح المسالك (٣/٣١٣)، مغني اللبيب (٢/٢٥٦)، المقتضب (٢/٢٩١)، المقرب (١/٢٢٥)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١١٩).
الشاهد فيه قوله: (ربعين مسلوب وبال) حيث عطف ثاني النعتين وهو قوله: (بال) على أولهما، وهو قوله: (مسلوب)، ولم يثنيهما؛ لأنهما اختلفا في المعنى. انظر: عدة السالك إلى أوضح المسالك (٣/٣١٣).

(٧) في س: وبالي، والمثبت هو الموافق للرواية كما هو واضح في المراجع السابقة.



والمسلوب: هو الذاهب بالكلية بحيث لم يبق له عين ولا أثر، والبالي: هو الذي ذهب عينه وبقي شيء من آثاره، و«بكا» مقصور.

ونحو: مررت برجال شاعر وكاتب وفقيه فهذه الثلاثة المتعاطفة بالواو نعوت لـ«رجال».

والشاعر: هو الذي يأتي بالكلام منظومًا، **والكاتب** هو الذي يأتي به منثورًا، والفقيه مِن «فَقُه» بالضم هو إذا صار الفقه له سجية[1].

تَنْبِيهٌ

يستثنى نعت الإشارة فلا يتأتى فيه التفريق، لا يجوز: مررت بهذين الطويل والقصير، على النعت قاله سيبويه[2].

و(**لا**) تفرقه (**إذا ائتلف**) أي: اتحد معنى النعت ولفظه، نحو: جاءني رجلان فاضلان، ورجال فضلاء، فقد استغنى بالتثنية والجمع عن التفريق بالعطف.

الإعراب

قوله: «**نعت غير واحد**» قال الشاطبي «نعت» مبتدأ خبره إذا وما بعدها انتهى[3]، و«غير» مضاف إليه، و«واحد» مجرور بإضافة غير إليه، المنعوت به محذوف، و«إذا» ظرف مستقبل مضمن معنى الشرط، وهل الناصب له فعل الشرط أو فعل الجواب؟، قولان، أشهرهما الثاني عند الأكثرين.

وقال ابن هشام: أصحهما الأول؛ إذ يلزم على قول الأكثرين أن تقع «إذا»

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٢٠).

(٢) الكتاب لسيبويه (٢/٨)، الارتشاف لأبي حيان (٢/٥٨٩)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٢٠).

(٣) المقاصد الشافية للشاطبي (٤/٦٤٥)



معمولة لما بعد الفاء، نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق: ١]، انتهى، وجملة «اختلف» في موضع جر بإضافة إذا إليها على قول الأكثرين دون غيرهم، و«فعاطفًا» حال من الضمير المستتر في «فرقه»، ومتعلقه محذوف، وجملة: «فرقه» من الفعل والفاعل المفعول جواب إذا، فلا محل لها؛ لأنه شرط غير جازم فـ«لا» عاطفة، و«إذا ائتلف» معطوف على إذا اختلف، وجواب إذا الثانية محذوف، وتقدير البيت: نعت غير منعوت واحد إذا اختلف ففرقه حال كونك عاطفًا بالواو لا إذا ئتلف فلا تفرقه[1].

٥١٥ وَنَعْتُ مَعْمُولَيْ وَحِيْدَي مَعْنَى ... وَعَمَلٍ أَتْبِعْ بِغَيْرِ اسْتِثْنَا

(ونعت معمولي) عاملين (وحيدي[2] معني وعمل أتبع بغير استثنا) أي: إذا ذكرت منعوتين معمولين لعاملين متحدين في المعنى والعمل اتبعت النعت للمنعوت في إعرابه، فتقول: ذهب زيد وذهب عمرو العاقلان، فإن العاملين متحدان في المعنى.

وشمل المتحدين في المعنى واللفظ كالمثال المذكور، والمتحدين في المعنى دون اللفظ، نحو: ذهب زيد وانطلق عمرو العاقلان.

ومعنى قوله: «اتبع» إجزاء الإتباع؛ لأن الإتباع واجب؛ لأنه يجوز فيه القطع، وفهم منه جواز الإتباع إذا كان العامل فيهما واحدا، نحو: ذهب زبد وعمرو العاقلان، وهو من باب أولى.

وفهم منه أيضًا أن العاملين إذا اختلفا في معنى لم يجز الإتباع[3]، وفيه

(١) تمرين الطلاب للأزهري (٨٥).
(٢) قوله: (متحدي) أي: متحدين.
(٣) قوله لم: «لم يجز الاتباع» بل يتعين القطع بالنصب أو الرفع على الخبرية. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/١٩).



ثلاث صور:

الأولى: أن يختلفا في المعنى واللفظ والجنس، نحو: ذهب زيد، وهذا عمرو العاقلان(١).

الثانية: أن يختلفا في اللفظ والمعنى ويتفقا في الجنس، نحو: قام زيد، وخرج عمرو الكريمان.

الثالثة: أن يتفقا في الجنس وفي اللفظ، ويختلفان في المعنى، نحو: وجد زيد وجد عمرو [العاقلان](٢)، إذا أريد بالأول حزن، وبالثاني أصاب.

وفهم من قوله: (وعمل) أنهما إذا اختلفا في العمل لم يجز فيهما الإتباع، نحو: ضربت زيدًا(٣)، وقام عمرو العاقلان، وخاصم زيدٌ عمرًا العاقلان(٤).

تَنْبِيهٌ

يحتمل قوله: (بغير استثنا) أن الإتباع سائغ فيما ذكر بغير استثناء، يشير به إلى قول من لا يمنع الإتباع وإن اتفقا في المعنى، وهو ابن السراج(٥)، ويحتمل

---

(١) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/١٨، ١٩).

(٢) ما بين القوسين سقط من س.

(٣) قوله: (ضربت زيدًا وقام عمرو) هذا المثال لما وقع فيه الاختلاف في المعنى والعمل، وبقي عليه مثال لما وقع فيه الاختلاف في العمل دون المعنى، وذلك نحو: هذا مؤلم زيد، وموجع عمرو العاقلان فيكون العاملان مؤلم موجع اتحدا في المعنى واختلفا في العمل، فالأول عمل الجر، والثاني عمل النصب، فتكون المفاهيم ثلاثة، ما إذا اختلفا المعنى فقط، وما إذا اختلفا في العمل فقط، وبقي على الشارح ما إذا اختلفا، فالصور أربع واحد في المنطوق وثلاثة في المفهوم. انظر: حاشية ابن حمدون على شرح المكودي (٢/١٩).

(٤) قوله: (وخاصم زيد عمرًا) فيه نظر؛ لأن الكلام مفروض فيما إذا كان عاملان، والمثال إنما فيه عامل واحد. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/١٩).

(٥) قوله: (وهو ابن السراج... إلخ) يقتضي كلامه أن ابن السراج يمنع الإتباع مطلقًا، وليس=

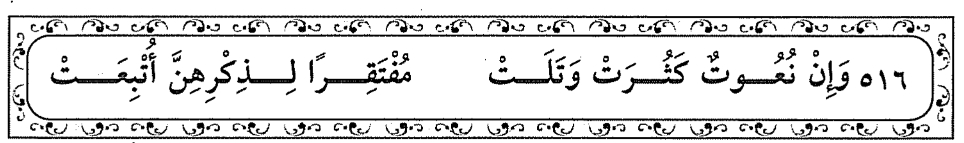
أن يريد «بغير استثنا» في الرفع[١] والنصب[٢] والجر[٣]، وهو ما جرى عليه ابن المصنف[٤].



الإعراب

قوله: و«نعت» مفعول مقدم بـ: أتبع، و«معمولي» مضاف إليه، و«وحيدي» مجرور بإضافة معمولي إليه، و«معنى» مضاف إليه، و«عمل» معطوف على معنى، و«أتبع» فعل أمر، و«بغير» متعلق به، و«استثنا» مضاف إليه، وتقدير البيت: وأتبع نعت معمولي عاملين أو وحيدي معنى وعمل بغير استثناء[٥].

[كثرة النعوت]



٥١٦ وَإِنْ نُعُوتٌ كَثُرَتْ وَتَلَتْ مُفْتَقِرًا لِذِكْرِهِنَّ أُتْبِعَتْ

(وإن نعوت كثرت وتلت) اسما **(مفتقرًا لذكرهن)** في الإيضاح والتعيين[٦] بأن لم يعرف مسمى المنعوت إلا بجميعها[٧] **(أتبعت)** وجوبًا، أي: وجوبًا اتباعها كلها للمنعوت لتنزيلها منه منزلة الشيء الواحد[٨]، فقد يكن للمنعوت الواحد

= كذلك بل يجيز الإتباع في العاملين والخبرين المتفقين في المعنى ويمنعه في غيرهما، نحو: رأيت زيدا وأبصرت عمرا العاقلين. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/١٩).

(١) قوله: «في الرفع» نحو: جاء زيد وعمرو العاقلان.

(٢) قوله: «النصب»، مثال النصب رأيت زيدا ورأيت عمرا العاقلين.

(٣) قوله: «الجر» مررت بزيد ومررت بعمرو العاقلين.

(٤) شرح ابن الناظم (١٩٤)، وانظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/١٩).

(٥) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٨٥).

(٦) انظر: البهجة المرضية (١٢٩).

(٧) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٢٥).

(٨) انظر: المصدر السابق نفسه.

نعتان فصاعدًا بعطف، كقوله تعالى: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ۝١ ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝٢ وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ﴾ [الأعلى: ١، ٢، ٣] الآية، وبغير عطف كقوله تعالى: ﴿هَمَّازٍ مَّشَّآءٍ﴾ [القلم: ١١] الآية، فإن كان المنعوت مفتقرًا لذكرها كلها [وجب إتباعها][١]، كقولهم: مررت بزيدٍ التاجرِ الفقيهِ الكاتبِ إذا كان زيد هو الموصوف بهذه الصفات يشاركه في اسمه ثلاثة من الناس، اسم كل واحد منهم زيد، وأحدهم تاجر كاتب، والآخر تاجر فقيه، والآخر فقيه كاتب، فلا يتعين زيد الأول من الآخرين إلا بالنعوت الثلاثة، فيجب إتباعها للمنعوت في إعرابه.[٢]

وفهم من قوله: (كثرت) أنها زادت على نعتٍ واحدٍ، فشمل النعتين فصاعدًا فتقول: مررت بزيد الخياط[٣] الطويل بالإتباع إذا افتقر المنعوت لذلك، وتقول: مررت برجل تميمي طويل خياط إذا افتقر المنعوت للنعوت المذكورة، وقد يكون المنعوت معينًا غير محتاج إلى تخصيص بالنعت[٤].

٥١٧ وَاقْطَعْ أَوَ اتْبِعْ إِنْ يَكُنْ مُعَيَّنَا	بِدُونِهَا أَوْ بَعْضِهَا اقْطَعْ مُعْلِنَا
٥١٨ وَارْفَعْ أَوِ انْصِبْ إِنْ قَطَعْتَ مُضْمِرَا	مُبْتَدأً أَوْ نَاصِبًا لَنْ يَظْهَرَا

(واقطع أو اتبع إن يكن) أي: المنعوت (معينا بدونها)[٥] كلها، ثم أتيت

(١) ما بين القوسين أثبتناه لحاجة السياق إليه.

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٢٥).

(٣) أي: إذا شارك المنعوت شخصان أحدهما خياط، والآخر طويل وهو جمع الوصفين، فلا يتميز عنهما إلا بذكر الوصفين جميعًا. انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٠).

(٤) انظر: شرح الكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٠).

(٥) أي: بدون النعوت كالبسملة، فالمنعوت وهو الله أعرف المعارف فقد تعين بدون النعت، فيجوز في الرحمن الرحيم الجر على التبعية، والرفع على الخبرية والنصب على المفعولية ويجوز القطع في أحدهما بالرفع أو النصب والإتباع في الآخر بشرط تقديم التابع،=



بنعوت جاز فيها الإتباع والقطع والإتباع في بعضها والقطع في بعضها، وإلى جواز إتباع بعضها، وقطع بعضها أشار بقوله: **(أو بعضها اقطع معلنًا)**[1].

وفهم من قوله: (أو بعضها اقطع) قطع بعضها وإتباع بعضها، ويلزم على هذا أن يكون «بعضها» منصوبًا على أنه مفعول بـ: اقطع، وبهذا جزم المرادي[2]، وقال ابن المصنف[3] أي: وإن يكن المنعوت معينًا ببعضها اقطع ما سواه. انتهى[4].

فجعل مفعول «اقطع» محذوفًا، وفهم من كلامه أن بعضها مجرور بالعطف على «بدونها»[5]، فـ«أو» في قوله: (وأتبع) للتخيير بين إتباع النعوت[6] للمنعوت

= فإن قطعت الأول فلا يجوز في الثاني الإتباع؛ لئلا يلزم الفصل بين النعت والمنعوت بالجملة الأجنبية، وللزوم القصور بعد الكمال؛ لأن القطع أبلغ في المعنى؛ لأن فيه تكثير الجمل؛ لأن طباع العرب تأبى الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٠).

(١) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٠).

(٢) شرح المرادي على الألفية (١/٥٧٢).

(٣) قوله: (قال ابن المصنف... إلخ) ما قاله ابن المصنف من أنه إن تعين المنعوت ببعض النعوت وجب إتباع ما تعين به وجاز في غيز النعت الذي تعين به الإتباع، والقطع أفيد، وظاهر في نفسه ولكنه غير ظاهر من عبارة المصنف، ولذا قال الشاطبي: ولو أراده المصنف لقال: (أو بعضها اقطع معلنًا إن يكن معينًا بالبعض الآخر). انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢١).

(٤) شرح ابن المصنف (١٩٥).

(٥) قوله: (بالعطف على بدونها) لا معنى له، ولا يؤخذ من الشارح؛ لأنه لو كان بعضها معطوفًا على دونها، لكان معمولًا لمعينًا الواقع بعد الشرط الذي هو إن ولشرط في جواز القطع والإتباع معًا، ويكون التقدير حينئذٍ: واقطع أو اتبع إن يكن معينًا ببعضها واقطع ما سواه ولا معنى له، والصواب أن تقدير الشارح إنما هو تقدير معنى، أو تقول: إن الشارح أشار إلى أن بعضها على حذف أداة الشرط وفعله وحذف فاء الجواب والباء الجارة، كما يؤخذ من تقديره على مذهب من يجيز جميع ذلك. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢١).

(٦) في س: المنعوت، والصواب ما ذكرته، فأصل العبارة هكذا، والمعنى على ما ذُكِر.

في الإعراب، وبين قطع بعضها[(١)] وتتبع الباقي بشرط تقديمه[(٢)] على النعت المقطوع، وذلك كقول خرنق[(٣)] أخت طرفة بن العبد ترثي زوجها[(٤)]، ومن قتل معه[(٥)]:

لَا يَبْعَدَنْ قَوْمِي الذِينَ هُمُ سُمُّ العِدَاةِ وَآفَةُ الجُزُرِ
النَّازِلُونَ بِكُلِّ مُعْتَرَكِ وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الأُزُرِ

فـ«قومي»: فاعل «يَبْعَدن» بفتح الياء والعين، وهو دعاء خرج مخرج النهي، أي: لا يهلكن، وهو من بعد الرجل يَبْعَد بَعَدًا، كَـ: فرِح فرحًا إذا هلك، وفي التنزيل: ﴿كَمَا بَعِدَتْ ثَمُودُ﴾ [هود: ٩٥].

فإن قيل: كيف دعت لقومها أن لا يهلكوا وهم قد هلكوا؟!.

أجيب: بأن العرب قد جرت على عادتها في استعمال هذه اللفظة في الدعاء، ولهم في ذلك غرضان:

(١) انظر: شرح ابن حمدون على المكودي (٢/٢١).

(٢) قوله: تقديمه، أي: تقديم النعت المتبع.

(٣) الخرنق: بكسر الخاء المعجمة والنون بينهما راء ساكنة. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٢٣).

(٤) زوجها هو بشر بن عمرو بن مرثد. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٢٣).

(٥) البيتان من الكامل، وهما للخرنق بيت بدر بنت هفان في ديوانها (٤٣)، الأشباه والنظائر (٦/٢٣١)، أملي المرتضى (١/٢٠٥)، الإنصاف (٢/٤٦٨)، أوضح المسالك (٣/٣١٤)، الحماسة (١/٢٧٧)، حماسة القرشي (٣٦٧)، خزانة الأدب (٥/٤١، ٤٢، ٤٤)، الدرر (٢/٣٦٨)، السمط (٥٤٨)، شرح أبيات سيبويه (٢/١٦٢)، الكتاب (١/٢٠٢، ٢/٥٧، ٥٨، ٦٤)، لسان العرب (٥/٢١٤) نضر، المحتسب (٢/١٩٨)، المقاصد النحوية (٣/٦٠٢، ٤/٧٢)، أساس البلاغة «أزر»، وبلا نسبة في شرح ابن الناظم (٣٢٣)، شرح الأشموني (٢/٣٩٩)، المزهر (١/٤٥)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٢٣).



أحدهما: أنهم يريدون بذاك استعظام [موت][1] الرجل الجليل، وكأنهم لا يصدقون بموته.

والثاني: أنهم يريدون الدعاء له بأن يبقى ذكرُهُ ولا يذهب؛ لأن بقاء ذكر الإنسان بعد موته بمنزلة حياته.

والطيبون معاقد الأزر: كناية عن عفة الفرج، كانت العرب إذا وصفوا الرجل بطهارة الأزر والذيل أرادوا أنه لا يزني، وإذا وصفوه بطهارة الجيب أرادوا أن قلبه لا ينطوي على غش ومكر.

والمقصود من البيت أنه يجوز رفعه رفع «النازلين والطيبين» على الإتباع لقومي أو على القطع[2] كما قال: **(وارفع أو انصب)** النعت **(إن قطعت مضمِرًا)** بكسر الميم **(مبتدأ)** رافعًا له **(أو)** فعلاً **(ناصبًا)** له **(لن يظهرا)** أبدًا[3]، فيجوز رفع الأول وهو النازلون على الإتباع لقومي، أو قطع بإضمار «هم»، ويجوز نصب الثاني وهم الطيبون على القطع بإضمار «أمدح» أو أذكر، ويجوز نصب الأول ورفع الثاني على القطع فيها لا على الإتباع في الثاني؛ لأنه مسبوق بنعت مقطوع، والإتباع بعد القطع لا يجوز لما فيه من الفصل بين النعت والمنعوت بجملة أجنبية، ولما فيه من الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه، ولما فيه من من القصور بعد الكمال؛ لأن القطع أبلغ في المعنَى المراد من الإتباع اعتبارًا بتكثير الجمل[4].

---

(١) ما بين القوسين غير ثابت في س مثبت من التصريح لحاجة السياق إليه، وإليه يرشد آخر الفقرة. التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٢٤).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٢٣، ١٢٤).

(٣) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٣٠).

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٢٤، ١٢٥).



تَنْبِيهٌ [حقيقة القطع]

حقيقة القطع أن يُجْعَلَ النعت خبرًا لمبتدأ محذوف أو مفعولاً لفعل: فإن كان النعت المقطوع لمجرد مدح أو ذم أو ترحُّم وجب حذف المبتدأ إن رفعْتَ النعت وقدرت «هو» والفعل إن نصبْتَ النعت وقدرت في المدح: أمدح، وفي الذم: أذم، وفي الترحُّم: أرحم، وهو قوله: «**لن يظهرا**» كقولهم في المدح: الحمد لله الحميد، بالرفع، بإضمار هو، فـ«هو» مبتدأ، والحميد: خبره، وقوله تعالى في الذم، ﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ﴾ [المسد: ٤] بالنصب لـ«حمالة»، بإضمار أذم، فـ«امرأته» مرفوع بالعطف على فاعل «يصلى» المستتر فيه، وقولك: (مررت بعبدك المسكينُ) برفع المسكين ونصبه، وجملة النعت المقطوع مستأنفة.

قال الشاطبي: لأن الصفة المقدر تصير جملة مستقلة لا موضع لها من الإعراب انتهى(١).

ووجوب(٢) حذف الرافع والناصب أنهم لما قصدوا إنشاء المدح والذم والترحُّم جعلوا إضمار العامل أمارة على ذلك، كما فعلوا في النداء، إذ لو أظهروا العامل وقالوا: أدعوا عبد الله مثلًا؛ لخفي معنى الإنشاء، وتوهم كونه خبرًا مستأنفًا(٣).

وإن كان النعت المقطوع لغير المدح والذم والترحُّم جاز ذكر العامل وهو المبتدأ أو الفعل، تقول: مررت بزيدٍ التاجر، بالأوجه الثلاثة(٤)، ولك أن تظهر كلاً من المبتدأ والفعل، وتقول: هذا التاجر، وأعني التاجر، كأنه على تقدير

---

(١) المقاصد الشافية للشاطبي (٤/٦٥٣)

(٢) في س: ووجب وجوب. والمثبت هو الصواب.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٢٦).

(٤) الجر على الإتباع، والرفع على الخبرية لمبتدأ محذوف، والنصب على المفعولية.



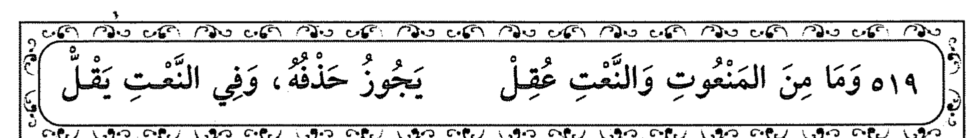
سؤال سائل ـ، تقول: من تعنِي؟ أو من هو؟[1].

وإن كان المنعوت نكرة تعين في الأول من نعوته[2] الإتباع؛ لأجل التخصيص، بخلاف ما إذا كان معرفة فإنه غنيٌّ عن التخصيص، وجاز في الباقي من نعوته القطع عن المتبوع، سواء تعين مسماه بدونها أم لا؛ لأن المقصود من النعت التخصيص، وقد حصل تبعية الأول[3]، كقول أبي أمية يصف صائدًا[4]:

وَيَــأْوِي إِلَــى نِسْــوَةٍ عُطَّــلٍ   وَشُــعْثًا مَرَاضِــعَ مِثْــلَ السَّــعَالِي

فاتبع النعت الأول وهو «عطل» بضم العين وتشديد الطاء المهملتين، يقال: (عطلت المرأة): إذا خلا جيدها من القلائد، وقطع الثاني وهو «شعثا» بضم الشين[5] جمع شعثاء بالمد، وهو المغبر الرأس، وهو منصوب بفعل محذوف، تقديره: أخص شعثا، ونحوه، والمراضع جمع «مرضع»، السعالي: جمع سِعلاة[6]، وهي أخبث الغِيلان، فإن لم يتقدم نعت آخر لم يجز القطع[7].

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٢٦).
(٢) في س: تقوية، والمثبت هو الصواب.
(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٢٥).
(٤) البيت من المتقارب وهو لأمية بن أبي عائذ الهذلي في خزانة الأدب (٢/٤٢، ٤٣٢، ٥/٤٠)، شرح أبيات سيبويه (١/١٤٦)، شرح أشعار الهذليين (٢/٥٠٧)، الكتاب (١/٣٩٩، ٢/٦٦)، التصريح للأزهري (٢/١٢٥)، تاج العروس «سعل» لأبي أمية في المقاصد النحوية (٤/٦٣)، وللهذلي في شرح المفصل (٢/١٨)، لسان العرب (٨/١٢٧) «رضع»، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (١/٣٢٢)، أوضح المسالك (٣/٣١٧)، رصف المباني (٤١٦)، شرح ابن الناظم (٢٥٥)، شرح الأشموني (٢/٤٠٠)، شرح التسهيل (٣/٣١٨)، المقرب (١/٢٢٥).
(٥) وسكون العين المهملة في آخره مثلثة.
(٦) في س: مسعالاه، والمثبت هو الصواب.
(٧) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٢٦).



(وما من المنعوت والنَّعت عقل)[(١)] أي: علم[(٢)] (يجوز حذفه) فيجوز حذف المنعوت بكثرة إن عُلِمَ وكان النعت إما مفردًا[(٣)] صالحًا لمباشرة العامل، إما باختصاص النعت بالمنعوت كـ«مررت برجل راكب صاهلاً»، أي: فرسًا صاهلاً، أو بمصاحبه ما يعينه، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَلَنَّا لَهُ ٱلْحَدِيدَ ۝ أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ﴾ [سبأ: ١٠، ١١] أي: دروعًا[(٤)] سابغاتٍ، فحذف المنعوت للعلم به مع أن النعت لا يختص بالمنعوت، ولكن تقدُّم ذكر الحديد أشعر به، وحيث حذف الموصوف وأقيمت صفته مقامه، لكونها صالحة لمباشرة ما كان المنعوت مباشره، وإن لم يصلح لمباشرة العامل امتنع حذفه غالبًا، ومن الغالب قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِي ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الأنعام: ٣٤] أي: نبأ من نبأ المرسلين، بناء على أن «مِن» لا تزاد في الإيجاب، ولا تدخل على معرفة.

أو كأن النعت جملة أو شبهها، وكان بعض اسم مقدر مخصوص بـ: من، أو «في».

---

(١) قوله: (وما من المنعوت والنعت... إلخ) يشمل حذفهما معًا، نحو: ﴿ثُمَّ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَىٰ﴾ [الأعلى: ١٤] أي: حياة نافعة؛ إذ لا واسطة بين مطلق الحياة والموت. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/٧٠).

(٢) قوله: (علم) فما لم يعلم منهما لا يجوز حذفه إلا عند قصد الإبهام على السامع، نحو: رأيت طويلًا، أي: شيئًا طويلًا. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/٧٠).

(٣) قوله: (مفردًا) إن كان منعوته فاعلًا أو مفعولًا مثلًا، وجملة مشتملة على الرابط إن كان المنعوت خبرًا مثلًا، نحو: أنت يضرب زيدًا بالياء التحتية أي: أنت رجل يضرب زيدًا. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/٧٠).

(٤) قوله: أي: (دروعًا)، أي: بدليل قوله: ﴿وَأَلَنَّا لَهُ ٱلْحَدِيدَ﴾ [سبأ: ١٠].

فالأول: كقولهم: (منَّا ظعن)، أي: سافر، و«منَّا أقام» فـ«ظعن وأقام» جملتان في موضع رفع، نعتان لمنعوتين محذوفين مرفوعين على الابتداء، أي: منا فريقٌ ظعن، ومنا فريق أقام، والمنعوتان بعض اسم مقدَّم، وهو الضمير المجرور بـ: من.

والثاني: كقولهم: (ما في الناس إلا شكر أو كفر) أي: إلا رجل شكر أو رجل كفر، والمنعوتان بعض اسم مقدر مجرور بـ: في وهو «الناس»(١).

(و) الحذف (في النعت) إذا علم (يقل) كقوله تعالى: ﴿يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [الكهف: ٧٩] فحذف النعت وبقي المنعوت أي: كل سفينة صالحة بدليل أنه قريء كذلك، فإن تعيبها لا يخرجها عن كونها سفينة، فلا فائدة فيه حينئذٍ قاله في المغني(٢).

وقول عباس بن مرداس(٣):

وَكُنْتُ فِي الحَرْبِ ذَا تُدْرَإٍ ... فَلَمْ أُعْطَ شَيْئًا وَلَمْ أُمْنَعِ

فحذف النعت وأبقى المنعوت، أي: شيئًا طائلًا، والذي أحوج إلى تقدير هذا النعت تحرِّي الصدق؛ فإن الواقع أنه أعطى شيئًا، بدليل قوله: (ولم أمنع)، ولكنه لم يرتضه، فيحتاج إلى تقدير صفة يكتسي بها الكلام جلباب الصدق،

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٢٧).

(٢) مغني اللبيب لابن هشام (٢/١٢٩).

(٣) البيت من المتقارب، وهو للعباس بن مرداس في ديوانه (٨٤)، الدرر (٢/٣٧٦)، شرح ابن الناظم (٣٥٦)،، الدرر السنية (٢/٧٣٢)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٢٩)، شرح شواهد المغني (٢/٩٢٥)، المقاصد النحوية (٤/٦٩)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣/٣٢٢)، الأشموني (١/٤٠١)، مغني اللبيب (٢/٦٢٧)، همع الهوامع (٢/١٢٠).

ويتحلى بزينة الحق، وعلله في المغني بدفع التناقض[1].

واعترض بأن عدم الإعطاء لا يناقض عدم المنع، وسبب قول عباس هذا البيت أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أعطى المؤلفة قلوبهم من نفل حُنين مائة مائة واعطاه أباعر فسخطها، وقال[2]:

أَتَجْعَـــلُ نَهْبِـــي وَنهْـــبَ العُبَيْـــ ـــدِ ....

اسم فرسه.

.... بَـيْنَ عُيَيْنَـةَ ....

أي: ابن حصن.

.... وَالأَقْـرَعِ

وَكُنْـــتُ فِـــي الحَـــرْبِ ذَا تُـــدْرَإٍ ....

أي: قوة وعدة.

.... فَلَـــمْ أُعْـــطَ شَـيْئًا وَلَـــمْ أُمْنَـــعِ

وَمَـــا كَـــانَ حِصْـــنٌ وَلَا حَـــابِسٌ يَفُوقَـــانِ مِـــرْدَاسَ فِـــي مَجْمَـــعِ

وَمَـــا كُنْـــتُ دُونَ امْـــرِئٍ مِـــنْهُمُ وَمَـــنْ تَضَـــعِ اليَـــوْمَ لَا يُرْفَـــعِ

فقال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (اقطعوا لسانه عني)، فزادوه حتي رضي[3]، وقال آخر[4]:

---

(١) مغني اللبيب (٦٢٧/٢)، التصريح على التوضيح للأزهري (١٢٩/٢).

(٢) ديوانه (٨٤).

(٣) انظر: الخبر في الدرر (٣٠/١)، شرح شواهد المغني (٩٢٥/٢، ٩٢٦) التصريح على التوضيح (١٣٠/٢)، المقاصد النحوية (٦٩/٤، ٧٠).

(٤) البيت من الوافر، وهو للمرقش الأكبر في شرح اختيارات المفضل (٩٨٨)، شرح عمدة الحافظ (٥٥٢)، المقاصد النحوية (٧٢/٤) التصريح على التوضيح للأزهري (١٣٠/٢)،=



وَرُبَّ أَسِــيلَةِ الخَــدَّيْن بِكْـــرٍ ... مُهَفْهَفَـــةٍ لَهَـــا فَــرْعٌ وَجِيــدُ

فحذف النعت فيهما، وأبقى المنعوت أي: فرعٌ فاحِمٌ وجيد طويل، بدليل أن البيت للمدح، وهو لا يحصل بإثبات الفرع والجيد مطلقين، بل بإثباتهما موصوفين بصفتين محبوبتين، والفرع[1]: الشعر، والفاحم[2]: الأسود، والجيد[3]: العنق، فكأنه قال: (لها شعر أسود، وعنق طويل)[4].

الإعراب

قوله: «وارفع أو انصب» فعلا أمر، عطف أحدهما على الآخر، وحذف المتنازع فيه؛ للعلم به، و«إن» حرف شرط، و«قطعت» فعل الشرط، ومفعوله محذوف مع الجواب، و«مضمِرًا» بكسر الميم، منصوب على الحال من فاعل قطعت، و«مبتدأ» مفعول مضمِرًا، «أو ناصبًا» معطوف على مبتدأ، والمنعوت به محذوف، و«لن» حرف نفي ونصب، و«يظهرا» فعل مضارع منصوب بـلن، والألف فيه للإطلاق، و«ما» موصول اسمي في محل رفع على الابتداء، و«من المنعوت» متعلق بـ: عقل، و«النعت» معطوف على المنعوت، وجملة «عقل» بالبناء للمفعول بمعنى علم صلة ما، والعائد إليها ضمير مستتر في الفعل المرفوع على النيابة عن الفاعل، وجملة «يجوز حذفه» من الفعل والفاعل والمضاف إليه في موضع رفع خبر المبتدأ، والرابط بينهما الهاء من حذفه، «وفي النعت» متعلق بـ: يقل فعل

= وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣/٣٢٥)، الارتشاف (٢/٦٥)، شرح التسهيل لابن مالك (٣/٣٢٤).

(١) قوله: (الفرع) بالفاء والعين.

(٢) قوله: (الفاحم) بالفاء والحاء المهملة.

(٣) قوله: (الجيد) بكسر الجيم وإسكان الياء مخففة.

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٣٠).



مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى الحذف، وهذه الجملة معطوفة في المعنى على جملة مقدرة قبلها، وتقدير البيت: والذي عقل من المنعوت، والنعت يجوز حذفه، [و][1] يكثر الحذف في المنعوت، ويقل في النعت[2].

خاتمة

يجوز عطف بعض النعوت على بعض بجميع حروف العطف إلا أمْ وحتى قاله ابن خروف[3]، وصوبه الموضح في الحواشي[4].

وإذا تقدم النعت على المنعوت فإن كانا معرفتين وكان النعت صالحًا لمباشرة العامل، جعل المنعوت بدلاً من النعت، نحو: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ﴾ [إبراهيم: ١، ٢]، في قراءة الجر[5]، وإن كانا نكرتين نصب النعت على الحال، نحو[6]:

لَمَيَّـــــةَ مُوحِشًـــــا طَلَـــــلُ ....

وإذا نعت بمفرد[7] وظرف وجملة قدم المفرد على الظرف، والظرف على الجملة غالبًا فيهنَّ[8].

** ** **

(١) ما بين القوسين أثبته للحاجة السياق إليه، ومتابعة لأصل العبارة.

(٢) تمرين الطلاب للأزهري (٨٥، ٨٦).

(٣) انظر: همع الهوامع (٢/١١٩، ١٢٠).

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٣١).

(٥) انظر: الإتحاف (٢٧١)، الكشاف (٢/٣٦٥)، معاني القرآن (٢/٦٧).

(٦) سبق تخريجه.

(٧) في س: لمفرد.

(٨) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٣١).

الثاني من التوابع: (التوكيد)[1]

ويقال أيضًا التأكيد، وهو لغة فيه، ولم ينفرد أحدهما بتصرف فيجعل أصلًا، يقال وكَّد توكيدًا، وأكَّد تأكيدًا، والواو أكثر ولذلك شاع استعماله بالواو عند النحاة[2]، وهو كما في شرح الكافية: تابع يقصد به كون المتبوع على ظاهره[3].

وهو ضربان: لفظي ـ وسيأتي ـ، ومعنوي وهو بألفاظ مخصوصة، ولذلك استغنى عن حده، وله سبعة ألفاظ محصورة[4]، وغيرها كالتابع لها[5]، الأول والثاني من ألفاظه ما أشار إليه بقوله:

٥٢٠ بِالنَّفْس أَوْ بِالعَيْنِ الاَسْمُ أُكِّدَا ....

(بالنفس أو بالعين) بمعنى الذات، (الاسم أكدا) ويؤكد بهما لرفع المجاز، عن الذات تقول: جاء الخليفةُ، فيحتمل أنه على تقدير مضاف [وأن][6] الجائي خبره، أو ثقله[7] فإذا أكدا بالنفس فقط، أو العين فقط، أو بهما معًا بشرط

(١) هذا الفصل سقط من ق.

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٣٢).

(٣) شرح الكافية الشاقية (٣/١١٦٩)، البهجة المرضية للسيوطي (١٣٠).

(٤) **والقاعدة**: أن الشيء إذا كان محصورًا بالعد استغنوا عن حده. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٣).

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٣٢).

(٦) في س: أوله أوله. وما أثبته هو الصواب.

(٧) قوله: (ثقله) بكسر المثلثة وسكون القاف، واحد الأثقال، وبفتحهما: متاع المسافر وحشمه.

تقديم النفس، فقلت: جاء الخليفة نفسه أو عينه، أو نفسه عينه[1] ارتفع ذلك الاحتمال[2] عن الذات، وصار الكلام نصًّا على ما هو الظاهر منه، وارتفع المجاز، وثبتت الحقيقة[3].

وتفرد[4] النفس والعين عن سائر ألفاظ التوكيد، بجواز جرهما بباء زائدة قاله المرادي[5]، حكى الفراء عن العرب هذا درهم بعينه[6].

٥٢٠ .... مَعَ ضَمِيرٍ طَابَقَ المُؤَكَّدَا

ويجب في النفس والعين أن يكونا (مع ضمير) متصل بهما لفظًا (طابق المؤكدا) ـ بفتح الكاف ـ؛ ليرتبط به[7] في إفراده وتذكيره وفروعهما، تقول: جاءني زيدٌ نفسُه عينه، وهند نفسها عينها، والزيدان أنفسهم أعينهم، والهندات أنفسهن أعينهنَّ، ولا يجوز نفسهم، ولا عيونهم، ولا أعيانهم في التوكيد[8].

---

(١) في س: أو نفسه عينه أو نفسه عينه.

(٢) قوله: (الاحتمال) أي: رفع احتمال قوة المجاز لا أنه ارتفع المجاز من أصله؛ لأنه احتمال يكون توكيدا لمضاف محذوف وأن الأصل: جاء كتاب الخليفة نفسه، ثم حذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، ولكنه مجاز قوي. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٢٣).

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٣٢).

(٤) على هامش س: قوله: (وتفرد) خفيت في خطه هذه اللفظة فلتراجع من المرادي.

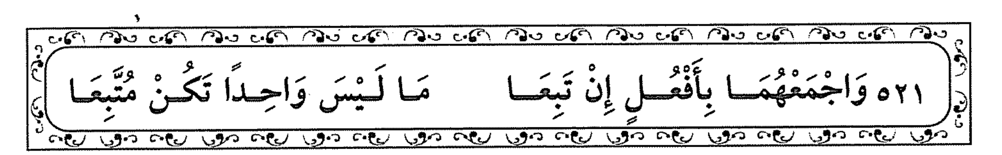
(٥) شرح الألفية للمرادي (٢/٥٧٦).

(٦) قوله: (بباء زائدة) ومحل المجرور إعراب المتبوع. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/٧٣).

(٧) قوله: (ليرتبط به) أي: ليحصل بالضمير الربط بين التابع والمتبوع. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٣٤).

(٨) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٣٣).





٥٢١ وَاجْمَعْهُمَــا بِأَفْعُــلٍ إِنْ تَبِعَــا مَـا لَـيْسَ وَاحِـدًا تَكُـنْ مُتَّبِعَـا

(واجمعهما) أي: النفس والعين (بأفعُل)[١] بضم العين (إن تبعا ما ليس واحدًا) أي: مثنى فيقال: جاءني الزيدان، والهندان أنفسهما أعينهما (تكن متبعًا) اللغة الفصحى[٢]، ويجوز في غيرها[٣] نفسهما عينهما بالإفراد، ونفساهما عيناهما بالتثنية عند ابن كيسان سماعًا[٤].

تَنْبِيهٌ

إنما ترك الأصل في المثنى كراهة اجتماع تثنيتين، وعدل إلى الجمع؛ لأن التثنية جمع في المعنى[٥].

ويترجح إفرادهما على تثنيتهما عند المصنف[٦]، وغيره يُرجح[٧] التثنية على الإفراد[٨].

قال المرادي في شرح التسهيل: وجعل بعضهم التثنية أفصح من الإفراد.

---

(١) قوله: (بأفعل) أي: جمعًا ملابسًا لأفعل أو على أفعل. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٧٣/٣).

(٢) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٣٠).

(٣) قوله: (في غيرها) أي: غير اللغة الفصحى.

(٤) انظر: شرح الرضي (٣٦٩/٢)، شرح المرادي (٥٧٧/١)، التصريح على التوضيح للأزهري (١٣٣/٢).

(٥) انظر: المرادي على الألفية (٥٧٧/١).

(٦) التسهيل (١٩).

(٧) في س: ترجح، والمثبت هو الصواب.

(٨) انظر: التصريح على التوضبح للأزهري (١٣٣/٢).

قال ابن عصفور: وهو موقوف على السماع[1].



الإعراب

قوله: «بالنفس» متعلق بأكدا، و«أو» حرف عطف، و«بالعين» معطوف على النفس، و«الاسم» مبتدأ، وجملة «أكدا»[2] خبره، والألف للإطلاق، و«مع» في موضع الحال من النفس أو العين فيتعلق بمحذوف، و«ضمير» مضاف إليه، وجملة «طابق المؤكدا»[3] في موضع جر نعت لضمير، «واجمعهما» فعل أمر، وفاعله مستتر فيه، وضمير التثنية الراجع[4] إلى النفس والعين مفعوله، و«بأفعلُ»[5] متعلق باجمعهما على تقدير مضاف، والباء فيه بمعنى على، و«إن»[6] حرف شرط، و«تبعا» فعل الشرط، والألف فاعله، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه، و«ما» موصول اسمي في محل نصب على المفعولية بـ: تبعا، و«ليس» فعل ماض، واسمه ضمير مستتر فيه، و«واحد» خبر، وجملة: ليس ومعموليها صلة ما، و«تكن» مجزوم في جواب الأمر، [و«متبعا»[7] خبرها][8][9]، ومتعلقه محذوف، وتقدير البيتين: أَكِّدَا الاسم بالنفس أو بالعين حالة كل واحدة منهما مصاحبة لضمير مطابق للمؤكد، واجمع النفس والعين على

(١) شرح التسهيل للمرادي (٧٧٧).
(٢) قوله: (أكدا) بالبناء للمفعول.
(٣) قوله: (المؤكدا) بفتح الكاف.
(٤) في س: الواقع، والمثبت هو الصواب.
(٥) قوله: (بأفعل) بضم العين.
(٦) قوله: (إن) بكسر الهمزة.
(٧) قوله: (متبعا) بكسر الباء.
(٨) ما بين القوسين غير مثبت في س، وقد أثبته من تمرين الطلاب (٨٦).
(٩) في «س»: مبتدأ وخبره.



وزان أفعل إن تبع المتبوع الذي ليس واحدًا تكن متبعًا[1]، وإعراب الباقي ظاهر[2].

٥٢٢ وَكُلًّا اذْكُرْ فِي الشُّمُولِ، وَكِلَا كِلْتَا جَمِيعًا بِالضَّمِيرِ مُوصَلَا

(و) الألفاظ الباقية من السبعة (كلا اذكر في) التوكيد المقتضي (الشمول) أي: العموم لجميع أفراد المؤكد، أو أجزائه[3] (وكلا)، و(كلتا) للمثنى، نحو: جاء الزيدان كلاهما، والمرأتان كلتاهما (جميعًا).

قال المصنف: وأغفلها أكثر النحويين[4]، ونبه سيبويه[5] على أنهما بمنزلة كل معنى واستعملا ولم يذكر لها شاهدًا من كلام العرب[6]، تقول: جاء القوم كلهم، أو جميعهم، والهندات كلهن أو جميعهن، واشتريت العبد كله أو جميعه.

وائت (بالضمير) المطابق (موصلًا) هذه الألفاظ ليحصل الربط بين التابع والمتبوع[7].

قال ابن هشام: وليس من التوكيد: ﴿خَلَقَ لَكُم مَّا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ٢٩]؛ لعدم الضمير خلافًا لمن وهم ذلك أي: ابن عقيل؛ فإنه قال: إن (جَمِيعًا) توكيد لـ«ما» الموصولة الواقعة مفعولاً لـ«خلق»، ولو كان كذلك

(١) قوله: «متبعا» أي: متبعا ما استعملته العرب.

(٢) تمرين الطلاب للأزهري (٨٦).

(٣) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٣٠).

(٤) شرح التسهيل لابن مالك (٣/٢٩٢).

(٥) الكتاب لسيبويه (١/٣٧٦).

(٦) انظر: انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٣٠).

(٧) انظر: شرح التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٣٤).

لقيل: جميعه[١]، ثم التوكيد بجميعٍ قليل، فلا يحمل عليه التنزيل، قاله في المغنى[٢].

قال ابن هشام: ولا قراءة بعضهم: ﴿إِنَّا كُلًّا فِيهَآ﴾ [غافر: ٤٨]؛ لعدم الضمير خلافًا للزمخشري[٣] والفراء أي: في قولهما أن (كلا) توكيد لاسم «إن»، بل الصواب أن (جميعًا) في الآية الأولى حال[٤] من «ما» الموصولة، و«كلا» في الآية الثانية بدل من اسم «إن»، وإبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل جائز، إذا كان مفيدًا للإحاطة، نحو: قمتم ثلاثتكم، وبدل الكل لا يحتاج إلى ضمير[٥].

٥٢٣ وَاسْتَعْمَلُوا أيضًا كَكُلٍّ فَاعِلَهْ ... مِن عَمَّ فِي التَّوْكِيدِ مِثْلَ النَّافِلَهْ

(واستعلموا أيضًا ككل) لفظًا على وزن **(فاعلة)** مشتقًّا **(من عم في التوكيد)** وهو **(مثل النافلة)** فتقول: جاء الجيش عامته، أي: كله والقبيلة عامتها، والزيدون عامتهم، ولما لم يتزن له لفظ عامة لما فيه من الجمع بين ساكنين وذلك لا يتأتى في الشعر، عبر عنها بفاعلة من «عم»، فإذا بنيت من عامة فاعلة قلت: «عاممة»، فاجتمع مثلان، فأدغم الأول في الثاني، وإنما قال: (مثل النافلة) لإغفال كثيرين من النحويين عن ذكر عامه في ألفاظ التوكيد[٦].

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٣٤)، الأشموني بحاشية الصبان (٣/٧٥).

(٢) انظر: مغني اللبيب لاب هشام (٢/٥١٠).

(٣) انظر: الكشاف للزمخشري (٣/٤٣٠).

(٤) قوله: (حال) بمعنى مجتمعًا إن قيل: الحالية تقتضي وقوع الخلق على ما في الأرض حالة الاجتماع وليس كذلك، وأجيب بأن خلق بمعنى قدر خلق ذلك في علمه. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/٧٥).

(٥) انظر: مغني اللبيب (٢/٥١٠)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٣٤).

(٦) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٤).



قال في شرح التسهيل: وذكرتُ مع كل جميعًا وعامة، كما فعل سيبويه[1]، وأغفل ذلك أكثر المصنفين سهوًا أو جهلًا[2].

قال ابن المصنف: يعني به أن عدَّ عامة في ألفاظ التوكيد مثل النافلة، أي: الزيادة على ما ذكره النحويون في هذا الباب؛ فإن أكثرهم أغفله، وليس هو في حقيقة الأمر نافلة على ما ذكروه؛ لأن من أجلهم سيبويه رحمه الله، ولم يغفله انتهى[3]، وهذا لا ينافي قوله: **(أغفلها)** أكثر النحاة؛ لأن سيبويه من غير الأكثر والأولى ما قاله السيوطي أن المراد بقوله: **(مثل النافلة)** إن تاءه تصلح للمذكر والمؤنث[4][5]، لكنه يخالف ما صرح به المصنف في شرح التسهيل[6].

٥٢٤ وَبَعْـدَ كُـلٍّ أَكَّـدُوا بِأَجْمَعَـا ... جَمْعَاءَ أَجْمَعِينَ، ثُـمَّ جُمَعَا

ثم ذكر توابع كل فقال: **(وبعد كل أكدوا[7] بأجمعا)**[8] للمذكر، و**(جمعاء)** للمؤنث، و**(أجمعين)** لجمع المذكر، **(ثم جُمَعَا)**[9] لجمع المؤنث، فتقول: جاء الجيش كلُّه أجمعُ، والقبيلة كلها جمعاء، والقوم كلهم أجمعون،

(١) الكتاب لسيبويه (١/٣٧٦).

(٢) التسهيل لابن مالك (٣/٢٩٩).

(٣) شرح ابن الناظم (٣٥٩).

(٤) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٣٩٥).

(٥) قوله: (تصلح للمذكر والمؤنث) فتقول: (اشتريت العبد عامته) كما قال تعالى: ﴿وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً﴾ [الأنبياء: ٧٢]. انظر: شرح الأشموني بحاشية الصبان (٣/٧٦).

(٦) شرح التسهيل لابن مالك (٣/٢٩٩)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٣٦).

(٧) قوله: (أكدوا) أي: العرب.

(٨) قوله: (بأجمعا) الألف للإطلاق.

(٩) قوله: (جمعا) بضم الجيم وفتح الميم، وألفه للإطلاق.

والنساء [كلهن][1] جُمَع، قال الله تعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر: ٣٠][2].

٥٢٥ وَدُونَ كُلٍّ قَدْ يَجِيءُ أَجَمَعُ ... جَمْعَاءُ أَجْمَعُونَ ثُمَّ جُمَعُ

وقد يؤكد بهن استقلالاً، كما قال: (ودون كل قد يجيء) في الشعر (أجمع) و(جمعاءُ أجمعون ثم جمع)، تقول: جاء الجيش أجمع والقبيلة جمعاء، والقوم أجمعون، والنساء جمع، ونحو قوله[3][4]:

.... إِذًا ظَلَلْتُ الدَّهْرَ أَبْكِي أَجْمَعَا

والمختار جوازه في النثر، قال تعالى [عن][5] إبليس قال: ﴿لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [ص: ٨٢][6]، وقال تعالى: ....

---

(١) ما بين القوسين ليس في س أثبته لحاجة السياق إليه.

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١٣٧/٢)، شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢٥/٢).

(٣) في س: قوله تعالى، وأسقطه لأنه ليس نصًّا قرآنيًّا.

(٤) عجز بيت من الرجز لا يعلم قائله.

الشاهد فيه: قوله (الدهر.... أجمعا) حيث أكد الدهر بأجمع، من غير أن يؤكده أولاً بكل.

انظر: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل (٢١٠/٣)، شرح الأشموني (٧٦/٣)، خزانة الأدب (١٦٩/٥)، همع الهوامع للسيوطي (١٦٧/٣)، الدرر السنية لشيخ الإسلام زكريا (٧٣٧/٢) اللمحة في شرح الملحة (٧٠٩/٢)، الدرر (٤٦/٣٥/١)، المقاصد النحوية (٩٣/٤)، لسان العرب (٣٠٥/٨)، عمدة الحافظ (٥٦٢، ٥٦٥)، المقرب (٢٤٠/١).

(٥) في: س: أن، وهو ساقط من ق، وما أثبته هو المناسب للعبارة.

(٦) قوله: (أجمعين) توكيد لهم ولا يكون حالًا؛ لأن الحال نكرة، وألفاظ التوكيد كلها معارف بالإضافة الملفوظ به كما في نفس وعين وكل وجميع وكلا وكلتا وعامة، والمقدر كما في أجمع وفروعه على مذهبي سيبويه من أن أجمع وما بعده تعرف بنية الإضافة،=

﴿وَإِنَّ[1] جَهَنَّمَ لَمَوۡعِدُهُمۡ أَجۡمَعِينَ﴾ [الحجر: ٤٣]، وقال ﷺ: (فله سلبه أجمع)[2][3].

تتمة

أكدوا بعد أجمعين بأكتع فأبصع فأبتع وبعد جُمَعًا بكتعًا، فبصعًا، فبتعًا، وبعد أجمعين بأكتعين فأبصعين فأبتعين، وبعد جمع فكتع فبصع فبتع، وإنما لم يتعرض المصنف لذلك لقلة استعماله[4]، وشذ مجيء ذلك على خلاف هذا الترتيب[5].

ولا يجوز في ألفاظ[6] التوكيد القطع إلى الرفع ولا إلى النصب، ولا يجوز عطف ألفاظه بعضها على بعض، فلا يقال[7]: قام زيدٌ نفسُه وعينُه، ولا جاء القوم

= وقيل: تعريف هذه الألفاظ كتعريف علم الجنس، نحو: أسامة؛ لأن كلًّا منها علم على معنى الإحاطة فهي معرفة بالعلمية فلا حاجة لتعريفها بنية الضمير. انظر: حاشية ابن حمدون على شرح المكودي (٢/٢٥).

(١) في س: «إن» بإسقاط الواو.

(٢) أخرجه النسائي في السنن الكبرى (٨٦٢٤).

(٣) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٣١)، شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٥).

(٤) لا يصح مجاوزة هذا الترتيب بتقديم أو تأخير وبحذف بعض في الأثناء، وقدمت كل على الجميع لعراقتها، وكونها أنص في الإحاطة، ووليها أجمع؛ لأنه صريح الجمعية؛ لاشتقاقه من الجمع، ووليه أكتع؛ لانحطاطه عنه في الدلالة على الجمع؛ لأنه من تكتع الجلد إذا انقبض، ففيه معنى الجمع، ووليه أبصع؛ لأنه من تبصع العرق إذا سال وهو لا يسيل حتى يجتمع، وأخر أبتع؛ لأنه أبعد من أبصع؛ لأنه طويل العنق أو شديد المفاصل لكن لا يخلوا من دلالته على الاجتماع. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/٧٦).

(٥) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٣١).

(٦) قوله: (ولا يجوز في ألفاظ... إلخ)، أي: على المختار لمنافاة القطع مقصود التوكيد. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/٧٧).

(٧) قوله: (فلا يقال... إلخ) عللوه باتحاد معنى النفس والعين، واتحاد معنى كل وأجمع؛=



كلهم، وأجمعون، وإن أجازه بعضهم[١]، وألفاظ التوكيد معارف أما ما أضيف إلى الضمير فظاهر، وأما أجمع وتوابعه ففي تعريفه قولان:

أحدهما: أنه بنية الإضافة، ونسب إلى سيبويه، **والثاني**: أنه بالعلمية[٢]، ولكون هذه الألفاظ معارف منع البصريون نصبها على الحال[٣].

ثم إن النكرة إذا لم يفد توكيدها بأن كان غير محدودة كحين وزمان فلا يجوز باتفاق[٤].

٥٢٦ وَإِنْ يُفِـدْ تَوْكِيـدُ مَنْكُـورٍ قُبِـلْ ....

(وإن يفد توكيد منكور) بأن كان محدودا[٥] ....

= وهذا يقتضي جواز نحو: جاء القوم أنفسهم وكلهم؛ لعدم الاتحاد، ولم أر من ذكره، بل إطلاقهم يخالفه فافهم. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٧٧/٣).

(١) قوله: (وإن أجازه بعضهم) نسبه الأشموني لابن الطرواه. شرح الأشموني بحاشية الصبان (٧٧/٣).

(٢) قوله: (بالعلمية) أي: الجنسية، وعليه فهي ممنوعة من الصرف للعلمية ووزن الفعل إلا جمع وتوابعه فللعلمية والعدل، وعلى الأول يكون منعها للصرف للوصفية ووزن الفعل إلا جمع وتوابعه فللوصفية والعدل كآخر كذا قال البعض، وظاهره أن جمعاء وتوابعه كأجمع وتوابعه، ويبطله أنها ليست بوزن الفعل، ولو جعل مانع صرفها ألف التأنيث الممدودة لم يبعد، بل يتعين ثم الذي قاله الدماميني أن منع الصرف على الأول لشبه العلمية ووزن الفعل ووجه الشبه كون كل من منوي الإضافة والعلم معرفة بغير معرف لفظي. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٧٧/٣).

(٣) انظر: شرح الأشموني بحاشية الصبان (٧٧/٣)، الدرر السنية لشيخ الإسلام زكريا (٧٣٧/٢).

(٤) قوله: (وإذا لم يفد... إلخ)؛ لأن الغرض من التوكيد إزالة اللبس. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢٥/٢).

(٥) قوله: (بأن كان محدودًا... إلخ) هو ما كان موضوعًا لمدة لها ابتداء وانتهاء. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١٣٨/٢).

كيومٍ وشهرٍ وحولٍ[1]، ويكون التوكيد من ألفاظ الإحاطة والشمول (قُبِلَ) عند الكوفيين[2].

قال المصنف: وهو أولى بالصواب سماعًا وقياسًا[3]، ومنه قوله[4]:

يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضَعًا   تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ[5] حَوْلًا أَكْتَعَا

وقال آخر[6]:

....   يَا لَيتَ عِدَّةَ حَولٍ كلِّهِ رَجَبُ

قال ابن هشام: ومن أنشد ـ أي: كالمصنف وابنه ـ «شهرٍ» مكان «حولٍ» فقد حرفه[7]؛ لأن المعنى يفسد عليه؛ لأن الشاعر تمنى أن يكون عدة الحول

---

(١) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٣١).

(٢) قوله: (الكوفيين) فلا يشترط عندهم تطابق التوكيد والمؤكد تعريفًا وتنكيرًا. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/٧٧).

(٣) شرح التسهيل لابن مالك (٣/٢٩٦)، البهجة المرضية للسيوطي (١٣١).

(٤) البيت سبق الكلام عليه.
الشاهد فيه هنا: (حولًا أكتعا) فإن يدل لما ذهب إليه الكوفيون من جواز توكيد النكرة إذا كانت محدودة.

(٥) على هامش س: ضبطه بالقلم الدلفاء بالدال المهملة المشددة المكسورة.

(٦) عجز بيت من البسيط، وهو لعبد الله بن مسلم الهذلي في شرح أشعار الهذليين (٢/٩١٠).
الشاهد فيه قوله: (حول) حيث أكده بلفظ كل، والحال أنه نكرة وهو مذهب الكوفية. انظر: شرح الشواهد للعيني (٣/٧٨)، التصريح على التوضيح (٢/١٢٥)، وشذور الذهب: (٢٢٨، ٥٥٦)، والقطر (١٣٨، ٣٩٧)، والأشموني: (٢/٤٠٧)، والعيني (٤/٩٦، والإنصاف (١/٤٥١)، وشرح المفصل (٣/٣٥)، وأشعار الهذليين (٢/٩١٠)، وتذكرة النحاة (٦٤٠)، وجمهرة اللغة (٥٢٥)، وخزانة الأدب (٥/١٧٠)، وشرح ابن الناظم (٣٦١).

(٧) رواه ابن الناظم في شرحه (٣٦١) «حول»، ولم أجد البيت في مؤلفات ابن مالك.



من أوله إلى آخره رجب؛ لما فيه من الخيرات، ولا يصح أن يتمنى أن عدة شهرًا كله رجب؛ لأن الشهر الواحد لا يكون بعضه رجب، وبعضه غير رجب حتى يتمنى أن يكون كله رجبًا[1]، ولو أريد بالشهر الجنس وأنه من باب التعبير بالبعض عن الكل صح ذلك.

فائدة

هل رجب منصرف وكذا صفر أو لا؟

قال الشيخ سعد الدين في حاشيته على الكشاف: إن أريد بها رجبًا معينًا وصفرًا معين فهما غير منصرفين، وإلا فمنصرفان. انتهى.

قال شيخنا الشيخ ناصر الدين اللقاني: وجه ذلك أنه في المعين معدول عن الرجب والصفر، كما قالوا: «سحر» معدول عن السحر فيما إذا أريد به سحرًا بعينه، ففيهما العلمية والعدل[2].

٥٢٦ .... وَعَنْ نُحَاةِ البَصْرَةِ المَنْعُ شَمِلْ

(وعن نحاة البصرة المنع) من توكيد النكرة **(شمل)** أفاد أو لم يفد، والصحيح الأول لورود السماع به[3]، وعليه لا يجوز: صمت زمنًا كله؛ لأن النكرة غير محدودة؛ فإن الزمن يصح للقليل والكثير، ولا صمت شهرًا نفسَه؛ لأن التوكيد ليس من ألفاظ الإحاطة، فلا فائدة في ذلك، ولا يجوز هذا أسدٌ

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٣٨).

(٢) **قال الصبان**: إن رجب من أسماء الشهور مصروف وإن أريد به معين كما في المصباح. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/٧٨).

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٣٨).

نفسُه عند ابن عصفور[1] خلافًا للمصنف، إذا ليس من فوائد التوكيد المعنوي رفع توهم استعمال اللفظ في معناه المجازي، إلا بالنسبة إلى الشمول خاصة، وقد اعترف المصنف[2] بذلك، وأما جاء زيدٌ نفسُه ففائدته رفع المجاز العقلي لا اللغوي، بخلاف جاء أسد نفسه؛ فإنه لرفع المجاز اللغوي، قاله الموضح في الحواشي[3].

الإعراب

قوله: «وإن يفد»، «إن» حرف شرط، «ويفد» فعل الشرط، و«توكيد» فاعل يفد، «ومنكور» مضاف إليه، و«قُبِلَ» بالبناء للمفعول، جواب الشرط، و«عن نحاة» متعلق بالمنع، على تقدير مضاف، و«البصرة» مضاف إليه، و«المنع» مبتدأ، وجملة: «شمل» خبره، ومعموله محذوف[4].

٥٢٧ وَأَغْنِ بِكِلْتَا فِي مُثَنًّى وَكِلَا   عَنْ وَزْنِ فَعْلَاءَ وَوَزْنِ أَفْعَلَا

ولا يجوز تثنية أجمع، ولا جمعاء عند جمهور البصريين[5] كما أشار إلى ذلك بقوله: (**وأغن بكلتا في مثنى وكلا**[6] **عن وزن فعلاء**)[7] أي: جمعاء في المؤنث (**ووزن أفعلا**)[8] أي: أجمع في المذكر، كما استغنوا غالبًا بتثنية «سِي»

(١) انظر: المقرب لابن عصفور (١/٢٣٩).

(٢) شرح التسهيل (٣/٢٩٦).

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٣٩).

(٤) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٧٨).

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٣٧).

(٦) قوله: (كلا) بكسر الكاف.

(٧) قوله: (فعلاء) بفتح الفاء وسكون العين.

(٨) قوله: (أفعل) بفتح العين.

بكسر السين المهملة وتشديد الياء، عن تثنية «سواء» بالمد سِيَّان، ولم يقولوا سواءان إلا نادرًا.

وأجاز الأخفش والكوفيون ذلك في تثنية أجمع وجمعاء فيقولون: جاء الزيدان أجمعان بتثنية «أجمع»، والهندان جمعاوان بتثنية جَمْعَاء[1]، وهذا الخلاف جار فيما وازنهما، نحو: أكتع وكتعاء[2].

٥٢٨ وَإِنْ تُؤَكِّـدْ الضَّـمِيرَ المُتَّصِـلْ	بِالنَّفْسِ وَالعَيْنِ فَبَعْدَ المُنْفَصِلْ
٥٢٩ عَنَيـتَ ذَا الرَّفْـعِ	....

وإذا أُكِّدَ ضميرٌ مرفوعٌ متصلٌ بالنفس أو بالعين وجب تأكيده أولًا بالضمير بالمنفصل، كما أشار إلى ذلك بقوله: (**وإن توكد**[3] **الضمير المتصل بالنفس و**[4]**العين**[5] **فبعد**) أن توكد ....

(١) لا يؤكد بأجمع وجمعاء إلا مفرد ذو أبعاض ومفرده ذو أبعاض ومفردة ذات أبعاض، فبفرض جواز تثنيتهما إنما يؤكد بهما مثنى واحده مفرد ذو أبعاض ومفردات ذات أبعاض إلا أن يدعى الفرق بين حالتي التثنية والجمع وفيه ما فيه. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٧٨).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٣٧).

(٣) قوله: (تؤكد) بالبناء للمفعول، ويحتمل أن يكون مبنيًّا للفاعل مسند للمخاطب.

(٤) الواو هنا بمعنى أو وهي الموجود في بعض النسخ، وتكون حينئذٍ للإباحة، فيجوز الجمع بينهما. قال بعض: والصواب إبقاء الواو على بابها، والإباحة معها أشهر من أو، فيجوز افراد النفس عن العين وجمعهما. انظر: حاشية ابن حمدون على شرح المكودي (٢/٢٧).

(٥) **قال الصبان**: إنما اختص الحكم بهما أي: العين والنفس لقوة استقلالهما فإنهما يستعملان في غير التوكيد كثيرًا، نحو: علمت ما في نفسك، وعين زيد حسنة، بخلاف بقية الألفاظ فلم يكن لها من قوة الاستقلال ما للنفس والعين، فلم يكرهوا توكيد المرفوع المتصل بها. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/٧٩).



(المنفصل عنيت)[1] بهذا الضمير **(ذا الرفع)**، نحو: قم أنت نفسُك، وقوما أنتما أنفسُكما، وقاما هما أنفسُهما، وقوموا أنتم أنفسُكم، وقاموا هم أنفسُهم، وقمن هن أنفسُهن، وقمتن أنتن أنفسُكن؛ كراهة إبهام الفاعلية عند استتار الضمير لمؤنث؛ إذ لو قيل: خرجت عينها، توهمت الباصرة، أو نفسها توهمت نفس الحياة.

وحملوا ما ليس فيه لبسٌ على ما ألبس[2]، كما في مسألة إبراز الضمير، والتفريق بين إعراب الفاعل والمفعول، بخلاف: قام الزيدون أنفسُهم، فيمتنع الضمير المنفصل؛ لأن الضمير لا يؤكد الظاهر، لكون الضمير أقوى من الظاهر بالأعرفية، فيمتنع أن تكون تكملة لما هو أضعف منه.

وبخلاف ضربتُهم أنفسُهم، ومررت بهم أنفسِهم، فيجوز توكيد ذي النصب، والجر بهما[3].

٥٢٩ . . . . وَأَكَّدُوا بِمَا سِوَاهُمَا وَالقَيْدُ لَنْ يُلْتَزَمَا

وإن لم يؤكد بمنفصل **(وأكدوا)** الضمير المتصل المرفوع **(بما سواهما)** أي: سوى النفس والعين، **(والقيد)** المذكور حينئذٍ **(لن يلتزما)**[4] فيجوز تركه[5]، فيقول: الزيدون قاموا كلُّهم[6]، وفهم من قوله: (لن يلتزما) أن التوكيد

---

(١) قوله: (عنيت) بضم التاء فعل ماض وفاعله المتكلم، وعنى يعني من باب ضرب يضرب بمعنى قصدت.

(٢) أي: لم يفرقوا بين ما حصل فيه لبس وما لم يحصل فيه لبس طردًا للباب على وتيرة واحدة.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٤٠).

(٤) قوله: (لن يلتزما) بالبناء للمفعول.

(٥) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٣١).

(٦) ولم يفصلوا بالضمير المنفصل.



بالضمير جائز، فتقول: قاموا كلهم، وقمتم أنتم أجمعون[1][2]، والظاهر: أن الأولى أن تأتي به[3].

[التوكيد اللفظي]

٥٣٠ وَمَا مِنَ التَّوْكِيْدِ لَفْظِيٌّ يَجِي ... مُكَرَّرًا، كَقَوْلِكَ ادْرِجِي ادْرِجِي

ثم أشار إلى الضرب الثاني، وهو التوكيد اللفظي بقوله: **(وما من التوكيد لفظي)** هو الذي **(يجي**[4] **مكررًا)**[5] زاد في التسهيل: أو تقويته بموافقه معنىً[6]، وكل منهما يكون في الاسم[7] والفعل والحرف والجملة، وهل يزيد على ثلاث مرات أو لا؟ رأيان، أرجحهما أنه يزاد، وإن جرى الشيخ خالد على الثاني[8]، فالأول كجاء زيدٌ زيدٌ، وقام قام زيدٌ، ونعم نعم[9]، ....

(١) في س: تجمعون، والمثبت هو الصواب.

(٢) شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٨).

(٣) عبارة المرادي: ولو قلت: قوموا أنتم كلكم لكان حسنًا. انظر: شرح المرادي على الألفية (١/٥٨٥).

(٤) قوله: «يجي» بحذف الهمزة على لغة.

(٥) قوله: «مكررًا» بفتح الراء هو حال من فاعل يجيء.

(٦) التسهيل لابن مالك (١٦٦).

(٧) **قال الصبان**: قوله: (الاسم) استثني الاسم المحذر إذا ذكر عامله فإنه لا يجوز أن يكرر؛ لئلا يجتمع العوض والمعوض منه؛ لأنهم جعلوا التكرار نائبًا عن الفعل، وعندي أنه يجوز تكراره توكيدًا، ولا يلزم الاجتماع المذكور؛ لأن جعلهم التكرار عوضًا عن الفعل في حالة الحذف لا حالة ذكره، فاعرفه فإنه متين. حاشية الصبان على الأشموني (٣/٨٠).

(٨) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٤١).

(٩) قوله: (نعم نعم) بفتح النون والعين وسكون الميم. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/٨٠).



وقمت [قمت][1]، و(كقولك: ادرجي ادرجي)[2].

والثاني كتأكيد اسم بمرادفه [نحو][3]: حقيق جدير، وصَمَتَ سَكَتَ زيدٌ، وأجل جَيْر، وقعدت جلست، أو فِعْلٍ باسم فعل، نحو: انزل نزال، أو ضمير متصل بضمير منفصل، نحو: قمتُ أنا[4].

فإن كان المؤكد جملة اسمية أو فعلية [فـ][5] الأكثر اقترانها بالعاطف، وهو «ثم» خاصة[6]، كما صرح به في الارتشاف[7]، نحو: قوله تعالى: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝٣ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [التكاثر: ٣، ٤]، وقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ۝١٧ ثُمَّ مَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ﴾ [الانفطار: ١٧، ١٨]، وقوله تعالى ﴿أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ ۝٣٤ ثُمَّ أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰٓ﴾ [القيامة: ٣٤، ٣٥][8].

وتأتي الجملة المؤكد في غير الأكثر بغير عاطف، كقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

---

(١) ما بين القوسين ساقط من (س، وق) أثبته لحاجة السياق إليه، واعتمادًا على أصل العبارة، راجع التصريح للأزهري (٢/١٤١).

(٢) قوله: (أدرجي) ادرج فعل أمر من درج الصبي درجًا إذا مشى. انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٨٧).

(٣) ما بين القوسين أثبته لحاجة السياق إليه.

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٤١).

(٥) في «س» بالواو بدلًا من الفاء، وما أثبته هو الصحيح لغة واعتمادًا على أصل العبارة، فلعلها تحريف من النساخ.

(٦) **قال الصبان:** وجعل الرضي الفاء كثم، ويؤيده: ﴿أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ﴾ [القيامة: ٣٤]: والمراد بعاطف صورة؛ لأن بين الجملتين تمام الاتصال فلا تعطف الثانية على الأولى حقيقة كما صرح علماء المعاني، ولأن حرف العطف ولو كان عاطفًا حقيقيًا كانت تبعية ما بعده لما قبله بالعطف لا التأكيد. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/٨١).

(٧) الارتشاف لأبي حيان (٢/٦١٧).

(٨) فالمؤكد في الآيات ما بعد ثم.

(والله لأغزون قريشًا)[1] ثلاث مرات[2]، وقال الشاعر[3]:

أَيَــا مَــنْ لَسْــتُ أَقْــلاَهُ   وَلاَ فِــي الْبُعْــدِ أَنْسَــاهُ
لَــكَ اللَّــهُ عَلَــى ذَاكَ   لَــكَ اللَّــهُ لَــكَ اللَّــهُ

ويجب ترك العاطف عند اللبس وإيهام التعدد، نحو: ضربت زيدًا، ضربت زيدًا، إذ لو قيل: ثم ضربت زيدًا، لتوهم أن الضرب تكرر منك مرتين، تراخت أحدهما عن الأخرى، والغرض أنه لم يقع منك إلا مرة واحد[4].

وإن كان المؤكد اسمًا ظاهرًا، أو ضميرًا منفصلًا منصوبًا تكرر بحسب الإرادة، من غير شرط، نحو قوله ﷺ: **(إيما امرأة نكحت نفسها بغير ولي فنكاحها باطل باطل باطل)**[5] كرر الاسم الظاهر ثلاث مرات، وقول الشاعر[6]:

---

(١) أبو داود في سننه (٥٨٩/٣).

(٢) أي: أن النبي ﷺ كررها ثلاث مرات.

(٣) **قال العيني**: هما من الهزج، وأقلاه يقليه قليًا وقلاه إذا أبغضه، ويقلاه لغة طيء، والبيت.
الشاهد فيه: تأكيد الجملة الاسمية بإعادة لفظها. اهـ ولم ينسبه لأحد، انظر: الأشموني (٨١/٣)، وشيخ الإسلام زكريا في الدرر السنية (٧٣٩/٢)، البهجة المرضية للسيوطي (١٣١)، اللمحة في شرح الملحة (٧١٣/٢)، الدرر (٤٨/٦)، وشرح عمدة الحافظ (٥٧٣) والمقاصد النحوية (٩٧/٤)، وهمع الهوامع (١٢٥/٢).

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١٤٢/٢)، الأشموني بحاشية الصبان (٨٠/٣، ٨١).

(٥) أخرجه ابن ماجه في سننه (٣١٦/١)، والدارمي في سننه (١٣٧/٢).

(٦) البيت من الطويل للفضل بن عبد الرحمن في أنباء الرواة (٧٦/٤)، وخزانة الأدب (٦٣/٣)، ومعجم الشعراء، وله أو للعزرمي في حماسة البحتري (٢٥٣)، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (٢٨٦)، وأوضح المسالك (٣٣٦/٣)، والخصائص (١٠٢/٣)، ورصف المباني (١٣٧)، وشرح ابن الناظم (٤٣٢)، وشرح الأشموني (٤٠٩/٢)، وشرح المفصل (٢٥/٢)، والكتاب (٢٧٩/١)، وكتاب اللامات (٧٠)، واللسان (٤٤٠/١٤)=

فَإِيَّـــاكَ إِيَّـــاكَ المِـــرَاءَ ....

ـ بكسر الميم المجادلة ـ

.... فَإِنَّـهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَّـاءٌ ....

ـ بتشديد العين من أمثلة المبالغة ـ

.... وَللشَّـرِّ جَالِـبُ

الإعراب

قوله: «واغن» فعل أمر[1]، وبـ: «كلتا في مثنى» متعلقان باغن، و«كلا» معطوف على كلتا، و«عن» متعلق بأغن أيضًا، و«فعلاء»[2] مضاف إليه، و«وزن» معطوف على وزن «أفعلا»[3] مضاف إليه، و«إن» حرف شرط، و«تؤكد»، بالبناء[4] فعل الشرط، و«الضمير» مرفوع على النيابة عن الفاعل، و«المتصل» نعت للضمير، و«بالنفس» متعلق بـ: تؤكد، و«العين» معطوف على النفس، «فبعد» الفاء جواب الشرط، و«بعد» خبر مبتدأ مضمر، و«منفصل» نعت لمحذوف، والتقدير: وتوكيده بعد الضمير المنفصل، وإعراب الباقي ظاهر[5].

= «أيا»، ومغني اللبيب (٦٧٩)، والمقاصد النحوية (١١٣/٤، ٣٠٨)، والمقتضب (٢١٣/٣).

الشاهد فيه قوله: (فإياك إياك) حيث كرره للتأكيد، و(المراء) بكسر الميم المجادلة مفعوله.

انظر: شرح الشواهد للعيني (٨٠/٣).

(١) قوله: (فعل أمر) من غني بمعنى استغنى.

(٢) قوله: (فعلاء) بفتح الفاء وسكون العين والمد.

(٣) قوله: (أفعلا) بفتح العين.

(٤) قوله: (بالبناء) أي: للمفعول.

(٥) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٨٧).

٥٣١ وَلَا تُعِدْ لَفْظَ ضَمِيرٍ مُتَّصِلْ ... إِلَّا مَعَ اللَّفْظِ الذِي بِهِ وُصِلْ

(ولا تعد لفظ ضمير متصل) إذا أكدته تاكيدًا لفظيًّا (إلا مع اللفظ الذي به وصل)[1]، نحو: جعلت جعلت، وأكرمك أكرمك، وعجبت منك [منك][2][3]؛ لأن إعادته مجردًا عما وصل به تخرجه من الاتصال إلى الانفصال[4]، والفرض أنه متصل[5].

٥٣٢ كَذَا الحُرُوفُ غَيْرَ مَا تَحَصَّلَا ... بِهِ جَوَابٌ، كَـ: نَعَمْ وَكَـ: بَلَى

(كذا) أي: الضمير المتصل (الحروف غير ما تحصلا به جواب) فيجب إعادة ما اتصل به، نحو قوله تعالى: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٥] و«أن» المفتوحة الثانية مؤكدة لـ«أن» المفتوحة الأولى الواقعة مفعولًا ثانيًا لـ«يعد»، وفصل بينهما بالظرف وما بعده، وأعيد مع الثانية الضمير المتصلة به «أن» الأولى، وهو الكاف والميم، ووجب أن يعاد لفظ المتصل بالحرف المؤكد[6]، أو ضمير المتصل بالحرف المؤكد إن كان ما اتصل

(١) قوله: (إلا مع اللفظ الذي به وصل) سواء كان اسمًا أو فعلًا أو حرفًا. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/٨٢).

(٢) في س «عجبت»، وأرى أن الصواب ما أثبته فإنه مثال لتأكيد الضمير المجرور، واعتمادًا على أصل العبارة.

(٣) لا فرق بين ضمير المتكلم والمخاطب والغيبة. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/٨٢).

(٤) انظر: شرح الأشموني بحاشية الصبان (٣/٨٢).

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٤٣).

(٦) قوله: (المؤكد) بفتح الكاف.

بالحرف المؤكد اسمًا ظاهرًا، نحو: إن زيدًا إن زيدًا فاضل، فـ«إن» الثانية مؤكدة، لـ«أن» الأولى، وأعيد مع «إن» الثانية ضمير الظاهر التي اتصل بـ: إن الأولى.

وعود ضميره أولى[1] من إعادته بلفظه، وبه جاء التنزيل قال الله تعالى: ﴿فَفِي رَحْمَةِ ٱللَّهِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٧] فـ«في» الثانية تأكيد لـ«في» الأولى، وأعيد مع الثانية ضمير «رحمة»[2]، وشذ اتصال الحرفين المؤكَّد والمؤكِّد من غير فصل، كقوله[3]:

إِنَّ إِنَّ الكَـرِيمَ يَحْلُـمُ مَـا لَـمْ يَـرَيْنَ مَـنْ أَجَـارَهُ قَـدْ ضِـيمَا

وكقوله[4]:

---

(١) قوله: (أولى) لأنه هو الأصل، وأما الأول فمن وضع الظاهر موضع المضمر. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٨٢/٣).

(٢) **قال الصبان بعد مثل هذا الكلام**: ولعله مبني على أن هم مبتدأ ثان، وخالدون خبره، وفي رحمة الله متعلق بخالدون، وأما على أن ﴿فَفِي رَحْمَةِ ٱللَّهِ﴾ خبر عما قبله و﴿هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٧] جملة مستأنفة فليست الآية مما نحن فيه. حاشية الصبان على الأشموني (٨٢/٣).

(٣) **قال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد**: لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين وهو من الخفيف.

الشاهد فيه: قوله: (إن إن) حيث أكد الشاعر إن الأولى توكيدًا لفظيًّا بإعادة لفظها، من غير أن يفصل بين المؤكد والمؤكد، مع أن «إن» الثانية ليست من حروف الجواب، والتوكيد على هذا الوجه شاذ. انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٣٤٠/٣، ٣٤١). بلا نسبة في أوضح المسالك (٣٤٠/٣)، والدرر (٣٩٦/٢)، وشرح التسهيل (٣٠٣/٣)، وشرح الأشموني (٤١٠/٢)، والمقاصد النحوية (١٠٧/٤)، وهمع الهوامع (١٢٥/٢)، التصريح على التوضيح (١٤٤/٢).

(٤) **قال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد**: هذا بيت من الرجز المشطور، وقد نسبوا هذا الشاهد إلى الأغلب العجلي، ومنهم من ينسبه إلى حطام المجاشعي يصف إبلًا. =

حَتَّـــى تَرَاهَـــا وَكَـــأَنَّ وَكَـــأَنْ أَعْنَاقَهَـــا مُشَـــدَّدَاتٌ بِقَـــرَنْ

لأن المؤكد حرفان وهما «الواو» و«كأن» فلم يتصل لفظه بمثله، بل بغيره؛ لأن التوكيد الأول، وهو الواو الثانية، مفصول بالمؤكد الثاني، وهو «كأن»، والتوكيد الثاني مفصول بالتأكيد الأول، والمؤكد الثاني، وخففت «كأن» الثانية للقافية، وأشذ[1] من البيت الأول قول رجل من بني أسد[2]:

= **الشاهد** في قوله: (كأن كأن) حيث أكد كأن التي هي حرف تشبيه.ونصب توكيدًا لفظيًّا بإعادة لفظها، مع عدم الفصل بين المؤكد والمؤكد بمعمول أولهما، مع أن «كأن» ليس من أحرف الجواب، والتوكيد على هذا الوجه شاذ، ولو أنه جاء به على ما تقتضيه العربية لقال: كأن أعناقها وكأنها، مثلًا. انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٣٤٢/٣)، الدرر (٥٠/٦)، وشرح التصريح (١٣٠/٢) والمقاصد النحوية (١٠٠/٤)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢٥٣/٧)، وأوضح المسالك (٣٤٢/٣) وشرح التصريح (٣١٧/١)، وهمع الهوامع (١٢٥/٢).

(١) في س: أشد، والمثبت هو الصواب.

(٢) البيت من الوافر وهو لمسلم بن عبد الوالي في خزانة الأدب (٣٠٨/٢، ٣١٢) (١٥٧/٥)، (٥٢٨/٩، ٥٣٤) (١٩١/١٠) (٢٦٧/١١، ٢٨٧، ٣٣٠)، والدرر (٣٦/٢، ٦٢، ٣٩٥، ٥٣١)، وشرح شواهد المغني (٧٧٣)، وبلا نسبة في الإنصاف (٥٧١)، وأوضح المسالك (٣٤٣/٣)، والجنى الداني (٨٠، ٣٤٥)، والخصائص (٢٨٢/٢)، وشرح ابن الناظم (٣٦٤)، وشرح الأشموني (٤١٠/٢)، وشرح التسهيل (٣٠٤/٣)، وشرح الكافية الشافية (١١٨٨/٣)، ومغني اللبيب (١٨١)، والمقاصد النحوية (١٠٢/٤)، وهمع الهوامع (١٢٥/٢، ١٥٨).

الشاهد فيه: قوله: (لما) فإن الشاعر أكد في هذه الكلمة اللام الجارة توكيدًا لفظيًّا بإعادتها بلفظها من غير أن يفصل بين المؤكد والمؤكد بفاصل، مع أن اللام ليست من أحرف الجواب، والتوكيد على هذا النحو شاذ، ولو أنه جاء على ما تقتضيه الحرف لقال: (لما لما بهم) وقد أتى الشارح بهذا البيت ليقرر أن الشذوذ الذي فيه أقوى من الشذوذ الذي في قول الشاعر في البيت الأول. انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٣٤٢/٣، ٣٤٤).

فَـلَا وَاللهِ لَا يُلْفِـي لِمَـا بِـي ... وَلَا لِلِمَـا بِهِـم أَبَـدًا دَوَاءُ

لكون الحرف المؤكد هو اللام موضوعًا على حرف فاتصل لفظه بمثله[1].

وأما الحروف الجوابية (كنعم[2] وكبلى) فيجوز أن يؤكد بإعادتها وحدها كقولك: قام قام زيد، ونعم نعم، وبلى بلى، وقول جميل[3]:

لَا لا أَبُـوحُ بِحُـبِّ بَثْنَـةَ إِنَّهـا ... أَخَـذَتْ عَلَـيَّ مواثِقًـا وعُهـودًا

فكرر حرف الجواب وهو «لا» مرتين، و«بَثْنة» بفتح الباء الموحدة وسكون المثلثة اسم محبوبته، وتصغيرها، بُثَيْنَة وبه اشتهرت[4].

٥٣٣ وَمُضْمَرُ الرَّفْعِ الذِي قَدْ انْفَصَلْ ... أَكِّـدْ بِـهِ كُـلَّ ضَـمِيرٍ اتَّصَـلْ

(ومضمر الرفع الذي قد انفصل أكد به كلّ ضمير اتصل) مرفوعًا كان أو غيره، نحو قوله تعالى: ﴿ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ﴾ [البقرة: ١٩] وقمت أنا، وأكرمتك أنت، ومررت بك أنت، فيقع ضمير الرفع توكيدًا لجميع الضمائر المتصلة، وإن اختلف الوضع، ووجه ذلك أن الضمير المتصل أصله للمرفوع

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٤٣، ١٤٤، ١٤٥).

(٢) نعم حرف تصديق للمخبر وإعلام للمستخبر ووعد للطالب، وبمعنى نعم وجير وأجل وإي. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/٨٢).

(٣) البيت من الكامل، وهو لجميل بن الله بن معمر العذري في ديوانه (٥٨).
الشاهد فيه قوله: (لا لا) فإنه توكيد لفظي للحرف، ولما كانت (لا) من حروف الجواب لم يحتج إلى فاص؛ لأن يفصل بين المؤكد والمؤكد بشيء مما يجب الفصل به في توكيد الحروف غير الجوابية، وتقول: (لا لا)، و(نعم نعم)، و(نعم جير)، فتعيد حرف الجواب بنفسه أو بمرادفه. انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٣/٣٣٩).

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٤٣).

دون المنصوب والمجرور؛ لأن أول أحوال الاسم الابتداء، وعامل الابتداء ليس بلفظٍ، فلم يكن بُدٌّ من انفصال ضميره.

وأما المنصوب والمجرور فلابد لهما من لفظ يعمل فيهما فيتصلان به، فإذا احتجنا إلى توكيدهما لتحقيق الفعل الثابت للشيء بعينه دون من يقوم مقامه أو يشبهه احتجنا إلى ضمير منفصل، ولا ضمير منفصل في الأصل إلا ضمير الرفع، فاستعملناه في الجميع، كما اشترك الجميع في «نا»، نحو: قمنا، وأكرمنا، وغلامنا، وهو القياس؛ لأن أصل الضمائر أن تأتي على لفظ واحد، كما في الأسماء الظاهرة، هذا تعليل السيرافي.

وبقي عليه أن يقول: واستعير المرفوع للمنصوب والمخفوض في حال التبعية؛ إذ المرفوع لا يتبع المنصوب، ولا المخفوض[1].

الإعراب

في قوله: و«لا تعد»، «لا» ناهية، و«تعد» فعل مضارع، وفاعله مستتر فيه[2]، و«لفظ» مفعوله، و«ضمير» مضاف إليه، و«متصل»، نعت لضمير، و«إلا» حرف استثناء، و«مع» في موضع الحال المحصورة بـ«إلا» على نحو: ﴿وَمَا نُرْسِلُ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾ [الكهف: ٥٧]، و«اللفظ» مضاف [إليه][3]، و«الذي» نعت للفظ، و«به» متعلق بـ: يوصل، وجملة: «وصل» بالبناء للمفعول صلة الذي، وتقدير البيت: ولا تعد لفظ ضمير متصل إلا مصاحبًا للفظ الذي وصل به، وإعراب الباقي ظاهر[4].

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٤٢، ١٤٣).

(٢) في س: مستتر فيه، مستتر فيه.

(٣) ما بين القوسين أثبته لحاجة السياق إليه.

(٤) تمرين الطلاب للأزهري (٨٧، ٨٨).



الثالث من التوابع: (العطف)[1]

٥٣٤ العَطْفُ إِمَّا: ذُو بَيَانٍ أَوْ نَسَقْ ... وَالغَرَضُ الآنَ بَيَانُ مَا سَبَقْ

٥٣٥ فَذُو البَيَانِ: تَابِعٌ شِبْهُ الصِّفَهْ ... حَقِيقَةُ القَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَهْ

وهو في الأصل مصدر «عطف عطفت الشيء» إذا ثنيته، وعطفَ الفارسُ على قرنه إذا التفت إليه[2]، ثم إنه ينقسم إلى قسمين، كما أشار إلى ذلك بقوله: **(العطف إما ذو بيان**[3]**، أو) ذو (نسق)**[4]، ثم بين أن مراده في هذا الباب عطف البيان **(والغرض الآن بيان ما سبق)** أي: الغرض في هذا بيان عطف البيان[5]، ثم عرفه بقوله: **(فذو البيان تابع شبه الصفة)** فـ«تابع» جنس يشمل جميع التوابع، و«شبه الصفة» مخرج للتوكيد والبدل وعطف النسق، و**(حقيقة القصد به منكشفة)**[6] مخرج للنعت؛ فإن النعت يوضح متبوعه بوسمه، أو وسم ما به اعتلق كما مر، وعطف البيان يوضحه بنفسه، فلذلك قال: **(حقيقة القصد به مكشفة)** وقال في النعت: بوسمه... إلخ[7].

---

(١) هذا الباب قد سقط من ق.

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٤٧).

(٣) عطف البيان بغير حرف.

(٤) عطف النسق بالحرف.

(٥) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٠).

(٦) قوله: (حقيقة القصد... إلخ) أي: الأصل فيه ذلك، فلا يرد عطف البيان الذي للمدح ونحوه انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/٨٦).

(٧) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٠، ٣١).



الإعراب

قوله: «العطف» بمعنى المعطوف مبتدأ، و«إما» حرف تفصيل، و«ذو» بمعنى صاحب خبر العطف و«بيان» مضاف إليه، «أو» حرف عطف وتقسيم، استغنى بها عن «إما» الثانية، و«نسق» معطوف على بيان، و«الغرض» مبتدأ، و«الآن» منصوب على الظرفية بالغرض، و«بيان» خبر المبتدأ، و«ما» مضاف إليه، وهو موصول اسمي، وجملة: «سبق» صلتها، «فذو» مبتدأ، و«البيان» مضاف إليه، و«تابع» خبر المبتدأ، و«شبه نعت» تابع، و«الصفة» مضاف إليه، وإضافة شبه لا تفيد التعريف كما قاله الزجاجي في جمله[1]، فذلك صح أن يقع نعتًا للنكرة، و«حقيقة» مبتدأ، و«القصد» مضاف إليه، و«به» متعلق بمنكشفة، و«منكشفة» خبر حقيقة، وهذه الجملة في موضع رفع نعت ثان لتابع، والرابط بينهما الضمير من به.

٥٣٦ فَأَوْلِيَنْـهُ مِـنْ وِفَـاقِ الأَوَّلِ	مَا مِنْ وِفَاقِ الأَوَّلِ النَّعْتِ وَلِي
٥٣٧ فَقَـدْ يَكُونَـانِ مُنَكَّـرَيْنِ	كَمَـا يَكُونَـانِ مَعْـرِفَتَيْنِ

ولما كان عطف البيان بمنزلة النعت قال: **(فأولينه من وفاق الأول)** أي: المتبوع **(ما من وفاق الأول النعت ولي)** فيوافق متبوعه في أربعة من عشر: كالنعت في واحد من الرفع والنصب والجر، وواحد من التعريف والتنكير، وواحد من التذكير والتأنيث، وواحد من الإفراد والتثنية والجمع، ولما كان في ورود عطف البيان نكرة تابعة لنكرة خلاف نبه عليه قوله: **(فقد يكونان)**[2] أي: العطف ومتبوعه **(منكرين)** كما قاله الكوفيون وجماعة من البصريين منهم

---

(١) الجمل للزجاجي (١٤٤).

(٢) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣١).

الفارسيُّ وابن جني، وجماعة من المتأخرين، منهم الزمخشري[1] وابن عصفور[2]، نحو: اسقني شرابًا حليبًا[3] (كما يكونان معرفتين)، كقوله[4]:

أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُو حَفْصٍ عَمَرْ [مَا مَسَّهَا][5] مِنْ نَقَبٍ وَلَا دَبَرْ

فـ«عمر»: عطف بيان على «أبي حفص» للإيضاح[6].

تنبيه

أشار بإتيانه بكاف التشبيه المفهمة للقياس الشبهي، بل الأولوي ـ؛ لأن احتياج النكرة إلى البيان أشد من غيرها، وإن منعه جمهور البصريين[7].

والقائل بالجواز جعل من عطف البيان النكرة، نحو قوله: ﴿أَوْ كَفَّٰرَةٌ طَعَامُ مَسَٰكِينَ﴾ [المائدة: ٩٥] فيمن نون (كَفَّٰرَةٌ)[8]، فـ«طعام مساكين»، عطف بيان على (كَفَّٰرَةٌ)[9]، ونحو: ﴿مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ﴾ [إبراهيم: ١٦] فـ(صَدِيدٍ) عطف بيان

(١) المفصل (١٢٢).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١٤٨/٢).

(٣) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٣٢).

(٤) سبق تخريجه.

(٥) ما بين القوسين غير واضح في س، وهو ساقط من ق.

(٦) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١٤٨/٢).

(٧) **عبارة السيوطي أوضح من هذه فقال:** وأشار بإتيانه بكاف التشبيه المفهمة للقياس الشبهي، بل الأولوي؛ لأن احتياج النكرة إلى البيان أشد من غيرها إلى خلاف من منع إتيانهما نكرتين كالزمخشري وذهب إلى إلى اشتراط زيادة تخصيصه. انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٣٢).

(٨) هي قراءة الجمهور، وقرأ ابن عامر ونافع وأبو جعفر ﴿كَفَّارَةُ﴾ [المائدة: ٩٥]. انظر: الإتحاف (٢٠٣)، الكشاف (٣٦٥/١)، النشر (٢٥٥/٢).

(٩) **قال ابن الناظم:** وأجاز أبو علي في التذكرة في طعام من قوله: ﴿أَوْ كَفَّٰرَةٌ طَعَامُ مَسَٰكِينَ﴾ [المائدة: ٩٥] العطف والإبدال. انظر: شرح ابن الناظم (٢٠٢).

على (مَّآءٍ).

والمانعون يوجبون في ذلك البدلية بدل كل من كل، ويخصون عطف البيان بالمعارف، محتجين بأن البيان بيان كاسمه، والنكرة مجهولة، والمجهول لا يبين المجهول، ودفع بأن بعض النكرات قد يكون أخص من بعض، والأخص يبين غير الأخص[١].

وقول الزمخشري[٢]: إن ﴿مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [آل عمران: ١٠٧] عطف على ﴿ءَايَٰتٌۢ﴾ [آل عمران: ١٠٧] مخالفٌ لإجماعهم؛ لأن البصريين والكوفيين أجمعوا على أن النكرة لا تبين بالمعرفة، وجمع المؤنث لا يبين بالمفرد المذكر؛ ولا يجوز أن يكون بدلًا؛ لأنهم نصوا على أن المبدل منه إذا كان [مقصودًا][٣] وكان المبدل غير واف بالعدة تعين القطع، وإنما التقدير: منها مقام إبراهيم، أو بعضها مقام إبراهيم، فهو مبتدأ، أو خبر[٤].

وقول الزمخشري والجرجاني: يشترط في عطف البيان كونه أوضح وأخص من متبوعه، مخالف لقول سيبويه في: «يا هذا ذا الجُمَّة» إن «ذا الجُمَّة» عطف بيان مع أن الإشارة أوضح وأخص من المضاف إلى ذي الأداة؛ لأن تخصيص الإشارة زائد على تخصيص ذي الأداة، ومخالف للقياس أيضًا؛ لأن عطف البيان في الجامد بمنزلة النعت في المشتق، ولا يلزم زيادة تخصيص النعت باتفاق، فلا يلزم زيادة تخصيص عطف البيان قاله ابن المصنف[٥]، نعم لو قيل: يشترط في عطف البيان أن يكون أجلى من المعطوف عليه لكان مذهبًا؛

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١٤٨/٢).
(٢) انظر: الكشاف للزمخشري (٢٠٤/١).
(٣) ما بين القوسين في التصريح على التوضيح (١٤٩/٢): [متعددا].
(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١٤٩/٢).
(٥) شرح ابن الناظم (٢٠٢).



لأن الجلي يبين بالخفي[1].

فائدة

جعل أكثر النحويين التابع المكرر به لفظ المتبوع، كقوله لقائل: (يا نصر نصر نصرًا) عطف البيان.

قال المصنف: والأولى عندي جعله توكيدًا لفظيًّا؛ لأن عطف البيان حقه أن يكون للأول به زيادة وضوح، وتكرير اللفظ لا يتوصل به إلى ذلك[2].

الإعراب

قوله: «فأولينه» الفاء عاطفة، و«أولينه» فعل أمر، وفاعله مستتر فيه، والنون المخففة فيه للتأكيد، والهاء مفعوله الأول، ومرجعها ذو البيان و«من وفاق» متعلق بـ: أولينه و«الأول» مضاف إليه، و«ما» موصول اسمي في محل نصب على أنه مفعول ثان بـ: أولينه واقعه على محذوف، و«من وفاق» متعلق بولي آخر البيت، و«الأول» مضاف إليه، و«النعت» مبتدأ، وجملة: «ولي» من الفعل والفاعل خبره، وجملة النعت ولي صلة ما، والعائد من الصلة إلى الموصول محذوف، وتقدير البيت: وأول ذا البيان من وفاق المبين الأول الحكم الذي النعت وليه من وفاق المنعوت الأول، وإعراب الباقي ظاهر[3].

٥٣٨ وَصَالِحًا لِبَدَلِيَّةٍ يُرَى	فِي غَيْرِ، نحو: يَا غُلَامُ يَعْمُرَا
٥٣٩ وَنَحْوُ بِشْرٍ تَابِعَ البَكْرِيِّ	وَلَيْسَ أَنْ يُبْدَلَ بِالمَرْضِيِّ

(١) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٨٨).

(٢) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٣٢).

(٣) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٨٨).

(وصالحا لبدلية يرى) عطف بيان (في) جميع المسائل (غير) مسألتين ذكرهما المصنف وسأذكر زيادة على ذلك:

الأولى: أن يكون التابع مفردًا معربًا والمتبوع منادى (**نحو: يا غلام يعمرا**)[1] فيجب في هذه الحالة كونه عطف بيان، ولا يجوز أن يكون بدلًا؛ لأنه لو كان بدلًا لكان في تقدير حرف النداء فيلزم ضمه.[2]

والمسألة الثانية: أن يكون المعطوف خاليًا من لام التعريف والمعطوف عليه معرفًا بها مجرورًا بإضافة صفة مقترنة بها، (**نحو: بشر**) الذي هو (**تابع البكري**)[3] في قوله[4]:

أَنَـا ابْـنُ التَّـارِكِ البَكْـرِيِّ بِشْـرٍ ... عَلَيْـهِ الطَّيْـرُ تَرْقُبُـهُ وُقُوعَـا

---

(١) قوله: (يعمرا) بضم الميم.

(٢) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٣٢).

(٣) قوله: (البكري) بكسر ياء النسب.

(٤) البيت من الوافر، وهو للمرار الأسدي في ديوانه (٤٦٥)، خزانة الأدب (٢٨٤/٤، ١٨٣/٥، ٢٢٥/٥)، الدرر (٣٧٩/٢)، شرح أبيات سيبويه (٦/١)، شرح المفصل (٧٢/٣، ٧٣)، الكتاب (١٨٢/١)، المقاصد النحوية (١٢١/٤)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٤٤١/٢)، أوضح المسالك (٣٥١/٣)، شرح ابن الناظم (٢٠٣)، شرح الأشموني (٤١٤/٢)، شرح التسهيل (٣٢٧/٣)، شرح شذور الذهب (٤٣٦)، شرح قطر الندى (٢٩٩)، شرح الكافية الشافية (١١٩٦/٣)، شرح المرادي (١٨٧/٣)، همع الهوامع (١٢٢/٢)، التصريح على التوضيح للأزهري (١٥٠/٢)، الدرر السنية (٧٤٩/٢).

الشاهد في: (البكري بشر) حيث يتعين في بشر أن يكون عطف بيان، ولا يجوز أن يكون بدل؛ لأنه لو كان بدلًا ـ والبدل على نية تكرار العامل ـ للزم أن يصح أن يضاف قوله: (التارك) إلى قوله: (بشر)، فيلزم عليه إضافة الاسم المقترن بأل إلى اسم مجرد منها ومن الإضافة إلى المقترن بها أو إلى ضميره وذلك لا يجوز. انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٣٥٢/٣).

فيجب في هذه الحالة أن يكون عطفًا (وليس أن[1] **يبدل بالمرضي**)[2][3]؛ لأن البدل في نية إحلاله محل الأول، ولا يجوز أن يقال: أنا ابن التارك بشر؛ لأن الصفة المقرونة بأل كـ«التارك»، لا تضاف إلا لما فيه «أل» كالبكري، ويجوز البدلية في هذا البيت عند الفراء[4]؛ لإجازته إضافة الصفة المقرونة بـ: أل إلى جميع المعارف نحو: الضارب زيد، وليس مذهبه مرضيًا عند الجمهور[5]، كما أشار إليه المصنف بقوله: «**وليس أن يبدل بالمرضي**».

وقول طالب بن أبي طالب[6]:

أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوفَلاً ... أُعِيذُكُمَا بِاللهِ أَنْ تُحْدِثَا حَرْبَا

فـ«عبد شمس ونوفلاً» يتعين كونهما معطوفين عطف بيان على «أخوينا» ويمتنع فيهما البدلية؛ لأنهما على تقدير البدلية لا يحلان محل «أخوينا» فيكون

---

(١) قوله: (أن) بفتح الهمزة

(٢) قوله: (بالمرضي) بكسر الياء المثناة تحت، والتقدير: وليس لإبدال بشر من البكري مرضيا. انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٨٨).

(٣) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٣٣).

(٤) شرح ابن الناظم (٢٠٣)، شرح شذور الذهب (٤٣٦)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٥٠)، وفي شرح ابن عقيل (٢/٢٢٣) الفراء والفارسي.

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٥٠).

(٦) البيت من الطويل وهو لطالب بن أبي طالب في الحماسة (١/٦١)، الدرر (٢/٣٧٨٧)، المقاصد النحوية (٤/١١٩)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٥٠)، الدرر السنية (٢/٧٤٨)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣/٣٥٠)، شرح الأشموني (٢/٤١٤)، شرح ابن الناظم (٣٦٨)، شرح القطر (٣٠٠)، شرح الكافية الشافية (٣/١١٩٧)، همع الهوامع (٢/١٢١).

الشاهد في: (عبد شمس ونوفلاً) فإنه يتعين فيهما أن يكون عبد شمس عطف بيان على قوله: (أخوينا)، ويكون نوفلًا معطوفًا عطف نسق بالواو على عبد شمس.

التقدير: يا عبد شمس ونوفلًا بالنصب، وذلك لا يجوز لأن المنادى إذا عطف عليه اسم مجرد من أل وجب أن يعطي ما يستحقه لو كان منادى، و«نوفلًا» لو كان منادى لقيل فيه: يا نوفل بالضم، لا نوفلًا، بالنصب[1].

تَنْبِيْهٌ [جملة مستثنيات]

من المستثنات أن يضاف اسم التفضيل إلى عام، ويُتْبَع بقسميه، نحو: زيد أفضل الناس: الرجال والنساء؛ لأنه لو نوى إحلال الرجال محل الناس لنوى إحلال ما عطف عليه، وهو «النساء» محل الناس، فيكون التقدير: زيد أفضل النساء وذلك لا يجوز؛ لأن اسم التفضيل إذا قصد به الزيادة على من أضيف له يشترط فيه أن يكون منهم، ومن ثَمَّ خطأ من قال: أنا أشعر الإنس والجن.

ومنها: أن يتبع الصفة «أي» بمضاف نحو: يا أيها الرجل غلامَ زيدٍ، بنصب الغلام؛ لأن الغلام لو نُوِيَ إحلاله محل الرجل لرفع؛ لأن الرجل في هذا التركيب واجب الرفع؛ لأنه صفة «أي».

ومنها: أن يتبع مجرور «أي» بمفصل، نحو: بأي الرجلين: زيد وعمرو مررت به؟؛ لأنه لو نوى إحلالُ زيدٍ مع ما عطف عليه، وهو «عمرو» محل الرجلين، لزم إضافة «أي» إلى المعرفة المفردة، وهي لا تضاف إليها إلا إذا كان بينهما جمع مقدر، نحو: أيُّ زيدٍ أحسن؟ بمعنى أيُّ أجزائه أحسن؟ أو عطف على أي مثلها، نحو[2]:

.... أَيِّـــي وَأَيُّـــكَ فَـــارِسُ الأَحْـــزَابِ

ومنها: أن يتبع مجرور «كلا» بمفصل نحو: كلا أخويك زيد وعمرو

---

(١) انظر: انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٥٠).

(٢) سبق تخريجه.

عندي؛ لأنه لو نوى إحلالُ زيدٍ مع ما عطف عليه وهو «عمرو» محل «أُخويك» لزم إضافة «كلا» إلى مفرد، وهي إنما تضاف إلى مثنى غير مفرق، وشذ كلا أخي وخليلي. قاله الموضح في الحواشي[1].

واستشكل ابن هشام في **حاشية التسهيل** ما علل به هذه المسائل من أن البدل لابد أن يكون صالحًا للإحلال محل الأول بأنهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الأوائل، وقد جوزوا في: إنك أنت، كون «أنت» توكيدًا، وكونه بدلًا مع أنه لا يجوز: إن أنت[2].

الإعراب

قوله: و«صالحًا» مفعول ثان ليرى إن كانت قلبية، وحال من مرفوع يرى إن كانت بصرية، و«لبدلية» متعلق بـ: صالحًا، و«يرى» مبني للمفعول، وفيه ضمير مستتر مرفوع على النيابة عن الفاعل، و«في غير» متعلق بـ: يرى، نحو: مضاف إليه، وهو مضاف لقول محذوف، وياء وما بعدها مقول له، و«يا» حرف نداء، و«غلام» منادى مبني على الضم، و«يعمرا» عَلَمٌ على غلام منقول من الفعل منصوب على أنه عطف بيان لغلام على محله، «نحو» معطوف على الأول، و«بشر» مضاف إليه، و«تابع» بالنصب حال من بشر، وبالجر نعت له واسْتُظْهِرَ[3]، وإعراب الباقي[4].

* * *

(١) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٢/١٥١).

(٢) المصدر السابق نفسه.

(٣) أي: استظهره المكودي. (٢/٣٣)

(٤) تمرين الطلاب للأزهري (٨٨).



[عطف النسق][1]

ثم شرع في القسم الثاني من قسمي العطف وهو التابع الرابع: (عطف النسق) بفتح السين، بمعنى المنسوق، من نسقت الشيء نَسْقًا، بالتسكين، إذا أتيت به متتابعًا، وكثيرًا ما يسميه سيبويه «باب الشركة»[2].

٥٤٠ تَالٍ بِحَرْفٍ مُتْبِعٍ: عَطْفُ النَّسَقْ ....

قوله: (تال) جنس، قوله: (بحرف)[3] أي: من الأحرف الآتي ذكرها (متبع) بكسر الباء[4] (عطف النسق) مخرج[5] لما عدا عطف النسق من التوابع[6]، وتقييدُ الحرف بالآتي ذكره ما بعد «أي» التفسيرية، نحو قولك: مررت بغضنفر، أي: «أسد»؛ فإن «أسد» تابع لغضنفر بتوسط حرف التفسير، وهو

---

(١) هذا الباب سقط أوله من ق.

(٢) الكتاب لسيبويه (١/٤٤)، وانظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٥٣).

(٣) قوله: (بحرف) ولو تقديرًا؛ لأن حذف العاطف جائز عند المصنف نظمًا ونثرًا. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/٨٩).

(٤) قوله: (متبع) أي: موضوع للاتباع وهو تشريك الثاني مع الأول في عامله. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/٨٩).

(٥) قوله: (مخرج... إلخ) هذا مبني على أن الباء في بحرف للسببية، ويكون قول المصنف متبع أي: مصير الثاني تابعًا للأول لا فائدة له، والصواب أن الباء في بحرف للمصاحبة بمعنى مع، فيخرج به النعت والتوكيد بغير الباء، وعطف البيان غير المسبوق بأي والبدل، ويخرج بقوله: (متبع) التوكيد المجرور بالباء الزائدة في نحو: جاء زيد بنفسه، وعطف البيان الواقع بعد أي التفسيرية نحو: عندي عسجد أي: ذهب؛ لأن الباء وأي التفسيرية لا يصيران الثاني تابعًا للأول؛ لأن أي ليست على العطف على الصحيح، وإنما هي تفسيرية. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٤).

(٦) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٤).



«أي»، وليس من الأحرف الآتي ذكرها، فليس هو حرف عطف نسق، وإنما هو عطف بيان بالأجلى على الأخفى، وليس لنا عطف بيان بتوسط حرف إلا هذا، وذهب الكوفيون إلى أن «أي» عاطفة[1].

٥٤٠...... .... كَـ:اخْصُصْ بِوُدٍّ وَثَنَاءٍ مَنْ صَدَقْ

ومثل بقوله: (كاخصص بود وثناء من صدق)[2].

٥٤١ فَـالعَطْفُ مُطْلَقًا بِـوَاوٍ ثُـمَّ فَـا حَتَّـى أَمْ، اوْ كَـ: فِيْـكَ وَوَفَـا

٥٤٢ وَأَتْبَعَتْ لَفْظًا فَحَسْبُ بَـلْ، وَلَا لَكِنْ، كَـ:لَمْ يَبْدُ امْرُؤٌ لَكِنْ طَلَا

ثم شرع في حروف العطف بقوله: (فالعطف مطلقًا) من غير قيد في أربعةٍ لفظًا ومعنى أشار إليها بقوله: (بواو) و(ثم) و(فا) و(حتى) بالإجماع[3]، تقول: جاء القوم وزيدٌ، أو فزيدٌ، أو ثم زيدٌ، أو حتى زيدٌ، فـ«زيد» شارك القوم في اللفظ بالصفة، وفي المعنى وهو المجيء[4].

وإما مقيَّدٌ بقيدٍ، وهو اثنان:

الأول: (أم) و(أو)[5] على الصواب[6] في اقتضاء التشريك لفظًا ومعنىً،

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٥٣).

(٢) فثناء تابع لود بالواو وهي حرف متبع.

(٣) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٣٣).

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٥٣).

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٥٤).

(٦) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٣٣).

بشرط أن لا يقتضيا إضرابًا[1]؛ لأن القائل: أزيدٌ في الدار، أم عمروٌ، عالم بأن الذي في الدار هو أحد المذكورين، وغير عالم بتعيينه، والذي بعد «أم» مساو للذي قبلها في الصلاحية لثبوت الاستقرار في الدار وانتفائه، وحصول المساواة إنما هو بواسطة «أم» فقد شركتهما في المعنى[2]، ثم مثل للواو بقوله: **(كفيك صدق ووفا)**[3].

والثاني: يقتضي التشريك في اللفظ دون المعنى، إما لكونه يُثْبِتُ لما بعده ما انتفى عما قبله، وهو «بل» كما قال: **(واتبعت لفظًا فحسب[4] «بل»)** عند الجميع من النحويين، نحو: قام زيدٌ بل عمروٌ.[5]

وإما لكونه بالعكس وهو أن ينفي عما بعده ما ثبت لما قبله، هو المشار إليه بقوله: **(و «لا»)** عند جميع النحاة، نحو: جاء زيدٌ لا عمروٌ، وليس عند الكوفيين[6]، وهي لغة الشافعي رضي الله تعالى عنه، و**(لكن)** عند سيبويه[7] وموافقيه[8]، نحو: ما قام زيدٌ لكن عمرو[9]، ثم مثل لها المصنف بقوله:

---

(١) قوله: «أن لا يقتضيا إضرابا» فإنهما يشركان في اللفظ فقط.

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٥٤).

(٣) قوله: (كفيك صدق ووفا) لا حاجة إليه بعد قوله: (كاخصص... إلخ). انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/٩٠).

(٤) حسب بمعنى كاف، فإذا قطعت عن الإضافة وبنيت على الضم أشربت معنى غير، وعليه فحسب هنا مبتدأ، والخبر محذوف تقديره فحسبها ذلك بمنزلة قبضت عشرة فحسب أي: فحسبي ذلك. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٥).

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٥٤).

(٦) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٥٥).

(٧) الكتاب (١/٤٣٤، ٤٣٥).

(٨) في شرح التسهيل (٣/٣٤٨): عند غير يونس.

(٩) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٥٤).

(كـ: لم يبد امرؤ لكن طَلَا)[١] والطلا الولد من ذوات الظلف[٢].

ثم اختلف هؤلاء القائلون بأن لكن من حروف العطف على ثلاثة أقوال:

أحدها: أنها لا تكون عاطفة إلا إذا لم تدخل عليها الواو، وهو مذهب الفارسي[٣].

والثاني: [أنها عاطفة، ولا تستعمل إلا بالواو الزائدة قبلها لزومًا، وصححه ابن عصفور، وزعم أن كلام سيبويه محمول عليه.

الثالث:][٤] أنها عاطفة تقدمتها الواو أو لا، وهو مذهب ابن كيسان[٥]، وهو ظاهر عبارة المصنف، وذهب يونس إلى أنها حرف استدراك، وليست بعاطفة[٦].

والحاصل أن حروف العطف تسعة، وهي على قسمين: قسم يُشَرِّك في اللفظ والمعنى وهو ستة، وقسم يُشَرِّك في اللفظ لا في المعنى وهو ثلاثة.

الإعراب

قوله: «تال» خبر مقدم، و«بحرف»: متعلق به، والباء بمعنى مع، و«متبع» نعت لحرف، و«عطف» بمعنى معطوف مبتدأ مؤخر، والنسق مضاف إليه، و«كاخصص» خبر لمبتدأ محذوف، «واخصص» فعل أمر، و«بود» بضم الواو

---

(١) قوله: (الطلا) بفتح الطاء مقصورًا، وأما الطلا بالكسر ممدودًا فالخمر، أما المضموم فممدوده الدم ومقصوره الأعناق أو أصولها جمع طلية أو طلاة كذا. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/٩٠).

(٢) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٥).

(٣) المسائل المنثورة (١٨٧)، وانظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٥٤).

(٤) ما بين القوسين مثبت من التصريح لحاجة السياق إليه. (٢/١٥٥).

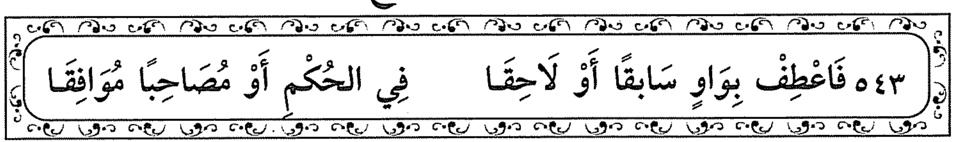
(٥) انظر: الارتشاف (٢/٦٢٩)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٥٥).

(٦) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٥٥).



متعلق باخصص، «وثناء» معطوف على «ود»، و«مَن» بفتح الميم موصول اسمي في محل نصب على المفعولية بـ: اخصص، وجملة: «صدق» صلة مَن، والعائد إليها ضمير مستتر، والفعل مرفوع على الفاعلية، وإعراب الباقي ظاهر[1].

[الواو لمطلق الجمع]



٥٤٣ فَاعْطِفْ بِوَاوٍ سَابِقًا أَوْ لَاحِقَا فِي الحُكْمِ أَوْ مُصَاحِبًا مُوَافِقَا

ثم شرع في بيان كيفية استعمال حروف العطف، وبيان معانيها بقوله: (فاعطف بواو[2] سابقًا) في الحكم، كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَٰهِيمَ﴾ [الحديد: ٢٦]، فـ«إبراهيم» معطوف على «نوح»، عطف متأخر على متقدم[3].

(أو لاحقًا في الحكم)، كقوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يُوحِيٓ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ ٱللَّهُ﴾ [الشورى: ٣] فـ«الذين» معطوف على الكاف مع إعادة الجر، عطف متقدم على متأخر[4].

(أو مصاحبًا) للمعطوف عليه في الحكم (موافقًا)، كقوله تعالى: ﴿وَأَصْحَٰبَ ٱلسَّفِينَةِ﴾ [العنكبوت: ١٥] فـ«أصحاب السفينة» معطوف على الهاء عطف مصاحب، فهذه ثلاث مراتب، وهي مختلفة في الكثرة والقلة، فمجيئها للمصاحبة أكثر، وللترتيب كثير، ولعكس الترتيب قليل[5].

---

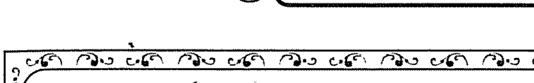
(١) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٨٨، ٨٩).

(٢) قوله: «فاعطف بواو» وترد للاستئناف، نحو: ﴿لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ ۚ وَنُقِرُّ فِي ٱلْأَرْحَامِ﴾ [الحج: ٥]. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/٩١).

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٥٦).

(٤) انظر: المصدر السابق نفسه.

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٥٦، ١٥٧).



٥٤٤ وَاخْصُصْ بِهَا عَطْفَ الذِي لَا يُغْنِي ... مُتْبُوعُهُ، كَـ: اصْطَفَّ هَذَا وَابْنِي

(واخصص بها) أي: بالواو أمورًا يتفرد بها عن سائر الحرف، فالعطف الأول: (عطف الذي لا يغني متبوعه) عنه كفاعل ما يقتضي الاشتراك (كاصطف[1] هذا وابنى) وتخاصم زيدٌ وعمروٌ، وتضارب زيدٌ وعمروٌ، وسواء زيدٌ وعمروٌ، وجلست بين زيدٍ وعمروٍ، فالمعطوف عليه في هذه الأمثلة وهو «زيدٌ» لا يُكْتَفَى به، فلا يقال: اصطف زيدٌ، واختصم زيدٌ، وتضارب زيدٌ، وسواءٌ زيدٌ، وجلست بين زيدٍ؛ إذ الاصطفاف والاختصام والتضارب والمساواة والبينية من المعاني النسبية التي لا تقوم إلا باثنين فصاعدًا، والواو لمطلق[2] الجمع، فذلك اختصت بها، بخلاف غيرها من حروف العطف[3].

ومن اختصاص الواو بذلك قال الأصمَعي ـ بفتح الميم، في قول امرؤ القيس[4]:

---

(١) أصل اصطف اصتفف فأبدل من التاء طاء وأدغم الفاء في الفاء، يقال صففت القوم فاصطفوا إذا أوقفتهم في الحرب صفا.

(٢) في س: والمطلق، والمثبت هو الصواب.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٥٧).

(٤) هو عجز بيت من الطويل وهو لامرئ القيس في ديوانه (٨)، الأزهية (٢٤٤)، خزانة الأدب (١/٣٣٢، ٢/٢٢٤)، الدرر (٢/٤٠٨)، سر صناعة الإعراب (٢/٥٠١)، شرح ابن الناظم (٣٧٣)، شرح شواهد المغني (١/٤٦٣)، شرح الكافية الشافية (٣/١٢٠٧)، الكتاب (٤/٢٠٥)، مجالس ثعلب (١٢٧)، همع الهوامع (٢/١٢٩)،، وبلا نسبة في الإنصاف (٢/٦٥٦)، أوضح المسالك (٣/٣٥٩)، شرح الأشموني (٢/٤١٧)، شرح قطر الندي (٨٠)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٥٧).

الشاهد فيه قوله: «بين الدخول فحومل» وجه الاستشهاد: معلوم أن «بين» لا تضاف إلا إلى متعدد، سواء أكان التعدد بسبب التثنية، أم الجمع أم العطف؛ ومعلوم أن الفاء العاطفة=



.... بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

بالفاء في آخر الروايتين، الصواب: أن يقول: بين الدخول، وحومل بالواو، على الرواية المشهورة[1]؛ لأن البينية لا يعطف فيها بالفاء؛ لأنها تدل على الترتيب، وحجة الجماعة: أن التقدير بين أماكن الدخول، فأماكن حومل فهو بمنزلة اختصم الزيدون فالعمرون إذا كان كل فريق منهم خصمًا لصاحبه، وهذا أولى من أن تجعل شاذًّا إذا ثبتت الرواية بالفاء.

و«الدخول» بفتح الدال، و«حومل» بفتح الحاء، موضعان، و«سقط» بكسر السين المهملة، ما تساقط من الرمل، و«اللوى» بكسر اللام: رمل يعوج ويلتوي.

فإن قيل: المساواة من المعاني النسبية التي لا يعطف فيها إلا بالواو، وقد جاء العطف فيها بأم، كقوله تعالى: ﴿وَسَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ﴾ [يس: ١٠]

أجيب: بأن هذا كلام منظور فيه إلى حالته الأصلية؛ إذ الأصل: سواء عليهم الإنذار وعدمه، فالعاطف بطريق الإصالة إنما هو الواو، قاله الموضح في الحواشي[2].

الثاني: ما تنفرد به الواو عطف سببي على أجنبي في الاشتغال ونحوه، نحو: زيدًا ضربتُ عمرًا وأخاه، وزيدٌ مررتُ بقومك وقومه.

الثالث: عطف ما تضمنه الأول إذا كان المعطوف ذا مزيَّة؛ لقوله تعالى:

= تدل على الترتيب من غير مهلة؛ فالبينية غير متحققة هنا ـ، وإنما تتحقق بالعطف بالواو التي تدل على اشتراك العاطف والمعطوف معًا دفعة واحدة في مدلول العامل؛ ولهذا خطأ الأصمعي امرأ القيس، وعُني العلماء بتصحيح عبارته كما بين الشارح.

(١) قال في التصريح وهي القياس (٢/١٥٨).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٥٧، ١٥٨).

﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٨].

الرابع: عطف الشيء على مرادفه، كقوله تعالى: ﴿شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: ٤٨].

الخامس: عطف عامل قد حذف وبقي معموله، [نحو: ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ﴾ [الحشر: ٩].

السادس: جواز فصلها من معطوفها بظرف أو عديله][1]، كقوله تعالى: ﴿وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا﴾ [يس: ٩].

السابع: جواز تقديمها وتقديم معطوفها في الضرورة، كقول الشاعر[2]:

جَمَعْــتَ وَفُحْشًــا غِيبَــةً وَنَمِيمَــةً ... خِصَالًا ثَلَاثًا لَسْتَ عَنْهَا بِمُرْعَوِي[3]

وقيل: لا تختص الواو بذلك بل: «الفاء»، و«ثم»، و«أو» و«لا» كذلك قاله التفتازاني.

الثامن: جواز العطف على الجوار في الجر خاصة كقوله تعالى: ﴿وَأَرْجُلِكُمْ﴾

---

(١) ما بين القوسين مثبت من التصريح للأزهري (٢/١٥٨)، ساقط من النسخ الخطية.

(٢) البيت من الطويل، وهو ليزيد بن الحكم في خزانة الأدب (٣/١٣٠، ١٣٤)، الدرر (١/٤٨٢)، شرح شواهد المغني (٢/٦٩٧)، شرح عمدة الحفاظ (٦٣٧)، المقاصد النحوية (٣/٨٦، ٢٦٢)، وبلا نسبة في خزانة الأدب (٩/١٤١)، الخصائص (٢/٣٨٣)، شرح ابن الناظم (٢٠٥)، شرح الأشموني (١/٢٤٤)، همع الهوامع (١/٢٢٠)، التصريح على التوضيح للأزهري (١/٥٤٨).

والشّاهد فيه قوله: (وفحشًا) حيث ذهب ابن جنّي إلى أنّ الواو في (وفحشًا) هي واو المعيّة، وأنّ الشّاعر قدّم المفعول معه على المعمول لمصاحبة المصاحب؛ وذهب الجمهور إلى أنّ الواو هذه هي واو العطف، وأنّ (فُحشًا) معطوف على (نميمة)؛ لكنّ الشّاعر اضطّر إلى تقديم المعطوف على المعطوف عليه؛ والتّقدير: جمعتَ غيبةً ونميمةً وفُحشًا.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٥٨).



[المائدة: ٦] في قراءة أبي عمرو وأبي بكر وابن كثير وحمزة(١).

التاسع: جواز حذفها إن أمن اللبس، كقوله(٢):

كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟ كَيْفَ أَمْسَيْتَ؟.... ....

العاشر: إيلاؤها «لا» إذا عطفت عليها مفردًا بعد نهي، كقوله: ﴿وَلَا ٱلْهَدْىَ وَلَا ٱلْقَلَٰٓئِدَ﴾ [المائدة: ٢]، أو نفي كقوله تعالى: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ﴾ [البقرة: ١٩٧]، أو مؤول بنفي، كقوله تعالى: ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧].

الحادي عشر: إيلاؤها «إما» مسبوقة بمثلها غالبًا إذا عطفت مفردًا، كقوله تعالى: ﴿إِمَّا ٱلْعَذَابَ وَإِمَّا ٱلسَّاعَةَ﴾ [مريم: ٧٥].

الثاني [عشر](٣): عطف العقد على النيف، نحو: أحد وعشرون.

الثالث عشر: عطف النعوت المفرقة مع اجتماع منعوتها، كقوله(٤):

.... عَلَى رَبْعَيْنِ مَسْلُوبٌ وَبَالِ

الرابع عشر: عطف ما حقه التثنيه والجمع؛ كقول الفرزدق(٥):

---

(١) انظر: النشر في القراءات العشر لابن الجزري (٢/٢٥٤)، البحر المحيط (٣/٤٣٧).

(٢) صدر بيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (٨/١٣٤)، الخصائص (١/٢٩٠، ٢/٢٨٠)، الدرر (٢/٤٦٣) ديوان المعاني (٢/٢٢٥)، وصف المباني (٤١٤)، شرح الأشموني (٢/٤٣١)، عمدة الحافظ (٦٤١)، شرح التسهيل (٣/٣٨٠)، شرح الكافية (٣/١٢٦٠)، همع الهوامع (٢/١٤٠)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٥٩).

الشاهد فيه: (كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟ كَيْفَ أَمْسَيْتَ؟) أراد كَيْفَ أَصْبَحْتَ وكَيْفَ أَمْسَيْتَ

(٣) سقط من س: عشر.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) البيت من الكامل، وهو للفرزدق في ديوانه (١/١٦١)، الدرر (٢/٤٠٩)، شرح شواهد

إِنَّ الرَّزِيَّـــــةَ لَا رَزِيَّـــــةَ مِثْلُهـــــا ... فُقْـــدَانُ مِثْـــلِ مُحَمَّـــدٍ وَمُحَمَّـــدِ

الخامس عشر: عطف العام على الخاص، كقول نبي الله نوح: ﴿رَّبِّ ٱغْفِرْ لِى وَلِوَٰلِدَىَّ وَلِمَن دَخَلَ بَيْتِىَ مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [نوح: ٢٨]، وأما عكسه كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ﴾ [الأحزاب: ٧]، فيشاركه فيه «حتى» نحو: مات الناس حتى الأنبياء، فإنها عاطفة خاصًّا على عامٍّ، قاله في المغني[(١)].

السادس عشر: اقترانها بـ: لكن كقوله تعالى: ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾[(٢)] [الأحزاب: ٤٠].

السابع عشر: امتناع الحكاية معها، فلا يقال: ومَن زيدًا؟ بالنصب حكاية لمن قال: أرأيت زيدًا؟.

الثامن عشر: العطف التلقيني، نحو: ﴿مَنْ ءَامَنَ مِنْهُم بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ قَالَ وَمَن كَفَرَ﴾ [البقرة: ١٢٦].

التاسع عشر: العطف في التحذير والإغراء، كقوله تعالى: ﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَٰهَا﴾ [الشمس: ١٣]، ونحو: والمروة والنجدة.

العشرون: عطف السابق على اللاحق، نحو: ﴿كَذَٰلِكَ يُوحِىٓ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ﴾ [الشورى: ٣].

المغني (٢/٧٧٥)، مغني اللبيب (٢/٣٥٦)، المقرب (٢/٤٤)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٣/٢١١)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٥٩).

(١) مغني اللبيب (٢/٣٥٧).

(٢) في س: (ولكن الرسول)، وسقط من «ق»، والصواب المثبت في النص المحقق فهو الموافق لأصل العبارة. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٦٠).



الحادي والعشرين: عطف «أي» على مثلها، كقوله[1]:

.... إِيــيِّ وَإِيُّــكَ فَــارِسُ الأَحْــزَابُ[2]

الإعراب

قوله: و«اعطف» فعل أمر «بواو» متعلق به، و«لاحقا» مفعوله، و«أو سابقًا» معطوف على «لاحقًا»، و«في الحكم» متعلق بـ: سابقًا[3]، وهو أيضًا مطلوبٌ للاحقًا، و«أو مصاحبًا» معطوف أيضًا على «لاحقًا»، ومتعلقه محذوف، تقديره: في الحكم، وسبب الحمل على ذلك على عدم صحة التنازع في المتوسط عند الجمهور، وأجاز ذلك أبو علي، و«موافقًا» نعت لـ«مصاحبًا»، وإعراب الباقي ظاهر[4].

[الفاء]

٥٤٥ وَالفَــاءُ لِلتَّرْتِيــبِ بِاتِّصَــالِ ....

(والفاء للترتيب) المعنوي، وهو أن يكون المعطوف بها لاحقا، كقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَكَ فَسَوَّىٰكَ﴾ [الانفطار: ٧]، وقد تكون للترتيب الذكري، والمراد به أن يكون وقوع المعطوف بها بعد المعطوف عليه، وإنما هو بحسب الذكر لفظًا، لا أن معنى الثاني وقع بعد زمان وقوع الأول، وأكثر ما يكون ذلك في عطف مفصل على مجمل كقوله تعالى: ﴿فَقَدْ سَأَلُوا۟ مُوسَىٰٓ أَكْبَرَ مِن ذَٰلِكَ

(١) سبق تخريجه.

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٥٩، ١٦٠).

(٣) في س: «بلاحقا بسابقا»، وما أثبته هو ما في تمرين الطلاب للأزهري (٨٩).

(٤) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٨٩).

فَقَالُوٓاْ أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ [النساء: ١٥٣](١).

وقوله: (باتصال) الموازية التعقيب وهو أن يكون متصلًا بها بلا مهملة(٢)، كقوله تعالى: ﴿أَمَاتَهُۥ فَأَقْبَرَهُۥ﴾ [عبس: ٢١]، وتعقيب كل شيء بحسبه، ألا ترى أنه يقال: تزوج فلانٌ فولد له، إذا لم يكن بينهما إلا مدة الحمل، وإن كانت مدته متطاولة، ودخل البصرة فبغداد إذا لم يُقِم في البصرة، ولا بين البلدين، وكثيرًا ما تقتضي الفاء أيضًا التسبب، وهو أن يكون المعطوف بها متسببًا عن المعطوف، جملة أو صفة، فالأول كقوله تعالى ﴿فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ﴾ [القصص: ١٥]، والثاني كقوله: ﴿لَأٓكِلُونَ مِن شَجَرٍ مِّن زَقُّومٍ ﴿٥٢﴾ فَمَالِـُٔونَ مِنْهَا ٱلْبُطُونَ ﴿٥٣﴾ فَشَٰرِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْحَمِيمِ﴾ [الواقعة: ٥٢، ٥٣، ٥٤](٣).

تَنْبِيه

اعترض على المعنى الأول وهو الترتيب المعنوي، كقوله تعالى: ﴿أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا﴾ [الأعراف: ٤]، فإن الهلاك متأخر عن مجيء البأس في المعنى، وهو متقدم في التلاوة، وذلك ينافي الترتيب قاله الفراء(٤).

واعترض أيضًا بنحو: توضأ فغسل وجهه ويديه ومسح رأسه ورجليه(٥)، الحديث، فإن غسل الأعضاء الأربعة متقدم في المعنى، ومتأخر في الحديث، فلو كانت الفاء للترتيب لما حَسُنَ ذلك.

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٦٠).

(٢) قوله: (المهملة) بفتح الميم وضمها خلافًا لمن أنكر الضم، وهو التأخير، انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٦).

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٦٠).

(٤) معاني القرآن للفراء (١/٣٧١)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٦١).

(٥) في صحيح البخاري، كتاب الوضوء، (٤٥) باب الوضوء من التور، حديث رقم (١٩٦)، وانظر: الحديث في صحيح (١٨٣، ١٨٤).

وأجيب عن ذلك بوجهين: الأول أن المعنَى على معنى الإرادة، والتقدير: أردنا إهلاكها فجاءها بأسنا، فمجيء البأس مرتب على الإرادة، وأراد الوضوء فغسل وجهه إلى آخره، فغُسْلُ الأعضاء مرتبٌ على إرادة الوضوء.

الوجه الثاني أن الفاء فيها للترتيب الذكري لا المعنوي.

والحال أن الجمهور يقولون بإفادتها الترتيب مطلقًا، والفراء يمنع ذلك مطلقًا، وقال الجرمي: لا تفيد الترتيب في البقاع ولا في الأقطار بدليل(1):

.... بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

وقولهم: «مُطِرْنَا كذا، فمكان كذا»، إذا كان وقوع المطر فيهما في وقتٍ واحدٍ.

واعترض على المعنى الثاني وهو التعقيب بقوله: ﴿وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَىٰ ۝ فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَىٰ﴾ [الأعلى: ٤، ٥]؛ فإن إخراج المرعى لا يعقبه جعله غثاء أحوى، أي: يابسًا أسود.

وأجيب عن ذلك بوجهين أيضًا الأول: أن جملة: «فجعله غثاء» معطوفة على جملة محذوفة، فإن التقدير: فمضت مدة، فجعله غثاء.

والوجه الثاني: أن الفاء نابت عن ثم، والمعنى ثم جعله غثاء كما جاء نيابة عن الفاء كقوله(2):

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) البيت من المتقارب، وهو لأبي دؤاد الإيادي في ديوانه (٢٩٢)، الدرر (٢/٤٢٤)، شرح شواهد المغني (٣٥٨)، المقاصد النحوية (٤/١٣١)، وبلا نسبة في الارتشاف (٢/٦٣٨)، أوضح المسالك (٣/٦٣٦)، الجنى الداني (٤٢٧)، شرح ابن الناظم (٣٧٤)،=

.... جَرَى فِي الأَنَابِيبِ ثُمَّ اضْطَرَبْ

أي: فاضطرب[1].

[ثم]

٥٤٥...... .... وَثُمَّ لِلتَّرْتِيبِ بِانْفِصَالِ

(وثم للترتيب) ولكن (بانفصال) على الأصح فيها، كقوله تعالى: ﴿فَأَقْبَرَهُۥ ۝٢١ ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ﴾ [عبس: ٢١، ٢٢]، وزعم[2] قومٌ أنها لا تفيد الترتيب تمسكا بنحو قوله تعالى: ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [الزمر: ٦] في الزمر.

وأجيب بأن «ثم» فيها بمعنى الواو كما في الأعراف[3]، والقصة واحدة.

وزعم الأخفش أن «ثم» قد تتخلف عن التراخي بدليل قولك: أعجبني ما صنعتَ اليومَ ثُمَّ ما صنعْتَ أمسِ أعْجَبُ؛ لأن «ثم» في ذلك لترتيب الإخبار، ولا تراخي بين الإخبارين[4].

وجعل منه المصنف: ﴿ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ﴾ [الأنعام: ١٥٤] الآية. قال في المغنى: والظاهر أن «ثم» واقعة موقع الفاء[5].

= شرح الأشموني (٢/٤١٧)، شرح التسهيل (٣/٣٥٥)، همع الهوامع (٢/١٣١)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٦٢).

الشّاهد فيه قوله: (ثمّ اضطرب) حيث جاءت (ثُمّ) بمعنى (الفاء) فأفادت التّرتيب دون التّراخي؛ لأنّ اضطراب الرّمح يحدث عقيب اهتزاز أنابيبه من غير مهلة بين الفعلين.

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٦١، ١٦٢).

(٢) أي: الفراء والأخفش وقطرب. انظر: الارتشاف (٢/٦٣٨).

(٣) أي: في قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [الأعراف: ١٨٩].

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٦٤).

(٥) المغني لابن هشام (١/١٢٧)، وانظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/١٦٥).



[الإعراب]

قوله: «والفاء للترتيب» مبتدأ وخبر، و«باتصال»[1] حال من الترتيب، فيتعلق بمحذوف، و«ثم للترتيب بانفصال» مبتدأ وخبر، ومتعلقه كما مر في صدره، وهو من جملة الأبيات التي وافق العجز فيها الصدر في الإعراب[2].

٥٤٦ وَاخْصُصْ بِفَاءٍ عَطْفَ مَا لَيْسَ صِلَهْ ... عَلَى الَّذِي اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصِّلَهْ

(واخصص بفاءٍ عطف ما ليس صلة) بأن خلا من العائد **(الذي لم يستقر أنه الصلة)**[3]، نحو: اللذان يقومان فيغضبُ زيدٌ أخواك، فـ«اللذان» مبتدأ، وهو اسم موصول، وجملة «يقومان» صلته، وجملة «يغضب» معطوفة على جملة «يقومان» الواقعة صلة، وكان القياس أن لا يصح العطف؛ لخلوها عن ضمير يعود على الموصول؛ لأنها رفعت الظاهر، وهو زيدٌ، لكنها لما عطفت بالفاء صح ذلك؛ لأن ما في الفاء من معنى السببية أغنى عن الضمير؛ لأن الفاء تجعل ما بعدها مع ما قبلها في حكم جملة واحدة؛ لإشعارها بالسببية، فإنك قلت: اللذان يقومان فيغضب زيد أخواك، و«أخواك» خبر اللذان[4]، ومثل ذلك: الذي يطير فيغضب زيد الذبابُ[5].

---

(١) في س: لاتصال، والمثبت هو الصواب.

(٢) تمرين الطلاب للأزهري (٨٩).

(٣) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٣٤).

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٦٢).

(٥) الذي: اسم موصول مبتدأ، وجملة: يطير لا محل لها من الإعراب صلة الذي، والرابط فاعل يطير، والفاء في فيغضب عاطفة، وزيد فاعل يغضب، والجملة معطوفة على جملة الصلة، والمعطوف على الصلة صلة، وهي التي لا تصلح أن تكون صلة لعدم الرابط، وسوغ ذلك العطف بالفاء؛ لأن فيها معنى السببية، وأن ما بعدها مسبب عما قبلها، وما=



واختلف في العطف بـ: حتى فأنكره الكوفيون، وقال البصريون: إنه قليل فيجوز: جاء القوم حتى أبوك، ورأيت القوم حتى أباك، ومررت القوم حتى أبيك، والكوفيون يحملون حتى في ذلك على أنها ابتدائية(١).

[حتى]

والعطف بها شرطه أربعة أمور، أشار المصنف إلى ذلك بقوله:

٥٤٧ بَعْضًا بِحَتَّى اعْطِفْ عَلَى كُلٍّ... ....

أشار المصنف إلى ذلك بقوله: (**بعضا بحتى اعطف على كل**) تحقيقًا بأن يكون جزء من كلٍّ، نحو: أكلتُ السمكةَ حتى رأسَها، أو فردًا من جمعٍ نحو: قدم الحجاج حتى المشاةُ، أو نوعًا من جنس، نحو: أعجبني التمر حتى البرنيُّ(٢)، أو بعضًا بالتأويل، كقول ابن مروان النحوى في قصة الملتمس حين هرب من عمرو بن هند، لما أراد قتله(٣):

= قبلها مسبب فيما بعدها، فلذا عدوها من الروابط، والذباب آخر خبر. انظر: شرح ابن حمدون على المكودي (٢/٣٧).

(١) انظر: التصريح عبى التوضيح للأزهري (٢/١٦٥).

(٢) البرني: ضرب من التمر أحمر مشرب بصفرة كثير اللحاء عذب الحلاوة. انظر: لسان العرب (١٣/٥٠).

(٣) هو من الكامل، وهو للمتلمس في ملحق ديوانه (٣٢٧)، شرح شواهد المغني (١/٣٧٠)، ولأبي (أو لابن) مروان النحوي في خزانة الأدب (٣/٢١)، الدرر (٢/٤١)، الكتاب (١/٩٧)، المقاصد النحوية (٤/١٣٤)، وبلا نسبة في الارتشاف (٢/٦٤٧)، وأوضح المسالك (٣/٣٦٥)، خزانة الأدب (٩/٤٧٢)، الدرر (٢/٤٥٣)، شرح ابن الناظم (٣٧٤)، شرح أبيات سيبويه (١/٤١١)، شرح الأشموني (٢/٢٨٩)، شرح التسهيل (٣/٣٥٨)، شرح قطر الندى (٣٠٤)، شرح الكافية الشافية (٣/١٢١١)، شرح المرادي=



أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ ... والزَّادَ حتّى نَعْلَهُ، أَلْقَاهَا

فيمن نصب «نعله»، فإن ما قبلها وهو «ألقى الصحيفة» و«الزاد» في تأويل ألقى ما يثقله، ونعله بعض ما يثقله.

قال أبو البقاء: فيكون معطوفًا على «الصحيفة»، ويحتمل أن يكون منصوبًا بفعل محذوف يفسره «ألقاها»، و«ألقاها»، على الأول توكيد، وعلى الثاني تفسير، وأما من رفع «نعله» فعلى الابتداء، وألقاها: خبره، وأما من جرها فعلى أن «حتى» جارة، وألقاها: توكيد(١).

وكان من قصة الملتمس أنه وطرفة هجيا عمرو بن هند، ثم مدحاه بعد ذلك، فكتب لكل منهما صحيفة إلى عامله بالحيرة، وأمره فيها بقتلهما، وختمها وأوهمهما أنه كتب لهما بصلة، فلما دخل الحيرة فتح الملتمس الصحيفة وفهم ما فيها، فألقاها في نهر الحيرة، وفر إلى الشام، وأما طرفه فأبى أن يفتحها، ودفعها إلى الفاضل فقتله(٢).

= (٢٠١/٣)، شرح المفصل (١٩/٨)، مغني اللبيب (٢٤/١)، همع الهوامع (٢٤/٢، ١٣٦)، التصريح على التوضيح للأزهري (١٦٦/٢)، الدرر السنية (٧٥٧/٢).

الشاهد فيه قوله: (حتى نعله ألقاها) حيث يجوز في «حتى» ثلاثة وجوه: الرفع على الابتداء و«ألقاها» خبره. والجر على أن «حتى» حرف جر بمعنى «إلى». والنصب على العطف بـ«حتى». ورد الوجه الثالث بأن المعطوف بـ«حتى» لا يكون إلا بعضًا أو غاية للمعطوف عليه، و«النعل» ليس بعض «الزاد» ولا غايته. وأجيب بأن البيت مؤول والتقدير: «ألقى ما يثقله حتى نعله»، فبين المعطوف والمعطوف عليه مناسبة. وعلى الوجه الثالث جاء المؤلف بهذا الشاهد.

(١) انظر: التصريح عبى التوضيح للأزهري (١٦٦/٢).

(٢) انظر: الخبر في الدرر (٤١/٣، ٤٢) / مجمع الأمثال (٢٩/١)، التصريح على التوضيح للأزهري (١٦٦/٢).



أو شبيهًا بالبعض في شدة الاتصال كقولك: أعجبني الجاريةُ حتى كلامُها، ويمتنع حتى ولدها[1].

وضابط ذلك أنه إن حَسُنَ الاستثناء المتصل حَسُنَ دخول: «حتى»، فإن لم يحسن امتنع، ألا ترى أنه يحسن أن يقول: أعجبتني الجارية إلا كلامَها، تنزيلًا لكلامها منزلة بعضها، ويمتنع أن يقال: أعجبتني الجارية إلا ولدَها، على إرادة الاتصال[2]؛ لأن اسم الجارية لا يتناول ولدها، فلا يصح استثناؤه، فلا يصح عطفه بـ«حتى»[3].

٥٤٧.... .... وَلَا يَكُـونُ إِلَّا غَايَـةَ الـذِي تَـلَا

الأمر الثاني كونه غاية كما أشار إلى ذلك بقوله: **(ولا يكون)** أي: المعطوف **(إلا غاية الذي تلا)** في زيادة حسية مرجعها إلى الحسِّ والمشاهدة، نحو: فلانٌ يَهَبُ الأعدادَ الكثيرةَ حتى الأُلُوف؛ فإن الألوف غايةُ الأعداد في الزيادة الحسية.

أو زيادة معنوية مرجعها إلى المعنى، نحو: مات الناسُ حتى الأنبياءُ أو الملوكُ؛ فإن الأنبياء والملوك غاية الناس في الزيادة المعنوية.

أو في نقص حسي أو معنوي فالأول نحو: المؤمن يجزى بالحسنات حتى مثقالِ الذرة[4].

---

(١) أي: يمتنع أن تقول: أجبتني الجاريةُ حتى ولدُها؛ لأن ولدها ليس جزءًا منها ولا شبيهًا به، بخلاف كلامها فإنه لشدة اتصاله بها صار كجزئها.

(٢) لأن شر ط الاستثناء المتصل أن يتناول ما قبل الأداة ما بعدها نصًا، وهذا ليس كذلك.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٦٧).

(٤) فإن مثقال الذرة غاية في النقص الحسي.

والثاني نحو: غلبك الناسُ حتى الصبيانُ والنساءُ[(١)(٢)].

والأمر الثالث: كون المعطوف اسمًا لا فعلًا؛ لأنها منقولةٌ من «حتى» الجارة، وحتى لا تدخل على الأفعال، فلا يجوز على العطف: أكرمتُ زيدًا بكل ما أَقْدِرُ عليه حتى أقمت نفسي خادمًا له، وبخل عليَّ زيدٌ بكلِّ شيءٍ حتى منعني دانقًا، وأجازه ابن السيد[(٣)].

والأمر الرابع: كونه ظاهرًا لا مضمرًا، كما أن ذلك شرط مجرورها، فلا يجوز: قام الناس حتى أنا، ولا: ضربت القوم حتى أباك، وهذا الشرط ذكره ابن هشام الخضراوي[(٤)].

قال في المغني: ولم أقف عليه لغيره[(٥)].

تَنْبِيهٌ

حتى في الترتيب كالواو[(٦)].

الإعراب

قوله: «واخصص» فعل أمر، و«بفا» متعلق به، و«عطف» مفعوله، و«ما» مضاف إليه، وهو اسم موصول، و«ليس» فعل ماض، واسمها مستتر فيها يعود إلى ما، و«صلة» خبرها، وجملة «ليس» ومعمولها صلة ما، والعائد المستتر في ليس، و«على الذي» متعلق بـ: عطف، و«استقر» فعل ماض، و«أنه» أن بالفتح

---

(١) فإن الصبيان والنساء في غاية النقص المعنوي، وهي الاتصاف بالصبا والأنوثة.

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٦٦، ١٦٧).

(٣) الحلل (١٩٧)، وانظر: التصريح على التوضيح (٢/١٦٥).

(٤) انظر: التصريح على التوضيح (٢/١٦٥).

(٥) انظر: مغني البيب (١/١٢٧).

(٦) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٣٤).

حرف توكيد ومصدر، والهاء اسمها، [و«الصلة» خبرها وأن واسمها][1] وخبرها في تأويل مصدر مرفوع على الفاعلية بـ«استقر»، وجملة: «استقر» وفاعلها صلة الذي، و«بعضها» مفعول مقدم بـ«اعطف»، و«بحتى» متعلق بـ«اعطف»، و«اعطف» فعل أمر، و«على كل» متعلق بـ«اعطف» أيضًا، و«لا يكون»، «لا» نافية، و«يكون» فعل مضارع كان الناقصة منفي بـ: «لا»، واسمه مستتر فيه يعود إلى بعض، وإعراب الباقي ظاهر[2].

[أم]

٥٤٨ وَأَمْ اعْطِفْ بِهَا إِثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَهْ ....

واعلم أن «أم» على قسمين: متصلة ومنقطعة، وقد أشار إليه القسم الأول بقوله: (أم) باتصال (اعطف بها إثر همز التسوية) سواء وجدت لفظة «سواء» أم لا، وهي الداخلة على جملة بحيث تكون الجملة مع الهمزة في محل المصدر، وتكون الجملة المسبوقة بهمزة التسوية هي والجملة المعطوف عليها فعليتين، نحو تعالى: ﴿وَسَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [يس: ١٠]: أي: سواء عليهم الإنذار وعدمه.

أو اسميتين كقوله[3]:

---

(١) ما بين القوسين ساقط من س، وق، مثبت من تمرين الطلاب للأزهري (٨٩).

(٢) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٨٩، ٩٠).

(٣) البيت من الطويل، وهو لمتمم بن نويرة في ديوانه (١٠٥)، وبلا نسبة في الارتشاف (٦٥٣/٢)، والأشباه والنظائر (٥١/٧)، أوضح المسالك (٣٨٦/٣)، شرح ابن الناظم (٣٧٥)، شرح الشواهد للمغني (١٣٤/١)، شرح الكافية الشافية (١٢١٤/٣)، مغني اللبيب (٤١/١)، المقاصد النحوية (١٣٦/٤)، همع الهوامع (١٣٢/٢) التصريح على التوضيح للأزهري (١٦٩/٢)، الدرر السنية (٧٦٠/٢)، الدرر (٤٢٤/٢). =

وَلَسْـتُ أُبَـالِي بَعْـدَ فَقْـدِيَ مَالِكًـا ... أَمَـوْتِيَ نَـاءٍ أَمْ هُـوَ الْآنَ وَاقِـعُ

أي: لست أبالي بعد موتي أم وقوعه الآن.

أم مختلفتين بأن تكون المعطوفة عليها فعلية، والمعطوفة اسمية، كقوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٣] أي: سواء عليكم دعاءكم إياهم أم صمتكم أو بالعكس، نحو: ما أبالي أزيدٌ قاعدٌ أم قام أي: ما أبالي بقعوده أم قيامه(١).

٥٤٨...... .... أَوْ هَمْزَةٍ عَنْ لَفْظِ أَيٍّ مُغْنِيَه

(أو همزة عن لفظ أي مغنية) بأن يُطلَب [بها](٢) و[بـ](٣)ـأم التعيينُ لأحد الشيئين بحكم معلوم الثبوت، فإذا قيل: أزيد عندك أم عمرو؟، قيل في الجواب: زيدٌ أم عمروٌ، ولا يقال: لا، ولا: نعم؛ لعدم التعيين.

وتقع(٤) «أم» المسبوقة بهمزة التعيين بين مفردين متوسط بينهما ما لا يسأل عنه كقوله تعالى: ﴿ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا﴾ [النازعات: ٢٧]، أو متأخرً عنهما ما لا يسأل عنه، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَدْرِىٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٩](٥).

فالسؤال في الآية وهو عن المسند إليه ولم تسأل عن المسند، وفي الثانية

= **الشاهد فيه**: وقوع «أم» بين جملتين اسميتين، وقد عطفت إحداهما على الأخرى، والتقدير: لست أبالي نأي موتي أو وقوعه الآن.

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٦٨).

(٢) ما بين القوسين أثبت من أجل صحة السياق.

(٣) ما بين القوسين أثبت من أجل صحة السياق.

(٤) في س: يقع.

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٦٩).

بالعكس، فوسط ما لا يسأل عنه في الأولى وهو «أشد خلقًا»، وآخر في الثانية وهو «ما توعدون» وذلك لأن شرط الهمزة المعادِلة لـ«أم» أن يليَها أحد الأمرين: المطلوب تعيين أحدهما، ويلي «أم» المعادلة الآخر ليفهم السامع من أول الأمر الشيء المطلوب تعيينه.

وتقع(1) بين جملتين فعليتين ليسا في تأويل مفرد، كقول [زياد](2)(3):

فَقَمْتُ لِلطَّيْفِ مُرْتَاعًا فَأَرَّقَنِي ... فَقُلْتُ أَهْيَ سَرَتْ أَمْ عَادَنِي حُلُمُ

لأن الأرجح كون: هي الواقعة بعد الهمزة فاعلاً بفعل محذوف يفسره «سرت»؛ لأن همزة الاستفهام بالفعل أولى(4).

أو اسميتين، كقول الأسود بن يعفر(5):

---

(1) في س: يقع.

(2) في الأصل الخطي: من ياد.

(3) البيت من البسيط، وهو لزياد بن منقذ في خزانة الأدب (244/5، 244)، الدرر (95/1)، شرح شواهد المغني (143/1)، المقاصد النحوية (259/1)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (127/2)، أوضح المسالك (370/3)، الخصائص (305/1، 330/2) الدرر (425/2)، شرح ابن الناظم (376)، شرح شواهد المغني (798/2) شرح المفصل (139/9)، مغني اللبيب (41/1)، همع الهوامع (132/2)، التصريح على التوضيح للأزهري (169/2)، الدرر السنية (760/2).

(4) الأولوية من حيث إن الاستفهام عما يشك فيه، وهو الأحوال، لأنها متجددة، وأما عن الذات فقليل، ومن ثم رجح النصب في باب الاشتغال، نحو: أزيدًا ضربته؟. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (169/2).

(5) البيت من الطويل، وهو للأسود بن يعفر في ديوانه (37)، خزانة الأدب (122/11)، شرح شواهد المغني (138)، الكتاب (175/3)، المقاصد النحوية (138/4)، أوس بن حجر في ديوانه (49)، خزانة الأدب (128/11)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (372/3)، شرح ابن الناظم (376)، المحتسب لابن جني (50/1)، مغني اللبيب=



لَعَمْـرُكَ مَـا أَدْرِي وَإِنْ كُنْـتَ دَارِيًـا ... شُعَيْثُ ابْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيثُ ابـن مِنْقِرِ[1]

فشُعيث في الموضعين، بالتصغير، أوله شين معجمة وآخره ثاء مثلثة: اسم قبيلة، وهو مبتدأ، وابن خبره، ولهذا يكتب بالألف، والجملة في موضع نصب بـ«أدري»، وهو معلق عنها بالاستفهام، والأصل: «أشعيث» بالهمزة في أوله والتنوين في آخره، فحذفت الهمزة والتنوين منهما للضرورة، بناء على أنه مصروف نظرًا إلى الحي بدليل الإخبار عنه بـ: ابن»، ويحتمل أن يكون ممنوع الصرف نظرًا إلى القبيلة والإخبار بـ: ابن «لا يمنع من ذلك؛ لجواز رعاية التذكير وضده باعتبارين[2].

٥٤٩ وَرُبَّمَـا أُسْـقِطَتْ الهَمْـزَةُ إِنْ ... كَانَ خَفَا المَعْنَى بِحَذْفِهَا أُمِنْ

(وربما أسقطت) وفي بعض النسخ حذفت[3] **(الهمزة[4] إن كان خفا المعنى[5] بحذفها أمن)** نحو: ﴿وَسَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [يس: ١٠][6].

= (٤٢/١)، المقتضب (٢٩٤/٣)، همع الهوامع (١٣٢/٢)، التصريح على التوضيح للأزهري (١٧٠/٢) الدرر السنية (٧٦١/٢).

(١) **قال ابن الناظم:** والتقدير: ما أدري أشعيث ابن سهم، أم شعيث ابن منقري، والمعنى: ما أدري أي النسبين هو الصحيح. شرح ابن الناظم (٢٠٧). «سهم» بفتح المهملة وسكون الهاء، منقر بكسر الميم وسكون النون وكسر القاف، وبالراء: قبيلتان. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١٧٠/٢).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١٧٠/٢).

(٣) في س: حذفته، وفي ق حذفه، والمثبت هو الصواب.

(٤) قوله: (الهمزة) أل فيها للعهد، والمعهود الهمزتان السابقتان.

(٥) المراد بالمعنى معنى الهمزة.

(٦) هذه قراءة ابن محيص، وهي بهمزة واحدة من غير مد، قال أبو الفتح بن جني: هذا مما=

.... بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أَمْ بِثَمَانِ[1][2]

الإعراب

قوله: و«أم» مبتدأ، و«بها» متعلق بـ: «اعطف»، وجملة: «اعطف» من فعل الأمر وفاعله خبر المبتدأ، «وإثر» بكسر الهمزة وسكون الثاء متعلق بـ«اعطف» و«همز» مضاف إليه، و«التسوية» مصدر سوى، كالتزكية مصدر زكي مجرور بإضافته همز إليه، و«أو» حرف عطف، و«همزة» معطوف على همز، و«عن لفظ» متعلق بمغنيه، و«أي» بتشديد الياء والتنوين مضاف إليه، و«مغنيه» نعت الهمزة، وتقدير البيت: وأم اعطف بها همزة التسوية، وإثر همزة مغنية عن أي، و«ربما» حرف تقليل، و«أسقطت»، وفي بعض النسخ «وحذفت» فعل ماض مبني للمفعول، والتاء فيه للتأنيث، و«الهمزة» مرفوع على النيابة عن الفاعل، و«إن» حرف شرط، و«كان» فعل الشرط، و«خفا» بالقصر للضرورة اسم كان، و«المعنى» مضاف إليه، وأل خلف عن المضاف إليه على رأي، و«بحذفها» متعلق بـ«خفا»[3]، والباء بمعنى مع، وجملة: «أمن» بالبناء للمفعول، في موضع خبر كان[4].

= لابد فيه أن يكون تقديره: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [يس: ١٠]، ثم حذف همزة الاستفهام تخفيفًا لكراهة الهمزتين. انظر: المحتسب لابن جني (١/٥٠).

(١) البيت من الطويل، وهو لعمر بن أبي ربيعة، في ديوانه (٢٦٦)، الكتاب لسيبويه (٣/١٥٧)، الأزهية (١٢٧)، خزانة الأدب (١١/١٢٢، ١٢٤)، الدرر (٢/٤٢٦)، شرح أبيات سيبويه (٢/١٥١)، شرح المفصل (٨/١٥٤)، المقاصد النحوية (٤/١٩٨)، الدرر السنية (١/٧٦٢)، وبلا نسبة في المقتضب (٣/٢٩٤)، همع الهوامع (٣/١٩٨).
الشاهد في حذف همزة من بسبع أي: أبسبع رمين الجمر أم بثمان.

(٢) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٣٤).

(٣) **قال ابن حمدون**: أظهر منه من جهة المعنى أنه متعلق بأمن. حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٣٩).

(٤) تمرين الطلاب للأزهري (٩٠).



٥٥٠ وَبِانْقِطَاعٍ وَبِمَعْنَى بَلْ وَفَتْ ... إِنْ تَكُ مِمَّا قُيِّدَتْ بِهِ خَلَتْ

ثم أشار إلى القسم الثاني من قسمي «أم»، وهي المنقطعة فقال: (وبانقطاع و) هي التي (بمعنى بل وفت) مع اقتضاء الاستفهام كثيرًا[1] (إن تك مما قيدت به) أم المتصلة في كونها بعد همزة التسوية أو بعد همزة تقدر مع أم بأي (خلت)، وسميت منقطعة؛ لوقوعها بين جملتين مستقلتين، فما بعدها منقطع عما [قبلها][2].

والاستفهام يكون حقيقيًّا وهو الطلبي، نحو قول العرب: «إنها لإبل بل شاءٌ» بالمد[3] أي: «بل أهي شاء» بالهمزة داخلة على جملة، وإنما قدر بعدها مبتدأ؛ لأنها لا تدخل على المفرد؛ لأنها بمعنى «بل» الابتدائية، وحرف الابتداء لا يدخل إلا على جملة[4].

أو استفهامًا إنكاريًّا، كقوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُ ٱلْبَنَٰتُ وَلَكُمُ ٱلْبَنُونَ﴾ [الطور: ٣٩] أي: بل أله البنات؛ إذ قدرتَ للإضراب المحض لزم المحال، وهو الإخبار بنسبة البنات إليه، تعالى الله عن ذلك[5].

وقد لا تقتضي[6] الاستفهام لا حقيقيًّا ولا إنكاريًّا، نحو قوله تعالى:

---

(١) تمرين الطلاب للأزهري (٩٠).

(٢) في س: بعدها، والصواب ما أثبته. انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٤٠).

(٣) الإبل: اسم جنس، والشاء: ليس جمع شاة في اللفظ ولكنه جمع لا واحد له من لفظه، وشاء خبر لمبتدأ محذوف على ما يأتي تقديره في كلام الشارح.

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/١٧١).

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٧٢).

(٦) أي: أم المنقطعة.



﴿هَلْ يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾ [الرعد: ١٦]، أي: بل هل يستوي، ولا يقدر: «بل أهل»؛ إذ لا يدخل استفهام على استفهام، ونحو ذلك قول الشاعر(١):

فَلَيْتَ سُلَيْمَى فِي المَنَامِ ضَجِيعَتِي ... هُنَالِكَ أَمْ فِي جَنَّةٍ أَمْ جَهَنَّمِ

أي: بل في جهنم، ولا يقدر: بل أفي جهنم؛ إذ لا معنى للاستفهام هنا؛ لأنه للتمني(٢).

تَنْبِيهٌ

الضمائر المستترة في «تك وقيدت وخلت» عائدة على «أم» المتقدمة.

فإن قيل: كيف تصح إعادتها عليها والمنقطعة غير المتصلة.

أجيب بأنها عائدة على لفظها دون معناها، كقولهم: عندي درهم نصفه(٣).

الإعراب

قوله: «وبانقطاع وبمعنى» متعلقان بـ«وفت»، و«بل» مضاف إليه، و«وفت» بتخفيف الفاء فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر يعود

---

(١) البيت من الطويل، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه (٥٠١)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣/٣٧٦)، شرح ابن الناظم (٣٧٨)، شرح الأشموني (٢/٤٢٢)، شرح عمدة الحافظ (٦٢٠)، شرح الكافية الشافية (٣/١٢١٩)، المقاصد النحوية (٤/١٤٣)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٧٢)، الدرر السنية (٢/٧٦٣).

الشاهد في: أم جهنم؛ لأن «أم» وهي منقطعة بعد الاستفهام متجردة عن الاستفهام؛ لأن المعنى بل في جهنم، فلا معنى للاستفهام فيه. انظر: الدرر السنية لشيخ الإسلام زكريا (٢/٧٦٣).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٧٢).

(٣) انظر: المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٩)، تمرين الطلاب للأزهري (٩٠).

إلى «أم»، والمراد وفت بالمعنيين، و«إن» حرف شرط، و«تك» فعل ماض، و«تك» فعل الشرط مجزوم بـ«إن» واسمها مستتر فيها، و«مما» متعلق بـ«خلت»، و«ما» موصول اسمي، وجملة: «قيدت» بالبناء للمفعول صلة ما، و«به» متعلق بـ«قيدت»، وجملة: «خلت» شرط في موضع نصب خبر يك، وجواب الشرط محذوف مع فوات شرط حذفه، وهو مضي الشرط ضرورة[1].

[استعمال «أو» للإباحة أو التقسيم]

٥٥١ خَيِّرْ أَبِحْ قَسِّمْ بِأَوْ ....

ثم انتقل إلى «أو»، ولها ست معان، أشار إلى ثلاثة منها بقوله: (خير أبح قسم بأو) مثال التخيير، نحو: خذ من مالي دينارًا أو ثوبًا، أو تزوج هندًا أو أختَها، ومثال الإباحة[2]، نحو: جالس الحسن أو ابن سرين[3]، أو اقرأ فقهًا أو نحوًا[4]، والفرق بين الإباحة والتخيير: جواز الجمع[5] بين الأمرين في الإباحة[6]، منعه[7]

---

(١) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٩٠).

(٢) ليس المراد الإباحة الشرعية التي هي الجواز، بل المراد العقلية أو العرفية؛ لأن الكلام قبل ظهور الشرع بوجود المصطفى صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(٣) انظر: المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٣٩).

(٤) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٣٥).

(٥) قوله: الجمع أي: الجمع بين المتعاطفين.

(٦) قال ابن حمدون: ويفهم ذلك بالقرائن، فإن فهم منه عدم الجمع كانت للتخيير، وإلا فهي للإباحة، ثم إن هذه التفرقة لابن مالك ومن تبعه، ومذهب الأقدمين أن «أو» بعد الطلب للتخيير صح الجمع أو لا، وهذا هو الحق؛ لأن الجمع وعدمها مأخوذان من القرينة الخارجة عن أو. حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٤٠).

(٧) قوله: (منعه) أي: الجمع بين المتعاطفين.



[في][1] التخيير[2]، ومثال التقسيم نحو: الكلمة[3] اسم أو فعل أو حرف[4].

[استعمال «أو» للإبهام]

٥٥١. . . .   . وَأَبْهِـمْ   . . . .

ثم أشار إلى **المعنى الرابع** بقوله: (وأبهم) بها أيضًا، نحو: قوله تعالى: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤] فـ«إنا أو إياكم لعلى هدى» كلام خبري، و«أو في ضلال مبين» للإبهام، فيكون الشاهد في الثانية[5].

قال في المغني: الشاهد في الأولى[6]، **وقال الدماميني**: الشاهد في الأولى والثانية[7].

[استعمال «أو» للشك]

٥٥١. . . . .   وَاشْكُكْ   . . .   .

ثم أشار إلى **المعنى الخامس** بقوله: (واشكك)، نحو قوله تعالى عن

---

(١) في س وق: «و» الصواب ما أثبته.

(٢) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٤٠).

(٣) قوله: (الكلمة... إلخ) يعني أن الكلمة مقسمة إلى الثلاثة المذكورة، تقسيم الكلي إلى جزئياته؛ لصدق اسم المقسوم الذي هو الكلمة على كل نوع واحد من الثلاثة. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٤١).

(٤) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٤١).

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٧٣).

(٦) انظر: مغني اللبيب لابن هشام (١/٦٣).

(٧) حاشية الدماميني على المغني (١/٤٢٣).

أصحاب الكهف: ﴿لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [الكهف: ١٩] فـ«لبثنا» كلامٌ خبري، و«أو» للشك من القائلين ذلك[1].

والفرق بينه وبين الإبهام: أن الإبهام يكون المتكلم عالمًا ويبهم على المخاطب، والشك يكون المتكلم غير عالم الحكم[2].

[استعمال «أو» للإضراب]

٥٥١. .... وَإِضْرَابٌ بِهَا أَيضًا نُمِي

ثم أشار إلى **المعنى السادس** بقوله: **(واضرب بها أيضًا نمي)** أي: انسب للكوفيين وأبي علي وابن برهان[3]، كقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصافات: ١٤٧][4]

وقول الشاعر[5][6]:

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٧٣).

(٢) انظر: المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٤١).

(٣) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٣٥)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٧٤).

(٤) **قال ابن حمدون:** لا يقال كيف يصح الإضراب في كلامه تعالى مع أنه إنما ينشأ غالبًا عن الغلط وهو على الله تعالى محال، لأنا نقول: أجيب بأن الله تعالى أخبر عما يظن الظان إذا رأى هؤلاء القوم، ثم أخبر الله بالتحقيق الذي يعلمه أنهم يزيدون على ذلك. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٤١).

(٥) البيتان من قصيدة من البسيط، لجرير يمدح بها هشام بن عبد الملك في ديوانه (١٥٦)، الدرر (٢/٤٣٨)، شرح عمدة الحافظ (٦٢٧)، المقاصد النحوية (٤/١٤٤)، شرح الشواهد للعيني (٣/١٠٦)، الدرر السنية (٢/٧٦٥) وبلا نسبة في تذكرة النحاة (١٢١)، شرح الأشموني (٣/١٠٦)، همع الهوامع (٣/٢٠٤)، شرح ابن عقيل (٣/٢٣٢).
الشاهد في قوله: «أو زادوا» فإن أو فيه للإضراب. انظر: الدرر السنية (٢/٧٦٥)

(٦) من هنا انتهى السقط الحاصل في «ق».

مَاذَا تَرَى فِي عِيَالٍ قَدْ بَرِمْتَ بِهِمْ لَمْ أُحْصِ عَدَّتَهُمْ إِلَّا بِعَدَّادِ
كَانُوا ثَمَانِينَ أَوْ زَادُو وَثَمَانِيَةً لَوْلَا رَجَاؤُكَ قَدْ قَتَّلْتُ أَوْلَادِي

ونقل ابن عصفور عن سيبويه أنه أثبت لـ«أو» الإضراب بشرطين بعد نفيٍ أو نهيٍ وتكرير العامل[(١)]، نحو: لست زيدًا أو لست عمرًا، ولا تضرب زيدًا، أو لا تضرب عمرًا[(٢)].

تَنْبِيهٌ

في قول المصنف: (وإضراب بها أيضًا نمي)[(٣)] إشارة إلى أن الإضراب غير متفق عليه، ولهذا فصله عمّا قبله[(٤)].

[استعمال أو بمعنى الواو]

٥٥٢ وَرُبَّمَا عَاقَبَتِ الْوَاوَ إِذَا لَمْ يُلْفِ ذُو النُّطْقِ لِلَبْسٍ مَنْفَذَا

وبقي من معاني «أو» أن تكون بمعنى الواو، وإليه أشار بقوله: (وربما عاقبت الواو) أي: جاءت بمعناها (إذا لم يلف[(٥)] ذو[(٦)] النطق) أي: إذا كان

---

(١) قوله: (وتكرير العامل) أي: مع حرف النفي أو حرف النهي. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/١٠٧).

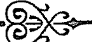
(٢) انظر: الأشموني بحاشية الصبان (٣/١٠٧)، توضيح المقاصد للمرادي (٢/١٣٣)، همع الهوامع (٣/٢٠٤)، الدرر السنية لشيخ الإسلام زكريا (٢/٧٦٥، ٧٦٦).

(٣) في س: هي.

(٤) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٤١).

(٥) قوله: (يلف) بضم الياء مضارع «ألفى» بمعنى وجد، مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف الياء.

(٦) قوله: (ذو) بمعنى صاحب فاعل «يلف».



المتكلم بها لا يجد في استعمالها بمعنى الواو (للبس منفذًا)[١] أي: طريقًا، بل أمنه، كقول حميد بن ثور[٢]:

قَـوْمٌ إِذَا سَـمِعُوا الصَّـرِيخَ رَأَيْـتَهُمْ مَـا بَـيْنَ مُلْجِـمٍ[٣] مُهْـرِهِ أَوْ سَـافِعِ

أي: وسافع؛ لأن البينيَّة من المعاني النسبيَّة التي لا يعطف فيها إلا بالواو، ويحتمل أن يكون «أو» لأحد الأمرين على بابها، أي: بين فريق ملجم أو فريق سافع، على حد: «اجلس بين العلماء أو الزهاد»، و«الصريخ»: صوت المستصرخ، والملجم: هو جاعل اللجام في محله من الفرس، و«السافع» بالسين المهملة، وهو الآخذ بناصية فرسه ومنه: ﴿لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ﴾ [العلق: ١٥][٤]، ومثل ذلك قول الشاعر[٥]:

جَـاءَ الخِلافَـةَ أَوْ كَانَـتْ لَـهُ قَـدْرًا ....

تَنْبِيهٌ

فهم من قوله: «**وربما عاقبت**» أن ذلك قليل[٦].

(١) قوله: (منفذا) بفتح الفاء، مفعول أول ليلف، ومفعوله الثاني محذوف.

(٢) البيت من الكامل وهو لعمرو بن معدي كرب في ديوانه (٢٠٦)، ولحميد بن ثور الهلالي الصحابي في ديوانه (١١١)، وشرح شواهد المغني (١/٢٠٠)، والمقاصد النحوية (٤/١٤٦) شرح الشواهد للعيني (٣/١٠٧) الدرر السنية (٢/٧٦٧)، وبلا نسبة في في الأشباه والنظائر (٨/٢١٨)، أوضح المسالك (٣/٣٧٩)، شرح ابن الناظم (٣٨٠)، شرح الأشموني (٣/١٠٧) شرح التسهيل (٣/٣٦٤)، شرح الكافية الشافية (٣/١٢٢٢)، مغني اللبيب (١/٦٣)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٧٣).
الشاهد فيه قوله: «أو سافع» فإن أو فيه بمعنى الواو، من سفعت بناصيته أي: قبضتها واجتذبتها. انظر: الدرر السنية لزكريا (٢/٧٦٧).

(٣) في هامش: ملج، كذا بخطه، ولعله ملجم.

(٤) انظر: التصريح على التوضيح (٢/١٧٤).

(٥) سبق تخريجه.

(٦) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٤٢).

وتأتي للتفصيل ـ بالصاد المهملة ـ بعد الإجمال نحو قوله تعالى: ﴿كُونُوا۟ هُودًا أَوْ نَصَـٰرَىٰ﴾ [البقرة: ١٣٦] أي: قالت اليهود: كونوا هودًا، وقالت النصارى: كونوا نصارى(١).

[وللإضراب(٢) عند الكوفيين(٣)، وحكى الفراء: اذهب إلى زيد، أو دعْ ذلك فلا تبرح اليوم](٤)(٥).

الإعراب

قوله: «خير» بكسر الياء المثناة تحت فعل أمر، و«أبح قسم» بكسر الباء الموحدة في الأول، والسين المشددة في الثاني فعلا أمر معطوفان على «خير» بإسقاط العاطف، و«بأو» متعلق بـ«قسم»، وهو مطلوب أيضًا لـ«خير وأبح» من جهة المعنى على سبيل التنازع، و«أبهم واشكك» فعلا أمر معطوفان على ما قبلهما ومتعلقهما محذوف مماثل للمذكور المتقدم عليهما، وإنما سلك هذا المسلك لامتناع التنازع في المتوسط عند المصنف كالجمهور، وإعراب الباقي ظاهر(٦).

٥٥٣ وَمِثْلَ أَوْ فِي القَصْدِ إِمَّا الثَّانِيَهْ فِي نَحْوِ إِمَّا ذِي وَإِمَّا النَّائِيَهْ

(١) فـ«أو» لتفصيل الإجمال في فاعل قالوا وهو الواو. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٧٣).

(٢) فهي بل مطلقًا كما في التصريح للأزهري (٢/١٧٤).

(٣) وعليه أبو علي الفارسي وابن برهان، نحو: أنا أخرج، ثم تقول: أو أقيم، أضربت عن الخروج ثم أثبت الإقامة، فكأنك قلت: لا، بل أقيم. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٧٤).

(٤) ما بين القوسين في «ق» بياض، وهو مثبت من «س».

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٧٤).

(٦) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٩٠).

(ومثل أو في) إفادة (القصد إما الثانية في نحو:) انكح (إما ذي) القريبة (وإما النائية) أي: البعيدة في التخيير.

ومثالها في الإباحة: جالس إما الحسنَ وإما ابن سيرينَ، ومثالها في التقسيم الكلمة إما اسم، وإما فعل، وإما حرف، ومثالها في الإبهام: قام إما زيدٌ، وإما عمروٌ، وكذلك الشك، والفرق بينهما ما مرَّ في «أو».[1]

وأكثر النحويين على أن «إما» هذه عاطفة، وخالف ابن كيسان وأبو علي، وتبعهم المصنف[2]، ولذلك قال: «في القصد» ولم يجعلها مثل «أو» مطلقًا.

تَنْبِيهٌ

قد يفهم من قوله: (مثل أو) أنها تكون لجميع المعاني المذكورة لـ«أو»، وليس مرادًا؛ لأن «إما» لا تكون للإضراب، ولا بمعنى الواو، والعذر له في ذلك أن كونها للإضراب بمعنى الواو قليل[3] فلم يعتبره[4].

وفهم من قوله: «إما الثانية» فائدتان:

الأولى: أن التي بمعنى «أو» إنما هي الثانية دون الأولى، والفائدة الأخرى أنها لابد أن تكون مسبوقة بإما أخرى، وفهم من المثال أنها لابد أن

(١) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٤٢).

(٢) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٣٥).

(٣) **قال ابن حمدون**: (أو بمعنى الواو قليل... إلخ) القلة في استعمال أو بمعنى الواو مفهومة من قوله: (وربما عاقبت... إلخ) وأما القلة بالنسبة للإضراب فلم يتقدم في كلام المصنف ما يشير إليها إلا أن يقال: هي مأخوذة من التنكير في: وإضراب؛ لأنه يشعر بالتقليل أو من تغيير العبارة، أو تقول: إن المعاني الخمسة الأول متفق عليها، والمعنيان الأخيران مختلف فيهما فشبه إما بأو في معانيها المتفق عليها. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٤٢).

(٤) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٤٢).

يكون معها الواو[1].

فروع

قد يستغنى عن «إما» بـ«أو» نحو: قام إما زيدٌ أو عمروٌ، وعن الأولى بالثانية كقوله[2]:

تُهَاضُ - أي: تُفَرَّقُ - بِدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا ... وَإِمَّا بِأَمْوَاتٍ أَلَمَّ خَيَالُهَا

وعن إما بـ«وإلا» قوله[3]:

فَإِمَّا أَنْ تَكُونَ أَخِي بِصِدْقٍ ... فَأَعْرِفُ مِنْكَ غَثِّي مِنْ سَمِينِي

الغث: المهزول.

وَإِلَّا فَاطَّرِحْنِي وَاتَّخِذْنِي ... عَدُوًّا أَتَّقِيكَ وَتَتَّقِينِي

---

(١) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٤٣).

(٢) البيت من الطويل لذي الرمة في ملحق ديوانه (١٩٠٢)، شرح عمدة الحافظ (٦٤٢)، المقاصد النحوية (٤/١٥٠)، الدرر السنية (٢/٧٦٩)، وللفرزدق في ديوانه، شرح المفصل (٨/١٠٢)، المنصف (٣/١١٥)، توضيح المقاصد (٢/١٣٧)، بلا نسبة في الأزهية (١٤٢)، الجنى الداني (٥٣٣)، شرح الأشموني (٢/٣٨٦)، المقرب (١/١٣٢) همع الهوامع (٣/٢٠٩)، البهجة المرضية (١٣٥).

الشاهد فيه قوله: «بدار» والتقدير: إما في دار فحذف إما الأولى اكتفاء بالثانية، والمعنى نكسر ونفرق إما بدار تخرب، وإما بموت أموات. انظر: الدرر السنية (٢/٧٦٩).

(٣) البيتان من الوافر للمثقب العبدي في ديوانه (٢١١، ٢١٢)، الأزهية (١٤١، ١٤٢)، خزانة الأدب (٧/٤٨٩، ١١/٨٠)، الدرر (٢/٤٤٦)، المغني (٨٦)، المقاصد النحوية (١/١٩٢، ٤/١٤٩)، الدرر السنية (٢/٧٦٨)، وبلا نسبة في الجني الداني (٥٣٢)، شرح الأشموني (٢/٤٢٦)، همع الهوامع (٢/٢١٠)، توضيح المقاصد (٢/١٣٧)، شرح التسهيل (٣/٣٦٦)، البهجة المرضية للسيوطي (١٣٥).

الشاهد فيه قوله: (وإلا) حيث أنابها مناب وإما. انظر: الدرر السنية لزكريا (٢/٧٦٩).

وقد يستغنى عن ما كقوله[1]:

وَقَـدْ كَـذَبَتْكَ نَفْسُـك فَأَكْـذِبَنْهَا فَـإِنْ جَزَعًـا وَإِنْ إِجْمَـالَ صَـبْر

وقد تجيء إما عارية من الواو، كرواية قطرب[2]:

لَا تُفْسِـــدُوا آبَـــالَكُمْ إِيمَـــا لَنَـــا إِيمَـــا لَكُـــم[3]

[وقول الشاعر[4]:

(١) البيت من الوافر لدريد بن الصمة في ديوانه (٦٨)، الأزهية (٥٧)، خزانة الأدب (١٠٩/١١، ١١٠، ١١٤)، الدرر (٤٤٥/٢)، المقاصد النحوية (١٤٨/٤)، الدرر السنية (٧٦٨/٢)، وبلا نسبة في تذكرة النحاة (١٠٩)، الجنى الداني (٢١٣، ٥٣٤)، خزانة الأدب (٨١/١١، ٩٣، ٩٦)، شرح المفصل (١٠١/٨)، الكتاب (٢٦٦/١)، همع الهوامع (٢١٠/٣)، البهجة المرضية للسيوطي (٧٦٨).
الشاهد فيه قوله: «أن» في الموضعين حيث إن أصلهما فإما وإما، أي: فإما تجزع جزعًا، وإما أن تجمل إجمال صبر من أجمل إذا أحسن. هذا إنما يأتي على مذهب سيبويه من أن إما مركبة لا على مذهب غيره من أنها بسيطة، وعليه أجيب عن البيت المذكور بأنه يحتمل أن تكون إن فيه شرطية حذف جوابها، والتقدير: فإن كنت ذا جزع فلا تجزع، وإن كنت محمل صبر فأجمل. انظر: الدرر السنية (٧٦٨/٢).

(٢) البيت من الرجز وهو بغير نسبة في همع الهوامع للسيوطي (٢٠٩/٣)، خزانة الأدب (٤٣٢/٤)، الجنى الداني (٥٣٥/١)، شرح الكافية الشافية (١٢٣٠/٣)، المحتسب لابن جني (٢٨٤/١).
آبال: جمع إبل والإبل: اسم جمع

(٣) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٣٥).

(٤) البيت من البسيط وهو للأحوص في ملحق ديوانه (٢٢١)، ولسعد بن قرط في خزانة الأدب (٨٦/١١، ٨٨، ٩٠، ٩٢)، الدرر (٤٤١/٢)، التصريح على التوضيح للأزهري (١٧٥/٢)، شرح عمدة الحافظ (٦٤٣)، المقاصد النحوية (١٥٣/٤)، الدرر السنية (٧٧٠/٢)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٧٧٠/٢)، شرح الأشموني (٣٨٤/٢)، همع الهوامع (٢٠٩/٣) شرح التسهيل (٣٦٦/٣)، شرح شواهد المغني للسيوطي (١٨٦/١).
الشاهد فيه: أنه حذف الواو من إما الثانية. الدرر السنية (٧٧٠/٢).

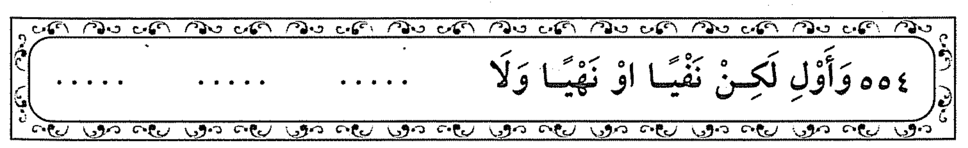
يَـا لَيتَمَـا أُمُّنَـا شَـالَتْ نَعَامَتُهَـا ... أَيْمَـا إِلَـى جَنَّـةٍ أَيْمَـا إِلَـى نَـارِ

أراد إما إلى جنة أو إما إلى نار ففتح الهمزة، وهي لغة بني تميم[1]، وأبدل الميم الأولى ياء، ثم حذف الواو، وشالت نعامتها أي: هلكت][2].

الإعراب

قوله: «ومثل» خبر مقدم، و«أو» مضاف إليه، و«من القصد» متعلق بـ«مثل» لما فيها من معنى المماثلة، و«إما» بكسر الهمزة وتشديد الميم مبتدأ مؤخر، و«الثانية» نعت إما، و«في نحو» في موضع الحال من الفاعل في الثانية، والتقدير: إما الثانية حال كونها كائنة في نحو كذا مثل[3] أو في القصد، و«إما» حرف تفصيل، و«ذي» اسم إشارة للمؤنثة القريبة [مفعول بفعل محذوف][4]، والتقدير: خذ إما ذي، و«إما النائية» [بمعنى][5] البعيدة معطوف على ذي[6].

قال الشاطبي: وذي إشارة إلى القريبة، والنائية البعيدة فكأنه قال: أما القريبة، وأما البعيدة[7].



(١) وكذلك هي لغة قيس وأسد. انظر: توضيح المقاصد للمرادي (٢/١٣٧)، الدرر السنية (٢/٧٧٠).

(٢) ما بين القوسين سقط من ق، مثبت من س.

(٣) في س: مثلًا، وفي ق: مثل، وما في ق هو الموافق أصل العبارة.

(٤) ما بين القوسين سقط من س، مثبت من ق، وما في ق هو الموافق لأصل العبارة، فقد نقله في التمرين عن المكودي (٨٦).

(٥) ما بين القوسين سقط من س، مثبت من ق، وما في ق هو الموافق لأصل العبارة.

(٦) انظر تمرين الطلاب للأزهري (٩١).

(٧) المقاصد الشافية للشاطبي (٥/٥٤٣).



ثم انتقل إلى العطف بـ«لكن» فهي عاطفة خلافًا ليونس وتبعه المصنف في التسهيل[1].

[شروط العطف بلكن]

وإنما تعطف بثلاثة شروط:

الأول: أن تسبق بنفي أو نهي، كما قال: **(وأول لكن نفيًا او نهيًا)**.

الثاني: إفراد معطوفها.

الثالث: أن لا تقترن بالواو عند الفارسي والأكثرين[2]، فالنفي، نحو: ما مررت برجل صالح، لكن طالح، بالجر سماعًا، فقيل: عُطِفَ على صالح، وقيل: بجار مقدر، أي: لكن مررت بطالح، وجاز إبقاء عمل الجار بعد حذفه؛ لقوة الدلالة عليه بتقدم ذكره.

والنهي نحو: لا يقم زيدٌ لكن عمروٌ، وهي حرف ابتداء جيء به لمجرد إفادة الاستدراك، وليست عاطفة إن تلتها جملة؛ لعدم إفراد معطوفها[3]، كقول زهير[4]:

(١) التسهيل لابن مالك (١٧٤)، وانظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٧٥).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٧٥)، شرح ابن الناظم (٣٨٢)، الكتاب (١/٢٦٢، ٢٦٧)، مغني اللبيب (١/٢٩٣).

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٧٦).

(٤) البيت من البسيط وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه (٣٠٦)، الجنى الداني (٥٨٩)، الدرر (٢/٤٥٦)، شرح شواهد المغني (٢/٧٠٣)، اللمع (١٨٠)، مغني اللبيب (١/٢٩٢)، المقاصد النحوية (٤/١٧٨)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣/٣٨٥)، شرح الأشموني (٢/٤٢٧)، همع الهوامع (٢/١٣٧)، الدرر السنية لشيخ الإسلام زكريا (٢/٧٧١).
=



إِنَّ ابْـنَ[1] وَرْقَـاءَ لَا تُخْشَـى بَـوَادِرُهُ ... لَكِـنْ وَقَائِعُـهُ فِـي الحَـرْبِ تُنْتَظَـرُ

فـ«وقائعه» مبتدأ، وتنتظر: خبره، و«لكن» الداخلة على هذه الجملة حرف ابتداء.

أو تلت لكن واوًا فهي حرف ابتداء أيضًا، وليست عاطفة؛ لأن من شرط عطفها أن لا تقترن بالواو كما مر، نحو قوله تعالى: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾ [الأحزاب: ٤٧][2]، فـ«لكن» حرف ابتداء، و«رسول الله» خبر لـ«كان» محذوفة، أي: ولكن كان رسول الله، و[ليس][3] رسول الله المنصوب معطوفًا بالواو الداخلة على لكن على «أبا أحد» من عطف مفرد على مفرد كما هو مذهب يونس من كون «لكن» حرف استدراك، والعاطف الواو؛ لأن متعاطفي الواو المفردين لا يختلفان بالسلب والإيجاب؛ لأن المعطوف عليه هنا منفي، و[المعطوف][4] موجب، أو سبقت بإيجاب، نحو: قام زيد لكن عمرو لم يقم، فـ«لكن» حرف ابتداء واستدراك، و«عمرو» مبتدأ، و«لم يقم» خبره، ولا يجوز ولكن عمروٌ بالإفراد على أنه معطوفٌ على زيدٍ؛ لفوات شرطه، وهو النفي أو النهي[5].

= **الشاهد فيه قوله**: «لكن وقائعه...» حيث وردت «لكن» حرف ابتداء لا حرف عطف لكون الواقع بعدها جملة من مبتدأ وخبر.

(١) على هامش س: في خطه أنا ابن ورقاء وفي حفظي أن ورقاء بإن المؤكدة المكسورة فلتحرر الرواية.

(٢) لفظ الجلالة ليس في س، مثبت من ق.

(٣) ما بين القوسين سقط من س، مثبت من ق، وهو الموافق لأصل العبارة.

(٤) ما بين القوسين سقط من س، مثبت من ق، وهو الموافق لأصل العبارة.

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١٧٦/٢، ١٧٧).



[العطف بـ«لا»]

٥٥٤. . . .   . «لَا»   نِـدَاءً اوْ أَمْـرًا أَوْ اثْبَاتًـا تَـلَا

ثم انتقل إلى العطف بـ«لا» وإنما يعطف بها بثلاثة شروط كما يؤخذ من قوله (**ولا نداءً أو أمرًا أو إثباتًا تلا**) مثال النداء: كيا ابن أخي لابن عمي، ومثال الأمر: كاضرب زيدًا لا عمرًا، ومثال الإثبات: قام زيدٌ لا عمروٌ[1]، ويشترط أن لا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر، نص عليه السهيلي[2]، ونص عليه الأَبَّدِي[3].

وقال الموضح: وهو حق، فلا يجوز: جاءني رجلٌ لا زيد؛ لأن الرجل يصدق على زيد، ويجوز: جاءني رجل لا امرأة؛ إذ لا يصدق أحدهما على الآخر[4].

[العطف بـ«بل»]

٥٥٥ وَبَـلْ كَلَكِـنْ بَعْـدَ مَصْـحُوبَيهَا   كَـ: لَمْ أَكُنْ فِي مَرْبَعٍ بَلْ تَيْهَا

ثم انتقل إلى العطف ببل وإنما تعطف بشرطين كما يؤخذ من قوله: (**وبل كلكن بعد مصحوبيها**) وهما: النفي والنهي، فالنفي (**كلم أكن في مربع**[5] **بل**

---

(١) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٣٥)، شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٤٣)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٧٨).

(٢) نتائج الفكر (٢٠٢، ٢٠٣).

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٧٨)، الارتشاف لابي حيان (٢/٦٤٥).

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٧٨).

(٥) قوله: «المربع» بفتح الباء الموحدة.



تيها)[1] المربع: موضع الربيع[2]، والتيهاء: القفر[3]، ومثال [النهي][4]: لا تضرب زيدًا، بل عمرًا.

قيل: بمنزلة «لكن» في تقرير حكم ما قبلها[5] وجعل ضده لما بعدها[6]، نحو: ما قام زيدٌ بل عمروٌ، فيكون القيام منفيًا عن زيد مثبتًا لعمرو، وكذلك: لا تضرب زيدًا بل عمرًا[7].

٥٥٦ وَانْقُلْ بِهَا لِلثَّانِ حُكْمَ الأَوَّلِ   فِي الخَبَرِ المُثْبَتِ وَالأَمْرِ الجَلِي

ثم إن «بل» تقع بعد مصحوبي «لكن» كما مر، وبعد الخبر الموجب، وبعد الأمر[8] وإلى ذلك أشار بقوله: **(انقل بها للثان حكم الأول)** إذا وقعت **(في الخبر المثبت والأمر الجلي)** مثال الخبر: قام زيد بل عمرو، فالحكم هو

(١) قوله: (تيها) بفتح التاء المثناة فوق ثم ياء مثناة تحت ساكنة، بالمد على وزن صحراء مقصورة للضرورة.

(٢) قوله: (المربع): موضع الربيع... إلخ أي: المكان الذي ينزل فيه القوم في خصوص وقت الربيع، والتيهاء ممدود، وقصره الناظم للضرورة الوزن، الفلاة والقفر الموضع الخالي ليس به أحد فلا يهتدي فيه للطريق، والمعنى: لم أكن في منزل معد للربيع فأهتدي للطريق به، بل في أرض خالية لا أنيس بها ولا اهتداء. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٤٤).

(٣) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٤٣).

(٤) ما بين القوسين في س: النفي، وفي ق: النهي، وهو الصواب.

(٥) قوله: (تقرير حكم ما قبلها) أي: من نفي أو نهي على حاله.

(٦) **قال ابن حمدون**: هو الحق الذي كاد أن يكون ضرورة،، وقيل: بل يبقى الأول مسكوتًا عنه، فقولك: جاء زيد بل عمرو أثبت المجي لعمرو، ويكون زيد مسكوتًا عنه كما هو الحق في الواقع بعد الخبر المثبت والأمر. حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٤٤).

(٧) فزيد منهي عن ضربه وهو مثبت لعمرو. انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٤٣).

(٨) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٤٤).

القيام المسند إلى زيد، فقد أزلته عنه[1] ونقلته لما بعد بل، وهو عمرو، ومثال الأمر: اضرب زيدًا بل عمرًا، والأمر المتوجه على ضرب زيد نقلته عنه لما بعد بل، وحاصل «بل» أنه يعطف بها في أربعة مواضع: في النفي والنهي والخبر المثبت والأمر، وقوله: «الجلي» تتميم بصحة الاستغناء عنه[2][3].

الإعراب

قوله: «وأول لكن»، «أول»[4] فعل أمر من أولى متعدى إلى اثنين وفاعله مستتر فيه، و«لكن» مفعوله الأول، و«نفيًا» مفعوله الثاني، و«أو» حرف عطف وتخيير، و«نهيًا» معطوف على نفيًا، و«لا» مبتدأ و«نداء» مفعول مقدم بـ«تلا» و«أو أمرًا أو إثباتًا» معطوفان على نداء وجملة: «تلا» من الفعل والفاعل والمفعول وما عطف عليه خبر المبتدأ، والعائد الضمير المستتر في تلا، والتقدير: لا تلي نداء أو أمرًا أو إثباتًا، وهذه الجملة معطوفة على جملة «أول».

قال الشيخ خالد: وإياك أن تظن أن «لا» معطوفة على «لكن» وأنها مفعول لـ«أول» كما هو ظاهر شرح المرادي[5].

(١) قوله: (فقد أزلته... إلخ) الحق هنا أن الحكم ثابت للثاني، والأول مسكوت عنه، يحتمل زوال الحكم عنه، وعدم زواله. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٤٤).

(٢) قوله: (لصحة الاستغناء عنه... إلخ) بل الصواب حذفه؛ لأن زيادته مضرة؛ لأنهم أدخلوا العرض والتحضيض في الأمر فقالوا قولك: ألا تضرب زيدًا بل عمرًا، وهلا أكرمت زيدًا بل عمرًا، بمنزلة اضرب زيدًا بل عمرًا، فلو اعتبرنا القيد بالجلاء ما دخل في إلا الأمر الحقيقي، وخرج العرض والتحضيض، ومعنى الإضراب فيهما الغلط. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٤٤).

(٣) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٤٤).

(٤) قوله: «أول» بكسر اللام.

(٥) شرح المرادي على الألفية (٢/٤٢)، تمرين الطلاب للأزهري (٩١).

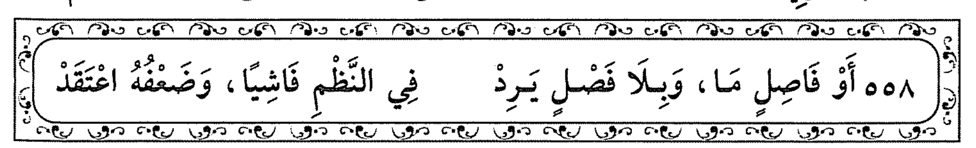
و«بل» مبتدأ، و«كلكن» بالتخفيف خبره، و«بعد» في موضع الحال من الضمير في المجرور قبله، و«مصحوبيها» مضاف إليه، والهاء عائد على لكن، وإعراب الباقي ظاهر(١).

[العطف على ضمير رفع متصل]

٥٥٧ وَإِنْ عَلَى ضَمِيرِ رَفْعٍ مُتَّصِلْ عَطَفْتَ فَافْصِلْ بِالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلْ

ولما فرغ من ذكر حروف العطف ومعانيها ومواضعها شرع في أحكام تتعلق بالباب فقال: (وإن على ضمير رفع متصل) بارز أو مستتر(٢) (عطفت فافصل بينهما (بضمير منفصل)، مثال البارز قوله تعالى: ﴿كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ﴾ [الأنبياء: ٥٤]، ومثال المستتر: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥].

وقد علم من ذلك أنه يعطف على الظاهر والضمير المنفصل مرفوعًا كان أو منصوبًا والضمير المتصل المنصوب من غير شرط، فالعطف على الظاهر كـ«قام زيد وعمرو»، والعطف على الضمير المنفصل المرفوع، نحو: أنا وأنت قائمان، والمنصوب نحو: إياك والأسد، وعلى الضمير المتصل المنصوب نحو ﴿جَمَعْنَٰكُمْ وَٱلْأَوَّلِينَ﴾ [المرسلات: ٣٨](٣) فـ«الأولين» معطوف على الكاف والميم(٤).



٥٥٨ أَوْ فَاصِلٍ مَا، وَبِلَا فَصْلٍ يَرِدْ فِي النَّظْمِ فَاشِيًا، وَضَعْفُهُ اعْتَقِدْ

وقد يجوز الفصل بغير الضمير المنفصل، وعلى ذلك نبه بقوله: (أو

---

(١) تمرين الطلاب للأزهري (٩١).

(٢) في ق: متصل، وفي س: مستتر، وهو الصواب.

(٣) على هامش س: كذا بخطه جمعكم والتلاوة جمعناكم.

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٨١).

فاصل ما) كقوله تعالى: ﴿جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ﴾ [الرعد: ٢٣] فـ«من صَلح» معطوف على الواو في «يدخلونها» والفاصل بينهما الهاء، أو وجود فصل بـ«لا» النافية بين العاطف وهو حرف عطف والمعطوف فيكتفي بذلك عن الفصل بين المتعاطفين، نحو ﴿مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨] فـ«آباؤنا» معطوف على «نا» و«لا» فاصلة بين العاطف، وهو الواو، والمعطوف وهو «أباؤنا»، وقد اجتمع الفصلان في قوله تعالى: ﴿أَنتُمْ وَلَآ ءَابَآؤُكُمْ﴾ [الأنعام: ٩١] [ءَابَآؤُكُمْ](١) [معطوف على الواو في (تَعْلَمُوٓا۟)، وفصل بينهما بالتوكيد بـ«أنتم»، والفصل بلا بين الواو وآباؤكم مقو](٢)، لذلك(٣).

ثم نبه على أنه قد ورد العطف على الضمير المرفوع(٤) المتصل من غير فصل بقوله: (وبلا فصل يرد) العطف عليه (في النظم فاشيًا) فمن ذلك قول الشاعر(٥):

قُلْتُ إِذَ أَقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهَادَى كَنِعَاجِ المَلَا تَعَسَّفْنَ رَمْلَا

(١) ما بين القوسين أثبته لحاجة السياق إليه، وهو الموافق لأصل العبارة.

(٢) ما بين القوسين سقط من س، وهو بياض في ق، لكن البياض في ق، بمقدار كلمتين، والله تعالى أعلى وأعلم.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٨١).

(٤) في س: الوضع، في ق المرفوع، وهو الصواب.

(٥) البيت من الخفيف، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه شرح سيبويه (٢/١٠١)، شرح عمدة الحافظ (٦٥٨)، شرح المفصل (٣/٧٦)، المقاصد النحوية (٤/١٦١)، شرح التسهيل (٣/٣٧٤)، الدرر السنية (٢/٧٧٦)، حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٤٥)، وبلا نسبة في الكتاب (٢/٣٧٩) الإنصاف (٢/٤٧٥)، شرح الأشموني (٢/٣٩٣)، الخصائص (٢/٣٨٦)، شرح المكودي على الألفية (٢/٤٥).
الشاهد فيه قوله: (زهر) حيث عطف على الضمير المرفوع في أقبلت بغير فصل، وتعقب بأن الواو يجوز أن تكون حالية لا عاطفة. انظر: الدرر السنية (٢/٧٧٦).

فعطف قوله: (وزهر)[١] على الضمير المستتر في «أقبلت»[٢] من غير فصل ولا توكيد[٣]، وقول الآخر[٤]:

وَرَجَا الأُخَيْطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبٌ لَهُ لِيَنَالَا

[فعطف «أب»][٥] على الضمير المستتر في «يكن»، [و][٦]لم يكن بينهما فاصل[٧].

تَنْبِيهٌ

فهم من قوله: (فاشيًا) أنه في الشعر كثير، وفيه إشعار بأنه غير فاش[٨] في النثر ومنه: مررت برجل سواء والعدم[٩] بالرفع عطفًا على الضمير المستتر في

(١) قوله: (زهر) بضم الزاي جمع زهراء، أي: نسوة زهر.

(٢) قوله: (أقبلت) أي: محبوبته.

(٣) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٤٦).

(٤) البيت من الكامل وهو لجرير في ديوانه (٥٠٧)، والدرر (٢/٤٥٩)، شرح ابن الناظم (٣٨٥)، شرح التسهيل (٣/٣٧٤)، المقاصد النحوية (٤/١٦٠)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٨٢)، الدرر السنية (٢/٧٧٦)، حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٤٦)، وبلا نسبة في الإنصاف (٢/٤٧٦)، أوضح المسالك (٣/٣٩٠)، الأشموني (٢/٤٢٩)، المقرب (١/٢٣٤)، همع الهوامع (٢/١٣٨)، شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٤٦).

الشاهد فيه قوله: «أب» حيث عطفه على الضمير المرفوع في «يكن» العائد على الأخيطل بغير فصل. انظر: الدرر السنية لشيخ الإسلام زكريا (٢/٧٧٦).

(٥) ما بين القوسين في س: قطعًا، وفي ق: فعطف أب، وهو الصواب.

(٦) ما بين القوسين سقط من س، وهو مثبت من ق.

(٧) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٤٦).

(٨) في س: فاشٍ، وفي ق: فاشي.

(٩) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٤٦).



سواء، لأنه مؤول بمشتق، أي: مستو هو والعدم، وليس بينهما فصل.

وأما ما رواه البخاري في صحيحه من قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كنت وأبو بكر وعمر، [وانطلقت وأبو بكر وعمر]»[1][2] من غير فصل، فيحتمل أنه مرويّ بالمعنى[3][4].

ثم نبه على أنه مع فشوه ضعيف بقوله: **(وضعفه اعتقد)** ووجه ضعفه أن ضمير الرفع المتصل شديد الاتصال برافعه فصار كأنه حرف من حروف عامله فإذا لم يفصل بينهما فكأنه عطف اسم على فعل[5].

الإعراب

قوله: **«وإن على ضمير»**، «إن» حرف شرط، و«على» ضمير متعلق بـ«عطفت»، و«رفع» مضاف إليه، و«متصل» نعت لرفع[6]، و«عطفت» بفتح التاء فعل الشرط، و«فافصل» جواب الشرط، ولكونه طلبًا وعلته الفاء، وبالضمير متعلق بافصل، و«المنفصل» نعت للضمير، و«أو» حرف عطف، و«فاصل» معطوف على الضمير المجرور بالباء، و«ما» بنقل[7] التنوين ميمًا وإدغامها في الميم اسم نكرة في موضع جر نعت لفاصل بمعنى أي فاصل كان، وجوز المكودي أن تكون ما زائدة[8]، و«بلا فصل» ....

(١) ما بين القوسين مثبت من ق، غير ثابت في س.

(٢) أخرجه البخاري في فضائل الصحابة برقم (٣٤٧٤).

(٣) قال ابن حمدون: وكون الحديث مرويًا بالمعنى باطل. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٤٦).

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٨٢).

(٥) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٤٦).

(٦) في تمرين الطلاب للأزهري: متصل نعت لضمير (٧٨).

(٧) على هامش س: بخطه تنقل هكذا، لعله بقلب.

(٨) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٤٦).



متعلق بـ«يرد»[1]، و«في النظم» متعلق بـ«يرد»، و«فاشيًا» حال من فاعل يرد، و«ضعفه» مفعول مقدم باعتقد، واعتقد فعل أمر[2].

٥٥٩ وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَي عَطْفٍ عَلَى ضَمِيرِ خَفْضٍ لَازِمًا قَدْ جُعِلَا

(وعود[3] خافض لدى عطف على ضمير خفض لازمًا قد جُعِلَا)[4] عند جمهور البصريين[5]، وشمل ذلك المخفوض بالحرف كقوله تعالى: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ﴾ [فصلت: ١١] فـ«الأرض» معطوفة على الهاء المخفوضة باللام، وأعيدت مع المعطوف، والمخفوض بالاسم كقوله تعالى: ﴿قَالُوا نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ آبَائِكَ﴾ [البقرة: ١٣٣]، فـ«آبائك» معطوف على الكاف المخفوضة بإضافة «إله» إليها، وأعيد المضاف وهو «إله» مع المعطوف، والأصل: فقال لها و[للأرض][6]، و«نعبد إلهك وآبائِك»[7].

فإعادة الخافض في نحو ذلك لازمة عندهم إلا في الضرورة، وعللوه بأن ضمير الجر شبيه بالتنوين وبأن حق المعطوف والمعطوف عليه أن يصلحا لحلول كل واحد منهما محل الآخر وضمير الجر لا يصلح لذلك فامتنع إلا مع إعادة الجار[8].

---

(١) في ق: ترد، وفي س: يرد.

(٢) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٩١).

(٣) قوله: «عود» بفتح العين.

(٤) قوله: «جعلا» مبني للمفعول.

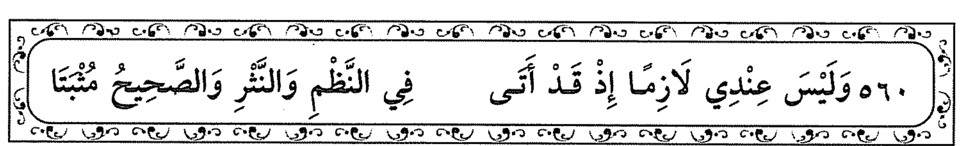
(٥) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٤٦).

(٦) في س: والأرض، وفي ق وللأرض.

(٧) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٨٣).

(٨) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٣٦).





٥٦٠ وَلَيْسَ عِنْدِي لَازِمًا إِذْ قَدْ أَتَى فِي النَّظْمِ وَالنَّثْرِ وَالصَّحِيحُ مُثْبَتَا

وذهب الكوفيون وبعض البصريين إلى أنه لا يلزم، واختاره المصنف[(١)]، ولذلك قال: (**وليس عندي لازمًا**)؛ لأن شبه الضمير بالتنوين لو منع من العطف عليه لمنع من توكيده، والإبدال منه كالتنوين مع أن ذلك جائز بإجماع، ولأنه لو كان الحلول شرطًا في صحة العطف لم يجز: رب رجل وأخيه؛ لامتناع دخول رب على المعرفة مع جوازه[(٢)].

ثم استدل على صحة اختياره بقوله: (**إذ قد أتى في النظم والنثر الصحيح مثبتًا**)[(٣)] كقراءة حمزة وابن عباس والحسن البصري ومجاهد وقتادة والنخعي والأعمش وغيرهم، ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامِ﴾ [النساء: ١]، بخفض الأرحام[(٤)] عطفًا على الضمير في «به».

وحكاية قطرب[(٥)]: «ما فيها غيرُهُ وفرسِهِ» بخفض «فرسِهِ»[(٦)] وليس في القراءة والحكاية إعادة خافضٍ لا حرفٍ في الأولى، ولا مضاف في الثانية[(٧)].

واستدل المصنف على ذلك في مصنفاته[(٨)] بشواهد كثيرة منها[(٩)]:

---

(١) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٤٦/٢).

(٢) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٣٦).

(٣) قوله: (مثبتا) بفتح الباء اسم مفعول.

(٤) انظر: الإتحاف (١٨٥)، البحر المحيط (١٥٧/٣)، النشر في القراءات العشر (٢٤٧/٢)، البهجة المرضية للسيوطي (١٣٦)، معجم القراءات (١٠٤/٢).

(٥) أي: حكاية قطرب ذلك عن العرب.

(٦) قوله: (بخفض فرسه) أي: بخفضه عطفًا على الهاء المخفوضة بإضافة غير إليها.

(٧) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١٨٣/٢).

(٨) انظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣٧٦/٣، ٣٧٧، ٣٧٨).

(٩) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الكتاب (٣٨٣/٢)، الإنصاف (٤٦٤/٢)، خزانة=

فَـاليَومَ قَرَّبْـتَ تَهْجُونَـا وَتَشْـتِمُنَا ... فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالأَيَامِ مِنْ عَجَبِ

قيل: ويحتمل أن يكون من العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة خافض.

وإنشاد الفراء[1]:

تُعَلَّـقُ فِـي مِثْـلِ السَّـوَارِي سُـيُوفُنَا ... وَمَـا بَيْنَهَـا، وَالكَعْـبِ غُـوطٌ نَفَـانِفُ

وقول الآخر[2]:

إِذَا أَوْقَـدُوا نَـارًا لِحَـرْبِ عَـدُوِّهِمْ ... فَقَدْ [خَابَ][3] مَنْ يَصْلَى بِهَا وَسَعِيرِهَا

= الأدب (٥/١٢٣، ١٢٦)، شرح الأشموني (٢/٣٩٤)، الدرر (١/٢٨٨، ٢/٤٦٠)، شرح أبيات سيبويه (٢/٢٠٧)، شرح ابن عقيل (٢/٢٠٢)، شرح عمدة (٦٢٢)، شرح المفصل (٣/٧٨)، المقاصد النحوية (٤/١٦٣)، همع الهوامع (٣/٢٢١)، المقرب (١/٢٣٤)، شرح التسهيل (٣/٣٧٦)، ابن يعيش (٣/٧٨، ٧٩).

الشاهد فيه قوله: (والأيام) فإنه عطف على الضمير المجرور في «بك» بغير إعادة الجار. الدرر السنية (٢/٧٧٨).

(١) البيت من الطويل، وهو لمسكين الدارمي في ديوانه (٥٣)، معاني القرآن للفراء (١/٢٥٣، ٢/٨٦)، المقاصد النحوية (٤/١٦٤)، شرح التسهيل (٣/٣٧٧)، الدرر السنية (٢/٧٧٨)، وبلا نسبة في الإنصاف (٢/٤٦٥)، شرح الأشموني (٢/٣٩٥)، شرح المفصل (٣/٧٩).

الشاهد فيه قوله: «فما بينها والكعب» حيث عطف «الكعب» بالواو على الضمير المتصل المخفوض بإضافة الظرف وهو قوله: «بين» إليه، من غير أن يعيد العامل في المعطوف عليه مع المعطوف.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح عمدة الحافظ (٦٦٣)، المقاصد النحوية (٤/١٦٦)، شرح التسهيل (٣/٣٧٧)، العيني (٤/١٦٦)، شرح الكافية الشافية (٣/١٢٥٣).

الشاهد فيه قوله: «سعيرها» فإنه معطوف على الضمير في «بها»، من غير إعادة خافض.

(٣) ما بين القوسين بياض في ق.



ومما يجب أن يحمل[1] على ذلك[2] قوله تعالى ﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [البقرة: ٢١٧][3]؛ إذ ليس العطف على السبيل المخفوض بـ«عن» خلافًا للزمخشري[4]؛ لأنه صلة المصدر وهو «صدّ» فإنه متعلق به، وقد عطف على المصدر «كفر»، والقاعدة: أنه لا يعطف على المصدر حتى تكمل معمولاته، فلو عطف (وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ) على «السبيل» لكان من جملة معمولات (وَصَدٌّ)؛ لأن المعطوف على معمول المصدر من جملة معمولاته، ومتى كان للمصدر معمولات لا يعطف عليه إلا بعد تمامها، فلما عطف عليه علمنا أنه ليس من جملة معمولاته، وأنه معطوف على الهاء من «به» إذ ليس معنا سواهما، وقد انتفى أحدهما فتعين الآخر[5].

٥٦١ وَالفَاءُ قَدْ تُحْذَفُ مَعَ مَا عَطَفَتْ ....

(والفاء قد تحذف مع ما عطفت)[6] أي: قد تحذف هي ومعطوفها إذا أمن اللبس كقوله تعالى: ﴿أَنِ ٱضْرِب[7] بِّعَصَاكَ ٱلْبَحْرَ﴾ [الشعراء: ٦٣] أي:

---

(١) في س: تحمل، وق: يحمل.

(٢) قوله: «ذلك» أي: من العطف على الضمير من غير إعادة خافض.

(٣) فـ(وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ) عطف على الهاء المخفوضة بالباء، ولو أعيدت لقيل: وبالمسجد الحرام. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١٨٣/٢).

(٤) في الكشاف (١٣١/١) أن المسجد الحرام عطف على سبيل الله، ولا يجوز أن يعطف على الهاء في به. وانظر: شرح ابن الناظم (٣٨٧).

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١٨٣/٢).

(٦) قال ابن حمدون: هذه المسألة من متعلقات حروف العطف فالأولى للناظم أن يقدمها، ويذكرها عند قوله: (واخصص بفاء... إلخ). حاشية ابن حمدون على المكودي (٤٧/٢).

(٧) قوله تعالى: (أَنِ ٱضْرِب... إلخ)، أن مخففة من الثقيلة، وضمير الشأن اسمها، وجملة اضرب خبرها، وهو الذي يدل على «اضرب» المعطوفة بالفاء المقدر، والمعطوف المقدر معطوف على: (أَوْحَيْنَآ). انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٤٧/٢).

فضربه[1] فانفلق[2]، وقوله تعالى: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤]، أي: فأفطر فعدة[3]، وتسمى الفاء العاطفة على مقدر فصيحة[4]، وإنما سميت بذلك لأنها تفصح عن المحذوف وتثبته، وتفيد بيان سببه[5].

٥٦١...... .... وَالـوَاوُ إِذْ لَا لَـبْسَ ... ...

(و) كذا (الواو) تحذف مع ما عطفت (إذ[6] لا لبس)[7]، كقوله تعالى: ﴿سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ﴾ [النحل: ٨١][8]، أي: والبرد، وقوله تعالى: ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، أي: بين أحد وأحد من رسله، وقول الآخر[9]:

إِذَا مَـا الغَانِيَـاتُ بَـرَزْنَ يَوْمًـا   وَزَجَّجْـنَ الحَوَاجِـبَ وَالعُيُونَـا

أراد: «زججن الحواجب وكحلن العيونا».

---

(١) قوله: (فضربه) أي: الحجر.

(٢) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٤٧).

(٣) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٣٦).

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٨٦).

(٥) انظر: مغني اللبيب (٢/٢١٣).

(٦) في ق: أو، وهو تصحيف.

(٧) قوله: (لبس) بسكون الموحدة.

(٨) قوله: (سرابيل) جمع سِربال بكسر السين وهو القميص، والدليل على المعطوف بالواو المحذوف أن كل ما يقي الحر يقي البرد، وخص الحر بالذكر؛ لأن المخاطب العرب وبلادهم حارة، فالذي يقي الحر هو الذي يكون نعمة عندهم. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٤٧).

(٩) البيت سبق تخريجه.

وقال النابغة[1]:

فَمَا كَانَ بَيْنَ الخَيْرِ لَوْ جَاءَ سَالِمَا أَبُو حُجُرٍ إِلَّا لَيَالٍ قَلَائِلُ

فحذف الواو ومعطوفها، أي: بين الخير وبيني، أبو حُجْر [بضم][2] الحاء المهملة والجيم كنية النعمان[3].

وقول امرئ القيس[4]:

كأنَّ الحَصَى مِنْ خَلْفِهَا وَأَمَامِها إِذَا نَجَلَتْهُ رِجْلُهَا خَذْفُ أَعْسَرَا

أراد نجلته رجلُها، ويدها تنجل الحصى، أي: ترمي به.

تَنْبِيهٌ

قد يحذف العاطف فقط، كقوله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: (تصدق رجل من ديناره من درهمه، من صاع من بره من صاع تمره)[5]، حكاية أبي عثمان عن أبي زيد:

---

(١) البيت من الطويل للنابغة الذبياني يرثي بها النعمان بن الحارث الغساني شرح الشواهد للعيني (٣/١١٦)، في شرح عمدة الحفاظ (٦٤٨)، المقاصد النحوية (٤/١٦٧)، التسهيل (٣/٣٧٩)، الدرر السنية (٢/٧٨١) التصريح على التوضيح (٢/١٥٣)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣/٦٣)، شرح الأشموني (٣/١١٦).

الشاهد فيه قوله: «ما كان بين الخير وبيني» حيث حذف فيه المعطوف بالواو. شرح الشواهد للعيني (٣/١١٦).

(٢) ما بين القوسين مثبت من س، سقط في ق.

(٣) انظر: الدرر السنية (٢/٧٨١).

(٤) البيت لامرئ القيس في ديوانه (٦٤)، شرح عمدة الحفاظ (٦٤٧)، المقاصد النحوية (٤/١٦٩)، الدرر السنية (٢/٧٨١)، شرح التسهيل لابن مالك (٣/٣٧٩)، شرح الكافية الشافية (٣/١٢٦٢).

الشاهد فيه قوله: «نجلته رجلها» أي: ويدها فحذف الواو مع المعطوف اكتفاء. انظر: الدرر السنية لشيخ الإسلام زكريا (٢/٧٨١).

(٥) مسلم برقم (٢٣٩٨).



أكلت خبزًا، لحمًا، تمرًا[1].

الإعراب

قوله: «وعَود خافض»، «عود» مبتدأ و«خافض» مضاف إليه، و«لدى» بمعنى عند متعلق بعود، و«عطف» مضاف إليه، و«على ضمير» متعلق بـ«عطف»، و«خفض» مضاف إليه، و«لازمًا» مفعول ثان لـ«جعل» مقدم عليه، و«قد» حرف تحقيق، و«جعلا» ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل مفعوله الأول، مستتر فيه، يعود إلى عود خافض، والألف فيه للإطلاق، وجملة: قد جعلا ومعموليه في موضع رفع خبر عود، وتقدير البيت: وعود خافض عند عطف على ضمير خفض قد جعل لازمًا، وإعراب الباقي ظاهر[2].

٥٦١ .... وَهْـيَ انْفَـرَدَتْ

٥٦٢ بِعَطْفِ عَامِلٍ مُزَالٍ قَدْ بَقِي مَعْمُولُـهُ ... ...

(وهي) أي: الواو إذا (انفردت) عن سائر حروف العطف (بعطف عامل مزال) أي: محذوف[3] (قد بقي معموله) مرفوعًا كان كقوله تعالى: ﴿أَسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ١٩] أي: وليسكن زوجك، فهو من عطف الأمر على الأمر، أو منصوبًا كقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ﴾ [الحشر: ٩] فـ«الإيمان» مفعول لفعل محذوف معطوف على (تَبَوَّءُو)[4] أي: وألفوا

(١) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٣٦).

(٢) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٩١، ٩٢).

(٣) ما بين القوسين سقط من ق، مثبت من س.

(٤) قوله: (تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ) أي: نزلوها، وأما تبوأ له فبمعنى هيأ له. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/١١٧).



الإيمان[1]، أومجرورًا، نحو: ما كل سوداء تمرة، ولا بيضاء شحمة[2][3]، فـ«بيضاء» [مجرور][4] [بمضاف][5] محذوف معطوف على كل، أي: ولا كل بيضاء[6].

٥٦١ .... دَفْعًا لِوَهْمٍ اتُّقِي

وإنما لم يجعل العطف فيهن على الموجود في الكلام (دفعًا لوهم اتقي)[7] وهو رفع الأمر للظاهر في الأول[8]، وهو ﴿وَزَوْجُكَ﴾ [البقرة: ١٩]، إذ لو جعل ﴿وَزَوْجُكَ﴾[9] معطوفًا على فاعل ﴿أَسْكُنْ﴾ [البقرة: ١٩] المستتر لكان شريكه في عامله، والأمر بالصيغة لا يرفع ظاهرًا، فلا يعطف على فاعله ظاهر، وقد يقال يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل، ورب شيء يصح تبعًا، ولا يصح

---

(١) قوله: أي: «ألفوا الإيمان» أي: فالعطف من عطف الجمل، وجعله قوم من عطف المفردات بتضمين الفعل الأول معنى فعل يتسلط به على المحذوف أي: آثروا الدار والإيمان. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١١٧/٣).

(٢) المثل في الفاخر (١٩٥)، جمره الأمثال (٢٦٦/٢)، والمستقصى (٣٢٨/٢)، مجمع الأمثال (٢٨١/١) وهو من شواهد الكتاب (٦٥/١)، أوضح المسالك (٣٩٧/١)، التصريح على التوضيح (١٨٧/٢)، شرح ابن الناظم (٣٨٧).

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١٨٧/٢)، البهجة المرضية للسيوطي (١٣٧)، شرح الأشموني بحاشية الصبان (١١٧/٣).

(٤) ما بين القوسين في س: مجرور، وفي ق: المجرور، وما في س هو الصواب الموافق لأصل العبارة.

(٥) ما بين القوسين في س مضاف، وفي ق: بمضاف، وما في س: هو الصواب الموافق لأصل العبارة.

(٦) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١٨٧/٢).

(٧) قوله: «اتقي» أي: حذر.

(٨) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٣٧).

(٩) ما بين القوسين مثبت من ق، غير ثابت في س.



استقلالًا، كالحاج عن غيره يصلي عنه ركعتي الطواف، ولو صلى أحد عن غيره ابتداء لم يصح على الصحيح كما قاله في المغني(١).

ولئلا يلزم في المثال الثاني وهو: ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ﴾ [الحشر: ٩] كون الإيمان متبوأ؛ إذ لو جعل الإيمان معطوفًا على الدار لكان معمولًا لـ(تَبَوَّءُو)؛ لأن المعطوف يشارك المعطوف عليه في عامله، وهو فاسد من جهة المعنى؛ لأن الإيمان لا يُتَبَوَّأ، وإنما يتبوَّأ المنزل؛ إذ التبوُّء: التهيؤ، يقال: بوأت له منزلًا، أي: هيأته له.

ولئلا يلزم في المثال الثالث وهو «ما كل سوداء تمرة، ولا بيضاء شحمة» العطف على معمولي عاملين مختلفين(٢)؛ لأن «سوداء» معمول كل، وتمرة معمول ما فلو عطف بيضاء على سوداء وشحمة على تمرة لزم العطف على معمولي عاملين، وذلك لا يجوز على الأصح عند سيبويه والأكثرين(٣).

ولا يجوز في المثال الثاني كون الإيمان مفعولًا معه؛ لعدم الفائدة في تقييد الأنصار المعطوفين على المهاجرين بمصاحبة الإيمان؛ إذ هو [أمر](٤) معلوم(٥).

[حذف المعطوف عليه عند ظهور معناه]

٥٦٣ وَحَذْفُ مَتْبُوعٍ بَدَا هُنَا اسْتَبِحْ ....

---

(١) مغني اللبيب (٥٦/١)، التصريح على التوضيح للأزهري (١٨٧/٢).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١٨٨/٢).

(٣) انظر: مغني اللبيب (٤٨٦/٢)، نقله الفارسي عن جماعة، منهم الأخفش، وفي شرح الرضي (٣٤٤/٢)، التصريح على التوضيح (١٨٨/٢).

(٤) ما بين القوسين مثبت من ق، سقط من س.

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١٨٨/٢).

(وحذف متبوع بدا) أي: ظهر، (هنا استبح) فيجوز حذف المتبوع، وهو المعطوف عليه إذا ظهر معناه، كقوله تعالى: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ﴾ [طه: ٣٩]، أي: لترحم ولتصنع[1].

تَنْبِيهٌ

ظاهر كلامه أن ذلك شائع في جميع حروف العطف، وليس مرادًا، بل إنما ورد في الفاء[2] والواو، وهو في «أو» قليل[3].

[عطف الفعل على الفعل]

٥٦٣...... .... وَعَطْفُكَ الفِعْلَ عَلَى الفِعْلِ يَصِحّْ

ثم شرع في عطف الفعل بقوله: (وعطفك الفعل على الفعل) بشرط اتحاد زمانيهما في المعنى والاستقبال (يصح) سواء اتحد نوعاهما في الفعلية، كأن يكونا مضارعين، أو ماضيين، ولا يشترط اتحادهما في المادة، كقوله تعالى: ﴿لِّنُحْـِۧيَ بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا وَنُسْقِيَهُۥ﴾ [الفرقان: ٤٩] فـ«نسقيه» معطوف على «نحيي» بدليل ظهور النصب في لفظه، وكقوله: ﴿وَإِن تُؤْمِنُواْ وَتَتَّقُواْ يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ وَلَا يَسْـَٔلْكُمْ أَمْوَٰلَكُمْ﴾ [محمد: ٣٦] فعطف «تتقوا» على «تؤمنوا»، و«يسألكم» على «يؤتكم»، من عطف الشرط على الشرط، والجواب على الجواب، بدليل ظهور الجزم فيهما، أم اختلفا نوعاً، فيعطف الماضي على المضارع وعكسه، فالأول

---

(١) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٣٧).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٨٨).

(٣) ذكر الشارح مثالًا للواو ولم يذكر مثالاً للفاء، ومثاله قوله تعالى: ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكْرَ صَفْحًا﴾ [الزخرف: ٥]، فجملة: نضرب معطوفة على جملة محذوفة أي: أنهملكم بتقديم الهاء على الميم فنضرب. انظر: التصريح على التوضيح (٢/١٨٩).

كقوله تعالى: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ ٱلنَّارَ﴾ [هود: ٩٨] فـ«أورد» معطوف على «يقدم»، وزمنها[1] مستقبل، والثاني كقوله تعالى: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِىٓ إِن شَآءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَٰلِكَ جَنَّـٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ وَيَجْعَل لَّكَ قُصُورًۢا﴾ [الفرقان: ١٠] فعطف «يجعل» وهو مضارع على «جعل» وهو ماضي؛ لاتحاد زمانهما في الاستقبال[2].

٥٦٤ وَاعْطِفْ عَلَى اسْمٍ شِبْهِ فِعْلٍ فِعْلَا   وَعَكْسًا اسْتَعْمِلْ تَجِدْهُ سَهْلَا

(واعطف على اسم شبه فعل) في المعنى (فعلًا)، كقوله تعالى: ﴿فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ۝ فَأَثَرْنَ بِهِۦ﴾ [العاديات: ٣، ٤] ونحو: ﴿صَـٰٓفَّـٰتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾ [الملك: ١٩]، فعطف في الأولى ﴿أثرن﴾ وهو ماض على (فَٱلْمُغِيرَٰتِ)، وهو اسم فاعل مشبه للفعل في المعنى؛ لأنه في تأويل: واللاتي أغرن، وعطف في الثانية يقبضن، وهو مضارع على (صَـٰٓفَّـٰتٍ)؛ لأنها في معنى «يصففن» قيل: والذي حسَّن ذلك تأويل «يقبض» بـ«قابضات»، وأثرن بـ«مثيرات»[3].

(وَعَكسا) وهو عطف الاسم المشبه للفعل في المعنى على الفعل الماضي أو[4] المضارع (استعمل تجده سهلًا)، كقول الشاعر[5]:

يَـا رُبَّ بَيْضَـاءَ مِـنَ العَـوَاهِجِ   أُمِّ صَـبِيٍّ قَـدْ حَبَـا أَوْ دَارِجِ

فعطف «دارج» على «حبي» لتأويل «دارج» بـ«درج» أو «حبا» بـ«حاب»،

(١) في س: وزمانهما، وفي ق: وزمنها.
(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٨٤).
(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٨٤).
(٤) في س: أو المضارع، وفي ق والمضارع.
(٥) سبق تخريجه.

والعواهج: جمع عوهج، وهي في الأصل الطويلة العنق من الظباء والنوق، والمراد بها هنا المرأة التامة الخلق(١).

وجعل المصنف في شرح التسهيل من عطف الاسم على الفعل قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ﴾ [الأنعام: ٩٥]، فقدر «مخرج» معطوفًا على «يخرج» لتأوُّل مخرج بـ«يخرج»(٢).

وقدر الزمخشري مخرج على: «فالق» فيكون من عطف الاسم على الاسم(٣)، ولكل منهما مرجحان، فيرجح الأول سلامته من الفصل بين المتعاطفين بجملة، وذكر الشيء مقابلة، ويرجح الثاني عدم التأويل، والتوافق بين نوعي المتعاطفين(٤).



الإعراب

قوله: «وهي انفردت»، و«هي» مبتدأ، والضمير للواو، وجملة: «انفردت» خبره، و«بعطف» متعلق بـ«انفردت»، و«عامل» مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله، وجملة: «قد بقى معموله» من الفعل والفاعل نعت بعد نعت لعامل، أو حال منه، و«دفعًا» مفعول لأجله، و«لوهم» متعلق بدفعا، وجملة: اتقى بالبناء للمفعول لوهم، والعائد من الصفة إلى الموصوف الضمير المستتر في اتقى المرفوع على النيابة عن الفاعل، وإعراب الباقي ظاهر(٥).

** ** **

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٨٥).
(٢) انظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣/٣٨٣).
(٣) الكشاف (٢/٢٨).
(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٨٥).
(٥) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٩٢).

[البدل]

«الرابع وهي خامس في الحقيقة»: (البدل) هذه [التسمية][1] للبصريين، واختلف في تسميته عند الكوفيين فقال الأخفش: يسمونه الترجمة والتبيين[2]، وقال ابن كيسان: يسمونه التكرير[3][4]، والغرض منه[5] أن يذكر الاسم مقصودًا بالنسبة بعد التوطئة لذكره بالصريح بتلك النسبة إلى ما قبله لإفادة توكيد الحكم، وتقريره، ولذلك يقولون: البدل في حكم تكرير[6] العامل.

وقولهم: (المبدل منه في حكم الطرح) إنما يعنون به من جهة المعنى غالبًا دون اللفظ بدليل جواز: ضربت زيدًا يدَه، إذ لم يعتد بزيدٍ أصلًا لما كان للضمير ما يعود إليه[7].

٥٦٥ التَّـابِعُ المَقْصُـودُ بِـالحُكْمِ بَـلَا وَاسِـطَةٍ هُـوَ المُسَـمَّى بَـدَلَا

والبدل لغة: العوض[8]، واصطلاحًا: ....

(١) في «س، ق» النسبة وعلى هامش س كذا بخطه بالموحدة، والصواب: التسمية.
(٢) قوله (بالترجمة) أي عن المراد بالمبدل منه والتبيين له.
(٣) قوله: (بالتكرير) أي: للمراد من المبدل منه، ولا يخفى أن هذه الأسماء الثلاثة لا تظهر في البدل المباين فافهم. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١٢٣/٣)
(٤) في الارتشاف (٦١٩/٢) أن الكوفيين يسمونه بالترجمة والتبيين والتكرير.
(٥) الغرض من البدل هنا، نقله الشارح من شرح ابن الناظم (٣٩٣).
(٦) في س: تكرير، وفي ق: تقدير.
(٧) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١٩٠/٢).
(٨) قال تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّنَآ أَن يُبْدِلَنَا﴾ [القلم: ٣٢] أي: يعوضنا.

هو (التابع[1] المقصود بالحكم)[2] المنسوب إلى متبوعه نفيًا أو إثباتًا (بلا واسطة[3] هو المسمى بدلًا)، فخرج بـ«المقصود بالحكم» النعت والبيان والتوكيد؛ فإنها مكملات للمقصود بـ«الحكم» وهو متبوعها، وليست مقصودات بالحكم[4]، وأما النَّسق فثلاثة أنواع:

أحدها: ما ليس مقصودًا بالحكم أصلًا، وهو المعطوف بـ«لا» بعد الإيجاب وبـ«بل» و«لكن» بعد النفي، كـ«جاء زيدٌ لا عمروٌ، وما جاء زيدٌ بل عمروٌ، ولكن عمروٌ»، وأما المعطوف بـ«لا» فواضحٌ أمره؛ لأن الحكم السابق، وهو إثبات المجيء لزيد منفيٌّ عنه بـ«لا»، وأما المعطوف بـ«بل» والمعطوف بـ«لكن» بعد النفي فلأن الحكم السابق هو نفي المجيء، والمقصود به إنما هو الأول دون الثاني[5].

النوع الثاني: ما هو مقصود بالحكم هو وما قبله، فيصدق عليه أنه مقصود بالحكم، لا أنه هو المقصود به وحده، وذلك كالمعطوف بالواو إثباتًا أو نفيًا، نحو: جاء زيدٌ وعمروٌ، وما جاء زيدٌ ولا عمروٌ، وهذان النوعان وهما الأول والثاني خارجان بما خرج به النعت والتوكيد والبيان، أما الأول فلأن المقصود إنما هو المتبوع، وأما الثاني فلأن التابع ليس هو المقصود بالحكم وحده[6].

---

(١) قوله: (التابع) هذا جنس شامل لجميع التوابع.

(٢) قوله: (المقصود بالحكم) أي: دون متبوعه.

(٣) قوله: (بلا واسطة) أي: بينه وبين متبوعه، والمراد بها حرف العطف وإلا فالبدل من المجرور قد يكون بواسطة، نحو قوله تعالى: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُواْ ٱللَّهَ﴾ [الأحزاب: ٢١]. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١٢٣/٣).

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١٩٠/٢).

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١٩٠/٢، ١٩١).

(٦) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١٩١/٢).

والنوع الثالث: ما هو المقصود بالحكم دون ما قبله، وهذا هو المعطوف بـ«بل» ولكن بعد الإثبات، نحو: جاءني زيدٌ بل عمروٌ، ولكن عمرو، وهذا النوع خارجًا بقوله: بـ«لا» واسطة، وسَلِمَ الحدُّ بما ذكر للبدل، وإذا تأملت ذلك علمت ما في عبارة المصنف من الإجحاف(١).

وأقسام البدل أربعة أقسام: [بدل المطابق]

٥٦٦ مُطَابِقًا ....

أشار إلى الأول منها بقوله: (مطابقًا)(٢) للمبدل منه وهو بدل الشيء من الشيء ويسمى أيضًا بدل كل من كل(٣)، كقوله تعالى: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٦، ٧] فـ«صراط الذين» بدل من (ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ)، بدل كل من كل(٤).

تَنْبِيهٌ

التعبير بـ«المطابق» أولى من التعبير بـ«بدل» كل من كل؛ لوقوعه في اسم الله تعالى كقوله تعالى: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ﴾ [إبراهيم: ١، ٢] فيمن قرأ بالجر(٥)(٦)، و(ٱللَّهِ) بدل من (ٱلْعَزِيزِ) بدل مطابق، ولا يقال فيه: بدل كل

(١) المصدر السابق نفسه.

(٢) قوله: (مطابقًا) مفعول ثان ليلفى مقدم عليه، والأولى جعله نائب فاعل.

(٣) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٥١).

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٩٢).

(٥) **قال الصبان على الأشموني**: أما في قراءة الرفع فالاسم مبتدأ خبره الموصول بعده أو خبر مبتدأ محذوف أي: هو الله. (٢/١٢٤).

(٦) انظر: الإتحاف (٢٧١)، النشر في القراءات العشر (٢/٢٩٨).

من كل ؛ لأن كلًا إنما يطلق على ما يقبل التجزي ، وذلك ممتنع هنا ؛ لأن الله تعالى منزه عن ذلك[1].

ولا يحتاج البدل المطابق إلى ضمير يربطه بالمبدل منه ؛ لأنه نفس المبدل منه في المعنى ، كما أن الجملة هي نفس المبتدأ في المعنى لا تحتاج إلى رابط[2].

[بدل البعض]

٥٦٦ ... أَوْ بَعْضًا ... ...

ثم أشار إلى الثاني بقوله: (أو بعضًا) منه ، وهو بدل الجزء من كله ، قليلًا كان ذلك الجزء[3] أو كثيرًا[4] بالنسبة إلى الباقي من المبدل منه ، أو مساويًا له ، أو أكثر منه ، كأكلت الرغيف أو ثلثه[5] ، أو نصفه[6] ، أو ثلثيه[7].

ولا بد في بدل البعض من اتصاله بضمير يرجع إلى المبدل منه ؛ ليربط البعض بكله ، سواء ذكر ذلك الضمير متصلًا بالبدل ، أو بغيره ، فالأول كالأمثلة المذكورة ، والثاني كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾ [المائدة: ٧١] فـ«كثير» بدل من الواو الأولى فقط ، والواو الثانية عائدة على (كَثِيرٌ) ؛ لأنه مقدم رتبةً ، والأصل ـ والله أعلم ـ: ثم عَمُوا كثير منهم وصموا[8] ، وكقوله

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٩٢).
(٢) المصدر السابق نفسه.
(٣) قوله: (قليلا) كان ذلك الجزء ، بالنسبة إلى الباقي من المبدل منه.
(٤) ما بين القوسين ليس في «س» ، وهو مثبت في «ق».
(٥) فالثلث أقل من الباقي وهو الثلثان.
(٦) فالنصف مساوٍ للنصف الثاني.
(٧) فالثلثان أكثر من الثلث الباقي.
(٨) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٩٢).

تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًاۚ﴾ [آل: عمران: ٩٧]، فـ«من» استطاع بدل من الناس بدل بعض من كل، والضمير العائد على المبدل منه مقدر، أي: منهم[١].

[بدل الاشتمال]

٥٦٦.... .... اوْ مَا يَشْتَمِلْ عَلَيْهِ يُلْفَى ....

ثم أشار إلى الثالث بقوله: (**او ما يشتمل عليه يلفى**)، واختلف في المشتمل في بدل الاشتمال فقال الرماني: هو الأول، واختاره في التسهيل[٢]، وعلله الجزوليُّ بأن الثاني: إما صفة للأول، كـ«أعْجبَتْنِي الجاريةُ حسُنها»، أو مكتسبٌ منه صفة، نحو: سُلِبَ زيدٌ مالُه؛ فإن الأول اكتسب من الثاني كونه مالكًا، ورُدَّ بأنه يلزم منه أن يجيز: ضربت زيدًا عبدَه على الاشتمال.

قال أبو حيان: وهم قد منعوا ذلك[٣].

وقال الفارسي: المشتمل هو الثاني. قال بدليل: سُرِقَ زيدٌ ثوبُه، ورد بـ«سرق» زيد فرسه[٤].

وقيل: لا اشتمال لأحدهما على الآخر، وإنما المشتمِل المسند إلى الأول على معنى أن الإسناد إلى الأول لا يُكْتَفَي به من جهة المعنى، وإنما أسند إليه على قصد غيره مما يتعلق به، ويكون المعنى مختصًا بغير الأول.

وهذا المذهب هو التحقيق، ويدل له قول الموضح: وهو بدل شيءٍ من

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٩٣).
(٢) التسهيل لابن مالك (١٧٣).
(٣) تذكرة النحاة (١٨٦).
(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٩٣).

شيءٍ يشتمل عاملُه على معناه اشتمالًا بطريق الإجمال، وذلك كـ«أعْجَبَنِي زيدٌ علمُه، أو حسنُهُ، أو كلامُهُ»، ألا ترى أن الإعجاب مشتمل على زيد بطريق المجاز، وعلى علمه وحسنه وكلامه بطريق الحقيقة، وكذا «سُرِقَ زيدٌ ثوبُه أو فرسُه»؛ فإن زيدًا مسروقٌ مجازًا، والثوب والفرس مسروقان حقيقة.

فإن قيل: فما تصنع في قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٧]؟.

أجيب: بأن كلمة «عن» دالة على المجاوزة، والسؤال متجاوز فاعله إلى الشهر، و«إلى القتال» بطريق الحقيقة والمجاز.

فإن قيل: يرد على ذلك: زيدٌ مالُه كثيرٌ؛ إذا أعرب ماله بدلًا.

أجيب: بأن الابتداء يشتمل على زيد مجازًا، وعلى ماله حقيقة[1].

وبدل الاشتمال أمره في الضمير[2] ما مر من كونه مذكورًا أو مقدرًا، فالأول كقوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٧] فـ«قتال» بدل اشتمال من الشهر، والرابط بينهما [الهاء المجرور بـ«في»، والثاني كقوله تعالى: ﴿قُتِلَ أَصْحَـٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ۝٤ ٱلنَّارِ﴾ [البروج: ٤، ٥] فـ«النار» بدل من «الأخدود»، ثم اختلف في العائد فقيل: محذوف متصل بغير البدل، أي: النار فيه، وهو قول البصريين، وقيل: لا حذف، والأصل: ناره، ثم ناب «أل» عن الضمير، وهو قول الكوفيين][3][4].

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٩٤).

(٢) قوله: «الضمير»، أي: الضمير الرابط له بالمبدل منه.

(٣) ما بين القوسين في س في غير محله في ق، ويبدو أنه سهو من الناسخ وقد تم استدراكه بعد ذلك.

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٩٤، ١٩٥).



الإعراب

قوله: «التابع»[1] مبتدأ أول، و«المقصود» نعت له، وفيه ضمير مستتر مرفوع على النيابة عن الفاعل، و«بالحكم» متعلق بالمقصود، و«بلا واسطة» في موضع الحال من ضمير المقصود، و«هو» مبتدأ ثان، و«المسمى» خبر، و«بدل»[2] مفعوله الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره في موضع رفع خبر المبتدأ الأول، والرابط بينهما إعادة المبتدأ[3] بمعناه، وإعراب الباقي ظاهر[4].

[البدل المباين]

٥٦٦	أَوْ كَمَعْطُوفٍ بِـ«بَلْ»
٥٦٧ وذا لِلإِضْرابِ اعْزُ إنْ قَصْدًا صَحِبْ	....

ثم أشار إلى الرابع بقوله: (أو كمعطوف ببل)[5] وهو البدل المباين للمبدل منه وهو ثلاثة أقسام.

[بدل البداء]

أشار إلى القسم الأول بقوله: (وذا) القِسْم (للإضراب اعز) أي: انسب[6]

(١) في س: التاسع، وفي ق: التابع، وهو الصواب.

(٢) هنا في ق بياض بقدر كلمتين.

(٣) في س: زيادة: و، وهي غير مثبتة في ق.

(٤) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٩٢).

(٥) قوله: (أو كمعطوف ببل) أي: بعد الإثبات، وهذا التشبيه إنما يتم في بدل الإضراب دون بدل الغلط والنسيان؛ لأن بدل الإضراب هو المشارك للمعطوف ببل في قصد المتبوع أولًا قصدًا صحيحًا ثم الإضراب عنه إلى التابع بخلاف بدلي الغلط والنسيان، إلا أن يقال: التشبيه في مجرد كون الثاني مباينًا للأول بمعنى أنه ليس عينه ولا بعضه ولا مشتملاً عليه. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/١٢٤).

(٦) قوله: (وذا للإضراب... إلخ) أي: انسب هذا البدل الشبيه بالمعطوف ببل للإضراب كأن=



(إن قصدا) صحيحًا لكل منهما (صحب) بأن يذكر متبوعه بقصدٍ، كقولك: أكلت خبزًا لحمًا، ومعناه أن قولك: أكلت خبزًا قصدت الإخبار بأكل الخبر، وهو حقيقة، ثم أضربت عن ذلك في اللفظ، وأخبرت أنك أكلت لحمًا دون أن تسلب الحكم عن الأول(١)، ويسمى هذا القسم أيضًا بدل بداء بالدال المهملة والمد(٢).

[بدل الغلط]

٥٦٧...... .... وَدُونَ قَصْدٍ غَلَطٌ بِهِ سُلِبْ

ثم أشار إلى القسمين الآخرين بقوله: (ودون قصد) بأن لم يكن مقصودًا ألبتة، ولكن سبق إليه اللسان (غلط) وقع فيه (به) أي: بالبدل (سلب) أي: يسمى بدل غلط أي: بدل عن اللفظ الذي هو غلط، لا أن البدل نفسه هو الغلط كما قد يتوهم من ظاهر اللفظ(٣).

[بدل نسيان]

فإن كان الأول مقصودًا، ثم تبين بعد ذِكْرٍ فساد قصده فبدل نسيان، أي: بدل شيء ذكر نسيانًا، وقد ظهر من ذلك أن الغلط متعلق باللسان والنسيان متعلق بالجنان وهو القلب، والمصنف وكثير من النحويين لم يفرقوا بينهما(٤)

= تقول بدل إضراب إن صحب البدل قصد المتبوع أي: قصدًا صحيحًا. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١٢٥/٣).

(١) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٥٢/٢).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١٩٦/٢).

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١٩٦/٢).

(٤) أي: بين النوعين: بدل الغلط وبدل النسيان.

فسموا النوعين بدل غلط[١][٢].

٥٦٨ كَـ: زُرْهُ خَالِـدًا وَقَبِّلْـهُ اليَـدَا   وَاعْرِفْهُ حَقَّـهُ ....

ثم مثل للأقسام الأربعة بقوله: (كزره خالدًا) مثال للبدل المطابق؛ لأن خالدًا والضمير المتصل رزه كشيء واحد، وقوله: (وقبله اليدا)[٣] مثال لبدل البعض من الكل، وقوله: (واعرفه حقه) مثال لبدل الاشتمال، وفي هذه المثل تنبيه على جواز بدل الظاهر من المضمر وسيأتي[٤].

٥٦٨ .... وَخُـذْ نَـبْلًا مُـدَى

وقوله: (وخذ نبلًا مدى) يحتمل الثلاثة وهو الغلط والنسيان والبداء، وذلك باختلاف التقادير بحسب الإرادات[٥]، وذلك لأن النبل اسم جمع للسهم، والمدى بالقصر جمع مدية[٦]، وهي السكين، فإن كان المتكلم بقوله: «خذ نبلًا مدًى» إنما أراد بالأمر بأخذ المدى، فسبق لسانه إلى النبل فبدل غلط[٧]، وإن

---

(١) منهم أبو حيان في الارتشاف (٢/٦٢٥)، وابن عقيل في شرحه (٢/٢٤٩)، وابن الناظم في شرحه (٣٩٥)، والمرادي في شرحه (٣/٢٥٤).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح (٢/١٩٥).

(٣) قوله: (اليدا) بدل بعض من الضمير الواجب في بدل البعض المقدر أي: اليد منه، أو الأصل يده ثم نابت أل عن الضمير على القولين المتقدمين. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/١٢٦).

(٤) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٥٣).

(٥) في س: الإرادات، وفي ق: الإرادة.

(٦) المدية مثلثة الميم وتجمع على مِدى ومُدى بالضم والكسر.

(٧) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٩٦).

كان أراد الأمر بأخذ النبل ابتداء، ثم تبين له فساد تلك الإرادة، وأن الصواب الأمر بأخذ المدى، فبدل نسيان، وإن كان أراد الأمر بأخذ النبل، ثم أضرب عنه إلى الأمر بأخذ المدى، وجعل الأمر بأخذ النبل في حكم المتروك فبدل إضراب وبداء؛ لأنه أضرب عن الأمر الأول حين بدا له الأمر الثاني، والأحسن فيهن أن يؤتى بـ«بل»[(1)].

الإعراب

قوله: و«ذا» اسم إشارة يعود إلى شبه المعطوف ببل في محل نصب على المفعولية بـ«اعز»، و«للإضراب» متعلق بـ«اعز»، و«اعز» بالعين المهملة والزاي المضمومة فعل أمر، و«إن» حرف شرط، و«قصداً» مفعول مقدم بـ«صحب»، ومتعلقه محذوف، و«صحب» بكسر الحاء فعل الشرط، وجوابه محذوف، والتقدير: اعز هذا البدل الشبيه بالمعطوف ببل للإضراب إن صحبت قصداً للمتبوع، وإعراب الباقي ظاهر[(2)].

٥٦٩ وَمِنْ ضَمِيرِ الحَاضِرِ الظَّاهِرَ لَا ... تُبْدِلْــهُ إِلَا إِحَاطَــةً جَــلَا

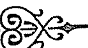
ثم اعلم أنه يبدل الظاهر من الظاهر معرفتين أو نكرتين أو مختلفتين والمضمر من الظاهر والظاهر من ضمير الغائب (**ومن ضمير الحاضر الظاهر**[(3)] **لا**

---

(١) **قال في التصريح**: لئلا يتوهم إرادة الصفة، أي: نبلاً حادة كما تقول: رأيت رجلا حمارا تريد جاهلاً أو بليدًا. التصريح على التوضيح للأزهري (١٩٦/٢) قال الصبان بعد نقل مثل هذا الكلام: ومعلوم أنه إذا أتى فيهن ببل خرج مدى عن كونه بدلًا وصار عطف نسق. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١٢٦/٣).

(٢) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٩٣).

(٣) قوله: (ومن ضمير الحاضر) أي: البارز؛ لأن ضمير الحاضر المستتر لا يبدل منه مطلقًا،=



تبدله) خلافا للأخفش (إلا ما أحاطه جلا)، كقوله تعالى عن نبيه عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿رَبَّنَآ أَنزِلْ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾ [المائدة: ١١٤][(١)]، فـ(أولنا وأخرنا)[(٢)] بدل كل من الضمير المجرور باللام[(٣)]، ولذلك أعيدت اللام مع البدل[(٤)].

وتبدل المعرفة من النكرة نحو: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝٥٢ صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾ [الشورى: ٥٢ - ٥٣]، والنكرة من النكرة نحو: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ۝٣١ حَدَآئِقَ وَأَعْنَٰبًا﴾ [النبأ: ٣١، ٣٢]، والنكرة من المعرفة، نحو: ﴿لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ ۝١٥ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ﴾ [العلق: ١٥، ١٦]، والمعرفة من المعرفة، نحو: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ﴾ [الفاتحة: ٦، ٧][(٥)].

٥٧٠ أَوْ اقْتَضَى بَعْضًا أَوِ اشْتِمَالَا ... كَـ: إِنَّكَ ابْتِهَاجَكَ اسْتَمَالَا

(أو اقتضى بعضًا)، كقول الشاعر[(٦)]:

= فإن ورد ما يوهم ذلك قدر للثاني فعل من جنس الفعل المذكور، نحو: تعجبيني جمالك، ويكون من إبدال الجملة. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١٢٨/٣).

(١) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٣٧).

(٢) قوله: (لأولنا... إلخ) أي: لجميعنا على عادة العرب من ذكر الطرفين وإرادة الجميع كـ ﴿وَسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ [الأحزاب: ٤٢] أي: في كل وقت وفي إعادة اللام دليل على نية تكرار العامل كما هو قول الأكثر. انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل (١١٠/٢).

(٣) الضمير المجرور باللام هو «نا».

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١٩٩/٢).

(٥) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٢١٧).

(٦) الرجز للعديل بن الفرخ في خزانة الأدب (١٨٨/٥، ١٨٩، ١٩٠)، الدرر (٤٠٢/٢)،=



أَوْعَــــدَنِي بِالسِّــــجْنِ وَالأَدَاهِــــمِ   رِجْلِــي فَرِجْلِــي شَــثْنَةُ المَنَاسِــمِ

فـ«رجلي» الأولى بدل من ياء المتكلم[1] بدل بعض من كل، «شثنة» بالشين المعجمة، والثاء المثلثة يعني الغليظة[2]، و«المناسم» جمع مَنْسَم ـ بفتح الميم والسين المهملة ـ وهو خف البعير استعير للإنسان[3].

وقوله تعالى: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُواْ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْآخِرَ﴾ [الأحزاب: ٢١]، فـ«من» الموصولة المجرورة باللام بدل من ضمير المخاطبين المجرور باللام، وأعيدت اللام مع البدل للفصل[4].

(أو اشتمالًا كأنك ابتهاجك[5] استمالًا) فـ«ابتهاجك» بدل من الضمير في «أنك»، وكقول الشاعر[6]:

= المقاصد النحوية (٤/١٩٠).

وبلا نسبة في شرح أبيات سيبويه (١/١٢٤)، شرح الأشموني (٣/٨)، شرح التصريح للأزهري (٢/١٦٠)، شرح شذور الذهب (٤٤٣)، شرح ابن عقيل (٢/٢٣٠)، شرح المفصل (٣/٧٠)، همع الهوامع (٣/١٨٠)، توضيح المقاصد (٢/١٥٧)، الدرر السنية (٢/٧٩٢).

الشاهد فيه قوله: «أوعدني.... رجلي» حيث أبدل الاسم الظاهر «رجلي» من ضمير الحاضر، وهو الياء في «أوعدني» بدل بعض من كل.

(١) أي: من ياء في «أوعدني».

(٢) انظر: لسان العرب (٧/٣٠).

(٣) انظر: لسان العرب (١٤/١٢٩).

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٩٨).

(٥) قوله: (ابتهاجك) أي: فرحك استمالاً، السين والتاء زائدتان أو للصيرورة أي: أملت القلوب إليك أو صيرتها مائلة إليك. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/١٢٩، ١٣٠).

(٦) البيت من الطويل وهو للنابغة الجعدي في ديوانه (٦٨)، خزانة الأدب (٣/١٦٩، ٧/٤١٩)، واللسان (٥٢٩)، المقاصد النحوية (٤/١٩٣)، وبلا نسبة في أوضح المسالك=

بَلَغْنَا السَّمَاءَ مَجْدُنَا وَسَنَاؤُنَا[1] وَإِنَّا لَنَرْجُو فَوْقَ ذَلِكَ مَظْهَرَا[2]

فـ«مجدنا وسناؤنا» بدل اشتمال من ضمير المتكلم وهو «نا»[3].

الإعراب

قوله: و«من ضمير» متعلق بـ«تبدله»، و«الحاضر» مضاف إليه، والظاهر منصوب بفعل مضمر يفسره تبدله على تقدير حال محذوفة، و«لا» ناهية، وتبدله مجزوم بها والهاء راجعة إلى الظاهر، و«إلا» حرف استثناء، و«ما» موصول اسمي في محل نصب بـ«إلا» على الاستثناء، أو على البدل من المفعول لتقدم شبه النفي على المستثنى منه، و«إحاطة» مفعول مقدم بـ«جلا»، وجملة: «جلا» بمعنى «أظهر» صلة ما، والعائد إليها فاعل «جلا» المستتر فيه، و«أو» حرف عطف وتقسيم، و«اقتضى» معطوف على جلا، وفاعله مستتر فيه يعود على ما، و«بعضًا» مفعوله، و«اشتمالًا» معطوف على بعضًا والتقدير: ولا يبدل الظاهر مطلقًا من ضمير الحاضر إلا الظاهر الذي جلا إحاطة، أو اقتضى بعضًا، أو اشتمالًا[4].

٥٧١ وَبَدَلُ الْمُضَمَّنِ الْهَمْزَ يَلِي هَمْزًا كَـ:مَنْ ذَا أَسَعِيْدٌ أَمْ عَلِي؟

= (٣/٤٠٦)، شرح ابن الناظم (٣٩٨)، شرح الأشموني (٢/٤٣٩)، شرح الكافية الشافية (٣/١٢٨٣)، الدرر السنية (٢/٧٩٣)، الصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٩٨).

الشاهد فيه قوله: (مجدنا وسناؤنا) حيث جاء الاسم الظاهر «مجدنا» بدلًا من الضمير البارز الواقع فاعلًا في «بلغنا» وهو بدل اشتمال.

(١) قوله: (سناؤها) السناء بالمد كما في البيت الشرف، وبالقصر النور. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/١٣٠).

(٢) قوله: (مظهرًا) مصدرًا ميميًا بمعنى الظهور، ولا يبعد أنه اسم مكان مرادًا به الجنة؛ لأن قائل هذا البيت النابغة الجعدي الصحابي. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/١٣٠).

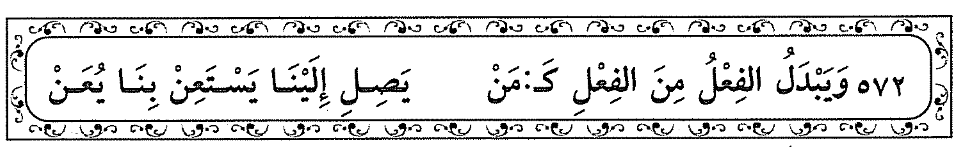
(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٩٩).

(٤) تمرين الطلاب للأزهري (٩٣).

(وبدل) الاسم (المضمن) معنى (الهمز) للاستفهام (يلي همزًا) ثم مثل لذلك بقوله: (كمن ذا أسعيد أم علي؟) فـ«سعيد» بدل ممن[1] بدل تفصيل، و«أمْ على» معطوف على «سعيد»[2]، وكيف أصبحت أقويًا أم ضعيفًا؟، وكم مالك أعشرون أم ثلاثون؟، ومتى سفرك، أغدًا أم بعد غد؟[3].

تتمة

بدل المضمن معنى الشرط يلي حرف الشرط، نحو: مهما تصنع إن خيرًا وإن شرًّا تجز به[4].



(و) كما يبدل الاسم من الاسم (ببدل الفعل من الفعل) بدل كل[5]، كقوله تعالى: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَٰعَفْ [لَهُ ٱلْعَذَابُ﴾[6] [الفرقان: ٦٨، ٦٩] فـ(يُضَٰعَفْ)[7] بدل من (يَلْقَ) بدل كل[8].

قال الخليل: لأن مضاعفة العذاب هي لُقِيُّ الآثام[9].

---

(١) في س: كذا في خطه ممن موصولة، من من، والأولى فصلها.

(٢) تمرين الطلاب للأزهري (٩٤).

(٣) انظر: شرح ابن الناظم على الألفية (٢١٩).

(٤) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٣٨)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢٠٣).

(٥) انظر: البهجة المرضية (١٣٨).

(٦) في س: له العذاب، وهي غير ثابتة في «ق».

(٧) ما بين القوسين ليست في «س»، وهي في «ق».

(٨) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢٠٠).

(٩) انظر: الكتاب لسيبويه (٣/٨٧).

وبدل البعض نحو: إن تصل تسجد لله يرحكم، فـ«تسجد»: بدل من «تصل» بدل بعض من كل[1].

وبدل اشتمال كقوله[2]:

إنَّ عَلَى اللهِ أَنْ تُبَايِعَا تُؤْخَذَ كَرْهًا أَوْ تَجِيءَ طَائِعَا

لأن الأخذ كرهًا والمجيء طائعًا من صفات المبايعة[3].

ومنه قوله: **(ك: من يصل إلينا يستعن بنا يعن)** فـ«يستعن» بدل من يصل بدل اشتمال؛ لأن الاستعانة تستلزم معنى في الوصول، وهو نُجحُهُ قاله ابن المصنف[4] ومنع ابن هشام الاستلزام. قال: فقد يستعين ولا يُعان، فلا يكون الوصول مُنْجِحًا قال: والواجب رفع نستعين حالًا، كيعشو في قوله[5]:

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢٠٠).

(٢) الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب (٥/٢٠٣، ٢٠٤) شرح أبيات سيبويه (١/٤٠٢)، شرح ابن الناظم (٣٩٩)، شرح الأشموني (٢/٤٤٠)، شرح ابن عقيل (٢/٢٥٣)، شرح التسهيل (٣/٣٤١)، شرح عمدة الحافظ (٥٩١)، شرح الكافية الشافية (٣/١٢٨٧)، الكتاب لسيبويه (١/١٥٦)، المقاصد النحوية (٤/١٩٩)، المقتضب (٢/٦٣)، التصريح للأزهري (٢/٢٠٠)، المقاصد النحوية (٤/١٩٩)، الدرر السنية (٢/٧٩٥).
الشاهد فيه على إبداله (تؤخذ) من (تبايع)، وعطف (تجيء) على (تؤخذ) كأنه قال: إن علي الله أن تؤخذ كرهًا بالبياع، أو تجيء إليه طائعًا.
حلف الشاعر بالله على المخاطب، إنه لابد من أن يبايع طوعًا أو كرهًا، وتقدير الكلام: إن عليّ والله أن تبايع.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢٠٠).

(٤) شرح ابن الناظم على الألفية (٢١٩).

(٥) صدر بيت من الطويل ينسب للحطيئة، الديوان (٥١) من قصيدة قالها في مدح بغيض بن عامر، الكتاب (٣/٨٦)، وإصلاح المنطق (١٩٨)، والمقتضب (٢/٦٥)، ومجالس ثعلب (٢/٣٩٩)، وما ينصرف وما لا ينصرف (١١٦)، وجمهرة اللّغة (شعو) (٢/٨٧١)،=

مَتَـى تَأْتِـهِ تَعْشُـو إِلَـى ضَـوْءِ نَـارِهِ ....[1]

[ويجاب بأن من يستعين يعان غالبًا][2]، ويدل الإضراب والغلط نحو: إن تطعم زيدًا تكْسُهُ أكْرِمْكَ[3].

خاتمة

تبدل الجملة من الجملة كقوله تعالى: ﴿أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ﴿١٣٢﴾ أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ ﴿١٣٣﴾ وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ﴾ [الشعراء: ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤]، فجملة: (أَمَدَّكُم) الثانية أخص من الأولى، باعتبار متعلقيهما، فتكون داخلة في الأولى؛ لأن (مَا تَعْلَمُونَ) يشمل الأنعام وغيرها[4].

وقد تبدل الجملة من المفرد، [بدل][5] كل، كقول الفرزدق[6]:

= والجُمل (٢١٤)، وأمالي ابن الشّجريّ (١٢/٣)، وشرح المفصّل (٤٥/٧)، وشرح الكافية الشّافية (١٦٠٨/٣).

والشّاهدُ فيه: (مَتَى تَأْتِهِ... تَجِدْ) حيث جزم بـ(متى) فعلين؛ أوّلهما: (تأْتِه) وهو فعلُ الشّرط، وثانيهما: (تجد) وهو جواب الشّرط.

(١) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٣٨).

(٢) ما بين القوسين مثبت من س، سقط من ق.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢٠٠/٢).

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢٠١/٢).

(٥) ما بين القوسين مثبت من س، سقط من ق.

(٦) البيت من الطويل للفرزدق في خزانة الأدب (٢٠٨/٥)، وشرح شواهد المغني (٥٧٧/٢)، شرح المرادي (٢٦٥/٣)، المقاصد النحوية (٢٠١/٤)، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٤٠٨/٣)، شرح الأشموني (٤٤٠/٢)، شرح التسهيل (٣٤٠/٣)، المحتسب (١٦٥/٢)، مغني اللبيب (٢٧١/١)، المقتضب (٣٢٩/٢)، همع الهوامع (١٢٨/٢)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢٠١/٢).

الشاهد فيه: (كيف يلتقيان) وجه الاستشهاد: إبدال جملة «كيف يلتقيان» من المفرد «حاجة، وأخرى» بدل كل؛ وسوغ ذلك، أن الجملة في التقدير: بمنزلة المفرد.

إِلَـى اللهِ أَشْـكُو بِالمَدِينَـةِ حَاجَـةً   وَبِالشَّـامِ أُخْـرَى كَيْـفَ يَلْتَقِيَـانِ

أبدل جملة «كيف يلتقيان» من «حاجة» و«أخرى» وهما مفردان[1]، وإنما صح ذلك لرجوع الجملة إلى التقدير بمفرد، أي: إلى الله أشكو هاتين الحاجتين لعذر التقائهما[2].

(النداء)

أي: «هذا باب النداء» بالمد وكسر النون، ويجوز ضمها، وهو الدعاء بأحرف مخصوصة[3]، والمنادي ثلاثة أقسام: بعيد وقريب ومندوب[4]، وقد أشار إلى الأول بقوله:

٥٧٣ وَلِلْمُنَادَى النَّـاءِ أَوْ كَالنَّـاءِ يَا   وَأَيْ وآ كَـذَا أَيَـا ثُـمَّ هَيَـا

٥٧٤ وَالهَمْزُ لِلدَّانِي وَوَا لِمَنْ نُـدِبْ   أَوْ يَا وَغَيْرُ وَا لَدَى اللَّبْسِ اجْتُنِبْ

[(وللمنادى الناء) أي: البعيد مسافة، (أو) الذي (كالناء)][5] حكمًا[6] كالنائم والساهي: (يا وأي) بفتح الهمزة وسكون الياء، و(وآ) بالألف بعد الهمزة (كذا أيًا، ثم هيا) فذكر أن للبعيد أو ما هو كالبعيد خمسة أحرف، ثم أشار إلى المنادي القريب بقوله: (والهمز[7] للداني)[8] أي: القريب، وذكر له حرفًا واحدًا،

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢٠٢)، شرح التسهيل لابن مالك (٣/٣٤٠).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢٠٢).

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢٠٥).

(٤) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٥٦).

(٥) ما بين القوسين بياض في «ق»، مثبت من «س».

(٦) هو المنزل منزلة البعيد.

(٧) قوله: «الهمز» أي: المقصور.

(٨) قوله «الداني» هو اسم فاعل من دنا إذا قرب.

وهو الهمزة، نحو: أَزَيْدُ أقبل، ثم أشار إلى المندوب بقوله: **(ووا لمن نُدب**[1][2] **أو يا)** فذكر حرفين «وا»، و«يا»، نحو: وازَيْدَاهُ، ويا زَيْدَاهُ فعلم أن [«يا»][3] ينادى بها المندوب وغيره، فهي أعم[4] حروف النداء؛ لأنها أم الباب.

(وغير «وا») وهو «يا» **(لدي اللبس)**[5] بغير المندوب بأن لم تكن قرينة تبين الندبة[6] **(اجتنب)**[7]، وتعينت «وا»؛ لأنها لا لبس فيها[8].

الإعراب

قوله: «وللمنادَى» بفتح الدال خبرٌ مقدمٌ، و«الناء» ـ بحذف الياء والاكتفاء

---

(١) المندوب هو المتفجع عليه، أو المتفجع منه.

(٢) قوله: ووا لمن ندب إلخ، قال الرضي: وقد يستعمل في النداء المحض وهو قليل، اهـ وقال في المغني: أجاز بعضهم استعمال وا في النداء الحقيقي. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٣٤).

(٣) ما بين القوسين سقط من «س»، مثبت من «ق».

(٤) عموم يا باعتبار المحال كما يدل عليه كلامهم.

(٥) قوله: (وغير وا) أي: لا تستعمل يا في الندبة إلا عند أمن اللبس، فإن خيف اللبس تعينت وا، فتقول عند قصد ندبة زيد الميت وبحضرتك من اسمه زيد وازيد بالواو؛ إذ لو أتيت بـ«يا» لتبادر إلى فهم السامع أنك قصدت النداء انظر: شرح الأشموني مع حاشية الصبان عليه (١/١٣٤).

(٦) قوله: (تبين الندبة) أي: من النداء، نحو: يا زيد فلا يعلم هل هو منادى أو مندوب؟ ومفهومه أنه يؤتى بالياء إذا كان هناك قرينة تبين الندبة، كما في قول جرير يمدح عمر بن عبد العزيز:

.... وَقُمْتَ فِينَا بِأَمْرِ اللهِ يَا عُمَرَا

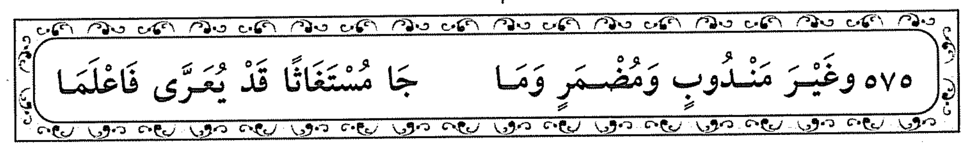
فثبوت ألف الندبة دليل على أنه مندوب إذ لو كان منادى لقال يا عمرُ بالضم؛ لأنه مفرد علم. حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٥٦).

(٧) قوله: (اجتنب) بضم التاء.

(٨) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (١/٥٦).

بالكسرة ـ نعت للمنادي و«أو كالناء»[1] معطوف على الفاء وعدل من الإضمار إلى الإظهار لاختصاص الكاف به[2]، و«يا» ـ بالقصر لا غير ـ مبتدأ مؤخر، و«أي» ـ بفتح الهمزة وسكون الياء من غير مد، و«وآ» بالمد ـ معطوفان على يا، و«كذا» خبر مقدم، و«أيا» مبتدأ مؤخر، و«ثم»[3] حرف عطف، و«هيا» معطوف على «أيا»، وتقدير البيت: يا وأي وآ للمنادي النائي أو مثل النائي وكذا أيا ثم هيا، وإعراب الباقي ظاهر[4].

[أقسام المنادى]



٥٧٥ وغَيْـرَ مَنْـدُوبٍ وَمُضْـمَرٍ وَمَـا جَا مُسْتَغَاثًا قَدْ يُعَـرَّى فَاعْلَمَـا

ثم المنادي على ثلاثة أقسام: قسم يمتنع معه حذف حرف النداء، وقسم يقل فيه، وقسم يجوز، وقد أشار إلى الأول والثالث بقوله: **(وغير مندوب ومضمر وما جا مستغاثًا قد يعري)**[5] من حرف النداء، وهو «يا» خاصة، سواء أكان المنادي مفردًا، أو جاريًا مجراه، أو مضافًا[6] **(فاعلما)** أي: فاعلم ذلك، فإنه جائزٌ، فالأول نحو قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾ [يوسف: ٢٩] أي: يا يوسف، والثاني نحو قوله تعالى: ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ﴾ [الرحمن: ٣١]، أي:

---

(١) قوله: (كالناء) بحذف الياء.

(٢) قوله: (به) أي: بالظاهر ولا تدخل على الضمير إلا شذوذًا. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٥٦/١).

(٣) قوله: (ثم) بضم الثاء المثلثة.

(٤) تمرين الطلاب للأزهري (٩٤).

(٥) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٥٧/١).

(٦) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢٠٦/٢).

يا أيها الثقلان، والثالث نحو قوله تعالى: ﴿أَنْ أَدُّوٓاْ إِلَيَّ عِبَادَ ٱللَّهِ﴾ [الدخان: ١٨] أي: يا عباد الله على أحد الوجهين[(١)(٢)].

ولا يجوز حذفه في ثمان مسائل على خلاف في بعضها، كما ستعرفه، ذكر المصنف منها هنا ثلاثة:

الأولى: المندوب، نحو: يا عمرا[(٣)].

والثانية: المضمر المخاطب؛ لأن الحذف[(٤)] معه يفوت الدلالة على النداء، والمضمر نداءه شاذٌّ، وإن كان ظاهر ذكرِ المصنف له في إعداد هذه الكلمات أنه مطرد[(٥)(٦)]، وقصره ابن عصفور على الشعر[(٧)]، واختار أبو حيان أنه لا ينادى ألبتة[(٨)]، فالأقوال حينئذٍ ثلاثة، ومحل الخلاف ضمير المخاطب، ويأتي على صيغتي: المنصوب والمرفوع، فالأول كقول بعضهم: يا إياك قد كفيتك، والثاني نحو قول الآخر[(٩)]:

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢٠٦، ٢٠٧).

(٢) الوجه الثاني: أن عباد الله مفعول أدوا كقوله: ﴿فَأَرْسِلْ مَعَنَا بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [طه: ٤٧]، ولا شاهد في الآية على هذا الوجه. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٣٥).

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٢٠٧).

(٤) في «ق»: حرف، وفي «س»: حذف.

(٥) في ق: مطرد، وفي س: يطرد.

(٦) شرح الكافية الشافية (٣/١٢٩٠).

(٧) المقرب لابن عصفور (١/١٧٦).

(٨) الارتشاف (٣/١١٩).

(٩) الرجز للأحوص في ملحق ديوانه (٢١٦)، وعدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (١/١١، ١٢)، وشرح التصريح (٢/١٦٤)، والمقاصد النحوية (٤/٢٣٢)، ولسالم بن دارة في خزانة الأدب (٢/١٣٩، ١٤٣، ١٤٦)، والدرر (٣/٢٧)، ونوادر أبي زيد (١٦٣)، وبلا نسبة في الإنصاف (١/٣٢٥)، وأوضح المسالك (٤/١١)؛ وسر صناعة=

يَـا أَبْجَـرَ ابْـنَ أَبْجَـرٍ يَـا أَنْتَـا ... أَنْـتَ الـذِي طَلَّقْـتَ عَـامَ جُعْتَـا
قَـدْ أَحْسَـنَ اللهُ وَقَـدْ أَسَـأْتَا ....

فـ«أبجر» بسكون الموحدة وفتح الجيم: منادي، و«أنت» الأول منادي، وكان القياس أن يقول: يا إياك؛ لأنه مفعول حُذِفَ عامله، ولكنه أناب ضمير الرفع عن ضمير النصب[1].

والثالثة: المستغاث، نحو: يا للهِ، ومنه المتعجب منه، نحو: يا للماءِ، ولِلْعَشْبِ إذا تُعُجِبَ من كثرتها[2].

والرابعة: المنادي البعيد، نحو: يا زيد إذا كان بعيدًا منك، وإنما لم يحذف حرف النداء في المستغاث والمندوب والبعيد؛ لأن المراد فيهن إطالة الصوت بحرف النداء والحذف ينافيه[3].

والخامسة: اسم الجنس غير المعين، كقول الأعمى: يا رجلًا خذ بيدي، قاله المصنف في الكافية وشرحها[4].

والسادس: اسم الله تعالى، نحو: يا اللهُ إذا لم تعوض في آخره الميم

= الإعراب (١/٣٥٩)؛ وشرح عمدة الحافظ (٣٠١)، وشرح المفصل (١/١٢٧، ١٣٠)؛ والمقرب (١/٧٦) وهمع الهوامع (١/١٧٤).

الشاهد فيه: قوله: (يا أنتا) حيث نادى الضمير الذي يستعمل في مواطن الرفع، وإنما جيء بالضمير المنادى على صيغة الرفع؛ لأنه لما تعذر بناءه على الضم عدلوا إلى ما هو قريب من البناء على الضم وهو الإتيان به على الصيغة الموضوعة للرفع.

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢٠٨).
(٢) انظر: التصريح على التوضيح (٢/٢٠٧).
(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢٠٧).
(٤) انظر: الكافية الشافية (١٣/١٢٩٠)، التصريح على التوضيح (٢/٢٠٧).

المشددة عن حرف النداء؛ لأن نداء اسم الله تعالى على خلاف القياس، ولو حذف حرف النداء لم يدل عليه دليل، والحذف إنما يكون للدليل، وأجازه بعضهم، وعليه قول أمية بن أبي الصلت الثقفي[1]:

رَضِيتُ بِكَ اللَّهُمَّ ربًا فَلَنْ أَرَى ... أَدِينُ إِلَهًا غَيْرَكَ ـ اللهُ ـ رَاضِيًا

أي: يا الله، وأرى من الرأي في الأمور، وأدين مضارع دان بالشيء إذا اتخذه دينًا[2].

٥٧٦ وَذَاكَ فِي اسْمِ الجِنْسِ وَالمُشَارِ لَهْ ... قَلَّ وَمَنْ يَمْنَعْهُ فَانْصُرْ عَاذِلَهْ

---

(١) البيت من الطويل، وهو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه (٧٢).
الشاهد فيه: قوله: (الله) الواقع في عجز البيت؛ فإنه منادى بحرف نداء محذوف وحذف حرف النداء مع اسم الله تعالى الذي لا يختم بالميم المشددة شاذ يأباه القياس؛ وذلك لأن اسم الله تعالى على خلاف القياس؛ فإن القياس يقتضي أن لا تنادي إلا من يصح أن يكون منه إقبال إليك بندائك، ومتى كان نداء اسم الله تعالى على خلاف القياس لم يدل شيء عند حذف النداء على أنه منادى، والأصل إنما يكون عند قيام الدليل على المحذوف، فأما إذا اقترنت به الميم المشددة التي يقصد بها التعويض عن حرف النداء فإنه يعلم بذكرها أنه منادى، وقد علم أنه لا يجوز أن يجمع بين العوض والمعوض، ومن هنا تعلم أن حذف حرف النداء مع اسم الله تعالى، على ضربين: الأول أن يكون الحذف ممتنعًا، وذلك. إذا لم تلحقه الميم المشددة، والثاني أن يكون الحذف واجبًا، ـ، ولذلك ألحقت به الميم المشددة، فإن ذكرت حرف النداء في الحالة الأولى، أو حذفته في الحالة الثانية، كما في بيت الشاهد كنت مخالفًا للقياس، ومن تقرير هذا الكلام تعلم أنه لا شاهد في قوله: (اللهم)، في صدر البيت على ما نحن بصدده الآن وأن الاقتصار على بعض نسخ المتن عليه ليس بمستقيم. انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٤/١٤)، والمقاصد النحوية (٤/٢٤٣)، وبلا نسب في أوضح المسالك (٤/١٢)، التصريح على التوضيح (٢/٢٠٨).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٢٠٨).

وأشار المصنف إلى السابعة والثامنة بقوله: **(وذاك)** أي: الحذف مجيئه **(في اسم الجنس)** المعين، **(والمشار له قَلَّ)**، وعلم من قوله: **(ومن يمنعه فانصر عاذله)**[1] أي: في حذف حرف النداء مع اسم الجنس المعين ـ وإن كانت عبارته مطلقة ـ واسم الإشارة خلافًا، والمنع مذهب البصريين؛ لأن حرف النداء في اسم الجنس كالعوض عن أداة التعريف، فحقه أن لا يحذف، كما لا تحذف الأداة، واسم الإشارة في معنى اسم الجنس فجرى مجراه قاله ابن المصنف[2]، والجواز مذهب الكوفيين، واحتجوا بقول موسى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «ثوبي حجر» أي يا حجر[3]، وبقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٨٥]، أي: يا هؤلاء، وبقول ذي الرمة[4]:

إِذَا هَمَلَتْ عَيْنِي لَهَا قَالَ صَاحِبِي ... بِمِثْلِكَ هَـذَا لَوْعَـةٌ وَغَـرَامُ

---

(١) عاذل اسم فاعل من عذل إذا لام، وذاله معجمه.

(٢) انظر: شرح ابن الناظم (٤٠٢)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢٠٨).

(٣) وأصله أن سيدنا موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ كان يغتسل من الجنابة وحده، وكان بنو إسرائيل يغتسلون مجتمعين فكانوا يقولون إن به أدره، ولو لم يكن به لكان يغتسل معنا، فوضع ثوبه على حجر مرة واغتسل فلما أراد أن يأخذ ثوبه هرب الحجر فجعل يتبعه وهو عريان، ويقول: ثوبي حجر، حتى مر على بني إسرائيل فقالوا ما به شيء، لا يقال: إن موسى من بني إسرائيل فكيف يمكن الاستدلال بكلامه؟، فالجواب: أن الاستدلال به لكون النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تكلم به، وهو أفصح العرب. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٥٧).

(٤) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه (١٥٩٢).

الشاهد فيه: قوله: «هذا» حيث حذف منه حرف النداء، وأصله: يا هذا، واحتجت الكوفية على جواز ذلك، لوقوعه مبتدأ، وبمثلك خبره، وغرام عطف عليه، وهملت أي: صبت، وكذا همرت. انظر: شرح الشواهد للعيني (٣/١٣٦)، والدرر (١/٣٨٠)، وشرح عمدة الحافظ (٢٩٧)، والمقاصد النحوية (٤/٢٣٥)، وهمع الهوامع (١/١٧٤)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٤/١٥)، وشرح الأشموني (٢/٤٤٣)، ومغني اللبيب (٢/٦٤١)، وشرح الكافية الشافية (٣/١٢٩١)، وشرح المرادي (٣/٢٧٢)



يريد يا هذا، أو قال الآخر[1]:

ذَا ارْعِوَاءٍ فَلَيْسَ بَعْدَ اشْتِعَالِ الرَّ ... أْسِ شَيْبًا إِلَى الصَّبِيِّ مِنْ سَبِيلِ

أي: يا ذا.

وقولهم: أطْرِقْ كَرا، إنَّ النعام في القرى[2]، وهو مثل يضرب لمن تكبر، وقد تواضع من هو أشرف منه، أي طَأطِئْ يا كروان رأسك وأخفض عنقك للصيد، فإن[3] أكبر منك، وأطول عنقًا، وهي النعام قد صِيدت، وحملت من البدو إلى القرى[4].

وبقولهم: «افتدِ مخفوق»[5]، وهو مثل يضرب لكل مضطر وقع في شدة، وهو يبخل بافتدائه[6] نفسه بماله[7].

---

(١) قال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد: هذا البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها. وهو من الخفيف.
الشاهد فيه قوله: (ذا) حيث حذف حرف النداء، فدل ذلك على أنه وارد لا ممتنع خلافًا لمن ادعى، نعم هو قليل. انظر: منحة الجليل (٢٥٨/٣)، شرح الشواهد للعيني (١٣٦/٣)، شرح الكافية الشافية (١٢٩٢/٣)، شرح ابن عقيل (٢٥٧/٣)، شرح الأشموني على الألفية (١٩/٣)، المقاصد النحوية (٣٢٠/٤).

(٢) المثل من شواهد سيبويه (٢٣١/٢)، أوضح المسالك (١٤/٤، ١٥)، وهو من الأمثال في مجمع الأمثال (٤٣١/١)، وجمهرة الأمثال (١١/١، ١٩٤، ١٩٥) التصريح على التوضيح للأزهري (٢٠٩/٢).

(٣) في ق: وإن، وفي س: فإن.

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢٠٩/٢).

(٥) المثل من شواهد سيبويه في الكتاب (٢٣١/٢)، وأوضح المسالك (١٤/٤، ١٥)، مجمع الأمثال (٤٢٧/١)، الدرة الفاخرة (٢٧٨/١)، جمهرة الأمثال (٤/٢)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢٠٩/٢).

(٦) في س: اقتدائه، وفي ق: افتدائه، وهو الصواب.

(٧) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢٠٩/٢).

وبقولهم: «أصبح ليل»[١]، وهو مثل يضرب لمن يظهر الكراهة للشيء، وأصله أن امرأة وقع عليها امرئ القيس وكانت مكرهة، فقالت له: أصبحت يا فتى، فلم يلتفت[٢] إليها فرجعت إلى خطاب الليل كأنها تستعطفه أي: صر صبحًا يا ليل[٣].

والأصل فيها: (أطرق يا كروان) فرخم على لغة من لا ينتظر، فقلبت الواو ألفًا، وافْتَدِ يا مخفوق، وأصبح يا ليل، وذلك عند البصريين ضرورة في النظم وشذوذ في النثر[٤].

الإعراب

قوله: «وغير مندوب»، «غير» مبتدأ، و«مندوب» مضاف إليه، و«مضمر» معطوف على مندوب، و«ما» موصول اسمي، وجملة: «جا» بالقصر على لغة صلة ما، وفاعل جاء مستتر فيه، و«مستغاث» حال من فاعل جاء، وجملة: «قد يعري»[٥] في موضع رفع خبر غير مندوب، و«فاعلما» فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة أبدلت في الوقف ألفًا، و«ذاك» مبتدأ حذف تابعه، و«في اسم» متعلق بـ«قل»، و«الجنس» مضاف إليه، و«المشار» معطوف على اسم الجنس، و«له» متعلق بالمشار، و«اللام» بمعنى إلى، وجملة: «قل» ـ بفتح القاف ـ خبر المبتدأ، والتقدير: وذلك التعري قل في اسم الجنس، والمشار إليه، وإعراب الباقي ظاهر[٦].

(١) المثل من شواهد الكتاب لسيبويه (٢/٢٣١)، أوضح المسالك (٤/١٥، ١٦)، مجمع الأمثال (١/٤٢٧)، جمهرة الأمثال (٢/٤)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢٠٩).

(٢) في ق: يلتفت، وفي س: تلتفت.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢٠٩).

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٢١٠).

(٥) قوله: «يعري» بالبناء للمفعول من التعرية بالعين والراء المهملتين بمعنى التجريد.

(٦) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٩٤).



[القسم الأول من المنادى: ما يجب فيه البناء]

٥٧٧ وَابْنِ الْمُعَرَّفَ الْمُنَادَى الْمُفْرَدَا عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُهِدَا

ثم المنادي على أربعة أقسام، وقد أشار إلى **الأول** منها، وهو ما يجب فيه أن يبنى على ما يرفع به لو كان معربًا بقوله: **(وابن المعرف)** إما بالعلمية أو بالقصد **(المنادي المفردا)**؛ لتضمنه معنى كاف الخطاب[1] **(على الذي في رفعه قد عهدا)** أي: يبنى على ما يرفع به من حركة أو حرف لو كان معربًا على سبيل الفرض.

وشمل قوله: (المعرف) ما تَعَرَّفَ قبل النداء، نحو: زيدُ في قوله: «يا زيدُ» فـ«زيدٌ» معرفة بالعلمية قبل النداء، واستصحب ذلك التعريف بعد النداء[2]، وما تعرف في النداء، نحو: «يا رجلُ» تريد به معينًا[3].

والمفرد هنا ما ليس مضافًا ولا شبيهًا به[4]، فيدخل في ذلك المركب

---

(١) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٣٨).

(٢) **وقيل**: سلب التعريف بالعلمية وخلفه التعريف بالنداء والإقبال والقول الأول هو الحق فإن قلت: يلزم على القول الأول اجتماع معرِّفين: العلمية والنداء على معرَّف واحد، قلت: أجيب بأنه ليس المقصود من النداء تعريف المنادى، بل المقصود طلب إصغائه لما يلقى عليه من الكلام، لكن لزم من الإقبال عليه تعيينه، فتعرف بذلك حيث لم يكن معرفا بدونه، وفي النفس منه شيء، ويجاب أيضًا بأنه لا محذور في دالين على مدلول واحد، وإنما المحذور تعدد المؤثر لا تعدد الدال، ألا ترى إلى كثرة الدوال على وجود الله تعالى وصفاته. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٥٨/٢)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢١١/١).

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢١١/١).

(٤) قوله: (التركيب المزجي) المراد به ما يشمل العددي كخمسة عشر؛ لأنه أيضًا من المفرد=



المزجي والمثنى والمجموع على حده وغيره تذكيرًا وتأنيثًا[(١)].

فالمزجي نحو: يا معدي كرب[(٢)]، والمثنى، نحو: يا زيدان، والجمع المذكر السالم، نحو: يا زيدون، وتثنية المنكر وجمعه السالم، نحو: يا رجلان، ويا مسلمون، والجمع المكسر من التذكير، نحو: يا زيود، وجمع السالم في التأنيث، نحو: يا هندات، وجمع تكسيره، نحو: يا هنود[(٣)].

٥٧٨ وَانْوِ انْضِمَامَ مَا بَنَوا قَبْلَ النِّدَا وَلْيُجْرَ مَجْرَى ذِي بِنَاءٍ جُدِّدَا

وما كان مبنيًا قبل النداء نبه عليه بقوله: **(وانو انضمام[(٤)] ما بنوا قبل الندا)**ء، سواء أكان علم مذكر أم علم مؤنث، فالأول: كسيبويه في لغة من بناه.

والثاني نحو: حذام في لغة أهل الحجاز[(٥)]، أم غير علم، نحو: هؤلاءُ في لغة الضم، ففي نحو: يا سيبويه [يا هؤلاء ضمة مقدرة مجددة للنداء، ويظهر أثر ذلك التقدير في تابعه فتقول][(٦)] العالمُ، برفع «العالم» مراعاةً لضمه المقدر في

= نعم أجرى الكوفيون اثني عشر مجرى المضاف. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١٣٨/٣).

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢١١/٢).

(٢) ومعناه فيما قال أحمد بن يحيى: عداه الكرب، أي: تجاوزه، حكى ذلك أبو الفتح عن الفارسي. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢١٢/٢).

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢١٢/١).

(٤) قوله: (وانو انضمام ما بنوا) هذا جواب سؤال يرد على قوله: (على الذي رفع... إلخ)، كأنه قيل له: هذا إن كان معربًا، فإن كان غير معرب فما حكمه؟ فأجاب بقوله: وانو.. إلخ. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٥٩/٢).

(٥) وأما في لغة بني تميم فهو معرب، فيكون في حالة النداء مبنيًّا على الضم بناء مجددًا. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١٣٩/٣).

(٦) ما بين القوسين مثبت في «س»، سقط من «ق».



آخره، ونصبه مراعاة لمحله[1]؛ فإن محله نصب على المفعولية، كما [تفعل][2] في تابع ما جدد بناؤه، كما أشار إلى ذلك بقوله: (**وليجر مجرى**[3] **ذي بناء جددا**)[4]، نحو: يا زيدُ الفاصلُ برفع الفاضل مراعاة لضمة «زيدُ» لفظًا ونصبه مراعاة لمحله[5].

وأما العلم المركب الإسنادي المحكى [على][6] ما كان عليه قبل العلمية، فكالمبني في تقدير الضم في آخره، نحو: «تأبط شرًّا المقدامُ» بالرفع مراعاة؛ لتقدير الضم في آخره، و«المقدام» بالنصب مراعاة لمحله[7].

٥٧٩ وَالمَفْـرَدَ المَنْكُـورَ وَالمُضَـافَا وَشِـبْهَهُ انْصِـبْ عادمًـا خِلَافَـا

---

(١) قوله: (لمحله) أي: لمحل المتبوع، ولم يجر مراعاة لكسرة البناء؛ لأنها لأصالتها بعيدة عن حركة بخلاف الضم فإنه لعروضه بيا أشبهت حركة الإعراب العارضة بالعامل المتأصلة في المتبوعية، وإطلاق الرفع على حركة التابع فيه مسامحة؛ لأن التحقيق أنها حركة اتباع. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١٣٩/٣).

(٢) ما بين القوسين يفعل.

(٣) قوله: (وليجري مجرى) اللام لام الأمر ساكنة، وأصلها الكسر لكنها لما دخل عليها العاطف سكنت، ويجر: مضارع مبني للمفعول مجزوم بحذف الألف، ونائبه المنادى المنوي ضمه، ومجرى بضم الميم من أجرى الرباعي اسم موضع منصوب على المفعولية المطلقة مبين للنوع، والمعنى: ليس سيره ويعطي حكمه. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٦٠/٢).

(٤) قوله: (ليجر مجرى ذي بناء جُدِّدَا) أي: ويجري المنادى المنوي الضم مجرى الظاهر الضم وهو الذي جدد بناءه أي: حدث في النداء. انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٦٠/٢).

(٥) انظر: التصريح على التزضيح للأزهري (٢١/٢).

(٦) على هامش س: أسقط في الأصل «على» وكتب في الهامش لعله: على.

(٧) المصدر السابق نفسه.

ثم أشار إلى القسم الثاني، وهو ما يجب نصبه بقوله: (والمفرد المنكور) الذي لم يقصد (والمضافا، أو شبهه انصب) فهذه ثلاثة أنواع يجب نصبها:

الأول: النكرة غير المقصودة جامدة كانت أو مشتقة في نثر أو شعر، كقول الواعظ: يا غافلًا، والموتُ يَطْلُبُهُ[1] وقول الأعمى: يا رجلًا خذ بيدي[2]، وقول عبد يغوث[3]:

فَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ ... نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانَ أَلَّا تَلَاقِيَا

لأن الواعظ والأعمى والشاعر لم يقصدوا واحدًا بعينه[4].

النوع الثاني: المضاف، سواء أكانت الإضافة محضة، وهي الخالصة من شائبة الانفصال، نحو: ربنا اغفر لنا، أي: يا ربنا، وغير محضة وهي إضافة الصفة لمعمولها، نحو: يا حسن الوجه[5].

---

(١) قوله: «يا غافلًا، والموت يطلبه»، قال البعض: الواو استئنافية ليصح كونه مثالًا للنكرة غير المقصودة إذ لو جعلت حالية لكان من أمثلة الشبيه بالمضاف، لا مما نحن بصدده، وفيه أن المعنى على الحالية لا على الاستئناف، فالأولى عندي أنه من شبيه المضاف لا من المفرد وإن درج عليه الشارح وغيره لما عرفته فتدبر. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/١٤٠).

(٢) ومثله: (يا رجلين خذا بيدي)، و(يا مسلمين خذوا بيدي) فالمثنى والجمع منصوبان بالياء؛ لأنهما من قبيل المفرد. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٦٠).

(٣) **قال العيني**: قاله عبد يغوث بن وقاص الحارثي شاعر جاهلي من شعراء قحطان، وفارس قومه بني الحارث، وهو قائدهم يوم الكلاب الثاني إلى بني تميم، وهو من الطويل.
الشاهد في: (أيا راكبًا) للندبة فحذف الهاء. انظر: شرح الشواهد للعيني (٣/١٤٠)، التصريح (٢/١٦٧)، والأشموني (٢/٨٧٢/٤٤٥)، والشذور (٥١/١١١)، وابن عقيل: (٣٠٦/٣/٢٦٠)، وسيبويه (١/٣١٢)، والخصائص (٢/٤٤٩)، وشرح المفصل (١/١٢٧، ١٢٩)، والخزانة (١/٣١٣)، والمفضليات: (١٥٦)

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢١٣).

(٥) انظر: التصريح على التوضيح (٢/٢١٤).



والنوع الثالث: الشبيه بالمضاف وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه. إما بعملها أو عطف قبل النداء والعمل إما في فاعل أو مفعول أو مجرور، فالأول نحو: يا حسنًا وجهه فـ«وجهه» مرفوع على الفاعلية.

والثاني: نحو يا طالعًا جبلًا[(١)]، فـ«جبلًا» منصوب على المفعولية بـ«طالعًا».

والثالث: نحو: يا رفيقًا بالعباد، فـ«بالعباد» متعلق بـ«رفيقًا»، والمعطوف نحو: يا ثلاثة وثلاثين، فيمن سميته[(٢)] بذلك أي: بالمعطوف والمعطوف عليه معًا، فيجب نصبهما للطول. أما نصب ثلاثة فلأنه شبيه بالمضاف من حيث إن الثاني من تمام الأول؛ لأن التسمية وقعت بالكلمتين مع حرف العطف، ولما كان حرف العطف يقتضي معطوفًا ومعطوفًا عليه، وهو بمنزلة العامل صار كأنه بعض اسمٍ عَمِلَ في آخر، وأما نصب «ثلاثين» فبالعطف على ثلاثة، ويمتنع إدخال «يا» على «ثلاثين»؛ لأنه الجزء الثاني من العلم، فأشبه «شمس» من عبد شمس و«يا» لا تدخل عليه[(٣)].

---

(١) قوله: (يا طالعًا جبلًا) هو معرفة بدليل نعته بمعرفة، ولا يقال موصوفه المقدر نكرة؛ لأنه تنوسي بإقامته مقامه، ولذلك كان هو المنادى دون الموصوف المقدر قاله الشنواني، ثم نقل عن الرضي جواز تعريف نعت النكرة المقصودة وتنكيره، وكذا عن الشيخ خالد قال: لكون التعريف مجددًا قال: وينبغي أن نعت شبه المضاف كذلك. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١٤٠/٣).

(٢) فإن ناديت جماعة هذه عدتها، فإن كانت الجماعة غير معينة وجب النصب أيضًا، وإن كانت معينة عندك بأن أريد نداء ثلاثة على حدتها، وثلاثين على حدتها، وكل منهما مبهم في نفسه وجب النصب أيضًا؛ لأنه بمنزلة النكرة الغير مقصودة، ولا يلزم من تعيين جميع العدد تعين ثلاثة منه أو ثلاثين، وإن كانت الثلاثة معينة بأعيانهم عندك والثلاثين كذلك وجب بناء الأول على الضم، فإن لم يقرن الثاني بأن وجب بناءه على الواو؛ لأنه مفرد علم. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٦٠/٢، ٦١).

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢١٤/٢).



ولا خلاف في نصب هذه الأنواع الثلاثة كما أشار إليه بقوله: (عادمًا خلافًا)، و«المفرد» مفعول مقدم بـ«انصب»، و«المنكور» نعته، و«عادمًا» حال من فاعل انصب المستتر فيه، و«خلافًا» مفعول عادمًا، وإنما عمل لاعتماده على صاحب الحال[1].

٥٨٠ وَنحو: زَيْدٍ ضُمَّ وَافْتَحَنَّ مِنْ ... نحو: أَزَيْدُ بنُ سَعِيدٍ لَا تُهِنْ

ثم أشار إلى القسم **الثالث** وهو ما يجوز فتحه بقوله: **(ونحو: زيد ضم وافتحن من)** كل علم مضموم إذا وصف بابن أو ابنة متصل مضافًا[2] إلى علم[3] **(نحو: أزيد بن سعيد لا تهن)** فهذه خمسة شروط ـ فهمت [من المثال المذكور ـ:

الأول: أن يكون علمًا كزيد.

الثاني: أن يكون موصوفًا بابن أو ابنه كما مر.

الثالث: أن يكون مضافًا إلى علم، كـ«سعيد» من المثال.

الرابع: أن لا يفصل بينهما، أعني بين المنادى وصفته.

الخامس: أن يكون المنادى ظاهر الضم، وهذه الشروط كلها مفهوم][4] من المثال المذكور، فضم زيد على الأصل، وفتحه إما على الاتباع لفتحة ابن؛ إذ الحاجز بينهما ساكن فهو غير حصين[5]، وإما على تركيب الصفة مع الموصوف

(١) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٩٥).

(٢) قوله: (مضافًا) بالنصب على أن حال من ابن؛ لأنه معرفة يقصد لفظه فلا يوصف بنكرة.

(٣) قوله: (مضافًا إلى علم) أعم من أن يكون مفردًا أو غيره، وسواء كان العلم لمذكر أو مؤنث.

(٤) ما بين القوسين سقط من ق، مثبت من س.

(٥) واقتصر على هذا في التسهيل. انظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣/٣٩٣).

وجعلهما شيئًا واحدًا، كـ«خمسة عشر»، وأما على إقحام الابن وإضافة زيد إلى سعيد؛ لأن ابن الشخص تجوز[1] إضافته إليه؛ لأنه ملابسه[2].

ومثل ابن ابنة[3]؛ لأنها ابن بزيادة التاء، نحو: يا هند ابنةَ عاصم، ولا أثر لوصف ببنت عند جمهور العرب، فنحو: يا هندُ بنتُ عمرو واجب الضم، ويمتنع[4] الفتح؛ لتعذر الاتباع[5]، ويجوز في هذه الحالة[6] حذف ألف ابن خطًّا[7]، والضم حتمٌ إن فصل، نحو: يا سعيدُ المحسنُ ابن خالد[8].

٥٨١ وَالضَّمُّ إِنْ لَمْ يَلِ الِابْنُ عَلَمَا ... وَيَلِ الِابْنَ عَلَمٌ قَدْ حُتِمَا

(و) كذا (الضم إن لم يل الابن) بالرفع (علمًا و) لم (يل الابنَ) بالنصب (عَلَمٌ قد حتما)[9]، نحو: يا غلام بن عمرو، ويا زيد بن أخينا؛ لانتفاء علمية

(١) في ق: يجوز، وفي س: تجوز.

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢١٦).

(٣) المثلية هنا في جواز الفتح والضم.

(٤) في س: يمتنع، وفي ق: ممتنع.

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢١٩).

(٦) قوله: (في هذه الحالة) أي: بالشروط المتقدمة ما لم يقع في أول سطر أو تقطع همزته للشعر، وإلا ثبتت وكذا إن عدم شرط كأن لم يقع بعد علم كـ: جاء ابن بكر، أو ابن بكر علي، أو فصل منه، أو لم يكن صفة له بل بدلًا أو خبرًا ولو منسوخًا أو نصب بأعني أو كان منادى، كـجاء زيد ابن بكر أي: يا ابن بكر أو كان مستفهمًا عنه، كهل زيد ابن بكر، أو ثني الابن أو جمع، أو وقع بعد مثني أو جمع، أو لم يضف لاسم أبيه حقيقة بل لضميره أو لجده أو معلمه أو للفظ ابن أو أخ مثلًا. انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل (٢/١١٧).

(٧) انظر: شرح اب عقيل بحاشية الخضري (٢/١١٧).

(٨) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢١٨).

(٩) معنى البيت أن الضم متحتم أي: واجب إذا فقد شرط من الشروط المذكورة. انظر: شرح الأشموني (٣/١٤٢).



المنادي في الصورة الأولى، ولانتفاء علمية المضاف إليه في الصورة الثانية[1].

[ما يجوز رفعه ونصبه]

٥٨٢ وَاضْمُمْ أَوِ انْصُبْ مَا اضْطِرَارًا نُوِّنَا ... مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمٍّ بُيِّنَا

ثم أشار إلى القسم الرابع من أقسام المنادي وهو ما يجوز ضمه ونصبه بقوله: (واضمم أو انصب ما اضطرارًا نُوِّنَا مما له استحقاق ضَمٍّ بُيِنا)[2] سواء كان علمًا أم نكرة مقصودة فالعلم كقول الأحوص[3]:

سَلَامُ اللهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا ... وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ

بتنوين «مطر» الأول مع [بقاء][4] ضمه على البناء[5].

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢١٧).

(٢) فقد ورد السماع بالوجهين: الرفع والنصب. انظر: شرح الأشموني على الألفية (٣/١٤٤).

(٣) البيت من الوافر وهو للأحوص في ديوانه (١٨٩) والكتاب (٢/٢٠٢)، والأغاني (١٥/٢٣٤)، وخزانة الأدب (٢/١٥٠، ١٥٢، ٦/٥٠٧)، والدرر (١/٣٧٦)، وشرح أبيات سيبويه (٢/٢٥، ٦٠٥)، وشرح شواهد المغني (٢/٧٦٦)، وبلا نسبة في الأزهية (١٦٤)، والأشباه والنظائر (٣/٢١٣)، والإنصاف (١/٣١١)، وأوضح المسالك (٤/٢٨)، والجنى الداني (١٤٩)، والدرر (٢/٢٥٧)، ورصف المباني (١٧٧، ٣٥٥)، وشرح ابن الناظم (٤٠٥)، وشرح الأشموني (٢/٤٤٨)، وشرح التسهيل (٣/٣٩٦)، وشرح شذور الذهب (١١٣)، وشرح ابن عقيل (٢/٢٦٢)، وشرح الكافية الشافية (٣/١٣٠٤)، ومجالس ثعلب (٩٢، ٥٤٢)، والمحتسب (٢/٩٣).

الشاهد فيه: قوله: (يا مطر) الأول، حيث نون المنادي المفرد العلم للضرورة، وأبقى الضم اكتفاء بما تدعو الضرورة إليه. انظر: منحة الجليل (٣/٢٦٣).

(٤) ما بين القوسين في س، وق: [نداء]، وعلى هامش س: كذا بخطه.، وما أثبته هو ما في التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢٢١).

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢٢١).



والنكرة المقصودة، نحو قول جرير(١):

أَعَبْــدًا حَــلَّ فِــي شُــعَبَى غَرِيبًــا ....

بتنوين «عبدًا» مع نصبه على الإعراب إجراء للنكرة المقصودة مجرى النكرة غير المقصودة(٢).

وأجاز فيه سيبويه وجهًا آخر، وهو أن يكون حالًا كأنه قال: أتفخر عبدًا أي: في حال عبوديته، ولا يليق الفخر بالعبيد(٣).

تَنْبِيهٌ

اختار الخليل وسيبويه الضم مطلقًا؛ لأنه الأكثر في كلامهم، واختار أبو عمرو بن العلاء وعيسى بن عمرو بن يونس النصب مطلقًا، ووافق المصنف والأعلم وسيبويه في ضم العلم، كـ«مطر» في البيت الأول(٤)، ووافقا أبا عمر وعيسى في نصب اسم الجنس، كـ«عبدًا» في البيت الثاني(٥).

---

(١) البيت من الوافر وهو لجرير في ديوانه (٦٥٠)، وإصلاح المنطق (٢٢١)، والأغاني (٢١/٨)، وجمهرة اللغة (١١٨١)، وخزانة الأدب (١٨٣/٢)، وشرح أبيات سيبويه (٩٨/١)، وشرح التصريح (٣٣١/١، ١٧١/٢، ٢٨٩)، والكتاب (٣٣٩/١، ٣٤٤)، ولسان العرب (٥٠٣/١) «شعب»؛ ومعجم ما استعجم (٧٩٩، ٨٦١)، والمقاصد النحوية (٤٩/٣، ٥٠٦/٤)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢٢١/٢) ورصف المباني (٥٢).

الشاهد فيه قوله: (أَعَبْد) فإنه نونه وهو منادى مفرد معرفة للضرورة ثم نصبه. انظر: شرح الشواهد للعيني (١٤٥/٣).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢٢١/٢).

(٣) الكتاب لسيبويه (٣٣٩/١، ٣٤٥).

(٤) سبق تخريجه فلا عود ولا إعادة.

(٥) سبق تخريجه فلا عود ولا إعادة.

الإعراب



قوله: «واضمم أو انصب» فعلا أمر تنازعا «ما» وهي موصول اسمي في محل نصب لقربه، و«اضطرارًا» مفعول لأجله مقدم على عامله، و«نونًا»(1) فعل ماضٍ مبن للمفعول، ونائب الفاعل مستتر فيه، والألف للإطلاق، والجملة صلة ما، و«مما» متعلق بـ«نوِّيا»، و«له» متعلق بـ«بنبنا»، و«استحقاق» مبتدأ، و«ضم» مضاف إليه، وجملة «بنيا» بالبناء للمفعول خبره، والجملة صلة لما، وتقدير البيت: واضمم أو انصب الاسم الذي استقر له استحقاق ضم ظاهر(2).

[نداء ما فيه أل]

٥٨٣ وَبِاضْطِرَارٍ خُصَّ جَمْعُ يَا وَأَلْ إِلَّا مَعَ اللهِ، وَمَحْكِيِّ الجُمَلْ

ولا يجوز نداء ما فيه «أل» إلا في أربع مسائل أشار إلي الأولى منها بقوله: (**وباضطرار خص جمع يا وأل**)، نحو(3):

---

(1) قوله: (نوِّنا) بكسر الواو المشددة.

(2) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٩٥).

(3) **قال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد**: هذا البيت من الشواهد التي لم نعثر على نسبة إلى قائل معين. اهـ، وهو من السريع، وفيه الخبن.

الشاهد فيه قوله: (فيا الغلامان) حيث جمع فيه بين حرف النداء وبين الألف واللام للضرورة. انظر: منحة الجليل (٣/٢٦٥)، وهو بلا نسبة شرح الشواهد للعيني (٣/١٤٥)، أسرار العربية (٢٣٠)، والإنصاف (٣٣٦)، والدرر (١/٣٨٤)، وخزانة الأدب (٢/٢٩٤)، وشرح ابن الناظم (٤٠٦)، وشرح ابن عقيل (٢/٢٦٤)، وشرح التسهيل (٣/٣٩٨)، وشرح الكافية الشافية (٣/١٣٠٨)، وشرح المفصل (٢/٩)، واللامات (٥٣)، واللمع في العربية (١٩٦)، والمقاصد النحوية (٤/٢١٥)، والمقتضب (٤/٢٤٣)، وهمع الهوامع (١/١٧٤)، وتاج العروس «الياء».

فَيَـــا الغُلَامَـــانِ اللَّـــذَانِ فَـــرَّا ....

ولا يجوز في السعة[١] خلافًا للبغداديين والكوفيين في إجازتهم ذلك[٢]، ووجه المنع كراهة الجمع بين أداتي تعريف[٣]، ومحلُّ جواز نداء ما فيه أل إذا كانت لغير العهد، فإن كانت له لم يناد أصلًا، قاله ابن النحاس في تعليقته[٤].

وأشار إلى **الثانية** بقوله: **(إلا مع الله)** أي: فيجوز مع السعة[٥]، تقول: «يا الله» بإثبات الألفين ألف «يا»، وألف «الله»، و«يللَّه» بحذفهما معًا، و«يالله» بحذف الثانية فقط، وإبقاء الأولى[٦].

وأشار إلى الصورة **الثالثة** بقوله: **(ومحكي الجمل)**[٧]، فيجوز في السعة، نحو: «يا المنطلق زيد» فيمن سمي بذلك، نص على ذلك سيبويه[٨].

٥٨٤ وَالأَكْثَـرُ اللَّهُـمَّ بِـالتَّعْوِيضِ وَشَـذَّ يَـا اللَّهُـمَّ فِـي قَـرِيضِ

(والأكثر) في اسم الله حذف حرف النداء وهو «يا» خاصة، ويقال: **(اللهم**

---

(١) قوله: (السعة) أي: النثر.

(٢) واحتجوا بالقياس والسماع، أما القياس: فقد جاز: يا الله، بالإجماع، فيجوز: يا الرجلُ، قياسًا عليه بجامع أن كلا منها فيه «أل» وليست أصل الكلمة، وأجاب المانعون عن القياس بالفرق بكثرة الاستعمال، وعن السماع بالشذوذ. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢٢٦).

(٣) لأن النداء معرفة، وأل معرفة، ولا يجمع بين أداتي تعريف.

(٤) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٤٠).

(٥) قوله: (مع السعة) أي: لكثرة الاستعمال. انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٤٠).

(٦) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢٢٣).

(٧) قوله: (محكي الجمل) من إضافة الصفة للموصوف أي: الجمل المحكية، والإضافة على معنى من، أي: والمحكي من الجمل. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٦٤).

(٨) الكتاب للسيبويه (٣/٣٣٣).

بالتعويض) فتعوض[1] عنه الميم المشددة في آخره، ولم تزد مكان المعوَّض عنه؛ [لئلا تجمع][2] زيادتا الميم وأل في الأول، وخُصَّتْ الميم بذلك؛ لأن الميم عُهِدَتْ زيادتها آخرًا في زرقم قاله السيرافي[3].

وقد يجمع مع الياء والميم المشددة في الضرورة، كما أشار إلى ذلك بقوله: **(وشذ «يا اللهم» في قريض)**[4] أي: كقول أبي خراش[5]:

إنِّـــي إِذَا مَـــا حَــدَثٌ أَلَمَّـــا   أَقُــولُ: يَــا اللَّهُــمَّ يَــا اللَّهُمَّـــا

تتمة

قد تخرج اللهم عن النداء فتستعمل على وجهين آخرين:

أحدهما: أن يذكرها المجيب تمكينًا للجواب في نفس السامع، يقول لك: أزيدٌ قائمٌ، فتقول: اللهم نعم، أو اللهم لا.

---

(١) في ق: فتعوض، وفي س: فيعوض.

(٢) ما بين القوسين أثبتناه من التصريح لحاجة السياق إليه.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢٢٣).

(٤) قوله: (قريض) فعيل بمعنى مفعول من قرضت الشيء قطعته، سمي به الشعر؛ لاقتطاعه من الكلام. انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل (٢/١١٨).

(٥) هذا الرجز لأمية بن أبي الصلت، وزعم العيني أنه لأبي خراش الهذلي.
الشاهد فيه: قوله: (يا اللهم يا اللهما) حيث جمع بين حرف النداء والميم المشددة التي يؤتى بها للتعريض عن حرف النداء، وهذا شاذ؛ لأنه جمع بين العوض والمعوض. انظر: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل (٣/٢٦٥)، نوادر أبي زيد (١٦٥)، والمقتضب (٤/٢٤٢)، وشرح أشعار الهذليّين (٣/١٣٤٦)، والبغداديّات (١٥٩)، واللّمع (١٧٥)، والتّبصرة (١/٣٥٦)، وأمالي ابن الشّجريّ (٢/٣٤٠)، والإنصاف (١/٣٤١)، وشرح المفصّل (٢/٢١٦)، وضرائر الشّعر (٥٧)، شرح الأشموني على الألفية (٣/٣٠)، خزانة الأدب (٢/٢٩٥).

الثاني: أن تستعمل دليلًا على الندرة وقلة وقوع المذكور، كقولك: أنا لا أزورك اللهم إلا أن تدعوني، ألا ترى أن وقوع الزيادة مقرونة بتقدم الدعاء قليل، كما قاله في النهاية[١].

الإعراب

قوله: «وباضطرار» متعلق بخص، و«خص»[٢] يحتمل أن تكون فعل أمر، أو فعلًا ماضيًا مبنيًا للمفعول، و«جمع» على الأول منصوب على المفعولية، وعلى الثاني مرفوع على النيابة عن الفاعل، و«يا»[٣] مضاف إليه، و«أل» معطوف عليه، و«إلا» حرف استثناء، و«مع» في موضع الحال من جمع، و«الله» مضاف إليه، و«محكي» معطوف على مدخول مع، و«الجمل» مضاف إليه، و«الأكثر» مبتدأ، و«اللهم» خبره، و«بالتعويض» في موضع الحال من الخبر، و«شذ» فعل ماض، و«يا اللهم» فاعله، و«في قريض»[٤] في موضع الحال من الفاعل، أو متعلق بـ«شذ»[٥].

** ** **

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢٢٤).

(٢) قوله: (خص) بضم الخاء المعجمة.

(٣) قوله: (يا) بالقصر لا غير.

(٤) القريض: الشعر.

(٥) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٩٥، ٩٦).



فهرس موضوعات الجزء الثاني

الموضوع	الصفحة






❊❊ ❊❊ ❊❊